حاشية القونوي

عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي المتوفى سنة ١١٩٥هـ

على

تفسير الإمام البيضاوي

ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي المتوفى سنة ٦٨٥هـ

ومعه

حاشية ابن التمجيد

مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي المتوفى سنة ٨٨٠هـ

ضبطه وصححه وخرج آياته

عبد الله محمود محمد عمر

الجزء الثاني عشر

المحتوى:

من أول سورة الكهف ـ إلى آخر سورة الأنبياء

تنبيه:

وضعنا في أعلى الصفحات نص حاشية القونوي وضمنه نص تفسير البيضاوي ضمن قوسين باللون الأسود، ووضعنا أسفل منه مباشرة نص حاشية ابن التمجيد مسبوقة فقراته دائماً بعبارة «قوله»، ووضعنا في أسفل الصفحات الحواشي التوضيحية. كما نشير إلى أننا وضعنا نص القرآن الكريم كاملاً في القسم الأعلى للصفحات وهو القسم المخصص لحاشية القونوي.

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان
رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٧٨٥٤٢ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٦٤٣٩٨ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ ـ ١١ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2706-3
90000
9782745127068

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

سورة الكهف

مكية وهي مائة وإحدى عشر آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۜ (١)﴾

قوله: (﴿**الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب**﴾) ولما ختم السورة بما هو ظاهر في التنزيه ومتضمن للحمد لدلالة ما هو مذكور على كمال الذات وتفرده بالإيجاد افتتح هذه السورة بما هو ظاهر في كونه من إجلاء النعم واستحقاقه الحمد فقط والحمد الذاتي والغير الذاتي أي استحقاقه الحمد بحسب ذاته وبحسب غيره من النعم متحقق في الموضعين[1] حيث ذكر فيهما اسم الذات المستجمع لجميع الصفات وبعض الانعام صرح به النحرير التفتازاني في أوائل المطول فما نقله البعض عن صاحب الكشف ليس بتام.

قوله: (**يعني القرآن**) والكتاب حيثما ذكر في القرآن يراد به القرآن ما لم يصرف عنه قرينة وهنا كذلك فالأولى أي القرآن أو الاكتفاء بتفسير عبده بمحمد عليه السلام وفي التعبير بعبده تفخيم لشأنه.

قوله: (**رتب استحقاق الحمد على إنزاله**) ولقد أصاب في تعرضه الاستحقاق هنا

سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

وقيل إلا قوله: ﴿واصبر نفسك﴾ الآية وهي مائة وإحدى عشر آية.

رتب استحقاق الحمد على إنزاله تنبيهاً على أنه أعظم نعمائه فإن ترتب الحكم على الوصف المناسب يشعر بالعلية فورد عليه أن جميع نعم الله مستوجب للحمد له تعالى فلم خص من بينها ذكر إنزال الكتاب فأجاب بأن ترتيب استحقاق الحمد على إنزاله الكتاب تنبيه على جزالة نعمة إنزال الكتاب ثم بين جزالته بقوله وذلك الخ والحاصل أن إنزال الكتاب نعمة فيها كل النعم

---

(١) حيث قال ولم يقل الحمد للخالق أو الرازق ونحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل إنما تعرض الإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين انتهى. ولا ريب في أن هذا جار بعينه في النظم الجليل في الموضعين.

والاستحقاق مستفاد من لام لله لكونه بمعنى الاستحقاق والاختصاص منفهم من لام الاستغراق ومعنى ترتيبه عليه أن الإنزال جعله محموداً عليه فلا حاجة إلى القول بأنه وجه ترتبه عليه وإن كان مؤخراً في الذكر أن الوصف لشيء بعد إثبات حكم يقتضي عليته ويقتضي تقدمه في التصور والرتبة والإنزال هنا بمعنى التنزيل.

قوله: (**تنبيهاً على أنه أعظم نعمائه وذلك لأنه الهادي إلى ما فيه كمال العباد والداعي إلى ما به ينتظم صلاح المعاش والمعاد**) وأعظميته ليست مستفادة من ذلك الترتب بل لأنه هو الهادي الخ ففي كلامه مسامحة وأعظمية المنزل يقتضي أعظمية الإنزال والحمد على الإنزال الذي هو فعل الله تعالى والهادي هو الكتاب المنزل فتعليله بما ذكر بناء على ما ذكرناه من أعظمية المنزل يقتضي أعظمية الإنزال فيتم التعليل بما ذكره وقال أعظم نعمائه ولم يقل من أعظم نعمائه للإشارة إلى أن سائر النعم العظمى مندرجة تحته فإن إرساله عليه السلام إنما هو بإنزاله وخلق الاهتداء كذلك داخلة فيه وقس عليه غيره أو معناه أعظم نعمائه من افراد أعظم نعمائه إذ لا حصر فيه ومثله كثير في القرآن والإخبار مثل أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الذكر سبحان الله والحمد لله.

قوله: (**شيئاً من العوج**) العموم مستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي.

قوله: (**باختلال في اللفظ وتناف في المعنى**) الاختلاف في اللفظ بكونه مختلاً بعدم الفصاحة وانتفاء البلاغة والاختلال في المعنى بأن يكون مشتملاً على تناقض ومخالفة الواقع ولما كان العوج منحصراً في النظم والمعنى قيده به فلا مفهوم ثم الأولى باختلال في النظم بدل في اللفظ.

قوله: (**أو انحراف من الدعوة إلى جناب الحق**) أو لمنع الخلو بل الظاهر أنه من قبيل الاختلال في المعنى وداخل فيه.

قوله: (**وهو في المعاني كالعوج في الأعيان**) أي العوج بكسر العين وفتح الواو كالعوج بفتحتين في الأعيان كالحائط والعود وظاهر كلامه أن العوج بكسر العين مختص بالمعاني أي بما يدرك بالبصيرة وبفتح العين مختص بالأعيان أي بما يدرك بالبصر ولا يرد عليه[1] قوله

المستوجبة للحمد كما قال العلامة الزمخشري في حذف مفعول أنعمت وأطلق الإنعام ليشمل كل إنعام لأن من أنعم الله عليه نعمة الإسلام لم تبق نعمة إلا أصابته واشتملت عليه.

قوله: شيئاً من العوج معنى التقليل مستفاد من تنكير عوجاً.

قوله: وهو في المعاني أي العوج بالكسر في المعاني كالعوج بالفتح في الأعيان فإن العوج بالكسر يكون فيما يدرك بالبصيرة والفكر كما في الدين وأمر المعاش وغيرهما وأما العوج بالفتح فإنما يكون في الأعيان كالخشب المنتصب.

---

(١) وابن كمال باشا لذهوله عن هذا البيان الرشيق والتوضيح الأنيق ولكمال تعصبه مع الشيخين اعترض هذا فقال وما قيل إنه بالكسر في المعاني مردود بقوله تعالى: ﴿**لا ترى فيها عوجاً ولا أمتا**﴾.

تعالى: ﴿لا ترى فيها عوجاً﴾ [طه: ١٠٧] أي في الأرض لأن عوج الأرض الواسعة لما كان يعرف بالمساحة كان مدركاً بالبصيرة لا بالبصر قال في سورة طه والثالث باعتبار القياس ولذلك ذكر العوج بالكسر وهو مختص بالمعاني أي ما علم بالمقياس أمر دقيق لطيف يلحق بالمعاني وإن كان وصفاً في الأعيان.

قوله تعالى: قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾

قوله: (مستقيماً معتدلاً) معنى الاستقامة الاعتدال ولذا قال معتدلاً وفيه استعارة مصرحة.

قوله: (لا إفراط فيه ولا تفريط) أي لا إفراط فيما نطق به من الأحكام الشرعية الفرعية كالأغلال والآصار التي تجب على بني إسرائيل ولا تفريط فيه بعدم بيان ما يحتاج إليه حتى يحتاج إلى كتاب وفيه نوع رمز إلى منع الرهبانية التي ابتدعوها قال عليه السلام: «إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين إلا غلبه الحديث» ولم يجعله توكيداً كما في الكشاف لأن التأسيس أولى من التوكيد حيثما أمكن التأسيس وهنا كذلك كما قرره لأن للقيم معنى غير نفي العوج فحمله المص عليه لما ذكرناه لأن انتفاء الإفراط والتفريط غير اختلال اللفظ والمعنى وهو ظاهر.

قوله: (أو قيماً بمصالح العباد) معنى آخر له عطف على مستقيم وذكر قيماً ليتعلق به بمصالح العباد ومعنى كونه قيماً بمصالح العباد بيانها لهم من الأفعال والتروك التي بها ينتظم المعاد والمعاش سواء كان متعلقاً بالاعتقادات والعمليات والأخلاق فيعل من قام[1] كسيد من ساد وهو أبلغ من القائم فلذا اختير قيماً لإفادة المبالغة في تكفله بمصالح العباد بحيث لا يحتاج إلى سائر الإرشاد وأما الحديث والقياس فراجع إليه في الحقيقة.

قوله: (فيكون وصفاً للكتاب بالتكميل أو على الكتب السابقة يشهد بصحتها بعد

قوله: مستقيماً معتدلاً ناظر إلى جعل قيماً لازماً وقوله: أو قيماً بمصالح العباد ناظر إلى جعله متعدياً بواسطة حرف الجر فعلى معنى التعدية يكون ذكر قيما بعد قوله: ﴿ولم يجعل له عوجاً﴾ [الكهف: ١] وصفاً للكتاب بأنه مكمل بعد وصفه بالكمال فإن نفي العوج عنه وصف سلبي دال على كماله في نفسه ثم وصفه بأنه قيم بمصالح العباد أو قيم على الكتب السالفة وصف له بالتكميل.

قوله: أو على الكتب السالفة عطف على قوله بمصالح العباد وهذا أيضاً ناظر إلى ملاحظة معنى التعدية في ﴿قيماً﴾ [الكهف: ٢] حيث أريد تعلقه في أحد التوجيهين بمصالح العباد وفي الآخر بالكتب السابقة.

---

(١) وفيه إشارة إلى أن ﴿قيماً﴾ استعارة مصرحة في الوجوه الثلاثة فتدبر وكن على بصيرة.

وصفه بالكمال) بالتكميل أي بتكميل النفوس الناقصة على طريق السببية بعد وصفه بالكمال في نفسه بنفي العوج عنه وعن هذا قدم الأول على الثاني وفيه إشارة إلى قوله ولم يجعل له ليس صلة للموصول بطريق العطف على الصلة والموصول صفة له تعالى بل منصوب بمضمر أو على الحال وهي في معنى الصفة وعلى الأول يكون وصفه بالكمال مثل الأول والكمال في الأول بنفي العوج وفي الثاني بالاعتدال ونفي الإفراط ونفي التفريط وعن هذا قدم الوجه الأول على الثاني إذ الوصف بالكمال أحرى وأولى من الوصف بالتكميل في مقام الحمد وأيضاً في الأول لا يحتاج إلى تقدير متعلق به بخلاف الأخيرين إذ الثاني فيه تقدير متعلق بالباء وفي الثالث متعلق بعلى كما نبه عليه بقوله أو على الكتب السابقة بمعنى شاهد في صحتها ولذا قال يشهد بصحتها من حيث إنه نازل بحسب ما نعت فيها أو مطابق لها في القصص والمواعد والدعاء إلى التوحيد والأمر بالعبادة والعدل بين الناس والنهي عن المعاصي والفواحش أو يحفظه عن التغيير والتبديل ولذا عدي هنا بعلى كأنه قيل قيماً ومهيمناً عليها وفي الأول عدي بالباء إذ معنى قيماً حينئذٍ متكفلاً بها كما نبهنا عليه فيكون حينئذٍ وصفاً له بأنه أفضل الكتب السماوية بعد وصفه بالكمال أخره لأن الوصف بتكميل النفوس الخالية أنسب بمقام الامتنان فذكر لقيماً ثلاثة معانٍ وقدم الراجح ثم الراجح.

قوله: (وانتصابه بمضمر تقديره جعله قيماً أو على الحال من الضمير في له أو من الكتاب على أن الواو في ولم يجعل للحال دون العطف) وانتصابه بمضمر تقديره جعله قيماً على الاستئناف البياني كأنه قيل اجعل فيه الاغلال كما في التورية فأجيب بذلك إذ حاصله نفي الإفراط والتفريط على الوجه الأرجح أو على الاستئناف النحوي فينتظم الوجوه كلها أو على الحال من الضمير في له إن صح كون المفعول له ذا الحال أو من الكتاب على أن الواو في ولم يجعل للحال دون العطف ناظر إلى الأخير إذ على الأول لا مانع من العطف ولا ركاكة في كونه حالاً من الضمير في له إذ المعنى على ما اختاره المص ولم يجعل له

قوله: أو من الكتاب على أن الواو في ولم يجعل للحال فيكون من الأحوال المترادفة بخلاف جعله حالاً من الضمير في ﴿له﴾ [الكهف: ١] على تقدير جعل واو ولم يجعل للحال فإنه حينئذٍ يكون من الأحوال المتداخلة قال أبو البقاء ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في ﴿له﴾ [الكهف: ١] ويجوز أن تكون الواو في ولم يجعل للحال فيكونان حالين أي أنزله منفياً عنه العوج قيماً وتلخيص الوجوه فيه أن ﴿قيماً﴾ [الكهف: ٢] إذا لم يقدر له متعلق كان بمعنى مستقيماً فكان توكيداً دفعاً للتجوز من باب الطرد والعكس إذ مفهوم الثاني مؤكد لمنطوق الأول وبالعكس وإذا قدر له متعلق فإما أن يقدر الباء على نحو قولهم قيم بهذا الأمر فيكون تكميلاً لأنه إذا مستقيم في نفسه قيم بأمور غيره وأما أن يقدر على كما في قوله: ﴿أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت﴾ [الرعد: ٣٣] أي رقيب حافظ شهيد فيكون تتميماً لأنه حينئذٍ كامل في نفسه مكمل لغيره ونظيره في صفة الكتاب ﴿لا ريب فيه هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢] فإن قوله: ﴿لا ريب﴾ [البقرة: ٢] فيه إشارة إلى كماله في نفسه وقوله: ﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢] إشارة إلى تكميله لغيره.

عوجاً حال كونه لا إفراط فيه ولا تفريط وكذا الكلام في الوجهين الأخيرين ولسنا في صدد توجيه كلام الزمخشري حتى نتصدى دفع الركاكة في كلامه.

قوله: (إذ لو كان للعطف لكان المعطوف فاصلاً بين أبعاض المعطوف عليه) لأن الحال على هذا بمنزلة جزء منها فالأولى جعله حالاً من الضمير في له لئلا يخرج الواو عن العطف ولئلا يرد ما في المغني من أن قياس قول الفارسي في أن الخبر لا يختلف إفراداً وجملة أن يكون الحال كذلك وإن كان هذا مردوداً عند الجمهور ولم يقل أبعاض الصلة كما في الكشاف إشارة إلى عدم الاختصاص بها.

قوله: (ولذلك قيل فيه تقديم وتأخير) أي للزوم الفصل المحذور من جعل الواو عطفاً مع كون قيماً حالاً من الكتاب قال بعضهم فيه تقديم وتأخير أصل الكلام قيماً ولم يجعل له عوجاً لئلا يلزم الفصل المحذور ومراد المص بهذا تأييد ما ادعاه من كون الواو ح للحال دون العطف قيل من جعله في نية التأخير[1] كالواحدي وابن عطية والطبري جعل قوله ولم يجعل له اعتراضاً لا حالاً انتهى وفي الأكثر ما جعل اعتراضاً جعل حالاً فمال المص إلى المعنى وجعله حالاً.

قوله: (وقرىء قيماً) بكسر القاف وفتح الياء المخففة على أنه مصدر نعت به فكان قياسه قوماً كعوض فاعل كإعلال فعله كالقيام.

قوله: (لينذر الذين كفروا عذاباً شديداً فحذف المفعول الأول اكتفاء بدلالة القرينة) أي بمقابلة الذين آمنوا وأما العصاة فأحوالهم مسكوت عنها صرح به أبو حيان حيث قال في

قوله: إذ لو كان للعطف كان المعطوف فاصلاً بين ابعاض المعطوف عليه فإن الحال قيد للعامل والعامل هنا هو أنزل وقيد الشيء كالجزء منه فإذا عطف ﴿ولم يجعل له عوجاً﴾ [الكهف: ١] على أنزل قبل تمامه بقيده وذكر القيد بعد هذا المعطوف يلزم الفصل بين ابعاض الشيء بالأجنبي.

قوله: ولذلك قيل فيه تقديم وتأخير أي وللزوم الفصل قيل على تقدير جعل واو ولم يجعل للعطف فيه تقديم ﴿قيماً﴾ [الكهف: ٢] وتأخير ﴿ولم يجعل له عوجاً﴾ [الكهف: ١] فيكون كأنه قيل أنزل على عبده الكتاب قيماً ﴿ولم يجعل له عوجاً﴾ [الكهف: ١].

قوله: فحذف المفعول الأول اكتفاء بدلالة القرينة فإن تكرير الإنذار في القرينة الثانية وهي قوله عز وجل: ﴿وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً﴾ [الكهف: ٤] متعلقاً بالمنذرين يدل على أن المفعول الأول هنا وهو الذين كفروا مقدر.

---

(١) ذكر السمين في غير هذه السورة أن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما حيث وقعت جملة معترضة في النظم يجعلها مقدمة من تأخير ولهذا نقل عنه التقديم والتأخير هنا ووجهه أنها واقعة بين لفظين مرتبطين فهو في قوة الخروج من بينهما فلما كان قيماً يفيد استقامة ذاتية أو تابعة لكونه صفة مشبهة أو صيغة مبالغة وما من شيء كذلك إلا وقد يتوهم فيه أدنى عوج ذكر قوله تعالى: ﴿ولم يجعل له﴾ الآية للاحتراس.

سورة الانشقاق الظاهر من الآية أن الإنسان ينقسم إلى هذين القسمين أي ايتاء الكتاب باليمين أو بالشمال ولم يتعرض لعصاة المؤمنين الذين يدخلهم الله النار ورضي به الفاضل المحشي هناك فلا وجه لبحثه هنا كما لا يخفى وتوصيف البأس بالشدة قرينة على ذلك لأن كل عذاب الله وإن كان شديداً لكن الشدة العظيمة على ما يستفاد من التنوين مختصة بالكافرين إذ الشدة من الكليات المشككة وفيه صنعة احتباك حيث ذكر هنا المنذر به دون المنذر وما سيجيء بالعكس والمنذر فيه الكافرون المخصوصون[1] وهنا كذلك غاية الأمر أن المنذر هنا عام ولك أن تخص بالكافرين المذكورين هناك.

قوله: (واقتصاراً على الغرض المسوق إليه) علة مصححة بل جزء علة إذ العلة مجموع الاكتفاء والاقتصار فلا إشكال بأنه لو كان الأمر كذلك لما اختير عكسه فيما سيجيء.

قوله: (صادراً من عنده) إشارة إلى أن من ابتدائية وإن متعلقه صفة مفيد لعظم البأس وهذا أيضاً قرينة على أن المنذر به الكافرون وإن لدن بمعنى عند.

قوله: (وقرأ أبو بكر بإسكان الدال كإسكان الباء من سبع) للتخفيف إذ أصله سبع بضم الباء فأسكن كالعضد والرسل وهذا مطرد.

قوله: واقتصاراً على الغرض المسوق إليه فإن الغرض من إنزال الكتاب ذكر المنذر به الذي هو البأس من غير نظر إلى المنذرين من هم فترك ذكر ما هو غير منظور إليه وطوى من البين لعدم تعلق غرض به ولما كان المقصود الأصلي ذكر المنذر به وجب الاقتصار عليه قال صاحب الكشاف والدليل عليه تكرير الإنذار في قوله: ﴿وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً﴾ [الكهف: ٤] متعلقاً بالمنذرين من غير ذكر المنذر به كما ذكر المبشر به في قوله: ﴿أن لهم أجراً حسناً﴾ [الكهف: ٢] استغناء بتقدم ذكره أي والدليل على أن المنذر به هو الغرض الذي سبق له الكلام تكرير قوله عز وجل: ﴿وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً﴾ [الكهف: ٤] الآية وجعلها مقرونة بقوله: ﴿ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً﴾ [الكهف: ٢] وهو يوجب أن يذكر فيه المنذر والمنذر به كما ذكر في أختها المبشر والمبشر به وإنما ترك المنذر به الذي هو الغرض في القرينة الثالثة اكتفاء بذكره في الآية الأولى فقوله استغناء بتقدم ذكره تعليل لقوله من غير ذكر المنذر به وقد اعترض عليه بأنه لم لم يجعل قوله: ﴿لينذر بأساً شديداً﴾ [الكهف: ٢] قرينة لقوله: ﴿ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً﴾ [الكهف: ٢] فيقدر المنذر به هنا ويترك القرينة الثالثة في حق المنذر به على إطلاقها ليكون الغرض في الإيراد ذكر المنذرين فأجيب بأن قيل ليس جعل ساقة الكلام أصلاً في الاعتبار ومقدمه فرعاً أولى من العكس لأنهم يقدمون ما هو الأهم وما هم بشأنه أعني على أن بأساً ثاني مفعولي الإنذار وهو أولى بالحذف فترك الأول إلى ذكر الثاني أوغل في إرادة خلاف مقتضى الظاهر والذهاب إلى خلاف المقتضي لنكتة أخرى وأنسب للبلاغة لأنه من حلية التنزيل.

قوله: صادراً من عنده فهو صفة ثانية لبأساً لا حال منه وإلا لكان الواجب تقديمه عليه.

---

(١) هذا بحسب الظاهر وإلا ففي الحقيقة عام لجميع الكفار كما سيجيء بيانه.

قوله: (مع الإشمام ليدل على أصله) أي مع إشمام الدال فقط والإشمام له أربعة معانٍ منها تضعيف الصوت بالحركة الفاصلة بين الحرفين فهو إخفاء لها وقال الداني إنه هو المراد هنا وهو الصواب وبه صرح ابن جني في المحتسب والاشكال بحمل الإشمام على الإشارة إلى الحركة بضم الشفتين مع انفراج بينهما فإنه إنما يتحقق في الوقف على الأخير ولا يتصور في الوسط والإشمام ونحوه لا يقال إنه قراءة متواترة إذ الأداء غير متواتر كما صرح به صاحب المرآة في أوائله.

قوله: (وكسر النون لالتقاء الساكنين وكسر الهاء للاتباع) عطف على إسكان الدال وكذا كسر الهاء.

قوله: (ويبشر المؤمنين) اخره لأنه الأهم من نزول الكتاب الإنذار وعن هذا اكتفى به في كثير من المواضع وقدم التبشير في بعض المواضع لشرافته وكون التبشير لمن جمع بين الوصفين الإيمان والعمل الصالح لا ينافي كون المؤمن بدون عمل صالح مبشراً به إذ الإيمان وحده كافٍ في دخول الجنة وهذا مع ظهوره على مذهب أهل السنة صرح به المص في سورة الحديد في قوله تعالى: ﴿أعدت للذين آمنوا بالله ورسله﴾ [الحديد: ٢١] الآية.

قوله: (هو الجنة) فالتعبير بالأجر لوعده تعالى فسره بها لقوله: ﴿ماكثين فيه﴾ [الكهف: ٣] ولمقابلته بالعذاب.

قوله تعالى: مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴿٣﴾

قوله: (في الأجر) أي في الجنة ولم يتعرض لخلود الكفار في البأس لما ذكر في موضع آخر والتعرض له هنا تتميماً للمسرة ولا بعد في القول إنه منفهم من ذكر الأبد في مقابليهم ولم يعكس لما مر من أنه لتتميم المسرة وأنه يناسب مقام الحمد وإياك وأن تقول لم يتعرض الخلود هناك لأنه عام لعصاة الموحدين لأن مذاق المص التخصيص بالكفار وقد شيدنا أركانه **(بلا انقطاع)**.

قوله تعالى: وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾

قوله: (خصهم بالذكر) أشار بقوله بالذكر إلى أن الحكم عام لاشتراك العلة في

قوله: مع الإشمام أي مع إشمام الساكن رائحة الضمة والإشمام تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به.

قوله: خصهم بالذكر وكرر الإنذار الخ. يعني قد كان دخل إنذار الكفرة القائلين بهذا القول في عموم ﴿لينذر بأساً شديداً﴾ [الكهف: ٢] دخول الخاص تحت العام لأن ذلك بتقدير ولينذر الذين كفروا فكان ذلك بحسب الظاهر مغنياً عن تخصيص متخذي الأصنام ولداً بالذكر وعن تكرير الإنذار فلا بد لذلك من نكتة فذكر أن ذلك استعظام لكفرهم وجه الاستعظام هو إفادة الكلام أنهم لغاية عتوهم وغلوهم في الكفر كانوا كأنهم خارجون عن جنس الكفرة إلى من هو أعتى منهم فلم

جميعهم وهو مطلق الكفر[١] واستحقاق من ﴿قالوا اتخذ الله ولداً﴾ [يونس: ٦٨] العذاب لكون هذا القول كفراً كأنه قيل وينذر الكافرين لا سيما الذين قالوا: ﴿اتخذ﴾ [يونس: ٦٨] الآية فح يكون ما ذكرناه من الاحتباك أظهر.

قوله: (وكرر الإنذار متعلقاً بهم استعظاماً لكفرهم) لأنه مع كونه شركاً فيه إثبات الحاجة إلى الله الغني المطلق فتضاعف كفرهم فناسب إنذارهم بتضاعف العقاب **(وإنما لم يذكر المنذر به استغناء بتقدم ذكره)**.

قوله تعالى: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَآئِهِمْۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ٥﴾

قوله: (أي بالولد أو باتخاذه) وفي بعض النسخ بالواو بدل أو وهو الظاهر لأن مآلهما واحد مرجع الضمير مذكور لفظاً في الأول وضمناً في الثاني ولذا قدم الأول.

قوله: (أو بالقول) مرجع الضمير القول الدال عليه قالوا أخره لبعده لفظاً وهو ظاهر ومعنى إذ التخصيص بالتقليد يخل العموم[٢].

قوله: (والمعنى أنهم يقولونه عن جهل مفرط وتوهم كاذب) بما يجوز في شأنه تعالى وما يمتنع وعبر بالمضارع لإفادة أنه للاستمرار وصيغة الماضي في النظم الكريم لتهديد من قال ذلك ورده على ذلك والمص أشار إلى أن ما صدر منهم في الماضي مصرون عليه في

يتناولهم اللفظ الأول ولم يف بهم بل لا بد في إحضارهم في ذهن السامع من لفظ آخر فيكون منبهاً على أن أقبح أنواع الكفر اتخاذ الولد لأن فيه الشرك وزيادة عليه كما قال المصنف في تفسير ﴿كبرت﴾ [الكهف: ٥] كلمة لما فيه من التشبيه والتشريك وإيهام احتياجه تعالى إلى الولد.

قوله: أي بالولد أو باتخاذه أو بالقول الوجه الأول على ظاهره والأخير أن من قبيل ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ [المائدة: ٨].

قوله: الذين يقولونه بمعنى التبني هذا ينافي ما روي عن أوائلهم أنهم يطلقون الأب والابن بمعنى المؤثر والأثر فإن ذلك ليس بمعنى التبني وآباؤهم من جملة الأوائل فإن قيل نفي العلم بالشيء فرع لوجود ذلك الشيء واتخاذ الله تعالى الولد في نفسه محال فكيف قيل ما لهم به من علم أجيب بأن ذلك جاز إرادة للمبالغة فإن ذلك كإثبات امتناع الشيء بالبرهان حيث سلك فيه إلى طريق الكناية كأنه قيل ما لهم به من علم لأنه ليس مما يتعلق به العلم لأن العلم تابع للمعلوم والمحال لا يستقيم تعلق العلم به فأقيم نفي العلم باتخاذ الولد مقام نفي المعلوم على الوجه البرهاني هكذا قالوا وأقول هذا إنما يظهر في العلم الفعلي كعلم الباري تعالى لا في العلم الانفعالي وعلم البشر علم انفعالي لا يتوصل بنفيه إلى نفي المعلوم فإنه إذا قيل ما لزيد علم بمجيء عمرو لا يستدل به إلى انتفاء مجيء عمرو لجواز ثبوت مجيئه ولم يعلمه زيد.

---

(١) إذ لو لم يكن الحكم عاماً لما كان لقوله بالذكر فائدة بل يخل المرام.

(٢) لأنه لا يعم من قاله بدون تقليد.

عموم الأوقات ونفى عنهم العلم في النظم وأثبت المص الجهل المفرط تنبيهاً على أن المنفى عنهم مطلق الإدراك يقيناً كان أو ظناً بل شكاً يرشدك إليه قوله وتوهم كاذب ووقوع النكرة في سياق النفي والعلم بمعنى مطلق الادراك اصطلاح بعضهم وإن أبيت فقلت إن العلم في اللغة واصطلاح الشرع هو اليقيني فقل إنه مجاز بذكر الخاص وإرادة العام والقرينة عليه كنار على علم.

قوله: (أو تقليد لما سمعوه من أوائلهم من غير علم بالمعنى الذي أرادوا به فإنهم كانوا يطلقون الأب والابن بمعنى المؤثر والأثر) أو تقليد لما سمعوه عطف على جهل وناظر إلى الاحتمال الثالث كما أن قوله عن جهل ناظر إلى الأولين وإذا كان القول تقليداً يكون قولهم اتخذ الله عن جهل بالمعنى الذي أراد أوائلهم وأما على القول بنفسه بدون تقليد فالجهل بالله تعالى وبما يجوز ويستحيل في حقه تعالى فالفرق واضح بهذا الاعتبار وفي بعض النسخ والمعنى لأنهم يقولون فعلى هذا فيه إشارة إلى أن قوله تعالى: ﴿ما لهم به من علم﴾ [النساء: ١٥٧] في قوة التعليل أي جملة مستأنفة تفيد التعليل وعلى الأول حال تفيد العلة مآلاً أي قالوا ذلك جاهلين به وباستحالته.

قوله: (أو بالله إذ لو علموه لما جوزوا نسبة الاتخاذ إليه) أو بالله عطف على قوله بالولد إذ لو علموه أي علماً مطابقاً للواقع لما جوزوا الخ فتجويزهم دليل على عدم علمه به تعالى وبما يجوز له ويستحيل هذا علة للأخير فالمراد عدم علم ما يستحيل وعلة ما تقدم ظاهرة ولذا لم يتعرض لها وقيل إذ لو علموه علة للأخير أو للجميع ولا يخفى ضعفه وفي الكشاف معناه ما لهم به من علم لأنه ليس مما يعلم لاستحالته وانتفاء العلم بالشيء إما للجهل بالطريق الموصول إليه وإما لأنه في نفسه محال لا يستقيم تعلق العلم به انتهى حاصله أن نفي العلم كناية عن نفي المعلوم بطريق برهاني.

قوله: (الذين تقولوه بمعنى التبني) أي يقولون: ﴿اتخذ الله ولداً﴾ [الكهف: ٤] بمعنى التبني احترازاً عن الذين يقولون بمعنى التأثير وفيه تنبيه على أن الإطلاق بهذا المعنى جائز في شرائعهم أو من لغتهم فالمعنى ولا علم لآبائهم وإنما لم يجمع بينهما لأن الأول تابعون والآباء متبوعون وما ذكره المص من قوله لما سمعوه من أوائلهم الخ غير هؤلاء الآباء ولذا عبر عنهم بالأوائل لا بالآباء التقول تفعل من القول ماض لا مضارع وأكثر استعماله في الأقاويل الكاذبة.

قوله: (عظمت مقالتهم هذه في الكفر لما فيها من التشبيه والتشريك وإيهام احتياجه تعالى إلى ولد يعينه ويخلفه إلى غير ذلك من الزيغ) أشار إلى أن الكلمة بمعنى المقالة المذكورة وتنكيره لتفخيمه وأن المراد بها الجملة.

قوله: (وكلمة نصب على التمييز وقرىء بالرفع على الفاعلية) نصب على التمييز

قوله: وقرىء بالرفع قال ابن جني قرأ يحيى بن يعمر والحسن وابن محيصن قالوا القراءة

وفاعل كبرت قولهم ﴿اتخذ الله ولداً﴾ [الكهف: ٤] في الكشاف وفيه معنى التعجب كأنه قيل ما أكبرها كلمة وما اعترض على الكشاف بأنه لا يتحقق الإبهام حتى يكون كلمة تمييزاً فجوابه بأن مراده بمرجع الضمير مآله وهو المخصوص بالذم لأن كبر بمعنى بأس كما صرح به المص ولا ينافي معنى التعجب وفي التسهيل أنه أي أن الفعل المحول من فعل أو فعل إلى فعل بضم العين من باب نعم وبئس وفيه معنى التعجب وهذا أوضح الأقاويل فيه وإليه يميل كلام الشيخين وأما الجواب بأنه فيه إبهام فإنه يحتمل أن يكون كبرها من جهة كونها افتراء ومن جهة العذاب وغيرها فرفع ذلك ببيان أن كبرها من جهة كونها كلمة فضعيف لأن كبر يعني بأس كما عرفته وفاعله إحدى الأمور الثلاثة المعرف باللام أو مضاف إليه أو الضمير المبهم فإذا كان الفاعل قولهم اتخذ الله مع أن كبر بمعنى بئس يكون خارجاً عن الأمور الثلاثة إلا أن يقال إنه ليس بمعنى بئس وهذا خلاف مذاق الشيخين وأيضاً السؤال بناء على كون كبر بمعنى بئس كما صرح به المص وظاهر كلام الزمخشري فإن قوله وفيه معنى التعجب كأنه قيل ما أكبرها كلمة ليس بصريح في حمله على معنى التعجب فقط لما ذكرنا من التسهيل وقيل وهو أي كلام التسهيل يقتضي أن لا تغاير بينهما أي بين التعجب وكونه بمعنى نعم وبئس وإليه كلام الشيخين انتهى ثم قال ذلك القائل وعلى مذهب الأخفش والمبرد مشى الزمخشري كما ينادي عليه تصريحه بمعنى التعجب وجعل الفاعل ضمير ما قبله فبين كلاميه تنافر.

قوله: (والأول أبلغ وأدل على المقصود) لما فيه من الإبهام والتبيين وفيه معنى التعجب ويستفاد منه تعظيم الأمر في اذهان السامعين فيكون أبلغ في ذمهم وأدل على المقصود الذي هو بيان عظم ذلك القول.

قوله: (صفة لها تفيد استعظام اجترائهم على إخراجها من أفواههم) والمذكور هو

بالنصب أبلغ لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتبيين بعد الإبهام فعلى هذا لا يكون في ﴿كبرت﴾ [الكهف: ٥] ضمير المقالة وإلا يفوت معنى المبالغة سمي قولهم: ﴿اتخذ الله ولداً﴾ [الكهف: ٤] كلمة وهو كلام كما قالوا كلمة الحويدرة لقصيدته التي اشتملت على عدة جمل تجوزا تسمية للكل باسم الجزء.

قوله: صفة لها تفيد استعظاماً قال العلامة ﴿وتخرج من أفواههم﴾ [الكهف: ٥] صفة للكلمة تفيد استعظاماً لاجترائهم على النطق وإخراجها من أفواههم فإن كثيراً مما يوسوسه الشيطان في قلوب الناس ويحدثون به أنفسهم من المنكرات لا يتمالكون أن يتفوهوا به ويطلقوا به ألسنتهم بل يكظمون عليه تشوراً من إظهاره فكيف بمثل هذا المنكر قوله: ﴿نشوراً﴾ [الفرقان: ٣] تخجلاً يقال شور به إذا خجله.

قوله: فإن ما يوسوسه الشيطان إلى آخر ما ذكر مقتبس من الحديث عن ابن مسعود قال سئل رسول الله ﷺ عن الوسوسة فقالوا إن أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يحترق أو يخر من السماء أحب إليه من أن يتكلم به قال عليه الصلاة والسلام ذلك محض الإيمان أخرجه مسلم.

الخروج لا الإخراج فالأولى أن يقال إن الفائدة في هذا التوصيف مع ظهوره بيان أن هذه الكلمة في أفواههم لا تتجاوز إلى جنانهم تقولوه بلا علم ونظر المص إلى أن الخروج يقتضي الإخراج هنا فيدل النظم عليه اقتضاء ففي هذه الصفة استعظام جسارتهم على إخراجها حيث إن الخارج عظيم في القبح والجراءة على إخراجها أعظم منه فيفيد عظم كفرهم واستعظامه وهو المقصود كما مر.

قوله: **(والخارج بالذات هو الهواء الحامل لها)** أي بنفسه بدون واسطة هو الهواء الداخل معتمداً على المخرج الحامل لها أي الكلمة فيكون خروج الكلمة بالواسطة فلا مجاز في الإسناد لأن الخروج موجود فيه بالفعل بالواسطة وقيل الخارج حقيقة هو الحامل والإسناد إلى المحمول مجاز وهو ضعيف لأن الكلمة لفظ واللفظ صوت ومادة الصوت الهواء الخارج من داخل الإنسان حتى قال بعضهم الصوت هواء يتموج بتصادم جسمين أي الهواء الداخل والهواء الخارج ومخارج الحروف تنادي على ما قلنا قيل إنه رد على النظام في تمسكه بهذه الآية على أن الكلام جسم لوصفه بالخروج الذي هو من خواص الأجسام ودفع بأن الخارج حقيقة هو الحامل والإسناد إلى المحمول مجاز انتهى والمراد بأنه من خواص الأجسام أنه من خواصه بالذات وإلا فيشكل قولهم مخارج الحروف كذا وكذا وحمله على المجاز بعيد[1].

قوله: **(وقيل صفة محذوف وهو المخصوص بالذم لأن كبر ههنا بمعنى بئس وقرىء كبرت بالسكون مع الإشمام)** تقديره كبرت كلمة كلمة تخرج من أفواههم والكلمة الأولى منصوب على التمييز والثاني مرفوع مرضه لأنه لما صح جعله صفة للمذكورة فلا حاجة إلى جعله صفة لمحذوف والمراد بالسكون سكون الباء والإشمام في الوسط قد مر توضيحه آنفاً.

قوله: **(إن يقولون إلا كذباً)** أي إلا قولاً كذباً والمراد هذا القول وإن أريد العموم للمبالغة لم يبعد وفيه دليل على بطلان من زعم أن الكذب هو الخبر الذي لا يطابق اعتقاد المتكلم أو الخبر الذي لا يطابق الواقع والاعتقاد معاً.

قوله: وقيل صفة محذوف تقديره كبرت كلمة مقالة تخرج من أفواههم.

قوله: شبهه وفي الكشاف شبهه وإياهم يعني شبه الله رسوله ﷺ وقومه في قوله: ﴿لعلك باخع نفسك على آثارهم﴾ [الكهف: ٦] فالاستعارة تمثيلية لكون المشبه حاله وحال قومه والمشبه به حال الرجل قال الراغب البخع قتل النفس غماً وقوله تعالى: ﴿باخع نفسك على آثارهم﴾ [الكهف: ٦] حث على ترك التأسف نحو: ﴿فلا تذهب نفسك عليهم حسرات﴾ [فاطر: ٨] قال الشاعر:

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه

وبخع فلان بالطاعة وبما عليه من الحق أو أقربه وأذعن مع كراهة شديدة ويجري مجرى بخع نفسه في سدنه.

---

(١) وتكلم عليه بعضهم بأن القائل بأنه جسم يقول هو الهواء المتكيف لا الكيفية ثم قال والخلاف لفظي لا ثمرة له.

قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ۝٦﴾

قوله: (﴿فلعلك باخع﴾ [الكهف: ٦]) وأصل البخع أن يبلغ بالذبح النخاع وهو عرق مستبطن الفقار وذلك اقصى حد الذبح ولعل للاشفاق أي اشفق على نفسك أن تقتلها بتخفيف هذا الهم والغم هذا ظاهر معناه كما اختاره في أوائل سورة الشعراء لكن هنا حمل على الاستعارة التمثيلية حيث قال شبهه الخ.

قوله: (قاتلها) لازم لمعنى البخع كما عرفته.

قوله: (إذا ولوا عن الإيمان) فسره به لأن الأثر إنما يكون بعد التولي والذهاب قوله عن الإيمان إشارة إلى أن التولي مستعار للإعراض عن قبول فالأثر معنوي أيضاً.

قوله: (شبهه لما تداخله من الوجد على توليهم بمن فارقته أعزته فهو يتحسر على آثارهم ويبخع نفسه وجداً عليهم وقرىء باخع نفسك على الإضافة) شبهه أي شبه الهيئة المنتزعة من أمور عديدة وهو الرسول عليه السلام والوجد التام ورسوخه في قلبه حين توليهم عن الإيمان بالهيئة المنتزعة من أشياء كثيرة وهي رجل ومفارقته أعزة أهله متحسراً على أثرهم ويكاد يبخع نفسه وجداً عليهم فذكر اللفظ الموضوع للمشبه به وأريد المشبه الوجد الحزن على فوت ما يحب فالوجد أخص من الحزن وقيل يحتمل أن يكون إشارة إلى وجه آخر غير المذكور في الكشاف وهو أن لا يكون تمثيلية لذكر طرفيه وهو النبي عليه السلام وباخع فالمراد التشبيه أي هو عليه السلام كباخع نفسه شبه بمن فارقته في شدة تهالكه على إيمانهم ومهما أمكن الاستعارة التمثيلية لا يصار إلى غيرها والمشبه به من فارقته أعزة أحبائه لا الباخع[١] قوله بمن فارقته يشير إلى أن توقع البخع لعدم إيمانهم في الماضي وهو لا يكون إلا كذلك لأن عدم إيمانهم في المستقبل غير معلوم إلا إن أوحي أنهم لا يؤمنون لعدم تعلق الإرادة بإيمانهم وتعلق علمه بعدم إيمانهم فح يكون كالماضي وأيضاً التأسف على عدم إيمانهم في الماضي لحصول اليأس من إيمانهم بطريق ما.

قوله: (بهذا الحديث بهذا القرآن) ولا يلزم منه حدوث القرآن لأنه بمعنى الخبر ولو سلم فلا ضير فيه لأن ألفاظه حادثة عند الجمهور خلافاً لصاحب المواقف ومن تبعه فإن الفاظه قديمة أيضاً والحادث تلفظها وكتابتها مثلاً.

قوله: (للتأسف عليهم) أي أنه مفعول له وعلة حصولية.

قوله: (أو متأسفاً) عليهم أي لو أن أسفاً حال بتأويله بالمشتق ويفيد العلية أيضاً ولذا قدم الأول مع سلاسته عن التأويل.

قوله: (والأسف فرط الحزن والغضب) عطف على الحزن أو على فرط الحزن هكذا

---

(١) ولو سلم ذكر طرفيه فلا نسلم أنه مانع للاستعارة مطلقاً واستوضح بقول الشاعر:

قـــد زر إزراره عـــلـــى الـــقـــمـــر

قال الإمام الراغب والمص رضي به والفرق بينهما بأن الأسف الحزن لفعل يخالفه مع عدم الانتقام والغضب ممن يقدر عليه يرده قوله تعالى: ﴿رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً﴾ [الأعراف: ١٥٠] ويرده أيضاً قوله تعالى: ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾ [الزخرف: ٤٣] ولذلك سئل ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الحزن والغضب فقال مخرجهما واحد واللفظ مختلف وفي اللغة الأسف الحزن والغضب معاً وقد يقال لكل منهما على الانفراد وحقيقته فوران دم القلب شهوة الانتقام فمتى كان ذلك على من دونه انتشر فصار غضباً ومتى كان على من فوقه انقبض فصار حزناً فهما سواء في الحقيقة والتغاير اعتباري كما هو الظاهر أو فهما مشتركان في الجنس متمايزان بالنوع فيكون بينهما تباين لكن هذا لا يلائم الجمع بينهما والنزاع في مثله قليل الجدوى إذ باب المجاز مفتوح[1] في الفحوى.

قوله: (وقرىء أن بالفتح على لأن فلا يجوز إعمال باخع إلا إذا جعل حكاية حال ماضية) لأن أن المصدرية تدخل على الماضي الباقي على مضيه فيكون باخعاً بمعنى الماضي فلا يوجد شرط عمله وهو أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال فلا يجوز أن يعمل إلا إذا جعل حكاية الحال الماضية فح يتحقق شرط العمل لكونه بمعنى الحال والقول بأنه لا يلزم من مضي ما كان علة لشيء مضيه ضعيف لأن تخلف المعلول عن العلة التامة غير صحيح إذ الظاهر أن عدم إيمانهم علة تامة وإلا لما حصل المدح به ولذكر معه شيء آخر والذوق شاهد على أن كمال أسفه لعدم إيمانهم فقط وإلا لارتفع الأمان إذ كل موضع ذكر فيه العلة يقال إن هذه العلة غير تامة فالصواب أن ما ذكر في معرض التعليل يحمل على أنه علة تامة ما لم يصرف عنها صارف قوي وأما في قراءة الكسر فإن الشرطية تقلب الماضي وهو لم يؤمنوا فإنه ماض بواسطة لم إلى الاستقبال فيكون مستقبلاً فيكون باخعاً مستقبلاً أيضاً فيعمل.

قوله: فلا يجوز إعمال باخع أي على تقدير فتح همزة أن يكون المعنى على المضي فلا يجوز إعمال باخع في نفسك في التقدير لاشتراط كون اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال في الاعمال إلا إذا أريد حكاية الماضية وأما على تقدير كسرة أن فيعمل باخع لأن إن للاستقبال أقول لا يضر معنى المضي في لم يؤمنوا إعمال باخع في نفسك لجواز أن يراد بباخع معنى الحال على معنى ﴿فلعلك باخع نفسك﴾ [الكهف: ٦] الآن لعدم إيمانهم في الماضي قال أبو البقاء وإن لم يؤمنوا بالفتح شاذة والجمهور على الكسر ومراد المص أن المناسب على قراءة من قرأ أن لم يؤمنوا بفتح أن حمل باخع على المضي بناء على حكاية الحال الماضية كأنه قيل لعلك بخعت نفسك لأجل عدم إيمانهم فجيء باسم الفاعل لتصوير تلك الحالة في ذهن السامع واستحضارها وعلى قراءة إن بالكسر حمل باخع على الاستقبال لأجل الشرط كأنه قيل لعلك تبخع نفسك الآن أو غداً إن لم يصدر منهم إيمان.

---

(١) لأنهما إذا قيل إنهما متغايران فإذا جمع بينهما يكون أحدهما على المجاز وقس عليه ما عداه.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۝٧﴾

قوله: (من الحيوان والنبات والمعادن) فيدخل فيه الإنسان.

قوله: (ولأهلها) قدره لقوله تعالى: ﴿لنبلوهم﴾ [الكهف: ٧] فإن معاملة الابتلاء إنما هي لأهلها وهو الإنسان لأنه المتصرف في الأرض دون غيره وكون الإنسان زينة بالنسبة إلى غيره مثل الابناء للآباء في الكشاف يعني ما يصلح أن يكون زينة لها ولأهلها من زخارف الدنيا وما يستحسن منها يعني أن ما على الأرض عام خص منه البعض وإلى ذلك أشار المص بقوله من الحيوان الخ.

قوله: (لنبلوهم) مرجع الضمير أهل الأرض المذكور حكماً وقد مر الكلام في لنبلو في قوله تعالى: ﴿ولنبلونكم بشيء من الخوف﴾ [البقرة: ١٥٥] الآية من سورة البقرة.

قوله: (في تعاطيه) أي في تناوله التعاطي التناول بتكلف.

قوله: (وهو من زهد فيه ولم يغتر به وقنع منه بما يزجي به أيامه وصرفه على ما ينبغي) بيان الأحسنية[1] والحسن عملاً من استكثر من حلاله وصرفه في وجوه البر وفيه إشارة إلى أن الفقراء الصابرين أفضل من الأغنياء الشاكرين وهو الأصح من القول بالعكس والقبيح عملاً من كان على خلاف ذلك قوله ويزجي بالزاي المعجمة أي يسوق ويقطع به أيامه وحاصله وقنع منه بزاد المسافر قال عليه السلام: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل».

قوله: (وهو تسكين لرسول الله عليه السلام) أي لحزنه بأنه معامل معاملة المختبر لأعمال العباد وهو كناية عن مجازاتهم عليها لأجل الانتقام لك فلا تحزن أو المجازاة على الكفر لنا وما عليك إلا البلاغ وقد بلغت فلا تحزن وفي نسخة وفيه تسكين أي تسكين لحزنه عليه السلام وبهذا يعلم الارتباط بما قبله.

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ۝٨﴾

قوله: (تزهيد فيه) أي تنفير عنه التزهيد فيه وعنه ضد الترغيب والضمير في فيه لما على الأرض والتذكير باعتبار لفظه.

قوله: وهو من زهد فيه ضمير هو راجع إلى أيهم أحسن أي من هو أحسن عملاً من زهد من الزينة واحترز عن تعاطيها فوق ما يرخصه الشرع.

قوله: وقنع منه ما يزجي به أيامه أي قنع من ما على الأرض ما يسوق به أيامه وفي التزجية معنى التعليل والمزجي والقليل وعليه قوله ببضاعة مزجاة.

قوله: تزهيد فيه أي قوله تعالى: ﴿وإنا لجاعلون ما عليها صعيداً جرزاً﴾ [الكهف: ٨] تزهيد مما على الأرض وتنفير عنه يعني إنا زينا وجه الأرض ابتلاء واختباراً للناس ثم إنا نجعل

---

(١) والأحسن في معناه لا بمعنى أصل الفعل.

قوله: (والجرز الأرض التي قطع نباتها) بالرغي أو لعدم الماء وغير ذلك من أسباب الفناء والمراد بالقطع الفناء.أو الإفناء لا معناه المتعارف وإنما خص بالنبات مع أن ما على الأرض عام كما عرفته إذ لا فناء للحيوان والمعادن ولو بالنوع ما دام الدنيا باقية.

قوله: (مأخوذ من الجرز وهو القطع والمعنى إنا لنعيد ما عليها من الزينة) فيه مسامحة إذ الاعادة ليست لما عليها لما عرفته أنه يفنى إما بأكل الحيوان أو بقطع الإنسان أو بغير ذلك والإعادة لنفس الأرض وهذه الاعادة لما كانت بواسطة إفناء ما عليها أسند الإعادة إليه والمراد من الزينة هنا النباتات.

قوله: (تراباً مستوياً بالأرض) ظاهره أن نباتها يصير حطاماً فيصير تراباً فالإعادة حينئذٍ على بابها لكن قد عرفت أن الجرز الأرض قطع نباتها إما بالأكل أو بالقطع والرفع عن الأرض فح الإعادة للأرض نعم على احتمال كونها حطاماً فيصير تراباً الإعادة لها وقول صاحب الكشاف يعني مثل أرض بيضاء لا نبات فيها بعد أن كانت خضراء الخ دليل واضح على ما قررناه.

قوله: (ونجعله كصعيد أملس لا نبات فيه) يفهم منه أن الكلام تشبيه بليغ قوله والمعنى إنا لنعيد ما عليها يشعر بخلافه فتأمل فيما ذكرناه من التحقيق وجه الشبه في إزالة بهجته وإماطة حسنه وإبطال ما به زينة من إماتة الحيوان وتجفيف النبات والأشجار كما في الكشاف قوله وإبطال ما به زينة الخ صريح فيما ذكرناه إذ الإبطال ينافي الإعادة والزمخشري عمم إلى الحيوان[1] والمص خص بالنبات فلا تغفل.

قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ۝٩﴾

قوله: (بل أحسبت) أي أم منقطعة مقدرة ببل الإضرابية الانتقالية لا الإبطالية والهمزة الاستفهامية.

عليها من الزينة كأرض بيضاء فهي معرض الفناء ووشك الزوال فلا تغتروا بها وعليه قوله تعالى: ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت فظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس﴾ [يونس: ٢٤].

قوله: بل أحسبت خلاصة ما ذكره الإمام في هذا المقام هو أنه تعالى لما قال: ﴿إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها﴾ [الكهف: ٧] أي أخرجنا أنواع زخارف الأرض وزينتها كما قال تعالى: ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت﴾ [يونس: ٢٤] وأصناف المنافع الفائتة للحصر على طبائع متباعدة وهيئات متخالفة من مادة واحدة ابتلاء لبني آدم قال بعده أحسبت أن أصحاب الكهف والرقيم أي أحسبت أن أحوالهم كانت أعجب من آياتنا فلا تحسب ذلك فإن آياتنا كلها أعجب فإن من كان قادراً على خلق السموات والأرض بأنواع المعادن والنبات والحيوان ثم يقلبها صعيداً جرزاً كيف يستبعد من قدرته ورحمته حفظ طائفة في النوم سنين متطاولة وقال محيي السنة

---

(١) لعل الزمخشري نظر إلى شخص الحيوان وإلى أرض مخصوصة والمص نظر إلى نوع الحيوان أو إلى مطلق الأرض ولذا قال فلا تغفل فتدبر.

قوله: (في إبقاء حياتهم مدة مديدة) أي المراد بأن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجباً إبقائهم في الحياة مدة بلا أكل وشرب ومتعلق لفظة في كانوا أي بل أحسبت أنهم كانوا من آياتنا عجباً في شأن إبقائهم[١].

قوله: (وقصتهم بالإضافة إلى خلق ما على الأرض من الأجناس والأنواع الفائتة للحصر) وقصتهم مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بعجيب والواو إما للاستئناف أو للحال من الأجناس بيان ما والمراد بالأجناس الأنواع وبالأنواع الأصناف اصطلاح العربية وأئمة الأصول إذ الجنس المنطقي لا وجود له في الخارج إلا في ضمن النوع مثلاً شجر العنب نوع وله أصناف كثيرة الفائتة للحصر أي كثيرة جداً بحيث يكاد أن أن لا يحصر في عدد وهذا نوعه فما ظنك بالأشخاص.

قوله: (على طبائع متباعدة وهيئات متخالفة تعجب الناظرين) على طبائع متعلق بخلق أي على حقائق متباعدة بعضها حلو وبعضها مر وبعضها فيما بينهما هذا في الإثمار وقس عليها ما عداها.

قوله: (من مادة واحدة) متعلق بخلق وهي الماء والتراب في الجمادات أو الماء في الحيوانات.

قوله: (ثم ردها) أي ما على الأرض.

قوله: (إليها) أي إلى المادة وهذا يشير إلى أن المراد بالمادة التراب لأنه مرجع الكل.

قوله: (ليس بعجيب) إشارة إلى أن الاستفهام المقدر إنكار للوقوع في معنى النفي وأن العجب في النظم بمعنى العجيب تقديره آية عجباً أي عجيبة فللمبالغة وصف به فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه.

أم حسبت أظننت يا محمد أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجباً أي هو عجب من آياتنا وقيل معناه ليسوا بأعجب من آياتنا فإن ما خلقت من السموات والأرض وما فيهن أعجب منهم هذا وأقول المفهوم من كلام الإمام ههنا أن الهمزة للإنكار والمفهوم من كلام محيي السنة أنها للتقرير أي الحمل على الإقرار أو التثبيت والإقرار أفاد التقرير فإذا حملت على الإنكار أفادت النفي أي لا تتعجب منه وإن من حملت على التثبيت والإقرار أفاد التقرير أي هم عجب من آياتنا فاعلمه ولعل هذا أقرب لأن الإضراب عن الكلام الأول إنما يحسن إذا كان الكلام الثاني أغرب وأحسن ليحصل الترقي وأيضاً يقتضي المنكر أن يكون مقرراً عند السامع ومعلوماً عنده وما لا يعلمه كيف يقال له لا تتعجب منه وكيف لا وإن هذا ابتداء كلام من الله تعالى بقصتهم بشهادة سؤال المنكرين ذكر أبو علي بن سينا في باب الزمان من كتاب الشفاء أن أرسطاليس الحكيم ذكر أنه عرض لقوم من المتألهين حالة شبيهة بحال أصحاب الكهف ثم قال أبو علي ويدل التاريخ على أنهم كانوا قبل أصحاب الكهف.

---

(١) قوله: ﴿كانوا من آياتنا عجباً﴾ والجار والمجرور حال من اسم كان المضمر ومن للتبعيض وعجباً خبر كان وإفراده لكونه مصدراً.

قوله: (مع أنه من آيات الله) أي مع أن تلك القصة وتذكير الضمير بتأويل ما مر أو المذكور.

قوله: (كالنزر الحقير) بالزاي المعجمة بمعنى القليل وصفه بالحقير للمبالغة أي شأن القصة حقير بالنسبة إلى سائر مقدورات الله تعالى مما يشاهد وما لا يشاهد فلا ينبغي أن يتعجب منه ليكن شأن الإنسان أن يتعجب مما يشاهده أو يسمعه مع حقارته بالنسبة وإن كان في نفسه عظيماً أو المعنى مع أنه أي مع أن خلق ما في الأرض من بين المقدورات ومن بين الآيات العظام كالشيء القليل بالنسبة إلى الآيات العظام وإن كان عظيماً بالنسبة إلى تلك القصة فح يظهر الارتباط إلى ما قبله ظهوراً باهراً.

قوله: (والكهف الغار الواسع في الجبل) فالكهف أخص من الغار.

قوله: (والرقيم اسم الجبل أو الوادي الذي فيه كهفهم أو اسم قريتهم أو كلبهم قال أمية بن أبي الصلت:

وليس بها إلا الرقيم مجاورا)

أمية هو شاعر وكان تزهد في الجاهلية وترك عبادة الأصنام فإنه قد قرأ الكتب وعلم أن الله مرسل رسولاً في ذلك الزمان ورجا أن يكون هو فلما بعث محمد عليه السلام حسده وكفر به كذا قاله المص في تفسير قوله تعالى: ﴿واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا﴾ [الأعراف: ١٧٥] الآية وهو استشهاد على كون الرقيم كلبهم لأنه الذي كان عند الوصيد أي باب الغار كما سيجيء.

قوله:

(وصيدهم والقوم في الكهف هجد)

وصيدهم مفعول مجاوراً والمراد بالقوم أصحاب الكف هجد جمع هاجد كراقد لفظاً ومعنى أي النائمين في الكهف والبيت يدل على أن قصة أهل الكهف كانت معلومة للعرب وإن لم يكن ذلك على وجهها انتهى قد نقلنا عن المص أن الشاعر المذكور قد قرأ الكتب الخ فالبيت إنما يدل على أن الشاعر علم قصة أصحاب الكهف دون سائر العرب[١].

قوله: (أو لوح رصاصي أو حجري رقمت فيه أسماؤهم وجعلت على باب الكهف) وفي القاموس ونسبهم ودينهم فالرقيم عربي ح فعيل بمعنى مفعول بالحذف والايصال أي مرقوم فيه والرقيم ح اسم الجبل أو محل فيه وعطف على الكهف لكن قيل فلبسوا بمقصود بالذات هنا لكنه ذكر هنا تتميماً وتلميحاً إلى قصتهم للإشارة إلى أنه تعالى لا يضيع عمل

قوله: وصيدهم نصب على أنه مفعول مجاوراً والوصيد فناء البيت والهجد جمع هاجد من الهجود وهو النوم.

---

(١) وفي نسخة همدا أي الموتى من الهمود وهو الموت على التشبيه إذ النوم أخو الموت.

أحد خيراً كان أو شراً قيل وهذه القصة مذكورة في الصحيحين وقال قوم أخبر الله تعالى عن أصحاب الكهف ولم يخبر عن أصحاب الرقيم بشيء وما ذكره المص فليس بقطعي.

قوله: **(وقيل أصحاب الرقيم قوم آخرون كانوا ثلاثة خرجوا يرتادون لأهلهم)** أي يطلبون معاشهم.

قوله: **(فأخذتهم السماء)** أي المطر.

قوله: **(فآووا إلى الكهف فانحطت صخرة وسدت بابه)** أي سقطت ووقعت في بابه وسدت بابه لانطباقها عليه.

قوله: **(فقال أحدهم اذكروا أيكم عمل حسنة لعل الله يرحمنا ببركته فقال واحد استعملت أجراء ذات يوم فجاء رجل وسط النهار وعمل في بقيته مثل عملهم فأعطيته مثل أجرهم فغضب أحدهم وترك أجره فوضعته في جانب البيت ثم مر بي بقر فاشتريت به فصيلة فبلغت ما شاء الله فرجع إلي بعد حين شيخاً ضعيفاً لا أعرفه وقال إن لي عندك حقاً وذكره حتى عرفته فدفعتها إليه جميعاً اللهم إن كنت فعلت ذلك لوجهك فأفرج عنا فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء)** إجراء جمع أجير بمعنى المستأجر لفظ ذات مقحم مثل عملهم أي مقداره لحذاقته أو لكمال جهده فأعطيته مثل أجرهم أي مقداره بسبب مساواة عمله لعملهم فغضب أحدهم لسوء خلقه والمراد بالبقرة ولد البقرة مجازاً أو البقرة مع ولدها ويلائمه قوله فاشتريت به فصيلة فبلغت ما شاء الله أي حصل منها نتاج كثيرة جسيمة قيل الفصيلة ولد الناقة الصغير سمي به لانفصاله عن أمه والمراد به هنا ولد البقرة مجازاً قوله لا أعرفه لطول العهد ولتغيره بالشيخوخة وذكره أي ذكر حقه قوله إن كنت صيغة الشك إما لعدم علمه بإخلاصه المقبول عند ربه أو هضماً لنفسه فأفرج بوزن أخرج أي افتح لنا هذا السد فانصدع الجبل انفتح الجبل بمقدار يسير عقيب هذه المقالة الطيبة بتبعد الصخرة عن مكانها بحركة يسيرة قليلة.

قوله: **(وقال آخر كان بي فضل وأصابت الناس شدة فجاءتني امرأة فطلبت مني معروفاً فقلت والله ما هو دون نفسك فأبت وعادت ثم رجعت ثلاثاً ثم ذكرت لزوجها فقال أجيبي له وأغيثي عيالك فأتت وسلمت إلي نفسها فلما تكشفتها وهممت بها ارتعدت)** فضل أي زيادة من الرزق من قدر الحاجة شدة أي قحط قوله معروفاً أي إحساناً قوله ما دون نفسك أي ما يكون لك العطاء بدون تمكينك عن نفسك بالوطيء قوله فقال أجيبي من الإجابة أي ساعديه على ما أراده من الوطيء إما لخوف تلف النفس أو لعدم الحمية وإباحة الزناء لخوف الهلاك بالجوع ليست بمعلومة لنا.

قوله: **(فقلت ما لك فقالت أخاف الله فقلت لها خفته في الشدة ولم أخفه في الرخاء**

قوله: يرتادون لأهلهم أي يطلبون الرزق والحوائج لأهلهم.

قوله: ما هو دون نفسك أي غير نفسك.

فتركتها وأعطيتها ملتمسها اللهم إن كنت فعلته لوجهك فأفرج عنا فانصدع حتى تعارفوا) ما لك أي أي شيء حصل لك حتى ارتعدت واضطربت فتركتها أي تركت مباشرتها ووطئها قوله إن فعلت أي إن كنت فعلته لمضيه ولفظ كان ظاهر فيه تعارفوا أي تعارف بعضهم بعضاً لكثرة الضياء حتى غلب على الظلمة.

قوله: (وقال الثالث كان لي أبوان هرمان وكان لي غنم وكنت أطعمهما وأسقيهما ثم أرجع إلى غنمي فحبسني ذات يوم غيث فلم أرح حتى أمسيت فأتيت أهلي وأخذت محلبي فحلبت فيه ومضيت إليهما فوجدتهما نائمين فشق علي أن أوقظهما فتوقفت جالساً ومحلبي على يدي حتى أيقظهما الصبح فسقيتهما اللهم إن كنت فعلته لوجهك فأفرج عنا ففرج الله عنهم فخرجوا وقد رفع ذلك نعمان بن بشير) همان تثنية هم بكسر الهاء وتشديد الميم أي مسنان كبيران غيث أي مطر أي منعني مطر من المجيء إليهما والمحلب ما يحلب فيه اللبن بكسر الميم قوله ففرج الله بالتشديد ويجوز التخفيف وقد رفع نعمان أي رواه بسند متصل إلى النبي عليه السلام مراده أنه من الحديث المرفوع لا الموقوف.

قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ فَقَالُوا۟ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾

قوله: (إذ أوى الفتية) إذ منتصب بعجباً أو كانوا والأولى أنه ظرف لا ذكر المقدر إذ الأولان لا يخلوان عن مسامحة وأما تعلقه بحسبت فليس بصحيح لأن حسبانه لم يكن في ذلك الوقت وأما كونه عجباً في ذلك الوقت فبحسب الابتداء أو المراد الوقت المتسع لتمام القصة والمعنى نزل الفتية في الكهف وجعلوه مسكناً.

قوله: (يعني فتية من أشراف الروم أرادهم دقيانوس على الشرك فأبوا وهربوا إلى الكهف) هو اسم ملك مشرك وتعلق على الشرك بأرادهم لتضمنه معنى الحمل وتقدير المضاف بمعنى أراد إكراههم على الشرك تكلف.

قوله: (توجب لنا المغفرة والرزق والأمن من العدو) أي المراد بالرحمة معناها وهو إما الإحسان أو إرادة الخير وهي مبدأ هذه الأمور الثلاثة ولعلهم اختاروها لتناول الأمور الثلاثة مع الايجاز وطلب المغفرة إذ لا يخلو أحد عن تقصير ما قدمها لأهميتها وطلب الرزق لبعدهم عن أسباب المعاش بالاعتزال عن الناس وطلب الأمن ظاهر.

قوله: (من الأمر الذي نحن فيه) أي المراد من الأمر واحد الأمور والإضافة للعهد ولذا وصفه بالذي نحن فيه.

قوله: (من مفارقة الكفار) لأن صحبة الأشرار تؤدي إلى البوار وهي على ظاهرها ومفارقتهم تستلزم مفارقة ما هم عليه من الشرك.

قوله: وقد رفع ذلك نعمان بن بشير أي قد ذكر هذا الحديث مرفوعاً.

قوله: (نصير بسببه راشدين مهتدين) أي دائمين على الرشد أو راشدين إلى ما لم يوجد فيهم بعد قوله بسببه مستفاد من لفظة من لأنها إما ابتدائية والابتدائية في مثل هذا هي المنشأئية بخلاف سرت من البصرة أو تعليلية فالسببية لكن من التعليلية من فروع من الابتدائية[١] فالأولى الاكتفاء بكونها للتعليل وقدم للاهتمام لأن ذكر الشيء بعد علته أوقع في النفوس.

قوله: (أو اجعل أمرنا كله رشداً كقولك رأيت منك أسداً) فمن على هذا تجريدية والتجريد في اصطلاح البديع أن ينتزع من أمر ذي صفة مثله مبالغة في ذلك الوصف كأنه بلغ إلى مرتبة من الكمال حتى يمكن أن يؤخذ منه آخر موصوف بذلك الوصف فالأمر الذي كانوا فيه وهو مفارقة أهل الشرك اتصافه بالرشد بلغ إلى مرتبة في الكمال بحيث يصح أن ينتزع منه أمور موصوفة بالرشد[٢] فالمعنى واجعل من أمرنا الذي نحن فيه أموراً موصوفة بالرشد وما ذكره المص حاصل المعنى.

قوله: (وأصل التهيئة إحداث هيئة الشيء) وهنا يراد بها معنى الجعل والاحضار لأنه لازم لإحداث هيئة الشيء وهذا مراد من قال ثم استعمل في إحضار الشيء وتيسيره والمراد بالهيئة الحالة التي يكون عليها الشيء محسوسة أو معقولة وهي والعرض متقاربا المفهوم إلا أن العرض يقال له باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله.

قوله تعالى: فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴿١١﴾

قوله: (فضربنا) الفاء للتعقيب مع السببية لأن دعائهم سبب لذلك.

قوله: (أي ضربنا عليها حجاباً) إشارة إلى المفعول المحذوف الذي هو المضروب حذف لدلالة على آذانهم عليه.

قوله: (يمنع السماع بمعنى أنمناهم إنامة لا تنبههم فيها الأصوات) فالحجاب معنوي وعن هذا قال بمعنى أنمناهم[٣] الخ ولما كان الإنامة بحيث لا تنبههم الأصوات المتتالية فضلاً عن الصوت الواحد عبر عنها بضربنا على آذانهم كناية أو استعارة تبعية شبه النائم لاستغراقه في النوم بحيث لا ينتبه بالصوت العالي بمن كان في خلف حجب مانعة عن

قوله: أو اجعل أمرنا كله رشداً فعلى هذا يكون من في من أمرنا تجريدية جرد عن الأمر رشد والأمر نفسه رشد مبالغة في إرشاده فعلى هذا يجب أن يصار في هيىء إلى معنى الجعل ولذا قال عقيب هذا الوجه وأصل التهيئة إحداث هيئة الشيء.

---

(١) وكون من التعليلية من فروع الابتداء صرح به الفاضل الرومي حسن جلبي.
(٢) ففيه مبالغتان إحديهما جعل الأمر نفس الرشد كرجل عدل لأن رشداً مصدر والثانية تجريد.
(٣) أصله أنومنا فاعل فصار أنمنا وزنه أفلنا.

وصول الأصوات الشديدة وقيل شبه الإنامة الثقيلة بضرب الحجاب على الآذان فذكر المشبه به وأريد المشبه[1].

قوله: (فحذف المفعول كما حذف في قولهم بنى على امرأته) والمفعول المحذوف هنا قبة أو بيتاً فحذف مفعوله لدلالة البناء عليه وجعله كناية عن الدخول لا مدخل للحذف لأنه إن ذكر المفعول كان كناية أيضاً لأن البناء على المرأة الأجنبية غير المحرم مستلزم للدخول لزوماً عربياً وكذا يلزم من ضرب الحجاب عدم السماع ويلزم منه النوم لزوماً عربياً قوله ثم بعثناهم قرينة على أن المراد بضرب الحجاب على آذانهم الإنامة والكناية بالواسطة بل الوسائط مما صرح به أئمة البيان فلا يضر القول ضرب الحجاب قد يكون على من لم ينم وقد يكون الشخص نائماً بدون حجاب كما أن كثير الرماد قد يكون بدون طبخ الطعام مع أنه غير مضر لكونه كناية.

قوله: (ظرفان لضربنا) الأول مطلق والثاني مقيد بالأول أو الأول مكان والثاني زمان فلا محذور.

قوله: (أي ذوات عدد ووصف السنين به يحتمل التكثير والتقليل فإن مدة لبثهم كبعض يوم عنده تعالى) أي الوصف به بتقدير المضاف وإلا لم يصح التوصيف للمباينة وقصد المبالغة في مثل هذا غير ظاهر فالمعنى سنين معدودة قوله يحتمل التكثير فإن مدة لبثهم ثلاثمائة وتسع بالنسبة إلى الواقع والتقليل كما بينه فالقلة والكثرة من الإضافية فلا ضير في كون الشيء الواحد قليلاً[2] بالنسبة إلى أمر وكثيراً بالنظر إلى أمر آخر مثل قوله تعالى: ﴿وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون﴾ [الحج: ٤٧] فمدة لبثهم عنده تعالى كبعض يوم كما أن ألف سنة عنده تعالى كيوم واحد ويحتمل أن يكون المعنى كبعض يوم عنده أي عند اللابث في الكهف لما سيجيء من قولهم: ﴿لبثنا يوماً أو بعض يوم﴾ [الكهف: ١٩] وإفراده باعتبار كل واحد وقدم احتمال التكثير لظهوره لأن الكثرة باعتبار أوقات السنين وأيامها فهي ظاهرة بالنسبة إلينا ولهذا لم يذكر لها العلة لكن ما ذكره في سورة البقرة من أن القليل يعد عداً والكثير يهال هيلاً يقتضي تقديم احتمال التقليل.

قوله تعالى: ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴿١٢﴾

قوله: (أيقظناهم) أي البعث هنا بمعنى الايقاظ من النوم والظاهر أنه مجاز إذ هو في عرف الشرع إحياء الموتى من قبورهم ففيه رمز إلى أنهم كالموتى لشدة نومهم فإيقاظهم مثل الأحياء ويحتمل أن يكون حقيقة لأن البعث في الأصل بمعنى الإقامة من المكان.

قوله: (ليتعلق علمنا تعلقاً حالياً مطابقاً لتعلقه أولاً تعلقاً استقبالياً) أي حادثاً بأن ذلك

---

(١) وقيل إنه استعارة تمثيلية ويحتمل أن يكون استعارة تمثيلية وتبعية معاً على ما جوزه المحقق التفتازاني والتفصيل في قوله تعالى: ﴿أولئك على هدى من ربهم﴾ الآية.

(٢) ومن اعترض على المص والزمخشري فقد ذهل عن هذا التحقيق.

قد وقع الآن مطابقاً لتعلقه أي لتعلق علمه تعالى تعلقاً استقبالياً أي تعلقاً قديماً بأن ذلك الشيء سيوجد فإن هذا التعلق قديم باقٍ أزلاً وأبداً لا يتغير أصلاً فلا يلزم الجهل ومراده رفع ما ذكره القطب من لزوم تغير علم الله تعالى بأن التغير في التعلق الحادث دون التعلق القديم ودون نفس العلم ولنا رسالة في تحقيق هذا المقام لا يستغني عنها طالب الحق والراغب في حصول المرام وما ذكرناه هنا كافٍ في دفع الايهام والأوهام والقوم اطالوا فيه الكلام يتحير منه العلماء الأعلام ويحتمل أن يكون المراد إثبات المعلوم لا إثبات العلم حتى يلزم توقف علمه تعالى على وقوع شيء أو كونه معللاً به كما أشار إليه في سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء﴾ [آل عمران: ١٤٠] الآية.

قوله: (المختلفين منهم أو من غيرهم في مدة لبثهم) أي من أصحاب الكهف أو من غيرهم من ملوك الديار وأطرافهم من سائر الناس قدم الأول لظهوره.

قوله: (ضبط أمدا) معنى أحصى واختيار كونه ماضياً.

قوله: (لزمان لبثهم وما في أي من معنى الاستفهام علق عنه لنعلم فهو مبتدأ وأحصى خبره) إشارة إلى أن ما مصدرية حيثية إذ الضبط للزمان لا للبث قوله علق عنه أي يعمل عملاً معنوياً لا لفظياً.

قوله: (وهو فعل ماضٍ وأمدا مفعوله ولما لبثوا حال منه أو مفعول له وقيل إنه

قوله: وما في أي مبتدأ خبره علق عنه لنعلم أي معنى الاستفهام في أي جعل لنعلم مغلقاً عن العمل في أي وفي أحصى فلم يعمل فيهما في اللفظ لكنهما مفعولاه من حيث المعنى فبقيا ظاهرا مرفوعين على الابتداء والخبرية.

قوله: وهو فعل ماض وأمداً مفعوله الخ قال صاحب الكشاف فإن قلت فما تقول فيمن جعله من افعل التفضيل قلت ليس بالوجه السديد وذلك أن بناءه من غير الثلاثي ليس بقياس ونحوه أعدى من الجرب وأفلس من ابن المذلق شاذ والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع فكيف به ولأن أمداً لا يخلو إما أن ينصب بافعل فافعل لا يعمل وإما أن ينصب بلبثوا فلا يسد عليه المعنى فإن زعمت أني أنصبه بإضمار فعل يدل عليه أحصي كما أضمر في قوله:

واضرب منا بالسيوف القوانسا

على نضرب القوانس فقداً بعدت المتناول وهو قريب حيث أبيت أن يكون أحصى فعلاً ثم رجعت مضطراً إلى تقديره وإضماره إلى هنا كلامه قوله فما تقول فيمن جعله من افعل التفضيل هذا السؤال وجوابه إشارة إلى ما ذهب إليه الزجاج في تفسيره وما أورد عليه أبو علي في الإغفال قال الزجاج الأمد الغاية وهو منصوب إما على التمييز أو على أنه مفعول أحصى كأنه قيل لنعلم أهؤلاء أحصى للأمد أو هؤلاء أو يكون منصوباً بلبثوا ولما متعلق بأحصى المعنى أي الحزبين أحصى للبثهم في الأمد وقال أبو علي الحمل على التمييز عندي غير مستقيم لأن أحصى لا يجوز أن يكون افعل التفضيل لأمرين أحدهما إن افعل يفعل يبنى فيه افعل من كذا وأما قولهم أولاهم للخير

المفعول واللام مزيدة وما موصولة وأمدا تمييز) وأمدا مفعوله وهو المختار كما أشار إليه ضبط أمدا لزمان لبثهم ومرض كونه مفعولاً له إذ كون لام لما لبثوا زائدة ليس بمتعارف في مثله وأمدا تمييز على هذا الاحتمال فإن ما لبثوا فيه مبهم يحتمل أن يكون مكاناً وأن يكون زماناً مع قطع النظر عن السوق وإلا فالزمان متعين لأن مكانهم وهو الكهف معلوم فأزيل الابهام بأنه زمان والمراد به إما المدة على طريقة التجوز بغاية الشيء عنه كما في قول النحاة من لابتداء الغاية حيث أرادوا بالغاية المسافة أو يراد به معناها الوضعي الذي هو الغاية وعلى التقديرين فيه دفع إبهام أما على الأول فظاهر وإما على الثاني فلأن تعلق الضبط بزمان اللبث يحتمل أن يكون من جهة الابتداء أو من جهة الانتهاء فأزيل الابهام ببيان أنه من جهة انتهائه والتمييز هنا للنسبة فإن أصل الكلام أحصى أمد الزمان الذي لبثوا فيه كما نبه عليه حيث جعل الأمد مفعولاً به في الاحتمال الأول فحول منه إلى التمييز لكمال التمكن في الذهن وليس تمييزاً من نسبة اللبث إلى الفاعل كما اعترفوا حيث قالوا الابهام في ما لبثوا فيه حتى يقال إنه ليس بفاعل في المعنى.

قوله: (وقيل أحصى اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد) أي من باب الأفعال بحذف الزوائد[1] وهو قول سيبويه ومنعه الجمهور وعن هذا مرضه وحذف الزوائد ليمكن بناؤه إذ لا يتسع أفعل للمزيد.

وأعطاهم للدرهم فمن الشاذ النادر لا يقاس عليه وثانيهما أن التمييز في نحو هو أكثر مالاً وأحسن وجهاً فاعل في المعنى وإن كان منتصباً في اللفظ لأن الوجه هو الذي حسن والمال هو الذي كثر وليس الأمد هو الذي أحصى كذا ذكره ابن الحاجب في الأمالي وقال أبو علي وفيه وجه آخر لو جوز حمل أحصى على افعل التفضيل في الشذوذ وهو أن يكون أمداً منتصباً بفعل يدل عليه أحصى وقال صاحب التقريب التفضيل هو السابق إلى الفهم والتقسيم غير منحصر وانتصب أمداً تمييزاً لما والمعنى اضبط للأمد الذي لبثوه أقول هذا الوجه مبني على أن يكون ما في ﴿لما لبثوا﴾ [الكهف: ١٢] مفعول أحصى وهو افعل التفضيل وأنت قد عرفت ما فيه من أن افعل التفضيل لا يعمل في الاسم الظاهر إلا بشرط مذكور في علم النحو وذلك الشرط مفقود ههنا وقال صاحب الانتصاف لقائل أن ينصبه تمييزاً كقوله: ﴿وأحصى كل شيء عدداً﴾ [الجن: ٢٨] وإن كان أحصى هناك فعلاً ويؤيده أن الواقعة في اختلاف الأحزاب في مقدار اللبث إذ نقول أمثلهم طريقة هو أحصاهم أمداً.

قوله: أن بنائه من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس قال صاحب الانتصاف جعل بعض النحاة بناء افعل من المزيد فيه الهمزة قياساً ونسبه إلى سيبويه وعلله بأن بناءه منه لا يغير نظم الكلمة إنما هو تعويض همزة بهمزة.

قوله: فلا يسد عليه المعنى هو رد على الزجاج في قوله أو يكون منصوباً بلبثوا أي أيهم أحصى للبثهم في الأمد لأن المعنى أيهم اضبط للأمد الذي لبثوه فإن المحصى الأمد لا اللبث وقيل إنما لا يسد عليه المعنى لأن أمداً معناه انتهاء المدة وغايتها وليس المعنى على أنهم لبثوا

---

(١) وما حذف فيه الهمزة فقط والجمع باعتبار المواد ومعنى الهمزة معتبر في الكلام.

قوله: (كقولهم هو أحصى للمال وأفلس من ابن المذلق) هذا من ضروب الأمثال وابن المذلق بالذال المعجمة ويروى بالدال المهملة وهو رجل من بني عبد شمس لم يملك هو ولا آباؤه قوتاً فضرب بهم المثل في الإفلاس وإذا أريد بيان إفلاس رجل يقال هذا أفلس من ابن المذلق وتعرضه لهذا القول يوهم أنه مسموع ونقل عن ابن عصفور خلافه.

قوله: (وأمدا نصب بفعل دل عليه أحصى) أي أحصى أمداً على أنه فعل ماض وإنما ينتصب به لأنه لا ينصب فيما سوى مسألة الكحل إلا على قول ضعيف وأما نصبه بلبثوا فغير سديد كما في الكشاف وقيل إنه تمييز كما في احتمال كونه ماضياً وما موصولة ولم يتعرض له لأن المختار عنده كونه مفعولاً به كما مر.

قوله:

(وكقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا)

هو شعر لعباس بن مرداس بن السلمي وقد أغار على بني زبيد مع قوم فقاتلوا والقوانس جمع قونس وهو أعلى بيضة الحديد وقيل أعلى الرأس ورده صاحب الكشاف بأن فيه ابعاد المتناول وهو قريب حيث أبيت أن يكون أحصى فعلاً ثم رجعت مضطراً إلى تقديره وأضمرت وقيل والاستشهاد بالبيت مدفوع فإن فيه ضرورة بخلاف ما نحن فيه نعم يجوز اعمال أفعل التفضيل عند الكوفيين ومن أين ثبت نزول القرآن على مذهب البصريين انتهى ومذهب البصريين أفصح كما اختاره النحاة في أغلب الحالات والقرآن نزل على أفصح اللغات.

قوله تعالى: ﴿نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾﴾

قوله: (بالصدق) فسره به لأن الحق هو الحكم المطابق للواقع يستعمل في

انتهاء المدة وفيه نظر لأن الأمد يطلق على المدة كلها وعن غايتها قال الحجاج للحسن ما أمدك قال سنتان بخلافة عمرو للإنسان أمدان مولده وموته.

قوله:

واضرب منا بالسيوف القوانسا

أوله:

ولم أر مثل الحي حيا مصبحا ... ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
اكروا حمى للحقيقة منهم ... واضرب منا بالسيوف القوانسا

المصبح المغار عليه وقت الصبح وحقيقة الرجل ما لزمه الدفاع عنه من أهل بيته والقوانس جمع قونس وهو أعلى البيضة مدح كلام الفريقين أعداءهم وأنفسهم يقول لم أر مغاراً عليهم مثل الذي صبحناهم ولا مغيرين مثلنا يوم لقيناهم.

قوله: فقد أبعدت المتناول لأن جعل أحصى فعلاً أقرب إلى التناول من جعله افعل التفضيل ثم تقدير أحصى فعلاً عاملاً في أمداً وأما تقدير الفعل في الشعر فللضرورة ولا ضرورة هنا.

الاعتقاد والمذهب والقول والمراد به القول فبين ما هو المراد لأن الصدق هو القول المطابق للواقع.

قوله: (شبان جمع فتي كصبي وصبية) بفتح الفاء وكسر التاء وتشديد الياء أصله فتوي بوزن فعول واوي قلبت واوه ياء ثم ادغمت الياء في الياء وكسرت التاء لمحافظة الياء وكذا صبي أصله صبوي قوله صبية بكسر الصاد وسكون الباء المخففة وفتح الياء والتاء الفوقانية.

قوله: (بالتثبيت) أي على الإيمان فإن الثبات على الشيء زيادة عليه في كل ساعة وحاصله أنه يزيد بزيادة الأزمان لأنه عرض لا يبقى إلا بتجدد الأمثال والمراد زيادة أعداد حصلت فالزيادة كما[1] لا كيفا فلا إشكال بأن حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء أو المعنى وزدناهم هدى إلى ما ليس فيهم من المقامات العلى وهذا خال عن الإشكال وهو بالاعتبار أحرى وزدناهم التفات لبيان عظم الهدى الذي زادهم.

قوله تعالى: ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا مِن دُونِهِ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا ﴿١٤﴾﴾

قوله: (وقويناها بالصبر على هجر الوطن والأهل والمال والجراءة على اظهار الحق والرد على دقيانوس الجبار) وهو مجاز عن الربط بمعنى الشد نقل عن الأساس أنه قال ربطت الدابة شددتها برباط والمربط الحبل ومن المجاز ربط الله على قلبه صبره ورجل رابط الجأش الجأش روع القلب إذا اضطرب عند الفزع وفي الكشف ولما كان الخوف والقلق يزعج القلوب عن مقارها ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وبلغت القلوب الحناجر﴾ [الأحزاب: ١٠] قيل في مقابله ربط قلبه إذا تمكن وثبت وهو تمثيل انتهى أي شبه الهيئة المأخوذة من أمور عديدة وهي القلوب والمثبت بكسر الباء وتثبيت القلوب بالتصبير بالهيئة

قوله: وقويناهم بالصبر يقال ربط الدابة شدها بالرباط وهو الحبل ومن المجاز ربط الله على قلبه صبره فهو تمثيل شبه تثبيت القلب بالصبر بشد الدابة بالحبل وأصله ربط قلبه لأن ربط متعد بنفسه فنزل منزلة اللازم وزيد على للاستعلاء مبالغة المعنى فعلنا الربط على قلوبهم كما في:

يجرح في عراقيبه نصلي

والأصل يجرح عراقيبه لأن الجرح متعد بنفسه والمعنى يفعل الجرح في عراقيبه.

قوله: والرد على دقيانوس الجبار قاموا بين يديه وقالوا ربنا رب السموات والأرض لأنه كان يدعو الناس إلى عبادة الطواغيت فثبت الله هؤلاء الفتية وعصمهم حتى عصوا ذلك الجبار وصرحوا بالبراءة عن الشركاء.

---

(١) وأرباب الحواشي ذهبوا إلى أن الزيادة في الكيف وما ذكرناه فمتفهم من شرح العقائد مع الخيالي في بحث أن الإيمان لا يزيد.

المنتزعة من أمور كثيرة وهو الدابة والشد والربط فذكر اللفظ الموضوع للمشبه به وأريد المشبه وعدي ربطنا بعلى وهو متعد بنفسه لتنزيله منزلة اللازم أي فعلنا الربط مستعلياً على قلوبهم فيفيد استعلاء الربط على القلوب فيكون استعارة تبعية أو تمثيلية أو كليهما قوله دقيانوس ملك مشرك بكسر الدال.

قوله: (**إذ قاموا بين يديه**) ظرف لربطنا باعتبار تضمنه معنى الرد على دقيانوس الجبار وفي كلامه إشارة إليه حيث ذكره قبيل إذ قاموا على طرز المزج.

قوله: (**فقالوا**) إما جميعاً أو بعضهم ورضي الباقون.

قوله: (**ربنا رب السموات والأرض لن ندعوا من دونه إلهاً لقد قلنا شططاً إذا والله لقد قلنا قولاً ذا شطط أي ذا بعد عن الحق مفرط في الظلم**) ربنا فيه تغليب إذ المعنى ربنا وربك لكن لخوف خشونته وطغيانه قالوا ربنا أو داخل في رب السموات إذ المراد السموات وأهلها والأرض ومن فيها لن ندعوا لن نعبد من دونه إلهاً فيه رد لذلك الجبار حيث دعاهم إلى عبادة غير الله تعالى وتعريض له ثم أكدوا ذلك الرد والتعريض بالقسم فقالوا والله لقد قلنا أشار به إلى أن لام لقد قلنا لتوطئة القسم ثم بالغوا حيث جعلوا ذلك القول عين الشطط بتقدير ذا لكن هذا بيان حاصل المعنى لا تقدير المبنى كما مر بيانه غير مرة قوله ذا بعد بيان معنى الشطط قوله مفرط في الظلم أي في الكفر مع المعصية والتعدي إلى الغير هذا منفهم من التنوين والبعد التام عن الحق افراط في الظلم.

قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗۖ لَّوۡلَا يَأۡتُونَ عَلَيۡهِم بِسُلۡطَٰنِۢ بَيِّنٖۖ فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا ١٥﴾

قوله: (**مبتدأ قومنا عطف بيان ﴿اتخذوا من دونه آلهة﴾ خبره وهو إخبار في معنى الإنكار**) والجملة تذييلية مقررة لما فهم مما قبله من التعريض بأن دقيانوس وأتباعه يعبدون من دون الله ذكروا اسم الإشارة لكمال التمييز وللتحقير ثم أوضحوا بعطف البيان مبالغة في التوبيخ ولهذا قال المص وهو إخبار في معنى الإنكار أي أن قصدهم ليس إفادة الحكم ولا

قوله: والله لقد قلنا قولاً ذا شطط معنى القسم مستفاد من اللام الموطئة للقسم في ﴿لقد قلنا﴾ [الكهف: ١٤] الشطط الإفراط في الشيء ولذا قال مفرط في الظلم يقال اشط في السوم أي افرط في الرعي قال الراغب الشطط الإفراط في البعد يقال شطت الدار واشطت يقال في المكان وفي الحكم وفي السوم.

قوله: على أنه إخبار من الله يعني إذا حمل ما على النفي تكون الجملة المنفية معترضة بين الشرط والجزاء وهما قوله: ﴿وإذ اعتزلتموهم فأووا إلى الكهف﴾ [الكهف: ١٦] تأكيد ما اعترضت هي فيه فتكون هذه الجملة الاعتراضية إخباراً من الله تعالى لا داخلة في الحكاية لأنها حينئذٍ ليست من مقولهم إذ لو كانت حينئذٍ من مقولهم لكان الواجب أن يجيء على صيغة التكلم ويقال وما نعبد إلا الله.

لازمه وهو إفادة كونهم عالمين بالحكم لكونهما معلومين بل قصدهم الإنكار إما مجازاً بقرينة ما بعده لولا يأتون الخ أو إنشاء لذلك الإنكار مثل قولها:

إنـــي وضـــعـــتـــهـــا أنـــثـــى

فإنه خبر لفظاً والمراد إنشاء التحسر وكذا فيما نحن فيه فإنه خبر لفظاً والمراد إنشاء الإنكار بمعونة المقام.

قوله: (هلا يأتون) أي لولا للتحضيض ومعلوم بالبداهة أنهم لا يقدرون على ذلك فالمراد التعجيز[1] والإنكار.

قوله: (على عبادتهم) قدر المضاف إذ البرهان لا يقام على الذات فلا جرم أن المراد فعلهم وهو هنا عبادتهم من دون الله تعالى.

قوله: (ببرهان ظاهر) معنى سلطان لأن البرهان سبب الغلبة والقهر وقيد بين أي ظاهر للتنبيه على أنه ما لم يظهر بنفسه لم يظهر غيره وهو المدعي فهو عام للبرهان العقلي والنقلي.

قوله: (فإن الدين لا يؤخذ إلا به) أي الدين المعتد به المرضى عنده تعالى لا يؤخذ إلا به وإلا فهو لهو ولعب قال تعالى: ﴿وذر الذين اتخذوا دينهم لهواً ولعباً﴾ [الأنعام: ٧٠] الآية فالدين يطلق على الحق والباطل فلا بد من التقييد بما ذكرناه.

قوله: (وفيه دليل على أن ما لا دليل عليه من الديانات مردود) أي من الأمور الاعتقاديات إذ الكلام فيها بخلاف العمليات حيث جاز التقليد فيها قوله في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾ [البقرة: ١٧٠] وهو دليل على المنع من التقليد لمن قدر على النظر والاجتهاد وأما اتباع الغير في الدين إذا علم أنه محق كالأنبياء والمجتهدين في الأحكام فهو في الحقيقة ليس بتقليد بل اتباع لما أنزل الله يقتضي العموم إلى العمليات أيضاً.

قوله: (وأن التقليد فيه غير جائز) هذا مذهب الشافعي فإن إيمان المقلد غير صحيح عنده وأما عندنا فصحيح لكنه يأثم لترك الاستدلال.

قوله: (فمن أظلم) الفاء لإفادة سببية ما قبلها بإخبار ما بعدها والمعنى أنهم أظلم من كل ظالم.

قوله: (بنسبة الشريك إليه تعالى) ويدخل فيه نسبة الولد إليه ومراد المص التمثيل وإلا فهو شامل لكل مفتر بنسبة الحلال والحرام إليه تعالى افتراء وغير ذلك ولو لم يكن عاماً مع أنهم أظلم لاحتاج صيغة التفضيل هنا إلى التمحل.

---

(١) وتبكيت لأن الإتيان بالسلطان على عبادة الأصنام محال.

قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ﴿١٦﴾﴾

قوله: (خطاب بعضهم[1] لبعض) والقرينة عليه قوله: ﴿فأووا إلى الكهف﴾ [الكهف: ١٦] فإنه ليس من غيرهم وكذا هنا.

قوله: (عطف على الضمير المنصوب) ويحتمل أن يكون الواو بمعنى مع وفيه دليل على ما ذكرناه من أن المراد من مفارقة الكفار مفارقة صحبتهم وأنه يستلزم مفارقة دينهم الباطل.

قوله: (أي وإذا اعتزلتم القوم ومعبوديهم إلا الله) أشار إلى أن ما موصولة واحتمال كونها مصدراً ضعيف أشار إليه بقوله ويجوز أن يكون ما مصدرية الخ.

قوله: (فإنهم كانوا يعبدون الله تعالى ويعبدون الأصنام كسائر المشركين) فيكون الاستثناء متصلاً قال المص في قوله تعالى: ﴿فإنهم عدو لي إلا رب العالمين﴾ [الشعراء: ٧٧] استثناء منقطع أو متصل على أن الضمير لكل معبود عبدوه وكان من آبائهم من عبد الله انتهى فهو مخالف لما ذكره هنا وقد لفق بين القولين هناك.

قوله: (ويجوز أن تكون ما مصدرية على تقدير وإذ اعتزلتموهم وعبادتهم إلا عبادة لله) يحتاج فيه إلى تقدير المضاف ولذا اخره ويرد عليه ما يرد على احتمال كونها موصولة إلا إذا جعل الاستثناء منقطعاً فلا يرد الإشكال هنا وهناك.

قوله: (وأن تكون نافية على أن يكون إخباراً من الله تعالى عن الفتية بالتوحيد معترضاً بين إذ وجوابه) كون إذ بدون لفظة ما مذهب لبعض النحاة وكذا لفظة إذا وهو مذهب ضعيف وكلام الكشاف ساكت عنه فهي هنا ظرفية ولعل مراده أن إذ ظرفية لكن حاصل معناه الشرطية والمسامحة شائع في محاوراتهم.

قوله: (لتحقيق اعتزالهم) بيان فائدة الاعتراض.

قوله: (﴿فأووا إلى الكهف﴾ [الكهف: ١٦]) فيه تغليب المخاطب على المتكلم والمعنى أويت أو أوينا أنا وأنتم.

قوله: (يبسط الرزق لكم ويوسع عليكم) يبسط معنى ينشر لكم ربكم ويوسع تفسير له كون الإواء إلى الكهف سبباً لتوسيع الرزق باعتبار أنه متضمن ترك جوار الكفار وإشراكهم البوار.

قوله: (من رحمته) من ابتدائية أي منشأ التوسيع رحمته الواسعة لا بالاستحقاق حقيقة وسببية الإواء إلى الكهف ظاهري وبمقتضى الوعد.

قوله: (في الدارين) لكون الكلام مطلقاً.

---

(١) قيل فيه تغليب خطاب على التكلم فكأنه قيل فإذا عزلت أنا وأنتم.

قوله: (ما ترتفقون به أي تنتفعون به) أشار إلى أن مرفقاً اسم آلة من الرفق بمعنى النفع لا بمعنى ضد الخشونة وفي القاموس رفق فلاناً نفعه كارفقه.

قوله: (وجزمهم بذلك لنصوع يقينهم وقوة وثوقهم بفضل الله تعالى) النصوع بالصاد المهملة وبالعين المهملة بمعنى الخلوص أي لخلوص يقينهم عن شوب الشك فيه مسامحة إذ اليقين ما لا يحتمل النقيض أصلاً وشوب الشك لا يتصور فيه فالأولى لزيادة يقينهم أو لكماله ولعله المراد بالنصوع.

قوله: (وقرأ نافع وابن عامر مرفقاً بفتح الميم وكسر الفاء وهو مصدر جاء شاذاً كالمرجع والمحيض فإن قياسه الفتح) المحيض بالضاد المعجمة بمعنى الحيض وهو شاذ مقبول لوقوعه في القرآن كما في هذا الموضع ولم يلتفت إلى أنه بإخبار نبي في عصرهم أو أن أحدهم كان نبياً لأنه غير ثابت.

قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَهُمْ فِى فَجْوَةٍ مِّنْهُ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾﴾

قوله: (لو رأيتهم) أي إن رأيتهم إذ المعنى على الاستقبال بقرينة وترى الشمس والتعبير بلو إشارة إلى أنه فرضي ويمكن حمله على الظاهر والمعنى لو رأيتهم لرأيتهم كذا وكذا لا أن المخاطب رآهم على التحقيق وأشار إلى أن المراد بقوله وترى الشمس رؤية أصحاب الكهف على هذه الحالة وأن المراد رؤية فرضية ولذا قال أي لو رأيتهم الخ أي وهذا المعنى لازم معنى وترى الشمس إذا طلعت الخ فيكون كناية أو مجازاً.

قوله: (والخطاب لرسول الله عليه السلام) إذ الكلام معه فيكون خطاباً لأمته أيضاً.

قوله: (أو لكل أحد) يصلح أن يخاطب للمبالغة في إظهار هذه الحالة ولما كان الخطاب لغير معين يكون الضمير فيه مجازاً[١] ويدخل فيه رسول الله عليه السلام دخولاً أولياً فيعم كل أحد عموماً[٢] شمولياً.

قوله: (تزاور عن كهفهم) حال من الشمس إذ الرؤية بصرية إذ اطلعت ظرف له أو لترى.

قوله: لنصوع يقينهم قال الجوهري الناصع الخالص يعني جزموا وقطعوا بأن الله تعالى ينشر لهم من رحمته ويهيىء لهم ما ينتفعون به عند إيوائهم في الكهف لخلوص يقينهم بذلك وقوة وثوقهم بفضل الله.

---

(١) إما مجازاً مرسلاً بمرتبتين أو بمرتبة أو استعارة فتأمل وكن على بصيرة.

(٢) إذ لا تختص رؤيته أحداً دون أحد فبهذه القرينة يكون عاماً له على سبيل الشمول دون العموم على سبيل البدل.

قوله: (تميل عنهم) أي تبعد عنهم فإن البعد لازم للميل والميل من خواص أصحاب الشعور فلذا يراد لازمه.

قوله: (ولا يقع شعاعها عليهم) كعطف تفسير للبعد وبيان فائدة الإخبار ببعدها عنهم أو إشارة إلى أنه كناية عنه.

قوله: (فيؤذيهم) من قبيل ما تأتينا لكن المنفى هنا مجموع الأمرين أي لا يكون وقوع شعاعها عليهم ولا إيذاؤهم فيكون منصوباً مؤولاً بمصدر معطوف على مصدر مفهوم مما قبله.

قوله: (لأن الكهف كان جنوبياً) أي في جانب الجنوب حاصله كان ساحته داخلة في جانب الجنوب فكان بابه مقابل القطب الشمالي وهو ذاهب إلى جانب الجنوب فيكون بحيث لا يقع عليها شعاعها لعدم مقابلتها إليه فيكون ميلها عنها بسبب عادي كما هو الظاهر ولذا قدمه.

قوله: (أو لأن الله زورها عنهم) فيكون ميلها عنهم بطريق خرق العادة كرامة لهم لا بسبب عادي كما في الوجه الأول فح يكون الكهف بحيث يقع شعاعها عليهم بأن لا يكون جنوبياً وقد جزم ذلك أولاً فالأولى الترديد في ذلك أي إن كان الكهف جنوبياً فذلك الميل بسبب عادي وإلا فبطريق خرق العادة.

قوله: (واصلة تتزاور فأدغمت التاء في الزاء) أي بعد قلبها زاء لقرب المخرج فيكون بفتح التاء وتشديد الزاء.

قوله: (وقرأ الكوفيون بحذفها) أي بحذف تاء للمضارعة تخفيفاً فعلى هذا من التفاعل.

قوله: (وابن عامر ويعقوب تزور كتحمر وقرىء تزوار كتحمار) كتحمر يعني بسكون الزاء وتشديد الراء مع ضمه فهو من باب الافعلال بالتخفيف لكن من غير العيوب والألوان كما أن ما بعده تزوار بسكون الزاء وتشديد الواو افعيلال من غيرهما أيضاً وهو وإن كان نادراً لكنه موافق للاستعمال فيكون فصيحاً إذ لهما أخوات ونظائر.

قوله: (وكلها من الزور بمعنى الميل) الزور بفتحتين لكن صيغة التفاعل للمبالغة وكذا صيغة الافعلال والافعيلال أيضاً للمبالغة غير المبالغة في التفاعل كأن الميل عنه طبيعة لها.

قوله: (جهة اليمين) أي من طرف اليمين من الجهات وهذا حاصل المعنى ولذا قال وحقيقتها أي أصلها الجهة ذات اسم اليمين فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ثم حذف المضاف أعني لفظة اسم روما للاختصار ولظهور المراد نقل عن المبرد أن ذات اليمين وذات الشمال من الظروف المتصرفة كيميناً وشمالاً ابتداء وهذا التركيب مثل قوله تعالى: ﴿ذو العرش﴾ [غافر: ١٥] و﴿ذي الطول﴾ [غافر: ٣] و﴿ذو الجلال﴾ [الرحمن: ٢٧]

فلا إشكال بأن وضع ذو للتوصل إلى جعل اسم الجنس وصفاً فإنه كما عرفت أنه قد يكون للتوصل إلى جعل المعرفة صفة أيضاً نقله بعض المحشيين عن الدماميني في شرح التسهيل فلا حاجة إلى ما قاله الفاضل السعدي من أن اللام في الجهة للعهد الذهني وهو في معنى النكرة والعهدة في ذلك على الدماميني لكن اطبق العلماء على أن ذو لا يضاف إلى مضمر لأنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس والمضمر ليس باسم الجنس حتى حملوا قول الشاعر:

إنما يعرف ذا لفضل من الناس ذووه

على أنه شاذ إلا أن يقال إن مرادهم باسم الجنس ما يقابل الصفة المشتقة من الجوامد دون ما يقابل المعرفة كما ادعى البعض المذكور وفيه تأمل فتأمل.

قوله: (وحقيقتها الجهة ذات اسم اليمين) قدر مضافاً إذ الجهة ليست بصاحبة اليمين ولا الشمال بل هي نفس اليمين والشمال فتكون الإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم والقول بأنه مقحم ضعيف.

قوله: (تقطعهم وتصرم عنهم) أي من القرض بمعنى القطع أي الشمس تبعد عنهم ولذا قال وتصرم عنهم إذ الصرم بمعنى التجاوز والتباعد بفتح الصاد والراء المهملتين فالقرض هنا مجاز[1] إذ القطع يستلزم البعد.

قوله: (يعني يمين الكهف وشماله لقوله: ﴿وهم في فجوة منه﴾ [الكهف: ١٧]) أي اللام عوض في الموضعين عن المضاف إليه أو للعهد بدليل قوله تعالى: ﴿وهم في فجوة منه﴾ [الكهف: ١٨] إذ الضمير راجع إلى الكهف وكذا المراد منهما.

قوله: (أي وهم في متسع من الكهف يعني في وسطه) متسع من الكهف معنى في فجوة إذ الفجوة الساحة الواسعة وهي وسط الكهف إذ لا أوسع في الكهف من الوسط.

قوله: (بحيث ينالهم روح الهواء ولا يؤذيهم كرب الغار ولا حر الشمس) بيان حكمة جعلهم في وسط الكهف روح الهواء بفتح الراء المهملة طيبه وهو الهواء الذي يهب من موضع طيب كالنسيم والريح الذي يهب من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار والمراد بالكرب ثقلته وكون الهواء راكداً فيه بحيث لا يصل إليه روح الهواء ولا حر الشمس لعدم وقوع شعاعها عليهم فهو إشارة إلى سر قوله تعالى: ﴿إذا طلعت تزاور﴾ [الكهف: ١٧] إلى: ﴿وهم في فجوة منه﴾ [الكهف: ١٧] وهو عدم إصابة حر الشمس إليهم وسر كونهم في فجوة منه إصابة روح الهواء.

قوله: تقطعهم وتصرم عنهم قال الراغب القرض ضرب من القطع وسمي قطع المكان وتجاوزه قرضاً كما سمي قطعاً فمعنى تقرضهم تجوزهم.

---

(١) كتسمية الهجر قطعاً وقطيعة فهو قطع لاتصالهم تقطعهم لئلا يغير أبدانهم.

قوله: (وذلك لأن باب الكهف في مقابلة بنات النعش) ولا بد أن يكون الكهف شمالي مكة المشرفة بنات النعش فالأولى ترك الألف واللام لأنه علم الكواكب معروفة في السماء ويقال بنات نعش الكبرى وبنات نعش الصغرى وأصحاب النجوم يسمون الكبرى الدب الأكبر والصغرى الدب الأصغر والكبرى سبعة كواكب أربعة منها النعش وثلاثة من البنات والصغرى مثلها والجدي الذي يعرف به القبلة وتمام التفصيل في فن الهيئة.

قوله: (وأقرب المشارق والمغارب إلى محاذاته مشرق رأس السرطان ومغربه والشمس إذا كان مدارها مداره تطلع مائلة عنه مقابلة لجانبه الأيمن) كل نقطة على الأفق تطلع منه الشمس يسمى مشرقاً ولما كان الكهف في جانب شمال منطقة البروج كان الأقرب إلى محاذاة الكهف مشرق رأس السرطان أي نقطة على الأفق تطلع منها الشمس إذا كان في رأس السرطان أي أوله لأن مشرق رأس السرطان أقرب إلى القطب من سائر المشارق فلا جرم يكون أشد محاذاة للكهف من سائر المشارق فإذا طلعت من هذا المشرق يقع شعاعها في جانب الغربي من الكهف وإذا غربت في مغرب رأس السرطان يكون أقرب محاذاة إلى الكهف من سائر المغارب لأن هذا المغرب أقرب إلى القطب الشمالي.

قوله: (وهو الذي يلي المغرب) وإنما سمي الذي يلي المغرب يميناً لأنه يمين المتوجه لبابه في داخل الكهف وكذا يمين المحراب لأنه يقع في يمين المتوجه إلى باب المسجد من داخله.

قوله: (وتغرب محاذية لجانبه الأيسر فيقع شعاعها على جانبيه ويحلل عفونته[١] ويعدل هواه) أي عفونة الكهف الظاهر أنه من قبيل ضيق فم البئر لأنه لو كان في وسط الكهف عفونة وحللها شعاع لتضرروا في الليالي وفي وقت الغيم وكذا الكلام في يعدل هواه ويؤيده تعليلهم بأنه لو بعدت شعاع الشمس عن ذلك الوسط غلبه البرودة فيتضررون وكذا لو كانوا في طرف أبعد من الباب.

قوله: إلى محاذاته ضمير محاذاته لباب الكهف وضمير مداره لرأس السرطان في تفسير هذه الآية قولان أحدهما أن باب الكهف إلى جانب الشمال فإذا طلعت الشمس كانت على يمين الكهف وإذا غربت كانت على شماله فضوء الشمس لا يدخل في الكهف والمقصود أن الله تعالى صان أصحاب الكهف من أن يقع ضوء الشمس عليهم وإلا لفسدت أجسامهم والقول الآخر أن المراد أن الشمس إذا طلعت منع الله تعالى ضوء الشمس من الوقوع في الكهف وكذا عند غروبها وذلك كان فعلاً خارقاً للعادة وكرامة عظيمة خص الله تعالى بها أصحاب الكهف والدليل عليه قوله: ﴿ذلك من آيات الله﴾ [الكهف: ١٧] ولو كان المراد ما ذكره أصحاب القول الأول كان ذلك معتاداً فلم يكن من آيات الله.

---

(١) ويستفاد منه أن الشمس يقع شعاعها في الكهف ولا يقع عليهم.

قوله: **(ولا يقع عليهم)** لكونهم في وسطه ولو كانوا في طرف أقرب إلى الباب لتقع شعاعها عليهم.

قوله: **(فيؤذي أجسادهم ويبلي ثيابهم)** فيؤذي بالنصب جواب النفي وكذا يبلي وهذا الذي ذكره المص بناء على أن معنى تزاور تميل عنهم بحسب العادة وأما إذا كان المعنى لأن الله تعالى زورها عنهم فلا يحتاج إلى العناية التي التزمها مع أن أكثر ما ذكره من دقائق الهيئة لا يطلع عليها إلا سليم الطبيعة فالأولى الحمل على خرق العادة كما أن نومهم على هذا الوجه من الخوارق وأيضاً أن ما ذكره لو تم في جميع الأقاليم لا يكفي في عدم بلي ثيابهم وتأذي أجسادهم بل لا بد من ملاحظة كونه من خوارق العادات فليكتف أولاً به في التقريرات ويؤيد ما ذكرنا قوله تعالى: ﴿ذلك من آيات الله﴾ [الكهف: ١٧] الآية وبعض المتأخرين ذهبوا إلى أن قوله تعالى يدل على دخول الشمس في الكهف عند الغروب وبيان المص يحتمله وليس في كلامه ما يدل على عدم دخول الشمس في الكهف عند الغروب بل كلامه صريح في عدم وقوع الشمس عليهم قوله تعالى: ﴿وإذا غربت تقرضهم﴾ [الكهف: ١٧] حيث لم يجيء وإذا غربت تزاور عن كهفهم ناطق بالدخول ثم الظاهر أن المراد بالغروب ما بعد الزوال كما أن الطلوع ما قبل الزوال والعلم عند الله الملك المتعال.

قوله: **(أي شأنهم)** وهو مخالفة الجبار دقيانوس والجرأة على إظهار الحق وترك الوطن والمال والأهل لمحافظة دينهم وصيغة البعد لتفخيم المشار إليه.

قوله: **(أو إيواؤهم إلى الكهف كذلك أو إخبارك قصتهم أو ازورار الشمس وقرضها طالعة وغاربة من آياته)** أو إيواؤهم إلى الكهف كذلك بيان أنه بسبب عادي كما اختاره هناك حيث قدمه ثم أوضحه بقوله وذلك لأن باب الكهف الخ وأنت تعلم ما فيه وما عليه وأن كونه من آيات الله يؤيد كونه تكريماً وخارقاً للعادة وهو الذي أشار إليه بقوله أو ازورار الشمس الخ أي صرف الله تعالى عنهم مع إمكان وقوع شعاعها عليهم قوله: وقرضها أي بعدها طالعة وغاربة يفهم منه أنه لا فرق بين طلوع الشمس وغروبها مع أن النظم حيث غير الأسلوب في وإذا غربت يدل على الفرق بينهما كما أشرنا إليه.

قوله: **(بالتوفيق)** أي لا بنصب[1] الدلائل وإرسال الرسل مثلاً بقرينة قوله: ﴿فهو المهتد﴾ [الكهف: ١٧] الذي أصاب الفلاح بيان مغايرة الجزاء للشرط أو لبيان أفاد ترتبه عليه فائدة معتداً بها.

قوله: **(الذي أصاب الفلاح والمراد به إما الثناء عليهم)** لدخولهم في من يهدي الله

قوله: والمراد به إما الثناء عليهم الخ يريد أن قوله تعالى: ﴿من يهد الله﴾ [الكهف: ١٧]

---

(١) إذ الهداية تطلق على خلق العقل والقوى ونصب الدلائل وإرسال الرسل فهي تعم للكافر أيضاً والهداية بمعنى التوفيق مختصة بالسعداء.

دخولاً أولياً أو لاختصاصه بهم إن أريد بمن هؤلاء فقط لكن الأولى التعميم.

قوله: (أو التنبيه على أن أمثال هذه الآيات كثيرة) فح لفظة من عام ولا مجال لاختصاصه بهم **(ولكن المنتفع بها من وفقه الله للتأمل فيها والاستبصار بها)**.

قوله: (ومن يخذله) أي لم ينصره بالتوفيق بل خلق القدرة على العصيان على قاعدة أهل الحق ومعنى القول بناء على اعتقاد القائل فمن غفل عن ذلك وقال وعند المعتزلة الإضلال مؤول بالخذلان تعريضاً للمص فقد غفل كيف لا وقد وقع ذكر الخذلان في مقابلة التوفيق في الفقه الأكبر الأفخم للإمام الأعظم وفي النظم احتباك أي من يهد الله فهو المهتد فما له من مضل ومن يضلل الله فهو الضال فما له من هادٍ وهو المراد بقوله: ﴿فلن تجد له ولياً مرشداً﴾ [الكهف: ١٧] إذ عدم الوجدان عبارة عن العدم وما ذكرناه فمصرح في النظم الجليل في موضع آخر.

قوله: (من يليه ويرشده) يليه معنى ولياً ويرشده الأولى يرشده بدون الواو أشار إلى أن اسم الفاعل في الموضعين للاستقبال وعن هذا عبر عنهما بالمضارع ولفظة من إشارة إلى الذات الدال عليها اسم الفاعل.

قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴿١٨﴾﴾

قوله: (لانفتاح عيونهم) منشأ ظن إيقاظهم.

قوله: (أو لكثرة[1] تقليبهم) لمنع الخلو وكثرة التقلب مستفاد من صيغة التفعيل التي للتكثير.

الآية كالتذييل للكلام السابق وجيء به عاماً في كل من سلك طريق المهتدين ومن تعرض للخذلان ليدخل فيه هؤلاء دخولاً أولياً فيكون ثناء عليهم بأبلغ وجه وهو أداء المقصود بطريق برهاني قال صاحب الكشاف ﴿من يهد الله فهو المهتدي﴾ [الأعراف: ١٧٨] ثناء عليهم بأنهم جاهدوا في الله وأسلموا له وجوههم فلطف بهم وأعانهم وأرشدهم إلى نيل تلك الكرامة السنية والاختصاص بالآية العظيمة وإن من سلك طريق المهتدين الراشدين فهو الذي أصاب الفلاح واهتدى إلى السعادة ومن تعرض للخذلان فلن تجد من يليه ويرشده بعد خذلان لأن الله قال بعض شراح الكشاف هذا كلام حسن لكن فيه اعتزال خفي حيث نسبه إلى أفعالهم فهلا حمله على فعل الله تعالى لينظر إلى إرادة الله تعالى ومشيئته واختصاصهم بهذه الكرامة السنية وتحريم غيرهم عنها فيكون تذييلاً لقوله: ﴿زدناهم هدى﴾ [الكهف: ١٣] ولقوله: ﴿وربطنا على قلوبهم﴾ [الكهف: ١٤] فيكون ثناء على الله تعالى قال أيضاً ولو أريد مدحهم لاكتفى بقوله: ﴿من يهد الله فهو المهتدي﴾ [الأعراف: ١٧٨] فحسب.

---

(١) وأما ما قيل إنه كان في كل عام مرتين أو مرة في عاشوراء فقال الإمام إنه لم يصح رواية ودراية.

قوله: **(نيام)** على الدوام ما لبثوا في الكهف ولهذا اختير الجملة الاسمية قوله: **(نيام)** يشير إلى أن رقود جمع راقد لا مصدر لأن فاعلاً يجمع على فعول كما صرح به في المفصل والتسهيل فإذا كانوا رقوداً فالظن المذكور لا يطابق الواقع فالأولى كون الخطاب في تحسبهم لغيره عليه السلام وإن كان الكلام على الفرض.

قوله: **(في رقدتهم)** يدل عليه رقود إسناد التقليب إلى ذاته تعالى لأنه بتخليقه إذ المراد بالتقليب الحاصل بالمصدر وهو موجود مخلوق خالياً عن الأسباب العادية فالإسناد حقيقي.

قوله: **(ذات اليمين)** جهة[1] يمينهم وشمالهم على أن اللام عوض المضاف إليه أو للعهد.

قوله: **(كيلا تأكل الأرض ما يليها من أبدانهم على طول الزمان)** وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لو لم يقلبوا لأكلتهم الأرض فعلم منه أن رعاية الأسباب غير مضر لما وقع في شأنهم من خوارق العادات فلا وجه لتعجب الإمام ألا يرى أنه عليه السلام راعى الأسباب في بعض خوارق العادات كجمع زاد من الأصحاب ثم دعا فشبع جمع غفير وكذا الماء القليل حصل به دفع عطش جماعة كثيرة مع أن الله قادر على أن يخلق أطعمة كثيرة ومياهاً عظيمة على يد رسوله عليه السلام بدون شيء وكذا هنا أن الله تعالى قادر على حفظهم بلا تقليب كما أمسك حياتهم ثلاثمائة سنة وتسعاً فلا يصح قول الإمام فلم لم يقدر على أن يحفظ أجسامهم من غير تقليب بل هو هفوة يحتاج إلى توبة.

قوله: **(وقرىء يقلبهم بالياء والضمير لله تعالى)** وهذا يوافق قراءة ونقلبهم وأيضاً قد مر أن التقليب بخلق الله تعالى خالياً عن سبب عادي فظهر ضعف القول بأن الضمير للملك ولذا لم يلتفت إليه المص.

قوله: **(وتقلبهم على المصدر منصوباً بفعل يدل عليه وتحسبهم)** أي وقرىء وتقلبهم.

قوله: **(أي وترى تقلبهم)** والدلالة إذ الحسبان على تقدير الرؤية مسبوق بها فإن هذا الحسبان منشأه الرؤية لا غير.

قوله: **(﴿وكلبهم باسط﴾ [الكهف: ١٨])** الآية يفهم منه إن كانوا يعرفون أن لهم كلباً فأخبر الله تعالى بأنه باسط.

قوله: **(هو كلب مروا به فتبعهم فطردوه فأنطقه الله تعالى فقال أنا أحب أحباء الله)**

قوله: نيام قالوا الرقود مصدر بمعنى المفعول به كما يقال قوم قعود فوصف الجمع بالمصدر ومن قال إنه جمع راقد فقد أبعد لأن فاعلاً لا يجمع على فعول.

قوله: فناموا أمر حاضر من نام ينام أي ارقدوا أنتم وأنا أحرسكم.

---

(١) وذات منصوب على الظرفية لما مر من أن أصلها الجهة كذا قيل.

وهذا كرامة لهم كأنهم قالوا نحن أحباء الله تعالى تركنا أموالنا وأوطاننا لمحافظة ديننا وقصدنا العكوف في الكهف فقابلهم الكلب بذلك وتقديم المسند إليه في الموضعين لتقوي الحكم لا للحصر وإن جاز في وأنا أحرسكم.

قوله: (فناموا) أمر لهم بالإرشاد وأيضاً نطق بإعلام الله تعالى أن شأنهم في الكهف النوم والظاهر أن مرادهم العبادة فيه لا النوم المديد وهذا عجب من العجائب حيث أشار إليهم الكلب بأن حالهم النوم بحيث لا ينتبهون بالأصوات الشديدة ونحوها.

قوله: (وأنا أحرسكم) وأحفظكم من دخول المؤذيات فلم طردتموني من صحبتكم فلما رأوا من الكلب ما رأوا استصحبوا قوله عليه السلام: «من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية نقص عنه كل يوم من عمله قيراطان» وفي رواية قيراط محمول على الاختيار ويحتمل أن يكون استصحاب الكلب مطلقاً جائزاً في شرعهم.

قوله: (أو كلب راع مروا به فتبعهم وتبعه الكلب) فح وهم لم يقتنوه أبداً واقتناء الكلب للصيد وحفظ الماشية جائز[1] ولذا لم ينقل أنهم طردوه ونطق الكلب أخره مع أنه مروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لمخالفته ظاهر قوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثة رابعهم﴾ [الكهف: ٢٢] إذ الإضافة إليهم وهنا الإضافة إلى الراعي حيث قال وتبعه الكلب ولم يقل وتبعهم الكلب.

قوله: (ويؤيده قراءة من قرأ وكالبهم أي وصاحب كلبهم) أي الكالب صيغة النسبة كلابن وتامر وجه التأييد أن كالبهم بمعنى صاحب كلبهم يقتضي أن يكون معهم رجل صاحب كلب وهو الراعي لكن يرد عليه أنه لم لا يجوز أن يكون الكالب من الفتة كما نقل عن القرطبي أنه كان أحدهم ويصيد به أو يحفظ زرعه انتهى[2] نعم ما ذكره المص موافق لما روي عن علي رضي الله تعالى عنه كما نقله المص بعد ورقة قيل وهذه الرواية مروية عن جعفر الصادق.

قوله: (حكاية حال ماضية) معنى حكاية الحال الماضية عند النحاة أن القصة الماضية كأنها عبر عنها في وقوعها بصيغة المضارع كما هو حقها ثم حكى تلك الصيغة بعد مضيها كذا في الحواشي السعدية في أواخر سورة النون.

قوله: (ولذلك أعمل اسم الفاعل) لأنه لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي أو الاستمرار

قوله: فتبعهم وتبعه الكلب أي فتبعهم الراعي وتبع الراعي كلبه.

قوله: وكالبهم هذا المعنى لا يناسبه قوله باسط ذراعيه بالوصيد لأن بسط الذراعين بالوصيد عادة الكلب لا صاحب الكلب.

---

(١) وإيقاظاً جمع يقظ بضم القاف وكسرها وهو يقظان.

(٢) بقي الكلام بعد تبعية الرعي إياهم وترك الرعي هل يقال إن كلبه كلب رعي فيجوز استصحابه فتأمل.

وإن أجازه الكسائي مستدلاً بهذه الآية فأشار إلى جوابه بما ذكره حاصله أن عمل باسط هنا لكونه بمعنى الحال ولو محكياً.

قوله: (بفناء الكهف وقيل الوصيد الباب وقيل العتبة) الفناء بكسر الفاء والمد الرحبة التي يرتفق بها عند الدار ونحوها وهذا قول الزجاج وهو المختار ولذا مرض القولين الأخيرين لما قيل الكهف لا يكون له باب ولا عتبة وإنما أراد أن الكلب فيه موضع العتبة من البيت وهذا مراد من قال والمراد بالباب والعتبة موضعهما أي محل العبور وما يحاذيه من الأرض فيكون استعارة وهذا إذا قيل إن الباب والعتبة مختصان بالبيت والدار وسور المدينة وأما إذا قيل الباب مطلق الفرجة الذي يدخل الناس منها فلا مجاز وكذا الكلام في العتبة والبعض اكتفى بالباب والعتبة داخل في الباب بل معنى البسط في الباب البسط في العتبة.

قوله: (فنظرت إليهم) أي بأن نظرت الخ فالفاء تفسيرية[1] يعني المراد بالاطلاع الاطلاع بالنظر بقرينة لوليت منهم فراراً إذ الاطلاع على الأمر المهيب بغير النظر والرؤية لا يوجب الفرار.

قوله: (وقرىء لو اطلعت عليهم بضم الواو) أي تشبيهاً لها بواو الضمير كقوله تعالى: ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى﴾ [البقرة: ١٦] الآية.

قوله: (لهربت منهم) تفسير لما هو المراد من التولي فإنه قد يكون بلا هرب ولا يحسن أن يجعله تفسير المجموع قوله: ﴿لوليت منهم فراراً﴾ [الكهف: ١٨] فإنه لا يلائمه قوله: ﴿وفراراً﴾ [الكهف: ١٨] يحتمل المصدر الخ على أن فراراً لا بد وأن يكون خارجاً من مفهوم لوليت غاية الأمر أن فراراً قرينة على أن المراد به الهرب إذ القرينة قد تكون مؤخرة.

قوله: (وفراراً يحتمل المصدر لأنه نوع من التولية والعلة والحال) كقولك قعدت جلوساً لأنه نوع من التولية فإن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه وهذا مادة الاجتماع في التحقق ومادة الافتراق تولي الظهر بلا فرار والفرار حين المواجهة بدون تولي الظهر.

قوله: (خوفاً يملأ صدرك) وهذا مقدم في الوجود لأنه سبب التولي والفرار والواو لا يقتضي الترتيب والنكتة في ترتيب الذكر أن التولي لكونه محسوساً أظهر علامة على هيبتهم قوله خوفاً تفسير رعبا إذ الرعب الخوف الذي يملأ القلوب قوله يملأ صدرك إشارة إلى أن التمييز محول عن الفاعل إذ تقديره ولملىء رعبك على أن الإسناد مجاز عقلي مثل سيل مفعم وما ذكره المصنف حاصل المعنى لا حل المبنى وفيه مبالغات الأولى ما ذكرناه والثانية إسناد الفعل المبني للمفعول إلى المخاطب والمراد صدره كأنه ملىء من قرنه إلى قدمه والثالثة جعل منشأ الرعب ذواتهم والمراد أوصافهم في الهيبة المعنوية النازلة من خلق

---

(١) والقول بأن المعنى لو اطلعت لو أشرفت عليهم فتكون الفاء للتفريع ضعيف إذ الإشراف بدون نظر لا يوجب التولي.

الله تعالى إياها فيهم أو الهيبة الحسية المسببة عن عظم إجرامهم وانفتاح عيونهم في كلامه طاب الله ثراه إشارة إلى جميع ما ذكرناه وفي جعل الذات علة للشيء مع أنها لا تصلح للعلية إشارة إلى تعدد العلل وكثرتها كأن نفس الذات لاحتوائها عللا علل شتى وإلى أنه يمكن للسامع النظر إلى أية علة أراد في تحصيل المراد.

قوله: (لما ألبسهم الله من الهيبة) علة للمجموع ويحتمل التخصيص بالأخير فيقدر في التولي أيضاً وإلباس الهيبة استعارة تمثيلية أو مكنية وتخييلية أو استعارة تبعية.

قوله: (أو لعظم إجرامهم وانفتاح عيونهم) إجرامهم أي أجسامهم ولو عبر بها لكان أولى فإن أجساد الناس كانت عظيمة في الأمم السالفة وفي زمن دقيانوس وفي نسخة أجوافهم أي خلقة واحتمال كونه بالانتفاخ ضعيف لقوله بحيث ينالهم روح الهواء ولا يؤذيهم كرب الغار وترك قول الزمخشري لطول شعورهم وأظفارهم لأن كونها منشأ الرعب غير ظاهر مع أنه لا يلائمه قولهم: ﴿لبثنا يوماً أو بعض يوم﴾ [الكهف: ١٩] والخطابات إن كانت للنبي عليه السلام اقتضى وجودهم على هذه الحالة وقد قال السهيلي إن فيه خلافاً وابن عباس أنكره وآخرون قالوا به والظاهر أن الكلام محمول على الفرض أشار إليه المصنف فيما مر بقوله لو رأيتهم فلا يقتضي وجودهم على هذه الحالة الآن ولا عدمه ولا يتعلق به الغرض أصلاً فالسكوت عنه أولى وإن كانت لغير النبي عليه السلام فالأمر ظاهر.

قوله: (وقيل لوحشة مكانهم) فيكون التقدير ولملئت رعباً من وحشة مكانهم بتقدير المضافين ولا يخفى ضعفه وأيضاً لا يلائم قوله: ﴿لوليت منهم فراراً﴾ [الكهف: ١٨] إلا بتقدير المضافين أيضاً أي لوليت من وحشة مكانهم وهذا مما يقشعر منه الجلود.

قوله: (وعن معاوية رضي الله تعالى عنه أنه غزى الروم فمر بالكهف) وهذا يقوي قول من قال إنه بطرسوس ويضعف ما قاله أبو حيان من أنه باندلس لأن معاوية لم يدخلها ولا يخفى أن ذلك خبر الآحاد فلا يفيد القطع.

قوله: (فقال لو كشف لنا عن هؤلاء فنظرنا إليهم) جوابه محذوف أي لكان زيادة في الاطمئنان أو للتمني هذا مع المحبة والرغبة ولهذا بعث ناساً للكشف.

قوله: (فقال ابن عباس رضي الله عنهما) تذكيراً واخطاراً له إذ يبعد أن يكون غافلاً عما يقوله ابن عباس أو ادعى أنه لا يفهم من قوله: ﴿لو اطلعت عليهم﴾ [الكهف: ١٨] الآية المنع بل المراد تفخيم أمرهم وتفخيم شأنهم وأما ابن عباس رئيس المفسرين فهم من ذلك منعه من ذلك الاطلاع عليهم ودخول كهفهم لو قدر إذ لا وجه للاطلاع على موضع يوجب فراراً لمطلع سيما النبي عليه السلام فإنه أشد الناس شجاعة[1] وإن أمكن أن يقال إن المراد لازمه وهو بيان هيبتهم دون الفرار حقيقة.

---

(١) فالمراد نهي عن الاطلاع بطريق اللزوم فإن هذه الجملة أي جملة لو اطلعت يلزم منها النهي لما ذكرناه في أصل الحاشية.

قوله: (ليس لك ذلك وقد منع الله تعالى من هو خير منك فقال: ﴿لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً﴾ [الكهف: ١٨]) أي ليس القدرة على ذلك إذ قد منع الله من هو خير منك ومن جميع المخلوقات فلو كان قدرة الاطلاع لأحد لما منع الله تعالى رسوله قوله فقال تفسير المنع وتفصيله: ﴿لو اطلعت عليهم﴾ [الكهف: ١٨] الآية وجه استفادة المنع ما ذكرناه وفيه تأييد لكون الخطاب له عليه السلام لكن الخطاب له عليه السلام خطاب لأمته فالمنع عام لكن معاوية لم يفهم ذلك على الوجه الذي سنح لابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

قوله: (فلم يسمع) أي فلم يقبل قوله لما ذكرناه من احتمال كون المراد لازمه كناية فعدم قبوله بناء على فهمه لا لعدم التفات قوله فإنه لا يليق بعلو منصبه على أن قول الصحابي ليس بحجة على الغير لا سيما على صحابي آخر.

قوله: (وبعث ناساً فلما دخلوا جاءت ريح فأحرقتهم وقرأ الحجازيان لملئت بالتشديد للمبالغة وابن عامر والكسائي ويعقوب رعباً بالتثقيل) فأحرقتهم وفي نسخة فأخرجتهم وهو الظاهر وفي أخرى فأهلكتهم والمراد بالتثقيل ضم العين لكونه ثقيلاً بالنسبة إلى السكون.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ۝١٩﴾

قوله: (وكما أنمناهم آية على كمال قدرتنا ﴿كذلك بعثناهم﴾ [الكهف: ١٩] آية) أي الكاف في كذلك للتشبيه لا للعينية كما في بعض المواضع فإن ذلك إشارة إلى ما قبله لا إلى ما بعده والمعنى بعثناهم بعثاً مشابهاً للإنامة الطويلة في المدة المديدة المفهومة من قوله: ﴿وهم رقود﴾ [الكهف: ١٨] وجه الشبه كونهما آية على كمال قدرته تعالى فقوله وكذلك صفة للمصدر المحذوف قدم المشبه به للاهتمام ويحتمل الحصر وما في كما أنمناهم مصدرية وآية مفعول له لأنمناهم في الأول ولبعثناهم في الثاني تحصيلية أي لأن يدل على كمال قدرتنا على كل ممكن لا سيما على حشر الأجساد بعد الممات والبلى فتعدية آية بعلى لكونها بمعنى الدلالة فهي متعلقة بهما تنازعا والعلة المذكورة علة للبعث ظاهراً وعلة للتشبيه وإشارة إلى وجه الشبه حقيقة فقوله تعالى: ﴿ليتساءلوا بينهم﴾ [الكهف: ١٩] علة للبعث المعلل بذلك الوجه الشبه والمشبه بالإنامة المذكورة فلا إشكال بأن تعليل المصنف ليس في موقعه لذكر علتها في النظم الكريم إذ ما هو في النظم علة للبعث المشبه بالإنامة وما ذكره المصنف علة للتشبيه.

قوله: (ليسأل بعضهم بعضاً) إشارة إلى أن التساءل ليس بمعنى الثلاثي بل على أصله فإنه قد يجيء بمعناه كما في سورة النبأ على وجه.

قوله: رعباً بالتثقيل أي بضمتين.

قوله: (فيتعرفوا حالهم وما صنع الله بهم) الفاء إما تفسيرية إذ المراد بالتساؤل ذلك التعرف كناية أو تفريعية فإن التعرف يترتب عليه ولو بالواسطة فإن التساؤل أدى إلى بعث أحدهم إلى المدينة وهذا أدى إلى تعرف حالهم فالسبب للسبب للشيء سبب لذلك الشيء.

قوله: (فيزدادوا يقيناً على كمال قدرة الله تعالى) قيد الزيادة لأن أصل اليقين حاصل لهم قبل ذلك والزيادة في اليقين مما أثبت المحققون استدلالاً بقول إبراهيم عليه السلام قال بلى ولكن ليطمئن قلبي لأنه تعالى لما مدحهم بالإيمان وزيادة الهدى فهم معتقدون بجميع ما يجب تصديقه ومن جملته اعتقاد حشر(١) الأجساد فظهر ضعف ما روي عن عكرمة من طرق أنهم أولاد ملوك اعتزلوا عن قومهم في كهف واختلفوا في بعث الروح والجسد فقال قائل يبعثان وقائل يبعث الروح فقط وأما الجسد فتأكله الأرض فأماتهم الله تعالى ثم أحياهم انتهى لأن هذا خبر واحد لا يقاوم ما ذكرناه من دلالة القرآن على كمال إيمانهم وكماله لا يكون إلا بتصديق جميع ما يجب تصديقه وإنكار الحشر الجسماني كفر وبعث الروح فقط مذهب الفلاسفة.

قوله: (ويستبصروا به أمر البعث ويشكروا ما أنعم الله به عليهم) أي وليتيقنوا بأمر البعث الجسماني عياناً بعد التصديق به برهاناً كقصة إبراهيم عليه السلام فمن أمعن النظر في قصته عليه السلام تيقن أن أصحاب الكهف شأنهم زيادة اليقين بضم العيان إلى البرهان والله المستعان.

قوله: (بناء على غالب ظنهم) فلا يكون كذباً(٢) إذ الكذب عدم مطابقة الحكم للواقع فلا حكم هنا فمعناه ﴿لبثنا يوماً أو بعض يوم﴾ [الكهف: ١٩] في ظننا بقرينة قولهم: ﴿ربكم أعلم بما لبثتم﴾ [الكهف: ١٩] ولو سلم أنه كذب بناء على تعميم الحكم إلى الظن فلا ضير لعدم القصد فيه واستوضح ذلك باليمين الغموس.

قوله: (لأن النائم لا يحصي مدة نومه) أي لأن النائم لا يعلم مدة نومه بعد الانتباه في أول الأمر أو بعد التأمل أيضاً لانتفاء الأمارات المشعرة بالمدة مثل كون الانتباه ليلاً أو نهاراً وقت الغيم أو في جوف الكهف والبيوت ولو ثبت أنهم ناموا في النهار وانتبهوا فيه أيضاً لا يضر لأنهم في فجوة من الكهف فلا يعلمون المدة بل غاية علمهم أن نومهم وانتباههم في النهار باطلاعهم ضوء النهار.

قوله: (ولذلك أحالوا العلم إلى الله تعالى) أشار إلى أن أعلم بمعنى أصل الفعل دون الزيادة فلا يوجب العلم لهم وإشارة أيضاً إلى أن كلهم قالوا ذلك فيتحد قائل القولين وهو المختار وعديله قوله ويجوز أن يكون ذلك الخ.

---

(١) وأنت تعلم أن جميع الملل متفقون في الاعتقاديات فلا يقال إن إنكاره كفر في ديننا دون الأديان السابقة.

(٢) وفيه دليل على جواز الاجتهاد والقول بالظن الغالب وأنه لا يكون كذباً وإن جاز أن يكون خطأ كذا في الكشاف.

قوله: **(ويجوز أن يكون ذلك قول بعضهم وهذا إنكار الآخرين عليهم)** هذا في غاية من البعد فإن تفكيك الضمير وإن جاز لكن لا قرينة عليه أصلاً وإن قيل إنه من قبيل إسناد ما صدر عن البعض إلى الكل في الموضعين يكون مجازاً عقلياً فيهما لا قرينة عليه أيضاً فالاحتمال الأول وهو اتحاد القائلين في القولين هو المعول ثم كون هذا إنكار الآخرين باعتبار اللزوم ولو قيل إنهم أحالوا العلم إلى الله تعالى بدون إنكاره بناء على أنهم قالوا ذلك ظناً كما كان كذلك في صورة اتحاد قائل القولين لم يبعد بل هو الأولى.

قوله: **(وقيل إنهم لما دخلوا الكهف غدوة)** بلا تنوين لأنه غير منصرف لكونه علم جنس وتأنيث وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكره فيقول غدوة بالتنوين كذا قاله أبو حيان في سورة الأنعام ولعل وجهه أنها اسم جنس لا علم جنس عنده ولا يثبت كون نظيره مثله إلا بالنقل عن الأئمة ولا يجري القياس في مثل هذا.

قوله: **(وانتبهوا ظهيرة فظنوا أنهم في يومهم)** أي فقالوا بناء على هذا الظن لبثنا بعض يوم.

قوله: **(أو اليوم الذي بعده)** أي أو ظنوا اليوم الذي بعده فقالوا: ﴿لبثنا يوماً﴾ [الكهف: ١٩] وهذا البيان ليس على وفق ما وقع في النظم لكن فيه إشكال وهو أن مقتضى هذا القول ﴿لبثنا يوماً﴾ [الكهف: ١٩] في ظنهم الأول ولبثنا يوماً وبعض يوم في ظنهم الثاني ولا يحمل أو على هذا على الاضراب فإنه يقتضي التعبير بالعكس لوجود الباعث على القول الثاني أولاً والجواب أنهم لما ظنوا أنهم في اليوم الذي بعده أرادوا أن يقولوا يوماً وبعض يوم فلما قالوا يوماً اعترض عليهم احتمال أنهم في يومهم فقالوا قبل أن يتموه أو بعض يوم وهذا أحسن ما قيل في الجواب.

قوله: **(قالوا ذلك)** أي لبثنا يوماً أو بعض يوم فصيغة البعد إشارة إليه وصيغة القرب في قوله قالوا هذا إشارة إلى ﴿ربكم أعلم بكم﴾ [الكهف: ١٩].

قوله: **(فلما نظروا إلى طول أظفارهم وأشعارهم قالوا هذا)** هذا قول البعض واختار بعضهم أن الله تعالى لم يغير حالهم وهيئتهم ليكون آية بينة انتهى وهو الملائم لقولهم: ﴿لبثنا يوماً﴾ [الكهف: ١٩] الآية والظاهر أن هذا القول مختار المص والقول بأنه يجوز أن لا يطلعوا عليه ابتداء حيث قالوا: ﴿لبثنا يوماً﴾ [الكهف: ١٩] الخ ثم لما تنبهوا فقالوا: ﴿ربكم أعلم بما لبثتم﴾ [الكهف: ١٩] ضعيف لأن طول الاظفار والاشعار مما يشاهد ثم هذا البيان بناء على اتحاد قائل القولين.

قوله: **(ثم لما علموا أن الأمر ملتبس لا طريق لهم إلى علمه أخذوا فيما يهمهم وقالوا: ﴿فابعثوا أحدكم﴾ [الكهف: ١٩] الآية)** أخذوا فيما يهمهم وهو تحصيل الطعام إذ أصابهم من طول المنام جوع تام وقالوا: ﴿فابعثوا أحدكم﴾ [الكهف: ١٩] الظاهر أن المتكلم داخل في الخطاب على سبيل التغليب.

قوله: **(والورق الفضة مضروبة كانت أو غيرها)** هذا أحد القولين فيه واختاره المص

وفي اللباب الورق الفضة المضروبة وقيل الفضة مطلقاً مضروبة أو غير مضروبة استدلالاً بما روي أن عرفجة اتخذ ألفاً من ورق لكن[1] الثابت في كتب اللغة كالصحاح والقاموس أنها الدراهم المضروبة فيكون إطلاق الورق على الفضة الغير المضروبة إما مجازاً باعتبار ما كان أو ما سيؤول إليه أو حقيقة لجواز أن يتخذه من الدراهم المضروبة ولا صارف قوياً عنه.

قوله: (وقرأ أبو عمرو وحمزة وأبو بكر وروح عن يعقوب بالتخفيف) أي بسكون الراء وبالتثقيل بكسر الراء مع فتح الواو فيهما ويجوز فتح الواو مع فتح الراء.

قوله: (وقرىء بالتثقيل وإدغام القاف في الكاف وبالتخفيف مكسور الواو مدغماً وغير مدغم) أي بسكون الراء مكسور الواو مدغماً أي ادغام القاف في الكاف كقوله تعالى: ﴿ألم نخلقكم﴾ [المرسلات: ٢٠] قوله وغير مدغم لم يذكر الزمخشري وأما التثقيل وكسر الواو فلم يقرأ به كذا قالوا.

قوله: (ورد المدغم لالتقاء الساكنين على غير حده) وهو في الوقف أو الأول حرف مد والثاني مدغماً فيه نحو دابة ووجه الجعبري جوازه بأنه عارض كما في الوقف وكذا قرىء ﴿في المهد صبياً﴾ [مريم: ٢٩] بالإدغام فظهر أنه جائز.

قوله: (وحملهم له دليل على أن التزود رأي المتوكلين والمدينة طرسوس) وحملهم أي الفتية له أي الورق دليل على أن التزود أي التأهب لأمر المعاش لمن خرج من بلده يحمل النفقة والدراهم ونحوها لا يمنع التوكل ما لم يعتمد عليه قال عليه السلام: «اعقلها وتوكل» هذا بالنسبة إلى العوام وأما الخواص فيرفعون الأسباب من البين وكونهم متوكلين معلوم من مفارقة الأهل والوطن ومخالفة الملك الجبار وقيل دل على توكلهم قوله: ﴿ينشر لكم ربكم من رحمته﴾ [الكهف: ١٦] الآية وفي قوله رأي المتوكلين مبالغة في بيان عدم منافاته للتوكل قوله والمدينة طرسوس بلد من البلاد الإسلامية وجزم به المص وفي الكشاف وقيل المدينة طرسوس.

قوله: (أي أهلها) بتقدير المضاف والقول أو المراد بالمدينة أهلها مجازاً مرسلاً يؤدي إلى اعتبار الاستخدام.

قوله: قرأ أبو عمرو بالتخفيف أي بسكون الراء وقرىء بالتثقيل أي بكسر الراء.

قوله: وبالتخفيف مكسور الواو مدغماً هذا متعذر تلفظه ولذا رده.

قوله: وحملهم له أي وحملهم الورق في سفرهم دليل الخ وفي الكشاف قالوا وتزودهم ما كان معهم من الورق عند فرارهم دليل على أن حمل النفقة وما يصلح المسافر هو رأي المتوكلين على الله دون المتكلمين على الاتفاقات وعلى ما في أوعية القوم من النفقات.

قوله: أي أهلها قدر المضاف لأن أياً يدخل على متعدد والمدينة واحدة وأهل المدينة متعدد.

---

(١) وفي الكشاف ومنه الحديث: «أن عرفجة أصيب أنفه يوم كلاب فاتخذ ألفاً من ورق فأمره رسول الله عليه السلام أن يتخذ من ذهب».

قوله: (أحل وأطيب أو أكثر وأرخص) أي أزكى من الزكاء بمعنى الطهر وهو المناسب لقوله أحل وقال الراغب أصل الزكاة النمو الحاصل من بركة الله تعالى ويعبر ذلك بالأمور الدنيوية والأخروية يقال زكى الزرع يزكو إذا حصل منه نمو وبركة وقوله: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاماً﴾ [الكهف: ١٩] أي حلالاً ولذا قال المص أحل للتنبيه على أن المراد الزكاة الأخروية ثم جوز كونه الزكاة الدنيوية فقال أو أكثر وأرخص عن ابن عباس أحل ذبيحته لأن أهل بلدهم كانوا يذبحون على اسم الصنم وكان فيهم قوم يخفون إيمانهم كذا قيل وأصحاب الكهف يعرفونه قبل نزول الكهف وإلا فمن أين يعرفونه ثم الاطلاع على قوم يخفون إيمانهم وذبيحتهم حلال مشكل إن لم يعرفوا قبل ذلك قوله أو يعيدوكم في ملتهم يشعر بظاهره أن كلهم كافرون وإلا سلم كون المعنى أكثر وأرخص لكن الأول هو الرواية ولذا قدمه قيل وكان في عصرهم مجوس لا تحل ذبائحهم وأمور مغصوبة فأمروهم بالاجتناب عنها قوله وأمور مغصوبة يتناول اللحم والخبز وغيرهما من المأكولات وما نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فهو مختص باللحم والمص أطلق أحل للتعميم قوله وأطيب عطف تفسير لأحل أو إشارة إلى ما يستطيبه الشهوة السليمة وصيغة التفضيل لموافقة أزكى بمعنى أصل الفعل هنا وعلى ظاهره في أرخص.

قوله: (فليأتكم برزق منه) أي من الطعام فمن للتبعيض أو للابتداء وإطلاق الرزق عليه باعتبار ما يؤول إليه إن فسر بما يسوقه الله تعالى إلى الحيوان فيأكله.

قوله: (وليتكلف اللطف في المعاملة حتى لا يغبن) وفيه إشارة إلى اختيار كون أزكى بمعنى أرخص (أو في التخفي حتى لا يعرف).

قوله: (ولا يفعلن ما يؤدي إلى الشعور) أي ذكر المسبب وأريد السبب مجازاً أو كناية إذ الإشعار يتحقق لا محالة أن فعل ما يؤدي إليه فلا مساغ لنهي الإشعار بلا نهي عن سببه فلا جرم أن المراد نهيه عن السبب ويستلزم النهي عن المسبب والنون المشددة لتأكيد النهي لا لنهي المؤكد.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾﴾

قوله: (إنهم) علة للنهي ولذا صدرت بأن والضمير راجع إلى أحد لأنه في معنى الجمع لوقوعه في سياق النهي[1].

قوله: (أن يطلعوا عليكم أو يظفروا بكم والضمير للأهل المقدر في أيها) أصل معنى ظهر صار على ظهر الأرض وما كان عليه يشاهد ويتمكن منه فلذا استعمل تارة في الاطلاع وأخرى في الظفر والغلبة وإلى المعنيين أشار المص وقدم الأول لأن اللازم للإشعار هو الاطلاع أولاً والظفر ثانياً مع أنه غير متيقن بخلاف الاطلاع قوله والضمير الخ قد عرفت ما هو الأظهر.

---

(١) وقيل عائد على ما دل عليه المعنى من أهل تلك المدينة لكن لا حاجة إليه.

قوله: (يقتلوكم بالرجم) ترتبه على الظفر ظاهر وترتبه على الاطلاع بواسطة الظفر.

قوله: (أو يصيروكم إليها كرهاً من العود بمعنى الصيرورة) لما كان العود ظاهراً في الرجوع إلى ما كان عليه حمله على معنى الصيرورة حيث قال من العود بمعنى الصيرورة والظاهر أنه حقيقة فيها ويحتمل المجاز قوله أو يصيروكم إليها كأنه إشارة إلى أن في بمعنى إلى وإنما اختير في للمبالغة[1] وقيل وإنما لم يقل إليها لأنه لا يلزم من العود إلى الشيء التلبس به.

قوله: (وقيل كانوا أولاً على دينهم فآمنوا) فح العود على معناه المتعارف مرضه لأنه لا يلائم ظاهر قوله تعالى: ﴿إنهم فتية آمنوا بربهم﴾ [الكهف: ١٣] الآية.

قوله: (إن دخلتم في ملتهم) أي حقيقة بقرينة إن دخلتم ولم يقل إن أدخلوكم والدخول لا يكون إلا بالاختيار وأما قوله فيما مر كرهاً فلقوله: ﴿أو يعيدوكم﴾ [الكهف: ٢٠] فهذا يفيد الكره ولو قيل أو تعودوا في ملتهم لأفاد كون العود بالاختيار فلا حاجة إلى ما قيل لأنكم وإن أكرهتم ربما استدرجكم الشيطان بذلك إلى الإجابة حقيقة والاستمرار عليها فح ترتب عدم الفلاح عليه واضح وفي قصة شعيب عليه السلام حيث قالوا أو لتعودن في ملتنا إشارة إلى ما ذكرناه من أن صيغة الثلاثي يفيد الاختيار.

قوله تعالى: وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ۖ فَقَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ۖ رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴿٢١﴾

قوله: (وكما أنمناهم وبعثناهم لتزداد بصيرتهم) المشار إليه بذلك المتعدد وصيغة الإفراد باعتبار المذكور أو ما مر.

قوله: (أطلعنا عليهم) معنى اعثرنا ووجهه أن الغافل عن الشيء ينظر إليه وإذا عثر به فيعرفه فكان العثار سبباً للعلم به فأطلق اسم السبب على المسبب قال المطرزي لما كان كل عاثر ينظر إلى موضع عثرته ورد العثور بمعنى الاطلاع والعرفان والعثار إما حسي أو معنوي

قوله: أو يصيروكم إليها أخرج يعيدوكم عن أصل معناه لأنهم ما كانوا في ملتهم حتى يصح معنى العود فلضرورة الحمل على أصل المعنى صير إلى معنى الصيرورة.

قوله: وقيل كانوا أولاً على دينهم فعلى هذا لا حاجة إلى حمل الإعادة على معنى التصيير.

قوله: وكما أنمناهم الخ يعني المشار إليه بقوله وكذلك ما سبق من الإنامة والبعث وهو المشبه به اطلاع الناس عليه ووجه التشبيه ما اشتملا عليه من الحكمة وفائدتها حصول اليقين لمن يشك في البعث وفي ﴿أن وعد الله حق﴾ [الكهف: ٢١].

---

(١) ليفيد الاستقرار فيها.

وكل منهما سبب للعرفان لكن في القاموس العثور الاطلاع وأعثره أطلعه انتهى وما فهم منه أن العثور غير العثار بمعنى الزلق إذ الأول بمعنى الاطلاع فلا مجاز ح لكن نقل عن الإمام المرزوقي في شرح الفصيح عثر سقط لوجهه عثوراً وعثاراً انتهى ولا فرق بينهما فبين كلام القاموس وبين كلام المرزوقي نوع تنافر والفاضل المحشي مال إلى مختار المرزوقي والمفعول محذوف للتعميم مع الاختصار أي أطلعناهم عليهم من أهل القرية وغيرها كائناً من كان.

قوله: (ليعلم الذين أطلعناهم على حالهم) أشار إلى المفعول المحذوف هنا والأولى الإشارة أولاً وتقدير الحال للتنبيه على أن المراد الاطلاع على حالهم دون ذواتهم.

قوله: (بالبعث) أصل البعث التحريك عن سكون والمراد هنا التحريك عن قبورهم إلى المحشر للجزاء.

قوله: (أو الموعود الذي هو البعث) أي الوعد بمعنى اسم المفعول قدم كونه باقياً على المصدرية لكونه حقيقة وإن احتاج إلى تقدير متعلق وهو البعث بقرينة: ﴿وأن الساعة لا ريب فيها﴾ [الكهف: ٢١] والمراد البعث بالروح والجسد معاً.

قوله: (لأن نومهم) أي المديد المخالف للعادة.

قوله: (وانتباههم) من ذلك النوم الطويل.

قوله: (كحال من يموت ثم يبعث) في مفارقة الروح[1] عن الأبدان ثم عوده إليه غاية الأمر أن الروح تفارق عن الأبدان ظاهراً لا باطناً في النوم وظاهراً وباطناً في الموت.

قوله: (وأن القيامة لا ريب في إمكانها) أشار إلى أن الساعة من أسامي القيامة سمي بها لوقوعها بغتة وسيجيء توضيحها في سورة طه لا ريب في إمكانها أي من شأنها أن لا ريب فيها ولا ضير في كثرة المرتابين فيه وبيان إمكانها قد مر في تفسير قوله تعالى: ﴿فسويهن سبع سموات وهو بكل شيء عليم﴾ [البقرة: ٢٩] ولما ثبت إمكانها وقد أخبر الله تعالى بوقوعها فيجب الاعتقاد بوقوعها.

قوله: ليعلم الذين أطلعناهم على حالهم على حال أصحاب الكهف ﴿أن وعد الله حق﴾ [الكهف: ٢١] ومفعول أعثرنا في أعثرنا عليهم محذوف أي أعثرناهم عليهم بمعنى أطلعناهم على حال أصحاب الكهف في نومهم سنين متطاولة ثم بعثهم أحياء ﴿ليعلموا﴾ [الكهف: ٢١] الآية.

قوله: لا ريب في إمكانها لفظ الإمكان للدلالة على أن الشيء الممكن الغير الممتنع ينفذ فيه قدرة الله تعالى بخلاف الممتنع بالذات فإنه لا يدخل تحت القدرة لعدم قابلية المحل لتعلق القدرة به أو من المتنازعين عطف على من الله في قوله اعتراض إما من الله فعلى الوجه الأول المردود عليهم هم الموجودون في عهد الرسول من بقايا المتنازعين وأخلافهم وعلى الوجه الثاني هم المتنازعون في زمن دقيانوس.

---

(١) ومعنى المفارقة عدم تصرفها عند أكثر المتكلمين وعدم تعلقها بالأبدان عند الفلاسفة وشرذمة من المتكلمين.

قوله: (فإن من توفى نفوسهم) أي قبض أرواحهم عن أبدانهم ظاهراً لا باطناً كقوله تعالى: ﴿الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها﴾ [الزمر: ٤٢] الآية فلا إشكال بأنه إنامة لا إماتة قوله: ﴿وأن الساعة لا ريب فيها﴾ [الكهف: ٢١] من قبيل التكميل والاحتراس كأنه قيل إنه أخبر الله تعالى بأن وعد الله وهو البعث حق على ما اختاره المص فهل يمكن البعث حتى يحمل أن وعد الله حق على حقيقته أو لا يمكن حتى يكون هذا القول مؤولاً فأخبر بأنه لا ريب في إمكانها لدليل أوضحه في أوائل سورة البقرة فلا وجه لما قيل من أنه بعد تحقق البعث لا حاجة إلى ذكر إمكان البعث بعده لأن الواقع إخبار تحقق[1] البعث لا نفس تحققه.

قوله: (وأمسكها ثلاثمائة سنين) مع زيادة تسع لا وجه لتركها.

قوله: (حافظاً أبدانها عن التخلل والتفتت ثم أرسلها قدران يتوفى نفوس جميع الناس ممسكاً إياها إلى أن يحشر أبدانها فيردها إليها) التوفي هنا الإماتة بيان الملازمة أن البعث لما ثبت إمكانها وأخبر به أي بوقوعه وقد ثبت في موضعه أن نسبة القدرة إلى جميع الممكنات سواء لزم القدرة على حشر الأجساد من المذكور وهو توفى نفوسهم الخ فالإشكال بأن البعث من النوم ليس كإعادة الروح إلى البدن الفاني بل بينهما بون بعيد إلى آخره ضعيف جداً لأنه إن أراد أن البعث من النوم ليس كإعادة الروح الخ أنه ليس مثلها في الإمكان ففساده ظاهر وإن أراد أنه ليس مثلها في السهولة فبطلانه واضح أيضاً إذ لا سهولة ولا صعوبة بالنسبة إلى قدرة الله تعالى بل المقدورات كلها سواء والسهولة والصعوبة بين الأشياء بالنسبة إلى قدرتنا قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وهو أهون عليه﴾ [الروم: ٢٧] والإعادة أهون عليه من الأصل بالإضافة إلى قدرتكم والقياس على أصولكم وإلا فهما عليه سواء.

قوله: (ظرف لأعثرنا أي اعثرنا عليهم حين يتنازعون) فالمراد بالزمان لأمر الممتد ولم يقل أو ليعلموا لأنه علة اعثرنا والمعلل أصل في الظرفية.

قوله: (أمر دينهم) قدر المضاف وهو الدين لأنه يناسب قوله تعالى: ﴿وأن الساعة لا ريب فيها﴾ [الكهف: ٢١] والمراد بالمتنازعين المطلعون على أحوال الفتية.

قوله: (وكان بعضهم) أي وقد كان بعضهم قبل ذلك.

قوله: (يقول تبعث الأرواح مجردة)أي عن الأبدان دون الأبدان وهذا مذهب الفلاسفة.

قوله: (وبعضهم يقول تبعثان معاً ليرتفع الخلاف ويتبين أنهما تبعثان معاً) تبعثان معاً وهو الحق فح يتنازعون يكون حكاية حال ماضية ولما كان المتنازعون غير أصحاب الكهف لا ينافي ما قررناه من أنهم قاطعون بحشر الأجساد بأجمعهم.

---

(١) فلا بد من بيان إمكانها حتى يندفع التوهم.

قوله: (أوامر الفتية حين أماتهم الله ثانياً بالموت فقال بعضهم ماتوا) فالضمير في أمرهم للفتية وفي بينهم للمطلعين ففيه تفكيك الضمير ولذا أخره وأيضاً لا يلائم ما سبق وإن ناسب ما بعده حيث فرع عليه قوله بالموت قيده به إذ الإماتة الأولى بالنوم قوله فقال بعضهم ماتوا أي حقيقة فالأمر بمعنى الشأن وحالهم.

قوله: (وقال آخرون ناموا نومهم أول مرة) أي كنومهم أول مرة فالمفعول المطلق للنوع.

قوله: (أو قالت طائفة نبني عليهم بنياناً يسكنه الناس ويتخذونه قرية) أي بلداً معموراً قيل وليس بالباء الموحدة كما حرفه بعض النساخ وعلى هذا الوجه مع الوجه[1] السابق أن التنازع ليس ليرتفع الخلاف كما كان في الوجه الأول.

قوله: (كما قال تعالى: ﴿فقالوا﴾ [الكهف: ٢١]) فيكون هذا الوجه الأخير راجحاً بل متعيناً لكن لما احتمل كون الفاء فصيحة أي تنازعوا فقالوا جوز الوجهين الأولين والفاء للتعقيب على الوجه الثالث وصيغة المضي لكون يتنازعون حكاية للحال الماضية وكونه مسجداً يدل على جواز البناء على قبور الصلحاء ونحوهم كما أشار إليه في الكشاف وجواز الصلاة في ذلك البناء وفيه تأمل إلا أن يقال إن ذلك جائز في شريعتهم بلا كراهة.

قوله: (وقوله: ﴿ربهم أعلم بهم﴾ [الكهف: ٢١] اعتراض إما من الله رداً على الخائضين في أمرهم من أولئك المتنازعين في زمانهم) رداً على الخائضين بيان فائدة الاعتراض قوله **(أو من المتنازعين فيهم على عهد الرسول ﷺ أو من المتنازعين للرد إلى الله بعد ما تذكروا أمرهم وتناقلوا الكلام في أنسابهم وأحوالهم فلم يتحقق لهم ذلك)** عطف على قوله من الله أي أو اعتراض من المتنازعين للرد على الله أي لتفويض العلم إلى الله تعالى اظهاراً للعجز عن الاطلاع بأمورهم.

قوله: (حكي أن المبعوث لما دخل السوق وأخرج الدراهم وكان عليها اسم دقيانوس اتهموه بأنه وجد كنزاً فذهبوا به إلى الملك وكان نصرانياً موحداً فقص عليه القصص فقال بعضهم إن آباءنا أخبرونا أن فتية فروا بدينهم من دقيانوس فلعلهم هؤلاء فانطلق الملك وأهل المدينة من مؤمن وكافر وأبصروهم وكلموهم) اتهموه فما كان يغني عنهم من الله من شيء تدبيرهم وتحريهم فإن الحذر لا يغني عن القدر الواو في وأخرج للعطف وفي وكان عليه للحال بتقدير قد.

قوله: (ثم قالت الفتية للملك نستودعك الله ونعيذك من شر الجن والإنس ثم رجعوا إلى مضاجعهم فماتوا فدفنهم الملك في الكهف وبنى عليهم مسجداً) هذا دعاء عند الوداع إما بالسفر أو بالموت ونعيذك به أي نجيرك بحفظه قوله وبنى عليهم مسجداً لعله كان مشروعاً حينئذٍ في شرعهم.

---

(١) وعلى كونه من الله فيه التفات على أحد المذهبين.

قوله: **(وقيل لما انتهوا إلى الكهف قال لهم الفتى مكانكم حتى ادخل أولاً لئلا يفزعوا فدخل فعمي عليهم المدخل فبنوا ثم مسجداً)** وقيل لما انتهوا عطف على قوله فقال بعضهم كما قيل أو عطف على قوله: أبصروهم قوله: مكانكم أي الزموا مكانكم قوله: فدخل أي ووقفوا مكانهم فدخل الكهف فعمي عقيبه أي خفي عليهم المدخل أي محل دخول.

قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا (٢٢)﴾

قوله: **(أي الخائضون في قصتهم في عهد الرسول ﷺ من أهل الكتاب والمؤمنين)** أي مرجع الضمير هؤلاء الخائضون مستفاد من الفحوى.

قوله: **(أي هم ثلاثة رجال يربعهم كلبهم بانضمامه إليهم قيل هو قول اليهود وقيل هو قول السيد من نصارى نجران)** يربعهم كلبهم كأنه ألحق الكلب بالرجال لفعله عمل الرجال مثل إلحاق الجوامد بالعقلاء لما صدر منهم من خواص العقلاء فلا وجه لما قيل الأولى ثلاثة أشخاص لأن رابعاً اسم فاعل صيغ من العدد وهو يضاف إلى ما هو بعض منه إذ الادعاء كافٍ في البعضية مثل كفايته في صيغة العقلاء في الجماد.

قوله: **(وكان يعقوبياً)** من النصارى وهم الذين قالوا: ﴿إن الله هو المسيح ابن مريم﴾ [المائدة: ٧٢].

قوله: **(قاله النصارى أو العاقب منهم وكان نسطورياً)** من النصارى وهم الذين قالوا: ﴿إن الله ثالث ثلاثة﴾ [المائدة: ٧٣] في الملل والنحل نسطور رئيس هذه الفرقة كان في زمن المأمون لكن الظاهر أنه قديم قبله أي قبل المأمون كما في الكامل وقيل إن المراد أنه كان على مذهب قديم اظهره نسطور ونصره ونسب إليه الآن فالتسمية متأخرة ومسماه متقدم.

قوله: **(يرمون رمياً)** أي رجماً منصوب بالفعل المحذوف وهو يرجمون بمعنى يرمون

قوله: يرمون رمياً بالخبر وفي الكشاف رمياً رجماً بالعيب رمياً بالخبر الخفي وإتياناً به كقوله: ﴿ويقذفون بالغيب﴾ [سبأ: ٥٣] أي يأتون به أو وضع الرجم موضع الظن فكأنه قيل ظناً بالغيب لأنهم أكثروا أن يقولوا رجم بالظن مكان قولهم ظن حتى لم يبق عندهم فرق بين العبارتين قال الراغب الرجام الحجارة والرجم الرمي بها ويستعار الرجم للرمي بالظن والتوهم نحو ﴿رجماً بالغيب﴾ [الكهف: ٢٢] وللشتم والطرد نحو لأرجمنك واهجرني ملياً أي لأقولن فيك ما تكره والشيطان رجيم أي مطرود عن الخيرات وعن منازل الملأ الأعلى وقال في الشهاب ﴿رجوماً للشياطين﴾ [الملك: ٥] والمراجمة المسابة الشديدة استعارة كالمقاذفة قوله أو وضع الرجم موضع الظن أي صير حقيقة عرفية بعد الاستعارة فاستعمل حقيقة فيه كالألفاظ المترادفة.

أو يظنون[١] وأصل الرجم الرمي بالرجام وهو الحجارة واستعيرت هنا للتكلم بالشيء بدون علم وظن غالب تشبيهاً له بالمرمى بالحجارة التي لا تصيب مقصوداً تشبيه المعقول بالمحسوس.

قوله: **(بالخبر الخفي الذي لا مطلع لهم عليه واتياناً به)** تفسير للغيب المراد هنا وفي سورة البقرة فسره بالأمر الخفي الذي لا يدركه الحس ولا يقتضيه بديهة العقل تنبيهاً على العموم مطلع بضم الميم مصدر ميمي بمعنى الاطلاع وكونه اسم مكان ضعيف قوله اتياناً به عطف تفسير لرمياً.

قوله: **(أو ظناً بالغيب)** عطف على رمياً في الكشاف أو وضع الرجم موضع الظن فكأنه قيل ظناً بالغيب فيكون المعنى حينئذٍ يظنون ظناً بالغيب فيكون رجماً أي ظناً منصوباً بفعله المحذوف كما أنه منصوب على المصدرية بفعله المحذوف في الاحتمال الأول أي يرجمون رجماً ويرمون رمياً وجوز أن يكون منصوباً على العلة والحالية ولا يخفى ضعفه إذ القائلون لم يقولوا لأجل الرجم بالغيب والحالية تحتاج إلى التأويل فعلم أن الأولى أن يقال أو يظنون ظناً بالغيب لئلا يتوهم كون المعنى يرمون ظناً بالغيب.

قوله: **(من قولهم رجم بالظن إذ الظن)** إشارة إلى ما قاله الزمخشري أنهم أكثروا أن يقولوا رجم بالظن مكان قولهم ظن حتى لم يبق فرق بين العبارتين انتهى فيرام له النكتة وهي أنه شبه ذكر أمر من غير علم يقيني بقذف الحجر الذي لا يصيب مرماه ثم استعير له لمشابهته به في عدم الفائدة ثم وضع الرجم موضع الظن فيقال رجم بدون ذكر الظن حتى كأنه صار حقيقة عرفية كما في قول زهير:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

أي المظنون وهكذا في النظم حيث ذكر رجماً بدون ظن وأريد ظناً في المعنى الثاني نقل عن الطيبي أنه قال والظن في قوله رجم بالغيب الظن بمعنى المظنون والباء للتعدية على تشبيه الظن بالحجر المرمى على طريق الكناية انتهى والظن في ظناً بالغيب مما هو خطأ فيه وإن لم يكن كذباً.

قوله: **(وإنما لم يذكر بالسين اكتفاء بعطفه على ما هو فيه)** وفي الكشاف أو يريد بيفعل معنى الاستقبال الذي هو صالح له فيكون عطفاً على مجموع سيقولون لا على مدخول السين لأنه غير متعارف.

قوله: **(إنما قاله المسلمون[٢] بإخبار الرسول عليه السلام لهم)** لا رجماً بالغيب كما أفاده ذكر رجماً بالغيب قبله وبعد القولين فإنه فهم من ذلك بإشارة النص أن القول الثالث

(١) هذا إشارة إلى ما سيجيء من أن الرجم بمعنى الظن.

(٢) قوله إنما قاله المسلمون كلمة إنما هنا ليست للحصر وإلا فينافي ما سيجيء من أن الأقوال الثلاثة لأهل الكتاب إلا أن يقال إنه لضعفه لم يلتفت إليه وبين هنا بالحصر.

ليس رجماً بالغيب فيكون بإخبار الرسول عليه السلام لهم بالوحي إذ لا طريق سواه لأنه لا اعتماد على ما نقله أرباب التواريخ وغيرهم وإن علم من ذلك أحوالهم إجمالاً.

قوله: (وإيماء الله تعالى إليه) عطف على بإخبار الرسول عليه السلام فيكون قول المسلمين بعد نزول الآية كما قيل ولا يخفى أنه خلاف مذاق الكلام لأن القولين الأولين كونهما بعد نزول الآية في غاية البعد لأنه في معرض الذم حيث قال رجماً بالغيب عقيب ذكر القولين قول المصنف ثم رد الأولين بأن اتبعهما الخ شاهد على ما ذكرناه إذ الرد بعد الوقوع وكذا القول الثالث كونه بعد نزولها بعيد فالأولى ترك قوله وإيماء الخ أو المضاف مقدر أي وإيماء الله إلى إصابتهم بأن اتبعه الخ.

قوله: (بأن اتبعه قوله: ﴿قل ربي أعلم﴾ [الكهف: ٢٢] الآية) أي تغيير الاسلوب حيث قال في عقيب الأولين ذكر قوله: ﴿رجماً بالغيب﴾ [الكهف: ٢٢] وفي عقيب الثالث ذكر ما يدل على صدقه فإن إثبات الأعلمية لذاته تعالى مشعرة بالعالمية ولذا ذكر بعده قوله ما يعلمهم إلا قليل وروى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال أنا من ذلك القليل وفي تقرير المصنف إشارة إلى ما ذكرنا من أن المضاف مقدر في إليه في قوله وإيماء الله تعالى إليه أي إلى علمهم وإصابتهم والقول بأن قيد المعطوف عليه معتبر في المعطوف فيكون رجماً بالغيب معتبراً في القول الثالث أيضاً مدفوع بأن ذلك ليس بكلي ولو سلم فيعدل عنه بالقرينة وهي هنا ذكر رجماً بالغيب بعد الأولين وذكر: ﴿قل ربي أعلم﴾ [الكهف: ٢٢] الآية بعد القول الثالث ولو أريد ذلك لذكر رجماً بعد القول الأول أو بعد الأقوال الثلاثة فلا تغفل **(واتبع الأولين قوله: ﴿رجماً بالغيب﴾ [الكهف: ٢٢] وبأن أثبت العلم بهم لطائفة بعد ما حصر أقوال الطوائف في الثلاثة المذكورة فإن عدم إيراد رابع في نحو هذا المحل دليل العدم مع أن الأصل ينفيه ثم رد الأولين بأن اتبعهما رجماً بالغيب ليتعين الثالث).**

قوله: (وبأن ادخل فيه الواو على الجملة الواقعة صفة للنكرة تشبيهاً لها بالواقعة حالاً

قوله: بأن اتبعه وقوله وبأن أثبت العلم بهم متعلقان بإيحاء الله.

قوله: مع أن الأصل بنفيه الباء في بنفيه للمصاحبة أي مع أن أصل العدم ملتبس بنفيه فإن العدم أصل الوجود في الممكنات وإنما قال في هذا المحل لأن المقصود ضبط الأقوال الواردة الصادرة من القائلين في هذه القصة وليس المراد ذكر البعض وترك البعض.

قوله: ليتعين الثالث معنى تعين الثالث مستفاد من إفادة ﴿رجماً بالغيب﴾ [الكهف: ٢٢] عدم اطلاعهم على عددهم وإن قولهم ذلك صادر منهم على وجه الظن والتخمين.

قوله: وبأن أدخل الواو على الجملة الواقعة صفة للنكرة الخ وفي الكشاف فإن قلت فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ولم دخل عليها دون الأوليين قلت هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك جاءني رجل ومعه آخر ومررت بزيد وفي يده سيف ومنه قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ [الحجر: ٤] وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتصافه بها أمر

من المعرفة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت) وبأن ادخل عطف على قوله بأن اتبعه كون الواو داخلة على الجملة إذا كانت صفة لنكرة لإفادة اللصوق وللدلالة على اتصافه بها أمر ثابت كما تدخل على الجملة الحالية مما اختاره صاحب الكشاف ورضي به المصنف إذ الواو تدل على الجمع فتدل على اللصوق المذكور وكون الواو من المحكي لا من الحكاية فحينئذٍ تدل على ثبوته عند القائل لا عند الله تعالى ولا يكون من الإيماء في شيء لا يضر لأنه أخبر من غير إنكار فيكون في حكم كونها من الحكاية على أنه لا مانع من كونها من الحكاية[1] فمن أين يعلم قطعاً أنها من المحكي[2] لا من الحكاية والقول بجواز كون الجملة حالاً من النكرة لأن اقترانها بالواو مسوغ كما في المغني مما لا طائل تحته وكذا القول بجواز كون الجملة خبراً عن المبتدأ المحذوف لا وجه له وكون هذه الواو واو الثمانية مبسوط بيانه في المغني وشروحه قوله لتأكيد اللصوق يعني ليست الواو عاطفة مثل الواو الحالية والاعتراضية فإنها منسلخة عن كونها للعطف.

ثابت مستقر وهذه الواو هي التي أذنت بأن الذين قالوا: ﴿سبعة وثامنهم كلبهم﴾ [الكهف: ٢٢] قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما غيرهم والدليل عليه أن الله سبحانه اتبع القولين الأولين قوله: ﴿رجماً بالغيب﴾ [الكهف: ٢٢] واتبع القول الثالث قوله: ﴿وما يعلمهم إلا قليل﴾ [الكهف: ٢٢] وقال ابن عباس حين وقعت الواو انقطعت العدة أي لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت إليها وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والبتات هذا وإنما حكم بأن الواو في ﴿وثامنهم كلبهم﴾ [الكهف: ٢٢] لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ولم يحملها على واو العطف بأن يكون لعطف جملة على جملة لأن قوله عز وجل ﴿رابعهم كلبهم﴾ [الكهف: ٢٢] صفة ثلاثة وسادسهم كلبهم صفة خمسة فكما أن كلاً منهما صفة وجب أن يكون ﴿وثامنهم كلبهم﴾ [الكهف: ٢٢] صفة ضرورة أن أسلوب الكلام في هذا القول وهو القول في عددهم كأسلوب الكلام في القولين الأولين قالوا وهي المتوسطة بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق والدلالة على أن اتصاف الموصوف بها أمر ثابت وإذا كان اتصافه بها ثابتاً كان الموصوف ثابتاً لا محالة وهذا دليل على أن القول الثالث هو الحق بعد ما استدل عليه بإخبار الرسول فإن قائلي القول الثالث المسلمون وإنما عرفوا ذلك بإخبار رسول الله عن لسان جبريل وعن علي رضي الله عنه سبعة نفر أسماؤهم يمليخا الخ واعترض بأن دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاتحاد الصفة والموصوف ذاتاً وحكماً والواو يدل على المغايرة ولهذا قال صاحب المفتاح أن من قال الواو في قوله: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب﴾ [الحجر: ٤] هي الواو المتوسطة بين الصفة والموصوف سهو منه وإنما هي واو الحال فكذا الواو في الآية وفي قولك جاءني رجل ومعه آخر لعطف الجملة على الجملة ثم إنا لا نسلم أن الواو إذا كانت لتأكيد اللصوق دل على ثبوت الاتصاف وعلى أن القول عن ثبات علم لا بد لهما من دليل فأجيب بأن الواو إنما تقتضي المغايرة لو كانت حقيقة في معناها

---

(١) نقل عن التيسير أنه صرح بكون الواو من الحكاية لا من المحكي.
(٢) والجواب بأنه تعالى لما حكى قولهم قبل أن يقولوه هكذا لقنهم أن يقولوه إذا أخبروا عنه بهذه العبارة بناء على احتمال ضعيف إذ الأظهر قولهم هذا قبل نزول الآية.

قوله: (**وعن علي رضي الله تعالى عنه هم سبعة وثامنهم كلبهم**) تأييد لكون ذلك قول المسلمين ولكونه قبل نزول الآية.

قوله: (**أسماؤهم يمليخا ومكثلينا ومثلينا هؤلاء أصحاب يمين الملك ومرنوش ودبرنوش وشاذنوش أصحاب يساره وكان يستشيرهم**) وأسماؤهم المذكورة تقدم كونها عربية لم ينقل من الثقات ضبطها بحيث يفيد اليقين بل في ضبطها اختلافات وقد ذكر لكتابتها خواص كثيرة واختلاف ضبطها لا يضر ذلك إذا كتبت أو قرئت بحسب الظن إن ما كتبت أسماؤهم الشريفة والمقصود مسماها وكذا القرآن قال النيسابوري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن أصحاب الكهف تصلح للطلب والهرب وإطفاء الحريق تكتب في خرقة ويرمى بها في وسط النار ولبكاء الطفل تكتب وتوضع تحت رأسه في المهد وللحرث تكتب على القرطاس وترفع على خشب منصوب في وسط الزرع وللضربان وللحمى الثلاثة والصداع والغنى والجاه والدخول على السلطان تشد على الفخذ اليمنى ولعسر الولادة تشد على فخذها اليسرى ولحفظ المال والركوب في البحر والنجاة من القتل والله أعلم كذا في الحاشية السعدية.

وهو الجمع وهذه الواو مجاز في تأكيد اللصوق كواو الحال فقد ذكر صاحب الكشاف في أول سورة الأعراف أن واو الحال واو العطف استعيرت للوصل ثم إن الحال في الحقيقة صفة لا فرق بينهما إلا بحسب الاعتبار ألا يرى أن الصفة الواقعة عن النكرة إذا تقدمت عليها يصير حالاً ولولا اتحادهما معنى لم يصح ذلك فكما أن الحال يجوز أن يكون بتوسط الواو فليجز في الصفة ولما ثبت أن قوله: ﴿وثامنهم كلبهم﴾ [الكهف: ٢٢] صفة فإيراد الواو لا يكون إلا لتأكيد الاتصاف والشيء ما لم يكن ثابتاً لا يؤكد فلا بد أن يكون الاتصاف أمراً ثابتاً ولا شك أن القائل إذا أكد مقاله فإنما يؤكد إذا كان قوله عن علم وطمأنينة فإن قيل لم لا يجوز أن يكون هذه الواو واو الثمانية ولا يكون لتأكيد الاتصاف فإن السبعة عند العرب أصل في المبالغة في العدد قال تعالى: ﴿إن تستغفر لهم سبعين مرة﴾ [التوبة: ٨٠] فإذا ذكروا سبعة جاؤوا بالواو ليدل على أن السبعة تمت وأن مدخولها ثامن لا على تأكيد كما في قوله: ﴿ثيبات وأبكاراً﴾ [التحريم: ٥] فإن ثامن ما تقدم وكذا في قوله: ﴿والناهون عن المنكر﴾ [التوبة: ١١٢] فإنه الثامن من التائبون فيقال هذه الواو لم يثبت في اللغة وقد أنكرها حذاق النحاة فالواو في قوله: ﴿وثيبات﴾ [التحريم: ٥] واو القسم التي لو حذفت لم يصح الكلام وفي قوله: ﴿والناهون﴾ [التوبة: ١١٢] لربط النهي عن المنكر بالأمر بالمعروف وأمر بالمعروف وانه عن المنكر تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر هذا والظاهر أن من حمل الواو على واو الثمانية أراد أنها الواو الاستئنافية وهي التي دخلت على الجمل الاستئنافية يدل عليه قولهم فإذا ذكروا سبعة جاؤوا بالواو ليدل على أن السبعة تمت وإن مدخولها أي مدخول الواو ثامن على ما قالوا يجوز أن يكون دخول الواو للدلالة على انقطاع القصة وهو من قول ابن عباس رضي الله عنه وحين وقعت الواو انقطعت العدة وقال أبو البقاء وقيل دخلت الواو ليدل على أن ما بعدها مستأنف حق وليس من جنس القول برجم الغيب والظنون.

قوله: (والسابع الراعي الذي وافقهم) واسمه كفشططيوش.

قوله: (واسم كلبهم قطمير واسم مدينتهم أفسوس) بضم الهمزة وسكون الفاء كذا ضبطه النيسابوري قيل يعني اسمها في الجاهلية افسوس وأما في الإسلام فاسمها طرسوس[1] كما هو كذلك الآن ولا بعد فيه إذ نظائره كثيرة مثل قسطنطنية واسلامبول وقيل من نواحي طرسوس وفي الكشف أن المدينة التي كانوا فيها غير المدينة التي بعثوا لشراء الطعام.

قوله: (وقيل الأقوال الثلاثة لأهل الكتاب والقليل منهم) ونقل عن التيسير والقليل من الملائكة ولم يلتفت إليه إذ الظاهر بيان أحوال الإنسان في شأنهم على أن الظاهر أن الملائكة كلهم أو أكثرهم عالمون به والقلة بالنسبة إلى الأولين فلا مساغ لاعتبار قلة الملائكة بالنسبة إليهم.

قوله: (فلا تجادل في شأن الفتية إلا جدالاً ظاهراً غير متعمق فيه) حمل المماراة على المجادلة لتوضيح المعنى لأن المجادلة أوضح في المحاجة وإن فرق الراغب بينهما بأن المجادلة المحاجة مطلقاً والمماراة المحاجة فيما فيه مرية أي تردد لأنها من مريت الناقة إذا مسحت ضرعها للحلب.

قوله: (وهو أن تقص عليهم ما في القرآن) أي المراء الظاهر أن تقص عليهم الخ ولعل اطلاق المراء عليه لكونه في صورة المراء.

قوله: (من غير تجهيل لهم والرد عليهم) أي بطريق التصريح بجهلهم كأن يقال أنتم جاهلون لحصول التجهيل بالقراءة عليهم ما يخالف قولهم وأنه لمندوحة عن التصريح به بل هذا أشد تأثيراً منه والرد عليهم أي صريحاً.

قوله: (ولا تسأل أحداً منهم عن قصتهم سؤال مسترشد) أي الاستفتاء طلب تبيين المبهم والمراد هنا السؤال.

قوله: (فإن فيما أوحي إليك لمندوحة عن غيره) أي لسعة وغنى عن غير ما أوحي.

قوله: (مع أنه لا علم لهم بها ولا سؤال متعنت تريد تفضيح المسؤول عنه وتزييف ما عنده فإنه مخل بمكارم الأخلاق) فيه إشارة إلى ضعف القول بأن القليل العالم من أهل الكتاب وأما السؤال لاستحضار الخواطر كسؤال للتلميذ من مسألة ثم يذكرها له فلا منع منه وقد وقع ذلك السؤال منه عليه السلام لأصحابه الكرام ليتوجه أذهانهم الطيبة إلى ما سأل عنه فإذا ذكرها لهم يتقرر فيها تقرراً تاماً إذ حصول الشيء بعد الطلب أعز وألذ.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا ﴿٢٤﴾﴾

قوله: (نهي تأديب من الله تعالى لنبيه حين قالت اليهود لقريش سلوه عن الروح

---

(١) وقيل المراد المدينة التي خرجوا منها والمدينة التي ناموا في كهفها طرسوس فلا منافاة.

وأصحاب الكهف وذي القرنين فسألوه فقال ائتوني غداً أخبركم) أي المقصود من النهي تعليمه قوله حين قالت ظرف لقوله نهي تأديب.

قوله: (ولم يستثن) أي لم يقل إن شاء الله فإن الاستثناء يطلق على التقييد بالشرط في اللغة واصطلاح الفقهاء وسره أنه مشابه بالاستثناء في التخصيص فاستعير له اسمه.

قوله: (فأبطأ عليه الوحي بضعة عشر يوماً حتى شق عليه) وقيل أبطأ عنه ثلاثة أيام قال في سورة الضحى تأخر عنه الوحي أياماً لتركه الاستثناء كما مر في سورة الكهف انتهى فالأولى عدم التعيين بالعدد.

قوله: (وكذبته قريش) أي داموا في تكذيبه وزادوا فيه.

قوله: (والاستثناء من النهي أي ولا تقولن لأجل شيء) أي اللام للتعليل.

قوله: (تعزم عليه) أي على فعله هذا القيد منفهم من قوله أتى فاعل إذ الفعل الاختياري مسبوق بالعزم والقصد إني فاعل ذلك الشيء والفعل هنا عام للفعل القولي إذ سبب[1] النزول قوله أخبركم بدون استثناء.

قوله: (إني فاعله فيما يستقبل) معنى غداً وأشار به إلى أن المراد بالغد ما استقبلك مطلقاً مجازاً بذكر الخاص وهو اليوم الذي يلي يومك وإرادة العام فالمراد باسم الفاعل وهو فاعل الاستقبال وهو مجاز كما صرح به في التوضيح.

قوله: (إلا بأن يشاء الله أي ملتبساً بمشيئته قائلاً إن شاء الله أو إلا وقت أن يشاء الله أن تقوله بمعنى أن يأذن لك فيه) أشار إلى أن الباء للملابسة وأن الاستثناء مفرغ من أعم الأحوال أي ولا تقولن إني فاعل شيئاً غداً ملتبساً بحال من الأحوال إلا ملتبساً بحال مشيئة الله بأن يذكر المشيئة ولذا قال قائلاً إن شاء الله وهذا معنى الالتباس بالمشيئة إذا لا التباس بنفس مشيئة الله تعالى اطلاعها غير ممكن فلا ريب أن المضاف مقدر أي بذكر مشيئة الله فح يحسن أن يقال إني فاعل ذلك غداً إن شاء الله فيرتفع النهي إذ تلبس القول بشيء لا يكون إلا بذكر الشيء فالمنهي عنه القول بلا ذكر المشيئة فإذا ذكر المشيئة وقيل إن شاء الله يرتفع النهي فلا وجه لما قيل بأن معنى التباسه بالمشيئة تعلقها به على مذهب أهل الحق لا الالتباس الحسي إذ لا مساس لهذا المرام في هذا المقام أو إلا وقت أن يشاء الله فيكون مستثنى من أعم الأوقات والمعنى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً في وقت من الأوقات إلا في وقت يذكر فيه المشيئة فالمصدر المؤول من أن مع الفعل مصدر حيني وعن هذا قال إلا وقت أن يشاء الله لكن الأولى إلا وقت مشيئة الله تعالى أن تقوله بإعلامنا لك وإذنك في هذا القول وإلى ذلك أشار بقوله بمعنى أن يأذن لك ولا يعلم الإذن إلا بالوحي فيكون ح مخصوصاً به عليه السلام ولا يتناول الأمة بخلاف الوجه الأول فإنه عام لها بدلالة النص ولذا قدمه نعم هذا الوجه يناسب قوله تأديب من الله لنبيه كما نطق به سبب

---

(١) حيث قال حين السؤال ائتوني غداً أخبركم فالخبر فعل اللسان.

النزول لكن الأول يناسبه أيضاً وعموم الآية لا يضره إذ التأديب ح يكون له عليه السلام منطوقاً ولأمته دلالة وخصوص السبب لا ينافي عموم الحكم ولما كان هذا مختصاً به عليه السلام لا تضييق فيه للناس إذ حينئذٍ يكون الشيء مخصوصاً بالأمور الدينية وهي لا تكون إلا بالوحي ولا يقال إن هذا التفسير يناسب مذهب الاعتزال من أن الأمر هو الإرادة أو يستلزمها لأن المشيئة والإرادة هنا مجاز عن الإذن لا أنها هو الإذن الذي الأمر أو يستلزمه حتى يناسب مذهب الاعتزال والتأخير ليس لهذا بل لاختصاصه به عليه السلام مع أن الظاهر العموم كما في الوجه الأول.

قوله: (ولا يجوز تعليقه بفاعل لأن استثناء اقتران المشيئة بالفعل غير سديد) ولهذا قال فيما سبق أو الاستثناء من النهي احترازاً عن هذا والمعنى ولا يجوز الاستثناء من فاعل وهذا معنى تعليقه بفاعل لسقامة المعنى إذ المعنى يكون حينئذٍ ولا تقولن لشيء إني فاعل في كل حال أو في كل وقت إلا في حال مشيئة الله أو إلا في وقت مشيئة الله ومرجعه النهي عن أن يقول إني فاعل إن شاء الله وهذا لا يتجاسر عليه لأن خلافه سديد فإن القول بأني فاعل ذلك غداً إن شاء الله صحيح حسن فكيف نهى عنه وأما ما قيل من أن هذا صحيح فإنه يكون الآية ح نهياً عن أن يذهب ذاهب إلى مذهب الاعتزال فيضيف الفعل إلى نفسه خلقاً قائلاً إن لم يقترن مشيئة الله تعالى بالفعل فأنا فاعله استقلالاً وإن اقترنت فلا

قوله: ولا يجوز تعليقه بفاعل لأن استثناء اقتران المشيئة بالفعل غير سديد لأن المعنى حينئذٍ إني فاعل إلا بأن يشاء الله الترك فيكون فعله مقيداً بعدم مشيئة الله تعالى الترك وتقييد الفعل بعدم مشيئة الترك جائز لا ينهى عنه إذ لا معنى للنهي عنه لأن المعنى النهي عن أن يقول إني فاعل غداً إن شاء الله وأما إذا تعلق بالنهي فهو على وجهين أحدهما أن المراد لا تقولن ذلك القول إلا بمشيئة الله إياه وإذنه فيه فتكون الباء المقدرة في ﴿أن يشاء الله﴾ [الكهف: ٢٤] للاستعانة ومفعول المشيئة المحذوف ضمير يرجع إلى ذلك القول وثانيهما أن التقدير لا تقولن ذلك القول إلا بذكر مشيئة الله بحذف المضاف وضمير المفعول المحذوف راجع إلى الفعل أي لا تقولن إني فاعل إلا ملتبساً بذكر مشيئة الله ذلك الفعل أي إلا أن تقول إني فاعل إن شاء الله أو ما في معناه كقولك إني فاعل بمشيئة الله والاستثناء مفرغ على الوجهين فعلى الوجه الأول من أعم الآلات والأسباب وعلى الثاني من أعم الأحوال وقالوا فيه وجه ثالث وهو أن يحمل الاستثناء على تأكيد النهي والمبالغة فيه والمعنى لا تقولن من تلقاء نفسك إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله أن تقوله من تلقاء نفسك ولن يشاء الله أن تقوله من تلقاء نفسك فلا تقولنه من تلقاء نفسك أبداً كما في قوله تعالى: ﴿ما كان لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله﴾ [الأعراف: ٨٩] وقوله تعالى: ﴿لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾ [الدخان: ٥٦] وقد علم وحقق أن ذوق الموتة الأولى في الجنة محال فيكون كناية من التأبيد وعلى الوجوه المخاطب بهذا النهي هو رسول الله ﷺ على ما يقتضيه سبب النزول وإليه أشار بقوله نهي تأديب من الله لنبيه والسبب فيه أن الإنسان إذا قال سأفعل غداً لم يبعد أن يموت قبل الغدا أو يعوقه عن ذلك الفعل شيء من الموانع والعوائق فيصير كاذباً في ذلك الوعد والكذب منفر لا يليق بالأنبياء أما إذا قال إن شاء الله فبتقدير أن يتعذر عليه الوفاء لا يصير كاذباً.

تأمل انتهى فضعيف إذ الكلام مسوق للنهي عن هذا القول بلا ذكر إن شاء الله كما هو ناطق به ما ذكروه في سبب النزول[١] وما ذكره القائل لا مساس لهذا ويؤيد ما ذكرنا قوله: ﴿واذكر ربك إذا نسيت﴾ [الكهف: ٢٤] بل صريح فيه وليس الكلام في أن فعل العبد بمشيئة الله تعالى أو بدون المشيئة بل أوجده استقلالاً ولا يناسب السياق والسياق أصلاً فإن هذا مطلب آخر قد بين في موضعه ما هو الصواب لدى ذوي الألباب فالنهي وعدمه دائران على ذكر إن شاء الله وعدم ذكره وقت القول إني فاعل الشيء الفلاني فتركه منهي وذكره حسن فمعنى قول المص لأن استثناء اقتران الخ لأن استثناء اقتران ذكر إن شاء الله بالفعل غير صحيح لما ذكرنا.

قوله: (واستثناء اعتراضها دونه لا يناسب النهي) واعتراضها أي مشيئة الله تعالى دونه أي متجاوزاً عن الفعل بأن يقول إني فاعل ذلك غداً إن لم يشأ الله تعالى وهذا حسن لا يتوجه النهي إليه وهذا الذي ذكرناه موافق لما ذكرناه آنفاً ومناسب لسبب النزول وأما كون المعنى واعتراضها أي المشيئة دونه أي متجاوزاً الفعل بأن يتعلق المشيئة بعدم الفعل فضعيف لما عرفته من أن الفعل في حد ذاته إنما يتحقق ويوجد بمشيئة الله تعالى ولم يوجد أن تعلق بعدمه هذا مطلب آخر لا يساعده سبب النزول ولا مذاق الكلام على أن المشيئة لا تتعلق بالاعدام الأزلية وهي المراد هنا لأن عدم حركة زيد عدم أزلي مثلا قال قدس سره في شرح المواقف والاعدام الأزلية لا يتعلق بها المشيئة وإلا لكانت حادثة وعن هذا قيل إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل[٢].

قوله: (مشيئة ربك وقل إن شاء الله كما روي أنه لما نزل قال عليه الصلاة والسلام إن شاء الله) أي أنه بتقدير مضاف وقل إن شاء الله بيان كيفية ذكر المشيئة بمعونة ما قبله ثم أيده بقوله كما روي أنه الخ.

قوله: (إذا نسيت إذا فرط منك نسيان لذلك ثم تذكرته إذا فرط منك الخ) قوله وتصدير إذ التحقق وقوعه والظاهر أنه باقٍ على ماضويته لأن إذا قد يستعمل في الماضي إشارة إليه أي إذا تقدم من جانبك نسيان وفيه دليل على جواز استعمال نسيت خطاباً أو تكلماً من الثلاثي المجرد وقد أنكره بعضهم كما فصل في شفاء قاضي عياض والآية دليل عليه قوله ثم تذكرته قيد لا بد منه إذ لا يمكن الذكر بدون تذكر بعد النسيان

قوله: واستثناء اعتراضها دونه أي واستثناء اعتراض المشيئة عند الفعل لا يناسب النهي فإن المعنى حينئذٍ إني فاعل ذلك الفعل غداً إلا أن يعترض مشيئة الله ترك ذلك الفعل فيكون هذا استثناء اعتراض المشيئة عند الفعل فلا يجوز دخوله تحت النهي المذكور لأن معناه حينئذٍ لا تقل إني فاعل إن شاء الله فيكون نهياً عن الجائز المشروع على ما ذكر آنفاً.

---

(١) حيث قال المص نهي تأديب من الله تعالى حين قالت اليهود لقريش سلوه عن الروح.

(٢) وهذا أولى مما قيل إن شاء أن يفعل فعل وإن شاء أن لا يفعل لم يفعل.

والنظم الكريم دال عليه اقتضاء (**وعن ابن عباس ولو بعد سنة ما لم يحنث ولذلك جوز تأخير الاستثناء عنه**).

قوله: (**وعامة الفقهاء على خلافه لأنه لو صح ذلك لم يتقرر إقرار ولا طلاق ولا عتاق**) لاحتمال أنه بعده ولو سنة أن يقول إن شاء الله فيبطل إقراره وطلاقه وعتاقه وغير ذلك مما يبطل بالتعليق بالشرط.

قوله: (**ولم يعلم صدق ولا كذب**) أي في الإخبار عن الأمور المستقبلة دون الماضي والحال وعدم ظهور الكذب واضح لأنه إذا قال أفعل كذا أو لا أفعل كذا يحتمل تعليقه بالمشيئة بعده وكذا اليمين المنعقدة وأما عدم الصدق فلكونه غير متحقق فلا يعلم الصدق أيضاً فحينئذٍ يرتفع الأمان في البيان ولا يدري أن القائلين بجواز تأخير الاستثناء كيف يتخلصون عن هذا الإشكال وهو المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقيل وهو مذهب الشافعي ورواية عن أحمد رحمهما الله تعالى وقال الإمام الخنصري في كتاب الخصائص إن من خصائصه عليه السلام أنه كان له أن يستثني بعد حين بخلاف غيره فيجوز الفصل للنبي عليه السلام دون غيره ففي المسألة ثلاثة أقوال منع الفصل مطلقاً وجوازه مطلقاً وجواز الفصل للنبي عليه السلام دون غيره والأول هو المختار لما مر.

قوله: وعن ابن عباس الخ اعلم أن قولك إن شاء الله كلمة استثناء لأنه عبر عنها بقوله ﴿إلا أن يشاء الله﴾ [الكهف: ٢٤] ثم اختلفوا في أن الاستثناء هل يجب أن يكون متصلاً لما قبله في اللفظ فذهب ابن عباس ومن تبعه إلى أنه لا يجب مستدلاً بقوله ﴿واذكر ربك إذا نسيت﴾ [الكهف: ٢٤] لأن الظاهر أن المراد إذا نسيت إن شاء الله فاذكره إذا تذكرت وقوله واذكره غير مختص بوقت معين فيجب عليه هذا الذكر في أي وقت حصل الذكر ولا يجب عليه هذا الذكر إلا لرفع الحنث أو لرفع ارتكاب الكذب وذلك يفيد المقصود وأما الفقهاء فقالوا لو صح ذلك لم يتقرر إقرار ولا طلاق ولا عتاق ولم يعلم صدق ولا كذب ولزم أن لا يستقر شيء من العهود والإيمان يحكى أنه بلغ المنصور أن أبا حنيفة خالف ابن عباس في الاستثناء المنفصل فاستحضره لينكر عليه فقال له أبو حنيفة هذا يرجع عليك فإنك تأخذ البيعة بالإيمان أفترضى أن يخرجوا من عندك فيستثنوا فيخرجوا عليك فاستحسن المنصور كلامه ورضي عنه قال الإمام حاصل الكلام يرجع إلى تخصيص النص بالقياس وفيه ما فيه وأيضاً فلو قال إن شاء الله على سبيل الخفية بلسانه بحيث لا يسمعه أحد فهو معتبر ودافع للحنث مع أن المحذور الذي ذكرتم حاصل فثبت أن الذي عولوا عليه ليس بقوي ثم قال والأولى أن يحتج على وجوب كون الاستثناء متصلاً بأن الآيات الكثيرة دلت على وجوب الوفاء بالعقد والعهد قال تعالى: ﴿أوفوا بالعقود﴾ [المائدة: ١] وقال ﴿وأوفوا بالعهد﴾ [المائدة: ١] فإذا أتى بالعهد وجب عليه الوفاء بمقتضاه لأجل هذه الآيات خالفنا هذا الدليل فيما إذا كان متصلاً لأن الاستثناء مع المستثنى منه كالكلام الواحد بدليل أن لفظ الاستثناء وحده لا يفيد شيئاً فهو جار مجرى نصف اللفظة الواحدة فجملة الكلام كالكلمة الواحدة المفيدة وعلى هذا التقدير إذا لم يكن متصلاً فإنه حصل الالتزام التام بالكلام فوجب عليه الوفاء بذلك الملتزم هذا يعني إذا كان الاستثناء متصلاً لا يحصل الالتزام فلذا لم يجب عليه الوفاء بمقتضاه.

قوله: (وليس في الآية والخبر أن الاستثناء المتدارك به من القول السابق بل هو من مقدر مدلول به عليه) جواب عما تمسك به من جواز تأخيره من الآية على تفسيره بأنه أمر فيها بالمشيئة بعد أيام والحديث المذكور فيه أنه قال إن شاء الله بعد نزولها فهو دال أيضاً على ذلك فأجاب بأن المشيئة المذكورة فيهما ليست مقيدة للقول السابق وهو أخبركم غداً بل هو أي إن شاء الله مستثنى من أمر مقدر مدلول به عليه تقديره كلما نسيت ذكر الله اذكره حين التذكر إن شاء الله أو أقول إن شاء الله إذا قلت إني فاعل ذلك فيما بعد والقرينة على ذلك عدم استقامة ذلك الاستثناء من القول السابق.

قوله: (ويجوز أن يكون المعنى واذكر ربك بالتسبيح والاستغفار إذا نسيت الاستثناء مبالغة في الحث عليه) جواب آخر للتمسك المذكور لكن لعدم ظهوره أخره إذ المتبادر ذكر المشيئة إذ الكلام فيها قوله مبالغة في الحث عليه إما في التسبيح فلأنه قد يذكر في مقام التعجب والمعنى واذكر ربك بالتسبيح فقل سبحان الله تعجباً من تركك إن شاء الله والتعجب من تركه يشعر بأنه لا ينبغي الترك والاستغفار يشعر بأن الترك ولو نسيانا ذنب مع أن الخطأ والنسيان معفوان لترك التحفظ عن أسباب النسيان ولعله وإن حط عن الأمة لم تحط عن الأنبياء عليهم السلام لعظم قدرهم كذا قاله في قصة آدم عليه السلام في سورة البقرة.

قوله: (أو اذكر ربك وعقابه) الأولى عقابه لأنه إشارة إلى تقدير مضاف أي اذكر عقاب ربك.

قوله: (إذا تركت بعض ما أمرك به ليبعثك على التدارك) ما أمرك به أمر وجوب أو ندب فالخطاب حينئذٍ وإن كان له عليه السلام لكن المراد أمته.

قوله: من الناسي به أي من الذي نسي به وفي الكشاف والظاهر أن يكون المعنى إذا نسيت شيئاً فاذكر ربك عند نسيانه أي بأن تقول عسى ربي أن يهديني لشيء آخر بدل هذا المنسي أقرب منه رشداً وأدنى خيراً ومنفعة ولعل النسيان كان خيره كقوله: ﴿أو ننسها نأت بخير منها﴾ [البقرة: ١٠٦].

قوله: ويجوز أن يكون المعنى إلى آخره ضبط الوجوه الأربعة الذي ذكرها أن قوله: ﴿واذكر ربك إذا نسيت﴾ [الكهف: ٢٤] إما أن يكون متعلقاً بما قبله أو لا يكون بل هو كلام مستأنف فإن تعلق بما قبله فله احتمالان فالاحتمال الأول أن يكون المعنى إذا نسيت إن شاء الله فاذكره وهذا يفيد جواز تأخير الاستثناء وانفصاله وبظاهره تمسك ابن عباس رضي الله عنه والاحتمال الثاني أن يكون معناه إذا نسيت الاستثناء فاستغفره وهو من باب التشديد والتغليظ كان ترك الاستثناء ذنب يجب أن يستغفر منه وإليه الإشارة بقوله مبالغة في الحث على الاستثناء وأما على أن لا يكون متعلقاً به قبله بل هو كلام مستأنف ففيه قولان أحدهما أن يقدر مفعول نسيت وهو المراد بقوله: ﴿واذكر ربك﴾ [الكهف: ٢٤] وعقابه إذا تركت بعض ما أمرك به والثاني أن لا يقدر له مفعول بل جعل بمنزلة اللازم وهو المراد بقوله أو اذكره إذا اعتراك النسيان.

قوله: أو أدنى خيراً من الناسي به أي من الذي نسي هو به فالضمير في به راجع إلى الألف واللام في الناسي فالمراد بالناسي به المنسي وفي بعض النسخ خيراً من المنسي وهو ظاهر.

قوله: (أو اذكره إذا اعتراك النسيان ليذكرك المنسي) اعتراك أي عرض النسيان لك ليذكر من التذكير أي ليذكر ذكر الرب المنسي حتى تصدى إلى التدارك وهذا الوجه ارتباطه بما سبق أظهر من الوجهين اللذين ذكراً قبل فالتقديم أولى المنسي اسم مفعول بوزن مرمي وهو أعم من قول إن شاء الله وغيره **(بدلني)**.

قوله: (لأقرب رشداً وأظهر دلالة على أني نبي) عطف تفسير لا قرب لأن الأقرب إلى الفهم يكون اظهر.

قوله: (من نبأ أصحاب الكهف) مفضل عليه ومشار إليه الرشد إصابة الحق والمراد هنا الدلالة.

قوله: (وقد هداه لأعظم من ذلك كقصص الأنبياء المتباعد عنه آبائهم والأخبار بالغيوب والحوادث النازلة في الأعصار المستقبلة إلى قيام الساعة) متعلق بالنازلة.

قوله: (أو لأقرب رشداً أو ادنى خيراً من المنسي) من الدنو أي القرب فاقرب باقٍ على معناه قوله خيراً معنى رشداً وفيه تنبيه على أن قصة أصحاب الكهف ليس أعجب من قصص الأنبياء المتقدمين في الدلالة على نبوتك قوله وقد هداه لأعظم إشارة إلى أن صيغة الطمع على عادة العظماء والمقام مقام الجزم.

قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا تِسْعًا ۝٢٥﴾

قوله: (يعني لبثهم فيه إحياء مضروباً على آذانهم وهو بيان لما أجمله قبل) أي في قوله عدد سنين لأن الإجمال أولاً والتفصيل ثانياً أوقع في النفوس والبيان بيان تفسير فيجوز تأخيره عن وقت الخطاب بالاتفاق قوله إحياء مضروباً الخ احتراز عن لبثهم[1] أمواتاً وجه العدول عن الظاهر وهو ثلاثمائة وتسع سنين مع أنه أظهر أنهم لما استكملوا ثلاثمائة قربوا عن الانتباه ثم اتفق ما يوجب بقائهم نائمين تسع سنين وقيل انتبهوا قليلاً ثم ردوا إلى حالتهم الأولى فلذا ذكر[2] الازدياد كذا قاله الطيبي وهذا نظير ما قاله تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة﴾ [الأعراف: ١٥٣] ﴿وأتممناها بعشر﴾ [الأعراف: ١٤٢] مع أن الظاهر واعدنا موسى أربعين ليلة وقد بين وجهه بما هو نظير ما ذكر هنا وأما ما قيل هذا للإشارة

قوله: مضروباً على أذانهم من ضرب فلان على يد فلان إذا حجر عليه فالمعنى محجوراً على آذانهم أي ممنوعاً عنها الاستماع لرقودهم ونومهم.

قوله: وهو بيان لما أجمله قبل أي لما أجمله في قوله: ﴿فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا﴾ [الكهف: ١١].

---

(١) لأنهم لابثون إلى يوم القيامة أحياء أو أمواتاً على اختلاف فيه والظاهر الموت.

(٢) وظهر أيضاً وجه إسناد الازدياد إليهم لأن الزيادة حصلت بكسبهم فالوجه الثاني أولى وأما على الأول فإسناد الزيادة إليهم مجاز فتأمل.

إلى أنها ثلاثمائة بحساب أهل الكتاب بالأيام واعتبار السنة الشمسية وثلاثمائة وتسع بحساب العرب واعتبار السنة القمرية بياناً للتفاوت بينهما فضعيف لأن الخطاب لما كان للعرب كان الزيادة بحسابهم كما في الوجهين الأولين واعتبار كونها ثلاثمائة بحساب أهل الكتاب وثلاثمائة وتسع بحساب العرب مما لا نظير له في استعمال الكتاب لأنه يكون خ خطاباً للعرب بما لا يفهم ألا يرى أن المراد بالسنين في قصة نوح وفي قصة شعيب في قوله: ﴿على أن تأجرني ثماني حجج فإن أتممت عشراً﴾ [القصص: ٢٧] الآية بحساب العرب وإلا اعتبر فيها الزيادة أيضاً فكونها ثلاثمائة بحساب العرب وزيادة تسع بحسابهم أيضاً كما مر وجهه نقلاً من الطيبي طاب الله ثراه وأيدناه بقصة موسى على أن ما ذكره تقريبي لا تحقيقي كما بين في محله ولا يخفى أيضاً على من راجع إلى موضعه.

قوله: (وقيل إنه حكاية كلام أهل الكتاب فإنهم اختلفوا في مدة لبثهم كما اختلفوا في عدتهم) وقيل إنه حكاية كلام الخ فيكون عطفاً على ما في حيز سيقولون وما بينهما اعتراض ويؤيده قراءة وقالوا ويكون ضمير وازدادوا لأهل الكتاب وعلى الأول لأهل الكهف لكن بين الازديادين فرقاً معنى فتأمل.

قوله: (فقال بعضهم ثلاثمائة سنين وقال بعضهم ثلاثمائة وتسع سنين) أشار به إلى أن قوله: ﴿وازدادوا تسعاً﴾ [الكهف: ٢٥] في قوة هذا القول وهو تكلف إذ مرجع الضمير أهل الكتاب وإرادة البعض منه تكلف وأيضاً هذا أيضاً رجم بالغيب فالظاهر عدم الفصل بين قوليهم وعن هذا مرض المص وزيفه.

قوله: (وقرأ حمزة والكسائي ثلاثمائة سنين بالإضافة على وضع الجمع موضع

قوله: وقرأ حمزة والكسائي ثلاثمائة سنين بالإضافة أي قرأ حمزة والكسائي بغير تنوين والباقون بتنوين وفي الكشاف وسنين عطف بيان وجهه أن ثلاثمائة يحتمل أن يكون أياماً وشهوراً أو سنين فجيء بسنين على عطف البيان لتعلم أن ثلاثمائة سنون لا الأيام والشهور قال الزجاج سنين جائز أن يكون نصباً وأن يكون جراً فالنصب على معنى ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة عطف سنين على ثلاثمائة عطف البيان والتوكيد والجر على أن يكون نعتاً للمائة وهو تابع في المعنى إلى ثلاث كما قال فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم جعل سوداً نعتاً لحلوبة وهو في المعنى نعت لجملة العدد هكذا قال في تفسيره ونقل صاحب الكشاف عنه في المفصل أنه قال لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن تكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة قال ابن الحاجب وجهه أنه قد فهم من لغتهم أن مميز المائة واحد من مائة فإذا قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد من المائة فعلى هذا لو قلت مائة سنين فيكون السنين واحدة من المائة وهي ثلاثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن يكون تسعمائة وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي إذ ليس لقراءتهما وجه سوى التمييز قالوا وهذا غير لازم لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون المميز مفرداً وأما إذا كان جمعاً فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أثواب على أن الأصل في التمييز الواقع في الأعداد الجمع فإذا استعمل الجمع استعمل على الأصل لا على الوجه الذي ألزمه فإن ذلك يرد على المفرد أيضاً لأن الواحدة في قولك ثلاثة أثواب ثلاثة ثلاثة فيلزم أن يكون أقل

الواحد) إذ تمييز المائة الواحد مع الإضافة إليه فيكون مجروراً أو أما نصبه فشاذ كقوله:

إذا عـاش الـفـتـى مـائـتـيـن عـامـاً

فإضافتها إلى الجمع وهو سنين لجعله بمنزلة المفرد وإلى هذا أشار بقوله ويحسنه ههنا الخ هذا مسلك الزمخشري ورضي به المص وأما ابن الحاجب فاختار أن الأصل في التمييز الجمع مطلقاً لكنه يعدل عنه لغرض والمشهور مسلك صاحب الكشاف.

قوله: (ويحسنه ههنا أن علامة الجمع ههنا فيه جبر لما حذف من الواحد) إذ أصل سنة سنهة أو سنوة فما حذف أما الواو أو الهاء فلا تكون متمحضة في الجمع فيكون بمنزلة المفرد.

قوله: (وأن الأصل في العدد إضافته إلى الجمع) أي ولو كان بمنزلة المفرد فلا منافاة بين طرفي كلامه وقيل إن الجمع أصل بحسب الوضع الأصلي والقياس والإفراد أصل بحسب الاستعمال لغلبته فيه كما لا يخفى على من تتبع موارد الاستعمال فلا تدافع أيضاً.

قوله: (ومن لم يضف أبدل السنين من ثلاث) فلا يكون سنين تمييزاً حتى يلزم كون تمييز مائة منصوباً شاذاً واختار البدل لأنه أقوى في التقرير وأما الإشكال بأن البدلية تستلزم أن لا يكون العدد مقصوداً فمدفوع بأن المبدل منه كثيراً ما يكون مقصوداً كالبدل صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجن﴾ [الأنعام: ١٠٠] وظني أن ما وقع في القرآن من البدل في أكثره يكون المبدل منه مقصوداً.

قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ۖ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾

قوله: (له ما غاب فيهما وخفي من أحوال أهلهما فلا خلق يخفى عليه علماً) أي الغيب أصله مصدر وصف به للمبالغة أو مخفف فيعل كقيل قوله وخفي تفسير للغيب وهو قسمان قسم نصب عليه دليل كالصانع وصفاته واليوم الآخر وأحواله وقسم لا دليل عليه وهو المراد هنا قوله فلا خلق أي المخلوق من الأجسام وغيرها ظاهراً أو باطناً لأن العلم

متناولات أثواب تسعة وهذا مما لم يقل به أحد وهذا الذي ذكره الزجاج من أن الأصل في التمييز أصل هو عكس ما ذكره صاحب الكشاف حيث جعل المفرد أصلاً والجمع مفرعاً عليه في قوله وقرىء ثلاثمائة سنين بالإضافة على وضع الجمع موضع الواحد في التميز.

قوله: يحسنه ههنا أن علامة الجمع فيه جبر لما حذف من الواحد وهو الهاء فإن واحده سنة وأصلها سنهة بدليل أن تصغيرها سنيهة وأنهم قالوا سنهت النخلة أي أتت عليها أعوام ولم يتسنه لم تغيره السنون.

قوله: ومن لم يضف إبدال السنين أي جعل السنين بدلاً من ثلاثة قال ابن الحاجب ثلاثمائة سنين فيمن قرأ بالتنوين محمول على البدل وإلا لزم الشذوذ من وجهين أحدهما جمع مميز مائة والآخر نصبه فإذا جعل بدلاً خرج عن الشذوذين واستقام الإعراب كأنه قال: ﴿ولبثوا سنين﴾ [الكهف: ٢٥] أقول يرد عليه حينئذٍ أن لا يكون العدد مقصوداً بالنسبة وهو مقصود.

بالغيب يدل على العلم بالشهادة بطريق الأولوية وعن هذا قال فلا خلق الخ بالتفريع.

قوله: (ذكر بصيغة التعجب للدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عما عليه إدراك السامعين والمبصرين إذ لا يحجبه شيء ولا يتفاوت دونه لطيف وكثيف وصغير وكبير وخفي وجلي) بصيغة التعجب أي أبصر به وأسمع صيغة التعجب بوزن انصر به وهو أبلغ من صيغة ما انصره والتعجب بالنسبة إلى المخاطب ولذا قال للدلالة على أن أمره الخ إذ التعجب كالترجي محال على الله تعالى والمراد الدلالة على أن أمره أي شأنه وحاله في الإدراك أي مطلقاً والإدراك بالسمع والبصر وهو المناسب لقوله إدراك السامعين الخ وفيه إشارة إلى أن السمع والبصر صفتان زائدتان على العلم وليستا راجعتين إلى العلم وهو مذهب الجمهور فيكون المراد أنه أمر غريب من شأنه أن يتعجب منه ومن أمثاله فيكون مستعملاً في معناه اللازم مجازاً كما أن قوله تعالى: ﴿لعلكم ترحمون﴾ [الأعراف: ٢٠٤] مستعمل في لازم معناه وقوله عليه السلام: «عجب ربكم» ونحوه مأول بنحو هذا التأويل وأما صدوره من الناس بأن يتعجبوا من بعض صفات الله وأفعاله كقولهم ما أعظم شأنه تعالى ونحوه فقد ارتضى كثير أهل العربية كالمبرد والفارسي أنه جائز وجه قوله تعالى: ﴿قل الله أعلم بما لبثوا﴾ [الكهف: ٢٦] بعد بيان مدة لبثهم بقوله: ثلاثمائة الخ على كون ذلك البيان حكاية من أهل الكتاب مع ترددهم ظاهر وأما على الأول فللتنبيه على أنه إخبار من الله تعالى لا من عنده والمعنى قل الله أعلم بما لبثوا فلذا أخبره بالوحي المتلو ولم يخبر الرسول عليه السلام من عنده.

قوله: (والهاء تعود إلى الله تعالى ومحله الرفع على الفاعلية) وتفصيله في النحو.

قوله: (والباء مزيدة عند سيبويه وكان أصله أبصر الله أي صار ذا بصر) أي ماض من باب الأفعال وهمزته للصيرورة لا للتعدية كأمشي الرجل أي صار ذا مشي.

قوله: (ثم نقل إلى صيغة الأمر بمعنى الإنشاء) أي إلى صورة الأمر ولذا قال إلى صيغة الأمر ولم يقل إلى الأمر فظهر وجه قوله بمعنى الإنشاء فلا يقال إن الأمر إنشاء فما معنى قوله بمعنى الإنشاء لما عرفته من أنه نقل إلى صيغة الأمر فذكره توضيحاً له لأن صيغة الأمر متعينة في الإنشاء.

قوله: (فبرز الضمير لعدم لياق الصيغة له) بفتح اللام بمعنى مناسبة الصيغة لأنه ضمير غائب وفاعل الأمر ضمير مخاطب وجوباً ولما كان هذا أمراً بحسب الظاهر لا يليق كون فاعله ضمير الغائب.

قوله: لعدم لياق الصيغة له أي لعدم لياقة صيغة أمر الحاضر لأن تستتر ضمير الغائب فيه قوله أو لزيادة الباء عطف على قوله لعدم لياق الصيغة يعني برز الضمير لأجل اتصال الباء به فإن الضمير المتصل بالباء يتعذر أن يستتر في الفعل لوجوب اتصاله بالحرف فحين استتر في الفعل يلزم الانفصال واتصاله مقصود وإن كان زائداً كما في كفى به فإن ضمير الغائب فيه لولا اتصاله بالباء كان الواجب استتاره في كفى.

قوله: (أو لزيادة الباء كما في قوله تعالى: ﴿وكفى به﴾ [النساء: ٥٠]) علة تحصيلية أي أبرز ليزيد الباء تأكيداً لنسبة الفاعل بالنسبة الإضافية قوله: ﴿وأسمع﴾ [الكهف: ٢٦] أي وأسمع به حذف به مع أن الفاعل لا يجوز حذفه لكونه في صورة فضلة أعطي حكمه فحذف اكتفاء بما قبله كما نقل عن الرضي وغيره هذا مذهب سيبويه أنه فاعل والباء مزيدة لتأكيد النسبة الاتصالية وليمكن التلفظ به.

قوله: (والنصب على المفعولية عند الأخفش) معطوف على قوله الرفع على الفاعلية وما عزاه إلى الأخفش كغيره عزاه الرضي إلى الفراء.

قوله: (والفاعل ضمير المأمور وهو كل أحد) لكمال ظهوره يؤمر كل أحد وإنما لم يثن ولم يجمع لأن فعل التعجب غير متصرف والمعنى أبصر به أي اجعله بصيراً أي صفة بالإدراك بالبصر كيف شئت فإنه تعالى يدرك بالبصر كل شيء لطيف أو كثيف وصغير وكبير وخفي وجلي كما مر وكذا في واسمع به وحذف به على هذا المذهب لا يحتاج إلى التمحل لكونه مفعولاً قدم أبصر مع أن أكثر المواضع قدم فيه السمع لأن لبث أصحاب الكهف في الكهف من قبيل المبصر فبملاحظة الارتباط قدم وإن كان المراد عاماً ألا يرى قدم في سورة مريم فقيل: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ [مريم: ٣٨] الآية (والباء مزيدة إن كانت الهمزة للتعدية ومعدية إن كانت للصيرورة).

قوله: (الضمير لأهل السموات والأرض) الدال عليه السموات والأرض ويدخل فيه أصحاب الكهف دخولاً أولياً وكذا المختلفين في شأنهم (من يتولى أمورهم).

قوله: (في قضائه) فسر الحكم به لأنه به تنفيذ أمره.

قوله: (منهم) أي من أهل السموات والأرض وما سوى الله منحصر في أهلهما.

قوله: (ولا يجعل له فيه مدخلاً وقرأ ابن عامر وقالون عن يعقوب بالتاء والجزم على نهي كل أحد عن الإشراك) لا الخطاب لرسول الله عليه السلام ولو جعل له عليه السلام يكون تهييجاً على ما كان عليه كما في: ﴿فلا تدع مع الله إلهاً آخر﴾ [الشعراء: ٢١٣] وحاصله دم على التوحيد لكن ما اختاره المص أولى أو يكون المراد نهي أمته فيؤول إلى ما ذكره المص فيتضح ح عطفه على ﴿ولا تقولن﴾ [الكهف: ٢٣] الآية وعلى الأول عطف على مقدر أي فلا تتخذ ولياً من دونه ولا تشرك الآية أو الواو للابتداء.

قوله: (ثم لما دل اشتمال القرآن على قصة أصحاب الكهف) شروع في بيان ارتباط قوله واتل ما أوحي بما قبله قوله على قصة متعلق بالاشتمال.

قوله: ومعدية إن كانت للصيرورة إذ يكون الفعلان حينئذٍ لازمين والفعل اللازم إنما يتعدى بواسطة الحرف بحث فعلى التعجب مشهور مستقصاة في علم النحو فلا حاجة إلى زيادة التقرير هنا.

قوله: على نهي كل أحد أي القراءة بالتاء يكون خطاباً عاماً نهياً لكل أحد عن الإشراك ولا يجوز أن يكون المخاطب به الرسول عليه الصلاة والسلام خاصة إلا أن يكون على سبيل التعريض بمن أشرك بالله سبحانه.

قوله: (من حيث إنها من المغيبات بالإضافة إلى رسول الله عليه السلام على أنه وحي معجز) إخراج لعلماء أهل الكتاب قوله من حيث متعلق بدل بعد ملاحظة تعلق على أنه وحي معجز بدل وكونه معجزاً بإخبار المغيبات بالنسبة إلى من لم يكن له حظ من البلاغة كأهل الكتاب فلا ينافي كونه معجزاً ببلاغته لمن له سليقة سليمة للبلاغة فليس هذا بناء على القول المرجوح.

قوله: (أمره بأن يداوم درسه ويلازم أصحابه فقال:

قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴿٢٧﴾﴾

﴿واتل ما أوحي﴾ [الكهف: ٢٧] الآية) أمره جواب لما ولزوم المعطوف لما ذكر ظاهر وأما المعطوف عليه فلأن المراد بالأمر بالتلاوة له عليه السلام التلاوة على أصحابه على عادته القديمة وعدم التفاته إلى ما طلبه سفهاء قريش من التبديل فلزومه على هذا التقدير ظاهر على أن لزوم مجموع المعطوف والمعطوف عليه من حيث المجموع يتحقق بلزوم أحدهما ولا يلزم لزوم كل واحد منهما ولك أن تقرأ لما باللام الجارة وتخفيف الميم.

قوله: (من القرآن ولا تسمع لقولهم: ﴿ائت بقرآن غير هذا أو بدله﴾ [يونس: ١٥]) تهييج على ما كان عليه والمعنى ودم على عدم سماعك قولهم ائت بقرآن الخ.

قوله: (لا أحد يقدر على تبديلها وتغييرها غيره) أي المراد بالنفي نفي القدرة على التبديل قوله غيره أي غيره تعالى فإنه يقدر على تبديله بالنسخ قال تعالى: ﴿وإذا بدلنا آية مكان آية﴾ [النحل: ١٠١] الآية.

قوله: (ملتجئاً تعدل إليه) أي ملتحداً من الالتحاد وهو الميل والعدول فالملتجىء إلى شيء يعدل عن غيره إليه ولذا قال ملتجئاً.

قوله: (إن هممت به) أي هذا بناء على الفرض والتقدير لأنه ليس بمتوقع منه عليه السلام ولا من أمته الخالصة.

قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴿٢٨﴾﴾

قوله: (واحبسها وثبتها) هذا مستلزم لعدم طردهم إذ الأمر بالشيء مستلزم للنهي عن ضده أشار أولاً إلى أن أصل معنى الصبر الحبس المعنوي عن التضجر وغيره وهو ثلاثة الصبر على الطاعات والصبر عن السيئات والصبر على البليات والصبر هنا راجع إلى الأول ثم نبه ثانياً على أنه يستعمل في التثبيت لأنه لازم للحبس أي اجعلها ثابتة على مشاق ذلك وتحملها مع الذين يدعون ادخل مع على الذين لأنهم أصل في الصبر أو سوق الكلام ذلك لأنه عليه السلام لما أمر بالصبر يقتضي سوق الكلام ادخال مع على الذين على أن مع قد يكون داخلاً في التابع.

قوله: **(في مجامع أوقاتهم)** أي على الدوام وقد فسر به المصنف في سورة الأنعام ويؤيده قوله: أو في طرفي النهار فيكون مجازاً بذكر الجزء وإرادة الكل.

قوله: **(أو في طرفي النهار)** فهو على ظاهره أي صلاة الصبح والعصر كذا قيل أو صلاة الصبح والظهر والعصر لأن ما بعد الزوال عشي خصهما بالذكر لأنهما محل الغفلة والاشتغال بأمورهم فيكون أحمز وثوابه أجزل قدم الأول لأنه أبلغ في المدح قوله مجامع جمع مجمع اسم مكان فإضافته للأوقات بتقدير مضاف أي مجامع صلوات أوقاتهم الخمسة كذا روي عن مجاهد وغيره أو اسم زمان فإضافته بيانية وهذا هو الظاهر من الأول وأما كونه مصدراً فتكلف وإن أريد به الدوام فهو عرفي مستثنى منه الأوقات المشغولة بخواص البشر كالنوم والأكل والشرب وما يترتب عليهما.

قوله: **(وقرأ ابن عامر بالغدوة وفيه أن غدوة علم في الأكثر فتكون اللام فيه على تأويل التنكير علم)** أي علم الجنس كأسامة فيكون غير منصرف فلا يحسن دخول اللام عليها إلا إذا أول بالتنكير مثل علم الشخص أي المسمى بالغدوة أو هذه القراءة بناء على أقل استعمال العرب فيكون اسم جنس ونكرة فيحسن دخول اللام عليها.

قوله: **(رضاء الله وطاعته)** أول الوجه بهما اختياراً لمسلك الخلف وأما السلف فلا يؤلونه ثم هذه الجملة حال من يدعون يفيد إخلاصهم قيد به تنبيهاً على أن الإخلاص ملاك الأمر ورتب الأمر عليه إشعاراً بأنه يقتضي إكرامهم وعدم طردهم فهو كقوله تعالى: ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم﴾ [الأنعام: ٥٢] الآية وما هو سبب النزول في تلك الآية سبب نزول هذه الآية صرح به في الكشاف.

قوله: **(ولا تجاوزهم نظرك إلى غيرهم)** قوله: ولا تجاوزهم معنى ولا تعد عنهم أشار إلى أن الظاهر عدم تعديته بعن لأنه متعد بنفسه قوله نظرك معنى عيناك[1] مجازاً إذ العين آلة النظر والمراد به إما النظر بالعين كما هو المتبادر أو بمعنى المرحمة والالتفات.

قوله: **(وتعديته بعن لتضمنه معنى بنا وتعديته)** الخ جواب سؤال لما كان معنى تعد التجاوز فما وجه تعديته بعن لأنه لا يتعدى بعن إلا إذا كان بمعنى العفو فأجاب بأنه لتضمينه معنى بنا[2] المتعدي بعن لأن بنا من البنو بمعنى البعد فائدة التضمين فيه أعطاه مجموع المعنيين كذا في الكشاف وكذا الكلام في عموم التضمينات والمعنى ولا تجاوز نظرك متباعداً عنهم.

قوله: في مجامع أوقاتهم هذا الوجه محمول على أن يراد بالغداة والعشي الدوام على ما استعملهما العرب فيه وقوله: أو في طرفي النهار محمول على أن يراد بهما الوقتان وهما طرفا النهار.

---

(١) وتثنية عيناك للمبالغة مثل قوله تعالى: ﴿واصنع الفلك بأعيننا﴾ فتثنيته لا ينافي كونه بمعنى النظر.

(٢) بناء بتقديم الباء على النون.

قوله: (وقرىء ولا تعد عينيك) بضم التاء وسكون العين وكسر الدال المخففة من أعداه وهي قراءة الحسن من الشواذ ولا تعد بضم التاء وفتح العين وتشديد الدال المكسورة من عداه يعديه وهي قراءة الأعمش من الشواذ أيضاً.

قوله: (ولا تعد من أعداه) ناظر إلى الأول.

قوله: (وعداه) ناظر إلى الثاني.

قوله: (والمراد نهي الرسول عليه السلام) أي على جميع القراءة والمراد أيضاً الأمر على دوام ذلك لأنه غير متوقع منه ﷺ نعم طلب صناديد قريش أن يطردهم في مجلسه فقال عليه السلام: ﴿ما أنا بطارد المؤمنين﴾ [الشعراء: ١١٤].

قوله: (أن يزدري بفقراء المؤمنين وتعلو عينه عن رثاثة زيهم طموحاً إلى طراوة زي الأغنياء) أي يحقرهم وهو يتعدى بالباء كما نقل عن الراغب وتعلو عينه عطف على يزدري وعلو العين عنه أن لا ينظر إليه كناية وهو معنى التجاوز الرثاثة بلي الثياب والزي بكسر الزاي وتشديد الياء الهيئة الحاصلة من اللباس وطموحاً أي رفعة مائلة إلى طراوة زي الأغنياء أي جودته ونفاسته.

قوله: (حال من الكاف) والنهي متوجه إلى ذي الحال والحال معاً[1] ويعلم من قيده بالحال زيادة قبحه والظاهر أنها حال مؤكدة وإرادة زينة الحياة لما كانت قبيحة فقبح التزين بها لا سيما بما يخالف الشرع أشد وأقوى.

قوله: (في المشهورة) أي في القراءة المشهورة من السبعة المتواترة وإنما جاز لأنه جزء المضاف إليه مثل ﴿أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين﴾ [الحجر: ٦٦] ولأنه يصح أن يقع موقع المضاف أي لا تعد نفسك عنهم مثل بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً.

قوله: (ومن المستكن في الفعل في غيرها) وهو لا تعد في غيرها في غير القراءة المشهورة من الشواذ أي على قراءة ولا تعد من الأفعال أو التفعيل وإنما جوز في الغير المشهورة كون الحال من الفاعل وهو أنت لأنهما متحدان إفراداً بخلاف الفاعل في المشهورة فإنه مثنى والضمير في الحال مفرد ولم يلتفت إلى ما قيل من أنه يجوز كونها من

قوله: أن يزدري بفقراء المسلمين إلى يتهاون ويعيب بهم.

قوله: حال من الكاف في المشهورة أي في القراءة المشهورة وهي ولا تعد من عدا يعدو فإن فاعل الفعل حينئذٍ عيناك فيكون تريد حالاً من الضمير المجرور المضاف إليه أعني ضمير المخاطب في عيناك وأما في القراءة الغير المشهورة وهي ولا تعد من عدى يعدى ولا تعد من عدى يعدى فهو حال من الضمير المستكن في ولا تعد أو لا تعد وهو أنت أي لا تعد أو لا تعد أنت عينيك عنهم مريداً زينة الحياة الدنيا.

---

(١) لأنه لو توجه إلى الحال فقط بناء على أن محط الفائدة القيد لفسد المعنى.

الفاعل إما لاتحاد الإحساس أو الاكتفاء بأحدهما عن الآخر أو لأنهما عضو واحد في الحقيقة لأنه تكلف وإسناد الإرادة إلى العين مجاز عقلي متعارف قال تعالى: ﴿وتلذ الأعين﴾ [الزخرف: ٧١] وقيل إنه كناية عن إرادة صاحبها لكن المشهور المجاز العقلي ومآلهما واحد ولا تطع أي دم على عدم الاطاعة أو المراد نهي أمته.

قوله: (من جعلنا قلبه غافلاً) أي همزة الأفعال للتعدية وهذا الجعل كالختم في قوله: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾ [البقرة: ٧] وقد حقق المقام هناك والمراد إحداث هيئة في قلوبهم تمرنهم على استحباب الكفر والمعاصي واستقباح الإيمان والطاعات بسبب غيهم وانهماكهم في التقليد فيجعل قلوبهم بحيث لا ينفذ الحق كذا قاله هناك والمراد دفع إشكال بأنه يلزم الجبر حينئذٍ فأجاب بأنهم أفسدوا اختيارهم بانهماكهم في الكفر والتقليد فكأنهم مجبورون على الكفر بإفسادهم الإرادة الجزئية فلا محذور فيه وإنما المحذور الجبر ابتداء كما ذهب إليه الجبرية لأن إفساد الاختيار بالإصرار على الكفر مؤيد للاختيار لا مناف له.

قوله: (كأمية بن خلف في دعائك إلى طرد الفقراء عن مجلسك لصناديد قريش وفيه تنبيه على أن الداعي له إلى هذا الاستدعاء غفلة قلبه عن المعقولات وانهماكه في المحسوسات حتى خفي عليه أن الشرف بحلية النفس لا بزينة الجسد) بحلية النفس بالحكمة النظرية والعملية كليهما وإطلاق الحلية عليها استعارة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس وشتان ما بين الحليتين.

قوله: (وأنه لو اطاعه كان مثله في الغباوة) فيه إشارة إلى أن انتفاء الإطاعة على وجه المبالغة لأن الجزاء ممتنع وكذا الشرط فلو هنا لامتناع الأول لامتناع الثاني وهو في مقام الاستدلال كأنه قيل لو اطاعه كان مثله في عدم الفطنة لكن عدم الفطنة محال فالإطاعة محال.

قوله: (والمعتزلة لما غاظهم إسناد الإغفال إلى الله تعالى قالوا إنه مثل أجنبته إذا وجدته كذلك) قد ذكر اضطراب المعتزلة في مثله في قوله تعالى: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾ [البقرة: ٧] وتأويلهم بوجوه كثيرة وما ذكر هنا بقوله قالوا إنه مثل أجنبته أي همزة الأفعال للوجدان غير مذكور هناك.

قوله: (أو نسبته إليه) أي بناء الأفعال للنسبة مثل فسقته فإنه قد يجيء بناء الأفعال للنسبة والوجدان على أمر يقتضي أنه ليس بفعله تعالى وإيجاده على ما زعموا فلا يلزم نسبة الأفعال القبيحة إلى الله تعالى فلا يناقض مذهبهم ومعنى غاظهم أي أوقعهم في الغيظ إسناد الإغفال إلى الله تعالى أي بمعنى جعلنا قلبه غافلاً أولوا بما يناسب مذهبهم كما ذكره المص فح لا يغيظهم

قوله: والمعتزلة لما غاظهم إسناد الإغفال إلى الله تعالى قالوا الخ وجه غيظهم أن إغفال قلب العبد قبيح ولا يسند القبائح إلى الله تعالى وأن رعاية الأصلح للعبد واجبة على الله تعالى وجوابه أن خلق القبيح ليس بقبيح والمحال الاتصاف بالقبيح وخلق القبيح لا يوجب اتصاف الخالق به وإن الله تعالى لا يجب عليه شيء.

إسناد الإغفال إليه تعالى وفي نسخة لما غلظهم من التفعيل أي أوقعهم في الغلظة الخ.

قوله: (أو من أغفل ابله إذا تركها بغير سمة أي لم نسمه بذكرنا كقلوب الذين كتبنا في قلوبهم الإيمان) والسمة العلامة بكى ونحوه ومنه اغفال الكتاب لعدم اعجامه قيل وهو استعارة لجعل ذكر الله الإيمان به كالسمة أي لم نسمه بذكرنا أي لم نوفقه بذكرنا مثل توفيقنا بذكرنا قلوب المؤمنين فعبر عنه بالسمة لأنه علامة السعادة والشقاوة كتبنا أي أثبتنا في قلوبهم فهو إشارة إلى المؤمن المخلص فمعنى تركهم غير موسومين بالإيمان عدم توفيقهم للإيمان لا بمعنى إيجاد الكفر في قلبه لأنهم لا يقولون بخلق الله الكفر وسائر المعاصي.

قوله: (واحتجوا على أن المراد ليس ظاهر ما ذكر أولاً بقوله: ﴿واتبع هواه﴾ [الكهف: ٢٨]) وجه الاحتجاج أنه تعالى أسند اتباع الهوى إليه الدال على أنه فعله لا فعل الله تعالى ولو كان فعل الله تعالى والإسناد مجازي لقيل فاتبع بالفاء السببية لتفرعه عليه.

قوله: (وجوابه ما مر غير مرة) من أن فعل العبد يكون بكسبه وبخلق الله تعالى والإسناد إلى الكاسب حقيقة وإلى الخالق مجاز فيما هو كسب والعجب منهم أنهم اشتغلوا بتأويل الإسناد الأول ولم يتعرضوا لتأويل الإسناد الثاني فأحد الإسنادين ليس بأولى بالتأويل من الآخر وهكذا عادتهم وتغافلهم في أكثر المواضع.

قوله: (وقرىء وأغفلنا بإسناد الفعل إلى القلب على معنى حسبنا قلبه غافلين) قراءة شاذة لابن فائد والأسواري فاغفل لا محالة من أغفله إذا وجده غافلاً بناء على أن همزة الأفعال للوجدان.

قوله: (عن ذكرنا إياه بالمؤاخذة) أي علمنا أحواله فيكون مجازاً عن المؤاخذة.

قوله: (أي تقدما على الحق ونبذا له وراء ظهره يقال فرس فرط أي متقدم للخيل ومنه الفرط) التقدم معنى الفرط قوله على الحق مستفاد مما قبله قوله ونبذا له معنى المراد بالتقدم وهو مثل لإغماضهم عنه رأساً بالإعراض عما يرمي به وراء الظهر لعدم الالتفات إليه ومنه أي من التقدم الفرط بسكون الراء مصدر أي مجاوزة الحد أو بفتحتين بمعنى التضييع فإن مجاوزة الحد تقدم على الحد ونبذ له وراء ظهره.

قوله تعالى: وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٢٩﴾

قوله: (الحق ما يكون من جهة الله لا ما يقتضيه الهوى) الحق مبتدأ خبره من ربكم

قوله: على معنى حسبنا قلبه غافلين فعلى هذا يكون همزة أغل للوجدان أي وجدنا قلبه غافلين في زعمه أقول يجوز أن يكون المعنى على هذه القراءة من تركنا قلبه أي من ترك ذكرنا قلبه من أغفلت الشيء أي تركته.

لمقابلة قوله ويجوز الخ فيكون بياناً لمقول القول أي قل الحق ما يكون من جهة الله فالتفسير لقوله: ﴿من ربكم﴾ [الكهف: ٢٩] للإشارة إلى أن من ابتدائية وكونه تعالى مبدأ للحق من حيث إنه واضعه وشارعه وهذا معنى كونه من جهة الله تعالى جهة معنوية وحاصل المعنى وقل للمشركين الحق أي جنس الحق ما ثبت من الله تعالى كالذي أنت عليه لا ما لم يثبت كالذي عليه المشركون وهو الذي أشار إليه بقوله لا ما يقتضيه الهوى ولما كان لام الحق للجنس أفاد القصر(١) أي الحق مقصور على الاتصاف بكونه من ربكم لا يتجاوز إلى الاتصاف بكونه من غيره تعالى فيكون من قصر الموصوف على الصفة وأن القصر إضافي بالنسبة إلى مقتضى الهوى لا لكون الحق من غيره تعالى سوى مقتضى الهوى فإنه غير صحيح إذ الكل راجع إليه تعالى بل لأن قصر الموصوف لا يكون حقيقياً.

قوله: (ويجوز أن يكون الحق خبر مبتدأ محذوف ومن ربكم حالاً) أي حالاً مؤكدة أو خبر بعد خبر فالتقدير هو الموحى إليك ونحوه الحق حال كونه ثابتاً من الله تعالى.

قوله: (لا أبالي بإيمان من آمن وكفر من كفر) أي الأمر ليس على حقيقته بل مجاز عن عدم المبالاة والتسوية بينهما إذ الأمر بالكفر ليس بمراد بل هو للتهديد أو استعارة للخذلان بتشبيه حال من هو كذلك بحال المأمور بالمخالفة وجه الشبه ما أشار إليه وهو عدم المبالاة وجه الارتباط أنه قيل لصناديد قريش إيمانكم لو آمنتم إنما ينفعكم إيمانكم فلإيمانكم لا يطرد فقراء المسلمين عن مجلس الرسول عليه السلام إن شئتم آمنتم وإن شئتم بقيتم على الكفر فهذا إقناط كلي في عدم طرد فقراء المسلمين.

قوله: (وهو لا يقتضي استقلال العبد بفعله فإنه وإن كان بمشيئته فمشيئته ليست

قوله: وهو لا يقتضي استقلال العبد بفعله فإنه وإن كان بمشيئته فمشيئته ليست بمشيئته فإنه لو كانت مشيئته بمشيئته نفسه فلا بد لتلك المشيئة مشيئة أخرى من نفسه فيلزم التسلسل وهو محال فلا بد من انتهاء مشيئته إلى مشيئته ليست بمشيئة نفسه بل بمشيئة الله تعالى فيكون الكل من الله تعالى وقوله هذا رد على المعتزلة في قوله العبد خالق لفعله مستدلين بظاهر هذه الآية وهذا هو محصول قوله الإمام في هذا المقام حتى قال إن الإنسان مضطر في صورة مختار أقول هذا مقام صعب لانتهاء البحث إلى الجبر فيشكل أمر التكليف وبعثة الأنبياء فإن كل ذلك منوط باختيار العبد والإمام رحمه الله قصد الفرار من مذهب أهل الاعتزال في هذا البحث ووقع في أمر أشكل منه ومن هذا إن المعتزلة سموا أهل السنة بالمجبرة فأقول لا يمكن التفصي عن هذا الإشكال إلا بأن يقال المشيئة أمر نسبي لا تحقق له في الخارج فلا يقتضي علة موجدة بل هي أمر ينبعث من نفس العبد لتصور نفع ما في الفعل وذلك التصور هو الباعث الداعي لانبعاثها منها بحيث لا يؤدي إلى حد الجبر وبذلك لا يكون العبد مجبوراً مقسوراً بل يكون مختاراً في الفعل والترك ومن هذا قال أهل السنة من المتكلمين الكسب من العبد والخلق من الله تعالى.

---

(١) وكون اللام للعهد أي الحق الذي يكون الرسول عليه عليه ليس بمناسب هنا ولئن حمل عليه لا يفيد الكلام القصر.

بمشيئته) فإنه أي فعل العبد وإن كان بمشيئته وإرادة العبد إذ الكلام في الأفعال الاختيارية لكن مشيئته ليست بمشيئة العبد بل مشيئته بمشيئة الله تعالى فلا يكون العبد مستقلاً في أفعاله وموجداً لها كما زعمت المعتزلة لأنه علق فيها تحقق الإيمان والكفر على تحقق مشيئته لأن المتبادر من الشرط أنه علة تامة للجزاء فدل على أنه مستقل في ايجادها ولا فرق بين فعل وفعل فهو الموجد لكل أفعاله وقد عرفت دفعه بأنه لا نسلم أن الشرط لا بد وأن يكون علة تامة للجزاء بل يكفي أن يكون سبباً في الجملة كما صرح في المطول فمشيئة العبد بمشيئة الله تعالى والمص قصد به المبالغة في الزام المعتزلة أي تنزلنا وفرضنا أن مشيئة العبد مؤثرة وموجدة لأفعالها فلا استقلال إذ مشيئته بمشيئته تعالى وإلا فمشيئته ليست بموجدة ومفضية إلى الفعل بل مشيئته تعالى مفضية إلى وجودها ولو سلم ما ذكروه فالآيات الدالة على أنه تعالى خالق شيء قطعية في ذلك أي أن العبد ليس في ذلك الفعل مستقلاً ناطقة بأنه تعالى يوجد أفعال العباد أيضاً واعلم أن المص مشى على مذهب الأشعري هنا وهو أن إرادة العبد بإرادة الله تعالى دفعا للتسلسل ولقوله تعالى: ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾ [الإنسان: ٣٠] وظاهره نفي الاختيار عن العباد رأساً قال في سورة القصص والأمر كذلك عند التحقيق فإن اختيار العباد مخلوق باختيار الله بدواع لا اختيار لهم فيها انتهى والمشهور عنهم أنا نحن في أفعالنا مختارون مضطرون في اختيارنا وأما عند مشايخنا الأئمة الحنفية والماتريدية فإرادة العبد ومشيئته من العبد لا من الله تعالى وهو غير موجود في الخارج فلا يلزم أن يكون العبد خالقاً لها والعجب من أرباب الحواشي أنهم اقتفوا أثر المص وقالوا إن مشيئة العبد بمشيئة الله تعالى مخالفاً لمذهب أبي منصور الماتريدي مع أنهم من أصحابه فمن أراد الاطلاع على تحقيق هذا المطلب الأعلى فليراجع إلى المقدمات الأربع للمحقق صدر الشريعة مع شرحنا عليه (هيأنا).

قوله: (فسطاطها شبه به ما يحيط بهم من النار) الفسطاط[1] الخيمة شبه به الخ فيكون استعارة مما ذكر فيها الطرفان فإنه قد يجوز كما مر مراراً ولك أن تقول هذا من قبيل إضافة المشبه به إلى المشبه أو المراد من النار لهب النار المنتشر منها فيكون استعارة مصرحة بدون ذكر الطرفين فيكون احاط ترشيحاً.

قوله: (وقيل السرادق الحجز التي تكون حول الفسطاط وقيل سرادقها دخانها وقتل حائط من نار) الحجز بالزاي المعجمة أي ما يحجز ويمنع من الوصول إليه من خندق ونحوه.

قوله: (من العطش) قيده به لقوله: ﴿يغاثوا بماء﴾ [الكهف: ٢٩] وكلمة الشك لأنه في نفسه محتمل الوقوع واللاوقوع وإن كان محققاً بإخباره تعالى.

قوله: فسطاطها الفسطاط ضرب من الأبنية.

---

(١) وهو ما يمد فوق صحن الدار ذكره الجوهري فارسي معرب أصله سرا طاق لا سراً يرده كما توهم كذا قيل.

قوله: (كالنحاس المذاب وقيل كدردي الزيت) أشار بالكاف إلى أنه لا يخصه لشموله جميع المعدنيات المذابة وفسره في سورة الدخان بما يمهل في النار حتى يذوب ولا ريب في عمومه وظهر منه وجه التسمية بالمهل ودردي الزيت وهو ما يبقى في أسفله والكاف في دردي يحتمل أن يكون حرفاً واسماً.

قوله: (وهو على طريقة قوله فاعتبوا بالصيلم) أي الاستعارة التهكمية فاعتبوا بصيغة المجهول أي ارضوا كقوله تعالى: ﴿وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين﴾ [فصلت: ٢٤] الصيلم الداهية والأمر العظيم.

قوله: (يشوي الوجوه) أي وجوه الكفار والمراد بالشواء الإحراق.

قوله: (إذا قدم ليشرب من فرط حرارته وهو صفة ثانية لماء وحال من المهل) من فرط حرارته علة للشيء.

قوله: (أو الضمير في الكاف) أي أو حال من الضمير في الكاف أي من كاف المهل لأنه إما اسم بمعنى مشابه فيستتر الضمير أو الجار والمجرور فيستتر الضمير في متعلقه وهو الظاهر.

قوله: (بئس الشراب) إشارة إلى أنهم يسقون منه قال تعالى: ﴿وسقوا ماء حميماً فقطع أمعاءهم﴾ [محمد: ١٥].

قوله: (المهل) مخصوص بالذم وكونه مخصوصاً بالذم مع أن الكلام مسوق لتقبيح حال المشبه دون المشبه به لأنه إذا كان قبيحاً مذموماً كان المشبه أقبح فيصير الكلام إيراد الشيء مع دليله لأن قبح الشراب لكونه كالمهل.

قوله: (النار) أي ساءت ليس من أفعال الذم ولذا كان فاعله ضميراً مستتراً راجعاً إلى النار.

قوله: (متكاء) أي مرتفقاً اسم مكان وقع تمييزاً من الإسناد.

قوله: (وأصل الارتفاق نصب المرفق تحت الخد) للاستراحة.

قوله: (وهو لمقابلة قوله: ﴿وحسنت مرتفقاً﴾ [الكهف: ٣١] وإلا فلا ارتفاق لأهل

قوله: فاعتبوا بالصيلم تمام البيت:

عصبت تميم أن يقتل عامر يوم النسار فاعتبوا بالصيلم

النسار بكسر النون ما بنى عامر والصيلم الداهية والأمر العظيم اعتبوا أي ارضوا جعل الداهية لهم بمنزلة العتاب الذي يجري بين الأحبة وهذا كقوله:

تحية بينهم ضرب وجيع

الدردي ما رسب من الثفل الكدر وفي الحديث هو كعكر الزيت فإذا قرب سقطت فروة وجهه العكر الدنس والدرن كذا في النهاية.

قوله: وهو لمقابلة قوله: ﴿وحسنت مرتفقاً﴾ [الكهف: ٣١] أي لفظ مرتفقاً هنا وقع لمشاكلة قوله: ﴿وحسنت مرتفقاً﴾ [الكهف: ٣١] يعني أن الآية الثالثة مقابلة لهذه الآية وهي

النار) أي بالمعنى المذكور وأما وضع اليد تحت الخد للتحسر فلا يتأتى ذلك منهم لصرف العذاب عنه.

قوله تعالى: إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾

قوله: (خبر أن الأولى هي الثانية بما في حيزها والراجع محذوف) ولم يدخل الفاء تنبيهاً على أنه فضل من الله تعالى وليس الإيمان والأعمال الصالحة سبباً موجباً لذلك الأجر وإن كان سبباً عادياً بمقتضى الوعد وعن هذا جيء بالفاء في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿أما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جنات المأوى﴾ [السجدة: ١٩] الآية.

قوله: (تقديره من أحسن عملاً منهم) الظاهر أن من للبيان كما قال فإن من أحسن عملاً على الحقيقة الخ ويحتمل التبعيض فالمراد بالأحسن العمل بالعزائم دون الرخص فإنه أحرى بالجزاء الأوفى من العمل بالرخص ولا بعد في أن يراد بالأحسن الفرائض والواجبات والمندوبات والحسن المباح فإنه لا أجر له.

قوله: (أو مستغنى عنه بعموم من أحسن عملاً كما هو مستغنى عنه في قولك نعم الرجل زيد) أي على قول وهو كون زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره فهو جملة والعائد إلى زيد عموم الرجل له فكذا هنا لأن من أحسن عملاً عام للذين آمنوا وعملوا الصالحات بحسب المفهوم وإن كان عينه باعتبار ما صدق.

قوله: (أو واقع موقعه الظاهر على الحقيقة فإن من أحسن عملاً على الحقيقة لا يحسن إطلاقه إلا على الذين آمنوا وعملوا الصالحات) أو واقع موقع الظاهر بناء على أن من أحسن عملاً عين الذين آمنوا وعملوا الصالحات بحسب الصدق كما بينه بقوله فإن من أحسن عملاً لا يحسن إطلاقه الخ ولذا رجحنا كون من في منهم على الاحتمال الأول للبيان وأما كونه عاماً للمبتدأ وغيره فباعتبار المفهوم كما عرفته فلا منافاة بينهما لكن اسقاط احتمال العموم من البين أولى.

مفصولة بذكر الارتفاق فأوجب المشاكلة المجاوبة بين القرينتين وإن تأخر المتبوع عن التابع ولولا المشاكلة كان إثبات مرتفقاً للكفار على سبيل التهكم كإثبات يغاثوا لهم أقول لو قطع النظر عن مجاوبة الاثنين يجوز أن يحمل معنى مرتفقاً هنا على التهكم كلفظ الغوث.

قوله: أو واقع موقعه الظاهر عطف على قوله والراجع محذوف ولفظ الظاهر فاعل واقع أو واقع موقع الراجع الاسم الظاهر وهو من في قوله: أجر من عمل صالحاً والمقام يقتضي بحسب ظاهره أن يقال أجرهم لكن وضع الظاهر موضع الضمير تسجيلاً على الذين آمنوا وعملوا الصالحات إن عملهم أحسن فاستغنى به عن الراجع لأنهم هم في المعنى فبالوصل المعنوي استغني عن الوصل الصوري.

قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۚ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾﴾

قوله: (أو ﴿أولئك لهم [الكهف: ٣١]﴾) الآية أي خبر أن الأولى أولئك لهم جنات عدن فترك الفاء لما ذكرناه آنفاً.

قوله: (وما بينهما اعتراض) فائدته مزيد تقرير إعطاء الأجر لهم.

قوله: (وعلى الأول استئناف لبيان الأجر أو خبر ثانٍ) وعلى الأول أي كون خبره أن الثانية استئناف بياني.

قوله: (من الأولى ابتدائية والثانية للبيان صفة لأساور) وكونها للبيان بملاحظة المقدر أي يحلون فيها بحلية وهي أساور وكونها تبعيضية لأنها بعض الأساور.

قوله: (وتنكيرها لتعظيم حسنها عن الإحاطة به) متعلق بالتعظيم لتضمينه معنى التبعيد لأن العظيم بعيد عن الفهم وعن الوصول إليه.

قوله: (وهو جمع أسورة) سوار معروف وهو من حلي النساء في الدنيا وفي الآخرة عام وقد يكون من فضة وقد يكون من ذهب بحسب الأعمال واخلاص العمال.

قوله: (أو جمع أسوار في جمع سوار) وقيل سوار معرب في الأصل ولما كان أفعال لا تجمع على أفعال في القياس جعلوه جمع الجمع قوله في جمع سوار ناظر إليهما.

قوله: (لأن الخضرة أحسن الألوان وأكثرها طراوة)[1] هذا إن لم يكن فيها غيرها من الألوان وإن كان فيها غيرها من الألوان كما هو الظاهر فوجه تخصيص الخضرة بالذكر لما ذكره من أنها أحسن الألوان.

قوله: (نمارق من الديباج) تفسير سندس. **(وما غلظ**[2] **منه)** تفسير استبرق[3].

قوله: (جمع بين النوعين للدلالة على أن فيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين) أي لم

قوله: وتنكيرها تنكير أساور لتعظيم حسنها عن الإحاطة به كأنهم لعظم حسنها وعدم الإحاطة به بالوصف والتعريف ترك تعريفه دلالة على أنها بلغت في الحسن إلى حد لا يمكن بيانه قال الراغب سوار المرأة معرب وأصله دستواره وكيف ما كان استعملته العرب واشتق منه سورت الجارية قال تعالى: ﴿فلولا ألقي عليه أسورة من ذهب﴾ [الزخرف: ٥٣] وقال تعالى: ﴿وحلوا أساور من فضة﴾ [الإنسان: ٢١] واستعمال أسورة في الذهب وتخصيصها بقوله ألقي واستعمالها في الفضة بقوله حلوا فائدة فليتأمل.

قوله: ممارق من الديباج وما غلظ لف ونشر.

---

(١) والطراوة الظاهر أن المراد به أكثر بهجة.

(٢) مع أنه أحسنه وأنفسه واستبرق معرب أو مشتق من البراقة كذا قاله في سورة الدخان.

(٣) ولا يبعد أن يقال إن بطائن الألبسة من استبرق وظاهرها من سندس قال تعالى: **﴿متكئين على فرش بطائنها من استبرق﴾**.

يكتف بالرقيق لأن ما غلظ قد يراد ويشتهي لغرض وفيها ما تشتهيه الأنفس وفيه تأييد لوجود الألوان غير الخضرة ولما كان اللباس لا بد منه احترازاً عن الانكشاف بخلاف التحلية قيل يلبسون ثياباً ويحلون فيها ولما كان اللبس من أفعالهم قيل يلبسون على بناء المعلوم والتحلية ليست من أفعالهم قيل يحلون على بناء المجهول.

قوله: **(على السرر)** جمع سرير.

قوله: **(كما هو هيئة المتنعمين)** إشارة إلى أنه من جملة التنعم.

قوله: **(الجنة)** مخصوص.

قوله: **(ونعيمها)** جمع بينهما إشارة إلى أن كلا منهما جزاء وثواب على حياله.

قوله: **(الأرائك)** لقوله حسنت بالتأنيث ولو قال الجنة لأن الثواب عبارة عن الجنة لم يبعد **(متكاء)**.

قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴿٣٢﴾﴾

قوله: **(واضرب لهم)** أي اجعل لهم أي للمشركين مثلاً حال رجلين فرجلين مفعوله الأول ومثلاً مفعوله الثاني بتقدير المضاف أي حال[1] رجلين ومثلهما فالحال المقدر بمعنى المثل فلتضمن الضرب معنى الجعل تعدى إلى مفعولين ويجوز أن يقتصر على واحد ويجعل المقدر بدلاً من الملفوظ أو بياناً له فبقي على معناه بلا تضمين معنى الجعل وتمام تفصيل ضرب المثل في سورة البقرة.

قوله: **(للكافر والمؤمن)** وفي نسخة للكافرين والمؤمنين يعني ضعفاء المسلمين وصناديد الكفرة الذين طلبوا طردهم عن مجلسه عليه السلام أو مطلق المؤمن والكافر فيدخل هؤلاء فيهما دخولاً أولياً وعلى كلا التقديرين يظهر ارتباط هذه الآية بما قبلها قيل قوله رجلين يحتمل الاستعارة التمثيلية والتشبيه وأن يكون المثل مستعاراً للحال الغريبة بتقدير أضرب مثلاً مثل رجلين من غير تشبيه واستعارة كما قيل وكلام المص يحتمله أيضاً انتهى بين كون الكلام استعارة وبين كونه تشبيهاً منافاة فهو استعارة تمثيلية كما مر توضيحه في سورة النحل.

قوله: **(حال رجلين مقدرين)** إشارة إلى أن المشبه به لا يلزم أن يكون محققاً بل يجوز أن يكون مقدراً مفروضاً.

قوله: **(أو موجودين هما أخوان من بني إسرائيل كافر اسمه قطروس ومؤمن اسمه يهوذا ورثا من أبيهما ثمانية آلاف دينار فتشاطرا فاشترى الكافر بها ضياعاً وعقاراً وصرفها المؤمن في وجوه الخيرات وآل أمرهما إلى ما حكاه الله تعالى)** أي موجودين قبل هذا

---

(١) حال رجلين بيان لمضاف مقدر أو للمعنى المراد لأن المضروب به المثل حال هؤلاء كذا قيل.

الضرب المثل فهو مجاز باعتبار ما كان ولو اكتفى به لكان أولى إذ قوله وهما أخوان الخ بيان الموجودين فلا وجه للفرض والتقدير قطروس بضم القاف كما في شروح الكشاف وبعدها طاء وراء مهملتين وسين مهملة وضبطه النيسابوري بالفاء المضمومة ويهوذا بذال معجمة أو مهملة بعدها ألف فتشاطرا بمعنى تقاسما أي جعلاها شطرين ونصفين.

قوله: (وقيل الممثل لهما أخوان من بني مخزوم كافر وهو الأسود بن عبد الأشد ومؤمن وهو أبو سلمة عبد الله زوج أم سلمة قبل رسول الله ﷺ) أخوان قوله تعالى لصاحبه لا ينافيه لأن الأخ صاحب لأخيه من بني مخزوم هم بطن من قريش وعبد الأشد بالشين المعجمة والبعض ضبطه بالمهملة أم سلمة بالفتحات من أمهات المؤمنين بستانين.

قوله: (من الكروم) أشار به إلى أن الأعناب مجاز لغوي للكروم أو بتقدير المضاف أي من أشجار الأعناب والأول هو المتبارد من كلام المص.

قوله: (والجملة بتمامها بيان التمثيل) أي تفسير له فلا محل له من الإعراب قدمه لأنه الظاهر وبيان له في الواقع.

قوله: (أو صفة رجلين) أي صفة مخصصة ويفهم منه التمثيل وبيانه.

قوله: (وجعلنا النخل محيطة بهما) أشار إلى أن حففنا تعدى إلى مفعولين بالباء كما سيصرح به وهو أبلغ من تعديته بالهمزة بينه في قوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾ [البقرة: ١٧].

قوله: (مؤزراً بها كرومهما يقال حفه القوم إذا طافوا به[1] وحففته بهم إذا جعلتهم حافين حوله) مؤزراً بها بالهمزة ووزن اسم المفعول بمعنى مقوى وفي الحديث نصراً مؤزراً وحاصله مغطى بالنخل التأزير التغطية وهي مستلزمة للتقوية وفيه تنبيه على أن البستان عبارة عن الكروم أشجار العنب والنخل مقولها بالإحاطة فيكون العنب أشرف من النخل وإن كان النخل أشرف مما عداها.

قوله: (فتزيده الباء مفعولاً ثانياً غشيته به) أي فتجعله متعدياً إلى مفعول ثانٍ بواسطة الباء الجارة وهذا معنى فتزيده الباء الخ وإسناد الحف إليه تعالى مجاز عقلي إذ إسناده إلى الكاسب حقيقة.

قوله: (وسطهما) بسكون السين.

قوله: (ليكون كل منهما جامعاً للأقوات) المراد من الأقوات ما حصل من الزرع ومن الكروم لكنها ليست بمتمحضة في القوتية كالزرع.

قوله: (والفواكه) الحاصلة من الشجر فيتناول العنب وإن لم يكن متمحضاً فيه كسائر

قوله: مؤزراً أي ملتفاً متلاحقاً.

---

(١) إذا أطافوا به أي أحاطوه واستداروا.

الفواكه فيكون المراد بالوسط بسكون السين وسط كل منهما وإلا فيكون الزرع خارجاً عنهما.

قوله: (متواصل العمارة على الشكل الحسن والترتيب الأنيق) أي ليس فيهما مكان خالٍ عن الأشجار والزرع فيكون على الشكل الحسن والترتيب الأنيق حيث اشتمل الكروم والنخل محيطة بها والزرع كائن بين كل منهما ففيه نمونة ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين ولعل التعبير بجنتين دون بستانين إشارة إلى ما ذكرناه.

قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ٣٣﴾

قوله: (﴿آتت أكلها﴾) أي أعطت ثمرها فإسناد الإعطاء إلى الجنتين مجاز.

قوله: (ثمرها وإفراد الضمير لإفراد كلتا) أي لأنه مفرد اللفظ مثنى المعنى على المشهور فبالنظر إلى لفظه افرد ضمير آتت وبالنظر إلى معناه ثنى الجنتين وثنى ضمير خلالهما وفي الحاشية السعدية فإنه اسم مفرد اللفظ عند البصريين ومثنى المعنى ومثنى لفظاً ومعنى عند البغداديين وتاؤه عند البصريين غير الجرمي بدل من واو أصله كلوي والألف فيه للتأنيث وزائدة عند الجرمي وألف منقلبة عن أصلها **(وقرىء كل الجنتين آتى أكله)**.

قوله: (ولم تنقص من أكلها شيئاً يعهد في سائر البساتين فإن الثمار تتم في عام وتنقص في عام غالباً) هذا تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهو تفسير باللازم لأن الظلم وهو التعدي والتصرف في حق الغير مستلزم للنقص والنقص يستعمل لازماً ومتعدياً كالزيادة فإن اعتبر لازماً فشيئاً نصب على المصدرية أي شيئاً من النقص فيفيد المبالغة وإن اعتبر متعدياً فهو مفعول به قوله في التعليل وتنقص في عام ظاهر على الأول وعلى الثاني يكون حاصل المعنى لأنها إذا لم تنقص شيئاً من النقص فلم تنقص في نفسها والأول راجح لما ذكر ولأن فعل الثمار النقص غير ظاهر غايته أن النقص قائم به كقيام الحسن من غير فعل.

قوله: (ليدوم شربهما فإنه الأصل ويزيد بهاؤهما) شربهما بكسر الشين والفتح والضم محتمل قوله فإنه الأصل أي ما يبتني عليه بقاؤهما وإعطاؤهما الثمار بطريق جري العادة ويزيد بهاؤهما أي حسنهما عطف على يدوم.

قوله: (وعن يعقوب وفجرنا بالتخفيف) أي من الثلاثي كما هو الظاهر فإن النهر

قوله: لإفراد كلتا فإن كلاً وكلتا مفردان لفظاً ومثنيان معنى ولو ثنى حملاً على المعنى لجاز قال الحريري في درة الغواص يقولون كلا الرجلين خرجا وكلتا المرأتين حضرتا والاختيار أن يؤخذ الخبر فيهما لأن كلاً وكلتا اسمان مفردان وضعا لتأكيد الاثنين والاثنتين وبهذا نطق التنزيل حيث قال: ﴿آتت أكلها﴾ [الكهف: ٣٣] بإفراد الضمير وعليه قول الشاعر:

كلانا غني عن أخيه حياته ... ونحن إذا متنا أشد تغانيا

قوله: من حار إذا رجع قال الراغب الحور التردد إما بالذات أو بالتفكر يقال حار في الغدير تردد فيه وحار في أمره تحير ومنه المحور للعود الذي يجري عليه البكرة لتردده وبهذا النظر قيل سير السواني أبداً لا ينقطع السواني جمع سانية وهي الناقة التي سقت الأرض فإن سيرها دوري.

واحد وأما التشديد فللمبالغة في سعة النهر في وسطها حتى كأنه كأنهار كثيرة ولو قيل إن نهرا لكونه اسم جنس يحتمل التكثير لم يبعد وقراءة التخفيف لم يلتفت فيها المبالغة والتكثير فلا منافاة بين القراءتين.

قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴿٣٤﴾﴾

قوله: (**وكان له ثمر أنواع من المال سوى الجنتين من ثمر ماله إذ كثره**) له أي لأحدهما ثمر أنواع من المال فالأنواع مستفاد من التنوين لأنه للتكثير في النوع بمعونة المقام وكذا من المادة ولذا قال من ثمر ماله إذ أكثره بالأنواع لا بالأشخاص ويعينه الرواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما حيث فسره بجميع المال من ذهب وفضة وحيوان وغيره[١] وسره ما ذكرناه.

قوله: (**وقرأ عاصم بفتح الثاء والميم**) وهو بمعنى المضموم ليوافق القراءتين وحمل الشجر لا يناسب هنا مع أنه منفهم مما قبله (**وأبو عمرو بضم الثاء وإسكان الميم والباقون بضمهما وكذلك ﴿وأحيط بثمره﴾ [الكهف: ٤٢]**).

قوله: (**فقال لصاحبه**) أي لأخيه لأنه أعز الصاحب يصاحبه في الخلوة والجلوة والمسرة والمضرة الفاء لسببية ما قبله.

قوله: (**وهو يحاوره يراجعه في الكلام من حار إذا رجع**) وهو يحاوره جملة حالية تفيد اكثاره وتكراره اختير الجملة الاسمية لتفيد الدوام.

قوله: (**حشماً**) بفتحتين الخدم.

قوله: (**وأعواناً**) عطف تفسير له أو أعوان غير الخدام.

قوله: (**وقيل أولاداً ذكوراً لأنهم الذين ينفرون معه**) ناظر إلى المجموع وبيان وجه تسميتهم بالنفر أو ناظر إلى الأخير اكتفى به عن الأول قوله لأنهم الذين ينفرون أي يذهبون معه لعامة المصالح لا سيما للغزو إلى العد وقال المصنف في سورة الإسراء والنفير من ينفر مع الرجل من قومه وقيل جمع نفر وهم المجتمعون للذهاب إلى العدو.

قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدٗا ﴿٣٥﴾﴾

قوله: (**بصاحبه يطوف به فيها ويفاخره بها**) بصاحبه قيده به لأن الإخبار بدخولها مطلقاً لا فائدة فيه لظهوره مع أن ما بعده يشعر بهذا القيد.

قوله: (**وإفراد الجنة لأن المراد ما هو جنته وهي ما متع به من الدنيا تنبيهاً على أنه لا**

قوله: تنبيهاً على أنه لا جنة له غيرها المعنى مستفاد من إضافة الجنة إليه.

---

(١) وقيل هو الذهب والفضة خاصة ولعل سره أن الافتخار بهما غالب وظاهر بخلاف غيرهما لكن العموم هو الأولى لدخولهما فيه.

جنة غيرها ولا حظ له في الجنة التي وعد المتقون) وإفراد الجنة مع أن له جنتين لأن المراد ما هو جنة في الدنيا وهي ما متع به من الدنيا أي ليس المراد البستان بخصوصه بل يعمه وغيره فلا يكون المقام مقام التثنية كذا قيل ويأبى عنه الدخول والاعتذار بأن الدخول فيه من إفراد ذلك العام ليس بشيء فمراده أن المقصود هنا جميع جنته بناء على أن الإضافة للاستغراق لا للعهد فيتناول كل بستان له وهو في الخارج منحصر في الجنتين[1] واختير هذا الأسلوب مع أن المراد جنتان للتنبيه على أن لا جنة له غيرها ولا حظ له في الجنة الخ ولو قيل ودخل جنتيه بالتثنية لم يفد ذلك لأن استغراق المفرد أشمل.

قوله: (أو لاتصال كل واحدة من جنتيه بالأخرى) فتكونان كجنة واحدة وبيان تعدده قد مضى فلا حاجة إلى التنبيه على تعددها ووجه كونها جنتين مع الاتصال هو بسبب حد يفيد كون كل واحدة منهما جنة على حيالها وليس جزءاً من الآخر كما هو المتعارف في هذا الزمان حيث اتصل أرض شخص أو بستانه بأرض شخص أو بستانه وامتيازه بوضع علامة واعتبار حدود بينهما فروعي كلا الاعتبارين حيث ثنى أولاً باعتبار الجد الفاصل بينهما في الاعتبار والشرع وأفرد ثانياً باعتبار الأنصار حساً.

قوله: (أو لأن الدخول يكون) فالإفراد باعتبار الدخول حيث لا يمكن الدخول فيهما دفعة والتثنية باعتبار الواقع والخارج فما ذكر في إحدى النكت المذكورة مع قطع النظر عما ذكر في الأخرى فلا تدافع لكن الوجه الأول هو المعول لاحتوائه الحصر المذكور.

قوله: (في واحدة واحدة) تأكيد للأولى أو بحذف حرف العطف أي في واحدة وواحدة.

قوله: (ضار لها) من حيث لا يشعر اختير الجملة الاسمية لتفيد الدوام.

قوله: (بعجبه وكفره) العجب مستفاد من السوق حيث افتخر بكثرة المال والأعوان قدمه على الكفر مع أنه أشنع منه لأن سبب الهلاك كونه عجباً أقوى من الكفر بل يكفي العجب وحده في الخسران والله المستعان.

قوله: (﴿قال ما أظن أن تبيد﴾ [الكهف: ٣٥] الآية) هذا أبلغ من القول أظن أن تبقى أبداً.

قوله: (أن تفنى هذه الجنة) لأن بادٍ بمعنى هلك وفي الإشارة إلى الشخص وهو

قوله: أو لاتصال كل واحدة عطف على لأن المراد.

قوله: أو لأن الدخول يكون في واحدة واحدة أي ولأن الدخول في كلتا الجنتين لا يكون في زمان واحد بل في زمانين يدخل في إحديهما ثم يدخل في الأخرى وبهذا الاعتبار أفرد لفظ الجنة لكن يرد هذا الوجه إفراد الضمير في لأجدن خيراً منها.

---

(١) فيفيد ما يفيده التثنية مع إفادة الحصر الساكت عنه ذكر التثنية.

لكمال حمقه ظن كذلك أو إلى النوع فيكون إشارة إلى إنكار الساعة لكن قوله لطول أمله الخ فيه خفاء لأنه يفيد ادعاء عدم هلاك نفسه مع كون المراد بالأبد طول المكث وهو خلاف الظاهر ولو قال لإنكار قيام الساعة مع أن المراد الإشارة إلى النوع لكان أظهر وأوفق لما أشير إليه بقوله وما أظن الساعة قائمة من أنه منكر الساعة وعن هذا ﴿قال ما أظن أن تبيد هذه أبداً﴾ [الكهف: ٣٥] **(لطول أمله وتمادي غفلته واغتراره بمهلته)**.

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾﴾

قوله: (كائنة) أي متحققة من الكون بمعنى الوجود وفيه إشارة إلى أن القيام من خواص الأجسام فيكون مجازاً عن التحقق والوقوع ثم صار حقيقة عرفية فيه.

قوله: (بالبعث) قيده به لأن الرد بالموت لا ريب فيه لأحد.

قوله: (كما زعمت) الخطاب لأخيه إشارة إلى الشك فيه كما يدل عليه كلمة أن لكن الظاهر من قوله: ﴿وما أظن الساعة قائمة﴾ [الكهف: ٣٦] أنه منكر جزماً فكلمة أن للفرض والتقدير.

قوله: (من جنته) بيان المفضل عليه والمراد بجنته ما يتمتع به في الدنيا سواء بساتين أو غيرها كما مر وإفراد الجنة إشارة إليه **(وقرأ الحجازيان والشامي منهما أي من الجنتين)**.

قوله: (مرجعاً وعاقبة) إشارة إلى أنه تمييز من النسبة والانقلاب بمعنى الرجوع والرجوع العود إلى الحالة الأولى وهنا العود إلى الحياة.

قوله: (لأنها فانية وتلك باقية) أي على تقدير تحققها فلا منافاة بين إنكاره وبين هذا.

قوله: (وإنما أقسم على ذلك) لأن اللام في ولئن رددت موطئة القسم فيكون لأجدن جواب القسم الساد مسد جواب الشرط.

قوله: (لاعتقاده أنه تعالى إنما أولاه ما أولاه لاستئهاله واستحقاقه إياه لذاته وهو معه أينما يلقاه) إنما أولاه أي إنما أعطاه ما أعطاه لاستئهاله أي لكونه أهلاً الخ وما أعطي لذاته لا يتخلف أصلا وما أحسن إليه لذاته لا ينفك لاستحقاقه الذاتي وهذا على زعمه الباطل فلا يشتغل ببيان أن أهليته لذلك من أي سبب كان.

قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾﴾

قوله: (قال له صاحبه) استئناف بياني ولذا اختير الفصل.

قوله: (وهو يحاوره) جملة اسمية حالية كما سبق.

قوله: (اكفرت بالذي خلقك) الاستفهام للتقرير والإنكار وإنما اختير الذي خلقك

قوله: وهو معه أينما يلقاه أي والاستئهال معه.

لبيان قبح كفره والمراد به عدم الإيمان المعتد به لإنكاره البعث وإلا فقوله: ﴿ولئن رددت إلى ربي﴾ [الكهف: ٣٦] الخ يدل على أنه مقر بربه لكنه غير معتد به.

قوله: (لأنه أصل مادتك) لأن الأغذية التي مادة الإنسان تتولد من تراب فإن الأغذية تنقلب إلى نطفة فهي مادتك فكون الأغذية والتراب مادة الإنسان باعتبار ما يؤول إليه.

قوله: (أو مادة أصلك)[1] وهو آدم عليه السلام فيكون الإسناد مجازاً باعتبار السببية وأما في الأول فالإسناد حقيقي لكن التراب مجاز لغوي إذ المراد به النطفة مثل اعصر خمراً وعلى التقديرين كلمة من ابتدائية قيل فعلى الأول إسناد الخلق إليه حقيقي لأن المخلوق من المخلوق من شيء مخلوق منه إذ لم يتعين إرادة المبدأ القريب انتهى فحينئذٍ لا مجاز في التراب أيضاً لكن المجاز الأولى هو الظاهر كما يدل عليه قوله: ﴿ثم من نطفة﴾ [الكهف: ٣٧].

قوله: (فإنها مادتك القريبة) لا يقتضي كون التراب مادة بعيدة من حيث إنه تراب بل من حيث إنه يتولد منه الأغذية.

قوله: (ثم عدلك وكملك إنساناً ذكراً بالغاً مبلغ الرجال جعل كفره بالبعث كفراً بالله تعالى) قال في سورة الانفطار والتسوية جعل الأعضاء سليمة مسواة معدة لمنافعها والتعديل جعل البنية معتدلة متناسبة الأعضاء فتفسير التسوية بالتعديل بناء على عدم الفرق بينهما مع أنه فرق بينهما إلا أن يقال لما لم يذكر التعديل في النظم أشار المص إلى أن التسوية عامة له أيضاً ولذا قال وكملك إنساناً الخ.

قوله: (لأن منشأه الشك في كمال قدرة الله تعالى ولذلك رتب الإنكار على خلقه إياه من التراب) وقد يكون منشأه زعم عدم إمكان البعث كاعتقاد الفلاسفة[2] وعدم تعلق القدرة بالممتنع ليس بمحظور ولعل القائل من تلك الطائفة فالأولى ما أشرنا إليه من أن عدم اعتقاد بعض المؤمن به عدم اعتقاد جميع المؤمن به والقول بأن الظاهر أنه مشرك كما يدل عليه قول صاحبه تعريضاً به ﴿ولا أشرك بربي أحداً﴾ [الكهف: ٣٨] لا ينافي كونه مقراً بربوبيته تعالى وليس معنى ﴿أكفرت﴾ [الكهف: ٣٧] أشركت بل معناه أكفرت مثل كفران قدرته العلية على كل ممكن ومن جملته القدرة على الإعادة فيكون منكراً للواجب تعالى لأن واجب الوجود من له قدرة كاملة فإنكار القدرة الكاملة إنكار الواجب الوجود وهذا مراد المص نعم يرد عليه ما ذكرناه من كون منشأ إنكار البعث ادعاء امتناعه.

قوله: (فإن من قدر بدأ خلقه منه قدر أن يعيده منه) بل الإعادة أهون عليه.

---

(١) هذا التركيب من قبيل عادات السادات سادات العادات.

(٢) وفيه إشارة إلى رد من قال لأن عدم البعث إما للعجز عن الإعادة وهو باطل لأن من قدر على البدء قدر على الإعادة انتهى فإن الملازمة المذكورة مسلمة عند الملبسين دون الفلاسفة فإنهم مع اعترافهم بدأ الخلق ينكرون الإعادة متمسكين بالشبهة فتدبر.

قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ٣٨﴾

قوله: (أصله لكن أنا) استدراك من مفهوم الكلام السابق أي كفرت ربك وأشركت به لكن أنا مؤمن كما سيجيء.

قوله: (فحذفت الهمزة بنقل الحركة أو دونه فتلاقت النونان فكان الإدغام) وجه النقل أنه يكون الحذف قياسياً فلا يقال إنه عبث لأنها بعد نقلها تحذف للإدغام كما توهم وإذا حذفت ابتداء بغير نقل كان الحذف على خلاف القياس كذا قيل وإذا جوز الحذف ابتداء فما السبب في حذفه بعد النقل والحذف لأجل الادغام وهذا مراد المتوهم فكان الادغام أي فوجد الإدغام **(وقرأ ابن عامر ويعقوب في رواية بالألف في الوصل لتعويضها عن الهمزة أو لإجراء الوصل مجرى الوقف)**.

قوله: (وقد قرىء لكن أنا على الأصل) أي بإثبات الألف في آخره.

قوله: (وهو ضمير الشأن وهو بالجملة الواقعة خبراً له خبر أنا أو ضمير الله والله بدله وربي خبره والجملة خبر أنا) وهو أي في قوله هو الله قوله خبر أنا والرابط ضمير المتكلم وأما الرابط في خبر ضمير الشأن فاتحاد المبتدأ.

قوله: (والاستدراك من أكفرت كأنه قال أنت كافر بالله لكني مؤمن به) والاستدراك

قوله: بنقل الحركة أو دونه أي أو دون نقل الحركة فالحذف بنقل الحركة إلى نون لكن حذف قياسي والحذف بدون نقل الحركة حذف لا على القياس لفظ كان في فكان الإدغام تامة أي فوقع الإدغام لوجود موجبه وهو تلاقي المثلين.

قوله: لتعويضها من الهمزة فإن قيل الألف قبل حذف الهمزة موجودة فكيف يكون عوضاً من حذفها أجيب بأن الهمزة وإن كانت في أنا موجودة في الكناية لكنها غير متلفظ بها بل ساقطة في التلفظ فمعنى التعويض أنها يتلفظ بها بعد حذف الهمزة في لكنا.

قوله: وهو ضمير الشأن أي لفظ هو في هو الله ضمير الشأن.

قوله: أو ضمير الله عطف على ضمير الشأن في قوله وهو ضمير الشأن.

قوله: والله بدله فإن قيل البدل يفيد فائدة البيان والتوضيح فإذا كان هو راجعاً إلى الله يكون المعنى لكنا الله الله ربي فلا يفيد البدل من البيان ما زاد على الأول أجيب أن لفظ هو وإن كان عبارة عن الله لكن دلالة لفظة الله على المعنى بالذات ودلالة الضمير عليه إنما هي بواسطة كونه عبارة عن اسم الذات ففي الضمير إبهام بالنسبة إلى الاسم فلا يرد عليه أن الضمير أعرف من العلم.

قوله: وربي خبره فإن قيل أين الضمير من الخبر إلى المبتدأ قلنا هو الياء في ﴿ربي﴾ [الكهف: ٣٨] فإنه عبارة عن المبتدأ فبالربط المعنوي استغني عن الربط اللفظي كقولك أنا قام غلامي.

قوله: كأنه قال أنت كافر بالله لكني مؤمن به هذا تلخيص الكلامين المتغايرين إنشاء وخبراً لتصحيح إدخال لكن بينهما وأما اعتبار مفردات التركيب فمفوض إلى الذهن فقوله: ﴿خلقك من

من ﴿أكفرت﴾ [الكهف: ٣٧] أي من مفهوم أكفرت لأن الهمزة للإنكار وإليه أشار بقوله كأنه قال أنت كافر بالله الخ وقد أشرنا إليه آنفاً قال المص في قوله تعالى: ﴿ولكني رسول من رب العالمين﴾ [الأعراف: ٦١] استدراك باعتبار ما يلزمه وهو كونه على هدى كأنه قال ولكني على هدى في الغاية لأني رسول من الله انتهى فكذا الكلام هنا كما ذكرناه.

قوله: **(وقرىء ولكن هو الله ربي ولكن أنا لا إله إلا هو ربي)** أي أقول ذلك الزابط ضمير ربي.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا (٣٩)﴾

قوله: **(وهلا قلت عند دخولها)** أي لولا تحضيضية مدخولها قلت فيفيد اللوم والتوبيخ وإذ بمعنى الوقت متعلق بقلت قدم عليه لأنه أهم وللتوسع في الظرف وأكثر المواضع كذلك مثل قوله: ﴿ولولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون﴾ [النور: ١٢] الآية ﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم﴾ [النور: ١٦] الآية.

قوله: **(الأمر ما شاء الله)** قدر المبتدأ إذ الكلام إنما يتم إما بتقدير المبتدأ أو بتقدير الخبر.

قوله: **(أو ما شاء الله كأن على أن ما موصولة)** ناظر إليهما والعائد محذوف أي ما شاءه الله.

قوله: **(أو أي شيء شاء الله كان)** فالمحذوف حينئذٍ كان ولكونه جزاء اختير كان هنا وما سبق قيل كائن لكونه خبراً قدم الموصول لأنه هو المتبادر وقدم تقدير المبتدأ في احتمال الموصول لأنه أكثر فائدة والجملة حينئذٍ تفيد الحصر لأن لام الأمر للاستغراق أي كل أمر يضبطه الوجود بمشيئة الله تعالى وعكس نقيضه كل ما لم يشأ الله تعالى لم يوجد فيكون رداً للمعتزلة في ذينك الكلامين.

قوله: **(على أنها شرطية والجواب محذوف)** وهو كان كما ذكره.

قوله: **(إقراراً بأنها وما فيها بمشيئة الله إن شاء ابقاها وإن شاء ابادها)** إقراراً بأنها وما فيها أي الجنة وما فيها وهو الزرع والنخل والنهر إن شاء إبقاءها أبقاها وإن شاء أبانها وإهلاكها أبادها وأهلكها ففيه رد بليغ بطريق التلويح قوله ما أظن أن تبيد هذه أبداً.

قوله: **(وقلت لا قوة إلا بالله)** الأولى ترك الواو في وقلت كما لم يذكر في النظم.

قوله: **(اعترافاً بالعجز على نفسك والقدرة لله)** متعلق باعترافاً لكونه بمعنى الإفراد.

تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً﴾ [الكهف: ٣٧] مقابل لقوله ﴿هو الله ربي﴾ [الكهف: ٣٨] وقوله: ﴿أكفرت﴾ [الكهف: ٣٧] مقابل لقوله ﴿ولا أشرك بربي أحداً﴾ [الكهف: ٣٨] دل هذا على التوحيد الصرف والإخلاص التام.

قوله: (وإنما تيسر لك من عمارتها وتدبير أمرها فبمعونته واقداره) كما أنه بمشيئته تعالى ولذا قدم المشيئة إذ المعونة إنما هي بالمشيئة.

قوله: (وعن النبي عليه الصلاة والسلام من رأى شيئاً فأعجبه فقال ما شاء الله لا قوة إلا بالله لم يضره) رواه القرطبي عن أنس رضي الله تعالى عنه قوله لم يضر أي لم يضره عين الإعجاب **أن ترن** أنا أقل كلمة أن بمعنى إذا والمراد لازمه أي إذا كنت أنا أقل مالاً وولداً لأن الجواب إنما يترتب عليه.

قوله: (يحتمل أن يكون أنا فصلاً) أي بين مفعولي رأى فلا محل له من الإعراب لكونه حرفاً في صورة الاسم.

قوله: (وأن يكون تأكيداً للمفعول الأول) فيكون اسماً معرباً بإعراب متبوعه قدم الأول لكونه قول الأكثرين ولإفادة القصر ولو ادعائياً أو إضافياً[1] وفائدة التوكيد دفع احتمال المجاز.

قوله: (وقرىء أقل بالرفع على أنه خبر أنا والجملة مفعول ثانٍ لترن وفي قوله: ﴿وولداً﴾ [الكهف: ٣٩] دليل لمن فسر النفر بالأولاد) والمفعول الأول هو ياء المتكلم الذي حذف اكتفاء بالكسر حمل الرؤية على العلمية إذ القلة ليست من الأمور المرئية وإن كان المال القليل مرئياً ولو حملت على البصرية بهذا الاعتبار لم يبعد فيكون أقل حالاً أو الجملة حالاً في قراءة الرفع وأنا على احتمال كون الرؤية بصرية يتعين أن يكون تأكيداً بأن أقيم فيه ضمير الرفع مقام ضمير النصب لا فصلاً لأنه إنما يقع بين المبتدأ والخبر ولو في الأصل.

قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرٗا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرۡسِلَ عَلَيۡهَا حُسۡبَانٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصۡبِحَ صَعِيدٗا زَلَقًا ٤٠﴾

قوله: (في الدنيا أو في الآخرة) اكتفى بذكر الجنة لأنها أعز أمواله ووجه الإفراد ما مر أو المراد بالجنة ما يمتنع به مطلقاً فيتناول الأموال كلها ولم يذكر الولد إما اكتفاء أو لكون الافتخار بالمال أكثر.

قوله: (لا يماني) قيد للأخير أو للمجموع.

قوله: (وهو جواب الشرط) الظاهر أن الجواب محذوف أي اخطأت ولم تصب أو فلا بأس لأنه تعالى عسى أن يؤتين الآية فهو علة الجزاء القائمة مقامه **(على جنتك لكفرك)**.

قوله: (مرامي) جمع مرماة وهو ما يرمى به كالسهام.

قوله: (جمع حسبانة وهي الصواعق) مثل تمر وتمرة يفرق بين المفرد وبين الجمع

قوله: جمع حسبانة والحسبان مصدر كالغفران والبطلان بمعنى الحساب قال صاحب الفرائد

---

(١) ولكون إقامة ضمير المرفوع مقام النصب لأن إنا ضمير المرفوع والمقام يقتضي ضمير النصب.

بالتاء وهي المرامي الصواعق وما ذكره المص مختار الزمخشري وهو إمام في اللغة والاعتراض على المص بأنه لا يليق تفسيره بالجمع لما في القاموس من أن الحسبان بمعنى الصاعقة لا بمعنى الصواعق مما لا طائل تحته.

قوله: (وقيل هو مصدر بمعنى الحساب والمراد به التقدير بتخريبها) هو مصدر بوزن غفران بمعنى الحساب وهو بمعنى المحسوب والمقدر من تخريبها ولذا قال والمراد به التقدير بتخريبها وأراد بالتقدير المقدر إذ المرسل من السماء المقدر لا التقدير.

قوله: (أو عذاب حساب الأعمال السيئة) عطف على التقدير أي أريد بالحساب العذاب المسبب منه مجازاً أو بتقدير المضاف والمراد بالعذاب تخريب جنته والمآل واحد والفرق أن الحساب بمعنى المفعول في الأول وباقٍ على المصدرية في الثاني إما بتقدير المضاف أو بجعله مجازاً عن العذاب.

قوله: (فتصبح) الفاء للسببية أي فتغير وقت الصبح صعيداً.

قوله: (أرضاً ملساء) تفسير صعيداً.

قوله: (يزلق عليها باستئصال نباتها وأشجارها) الزلق الزلل في المشي في الوحل والوحل في الغالب في الأرض التي لا نبات فيها ولا أشجار فالمعنى من شأنها أن يزلق فيها تنبيهاً على مبالغة خرابها ولذا قال باستئصال نباتها الخ والباء للملابسة[1] نقل عن بعض التفاسير من زلق رأسه خلقه فزلقا بمعنى مزلوقا والمراد التشبيه بالرأس المحلوق انتهى وهذا المعنى غير متعارف في الزلق لأنه بمعنى الزلل ولذا لم يلتفت إليه المص وما اختاره الزلق فيه بمعنى المزلقة للمبالغة.

قوله تعالى: ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ﴿٤١﴾﴾

قوله: (غائراً في الأرض مصدر وصف به كالزلق) وصف به الماء للمبالغة والمراد به الوصف اللغوي ولفظة أو لمنع الخلو.

هو مصدر بمعنى اسم المفعول أي شيئاً مما يعد أي يدخل في الحساب ويعتد به من أنواع العذاب المرتبة على الكفر المتوقع أن يقع بسبب الكفر قال الراغب حسباناً ناراً وعذاباً وإنما هو في الحقيقة ما يحاسب عليه فيجازى بحسبه.

قوله: وقيل هو مصدر فقوله والمراد به التقدير بتخريبها وقوله أو عذاب حساب الأعمال السيئة توجيه على كونه مصدراً بخلاف الوجه الأول فإنه مبني على كونه بمعنى المفعول ولذا فسره بالمرامي.

قوله: أرضاً ملساء قال الراغب الزلق والزلل متقاربان قال تعالى: ﴿فيصبح صعيداً زلقاً﴾ [الكهف: ٤٠] أي دحضاً لا نبات فيه كقوله: ﴿فتركه صلداً﴾ [البقرة: ٢٦٤].

---

(١) وجوز كونها للسببية على أنها سبب بعيد.

قوله: (للماء الغائر) الضمير راجع إلى الغور بمعنى الغائر كما نبه عليه.

قوله: (ترددا في رده) تفسير طلبا توضيحاً للمراد منه وهو التردد والتحرك والعمل في رده إلى الحالة الأولى لا مطلق الطلب وهذا أبلغ من القول فلن تطلب أو فلن تصل أو فلن تستطيع الوصول إليه لأن فيه بياناً لاستحالته والعاقل لا يطلب المحال وإن استطاع الطلب لكن نفي الاستطاعة مبالغة في عدم رده وإخراجه فالمراد عدم استطاعة الوصول إليه.

قوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴿٤٢﴾﴾

قوله: (وأهلك أمواله حسبما توقعه صاحبه وأنذره منه) أشار إلى أن الثمر بمعنى مطلق الأموال لا جنتاه كما زعم ولا يضره قوله حسبما توقعه صاحبه فإن ما يتوقعه أن تصبح جنة صعيداً زلقاً لكنه عام لجميع الأموال فإن علة الإهلاك الكفر كما صرح به المص وتوقع إهلاك جنته لا لكونها جنته بل لكفره وافتخاره فعموم العلة يقتضي عموم الحكم ولا حاجة إلى أن يقال إنه أريد بجنته ما متع به في الدنيا كما مر والضمير للبستان انتهى استخداماً فإنه تكلف.

قوله: (وهو مأخوذ من أحاط به العدو فإنه إذا أحاط غلبه وإذا غلبه أهلكه ونظيره[1] أتى عليه إذا أهلكه من أتى عليهم العدو إذا جاءهم مستعلياً عليهم) أي أنه استعارة تمثيلية شبه[2] إهلاك أمواله وجنته بما فيهما أي شبه الهيئة المأخوذة من تلك الأمور بالهيئة المنتزعة من أشياء كثيرة وهي قوم أحاط بهم عدو من جميع الجوانب وأهلكوهم بحيث لم ينج أحد منهم فذكر اللفظ المركب الموضوع للمشبه به وأريد به المشبه وكذا أتى عليه استعارة تمثيلية أيضاً شبه الهيئة المأخوذة من الهالك والمهلك وغلبته عليه بالقهر بالهيئة المنتزعة من أمور وهي العدو وإتيانه غالباً عليهم فاستعمل ما هو موضوع للمشبه به في المشبه ومنه قوله تعالى: ﴿ما تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم﴾ [الذاريات: ٤٢] فلا تغفل.

قوله: (ظهر لبطن تلهفاً وتحسراً) مفعول مطلق ليقلب من غير لفظه أي يقلب كتقلب النادمين ولما كان أكثر المصائب في وقت الصباح كهجوم الجيوش والغارة خص الصباح بالذكر وإن وقعت في وقت آخر.

قوله: (على ما أنفق فيها في عمارتها) أي على ما صرف في عمارتها والإنفاق والإنفاد أخوان خلا أن في الثاني معنى الإذهاب بالكلية دون الأول ولذا اختير أنفق على أنفذ ولما كان في صرف الأموال في عمارتها إذهاب بعض الأموال عبر بالإنفاق وما

---

(١) قوله أتي بمجهول وأصله أتاه وهو هلاك ماله من جهة شركه وبسبب كفره.

(٢) ولا مجاز في المفردات ويجوز أن يكون استعارة تبعية وتمثيلية معاً كما اختاره المحقق التفتازاني.

مصدرية أي على إنفاقها وإن جعل موصولة فالعائد محذوف أي على ما أنفقه.

قوله: (وهو متعلق بيقلب لأن تقليب الكفين كناية عن الندم فكأنه قيل فأصبح يندم) فالندم يتعدى بعلى فيكون ظرفاً لغواً واستفيد منه أنه يجوز في الكناية أن يتعدى بصلة المعنى الحقيقي كما في بنى عليها وبصلة الكنائي كما في بنى بها أي دخل بها وما نحن فيه من الثاني.

قوله: (أو حال أي متحسراً على ما أنفق فيها) فيكون ظرفاً مستقراً متعلقه خاص لقيام القرينة عليه وكون فعله عاماً إذا لم توجد القرينة على كونه متعلقه فعلاً خاصاً والفعل الخاص هنا التحسر ولذا قال متحسراً الخ **(ساقطة)**.

قوله: (بأن سقطت عروشها على الأرض) أي أولاً.

قوله: (وسقطت الكروم فوقها) أي ثانياً والبساتين عبارة عن الكروم بالأصالة والنخل تابعة لها ولذا لم يذكرها وهذا إنما يقع بإرسال الصواعق فكان الأمر حسبما توقعه صاحبه.

قوله: (عطف على يقلب أو حال من ضميره) وهو الراجح وأما كونه حالاً فيحتاج إلى التقدير أي وهو يقول حتى يكون جملة اسمية لأن المضارع المثبت لا يقترن بالواو الحالية في القول المختار.

قوله: (يا ليتني) أي يا قوم ليتني فالمنادى محذوف.

قوله: (كأنه تذكر موعظة أخيه وعلم أنه أتى من قبل شركه فتمنى أنه لو لم يكن مشركاً) وإنما قال كأنه لما سيجيء من الاحتمال الآخر والمراد بموعظة أخيه قوله: ﴿لكن هو الله ربي﴾ [الكهف: ٣٨] الآية فإن مراده به التحريض على التوحيد بعد التوبيخ على الشرك بقوله: ﴿أكفرت﴾ [الكهف: ٣٧] الآية.

قوله: (فلم يهلك بستانه) أشار به إلى أن مراده بتمني عدم الشرك التمني عدم هلاك بستانه.

قوله: (ويحتمل أن يكون توبة من الشرك وندماً على ما سبق منه) واحتمال كونه توبة من الشرك بناء على حسن الظن بأن مثل هذا الندم يشعر بالإعراض عن الشرك والإيمان في الحال طلباً لما هو خير من جنته الهالكة ومثل هذا غير مذموم وغير مناف للإيمان يدل على ما ذكرنا قصة أصحاب الجنة حيث قالوا حين رأوا جنتهم هالكة ﴿عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها إنا إلى ربنا راغبون﴾ [القلم: ٣٢] ومثل هذا لا يكون إيمان يأس إذ هلاك الأموال وغيرها ومشاهدته لا ينافي قبول التوبة والإيمان باتفاق علماء الأعيان كيف لا وإيمان قوم يونس كان مقبولاً بعد مشاهدة أمارة العذاب وقبل حلوله وقول الإمام الرازي بأن توبته لما كانت لطلب الدنيا أو عند مشاهدة اليأس لم تكن مقبولة من جملة تشكيكاته لما عرف من كلامه في موضع آخر خلاف ما قرره هناك وأيضاً قصة أصحاب الجنة في سورة النون وقصة يونس وقومه تنادي على خلافه حيث دلت قصة أصحاب الجنة على أن التوبة لطلب

الدنيا ولكونها ذريعة إلى جلب المنافع الدنيوية مقبولة سواء كان توبة من الشرك أو من المعصية لكن لما كان ذلك خلاف الظاهر قال ويحتمل.

قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ۝٤٣﴾

قوله: (**وقرأ حمزة والكسائي بالياء لتقدمه يقدرون على نصره بدفع الإهلاك أورد المهلك أو الإتيان بمثله**) أي المراد نفي القدرة على النصرة لا نفي النصرة مع القدرة عليه لكن ظهور القدرة بسبب الفعل ذكر الفعل وأريد نفي القدرة لظهور المراد فيكون ذكر المسبب وإرادة السبب.

قوله: (**فإنه القادر على ذلك وحده**) لأنه قادر على كل ممكن وحده أي منفرداً لما ثبت في موضعه من أن قدرة الإيجاد والإعدام ورد المضار وحصول المنافع مختصة به تعالى.

قوله: (**وما كان منتصراً**) لدوام النفي لا لنفي الدوام وهذه الجملة تكميلية مسوقة لدفع توهم أنه يمتنع بقوته عن انتقام الله تعالى وإن لم يكن له فئة ينصرونه.

قوله: (**وما كان ممتنعاً بقوته عن انتقام الله منه**) إشارة إلى أن النصرة عما حل به من الله بمعنى امتناعه وحفظه منه قوله رد المهلك بفتح اللام أي رده بعينه إذ يجوز إعادة المعدوم بعينه عند بعض المتكلمين أورده بمثله عند من لم يجوز ذلك وإنما عد الإتيان بمثله من النصرة لأن النصرة هو المعونة بالغلبة لا مطلق المعونة.

قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ۝٤٤﴾

قوله: (**في ذلك المقام وتلك الحال**) أي الإشارة إلى المقام أو إلى تلك الحال التي وقع فيها الإهلاك وهو المراد بالمقام لأنه من حيث قيام الهلاك فيه ووقوعه يسمى مقاماً.

قوله: (**النصرة له وحده**) مستفاد من الحصر الذي حصل لا من تقديم الخبر بل لتعريف المسند إليه وأما اللام الاختصاصية فلا يفيد الحصر بمعنى الثبوت بل يفيد الاختصاص في الاثبات على الرأي المختار.

قوله: (**لا يقدر عليها غيره**) لما مر من أن قدرة الخلق مختصة به تعالى.

قوله: (**تقرير لقوله ولم يكن له فئة ينصرونه أو ينصر فيها أولياءه المؤمنين على الكفرة**) عطف على قوله النصرة له بحسب المعنى إذ إنه تعالى يقدر على النصرة هنالك لكن لا ينصر لكفره أو ينصر بالفعل أولياءه الخ وعلى كلا الاحتمالين الولاية بمعنى النصرة.

قوله: النصرة له وحدة معنى الحصر مستفاد من تخصيص جنس الولاية لله تعالى باللامين كما في ﴿الحمد لله﴾ [الفاتحة: ٢].

قوله: أو ينصر أولياءه عطف على قوله النصرة له وحده.

قوله: (كما نصر فيما فعل بالكافر) متعلق بفعل والمراد به اهلاك جنته.

قوله: (أخاه المؤمن) مفعول نصر حيث حقق ظنه بقوله: ﴿ويرسل عليها حسباناً من السماء﴾ [الكهف: ٤٠] وهذه إعانة عظيمة.

قوله: (ويعضده قوله: ﴿هو خير ثواباً﴾ [الكهف: ٤٤] الآية) وإنما أخره مع أنه مؤيد به لإرادة ذكر ما يعضده عقيبه.

قوله: (أي لأوليائه وقرأ حمزة والكسائي الولاية بالكسر ومعناها السلطان والملك أي هنالك السلطان له لا يغلب ولا يمنع منه) أي هنالك إما خبر مقدم أو متعلق بقوله منتصراً قوله له السلطان إشارة إلى أن الولاية بالكسر بمعنى السلطان كما صرح به أولاً والسلطان هنا مصدر بمعنى التسلط وقد يستعمل بمعنى الغالب والقاهر وبمعنى البرهان نقل عن التيسير أنه قال هما أي الولاية بفتح الواو وكسرها لغتان كالرضاعة والرضاع قاله الفراء.

قوله: (أو لا يبعد غيره كقوله: ﴿فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين﴾ [العنكبوت: ٦٥]) ولا يبعد غيره أي لا يدعى غيره بقرينة قوله كقوله: ﴿فإذا ركبوا في الفلك﴾ [العنكبوت: ٦٥] الآية أو على ظاهره فحينئذٍ يكون معنى قوله: ﴿دعوا الله﴾ [الأعراف: ١٨٩] عبدوا الله ولا يخفى بعده وهذا لازم معناه فإن كونه تعالى غالباً ولا يمنع منه يستلزم كونه مستحقاً للعبادة دون غيره ولذا[1] أخره.

قوله: (فيكون تنبيهاً على أن قوله: ﴿يا ليتني لم أشرك﴾ [الكهف: ٤٢] كان عن اضطرار وجزع عما دهاه) أي على هذا المعنى يكون تنبيهاً الخ وجه التنبيه ظاهر بملاحظة قوله تعالى: ﴿فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين﴾ [العنكبوت: ٦٥] فإنه يدل على أن كل مشرك يدعو الله تعالى مخلصين له الدين من غير إشراك لتراجع الفطرة وزوال المعارض من شدة الخوف وإلى هذا أشار بقوله كان عن اضطرار وجزع عما دهاه بالدال المهملة بمعنى أصابه أمر عظيم ومنه الداهية وفيه إشارة إلى أن إيمان المضطر كالمكره غير مقبول ووجهه أن الإكراه والاضطرار وإن لم يعدما الاختيار لكنهما يعدمان الرضاء والرضاء شرط في صحة الإيمان ونفعه في الآخرة.

قوله: (وقيل هنالك إشارة إلى الآخرة) مرضه لبعده عن المقام إذ الكلام بيان نصرته لأوليائه حال وقوع تلك الحالة الشديدة أو بيان أنه لا قدرة على النصرة لأحد سواه في

قوله: كما نصر فيما فعل أخاه الظاهر على هذا أن يكون الأخوان قد كانا موجودين لا مقدرين وجودهما ولو حمل الكلام في هذه العصر على الفرض والتقدير يكون معنى قوله كما نصر فيما فعل بالكافر محمولاً على الغرض ويعضده قوله: ﴿هو خير ثواباً﴾ [الكهف: ٤٤] وجه كونه عاضداً له أن الثواب الخير والعقبى الخير يكونان بالنسبة إلى الأولياء.

---

(١) أي لكونه لازم معناه دون معناه المطابقي.

وقوع تلك الحالة الشديدة فإذا تقرر ذلك علم أنه لا يقال إنه يناسبه قوله: ﴿هو خير ثواباً﴾ [الكهف: ٤٤] الآية ولعل لدفع هذا قال فيما سبق ويعضده قوله هو خير الخ **(وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي الحق بالرفع صفة للولاية)**.

قوله: **(وقرىء بالنصب على المصدر المؤكد)** بكسر الكاف فيكون حذف عامله واجباً نحو زيد قائم حقاً أي حق حقاً وثبت ثبوتاً فيكون تأكيداً لمضمون جملة لا محتمل لها[1] غيره وجملة حق الحق إما حال من الولاية أو جملة ابتدائية تذييلية.

قوله: **(وقرأ عاصم وحمزة عقباً بالسكون وقرىء عقبى وكلها بمعنى العاقبة)** أي كل القراءة بسكون القاف وضمها وعقبى بمعنى العاقبة إذ كلها مصدر إذ العقبى مثل البشرى مصدر والباقي ظاهر.

قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾﴾

قوله: **(اذكر لهم)** اختار هنا كون معنى ضرب المثل ذكره فيكون متعدياً إلى مفعول واحد واختيار في أكثر المواضع كونه بمعنى جعله بالتضمين فيكون متعدياً إلى مفعولين.

قوله: **(ما يشبهه الحياة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها)** إشارة إلى أن المثل بمعنى الشبه وهو أصل معناه قوله في زهرتها وجه الشبه وحمله على أنه إما مجاز عن ذكر التشبيه أو عن ذكر الاستعارة التمثيلية ضعيف لحمله على ظاهره ممكن ولا صارف عنه.

قوله: **(أو صفتها الغريبة)** فيكون المثل استعارة لصفة لها شأن غريب كما بينه في قوله تعالى: ﴿مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً﴾ [البقرة: ١٧] الآية.

قوله: **(هو كماء)** أي الحياة كماء موصوف بما ذكره قدر المبتدأ لربط المشبه به وهو الماء بالمشبه وهو الحياة كما صرح به في قوله ما يشبه الحياة الدنيا إذ التقدير ما يشبهه الحياة الدنيا برفع الحياة على أنه فاعل يشبه وتذكير الضمير لكونه مطابقاً لخبره أو تأنيث الحياة ليست بمتمحضة إذ لا يستعمل بدون التاء واكتفى بالإشارة إلى الوجه الأول ولم يشر إلى كون المثل بمعنى الصفة ولو قيل إن ضمير هو راجع إلى المثل بمعنى الصفة وأن المثل مقدر في كماء أي كمثل ماء وصفته لكان موافقاً للوجه الثاني لكن لاحتياجه إلى التقدير خلاف الظاهر.

قوله: أو صفتها الغريبة عطف على ما يشبه الواقع مفعول اذكر أي أو اذكر صفتها الغريبة الوجه الأول مبنى على التشبيه المنبىء عنه المثل والثاني على أن المثل بمعنى الصيغة الغريبة والأمر العجيب الشأن.

---

(١) فيكون تأكيداً لنفسه.

قوله: (ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لا ضرب على أنه بمعنى صير) فح لا يحتاج إلى تقدير هو.

قوله: (أنزلناه) احتراز عن سائر المياه ولكونه نفعه عاماً خص به وإلا فسائر المياه كذلك.

قوله: (من السماء) من السحاب أو من الفلك.

قوله: (فاختلط به نبات الأرض)(١) ولكون الإنزال كافياً في اختلاطه لم يقل فاختلطا به فاختلط الخ.

قوله: (فالتف بسببه وخالط بعضه بعضاً من كثرته وتكاثفه) فالتفت معنى فاختلط بسببه أي الباء للسببية الفاء فصيحة والمعنى أنزلناه من السماء فأخرجنا به نبات الأرض فاختلط به الفاء التعقيبية بالنظر إلى المبدأ إذ ابتداء الإخراج والاختلاط عقيب الإنزال وإن كان منتهاه بزمان طويل ولذا قيل في بعض المواضع: ﴿ثم يخرج به زرعاً﴾ [الزمر: ٢١] الآية نظراً إلى منتهاه قوله من كثرته أي من كثرة النبات ومنشئه كثرة سقيه وكذا ضمير فالتف للنبات وتكاثفه أي غلظته وكثرة أغصانه وأوراقه.

قوله: (أو نجع في النبات) أي دخل كما وقع في نسخة أخرى وإذا دخل الماء في النبات كثرت ونامت فاختلط أجزاؤه حقيقة قيل فيكون الاختلاط مجازاً عن النجعة بتقديم النون على الجيم.

قوله: (حتى روي ورف) مثل رضي أي تم شربه ورف أي تحرك بلطف لرطوبته.

قوله: (وعلى هذا كان حقه فاختلط بنبات الأرض) وعلى هذا أي على هذا المعنى

قوله: ورف في الأساس رف النبات يرف وله رفف ورفيف وهو أن يهتز نضارة وتلألؤ.

قوله: وعلى هذا كان حقه فاختلط بنبات الأرض قال صاحب الفرائد حق اللفظ كما ذكره الله تعالى لأن النبات هو المختلط لأن الفعل من جهة إذ هو الجاذب للماء ولا فعل من جهة الماء يعرف بالتأمل فأجيب بأن ذلك على تقدير كون اختلط به نبات بمعنى نجع الماء في النبات إذ حينئذٍ يكون للماء فعل لسرته في النامي للطافته فإن قبل الماء النازل من السماء إنما يختلط الأرض وأصل النبات قلنا للماء مع النامي أطوار ففي الطور الأول يختلط الأرض وأصل النبات ثم يختلط به النبات فيصير مخضراً رفيفاً ثم يخرج منه الحب كما قال تعالى امتناناً: ﴿وهو الذي أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات﴾ [الأنعام: ٩٩] كل شيء فأخرجنا منه خضراً نخرج به حباً متراكماً والذي سيق له الكلام هو الطور الثاني لأن القصد تشبيه حياة الدنيا في حسنها وبهجتها في بدء الأمر باخضرار النبات وغضاضتها ونضارتها وأخذ الأرض زينتها وزخرفها ثم استئصالها في العاقبة فلا يدخل في الكلام أي في قوله تعالى: ﴿فاختلط به نبات الأرض﴾ [يونس: ٢٤] الطور الأول ولا الطور الثالث والتشبيه مختصر مما في سورة يونس.

---

(١) فاختلط بنبات الأرض أي بالباء الموحدة الصلة لا السببية لأن استقامة المعنى نجع الماء في النبات تقتضي ذلك.

الأخير كان حقه أي مقتضى الظاهر بدون نظر إلى مقتضى الحال فإن مقتضى الحال ما ذكر في النظم الجليل وإن كان خلاف ظاهر الحال.

قوله: (لكن لما كان[1] من المختلطين) من المائعين أو أحدهما مائع فإن الاختلاط بين ما ليس بمائع صوري لا حقيقي لا مكان تفريق أحدهما عن الآخر فظهر ضعف ما قيل لما كان الاختلاط اجتماع سببين متداخلين سواء كانا مائعين أولاً إلا أن يقال إنه بناء على الفرق بين الاختلاط والمزج كما قال فإن كانا مائعين يسمى مزجاً.

قوله: (موصوفاً بصفة صاحبه عكس للمبالغة في كثرته) وهو المختلطية بكسر الطاء والمختلطية بفتح الطاء عكس وقيل فاختلط به نبات الأرض أشار بقوله عكس إلى أنه من القلب وهو إنما يكون مقبولاً إذا كان فيه اعتبار لطيف على الأصح فقوله للمبالغة في كثرته أي في كثرة الماء حتى كأنه الأصل الكثير إذ المتعارف في الاستعمال دخول الباء على الكثير الغير الطارىء يقال اختلط العسل بالسمن إذا كان السمن كثيراً وبالعكس إذا كان العسل كثيراً فلما اشتمل ذلك الاعتبار اللطيف المذكور كان موافقاً لمقتضى الحال فكان بليغاً.

قوله: (مهشوماً مكسوراً) أي هشيماً فعيل بمعنى المفعول وهو المكسور أشار به إلى رد ما في الكشاف من قوله والهشيم ما تهشم وتحطم الواحدة هشيمة لأن قوله: ﴿فأصبح﴾ [الكهف: ٤٢] بالتذكير يأبى عنه إذ لو كان جمعاً لقيل فأصبحت لإسناده إلى ضمير الهشيم قد سبق وجه التعبير بأصبح والفاء في قوله: ﴿فأصبح﴾ [الكهف: ٤٢] فصيحة.

قوله: (تفرقه) بيان للمراد منه والشائع أنه بمعنى تفريق الخبأ من قشره كذا قيل.

قوله: (وقرىء تذر به من أذرى) من الأفعال وهو بمعنى الثلاثي.

قوله: (والمشبه به ليس المؤول حاله بل لكيفية المنتزعة من الجملة وهي حال النبات المنبت بالماء يكون أخضر) شروع في بيان أن الكاف قد يليه غير المشبه به بشرط أن يكون المشبه به مركباً لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وما نحن فيه من هذا القبيل إذ تقدير المثل في كماء وإن كان صحيحاً في نفسه لكن لا حاجة إليه ليس الماء ولا حاله ولا تشبيه حال الدنيا بالماء بل المراد تشبيه حال الدنيا في نضرتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر شديد الخضرة بحيث يتعجب منه الناظرون ويفرح بنظرتها المبصرون ثم ييبس فصار حطاماً فيطيره الرياح كأن لم تغن بالأمس فالمشبه الكيفية المنتزعة من أمور عديدة وهي حال الدنيا والمشبه به الكيفية المنتزعة من الجملة كما ذكره قوله المنبت بالماء إشارة إلى أن ما دخل عليه كاف التشبيه وإن لم يكن مشبهاً به لكنه يجب أن

---

(١) أشار بذلك إلى جواب إشكال بأنه إذا كان كل من المختلطين موصوفاً بصفة صاحبه كيف تحصل الدلالة على المبالغة المذكورة فأجاب بأن اتصاف كل منهما بصفة صاحبه إنما هو بحسب أصل الوضع في اللغة والدلالة على المبالغة بالنظر إلى الاستعمال وهو دخول الباء على الكثير.

يكون له مدخل تام في حصول المشبه به فشبه حال الحياة الدنيا بجزئي من جزئيات الدنيا توضيحاً للأخفى بالأوضح الأعلى.

قوله: (رافا) أي مهتزاً لطراوته وفي نسخة وارفا هو بمعنى رافا.

قوله: (ثم هشيما تطيره الرياح فيصير كأن لم يكن) أشار بثم إلى أن الفاء فصيحة كما ذكرناه أي فزهى ومكث زماناً طويلاً أو زماناً فأصبح هشيماً ولم يذكر أصبح لما ذكرناه آنفاً تطيره الرياح وهذا معنى تفرقه فيصير كأن لم يكن أي لم يوجد أصله كأنه لم يكن فخفف **(من الإنشاء والإفناء)**.

قوله: (قادراً) الأولى كامل القدرة.

قوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴿٤٦﴾﴾

قوله: (يتزين بها الإنسان في دنياه) لأن في المال جمالاً قال تعالى: ﴿ولكم فيها جمال﴾ [النحل: ٦] الآية وفيه أيضاً رفعة وفي البنين جمال وقوة ورفعة قدم المال لأنه أصل في الجمال ومصرح به في القرآن كما عرفته وجمال البنين إنما يكمل بالمال وأفرد المال لأن استغراق المفرد أشمل والزينة مصدر أريد بها ما يتزين به أو اسم له ولو أريد المصدر نفسه مبالغة لم يبعد.

قوله: (وتفنى عنه عما قريب) أي تزول ولذا عدى تفنى بعن أي تزول عن الإنسان بزواله أو بزوالها وعن بمعنى بعد وما زائدة لتأكيد قربه وشدة سرعته كما في قوله تعالى: ﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾ [المؤمنون: ٤٠] وفيه إشارة إلى ارتباطه بما قبله إذ المعنى تفنى عنه بعد قريب على ما علم من حال الحياة الدنيا آنفاً وإنما ذكره مع علمه مما سبق لمزيد التنفير عن الرغبة إليهما والتفاخر بهما وللتمهيد للترغيب على المبرات والباقيات الصالحات.

قوله: (وأعمال الخيرات التي تبقى له ثمرتها أبد الآباد) عامة للأعمال القلبية والجوارح فيدخل الإيمان دخولاً أولياً والعمل الصالح ما سوغه الشرع واستحسنه وكذا المراد بالخير وأشار إلى أن الصالحات صفة لموصوف محذوف وهو العمل وأشار بقوله تبقى له ثمرتها إلى أن البقاء صفة ثمرة الأعمال وثوابها أسندت إلى الأعمال مجازاً ولو قيل إن الأعمال في النشأة الأخرى تنقلب ثواباً بعينها يكون إسناد البقاء إليها حقيقة الآباد جمع الأبد أضيف إليها الأبد للمبالغة مثل دهر الداهرين.

قوله: (ويندرج فيها ما فسرت به من الصلوات الخمس وأعمال الحج وصيام رمضان

قوله: ويندرج فيها الخ هذا المعنى العام مناسب لإطلاق الباقيات الصالحات بخلاف ما قيل المراد بها الصلوات الخمس وقيل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وعن قتادة كل ما

وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر والكلام الطيب) نبه به على أن ما فسر به السلف من الصلوات الخمس الخ من قبيل التمثيل لا الحصر (من المال والبنين).

قوله: (عائدة) أشار إلى أن الجزاء بالخير إنما سمي ثواباً لأنه يرجع ويثوب إلى المحسن قال في سورة البقرة وإنما سمي الجزاء ثواباً ومثوبة لأن المحسن يثوب إليه قيل فسر الثواب بالعائدة ليبقى اسم التفضيل على حقيقته فإنه لا شركة للمال والبنين والأعمال الصالحة في الثواب بالمعنى المتعارف ولا يخفى عليك أن الشركة في مطلق الثواب كاف في بقاء أفعل التفضيل على حقيقته.

قوله: (لأن صاحبها ينال به في الآخرة ما كان يأمل[1] بها في الدنيا) أي الباقيات وتذكير الضمير بتأويل ما مر أو المذكور أو باعتبار خبره.

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾﴾

قوله: (واذكر يوم نقلعها ونسيرها في الجو) أي المراد بالتسيير قلعها عن مكانها وتسييرها في الجو أي في الهواء لا تسييرها في الأرض بدليل قوله تعالى: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب﴾ [النمل: ٨٨] الآية والقلع لازم متقدم يدل عليه نسير اقتضاء.

قوله: (أو نذهب بها) أي تفنى ونعدمها.

قوله: (فنجعلها هباء منبثاً) تفسير للإذهاب وليس المراد به الإعدام بالكلية بل المراد إعدام هيئة الجبال وجعلها هباء منبثاً أي غباراً منتشراً فيكون التسيير مجازاً عن الإعدام والإفناء بذكر السبب وإرادة المسبب ولذا أخره لأن الحقيقة ممكنة هنا وأيضاً هذا بعد تسييرها في الهواء كالسحاب.

قوله: (ويجوز عطفه على ﴿عند ربك﴾ [الكهف: ٤٦] أي الباقيات الصالحات خير

أريد به وجه الله وهذا أيضاً يناسب عموم الآية ثم إنه تعالى قابل الباقيات الصالحات بالفانيات الزائلات أعني ﴿واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء﴾ [الكهف: ٤٥] الآية وخص منها ما هو العمدة فيها ويحصل منه المحاسن والتفاخر في المحافل من المال والبنين ألا يرى إلى أحد الرجلين في القصة السابقة وقوله: ﴿أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً﴾ [الكهف: ٣٤] وفيه تلويح إلى بيان النظم فإن قوله: ﴿واضرب لهم مثل الحياة الدنيا﴾ [الكهف: ٤٥] الآية ينظر إلى قلوبهم واضرب لهم مثلاً رجلين إلى قوله ﴿فأصبح صعيداً زلقاً﴾ [الكهف: ٤٠] في معنى اجتماعهما على الابتداء المبهج والانتهاء المثمر للخيبة وكذا ما قوبل به هذه الآية من الباقيات الصالحات خير مقارب لما قوبل به تلك الآية من قوله: ﴿لكنا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحداً﴾ [الكهف: ٣٨] وقوله: ﴿فعسى ربي أن يأتيني خيراً﴾ [الكهف: ٤٠] من جنتك.

---

(١) ما كان يأمل من باب نصر يعني بخلاف المال والبنين فإن الأمل فيهما قد يخيب كذا قيل.

عند ربك ويوم القيامة) فيكون يوم متعلقاً بخير لكن كونها خيراً عند الله يغني عنه لأن معناه يوم القيامة فإن ظهور خيريته عند الله في ذلك اليوم ولذا أخره **(وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر تسير بالتاء والبناء للمفعول وقرىء تسير من سارت)**.

قوله: (بادية برزت من تحت الجبال ليس عليها ما يسترها وقرىء وترى على بناء المفعول) بادية أي ظاهرة قوله برزت أي الأرض من تحت الجبال يشعر بأن المراد بالأرض ما تحت الجبال إلا أن يقال مراده أن جميع الأرض ظاهرة بسبب ظهور ما تحت الجبال كما يؤيده قوله ليس عليها ما يسترها وفيه أيضاً إشارة إلى أن المراد زوال ما يسترها من الجبال والعمران والأشجار والبخار وإنما قال أولا برزت من تحت الجبال لمناسبته قوله: ﴿ويوم نسير الجبال﴾ [الكهف: ٤٧] ثم أشار إلى العموم تتميماً للمرام.

قوله: (وجمعناهم إلى الموقف ومجيئه ماضياً بعد نسير وترى لتحقق الحشر) مثل قوله تعالى: ﴿ونادى أصحاب الجنة﴾ [الأعراف: ٤٤] الآية فيكون استعارة تبعية كما فصل في فن البيان قدمه مع كونه مجازاً لأن الثاني احتمال لا دليل عليه كما لا دليل على خلافه فلا جزم فيه وإن كان[1] حقيقة فيه أخره ولما لم يجزم المص هذا الاحتمال لا وجه للإشكال عليه.

قوله: (أو للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير ليعاينوا ويشاهدوا ما وعد لهم وعلى هذا يكون الواو للحال بإضمار قد) يعني من فاعل نسير أو مفعوله وعلى قراءة البناء للمفعول يتعين أن يكون من القائم مقام الفاعل أي الجبال وجه كون الواو للحال على هذا الوجه إذ لو جعلت للعطف كما في الأول لم يكن مضي الحشر بالنسبة إلى التسيير والبروز بل بالنسبة إلى زمان التكلم فيحتاج إلى التأويل الأول أي لتحقق الحشر وتحقيقه إن صيغ الأفعال موضوعة للأزمنة المخصوصة التي هي زمان التكلم وما قبله وما بعده فإذا استعملت مطلقة يراد بها تلك الأزمنة حقيقة وإذا جعلت قيوداً لما يدل على زمان أريد به ذلك الزمان وما قبله وما بعده كذا قاله الفاضل المحشي ويرد عليه أن في ذلك اعتبارين اعتبار زمان التكلم واعتبار كونه قيداً لما يدل على زمان فلم رجح اعتبار الثاني على الأول مع أن الأول هو المتبادر ويؤيده قول المعاني الكلام إن كان لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة فخبر فبسبب كونه قيداً لما يدل على الزمان لا يخرج عن كون الخارج في أحد تلك الأزمنة إلا أن يقال إن كونه قيداً رجح الاعتبار الثاني إذ المقيد بعد القيد فح يكون مجازاً فإن الحقيقة زمان التكلم والعلاقة مطلق التقدم والفرق أن في الأول جعل النسبة الكائنة في المستقبل مثل النسبة في الماضي في تحقق الوقوع وفي الثاني اعتبر المضي بالنسبة إلى فعل وقع بعده للنكتة المذكورة والأول هو المشهور المتداول بين البلغاء بخلاف الثاني **(فلم نترك)**.

---

(١) وإنما قال هكذا لأنه مجاز كما سيجيء بيانه.

قوله: (يقال غادره وأغدره إذا تركه ومنه الغدر لترك الوفاء والغدير لما غادره السيل) أغدره الهمزة للتعدية وباب المفاعلة للمبالغة دون المغالبة فلذلك اختير في النظم لكن المبالغة في النفي لا نفي المبالغة قوله والغدير هو مجمع الماء وسمي غديراً لما غادره السيل أي تركه لأنه بقي من السيل فكأنه تركه وأطلق الغدير هنا نفس الماء.

قوله: (وقرىء بالياء) على أن ضميره لله تعالى ففيه التفات من التكلم إلى الغيبة.

قوله تعالى: ﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾﴾

قوله: (تشبيه حالهم بحال الجند المعروضين على السلطان لا ليعرفهم بل ليأمر فيهم) أي أنه استعارة تمثيلية شبهت الهيئة المأخوذة من أمور كثيرة وهي أهل الموقف وحشرهم أي جمعهم وخطابه تعالى لهم بالهيئة المنتزعة من أمور عديدة أخرى وهي الجند والسلطان وعرضهم عليه ليأمرهم بأشياء فذكر اللفظ الموضوع للمشبه به وأريد المشبه قوله لا ليعرفهم لأنه يستحيل في شأنه تعالى ويحتمل أن يكون استعارة تبعية وحدها أو مع الاستعارة التمثيلية فالمشبه حشرهم والمشبه به عرض الجند للأمر.

قوله: (مصطفين) قيل إن كانت الاستعارة تمثيلية فهذا داخل فيها والظاهر أنه ترشيح لأن الصف متعارف في المشبه به وبهذا الاعتبار يعد من خواص المشبه به وإن تصور في جانب المشبه أيضاً قوله مصطفين إشارة إلى كون صفا حالا وإفراده لكونه مصدراً في أصله.

قوله: (لا يحجب أحد أحداً) بيان ما هو المراد من قوله: مصطفين[١] وهو كونهم مرتبين جملة سواء كانوا صفاً واحداً أو صفوفاً ولا تعرض له في كلام المص ولا وجه للإشكال على المص ولا الجواب عنه لأنه بحث آخر ولا مساس له هنا.

قوله: (على إضمار القول على وجه يكون حالاً) من ربك أي قائلاً لهم لقد جئتمونا أو من ضمير عرضوا أي مقولاً لهم والظاهر هو الأول واللام جواب القسم والمراد التوبيخ لا الإخبار.

قوله: (أو عاملاً[٢] في يوم نسير) وهذا وجه آخر في عامل يوم نسير وقد مر الوجهان.

قوله: (كما خلقناكم) أي مجيئاً مشابهاً بخلقكم الأول في العراء عن الأموال والأولاد.

قوله: (عراة لا شيء معكم) إشارة إلى وجه الشبه عراة جمع عار من العريان.

قوله: (من المال والولد لقوله: ﴿ولقد جئتمونا فرادى﴾ [الأنعام: ٩٤]) عمم الولد

---

(١) ورد في الحديث يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات الحديث فلعلهم يعرضون تارة صفاً واحداً وتارة صفوفاً كذا قاله الفاضل السعدي وقيل صفاً مفرد ينزل منزلة الجمع أي صفوفاً لما ورد في الحديث الصحيح يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد صفوفاً ومن غفل عن هذا قال مصطفين انتهى. وجوابه ما ذكرناه في أصل الحاشية وما ذكره السعدي.

(٢) وإنما لم يكن المقدر على كونه حالاً في يوم نسير لأن الحال لا تعمل فيما تقدم عليه.

هنا مع أن المذكور الابن إذ المناسب للتشبيه التعميم والمناسب للزينة البنون قدم هذا الاحتمال لكمال مناسبته لما قبله من بيان زوال الدنيا ومتاعها ولكونه مؤيداً بقوله تعالى: ﴿ولقد جئتمونا فرادى﴾ [الأنعام: ٩٤].

قوله: (أو أحياء كخلقتكم الأولى) أشار إلى أن ما مصدرية ومضمون الجملة صفة لموصوف مقدر مثل الاحتمال الأول وقد جوز أن يكون حالاً من ضمير جئتمونا وكلام المص هنا ظاهر في الأول.

قوله: (لقوله: ﴿بل زعمتم﴾ [الكهف: ٤٨]) ظاهره أن الوجه الثاني مختاره والتأخير لذكره عقبه ما يؤيده لكن الأول مرجح بوجهين كما عرفته وارتباط بل زعمتم به يظهر من قوله وبل للخروج الخ.

قوله: (وقتاً لا يجاز الوعد بالبعث والنشور) وقتاً أي موعداً اسم زمان مفعول ثانٍ لنجعل.

قوله: (وأن الأنبياء عليهم السلام كذبوكم به) عطف على الانجاز بتقدير المضاف للقرينة الواضحة أي وقتاً لإبطال قولكم إن الأنبياء قد كذبوكم من الثلاثي به أي بأخبار البعث.

قوله: (وبل للخروج من قصة إلى أخرى) أي لفظة بل للخروج الخ أي للانتقال من قصة إلى أخرى بدون ابطال الأولى فهي للترقي لا للابطال والقصة الأولى جملة وحشرناهم إلى هنا لأن القصة عبارة عن جمل متعددة وقيل القصة الأولى جملة ﴿لقد جئتمونا﴾ [الكهف: ٤٨] هذا جيد إن جوز كون القصة جملة واحدة.

قوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (٤٩)

قوله: (صحائف الأعمال) أي الكتاب الصحائف وأفرد الكتاب لأن اللام للاستغراق وهو أشمل من استغراق الجمع.

قوله: (في الإيمان) جمع يمين أي اليد اليمنى.

قوله: (والشمائل) جمع شمال والمراد بالوضع الإعطاء.

قوله: (أو في الميزان)[1] وهذا هو الظاهر من الوضع لكن قدم الأول لكمال اتصاله بقوله: ﴿فترى المجرمين﴾ [الكهف: ٤٩] الآية.

قوله: لقوله بل زعمتم الخ علل جعل معنى ﴿كما خلقناكم أول مرة﴾ [الكهف: ٤٨] على معنى إحياء بقوله: ﴿بل زعمتم ألن نجعل لكم موعداً﴾ [الكهف: ٤٨] لدلالته على وقوع البعث وهو الاحياء الثاني.

قوله: وإن الأنبياء كذبوكم به عطف على إنجاز أي وقتاً لإنجاز الوعد بالبعث وتكذيب الأنبياء إياكم به أي بزعمكم هذا.

---

(١) ليوزن كما قيل إن وزن الأعمال بوزن كتبها وفيه قول آخر.

قوله: (وقيل هو كناية عن وضع الحساب) لكونه لازماً لوضع الكتاب والمعنى عن إبراز محاسبتهم وسؤالهم مرضه لأن إرادة المعنى الأول صحيحة وإن وضع الكتاب حال من أحوال القيامة والحساب حال أخرى من أحوالها فلا يحسن تفسيره به.

قوله: (فترى المجرمين مشفقين خائفين) فترى أنت يا أيها الرسول أو أنت يا من يصلح للخطاب وللتنبيه على كمال ظهور خوفهم اختير هذا على قول فيصير المجرمون مشفقين الإشفاق الخوف من وقوع المكروه مع تجويز أن لا يقع كذا قيل لكن لا تجويز هنا أن لا يقع لقولهم يا ويلتنا ولكمال دهشته لا يقرؤون كتابهم بعد رؤيتهم ما فيه من الذنوب وقد مر التفصيل في قوله تعالى: ﴿فأولئك يقرؤون كتابهم﴾ [الإسراء: ٧١] (من الذنوب).

قوله: (ينادون هلكتهم) بفتحات بمعنى الهلاك.

قوله: (التي هلكوا بها من بين الهلكات) الضمير للمصدر وفائدة هذا القيد التنبيه على أن كل شخص ينادي هلكتهم التي هلكوها لا مطلق الهلاك وإشارة إلى أن لا نديم لهم ولا صاحب حينئذٍ إلا الهلاك ونداؤها على تنزيله منزلة العقلاء كنداء السماء والأرض والجبال كأنه قيل يا هلاك أقبل فهذا أوانك وزمانك ففيه استعارة مكنية وتخييلية شبه الهلاك في النفس بالشخص المطلوب إقباله في كونه مطلوب الإقبال بعد تنزيله منزلة العقلاء ادعاء للنكتة المذكورة وهي أن لا صاحب لهم غير الهلاك وقيل معناه طلب هلاكهم لئلا يروا ما هم فيه فهو لكمال حيرتهم لكونهم موقنين خلودهم فلا معنى للطلب.

قوله: (تعجباً من شأنه) أشار إلى أن ما استفهامية مجاز للتعجب قيل وفي البقاعي رسم لام الجر وحده إشارة إلى أنهم لشدة الكرب يقفون على بعض الكلمة ونقل عن لطائف الإشارات أنه قال وقف على ما أبو عمرو والكسائي ويعقوب والباقون على اللام والأصح الوقف ما لأنها كلمة مستقلة وأكثرهم لم يذكر فيها شيئاً انتهى ولا بدع أن يكون بعض المتواتر أصح من متواتر آخر لكن ما قاله البقاعي إن تم الأصح الوقف على اللام لأن قبح الوقف على بعض الكلمة قد زال بعارض شدة الكرب وهذا وإن لم يورث الأصحية فلا أقل من المساواة.

قوله: (هنة صغيرة) بفتح الهاء والنون يكنى بها عن الخصلة السوء قدم الصغيرة لأنها أدخل في التعجب ولأنها مبادي[1] الكبيرة لجرها إلى الكبيرة نظيره قوله تعالى: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ [البقرة: ٢٥٥] فلا حاجة إلى ما قيل فإن قلت الترقي في الاثبات يكون من الأدنى إلى الأعلى وفي النفي عكسه لأنه لا يلزم من فعل الأدنى فعل الأكثر بخلاف النفي

قوله: هنة صغيرة في الأساس وفيه هنات وهنوات أي خصال سوء فالهنة السيئة والذنب.

---

(١) قال المص في تفسير قوله تعالى: ﴿ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون﴾ فإن صغار الذنوب سبب تؤدي إلى ارتكاب كبارها انتهى.

قلت هذا إذا كان على ظاهره فإن كان كناية عن العموم كما هنا جاز كما فصلته في المثل السائر فاحفظه فإنه من المهمات انتهى وما ذكر في محله أن هذا على إطلاقه سواء كان كناية عن العموم أو لا بل هذا كناية عن العموم ألا يرى أن قوله تعالى: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ [البقرة: ٢٥٥] كناية عن العموم في بابه أي لا تأخذه ما يبطل الحواس الظاهرة عن الاحساس مطلقاً سواء كان نوماً أو سنة وقس عليه غيره فالوجه ما ذكرناه وكون التبسم ذنباً صغيراً والقهقهة كبيرة لأجل استهزاء الناس وإيذائهم كيف لا وقد وقع التبسم من رسول الله عليه السلام مراراً بل أكثرهم تبسماً والقهقهة غير معدودة من الكبيرة إلا على القول بأن كل ذنب صغيرة بالنظر إلى ما فوقه كبيرة بالقياس إلى ما تحته.

قوله: (إلا عدها وأحاط بها) إذ الإحصاء حقيقة في العد عرفاً وإن كان أصله العد بالحصاء وأحاط بها تفسير للعد فيه تنبيه على أن الإحصاء استعارة في الإحاطة بها فلا تجوز في الإسناد حينئذٍ.

قوله: (مكتوباً في الصحف) فح يكون قوله: ﴿ووجدوا﴾ [الكهف: ٤٩] عطف العلة على المعلول أي لوجد أنهم ما عملوا حاضراً يكون المجرمون خائفين مما فيه والقول بأن المراد وجوده في الخارج لا وجوده في الكتابة لأنه إعادة للمعنى السابق ضعيف إذ العمل لا وجود له في الخارج بنفسه لكونه عرضاً ووجوده في الخارج حين عمله العامل في الدنيا.

قوله: (فيكتب عليه ما لم يفعل) بالنصب جواب النفي وهذا كناية عن تعذيبه[1].

قوله: (أو يزيد في عقابه الملائم لعمله) عطف على يكتب بالنصب وكلاهما في

قوله: إلا عدها وأحاط بها يعني ذكر الصغيرة والكبيرة معاً عبارة عن جميع السيئات كأنه قيل لم يترك سيئة قط إلا أحاط بها الكتاب كما عبر عن جميع الأوقات بالغداة والعشي وفي الكشاف هنة صغيرة ولا كبيرة وهي عبارة عن الإحاطة يعني لا يترك شيئاً من المعاصي إلا أحصاه كما يقال ما أعطاني قليلاً ولا كثيراً لأن الأشياء إما صغار أو كبار وعن ابن عباس رضي الله عنه الصغيرة التبسم والكبيرة القهقهة وعن سعيد بن جبير الصغيرة المسيس والكبيرة الزنا أقول ليس المقصود حصر الصغيرة في التبسم وفي المسيس والكبيرة في القهقهة والزنا بل المراد التمثيل.

قوله: أو يزيد في عقابه الملائم لعمله وفي الكشاف أو يعذبه بغير جرم كما يزعم من ظلم الله في تعذيب أطفال المشركين بذنوب آبائهم قوله: من ظلم الله أي نسبه إلى الظلم والأحاديث المروية في أطفال المشركين مشهورة منها ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي في آخر حديث عائشة رضي الله عنها إن الله خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم وفي رواية أبي داود قالت قلت يا رسول الله وذراري المؤمنين قال من

---

(١) واكتفى ببيان التعذيب مع أنه يمكن أن يقال فلم يكتب ما هو خير أو ينقص ثوابه لقوله: ﴿فترى المجرمين﴾ الآية ولكمال مساسه به اكتفى به.

صورة الظلم فهو تعالى منزه عن الفعل ما هو في صورة الظلم كما لا يتصور في شأنه الظلم وكل موضع ذكر فيه نفي الظلم يراد به نفي فعل ما هو في صورة الظلم نبه عليه المص في بعض المواضع وأطال فيه الكلام المحشون بحيث يتحير الماهرون.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾﴾

قوله: (كرره في مواضع) أي ما ذكر من قصة إبليس التكرار حقيقي لكن الغرض مغاير كما بينه والتغاير الحاصل للتكرار بتغاير الغرض اعتباري لا يعبأ به.

قوله: (لكونه مقدمة للأمور المقصود بيانها في تلك المحال) المراد بالمقدمة ما له نوع تعلق بالمقصود كما يشعر به قوله لكونه مقدمة للأمور الخ أو ما يتوقف عليه صحة الدليل لأنه يكون جزء قياس أشار إليه بقوله بأنه من سنن إبليس الخ قوله في تلك المحال أي محال تكرر قصة إبليس.

قوله: (وههنا لما شنع على المفتخرين بالدنيا واستقبح صنيعهم قرر ذلك بأنه من سنن إبليس) لما شنع أي اظهر قبحهم وسوء حالهم والمراد بالمفتخرين الذين يفتخرون بالمال والبنين ولا يضره قوله أو لما بين حال الخ لاختلاف المفهومين أو المراد بالمفتخر من ذكر في قوله تعالى: ﴿ولا تطع من أغفلنا﴾ [الكهف: ٢٨] قوله قرر ذلك أي التشنيع أي أكده.

قوله: (أو لما بين حال المغرور بالدنيا والمعرض عنها وكان سبب الاغترار بها حب الشهوات وتسويل الشيطان زهدهم أولاً في زخارف الدنيا بأنها عرضة الزوال والأعمال الصالحة خير وأبقى من أنفسها واعلاها ثم نفرهم عن الشيطان بتذكير ما بينهم من العداوة القديمة وهكذا مذهب كل تكرير في القرآن) حال المغرور وجه آخر لذكر القصة وجه تأخيره لبعده لفظاً والمغرور والمعرض عامة من اغتربها وأعرض عن زخارفها ليدخل فيه صاحب الجنتين وأخوه دخولاً أولياً قوله زهدهم أي نفرهم بأنها عرضة الزوال بضم العين وسكون الراء محل عروض الزوال قوله من أنفسها من النفاسة والمراد بأنفس زخارف الدنيا المال والبنون.

قوله: (حال بإضمار قد أو استئناف للتعليل كأنه قيل ما له لم يسجد وقيل كان من الجن) أي استئناف بياني جواب لسؤال مقدر كما قدره فعلم منه أن الحال في معنى التعليل قدم احتمال الحال لاستغنائها عن مؤنة السؤال.

آبائهم فقلت: يا رسول الله بلا عمل قال الله أعلم بما كانوا عاملين ومن فيه اتصالية ومنها ما روى البخاري ومسلم والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سئل رسول الله ﷺ عن أطفال المشركين عمن يموت منهم وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين.

قوله: أو استئناف للتعليل وعلى جعله حالاً يكون أيضاً حالاً واقعة موقع التعليل على نحو قولك ضربته مؤدباً في معنى تأديباً.

قوله: (فخرج عن أمره بترك السجود) إشارة إلى أن تعدية فسق بعن لكونه في الأصل بمعنى الخروج.

قوله: (والفاء للسبب)[1] داخلة على المسبب والمراد بالأمر اسجد في ضمن اسجدوا فخروجه عنه بترك الامتثال إذ الأمر للوجوب قوله بترك السجود أي مع استقباحه.

قوله: (وفيه دليل على أن الملك لا يعصى البتة وإنما عصى إبليس لأنه كان جنياً في أصله والكلام المستقصى فيه في سورة البقرة) كان جنياً فإنه خلق من مارج من نار والحصر بالنسبة إلى الملك وسبب عصيانه كونه جنياً مستعداً للعصيان لأن فيه قوة شهوانية وقوة غضبية ووهمية التي هي منشأ جميع المنكرات كالإنسان فلا ينافي كون بعضه مؤمناً مطيعاً وأما الملك فله قوة عقلية فقط فلا يتصور منه العصيان ما دام باقياً في حقيقة الملك وكلامه هنا ينافر كلامه في سورة البقرة كما لا يخفى على الناظرين وما ذكر هنا هو الصواب لدى أولي الألباب لكن في استثناء إبليس من الملائكة تمحل ح كما فصله في سورة البقرة.

قوله: (أعقيب ما وجد منه تتخذونه) هذا بناء على أنه لا اعتداد بما بين ما وجد منه وعدم اتخاذ الأولياء لأن سبب الاتخاذ وجود المتخذين والزمان الذي لم يوجدوا غير معتد به أو لأن المسبب كالمتعقب للسبب وإن تراخى عنه لفقدان شرطه أو وجود مانع فلا إشكال في التعقيب كذا أفاده في تفسير قوله تعالى: ﴿أغرقوا فأدخلوا النار﴾ [نوح: ٢٥].

قوله: (والهمزة للإنكار والتعجب) أي لإنكار الواقع بمعنى أنه ما كان ينبغي أن يقع والتعجب هذا مفهوم من الفحوى فلا جمع بين المعنيين المجازيين والخطاب للمشركين وصيغة الاستقبال للاستمرار والفاء عطف على محذوف أي أتغفلون عن ذلك فتتخذونه.

قوله: (أولاده أو أتباعه وسماهم ذرية مجازاً) أي الأتباع ذرية مجازاً أي استعارة

قوله: فيه دليل على أن الملك لا يعصى البتة هذا المعنى مستفاد من مفهوم المخالفة الذي أفاده ترتيب الفسق على كونه من الجن بالفاء السببية فهذا إنما هو على مذهبه فإنه رحمه الله شافعي المذهب.

قوله: أعقيب ما وجد منه معنى التعقيب أفاده الفاء في ﴿أفتتخذونه﴾ [الكهف: ٥٠].

قوله: وسماهم ذرية أي وسمى أتباعه ذرية تجوزاً فإنهم لفرط اختلاطهم به وانقيادهم لإغوائه كانوا كأنهم ذريته لكن يلزم منه الجميع بين الحقيقة والمجاز في لفظ الذرية قال صاحب الكشاف كان من الجن كلام مستأنف جار مجرى التعليل بعد استثناء إبليس من الساجدين كأن قائلاً قال ما له لم يسجد فقيل كان من الجن ﴿ففسق عن أمر ربه﴾ [الكهف: ٥٠] والفاء للتسبيب وأيضاً جعل كونه من الجن سبباً في فسقه يعني أنه لو كان ملكاً كسائر من سجد لآدم لم يفسق عن أمر الله لأن الملائكة معصومون البتة لا يجوز عليهم ما يجوز على الجن والإنس كما قال: ﴿لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون﴾ [الأنبياء: ٢٧] ثم قال وهذا الكلام المفترض تعمد من الله عز وجل لصيانة الملائكة عن وقوع شبهة في عصمتهم فما أبعد البون بين ما تعمده الله وبين قول من

---

(١) يعني لا للعطف إذ لا يصح تعليل ترك سجوده بفسقه عن الأمر.

بتشبيههم الأولاد هذا على نسخة أو الفاصلة في أو اتباعه وأما على نسخة الواو الواصلة فالمراد بالمجاز التغليب.

قوله: (وتستبدلونهم بي) الاستبدال من قوله: ﴿من دوني﴾ [الكهف: ٥٠] فإن معناه المجاوزة وهي تكون بالترك ومجرد المجاوزة فحمله على الأولى لأنه أبلغ في الذم فإنه يفيد أنهم بحسب الفطرة السليمة يتمكنون من اطاعتي فتركوها آخذين بدلها طاعة هؤلاء الطاغين فالباء داخلة على المتروك.

قوله: (فتطيعونهم بدل طاعتي) إشارة إلى أن الاستبدال في الحقيقة في الاطاعة وإنما جعل في ذات الشياطين للمبالغة.

قوله: (وهم لكم عدو) جملة حالية تفيد استبعاد ذلك الاتخاذ لمنافاة العداوة الاتخاذ المذكور.

قوله: (من الله تعالى إبليس وذريته) مخصوص بالذم والفاعل مضمر مميز ببدلاً اكتفى بذريته لأنها هو الأصل في الإضلال.

قوله: (نفي إحضار إبليس وذريته خلق السموات والأرض وإحضار بعضهم خلق بعض) أي ما أشهدتهم من الإشهاد بمعنى الإحضار إذ الإشهاد من الشهود بمعنى الحضور وإحضار بعضهم عطف على إحضار إبليس.

قوله: (ليدل على نفي الاعتضاد بهم في ذلك كما صرح به بقوله: ﴿وما كنت﴾ [الكهف: ٥١] الآية) أشار به إلى أن المراد بالإحضار الاعتضاد والتقوية بهم.

ضاده فزعم أنه كان ملكاً ورئيساً على الملائكة فعصى فلعن ومسخ شيطاناً ثم دركه على ابن عباس رضي الله عنه إلى هنا كلامه في الأساس عن الحسن من أنكر القدر فقد فجر ومن ورك ذنبه على الله كفر وفي الصحاح ورك فلان ذنبه على غيره أي قذفه وأنه لمورك في هذا الأمر أي ليس فيه ذنب قال صاحب الانتصاف الحق معه إلا في قوله وهذا الكلام المعترض تعمد من الله فإنه يطلق على من يفعل فعلاً خطأ فلا يليق إطلاقه على الله تعالى قال محيي السنة كان حي من الملائكة يقال لهم الجن خلقوا من نار السموم وقال الإمام وكونه من الملائكة لا ينافي كونه من الجن لقوله تعالى: ﴿وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً﴾ [الصافات: ١٥٨] ﴿وجعلوا لله شركاء الجن﴾ [الأنعام: ١٠٠] ولأن الجن إنما سموا جناً للاستتار والملائكة مستترون وأجاب بأنه أثبت له في هذه الآية ذرية ونسلاً وقوله: ﴿أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني﴾ [الكهف: ٥٠] والملائكة ليس لهم ذرية ولا نسل فوجب أن لا يكون إبليس من الملائكة أقول من جعل الجن من الملائكة جعل الملائكة جنساً تحته نوعان من لا نسل لهم ومن لهم نسل.

قوله: وإحضار بعضهم خلق بعض تفسير لقوله عز وجل: ﴿ولا خلق أنفسهم﴾ [الكهف: ٥١] جعل بعضهم نفس بعض مجازاً لاتحاد بينهم كقوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ [النساء: ٢٩].

قوله: ليدل على نفي الاعتضاد بهم تعليل لقوله نفي إحضار إبليس فالمعنى ما أشهدتهم خلق السموات والأرض لاعتضد بهم في خلقها والإشهاد بمعنى الإحضار.

قوله تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾

قوله: (﴿وما كنت متخذ المضلين﴾) لعموم النفي لا نفي العموم.

قوله: (أي أعواناً) إشارة إلى أن المراد بالعضد مستعار للمعين لأن العضد وهو ما بين المرفق إلى الكتف مما يتقوى به الإنسان وكذا المعين يتقوى به ويحتمل أن يكون مجازاً مرسلاً.

قوله: (رداً لاتخاذهم أولياء من دون الله شركاء له في العبادة) علة لقوله نفي إحضار إبليس الخ وبيان فائدته وبهذا يحصل الارتباط بما قبله ويعرف به هذا تعليل بعد تعليله بقوله ليدل وإنما ذكر اللام فيه لأنه ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل وقدمه لأن هذا الرد إنما يتم بملاحظة دلالة النفي المذكور على نفي الاعتضاد.

قوله: (فإن استحقاق العبادة من توابع الخالقية) بيان وجه الرد واقحم الاستحقاق للإشعار بأن عبادة غير الله بدون استحقاق إذ الاستحقاق بالخالقية أفمن يخلق كمن لا يخلق فمن عبد غيره مع الله تعالى فقد عبد غيره دون الله تعالى[1] وبهذا الاعتبار قال فيما مر فتستبدلونهم بي لما عرفت أنهم اتخذوا من دون الله تعالى بدلاً من الله تعالى لتركهم عبادة الله تعالى بالمرة لعبادتهم غيره تعالى فقط إذ لا اعتداد بعبادة الله تعالى وبهذا البيان اتضح معنى كون إبليس وذريته بدلاً من الله تعالى.

قوله: (فإن الاشتراك) فيه أي في استحقاق العبادة.

قوله: (يستلزم الاشتراك فيها) أي في الخالقية وانتفاء اللازم وهو الخالقية يستلزم انتفاء الملزوم وهو استحقاق العبادة قال المصنف في تفسير قوله تعالى: ﴿بل كانوا يعبدون الجن﴾ [سبأ: ٤١] أي الشياطين حيث أطاعوهم في عبادة غير الله أشار إلى أنهم وإن عبدوا الأصنام وغيرها دون الشياطين لكنهم أطاعوا الشياطين في تلك العبادة وحملوهم على عبادة غيره تعالى فكأنهم عبدوا الشياطين ثم قال المصنف هناك وقيل كانوا يتمثلون لهم ويخيلون إليهم أنهم الملائكة فيعبدونهم انتهى فحينئذٍ الكلام على حقيقته.

قوله: (فوضع المضلين موضع الضمير) الفاء للتفريع أي إذا كان الأمر كذلك فوضع الخ.

قوله: (ذماً لهم واستبعاداً للاعتضاد بهم) ذماً لهم أي بالإضلال والضلال اللازم له

قوله: رداً لاتخاذهم أولياء مقول له صرح به.

---

(١) صرح به المص في أواخر سورة المائدة فلا حاجة إلى أن يقال فإنهم إذا لم يصلحوا شركاء لله في العبادة فلأن لا يصلحوا للإفراد بالعبادة أولى لأن الإفراد بالعبادة لم يقع من أحد من المشركين قط وإنما وقوع الإفراد بالمعنى الذي قررناه على ما صرح به المص في أواخر سورة المائدة.

بخلاف الضمير فإنه يراد به الذات لا الوصف فلا يحصل به الذم واستبعاداً الخ عطف المعلول على العلة لأن المذموم لا يصلح لذلك الاعتضاد.

قوله: (وقيل الضمير للمشركين والمعنى ما أشهدتهم خلق ذلك وما خصصتهم بعلوم لا يعرفها غيرهم حتى لو آمنوا تبعهم الناس كما يزعمون) فحينئذٍ يكون ذكر المضلين أيضاً موضع الضمير والمراد بالضمير ضمير ما أشهدتهم ومرجع الضمير قد تقدم في قوله تعالى: ﴿ولا تطع من أغفلنا﴾ [الكهف: ٢٨] الآية وقدم احتمال كون الضمير لإبليس وذريته لقربهم لفظاً ومعنى إما لفظاً فظاهر وإما معنى فلأن قوله: ﴿وما كنت متخذ المضلين عضداً﴾ [الكهف: ٥١] رد لاتخاذهم أولياء كما قرره وعلى هذا الوجه فالمعنى ما أشار إليه المصنف أي وما كنت متخذ المضلين عضداً لديني فيكون هذا القول رداً لزعمهم أنهم لو آمنوا تبعهم الناس في الإيمان فيتقوى الإسلام بإيمانهم وهذا وإن كان معنى صحيح لكنه لا يلائم مذاق الكلام في تحقيق المرام.

قوله: (فلا تلتفت إلى قولهم طمعاً في نصرتهم للدين فإنه لا ينبغي لي أن أعتضد بالمضلين لديني) لا ينبغي لي معنى ما كنت فإن معنى مثل هذا الكلام نفي اللياقة ونفي الصحة أوقع هنا لكن ورد في الخبر «اللهم أيد الإسلام بإسلام أحد الرجلين» الحديث وهذا من قبيل ربط المسببات بالأسباب ولا ضير فيه فاتضح ضعف هذا المعنى أيضاً.

قوله: (ويعضده قراءة من قرأ ﴿ما كنت﴾ [الكهف: ٥١] على خطاب الرسول ﷺ) نفي في معنى النهي وجه التأييد ظاهر.

قوله: (وقرىء ﴿متخذ المضلين﴾ [الكهف: ٥١] على الأصل) من أعمال اسم الفاعل وتنوينه.

قوله: (وعضداً بالتخفيف) أي بسكون الضاد.

قوله: (وعضداً بالاتباع وعضداً كخدم جمع عاضد من عضده إذا قواه) بالاتباع أي قرىء بضم العين اتباعاً لضم الضاد وعضداً بفتحتين قوله إذا قواه فلا يكون استعارة ولا مجازاً مرسلاً والجمع ظاهر لجمع المضلين وأما الإفراد لأنه جنس يراد به الجمع.

قوله: وقيل الضمير للمشركين أي ما أشهدت المشركين خلق السموات والأرض حتى يطلعوا ما في ذلك الخلق من صنوف العلم والحكم فيصيروا به عارفين ما لا يعرفه غيرهم وكان ذلك سبباً لاتباع الناس لهم فيستحقوا بذلك أن يعتضد بهم في الدين.

قوله: فإنه لا ينبغي لي أن أعتضد بالمضلين لديني أي لتنفيذ أحكام شريعتي التي شرعتها للناس.

قوله: ويعضده قراءة من قرأ وما كنت على الخطاب وجه كونه عاضداً له ظاهر فإن قول المشركين لو آمنا لتبعنا الناس عسى أن يكون مطمعاً للرسول في نصرتهم للدين فيكون قوله: ﴿ما كنت﴾ [الكهف: ٥١] الآية نهياً له عليه الصلاة والسلام عن اتخاذ المضلين عضداً في صورة النفي على الوجه الأبلغ.

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَآءِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ﴿٥٢﴾﴾

(أي الله تعالى للكافرين وقرأ حمزة بالنون).

قوله: (أنهم شركائي أو شفعاءكم ليمنعوكم من عذابي وإضافة الشركاء على زعمهم للتوبيخ) أي الشركاء ممتنعة فكيف الإضافة فأجاب بأن الإضافة لزعمهم فيكون استعارة تهكمية بتنزيل التضاد منزلة التناسب قوله أو شفعاءكم هذا أيضاً على زعمهم إذ لا شفاعة لهم يوم القيامة ولا في هذه الحياة.

قوله: (والمراد ما عبد من دونه) أي مطلقاً من غير ذوي العقول لقوله يشتركون فيه وهو النار.

قوله: (وقيل إبليس وذريته) لما تقدم ذكرهم مرضه لأنهم يدخلون تحت العموم دخولاً أولياً فلا يليق أن يخرج العام عن عمومه (فنادوهم للإغاثة).

قوله: (فلم يستجيبوا لهم) أي فلم يقدروا الاستجابة لأنهم لا يسمعون دعاءهم ولو سمعوا ما استجابوا لهم.

قوله: (فلم يغيثوهم) أي المراد من نفي الاستجابة نفي الاستغاثة لكن لا حاجة إلى هذا التأويل (بين الكفار وآلهتهم).

قوله: (مهلكاً) بفتح الميم وكسر اللام اسم مكان من الهلاك وكذا موبقاً قوله مهلكاً تعريف لفظي له.

قوله: (يشتركون فيه) أي الكفار وآلهتهم فيه أي المهلك وهو النار فلا يشمل للملائكة وعيسى وعزير والتأويل بأن الموبق حائل بينهم وإن لم يكونوا فيه ليشمل هؤلاء بعيد وكون موبقاً بمعنى البرزخ البعيد فالمعنى وجعلنا بينهم أمداً بعيداً غير متعارف لكن يجوز حينئذٍ شموله للملائكة وعيسى وعزير لأنهم في أعلى الجنان وأولئك في قعر جهنم ولعدم شهرته لم يتعرض له المصنف وإن تعرض له صاحب الكشاف وقيل معناه محبساً وموعداً فهو قريب مما سبق.

قوله: (وهو النار) أي جهنم أطلق النار وأريد بها مكانها مجازاً شائعاً حتى صار ملحقاً بالحقيقة.

قوله: (أو عداوة هي في شدتها هلاك) عطف على مهلكاً فإطلاق الموبق على العداوة

قوله: إنهم شركائي أو شفعاءكم يعني مفعول زعمتم يحتمل أن يكون شركاء وأن يكون شفعاءكم وعلى التقديرين يكون المراد بالشركاء الأصنام.

قوله: وإضافة الشركاء أي وإضافة الشركاء إلى ياء المتكلم فينادوا شركائي إنما هي على زعمهم وإلا ليس له سبحانه شركاء قطعاً فالقصد بها إلى التوبيخ فإنه يفيد أنتم هؤلاء جعلتم أصنامكم اللاتي لا تقدر على النفع والضر شركاء لي.

مجاز لكونها سبباً للهلاك لكن الموبق مصدر لا اسم مكان كما في الاحتمال الأول قوله هي في شدتها هلاك إشارة إلى ما ذكرنا من كونه مجازاً والمعنى هي مفضية إليه وللمبالغة في السببية جعل شدة العداوة ظرفاً للهلاك.

قوله: (كقول عمر رضي الله عنه لا يكن حبك كلفاً) إلى حد يجرك إلى الكلف والكلف مصدر كلف به إذا أولع به وتحير به.

قوله: (ولا بغضك تلفاً) أي لا يكن بغضك بغضاً مفرطاً يجر إلى التلف والهلاك فأطلق المسبب وأريد السبب.

قوله: (اسم مكان) أي على معنى الأول.

قوله: (أو مصدر من وبق يوبق وبقا) على المعنى الثاني من قبيل اللف والنشر المرتب.

قوله: (إذا هلك) أي معناه الهلاك واطلاقه على العداوة مجاز كما عرفته.

قوله: (وقيل البين الوصل أي وجعلنا تواصلهم في الدنيا هلاكاً يوم القيامة) فالبين ليس بظرف كما في الأول بل هو اسم بمعنى الوصل كما يكون بمعنى الفراق لأنه من الأضداد فهو ح مفعول أول لجعلنا وموبقاً مصدر بمعنى الهلاك مفعول ثانٍ وعلى الوجه الأول مفعول ثانٍ لجعل إن كان بمعنى التصيير وإن كان بمعنى الخلق فهو ظرف لجعلنا أو صفة لمفعوله قدم عليه لرعاية الفاصلة فتحول حالاً قوله هلاكاً يوم القيامة أي سبب هلاك بتقدير المضاف أو مجاز مرسل.

قوله تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ۝٥٣﴾

قوله: (فأيقنوا) أي الظن مجاز عن اليقين بدليل ولم يجدوا عنها مصرفاً وكون الظن بمعنى اليقين مأثور عن قتادة كذا قيل وقيل إنه على ظاهره لعدم يأسهم من رحمة الله قبل دخولها وهذا غريب لأن المظنون مواقعتهم وهي يقين **(مخالطوها واقعون فيها)**.

قوله: (انصرافاً أو مكاناً ينصرفون إليه) أي مصرفاً مصدر قدمه لتبادره أو مكاناً أي ينصرفون

قوله: لا يكن حبك كلفاً ولا بغضك تلفاً يعني لا يكن محبتك بحيث يؤدي إلى الحرص بالشيء مع شغل القلب والمشقة فيه ولا بغضك بحيث يؤدي إلى الهلاك والاستشهاد في الثاني الكلف الولوع بالشيء مع شغل قلب ومشقة ومنه قول عمر رضي الله عنه عثمان كلف بأقاربه أي شديد الحب لهم.

قوله: فأيقنوا الظن يقع على العلم الراجح وعلى اليقين أيضاً فهو مشترك قال صاحب مجمل اللغة الظن الشك والظن اليقين.

قوله: انصرافاً أو مكان ينصرفون إليه فسر مصرفاً على محتملي معناه فإن مفعلاً يحتمل المصدر الميمي والمكان.

إليه إشارة إلى جواز كونه اسم مكان ولم يتعرض لكونه اسم زمان لأنه خلاف الظاهر.

قوله تعالى: وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾

قوله: (من كل جنس يحتاجون إليه) أشار إلى أن المراد بالمثل ليس معناه الظاهري بل المراد كل جنس أي نوع لكن لا مطلقاً بل هو مقيد بما يحتاجون إليه فالمثل هنا مستعار للمعاني القريبة وأصل معناه قد مر مراراً وتصريفه تكريره على تمكين الافهام.

قوله: (وكان الإنسان) أي جنس الإنسان باعتبار أكثر إفراده أو إسناد ما صدر من البعض إلى الكل مجازاً.

قوله: (يتأتى منه الجدل) كالملك والجن إذ الجدال كما يكون بالباطل يكون أيضاً بالحق قال تعالى: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ [النحل: ١٢٥] قيد به لأن كثيراً من الأشياء لا يتصور منه الجدال فلا يكون مفضلاً عليه فيكون شيئاً عاماً خص منه البعض بدلالة العقل فيكون أفعل التفضيل على حقيقته.

قوله: (إلا طلب أو انتظار) وهم ما يطلبون ولا ينتظرون لذلك ولكن لما كان يلحقهم لحوق المنتظرين لتعاطيهم بسببه شبهوا بالطالبين والمنتظرين فلا إشكال بأن طلبهم سنة الأولين لعدم إيمانهم وهو لمنعهم عن الإيمان والمنع إن كان للطلب يلزم الدور إذ لا طلب حقيقة كما عرفته وما ذكرناه مما قرره المص في بعض المواضع.

قوله: (أو تقدير إن تأتيهم سنة الأولين وهو الاستئصال) أي تقدير الله تعالى فالتقدير متروك فاعله لظهوره.

قوله: (فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه) وإنما قدر المضاف قبل اتيان سنة الأولين واتيان العذاب كما في الكشاف لأنه لو كان المانع من إيمانهم واستغفارهم نفس الهلاك كانوا معذورين ولأن عذاب الآخرة منتظر قطعاً ولم يكن معذوراً إذا كان المانع تقدير الله تعالى لأن التقدير بأن إرادته الجزئية إنما تتعلق باختيار الكفر ولما كان عدم الإيمان بعد مجيء الهدى كان المانع من الإيمان بعد الطلب وعدم الإيمان المتقدم على الطلب عدم الإيمان قبل حصول الهدى (عذاب الآخرة).

قوله: (عياناً وقرأ الكوفيون قبلاً بضمتين وهو لغة فيه أو جمع قبيل بمعنى أنواع وقرىء بفتحتين وهو أيضاً لغة يقال لقيته مقابلة وقبلاً وقبلاً وقبلاً وقبلياً) عياناً هذا المعنى على القراءة بكسر القاف وضم القاف أيضاً أن قيل إنه لغة فيه قوله بمعنى أنواع أي قبلاً على كونه جمعاً بمعنى أنواع وأصله من المقابلة وعن هذا دل على المعاينة.

قوله: (وانتصابه على الحال من الضمير أو العذاب) فالمعنى معاينين له بكسر الياء أو بفتحتها أو العذاب فالمعنى معاً ينالهم ولما كان قبلاً مفرد اللفظ جمع المعنى لكونه اسم جنس صح أن يقع حالاً من الجمع ومن المفرد هذا على كون معنى قبلاً عياناً ولم يتعرض لاحتمال كونه جمع قبيل لأن الأول مختاره فهو على تقدير كونه جمعاً حال من الضمير أي حال كونهم أنواعاً من الجماعات كاليهود والنصارى والمشركين وغيرهم.

قوله تعالى: وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوًا ﴿٥٦﴾

قوله: (إلا مبشرين) حال مقدرة.

قوله: إلا طلب أو انتظار أو تقدير أن يأتيهم سنة الأولين ثلاثتها بلا تنوين أما الثالث فللإضافة الصريحة وأما الأولان فلنية الإضافة الوجه في مثل هذا التركيب أن يقال إلا طلب أن يأتيهم سنة الأولين وانتظاره أو تقديره.

قوله: وانتصابه على الحال من الضمير أو العذاب فإذا كان حالاً من الضمير المفعول في ﴿يأتيهم﴾ [الكهف: ٥٥] يكون معنى قبلاً متقابلين ومعاينين العذاب وإن كان حالاً من يكون معناه مقابلاً ومعايناً لهم.

قوله: (للمؤمنين والكافرين) للمؤمنين ناظر إلى مبشرين والكافرين ناظر إلى منذرين على طريق اللف والنشر المرتب.

قوله: (ويجادل الذين كفروا بالباطل) ولا دلالة لتخصيصه بالباطل لما عرفت أن الجدال قد يكون بالحق بل القيد مشعر بأن الجدال عام وهذا القيد احتراز عن الجدال بالحق.

قوله: (باقتراح الآيات بعد ظهور المعجزات والسؤال عن قصة أصحاب الكهف ونحوها تعنتاً) أي بسؤال الآيات تعنتاً بعد ظهور المعجزات ادعاء منهم بأن ما ظهر من المعجزات ليس بمعجزة ولا آية فسألوا آية دالة على النبوة للتعصب فعلى هذا المراد بالجدال معناه اللغوي وهو اللدود في الخصومة.

قوله: (ليزيلوا بالجدال) إشارة إلى أنه استعارة أو مجاز مرسل من إزلال القدم كما سيصرح به وهذا غرضهم ولا يخفى حرمانهم والمراد بالحق دين الإسلام.

قوله: (عن مقره ويبطلوه من إدحاض القدم وهو إزلاقها) أي من تحققه ولما عبر عن قصدهم إبطال الحق بالإدحاض وهو إزلاق القدم عن مقره زاد قوله عن مقره للترشيح قوله ويبطلوه تفسير ليزيلوا وهو المراد بالادحاض هذا مأخوذ من ادحاض القدم شبه إرادة إبطال الحق بإرادة ادحاض القدم في ترتب الإزالة عن المقر فذكر لفظ المشبه به وأريد المشبه فيكون استعارة تبعية ويحتمل كونه استعارة تمثيلية.

قوله: (وذلك قولهم للرسل: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾ [يس: ١٥] ﴿ولو شاء الله لأنزل ملائكة﴾ [المؤمنون: ٢٤] ونحو ذلك) أي قصد إبطال الحق قولهم: ﴿للرسل﴾ [فصلت: ٤٣] الخ فإنه جدال لقصد إبطال الحق وهذا لا يخالف لقوله باقتراح الآيات الخ لأن قوله ونحوها إشارة إلى العموم والمعنى ومن جملة ذلك قوله: ﴿للرسل﴾ [فصلت: ٤٣] الخ ولظهور المراد قال وذلك اعتماداً على ما سبق من قوله باقتراح الآيات إلى قوله ونحوها وقيل في دفع المخالفة أن لفظ ذلك إشارة إلى الادحاض المفهوم من ليدحضوا به والمعنى يجادلون بالاقتراح والسؤال ليعجزوا الرسل ويكون ذلك سبباً لادحاض الحق أي الرسالة بقولهم: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾ [يس: ١٥] وهذا عجب أما أولاً فلأن اقتراحهم إن كان سبباً لعجز الرسل فيكون إدحاض الحق حاصلاً بالعجز وإلا فلا يكون ذلك سبباً لإدحاض الحق وأما ثانياً فلأن السؤال عن قصة أصحاب الكهف وقع من المشركين لرسولنا عليه السلام بتعليم اليهود وقول: ﴿ما أنتم إلا بشر﴾ [يس: ١٥] قول عامة الكافرين فشتان ما بينهما **(يعني القرآن)**.

قوله: (أو إنذارهم أو والذي أنذروا به من العقاب) وإنذارهم فما مصدرية أو والذي أنذروا به فما موصولة قدم الأول لاحتياج الثاني إلى تقدير العائد.

قوله: (أي استهزاء) مصدر وصف به مبالغة والمعنى محل استهزاء.

قوله: (وقرىء هزأ بالسكون وهو ما يستهزأ به على التقديرين) فح على ظاهره فليس بمصدر وصف به للمبالغة ولعل المص اطلع على كون هزؤاً بالسكون بمعنى ما يستهزأ به والقول بأن مراد المص أنه مصدر مؤول بما ذكر ضعيف إذ الأول كذلك إلا أن يقال إن قوله وهو ما يستهزأ به ناظر إلى القراءتين معاً.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَن يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا ﴿٥٧﴾﴾

قوله: (ومن أظلم) استفهام إنكاري للوقوع ويفيد مثل هذا التركيب اظلمية من ذكر الخ عرفاً وإن دل على نفي المساواة لغة **(بالقرآن)**.

قوله: (فلم يتدبرها ولم يتذكر بها) معنى الإعراض هنا تشبيهاً للمعقول بالمحسوس.

قوله: (ونسي) أي عامل معاملة الناسي حيث لم يتفكر في عاقبة الكفر والمعاصي فهو استعارة للمعاملة المذكورة.

قوله: (ما قدمت يداه من الكفر والمعاصي ولم يتفكر في عاقبتها) أي نفسه عبر باليد عن النفس لأنها آلة لعامة صنائعه ومنها أكثر منافعه.

قوله: (تعليل لإعراضهم ونسيانهم) لكن المراد دوامها إذ أصل الإعراض والنسيان علة للجعل المذكور وهو علة لدوامها وعدم زوالها فلا دور.

قوله: (بأنهم مطبوعون على قلوبهم) إشارة إلى أن هذا القول استعارة تمثيلية كما فصله في قوله تعالى: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾ [البقرة: ٧] الآية.

قوله: (كراهة أن يفقهوه) أي أنه مفعول له بتقدير المضاف ويفقهوه بمعنى أن يعلموه وكراهة ذلك لسبب إصرارهم على التكذيب وانهماكهم في التقليد حتى صاروا كأنهم مجبورون على ذلك بعد ما كانوا مختارين فيه.

قوله: (وتذكير الضمير وإفراده للمعنى) مع أن المرجع وهو الآيات جمع للمعنى أي للنظر إلى المعنى وهو القرآن كما نبه عليه في تفسير الآيات.

قوله: (﴿وفي آذانهم وقراً﴾ [الكهف: ٧٥] يمنعهم أن يستمعوه حق استماعه) أي وجعلنا ﴿في آذانهم وقراً﴾ [الكهف: ٥٧] أي هيئة تمنعهم عن الاستماع فهو استعارة تمثيلية أيضاً وهذا مثل ما سبق جزاء الإصرار على التكذيب وإنما أفرد وقراً لأنه في الأصل مصدر وإنما أخر لأن القلب محل الفهم والأذن آلة ولم يذكر كون أبصارهم مؤوفة لأن الآيات القرآنية ليست من المبصرات.

قوله: وتذكير الضمير وإفراده للمعنى أي حملاً على المعنى وإلا فظاهر اللفظ يقتضي أن يقال إن يفقهوهن لرجوع الضمير إلى الآيات لكن ذكر الضمير ووحد لأن المراد بالآيات القرآن.

قوله: (تحقيقاً وتقليداً لأنهم لا يفقهون ولا يسمعون) أي النفي على العموم قوله: ﴿لا يفقهون﴾ [الفتح: ١٥] ناظر إلى تحقيقاً ولا يسمعون ناظر إلى تقليداً أو ناظر كل منهما إلى كل منهما إذ المقلد يفقهون لكن لا بالاستدلال والمحقق يسمعون ثم يستدلون.

قوله: (وأذن كما عرفت جزاء وجواب للرسول ﷺ على تقدير قوله: ما لي لا أدعوهم فإن حرصه على إسلامهم يدل عليه) قال الدماميني في شرح التسهيل الصواب أن يقال كونها جواباً لا ينفك عنها بخلاف الجزائية فإنها قد تنفك عنه ومعنى كونها جواباً أنها لا تقع إلا في كلام يجاب به كلام آخر إما محقق وإما مقدر ومعنى كونها جزاء أنه يجازى بها أمر وقع وليس المراد بالجواب والجزاء معناهما الاصطلاحي حتى يكونا بمعنى واحد كذا قيل ونبه المص بقوله على تقدير قوله: ما لي لا أدعوهم على أن أذن هنا جواب لكلام مقدر وأن الجواب هو مجموع الشرط وجوابه والحاصل أن أذن جزاء للفعل وجواب للقول وهنا لما لم يوجد القول صراحة حاول بيان وجه كونه جواباً للقول فقال على تقدير ما لي لا ادعوهم فأجيب هذا القول بأنه إن دعوت فلن يهتدوا أبداً بناء على أن ما لي لا ادعوهم في قوة ادعوهم إذ الاستفهام للإنكار والتعجب وهذا البيان تضمن أنه جزاء لفعل الدعوة فإن الدعوة يليق أن يجازي بالابتداء لكنهم لكونهم مطبوعي القلب جعلوا ما يجب أن يكون سبب للاهتداء سبباً لانتفائه فجوزي فعل الدعوة بعدم الاهتداء نظيره أنا آتيك إذن أضربك ودليل تقدير هذا قوله تعالى: ﴿فلعلك باخع نفسك على آثارهم﴾ [الكهف: ٦] فإنه منع من الدعوة على هذا[1] الوجه المؤدي إلى أمر غريب لا منع الدعوة مطلقاً وعن هذا قال فإن حرصه على إسلامهم الخ وهذا أولى من القول المنع عن الدعوة حين خوطب بمثل قوله تعالى: ﴿فأعرض عمن تولى عن ذكرنا﴾ [النجم: ٢٩] ومن القول بأنه مفهوم من قوله: ﴿وإن تدعهم إلى الهدى﴾ [الكهف: ٥٧].

قوله تعالى: وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا۟ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا ﴿٥٨﴾

قوله: (البليغ المغفرة) هذا مستفاد من صيغة المبالغة.

قوله: جزاء وجواب إما أنه جزاء فلأنه جعل دعوة الرسول سبباً لانتفاء اهتدائهم أبداً لأنهم لعنادهم يزيد ضلالهم ويشتد شكيمتهم بسبب دعوة الرسول حتى يستحيل اهتداؤهم وتنتفي أبداً فجعلوا ما يكون سبباً لوجوب اهتدائهم سبباً لانتفائه منهم من يقول لا يصح كونه جزءا إلا تقدير الأخيار والأعلام وقد خفي عليه أن الجزاء ليس مجرد انتفاء الاهتداء بل انتفاء الاهتداء أبداً ودعوة الرسول سبب لأبدية انتفاء الاهتداء لما ذكرنا أنهم لعنادهم يزيد ضلالتهم ويشتد شكيمتهم بسبب دعوة الرسول وأما إنه جواب فلما قال المص على تقدير قوله: ما لي لا أدعوهم يعني كأنه عليه الصلاة والسلام قال ما لي لا أدعوهم فأجيب بأنك إن تدعهم إلى الهدى فلن يهتدوا.

---

(١) لا منع الدعوة مطلقاً.

قوله: (الموصوف بالرحمة) هذا معنى كونه تعالى ذو الرحمة واختير صيغة المبالغة في المغفرة دون الرحمة هنا مع اختيار صيغة المبالغة في الرحمة في قوله تعالى: ﴿غفور رحيم﴾ [البقرة: ١٧٣] وهو كثير في القرآن لأن المذكور بعده عدم مؤاخذتهم بما كسبوه من الإثم الجسيم وهو مغفرة عظيمة بالنسبة إلى من آمن منهم وترك التعجيل رحمة لكن لا يراد المبالغة حيث لم يؤمنوا فعوقبوا في بدر أو يوم القيامة فلما تم المغفرة في حق من آمن منهم ولم يرد الإتمام الرحمة في شأن من لم يؤمنوا حيث ترك تعجيل عذابهم وهو رحمة ولم يهد إلى الإسلام فلم يتم الرحمة فلذا بولغ في المغفرة دون الرحمة وبهذا البيان اندفع الإشكال على الإمام الرازي حيث قال لفظ المبالغة في الغفور دون الرحمة لأن ترك الاضرار وهو المغفرة غير متناه وقدرة الله تعالى متعلقة به[1] وأما الرحمة فهي ايصال النفع ولا يتعلق به القدرة لأن فعل ما لا نهاية له محال بأن كلام الإمام يقتضي عدم تناهي المتعلقات في كل ما نسب إليه تعالى بصيغ المبالغة وليس بلازم وجه عدم الإشكال بأن مراد الإمام بيان النكتة لوقوع التفرقة بينهما هنا بأنه اعتبرت المبالغة في جانب الترك دون مقابله لأن الترك عدمي يجوز فيه عدم التناهي بخلاف الآخر لكن يرد على الإمام أن التروك أي الاعدام الأزلية لا يتعلق بها الإرادة كما صرح به في شرح المواقف وكذا لا يتعلق بها القدرة لأنها مسبوقة بالإرادة وأيضاً مقدورات الله متناهية سواء كانت متروكة أو موجودة وما قيل إنها غير متناهية فمعناه أنها غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد وأيضاً الفرق المذكور يحتاج إلى النقل من الثقات ومن الكتب المعتبرات.

قوله: (لو يؤاخذهم) وصيغة المضارع ليفيد الاستمرار فيما مضى وقتاً فوقتا.

قوله: (استشهاد على ذلك بإمهال قريش مع إفراطهم في عداوة رسول الله ﷺ) استشهاد على ذلك أي على كونه غفوراً ذا رحمة والمراد بالاستشهاد ذكر بعض أفعاله يدل على ذلك كما أشار إليه بقوله بإمهال قريش الخ وهذا الإمهال يدل على كونه غفوراً بليغ المغفرة حيث لم يؤاخذ بما كسبوه من الجرم الجسيم بل وفق بعضهم على قبول الإيمان وهو مغفرة عظيمة وترك التعجيل رحمة منه في حق من لم يؤمن لكن تمام الرحمة إنما يكون بالهداية فلم يوجد فيمن بقي على الكفر فلو هنا لانتفاء الأول لانتفاء الثاني مثل قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ولذا قال استشهاد على ذلك

قوله: استشهاد على ذلك يعني التذييل بقوله عز وجل: ﴿وربك الغفور ذو الرحمة﴾ [الكهف: ٥٨] يشير إلى أن القوم مستحقون لتعجيل العذاب بهم لكن ربك البليغ الرحمة والموصوف بالرحمة فلذلك لم يعجل عذابهم ولم يؤاخذهم بما كسبوا فلفظة لو دلت على انتفاء تعجيل عذابهم لانتفاء تعلق إرادة الله بمؤاخذتهم بسبب ما كسبوا فهذا دليل على أنه تعالى الغفور ذو الرحمة وهذا هو معنى الاستشهاد.

---

(١) لكونه عدمياً.

وحمل بعضهم المغفرة والرحمة على المغفرة والرحمة في شأن من بقي على الكفر لا يخفى بعده.

قوله: (وهو يوم بدر أو يوم القيامة) نبه به على أن موعداً اسم زمان ولو أريد به بدراً وجهنم يكون موعداً اسم مكان فإذا كان موعداً لهم فمعنى التعجيل أنهم استحقوا العذاب العظيم ونزول العذاب حين استحقاقهم تعجيل أي فعل في أول وقت يستحقون العذاب فيه لكنهم أخروا إلى موعد لعلهم يرجعون عن الكفر أو سيولد منهم من آمن وأطاع.

قوله: (لن يجدوا من دونه موئلاً منجاً ولا ملجأ) أي من دون الله وقيل من دون العذاب والثاني أولى وأبلغ لدلالته على أنهم لا منجاً ولا ملجأ فإن من يكون منجاه العذاب كيف يرى وجه الخلاص والنجاة والأول هو الظاهر من مثل هذا الكلام إذ المعنى حينئذٍ لن يجدوا من دون الله ملجأ يقدر على دفع عذابهم سوى الله تعالى فإنه تعالى قادر على خلاصهم لكنه لا يدفع عنهم العذاب لكفرهم وعدمهم بقاءهم في العذاب وهذا شائع في هذا الباب.

قوله: (يقال وأل إذا نجا ووأل إليه إذا التجأ إليه) أشار إلى أن المنجا والملجأ بمعنى واحد والفرق إنما هو في التعدية بإلى في الالجاء وعدمه في النجاء.

قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴿٥٩﴾﴾

قوله: (يعني قرى عاد وثمود واضرابهم مبتدأ خبره اهلكناهم) فائدة الخبر باعتبار ملاحظة معطوفه والمراد إضرابهم أمثالهم.

قوله: (أو مفعول مضمر مفسر به) أي مفعول فعل مضمر مفسر به للتأكيد اخره لاحتياجه إلى الحذف.

قوله: (والقرى صفته) وقال أبو حيان ويجوز أن يكون القرى الخبر وأهلكناهم جملة حالية كقوله تعالى: ﴿فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا﴾ [النمل: ٥٢] انتهى ولم يلتفت إليه المص لأن المتعارف في الأكثر كون ما بعد اسم الإشارة صفة إذا كان معرفة وخبراً إذا كان نكرة.

قوله: (ولا بد من تقدير مضاف في أحدهما ليكون مرجع الضمائر) أي في أحد الموضعين قبل تلك أو بعده أي وأهل تلك القرى أو أهلكنا أهلهم وتلك يشار بها إلى العقلاء وغيرهم قال تعالى: ﴿تلك الرسل﴾ [البقرة: ٢٥٣] الآية ليكون مرجع الضمائر أي في المواضع الثلاثة ويجوز أن يكون القرى مجازاً عن أهلها كما هو المشهور **(كقريش بالتكذيب والمراء وأنواع المعاصي)**.

قوله: (لإهلاكهم وقتاً معلوماً) أي موعداً هنا اسم زمان لا محالة قوله معلوماً إذ الموعد لا بد وأن يكون معلوماً قوله لإهلاكهم جعل المهلك مصدراً لئلا يكون للزمان زمان لأنه جعل الموعد اسم زمان ولم يعكس إذ لا حسن لأن يقال وجعلنا لوقت هلاكهم وعداً وإن صح في الجملة بالتمحل.

قوله: (﴿لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون﴾ [الأعراف: ٣٤]) عليه ساعة ولا إشكال في ذكره كما في قوله تعالى: ﴿إذا جاء أجلهم لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون﴾ [الأعراف: ٤٣] لخلوه عن قيد إذا جاء.

قوله: (فليعتبروا بهم ولا يغتروا بتأخير العذاب عنهم) أشار به إلى أن بيان هلاك القرى بسبب ظلمهم ليعتبر به قريش وأمثالهم[1] لأن الاشتراك في السبب يؤدي إلى الاشتراك في المسبب وهذا معنى الاعتبار فإنه عبارة عن رد الشيء إلى نظيره.

قوله: (وقرأ أبو بكر لمهلكهم بفتح الميم واللام أي لهلاكهم وحفص بكسر اللام حملاً على ما شذ من مصادر يفعل كالمرجع والمحيص) مراده أن هذا من المصادر الشاذة المسموعة إذ الشاذ لا يحمل عليه ما لم يسمع وروده من العرب قيل وفي دعوى الشذوذ نظر لما في القاموس من أن هلك جاء من باب ضرب ومنع وعلم ولعل المص اطلع على أنه من باب ضرب على اللغة الفصيحة وأما أنه من باب منع وعلم ففي اللغة الردية ويؤيده وروده في القرآن من باب ضرب دون الأخيرين مثل مثالين من الصحيح ومن المعتل للإشارة إلى أنه لا يختص بالصحيح.

قوله تعالى: وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَـٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾

قوله: (﴿وإذ قال موسى﴾ [الكهف: ٦٠]) أي موسى بن عمران صاحب التورية على الأصح وقال أهل الكتاب إنه موسى[2] بن ميشا بالمعجمة ابن يوسف بن يعقوب وهو موسى الأول.

قوله: (مقدر باذكر) أي مفعول فيه بتقدير اذكر الحادث في وقت قول موسى الخ لأن إذ لازم الظرفية على ما اختاره المص وقيل مفعول لا ظرف لأن ذكره للوقت لا في الوقت وجوابه ما مر من أن الحادث مقدر.

قوله: (يوشع بن نون بن افرائيم بن يوسف عليه الصلاة والسلام فإنه كان يخدمه ويتبعه) وقيل كان يتعلم منه ولا منافاة بين الخدمة والتعلم.

قوله: (ولذلك سماه فتاه) والعرب تسمي الخادم فتى لأن الغالب استخدام من هو في سن الفتوة والإضافة لتعظيم المضاف.

قوله: حملاً على ما شذ من مصار يفعل أي من مصادر يفعل بالكسر فإن مصدره بالميم يجيء على مفعل بالفتح على القياس وأما الكسر فشاذ كالمرجع وأمثاله.

---

(١) وإنه وعيد عليهم ببيان عذاب أمثالهم.

(٢) لأن أهل الكتاب ومن تبعه من بعض المحدثين والمؤرخين استبعدوا تعلم الرسول صاحب التورية من الخضر عليهما السلام.

قوله: (**وقيل لعبده**) فالإضافة للملك وللتشريف نحو عبد السلطان حضر مرضه لأن ما هو مذكور في حق الفتى يناسب الأول كما سيجيء وقيل لأنه مخالف للمشهور ولذا قدم الأول.

قوله: (**أي لا أزال أسير فحذف الخبر لدلالة حاله وهو السفر**) فهي ناقصة من أخوات كان ولذا قال فحذف الخبر أي أسير لقرينة حالية وهي السفر فإنه يدل على السير فلو ذكر لعد اطناباً قال الرضي لا يحذف إخبار الأفعال الناقصة غالباً خلافاً لأبي حيان وغيره ممن زعم أن حذفه لضرورة الشعر ومثل هذا شاهد عليهم.

قوله: (**وقوله حتى أبلغ مجمع البحرين من حيث إنها تستدعي ذا غاية عليه**) أي المغيا والمناسب هنا السير لدلالة الحال عليه وله امتداد يصلح أن يكون ذا غاية بلا عناية قيل كما يدل على كون السير مقدراً قوله تعالى: ﴿فلما بلغا مجمع بينهما﴾ [الكهف: ٦١] الآية.

قوله: (**ويجوز أن يكون أصله لا يبرح مسيري حتى أبلغ**) فعلى هذا لا يكون الخبر محذوفاً.

قوله: (**على أن حتى أبلغ هو الخبر**) لأنه ظرف مستقر فالخبر في الحقيقة عامله المحذوف والتقدير لا يبرح مسيري حاصلاً حتى أبلغ.

قوله: (**فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه**) والمراد بالمضاف هو المسير بمعنى السير وبالمضاف إليه ياء المتكلم فانقلب الضمير وهو ياء المتكلم المجرور من البروز والجر إلى الاستتار والرفع.

قوله: (**فانقلب الضمير والفعل**) أي انقلب الفعل من الغيبة إلى التكلم وكذا الفعل الواقع بعد حتى وهو أبلغ كان أصله يبلغ ليحصل الربط ولم يذكره لانفهامه من بيان الأول

قوله: وقيل لعبده عطف على قوله يعني يوشع بن نون وقيل معنى لفتاه لعبده.

قوله: وقوله بالجر عطف على حاله وقوله عليه في قوله تستدعي ذا غاية عليه متعلق بالدلالة في قوله لدلالة حاله أي لدلالة حاله وقوله هذا على الخبر المحذوف قال الإمام حذف الخبر لأن الحال والكلام معاً يدلان عليه أما الحال فلأنها كانت حال سفر وأما الكلام فلأن قوله حتى أبلغ مجمع البحرين غاية تستدعي شيئاً غاية له فيكون المعنى لا أبرح أسير حتى أبلغ مجمع البحرين كذا في الكشاف.

قوله: ويجوز أن يكون أصله الخ هذا الوجه مذكور في الكشاف على وجه أبين مما ذكره المصنف ووجه آخر وهو أن يكون المعنى لا يبرح مسيري حتى أبلغ هو الخبر فلما حذف المضاف أقم المضاف إليه مقامه وهو ضمير المتكلم فانقلب الفعل عن لفظ الغائب إلى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف أقول فيه بعد وتكلف على ما لا يخفى قالوا فعلى هذا متعلق الخبر فعل خاص لقرينة المقام وهو يسير كما قدر فيما مر أسير أي لا يبرح مسيري يسير حتى أبلغ على الإسناد المجازي كأنه قال أبالغ في السير وأبذل فيه مجهودي حتى يسير سيري نحو جد جده وطريق سائر ومن ثمة قال وهو وجه لطيف وقيل إن اللفظ في التخريج هو الوجه النحوي.

ولما كان الخبر في الحقيقة حاصلاً يحصل الربط بين اسم لا أبرح وخبره لأن المستتر في حاصلاً راجع إلى اسم لا أبرح وقيل الرابط محذوف والتقدير حتى أبلغ به وإنما ضعفه حيث قال ويجوز الخ لما فيه من التغير والنقل الذي لا يناسب جزالة النظم الجليل.

قوله: (وأن يكون لا أبرح بمعنى لا أزول عما أنا عليه من السير والطلب ولا أفارقه فلا يستدعي الخبر) أي ويجوز أن يكون الخ فعلى هذا يكون تامة لا يحتاج إلى خبر لكنه يحتاج إلى تقدير المتعلق ليتم المعنى ولذا قال بمعنى لا أزول عما أنا عليه الخ وأشار إلى أن لا أبرح بمعنى لا أزول لا بمعنى لا أزال كما في الأول فإن في الأول من زال يزال من باب علم والثاني من زال يزول فالأول من الأفعال الناقصة والثاني من الأفعال التامة وهذا الوجه أقل مؤنة من الوجه الثاني فلا يحسن تأخيره عنه.

قوله: (ومجمع البحرين ملتقى بحري فارس والروم مما يلي المشرق وعد لقاء الخضر فيه) اعترض عليه بأنهما لا يلتقيان بل إنما يلتقيان في المحيط وأجيب عنه بأن المراد حتى أبلغ موضعاً قريباً من مجمعهما.

قوله: (وقيل البحران موسى وخضر عليهما السلام فإن موسى كان بحر علم الظاهر والخضر كان بحر علم الباطن) فالبحران استعارة لهما شبها بهما في الاشتمال على سبب الحياة والبحر مشتمل على سبب الحياة الفانية وهو الماء وهما مشتملان على سبب الحياة الباقية وهو العلم أخره لأنه مجاز مع إمكان الحقيقة وأيضاً لا يلائم قوله: ﴿فلما بلغا مجمع بينهما﴾ [الكهف: ٦١] بل ينافيه.

قوله: (وقرىء مجمع بكسر الميم على الشذوذ) قراءة وقياساً وهي قراءة ابن يسار.

قوله: (من يفعل) بفتح العين.

قوله: (كالمشرق والمطلع) نظير له في شذوذ الكسر وإن اختلف فعلهما وفعله.

قوله: (أو أسير زماناً طويلاً) أسير معنى امضي من مضى بمعنى نفذ وسار والظاهر أن سار لازم معناه لأنه من مضى في الأمر بمعنى نفذ والسير يلزم النفوذ زماناً طويلاً معنى حقباً أي الحقب هنا مجاز عن الزمان الطويل لكونه لازماً لأصل معنى الحقب.

قوله: (والمعنى حتى يقع إما بلوغ المجمع أو مضي الحقب) أي بدون بلوغ المجمع أي إن لم أبلغ مجمع البحرين فأسير زماناً طويلاً حتى أتيقن معه فوات المجمع وهذا معتبر فيه أيضاً فأو عاطفة على هذا التقدير وللانفصال الحقيقي.

قوله: (أو حتى أبلغ إلا أن أمضي زماناً أتيقن معه فوات المجمع) أي لفظة أو ليست

قوله: وأن يكون لا أبرح لا أزول قال أبو البقاء لا أبرح يجوز أن يكون تامة والمفعول محذوف أي لا أفاد والسير حتى أبلغ كقولك لا أبرح المكان أي لا أفارقه وهذا الوجه الذي ذكره المصنف هو ما قال أبو البقاء من حمل لا أبرح على التامة ولذا قال فلا يستدعي الخبر.

قوله: أو حتى أبلغ إلا أن أمضي الخ هذا الوجه مبني على كون أو بمعنى إلا أن كقولك

عاطفة بل بمعنى إلا والفعل بعدها منصوب بأن المقدرة والاستثناء مفرغ من أعم الأحوال كما في نظائره أي أسير حتى أبلغ مجمع البحرين في جميع الأحوال إلا حال إمضائي حقباً أي زماناً أتيقن معه الخ ففي هذه الحال لا أسير حتى أبلغ مجمع البحرين اخره لأنه خلاف الظاهر.

قوله: (والحقب الدهر)[1] فيكون مفرداً كحقبة وجمعه حقب بالفتح وأحقاب.

قوله: (وقيل[2] **ثمانون سنة وقيل سبعون)** وهو المذكور في الكشاف ولذا قال في تفسيره زماناً طويلاً لقيام القرينة على أن السير في ثمانين أو سبعين سنة غير مراد بل غير متصور.

قوله: (روي أن موسى عليه السلام خطب الناس بعد هلاك القبط ودخوله مصر خطبة بليغة) أي بعد دخوله مصر ودخوله عليه السلام مصر مختلف فيه فهذه الرواية بناء على القول بدخوله مصر بعد مهلك فرعون وقومه إذ لا جزم في عدم دخوله.

قوله: (فأعجب بها فقيل له هل تعلم أحداً أعلم منك فقال فأوحى الله إليه بل عبدنا الخضر) وأعجب بها على البناء للمفعول يؤيده قوله فقيل له الخ ويحتمل أن يكون على بناء الفاعل فقال لا أي لا أعلم أحداً أعلم مني في هذا الزمان ولم يقل لا أحداً أعلم مني لأنه ليس بممدوح وإن طابق الواقع وقوله وإن لم يكن مذموماً لأنه نفى علمه بأن أحداً أعلم مني لكن اللائق بمنصب الرسالة رد العلم إلى الله تعالى والقول بأن الله تعالى أعلم وعن هذا قال فأوحى الله تعالى الخ لتركه الأفضل فإن حسنات الإبرار سيئات المقربين.

قوله: (وهو بمجمع البحرين) أي الخضر بمجمع البحرين وهذا يؤيد عدم كون المراد بمجمع البحرين موسى وخضر عليهما السلام وخضر بفتح الخاء وكسر الضاد وتسكن وتكسر خاؤه أيضاً ودخول اللام عليه للإشارة إلى الوصفية مثل الحسن والحسين.

قوله: (وكان الخضر في أيام أفريدون وكان على مقدمة ذي القرنين الأكبر) أفريدون بكسر الهمزة ملك مشهور وقيل إنه ذو القرنين الأكبر كذا في شرح البخاري وذو القرنين

لألزمنك أو تعطيني حقي أي إلا أن تعطيني حقي فالمعنى ههنا لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين إلا أن أمضي زماناً طويلاً أتيقن فيه فوات المجمع فحين أتيقنه فواته أقطع سيري وهذا يشير إلى أن أصل مقصوده من السير بلوغ مجمع البحرين لأنه وعد لقاء الخضر فيه.

قوله: وكان على مقدمة ذي القرنين الأكبر قال الإمام والذي هو معلوم الحال بهذا الملك العظيم هو الإسكندر اليوناني فوجب أن يكون المراد بذي القرنين هو إلا أن فيه إشكالاً قوياً وهو أنه كان تلميذ أرسطاليس الحكيم وكان على مذهبه فتعظيم الله تعالى إياه يوجب بأن مذهب أرسطاليس حق ولا سبيل إليه.

---

(١) الدهر مطلق الزمان وهو الأمر الممتد الوهمي والظاهر أنه إذا كان المراد بالحقب الدهر لا مجاز في قوله زماناً طويلاً.

(٢) مرضه لأنه حينئذٍ يكون مجازاً في الزمان الطويل وأما إذا قيل إنه الدهر فلا مجاز كما عرفته.

الأكبر هو سام بن يفع قيل إنه كان في زمن إبراهيم عليه السلام وعانق إبراهيم عليه السلام وهو أول من عانق وطاف الدنيا وبنى سد يأجوج ومأجوج وكان أميراً على مقدمة جيشه وهذا مراد المص بقوله وكان على مقدمة ذي القرنين وقيده بالأكبر احترازاً عن ذي القرنين الأصغر من اليونان وهو الذي قتل دارا وأخذ ملكه وطلب عين الحياة فلم يجدها وسيجيء في آخر السورة بعض أحوال ذي القرنين.

قوله: **(وبقي إلى أيام موسى عليه السلام)** عطف على قوله وكان على مقدمة الخ وفيه رد على من قال إنه مات قبله بل الأكثرون ذهبوا إلى حياة خضر عليه السلام الآن.

قوله: **(وقيل إن موسى عليه السلام سأل ربه أي عبادك أحب إليك قال الذي يذكرني ولا ينساني قال فأي عبادك أقضى قال الذي يقضي بالحق ولا يتبع الهوى قال فأي عبادك أعلم قال الذي يبتغي علم الناس إلى علمه عسى أن يصيب كلمة تدله على هدى أو ترده عن ردى فقال إن كان في عبادك أعلم مني فادللني عليه قال أعلم منك الخضر قال أين أطلبه قال على الساحل عند الصخرة قال كيف لي به قال تأخذ حوتاً في مكتل فحيث فقدته فهو هناك فقال لفتاه إذا فقدت الحوت فأخبرني فذهبا يمشيان)** قوله أحب إليك بمعنى المفعول على الشذوذ الذي يذكرني من الذكر بضم الذال وهذا يناسب ولا ينساني أو من الذكر بكسر الذال قوله إلى علمه متعلق بيبتغي بتضمنه معنى يضم قوله عسى راجع إلى الذي أي طامعاً أن يصيب كلمة وفيه إشارة إلى أن اللائق لطالب العلم أن يكون غرضه طلب الهدى والتقى لا طلب الدنيا قوله أو ترده عن ردى أي هلاك وأو لمنع الخلو قوله أعلم مني إشارة إلى أن طلب العلم ينبغي أن يكون ممن أعلم من الطالب وإن كان الطلب ممن هو دونه أو مساوٍ له غير مستنكر ما كان عنده غير مستحضر لدى الطالب ولذا قيل يبتغي علم الناس مطلقاً إلى علمه قال أعلم منك أي من وجه وهو العلم اللدني لا من كل وجه فإنه أعلم من الخضر في العلم الظاهري قوله كيف لي أي كيف السبيل إلى وصوله والأخذ من علمه قال تأخذ خبر في معنى الإنشاء أي خذ حوتاً مشوياً كاملاً وهو الظاهر من إطلاق الحوت والقول بأنه نصف ردي والمكتل بكسر الميم وفتح التاء الفوقانية الزنبيل بكسر الزاي وفتح الزاي من الغلطات المشهورة[1] قوله يمشيان إشارة إلى أن الوصول إلى العلم إنما هو بترك الراحة وارتكاب المشقة.

قوله: الذي يبتغي علم الناس أي يضم علمهم إلى علمه على تضمين يبتغي معنى يضم.
قوله: كيف لي به أي كيف يتهيأ ويتيسر لي أن أظفر به.
قوله: في مكتلك المكتل الزنبيل الكبير.

---

(١) إذ لم يوجد في كلام العرب هذا الوزن بفتح فاء الفعل.
بل هذا أولى بذلك لأن الاستثناء إخراج ولما صح إخراج المجموع باعتبار بعضه فالمعطوف أولى بذلك.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾﴾

قوله: (أي مجمع البحرين) هذا لا يلائم القول بأن المراد بمجمع البحرين موسى وخضر عليهما السلام بل ينافيه إذ لا معنى لبلوغ موسى نفسه وخضر.

قوله: (وبينهما ظرف أضيف إليه على الاتساع) أي في الأصل لا هنا لقوله أضيف إليهما على الاتساع أي على المفعولية أو جره على الإضافة كما هنا وحاصل مجمع بينهما مجمعهما كما قال أولاً مجمع البحرين بإسقاط لفظة بين ومقتضاه كون لفظة بين مقحمة كما قال أولاً حتى أبلغ مجمع البحرين ومجمع اسم مكان والإضافة بيانية والمعنى مكان الاجتماع أو ما يقرب منه وقيل المراد مجمعاً في وسط البحرين فيكون كالتفصيل لمجمع البحرين وهذا يناسب تفسير المجمع بطنجة أو إفريقية إذ يراد بالمجمع ح ما بين متشعبي بحري فارس والروم من المحيط وهو هناك كذا قيل.

قوله: (أو بمعنى الوصل) فيكون اسماً بمعنى الوصل كما أنه يكون اسماً بمعنى الافتراق حتى عد من الأضداد فيكون المعنى مجمع وصلهما فلا حسن فيه وإن صح في الجملة ولذا أخره.

قوله: (نسي موسى أن يطلبه ويتعرف حاله ويوشع أن يذكر له ما رأى من حياته) نسي موسى أن يطلبه وهذا معنى نسيان الحوت في شأن موسى عليه السلام ويوشع أي ونسي فتاه يوشع أن يذكر له الخ وهذا معنى نسيان الحوت في حق يوشع عليه السلام ونسيان الحوت على إطلاقه قدر مشترك بينهما وإن تنوع بالإضافة إلى كل منهما كما عرفت ففي النظم الكريم كمال إيجاز ونهاية براعة وقيل فيه إشارة إلى أن في النظم مضافاً مقدراً لأنهما لم ينسيا الحوت وإنما نسيا حاله وما ذكرناه أولاً هو الأولى.

قوله: (ووقوعه في البحر) عد هذا من الحالة المنسية مع أن نسيان يوشع كان قبل وقوعه في البحر لأن جعل المعطوف والمعطوف عليه من الأحوال المنسية لا يستلزم كون كل منهما من الأحوال المنسية كما أن استثناء مجموع الأمرين لا يستلزم أن يكون كل واحد منهما مستثنى صرح به المص في تفسير قوله تعالى: ﴿إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك وما أملك لك من الله من شيء﴾ [الممتحنة: ٤] الآية وهذا كما يصح عند قيام القرينة يصح في المعطوف أيضاً عند تحقق القرينة أو أنه من الحالة المنسية باعتبار استمراره وبقائه.

قوله: (روي أن موسى رقد فاضطرب الحوت المشوي ووثب في البحر معجزة لموسى عليه السلام أو الخضر) معجزة لموسى عليه السلام أي دلالة على رسالته لكونه أمراً خارقاً للعادة فهي مجاز للدلالة فإن حقيقة المعجزة ما ظهر على يد الأنبياء عليهم السلام بالتحدي ولا تحدي هنا وقس عليها نظائره أو الخضر عند من قال إنه نبي والأولى الاكتفاء بالأول.

قوله: (وقيل توضأ يوشع من عين الحياة فانتضح الماء عليه فعاش ووثب في الماء) فعلى هذا لا يكون معجزة لحصوله بسبب عادي مرضه لأن عين الحياة تحقيقه هناك غير معلوم وكونه معجزة أخرى بالمقام.

قوله: (وقيل نسيا تفقد أمره وما يكون منه أمارة على الظفر بالمطلوب) أي المضاف محذوف وهو تفقد أي تفحص أمره قيل يعني ذهل عن الاستدلال بهذه الحالة المخصوصة على الظفر بالمطلوب وهو ملاقاة الخضر عليه السلام لأنه تعالى قال له فحيث فقدته فهو أي الخضر هناك مرضه لأن الذهول عن الاستدلال بهذه الحالة المخصوصة مع عدم نسيان الحالة المذكورة بعيد جداً.

قوله: (فاتخذ الحوت طريقه في البحر مسلكاً) معنى سرباً أي كالسراب وكالمسلك على التشبيه البليغ إذ السرب النفق الذي يدخل فيه فيسلك منه إلى موضع وما اتخذه الحوت مسلكاً مشابه به لا عينه.

قوله: (من قوله: ﴿وسارب بالنهار﴾ [الرعد: ١٠]) أي هذا المعنى للسرب مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وسارب بالنهار﴾ [الرعد: ١٠] مراده أن سارباً في الأصل الذهاب في الأرض ولما كان الظهور والبروز لازماً له جعل في الآية الكريمة كناية عن الظهور بقرينة مقابلة قوله: ﴿مستخف بالليل﴾ [الرعد: ١٠] وقيل إنما ذكره هنا على بعض التفاسير وإلا فالمص فسره ببارز في سورة الرعد ولم يبين بعض التفاسير قال الأزهري العرب تقول سربت الإبل إذا مضت في الأرض ظاهرة فإنه جمع بينهما لكن يثبت به ما قاله المصنف من أن أصل سرب الذهاب في الأرض.

قوله: (وقيل أمسك الله جرية الماء على الحوت فصار كالطاق عليه) بكسر الجيم على الحوت أي بعد دخول الحوت في الماء فصار أي الماء كالطاق عليه كالقنطرة فالسرب كالنفق كما في الوجه الأول والفرق امساك الماء وعدم امساكه عن الجرية مرضه لأن الأول أبلغ.

قوله: (ونصبه على المفعول الثاني وفي البحر حال منه أو من السبيل ويجوز تعلقه باتخذ) أي نصب سرباً على المفعول الثاني لأن اتخذ بمعنى جعل لكن الجاعل هو الله تعالى

قوله: وانتضح الماء عليه قال الجوهري النضح الرش نضحت البيت أنضحه بالكسر.

قوله: فاتخذ الحوت طريقه في البحر مسلكاً السرب بالتحريك المسلك في الخفية من قوله وسارب بالنهار أي ذاهب بالنهار فقوله سرباً بمعنى مسلكاً ومذهباً.

قوله: فصار كالطاق كأن الماء ارتفع بعضه فصار كالطاق والكوة فذهب الحوت فيه أي فصار الماء على الحوت كالطاق والطاق عقد البناء.

قوله: ونصبه على المفعول الثاني أي على أنه مفعول ثانٍ لاتخذ أي اتخذ طريقه في البحر مسلكاً خفياً وفي البحر حال من سرباً قدم عليه لكون ذي الحال نكرة أو من السبيل أي اتخذ سبيله كان في البحر طريقاً خفياً.

نبه عليه بقوله أمسك الله الخ فإسناده إلى الحوت مجاز (مجمع البحرين ما نتغدى به).

قوله تعالى: فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ﴿٦٢﴾

قوله: (قيل لم ينصب حتى جاوز الموعد) قيل لم ينصب بفتح الصاد أي لم يتعب لعدم الوصول إلى الموعد الذي وعد لقاء الخضر فيه.

قوله: (فلما جاوزه وسار الليلة والغد إلى الظهر ألقي عليه الجوع والنصب) اكتفى به لأنه المتبوع وسار الليلة والغد إلى الظهر لا دلالة عليه في النظم ولعله أخذه من الرواية القي عليه الجوع منفهم من قوله: ﴿آتنا غداءنا﴾ [الكهف: ٦٢] والنصب صريح قوله: ﴿لقد لقينا﴾ [الكهف: ٦٢] الخ وفيه إشارة إلى أن الفعل الذي لا احتياج فيه ولا لزوم يحصل به المشقة العظيمة والتعب وأما في عكسه فلا.

قوله: (وقيل لم يعي موسى في سفر غيره ويؤيده التقييد باسم الإشارة) في سفر بالتنوين غيره صفة سفر لأن سفرة غيره لكونه لازماً ومحتاجاً إليه لم يزل عنه النشاط لرجاء الوصول إلى المقصود وأما في هذا السفر فالأمر خلاف ما ذكر والمراد بالسفر السفر[1] الذي وقع بعد مجاوزة الموعد وأما في قبله فلا نصب لما ذكر وجه تأييد اسم الإشارة إذ المتبادر من القيد كونه احترازياً ولم يقل يدل لجواز كون التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز.

قوله تعالى: قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا ﴿٦٣﴾

قوله: (أرأيت ما دهاني إذ أوينا) أي ما أصابني وغشيني مثل الداهية والبلية وأشار إلى أن مفعولاً أرأيت محذوف روما للاختصار لكنه لم يتعرض لمفعوله الأول وهو الأمر فالمعنى أخبرني الأمر أي شيء أصابني فذكر الجملة الاستفهامية التي هي في موضع المفعول الثاني هذا إذا جعل ما استفهامية ويجوز أن يكون موصولة والمعنى أخبرني الذي دهاني بالدال المهملة كيف نسيت أن أذكر ما رأيت من حياة الحوت أو رأيت أصل معناه أعلمت ما دهاني أو أبصرت[2] حالنا فأخبرني إذ العلم والرؤية كلاهما سبب الإخبار ثم كنى عن الإخبار ولذا قيل في بيانه أخبرني ما دهاني ونحوه إذ أوينا ظرف لمفعوله الأول وهو الأمر أو الحال.

قوله: لم ينصب بالفتح من باب علم يعلم أي لم يعي ولم يتعب.

قوله: ويؤيده التقييد باسم الإشارة فإنه يفيد أنا كم سافرنا ولم نتعب ولم يعرض لنا إعياء لكن لقينا من سفرنا هذا نصباً.

---

(١) إذ بعض السفر سفر.

(٢) فيه إشارة إلى أن الرؤية يجوز أن تكون بصرية فيتعدى حينئذٍ إلى مفعول واحد.

قوله: (يعني الصخرة التي رقد عندها موسى وقيل هي الصخرة التي دون نهر الزيت) أي عند نهره ونهر الزيت اسم نهر معين سمي به لكسرة ما حوله من الشجرة الزيتونية ولا ينافي هذا كون تلك الصخرة الصخرة التي رقد عندها موسى عليه السلام ولعل لهذا مرضه.

قوله: (فقدته) أي النسيان مجاز عن الفقد بعلاقة السببية إذ الفقد سبب النسيان أو العكس قوله فقدته فعل ماض معنى نسيت مجازاً.

قوله: (أو نسيت ذكره بما رأيت منه) أي النسيان على حقيقته والمضاف محذوف والباء للصلة أو للملابسة حال من المضاف إليه المجرور وهذا الوجه أولى أما أولاً فلموافقته لما ذكر في قوله: ﴿نسيا حوتهما﴾ [الكهف: ٦١] فإن الأول لم يذكر هناك ولا يحسن ذكره لاستلزامه الجمع بين الحقيقي والمجازي وأما ثانياً فلأن قوله تعالى: ﴿وما أنسانيه إلا الشيطان﴾ [الكهف: ٦٣] لا يلائم الوجه الأول بل ينافيه فلا جرم أنه موافق للوجه الثاني.

قوله: (أي وما أنساني ذكره إلا الشيطان) أي بما رأيت إلا الشيطان.

قوله: (فإن أن أذكره بدل من الضمير) بدل الاشتمال قوله: بوساوسه إشارة إلى أن الإنساء إلى الشيطان مجاز قوله فإن أن أذكره تعليل لكون المعنى وما إنساني ذكره الخ.

قوله: (وقرىء أن أذكر له) من التفعيل وهو بدل أيضاً إذ المآل واحد.

قوله: (وهو اعتذار عن نسيانه بشغل الشيطان له بوساوسه والحال وإن كانت عجيبة لا ينسى مثلها لكنه لما ضري بمشاهدة أمثالها عند موسى وألفها قل اهتمامه بها ولعله نسي ذلك لاستغراقه في الاستبصار وانجذاب شراشره إلى جناب القدس بما عراه من مشاهدة الآيات الباهرة) وهو اعتذار أي على القراءتين قوله لما ضري بالضاد المعجمة والراء المهملة والياء في آخره معناه هنا اعتاد وفيه تنبيه على أن اعتياد الأمر وإن كان غريباً لا ينبغي أن يزول عن الخاطر يكون الاهتمام به قليلاً وفيه نوع بعد لا سيما من يوشع عليه السلام وعن هذا قال ولعله نسي ذلك إذ معناه والنسيان ليس لقلة الاهتمام فإنه احتمال بعيد بل النسيان لأمر أهم من ذلك الحالة العجيبة وهو استغراقه في معرفة الله تعالى والنظر في آيات الله الدالة على التوحيد وكمال القدرة والعلم التام بحيث ينسى دونه جميع ما سواه حتى نفسه ولذا قال بشراشره أي بنفسه إلى جناب القدس وهذا المعنى لا كلام في حسنه وبراعته وبلاغته وإنما الكلام في أن النظم الجليل ناطق بأن سبب النسيان وساوس الشيطان وقد حاول إلى توجيهه فقال وإنما نسبه إلى الشيطان الخ.

قوله: (وإنما نسبه إلى الشيطان هضماً لنفسه) أي كسراً لها عن الافتخار والعجب

قوله: بدل من الضمير أي من الها ﴿في أنسانيه﴾ [الكهف: ٦٣] بدل الاشتمال.

قوله: لما ضرى أي اعتاد من ضرى البازي بالصيد بالكسر إذا تعود.

قوله: وإنما نسبه إلى الشيطان هضماً لنفسه يعني استغراقه في الاستبصار وانجذابه بالكلية

الذي عد من المهلكات ولما كان المراد من نسبة الإنساء إلى الشيطان كناية عن عدم الافتخار والإعجاب لا إشكال بأن إسناد الإنساء إلى الشيطان كذب ح لا يناسب لمنصب يوشع كيف لا وهضم النفس شائع في كلام البلغاء لا سيما في كلام الأنبياء عليهم السلام مع أنه إخبار لما هو خلاف الواقع[1].

قوله: (أو لأن عدم احتمال القوة) أي القوة العقلية.

قوله: (للجانبين) أي لجانب الحق وجانب الخلق.

قوله: (واشتغالها بأحدهما عن الآخر يعد من نقصان) واشتغالها عطف تفسير لما قبله يعد من نقصان ولذا أزال الله تعالى ذلك عن رسولنا عليه السلام بانشراح صدره الشريف حتى وسع مناجاة الحق ودعوة الخلق لا يشغل أحدهما عن الآخر ولما كان هذا من النقصان والنقصان يضاف إلى الشيطان أسند الإنساء إليه مع أن الإنساء من الاستغراق للتنبيه على أن كون الاستغراق منسياً بسبب نقصان فذلك الإسناد مجاز عن النقصان لكونه سببه ونقصانه بترك المجاهدات والتصفية حتى لا تشغله تلك الجذبات عن الأمور الخارجية كذا قاله الفاضل المحشي وتبعه بعضهم والظاهر أن هذا النقصان جبلي لا يزول بالتصفية والمجاهدة بل هذا أي عدم اشغال تلك الجذبات عن الأمور الخارجية من خصائص نبينا عليه الصلاة والسلام بانشراح الصدر قال تعالى: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ [الشرح: ١] وكون نوع النقصان من الشيطان كاف في إسناد النقصان إليه وإن لم يكن فرداً من النقصان منه كما هنا كما قال أرباب البيان في رعينا الغيث مجاز عن النبات وإن لم يكن نبته من الغيث وصرح به صاحب التوضيح أيضاً.

قوله: (سبيلاً عجباً وهو كونه كالسرب أو اتخاذاً عجباً والمفعول الثاني هو الظرف) سبيلاً عجباً أي أن عجباً صفة لمحذوف دل عليه سبيله وفيه مبالغة حيث جعل السبيل نفس العجب[2] والمراد ما يتعجب منه وهو كونه كالسرب لكلا المعنيين وفيه إشارة إلى أن سربا فيما مر من التشبيه البليغ كما نبهنا عليه قوله أو اتخاذاً عجباً أي عجباً صفة لاتخاذ محذوف

إلى جناب القدس يقتضيان عدم تعرض الشيطان له فقال ذلك كسراً لنفسه وعداً لها من نفوس العوام التي لا تأمن من إغواء الشيطان لها.

قوله: أو لأن عدم احتمال القوة للجانبين يعد من نقصان يعني إنما نسبة إلى الشيطان تنزيهاً لنفسه عن النقصان كأنه إذا خلي وطبعه لا يرضى النقصان لكن إنما عرض له النقصان ههنا وهو غفوله عن أحد الجانبين من شر الشيطان لا من قبل نفسه المراد بالجانبين جانبا الدنيا والآخرة أو جانبا عالم السفلي والعلوي.

قوله: سبيلاً عجباً جعل عجباً صفة موصوف محذوف هو ثاني مفعولي اتخذ أي سبيلاً متعجباً منه.

---

(١) ولو كان كذباً لما وقع في كلام الأصدقاء.

(٢) ولو قيل إن عجباً اسم لما يتعجب منه لا مصدر فلا مبالغة.

إذ كون السبيل عجباً يستلزم كون اتخاذه عجباً وأما القول بأن أكثر العجائب ليس بحال السبيل فمدفوع بأن كون حال السبيل وهو كونه مثل السرب يكفي في صحته وهذا أي كونه مثل السرب مذكور فيما قبله فكونه عجباً بسبب كونه مثل السرب فلا أحد يدعي أن أكثر العجائب حال السبيل حتى يناقش عليه فعلى هذا يكون عجباً مفعول ثانٍ لاتخذ بمعنى جعل مثل ما سبق وفي البحر حال منه أو من السبيل ويجوز تعلقه باتخذ وأما على تقدير كونه صفة لاتخاذ يكون المفعول الثاني هو الظرف لا عجباً لأنه صفة اتخاذ الذي هو المفعول المطلق.

قوله: (وقيل هو مصدر فعله المضمر أي قال في آخر كلامه) وقيل هو أي عجباً مصدر فعله المضمر وهو عجبت أي قال يوشع في آخر كلامه عجبت عجباً.

قوله: (أو موسى في جوابه عجباً) عطف على المستتر في قال للفصل أي قال موسى عليه السلام عجبت عجباً فجملة عجبت مقول القول.

قوله: (تعجباً من تلك الحال) ناظر إليهما مرضه لأن الاحتمال الأول هو الملائم لقوله سرباً وهو منشأ كونه عجباً ولأن تقدير القول بلا داع خلاف المتبادر ولأن الظاهر أن عجباً اسم لما يتعجب منه مبالغة وكونه مصدراً بمعنى تعجباً غير شائع.

قوله: (وقيل الفعل لموسى أي اتخذ موسى سبيل الحوت في البحر عجباً) أي فاعله موسى عليه السلام دون الحوت أي الاتخاذ واقع منه دون الحوت فح يكون معنى اتخذ اعتقده مثل قوله تعالى: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً﴾ [الزخرف: ١٩] وأما على الأول فالاتخاذ بمعنى التصيير بالفعل مثل اتخذ فلان الفضة خاتماً فعلى هذا يكون عجباً مفعولاً ثانياً لاتخذ مرضه لأن السوق يقتضي كون الفعل للحوت كما في الآية التي قبلها لا ذكر موسى عليه السلام هنا وأيضاً فيه تفكيك الضمير.

قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ (٦٤)

قوله: (قال ذلك أي أمر الحوت) قال أي موسى جملة استئنافية جواب لسؤال مقدر لبيان ما صور منه بعده ذلك صيغة البعد لبعد المشار إليه وللتفخيم ولذا قال أي أمر الحوت مع أن الظاهر أي فقد الحوت لما مر من قوله: فحيث فقدته فهو هناك الخ للإشارة إلى فقد الحوت على هذا الوجه المذكور وهو خروجه عن المكتل وحياته بعد كونه مشوياً أو مأكولاً بعض منه وكون السبيل مثل سرب أمر عظيم وشأن فخيم.

قوله: (ما كنا) موصولة أي الذي كنا نبغ أي نطلب على الاستمرار.

قوله: (نطلب لأنه أمارة المطلوب) لأنه أي أمر الحوت وفقده أمارة المطلوب بالذات

قوله: وقيل هو مصدر فعله المضمر التقدير عجبت عجباً.

قوله: نطلب فما في ما كنا موصولة أي ذلك الذي نطلبه لأنه أمارة المطلوب وهو لقاء

وكل أمر أمارة المطلوب بالذات فهو مطلوب بالتبع ولذا قال عليه السلام ذلك أي أمر الحوت الذي نطلبه مع أن المطلوب بالذات الخضر عليه السلام لكن الأولى دليل المطلوب لقوله تعالى له: فحيث فقدته فهو هناك وإنما تعرض له دون المطلوب بالذات وهو الخضر لأنه مطلوب أولاً وإن كان عرضياً ولو قيل لفظة في محذوفة أي قال في ذلك المكان الذي فقد الحوت فيه ما كنا نبغ أي نطلبه بالذات لم يبعد نبغ أصله نبغي فحذف الياء للتخفيف لدلالة الكسرة عليه لكنه خلاف القياس.

قوله: (فرجعا في الطريق) فرجعا معنى فارتدا قوله في الطريق أشار إلى أن رجع يتعدى بفي كما إن ارتد يتعدى بعلى لكن الأولى إلى الطريق إذ تعدية الرجوع بإلى.

قوله: (الذي جاءا فيه) إشارة إلى أن آثارهما كناية عنه إذ الرجوع إلى عين الآثار ليس بلازم.

قوله: (يقصان قصصاً أي يتبعان آثارهما اتباعاً) أي أنه من قص أثره إذا اتبعه وعلى هذا يكون قصصاً مفعول مطلق والجملة حال وفائدتها بيان امتداد اتباعهما بقرينة قوله: ﴿فوجدا عبداً﴾ [الكهف: ٦٥].

قوله: (أو مقتصين) بصيغة التثنية إشارة إلى أن قصصاً يحتمل أن يكون حالاً بتأويل المشتق وإفراده لكونه مصدراً قدم الأول إذ الثاني يحتاج إلى التأويل.

قوله: (حتى أتيا الصخرة) مقتضى قوله: ﴿فوجدا عبداً﴾ [الكهف: ٦٥] وهذا مراد من قال إن الفاء في فوجدا فصيحة منبئة عن المحذوف وهو حتى أتيا الصخرة.

قوله تعالى: فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾

قوله: (﴿فوجدا عبداً من عبادنا﴾ [الكهف: ٦٥]) عبر به للتفخيم وتنكيره يزيد التعظيم من عبادنا الخلص.

قوله: (الجمهور على أنه الخضر) كما ورد في حديث الصحيحين حتى انتهيا إلى الصخرة فإذا رجل مسجى ثوباً فسلم عليه فقال الخضر الحديث.

الخضر فإن موسى حين قال كيف لي به قال الله تعالى تأخذ حوتاً في مكتل فحيث فقدته فهو هناك فقال لفتاه إذا فقدت الحوت فأخبرني فلما فقد الحوت كان فقده علامة لمطلوبه ومبتغاه.

قوله: يقصان قصصاً جعل نصب قصصاً على أنه مصدر فعل محذوف فهو من اقتصصت الأثر بمعنى اتبعه ومن ذلك قولهم هو البعير يقص اثر الركاب ولذا قال في تفسيره أي يتبعان آثارهما اتباعاً.

قوله: أو مقتصين عطف على قول يقصان كلا الوجهين على أن يكون المحذوف سواء كان يقصان أو مقتصين حالاً من فاعل فارتدا وهو الألف أو الضمير المجرور المضاف إليه في ﴿على آثارهما قصصاً﴾ [الكهف: ٦٤] ويجوز أن يكون قوله مقتصين تفسيراً لقصصاً من حيث إنه جعل قصصاً بمعنى مقتصين لا تقديره العامل قصصاً على منوال قولهم أتيناه مشياً ولقيناه فجأة أي ماشين ومفاجئين.

قوله: (واسمه يليا بن ملكان) بياء موحدة ولام ساكنة وياء مثناة تحتية وفي آخره ألف وروي إيليا بزيادة همزة كما نقل عن شرح البخاري وهو من نسل نوح ولا حاجة إليه لأن الناس بعد نوح عليه السلام من نسل نوح عليه السلام وكان أبوه من الملوك ولقب به لأنه إذا جلس أو صلى على أرض بيضاء اخضرت وقيل لإشراقه وحسنه فيكون مجازاً واللون الأخضر أشرف الألوان وأحسنها وهذا ظاهر وأما الأول فلكونه سبباً لاخضرار الأرض صار مثل الخضر الذي به يكون الشيء خضراً هذا باعتبار أصل معناه وإما حال اللقبية فالمسمى ذاته لا يقصد به معنى الاخضرار مطلقاً أو أصالة على اختلاف فيه وقيل اسمه أرميا وقال السدي إلياس أخوه.

قوله: (وقيل اليسع) وهو اليسع بن اخطوب علم أعجمي ادخل عليه اللام كما ادخل على اليزيد.

قوله: (وقيل إلياس) من أسباط هارون أخي موسى وقيل هو إدريس جد نوح عليهما السلام وهذا الأخير بعيد جداً وكذا الأول لا يلائم ملاقاته موسى عليه السلام وعن هذا مرض القولين الأخيرين.

قوله: (هي الوحي والنبوة) واختار المص كونه نبياً إذ الرحمة اطلق على النبوة في مواضع من القرآن ولهذا ذهب الأكثرون إلى نبوته وهذا يرجح كونه نبياً ولا يدعي المص أن كل رحمة نبوة كيف لا والرحمة أطلقت في القرآن على غيرهما ولذا قيل إنه ولي وقيل إنه ملك ولا دليل لهم على مدعاهم والقول بأنه نبي أقوى ولذا اختار المص ذلك وذكره في صورة الاتفاق ولم ينبه على الاختلاف والاختلاف في حياته مشهور قيل إنه لا يموت إلا في آخر الزمان حين ارتفع القرآن.

قوله: (مما يختص بنا ولا يعلم إلا بتوقيفنا) الاختصاص مستفاد من لدنا وتقديمه على علماً يؤيد ذلك الاختصاص ولا يعلم إلا بتوقيفنا بتقديم القاف على الفاء وهو أولى من عكسه.

قوله: (وهو علم الغيوب) والمراد بالغيب هنا الخفي لا ينتصب عليه دليل وقد أعلم الله الخضر بعضاً من تلك الغيوب.

قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلۡ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا ٦٦﴾

قوله: (﴿قال له موسى﴾ [الكهف: ٦٦]) جملة مستأنفة.

قوله: (﴿هل أتبعك على أن تعلمن﴾ [الكهف: ٦٦]) أي هل ترى أن اتبعك أو هل تعلمني حين اتبعتك وإلا فلا معنى للسؤال عن فعل نفسه إلا أن يقال إن الاستفهام هنا للتقرير.

قوله: (على شرط أن تعلمني) هذا بناء على أن على يأتي للشرط أي لمعنى يفهم منه كون ما بعدها تعليقاً لما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً﴾

[الممتحنة: ١٢] فإن قيل لا خفاء في أنها صلة هل اتبعك فكيف يكون للشرط قلنا كونه صلة لا ينافي شرطية مدخوله للاتباع لتوقف الاتباع على التعليم والظاهر أنه مجاز[1] بتشبيه لزوم الشرط بالاستعلاء الحسي وتفصيله في الأصول.

قوله: (وهو في موضع الحال من الكاف) أو من الضمير المستتر في اتبعك وهذا في المعنى صلة اتبعك ولا يبعد أن يكون متعلقاً باتبعك بل هو الظاهر من كلامه على شرط أن تعلمني.

قوله: (علماً ذا رشد وهو إصابة الخير) يعني أن نصب رشداً على أنه صفة لمفعول محذوف قائماً مقامه ووصف به للمبالغة فح الأولى أن لا يقدر المضاف لئلا يفوت المبالغة إلا أن يقال إن مراده أنه حق العبارة ذا رشد إذا لم يقصد به المبالغة لا أن المضاف مقدر هنا **(وقرأ البصريان بفتحتين وهما لغتان كالبخل والبخل)**.

قوله: (وهو مفعول تعلمني ومفعول علمت العائد المحذوف) وهو أي رشداً مفعول تعلمني أي قائم مقام مفعوله لما عرفت أنه صفة لمحذوف أي علمنا ذا رشد والمراد بالعلم هنا المعلوم إذ لا يعلم العلم فعلى هذا لفظة من ابتدائية في قوله: ﴿مما علمت﴾ [الكهف: ٦٦] متعلق بتعلمني ويجوز أن يكون للتبعيض وقد جوز أن يكون مما علمت مفعوله ورشداً بدل منه فيكون من اسماً بمعنى البعض وفيه كلام قد أوضحناه في تفسير قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله﴾ [العنكبوت: ١٠] الآية.

قوله: (وكلاهما منقولان من علم الذي له مفعول واحد) أي تعلمني وعلمت منقولان من علم الخ ليتعديان إلى اثنين وإنما لم يجعلا مأخوذين من علم الذي له مفعولان لأن المقصود هنا تعليم الأشياء أنفسها لا تعليم أحوالها.

قوله: (ويجوز أن يكون علة لاتبعك أو مصدراً بإضمار فعله) أي رشداً علة لاتبعك

قوله: علماً ذا رشد جعل رشداً صفة محذوف هو مفعول تعلمني حذف الموصوف وأقيم هو مقامه وأعرب بإعرابه ولا يجوز أن يكون مفعول علمت للزوم فقد العائد إلى الموصول فإن تقديره مما علمته.

قوله: ويجوز أن يكون علة عطف على قوله وهو مفعول تعلمني فالمعنى هل أتبعك لأجل رشدي.

قوله: أو مصدر بإضمار فعل تقديره أرشده رشداً هذا على أن يكون أرشد رشداً حالاً مقدرة أي هل أتبعك مقدراً لنفسي الرشد كقولك جاء زيد ومعه صقر صائداً به غداً أي مقدراً صيده به غداً ولولا هذا التأويل لفات شرط الحال وهو مقارنة معنى الحال لمعنى عامله فإن نفس الصيد في المثال المذكور وإن لم يكن مقارناً للمجيء لكن تقدير صيده غداً مقارن له كذلك ههنا فإن الرشد وإن لم يكن مقارناً للاتباع لكن تقدير الرشد مقارن له.

---

(١) وذهب السرخسي إلى أنه معنى حقيقي لها.

فيكون مفعولاً له فمفعول تعلمني مما علمت كما عرفت تفصيله وقيل أو بتأويل علماً مما علمت وكونه مصدراً أي ويجوز أن يكون مصدراً بإضمار فعله أي أرشد رشداً والجملة إما حال مقدر أو استئناف ولكونه تكلفاً آخره وضعفه.

قوله: (ولا ينافي نبوته وكونه صاحب شريعة أن يتعلم من غيره ما لم يكن شرطاً في أبواب الدين فإن الرسول ينبغي أن يكون أعلم ممن أرسل إليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لا مطلقاً) جواب إشكال أورده أهل الكتاب ومن تبعه من بعض المحدثين والمؤرخين وهو أنه رسول من أولي العزم فكيف يتعلم من غيره والرسول لا بد وأن يكون أعلم زمانه وعن هذا اختاروا أن المراد موسى بن ميشا فأجاب بأنه أن الرسول أعلم في أبواب الدين لا في كل شيء فيجوز تعلمه من غيره ما لم يكن شرطاً في أبواب الدين ولذا قال عليه السلام: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» فيجوز كون التعلم من غيره سواء كان نبياً أو لا ما لم يكن من أبواب الشريعة ولا ينافي منصب الرسالة.

قوله: (وقد راعى في ذلك غاية التواضع والأدب فاستجهل نفسه) مستفاد من طلب التعلم والتعلم إنما يكون فيما لا يعلم حقيقة وفيه ترغيب للعلماء أن يتعلموا ما لم يعلموا إلى اللحد ويحمل مشاق السفر في كسبه والعكوف على التواضع وكمال الأدب.

قوله: (واستأذن أن يكون تابعاً له) حيث قال هل أتبعك وفيه تأييد لما ذكرنا من أن معنى هل أتبعك هل ترضى أن أتبعك.

قوله: (وسأل منه أن يرشده وينعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله عليه) أن يرشده أي إلى علم لدني وهذا مفهوم من قوله: على أن تعلمني قوله بتعليم بعض ما أنعم الخ إشارة إلى أن من في قوله: ﴿مما علمت﴾ [الكهف: ٦٦] اسم لمعنى البعض.

قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (٦٧)﴾

قوله: (نفى عنه استطاعة الصبر معه) ولعل هذا النفي مما علمه من الغيوب وإلا فكيف يجزم بذلك فضلاً عن التأكيد وما أشير إليه من الجواب عن هذا من قوله ظواهرها مناكير الخ فلذا قال: ﴿إنك لن تستطيع﴾ [الكهف: ٦٧] لا ينافي ما ذكرنا.

قوله: (على وجوه من التأكيد) وهي الجملة الاسمية وكلمة أن والنفي بلن فإن نفيها

قوله: لا مطلقاً فيجوز أن يخفي الله تعالى من الأنبياء علوماً لا تعلق لها بالدعوة وأمور الدين على ما قال بعض الكمل من المشايخ إن الله تعالى أخفى عن الأنبياء سر القدر لأنهم لو علموه لزم الفتور في التبليغ لعلمهم أن الشقي في علم الله لا ينفعه الدعوة ولا ينجع فيه التبليغ قال بعضهم دل طلبه العلم من غيره أنه ليس موسى بن عمران لأنه نبي والنبي يجب أن يكون أعلم زمانه بل موسى بن ميشا والذي قاله المصنف ههنا جواب لقول ذلك القائل.

قوله: على وجوه من التأكيد وهو مجيء كلمة كلمة لن ولفظ لن وتكرر الإسناد.

آكد من غيرها وعدوله عن تصبر إلى أن تستطيع فإن نفي القدرة آكد من نفي الفعل وتنكير صبراً في سياق النفي ليفيد العموم.

قوله: (كأنها مما لا يصح ولا يستقيم) أي كأن الاستطاعة مما لا يصح الخ إذ النفي بهذا الوجه من شأن الممتنعات وإنما قال كأنها إذ الاستطاعة ممكنة في نفسها لكنها لكمال صعوبتها مشابهة بالمستحيلات.

قوله: (وعلل ذلك واعتذر عنه بقوله: ﴿وكيف تصبر﴾ [الكهف: ٦٨] الآية) وعلل ذلك أي بحسب المعنى إذ ما لم تحط به خبراً لا يصبر عنه.

قوله تعالى: وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾

قوله: (أي وكيف تصبر) إنكار الصبر بطريق برهاني إذ إنكار الصبر لازم لإنكار كيفيته وهذا اللازم هو المراد كناية انكر أولاً استطاعة الصبر ثم أنكر الصبر ثانياً للتنبيه على أن نفي الاستطاعة للمبالغة في نفي الصبر لا نفيها حقيقة إذ الاستطاعة متحققة لكنها لكمال عسرتها كالممتنع والقول بأن الاستطاعة مع الفعل لا مساس له لهذا المقام لأن هذا نزاع لفظي لا معنوي كما صرح به في شرح العقائد.

قوله: (وأنت نبي على ما أتولى من أمور ظواهرها مناكير وبواطنها لم يحط بها خبرك) إشارة إلى علة عدم الصبر وإنما لم يقل وأنت رسول للإشارة إلى أن النبوة كافية في ذلك فما ظنك بالرسالة صرف عدم إحاطته على بواطنها لأن ظواهرها معلومة وأيضاً الخبر علم ما بطن.

قوله: (وخبراً تمييز) محول عن الفاعل كما أشار إليه بقوله: لم يحط به خبرك.

قوله: (أو مصدر لأن لم تحط به بمعنى لم تخبره) بضم الباء من خبر الثلاثي من باب نصر فح لا وجه لكونه تمييزاً لأنه يرفع الابهام والجواب أن أصل الإحاطة ليس بمعنى الخبر كما يقال أحاط الجدران بالبستان ونحوه بل مراده أنها اطلقت على سعة العلم إطلاقاً شائعاً حتى ضار في العرف كالحقيقة **(معك غير منكر عليك)**.

قوله تعالى: قَالَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴿٦٩﴾

قوله: (عطف على صابراً أي ستجدني صابراً وغير عاصٍ) أي بالتأويل كما قال وغير

قوله: أي وكيف تصبر وأنت نبي في تقييد نفي الصبر بمفهوم هذه الحال أن مقتضى النبوة إنكار ما يرى منكراً ظاهراً وبواطن الأمور إنما يحيط بها علم الله الشامل للكل وعلم من أعلمه هو منها شيئاً كخضر عليه السلام.

قوله: بفتح الياء أي بفتح ياء ﴿ستجدني﴾ [الكهف: ٦٩].

قوله: عطف على صابراً فحينئذٍ تكون الجملة في محل النصب لكونها عطف على مفعول ﴿ستجدني﴾ [الكهف: ٦٩] وهو صابراً.

عاص إذ الفعل يعطف على المفرد المشتق بتأويل أحدهما بالآخر ويمكن تأويل صابراً بأن أصبر لكن الشائع ما ذكره المص.

قوله: (أو على ستجدني) أخره مع أنه لا تأويل لأن الأول أبلغ وأقرب فهو منصوب المحل على أنه مقول القول.

قوله: (وتعليق الوعد بالمشيئة إما للتمني أو لعلمه بصعوبة الأمر فإن مشاهدة الفساد) أي بحسب الظاهر كقتل الغلام بغير نفس فإنه منكر شرعاً.

قوله: (والصبر على خلاف المعتاد شديد فلا خلف وفيه دليل على أن أفعال العباد واقعة بمشيئة الله تعالى) والصبر على خلاف المعتاد كإقامة الجدار لمن منع الإطعام وهذا مفهوم من قوله: ﴿إنك لن تستطيع﴾ [الكهف: ٦٧] إلى قوله: ﴿صبراً﴾ [الكهف: ٦٧] فإنه فهم أن ما سيصدر من الخضر لم يصبر عليه وما لم يصبر عليه لا يكون إلا لمخالفة الشرع ظاهراً قوله فلا خلف أي لا خلف في وعده له بالصبر لأنه علق بالمشيئة وهو استثناء لكن هذا متفرع على الوجه الثاني لا على كونه للتمني والتبرك فإنه ليس بتعليق كقوله تعالى: ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله﴾ [الفتح: ٢٧] الآية فح يلزم الخلف فيلزم الكذب والأنبياء عليهم السلام مصونون عن الكذب فالأولى بل الصواب عدم التعرض له هنا إلا أن يقال إنه لا وجه للتيمن بلا حقيقة فح يفيد ما أفاده التعليق[1] وأما القول بأن السؤال إنما يرد إذا كان خلف الوعد كذباً وهو كخلف الوعيد ليس بكذب عند المحققين فضعيف جداً فإن المص صرح في سورة الحج في قوله تعالى: ﴿ولن يخلف الله وعده﴾ [الحج: ٤٧] الآية بأنه كذب لكونه خبراً والمضارع خبر باتفاق أهل العربية.

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿٧٠﴾﴾

قوله: (فلا تفاتحني بالسؤال عن شيء أنكرته مني ولم تعلم وجه صحته) معنى فلا تفاتحني لا تبتدئني به بدليل قوله: ﴿حتى أحدث لك منه ذكراً﴾ [الكهف: ٧٠] قوله عن

قوله: أو على ﴿ستجدني﴾ [الكهف: ٦٩] كلام صاحب الكشاف هنا يدل على أنه إن عطف على ستجدني لا يكون له محل من الإعراب وفيه نظر لأن المعطوف عليه منصوب المحل على أنه مفعول قال وهذا يوجب كون المعطوف منصوب المحل أيضاً قال شراح الكشاف فيه ولعل هذا على رأي من يقول الجملة الواقعة بعد قال ليست مفعوله بل مفعوله محذوف وهو قولاً والجملة تفسير له ولذا قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا﴾ [البقرة: ١١] المفعول القائم مقام الفاعل هو القول المضمر والتقدير وإذا قيل لهم قولاً هو ﴿لا تفسدوا﴾ [البقرة: ١١] ونظيره ثم بدا لهم بعد ما رأوا الآيات ﴿ليسجننه﴾ [يوسف: ٣٥] أي بدا لهم بدأ ورأى.

قوله: فلا خلف فيه أي فلا خلف قي الوعيد المعلق بالمشيئة على التقديرين.

---

(١) لكن يشكل مثل قوله تعالى: ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله﴾ الآية فتأمل.

شيء أنكرته لكونه فاسداً ظاهراً ولم تعلم وجه صحته لأنه من المغيبات.

قوله: (حتى ابتدأك ببيانه) لازم المعنى لأن الأحداث قبل سؤاله عليه السلام الإبتداء بالبيان حتى أحدث غاية لعدم سؤاله ومفهومه أذن السؤال بعد الاحداث لكن لما بين وجه صحته لا مجال للسؤال فلا مفهوم في مثله (وقرأ نافع وابن عامر فلا تسألني بالنون الثقيلة).

قوله تعالى: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا ۖ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا (٧١)﴾

قوله: (فانطلقا) الفاء للتعقيب مع السببية.

قوله: (على الساحل يطلبان السفينة) هذا القيد منفهم من قوله: ﴿حتى إذا ركبا﴾ [الكهف: ٧١].

قوله: (أخذ الخضر فاساً فخرق السفينة بأن قلع لوحين من ألواحها) كذا في صحيح البخاري بيان خرقها.

قوله: (قال أخرقتها) الاستفهام للإنكار الواقع أي ما كان ينبغي أن يكون كذلك.

قوله: (فإن خرقها سبب لدخول الماء فيها المفضي إلى غرق أهلها) أشار إلى أن إسناد الإغراق إلى الخضر مجاز وكون اللام للعاقبة أولى من كونها للغرض(١).

قوله: (وقرىء لتغرق بالتشديد للتكثير) أي لتكثير المفعول ويدخل فيه موسى والخضر عليهما السلام بحسب الظاهر ولم يقل لتغرقنا لنكتة يعرفها من له سليقة راسخة.

قوله: (وقرأ حمزة والكسائي ليغرق أهلها على إسناده إلى الأهل) من الثلاثي فح لا مجاز في الإسناد واللام أيضاً للعاقبة.

قوله: (أتيت أمراً عظيماً من أمر الأمر إذا عظم) أي أتيت بأمر ففيه حذف وإيصال قوله من أمر الخ أي هذا مأخوذ من أمر بكسر الميم إذا عظم.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (٧٢)﴾

قوله: (تذكير لما ذكره قبل) بالتخفيف أشار به إلى أن استفهام لإنكار النفي وتقرير المنفي أي قد قلت: ﴿إنك﴾ [الكهف: ٧٢] الآية.

قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا (٧٣)﴾

قوله: (بالذي نسيته أو بشيء نسيته) بالذي فيكون ما موصولة أو بشيء فيكون موصوفة وجواز الاحتمالين بالاعتبارين المعهودية وعدم المعهودية.

---

(١) قيل ولو حملت على التعليل كان أنسب بمقام الإنكار وليس فيه سوء أدب ولا يخفى أن كون قصد الخضر بالخرق الإغراق في غاية من البعد والفعل الذي هو عاقبته الإغراق إنكاره أنسب بالمقام.

قوله: (يعني وصيته بأن لا يعترض عليه) تفسير لما على الاحتمالين الضمير راجع إلى الخضر ووصيته قوله: ﴿فلا تسألني عن شيء﴾ [الكهف: ٧٠] الآية أي لا تؤاخذني بما نسيت إذ لا مؤاخذة على الناسي قوله: ﴿ألم أقل إنك﴾ [الكهف: ٧٢] الخ وإن كان تذكيراً فهو مؤاخذة حقيقة قوله بأن لا يعترض تفسير لعدم المؤاخذة.

قوله: (أو بنسياني اياها وهو اعتذار بالنسيان أخرجه في معرض النهي عن المؤاخذة مع قيام المانع لها) أي ما مصدرية فيستغنى عن تقدير الضمير في نسيت اخره وفصله عن احتمال الموصولية لأن المؤاخذة على المنسي لا على النسيان لكنه لما كان سبباً له جوز كون المؤاخذة به مع الإشارة إلى ضعفه فعلى هذا الباء للسببية وقيل كونها للملابسة متعين هنا ولعل وجهه أن المؤاخذة بالمنسي ملابساً بالنسيان وجوز السببية لأن النسيان سبب بعيد للمؤاخذة والباء في الموصولية صلة لأنه يتعدى بها لا للسببية كذا قيل وفيه ما فيه.

قوله: (وقيل أراد بالنسيان الترك أي لا تؤاخذني بما تركت من وصيتك أول مرة) أي مجازاً مرضه لأنه لا فائدة فيه إذ النسيان يستلزم الترك قوله أول مرة قيد الترك فعلى هذا لا يكون اعتذار بالنسيان بأنه ليس بمقدور له بل يكون اعتذار بأن تركه أول مرة وكونه اعتذاراً محل تأمل ويظهر منه وجه آخر لتمريضه.

قوله: (وقيل إنه من معاريض الكلام) جمع معراض والمراد به هنا ايهام خلاف المراد لأنه أبرزه في صورة النهي وليس بمراد نقل عن الكشف أنه قال فعلى الأول كان موسى عليه السلام قد نسي وصيته حقيقة وعلى هذا نهاه عن مؤاخذته بالنسيان موهماً بأن ما صدر منه عن نسيان ولم يكن وإنما صار إليه لأن المؤاخذة به لا تصدر عن الأنبياء عليهم السلام فلا يحتاج إلى النهي وعلى الأول وجهه أنه نهى عن مؤاخذته بقلة التحفظ حتى ينسى قيل والتعريض وإن حصل بقوله نسيت إلا أنه أبرز في صورة النهي تفادياً عن الكذب فالمراد بما نسيه شيء آخر غير الوصية لكنه أوهم أنها المنسية ولا يخفى عليك أن

قوله: وقيل إنه من معاريض الكلام والمراد شيء آخر نسيه المعاريض جمع معراض بمعنى التعريض الذي هو ضد التصريح وفي الأساس عرفت ذلك من معراض كلامه وفي الكشاف أو أخرج الكلام في معرض النهي عن المؤاخذة بالنسيان يوهمه أنه قد نسي ليبسط عنده في الإنكار وهو من معاريض الكلام التي تتقي بها الكذب مع التوصل إلى الغرض كقول إبراهيم عليه السلام هذه أختي وإني سقيم تم كلامه والفرق بين التعريض والكناية أن التعريض مضمون الكلام دلالة ليس فيه ذكر كقولك ما أقبح البخل تعرض بأنه بخيل والكناية ذكر الرديف وإرادة المردوف كقولك فلان طويل النجاد والمراد أنه طويل القامة فلعل موسى عليه السلام قصد بقوله هذا أن يوهم الخضر عليه السلام أنه قد نسي وصيته التي وصى بها قبل ومراده أنه نسي شيئاً آخر مما نسيه ومراده من هذا الإيهام بسط العذر عند الخضر عليه السلام مع التوقي عن الكذب بإرادة شيء آخر من منسياته ليتوصل بذلك إلى مقصوده وهو تعلم العلم منه من غير أن يكون متهماً عنده بمخالفة وصيته.

هذا تكلف بل تعسف لا يليق بجزالة النظم الكريم ولا يليق أيضاً بمنصب الرسالة فما المانع من حمل النسيان على حقيقته ولذا ذهب الأكثرون إلى أن الأولى نسيان لما ورد في الحديث الصحيح أن النبي عليه السلام قال: «كانت المرة الأولى نسياناً فظن الخضر أنه صدر منه عمداً واعتذر عليه السلام بأنه وقع سهواً»[١] إلا أنه أخرجه في معرض النهي عن المؤاخذة لغاية حذره عن مؤاخذته بفراقه عنه وضاع سعيه ولم يصل إلى مرامه وهو التعلم من العلم اللدني وقد ركب على مشاق السفر لأجله وبالجملة لا تؤاخذني اعتذار لا نهي كما وقع في الدعاء نحو: ﴿ربنا لا تؤاخذني﴾ [الكهف: ٧٣] الخ.

قوله: **(والمراد شيء آخر نسية)** دون وصيته لأنه عليه السلام لم ينس الوصية المذكورة فلا يلزم الكذب لأن في المعاريض لمندوحة عن الكذب.

قوله: **(ولا تغشني عسراً من أمري بالمضايقة والمؤاخذة على المنسي فإن ذلك يعسر على متابعتك)** ولا تغشني بالغين المعجمة من الثلاثي عسراً قدمه لأنه مفعول به وقدم من أمري في النظم اهتماماً لشأنه قوله والمؤاخذة على المنسي تنبيه على رجحان كون ما موصولة إذ المؤاخذة إنما تناسبه[٢] قوله فإن ذلك يعسر على متابعتك ويؤدي إلى حرمان مقاصدنا وهو تعلم بعض ما علمت رشداً **(وعسراً مفعول ثانٍ لترهق فإنه يقال رهقه إذا غشيه وأرهقه إياه وقرأ عسراً بضمتين)**.

قوله تعالى: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾﴾

قوله: **(فانطلقا)** فذهبا يمشيان حتى إذا لقيا غلاماً.

قوله: **(أي بعدما خرجا من السفينة)** بدون إصابة ضرر ما بالخرق وهذا القيد مفهوم من قوله: ﴿لقيا غلاماً﴾ [الكهف: ٧٤] وإشارة إلى أن الفاء فصيحة أي خرجا من السفينة بعدما أراه الخضر أمراً عجيباً وتم المصلحة في ركوبها.

قوله: **(قيل فتل عنقه)** من الفتل بالفاء والتاء الفوقية وهي اللتي والإدارة وزد ذلك كله في الآثار والأولى عدم التعيين لعدم تعلق الغرض به ولم يتعرض له في النظم وقد حاول البعض الجمع بينها بأنه ضرب رأسه بالحائط ثم اضجعه وذبحه ثم فتل عنقه وقلعه وهذا جمع لا طائل تحته.

قوله: **(وقيل ضرب برأسه الحائط)** من باب القلب أي ضرب رأسه بالحائط والاعتبار اللطيف بيان شدة الضرب كأنه ضرب الحائط بالرأس **(وقيل اضجعه فذبحه)**.

قوله: **(والفاء للدلالة على أنه كما لقيه قتله من غير ترو واستكشاف حال)** إشارة إلى وجه

---

(١) وفيه إشارة إلى رد ما قيل إنما حمل على ذلك لأن المؤاخذة بالنسيان مما لا يصدر عن الأنبياء عليهم السلام فلا يحتاج إلى النهي.

(٢) وعلى رجحان كون نسيت باقياً على معناه.

اتيان الفاء هنا دون خرقها وجهه أنه عليه السلام قتله عقيب لقائه بلا تراخ وأما الخرق فلم يتعقب الركوب وعن هذا قرن القتل بالفاء التعقيبية دون الخرق والكاف في كما لقيه للقرآن.

قوله: (ولذلك قال: ﴿أقتلت نفساً زكية بغير نفس﴾ [الكهف: ٧٤]) ولذلك أي ولكون القتل بلا مهلة فإن اقتلت منكراً عليه نفساً زكية بغير نفس أي نفساً طاهرة من الذنوب عندك يا خضر لأنك قتلته بدون ترو واستكشاف حال فهذا أعظم جناية ولو قتلته بعد استكشاف حاله لم أكن منكراً لأن من الاحتمالات أن تطلع على ما يستحق الغلام به القتل ولم تطلع عليه فاتضح وجه قوله ولذلك فلا إشكال بأن إنكار موسى عليه السلام لكونه جازاً بعدم استحقاقه القتل لوصفه بأنها نفس زكية مقتولة بغير سبب سواء تأخر عن اللقاء أو لا وجه عدم الإشكال ما مر من أن كونها زكية ليست في نفس الأمر فقط بل زكية عند الخضر أيضاً حيث قتله بلا استكشاف الحال نظيره قوله تعالى: ﴿ويقتلون النبيين بغير حق﴾ [البقرة: ٦١] أي بغير حق عند القاتلين وقول الكشاف لأنها طاهرة من الذنوب عنده لأنه لم يرها قد أذنبت الخ يؤيد ما ذكرنا وسيجيء من المص أيضاً وأما القول إن الجزاء يتعقب الشرط أيضاً كما يتعقب ما بعد الفاء فكيف يصح وقوع خرقها جزاء ح أي حين عدم تعقيبه الركوب فضعيف جداً لأن الجزاء لا يلزم تحققه عقيب الشرط ألا يرى أن قولنا إذا اعطيت السلطان قصيدة اعطاك جائزة ولو بعد حين وسره أن الشرط لا يلزم أن يكون سبباً تاماً للجزاء[1] بل قد يكون ناقصاً أيضاً ففي صورة النقصان تراخي الجزاء عن الشرط وفي صورة التمام يتعقب الجزاء للشرط والركوب ليس سبباً تاماً للخرق فجاز التراخي عن الركوب وبهذا اندفع ما قيل إن إذا ظرفية دالة على وقوع الشرط والجزاء في زمان واحد وجه الاندفاع أن إذا إن كان للشرط يسقط معنى الظرف عند الكوفيين واختاره أبو حنيفة رحمه الله تعالى فلا إشكال رأساً وإن لم يسقط الظرفية كما هو مذهب البصريين ومختار الإمامين فلا يجب اتحاد زمانهما لما مر من أن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء فيجوز اختلاف زمانهما نحو إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً وقوله تعالى: ﴿إذا ما مت لسوف أخرج حياً﴾ [مريم: ٦٦].

قوله: (أي طاهرة من الذنوب وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ورويس عن يعقوب زاكية والأول أبلغ) أي أشد مبالغة لأنه صيغة فعيل وهي تفيد المبالغة لدلالتها على الثبوت.

قوله: (وقال أبو عمرو الزاكية التي لم تذنب قط والزكية التي أذنبت ثم غفرت) قيل وهذا لا ينافي كون زكية أبلغ لأنها تدل على الرفع وهو أقوى من الدفع.

قوله: (ولعله اختار الأول لذلك فإنها كانت صغيرة لم تبلغ الحلم) والظاهر ولعله اختار أبو عمرو الثاني لأن الأول هو زكية حيث قال والأول أبلغ إلا أنه بالنظر إلى فرق أبي

قوله: والأول أبلغ فإن صيغة الفعيل من صيغ المبالغة.

---

(١) كذا في المطول نحو إن توضأت صح صلاتك مع أن صحتها تتوقف على النية وغيرها.

عمرو وقوله في الفرق الزاكية التي لم تذنب الخ الأول زاكية والمعنى واختار أبو عمرو الزاكية لذلك أي لأجل ذلك الفرق لأن النفس هنا زاكية لأنها صغيرة لم تبلغ الحلم أي سن البلوغ لما ورد في الحديث الصحيح أنه كان صغيراً لم يبلغ الحديث والغلام أصل معناه وإن أطلق على غيره باعتبار ما كان.

قوله: (أو أنه لم يرها قد أذنبت ذنباً يقتضي قتلها أو قتلت نفساً فتقاد بها) أو أنه لم يرها عطف على قوله فإنها أي وأنه عليه السلام لم يعلم أنها قد أذنبت الخ وإن كان الغلام كبيراً إذ الحديث المذكور من أخبار الآحاد قوله أو قتلت الخ عطف على قد أذنبت ذنباً أي وأنه عليه السلام لم يعلم أنها قد قتلت نفساً الخ قيل هذا بناء على كونه بالغاً إذ الصبي لا قصاص عليه وقيل وأجاب الكرماني في شرح البخاري بأن المراد التنبيه على أنه قتل بغير حق أو أن شرعهم كان إيجاب القصاص على الصبي وقد نقل المحدثون كالبيهقي أن شرعنا كذلك قبل الهجرة.

قوله: (نبه به عليه السلام على أن القتل إنما يباح حداً أو قصاصاً وكلا الأمرين منتف) والقصاص يعلم من بغير نفس وأما الحد فلا يعلم هنا فنبه به أيضاً على أن قتله بغير حق وهذا مراده عليه السلام وليس مراده أنه لو قتل نفساً يلزم القصاص حتى يحتاج إلى تكلف أحد الوجهين.

قوله: (ولعل تغيير النظم بأن جعل خرقها جزاء واعتراض موسى عليه السلام مستأنفاً وفي الثانية قتله من جملة الشرط واعتراضه جزاء لأن القتل أقبح والاعتراض عليه أدخل فكان جديراً بأن يجعل عمدة الكلام) وأما الخرق فلكونه سبباً للغرق أمر موهوم ألا يرى أنه لم يقع[1] ولما كان الاعتراض عليه ادخل كان جديراً لائقاً بأن يجعل ذلك الاعتراض عمدة الكلام أي جزء الكلام لا خارجاً عنه بطريق الاستئناف وكون الجزاء عمدة إما لأنه جزء الكلام أو لأن الحكم في الجزاء والشرط قيد له كما صرح به صاحب المفتاح وتبعه كثيرون وإن ناقش فيه قدس سره في حاشية المطول وإما في الخرق فجعل الاعتراض مستأنفاً خارجاً عن مجموع الشرط والجزاء وإن كان عمدة في الكلام الذي صدر الاعتراض به فلا إشكال فإن قيل لم لا يجوز أن يكون فقتله جزاء لا معطوفاً قلنا لأنه ماض مقارن بالفاء بدون قد فلا يجوز كونه جزاء وتقدير قد التزم ما لم يلزم مع فوات النكتة المذكورة.

قوله: ولعل تغيير النظم الخ هذه النكتة التي ذكرها المص في تعبير النظم في حق قتل الغلام أدق وأولى مما ذكره صاحب الكشاف حيث قال في الكشاف فإن قلت فلم خولف بينهما قلت لأن خرق السفينة لم يتعقب الركوب وقد تعقب القتل لقاء الغلام فإن معنى التعقيب مستفاد من الفاء في ﴿فقتله﴾ [الكهف: ٧٤] سواء كان فقتله من جملة الشرط أولاً بل لا بد من بيان نكتة في جعل اعتراض موسى جزاء الشرط هنا وفي خرق السفينة استئنافاً ولم يعط ما في الكشاف هذه النكتة.

---

(١) لإمكان التدارك.

قوله: (ولذلك فصله بقوله: ﴿لقد جئت﴾ [الكهف: ٧١] الآية) أي ولكون القتل أقبح من الخرق فصله أي أوقع في آخر الفاصلة نكراً تنصيصاً على كونه منكراً قبيحاً بالقبح الذاتي مع أن في الأول فصله بأمراً لأن قبحه لغيره وهو سببية الغرق وقد يمكن تلافيه بالسد ونحوه **(أي منكراً وقرأ نافع في رواية قالون وورش وابن عامر ويعقوب وأبو بكر نكراً بضمتين)**.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾﴾

قوله: (زاد لك فيه مكافحة العقاب على رفض الوصية ووسما بقلة الثبات والصبر لما تكرر منه الاشمئزاز والاستنكار ولم يدعو بالتذكير أول مرة حتى زاد في الاستنكار ثاني مرة) زاد لك فيه كونه زائداً بالنظر إلى عدم ذكره في الأول وإلا فليس بزائد لكونه مقتضى الظاهر المكافحة المكالمة شفاهاً بالعتاب على ترك الوصية مرة بعد أخرى مع تجديد الوصية في المرة الأولى قوله ووسماً أي وصفاً بقلة الثبات والصبر لكنه لجلادته في أمر الدين ليس بمذموم وهذا مراد المصنف وإلا ففي التعبير نوع خلل يعرف بالتأمل الاشمئزاز الاستكراه ولم يرعو أي ولم يرتدع وينته بالتذكير أول مرة حيث قال: ﴿ألم أقل لك أنك لن تستطيع﴾ [الكهف: ٧٢] حتى زاد في الاستنكار ثاني مرة حيث قال: ﴿لقد جئت شيئاً نكراً﴾ [الكهف: ٧٤] وكل ذلك لكمال اهتمامه بأمر الدين واستغراقه في ملاحظة جلال الله وجماله في كل حين.

قوله تعالى: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَىْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا ﴿٧٦﴾﴾

قوله: (وإن سألت صحبتك) لأجل التعلم من العلم الذي لديك قيل هو تصحيح لمعنى المصاحبة ببيان حصول الصحبة من الجانبين وأنت خبير بأن الصحبة لا تكون إلا من الجانبين ولا دخل في ذلك لهذا القيد بل هو بيان عموم عدم الصحبة أي فلا تصاحبني بعد هذه الكرة أو المسألة وإن طلبت صحبتك وأن وصلية يفيد كون نقيضه أحرى بالحكم أي سواء كان مطلوباً الصحبة أو لا.

قوله: (وعن يعقوب فلا تصحبني) من الثلاثي من صحبه يصحبه.

قوله: (أي فلا تجعلني صاحبك) بيان حاصل المعنى لأن كل متعد فيه معنى الجعل فلا إشكال بأن هذا المعنى يناسب قراءته بضم التاء من الأفعال غاية الأمر هذا المعنى مشتهر في الأفعال.

قوله: مكافحة أي مكالمة شفاها في الأساس كافحه أي لاقاه مواجهة والمعنى ها هنا مواجهة له بالعتاب والاشمئزاز الانقباض.

قوله: حتى زاد في الاستنكار حيث جعل الاعتراض جزاء للشرط ركناً في الكلام وأتى بلفظ النكر الذي هو أبلغ من لفظ الأمر لأن المعنى لقد جئت شيئاً أنكر من الأول لأن ذلك كان خرقاً يمكن تداركه بالسد وهذا لا سبيل إلى تداركه.

قوله: (قد وجدت عذراً من قبلي) إذ البلوغ على الحقيقة مستلزم للوجود وأما بمعنى المشارفة مثل قوله تعالى: ﴿بلغن أجلهن﴾ [البقرة: ٢٣٤] فمجاز قوله من قبلي تفسير من لدني.

قوله: (لما خالفتك ثلاث مرات وعن رسول الله ﷺ رحم الله أخي موسى استحيى فقال ذلك ولو لبث مع صاحبه لأبصر أعجب الأعاجيب) لما خالفتك باللام الجارة وما مصدرية ثلاث مرات المرتين الأوليين قد تحققتا والمرة الثالثة لم تتحقق بعد وحين وقوعها يكمل ثلاث مرات والثلاث هي المدة المضروبة لإبلاء الاعذار في كثير من الأحكام مثل خيار البيع عند الإمام فإنه يجوز ثلاثة أيام ولو قال الخصم لي بينة تمهل ثلاثة ولو ارتد العياذ بالله يمهل ثلاثة أيام والحديث المذكور صحيح قوله: رحم الله أخي موسى فيه رمز إلى نوع ترك الأفضل حيث لو صبر مع صاحبه لازداد علم الغيب الذي هو المقصود من هذا السفر[(١)].

قوله: (وقرأ نافع من لدني بتحريك النون والاكتفاء بها عن نون الدعامة) أي حذف نون الوقاية وأبقى النون الأصلية المكسورة.

قوله: (كقوله:

قدني من نصر الخبيبين قدي)

أي قول حميد بن الأرقط يصف عبد الملك بن مروان بتباعده عن نصرة عبد الله بن الزبير وأصحابه وخبيب بلفظ التصغير بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحت ثم بالموحدة جد ابن عبد الله بن الزبير والخبيبين بلفظ التثنية عبد الله وابنه على التغليب ويروى بلفظ الجمع على إرادة أقوامه وتمام البيت:

ليس الإمام بالشحيح الملحدي

قوله: من لدني بضم الدال وتحريك النون والاكتفاء به عن نون الدعامة أي بتخفيف نون الوقاية اكتفاء بتحريك النون عن نون الوقاية المحذوفة تخفيفاً كقوله:

قدني من نصر الخبيبين قدي

فإنه حذف نون الدعامة في الثاني من قدي اكتفاء بحركة الدال عنه أقول فيه أن نون الدعامة إنما هي لأجل حفظ سكون ما قبله فكيف يكون تحريك ما يجب حفظه بالنون كافية عن الغرض من النون والخبيبان بالخاء المعجمة عبد الله بن الزبير وابنه ويقال هو وأخوه مصعب قائل هذا المصراع حميد بن الأرقط وقيل هو الراجز فمن روى الخبيبين بالجمع يريد ثلاثتهم لفظ قد حرف لا يدخل إلا على الأفعال وقد يجيء بمعنى حسب تقول قدك أي حسبك كما فيما نحن فيه أي حسبي من نصر الخبيبين وحسبي أي كافي فهو اسم قال أهل اللغة قدني بالنون على غير قياس لأن هذه النون إنما تزاد في الأفعال وقاية لها مثل ضربني وشتمني.

---

(١) ولم يقل ذلك ولم يفارقه الخضر.

الشحيح البخيل والملحد المائل عن الحق أي الجائر الشاهد في قدني فإن أصله قدني فحذفت منه نون الوقاية وقد بمعنى حسب مبنية على السكون وإنما لحقها النون حال الإضافة كما قيل.

قوله: (وأبو بكر لدني بتحريك النون وإسكان الدال إسكان الضاد من عضد) أي مثل إسكان الضاد في عضد فخفف مثل تخفيفه.

قوله تعالى: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْا۟ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ۖ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾

قوله: (قرية انطاكية وقيل أبلة بصرة وقيل أرمينية) قال ابن حجر في شرح البخاري الخلاف هنا كالخلاف في مجمع البحرين ولا يوثق بشيء منه انتهى[(١)] أي الأولى عدم تعيين شيء منها لعدم تعلق الغرض به وعدم تعيينه في النظم فانطلقا الفاء فصيحة أي جدد الوصية واستقر الأمر على ذلك فانطلقا يطلبان موضع استراحة حتى آتيا الآية.

قوله: (استطعما أهلها) أهل القرية أي طلبا الطعام منه إما لعدم ما عندهما ما يشتري به الطعام أو لعدم الطعام المشتري في السوق أو غير ذلك.

قوله: (فابوا أن يضيفوهما) الفاء للتعقيب وآباؤهم لعدم علمهم بشأنهما أو لدناءة أحوالهم وكمال شحهم.

قوله: (وقرىء أن يضيفوهما من إضافة إذا نزل به ضيفاً) أي من الأفعال.

قوله: (وأضافه وضيفه أنزله) يعني التفعيل والأفعال هنا بمعنى واحد إذ لا معنى للتكثير هنا والإضافة أخص من الإطعام لأنها إطعام في المنزل على وجه الإكرام قيل هذا حقيقة الكلام ثم شاع كناية عن الإطعام وبه يوفى حق الكرم أي الإضافة هنا بمعنى الإطعام بدليل قوله: ﴿فأبوا أن يضيفوهما﴾ [الكهف: ٧٧] مكان أن يطعموهما مع أنه المسؤول وإلا فالإباء عن إضافتهما لا يستلزم الإباء عن الإطعام إذ الإباء عن الأخص لا يستلزم الإباء عن الأعم مع أن المراد إباؤهم عن الإطعام سواء كان في المنزل أو لا ولعل التعبير به للإشارة إلى أنهما يستحقان أن يضيفوهما وأن يطعموهما في منازلهم على وجه الاحترام والإكرام مع أن هؤلاء القوم أعرضوا عن إطعامهم ولو في غير منازلهم وفيه بيان كمال دناءتهم وشدة شكيمتهم.

قوله: وقيل أبلة وهي أبعد أرض من السماء أبلة بضم الهمزة والباء واللام المفتوحة المشددة.

---

(١) وابلة بالهمزة والباء الموحدة واللام المشددة أحد متنزهات الدنيا معروفة وقيل باجروان أرمينية بباء موحدة مفتوحة وراء مهملة ساكنة وواو وألف ونون من أعمال أرمينية ذكرها في معجم البلدان وكذا ضبطها ابن خلكان وقال هي بلدة من أعمال الرقة واسم مدينة بنواحي أرمينية من أعمال شروان قيل بها عين الحياة التي وجدها الخضر وأبو عبيدة منها كذا قيل.

قوله: (وأصل التركيب للميل يقال ضاف السهم عن الغرض إذا مال) ولكون الضيف مائلاً إلى جانب المضيف سمي به ويمكن عكسه قوله: ﴿استطعما أهلها﴾ [الكهف: ٧٧] أعيد الأهل لأجل التأكيد كقوله:

ليت الغراب غداة ينعب بيننا كأن الغراب مقطع الأوداج

أو لكراهة اجتماع الضميرين المتصلين أو للتنبيه للمغايرة لأن المراد بالأهل الأول بعضهم كما هو المعتاد في الاتيان استطعما جميعهم لما ورد في الحديث أنهما كانا يمشيان على مجلس أولئك القوم يستطعمانهم فلو قيل استطعماهم لكان المتبادر أنهما استطعما ذلك البعض الذي اتياه فجيء بالظاهر ليعم جميعهم كذا نقل عن أبي حيان وغيره ويرد عليه أنهما لما كانا يمشيان على مجالس أولئك القوم كانا يأتيان على جميع القوم فلا تغاير بين الأهلين ولو سلم فطريق الاستخدام من محسنات[1] الكلام ولو قيل إنه خلاف الظاهر فعدم ذكر الشيء معرفه عين الأول خلاف الظاهر أيضاً وحين قيام القرينة يصار إليهما فلا رجحان لمجيء الظاهر على المضمر فالأولى أنه للتأكيد ولتقرره في الذهن وللتسجيل على كمال خبثهم وفرط شحهم وذكر الظاهر أدل على ذلك ونظائره كثيرة وقيل لأن جملة ﴿استطعما أهلها﴾ [الكهف: ٧٧] صفة قرية فاقتضى التركيب المظهر إذ لو قيل فاستطعماهم خلت الصفة عن ضمير الموصوف إذ ذكر الأهل أولاً لا بد منه لأن الإتيان إلى نفس القرية إنما يكون إذا كان ذلك المكان مقصوداً بالإتيان كعرفات ومزدلفة ومنى والبيت الحرام وأما إذا كان المقصود بالاتيان أهل القرية فلا بد من ذكر الأهل وهنا كذلك لأن القرية ليست محلاً للقرية فالمقصود أهاليها وأيضاً ليست مقصوداً بالأبواء والإنزال فقط بل المقصود الانتفاع والاستطعام بقرينة ما بعده ولم يجعل تلك الجملة صفة للأهل لأن العناية شرح حال القرية ألا يرى أن قوله: ﴿فوجدوا فيها جداراً﴾ [الكهف: ٧٧] الآية بيان حال القرية وكذا ما قبله فيكون صفة للقرية لا للأهل فلو اضمر لزم المحذور المذكور وكون الصفة معلومة[2] للسامع قبل التوصيف بالصفة أكثري لا كلي صرح حسن جلبي في حاشية المطول وجوز البعض كون جملة استطعما جزءاً ذاتياً ولعل ما ورد في الحديث: «أنهما يمشيان على مجالس أولئك القوم ليتبرك القوم ببركتهما ويشربون بزلال شربتهما لا لطلب الطعام فقط فإنهما ذوا القوة القدسية لا يضرهما الجوع لو سلم أصابته».

قوله: (يداني أن يسقط فاستعيرت الإرادة للمشارفة كما استعير لها الهم والعزم) أي

قوله: فاستعيرت الإرادة للمشارفة لأن الإرادة مختصة بالإحياء فشبه مشارفة الجدار للانقضاض بالإرادة بجامع الميلان فاستعيرت الإرادة للمشارفة استعارة تبعية تصريحية.

---

(١) فلم لا يجوز أن يجيء بالضمير بطريق الاستخدام.

(٢) إشارة إلى جواب الإشكال بأن هذه الجملة لا تجوز أن يكون صفة للقرية ولا للأهل وإلا لوجب أن يثبت لموصوفها قبل هذه القصة مرة.

يقرب السقوط والانهدام فاستعير الغخ والقرينة المانعة اختصاص الإرادة بذوي القوة الحيوانية والبشرية والعلاقة تحقق الميل المطلق وإن كان اختيارياً في الإرادة وقسرياً في الجدار وكذا الكلام في الهم والعزم استعيرا للمشاركة بعلاقة الميل أيضاً.

قوله: (**قال يريد الرمح**) فاعل يريد أن يقرب.

قوله: (**صدر أبي براء**) بفتح الباء اسم رجل.

قوله: (**ويعدل عن دماء بني عقيل**) أي يثني بني عقيل قبيلة معروفة والشاهد في قوله يريد الرمح حيث أسند الإرادة إلى الجماد وهو الرمح استعارة أو استعارة مكنية وتخييلية كما فيما سبق ويجوز حمله على إسناد إرادة صدر أبي براء إلى الآلة مجازاً لكنه يفوت الاستشهاد به فهو خلاف مذاق المص فلا يصار إليه وإن كان صحيحاً في نفسه.

قوله: (**وقال آخر إن دهراً يلم شملي بجمل**) من قصيدة لحسان يلم أي يجمع وفي نسخة يلف أي يجمع أيضاً والشمل بمعنى الافتراق والاجتماع من الأضداد بجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة محبوبة وفي نسخة بسعدى.

قوله: (**لزمان يهم بالإحسان**) محل الاستشهاد حيث أسند الهم إلى الزمان.

قوله: (**وانقض انفعل**) والنون نون انفعل.

قوله: (**من قضضته إذا كسرته**) والانقضاض انكسار ولما كان المنكسر متساقطاً أطلق الانقضاض على السقوط مجازاً.

قوله: (**ومنه انقضاض الطير والكوكب لهويه**) أي من هذا القبيل انقضاض الطير لسقوطه من علو وانقضاض الكوكب لهويه بضم الهاء وتشديد الياء لسقوطه أيضاً لما ذكرناه من أنه يلزم الانكسار السقوط.

قوله: (**أو أفعل من النقض**) مثل أحمر من باب الافعلال وهو معطوف على قوله انفعل فالنون ح أصلية أشار إليه بقوله من النقض وهو قريب مما سبق والنقض يستلزم السقوط اخره وإن ذكره أبو علي في الايضاح لما قال السهيلي في الروض أنه غلط.

قوله: (**وقرىء أن ينقض وأن ينقاص بالصاد المهملة من أن تقاصت السن إذا انشقت طولاً**) ينقض مجهولاً من الثلاثي المجرد وينقاص بتخفيف الضاد المعجمة[1] كلاهما

قوله: قال يريد الرمح معناه أن الرمح يقصد صدر أبي براه ولا يقصد بني عقيل إذ لا عداوة بيننا وبينهم.

قوله: إن دهراً يلف شملي بجمل يلف شملي أي يجمع ما تشتت من أمري وجمل اسم محبوبته وقيل سعدى مكان جمل والاستشهاد في أن الهم استعيرت للمشاركة والمداناة أي الزمان يشارف ويداني للإحسان.

---

(١) المفهوم من عبارة نسخ القاضي التي عندنا بالصاد المهملة.

بمعنى واحد وهو الانشقاق طولاً كما في الصحاح وانشقاق الجدار طولاً يستلزم السقوط.

قوله: (فأقامه) الفاء للسببية لما فهم من قوله يريد أن ينقض أن الجدار منحرف قال فأقامه.

قوله: (بعمارته أو بعمود عمده به) بعمارته أي بترميمه وإصلاحه.

قوله: (وقيل ومسحه بيده فقام) وهذا المسح أقامه ولذا قال فقام فيكون ح من الخوارق العادية وهذا لشأن الخضر أحرى سواء قيل إنه نبي أو ولي فهي إما معجزة أو كرامة والظاهر أن قوله قيل ليس للتمريض بل إنما ذكره ليقابل قوله وقيل نقضه الخ لأنه مع كونه قول سعيد بن جبير وقول القرطبي إنه هو الصحيح أنه أنسب بحال الخضر لما مر والقول بأنه مرضه لأنه غير ملائم لقوله: ﴿لو شئت لاتخذت عليه أجراً﴾ [الكهف: ٧٧] إذ لا يستحق بمثله الأجر ضعيف لأنه من قبيل الأفعال فيستحق الأجر فاعله ولو كان فعله يسيراً.

قوله: (وقيل نقضه وبناه) وهذا سخيف لأن الإقامة غير مشتهرة في معنى النقض والبناء حقيقة ولا مجازاً مع أن الرواية[١] لا تساعده.

قوله: (تحريضاً على أخذ الجعل لينتعشا به) هذا تصوير أخذ الأجرة لا التحريض المتعارف لأن هذا القول بعد وقوع الفعل ولا مساغ للتحريض كأنه قيل لم لم تشترط الجعل ولم تأخذه على عملك حتى تنتعشا به أي حتى تتقويا به فهو سؤال له وجه ترك أخذ الأجرة على العمل وظاهره ليس بمراد إذ لا فائدة في الإخبار بفعله فهو إما مجاز أو كناية عن ذلك السؤال أو إنشاء له.

قوله: (أو تعريضاً بأنه فضول لما في لو من النفي) أي يجوز أن لا يكون تصوير التحريض بل يكون تعريضاً أي اعتراضاً أي الكلام المذكور يكون مجازاً عن الاعتراض بأن ذلك الفعل فضول أي تبرع بدون طلب وهذا في نفسه من الخصال الحميدة لكن الحال اقتضت خلافه لمساس الحاجة فينبغي أن لا يكون هذا الفعل فضولاً وبهذه الملاحظة ظهر حسن التعريض مع أن فعله من مكارم الأخلاق وفي هذا لا تعرض للتحريض وإن لزمه وفي الأول لا تعرض للتعريض وإن لزمه فاتضح فرقهما وقدم الأول لأنه يناسب المحل قوله لما في لو من النفي لأنه لانتفاء الثاني لانتفاء الأول هذا ناظر إلى الوجهين معاً لما عرفت من أن المراد ليس التحريض بل هو تصوير التحريض.

قوله: (كأنه لما رأى الحرمان ومساس الحاجة) إشارة إلى ما ذكرناه من أن مساس الحاجة بحسب ظاهر البشرية وإلا فلهما القوة القدسية بل صفة الملكية ولا مساس للحاجة في التحقيق.

قوله: (واشتغاله بما لا يعنيه) أي بحسب ظاهر الحال وإلا فقد مر أنه من الشمائل

---

(١) لما ورد في الحديث أنه قال بيده أي أشار إليه بها فأقامه.

المرضية ومقابلة الإساءة بالإحسان خصلة محمودة عند الملك المنان فقوله لم يتمالك بناء على ما يرى من المحاورات وسوء المعاملات من أصحاب القرية المحرومين عن الخيرات وفي قوله وكأنه إشارة ما ذكرناه أي صنعه الشريف ظاهره يشبه بهذا وليس كذلك عند التحقيق والله ولي التوفيق.

قوله: (لم يتمالك نفسه) جواب لما والجملة خبر كان.

قوله: (واتخذ افتعل من تخذ كاتبع من تبع وليس من الأخذ عند البصريين وقرأ ابن كثير والبصريان لتخذت أي لأخذت وأظهر ابن كثير ويعقوب وحفص الذال وأدغمه الباقون) اتخذ من تخذ أي التاء الأولى أصلية لأنه لو كان من أخذ لزم تبدل همزة أخذ تاء مع أن فاء الكلمة لا تبدل تاء إذا كانت همزة أو ياء مبدلة من همزة ولذا اختار كونه من تخذ لا من الأخذ وتخذ من باب علم وليست تاؤه مقلوبة من الواو عند المص حيث قال من تخذ كاتبع وقرأ ابن كثير والبصريان لتخذت أي أخذت وهذا يؤيد عدم كونه من الأخذ ولذا قال في الكشاف وليس هذا من الأخذ في شيء لدلالة ما جاء لتخذت في بعض القراءات على ذلك ومراد المص من بيانه التنبيه على ذلك واعتذر من خالفهم بأن المدة العارضة تبدل تاء أيضاً ولكثرة استعماله هنا أجروا مجرى الأصلي وقالوا تخذ ثلاثياً جرياً عليه والنزاع في اللفظ والمعنى واحد وأدغمه أي الذال في التاء كإدغام الدال في التاء في عبدتم.

قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ (٧٨)

قوله: (إشارة إلى الفراق الموعود بقوله فلا تصاحبني) فإنه صوره في الذهن فأشار إليه بهذا كأنه مشاهد محسوس لحضوره في الذهن وتمييزه فهذا استعارة وفائدة الحمل مع أنهما متحدان هي أن المخبر عنه الفراق باعتبار كونه حاضراً في الذهن بسبب الوعد وللإشارة إليه قال إلى الفراق الموعود والمخبر به الفراق باعتبار أنه في الخارج فيتغايران فيفيد الحمل كأنه قيل هذا الفراق الموعود فيما مضى فراق بيني وبينك الآن ونظيره قول أبي النجم شعري فيما مضى كشعري الآن.

قوله: واتخذ افتعل من اتخذ قال الجوهري إن الاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء أي أدغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وقلبت الياء تاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه تخذ يتخذ قال الفحول لما جاء في بعض القرآن لاتخذت علم أن هذه اللغة واقعة في كلام العرب وكانت التاء الأولى دائرة بين الأصالة والانقلاب عن الهمزة ولا شك أن الأولى الحمل على الأصالة ولهذا قال المصنف وليس من الأخذ عند البصريين.

قوله: والبصريان لتخذت أي قرأ ولتخذت بتخفيف التاء وهذه القراءة تدل على أن التاء الأولى أصلية من تخذ يتخذ بمعنى أخذ يأخذ.

قوله: وأدغمه الباقون فقالوا لا تخت.

قوله: (أو إلى الاعتراض الثالث[١] أو الوقت أي هذا الاعتراض سبب فراقنا أو هذا الوقت وقته) أي فح يحتاج إلى تقدير المضاف ولهذا قال سبب افتراقنا أو هذا الوقت وقته قدم الأول لاستغنائه عن التقدير وإن احتاج إلى التأويل المذكور ليفيد الحمل.

قوله: (وإضافة الفراق إلى البين إضافة المصدر إلى الظرف) مع أن ظاهر الكلام إضافته إلى أنفسهما كما نبه عليه بقوله بسبب افتراقنا.

قوله: (على الاتساع) أي على المجاز للمبالغة لأن بين هنا بمعنى الوصل وافتراق الوصل أبلغ (وقد قرىء على الأصل).

قوله: (سأنبئك) السين للتأكيد.

قوله: (بالخبر الباطن) معنى بتأويل أي اظهار ما كان باطناً ببيان وجهه وحكمته التي يعرف بها عدم كونه[٢] منكراً.

قوله: (فيما لم يستطع الصبر عليه لكونه منكراً من حيث الظاهر) قدم الصبر لكونه مفعولاً به صريحاً وقدم عليه في النظم الكريم لرعاية الفاصلة.

قوله تعالى: أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾

قوله: (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) تفصيل لما أجمله في قوله: ﴿ما لم تستطع﴾ [الكهف: ٧٨] والمعنى إما خرق السفينة وكذا في أخويه بتقدير المضاف اللائق به لأن ما لم يستطع عليه خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار لكن التفصيل توجه إلى نفس السفينة لانفهامه الخرق في تفصيله وكذا الكلام في باقيه.

قوله: (لمحاويج) جمع المحتاج على خلاف القياس.

قوله: (وهو دليل على أن المسكين يطلق على من يملك شيئاً إذا لم يكفه) إشارة إلى

قوله: أو هذا الوقت وقته يعني هذا الوقت وقت فراق بيني على أن يقدر وقت مضاف إلى خبر هذا.

قوله: وإضافة الفراق الخ فالإضافة فيه كالإضافة في ﴿مالك يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٤].

قوله: وقد قرىء على الأصل أي بتنوين فراق ونصب بين على الظرفية.

قوله: لمحاويج جمع محوج من أحوج الرجل أي احتاج وقياسه في الجمع أن يجيء على محاوج فلعله جيء بالياء لإشباع كسرة الواو.

---

(١) لأن الظاهر أن النهي للتحريم وأن المراد به معناه الحقيقي وهو الجزم بالترك والمفارقة كما كان كذلك في الواقع ومن هذا انكشف أن الإشارة إلى الاعتراض الثالث أولى.

(٢) المنكر ظاهره الأولان بخلاف الثالث.

الفرق بين الفقير والمسكين فقيل الفقير من لا يملك شيئاً والمسكين من يملك شيئاً دون النصاب وهو مذهب الشافعي وذهب علماؤنا الحنفية إلى عكسه والمص أيد مذهبه بهذه الآية تعريضاً لنا وتزييفاً لمذهبنا وأجاب علماؤنا بأنها لم تكن لهم ولا دليل في النظم أنهم مالكون لها إذ اللام للاختصاص والاختصاص لكونهم إجراء فيها أو كانت معهم عارية ومع هذا الاحتمال لا دليل على ذلك والتفصيل في القصة.

قوله: (وقيل سموا مساكين لعجزهم عن دفع الملك ولزمانتهم فإنها كانت لعشرة إخوة خمسة زمنى وخمسة يعملون في البحر) ويطلق المسكين على كل من أذله شيء ولو كان له مال كثير وهذا غير المسكين المذكور في مصرف الزكاة قوله ولزمانتهم وجه آخر لكونهم مساكين بالمعنى الثاني فيكون الواو بمعنى أو كما يؤيده وقوع أو لزمانتهم في بعض النسخ ولك أن تقول الواو في بابه لأنه كعطف التفسير لأن الزمانة أقوى شيء أذله قوله خمسة زمنى فحينئذٍ إطلاق الزمانة على المجموع للتغليب **(اجعلها ذات عيب)**.

قوله: (قدامهم أو خلفهم وكان رجوعهم عليه واسمه جلندي بن كركر) قدامهم هو الظاهر ولذا قدمه أو خلفهم فحينئذٍ يخاف غصب الملك إذا رجعوا إلى خلفهم وفيه إشارة إلى أن وراء من الأضداد يطلق على القدام وعلى الخلف كما بينه في أوائل البقرة حيث قال ووراء في الأصل مصدر جعل ظرفاً ويضاف إلى الفاعل فيراد به ما يتوارى به وهو خلفه وإلى المفعول فيراد به ما يواريه وهو قدامه ولذلك عد من الأضداد وكان رجوعهم عليه إشارة إلى ما ذكرناه لدفع توهم أنه إذا كان خلفهم سلموا منه واسمه أي اسم الملك جلندي بضم الجيم وفتح اللام وسكون النون وفتح الدال المهملة ثم ألف مقصورة.

قوله: (وقيل منوار بن جندل الأزدي) الأزدي قبيلة معروفة.

قوله: (من أصحابها) سواء كانوا مالكين لها أو لا ولعل لهذا قيد بقوله من أصحابها.

قوله: (وكان حق النظم أن يتأخر قوله فأردت أن أعيبها عن قوله: ﴿وكان وراءهم ملك﴾ [الكهف: ٧٩] لأن إرادة التعييب مسبب عن خوف الغصب) أي حق الترتيب في النظم الكريم بحسب مقتضى الظاهر بدون ملاحظة مقتضى الحال أن يتأخر الخ قوله لأن إرادة التعييب مسبب عن خوف الغصب لا مسبب عن كون صاحب السفينة مساكين كما هو مقتضى الفاء السببية وإنما كان حقه ذلك لأن سبب تعييبها غصب الملك السفن السليمة

قوله: أو لعجزهم عن دفع الملك أي عن دفع ظلم ملك ذلك الزمان كانوا كأنهم أسكنهم ذلك الملك بهيبته وظلمه فجعلوا مساكين.

قوله: لأن إرادة التعييب مسبب عن خوف الغصب يعني إذا كان خوف الغصب سبباً لتعييب السفينة كان حق النظم أن يتأخر ذكر المسبب عن ذكر السبب ويترتب هو عليه بالفاء السببية الداخلة على أردت أن أعيبها لكنَ غير النظم عن أصله وقدم المسبب على السبب للاهتمام بذكر السبب رتبه على أقوى الجزأين وهو كون السفينة لمساكين فإنه أدعى للتعييب.

وهم مساكين لا معاش لهم بغيرها فيتضررون بأخذها فأراد تعييبها ليسلم عن الغصب إذ عادته غصب السفينة السالمة فأردت هنا في موضع فأعيبها أو فجعلتها معيبة لكن الفعل المذكور بالقصد والإرادة قال فأردت أن أعيبها على أن الإرادة مقارنة للفعل عند أهل السنة ولما كان جعلها معيبة مستقبلاً بالنظر إلى الإرادة اختير صيغة المضارع وإن كان ماضياً بالنظر إلى وقت التكلم قال مسبب عن خوف الغصب ولم يقل مسبب عن أخذ الغصب كما هو مقتضى الظاهر لأن قبل الوصول المخوف فقط.

قوله: (وإنما قدم للعناية أو لأن السبب لما كان مجموع الأمرين خوف الغصب ومسكنة الملاك رتبه على أقوى الجزأين وادعاهما وعقبه بالآخر على سبيل التقييد والتتميم) للعناية أي للاهتمام به وجه الاهتمام هو كونه مدار رد اعتراضه حيث قال أخرقتها لتغرق أهلها كما هو الظاهر فبادر في التأويل إلى بيان وجه الخرق بأن أراد تعييبها لئلا يأخذ الملك الجائر لا الخرق[1] مع دفع الخرق بقي الكلام في الفاء الموجب لسببية ما بعدها لما قبلها وأشار إلى دفعه بأنه مزال عن مقامه فيكون مقدماً على نية التأخير ومقتضى الفاء حاصل بملاحظة محله المزال ثم أشار إلى أن هذا على تسليم أن السبب ما بعدها فقط وإن جعل السبب مجموع الأمرين كما قرره فلا تغيير في النظم غاية الأمر اختيار ترتبه على أقوى الجزأين الخ ولما لم يعتبر سببية مسكنة الملاك في الأول احتجنا إلى التمحل المذكور في ترتبه عليه بالفاء فلا تغفل قوله ومسكنة الملاك أشار إلى أن السفينة ملك لهم تقوية لمذهبه.

قوله: (وقرىء كل سفينة صالحة والمعنى عليها) أي على هذه القراءة وإن لم يقرأ بها إذ المراد السفينة الصالحة له وإلا لم يكن للتعييب فائدة.

قوله: والمعنى عليهما لأن الطمع الموجب للغصب إنما يكون في السفينة الصالحة للتجارة والانتفاع بها وفي الكشاف فإن قلت قوله فأردت أن أعيبها مسبب عن خوف الغصب عليها فكان حقه أن يتأخر عن السبب فلم قدمه عليه قلت النية به التأخير وإنما قدم للعناية ولأن خوف الغصب ليس هو السبب وحده ولكن مع كونها للمساكين وكان بمنزلة قولك زيد ظني مقيم قال صاحب الانتصاف كأنه جعل السبب كونها لمساكين ثم بين مناسبة السبب له بذكر عادة الملك في غصب السفن الصحيحة وهذا هو الترتيب أن يرتب الحكم على سبب ثم يوضح المناسبة بعده أي ثم يوضح المناسبة بين السبب المسبب يعني أن التعقيب الذي جعل مسبباً عن كون السفينة للمساكين لا يصلح أن يكون مسبباً عنه بحسب الظاهر فإن كونها للمساكين إنما يكون سبباً للإصلاح لا للخرق والتعييب لولا ملاحظة غصب الملك للسفن الصحيحة فذكر غصب الملك بعده ليعلم به أن السبب مناسب للمسبب قال الطيبي هذا هو الوجه أقول فيه ما فيه قوله زيد ظني مقيم قال الزمخشري الظن يتعلق بالطرفين بالمبتدأ والخبر جميعاً كما أن التعليل في فأردت أن أعيبها يتعلق بالمسكنة والغصب فوسط بينهما قال القطب ذكر في تقديمه وجهين أحدهما العناية بتقديمه لأن

---

(١) فحينئذٍ يكون ما ذكر مطابقاً لمقتضى الحال وإن كان على خلاف ظاهر الحال.

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾﴾

قوله: (أن يغشيهما) بالغين المعجمة من الأفعال أو التفعيل وحاصل المعنى أن يعرض لهما منه ذلك وهذا إرهاق وغشي معنى.

قوله: (لنعمتهما) أي لإنعامهما أشار إلى أن المراد بالكفر كفران النعمة التي حاصله للغلام من طرف أبويه لا سيما نعمة وجوده.

قوله: (بعقوقه) الباء سببية ويؤيده ما في بعض النسخ من قوله لعقوقه.

قوله: (فيلحقهما شراً) وهو تفسير لقوله أن يرهقهما وأن يغشيهما لا تفريع لأنه المراد به وفي الكشاف فخفنا أن يغشى الوالدين المؤمنين طغياناً عليهما وكفراً لنعمتهما بعقوقه وسوء صنيعه ويلحق بهما شراً وبلاء فالطغيان والكفر صفتا الغلام والمراد بإخبارهما إفادة إلحاق الشر والبلاء الوالدين.

قوله: (أو يقرن بإيمانهما طغيانه وكفره فيجتمع في بيت واحد مؤمنان وطاغ كافر) أي طغيانه عليهما وكفره لنعمتهما فيجتمع في بيت واحد الخ هذا تفريع على أن يغشيهما والاجتماع المذكور عذاب عظيم وأن يلحقهما شراً قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لأعذبنه عذاباً شديداً﴾ [النمل: ٢١] أو جعله مع ضده في قفص قيل أو يقرن عطف على أن يغشيهما قوله فيجتمع تفسير لغشيانه والظاهر ما قدمناه من أنه عطف على قوله فيلحقهما قوله فيجتمع تفريع عليه.

قوله: (أو يعديهما بعلته) من باب الأفعال من أعداه بمرضه أو من الثلاثي بفتح الياء الأولى وبنصب الثانية والباء في بعلته للتعدية والمآل واحد وهو معطوف على أن يغشيهما كما قيل أو عطف على يقرن أو يلحقهما.

قوله: (فيرتدا بإضلاله) تفريع على قوله يعديهما بعلته إذ المراد بها المرض المعنوي أطلق عليه العلة استعارة فاعداؤه سبب لارتداده وهذا المعنى هو الظاهر المتبادر من العبارة فالمراد بالطغيان طغيان أبويه وكذا المراد بالكفر كفر الوالدين لكنه أخر لأن ارتداد المؤمن الكامل في غاية من الندرة بلحوق العصمة.

موسى توهم أن خرق السفينة لإغراق أهلها فدفع ذلك أولاً بأنه لإرادة عيبها لا لأجل الإغراق وثانيهما إن مجرد خوف غصب السفن الصحيحة ليس بسبب بل هو مع كونها للمساكين فوسط السببين لتعلقه بهما كما أن ظني مقيم لما تعلق بالطرفين المبتدأ والخبر توسط بينهما ثم قال القطب وهذا لا يدفع السؤال لأن السبب إذا كان مجموع الأمرين فلا بد من تأخره عنهما بخلاف الظن فإنه كيفية للنسبة بين المبتدأ والخبر فجاز توسطه لتوسط محله.

قوله: أو يعديهما من العدوى وهو التجاوز والسراية تشبيهاً لطغيانه بالأمراض السارية فلذا قال أو يعديهما بعلقه.

قوله: **(أو بممالاته على طغيانه وكفره حبا له)** عطف على إضلاله مصدر مضاف إلى الفاعل ومفعوله محذوف أي بممالاته إياهما الخ أو العكس أي بممالاتهما إياه بمعنى المعاونة قوله حباً مفعول له أي لأجل حبهما له فيتضح مقابلته بالاضلال على كون الممالاة مضافاً إلى المفعول والفاعل متروك إذ الممالاة هنا بمعنى المعاونة والمعاونة من طرف الوالدين.

قوله: **(وإنما خشي ذلك)** أي الخضر فالنون في ﴿فخشينا﴾ [الكهف: ٨٠] نون التعظيم.

قوله: **(لأن الله أعلمه)** أي أعلمه بحاله وأطلعه على سرائره وأمره بقتله كما في الكشاف وحاصله أنه أعلمه إن عاش يكون أمره كذا فأمره أن يقتله.

قوله: **(وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن نجدة الحروري كتب إليه كيف قتله)** الحروري من الحرورية وهي قوم من الخوارج خرجوا على علي رضي الله تعالى عنه نسبة إلى الحرورا بفتح الحاء وهي قرية بالكوفة.

قوله: **(وقد نهى النبي ﷺ عن قتل الولدان فكتب إليه إن علمت من حال الولدان ما علمه عالم موسى فلك أن تقتل)** هذا تعليق بالمحال لأن العلم مثل الخضر لا يمكن قطعاً ألا يرى أن كليم الله لم يعلم ما علمه الخضر حتى أنكره فأراد بقوله فلك أن تقتل المحاجة والإحالة على ما لم يمكن قطعاً قصراً للمسافة في المحاجة في قصة الخضر ولا يجوز أن يكون مراده أنه لو علم بعض أولياء الله بإعلام الله تعالى كما اطلع الخضر يجوز ذلك لأنه قتل بسبب لم يحصل والصبي لا يوصف بكفر حقيقي حتى يقتل بكفره وبالجملة المانع من القتل أمران صباوته وسبب لم يوجد بعد فمراد ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الاحالة على ما لم يمكن وقصة الخضر تحمل على أنه شرع له إن قيل إنه نبي أو شرع من اتبعه من نبي غير موسى عليه السلام فإنه مبعوث إلى بني إسرائيل والخضر ليس منهم وما ذكرنا مذكور بعضه في كلام الإمام السبكي وهذا أعظم ما يشكل من فعل الخضر وجوابه ما عرفته وأما الجدار فلا إشكال لأنه إحسان للمسيء وهو من الخصال الحميدة وأما السفينة لتسلم من غصب الظالم كما عرفته مع أنه أصلحها بعد مجاوزة الملك قيل كما في رواية مسلم أنه جاء الذي يسخرها فوجدها منخرقة ثم جاوزها فأصلحها كما في شرح البخاري.

قوله: **(وقرىء فخاف ربك أي فكره كراهة من خاف سوء عاقبة)** أي هذا استعارة تمثيلية وقيل إن الخوف مجاز مرسل عن لازمه وهو الكراهة والأول أبلغ.

قوله: **(ويجوز أن يكون قوله: ﴿فخشينا﴾ [الكهف: ٨٠] حكاية قول الله تعالى)**

قوله: أو بممالاته عطف على بإضلاله أي أو فيرتدا بمساعدتهما إياه على طغيانه وكفره لمحبتهما له فالممالاة مسند إلى المفعول وذكر الفاعل متروك.

قوله: ويجوز أن يكون قوله: ﴿فخشينا﴾ [الكهف: ٨٠] حكاية قول الله فكأنه قيل وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين قال الله: ﴿فخشينا أن يرهقهما طغياناً وكفراً﴾ [الكهف: ٨٠] والمعنى أن الله تعالى أعلمه بحاله وأطلعه على أمره وقال له اقتل الغلام لأنا نكره كراهة من خاف سوء العاقبة

فيكون استعارة تمثيلية فيكون التقدير أما الغلام فكان أبواه مؤمنين فقال الله تعالى: ﴿خشينا﴾ [الكهف: ٨٠] الخ الفاء من الحكاية لا من المحكي ولما كان فيه بعد تام ضعفه لعله تركه.

قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ۝٨١﴾

قوله: (أن يرزقهما بدله ولداً خيراً منه) هذا حاصل المعنى إذ معنى الإبدال هنا إفناء المبدل منه وإعطاء آخر بدله قيل خيراً ليس للتفضيل لأنه لا خير فيه ولا زكاة لأنه قد أعلمه الله تعالى أنه إن عاش يكون أمره كذلك ومراد القائل بالنظر[1] إلى ذلك وأما قول موسى عليه السلام نفساً زكية فبناء على الظاهر ولك أن تقول إنه من قبيل الصيف أحر من الشتاء.

قوله: (طهارة من الذنوب والأخلاق الردية) إشارة إلى ما ذكرناه.

قوله: (وأقرب رحماً) هذا باقٍ على التفضيل ولا ضير في حمل أحد أفعل التفضيلين على التفضيل دون الآخر عند قيام القرينة ولا خلل في حسن النظم.

قوله: (رحمة وعطفاً على والديه قيل ولدت لهما جارية فتزوجها نبي فولدت نبياً هدى الله تعالى به أمة من الأمم وقرأ نافع وأبو عمرو ويبدلهما بالتشديد وابن عامر ويعقوب رحما بالتثقيل وانتصابه على التمييز والعامل اسم التفضيل وكذلك زكاة) بالتثقيل أي بالضم في الحاء وكثيراً ما يطلق التثقيل على التحريك والتخفيف على التسكين فما وقع في بعض

أن يغشى الغلام الوالدين المؤمنين طغياناً وكفراً قالوا لما قال الخضر أما الغلام فكان أبواه مؤمنين جعل قول الله تعالى شيئاً وصلة لكلامه بدل قوله فخشيت إيماء إلى اضمحلال إرادته في إرادة الله تعالى وإعلاماً بأن علمه مقتبس من المشكاة القدسية ولا شوب فيه لرأيه وتحقيقاً لقوله: وآتيناه ﴿من لدنا علماً﴾ [الكهف: ٦٥] روى السلمي عن الواسطي أن الخضر شاهد الملك وشاهد موسى الوسائط كأنه أخبر الخضر أن السؤال منه سؤال من الله أي لا تشهد الأسباب واشهد المسبب تسترح قال الإمام لما ذكر العيب أضافه إلى نفسه فقال أردت أن أعيبها ولما ذكر القتل عبر عن نفسه بلفظ الجمع تنبيهاً على أنه من العظماء في علوم الحكماء فلم يقدم على هذا القتل إلا لحكمة عالية ولما ذكر رعاية مصالح اليتيمين لأجل صلاح أبيهما أضافه إلى الله تعالى لأن المتكفل لمصالح الأبناء لرعاية حق الآباء ليس إلا الله تعالى فإسناد العيب إلى نفسه وإسناد الرحمة إلى الله تعالى تأدب منه على نحو قوله تعالى: ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾ [الفاتحة: ٧] وقال الطيبي ويمكن أن يقال إن في اختلاف الضمائر رمزاً إلى الترقي إلى عالم القدس والتدرج إلى الفناء ففي ﴿أردت﴾ [هود: ٣٤] وفي ﴿فخشينا﴾ [الكهف: ٨٠] شوب منه وفي ﴿أراد ربك﴾ فناء محض كقوله تعالى: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾ [الأنفال: ١٧].

قوله: وقيل ولدت لهما جارية هذا بيان بدل خير من الغلام المقتول وكذلك خيراً أي هو نصب أيضاً على التمييز والعامل فيه اسم التفضيل وهو خيراً.

---

(١) فيه إشارة إلى جواب ما قيل إنه كان زكياً طاهراً من الذنوب وبحسب الظاهر إن كان بالغاً.

النسخ من قوله بالتخفيف لا وجه له لأنه مخالف لما بينه المص في مواضع كثيرة وانتصابه على التمييز تعرض لبيانه مع ظهوره تمهيداً لقوله والعامل اسم التفضيل لأنه لا ينصب المفعول به وينصب التمييز ونحوه من الحال وغيرها وكذلك زكاة بل أولى بذلك لأن خيراً ليس بمعنى التفضيل.

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾﴾

قوله: (قيل اسمهما أصرم وصريم واسم المقتول جيسور) أصرم بوزن أفعل بالصاد المهملة وصريم بالتصغير وجيسور بجيم ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة مضمومة وروي بحاء مهملة ويروى بنون بعد الراء كذا قيل.

قوله: (من ذهب وفضة روي ذلك مرفوعاً) أي في حديث مرفوع إلى النبي عليه السلام احتراز عن كونه موقوفاً أي كلام الصحابي أو مقطوعاً أي كلام التابعين.

قوله: (والذم على كنزهما في قوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ [التوبة: ٣٤] لمن لا يؤدي زكاتهما وما تعلق بهما من الحقوق) جواب سؤال مقدر وتقديره واضح لمن لا يؤدي زكاتهما الخ والكنز الذي تحت الجدار لمن يؤدي زكاتهما لأن الظاهر أنه إرث لهما وقد أدى زكاتهما بدليل توصيف الأب بالصلاح فالمذموم ليس مجرد التكنز بل ما لا يؤدي زكاته وإن قل والذي أدى زكاته ليس بكنز مذموم وإن كثر جداً بل هو ليس بكنز لقوله تعالى: ﴿ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ [التوبة: ٣٤] الآية والقول بأنه لا دلالة في النظم على أنه للأب الصالح حتى يعتذر عنه بما ذكر في غاية من السخافة لأن قوله تعالى: ﴿وكان تحته كنز لهما﴾ [الكهف: ٨٢] يفيد إن الكنز ملك لهما والتعرض لكونهما يتيمين وكون أبوهما صالحاً يدل على أنه إرث لهما وظهر أيضاً ضعف الجواب بأنه لا دلالة في كلام المص على أن الكنز للأب حتى يعتذر بما ذكر بل غرضه بيان حال الكنز في الحل والحرمة لهذه الأمة بمناسبة ذكر الكنز لا قصد الاعتذار إذ حال الكنز في الحل والحرمة سواء في هذه الأمة وسائر الأمم فلا بد من الاعتذار هنا بما ذكره.

قوله: (وقيل من كتب العلم) عطف على قوله: من ذهب وفضة فح لا يحتاج إلى الاعتذار المذكور مرضه لأن إطلاق الكنز على كتب العلم ليس بمتعارف لا سيما في اصطلاح الشرع والفقهاء.

قوله: (وقيل كان لوحاً من ذهب مكتوباً فيه) كان أي الكنز لوحاً مصنوعاً من ذهب الخ وفي بعض النسخ كان لوح مرفوعاً لا وجه له لأن حمل كان على التامة يخل ربطه بما قبله وكذا كون كان زائدة خلاف الظاهر فيكون ح لوح خبر مبتدأ محذوف أي هو أي الكنز لوح الخ.

قوله: (عجبت لمن يؤمن بالقدر كيف يحزن وعجبت لمن يؤمن بالرزق كيف يتعب) قائلة أبو صالح يحزن من الحزن أي كيف يحزن من عدم حصول مراده ونحوه إذ الإيمان بالقدر يمنع الحزن قوله كيف يتعب نفسه في تحصيله وفي قوله يتعب إشارة إلى أن السعي الجميل ليس بمذموم.

قوله: (وعجبت لمن يؤمن بالموت كيف يفرح) أي فرحاً يوجب نسيان الموت والتهيؤ له.

قوله: (وعجبت لمن يؤمن بالحساب كيف يغفل عن الحساب) ويفعل فعلاً يؤدي إلى المناقشة في الحساب الموجب للعذاب.

قوله: (وعجبت لمن يعرف الدنيا وتقلبها بأهلها كيف يطمئن إليها لا إله إلا الله محمد رسول الله) كتابته لعلم الأمم السالفة بأنه سيكون مبعوثاً يجب الاتباع به قال تعالى: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به﴾ [آل عمران: ٨١] الآية.

قوله: (تنبيه على أن سعيه في ذلك كان لصلاحه وقيل كان بينهما وبين الأب الذي حفظا فيه سبعة آباء) أي في شأنه أو لأجله فلفظة في أجلية كما في حديث أن امرأة عذبت في هرة الحديث أي في شأن هرة أو لأجل هرة سبعة آباء فأبوهما مجاز.

قوله: (وكان سياحاً واسمه كاشح) أي في سبيل الله فهو ممن يطلق الدنيا ويقبلون العقبى فالله دره ما أحلاه.

قوله: (فأراد ربك) الفاء للسببية إذ صلاح الأب سبب لتلك الإرادة ففي قوله ربك دون ربهما لطيفة عجيبة.

قوله: (أي الحلم وكمال الرأي) فسر أشد في سورة القصص بالمبلغ الذي لا يزيد عليه نشوه وذلك من ثلاثين إلى أربعين فإن العقل يكمل حينئذٍ وهنا فسر بالحلم والبلوغ لأنه المناسب هنا لأن استخراج كنزهما يناسب وقت البلوغ وفيه يكمل الرأي وأيضاً وقت الاحتياج إلى المال بعد البلوغ للقدرة على التصرف وأما هناك فبيان وقت النبوة فيناسب تفسير الأشد بما فسره هناك وكلا التفسيرين حقيقة لأن الأشد مفهوم كلي مشكك يختلف باختلاف المحل ولذا قال في سورة يوسف وقيل[1] سن الشباب ومبدأه بلوغ الحلم وظاهر كلام المص أنه مفرد وقيل جمع لا واحد له من لفظه وقيل له واحد وهو شدة كنعمة وأنعم وتمام التفصيل في سورة يوسف وذكروا في قصة الجدار أن اليتيمين كانا غير عالمين بالكنز ولهما وصي يعرفه ولكنه غائب فلو سقط الجدار ربما ضاع الكنز.

قوله: (مرحومين من ربك) اختار كون رحمة حالاً من ضمير الفاعل مؤولة بالمشتق لأنهما باستخراج كنزهما صارا مرحومين.

---

(١) بعد ما ذكره في سورة القصص.

قوله: (ويجوز أن يكون علة) أي مفعولاً له لأراد ربك وذكر ربك لمزيد اللطف ومن ابتدائية وهذا أبلغ من رحمة ربك وإن كان أطنب.

قوله: (أو مصدر لأراد فإن إرادة الخير رحمة وقيل متعلق بمحذوف تقديره فعلت ما فعلت رحمة من ربك) أي مفعول مطلق بغير لفظه وح ذكر من ربك لما مر من مزيد اللطف وللتلذذ بذكره وعلى تقدير فعلت ما فعلت رحمة مفعول له لذلك المقدر بتقدير إرادة رحمة حتى يوجد شرط نصبها وهو أن يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل واحداً هذا هو المشهور بين النحاة ولم يشترطه بعضهم واختاره الرضي فح لا احتياج إلى تقدير إرادة أو منصوب بنزع الخافض أي برحمة من بك فح المراد بالرحمة الوحي إن قيل إنه نبي وبالجملة في القول الأخير تمحلات كثيرة وعن هذا مرضه.

قوله: (ولعل إسناد الإرادة أولاً إلى نفسه لأنه المباشر للتعييب وثانياً إلى الله وإلى نفسه لأن التبديل بإهلاك الغلام وإيجاد الله بدله وثالثاً إلى الله وحده لأنه لا مدخل له في بلوغ الغلامين أو لأن الأول في نفسه شر والثالث خير والثاني ممتزج) ولعل إسناد الإرادة الخ لأنه المباشر للتعييب وإن كان وجوده بفعله تعالى ولذا قال لأنه المباشر الخ وهذا جار في الثاني أيضاً فيقتضي إسناد الإرادة إلى نفسه فقط ولذا قال الفاضل المحشي[1] والظاهر أنه أسند الإرادة إلى نفسه أيضاً لكنه تفنن في التعبير حيث عبر هنا بضمير المتكلم مع الغير بعدما عبر بضمير المتكلم الواحد هناك ويؤيده قوله: ﴿فخشينا﴾ [الكهف: ٨٠] إذ هو عبارة عن خشية الخضر عليه السلام وقد عبر بضمير المتكلم مع الغير وعبر أيضاً بضمير المتكلم مع الغير في الإرادة للتوافق بينهما ولعل مراد المص بقوله وثانياً إلى الله تعالى الخ الإرادة المنفهمة من أن يبدلهما فإنه فعل اختياري مسبوق بالإرادة قوله لأن التبديل الخ يؤيده بنوع التأييد فلا إشكال حينئذٍ بأن جمع نفسه مع الله تعالى في الضمير لا سيما في

قوله: وثانياً إلى الله وإلى نفسه حيث قال وأردنا أن يبدلهما ربهما خيراً منه أسند الإرادة إلى نفسه وأتى بصيغة الجمع تعظيماً وأسند الإبدال إلى الرب تعالى ومعنى إرادة الخضر إبدال ربهما خيراً منه إنما يكون بقتل الغلام وإيجاد الله من هو خير بدله.

قوله: وثالثاً إلى الله وحده حيث قال: ﴿فأراد ربك أن يبلغا أشدهما﴾ [الكهف: ٨٢].

قوله: في نفسه شر أي من غير نظر إلى أمر خارجي شر لكن إذا نظر إلى الأمر الخارجي كغصب الملك السفن الصحيحة فهو خير محض.

قوله: والثالث خير لم يقل خير في نفسه لأن ذلك خير صرف لا شر فيه فأطلق ولم يقل بقوله في نفسه.

قوله: والثاني ممتزج أي ممتزج بالخير والشر بحسب الظاهر وإن كان خيراً كله في الحقيقة وفي نفس الأمر.

---

(١) بعد قوله فيه إن جمع نفسه مع الله تعالى في الضمير خصوصاً في ضمير المتكلم لا يناسب الأدب.

ضمير المتكلم لا يناسب الأدب وأما الإشكال بأن المعنى حينئذٍ تعلق إرادتنا بتبديل الله تعالى خيراً منهما وذلك ترتيب تبديل الله تعالى على إرادة نفسه وفيه من سوء الأدب ما لا يخفى فساقط لأن إرادة العبد فعل الله تعالى بمعنى القصد والطلب لا بمعنى ترجيح أحد المقدورين على الآخر وكذا إرادة شخص بفعل آخر معناها القصد والطلب والمحبة وقد يستعمل في إرادة فعل نفسه بمعنى القصد والميل في مثل أردت فعل كذا أي قصدته فلم يوجد لأن الإرادة بمعنى ترجيح أحد المقدورين مع الفعل مقارنة له عند أهل السنة كما صرح به في شرح المواقف فهي لا تنفك عن الفعل وإن لم توجبه وهي بهذا المعنى مختصة بفعل نفسه لا تتعلق بفعل غيره والغلط إنما نشأ من اشتراك اللفظ وأما الجمع المذكور فالحق أنه لا كراهة في كلام الله ورسوله كما أشير إليه في شرح البخاري وأما في حق البشر فقيل لا كراهة فيه أصلاً وقيل فيه كراهة تنزيه مطلقاً أو في بعض المواضع الأول مثل قوله عليه السلام في حديث الإيمان: «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما» وقد اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾ [الأحزاب: ٥٦] هل ضمير يصلون لله وملائكته أم لا فعلم وقوع جمع الله ورسوله وملائكته في كلام الله تعالى ورسوله وأما قوله عليه السلام لخطيب[1] قال في خطبته بعد ذكر الله ورسوله: «ومن يعصهما فقد غوى بئس خطيب القوم أنت» فقال الخطابي كره منه ما فيه من التسوية أي في الضمير مع التسوية في العطف والكراهة تنزيهية لا تحريمية في نفسه شر وإن تضمن مصلحة ولذا قيده بقوله في نفسه شر فلا يليق تصريح إسناده إليه تعالى والثالث خير فإفراد إسناده إليه تعالى والثاني ممتزج خيره تبديل خيراً من المقتول وشره القتل فأسند الإرادة إلى الله تعالى لتضمنه خيراً وإلى نفسه لتضمنه شراً.

قوله: (**أو الاختلاف حال العارف في الالتفات إلى الوسائط**) قالوا إن العارف يرى لنفسه في الأول الأمر تأثيراً واختياراً ثم يرى لنفسه أثراً مستنداً إلى المؤثر الحقيقي ثم يرى

قوله: أو لاختلاف حال العارف في الالتفات إلى الوسائط حيث يلتفت أولاً الطلب معرفة الرب إلى الدلائل المنصوبة في نفسه لينتقل ذهنه منها إلى الرب الخالق ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾ [فصلت: ٥٣] ومن عرف نفسه فقد عرف ربه ثم يترقى نظره ملاحظاً نفسه وربه ملاحظة مترددة بين نفسه وربه ثم ينخلع عن ملاحظة نفسه وينجذب بشراشره إلى جناب القدس مضمحلاً أنانيته مستغرقاً في المشاهدة بحيث ينسى كل شيء سواه وهذا هو مقام الفناء قال ابن الفارض:

ولو خطرت لي في سواك إرادة ... على خاطري سهواً قضيت بردتي

---

(١) إن ثابت بن قيس بن شماس وكان خطيب النبي عليه السلام لأنه كان يخطب في مجلسه إذا وردت وفود العرب وهذه الخطبة خطبها عنده لما قدم وفد تميم وقام خطيبهم مذكر مفاخرهم ومآثرهم فلما أتم خطبته قام ثابت خطب خطبة قال فيها من يطع الله عز وجل ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى فقال له النبي عليه السلام: «بئس خطيب القوم أنت» فقال الخطابي.

أن الإرادة إرادة الله تعالى وهذا مقام الفناء في الله تعالى كذا قاله الفاضل المحشي وفيه نظر أما أولاً فلأن الخواص لا يلتفتون إلى الوسائط أصلاً لا أولاً ولا آخراً كما صرح به المصنف في بعض المواضع وأما ثانياً فلأن النظر إلى الوسائط عد شركاً في قوله تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾ [يوسف: ١٠٦] حيث قال بعبادة غيره إلى أن قال أو للنظر إلى الأسباب وأما ثالثاً فلأن إرادة الله تعالى تابعة لإرادة العبد صرح به الفاضل منلاخسرو في بحث الاعتاق عن البعض **(وما فعلته ما رأيته)**.

قوله: (عن رأيي) أي الأمر واحد الأمور بمعنى الشيء والمراد به الرأي.

قوله: (وإنما فعلته بأمر الله تعالى) ولما نفى فعله عن رأيه وقد فعله قصر فعله على أمر الله تعالى.

قوله: (ومبنى ذلك على أنه إذا تعارض ضرران يجب تحمل أهونهما لدفع أعظمهما) ومبنى ذلك أي ما فعله الخضر من أن ظاهره منكر.

قوله: (وهو أصل ممهد غير أن الشرائع في تفاصيله مختلفة) وهو أصل أي قاعدة ممهدة مبسوطة في الشرع غير أن الشرائع الخ ألا يرى أن شريعة الخضر يجوز فيها قتل غلام زكياً عن الذنوب لخوف أنه يؤدي بقاؤه إلى مفسدة أعظم من قتله فقتله قبل فعل يستحق لأجله القتل بخلاف شرعنا وشرع موسى عليه السلام فإنه لا يجوز قتل صبي لخوف أنه إذا بلغ يزداد طغياناً وكفراً وإن علم ذلك بالوجه الوجيه وقس عليه ما عداه فإن قتله بأصل ممهد في شرعه وعدم جواز قتله بأصل مقرر في شرعنا وشرع موسى عليه السلام ولذا قال في تفاصيله مختلفة.

قوله: (أي ما لم تستطع فحذف التاء تخفيفاً) أي تاء الاستفعال ولما تكرر هذه الكلمة في القصة ناسب تخفيف الأخير منه.

قوله: (ومن فوائد هذه القصة) نبه بمن التبعيضية على أن لها فوائد أخر غير ما ذكر.

قوله: (أن لا يعجب المرء بعلمه) وإن كان غرضه تحديث النعمة لأنه هو اللائق بشأن موسى عليه السلام لكن قوله ليس في الأرض أعلم مني لما كان في صورة العجب قال أن لا يعجب المرء الخ ومعناه أن لا يعجب المرء بعلمه حقيقة أو صورة والمفهوم أنه لا يعجب المرء بعمله الصالح وهذه فائدة أخرى.

قوله: ومبنى ذلك أنه متى تعارض ضرران يجب تحمل أهونهما يعني متى تعارض ضرران أحدهما أهون وأيسر والآخر أشد وأصعب يجب تحمل أهونهما وأيسرهما ليحصل به الخلاص عن أصعبهما فإن خرق السفينة وقتل الغلام والتعب في إقامة الجدار أهون من غصب الملك السفينة وإرهاق الغلام والديه كفراً وظهور كنز اليتيمين.

قوله: ومن فوائد هذه القصة أن لا يعجب الخ تلك الفوائد المذكورة كلها مستفادة من استنكار الخضر سؤال موسى عليهما السلام بعد توصيته له بترك السؤال.

قوله: (ولا يبادر إلى إنكار ما لا يستحسنه فلعل فيه سراً لا يعرفه وأن يداوم على التعلم ويتذلل للمعلم ويرعى الأدب في المقال وأن ينبه المجرم على جرمه ويعفو عنه حتى يتحقق إصراره ثم يهاجر عنه) ولا يبادر إلى إنكار ما لا يستحسنه لم يقل ولا ينكر ما لا يستحسنه إذ الإنكار مشروع بل قد يجب فلعل فيه سراً الخ كأكل الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر لعل أكله لدفع هلاكه وكذا الشرب حال المخمصة والسر المذكور فيما نحن فيه ما ذكره الخضر في الجواب وأن يداوم على التعلم ولو كان فريداً في عصره لما سبق من قوله تعالى: الذي يبتغي علم الناس إلى علمه عسى أن يصيب كلمة تدل على هدى حين قال موسى عليه السلام فأي عبادك أعلم ويتذلل للمعلم كي يقتبس من نوره وتذلله قوله: ﴿لا تؤاخذني بما نسيت﴾ [الكهف: ٧٣] وأن ينبه المجرم ولو بحسب الظاهر على جرمه حيث قال: ﴿لن تستطيع معي صبراً﴾ [الكهف: ٧٥] وعفوه عدم مبالاته حتى يتحقق إصراره وتحقق إصراره عليه السلام بقاؤه على إنكار ما خالف ظاهر الشريعة عنده وذلك التحقق وقوع الإنكار ثلاث مرات ثم يهاجر عنه كما هاجر الخضر عليه السلام بقوله: ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾ [الكهف: ٧٨].

قوله تعالى: وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾

قوله: (يعني اسكندر الرومي ملك فارس والروم وقيل المشرق والمغرب) صحح ذلك

قوله: يعني اسكندر الرومي ملك فارس والروم وهو الإسكندر اليوناني قال الإمام ذكروا فيه أقوالاً الأول أنه هو الإسكندر بن فيلقوس اليوناني قالوا والدليل عليه أن القرآن دل على أن الرجل المسمى بذي القرنين بلغ ملكه إلى أقصى المغرب بدليل قوله: ﴿حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة﴾ [الكهف: ٨٦] وأيضاً بلغ ملكه إلى أقصى المشرق بدليل قوله حتى إذا بلغ مطلع الشمس وأيضاً بلغ ملكه إلى أقصى الشمال بدليل أن يأجوج ومأجوج قوم من الترك يسكنون في أقصى الشمال أو بدليل أن السد المذكور في القرآن يقال في كتب التواريخ أنه مبنى في أقصى الشمال فهذا الإنسان يسمى بذي القرنين في القرآن على أن ملكه بلغ أقصى المغرب والمشرق والشمال وهذا هو تمام القدر المعمور من الأرض ومثل هذا الملك البسيط لا شك أنه على خلاف العادات وما كان كذلك وجب أن يبقى ذكره مخلداً على وجه الدهر وأن لا يبقى مستتراً والملك الذي اشتهر في كتب التواريخ أنه من بلغ ملكه إلى هذا الحد ليس إلا الإسكندر ذلك أنه لما مات أبوه جمع ملوك الروم بعد أن كانوا طوائف ثم جمع ملوك المغرب وقهرهم وأمعن حتى انتهى البحر الأخضر ثم عاد إلى مصر فبنى الإسكندرية وسماها باسم نفسه ثم دخل إلى الشام وقصد بني إسرائيل وورد بيت المقدس وذبح في مذبحه ثم عطف إلى أرمينية وباب الأبواب ودانت له العراقيون والقبط والبربر ثم توجه نحو دار ابن دار وهزمه مرات إلى أن قتله صاحب حرسه فاستولى الإسكندر على ممالك الفرس ثم قصد الهند والصين وغزا الأمم البعيدة ورجع إلى خراسان وبنى المدن الكبيرة ورجع إلى العراق ومرض بشهرزور ومات بها فلما ثبت بالقرآن إن ذا القرنين كان رجلاً ملك الأرض بالكلية أو ما يقرب منها وثبت بعلم التواريخ أن الذي هذا شأنه ما كان إلا الإسكندر وجب القطع بأن المراد بذي القرنين هو الإسكندر بن فيلقوس

المؤرخون ووروده في بعض الأحاديث وهو المختلف في نبوته على الصحيح لا اليوناني قيل كما ورد في الحديث المرفوع إلى النبي عليه السلام أن رجلاً سأل النبي عليه السلام عن ذي القرنين فقال: من الروم فأعطي ملكاً فصار إلى مصر فبنى الاسكندرية ومراده الرد وتزييف ما قاله الإمام من أنه اليوناني لأنه تلميذ أرسطو ومذهبه ليس بحق فتعظيم الله تعالى ينافيه ولم يلتفت إلى ما قيل في الجواب بأنه لا يلزم من تلمذه موافقته في جميع مقالاته ألا يرى أن الإمامين خالفا أبي حنيفة في كثير من المسائل وأرسطو تلميذ أفلاطون مع أنه خالفه في أشياء كثيرة لأنه تكلف إذ الظاهر أن التلميذ على مذهب أستاذه وإن خالفه في بعض المسائل إذ التناسب شرط في التضام والاستقراء شاهد على أن من خالف اعتقاد الشخص لا يكون له طول صحبة معه.

قوله: (ولذلك سمي ذا القرنين أو لأنه طاف قرني الدنيا شرقها وغربها) لملكه المشرق والمغرب اللذين هما مثل قرني الدنيا أي جانباه أو لأنه طاف قرني الدنيا والأولى قرني الأرض وهذا يستلزم ملكه المشرق والمغرب والأول لا يستلزم الثاني.

قوله: (وقيل لأنه انقرض في أيامه قرنان من الناس) والقرن بهذا المعنى مغاير للقرن بالمعنى المذكور قبله واختلف في القرن بهذا المعنى فقيل القرن مدة أغلب إعمار الناس وقيل سبعون سنة وقيل ثمانون وغير ذلك.

قوله: (وقيل كان له قرنان ضفيرتان وقيل كان لتاجه قرنان) قرنان ضفيرتان فح لا مجاز في الكلام مع ذلك اخره لضعفه وقيل كان لتاجه قرنان وقرنا التاج ما ارتفع من أعلاه على تشبيه الصورة بالصورة.

قوله: (ويحتمل أنه لقب بذلك لشجاعته) فيكون مجازاً والتثنية للمبالغة قوله كأنه الخ إشارة إلى أن الكلام ح بناء على التشبيه.

قوله: (كما يقال الكبش للشجاع) فإنه شائع في كلامهم على طريق الاستعارة كاستعارة الأسد له.

اليوناني أقول قد عرفت الإشكال المذكور الذي ذكره الإمام على تقدير كون المراد منه الإسكندر اليوناني وهو لزوم كون علم أرسطاطاليس الحكيم حقاً ذلك لا سبيل إليه والقول الثاني قال أبو الريحان الهروي المنجم في كتابه الذي سماه بالآثار الباقية عن القرون الخالية قيل إن ذا القرنين هو أبو كرب شمس بن عنبر بن افرقيس الحميري وأنه بلغ ملكه مشارق الأرض ومغاربها وهو الذي افتخر به أحد الشعراء من حمير حيث قال:

قد كان ذو القرنين قبلي مسلما ... ملكاً علا في الأرض غير مقيد
بلغ المشارق والمغارب يبتغي ... أسباب ملك من كريم سيد

والقول الثالث إنه كان عبداً صالحاً ملكه الله الأرض وأعطاه الملك والحكمة وألبسه الهيبة والقول الرابع إن ذا القرنين ملك من الملائكة والقول الأظهر لأجل الدليل الذي ذكر آنفاً وفي الكشاف ذو القرنين هو الإسكندر الذي ملك الدنيا قبل ملك الدنيا مؤمنان ذو القرنين وسليمان عليه السلام وكافران نمرود وبخت نصر.

قوله: (كأنه ينطح أقرانه) أي بتشبيه طعنه الاقران وضربه بنطح الكبش وضربه بقرنيه (واختلف في نبوته مع الاتفاق على إيمانه وصلاحه).

قوله: (والسائلون هم اليهود سألوه امتحاناً أو مشركو مكة) فيه إشارة إلى أن يسألونك حكاية حال ماضية.

قوله: (خطاب للسائلين والهاء لذي القرنين) وقيل لله تعالى لذي القرنين فالمعنى ح من إخباره ومن تبعيضية والجار والمجرور حال من ذكرا قدمه لمناسبة ما قبله أشد مناسبة ولذا مرض القول الأخير فقال وقيل الله فالمعنى ح سأتلو عليكم من طرف الله تعالى على أن من ابتدائية متعلقة بسأتلو ويجوز أن يكون حالاً من ذكراً أي ذكراً مبتدأ من الله تعالى ويؤيد كون الضمير لله تعالى قوله: ﴿إنا مكنا له﴾ [الكهف: ٨٤] الآية.

قوله تعالى: إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا ﴿٨٤﴾

قوله: (أي مكنا له أمره من التصرف فيها كيف يشاء فحذف المفعول) ومكن من الأفعال التي تتعدى بنفسه وباللام كنصحت وقد جمعا في قوله تعالى من سورة الأنعام: ﴿مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم﴾ [الأنعام: ٦] والمعنى إنا مكنا له أي أعطينا له مكنة وقوة وحاصله أمره في التصرف في الأرض مكن مأخوذ من المكنة والقوة قوله من التصرف بيان لأمره أي أعطيناه التصرف في الأرض كيف يشاء الظاهر أنه عام خص منه البعض فحذف المفعول وهو أمره واحد الأمور والمراد به هنا التصرف كما مر للتعميم مع الاختصار.

قوله: (أراده وتوجه إليه) أي هو عام خص منه البعض والمخصص العقل والعادة إذ لا يعطى أحد من الآحاد كل شيء ولعله مخصص أيضاً إذ إعطاء كل شيء أراده وتوجه غير واقع عادة وكذا إعطاء السبب أيضاً بعيد وفي الكشاف أي من أسباب كل شيء أراده بتقدير المضاف والمص خالفه حيث لم ينبه عليه لكن الظاهر ما في الكشاف ويمكن حمل كلام المص عليه.

قوله: (وصلة توصله إليه من العلم والقدرة والآلة) السبب في الأصل الحبل ثم استعير لكل وصلة توصله وشاع فيه حتى صار مثل الحقيقة فيه قول الزمخشري ما يتوصل به إلى المقصود من علم وقدرة وآلة يؤيده قيل المراد من أسباب كل شيء والداعي لتقديره أن الظاهر أن من بيانية والمبين قوله سبباً قوله أراده وتوجه إليه صفة شيء مخصصة له لأنه لم يؤت أسباب كل شيء وليس فيه منافاة لتقدير المضاف كما قيل إنه يأباه لأن من جملة أسباب مراده تعلق إرادة الله تعالى وقدرته مثلاً وليس مما أعطيه ولا يبعد أن يكون من تعليلية والشيء وإن تأخر حصولاً مقدم تصوراً وهذا الأخير هو الأولى إذ ح يستغني عن تقدير المضاف وهو الأوفق لكلام المص فيكون كلمة من ابتدائية.

قوله تعالى: فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٥﴾

قوله: (أي فأراد بلوغ المغرب فاتبع سبباً يوصله إليه) أي الفاء فصيحة والقرينة لتعيين المحذوف قوله: ﴿حتى إذا بلغ مغرب الشمس﴾ [الكهف: ٨٦].

قوله: (وقرأ الكوفيون وابن عامر بقطع الألف مخففة التاء) وبهمزة الوصل وتشديد التاء عند الباقين وكلاهما بمعنى واحد ويتعديان لمفعول واحد وفي صورة القطع إذا جعل متعدياً إلى المفعولين يكون التقدير فاتبع سبباً سبباً آخر.

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا ۗ قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿٨٦﴾﴾

قوله: (تغرب) أي في بادي الرأي.

قوله: (ذات حمئة من حمئت البئر إذا صارت ذات حمأ وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر حامية أي حارة) ذات حمئة وهي الطين والوحل الراسب وأشار إلى أن الحمئة من صيغ النسب مثل لابن وتامر قوله أي حارة إشارة إلى أن حامية اسم الفاعل وليس من صيغ النسب **(ولاتنا في بينهما لجواز أن يكون العين جامعة للوصفين)**.

قوله: (أو حمئة على أن ياءها مقلوبة عن الهمزة لكسر ما قبلها) أو حمئة عطف على قوله حارة فتكون القراءتان بمعنى واحد لأنها على هذا التقدير يكون من الحماءة[1] بمعنى الطين.

قوله: (ولعله بلغ ساحل المحيط فرآها كذلك إذ لم يكن في مطمح نظره غير الماء) شروع في توجيه الكلام إذ لا غروب في عين ذات طينة سوداء في الواقع إذ جرم الشمس وما بين طرفي قرصها ضعف ما بين طرفي كرة الأرض مائة ونيفاً وستين مرة كما بينه في

قوله: ذات حمأة الحماة طين وماء يقال حمأت البئر إذا أخرجت حماتها واحماتها جعلت فيها حمأة فمعنى في عين حميئة في عين ذات حماة نحو ﴿عيشة راضية﴾ [الحاقة: ٢١] أي ذات رضى.

قوله: حامية بلا همز ناقص من حمى يحمي.

قوله: ولا تنافي بينهما التعرض لسلب المنافاة بينهما لأن القراءات لا بد أن تتناسب وتتعاضد بعضها ببعض وأقل ما يكون أن لا يكون بينهما تناف في المعنى فيجوز أن تكون العين فيما نحن فيه ذات حمئة وحارة.

قوله: إذ لم يكن في مطمح بصره غير الماء هذا جواب لسؤال قد يرد ههنا من أنه لا شك أن الشمس في الفلك وهو محيط بالأرض وثبت أن الشمس أكبر من الأرض بمرات كثيرة فكيف يعقل دخولها في عين من عيون الأرض فأجيب بأن تأويله أن ذا القرنين لما بلغ موضعاً في القرب ولم يبق بعده شيء من العمارات والبحر محيط بالجانب الغربي من الأرض وهو قوي السخونة وكثير الحمأة الشمس كأنها تغيب في ذلك البحر كما أن راكب البحر ترى الشمس كأنها تطلع من البحر وتغرب في البحر إذ لم ير الشط وهي في الحقيقة تطلع وتغرب وراء البحر ولذا قال وجدها تغرب أي هي كذلك في وجدانه لا في نفس الأمر.

---

(١) وأما كونه على هذا التقدير من الحرارة فلا يلائم كلام المص.

أوائل سورة الإسراء فكيف تغرب في عين مذكورة فلا ريب أن ذلك بحسب الرؤية والوجدان الحسي لا الواقعي ومنشأ ذلك أن الجسم العظ يرى من بعيد صغيراً لما بين في موضعه فلا يقال في بيانه فإن الحس قد يغلط كثيراً فإن هذا في مثل ما نحن يخل الأدب وفي تعبيره بالبحر المحيط تنبيه على أنه بالنظر إلى عظمته تعالى كالعين.

قوله: (ولذلك قال وجدها تغرب ولم يقل كانت تغرب) لما عرفت أنه يرى من بعيد صغير ظن أنها تغرب في العين المذكورة.

قوله: (وقيل إن ابن عباس سمع معاوية يقرأ حامية فقال حمئة فبعث معاوية إلى كعب الأحبار كيف تجد الشمس تغرب قال في ماء وطين كذلك نجده في التوراة) مراده من هذا النقل الإشارة إلى أن التوفيق بين القراءتين إنما يصح إذا لم يسلم هذه الرواية وأما إذا سلم صحة هذه الرواية فلا يصار إلى التوفيق المذكور إذ على هذا التوفيق لا يتمشى الخلاف بين ابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم فلا إشكال أصلاً.

قوله: (عند تلك العين) أي في مكان يقرب من تلك العين.

قوله: (قيل كان لباسهم جلود الوحش وطعامهم ما لفظه البحر) ولهذا نكر قوماً مرضه لعدم الجزم بذلك فالأولى السكوت عنه لعدم الدليل على ذلك مع عدم تعلق الغرض بذلك.

قوله: (وكانوا كفاراً فخيره الله بين أن يعذبهم أو يدعوهم إلى الإيمان كما حكى بقوله: ﴿قلنا﴾ [الكهف: ٨٦] الآية) وكانوا كفاراً هذا مقطوع به فلذا قال فخيره الله الخ قوله فخيره الله إشارة إلى أن لفظة أما للتخيير دون الترديد والتنويع وسيجيء كونه للتقسيم.

قوله: (أي بالقتل على كفرهم) الظاهر أنه قبل الدعوة وفيه اشتباه إذ الظاهر أن الدعوة لم تصل إليهم فكيف يقتل على كفرهم قبل الدعوة إلا أن يقال إن ذلك جائز حينئذٍ أو بلغ إليهم الدعوة فلم يؤمنوا والوجه الثاني أسلم من التكلف لكن المص رجح الأول وأيده بقوله تعالى: ﴿قال﴾ [الكهف: ٨٧] أي فاختار الدعوة وقال إما من ظلم الخ فالتخيير يكون بين القتل على الكفر قبل الدعوة وبعد الدعوة شرع في تفصيل أحوالهم فقال أما من دعوته الخ **(بالارشاد وتعليم الشرائع وقيل خيره بين القتل والأسر وسماه إحساناً[1] في مقابلة القتل ويؤيد الأول قوله: ﴿قال أما من ظلم﴾ [الكهف: ٨٧] الآية)**.

قوله: ويؤيد الأول أي ويؤيد أن المراد بالحسن الإرشاد قوله قال: ﴿أما من ظلم﴾ [الكهف: ٨٧] الآية وجه التأييد أنه ردع من الظلم وإرشاد العدل وقوله: ﴿وأما من آمن﴾ [الكهف: ٨٨] الآية حث وإرشاد إلى الإيمان.

---

(١) حسناً أي أمراً ذا حسن والأولى أن يبقى المصدر على بابه لئلا يفوت المبالغة.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾﴾

قوله: **(أي فاختار الدعوة وقال أما من دعوته فظلم نفسه بالإصرار على كفره أو استمر على ظلمه الذي هو الشرك فأعذبه أنا ومن معي في الدنيا بالقتل ثم يعذبه الله في الآخرة عذاباً منكراً لم يعهد مثله)** فأعذبه أنا ومن معي نبه به على أن سوف للتأكيد والنون للمتكلم مع الغير ولك أن تقول إنه نون العظمة كما هو عادة الملوك قوله بالقتل إذ التعذيب بالنار لا يسوغ للعبد قوله منكراً معنى نكراً قوله لم يعهد مثله معنى منكراً والمثل كنوي وأما عذابه بالقتل فمعهود ولذا لم يقل فسوف نعذبه عذاباً نكراً وفي الكشاف عن قتادة كان يطبخ من كفر في القدور وهو العذاب النكر وهذا بعيد أما أولاً فلأن النار لا يعذب بها إلا الله تعالى وأما ثانياً فلأن عذاباً نكراً مصدر فيعذبه لقربه لفظاً ومعنى دون المصدر العذاب الأول لبعده لفظاً ومعنى ولذا لم يلتفت إليه المص.

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴿٨٨﴾﴾

(وهو ما يقتضيه الإيمان في الدارين).

قوله: **(فعلته الحسنى)** بفتح الفاء ويجوز الكسر على أنه للنوع ولذا أنث الحسنى لكن موصوفه مؤنثاً.

قوله: **(وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وحفص جزاء منوناً منصوباً على الحال أي فله المثوبة الحسنى مجزياً بها أو على المصدر لفعله المقدر حالاً أي يجزى بها جزاءً)** وعلى قراءة رفع جزاء هو مبتدأ خبره قوله فله الحسنى مضاف إليه بعد حذف الموصوف هذا مختار المص كما يظهر من تقريره قوله أي فله المثوبة الحسنى إشارة إلى أن وجه تأنيث الحسنى كونها صفة للمثوبة قوله مجزياً بها يشير إلى أن جزاء مصدر بمعنى اسم الفاعل فإن أجاز تقدير المثوبة هنا وأما فيما سبق فلا مساغ لتقدير المثوبة وهن هذا قدر الموصوف الفعلة هناك.

قوله: **(أو التمييز)** أي على التمييز من الحسنى عطف على قوله على الحال من غير إعادة الجار.

قوله: **(وقرئ منصوباً غير منون على أن تنوينه حذف لالتقاء الساكنين ومنوناً مرفوعاً على أنه المبتدأ والحسنى بدله)** حذف لالتقاء الساكنين لكونه مضافاً إلى الحسنى وأما في الأول فلا يحذف تنوينه لعدم التقاء الساكنين ونصبه على أحد الوجوه المذكورة حال كونه منوناً.

قوله: **(ويجوز أن يكون إما وإما للتقسيم دون التخيير أي ليكن شأنك معهم إما التعذيب وإما الإحسان فالأول لمن تاب)** والفرق بينهما أنه على الأول يكون المعنى الله

قوله: منوناً منصوب على الحال من الحسنى بتقدير موصوف محذوف وهو المثوبة.

قوله: حذف لالتقاء الساكنين هما التنوين ولام الحسنى قوله ومنوناً مرفوعاً على أنه المبتدأ وخبره فله والجملة خبر من آمن والحسنى بدل من جزاء بدل البعض من الكل فإن الجزاء أعم من أن تكون الحسنى وغيره.

خيره بين القتل وابتداء الدعوة ثم بعدها بقتل المصر وبالإحسان لمن آمن أو خيره بين القتل والأسر لمن لم يؤمن بعد الدعوة أو بين قتل الجميع وغيره وعلى التقسيم بين له أنهم مقتولون ابتداء ومدعو أو مقتول ومأسور حاصله على التقسيم أن تعذب بعد الدعوة بعضهم وهو المصر على الكفر وتحسن بعضهم وهو التائب.

قوله: (ونداء الله إياه إن كان نبياً فبوحي) استدل به على نبوته من اختار أنه نبي وتقديمه يشعر أنه اختار كونه نبياً.

قوله: (وإن كان غيره فبإلهام أو على لسان نبي) قيل عليه إزهاق النفس لا يجوز بالإلهام ومثله لا يكون إلا بالوحي ولو بالواسطة إذ الإلهام ليس من أسباب العلم لغير الأنبياء عليهم السلام والكلام على عدم كونه نبياً فإسقاطه من البين حسن إلا أن يقال إن هذا القتل مثل قتل الخضر الغلام فإنه بالإلهام على عدم كونه نبياً.

قوله: (مما تأمره به) أول الأمر الذي هو مصدر بالمأمور به إذ ليسر شأن المأمور به **(سهلاً متيسراً غير شاق وتقديره ذا يسر[1] وقرىء بضمتين)**.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٩﴾﴾

قوله: (ثم اتبع طريقاً يوصله إلى المشرق) وقرينته ما بعده كما سبق.

قوله: (وقرأ الكوفيون وابن عامر بقطع الألف مخففة التاء وكذلك ما بعده) قد مر بيانه آنفاً.

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴿٩٠﴾﴾

قوله: (يعني الموضع الذي تطلع الشمس عليه أولاً من معمورة الأرض) إشارة إلى أنه ليس المراد من المطلع الموضع الذي يطلع منه الشمس فإن البلوغ إليه ليس بممكن بل المراد الموضع الذي تطلع الشمس عليه أولاً وجه قيد الأولية ظاهر إذ كل بلدة فيه الموضع الذي تطلع الشمس عليه وأما قيد معمورة الأرض لأن السماء كروية وكل أفق مطلع الشمس ولكل أرض مطلع فلو لم يفسره بما ذكر لم يدل على أنه بلغ غاية الأرض المعمورة وهو المراد وكون السماء كروية وإن كان مذهب الحكماء لكن الإمام ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿رفع سمكها فسويها﴾ [النازعات: ٢٨] إن السماء كروية ولا فساد فيه مع اعتراف حدوثها وبطلان مذهب الحكماء لادعائهم كريتهما مع قدمها وقد صرح شراح الحديث في قوله عليه السلام: «سلوا الله الفردوس فإنه وسط الجنة وأعلاها» إن هذا الحديث الشريف يدل على كروية السماء.

---

(١) قوله وتقديره ذا يسر على أنه صفة مصدر محذوف أي قولاً ذا يسر ولو لم يقدر ذا وأريد المبالغة لم يبعد.

قوله: (وقرىء بفتح اللام على إضمار مضاف أي مكان مطلع الشمس فإنه مصدر) لأنه مصدر ميمي والبلوغ للمكان فلا بد من تقدير مكان ولم يلتفت إلى ما ذكره الصرفيون من أنه اسم مكان لأنه لم يقع في كلام الفصحاء بالفتح إلا مصدراً فلا يناسب حمل ما وقع في القرآن على غير الفصيح وإن صح في الجملة كما صرح به المصنف في سورة هود في قوله تعالى: ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾ [هود: ٨١] الآية.

قوله: (وجدها تطلع) لم يقل كانت تطلع لمشاكلة قوله: ﴿وجدها تغرب﴾ [الكهف: ٨٦] والنكتة التي ذكرت هناك لا تتمشى هنا فتدبر.

قوله: (من اللباس) والمعنى لم نجعل لهم من دونها ستراً أي حجاباً يستترون بها عند طلوعها وفي الكشاف فإذا طلعت الشمس دخلوها أي الأسراب فإذا ارتفع النهار خرجوا إلى معايشهم وعن مجاهد من لا يلبس الثياب من السود أن عند مطلع الشمس أكثر من جميع أهل الأرض.

قوله: (أو البناء فإن أرضهم لا تمسك الأبنية أو أنهم اتخذوا الأسراب بدل الأبنية) لفظة أو إما لمنع الخلو فيفيد أن ليس لهم لباس ولا بناء ويؤيد ما روي عن مجاهد أو لمنع الجمع فيفيد أن المنفي أحد الأمرين فيكون لهم لباس دون البناء أو العكس قوله أو أنهم اتخذوا الأسراب فيكون المراد بالستر المنفي الستر المتعارف دون الغير المتعارف والعموم المستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي مصروف إلى الأفراد المتعارفة فلا حاجة إلى القول بأنها عام خص منه البعض بالعرف ومنشأ عدم استمساك البناء في أرضهم رخاوتها وقيل لا جبال فيها فهي كثيرة الزلازل فلا يستقر بناؤها وفي الكشاف وعن بعضهم خرجت حتى جاوزت الصين فسألت عن هؤلاء فقيل بينك وبينهم ميسرة يوم وليلة فبلغتهم فإذا أحدهم يفرش أذنه ويلبس الأخرى ومعي صاحب يعرف لسانهم فقال لهم جئنا ننظر كيف تطلع الشمس قال فبينا نحن كذلك إذ سمعنا كهيئة الصلصلة فغشي عليّ ثم أفقت وهم يمسحونني بالدهن فلما طلعت الشمس على الماء إذا هي فوق الماء كهيئة الزيت فدخلوا سرباً فلما ارتفع النهار خرجوا إلى البحر فجعلوا يصطادون السمك ويطرحونه في الشمس فينضج لهم انتهى.

قوله تعالى: كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴿٩١﴾

قوله: (أي أمر ذي القرنين كما وصفناه في رفعة المكان وبسطة الملك أوامره فيهم

قوله: وقرىء بفتح اللام فحينئذٍ يكون مصدراً ميمياً ولذا احتيج إلى تقدير مضاف فإن المعنى حتى إذا بلغ مكان طلوع الشمس.

قوله: ستراً من اللباس جعل الستر بمعنى اللباس لأن اللباس يستر اللابس فمعناه أنه لا ثياب عليهم ويكونون عراة كالحيوانات وفي كتب الهيئة أن حال أكثر الزنج وحال كل من يسكن البلاد القريبة من خط الاستواء كذلك.

قوله: ولأنهم اتخذوا الأسراب جمع سرب بفتحتين وهو بيت في الأرض.

كأمره في أهل المغرب من التخيير والاختيار) أي أمر ذي القرنين إشارة إلى أن كذلك خبر مبتدأ محذوف والمشار إليه ما وصفه الله تعالى من رفعة المكان قوله أوامره فيهم إشارة أيضاً إلى أنه خبر مبتدأ مقدر وهو أمر ذي القرنين في شأن أهل المشرق كأمره في أهل المغرب من التخيير الخ فحينئذٍ يكون المشار إليه أمر أهل المغرب قدم الاحتمال الأول لأن المقام مقام تفخيم أمره وتعظيم شأنه وإنما يفيده المعنى الأول.

قوله: **(ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف لوجد أو نجعل أو صفة قوم أي على قوم مثل ذلك القبيل الذي تغرب عليهم الشمس في الكفر والحكم)** ويجوز أن يكون صفة فالمعنى حينئذٍ وجدها تطلع وجدانا كوجدان الشمس تغرب في عين حمئة أي كما أنها وجدها تغرب في عين حمئة كذلك وجدها تطلع كذلك قوله: أو نجعل أي جعلاً مثل جعلنا لكم من دونها ستراً ولباساً فاخراً وبناء عالياً وفي هذين الوجهين تكلف وبعد والثاني أبعد من الأول وعن هذا أخرهما وأخر الثاني قوله أو صفة قوم وهذا الاحتمال أقرب من الاحتمالين المذكورين قيل فالأولى تقديمه عليهما قيل ويجوز أن يكون صفة ستراً أي ستراً مثل ذلك الستر الذي جعلنا لكم من الجبال والحصون والأبنية كما في الكشاف فحينئذٍ النفي إما متوجه إلى القيد فيفيد أن لهم ستراً لكن لا يشبه ستركم أو متوجه إلى القيد والمقيد جميعاً وكذلك الكلام في كونه صفة مصدر محذوف لنجعل.

قوله: **(وقد أحطنا بما لديه من الجنود والآلات والعدد والأسباب)** وقد احطنا بما لديه تذييل للقصة المذكورة وتقرير لما تضمنه من الرفعة وسعة الملك وهذا أمس بالوجه الأول في قوله: ﴿كذلك﴾ [الكهف: ٩١] أي كأنه لعظمته وكثرة أسباب الملك والسلطنة لا يحيط البشر بما لديه وعلى الوجوه الأخر المذكورة في كذلك يكون قوله وقد أحطنا بيان عظمة ما منحه الله تعالى إياه فتكون جملة معترضة.

قوله: **(علماً تعلق بظواهره وخفاياه)** هذا لازم معناه إذ الخبر العلم بالباطن ويلزمه العلم بالظواهر وهو أبلغ من القول وقد علمنا بما لديه.

قوله: **(والمراد أن كثرة ذلك بلغت مبلغاً لا يحيط به إلا علم اللطيف الخبير)** الحصر مستفاد بمعونة المقام وتخصيص العلم بشأنه تعالى بالذكر.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٩٢﴾﴾

قوله: **(يعني طريقاً ثالثاً معترضاً بين المشرق والمغرب آخذاً من الجنوب إلى الشمال)** آخذاً أي شارعاً من الجنوب الخ قيل هذا معلوم من قوله: ﴿حتى إذا بلغ بين السدين﴾

قوله: علماً تعلق بظواهره وخفاياه عمم معنى الخبر وهو خاص فإن الخبر هو العلم بباطن الشيء فلعل التعميم لأن من علم بواطن الأمور يعلم ظواهرها بالطريق الأولى فلدلالة الخبر على العلم بالظواهر التزاماً فسره على الوجه العام وإن كان معناه المطابقي معنى خاصاً.

[الكهف: ٩٣] لأن ما بينهما في اقاصي جهة الشمال فالظاهر أنه سار من الجنوب إلى الشمال حتى انتهى إلى اقصاه وأنت تعلم أن هذا لا يفيد القطع فالأولى عدم التعرض له.

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ۝٩٣﴾

قوله: (بين الجبلين المبنى بينهما سده وهما جبلا أرمينية وآذربيجان) المبنى بينهما سده أي سد ذي القرنين فإطلاق السد على الجبل باعتبار مجاورة السد لكونه فيما بينهما ولم يوجد السد حين البلوغ فإطلاق السد باعتبار ما يؤول إليه ففيه مجازان وهما جبلا أرمينية هذا مروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ذكره القرطبي كذا قيل وأرمينية ضبطه أهل اللغة بتخفيف الباء الثانية وهي بلاد معروفة.

قوله: (وقيل جبلان في أواخر الشمال في منقطع أرض الترك منيفان من ورائهما يأجوج ومأجوج وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر ويعقوب بين السدين بالضم وهما لغتان) منيفان أي مرتفعان قوله من ورائهما يأجوج ومأجوج فحينئذٍ إطلاق السدين على الجبلين حقيقة وفي القاموس السد الجبل والحاجز وهذا القول هو المناسب لخلوه عن التمحل المذكور في الوجه الأول قوله وهما لغتان أي بمعنى واحد إذ الأصل توافق القراءتين ولذا ضعف القول الآخر بقوله المضموم الخ.

قوله: (وقيل المضموم لما خلقه الله تعالى والمفتوح لما عمله الناس لأنه في الأصل مصدر سمي به حدث يحدثه الناس وقيل بالعكس) وفيه نظر لأن الحدوث دلالة المصدر عليه ممنوع لأنه يطلق على فعل الله تعالى وهو حادث وعلى صفته تعالى كالعلم والقدرة وغيرهما وهي قديمة فلا دلالة للمصدر على الحدوث وعلى القدم وبهذا ظهر ضعف ما في اختصاص المضموم لما خلقه الله تعالى حيث قيل لأنه فعل بمعنى مفعول لم يذكر فاعله وفيه دلالة على تعينه وعدم ذهاب الغير فيقتضي أنه هو الله تعالى إذ هذا الفرق إنما يحسن لو تقابلا وأسند أحدهما إلى الله تعالى والآخر لغيره أما إذا قرىء بهما على الانفراد فالمتبادر توافقهما قوله وقيل بالعكس ينادي على أن ما ذكر في وجه التخصيص من النكتة ليس بتام.

قوله: (وبين هنا مفعول به وهو من الظروف المتصرفة) مفعول به لا على الاتساع لأنه قد يخرج عن الظرفية ويكون اسم الظرف لا الظرف يرشدك إليه قوله وهو من الظروف المتصرفة.

قوله: (لغرابة لغتهم)[١] أي بعدها عن غيرها وعدم مناسبتها ولما كان لغتهم مباينة لغة غيرهم فلا يفقهون قول غيرهم كما لا يفهمون قولهم غيرهم والمص أشار إلى ذلك في التعليل

قوله: بينهما سده على الإضافة أي سد ذي القرنين.

قوله: وبين ههنا أي لفظ بين في بلغ بين السدين مفعول به لفعل البلوغ يقال بلغه يبلغه.

---

(١) وجد من دونهما أي بقربهما من الجانب الذي هو أدنى من الجانب الذي أتى منه ذو القرنين.

تكثيراً للفائدة واستوضح بالعربي والتركي فإن التركي كما لا يفقه قول العربي كذلك لا يفهم العربي السامع كلامه وبالعكس هذا هو الظاهر الشائع المتبادر وأما احتمال أنهم يعرفون لغتهم فيفقهون قولاً فح ما ذكره المص من التعليل يناسب قراءة لا يفقهون من باب الأفعال فبعيد لا يعبأ به.

قوله: **(وقلة فطنتهم)** إشارة إلى أنهم ليس لهم قابلية تعلم لغة غيرهم في زمن قليل ولذا قال مترجمهم من غيرهم ولم يذكر الإشارة لأنها ليست قولاً وقول الزمخشري لا يكادون يفهمون إلا بجهد ومشقة ما من إشارة ونحوها بناء على حمل القول على عموم المجاز وهو كون المراد بالقول ما دل على المراد سواء كان قولاً حقيقياً أو مجازياً.

قوله: (وقرأ حمزة والكسائي لا يفقهون أي لا يفهمون السامع كلامهم ولا يبينونه لتلعثمهم فيه) لا يفهمون السامع كلامهم كما يفهمون كلام غيرهم لما ذكرنا من تباين لغتهم وهذا يؤيد ما ذكرناه من بعد الاحتمال المذكور قوله لتلعثمهم تفعل من اللعثمة بالثاء المثلثة ومعناه التوقف في الكلام ومنشأه غرابة لغتهم كما صرح به أولاً.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾﴾

قوله: **(أي قال مترجمهم وفي مصحف ابن مسعود قال الذين من دونهم)** أي قال مترجمهم فإسناد القول إلى جميعهم من قبيل قتل بنو فلان مع أن القاتل واحد منهم الترجمة تفسير لغة بلغة أخرى والظاهر أن المترجم من القوم الذين يقرب بلادهم من بلادهم فإنهم يعرفون لغتهم ولغة غيرهم كما هو شأن الترجمان فح مرجع ضمير قالوا غير مرجع ضمير لا يكادون بقرينة الحال كما يدل عليه قراءة ابن مسعود وغرض المص من نقله الإشارة إلى اختيار ذلك وقيل إن الله تعالى علم ذا القرنين لغتهم كما علم سليمان منطق الطير أو يعرفون لغتهم بالتعلم لطول المكث وهو بعيد وعلى كل تقدير اندفع المخالفة بين خاتمة الآية السابقة وفاتحتها.

قوله: (قبيلتان من ولد يافث بن نوح وقيل يأجوج من الترك ومأجوج من الجيل وهما اسمان أعجميان) من ولد يافث بن نوح وهو الأصح صرح به الأئمة وشراح الحديث ولذا مرض خلافه والجيل بكسر الجيم صنف من الناس.

قوله: **(بدليل منع الصرف)** أي بدون حاجة إلى التأويل بالقبيلة كما يحتاج إليه على تقدير كونهما عربيين فلا إشكال في دلالته على ذلك بأنهما غير منصرفين على القول بالعربية.

قوله: (وقيل عربيان من اج الظليم إذا أسرع وأصلهما الهمز كما قرأ عاصم ومنع

قوله: وقرأ حمزة والكسائي لا يفقهون من أفقه بمعنى أعلم والتلعثم التمكث في الأمر.

قوله: ومأجوج من الجيل يقال جيل من الناس أي صنف منه الترك جيل والروم جيل رجيلان بالكسر قوم ربهم كسرى بالبحرين شبيه بالأكرة.

الصرف للتعريف والتأنيث) من اج أي مأخوذ من اج بمعنى أسرع فيأجوج بوزن يفعول مثل يربوع ومأجوج مفعول سميا بهما لسرعة سيرهما وجه كونه مفعولاً مع أنه لازم لتعديته بحرف الجر الظليم ذكر النعامة قوله والتأنيث لتأويلهما بالقبيلة وهذا تكلف ولو نظر إلى مثل هذا التأويل لكان أكثر ما يكون منصرفاً غير منصرف وعن هذا رجح كونهما أعجميين.

قوله: (أي في أرضنا بالقتل والتخريب) أي لام الأرض للعهد أو للعوض عن المضاف إليه قوله بالقتل والتخريب بيان إفسادهم وكون القتل إفساداً في الأرض لكونه إفساد ما في الأرض وهذا شائع في العرف والشرع إذ كثيراً ما يذكر فساد الأرض والمراد فساد ما في الأرض.

قوله: (وإتلاف الزرع) إما بالقطع والحمل أو بالإحراق وهذا من عطف الخاص على العام لعظم فساده.

قوله: (وقيل كانوا يخرجون في الربيع فلا يتركون أخضر إلا أكلوه ولا يابساً إلا احتملوه) هذا على حد قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب

فهو استثناء مفرغ فهو من قصر الموصوف على الصفة فيكون إثبات عدم الترك ببينة فهو استثناء متصل على المختار.

قوله: (وقيل كانوا يأكلون الناس) فهو أعظم فساد ما في الأرض وهذا داخل تحت العموم لكن المص لم يرض به لبعده ولعدم الدليل عليه.

قوله: (فهل نجعل لك خرجاً) الفاء للتفريع وغرضهم من ذكر إفسادهم في الأرض تمهيد لهذا الكلام وظاهر الكلام الاستفهام عن فعل أنفسهم والمراد الاستفهام عن قبول ذلك لكنهم سلكوا مسلك حسن الأدب فسألوا عن فعلهم ولذا قال في الجواب ما مكني فيه ربي خير.

قوله: (نخرجه من أموالنا وقرأ حمزة والكسائي خراجاً وكلاهما واحد كالنول والنوال وقيل الخراج على الأرض والذمة والخرج المصدر) جعلاً أي أجراً قوله نخرجه من أموالنا بيان وجه التعبير بخرجا قوله وقيل إشارة إلى الفرق بينهما الخراج على الأرض والذمة أي ما أعطى على الأرض خراج مقاسمة أو مواظفة قوله والذمة أي ما أخذ من الذمي على ذمته كالجزية قوله والخرج المصدر أي إخراج ذلك من الأموال لكن هذا الفرق إن سلم صحته لا يتمشى هنا إذ المراد به هنا المال الذي أريد إعطاؤه في مقابلة عمله.

قوله: (يحجز أي دون خروجهم علينا وقد ضمه من ضم السدين غير حمزة

قوله: الخراج على الأرض والذمة أي الخراج ما وضع على أهل الذمة والأرض الخراجية وعلى الذمة أي على العهد وما وضع على أهل الذمة المعاهدين من الجزية فالخراج اسم والخرج الحدث.

والكسائي) يحجز يمنع دون خروجهم أي عند خروجهم وحاصله من خروجهم أشار به إلى أن السد بمعنى الحاجز.

قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ (٩٥)

قوله: (ما جعلني فيه مكيناً من المال والملك خير مما تبذلون لي من الخراج ولا حاجة بي إليه وقرأ ابن كثير مكنني على الأصل) ما جعلني فيه بيان معنى مكني قوله مكيناً أي متمكناً قادراً مفعول ثان لجعل خير مما تبذلون أي خير مما تريدون بذله ولا حاجة بي إليه لإغناء الله تعالى عن ذلك هذا مفهوم من قوله ما مكني قوله على الأصل أي بلا ادغام فإن الادغام يبتنى عليه.

قوله: (أي بقوة فعلة أو بما أتقوى به من الآلات) فعلة أي عملة جمع فاعل كعملة وعامل والمراد بها من يفعل بأجرة قوله أو بما اتقوى به الخ أي المراد بالقوة ما يتقوى به مجازاً لكونه سبباً للقوة وفي المعنى الأول القوة في معناها لكن المضاف إليه محذوف أي العملة كما قدره.

قوله: (اجعل) جواب الأمر.

قوله: (حاجزاً حصينا وهو أكبر من السد من قولهم ثوب مردم إذا كان رقاع فوق رقاع) حاجزاً حصينا أي محكماً قوله وهو أكبر من السد أي كيفا ولذا قال ثوب مردم إذا كان رقاع فوق رقاع فإن هذا كبير في الكيف وإن أريد الكبر في الكم فالكبر في الكيف معتبر أيضاً ولذا قال في تفسيره حاجزاً حصينا إشارة إلى الشدة في الكيف فإنها المقصودة وسبب لعدم استطاعتهم فلو قال وهو أشد وأقوى من السد لكان صريحاً في المقصود الرقاع جمع رقعة وهي ما يسد خرق الثوب.

قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (٩٦)

قوله: (آتوني) شروع في تفصيل ما أجمله بقوله فأعينوني بقوة وهذا مؤيد لكون المراد بالقوة ما يتقوى به.

قوله: (قطعة والزبرة القطعة الكبيرة وهو لا ينافي رد الخراج والاقتصار على المعونة

قوله: إذا كان رقاع فوق رقاع كان هذه ناقصة أي إذا كان رقاع فوق رقاع فيه ويجوز أن يكون تامة وأي إذا وقع رقاع فوق رقاع.

قوله: وهو لا ينافي رد الخراج أي رد ذي القرنين الخراج بقول: ﴿ما مكني فيه ربي خير﴾ [الكهف: ٩٥] يعني ظاهر قوله أتوني زبر الحديد بمعنى أعطوني والإعطاء ينبىء عن معنى التمليك وهذا بحسب الظاهر ينافي الاستغناء المفاد بقوله: ﴿ما مكني﴾ [الكهف: ٩٥] الآية فنفي المنافاة يحمل معنى الإيتاء على معنى المناولة التي لا يفيد معنى التمليك واستشهد على كون الإيتاء بمعنى المناولة بقراءة أتوني فإن إتيان قطع الحديد لا يستلزم التمليك والتملك حتى يلزم تنافي آخر كلامه لأوله.

لأن الإيتاء بمعنى المناولة) قطعه تفسير زبر الحديد والزبرة[1] القطعة الكبيرة فالزبر قطعة الكبيرة لأن الإيتاء بمعنى المناولة كأنه قال ناولوني لأن مراده احكام الردم فكيف يظن أنه طلب الخراج.

قوله: **(ويدل عليه قراءة أبي بكر ردماً ائتوني بكسر التنوين موصولة الهمزة على معنى جيئوني بزبر الحديد والباء محذوفة حذفها في أمرتك الخير)** موصولة الهمزة أي من الاتيان ولذا قال على معنى جيئوني الخ قوله والباء محذوفة أي على هذه القراءة زبر منصوب بنزع الخافض.

قوله: **(ولأن إعطاء الآلة من الإعانة بالقوة دون الخراج على العمل)** أي سلمنا أن الإيتاء بمعنى الإعطاء لا المناولة لكن لا ينافي أيضاً رد الخراج لأن إعطاء الآلة للعمل لا يلزمه تملكها لا سيما الآلة التي تصرف إلى احكام الردم فإن عدم تملكها من أجلي البديهيات وطلب إعطاء الآلة لأجل الاحكام والاستحكام ولا يخفى أن هذا الجواب ضعيف فالأولى الاكتفاء بالوجه الأول.

قوله: **(﴿حتى إذا ساوى﴾ [الكهف: ٩٦])** الآية فيه حذف إيجاز أي اتوه زبر الحديد فشرع في بناء الردم واستمر بناؤه حتى إذا ساوى أي البناء وهو الردم ومعنى مساواة الردم بين جانبي الجبلين مساواته في العلو للجبلين.

قوله: **(بين جانبي الجبلين بتنضيدها)** أي بوضع الزبر بعضها على بعض **(وقرأ ابن كثير وابن عامر والبصريان بضمتين وأبو بكر بضم الصاد وسكون الدال)**.

قوله: **(وقرىء بفتح الصاد وضم الدال وكلها لغات من الصدف وهو الميل لأن كلا منهما منعزل عن الآخر ومنه التصادف للتقابل)** لأن كلا منهما أي وإنما سمي جانبي الجبلين بالصدفين لأن كلا منهما منعزل عن الآخر أي مائل عن الآخر ولما كان معنى الميل متحققاً فيهما سيما بالصدفين قوله ومنه أي ومن هذا المعنى قولهم التصادف وهو

قوله: موصولة الهمزة أي ساقطة الهمزة بسبب درج تنوين رد ما في ياء أتوني بعد تحريك التنوين بالكسرة لالتقاء الساكنين.

قوله: والباء محذوفة يعني كأن تعدية الإتيان في الاستعمال بالباء لكن استعمل في هذه القراءة في تعديته إلى مفعوله بلا باء وكان من باب الحذف والإيصال كما في أمرتك الخير لكن ما أتمرت به أي أمرتك بالخير.

قوله: ولأن إعطاء الآلة عطف على لأن الإيتاء فذلك التعليل مبنى على الإيتاء مجاز وهذا الوجه على أنه حقيقة في معناه.

قوله: لأن كلاً منهما منعزل عن الآخر علل كون الصدف بمعنى الميل بانعزال الجبلين فإن في الانعزال معنى الميل لأن كلاً منهما مائل عن الآخر.

---

(١) سواء كانت من حديد ولذا أضيف الزبر إلى الحديد قال: **﴿فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً﴾** الآية.

الملاقاة للتقابل أي لعدم الميل والشيء قد يطلق على مقابله لتناسب التقابل.

قوله: **(أي قال للعملة انفخوا في الأكوار والحديد)** جمع كور بضم الكاف آلة للحدادين.

قوله: **(حتى إذا جعله ناراً)** أي نفخوا فيها واستمر نفخهم إلى أن جعله ناراً وإذا جعله ناراً إسناد الجعل إلى ذي القرنين باعتبار أمره به.

قوله: **(جعل المنفوخ فيه)** المراد بالمنفوخ فيه الحديد دون الأكوار وهو ظاهر.

قوله: **(أي كالنار)** أي فيه تشبيه بليغ إذ النار وهي جسم لطيف سار في الشيء وهو هنا الحديد ونفس الحديد لا يكون ناراً لكن حلوله وسريانه لما كان في جميع أجزائه أطلق النار عليه مبالغة.

قوله: **(بالإحماء)** بيان وجه الشبه.

قوله: **(قال آتوني)** أي آتوني قطراً **(أي نحاساً مذاباً أفرغ عليه قطراً فحذف الأول لدلالة الثاني عليه وبه تمسك البصريون على أن أعمال الثاني من العاملين المتوجهين على معمول واحد أولى)**.

قوله: **(إذ لو كان قطراً مفعول آتوني لأضمر مفعول أفرغ حذراً من الالتباس)** بأن يقال أفرغه لاتفاق الفريقين من البصريين والكوفيين على أن المختار في هذه الصورة إذا عمل الفعل الأول إضماره في الفعل الثاني حذرا عن الإلباس لأنه لا يدري أيهما أعمل فيه والمتبادر أنه مفعول الثاني ولما لم يضمر المفعول هنا بأن يقال أفرغه علم أنه أعمل الثاني وإلا لكان أفصح الكلام كلام الله الملك العلام وارداً على خلاف المختار بدون ضرورة فاتضح تمسك البصريين على مذهبهم والكلام في آتوني هنا مثل الكلام في ﴿آتوني زبر الحديد﴾ [الكهف: ٩٦] فتذكر.

قوله: **(وقرأ حمزة وأبو بكر قال ائتوني موصولة الألف)** أي بهمزة الوصل بمعنى جيئوني بقصر كما مر بيانه.

قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا﴾ (٩٧)

قوله: **(فما اسطاعوا)** الفاء فصيحة أي آتوه قطراً فأفرغ على النار المذكورة قطراً فصار ردماً حاجزاً حصيناً فما اسطاع يأجوج ومأجوج صيغة الماضي لتحقق وقوعه.

قوله: **(بحذف التاء حذراً من تلاقي متقاربين)** أي في المخرج وهما التاء والطاء وهذا

قوله: إذ لو كان قطراً مفعول أتوني لأضمر مفعول أفرغ يعني اعمل الفعل الثاني في المفعول وهو قطراً ومفعول الأول محذوف لدلالة الثاني عليه فإنه لو اعمل في قطراً الفعل الأول لقيل أتوني أفرغه إذ المختار أن يحذف الضمير المفعول في الثاني لأن حذفه يؤدي إلى اللبس لا يعلم أن قطراً مفعول الفعل الأول أو الثاني فالهاء وإن جاز حذفه لكن لا يتعلق بفصاحة القرآن ترك الاختيار.

وجه مصحح لا موجب لأن تلاقي التاء والطاء كثير شائع قال تعالى: ﴿لا يستطيعون﴾ [الكهف: ١٠١] وهو كثير.

قوله: (وقرأ حمزة بالإدغام جامعاً بين الساكنين على غير حده وقرىء بقلب السين صاداً) بالادغام أي بادغام التاء في الطاء لقرب مخرجهما وفيه يلزم التقاء الساكنين على غير حده إذ حده أن يكون أحدهما حرف لين والآخر مدغماً فيه نحو دابة وهنا ليس كذلك لأن الأول ليس حرف لين بل الطاء لكن مثل هذا جائز واقع مثله في كلام الفصحاء كما حقق في أول سورة الشعراء وأشير إليه في أول هذه السورة أيضاً قوله بقلب السين صاداً لمجاورته الطاء.

قوله: (أن يعلوه بالصعود لارتفاعه وانملاسه) أن يعلوه أي معنى أن يظهروه أن يصيروا على ظهر ما فعلوه فالعلو معنى لازم له وهذا هو المتبادر وقيل إنه من ظهر عليه إذا غلبه فحذف الجار وأوصل الفعل بنفسه قوله وانملاسه انفعال من الملاسة وهي تساوي السطح وعدم ارتفاع بعض أجزاء الجسم انخفاض بعض آخر وهذا يمنع الصعود فوق منع الارتفاع كما هو المشاهد.

قوله: (وما استطاعوا له)[1] جمع فيه التاء والطاء فاتضح كون العلة المذكورة مصححة لا موجبة.

قوله: (لثخنه) أي غلظته.

قوله: (وصلابته) ومانعيته أقوى من الأول.

قوله: (قيل حفر للأساس حتى بلغ الماء وجعله من الصخر والنحاس المذاب والبنيان من زبر الحديد بينها الحطب والفحم حتى ساوى أعلى الجبلين ثم وضع المنافيخ) وجعله أي الأساس والبنيان بالنصب عطف على ضمير جعله والمراد بالبنيان ما يبنى على الأساس قوله بينها الحطب والفحم أي بين زبر الحديد لتتوقد فتذوب الزبر فيلتحم بعضها ببعض فيضمحل الحطب والفحم بالإحراق فيصير البناء مركباً من الحديد وفي نسخة بينهما أي بين الأساس والبناء ولا وجه له إذ الغرض كون البنيان مركباً من حديد محض أولاً حتى ساوى أعلى الجبلين أي بلغه وهذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿حتى إذا ساوى بين الصدفين﴾ [الكهف: ٩٦].

قوله: (حتى صار كالنار) كحمرتها وحرارتها وهذا معجزة لذي القرنين أن قيل إنه نبي أو كرامة حيث يقدرون على قربها مع شدة حرها واحتمال كونها بآلات من بعيد في غاية من البعد لأن مثل هذا البناء العظيم عمله بالآلات من بعيد مما لا يجوز العقل عادة

قوله: لارتفاعه وانملاسه تعليلان لعدم استطاعتهم أن يعلوه.

---

(١) وفي نفي الاستطاعة في الموضعين مبالغة عظيمة.

على أنه لا حاجة إليه لأنه أوتي خوارق العادات وهذه من جملتها فكما لا يحتاج إلى تأويل سائر الخوارق فكذا هذا لا يحتاج إليه.

قوله: (فصب النحاس المذاب عليه فاختلط والتصق بعضه ببعض وصار جبلاً صلداً) أي مثل جبل صلداً أي أملس صلباً.

قوله: (وقيل بناه من الصخور مرتبطاً بعضها ببعض بكلاليب من حديد ونحاس مذاب في تجاويفها) مرضه لأنه يخالف ظاهر الآية.

قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴿٩٨﴾﴾

(هذا السد أو الاقدار على تسويته).

قوله: (على عباده) أي رحمة على عباده الذين حضروا في هذا المكان والاقدار على تسويته رحمة على عباده الذين بنوا ذلك فلا حاجة إلى القول بأن كون الاقدار عليه رحمة لكونه سبباً للرحمة.

قوله: (فإذا جاء وعد ربي) الفاء للسببية لكن لسببية إخبار المجيء لا لنفسه.

قوله: (وقت وعده بخروج يأجوج ومأجوج) إذ لا معنى لمجيء الوعد إلا مجيء وقته المعين في علمه الأزلي والباء في بخروج يأجوج ومأجوج متعلق بالوعد وكذا الباء في بقيام الساعة وقيل ويجوز أن يكون الوعد بمعنى الموعود وهو وقته أي وقوعه فلا يقدر المضاف لكن يكون المجاز في الطرف وفي الكلام المقدر أي وهو يستمر إلى آخر الزمان فإذا جاء الخ فالفاء حينئذٍ فصيحة ثم المراد بالوقت في مثل هذا الموضع الوقت المتسع الممتد فلا إشكال بأن وقت خروجهم ليس وقت عين الدك.

قوله: (أو بقيام الساعة بأن شارف يوم القيامة) يؤيد ما ذكرناه من أن المراد الوقت الممتد وإنما احتاج إلى ذلك لأن جعله دكاً ليس في وقت القيامة بل في وقت قرب القيامة والظاهر أنه عند النفخة الأولى.

قوله: (مدكوكاً مبسوطاً مسوى بالأرض مصدر بمعنى المفعول ومنه جمل أدك لمنبسط السنام) مسوى بالأرض لازم معنى كونه مدكوكاً.

قوله: (وقرأ الكوفيون دكاء بالمد أي أرضاً مستوية) إشارة إلى أنه لا بد من تقدير على قراءة العامة دكاً بألف التأنيث الممدودة لأنه وصف يحتاج إلى موصوف مؤنث لتأنيث الدكاء لكن حينئذٍ لا يوافق المفعول الأول الثاني في التأنيث ولذا قيل وفي الحجة عن حفص عن عاصم على حذف المضاف أي مثل دكاء وهي ناقة لا سنام لها ولا بد من هذا التقدير لأن الجبل مذكر لا يوصف بمؤنث انتهى ولك أن تقول إن الجبل مذكر لفظاً

قوله: بكلاليب جمع كلوب بفتح الكاف وتشديد اللام المضمومة وهو المنشل أي الحديدة التي ينزع بها اللحم من القدر فلعل الكلاليب هنا مستعار من الكلبتين وهي ما يأخذ به الحدادون الحديدة المحماة.

ومؤنث بتأويل البقعة فروعي جانب المذكر في ضمير جعله وروعي جانب التأنيث في صفته.

قوله: (كائناً لا محالة وهو آخر حكاية ذي القرنين) فهذه الجملة تذييلية مقررة لما قبلها.

قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴿٩٩﴾﴾

قوله: (وجعلنا بعض يأجوج ومأجوج حين يخرجون مما وراء السد) أي تركنا بمعنى جعلنا كما صرح به النحاة وهو في الأصل بمعنى طرح وخلي وله مفعول واحد فضمن معنى صير فجرى مجرى أفعال القلوب.

قوله: (يموجون في بعض مزدحمين في البلاد) نبه به على أن الموج مجاز عن الازدحام إذ الازدحام يستلزم الموج وبالعكس وفيه إشارة إلى كثرتهم كما بين في الحديث قوله حين يخرجون أشار به إلى أن يوم بمعنى مطلق الوقت لا بياض النهار لكونه مضافاً إلى فعل غير ممتد وهو الخروج وبه يعلم ارتباطه بما قبله.

قوله: (أو يموج بعض الخلق في بعض ويضطربون ويختلطون إنسهم وجنهم حيارى ويؤيده ونفخ في الصور) أو يموج بعض الخلق[١] أي مرجع ضمير بعضهم الخلق لا يأجوج ومأجوج فقط لكنهم داخلون في عموم الخلق وبهذا يحصل الارتباط بما قبله والخلق[٢] مذكور حكماً قوله ويختلطون معنى يموج بعضهم قوله ويختلطون إنسهم وجنهم من قبيل أكلوني البراغيث وجملة ويختلطون استئناف أو عطف وحيارى حال من ضمير يختلطون أي متحيرين.

قوله: (لقيام الساعة) وهي النفخة الثانية والقول بالنفخة الأولى ضعيف لأن قوله تعالى: ﴿فجمعناهم﴾ [الكهف: ٩٩] يناسب الثانية[٣] للحساب والجزاء.

قوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾﴾

قوله: (وأبرزناها وأظهرناها لهم) معنى العرض.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾

قوله: (عن آياتي التي ينظر إليها فاذكر في التوحيد والتعظيم) أي المراد بالذكر سببه وهو الآيات مجازاً قوله التي ينظر إليها أي الآيات المبصرات وجه التخصيص ذكر أعينهم والمراد الآيات العقلية المنصوبة في الأنفس والآفاق.

قوله: ينظر إليها فاذكر لفظ ينظر واذكر كلاهما على لفظ صيغة المجهول والمراد بالعين عين البصيرة لا حاسة البصر لأن التذكر المدلول عليه بقوله عن ذكري إنما يكون بنظر القلب.

---

(١) أي في يوم القيامة والمعنى يوم إذا جاء وعد قيام الساعة بعد إحيائهم ونفخ الصور ولا ينافيه تأخير ونفخ في الصور إذ الواو لا يفيد التأخير.

(٢) جواب لسؤال مقدر بأن الخلق غير مذكور فكيف يكون مرجعاً.

(٣) بل بعينها إذ الفاء في فجمعنا يقتضي ذلك.

قوله: **(استماعاً لذكري وكلامي لإفراط صممهم عن الحق فإن الأصم قد يستطيع السمع إذا صيح به وهؤلاء كأنهم أصمت مسامعهم بالكلية)** لإفراط صممهم لكون أسماعهم كأنها مستوثق منها بالختم قوله على الحق إشارة إلى أن صممهم مجاز كما نبه عليه بقوله كأنهم[١] أصمتت مسامعهم قوله فإن الأصم علة لمقدر وإنما نفى الاستطاعة دون السمع فإن الأصم الخ وكمال التحقيق قد مر في قوله تعالى: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾ [البقرة: ٧] الآية وقدم بيان آفة أعينهم للترقي والجمع بين كانوا ولا يستطيعون لإفادة الدوام والاستمرار قوله استماعاً لذكري إشارة إلى أن المراد بالسمع الإدراك بالقوة السامعة لا القوة السامعة ولا العضو المخصوص وكذا الأعين وإن احتمل كون المراد بالأعين القوة الباصرة والعضو المخصوص قيل وكلامي عطف تفسير لذكري فإضافة الذكر إضافة المصدر إلى الفاعل وأشار بهذا العطف إلى أن الذكر المحذوف هنا في معناه ليس بمجاز عن الآيات لا مكان حمله على ظاهره وأما فيما سبق فيحتاج إلى تأويله بالآيات لأن الذكر ليس بمبصر بل هو مسموع والمراد بالكلام القرآن إن أريد بهم كفار قريش أو مطلق الكلام إن أريد بهم عموم الكفرة ثم تقدير الذكر هنا ليس بقرينة ذكر الذكر حتى يتكلف[٢] في توجيهه إذ المذكور أولاً بمعنى وهذا بمعنى آخر وقد قال في المغني إن الدليل اللفظي لا بد من مطابقته للمحذوف بل تقدير الذكر هنا بقرينة حالية إذ ما لا يستطيع الكفرة استماعهم الكلام[٣] لا غير.

قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا ﴿١٠٢﴾﴾

قوله: **(أفظنوا)** والتقدير ألم ينظروا إلى آياتي ولم يسمعوا كلامي فظنوا بذلك السبب.

قوله: **(والاستفهام للإنكار)** أي لإنكار الواقعي والمنكر المعطوف عليه المقدر والمعطوف معاً.

قوله: **(اتخاذهم)** أي لفظة أن مصدرية.

قوله: **(الملائكة والمسيح معبودين)** تفسير لعبادي بطريق التمثيل فيتناول العباد عزيراً أيضاً بل الأصنام أيضاً وفيه إشارة إلى أن عموم الكفرة مراد لا قريش فقط.

قوله: كأنهم أصمتت مسامعهم المصمت الذي لا جوف له فكأن مسامعهم لا جوف لها فلا ينفذ فيها شيء من الكلام الحق والمواعظ النافعة.

---

(١) اصمتت بصيغة المجهول أي جعلت مصمتة.

(٢) والتكلف في توجيهه ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال لكن ينبغي أن يراد بالذكر المحذوف هنا معنى الآيات أيضاً بطريق المجاز غايته إن تحقق الآيات في ضمن الكلام المعجز أو يقال ثم أريد بالآيات الكلام المعجز مجازاً بعد مجاز ولا يخفى تعسفه.

(٣) الا يرى أن الذكر يقدر في مثل هذا مع عدم سبق الذكر.

قوله: (معبودين نافعهم أو لا أعذبهم به) معبودين تفسير للولي بالحاصل إذ الولي بمعنى المعبود ليس بوارد إلا بطريق اللزوم.

قوله: (فحذف المفعول الثاني كما يحذف الخبر للقرينة) هذا مذهب بعض النحاة واختاره المص وأيده بقوله كما يحذف الخبر لأن المفعول الثاني لأفعال القلوب خبر في الأصل فتجويز حذف الخبر دون المفعول الثاني تحكم قوله أو لا أعذبهم به أي بسبب الاتخاذ والباء للسببية أي لا يكون الاتخاذ المذكور سبباً لدفع العذاب بل يكون سبباً لعذابهم وشدة عقابهم.

قوله: (أو سد أن يتخذوا مسد مفعوليه) هذا على مذهب من لم يجوز حذف أحد المفعولين في باب علم والمعنى أحسبوا أنفسهم متخذي أولياء غيري كذا قيل لكن هذا بيان حاصل المعنى لا تقدير المفعول الأول إذ الفرق بين الاعتبارين بملاحظة هذا المعنى في صورة السد المذكور دون حذف المفعول الثاني فإن كون أن يتخذوا ساداً مسد مفعوليه لا بد وأن يكون مغايراً في المعنى لعدم سده مسده واعتبار حذف المفعول الثاني قيل وعلى هذا يجوز أن يكون أولياء بمعنى أنصاراً وأنت تعلم أن هذا جائز في الاحتمال الأول.

قوله: (وقرىء افحسب الذين كفروا أي أفكافيهم في النجاة) قارئه علي رضي الله تعالى عنه أفحسب بسكون السين وهو اسم بمعنى محسباً أي كافياً كما قالوا في ﴿حسبنا الله﴾ [آل عمران: ١٧٣] ولهذا قال أي أفكافيهم في النجاة هذا حاصل المعنى لأن الحسب لما كان بمعنى المحسب والكافي فلا جرم أن الكافي ليس إلا الله تعالى قوله في النجاة منفهم من الكافي.

قوله: (وإن بما في حيزه مرتفع بأنه فاعل حسب) وحسب مبتدأ وما بعده فاعله سد مسد خبره هذا مختاره ويجوز أن يكون خبره ولذا أخره.

قوله: نافعهم أولاً أعذبهم به تقدير للمفعول الثاني لحسب وحذف أحد مفعولي باب علمت وإن لم يكن جائزاً عند النحاة لكن حذف هنا لقيام قرينة كحذف خبر المبتدأ عند وجود القرينة ومفعولاً حسبت وإخوانه مبتدأ وخبر في الأصل.

قوله: أو سد أن يتخذوا مسد مفعوليه فإن اتخذ يقتضي مفعولين فكأنه قيل أفحسب الذين كفروا عادي الذين عبدوهم أولياء ولعل هذا الوجه أولى من الأولى فإن الأول ارتكاب ما لم يجوزه أئمة النحو.

قوله: وقرئ أفحسب بفتح الحاء وسكون السين ورفع الباء بمعنى الكافي قوله فإن النعت أي الصفة المشتقة نحو قائم إذا اعتمد على همزة الاستفهام ساوى الفعل في العمل على أن حسب مبتدأ وأن يتخذوا مع ما في حيزه فاعلاً سادا مسد الخبر كما في أقائم زيد.

قوله: أو خبر فالمعنى أفكافيهم اتخاذهم عبادي أولياء من دوني ومعنى الهمزة إنكار الكفاية في النجاة.

قوله: (فإن النعت إذا اعتمد على الهمزة ساوى الفعل في العمل أو خبر له) أشار إلى أن الحسب اسم فاعل كما ذكرناه وفي كلامه تنبيه على أن المؤول بالوصف كالوصف الصريح في العمل إذا كان الشرط متحققاً لكن كونه خبراً ظاهر وفي الكشاف وهذه قراءة جيدة محكمة لما فيها من المبالغة وأنت خبير بأنها قراءة شاذة اختلف في قرآنيتها فالتعويل على القراءة المتواترة.

قوله: (ما يقام للنزيل وفيه تهكم وتنبيه على أن لهم وراءها من العذاب ما تستحقر دونه) وفيه تهكم أي فيه استعارة تهكمية كقوله تعالى: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ [آل عمران: ٢١] إذ جعل ما يعاقبون به في جهنم بطريق الأكل كالزقوم والغسلين ضيافة لهم نزل إهانتهم بالزقوم ونحوه منزلة الإكرام بالضيافة بواسطة التهكم والسخرية فاستعمل ما وضع للإكرام بضيافة المضيف في الإهانة بالتعذيب بالضريع ونحوه استعارة قوله وتنبيه على الخ إذ النزل ما يقام ويهيأ للنزيل والمسافر إجمالاً[1].

قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾﴾

قوله: (نصب على التمييز وجميع لأنه من أسماء الفاعلين أو لتنوع أعمالهم) وجمع أي أعمالاً مع أن الأصل فيه الإفراد بحسب الظاهر لأنه من أسماء الفاعلين تأويلاً فإنه بمعنى عاملين فيعامل معاملته والصفة تقع تمييزاً نحو لله دره فارساً لكن حينئذٍ يكون فاعلاً مجازياً والفاعل الحقيقي مصدره وألا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه وهكذا في كل مشتق وقع تمييزاً ويجوز أن يكون حالاً كما في ولله دره فارساً أو لتنوع أعمالهم أي جمع ليقصد به الأنواع لشمول الخسران لأنواع الأعمال والمصدر وإن لم يجمع لشموله القليل والكثير لكنه إذا أريد به الأنواع فيجمع قيل إنه جمع عمل مثل كتف بمعنى ذي عمل كذا في القاموس.

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾

قوله: (ضاع وبطل لكفرهم وعجبهم) أي ضل بمعنى ضاع ومنه الضالة وهو معنى لغوي وبطل معنى ضاع لعدم تحقق شرط صحته وهو الإيمان قوله لكفرهم إشارة إلى ما

قوله: وتنبيه على أن لهم وراءها أي وراء جهنم ما تستحقر جهنم دونه منشأ هذا التنبيه لفظ اعتدنا فإن الضيف اعتد له معجلاً وأحضر ما حضر من الطعام ولو كان أدنى شيء منه ثم أحضر مهلاً ما يعد نفيساً عند المضيف من أطعمة.

قوله: وجمع لأنه من أسماء الفاعلين أي جمع العمل وهو مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه موضوع للحقيقة من حيث هي ولا تعدد فيها وإنما التعدد في إفرادها لصدوره من الجماعة وهم الأخسرون أو أريد به الأنواع المختلفة.

---

(١) لأن النز يكون أدنى من الضيافة في العادة.

ذكرنا قوله وعجبهم أي اعتقادهم أنهم على الحق كما سيجيء ذكره مع أن الكفر كافٍ في البطلان تسجيلاً على كمال شناعتهم وسوء اعتقادهم.

قوله: (كالرهابنة فإنهم خسروا دنياهم وآخرتهم ومحله الرفع على الخبر المحذوف فإنه جواب السؤال أو الجر على البدل أو النصب على الذم) كالرهابنة جمع[1] رهبان وهو جمع راهب كراكب وركبان أي المبالغ في الخوف فإنهم خسروا دنياهم حيث تركوا تحصيل المال والتمتع بأنواع اللذات واجتهدوا في العبادات والكف عن الشهوات وأخريهم وخسرانهم في الآخرة ظاهر.

قوله: (﴿وهم يحسبون﴾ [الكهف: ١٠٤] الآية) تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي لتقوية الحكم وأما الحصر فليس بمناسب **(لعجبهم واعتقادهم أنهم على الحق)**.

قوله تعالى: أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا ﴿١٠٥﴾

قوله: (بالقرآن أو بدلائله المنصوبة على التوحيد والنبوة) بالقرآن أي المراد الآيات النقلية أو بدلائله أي المراد العقلية ولا منع من الجمع فأو لمنع الخلو.

قوله: (بالبعث على ما هو عليه) ليكون شاملاً لأهل الكتاب فإنهم آمنوا بالبعث والمعاد الجسماني لكن لا على ما هو عليه حيث قالوا لا يدخل الجنة غيرهم وإن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة وغيرها.

قوله: (أو لقاء عذابه) أول اللقاء أولاً بالبعث لتوقفه عليه ثم أشار إلى أن المضاف محذوف وهو العذاب قدم الأول لأن إنكار البعث يستلزم إنكار لقاء عذاب الله تعالى بدون عكس مع أن لقاء الرب مشتهر في معنى البعث.

قوله: (بكفرهم فلا يثابون عليها) أشار إلى أن الفاء سببية ولم يقل وعجبهم لما ذكرناه من أن الكفر يكفي في ذلك الحبط قوله فلا يثابون عليها بيان معنى الحبط.

قوله: (فنزدري بهم ولا نجعل لهم مقداراً واعتباراً أو لا نضع لهم ميزاناً يوزن به أعمالهم لانحباطها) فنزدري بهم ونحقرهم فالوزن عبارة عن الاعتبار قوله أو لا نضع لهم الخ لأن أعمالهم الحسنة لما حبطت وجعلت هباء منثوراً لا مجال لوزنها لأنها كالمعدوم لانحباطها وعلى كلا التقديرين لا يلزم منه أن لا يوزن الأعمال فإنه مذهب المعتزلة ومذهب أهل الحق أنها توزن اظهاراً للمعدلة وقطعاً للمعذرة لكن إذا كان له حسنات وسيئات وأما إذا لم يكن عمل

قوله: فنزدري بهم أي فنحقرهم جعل نفي إقامة الوزن لهم كناية عن تحقيرهم وقوله أو فلا نضع لهم ميزاناً يوزن به أعمالهم لانحباطها مبنى على أن نفي إقامة الوزن لهم حقيقة ليس المراد به المعنى الكنائي.

---

(١) وهو يكون واحداً وجمعاً كما في الراغب لكن المص صرح في أواخر سورة الحديد أنه جمع.

صالح فلا توزن لانتفاء الحسنات وتمحض السيئات فلا فائدة في وزن السيئات المحضة.

قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا۟ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَرُسُلِى هُزُوًا﴾ (١٠٦)

قوله: (الأمر ذلك) أي ذلك خبر مبتدأ محذوف وذلك إشارة إلى جميع ما تقدم من كفرهم وعمى أبصارهم وصمم آذانهم والنار معدة لهم وجملة الأمر ذلك جملة مقررة لما قبلها وعن هذا اختير الفصل.

قوله: (وقوله: ﴿جزاؤهم جهنم﴾ [الكهف: ١٠٦] جملة مبينة له ويجوز أن يكون ذلك مبتدأ والجملة خبره والعائد محذوف أي جزاؤهم به) أشار إلى أن المحذوف الضمير المجرور ومن لم يجوز حذف العائد المجرور قال اتسع فيه فحذف عنه الجار وأجري مجرى المفعول به ثم حذف ولهذا التمحل اخر هذا الاحتمال فالإشارة ح إلى كفرهم وتذكير اسم الإشارة ظاهر وإن ضم إليه أعمالهم الباطلة فالتذكير لتأويله بما ذكر ونحوه.

قوله: (أو جزاؤهم بدله وجهنم خبره أو جزاؤهم خبره وجهنم عطف بيان للخبر) أو جزاؤهم بدله أي بدل الاشتمال فالإشارة إلى الحاضر في الذهن أو بدل كل من كل إن كانت الإشارة إلى الخبر الذي في الذهن بقرينة السياق والتذكير مع أن الخبر مؤنث لأن الخبر في الحقيقة للبدل كذا قيل ولا يخفى ما فيه **(أي بسبب ذلك)**.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ (١٠٧)

قوله: (﴿إن الذين آمنوا﴾ [الكهف: ١٠٧] الآية) لما ذكر أحوال الكفار وخسرانهم وسوء عاقبتهم شرع في بيان أضدادهم وحسن مآلهم وكون سعيهم مشكوراً وعاقبتهم محموداً.

قوله: (فيما سبق من حكم الله ووعده) توجيه لصيغة المضي ببيان أن الماضوية بالنسبة إلى حكم الله تعالى وعلمه لا بالنظر إلى الخارج فيكون مجازاً ويجوز أن يكون لتحققه نزل منزلة الماضي فيكون استعارة تبعية.

قوله: (والفردوس أعلى درجات الجنة) لقوله عليه السلام: «سلوا الله الفردوس فإنه وسط الجنة وأعلاها» فإضافة الجنة إلى الفردوس بيانية ومن إضافة العام إلى الخاص والجمع باعتبار اشتمال الفردوس المراتب الكثيرة.

قوله: (وأصله البستان الذي يجمع الكرم والنخل) أي في اللغة ثم نقل إلى دار الثواب لاشتماله الكروم.

قوله: ويجوز أن يكون ذلك مبتدأ والجملة وهي ﴿جزاؤهم جهنم﴾ [الكهف: ١٠٦] خبره أو جزاؤهم خبر فعلى هذين التقديرين يكون المشار إليه بذلك ازدراهم يوم القيامة المدلول عليه بقوله: ﴿فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً﴾ [الكهف: ١٠٥] أي ذلك الهوان جزاؤهم في ذلك اليوم.

قوله: أي بسبب ذلك أي بسبب كفرهم واتخاذهم آياتي هزواً فما في ﴿بما كفروا﴾ [الكهف: ١٠٦] مصدرية.

قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴿١٠٨﴾﴾

قوله: (حال مقدرة) لأن الخلود الحاصل لهم في حكمه تعالى وعلمه ووعده مقدر لا محقق وإلا يلزم الخلاف[١] فلا يظهر وجه ما قاله الفاضل المحشي لا حاجة إلى اعتبار تقديرها على ما اختاره المص في تفسير كانت لهم جنات الفردوس أن ذلك في حكم الله تعالى ووعده إذ الخلود فيها حاصل لهم أيضاً في حكم الله تعالى ووعده وعلله بعضهم بأن المقارنة وعدمها إنما يعتبر بالنظر إلى العامل وزمانه هو المعتبر لا زمان التكلم ولا يخفى عليك أن المقارن بزمان العامل هو الخلود المقدر لا الخلود المحقق وهو ظاهر ولك أن تقول إن المص نظر هنا إلى زمان التكلم وقد يشير المص إلى وجه آخر غير ما ذكره أولاً.

قوله: (تحولاً) أي حولاً مصدر مثل صغر أي انتقالاً.

قوله: (إذ لا يجدون أطيب منها حتى تنازعهم إليه أنفسهم) والمراد بعدم الوجدان عدم وجدانهم في نظرهم واعتقادهم لما خلق الله تعالى فيهم من محبة كل لمنزلتهم حتى لا يطلب منزلة غيره كالأنبياء عليهم السلام فكل أهل الجنة لا يجد أطيب منزلاً غير منزله وإن كان أرفع منزلة لطيب منزله في نظره مما سواه ولذا قال إذ لا يجدون أطيب الخ ولم يقل إذ لا يجدون أرفع منها كما يشاهد مثل ذلك في هذه الدار الفانية ثم أطيب يدل على أن منزله أطيب من كل منزل عنده عرفاً وإن دل على المساواة أيضاً لغة.

قوله: (ويجوز أن يراد به تأكيد الخلود) لما بين أولاً أن المراد بعدم التحول عنها كناية عن كونها أطيب المنازل عندهم سواء كانت أرفع المنازل أو لا أشار ثانياً إلى أنه يجوز أن يراد به تأكيد الخلود فح لا يراد به أنهم لا يجدون أطيب منها فلا يحتاج إلى التمحل المذكور وجه تأكيد الخلود هو أن عدم إرادتهم التحول عنها تقدير الخلود فيها لكن تقدير الخلود فيها لا يستلزم الخلود فيها ولهذا قال ويجوز أن يراد به تأكيد الخلود إشارة إلى ضعفه ويجوز أن يكون مراده جمع المعنيين أي عدم وجدان الأطيب وتأكيد الخلود ويؤيده قوله ويجوز بالواو دون أو.

قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾

قوله: (ما يكتب به وهو اسم ما يمد به الشيء كالحبر للدواة والسليط للسراج) لأن

قوله: حال مقدرة أي مقدرين خلودهم فيها وذو الحال الضمير المجرور في كانت لهم.

قوله: ويجوز أن يراد به تأكيد الخلود كأنه قيل خالدين فيها غير متحولين عنها والسليط للسراج السليط الزيت.

---

(١) أي يلزم عدم مطابقة علمه تعالى للواقع تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فعالاً وضعه لما يفعل به مطلقاً بحسب اللغة لكن المراد به هنا ما يكتب به وهو الحبر كما صرح به أولاً فاستعماله فيما يكتب به إما مجاز إن أريد به خصوص ما يكتب به وإلا فهو حقيقة[١] مثل استعمال سائر الألفاظ العام في الخاص والحبر المداد الذي يكتب به والسليط بالسين المهملة الزيت ودهن كل حب كالسمسم.

قوله: (لكلمات علمه وحكمته) فيه مسامحة إذ المراد الكلمات التي يعبر بها عن معلوماته سواء كانت موجودة في الخارج أو معدومة ممكنة أو ممتنعة فالأولى لكلمات حكمته وعلمه لأن الحكمة خاص والعلم عام صرح به في أوائل سورة النمل.

قوله: (لنفد جنس البحر بأسره) أي اللام في البحر للجنس والاستغراق ولكون استغراق المفرد اشمل اختير المفرد دون الجمع.

قوله: (لأن كل جسم متناه) هذه كبرى والصغرى لأن البحر جسم وكل جسم متناه وكلتا المقدمتين مسلمتان.

قوله: (قبل أن تنفد كلمات ربي) قبل هنا مجاز عن معنى من غير أن تنفد بقرينة صارفة عن المعنى الحقيقي إذ الدليل على عدم تناهي معلومات الله تعالى قطعي كما فصل في علم الكلام والعلاقة أن قبل يدل على وجود شيء حال عدم ما يكون متحققاً بعده إما زماناً أو ذاتاً فهنا دل على وجود نفاد البحر دون أن يتحقق نفاد كلمات الرب وأما نفاد كلماته تعالى بعده فليس بمتحقق لما عرفته من أنه ممتنع فلا إشكال بأن القبلية والبعدية متضايفان والمتضايفان متكافئان في الوجود ذهناً وخارجاً فيلزم من نفاد البحر قبل نفاد كلمات الله تعالى نفاد كلمات الله تعالى أيضاً بعده وإلا يبطل التكافؤ لأن هذا إذا كان قبل على حقيقتها وهنا مجاز لقرينة مانعة كما عرفته وقس عليه مثل هذا الموضع فقبل هنا وفي مثله مستعمل في جزء معناه مجازاً.

قوله: (فإنها غير متناهية) أي بالفعل لا بالقوة بمعنى أنها لا تقف عند حد.

قوله: (لا تنفد كعلمه تعالى) أي كتعلق علمه تعالى فإن تعلقه على نوعين تعلق قديم وتعلق حادث إما التعلق القديم هو التعلق بالأزليات والحوادث المتجددات بمعنى أنها ستوجد أو ستعدم فهذا التعلق غير متناه بالفعل وكذا معلوماته أيضاً غير متناهية وهو المراد هنا وأما التعلق الحادث هو التعلق بالحوادث بمعنى أنها وجدت الآن أو قبل فهذا التعلق متناه بالفعل وغير متناه بالقوة[٢] بمعنى أنها لا تقف عند حد وفي قوله فإنها غير متناهية إشارة إلى ما ذكرناه من أن قبل هنا مجاز عن معنى من غير أن تنفد كما عرفت تحقيقه.

(بمثل البحر الموجود).

---

(١) وقيل ما يمد به الشيء أصل معناه ثم اختص في عرف اللغة بما ذكر بل بالحبر وحده فح هو حقيقة عرفية.

(٢) فهو متغير بخلاف التعلق الأول القديم فإنه باق لا يتغير أصلاً.

قوله: (زيادة ومعونة) بيان معنى مدد يقال مد الجيش وأمده إذا زاده وقواه.

قوله: (لأن مجموع المتناهيين متناه) سواء كان مجتمعاً أو غير مجتمع كما فيما نحن فيه لأنه إذا ثبت في المجتمع المتناهي ثبت في غيره بالطريق الأولى والتناهي يثبت في المجتمع بالبراهين الكثيرة لا سيما برهان التطبيق فإنه هو العمدة في إبطال الغير المتناهي والتسلسل.

قوله: (بل مجموع ما يدخل في الوجود من الأجسام لا يكون إلا متناهياً) هذا من باب الترقي أي نفاد البحر ليس بمنحصر في مجيء مثله مدداً بل حال ما فوقه أيضاً كذلك وحال ما ليس ببحر كذلك قوله ما يدخل في الوجود سواء كان مجتمعاً في الوجود أو متعاقباً فيه وسواء كان مترتباً أو غير مترتب.

قوله: (للدلائل القاطعة على تناهي الأبعاد والمتناهي ينفد قبل أن ينفد غير المتناهي لا محالة) قول على سبيل التمثيل بقرينة عموم أول كلامه فلا إشكال بأن أدلة تناهي الأبعاد لا تجري إلا في الوجود على سبيل الاجتماع فلا يتناول كلامه الوجود على سبيل التعاقب (وقرىء ينفد بالياء ومدداً بكسر الميم جمع مدة وهي ما يستمده الكاتب ومداداً).

قوله: (وسبب نزولها أن اليهود قالوا في كتابكم ﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً﴾ [البقرة: ٢٦٩] وتقرؤون ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾ [الإسراء: ٨٥]) وقائله منهم حي بن أحطب من أحبارهم كما رواه الترمذي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يعنون الاعتراض بأن في كتابكم تناقضاً إذ الشيء الواحد لا يكون قليلاً وكثيراً في حالة واحدة فإن الحكمة علم وأن الخير الكثير هو عين الحكمة لا آثارها وجوابه ما مر في سورة الإسراء من أنه بالإضافة إلى معلومات الله تعالى التي لا نهاية لها قليل ينال بها خير الدارين

قوله: والمتناهي ينفد قبل أن ينفد غير المتناهي قالوا يشعر قوله تعالى: ﴿قبل أن تنفد كلمات ربي﴾ [الكهف: ١٠٩] بنفاد كلمات الله لأن المفهوم منه أن هناك نفادين والنفاد الأول قبل النفاد الثاني ولذا تمسكت المعتزلة بهذه الآية على أن كلام الله محدث لأن ما ثبت عدمه امتنع قدمه والجواب عنه أن هذه الآية واردة على التنزلات الربانية حيث نزل غير المتناهي منزلة المتناهي فرضاً وتقديراً تفهيماً للعباد وتقريباً لهم وهو من التمثيل الذي يفرض الممثل به فرضاً مثلت حالة الكلمات التامات في سعتها وفرط كثرتها بحالة ما لو فرض البحر مداداً له لنفد قبله ثم أدخل الممثل في جنس الممثل به فأجرى عليه حكم الإحصاء والكتب والنفاد تنزلاً تفهيماً والمعنى لو فرضنا أن غير المتناهي داخل تحت حكم المتناهي وأنه نوع من جنسه لنفد قبل نفاده فكيف وأنه ليس من جنسه هيهات أين الثريا من الثرى ولذا جمع كلمات جمع قلة تتميماً للمعنى أي إذا كان حكم الكلمات في هذه المثابة فما ظنك بالكلم ووضع المظهر موضع المضمر في قوله: ﴿قبل أن تنفد كلمات ربي﴾ [الكهف: ١٠٩] إشعاراً بالعلية وأنها حقيق بأن يكون غير متناهية وأيضاً يبطل قول المعتزلة الآية الأخرى وهي قوله تعالى: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات ربي﴾ [لقمان: ٢٧].

وهو بالإضافة إلى الإنسان كثير فلا تناقض إذ من شرطه اتحاد الإضافة فلا اتحاد في الإضافة كما عرفته.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾

قوله: (لا أدعي الإحاطة على كلماته) أي القصر المستفاد من إنما بالنظر إلى هذا الادعاء لا بالنسبة إلى الرسالة وأشار به أيضاً إلى ارتباطه بما قبله.

قوله: (يوحى) إما للاستمرار أو لحكاية الحال الماضية.

قوله: (وإنما تميزت عنكم بذلك) بالوحي إشارة إلى ما ذكرنا من أن القصر المستفاد من إنما نفي لادعاء الإحاطة على كلماته تعالى لا نفي الرسالة.

قوله: (فمن كان) الفاء لتفريع ما بعده على انحصار الألوهية على إله واحد.

قوله: (يأمل حسن لقائه) فسره بحسن لقائه لأن اللقاء وهو البعث إذ اللقاء في عرف القرآن مفسر في الأكثر بالبعث فالبعث محقق سواء كان راجياً أو لا فالمراد الرجاء والأمل بحسن اللقاء وهو الفوز بالمطلوب والسلامة عن كل مكروب أو المعنى فمن كان يرجو لقاء ربه بعد البعث وهو راضٍ عنه.

قوله: (فليعمل عملاً صالحاً) بعد الإيمان الكامل أو الإيمان داخل في العمل لأنه عمل القلب.

قوله: (يرتضيه الله تعالى) إشارة إلى قيد صالحاً وعن معاوية رضي الله تعالى عنه أن قوله: ﴿فمن كان يرجو﴾ [الكهف: ١١٠] آخر آية نزلت من السماء كذا نقل عن القرطبي قال المص في تفسير قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله﴾ [البقرة: ٢٨١] الآية وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنها آخر آية نزل بها جبريل.

قوله: (﴿ولا يشرك بعبادة ربه أحداً﴾ [الكهف: ١١٠]) عبر هنا بالعبادة وما سبق بالعمل ولذا أظهر في مقام المضمر إذ الظاهر ولا يشرك به أي بالعمل الصالح تنبيهاً على أن العامل يقصد بعمله غاية التذلل ونهاية التخشع وهي معناها وكرر لفظ الرب لكمال التقرر في الذهن وللإشارة إلى علة العبادة وعلم منه أن لفظ الرب أوقع هنا من سائر الأسامي السامية.

قوله: يأمل حسن لقائه معنى حسن اللقاء مستفاد من لفظ الرجاء فإنه يستعمل في الأمل ويستعمل في الخوف الأمل ظن المنفعة الواصلة إليه والخوف ظن المضرة الواصلة إليه والمراد بالرجاء ههنا الأمل ولذا قال يأمل حسن لقائه وفي الكشاف فمن كان يأمل حسن لقائه ربه وأن يلقاه لقاء رضى وقبول وهذا أيضاً على أن يراد بالرجاء الأمل لا الخوف وقد يحمل معنى الرجاء هنا على معنى الخوف قال صاحب الكشاف أو فمن كان يخاف سوء لقائه.

قوله: (بأن يرائيه أو يطلب منه أجراً) أي بأن يعبد ليري الناس للمدح والثناء عليه أو يطلب منه أجراً سواء أخذه أو لا قيل أو يأخذ على عمله أجراً كما تراه الآن وهذا يقتضي المنع والزجر عليه وإلى الله المشتكى هذا في زماننا كثير شائع لاسيما في قراءة القرآن والله المستعان.

قوله: (روي أن جندب بن زهير قال لرسول الله ﷺ إني لأعمل العمل لله فإذا اطلع عليه أحد سرني فقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله لا يقبل ما شورك فيه» فنزلت تصديقاً له) سرني أي جعلني مسروراً لاطلاعه على عمله فقال عليه السلام: «إن الله» الخ لم يصرح بأن عملك غير مقبول لكونه محبطاً بالرياء بل بين ذلك على وجه العموم وهذا من مكارم الأخلاق ومن كمال مرحمته لأمته وهذا محمول على أن مراده بالاطلاع حال العمل إذ لا دليل على كونه بعد تمام العمل قوله إني لأعمل عملاً لا ينافيه بل يلائمه لأن الحال هو المتبادر من المضارع ولو سلم أنه بعد الفراغ فيكون معنى أن الله لا يقبل ما شورك فيه وعملك ليس مما شورك فيه إذ السرور عليه بعد الفراغ لا يقتضي عدم القبول روى[1] الترمذي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رجلاً قال يا رسول الله إني أعمل العمل فيطلع عليه فيعجبني قال لك أجران أجر السرور وأجر العلانية وجهه أن سروره ليس لظهور عمله بل لكونه باعثاً للاقتداء به ودفع سوء الظن ولذا قالوا ينبغي لمن يقتدي به أن يظهر أعماله الحسنة ولا يبعد أن يكون وجه السرور لإظهار نعمة الله عليه قال عليه السلام: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته» فالسرور لإظهار الكمال الذي منحه الله تعالى ليس بمذموم وعلى كل توجيه لا تدافع بين الحديثين لتغاير المحملين إذ الأول محمول على الرياء والسمعة والثاني محمول على الاقتداء والاهتداء وغير ذلك.

قوله: (وعنه عليه الصلاة والسلام اتقوا الشرك الأصغر قالوا وما الشرك الأصغر قال الرياء والآية جامعة لخلاصتي العلم والعمل وهما التوحيد والإخلاص في الطاعة) حمل الآية على الشرك الأصغر دون الشرك الأكبر أو الأعم منهما لأنه يعلم حال الشرك الأكبر بطريق الأولى أو المراد بمن المؤمن الموحد كما أشرنا إليه فلا مجال للحمل على الشرك الأكبر.

قوله: (وعن النبي ﷺ من قرأها في مضجعه كان له نور عند[2] مضجعه يتلألأ إلى

قوله: روي أن جندب بن زهير هذا سبب نزول الآية هذا آخر ما أمليته من الحواشي في شرح ما في تفسير سورة الكهف ومعاني القرآن لا آخر لها والحمد لله الموفق بفضله. قد وقع الفراغ بتوفيق الله وتيسيره من تأليف الحواشي التي أمليتها مستعيناً بالله ومتوكلاً عليه في حل ما في التفسير المنسوب إلى العالم الفاضل المعروف بالقاضي البيضاوي تغمده الله بغفرانه وأسكنه بجناح جنانه. حامداً ومصلياً على نبيه وآله وصحبه. صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم والحمد لله رب العالمين.

---

(١) إشارة إلى أن هذا الحديث يعارض ما ذكر ونبه على دفعه أيضاً.

(٢) قوله عليه السلام عند مضجعه إما لكون هذه الفضيلة مختصة به أو لبيان أنه من جملة أوقاته فيتناول سائر ـ

مكة حشو ذلك النور ملائكة يصلون عليه حتى يقوم فإن كان مضجعه بمكة كان له نور يتلألأ من مضجعه إلى البيت المعمور حشو ذلك النور ملائكة يصلون عليه حتى يستيقظ) أي في محل نومه وفي نسخة الكشاف من قرأ: ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم﴾ [الكهف: ١١٠] الآية والمص قصد نقل الحديث بالمعنى فقال من قرأها في مضجعه وفي الكشاف عند مضجعه قوله يتلألأ بالهمزة أي يشرق حشو ذلك النور أي في وسطه حاصله مملوء بالملائكة يصلونه يدعون له قيل وقد ذكر العراقي لهذا الحديث سنداً.

قوله: **(وعنه عليه الصلاة والسلام من قرأ سورة الكهف من آخرها كانت له نوراً من قرنه إلى قدمه ومن قرأها كلها كانت له نوراً من الأرض إلى السماء والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب)** من آخرها أي: ﴿قل إنما أنا بشر﴾ [الكهف: ١١٠] الآية كما مر وهو الظاهر قال العراقي له سند إلا أنه ضعيف وهو مقبول في فضائل الأعمال[1] تمت السورة الكريمة بعون عنايته تعالى في يوم الجمعة بين الصلاتين من أيام شهر المحرم سنة ثمان وثمانين بعد الألف والمائة الحمد لله على التمام أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً والصلاة على نبيه بكرة وعشياً وعلى آله غدوة وأصيلاً.

= الأوقات أيضاً بإشارة النص أو بدلالة النص وجه التخصيص لأنه لكونه وقت النوم ووقت انقطاع العبادة خص به بالذكر.

(١) أي الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال يثبت به فضيلة الأعمال المذكورة دون الأحكام الشرعية كالوجوب والحرمة فإنها لا تثبت به تلك الأحكام.

سورة مريم

مكية إلا آية السجدة

وهي ثمان أو تسع وتسعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وعليه التكلان

قوله: (سورة مريم مكية إلا آية السجدة وهي ثمان أو تسع وتسعون آية) وفي الإتقان وإلا آية ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ [مريم: ٧١] والمص لم يتعرض لها لعدم وثوق هذه الرواية.

قوله تعالى: كٓهيعٓصٓ ①

قوله: (أمال أبو عمرو الهاء لأن ألفات أسماء التهجي ياءات) لئلا يلتبس بهاء التنبيه

سورة مريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كهيعص﴾ [مريم: ١]

قوله: أمال أبو عمرو الهاء لأن الفات أسماء التهجي ياءات الإمالة أن تنحو بالألف نحو الكسرة ليتجانس الصوت كما أشربت الضاد صوت الزاي للتجانس وسبب ذلك أن يقع بقرب الألف كسرة سواء كانت الكسرة فيما قبلها مثل عماد وشملال أو بعدها مثل عالم وإنما تؤثر الكسرة إذا تقدمته بحرف أو بحرفين أولهما ساكن كعماد وشملال وأما إذا تقدمته بحرفين متحركين أو بثلاثة أحرف مثل أكلت عنباً أو قتلت قنا لم تؤثر ويمال الألف أيضاً إذا كان بقربها ياء مثل سيال وشيبان أو تكون الألف منقلبة عن حرف حرف مكسور مثل خاف أو عن ياء مثل هاب وباع ورمى أو كانت صايرة ياء في موضع مثل دعا لقولك دعي وحبلى لقولك حبليان فسبب إمالة الهاء هنا كون الألف منقلبة عن ياء لما ذكر أن أصل الفات أسماء التهجي ياءات وفي إمالة الألف بعد الياء كونها منقلبة عن ياء مع كون الياء بقربها قال ابن جني الإمالة والتفخيم في حروف المعجم ضرب من ضروب التصرف وذلك أنها إذا فارقت موضعها من الهجاء صارت أسماء ودخلها ضرب من القوة فتصرفت بالإمالة والتفخيم فمن قال بالإمالة جعلها مثل ما في السيال ومن فخم تصور إن عين الفعل في ياء منقلبة عن الواو كالباب والدار والمال وذلك أن هذه الألفات وإن كانت مجهولة لأنها لا اشتقاق لها فإنها تحمل على ما هو في اللفظ مشابه لها والألف إذا وقعت عيناً فجهلت فالواجب فيها أن يعتقد أنها منقلبة عن الواو وعلى هذا وجدنا سرد اللغة هذا قول جامع في هذا الضرب من الألفات فاعرفه واغن به عما وراءه إلى هنا كلامه.

ونحوها وقيل إنما خص الإمالة بالهاء دون الياء كراهة الجمع بين حرفين ممالين في كلمة واحدة ولم يعكس لتقدم الهاء في الذكر أو لما مر بيانه لأن ألفات أسماء التهجي ياآت لقلب ألفها في التثنية ياء كذا نقله الجعبري عن الفراء أو للفرق بين أسماء حروف المباني وأسماء حروف المعاني الممنوعة عن الإمالة رأساً نحوها للتنبيه ويا للنداء كذا نقل عن الداني ولا يخفى عليك أن الفرق بينهما متحقق في الكتابة في بعض المواضع وبحسب المعاني ولذا لم يتعرض له المص وأيضاً فيه شائبة الدور يظهر بالتأمل ثم وجه الإمالة لكون ألفاتها ياآت هو أنه لما كانت ألفها منقلبة عن الياء تحقق سبب الإمالة إذ الألف تمال لأسباب منها كونها منقلبة عن الياء فتمال تقريباً لها من أصلها وهذا يقتضي الإمالة في كل أسماء التهجي الكائنة بالألف بل اتفاق القراء على ذلك إلا أن يقال السبب المذكور ناقص مصحح لا موجب ولذا مال بعض القراء إلى الإمالة والبعض الآخر إلى التفخيم فمن أمالها قصد بيان أنها لما جعلت أسماء متمكنة وقبلت التصرف حكم بأن ألفها منقلبة عن الياء فتحقق سبب الإمالة وإلا فألفها مجهولة لعدم اشتقاقها لأنهم صرحوا بأن هذه الأسماء لا أصل لها في الاشتقاق حتى يحكم على ألفاتها أنها مقلوبة من الياء أو مقلوبة من الواو هذا مما وقع في عبارة بعض المحشيين والأول صريح كلام المصنف ومن ترك الإمالة وفخمها فقد نظر إلى أصلها كأنه لم يتحقق سبب الإمالة فيها عنده وإنما قدم علة الإمالة وذكر هنا مع أن الظاهر ذكرها بعد ذكر قراءة الكسائي وأبي بكر لاطراد على مذهبهم لأن هذه العلة متعينة في لفظة ها بخلاف يا فإن إمالته تحتمل أن تكون لأجل مجانسة الياء المجاورة لها في بعض المواضع كما تمال في سيال وإن لم تكن ألفه منقلبة.

قوله: (وابن عامر وحمزة الياء) أي أمال ابن عامر وحمزة الياء دون الهاء لمجاورة الألف الياء أو للفرق بين ها وبين ما في الياء مع ما تقدم من كراهة الجمع بين حرفين ممالين في كلمة واحدة.

قوله: (والكسائي وأبو بكر كليهما) لتحقق سبب الإمالة فيهما ولم يبالا عن اجتماع حرفين ممالين في كلمة واحدة لعدم الفساد فيه.

قوله: (ونافع بين بين وابن كثير وعاصم يظهرون دال الهجاء عند الذال والباقون يدغمونها) أي دال صاد عند الذال أي ذال ذكر رحمة.

قوله: ونافع بين بين قال صاحب التيسير قرأ أبو بكر والكسائي بإمالة فتحة الياء والهاء وابن كثير وحفص بفتحتهما وابن عامر وحمزة بفتح الهاء وإمالة الياء وأبو عمرو بإمالة الهاء وفتح الياء ونافع بالهاء والتاء بين بين أي قرأ نافع بين بين بإمالة الهاء والياء معاً فقول المصنف رحمه الله هو ونافع بين بين ناظر إلى ما قال صاحب التيسير أي أمال نافع الهاء أو الياء جاعلاً الإمالة بين بين أي بين الفتحة وبين الإمالة الكبرى التي يسميها القراء الإضجاع أي أمال نافع فتحة الهاء والفاء إمالة صغرى وهو ما بين الفتحة والاضجاع.

قوله: وابن كثير وعاصم يظهرون دال الهجاء عند الذال والباقون يدغمونها أي وابن كثير

قوله تعالى: ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴿٢﴾

قوله: (خبر ما قبله إن أول بالسورة أو بالقرآن فإنه مشتمل عليه) خبر ما قبله وهو ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١] إن أول بالسورة وعليه إطباق الأكثر ولذا قدمه ولما كان ذكر رحمة مبايناً للسورة والقرآن وحمله غير صحيح أشار إلى توجيهه فقال فإنه أي ما قبله أو كل واحدة مما ذكر من السورة والقرآن مشتمل عليه أي على ذكر رحمة فكونه خبراً عنه للمبالغة كأنه هو هو أو بتقدير المضاف أي ذو ذكر رحمة أو بتأويله باسم الفاعل والأول مع كونه أبلغ أوفق لكلام[1] المصنف.

قوله: (أو خبر محذوف) إن لم يؤول ما قبله بالسورة أو بالقرآن.

قوله: (أي هذا المتلو ذكر رحمة ربك) فالكلام على ظاهره.

قوله: (أو مبتدأ حذف خبره أي فيما يتلى عليك ذكرها) ولو قدمه على ما قبله لكان أحسن.

قوله: (وقرىء ﴿ذكر رحمة ربك﴾ [مريم: ٢] على الماضي) إن أراد به قراءة الحسن فذكر ماضٍ من التفعيل ورحمة مفعول ثانٍ له قدم على الأول وهو عبده للاهتمام به وفاعله إما ضمير راجع إلى الله تعالى لعلمه به من السياق أو لكونه حاضراً في قلب العارف فالإسناد حينئذٍ حقيقي أو ضمير القرآن فالإسناد حينئذٍ مجاز وإن أريد به قراءة الكلبي فهو ماضٍ من الثلاثي ورحمة مفعوله والفاعل عبده.

قوله: (وذكر على الأمر) من التفعيل وهما مفعولان قيل ولا يلزم ارتباطه بما قبله لكونه حروفاً على نمط التعديد كما مر فلا محل لها من الإعراب ولا يلزم من وجوه القرآآت اتحاد معناها وإنما اللازم عدم تخالفها وإن كان اسماً للسورة أو القرآن يقدر له مبتدأ أو خبر وتكون هذه الجملة مستأنفة وفاعل ذكر هو النبي عليه السلام ورحمة الظاهر أنه منصوب بنزع الخافض وعبده مفعوله أي ذكر الناس برحمة ربك عبده زكريا انتهى ومراده دفع اعتراض بعض الناس على المصنف بقوله وهذا أي ذكر على الأمر صريح في عدم اتصاله بما قبله فالوجه أن يعرب الباقون موافقاً لهذا لأن الأصل في القرآآت التوافق فجعل القاضي ﴿ذكر رحمة ربك﴾ [مريم: ٢] خبراً لما قبله ليس بمستحسن فأجاب

وعاصم وأتباعهما يظهرون دال صاد في ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١] عند ذال ﴿ذكر رحمة ربك﴾ [مريم: ٢] والباقون يدغمونها في الذال فيقولون صا ﴿ذكر رحمة ربك﴾ [مريم: ٢] بتشديد الذال وعلى هذا الخلاف في كل موضع يجمع فيه الصاد والذال.

قوله: ﴿ذكر رحمة ربك﴾ [مريم: ٢] خبر ما قبله وهو ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١] إن أول هو بالسورة أو بالقرآن فالمعنى هذه السورة أو القرآن ﴿ذكر رحمة ربك﴾ [مريم: ٢].

---

(١) لأنه اكتفى بقوله لأنه مشتمل الخ. ولم ينبه على أنه مؤول بتقدير المضاف أو بتأويل اسم الفاعل.

الفاضل السعدي بوجود الاتصال معنى لجواز أن يكون فاعل ضمير ذكر ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١] على الاتساع كما أن فاعل ذكر الماضي ضميرها ثم أجاب بوجود التوافق في الإعراب بجعله أيضاً خبراً على التأويل المشهور في جعل الإنشاء خبراً انتهى ولا يخفى أنه تكلف يجب صون النظم الشريف عنه فما ذكر أولاً هو الأقرب بالقبول من أنه لا يلزم من وجوه القراآت اتحاد معناها ولا اتحاد إعرابها لا سيما بين القراءة المتواترة والقراءة الشاذة وقراءة الأمر شاذة فلا يضر عدم اتحاد معناها وإعرابها.

قوله: (مفعول الرحمة) على أنها مصدر مضاف إلى فاعله والتاء ليست للوحدة حتى تمنع من العمل بل وضعه هكذا بالتاء.

قوله: (أو الذكر) أي مفعول الذكر.

قوله: (على أن الرحمة فاعله على الاتساع كقولك ذكرني جود زيد) أي على المجاز.

قوله: (بدل منه أو عطف بيان له) أي بدل الكل[1] وفائدته التقرير وفي التعبير عنه بالعبد أولاً تنويه لشأنه وتفخيم لحاله.

قوله تعالى: إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴿٣﴾

قوله: (لأن الإخفاء والجهر عند الله سيان والإخفاء أشد إخباتاً وأكثر إخلاصاً) سيان لأنه يعلم السر وأخفى قوله والإخفاء أي المخافتة بقرينة مقابلته للجهر ولذا قال لأن الإخفاء والجهر عند الله سيان والمراد بعند الله علمه تعالى قوله أشد إخباتاً الإخبات بالخاء المعجمة والباء الموحدة والمثناة الفوقية الخشوع والتواضع أصل النداء رفع الصوت

قوله: عبده مفعول الرحمة أو الذكر والمعنى على الأول هذه السورة ذكر أن رحم ربك عبده وعلى الثاني هذه السورة إن ذكر رحمة ربك عبده فيكون إسناد الذكر إلى الرحمة على هذا إسناداً مجازياً من باب الإسناد إلى السبب.

قوله: والإخفاء أشد إخباتاً وأكثر إخلاصاً فإن قيل كيف جمع بين الداء الذي هو رفع الصوت وبين الإخفاء الذي هو خفة الصوت وبينهما تباين وتدافع قلنا جعل خفياً مجازاً عن الإخلاص لا كناية لأن المجاز ينافي إرادة الحقيقة إذ النداء عبارة عن إظهار الاستكانة وإبداء التضرع والخشوع وينافيه إرادة حقيقة الإخفاء وهي إخفاء تلك الاستكانة كذا أجاب عن السؤال بعض الفحول من شراح الكشاف وفي الكشاف نداء خفياً لا رياء فيه فعلى هذا يكون الإخفاء ملزوماً للإخلاص الذي هو عدم الرياء ولما عبر عن عدم الرياء بالخفاء علم أن لا اعتبار بالظاهر وأن الأمر يدور على الإخلاص حتى أنه لو نادى جهراً بلا رياء دخل فيه ولو نادى سراً بلا إخلاص خرج منه وفي الجمع بين النداء والإخفاء إيماء إلى هذا المعنى.

---

(١) والعبد مقصود في البدلية أيضاً لما عرفت من الفائدة في ذكر العبد ولذا قال الشيخ الرضي لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان ولم يلتفت إلى قولهم إن المبدل منه ليس بمقصود والمتبوع مقصود في عطف البيان لأن هذا كثيراً ما يعدل عنه حيث كان المبدل منه مقصوداً أيضاً.

وظهوره وقد يقال لمجرد الصوت بل لكل ما يدل على الشيء وإن لم يكن صوتاً كذا نقل عن الراغب وقد يستعمل بمعنى الخطاب مجازاً كما سيجيء في قوله تعالى: ﴿فناداها من تحتها ألا تحزني﴾ [مريم: ٢٤] الآية وقد يجيء بمعنى الدعاء والحاصل أن باب المجاز مفتوح إذا لم يمكن الحقيقة.

قوله: (أو لئلا يلام على طلب الولد في أبان الكبر) فحينئذٍ يكون المراد بالنداء الخفي الخفاء على الناس وإن كان جهراً في مكان خال عن الناس فالخفاء حينئذٍ مقابل للإظهار والإعلان لا الجهر لأن من اعتزل الناس إلى مكان خال ورفع صوته هناك بالنداء يتحقق فيه الإخفاء بالمعنى المقابل للإعلان دون الإخفاء بالمعنى المقابل للجهر فكل إخفاء بالمعنى المقابل للجهر إخفاء بالمعنى المقابل للإعلان وليس بالعكس قوله في إبان الكبر إبان بكسر الهمزة وتشديد الباء الوقت.

قوله: (أو لئلا يطلع عليه مواليه) والكلام فيه مثله في قوله لئلا يلام الخ وكلمة أو لمنع الخلو والأول مستلزم للثاني ولا عكس له.

قوله: (الذين خافهم) قال تعالى حكاية عنه: ﴿وإني خفت الموالي من ورائي﴾ [مريم: ٥] الآية.

قوله: (أو لأن ضعف الهرم أخفى صوته) وهذا كالوجه الأول في أن الخفاء بمعنى الإخفاء المقابل للجهر ولو ذكر في جنبه لكان أحسن سبكاً لكن أخره لبعده فإن ضعف الهرم كونه بحيث أخفى الصوت بعيد لا سيما النبي عليه السلام.

قوله: (واختلف في سنه حينئذٍ فقيل ستون وقيل سبعون وقيل خمس وسبعون وقيل خمس وثمانون وقيل تسع وتسعون) وقد مر في آل عمران أن سنه كان تسعاً وتسعين وسن امرأته كان ثمانية وتسعين وهذا هو الظاهر الراجح إذ ما ذكره من وهن العظم الخ يناسبه إذ ما ذكره المص هنا سوى الأخير لا يلائمه إذ العادة قاضية أن من كان سنه ستين أو سبعين أو خمسة وسبعين لا يبلغ هذه المرتبة لا سيما صاحب النبوة وذو القوة القدسية.

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا (٤)﴾

قوله: (تفسير للنداء) ولذا ترك العطف وتخصيص اسم الرب لأن إعطاء الولد من آثار الربوبية وحذف حرف النداء لضيق الحال وتشتت البال.

قوله: (والوهن الضعف وتخصيص العظم) أي مع أن القصد إلى بيان ضعف بدنه كله.

قوله: في إبان الكبر إبان الشيء بالكسر والتشديد أي بكسر الهمزة وتشديد الباء الموحدة وقته وأوانه.

قوله: وتخصيص العظم لأنه دعامة البدن وأصل بنائه يعني أن أصل الكلام ضعف بدني لكن

قوله: (لأنه دعامة البدن وأصل بنائه ولأنه أصلب ما فيه فإذا وهن كان ما ورائه أوهن) حاصله أن التخصيص لأنه يدل على ضعف بدنه على طريق المبالغة فلو قال إني وهنت أو وهن بدني لفات المبالغة المقصودة ولذا قال كان ما ورائه أوهن وهو أيضاً كناية وهي أبلغ من التصريح الدعامة بكسر الدال العمود الذي يوضع عليه البناء والخيمة فهو استعارة مكنية وتخييلية وهذا أولى من كونها استعارة مصرحة.

قوله: (وتوحيده لأن المراد به الجنس وقرىء وهن بالضم والكسر ونظيره كمل بالحركات الثلاث) أي إفراده دون جمعه مع أنه يظن أن المقام مقام الجمع لأن المراد به الجنس الذي هو العمود قد أصابه الوهن ولو جمع لكان القصد إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه بل كلها كذا في الكشاف ومراده أن الذي أصابه الوهن ليس بعض عظامه فقط ولكن كل فرد منها أصابه الوهن كذا قاله الفاضل المحشي لكن هذا البيان ليس

كني عنه بقوله: ﴿وهن العظم مني﴾ [مريم: ٤] وخص العظم بالذكر لأنه كالأساس للبدن وكالعمود للبيت وإذا وقع الخلل في الأساس تداعى الخلل في البناء وسقط البيت فيكون هذا الكلام كناية مبنية على التشبيه.

قوله: ولأنه أصلب ما فيه أي ولأن العظم أصلب ما في البدن فيلزم من وهنه وهن جميع الأعضاء بالطريق الأولى فالكناية على هذا غير مبنية على التشبيه بل على اللزوم فقط.

قوله: وتوحيده لأن المراد به الجنس فالمعنى الجنس الذي هو دعامة البدن وأصلب بنائه قد أصابه الوهن قال صاحب الكشاف وحده لأن الواحد هو الدال على المعنى الجنسية وقصده إلى أن الجنس الذي هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني إذا جمع يوهم الكلام ما هو المقصود وليس مراده أنه لو جمع أفاد أن الوهن إنما تعلق بالمجموع من حيث هو غير شامل لكل فرد من أفراد العظم والمراد شموله بل مراده أن الكلام إذا كان منصباً إلى غرض من الأغراض جعل سياقه له وتوجهه إليه وكان ما سواه مرفوضاً مطرحاً وعلى هذا نص في الكشاف في سورة يس ومقصود زكريا عليه السلام من إيراد الكلام إظهار الضعف في البدن وإبداء تساقط القوى ألا يرى إلى أداة الحصر في قوله لأنه عمود البدن وبه قوامه يعني ليس ذكر العظم وتوحيده لأن يكون شاملاً لجميع أفراده حتى لو جمع فات معنى الشمول بل ذكر لأن ينبه على أن هذا الجنس الذي هو عمود البدن وبه قوامه قد أصابه الوهن فإن في هذا القصد وهو قصد الجنس اثباتاً لضعف البدن بالبينة لأن الكلام افاد أن الوهن إذا أصاب ما به قوام البدن وأصل بنائه يكون ما سواه أوهن بالطريق الأولى وهذا المعنى لا يوجد أن جمع العظم إذ حينئذٍ ينسحب المعنى إلى غرض آخر غير مقصود وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه فقط ولكن وهن كلها وبما ذكر من توجيه كلام صاحب الكشاف سقط اعتراض صاحب الفرائد بأن قال ذكر في أصول الفقه أن اللام إذا دخلت على الجميع بطلت الجمعية وتعلق لحكم بكل فرد فرد باعتبار الحكم الجنس سلمنا أن الجمعية لم تبطل ولكن من أين يلزم المعنى الذي ذكره وهو القصد إلى أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها إلى هنا كلام الفرائد انظر كيف حمل كلام ذلك الفحل المصقع على خلاف مراده ثم اعترض عليه على فهمه منه.

بوافٍ في مراد صاحب الكشاف إذ مراده أن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده إلى أن هذا الجنس الذي هو العمود والقوام وأشد ما يتركب منه الجسد قد أصابه الوهن ولو جمع لكان القصد إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى أن الذي أصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كله كأنه وقع من سامع شك في الشمول والإحاطة لأن القيد في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام كذا في المطول وظاهره أنه حمل اللام على الجنس من حيث هي هي بدون تحققه في ضمن الفرد كلا أو بعضاً ولا يخفى أن الوهن والضعف غير عارض للماهية من حيث هي هي بل للإفراد والمقتضى الاستغراق واستغراق المفرد أشمل على ما قيل[1] فيرد عليه ما يرد على الجمع وما قاله السعدي من قوله ويخدش ما ذكره الزمخشري أنه تقرر في الأصول أن اللام إذا لم يمكن حمله على العهد يحمل على الاستغراق وجوابه أن القرينة الحالية تمنع عن الحمل عليه انتهى فضعيف لما عرفت أن القرينة وهي أن الضعف حال الإفراد لا الجنس من حيث هي هي توجب الاستغراق إلا أن يقال إن الجنس يحتمل احتمالين أحدهما الأخذ بلا شرط شيء مثل الرجل خير من المرأة والآخر الأخذ بشرط لا شيء أي بشرط عدم تحققه في ضمن فرد مثل قولنا الإنسان نوع وما نحن فيه من قبيل الأول فالحكم على جنس العظم لفائدة ذكرها جار الله على ما اختاره صاحب المطول فسراية الحكم إلى الإفراد لا يضره لأنه أخذ بلا شرط شيء أو بدون شرط سراية الحكم إلى الفرد وعدم سرايته فاحفظ هذا واعلم الفرق بين لام الجنس في الرجل خير من المرأة وبين لام الجنس في مثل قولنا الإنسان نوع فإنه ينفعك في مواضع شتى.

قوله: (شبه الشيب في بياضه وإنارته بشواظ النار وانتشاره وفشوه في الشعر

قوله: وانتشاره وفشوه في الشعر باشتعالها أي وشبه انتشار الشيب وفشوه باشتعال شواظ النار فاستعير لفظ الاشتعال لذلك الانتشار استعارة تصريحية وهذه الاستعارة التصريحية وقعت قرينة للاستعارة المكنية التي هي استعارة الشواظ للشيب وجه رحمه الله ههنا قرينة الاستعارة المكنية التي يسميها علماء البيان استعارة تخييلية على ما ذهب إليه السكاكي في الاستعارة التخييلية دون ما ذهب إليه الجمهور فإن جمهور علماء البيان ذهبوا إلى أن الاستعارة التخييلية التي هي قرينة الاستعارة بالكناية أن يثبت للمشبه ما ليس هو له في الحقيقة كإثبات الأظفار للمنية في انشبت المنية أظفارها فإن لفظ الأظفار حقيقة في معناه عندهم وعند السكاكي مجاز مستعار لشيء مخيل في المنية شبيه بالأظفار ورأى صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿الذين ينقضون عهد الله﴾ [البقرة: ٢٧] ناظر إلى مذهب السكاكي في الاستعارة التخييلية حيث قال فإن قلت من أين ساغ استعمال النقض في إبطال العهد قلت تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين ثم قال وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه فدل كلامه هذا على

---

(١) فيه إشارة إلى البحث الذي أورده النحرير في المطول.

باشتعالها) شواظ النار اللهب الذي لا دخان فيه وكون المشبه به الشواظ دون مطلق النار منفهم من المشبه حيث كان بياضه خالصاً لا سواد فيه أصلاً قوله وانتشاره أي وشبه انتشاره وفشوه بضم الفاء والشين المعجمة وتشديد الواو عطف تفسير للانتشار قوله باشتعالها متعلق بشبه المقدر في مطلق الانتشار.

قوله: (ثم أخرج[1] مخرج الاستعارة) أي التشبيهين مخرج الاستعارة ولما كان المشبه مذكوراً في التشبيه الأول كان الاستعارة لا محالة مكنية والمشبه به المرموز إليه بذكر لازمه وهو الشواظ المتروك ذكره المرموز إليه بذكر لازمه وهو الاشتعال يراد به الشيب على مذهب الزمخشري وفي قوله اشتعل استعارة مصرحة تحقيقية تبعية لأن انتشار الشيب وضيائه شبه باشتعال النار فذكر المشبه به وأريد المشبه ومع كونه استعارة قرينة المكنية ولا يلزم أن يكون قرينة المكنية التخييلية كما حقق صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه﴾ [البقرة: ٢٧] ففيه استعارتان كما عرفته وهذا ظاهر كلام الشيخين ويحتمل أن تكون الاستعارة استعارة تمثيلية بتشبيه الهيئة المنتزعة من حال الشيب بالهيئة المأخوذة من حال النار الخالصة لكن حمل كلام الشيخين على الاستعارة التمثيلية بعيد خلاف مذاق كلامهم.

قوله: (وأسند الاشتعال إلى الرأس الذي هو مكان الشيب مبالغة وجعله تمييزاً إيضاحاً للمقصود) مع أن حقه إسناده إلى الشعر مبالغة كأن الشيب لمبالغته سرى إلى الرأس نفسه وجعله أي الشيب تمييزاً الخ أشار إلى أن التمييز من الإسناد والنسبة محول عن الفاعل فإن أصله اشتعل شيب رأسي وفائدته المبالغة كما عرفته والإيضاح بعد الابهام فإنه

أن النقض الذي هو قرينة استعارة الحبل للعهد بمعنى الإبطال وأنه مستعمل فيه على وجه الاستعارة المصرحة.

قوله: ثم أخرج مخرج الاستعارة أي أخرج مخرج الاستعارة بالكناية حيث ذكر المشبه وهو للشيب وأريد به المشبه به وهو شواظ النار وأثبت له لازم المشبه به وهو الاشتعال تخييلاً للاستعارة.

قوله: وأسند الاشتعال إلى الرأس الذي هو محل الشيب مبالغة يعني أن الأصل في الاستعارة المكنية إثبات لازم المشبه به للمشبه ليدل على أن المراد هو المشبه به وهنا أثبت لازم الشواظ وهو الاشتعال لمحل المشبه وهو الرأس لا لنفس المشبه لقصد المبالغة فإن اشتعل الرأس شيباً أبلغ من اشتعل شيب رأسي مثل اشتعل بيتي ناراً فإنه أبلغ من اشتعل النار في بيتي وجه المبالغة هو إفادة شمول الشيب لجميع الرأس وشمول الاشتعال لجميع البيت.

قوله: وجعله تمييزاً إيضاحاً للمقصود بأن المشتعل هو الشيب لا الرأس لأن التمييز فاعل في المعنى فالتقدير اشتعل شيب رأسي وهو أصل المعنى ثم اشتعل رأسي شيباً ثم اشتعل الرأس شيباً.

---

(١) أي المذكور من التشبيهين.

أوقع في نفس الأنام وجه الإيضاح ظاهر ووجه المبالغة إفادة الشمول لجميع ما فيه فإن إسناد معنى إلى ظرف ما حل به زمانياً أو مكانياً يفيد عموم معناه لكل ما فيه ويفيد شدة إصابته بحيث كأنه سرى إلى محله.

قوله: (واكتفى باللام عن الإضافة للدلالة على أن علم المخاطب بتعين المراد يغني عن التقييد) حيث لم يقل واشتعل رأسي كما قال: ﴿وهن العظم مني﴾ [مريم: ٤] أشار به إلى أن اللام عوض عن المضاف إليه وفيه نزاع بعض البصريين فلك أن تقول إن مراده اللام للعهد بقرينة ما قبله فيغني عن الإضافة قوله يغني عن التقييد هذا علة مصححة لا موجبة ولهذا قال أولا ﴿وهن العظم مني﴾ [مريم: ٤] مع أن علم المخاطب محيط به ولم يقل وهن عظمي لأن الإجمال أولاً والتفصيل ثانياً أشد وقعاً في النفوس ومثل هذا يعد من الإطناب للتوضيح نحو رضوان من الله ومغفرة من الله فإنه أبلغ من رضوان الله ومغفرة الله مع أنه أوجز وأما القول بأنه لو قيل كذلك لم يكن فيه اللام المفيدة للإشارة إلى الجنس فمدفوع بأن في الإضافة يجري ما يجري في اللام من الإشارة إلى الجنس وإلى الاستغراق وإلى العهد.

قوله: (بل كلما دعوتك استجبت لي وهو توسل بما سلف معه من الاستجابة وتنبيه على أن المدعو له وإن لم يكن معتاداً فإجابته معتادة وأنه تعالى عوده بالإجابة وأطمعه فيها) بل كلما دعوتك هذه الكلمة أخذها من عموم النكرة في سياق النفي فيفيد ما ذكره لكن الأولى إذ كلما دعوتك استجبت لي والمراد بالمدعو له الولد قوله ومن حق الكريم أن لا يخيب من أطمعه وفيه تنبيه على أن الشقاء هنا بمعنى الخيبة لا ضد السعادة فكما أن المراد بهذه الجملة ذلك كذلك المراد بقوله: ﴿إني وهن العظم مني﴾ [مريم: ٤] الخ التضرع والاستغاثة والاسترحام مجازاً أو إنشاء إذ لا فائدة في الخبر ولا لازمها وتصدير الكلام بحرف التأكيد للمبالغة في التضرع والتذلل وكذا الكلام في قوله: ﴿وإني خفت الموالي﴾ [مريم: ٥] الآية فإن المقصود من هذه الأخبار الاسترحام وتمهيد لطلب الولد.

قوله تعالى: وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾

قوله: (يعني بني عمه وكانوا أشرار بني إسرائيل فخاف أن لا يحسنوا خلافته على

قوله: وهو توسل بما سلف معه من الاستجابة أي قول زكريا في أثناء دعائه ﴿ولم أك بدعائك رب شقياً﴾ [مريم: ٤] توسل منه بما سبق منه في الزمان الماضي من إجابة الله دعاءه لم يخيبه في دعائه قط إلى استجابة هذا الدعاء وهو دعاؤه للولد.

قوله: وتنبيه على أن المدعو له وإن لم يكن معتاداً فإجابته معتادة أي هذا القول كما أنه توسل إلى إجابة دعائه تنبيه أيضاً على أن المدعو له وهو وهب الولد زمان الكبر والهرم وإن لم يكن مما جرت عليه عادة الله تعالى لكن إجابة الله دعاءه الذي دعا به من قبل مراراً كثيراً معتادة وأنه تعالى عوده بالإجابة وأطمعه ومن عادة الكريم أن لا يخيب من أطمعه أقول لفظ التنبيه هذا لا يناسب المقام لأن التنبيه إيقاظ المخاطب عن سنة الغفلة والمخاطب هنا سلطان لا يجري عليه غفلة ولا يغيب عن علمه شيء.

أمته ويبدلوا عليهم دينهم) يعني بني عمه لأنه أحد معانيه كما قيل ولعل هذا التعيين بالرواية قوله ويبدلوا عليهم دينهم أشار به إلى أن المراد الأشرار في الدين لا في النسب والخوف خوف تبديل الدين فطلب الولد لأمر ديني فقط كما سيجيء.

قوله: (بعد موتي وعن ابن كثير المد والقصر بفتح الياء) فالوراء مجاز عن بعد والمراد بعد موتي بقرينة قوله: ﴿يرثني ويرث من آل يعقوب﴾ [مريم: ٦] وأصل معنى وراء خلف أو قدام قد مر توضيحه في سورة البقرة قوله المد وهو الأصل والقصر للتخفيف بفتح الياء أي في كلتا القراءتين لابن كثير لكن الثانية شاذة دون الأولى على ما يدل عليه قوله وعن ابن كثير فإن كلمة عن كالعلم في الدلالة على الشذوذ كذا قاله السعدي لكن هذه الدلالة خصت بالثانية لأن الأولى قراءة الجمهور وابن كثير موافق لهم في هذه القراءة قيل فإنه لولاه اجتمع ساكنان ومراده في الثانية.

قوله: (وهو متعلق بمحذوف) أي لا خفت إذ الخوف ثابت له في حياته لا بعد موته.

قوله: (أو بمعنى الموالي أي خفت فعل الموالي من ورائي أو الذين يلون الأمر من ورائي) فمن متعلق بالفعل المحذوف قوله أو بمعنى الموالي أشار إليه بقوله الذين يلون الأمر أي يتولونه هذا معنى الولاية أخره مع كونه مذكوراً لأن تعلق الظرف بها بالتأويل المذكور بخلاف الفعل المقدر.

قوله: (وقرىء ﴿خفت الموالي من ورائي﴾ [مريم: ٥] أي قلوا وعجزوا عن إقامة الدين بعدي) ﴿خفت الموالي﴾ [مريم: ٥] من خف بتشديد الفاء وقرأها عثمان وعلي بن الحسن وهي قراءة شاذة قوله أي قلوا هذا لازم معناه إذ الخفة لازمة للقلة قوله وعجزوا وهذا هو المراد من القلة كناية قيد من إقامة الدين لأن شأن الأنبياء عليهم السلام الاهتمام بأبواب الدين في كل ما يعن لهم فحينئذٍ كلمة من متعلقة بقوله خفت لكن بتقدير إقامة الدين إذ العجز المراد من الخفة بالنظر إلى إقامة الدين فمدخول من تلك الإقامة ولما ادخلها على إقامة الدين قال بعدي معنى ورائي.

قوله: (أو خفوا ودرجوا قدامي) معنى درجوا مضوا فحينئذٍ يكون خفت من الخفوف

قوله: وهو متعلق بمحذوف أو بمعنى الولاية أي قوله: ﴿من ورائي﴾ [مريم: ٥] متعلق بمحذوف مقدر بعد خفت مضاف إلى الموالي فالتقدير خفت فعل الموالي من ورائي أو متعلق بالموالي باعتبار اشتمال المولى لمعنى الولاية وعلى كل تقدير يكون الظرف لغواً فلا يظن أنه كلما كان متعلق الظرف محذوفاً يكون الظرف مستقراً البتة.

قوله: أو خفوا ودرجوا قدامي درجوا على لفظ المبني للمفعول من الدرج وهو طي مثل الكتاب والثوب ويقال للمطوى درج واستعير الدرج للموت كما استعير الطي له في قوله طوته المنية فمعنى درجوا ماتوا أي مات الموالي وخفوا وفي الصحاح درج القوم إذا انقرضوا والاندراج مثله وأدرجت الكتاب طوية فعلى هذا يجوز هنا درجوا على لفظ المبني للفاعل فالخفة بهذا المعنى يصلح أن يكون توطئة لدعائه الولد كصلاحية الخوف له في القراءة الأولى قال ابن جني ﴿من

بمعنى السير وأراد بقدامي أن وراء بمعنى قدام فإنه من الأضداد وعلى كلا المعنيين الموالي فاعل خفت وهو خبر أن خبر سببي[١] لا فعلس.

قوله: **(فعلى هذا كان الظرف متعلقاً بخفت)** لاستقامة المعنى والظاهر أنه على كلا المعنيين إذ عجزهم سيقع بعد الموت.

قوله: **(لا تلد)** معنى عاقراً.

قوله: **(فهب لي فإن مثله لا يرجى إلا من فضلك وكمال قدرتك فإني وامرأتي لا تصلح للولادة)** فهب لي الفاء للسببية فإن كون امرأته عاقراً سبب لطلب هبة الولد أشار إليه المصنف بقوله فإن مثله لا يرجى الخ المثل كنوي قوله من فضلك ناظراً إلى الدعاء بالهبة وكمال القدرة مفهوم من قوله: ﴿من لدنك﴾ [مريم: ٥] قوله فإني وامرأتي الخ عدم صلاحية امرأته علم من قوله: ﴿وامرأتي عاقر﴾ [مريم: ٥] وعدم صلاحية نفسه منفهم من قوله: ﴿إني وهن العظم﴾ [مريم: ٤] الآية.

قوله: **(من صلبي)** قيده به لأن الولي يطلق على الأقرباء كبني العم كما مر وكون المراد ولداً يدل عليه السباق والسياق.

قوله تعالى: يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾

قوله: **(صفتان له)** أي بالرفع صفتان للولي هذا إشارة إلى أن يحيى عليه السلام عاش بعد موت أبيه زكريا ثم قتل كما هو مختار الأكثرين ولو قيل إنه قتل قبل وفاة زكريا فالمختار حينئذٍ أنها مستأنفة استئنافاً بيانياً كما اختاره السكاكي لكن مختار المصنف هو الراجح.

قوله: **(وجزمهما أبو عمرو والكسائي على أنهما جواب الدعاء)**[٢] والمعنى أن تهب

ورائي﴾ [مريم: ٥] حال متوقعة محكية أي خفوا متوقعاً مقصوراً كونهم بعدي ومثله مسألة الكتاب مررت برجل معه صقر طايداً به غداً أي متصوراً صيده غداً.

قوله: فإن مثل ذلك لا يرجى إلا من فضلك أي فإن مثل ذلك مما لا يساعد السبب لا يطلب ولا يرجى إلا من محض فضلك.

قوله: وجزمهما أبو عمرو والكسائي على أنهما جواب الدعاء لم يقل جواب الأمر وهو هب تأدباً لأنه من المخلوق إلى الخالق قال صاحب المفتاح وأما قراءة الرفع فالأولى حملها على الاستئناف دون الوصف لئلا يلزم منه أنه لم يوهب له من وصف لهلاك يحيى قبل زكريا عليهما السلام على ما رواه ابن الأثير في تاريخه الكامل أن الله تعالى بعث عيسى عليه السلام رسولاً فنسخ به بعض أحكام التورية وكان مما نسخ آية حرمة نكاح بنت الأخ وكان لملكهم بنت أخ تعجبه يريد أن يتزوجها فنهاه يحيى عنها وكان لها كل يوم حاجة يقضيها الملك فلما بلغ ذلك أمها

---

(١) مثل زيد قام أبوه.

(٢) ولا يرد على قراءة الجزم ما يرد على قراءة الرفع إذا جعلا صفة لولياً.

لي يرثني في ظني ورجائي ولم أكن برجائك رب شقياً فلا يلزم الكذب على الأنبياء عليهم السلام.

قوله: (والمراد وراثة الشرع والعلم فإن الأنبياء عليهم السلام لا يورثون المال) لقوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء عليهم السلام لا نورث ما تركناه صدقة ولا يورثون» مخفف مجهول وهو الظاهر أو مشدد معلوم.

قوله: (وقيل يرثني الحبورة فإنه كان حبراً) الحبورة مصدر حبر إذا صار حبراً عالماً متبحراً.

قوله: (ويرث من آل يعقوب الملك وهو يعقوب بن إسحاق عليهما الصلاة والسلام) فيكون مفعول يرث الثاني مغايراً للأول بقرينة مرضه لأن السوق يقتضي وراثة الشرع وقد مر أن نظر الأنبياء أبواب الدين والظاهر أن استعمال الإرث في العلم والشريعة والملك حقيقي وإن قيل إنه مختص بالمال فهو مجاز فيها.

قوله: (وقيل كان يعقوب أخا زكريا أو عمران بن ماثان من نسل سليمان عليه السلام) مرضه لأن المراد بيعقوب في عامة مواضع القرآن يعقوب بن إسحاق والحمل عليه هنا ممكن فلا يصار إلى غيره قوله أو عمران عطف على زكريا.

قوله: (وقرىء يرثني وارث آل يعقوب على الحال من أحد الضميرين) وارث بوزن فاعل بدل ﴿ويرث من آل يعقوب﴾ [مريم: ٦].

قوله: (وأو يرث بالتصغير لصغره) أي وقرىء أو يرث أصله وويرث تصغير وارث مثل ضويرب تصغير ضارب أبدلت الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين قوله لصغره أي

قالت لها إذا سألك الملك ما حاجتك قولي له أن تذبح يحيى بن زكريا فلما سألها قالت أريد ذبح يحيى فأبت إلا ذلك فدعا بطشت وذبح يحيى فقطرت قطرة من دمه على الأرض فلم تزل تتعالى حتى بعث الله بخت نصر وألقى الله في قلبه أن يقتل على الدم من بني إسرائيل حتى تسكن فقتل سبعين ألفاً حتى سكن ولما قتل الملك يحيى وسمع أبوه قتله فر هارباً فدخل بستاناً فأرسل الملك في طلبه فمر زكريا بشجرة فنادته هلم إلي يا نبي الله فدخلها فانطبقت عليه فدلهم عليه إبليس فشقوا الشجرة بالمنشار فمات زكريا فيها فسلط الله عليهم أخبث أهل الأرض فانتقم منهم قيل عليه أن الاستئناف أيضاً رابط معنوي سيما أنه في هذا المقام وارد لبيان الموجب كما قال صاحب الكشاف في أول سورة البقرة إن الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف وأنه مبنى على تقدير سؤال فذلك إدراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وإن كان مبتدأ لفظاً فهو في الحقيقة كالجاري عليه وأجيب عنه بأن دعوة زكريا استجيب في حق وهب الولد دون صفة وراثته منه وقالوا إن الأنبياء صلوات الله عليهم وإن كانوا مستجابي الدعوة لكن ليس كل ما دعوه استجيب لهم لأن قضاء الله لا يدفع على ما روي عن نبينا ﷺ أنه صلى صلاة فأطالها قالوا يا رسول الله صليت صلاة لم تكن تصليها قال أجل إنها صلاة رغبة ورهبة إني سألت الله فيها ثلاثاً فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة الحديث وأقول حق الجواب أن الاستئناف في الاتصال بما قبله ليس كالصفة فلذا قال كالجاري عليه فلا يكون داخلاً في دعوة زكريا فيناسب قوله تعالى: ﴿فاستجبنا له ووهبنا له يحيى﴾ [الأنبياء: ٩٠].

التصغير لأن المراد به غلام صغير يكون له الوارث حال صغره ينتفع بعد موت زكريا عليه السلام لأنه قد بلغ من الكبر عتياً كما سيجيء.

قوله: **(ووارث من آل يعقوب على أنه فاعل يرثني وهذا يسمى التجريد في علم البيان لأنه جرد من المذكور أولاً مع أنه المراد)** أي وقرىء وارث على أنه فاعل يرثني وهذا يسمى التجريد في علم البيان يعني البديع لأنه أي الوارث جرد عن المذكور وهو ولياً فالمقتضى كون فاعل يرثني الضمير الراجع إلى ولياً كما في القرآت الأول فلما أظهر الفاعل مع أن الفاعل ولياً يحتاج إلى التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثلها في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه والتجريد ثلاثة أقسام الأول يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق والثاني ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو قوله تعالى: ﴿لهم فيها دار الخلد﴾ [فصلت: ٢٨] والثالث بطريق الكناية نحو قوله:

يا خير من يركب المطي ... ولا يشرب كأساً بكف من بخلا

وما نحن فيه ليس من الأولين وهو ظاهر ولا من الثالث لأنه ليس بكناية إلا أن يقال إن الوارث هنا كناية عن الولي فجرد الولي من نفس الولي فلا تغفل فلذا لا يضر عدم الضمير في يرثني الراجع إلى الموصوف.

قوله: **(ترضاه قولاً وعملاً)** أشار به إلى أن رضيا فعيل بمعنى المفعول قولاً وعملاً واعتقاداً بطريق الأولوية.

قوله تعالى: ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ لَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ مِن قَبۡلُ سَمِيّٗا ٧﴾

قوله: **(جواب لندائه ووعد بإجابة دعائه)** الأولى وعد باستجابته لأنها أخص من

قوله: وهذا يسمى التجريد في علم البيان لأنه جرد عن المذكور أولاً مع أنه المراد أي جرد وارث عن الذي ذكر أولاً وهو ولياً مع أن الوارث هو ذلك الولي كقولك رأيت من زيد أسداً فكأنه انتزع من ولياً وارث مع أنه نفسه مبالغة في كون ذلك الولي وارثاً ليعقوب وهو مبني على حذف من التجريدية أو الباء تقديره فهب لي من لدنك ولياً يرثني منه أو به وارث من آل يعقوب قال ابن جني وهو ضرب من العربية غريب معناه التجريد يريد فهب لي من لدنك ولياً يرثني منه أو به وارث من آل يعقوب وهو الوارث نفسه فكأنه جرد منه وارثاً ومنه قوله تعالى: ﴿لهم فيها دار الخلد﴾ [فصلت: ٢٨] وهي نفسها دار الخلد فكأنه جرد من الدار داراً وقد أفردنا لهذا الضرب باباً من كتاب الخصائص فاعرفه فإنه موضع غريب لطيف إلى هنا كلامه أقول والذي الجأه إلى التجريد أن في هذه القراءة وقعت جملة يرثني وارث صفة ولياً ولا بد في الجملة الواقعة صفة من أن يكون ضمير رابط لها بالموصوف ظاهراً أو مقدراً ولما لم يكن في هذه الجملة ضمير ظاهراً وجب أن يكون مقدراً فيقتضي المقام أن تربط هذه الجملة بالموصوف بالضمير مقدراً ويقال يرثني وارث منه أو به ولا يحتاج إلى هذا في القراءة الأولى لأن ضمير الفاعل في ﴿يرثني﴾ [مريم: ٦] يربط الصفة بالموصوف التجريد من المحسنات البديعية فجعله من البيان مبني على تسمية العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبديع بالبيان على ما قالوا به.

الإجابة الوعد مفهوم من البشارة قيل أراد بإجابة دعائه إخراج ذلك الغلام الموعود من العدم إلى الوجود فلا ينافي قوله: ﴿فاستجبنا له﴾ [الأنبياء: ٧٦] بالفاء التعقيبية إذ المراد بالإجابة قبول دعائه ولا يلزم أن يكون حصول المأمول مقارناً أو مستعقباً للقبول بل يجوز أن يكون متراخياً.

قوله: (وإنما تولى تسميته تشريفاً له) لكن هذا بواسطة الملك نص عليه في سورة آل عمران تشريفاً له.

قوله: (لم يسمع أحد بيحيى قبله وهو شاهد بأن التسمية بالأسامي الغريبة تنويه للمسمى) أي تشريف ورفع للمسمى هذا تشريف آخر مغاير للتشريف الحاصل بتسمية الله بواسطة الملك فتضاعف التشريف وجه التنويه هنا لأنه أقوى في التعيين والشهرة.

قوله: (وقيل سمياً شبيهاً) والفرق أنه في الأول المنفي المشابهة في الاسم فقط وعلى هذا المنفي مطلق المشابهة وابقاؤه على إطلاقه مشكل ولذا قال لأن المتماثلين يتشاركان في الاسم للتنبيه على أن المراد أيضاً على هذا نفي المماثلة في الاسم لما عرفت أن الابقاء مشكل ولذا مرضه ولم يرض لقلة الجدوى ومخالفة الفحوى.

قوله: (كقوله: ﴿هل تعلم له سميا﴾ [مريم: ٦٥] لأن المتماثلين يتشاركان في الاسم) فإن المسمى بمعنى المثل بدلالة ما قبله وهو ﴿فاعبده واصطبر لعبادته﴾ [مريم: ٦٥] وهناك نفي المماثلة مطلقاً صحيح دون ما نحن فيه كما عرفته.

قوله: (والأظهر أنه أعجمي وإن كان عربياً فمنقول من فعل كيعيش ويعمر) فيكون غير منصرف للعجمة والعلم وإن كان عربياً الخ فمنع صرفه للتعريف ووزن الفعل.

قوله: (وقيل سمي به لأنه حيي به رحم أمه أو لأن دين الله حيي بدعوته) أي حيي عن العقر ففيه استعارة وإن أريد بالرحم القرابة دون مقر الولد فحياتها اتصال النسب فيكون استعارة أيضاً.

قوله: وهو شاهد بأن التسمية بالأسامي الغريبة تنويه للمسمى أي رفع لشأنه وجه شهادته من حيث إنه مدح لولد زكريا بتسميته باسم غريب هو لفظة يحيى وغرابته من حيث إنه لم يجعل لهذا الاسم من قبل هذا الولد مسمى به.

قوله: وقيل: ﴿سميا﴾ [مريم: ٧] شبيهاً كقوله تعالى: ﴿هل تعلم له سمياً﴾ [مريم: ٦٥] لأن المتماثلين يتشاركان في الاسم فيكون سميا مجازاً مرسلاً في معنى شبيهاً فإن المشابهة بمعنى المماثلة وهي الاتحاد في النوع والمتحدان في النوع متشاركان في اسم ذلك النوع بالتسمي باسم الشبيه مما يلزم معنى المشابهة فبعلاقة هذا اللزوم صح استعمال لفظ المسمى في الشبيه على طريق المجاز فإن قلت إنا رأينا كثيراً من أفراد نوع واحد مختلفة الأسماء كزيد وعمرو وغير ذلك قلنا المراد التشارك في اسم النوع كلفظ الإنسان وليس المراد الاسم الخاص كالعلم.

قوله تعالى: قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾

قوله: (جساوة وقحولاً في المفاصل) بالجيم والسين المهملة بمعنى يبساً وكذا قحولاً بالقاف والحاء المهملة في المفاصل نقل عن الأساس أنه قال القحول مخصوص بمفاصل الحيوان ولذا قال المص في المفاصل **(وأصله عتو وكقعود فاستثقلوا توالي الضمتين والواوين فكسروا التاء فانقلبت الواو الأولى ياء ثم قلبت الثانية وأدغمت وقرأ حمزة والكسائي وحفص عتياً بالكسر)**.

قوله: (وإنما استعجب الولد من شيخ فانٍ وعجوز عاقر اعترافاً بأن المؤثر فيه كمال قدرته فإن الوسائط عند التحقيق ملغاة ولذلك قال) استعجل الولد أشار إلى أن الاستفهام للتعجب والاستعجاب والاستغراب من حيث العادة والأولى حمل الاستفهام على الاستفهام عن كيفية حدوث الولد كما صرح به في سورة آل عمران ولم يذكر الاستبعاد هنا وأصاب في عدم ذكره لأنه بعد طلب الولد من فضل الله تعالى لا معنى للاستبعاد وإن كان بحسب العادة لكن الاستعجاب والاستعظام بحسب العادة فله وجه وجيه وعن هذا قال وإنما استعجب الخ اعترافاً بأن المؤثر فيه الخ وأن الوسائط عند التحقيق ملغاة وإن كانت ملتفتاً إليها بحسب الظاهر هذا عند الخواص.

قوله تعالى: قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴿٩﴾

قوله: (أي الله أو الملك المبلغ للبشارة تصديقاً له) وهو جبريل وفيه إشارة إلى ما ذكرناه بأن التبشير بواسطة الملك.

قوله: جساءة وقحولاً في المفاصل الجساوة اليبوسة من جست اليد يبست وجسا الشيخ جسواً بلغ غاية الكبر والسن والقحول اليبوسة أيضاً يقال قحل الشيخ قحلاً يبس جلده على عظمه.

قوله: وإنما استعجب الولد من شيخ فان وعجوز عاقر اعترافاً بأن المؤثر فيه كمال قدرته وإن الوسائط عند التحقيق ملغاة يعني أن الاستفهام في ﴿أنى يكون لي غلام﴾ [مريم: ٨] استفهام تعجبي لا إنكاري لأن من آمن بالله وبكمال قدرته لا ينكر تكوينه للأشياء بلا أسباب ووسائط فكيف عن الأنبياء.

اكـر تـكـويـن بـآلـت بـد خـوالـت　　　جـه آلـت بـوددر تـكـويـن آلـت

وخلاصة الكلام في معنى كلمة الاستفهام هنا أن كلمة ﴿أنى﴾ [مريم: ٨] في الآية ليست للتعجب ولهذا قال الإمام إن المقصود من قوله: ﴿أنى يكون لي ولد﴾ [آل عمران: ٤٧] الاستخبار في أنه تعالى يجعلها شابين ثم يرزقهما الولد أو يتركهما شيخين ويرزقانه والدليل عليه قوله تعالى ﴿فاستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه﴾ [الأنبياء: ٩٠] وما الإصلاح إلا بإعادة قوة الولادة أو أنه ما ذكر ذلك للشك بل ذكره لتعظيم القدرة كما يقول الرجل إذا رأى صاحبه قد وهب الكثير الخطير أنى سمحت نفسك بإخراج مثل هذا تعظيماً للموهوب أو أن من شأن من فوجيء ببشارة ما يتمناه فرط السرور وفقد الاستفسار والذهول عن مقتضيات الفكر كما قالت: ﴿أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيء عجيب﴾ [هود: ٧٢] فقيل أتعجبين من أمر الله.

قوله: (الأمر كذلك) أي كذلك خبر للمبتدأ المحذوف فيكون تصديقاً له ولا ينافيه قولهم إن الله أجرى عادته بربط المسببات بالأسباب لأنه بحسب الظاهر والمراد هنا نفي تأثير الأسباب وفي سورة آل عمران ﴿وقد بلغني الكبر﴾ [آل عمران: ٤٠] وهذا وإن خالف ما ذكر هنا لفظاً لكنه طبقه معنى قال الإمام وهما بمعنى لأن ما بلغك فقد بلغته هذا إذا كان البلوغ في المعاني كما فيما نحن فيه فيجوز الإسناد إلى كل من الصفة والموصوف للتفنن وأما في الأعيان فالبلوغ يسند إلى اللاحق إذا وصل إلى من سبقه أو يسند إلى شخص بلغ إلى مكان يقال بلغ زيد عمراً إذا كان عمرو سابقاً فلحقه زيد من خلفه دون بلغ عمرو زيداً في الأول ويقال بلغ زيد إلى موضع كذا كمكة والمدينة إذا وصل إليه دون العكس.

قوله: (ويجوز أن تكون الكاف منصوبة بقال في ﴿قال ربك﴾ [مريم: ٩]) فح لا يكون تصديقاً لما قبله لأن المعنى على الأول كذلك أي كما اعتقدته وقصدته فيكون الاستعجاب اعترافاً بأن المؤثر فيه كمال قدرته إذ لو كان إنكاراً لما استحق التصديق[1] والمعنى على هذا ليس كذلك كما عرفته ولما كان كونه تصديقاً راجحاً قدمه الكاف في كلا الاحتمالين للعينية والمشار إليه في الأول كون المؤثر فيه كمال القدرة وفي الثاني المبهم يفسره هو علي هين فالمشار إليه مضمون هذه الجملة وصيغة البعد في الاحتمالين للتعظيم **(وذلك إشارة إلى مبهم تفسيره هو علي هين)**.

قوله: (ويؤيد الأول قراءة من قرأ وهو علي هين) وجه التأييد هو أن الواو يمنع التفسير فالوجه الأول يكون راجحاً وإنما قال ويؤيد ولم يقل ويدل لأن التوافق بين القراءتين ليس بواجب وإنما اللازم عدم تعارضهما.

قوله: (أي الأمر كما قلت أو كما وعدت وهو على ذلك يهون علي أو كما وعدت وهو علي هين لا احتاج فيما أريد أن أفعله إلى الأسباب) الأمر كما قلت بصيغة الخطاب لزكريا عليه السلام ومقوله العقر والكبر وإن كان بصيغة المتكلم أي الأمر كما قلت لك في البشارة والمشار إليه هو القول المذكور لكن الأول هو الملائم لما سبق أو كما وعدت بصيغة المجهول والخطاب لزكريا عليه السلام أو بصيغة المعلوم مع ضمير المتكلم والمآل واحد ولذا

قوله: ويؤيد الأول قراءة من قرأ: ﴿وهو علي هين﴾ [مريم: ٢١] وجه التأييد هو لزوم دخول الواو بين المفسر والمفسر على القراءة الثانية وهو غير جائز لأن المفسر عين المفسر والفرق بالظهور والخفاء ولا يجوز الواو بين الشيء ونفسه فإن قيل يجوز حينئذٍ أن يكون ﴿وهو علي هين﴾ [مريم: ٢١] عطفاً على قال الثاني مع مقوله فيكون المعطوف والمعطوف عليه داخلين في حيز مقول قال الأول قلنا نعم يجوز ذلك لكن الكلام في الأولوية لا في الجواز وذلك أن الأولى حينئذٍ أيضاً هو الوجه الأول لتناسب المعطوف في الأول في كونها جملتين اسميتين دون الثاني إذ يلزم فيه عطف الاسمية على الفعلية وهذا وإن جاز لكن الأولى تناسب المعطوفين اسمية وفعلية.

---

(١) هذا مزيد التوضيح وإلا فلا مجال للإنكار أصلاً لأنه عليه السلام طلب الولد فكيف ينكره.

اكتفى بالأول الفاضل السعدي قوله وهو عليّ ذلك يهون عليّ فسره بالفعل بناء على أنه مجهول مع ضمير الخطاب لزكريا عليه السلام حيث جعل المرفوع بالفعل ضمير ما يدخل تحت الزمان الذي هو ضمير المخاطب أي كما وعدت على بناء المجهول مسند إلى ضمير المخاطب فحيث كان النظر إلى جانب زكريا عليه السلام قال وهو على ذلك يهون عليّ كأنه قيل الأمر كما وعدت وقد بلغت من الكبر عتياً وامرأتك عاقر ومع ذلك هو يهون عليّ وإن صعب في نظرك بناء على العادة قوله أو كما وعدت على صيغة المعلوم مسند إلى ضمير المتكلم هو الله تعالى ولما كان إلى جانبه عز وجل قال المص في تفسيره وهو علي هين وأبقاه على ظاهره ولم يغيره لأن الفاعل هو المتعالي عن الزمان ولو اكتفى به لكان أحسن إذ لا موجب لما اعتبره أولاً من التغيير والتعبير بالفعل مع إمكان حمله على ظاهره كما ذكره ثانياً.

قوله: **(ومفعول قال الثاني محذوف أي أفعل ذلك وهو علي هين)** أي على قراءة الواو إذ تقديره قال ربك هو كذلك قوله وهو عليّ هين معطوف على مقول القول المقدر.

قوله: **(بل كنت معدوماً صرفاً وفيه دليل على أن المعدوم ليس بشيء)** وهو مذهبنا مذهب أهل السنة خلافاً[1] للمعتزلة والبحث مفصل في علم الكلام **(وقرأ حمزة والكسائي وقد خلقناك)**.

قوله تعالى: قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١٠﴾

(علامة أعلم بها وقوع ما بشرتني به).

قوله: **(سوي الخلق ما بك خرس ولا بكم)** أي الآية كون الكلام ممتنعاً عليه مع القدرة على ذكر الله تعالى وهو المختار إذ امتناع كلام الناس مع القدرة على ذكر الله تعالى آية باهرة على ذلك إذ لو اعتقل اللسان لم يقدر على ذكر الله أيضاً كما هو الظاهر سوى الخلق أي تام الخلقة حال من ضمير المخاطب.

قوله: **(وإنما ذكر الليالي ههنا والأيام في آل عمران للدلالة على أنه استمر عليه المنع من كلام الناس والتجرد للذكر والشكر ثلاثة أيام ولياليهن)** ولو اكتفى بأحدهما لفهم بأن المنع المذكور ثلاثة أيام وليلتين أو ثلاث ليال ويومين جزماً إذ المتبادر ثلاثة أيام متتابعات أو ثلاث ليال متتابعات وإلا فلا يفهم ما ذكر أيضاً وكون المنع من كلام الناس يفهم من

قوله: ومفعول قال الثاني محذوف تقديره قال كذلك.

قوله: وفيه دليل على أن المعدوم ليس بشيء لأن الآية دلت على أن زكريا حال كونه في كتم العدم ليس شيئاً والمخالف قول الآية بأن معناها لم يكن شيئاً معتداً به فيرجع النفي إلى كماله في الشيئية لا إلى أصل الشيئية لكنه خلاف الظاهر من الآية فإن منطوقها صريح في نفي كونه شيئاً قبل إيجاده.

---

(١) ولذا قال الزمخشري المعدوم ليس بشيء معتد به.

قوله تعالى: ﴿ألا تكلم الناس﴾ [مريم: ١٠] ويؤيد هذا ما ذكرناه من عدم اعتقال اللسان بل المنع مع القدرة عليه ولا منع من غيره ولذا قال والتجرد للذكر والشكر لقوله تعالى: ﴿فأوحى إليهم أن سبحوا﴾ [مريم: ١١] الآية.

قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ (١١)

قوله: (فخرج) الفاء لسببية ما بعده على الخروج المذكور.

قوله: (من المصلى) اسم مكان وهو محل الصلاة.

قوله: (أو من الغرفة) وهي محل الرفعة قال الأصمعي المساجد كلها تسمى المحراب لأنه يحارب فيها الشيطان[1] والغرفة موضع مرتفع من المسجد الأقصى قال في سورة آل عمران والغرفة هي التي بنيت لمريم وعلى في ﴿على قومه﴾ [مريم: ١١] متعلق بالمحذوف أي فخرج حال كونه مشرفاً أو مستعلياً على قومه.

قوله: (فأومىء إليهم لقوله: ﴿إلا رمزاً﴾ [آل عمران: ٤١]) أي الايحاء بمعنى الإيماء مجازاً لأنه في اللغة الإعلام وفي الإيماء الإعلام ويحتمل كونه حقيقة فيه إذ الإعلام متحقق في الإيماء وهو مهموز من الإيماء لكنه ورد منقوصاً في كلامهم وعليه استعمال المص.

قوله: (وقيل كتب لهم على الأرض) إذ الكتابة على الأرض بالمدد أو التراب تسمى وحياً لما عرفت أنه إعلام والكتابة نوع من الإعلام مرضه لأن ظاهره ينافي قوله تعالى: ﴿إلا رمزاً﴾ [آل عمران: ٤١] فإن المتبادر منه الإيماء[2] والإشارة بنحو يد أو حاجب.

قوله: (صلوا) أي التسبيح مجاز مرسل للصلاة لاشتمالها عليه فتكون العلاقة المجاورة لا الجزئية قدمه لأنه قول الجمهور ولأنها أم العبادات.

قوله: (أو نزهوا ربكم) وهذا معناه الحقيقي والتنزيه أعم من أن يقولوا سبحان الله مثلاً ومن غيره مما دل عليه التنزيه.

قوله: (طرفي النهار) وقت الصبح ووقت العشاء بعد الظهر فيعم صلاة الظهر والعصر هذا على الوجه الأول وعلى الثاني يجوز أن يراد بهما جميع الأوقات.

قوله: (ولعله كان مأموراً بأن يسبح ويأمر قومه بأن يوافقوه) يحتمل الوجهين أي بأن يصلي في طرفي النهار أو ينزه الملك الجبار وليس هذا يميل إلى ترجيح كون التسبيح بمعنى التنزيه كيف لا والقول الأول قول الجمهور وقد قدمه أولاً ورجحه وجه ذلك لأن

قوله: صلوا ونزهوا إشارة إلى أن لفظ سبحوا إما مجاز في معنى صلوا من باب ذكر الجزء وإرادة الكل فإن الصلاة مشتملة على التسبيح وأما حقيقة لغوية بمعنى التنزيه والتقديس.

---

(١) وأما المحراب المعروف الآن فهو محدث كما نقل عن السيوطي.

(٢) وجه الصحة أن القصر في ﴿إلا رمزاً﴾ إضافي بالنسبة إلى التكلم فلا ينافي الكناية.

العادة جارية على أن الانعام على المتبوع المقتدى به يوجب الشكر ممن كان تابعاً كشكر المتبوع ولا شكر فوق الصلاة وأيضاً العادة جارية على أن من رأى أمراً عجيباً يقول سبحان الله أو أنزهه وأقدسه وحصول الولد من شيخ كبير السن وعجوز عاقر بإعطاء القدرة على الوقاع وإصلاح رحم المرأة من أعجب العجائب وصيغة الترجي لأنه لا قطع فيه لجواز أن يكون آمراً لقومه من عند نفسه من غير مأمور بذلك وتخصيص البكرة والعشي فهمه من الكناية ظاهر أن أريد بالإيماء ذلك وإن أريد به الإشارة باليد مثلاً فعل فهمه منها لجواز أن يتعارف بينهم الإشارة المعهودة الدالة على تخصيص البكرة والغشي كما يفهم التسبيح من الإشارة بهذا الوجه على أنه يجوز تفهيمه بالإشارة بطريق خرق العادة.

قوله: (وأن يحتمل أن تكون مصدرية[1] **وأن تكون مفسرة)** مصدرية أي بتقدير الباء الجارة وكونه تفسيرية أولى لسلامتها عن التكلف ولاختلاف كونها مصدرية في مثله ويحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة.

قوله تعالى: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ (١٢)

قوله: (على تقدير القول) وله تقدير آخر أي فلما ولد وبلغ الحد الذي يؤمر فيه قلنا له ﴿يا يحيى﴾ [مريم: ١٢].

قوله: (أي التوراة) أي اللام للعهد والمعهود التوراة والقرينة واضحة.

قوله: (بجد واستظهار بالتوفيق) أي حفظا معناه أو مبناه مع المعنى يقال استظهر الكتاب إذا حفظه وعمل بمقتضاه قوله بجد أخذه وقبوله والعمل به كما هو حقه هذا لازم معنى بقوة قوله واستظهار لأن الأخذ والعمل به إنما هو بالحفظ معنى أو مبنى ومعنى فهو من عطف العلة على المعلول قوله بالتوفيق للإشارة إلى أن الأخذ والاستظهار إنما هو بالتوفيق فهو ثابت باقتضاء النص لكونه لازماً متقدماً.

قوله: (يعني الحكمة وفهم التوراة) عطف تفسير للحكمة فإن الحكمة إيقان العلم وإتقان الفعل والعلم هنا علم التوراة ولم يذكر العمل مع أنه داخل في الحكمة لظهوره أو لأن العلم يستلزمه.

قوله: (وقيل النبوة) هو مروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

قوله: (أحكم الله عقله في صباه واستنبأه) أي جعله نبياً مأموراً بالعمل بالتوراة وتبليغه مرضه لأنه لم يكن نبياً أحد قبل الأربعين كما اختاره الأكثرون وآتيناه عطف على قلنا المقدر.

قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾ (١٣)

قوله: (ورحمة منا عليه أو رحمة وتعطفاً في قلبه على أبويه وغيرهما عطف على

---

(١) وتوضيح كون إن مصدرية في الأمر والنهي قد مر في أواخر سورة يونس في قوله تعالى: **﴿وأن أقم وجهك﴾** الآية.

الحكم) ورحمة منا عليه هي عامة للحكمة والنبوة وغيرهما عطف الخاص على العام وهو عطف على الحكم والتنكير هنا لكونها غير معينة لعمومها وأما الحكم فهو معلوم.

قوله: (وطهارة من الذنوب) قال عليه السلام: «ما من نبي إلا وقد عصى أو هم بمعصية غير يحيى بن زكريا فإنه لم يعص ولم يهم» رواه المص في سورة آل عمران.

قوله: (وصدقة أي تصدق الله به على أبويه) فح يكون من قبيل:

علفتها تبناً وماء بارداً

والمعنى وجعلناه صدقة أي مثل صدقة تشبيه بليغ وجه الشبه التفضل وهذا أولى مما قيل وهو معطوف على صبيا الحال والمعنى حال كونه متصدقاً به على أبويه لأن فيه تغيراً كثيراً وأيضاً ايتاء الحكم ليس حال كونه متصدقاً به بل بعده بزمان مديد إذ كونه متصدقاً به حال الولادة.

قوله: (أو مكنه ووفقه للتصدق على الناس) فح يقدر المضاف والمعنى وآتيناه الحكم وسبب زكاة وتصدق على الناس فما ذكره حاصل معناه إذ معنى مكنه ووفقه اعطاه مالاً واسعاً وسبباً للتصدق الخ وهذا مراد من قال أي آتيناه ما يتصدق به على الناس وهذا سبب الزكاة ثم قيل إنما قال من لدنا مع أن الكل من عند الله للدلالة على أن شفقته عليه السلام كانت زائدة على جبلية الإنسان خارجة عن المعتاد مراده أن شفقته في المرتبة الوسطى لكنها لكونها من الكلي المشكك يقبل الزيادة فهي فيه عليه السلام زائدة على سائر الناس فهي بهذا الاعتبار خارجة عن المعتاد ولا يصل إلى جد الإفراط المذموم فعلى هذا كان المعنى في الوجه الأول أن الرحمة التي آتيناه من لدنا زائدة على الرحمة التي آتيناها على غيره ولا يخفى ما فيه[1] فالأولى وجه قوله: ﴿من لدنا﴾ [مريم: ١٣] تصريح بأنه فضل لا بالكسب لأن ما هو حاصل بالكسب من عند الله أيضاً لكنه ليس فضلاً محضاً بل هو فضل مع كسب العبد.

قوله: (مطيعاً متجنباً عن المعاصي) كما مر بيانه في الخبر الشريف هذا معنى التقوى قوله مطيعاً لازم معنى التقوى.

قوله تعالى: ﴿وَبَرًّا بِوَٰلِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ١٤﴾

(وباراً بهما)

قوله: (عاقا أو عاصي ربه) عاقاً ناظر إلى قوله برا بوالديه أو عاصي ربه ناظر إلى

قوله: طهارة أو صدقة إشارة إلى معنى الزكاة بحسب اللغة فإنها تجيء بمعنى الطهارة وبمعنى النماء فعبر عن الثاني بالصدق لأنها إنما تكون من نماء المال.

---

(١) لأن رحمة الله تعالى في أولو العزم من الرسل لا سيما على رسولنا زائدة على رحمته تعالى على يحيى ومثل هذا جار في الشفقة ولذا قيل إنه للدلالة على أن شفقته شرعية دون أن يأخذه رأفة في دين الله.

قوله: ﴿وكان تقياً﴾ [مريم: ١٣] وعلى التقديرين يكون تذييلاً مقرراً لمنطوق ما قبله ومعنى الجبار هو الذي يعاقب على غضب نفسه لا على استحقاق الجاني ولا على وفق الشرع ومعنى الذي جبر غيره على ما أراده لا يناسب هنا ولا يناسب أيضاً معنى الذي جبر حال غيره وأصلحه بل لا يصح عصياً بوزن المبالغة أي المبالغ في العصيان والمبالغة في النفي دون نفي المبالغة لفساد المعنى طريقه أنه لوحظ المبالغة أولاً ثم النفي ثانياً ولو عكس لعكس وهذا أحد الوجوه المذكورة في قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ [فصلت: ٤٦] فقوله عاقاً أو عاصي أشار إلى أن المبالغة في النفي دون نفي المبالغة واختير صيغة المبالغة للمبالغة في انتفائه وليوافق قوله تقياً وبراً ولم ينبه المص معنى المبالغة في تفسيرهما لظهورها.

قوله تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيۡهِ يَوۡمَ وُلِدَ وَيَوۡمَ يَمُوتُ وَيَوۡمَ يُبۡعَثُ حَيّٗا ١٥﴾

(من الله).

قوله: (من أن يناله الشيطان بما ينال به بني آدم) وما ينال به بني آدم مس الشيطان حتى يصيح وهذا عام خص منه البعض إذ مريم وعيسى عليهما السلام سالمان من ذلك كما مر تفصيله في سورة آل عمران وهذا يخالف ما قاله هناك وعن النبي عليه السلام: «ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه حين يولد فيستهل صارخاً من مسه إلا مريم وابنها» وكلامه هنا بالعكس ففي كلامه خدشة من وجهين ولو حمل سلام على معنى التحية دون السلامة والأمان لاندفع تلك الخدشة.

قوله: (من عذاب القبر) إشارة إلى وجه التعبير هنا بالمضارع وما سبق بالماضي لأن سوق الكلام بعد ولادته وقبل موته والأظهر أن المضارع لكون الموت مستقبلاً بالنظر إلى الولادة وإن كان ماضياً بالنظر إلى وقت النزول ولما كان السلامة مقيدة بالأزمنة المعهودة وبالأمور المذكورة لا إشكال بقتله عليه السلام فإنه سالم وقت الموت من عذاب القبر وإن لم يكن آمناً من القتل في يوم يموت ولو فسر السلام بالتحية المتعارفة والتشريف في أن يسلم الله عليه في حال إكمال عجزه لا إشكال عن أصله بالمرة **(من عذاب النار وهول القيامة)**.

قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا ١٦﴾

قوله: (﴿واذكر في الكتاب﴾ [مريم: ١٦] في القرآن ﴿مريم﴾ [مريم: ١٦] يعني قصتها) واذكر في الكتاب معطوف على اذكر المقدرة أو ابتداء كلام مسوق لبيان قصة مريم إثر قصة زكريا ويحيى عليهما السلام قوله في القرآن إذ الخطاب له عليه السلام أصالة قوله يعني قصتها بتقدير مضاف.

قوله: (إذ اعتزلت) قيل في تفسيره إذ انفردت وقعدت في نبذة أي في ناحية وهذا إذا جلس قريباً منك حتى لو نبذت إليه شيئاً وصل إليه والحاصل إن انتبذت افتعال من النبذ ومعناه في الأصل الرمي ثم أريد به الاعتزال لأن فيه طرح نفسه عن أهله لكن المراد الاعتزال إلى قريب من أهله ولذلك احتاجت إلى ضرب الستر بينها وبينهم.

قوله: (بدل من مريم بدل اشتمال) وفيه تفخيم للوقت لقصتها العجيبة الواقعة فيه وإنما جعل بدلاً لأنه لا يصح أن يكون ظرفاً لا ذكر إذ الذكر ليس في هذا الوقت وإنما يصح البدل من الجثة مع عدم صحة الخبر والوصف والحال لأنه لا اتحاد للبدل مع المبدل منه في بدل الاشتمال فيصح كون الزمان بدلاً من الجثة بخلاف الخبر وأخويه فإنها يجب اتحادها مع المخبر عنه وذي الحال والموصوف فلا يكون الزمان خبراً عن الجثة ولا حالاً ولا صفة.

قوله: (لأن الأحيان مشتملة على ما فيها أو بدل الكل لأن المراد بمريم قصتها وبالظرف الأمر الواقع فيه وهما واحد) لأن الأحيان أي الأوقات مشتملة الخ لا كلام في ذلك الاشتمال وأما الكلام في كون هذا الاشتمال كافياً في بدل الاشتمال بدون تشوق النفس إليه عند ذكر المبدل منه وكون هذا كذلك غير جلي أو بدل الكل لأن المراد قصتها كما بينه أولاً فح لا مجال لبدل الاشتمال وتغاير الاعتبار ليس بظاهر على ما قرره ويمكن التمحل فيه بأن المراد بالظرف نفسه في الاشتمال وبالأمر الواقع فيه لا نفسه في بدل الكل لكن كون المراد بالظرف الأمر الواقع فيه بعيد وإن صح مجازاً بذكر المحل وإرادة الحال.

قوله: (أو ظرف لمضاف مقدر) وهو القصة على ما قدره المص أو الخبر أو النبأ.

قوله: (وقيل إذ بمعنى إن المصدرية كقولك أكرمتك إذ لم تكرمني فيكون بدلاً لا محالة) نقله أبو البقاء وتقديره واذكر في الكتاب انتباذها على أن انتباذها بدل من مريم بدل اشتمال كقولك أكرمتك إذ تكرمني أي إكرامك إياي بتقدير[1] لإكرامك إياي فحمله على التعليلية في هذا المثال أولى من الحمل على أن المصدرية لاحتياجها إلى تقدير اللام التعليلية.

قوله: (شرقي بيت المقدس أو شرقي دارها) إن كانت ساكنة في دارها والأول إن كانت ساكنة في بيت المقدس.

قوله: أو بدل الكل لأن المراد بمريم قصتها وبالظرف الأمر الواقع فيه وهما واحد يعني أن المطلوب باذكر في المبدل منه ذكر قصة مريم وفي البدل الذي هو الظرف ذكر الأمر الواقع فيه وهو القصة لا ذكر نفس الوقت والتعبير عن إذ بالظرف باعتبار أن أسماء الزمان موضوعة للظرفية وإلا فهو هنا ليس ظرفاً لا ذكر بل هو مفعول به له لأن المبدل منه مفعول به له فيكون هو كذلك لأن البدل مقصود بالنسبة فلا بد أن يتعلق العامل بالبدل وينسب إليه على نحو تعلقه بالمبدل منه.

قوله: فيكون بدلاً لا محالة أي إذا كان إذ بمعنى أن المصدرية يكون إذا انتبذت بدلاً من مريم بدل الاشتمال لا محالة أي لا تحول ولا انتقال من كونه بدلاً منها فيكون المعنى واذكر في الكتاب مريم انتباذها مكاناً شرقياً كما في أعجبني زيد رميه في كون البدل فعل المبدل منه.

قوله: نحو أكرمتك إذ لم تكرمني معناه أكرمتك وقت عدم إكرامك إياي لأن الزمان يحذف كثيراً من أوائل المصادر نحو أتيك خفوق النجم أي وقت خفوقة.

---

(١) إذ لا معنى بدون هذا التقدير وإن حذف الجار في إن قياسي.

قوله: (ولذلك اتخذ النصارى المشرق قبلة) وهذا بعيد لأن تعين القبلة إنما هو بالوحي وفي بدائع الفرائد لابن القيم قبلة أهل الكتاب ليست بوحي وتوقيفاً من الله تعالى بل بمشورة واجتهاد منهم وفيه نظر قد مر تفصيله في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وما بعضهم بتابع قبلة بعض﴾ [البقرة: ١٤٥] الآية.

قوله: (ومكاناً ظرف أو مفعول لأن انتبذت متضمن معنى أتت) مكاناً ظرف لانتبذت أي انتباذها وقع في مكان شرقي والفائدة في ذكر المكان باعتبار وصفه.

قوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾

قوله: (بشراً) وهذا دليل على أن اعتزالها في مكان قريب الفاء في فاتخذت للتعقيب الاتخاذ بمعنى صنعت فيتعدى إلى مفعول واحد دون في من دونهم بمعنى عند.

قوله: (فأرسلنا) الفاء للسببية مع التعقيب.

قوله: (فتمثل لها) التمثل مشتق من المثال وأصله أن يتكلف أن يكون مثالاً لشيء والمراد هنا تصور بصورة البشر وبشراً تمييز وكونه حالاً مقدرة أو مفعولاً له بتضمينه معنى اتخذ تكلف واختلفوا في كيفية التمثل هل ما راد من أجزائه يفنى أو يذهب ثم يعود[(١)] أو يتصاغر[(٢)] أو يخفيه الله تعالى عن النظر والظاهر أنها احتمالات عقلية والأولى التوقف في مثله كذا قيل هذا كلام في الأجزاء وأما الكلام في ضورة البشرية مع صورة الملكية فلم يتكلموا فيه مع أنه أهم من التكلم في الأجزاء وهو أن الأجزاء التي لا تتجزى التي يتركب الجسم منها عند المتكلمين متماثلة الماهية في جميع الأجسام فما يقبل الصورة الملكية من الأجزاء يقبل الصورة البشرية فيذهب الصورة الملكية ويكون في بدلها صورة البشرية ثم بالعكس وقد تكلم قدس سره في أوائل شرح[(٣)] المواقف في بحث نقض تعريف العلم بالعلوم العادية في جعل الجبل ذهباً وفيه احتمال آخر لا تتعرضه تأدباً.

قوله: (قيل قعدت في مشرقة للاغتسال من الحيض محجبة بشيء يسترها وكانت تتحول

قوله: لأن انتبذت مضمنة معنى أتت مكاناً شرقياً منتبذة إليه.

قوله: وقيل في مشرقة المشرقة بضم الميم وفتح الراء موضع القعود في الشمس.

---

(١) وإمام الحرمين تردد بينهما وجزم ابن عبد السلام بالإزالة دون الفناء.

(٢) قال الجمهور يجوز أن ينضم ويتكاثف جميع أجزائه فيصير على قدر هيئة الرجل ثم يعود على هيئة ولا يخفى بعده وقد عرفت مذهب إمام الحرمين وقول ابن عبد السلام بإزالة الأجزاء أو بإفنائها ثم الإعادة وهذا أقرب.

(٣) حيث قال بعد بيان أحوال كون الجواهر الفردة متماثلة في الماهية على نحو ما ذكرناه هنا وإذا قيل إنها متخالفة الماهية فما يتركب منه الحجر لا يجوز أن يتركب منه الذهب قلنا نعلم بالعادة أن الشاغل للمكان المخصوص مثلاً حجر مع جواز أن يكون المختار قد أعدمه وأوجد بدله ذهباً انتهى. ومقتضى ذلك أنه تعالى قد أعدمه وأوجد بدله البشر لكن المذهب الأول هو المناسب لحسن الأدب والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب.

من المسجد إلى بيت خالتها إذا حاضت وتعود إليه إذا طهرت فبينا هي في مغتسلها اتاها جبريل متمثلاً بصورة شاب أمرد سوي الخلق لتستأنس بكلامه ولعله لتهيج شهوتها به) أشار إلى أن المراد بالروح جبريل عليه السلام وإنما سمي روحاً لأنه سبب للحياة المعنوية فسمي روحاً استعارة والإضافة للتشريف بعد التشريف قوله بصورة شاب إشارة إلى ما ذكرناه من أن صورة الملكية انتقلت إلى صورة البشرية ولا بد من بيان كيفيتها وقد ذهلوا عنها بالمرة قوله قعدت في مشرقة في القاموس المشرقة مثلثة الراء موضع القعود في الشمس في الشتاء والترجي في لعله لتهيج شهوتها لعدم القطع فيه لأنه عليه السلام كلما تمثل تمثل بصورة بشر جميل كما كان يأتي النبي عليه السلام في صورة دحية الكلبي وهو صحابي جليل ذو جمال مفرط.

قوله: (فتنحدر نطفتها إلى رحمها) ولا ينافي ذلك كونه خارق العادة لأن الولد لا يتكون عادة من نطفة واحدة كون مثله كمثل آدم في الخلق بلا أب لا الخلق بلا أب وأم كما صرح به المص في قوله تعالى: ﴿إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية.

قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾﴾

قوله: (بالرحمن منك من غاية عفافها) اسم الرحمن أوقع هنا من بين الأسامي لأنها استرحمت ليرحم ضعفها وعدم القدرة على دفعه.

قوله: (تتقي الله وتحتفل بالاستعاذة) تحتفل بمعنى تبالي كما بينه.

قوله: (وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله أي فإني عائذة منك أو فتستعيذ بتعويذي فلا تتعرض لي) أو فتستعيذ الأولى حذف الفاء لأن المضارع إذا وقع جزاء لا يقترن بالفاء فيقدر المبتدأ فيكون فتستعيذ مرفوعاً والجملة الاسمية تكون جواباً بالفاء.

قوله: (ويجوز أن يكون للمبالغة أي إن كنت تقياً متورعاً فإني أعوذ منك إذا لم تكن كذلك) ويجوز أن يكون للمبالغة بالإعاذة عن أبعد الأشخاص من الاستعاذة فإن المتقي لا يستعاذ منه لعدم الظن بسوء القصد فإذا استعذت منه كان استعاذتها من غيره بطريق الأولى هذا على أن أن وصلية بلا واو كما هو الظاهر من كلامه وفي مجيئها بدون الواو اختلاف فح تكون جملة الشرط حالاً كذا قالوا لكن قوله أي إن كنت تقياً متورعاً فإني أعوذ منك الخ ينافي كونه حالاً والظاهر أنه للمبالغة إذ لا مفهوم للمخالفة بالاتفاق في مثله فح القيد بالتقوى للمبالغة سواء كانت أن وصلية أو لا فلا يظهر وجه قوله ويجوز أن يكون للمبالغة ثم قيل والمقصود بها الالتجاء إلى الله تعالى من شره لا حثه على الانزجار لأنه لا يناسب

قوله: ويجوز أن يكون للمبالغة أي إن كنت تقياً متورعاً فإني أعوذ منك فكيف إذا لم تكن كذلك فيكون كلمة إن مستعملة للتسوية مثل أكرمك وإن هنتني ومثل قوله عليه الصلاة والسلام: «نعم العبد أصهيب لو لم يخف الله لم يعصه».

قوله: تتقي الله وتحتفل بالاستعاذة الاحتفال المبالاة أي إن كنت تتقي الله وتبالي بالاستعاذة.

قوله: أو فتستذ بتعويذي هو على صيغة الأمر من التعوذ.

التقوى فكما أنه لا يناسب التقوى لا يناسب الالتجاء من شره فالظاهر الالتجاء إلى شره والحث على الانزجار سواء كانت الجملة حالاً أو لا.

قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ١٩﴾

قوله: (الذي استعذت به) بكسر التاء والقصر لإفادة أن لا يتوقع مني شر حتى استعذت بالرحمن وإنما ذكر الرب[1] لأن إرسال الرسول لهبته الولد من آثار التربية.

قوله: (لأن أكون سبباً في هبته بالنفخ في الدرع) إشارة إلى أن إسناد الهبة إلى نفسه مجاز باعتبار السببية الدرع القميص واحترز به عما قيل إن النفخ في الفرج لكن قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فنفخنا فيه﴾ [التحريم: ١٢] أي في فرجها.

قوله: (ويجوز أن يكون حكاية لقوله سبحانه ويؤيده قراءة أبي عمرو والأكثر عن نافع) ويجوز الخ أي بتقدير القول لقيام القرينة والمعنى قال تعالى أرسلت هذا الملك لأهب لك فيكون الهبة على حقيقته لا مجاز في الإسناد وقيل يعني أن الهبة إما مجاز عن النفخ الذي هو سببها أو حقيقة بتقدير القول ولا يلائم تقرير المصنف قال ويؤيد ولم يقل يدل لما مر غير مرة أن توافق القراءتين ليس بلازم إنما اللازم عدم المخالفة ولا مخالفة بين المعنيين.

قوله: (ويعقوب بالياء) عطف على أبي عمرو لا على نافع إذ لا اختلاف عن يعقوب فلو قال ويؤيده قراءة أبي عمرو ويعقوب والأكثر عن نافع لكان أحسن سبكاً.

قوله: (طاهراً من الذنوب) بشره بالغلام وأنه يبلغ أوان الطهر من الذنوب فإن الصبي لا يوصف به إلا باعتبار ما يؤول إليه فزكيا مجاز أولي والداعي إلى المجاز التبشير ببلوغه إلى سن يوصف الشخص فيه بالزكاء وإنما غير هنا بالهبة لكونه من غير أب وفضل محض من الله تعالى ووجه التعبير بالتبشير في سورة آل عمران واضح.

قوله: لأن أكون سبباً في هبته بالنفخ في الدرع إشارة إلى أن إسناد الوهب إلى جبريل إسناد مجازي من باب الإسناد إلى السبب.

قوله: ويجوز أن يكون حكاية لقوله سبحانه فكان التقدير قال الله تعالى أرسلت إليك جبريل ﴿لأهب لك غلاماً زكياً﴾ [مريم: ١٩] والمعنى إني رسول ربك أرسلني لتبليغ قوله: ﴿لأهب لك غلاماً زكياً﴾ [مريم: ١٩] وهو بعيد فعلى هذا يكون الإسناد حقيقة.

قوله: ويؤيده قراءة أبي عمرو والأكثر عن نافع ويعقوب بالياء وجه التأييد أن الواهب على قراءة الياء هو الله تعالى فتدل هذه القراءة على أن قائل: ﴿لأهب لك غلاماً زكياً﴾ [مريم: ١٩] هو الله تعالى حكاه جبريل لمريم.

قوله: طاهراً من الذنوب أو نامياً على الخير بيان لمحتملي معنى الزكاة بحسب اللغة فإنها تجيء على هذين المعنيين لغة كما ذكر.

---

(١) مع أنها ذكرت الرحمن قبل.

قوله: (أو نامياً على الخير أي مترقياً من سن إلى سن على الخير والصلاح) أي الزكاء في الأصل النماء والزيادة واستعماله في الطهارة لكونه نماء معنوياً وهو مستلزم للأول كعكسه فهما متلازمان.

قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ ﴿٢٠﴾

قوله: (﴿قالت أنى يكون لي غلام﴾ [مريم: ٢٠]) استئناف بياني لما استأنست وزال ما خطر ببالها لفهمها بأنه رسول بالقرينة القوية أو الهام من الله تعالى: ﴿قالت أنى يكون لي﴾ [مريم: ٢٠] الآية تعجباً أو استبعاداً عادياً أو استفهام على أن يكون بتزوج أو غيره.

قوله: (ولم يباشرني رجل بالحلال) ذكرتها لأنه منشأ التعجب والاستبعاد وهو يؤيد كون الاستفهام للتعجب أو الاستبعاد العادي والواو للربط لكونها حالاً.

قوله: (فإن هذه الكنايات) تعليل لتقييده بالحلال وإنما جمع الكنايات مع أنها واحدة هنا تنبيهاً على أن لها نظائر كلامستم النساء وبنى بها ودخل بها لكن المتعارف فإن هذه

قوله: فإن هذه الكنايات إنما تطلق فيه أي هذه الكنايات التي هي المس والمجامعة والوقاع والوطء وأمثالها إنما تستعمل في الحلال لا في الحرام والمستعمل في الحرام لفظ الزنا والبغا وأمثالهما فيقال في الأخبار عن فعل الزاني زنى بها أو افجر بها وخبث بها وليس يليق عند الاخبار عنه أن يراعى فيه هذه الكنايات والآداب قال الإمام ولقائل أن يقول قولها: ﴿ولم يمسسني بشر﴾ [آل عمران: ٤٧] يدخل تحته ﴿ولم أك بغياً﴾ [مريم: ٢٠] فلم اعادته ويقوى السؤال قولها في آل عمران قالت: ﴿أنى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر﴾ [مريم: ٢٠] حيث اكتفت به هناك عن قولها: ﴿ولم أك بغياً﴾ [مريم: ٢٠] والجواب من وجهين أحدهما أنها جعل المس عبارة عن النكاح الحلال ثانيهما أن إعادتها لتعظيم حال البغاء الذي هو الزنا ذكر البغي مع كونه داخلاً في المس لأنه أعظم ما في بابه لأن من لم يعرف من النساء بالتزوج فأغلظ أحوالها إذا أتت بولد أن تكون زانية ولما كان الوجه الأول من وجهي الجواب أدخل في البلاغة اختارها صاحب الكشاف واقتفى أثره المص رحمهما الله وإنما قلنا الوجه الأول أدخل في البلاغة لأن قوله: ﴿ولم يمسسني بشر﴾ [مريم: ٢٠] حال مقررة لجهة الإشكال وردت على الكناية عن النكاح الحلال مقرونة بأخرى قصداً للتقسيم الحاصر فيفيد أن مظنة حصول الولد عرفاً لا يكون إلا بطريق النكاح أو السفاح وإذا لم يوجد شيء من هذين الطريقين كيف يتصور وجوده فإن قيل كيف طابق قولها: ﴿ولم أك بغياً﴾ [مريم: ٢٠] قوله: ﴿لأهب لك غلاماً زكياً﴾ [مريم: ١٩] فإنه نفى كل الريبة بقوله زكياً قلنا كأنها من فرط تعجبها وغاية استبعادها نبذت الوصف ظهرياً وأتت بالموصوف وأخذت في تقرير نفيه على أبلغ وجه أي ما أبعد وجود هذا الموصوف مع هذه الموانع كقول امرأة إبراهيم: ﴿أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيء عجيب﴾ [هود: ٧٢] حيث غفلت من غاية تعجبها عن نفاذ قدرة الله فيما لا يساعده الأسباب ولذا نبه الله عليها بقوله: ﴿أتعجبين من أمر الله﴾ [هود: ٧٣].

الكناية ونظائرها لأن مقتضى قوله فإن هذه الكنايات كونها[١] مذكورة هنا كما لا يخفى.

قوله: (إنما تطلق فيه إما الزنى فإنما يقال فيه خبث بها وفجر ونحو ذلك ويعضده عطف قوله: ﴿ولم أك بغياً﴾ [مريم: ٢٠] عليه) إنما تطلق فيه الحصر بناء على أنه لم يجعل كناية عن الزنا وحده وأما إطلاقه عليه في سورة آل عمران فعلى سبيل التغليب مع أنه يحتمل أن يكون مختصاً بالحلال واكتفى به عن الزنا لسبق حصول العلم به لأن هذه السورة نزولها متقدم على نزول آل عمران والاكتفاء مثل الاكتفاء في قوله تعالى: ﴿تقيكم الحر﴾ [النحل: ٨١] محل التفصيل ما سبق نزولاً فلما كان التفصيل مسبوقاً في هذه السورة المتقدمة نزولاً اكتفى في آل عمران خبث بضم الباء من الباء الخامس وفجر من الفجور وبغي قوله ويعضده الخ ولم يقل ويدل عليه الخ لاحتمال أن يكون عطف الخاص على العام لكنه خلاف الظاهر.

قوله: (﴿ولم أك بغياً﴾ [مريم: ٢٠]) هذا للدوام في النفي دون نفي الدوام وأيضاً للمبالغة في النفي دون نفي المبالغة الأول ناظر إلى كان والثاني ناظر إلى بغيا لأنه من صيغ المبالغة وحذف النون من غير قياس تشبيهاً بحروف العلة.

قوله: (عليه وهو فعول من البغي) وفي الكشاف قال ابن جني في كتاب التمام هي فعيل لأنه لو كانت فعولاً لقيل بغو كما قيل فلان نهو عن المنكر وأجيب عنه بأن نهو شاذ لمخالفته القاعدة الصرفية والشاذ لا يقاس عليه.

قوله: (قلبت واوه ياء وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعاً ولذلك لم يلحقه التاء) لأن فعولاً بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور يقال امرأة صبور كرجل صبور.

قوله: (أو فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء لأنه للمبالغة) التي فيه حمل على فعول

قوله: ولذلك لم يلحقه التاء أي ولكون بغياً في الأصل فعولاً بمعنى فاعل لم يطابق موصوفه في التأنيث.

قوله: أو فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء لأنه للمبالغة أو للنسب كطالق وجه المبالغة في عدم لحوق التاء إن ذلك إنما يكون في الصفة الثابتة وأما في الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث يقال حائضة وطالقة الآن أو غداً معنى المبالغة في صورة الإثبات ظاهر وما وقع ههنا صورة النفي فلا بد فيه أن يجعل المبالغة قيداً للنفي لا نفياً للقيد وإلا أفاد قولها: ﴿ولم أك بغياً﴾ [مريم: ٢٠] سألت غاية البغي لا أصل البغي لانسحاب معنى النفي في الكلام إلى القيد فلا ينافي ثبوت الأصل فإذا اعتبر المبالغة قيداً للنفي أفاد أن البغي منتف عني غاية الانتفاء وهذا المعنى هو المراد هنا اعلم أن للبصريين في مثل حائض وطامث وطالق مذهبين فمذهب الخليل أنه على معنى النسب أي على إضافة الذات إلى الصفة نحو لابن وتامر كأنه قيل ذات حيض وذات طمث وذات لبن وذات تمر

---

(١) وما قيل الإشارة إلى أمثال الكناية المذكورة في النظم فهو تأويل مع أن الظاهر الإشارة إلى الكناية المذكورة وأمثالها.

كما قيل ملحفة جديد والإشكال عليه بأن نفي الأبلغ لا يستلزم نفي أصل الفعل ضعيف لأنه منقوض بقوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ [فصلت: ٤٦] فما هو جوابكم فهو جوابنا وجه التفصي ما مر آنفاً من أنه للمبالغة في النفي لا نفي المبالغة وقد بينا وجهه في قوله تعالى: ﴿ولم يكن جباراً عصياً﴾ [مريم: ١٤].

قوله: (أو للنسب) لا اسم الفاعل ومثله يستوي فيه المذكر والمؤنث.

قوله: (كطالق) فيه رمز إلى أن ترك التأنيث لاختصاصه في الاستعمال بالمؤنث كحائض.

قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾﴾

قوله: (﴿قال كذلك﴾ [مريم: ٢١] الآية) الكلام فيه مثل الكلام في قوله تعالى: ﴿قال كذلك قال ربك هو عليّ هين﴾ [مريم: ٢١] في قصة زكريا.

قوله: (أي ونفعل ذلك لنجعله أو لنبين به قدرتنا ولنجعله) أشار إلى أن لنجعله علة لفعل مقدر مدخول الواو فلا يلزم عطف العلة على المعلول وقد نبه عليه في مثل هذا الكلام وبالجملة مثل هذا الكلام وجه بوجهين أحدهما تقدير معلل معطوف على ما قبله والآخر أن يكون معطوفاً على علة محذوفة تنبيهاً على كثرة العلل أشار أولاً إلى الأول وثانياً إلى الآخرة[1] فلو قيل عطف على علة محذوفة مثل كيت وكيت لكان إشارة إلى كثرة العلل وأوفق لكلامه في سائر المواضع.

قوله: (وقيل عطف على ليهب على طريقة الالتفات) هذا على قراءة أبي عمرو بالياء فإن فيه التفاتاً من الغيبة إلى التكلم وأما القراءة على التكلم فلا يعطف عليه لعدم اتحاد الفاعل والجامع ولأنه يلزم أن يكون مقول جبريل فح يقدر يهب ويعطف عليه أو يقدر كيت وكيت كما نبهاك عليه آنفاً والضمير في لنجعله للغلام فح في جعله آية باعتبار ولادته بلا أب وهذه الجملة أي العلة ومعلولها معطوفة على قوله: ﴿هو عليّ هين﴾ [مريم: ٢١]

وعند سيبويه أنه متناول بإنسان حائض وشيء طامث وشيء لابن ومذهب الكوفيين في هذا الباب أن كل صفة لا يشارك المذكر والمؤنث فيها لا يدخلها التاء كطامث ويبطل هذا المذهب جري الضامر على الناقة والجمل وجري العاشق على المرأة والرجل حيث يقال ناقة ضامر وجمل ضامر ويقال امرأة عاشق ورجل عاشق.

قوله: أي ونفعل ذلك ﴿لنجعله آية﴾ [مريم: ٢١] أو لنبين به قدرتنا ولنجعله يعني أن الواو وفي ﴿لنجعله﴾ [مريم: ٢١] إما لعطف المعلول على المعلول عطف الخاص على العام فالمعنى نهب الغلام من غير أب ونفعل ذلك لنجعله آية وإما لعطف العلة على العلة فالمعنى لنبين به قدرتنا ﴿ولنجعله آية﴾ [مريم: ٢١].

---

(١) هذا ليس على إطلاقه بل على وجه كما أشرنا إليه في أثناء التقرير فلا تغفل.

وتغاير الجملتين للدلالة على دوام الهون[١] وإزالة التعجب والاستبعاد وللدلالة على تجدد الآية[٢] فلا ينتفي حسن العطف بالتغاير.

قوله: (علامة لهم وبرهاناً على كمال قدرتنا) أي المراد بالآية البرهان لا الظني قوله على كمال الخ بيان للمبرهن عليه.

قوله: (ورحمة منا على العباد يهتدون بإرشاده) ورحمة منا عطف على علامة لأنه عليه السلام رحمة لكونه هادياً إلى الحق ودليل عليه بسبب إرشاده كما أنه دليل على كمال قدرته تعالى بتكونه بلا أب.

قوله: (وكان أمراً مقضياً) أي كان الغلام مقضياً فيكون متكوناً بدون أب لا محالة فتكون هذه الجملة تذييلية مقررة لما قبلها.

قوله: (تعلق به قضاء الله في الأزل أو قدر وسطر في اللوح) إشارة إلى وجه التعبير بصيغة الماضي والمراد بالقضاء هنا الإرادة وتعلقها الأزلي.

قوله: (أو كان أمراً حقيقاً بل يقضي ويفعل لكونه آية ورحمة) حقيقاً أي لا يقال بأن يقضي ويفعل بعد القضاء والإرادة لكونه أي الغلام آية على كمال القدرة ورحمة يهدي إلى الحق وهذا مصلحة عظيمة ينبغي أن يفعل تفضلاً لا وجوباً فلا يقال هذا أوفق لمذهب المعتزلة لأن مذهبهم بطريق الوجوب ومراد القائل معلوم من مذهبه والمص من أكابر أهل السنة ومراده ما ذكرناه ومراد الزمخشري بهذا القول بعينه الوجوب لأن الأصلح واجب عند المعتزلة.

قوله تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا ﴿٢٢﴾﴾

قوله: (بأن نفخ في درعها فدخلت النفخة في جوفها وكانت مدة حملها سبعة أشهر وقيل ستة أشهر وقيل ثمانية) في درعها أي في قميصها وبانحدار نطفتها إلى رحمها فدخلت النفخة في جوفها بأي طريق كان والفاء في ﴿فحملته﴾ [مريم: ٢٢] للسببية أشار إليه بقوله بأن نفخ الخ.

قوله: (ولم يعش مولود وضع لثمانية غيره) فهو من خواص عيسى عليه السلام إن

قوله: تعلق به قضاء الله في الأزل أو قدر وسطر في اللوح أو كان أمراً حقيقياً بأن يقضي ويفعل يعني أن مقضياً مفعول من قضى يقضي وهو يجيء بمعنى الحكم وبمعنى الفعل فالتفسير الأول مبني على احتمال أن يكون من قضى بمعنى حكم والتفسير الثاني مبني على احتمال أن يكون من قضى بمعنى فعل وصنع ولما اقتضى كونه من فعل أن يكون مفعولاً في الزمان الماضي وهو لم يفعل بعد احتاج إلى تأويل فقال أو كان أمر حقيقة بأن يقضي ويفعل فقوله ويفعل عطف تفسيري ليقضي يعني أن كونه حقيقاً بأن يفعل أمر ماض ثابت وإن لم يفعل بعد.

---

(١) إشارة إلى كون الجملة الأولى اسمية.

(٢) إشارة إلى كون الجملة الثانية فعلية فعله مضارع.

ثبت ذلك ولم يتعرض لحال سبعة أشهر وستة أشهر ومثل هذا لا يفيد القطع لأن الاستقراء التام مشكل والاستقراء الناقص غير مفيد فالسكوت عنه حسن.

قوله: (وقيل ساعة كما حملته نبذته) الكاف في مثله للقرآن وتسمى كاف المفاجأة وقد نقلها صاحب المغني وغيره من النحاة ووقعت في كلام العرب والفقهاء نحو قولهم صل كما يدخل الوقت وهي كاف التشبيه في الأصل كأنه شبه وقت أحد المحدثين المتجاورين بوقت الآخر أو أحدهما بالآخر في وقوعهما في زمن واحد كذا قيل وفيه ما فيه لأن صل كما يدخل الوقت ونحوه الوجه المذكور فيه مشكل ولكونه خلاف الظاهر قيل إنه معنى غريب وهذا يؤيد ما قلنا من أن التشبيه تحققه فيه مشكل وإلا لما كان معنى غريباً وأيضاً وجه الشبه لا بد من كونه أخص أوصافهما والمجاورة ليست منها وكذا الوقوع في زمن واحد وإلا لجرى التشبيه بين كل شيء أو أكثره ولا يخفى فساده.

قوله: (وسنها ثلاث عشرة سنة وقيل عشر سنين وقد حاضت حيضتين) وكل ذلك ليس بمقطوع.

قوله: (فاعتزلت به وهو في بطنها) أي الباء للملابسة دون التعدية.

قوله: (كقوله:

تدوس بنا الجماجم والتريبا

والجار والمجرور في موضع الحال) كقوله أي المتنبي تدوس الخ قبله:

كأن خيولنا كانت قديماً ... تسقي في قحوفهم الحليبا
فمرت غير نافرة عليهم ... تدوس بنا الجماجم والتريبا

والقحوف جمع قحف وهي العظم الذي فوق الدماغ والمراد بالجماجم الرؤوس والتريب عظم الصدر يقول كأن خيولنا كانت قديماً تسقي في قحوف الأعداء اللبن وكانت

قوله: كما حملته نبذته بيان لمعنى الفاء في ﴿فانتبذت﴾ [مريم: ٢٢] ولفظة كما في كما حملته فيها معنى المفاجأة قال صاحب الكتاب الكاف قد يأتي للمقاربة في الوقوع كقولك كما حضر زيد غاب عمرو.

قوله: تدوس نبا الجماجم والتريبا أي تدوس نبا الجماجم والتريبا أي تدوس بنا الجماجم والترايب وهي ملابسة بنا أو مقارنة لنا أوله:

فمرت غير نافرة عليهم

وقيل هذا البيت:

كأن خيولنا كانت قديما ... تسقي في قحوفهم الحليبا

الترايب عظام الصدر والقحف العظم فوق الرأس والضمير يعود إلى الأعادي والعرب تسقي اللبن كرام خيولهم يقول خيلنا كانت تسقى اللبن في إقحاف رؤوس الأعداء لا لفها بها ولهذا كانت تمر عليهم وعلى صدورهم ونحن عليها ولم تنفر عنهم.

عادتهم سقيه لكرام خيلهم يعني أنها لاعتيادها لم تنفر من القتلى وداست رؤوسهم وصدورهم ونحن على ظهورها ومحل الاشهاد قوله بنا فإن الباء فيه للملابسة دون التعدية قوله في موضع الحال أي مصاحبة به.

قوله: (بعيداً من أهلها وراء الجبل وقيل اقصى الدار) وراء الجبل هذا لا يلائم ما سبق من قوله: ﴿فاتخذت من دونهم حجاباً﴾ [مريم: ١٧] إذ المتبادر كونه ستراً تستتر به من أهلها فالمناسب الاحتمال الثاني وهو كونه أقصى الدار.

قوله تعالى: فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴿٢٣﴾

قوله: (فألجأها المخاض وهو في الأصل منقول من جاء لكنه خص به في الاستعمال) أي بألجأ في الاستعمال قال الزمخشري أجاء منقول من جاء إلا أن استعماله قد تغير بالنقل إلى معنى الالجاء ورضي به المص لكن قيل هذا مخالف لما في كتب اللغة قال في الصحاح أجاءته أي جئت به ثم قال أجأته إلى كذا بمعنى الجأته واضطررته إليه وذلك كما ترى يدل على أن أجاء يستعمل بمعنى تعديته معنى جاء انتهى وليس في كلامه دعوى العموم إذ يجوز أن يكون مراده أن استعماله قد تغير في بعض المحال كما فيما نحن فيه[1] والتغير ليس بكلي فإن الإلجاء إلى شيء جعله جائياً إليه حقيقة كما فيما نحن فيه أو حكماً مثل الإلجاء إلى أمر معنوي كالكفر باللسان حال الإكراه فما اختاره الشيخان فليس بوارد عليه إشكال أصلاً.

قوله: (كآتى في اعطى) فإن آتى أفعال من أتى أي منقول في الأصل من أتى لكنه خص بالاعطاء في الاستعمال والكلام فيه مثل الكلام في أجاء والسر فيه أن الباء في خص به داخل في المقصور أي امتاز أجاء وآتى من جاء به وأتى به باستعمالهما في معنى الالجاء دون جاء به وفي معنى الاعطاء دون أتى به ولا ينافيه استعمالهما في تعدية جاء وأتى وقيل إن الشيخين لم يريدا بنقله نقله إلى معنى يغايره بالكلية بل إنما هما خصا بأحد فردهما فإنك إذا الجأته إلى شيء جعلته جائياً إليه حقيقة أو حكماً.

قوله: (وقرأ المخاض بالكسر وهما مصدر مخضت المرأة إذا تحرك الولد في بطنها للخروج) مخضت بفتح الخاء وكسرها من الباب الثالث والرابع وأصل المخض تحريك

قوله: وهو في الأصل منقول من جاء أي أجاء منقول من جاء والقياس أن يستعمل في تعدية معنى جاء لكن خص في الاستعمال بمعنى الإلجاء كما أن آتى منقول من أتى وقياسه أيضاً أن يستعمل في تعدية معنى الإتيان لكن خص في معنى أعطى في الاستعمال.

---

(١) إذ قوله خص به في الاستعمال الباء داخل في المقصور أي امتاز أجاء المتعدي بالهمزة من جاء به المتعدى بالباء فلا ينافي استعمال أجاء بمعنى تعدية معنى جاء.

سقاء اللبن وهزه ليجتمع سمنه وزبده واستعمل لتحرك الولد[١] في بطن أمه للخروج مجازاً ثم صار حقيقة عرفية.

قوله: (لتستتر به وتعتمد عليه عند الولادة وهو ما بين العرق والغصن وكانت نخلة يابسة لا رأس لها ولا خضرة فيها وكان الوقت شتاء) وتعتمد عليه أي تتكيء والغرض أمرين وهو أي الجذع ما بين العرق أي أصلها والغصن رأسها ولا يمكن الاستتار والاتكاء إلا بالجذع الذي هو قريب من الأرض وأما العرق فيمكن الاتكاء دون الاستتار قوله ولا خضرة عطف لقوله لا رأس لها فيفيد المجموع كونها يابسة وكونها يابسة مع أن النظم الكريم مطلق بطريق الرواية دون الدراية ومثل هذا لا يرام القطع فيه.

قوله: (والتعريف إما للجنس) أي تعريف النخلة إما للجنس أي للجنس من حيث تحققه في ضمن فرد غير معين فحاصله أنه للعهد الذهني إذ الجنس من حيث هو هو ومن حيث تحققه في ضمن جميع الأفراد ليس بمراد.

قوله: (أو للعهد إذ لم يكن ثمة غيرها وكانت كالمتعالم عند الناس) ولا يكفي هذا في العهدية لأن شرط العهد أن يكون معروفاً عند المخاطب بأي وجه كان ولذا قال الفاضل المحشي أنه يجوز أن يكون أراها الله تعالى لرسوله عليه السلام ليلة المعراج أو سمع خبرها كما يشعر به قوله وكانت كالمتعالم عند الناس ولا يخفى ما فيه من التكلف والمرضى عند المصنف الجنس ولذا قدم وذكر العهدية بطريق الاحتمال فلا يحسن المناقشة في مثله وفي البحر قيل ونخلة مريم دائمة إلى اليوم والمتعالم بفتح اللام تفاعل من العلم وللتشارك بين الناس اختير صيغة التفاعل وأقحم الكاف لأن التعالم بالفعل غير واقع أو الكاف للكناية[٢].

قوله: (ولعله تعالى ألهمها ذلك ليريها من آياتها ما يسكن روعتها ويطعمها الرطب الذي هو خرسة النفساء الموافقة لها) صيغة الترجي لعدم الجزم فيه لجواز أن يكون لأمر آخر كالفراسة وانتفاء غيرها مما يصلح أن يستتر وتعتمد قوله ليريها من آياتها من خوارق العادات وهو أثمارها مع يبسها في وقت الشتاء وغير ذلك مما نطق به النص الكريم قوله ويطعمها الظاهر عطف على يسكن من التفعيل والروعة الخوف من لوم القوم أو من إيذاء

قوله: ويطعمها الرطب الذي هو خرسة النفساء الخرس والخرسة بضم الخاء وسكون الراء طعام الولادة وطعام النفساء يقال خرست على المرأة تخريساً إذا أطعمت للولادة وقد خرست هي كذا في الصحاح وفي الأساس أطعموا النفساء خرستها أو هي طعامها خاصة وقد خرست فتخرست وعن بعضهم الخرس بالضم بغير التاء طعام الولادة والوليمة وبالتاء طعام النفساء خاصة.

---

(١) التحرك لازم التحريك توضيحه أن المخض التحريك المخصوص كما علمت فاستعير للتحرك المخصوص اللازم للتحريك ويحتمل أن يكون مجازاً مرسلاً تأمل.

(٢) كقوله مثلك لا يبخل أي لا تبخل.

الغير قوله خرسة بضم الخاء المعجمة وراء مهملة وسين مهملة طعام النفساء كالوليمة للعرس الموافقة لها غير مضرة للنفساء.

قوله: (قالت يا ليتني) أي يا قوم.

قوله: (استحياء من الناس ومخافة لومهم) إشارة إلى أن تمنيها الموت من جهة الدين وهو جائز وليس تمنيها الموت من شدة وجع الولادة.

قوله: (وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر مت من مات يموت) بضم الميم من الباب الأول ومت بكسر الميم من باب علم قراءة غير المذكورين.

قوله: (ما من شأنه أن ينسى ولا يطلب ونظيره الذبح لما يذبح وقرأ حمزة وحفص بالفتح وهو لغة فيها) قوله من شأنه أن ينسى لأنها لم تكن منسية بالفعل فالمتمني شأن النسيان والتعبير بما لكون هذا بعد كونها جماداً بسبب الموت فالعطف عطف المعلول على العلة ونظيره الذبح بكسر الذال وسكون الباء بمعنى المذبوح قال تعالى: ﴿وفديناه بذبح عظيم﴾ [الصافات: ١٠٧] ولذا قال لما يذبح أي لما يذبح بالفعل أو من شأنه أن يذبح.

قوله: (أو مصدر سمي به وقرىء به وبالهمزة وهو الحليب المخلوط بالماء ينسؤه أهله لقلته) أو مصدر سمي به مبالغة ولا يؤول بالمشتق لانتفاء المبالغة وقرىء به أي بالفتح وبالهمزة فعلى هذا لا يكون من النسيان قوله وهو الحليب الخ إشارة إليه قوله ينسؤه أي يخلطوا الحليب بالماء لقلته إشارة إلى أنه يستلزم النسيان وبهذا يظهر معنى قولها وكنت نسأ ويحتمل التشبيه البليغ أي وكنت كنسأ في عدم الاعتبار والذكر.

قوله: (منسي الذكر بحيث لا يخطر ببالهم) ففيه مبالغة فلا يكون تأكيداً لما قبله بل يكون تأسيساً فإن المعنى الأول ما من شأنه أن ينسى ولا يلزم منه كونه أن ينسى.

قوله: (وقرىء بكسر الميم للاتباع) أي لاتباع الميم السين.

قوله تعالى: فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾

قوله: (عيسى) قد تقدم ذكره معنى.

قوله: (وقيل جبريل كان يقبل الولد) مرضه لأن ذلك الموضع موضع اللوث والنظر إلى العورة قوله يقبل أي يباشر إخراج الولد كالقابلة وفيه منقبة عظيمة وتشريف بليغ لمريم وعيسى عليهما السلام وجه الصحة مع ضعفه هو أن الموضع يجوز أن يقدس عن اللوث كرامة لها قوله والنظر إلى العورة يجوز أن يكون مباشرته لإخراج الولد من غير نظر إلى عورة مثل وقت تمثله بشراً سوياً فإن خارق العادة لا يقاس على غيرها وبهذا تبين عدم ضعف هذا القول.

قوله: ونظيره الذبح لما يذبح أي نظير النسي بكسر النون الذبح بكسر الذال في أنه اسم غير مصدر.

قوله: (وقيل تحتها أسفل من مكانها وقرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص وروح من تحتها بالكسر والجر) أي بكسر الميم على أنها حرف جر وعلى القراءة الأولى بفتح الميم على أن من موصولة فاعل ناديها.

قوله: (على أن في نادى ضمير أحدهما وقيل الضمير في تحتها للنخلة) ضمير أحدهما لأنهما مذكوران معنى[1] ولفظاً.

قوله: (أي لا تحزني) على أن أن تفسيرية وهو الظاهر الخالي عن التكلف.

قوله: (أو بأن لا تحزني) على أن أن مصدرية بحذف الجار.

قوله: (جدولاً هكذا روي مرفوعاً وقيل سيداً من السرو وهو عيسى) جدولاً وهو النهر الصغير قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كان ذلك نهراً قد انقطع ماؤها فأجراه الله تعالى لمريم والنهر يسمى سرياً لأن الماء يسري فيه وقيل سيداً وهو عيسى عليه السلام فكون المنادي جبريل اظهر حينئذٍ قوله من السرو أي سريا لامه واو وعلى هذا أصله سروياً فاعل فصار سريا فالتنوين حينئذٍ للتعظيم والمراد بالتحت المكان الذي وقع فيه عيسى عليه السلام حين الولادة فعلى هذا يتعين كون الضمير لمريم فيكون التحت ظرفاً وعلى الأول التحت اسم ظرف لا ظرف.

قوله تعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾﴾

قوله: (وأميليه إليك والباء مزيدة للتأكيد أو افعلي الهز والإمالة به) أشار به إلى أن الهز متضمن لمعنى الإمالة ولذا عدي بالباء لأن الهز تحريك بعنف وشدة فيتضمن معنى الميل والإمالة والباء مزيدة للتأكيد مثل الباء في ﴿كفى بالله﴾ [الرعد: ٤٣][2] قوله وأميليه إشارة إلى زيادة الباء لأنه متعد بنفسه قوله أو افعلي الهز فحينئذٍ نزل هزي منزله اللازم فلا يكون الباء زائدة لكنه بعيد.

قوله: أي لا تحزني أو بأن لا تحزني الأول إشارة إلى أن أن في أن لا تحزني مفسرة لوقوعها بعد معنى القول وهو النداء وكلمة أي في قوله رحمه الله أي لا تحزني بيان لمعنى أن المفسرة المنقلبة لا ما مدغماً في لام لا الناهية والثاني إشارة إلى احتمال كونها مصدرية مقدرة بالباء الجارة.

قوله: وأميليه إليك إشارة إلى احتمال كون بجذع النخلة مفعولاً به للهز والباء زائدة حيث فسر بالفعل المتعدي وقوله أو افعلي الهز إشارة إلى جعل الهز نازلاً منزلة اللازم والباء حينئذٍ للسببية وقوله أو هزي الثمرة بهزه أي بهز الجذع هو إشارة إلى احتمال أن يكون مفعوله محذوفاً تقديره هزي الثمرة باستعانة هز الجذع أو بسبب هذا الجزع.

---

(١) الأول ناظر إلى عيسى والثاني ناظر إلى جبريل.

(٢) وفي قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾.

قوله: (أو هزي الثمرة بهزه) على أن يكون الباء للاستعانة ومفعول هزي محذوف وهو الثمرة لأنها المقصودة من الهز بجذع النخلة ومع ذلك أخره لاحتياجه إلى التقدير ولا يلتفت إلى ما نقل عن المبرد أن مفعوله رطباً على أنه تنازع هو وتساقط فيه لأنه ضعيف لتخلل جواب الأمر بينه وبين معموله وما قاله صاحب الكشف من أن الهز يقع على الثمر تبعاً فجعله أصلاً وجعل الأصل تبعاً حيث أدخل عليه باء الاستعانة غير ملائم فجوابه قد أشرنا إليه آنفاً من أنه من قبيل الوسائل وإن كان وجوده مقدماً على هز الثمر وفي التوضيح الباء للإلصاق والاستعانة فيدخل على الوسائل ومن هذا انكشف رجحان هذا الوجه.

قوله: (والهز تحريك بجذب ودفع) ومآله التحريك بشدة فهو أخص من التحريك اختير هنا لأن الجذع يحتاج في حركته إلى تحريك شديد فقوله وأميليه أي أميليه بشدة.

قوله: (تتساقط فأدغمت التاء الثانية في السين وحذفها حمزة وقرأ يعقوب بالياء وحفص تساقط من ساقطت بمعنى أسقطت) وفي الكشاف فيه تسع قراآت واستوعبها المصنف أيضاً الأولى بإدغام التاء الثانية والثانية حذفها أي التاء الثانية.

قوله: (وقرىء يتساقط ويسقط وتسقط فالتاء للنخلة والياء للجذع) أي القراءة بالتاء التي تدل على التأنيث باعتبار النخلة والقراءة بالياء الذي يدل على التذكير باعتبار الجذع والاسقاط وإن كان من جذع لكن يصح إسناده إلى النخلة لكون الجذع جزء منها والتردد في كون النسبة حقيقية أو مجازية وسوق الكلام حيث قيل: ﴿وهزي إليك بجذع النخلة﴾ [مريم: ٢٥] يقتضي كون الإسناد في جميع القراآت إلى الجذع والتأنيث باكتسابه من المضاف إليه مثل قوله تعالى: ﴿وإن تك حسنة يضاعفها﴾ [النساء: ٤٠] والمرجع المثقال والتأنيث لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو ذرة ونظائره كثيرة.

قوله: (تميز)[1] إن اعتبر الفعل المذكور بحسب القراآت لازماً مثلاً في قراءة تساقط أسند التساقط إلى النخلة والمراد رطبها والتقدير تساقط رطبها فالتمييز محول عن الفاعل.

قوله: (أو مفعول)[2] إن كان متعدياً مثلاً تساقط في قراءة حفص متعد مسند إلى الضمير العائد إلى النخلة ورطباً مفعول به وقس عليه ما عداه.

قوله: (روي أنها كانت نخلة يابسة لا رأس لها ولا ثمر وكان الوقت شتاء فهزتها

قوله: ﴿رطباً جنياً﴾ [مريم: ٢٥] تميز أو مفعول أي هو تمييز على تقدير قراءة تساقط لازماً على أنه من التفاعل أو مفعول على قراءته متعدياً من الفاعلة أو الأفعال على ما قرىء تساقط من ساقط أو تسقط ويسقط من أسقط.

---

(١) على قراءة من فتح حرف المضارعة.

(٢) يعني على قراءة من ضم حرف المضارعة كذا قيل وما ذكرناه تفصيل ذلك.

فجعل الله تعالى النهار رأساً وخوصاً ورطباً وتسليتها بذلك لما فيه من المعجزات الدالة على براءة ساحتها فإن مثلها لا يتصور لمن يرتكب الفواحش) لا رأس لها أي لا خضرة لها فهزتها كما أمرت قوله خوصاً بضم الخاء المعجمة والصاد المهملة ورق النخل خاصة وتسليتها بذلك إشارة إلى ما في الكشاف من السؤال والجواب أما السؤال بأن حزنها لم يكن لفقد الطعام والشراب حتى تتسلى بالسري والرطب وجوابه أن تسليتها بهما ليست من هذه الحيثية بل من حيث اشتمالها على أمور خارقة للعادة ودالة على براءة ساحتها وقدرة الله تعالى الباهرة التي يهون عندها كل شيء حتى لا ينكر المنصف أمرها وولادتها من غير فحل ولا مدة وأراد بالمعجزات معناها اللغوي[1] وهي الأمر المعجز للبشر لكونه خارقاً للعادة مطلقاً فتصدق على الكرامة لكن الأولى الكرامات وفيه إشارة أيضاً إلى أن ولدها نافع كالتمرة الحلوة ونفعه باقٍ كالنخلة فإن نفعها وطريها باقٍ.

قوله: **(والمنبهة لمن رآها عليه على أن من قدر أن يثمر النخلة اليابسة في الشتاء قدر أن يحبلها من غير فحل)** والمنبهة عطف على الدالة وإسناد التنبيه إلى الأمور الخارقة مجاز قوله عليه حال من مفعول رآها والضمير للشأن.

قوله: **(وأنه ليس ببدع من شأنها مع ما فيه من الشراب والطعام ولذلك رتب عليه الأمرين فقال)**:

قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾

(فكلي واشربي) أي ولاشتمال التسلية بما ذكر على ما في المتسلي به من الطعام والشراب والمراد بالأمرين الأكل والشرب أو أي المشروب والمأكول كما قيل لكن المترتب بالفاء الأكل والشرب ويحتمل أن تكون الإشارة إلى جميع ما تقدم أي ولأنها سلاها أزالت حزنها أمرها بالأكل والشرب لأن الحزين يكاد أن يغص بالماء الفرات فضلاً عن غيره كأنه قيل لما زال حزنك بما شاهدته من الأمور الغريبة المتعلقة بالمأكول والمشروب فاشتغلي بالأكل والشرب هنيئاً مريئاً وقدم الأكل لأنه قوام البدن أو لأن المعتاد تقديم الأكل على الشرب وتقديم السري فيما قبل لأن الماء سبب حياة

قوله: فجعل الله تعالى لها رأساً وخوصاً الخوص ورق النخلة.

قوله: وأنه ليس ببدع من شأنها عطف على قوله إن من قدر الخ أي المنبهة على أن إحبالها من غير فحل ليس ببديع من شأنها وقوله مع ما فيه من الشراب والطعام حال من المستكن في فيه في قوله لما فيه فالمعنى وتسليتها بذلك لما حصل فيه من المعجزات مقروناً مع ما فيه من الشراب والطعام فكأنه قيل لا تحزني وطيبي نفسك فإن لك طعاماً وشراباً وحجة دالة على براءة ساحتك.

---

(١) وقيل إنه مجاز عرفي ولا يخفى أن الحمل على اللغوي أولى.

كل شيء فالاهتمام به من هذه الحيثية أولى ولأن الماء الجاري يكون سبباً للتنظيف وادخل في إزالة الحزن وتقدم حصوله على وجود الرطب فروعي حالهما في الموضعين.

قوله: **(أي من الرطب وماء السري أو من الرطب وعصيره)** إذا أريد بالسري عيسى عليه السلام كما هو الظاهر أو مطلقاً.

قوله: **(وطيبي نفسك وارفضي عنها ما أحزنك)** هذا حاصل المعنى وارفضي عنها عن نفسك ما أحزنك من ايهام البهتان ومخافة لومهم فيه رمز إلى أن النهي عن الحزن نهي سببه لأنه أمر ضروري لا يناسب النهي عنه فالمراد النهي عن سببه وهذا مقدم في الوجود والواو لا يقتضي الترتيب وأشار إلى أن قرة العين كناية عن السرور والأمر به أمر بالأمر الذي يؤدي إلى السرور لما عرفت أن الحزن والسرور من الكيفيات النفسانية فالأمر به والنهي عنه باعتبار سببه.

قوله: **(وقرىء وقري بالكسر وهو لغة نجد واشتقاقه من القرار فإن العين إذا رأت ما يسر النفس سكنت إليه من النظر إلى غيره أو من القرقان دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسنجنتها للمحبوب والمكروه)** واشتقاقه من القرار أي السكون أو من سكنت أي اطمأنت إليه معرضاً من النظر إلى غيره فإذا ذكر قرة العين أريد لازمه وهو السرور قوله أو من القر بضم القاف بمعنى البرد فهو أيضاً كناية عن السرور فإن دمعة السرور باردة فذكر قرة العين وأريد السرور كناية أيضاً لا فرق بينهما مآلاً وإنما الفرق اشتقاقاً قدم الأول لأنه متعارف مشهور ألا يرى أنه يقال في ضده دوران العين قال تعالى: ﴿تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾ [الأحزاب: ١٩] الآية قوله للمحبوب ناظر إلى الأول والمكروه إلى الثاني لف ونشر مرتب ولذا استدل الفقهاء ببرودة دمع الباكرة على رضاء النكاح وبحرارتها على ردها النكاح وجه ذلك أن سبب البكاء ارتفاع ابخرة ينعصر ماؤها في الدماغ من الرطوبات حتى تسيل وتلك الأبخرة تكون حرارتها في حالة الحزن أشد لعدم انتشارها كما في الظاهر على البشرة وفي حالة السرور تنتشر تلك الأبخرة يكون حرارتها قليلة فتصير الدموع باردة.

قوله: **(فإن ترى آدمياً وقرىء ترئن على لغة من يقول لبأت بالحج لتآخ بين الهمزة وحرف اللين)** فإن ترى أشار إلى أن أصل أما إن ما على أن أن شرطية وما زائدة لتأكيد الشرط قوله وقرىء ترئن على لغة من يقول لبأت مكان لبيت أصله لبيت تلبيباً فأبدلت الياء همزة لتآخ أي لمواخاة وعن هذا قرىء هنا ترئن بالهمزة مكان الياء لمواخاة بين الهمزة وحرف اللين لأنه يبدل منها.

قوله: **(صمتا وقد قرىء به أو صياماً وكانوا لا يتكلمون في صيامهم)** صمتا على أن يكون الصوم مجازاً عن الصمت بقرينة قوله: ﴿فلن أكلم اليوم إنسياً﴾ [مريم: ٢٦] قوله وكانوا لا يتكلمون في صيامهم أي كان ذلك قربة في دينهم فصح نذره وهو منسوخ في شرعنا فلا يصح النذر به إن نذر أحد به من هذه الأمة.

قوله: **(بعد أن أخبرتكم بنذري وإنما أكلم الملائكة وأناجي ربي وقيل أخبرتهم بنذرها**

بالإشارة وأمرها بذلك لكراهة المجادلة والاكتفاء بكلام عيسى عليه السلام فإنه كاف في قطع الطاعن) بعد أن أخبرتكم هذا لدفع ما يتوهم من أنها إذا نذرت عدم الكلام يكون قوله هذا مبطلاً للنذر فالنذر بغير هذا الإخبار وإنما قال بعد أن أخبرتكم لأن قولها إني نذرت إخبار عن نذر وقع قبل هذا ودل عليه النص اقتضاء كما يشعر به قوله: ﴿فقولي إني نذرت﴾ [مريم: ٢٦] ولم يقل فانذري وإن سلم كونه إنشاء فقول المص ثم إن أخبرتكم لكون أصل الكلام المذكور خبراً منقولاً منه إلى الإنشاء ولا يخفى بعده قوله وإنما أكلم الملائكة من مفهوم قوله انسياً على ما هو مذهبه قوله وأناجي ربي وجه هذا ظاهر مثل قصة زكريا عليه السلام حيث اشتغل بالتسبيح معرضاً عن التكلم مع البشر حيث التبشير وأما تكلم الملائكة فوجهه غير ظاهر.

قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُوا۟ يَـٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴿٢٧﴾﴾

قوله: (مع ولدها) إشارة إلى أن الباء للملابسة والتعدية انسب منها لأن باء التعدية تشعر الاستصحاب والمعية صرح به المص في قوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾ [البقرة: ١٧] ادخل مع في ولدها لأنه أصل متبوع في هذا الاتيان.

قوله: (راجعة إليه بعد ما طهرت من النفاس) الأولى تركه.

قوله: (حاملة إياه) إشارة إلى أن الجملة حال من ضمير مريم أو عيسى مأولة بالمفرد واختير الجملة الاستقبالية لحكاية الحال الماضية والمضي في ﴿أتت﴾ [الذاريات: ٤٢] في بابه وفائدة هذا القيد مع ظهوره الإشارة إلى أنها اظهرنه لزوال خوفها من اللوم لما رأت الأمور العجيبة الدالة على براءتها وتمنيها الموت أولاً لعدم اطلاعها على هذه الخوارق.

قوله: (قالوا يا مريم) هذا القول منهم قبل ظهور الأحوال العجيبة والخوارق البديعة.

قوله: (بديعاً منكراً) إما كونه بديعاً أي غريباً لعدم كونه مسبوقاً من مثلها لأنها من أشراف القوم والفحش منهم أبدع وأما كونه منكراً فلأنه منكر شرعاً ومما يستقبحه الطبع السليم.

قوله: (من فري الجلد) أي فرياً مشتق من فري الجلد أي قطعه واستعير لفعل ما لم يسبق له لأن فيه قطع العادة وإنما اختار المصنف الثلاثي حيث قال من فري الجلد لأن فعيلاً إنما يصاغ من الثلاثي قياساً وأما من الأفعال فغير قياس[1] فلا وجه لما قيل من أن

قوله: وأمرها بذلك أي أمر الله مريم بأن تقول: ﴿إني نذرت للرحمن صوماً﴾ [مريم: ٢٦] لكراهة المجاهدة مع قومها الظانين في حقها بالسوء والاكتفاء في جوابهم بكلام عيسى رضيعاً في بدء ولادته بقوله: ﴿إني عبد الله آتاني الكتاب﴾ [مريم: ٣٠] الآية فإن تكلم صبي لم يعهد تكلم مثله بمثل هذا الكلام أول ولادته يقطع لسان الطاعن.

---

(١) حتى أنكره الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ولهم عذاب أليم﴾ وإن أثبته في قوله تعالى: ﴿بديع السموات﴾ الآية.

الأولى أن يقول من أفرى لما في الصحاح من أفرى معناه قطعه على جهة الإفساد وفراه قطعه على جهة الاصلاح لما في القاموس من أن فرى قطع على جهة الإفساد أيضاً والمصنف اختار ما في القاموس وهو يلائم معناه المراد هنا وهو كونه بديعاً منكراً إذ فيه قطع معنوي عن العادة وقطع الولد عن النسب وهو قطع على وجه الإفساد.

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ۝٢٨﴾

قوله: (يعنون هارون النبي عليه السلام وكانت من أعقاب من كان معه في طبقة الأخوة) من كان معه أي مع هارون عليه السلام في طبقة الأخوة يعني أنها وصفت بالأخوة لكون وصف سلفها من الأب أو الأم أو كلاهما الأبعد هذا وصف بطريق المجاز فعلى هذا لا تكون مريم في نسل هارون ولا بد من النكتة في تخصيص هارون عليه السلام إذ يصح لهم أن يقولوا يا أخت موسى مثلاً والقول الثاني وهو كونها من نسل هارون اظهر لكن مرضه ولا يعرف وجهه.

قوله: (وقيل كانت من نسله وكان بينهما ألف سنة) أي هارون أطلق على نسله كهاشم وتميم والمراد بالأخت أنها واحدة منهم كما يقال أخا العرب صرح به المصنف في قوله تعالى: ﴿وإلى عاد أخاهم هوداً﴾ [الأعراف: ٦٥] الآية فهارون اسم قبيلة ومريم واحدة منهم.

قوله: (وقيل هو رجل صالح أو طالح كان في زمانهم شبهوها به تهكماً أو لما رأوا قبل من صلاحها أو شتموها به) رجل صالح هو المذكور في الكشاف قوله شبهوها به أشار به إلى أن الأخت تستعمل في معنى المشابهة مثل قوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾ [الحجرات: ١٠] الآية شبه الاتصال في الصلاح بالاتصال في النسب فذكر اسم المشبه به وأريد المشبه استعارة تهكماً مثل قوله تعالى: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ [آل عمران: ٢١] أو لما رأوا قبل من صلاحها فلا تهكم لكن رجح الأول لأن الاعتبار حال اتيان الولد فلا صلاح لها حينئذٍ على زعمهم قوله أو شتموها به على أنه طالح إذ التشبيه بالفاسق شتم وعلى كل تقدير يظهر وجه تعبيرهم بأخت هارون بعد التعبير باسمها مريم.

قوله: (تقرير لأن ما جاءت به فري وتنبيه على أن الفواحش من أولاد الصالحين أفحش) أي هذه الجملة تذييلية مقررة لمنطوق ما قبلها قوله لأن ما جاءت به تنبيه على أن لقد جئت شيئاً فرياً من قبيل الحذف والايصال أي لقد جئت بشيء فري قوله أفحش لأن خطر الخطير أخطر وذمه وعذابه أوفر.

قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ۝٢٩﴾

قوله: (فأشارت إليه) الفاء للتعقيب مع السببية إلى عيسى عليه السلام وقد كلمها عيسى

قوله: تقرير لأن ما جاءت به فرى أي بديع فإن الفحش من نسل من يفعل الفواحش ليس ببديع وإنما البديع صدوره من أولاد الصالحين فهذا هو وجه تقريره له.

عليه السلام في الطريق فقال يا أماه أبشري فإني عبد الله ومسيحه فلما دخلت به على قومها وهم أهل بيت صالحون تباكوا وقالوا ذلك وقيل هموا برجمها حتى تكلم عيسى فتركوها[١].

قوله: (إلى عيسى أي كلموه ليجيبكم) بجواب يشفي العليل ويروي الغليل بدليل قولهم: كيف نكلم من كان الخ.

قوله: (ولم نعهد صبياً في المهد كلمه عاقل وكان زائدة والظرف صلة من وصبيا حال من المستكن فيه) قيل الداعي إلى ما ذكره أنه لو أبقي النظم على ظاهره لم يبق خارقاً للعادة فإن كل من تكلمه الناس كان في المهد صبياً قبل زمان تكليمه فإما أن تجعل كان زائدة هذا إذا كان دلالة كان على زمان ماضٍ بعيد وفي الكشاف يدل كان على زمان ماضٍ مبهم يصلح لقريبه وبعيده وهو ههنا لقريبه خاصة والدال عليه معنى الكلام فهو ليس بزائدة.

قوله: (أو تامة) أي بمعنى وجد وفي المهد متعلق به وصبيا حال من المستكن فيه فعلى هذا لا يكون زائدة فإن ادعى المصنف أن صيغة المضي تدل على زمان ماضٍ بعيد عن زمان التكلم جداً فهي زائدة وإلا فهي ليست بزائدة سواء كان كان تامة أو ناقصة والفرق بينهما لا يظهر وجهه فلا تغفل.

قوله: (أو دائمة كقوله تعالى: ﴿وكان الله عليماً حكيماً﴾ [النساء: ١٧]) أي دالة على الدوام والاستمرار مع قطع النظر عن كونه مضياً وغيره فهو في النظم المذكور بمعنى لم يزل ولا يزال وفيما نحن فيه الدوام ليس بظاهر قيل أراد بالدوام بقاء مدلوله في بعض الماضي والحال وبعض الاستقبال بلا اختصاص شيء من تلك الأزمنة وهذا المعنى لا يجري في النظم ولا هنا إما في النظم فلأن معنى الدوام بقاء مدلوله في تلك الأزمنة الثلاثة بطريق الاستيعاب وإما هنا فلا دوام أصلاً إلا أن يقال إن الدوام هنا في بابه فإن كونه صبياً باقٍ في بعض الماضي وهو الوقت الذي قبل التكلم وحال التكلم وبعض الاستقبال لا يراد به الزمان الماضي فقط حتى يرد الإشكال.

قوله: (أو بمعنى صار) فالمضي حينئذٍ بالنسبة لما صار منه وهو يدل على أن البقاء لما صار إليه كذا قيل فيرد عليه ما يرد على كون كان تامة[٢] فالأوضح في الجواب ما ذكر في الكشاف من أن الماضي يصلح للقريب في زمان التكلم وهو المراد هنا كما مر بيانه.

قوله: وكان زائدة أي كلمة كان في ﴿كيف نكلم من كان في المهد صبياً﴾ [مريم: ٢٩] زائدة والظرف صلة من ﴿وصبياً﴾ [مريم: ٢٩] حال من المستكن فيه أو تامة أو دائمة وإنما لم يحملها على كان الناقصة لأن تكليم من كان صبياً في الزمان الماضي ليس بمستنكر وإنما المستنكر تكليم من هو الآن في المهد طفلاً غير معهود تكلم مثله في مثل ذلك الزمان.

---

(١) كذا في الكشاف وفيه أيضاً وعن السدي أنه لما أشارت إليه غضبوا وقالوا لسخريتها بنا أشد من زناها.

(٢) لأنه ماض فإن أريد به ماض قريب لزمان التكلم لا إشكال فيه ولا في كان ناقصة أو تامة وإن أريد به المطلق أو الماضي البعيد فيرد عليه الإشكال أيضاً.

قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ (٣٠)

قوله: (قال إني عبد الله) فيه حذف والتقدير فاستنطقوه وأنطقه الله تعالى الخ يدل عليه ما قيل كان المستنطق لعيسى زكريا عليه السلام كما في الكشاف.

قوله: (أنطقه الله تعالى به أولاً لأنه أول المقامات) أي مقامات الموحدين وهو الاعتراف بالعبودية وإثبات الألوهية له تعالى فقط وآخر المقامات الاستغراق في بحر التوحيد بحيث يغفل عن نفسه فضلاً عن غيره وعن هذا قيد بأول المقامات.

قوله: (وللرد على من يزعم ربوبيته) فيما سيأتي لعلمه بذلك بإلهام الله تعالى وجه الرد هو أنه عبد والرب ليس بعبد فينتج من الشكل الثاني أنه ليس برب وبعبارة أخرى أنه لو كان رباً لم يكن عبداً مملوكاً بل مالكاً متصرفاً وكلتا المقدمتين مسلمتان.

قوله: (أي الإنجيل) أي اللام للعهد لأنه معهود في الشرع ومعلوم عند الأنام فيغني عن تقدم ذكره.

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (٣١)

قوله: (نفاعاً معلماً للخير) أي كثير النفع أخروياً ودنيوياً لإبرائه الأبرص والأكمه بإذن الله تعالى وتعليمه الخير بهدايته ونجاة كثير من الناس بإرشاده وهذا النفع عام للكل لكن أضاع بعضهم باختيارهم الشر والفسوق تلك النعمة فضلوا به مثل القرآن يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً.

قوله: (والتعبير بلفظ الماضي إما باعتبار ما سبق في قضائه أو بجعل المحقق وقوعه كالواقع وقيل أكمل الله عقله واستنبأه طفلاً) والتعبير بلفظ الماضي مع أنه في المستقبل إما باعتبار ما سبق في قضائه وعلمه وإن كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمان التكلم ومثل هذا حقيقة أو مجاز والظاهر أنه مجاز قوله كالواقع إشارة إلى أنه استعارة تبعية مشهور بيانه في الألسنة قوله وقيل أكمل الله الخ فعلى هذا الماضي في بابه مرضه لأن ظاهره لا يلائم قوله تعالى: ﴿ولما بلغ أشده واستوى﴾ [القصص: ١٤] الآية فإن المفهوم منه أن كل نبي كذلك حتى قيل لم يبعث نبي إلا في أربعين نقله المصنف في سورة القصص.

قوله: (حيث كنت) أي أين لعموم الوقت.

قوله: (وأمرني) إذ الايصاء قد يستعمل في معنى الأمر.

قوله: (زكاة المال إن ملكته) فالمراد بالزكاة معنى شرعي لا لغوي قدمها لأنه المتعارف في الشرع لكن نقل عن ابن عطاء الله في شرح الشفاء أنه لا زكاة على الأنبياء

قوله: أنطقه الله به أولاً لأنه أول المقامات أي أنطقه الله أول التكلم بهذا القول لأن هذا القول اعتراف منه بالعبودية ومقام العبودية أول مقامات السائرين إلى جناب القدس.

عليهم السلام لأن الله تعالى نزههم عن الدنيا فما في أيديهم لله تعالى ولذا لا يورثون فعلى هذا تركه أولى فضلاً عن تقديمه.

قوله: (أو تطهير النفس عن الرذائل) أي نفسه ونفس غيره عن الرذائل أي عن الأخلاق الردية ويلزمه كونه مأموراً بتحليته بالشمائل المرضية ولظهورها لم تذكر ولم يعكس لأن التخلية مقدمة على التحلية.

قوله تعالى: وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾

قوله: (وباراً بها عطف على مباركاً وقرىء بالكسر على أنه مصدر وصف به) مبالغة ولا يحسن التأويل بالمشتق كما مر غير مرة لانتفاء المبالغة.

قوله: (أو منصوب بفعل دل عليه أوصاني أي وكلفني براً) والفعل المقدر المذكور عطف على أوصاني.

قوله: (ويؤيده القراءة بالكسر والجر عطفاً على الصلاة) ويؤيده القراءة بالكسر فإن هذه القراءة تدل على أنه موصى به أي مأمور به فيناسب في قراءة النصب أن يكون موصى به وذلك إنما يكون بتقدير فعل يدل عليه أوصاني وهو كلفني قوله بالكسر أي بكسر الباء على أنه مصدر وصف به قيل ويجوز عطفه على محل قوله بالصلاة كما قيل في قراءة: ﴿وأرجلكم﴾ [المائدة: ٦] بالنصب مع أن أوصى يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه فيجوز عطفه على مجموع بالصلاة فيكون منصوباً بأوصاني لا يحتاج إلى تقدير فعل الخ.

قوله: (﴿ولم يجعلني جباراً﴾ [مريم: ٣٢]) أي عاقا بوالدته أو عاصيا ربه والنفي هنا للمبالغة في النفي لا لنفي المبالغة وقد مر توضيحه.

قوله: (عند الله من فرط تكبره) هذا القيد لأن الشقاوة سببه فرط التكبر فلا مفهوم المخالفة قوله عند الله أي في علم الله تعالى وحكمه بل جعلني مباركاً حيث ما كنت.

قوله تعالى: وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾

قوله: (﴿والسلام علي يوم ولدت﴾ [مريم: ٣٣]) من وساوس الشيطان ﴿ويوم أموت﴾ [مريم: ٣٣] من عذاب القبر.

قوله: (﴿ويوم أبعث حياً﴾ [مريم: ٣٣]) من عذاب النار وأهوال القيامة.

قوله: ويؤيده القراءة بالكسر والجر وجه القراءة بالكسر والجر وجه التأييد أن الإيصاء بالبر يناسب التكليف به.

قوله: كما هو على يحيى والتعريف للعهد أي التعريف في ﴿والسلام﴾ [مريم: ٣٣] للعهد والمعهود هو السلام المذكور في حق يحيى وهو السلامة يوم ولادته من أن يناله الشيطان بما ينال بني آدم ويوم موته من عذاب القبر ويوم البعث من عذاب النار وأهوال القيامة.

قوله: (كما هو على يحيى عليه السلام والتعريف للعهد والأظهر أنه للجنس والتعريض باللعن على أعدائه فإنه لما جعل جنس السلام على نفسه عرض بأن ضده عليهم كقوله تعالى: ﴿والسلام على من اتبع الهدى﴾ [طه: ٤٧] فإنه تعريض بأن العذاب على من كذب وتولى) كما هو يحيى عليه السلام يعني في ما مر غرضه الإشارة إلى تفسيره وتوطئة لذكر قوله والتعريف للعهد فيكون المراد به السلام السابق ذكره ولا يخفى ضعفه وعن هذا قال والأظهر الخ لأن هذا الكلام منقطع عن كلام يحيى عليه السلام وجوداً وهو ظاهر وسرداً فيكون غير سابق لفظاً ومعنى وأما القول بأنه كيف يجوز أن يكون سلام يحيى بعينه سلام عيسى عليهما السلام فمدفوع بأنه يمكن أن يقال إنه من قبيل هذا الذي رزقنا من قبل بأن يكون المعنى مثل سلام يحيى علي فيكون سلامه متحداً بالنوع مع سلام يحيى وإن كان مغايراً له بالشخص هذا صحيح إن كفى في المعهودية الاتحاد بالنوع وإلا فلا فالأظهر بل الصحيح كما في الكشاف أنه للجنس أي الاستغراق[1] إذ التعريض إنما يحصل به لكن المراد الاستغراق العرفي أو الإضافي إذ الحقيقي ليس بمتصور قوله فإنه لما جعل جنس السلام الخ إشارة إلى كون المراد الاستغراق والمراد بالأعداء اليهود والنصارى الذين قالوا إنه ابن الله أو أنه ثالث ثلاثة أو أن الله هو المسيح ابن مريم والدعاء باللعن على العموم ليس بقبيح والمراد بالضد مقابله قيل كلمهم بذلك ولم يتكلم حتى بلغ مبلغاً يتكلم فيه الصبيان كذا في الكشاف ظاهره يخالف قوله تعالى: ﴿ويكلم الناس في المهد وكهلاً ومن الصالحين﴾ [آل عمران: ٤٦] ولا جزم في شيء من الطرفين.

قوله تعالى: ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ ﴿٣٤﴾

قوله: (أي الذي تقدم نعته هو عيسى ابن مريم لا ما يصفه النصارى) أي المشار إليه بذلك ما تقدم وصيغة البعد للتفخيم قوله لا ما نصفه النصارى إشارة إلى أن في الكلام الحصر أي قصر الخبر على المبتدأ إما بناء على ما ذكره المحقق الكرماني في شرح البخاري من أن تعريف الطرفين مطلقاً يفيد الحصر وإن خصه أهل المعاني بتعريف المسند باللام أو بالإضافة إلى ما فيه اللام أو بناء على أن الحصر مستفاد من فحوى الكلام فإن الوصف إشارة إلى نفي ما ادعوه فيه فإنهما متنافيان فإذا أثبت أحدهما لزم نفي الآخر بطريق ضروري لأنه إذا تحقق وصفه بالعبودية وولادته من مريم لزم أن لا يكون ابناً ورباً وهذا هو الصواب.

قوله: والأظهر أنه للجنس والتعريض باللعن على أعدائه وجه أظهرية الجنس من العهد أن المراد من تكلمه في المهد رضيعاً رد ما افترى عليه أعداؤه بإتيان شيء خارق للعادة فالمقام مقام طرد الأعداء ولعنهم فتوسل إلى لعن الأعداء بحصر جنس السلام على نفسه حصراً إضافياً معرضاً بضده على أعدائه.

---

(١) ولا ضير في حملها على الجنس من حيث هو هو لكن المناسب هنا الإفراد كما لا يخفى.

قوله: (وهو تكذيب لهم) إشارة إلى ما ذكرناه.

قوله: (فيما يصفونه على الوجه الأبلغ والطريق البرهاني حيث جعله الموصوف بأضداد ما يصفونه ثم عكس الحكم) فيما يصفونه أي في وصفهم[1] على الوجه الخ متعلق بالتكذيب والطريق البرهاني أقحم الطريق لأنه ليس ببرهان بالفعل قوله حيث جعله الخ بيان للطريق البرهاني والمعنى حيث جعل الله عيسى الموصوف أي هو الموصوف بأضداد ما يصفه الكفرة من النصارى ثم عكس الله تعالى الحكم إشارة إلى الوجه الأبلغ فإن المتبادر المتناول كون الذات مبتدأ وما يدل على الصفات محمولاً وهنا عكس وجعل ذلك مبتدأ وعيسى خبراً مع أن الأصل كون عيسى مبتدأ وذلك خبره لقصد المبالغة بادعاء أن ذلك الوصف معلوم مسلم ينبغي أن يجعل مبتدأ ويجعل أصلاً بالنسبة إلى عيسى عليه السلام بأنه خبر مأول بالمسمى لما عرف في محله أن العلم الشخصي لا يكون محمولاً إلا إذا أول بنحو مسمى فالمبتدأ الذات الموصوف بالعبودية والولادة من مريم وغيرهما من سمات الحوادث والخبر ما دل على الذات فقط للمبالغة كما عرفته لكنه مأول بالمسمى فالحكم الذي في قوله ثم عكس الحكم المحكوم به لأن الحكم قد يطلق عليه فالمراد أن الظاهر أن يقال عيسى عبد الله ومخلوق له لأنهما المتنازع فيه والمقصود بالإفادة فعكس بناء على ادعاء أن ذلك الوصف معلوم يستحق أن يجعل مبتدأ ليكون أبلغ في الرد.

قوله: (خبر محذوف أي هو قول الحق الذي لا ريب فيه والإضافة للبيان والضمير للكلام السابق أو لتمام القصة) والإضافة للبيان لصحة الحمل عليه أشار إليه بقوله الذي لا ريب فيه قوله الذي إشارة إلى الحمل لا ريب فيه تفسير الحق والمراد لا ينبغي أن يرتاب لسطوع برهانه ووضوح بنيانه فلا يضره وجود المرتابين لأنهم كالمعدومين قيل وليست من إضافة الموصوف إلى الصفة أي القول الحق ولا يعرف وجهه إذ الظاهر من إضافة الموصوف إلى الصفة لسداد المعنى والمراد بالضمير ما هو المحذوف وهو مبتدأ والكلام السابق قوله: ﴿إني عبد الله﴾ [مريم: ٣٠] أو لتمام القصة أي الضمير لتمام قصة عيسى

قوله: وهو تكذيب لهم فيما يصفونه على الوجه الأبلغ والطريق البرهاني حيث جعله موصوفاً بأضداد ما يصفونه أي جعل الله عيسى موصوفاً بوصف كونه ابن مريم المضاد لوصف النصارى له بأنه ابن الله وبوصف كونه قول الحق المضاد لوصف اليهود له بأنه ساحر والسحر لكونه باطلاً مضاد للحق واتصاف أمر بضد شيء برهان قاطع لكذب من يدعي اتصافه بذلك الشيء.

قوله: ثم عكس الحكم أي عكس حكم النصارى فإنهم لما قالوا عيسى ابن الله وحكموا بأنه ولده عكس الله حكمهم ذلك بقوله: ﴿ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه﴾ [مريم: ٣٥] والمراد بالعكس المقابلة فإن المتعاكسين متقابلان فالمعنى ثم غير حكم النصارى إلى حكم يقابله وينفيه لا العكس الاصطلاحي.

---

(١) إشارة إلى كون ما مصدرية واحتمال الموصولية بعيد.

عليه السلام وتذكير الضمير باعتبار التمام أو المذكور اخره لأن الأول هو المقصود والمسوق للرد.

قوله: (وقيل صفة عيسى أو بدل له أو خبر ثانٍ ومعناه كلمة الله) نبه به على أن الحق هو الله تعالى إن جعل صفة أو بدلاً أو خبراً ثانياً وإنما قيل كلمة الله لأنه وجد بكلمة بلا أب القيها إلى مريم أوصلها إليها فشابه البدعيات التي هي عالم الأمر.

قوله: (وقرأ عاصم وابن عامر ويعقوب قول بالنصب على أنه مصدر مؤكد) أي لمضمون الجملة وهو منصوب بالفعل المحذوف وجوباً وهو أحق ويسمى مؤكداً لغيره نحو زيد قائم حقاً فكون قول الحق مؤكداً باعتبار لفظ الحق.

قوله: (وقرىء قال الحق وهو بمعنى القول) أي لفظه وإن كان ماضياً لكنه بمعنى المصدر فهو اسم مثل عن قيل وقال.

قوله: (في أمره يشكون أو يتنازعون فقالت اليهود ساحر وقالت النصارى ابن الله وقرىء بالتاء على الخطاب) يشكون على أنه من المرية بمعنى الشك قوله أو يتنازعون على أنه من المراء وهو الجدال قدم الأول لأنه هو المشهور والمناسب للمقام فقالت اليهود الخ إشارة إلى أن المضارع في النظم الجليل لحكاية الحال الماضية وضمير يمترون راجع إلى اليهود والنصارى لأنهم مذكورون حكماً لأن قوله: ﴿والسلام علي﴾ [مريم: ٣٣] تعريض للأعداء كما صرح به آنفاً ففهموا منه وهذا معنى المذكور حكماً وتقديم فيه لرعاية الفاصلة إذ لا يناسب الحصر هنا ومعنى فيه في أمره كما نبه عليه على الخطاب أي على خطاب اليهود والنصارى للتوبيخ والعتاب والمراد بعض النصارى.

قوله تعالى: مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾

قوله: (ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه) ما كان لله ما صح لله أن يتخذ ولداً بالتبني أو بإحبال الإناث لكن المصنف خصه بالثاني هنا وقال في تفسير **قوله تعالى:** ﴿قالوا اتخذ الله ولداً﴾ [الكهف: ٤] أي تبناه فحمل هناك الاتخاذ على التبني وتسميته ابناً وما ذكره هنا موافق لما نقل عنهم قاتلهم الله من القول بالتوليد حقيقة ألا يرى أنه تعالى ألزم عليهم الحجة في سورة البقرة وأبطل قولهم بالبراهين الكثيرة.

قوله: (تكذيب للنصارى) ولليهود ومشركي العرب حيث قال اليهود عزير ابن الله والمشركون الملائكة بنات الله والولد عام للابن والبنت وجه تخصيص النصارى إذ الكلام في أمر عيسى عليه السلام لكن التعميم لا يضره والنفي للنفي في الدوام لا لنفي الدوام وقد مر مراراً مع وجهه وكلمة من زائدة للتنصيص في العموم.

قوله: في أمره يشكون الترديد بأو ناظر إلى احتمالي معنى يمترون فإنه إذا كان المرية بمعنى الشك يكون المعنى يشكون وإن كان من المراء وهو الجدال كان المعنى يتنازعون.

قوله: (وتنزيه لله تعالى عما بهتوه) وتنزيه معنى سبحانه وقيد عما بهتوه من مقتضيات المقام ولو عمم لكان أولى ولدخل ما بهتوه دخولاً أولياً ولم يقل عن اتخاذ الولد لأن قولهم هذا يقتضي التشبيه والحاجة وسرعة الفناء وأراد التعميم جميع ما بهتوه صريحاً أو لازماً.

قوله: (﴿إذا قضى أمراً﴾ [مريم: ٣٥]) أي أراد شيئاً ﴿فإنما يقول له كن﴾ [مريم: ٣٥] أي أحدث ﴿فيكون﴾ [مريم: ٣٥] فيحدث سبق توضيحه في سورة البقرة.

قوله: (تبكيت لهم بأن من إذا أراد شيئاً أوجده بكن كان منزهاً عن شبه الخلق والحاجة في اتخاذ الولد بإحبال إناث) تبكيت لهم أي الزام لهم بايراد حجة على فساد ما قالوه بأن من أراد معنى قضى أوجده بكن بالأمر التكويني كان منزهاً عن شبه الخلق واتخاذ الولد شبه الخلق قوله بإحبال الإناث الأولى بالتوليد واحبال الإناث لا سيما بجمع الإناث ليس بمنقول منهم ولم نطلع هذا النقل منهم بل ظاهر قوله تعالى: ﴿بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة﴾ [الأنعام: ١٠١] الآية يدل على أنهم لم يقولوا بأن له صاحبة نعم هذا مقتضى كلامهم لكن حسن التعبير ممدوح في التقرير ولك أن تقول في تقرير الحجة أن اتخاذ الولد يكون بأطوار ومهلة وفعله تعالى مستغنٍ عن ذلك.

قوله: (وقرأ ابن عامر فيكون بالنصب على الجواب) أي على جواب الأمر وهنا بحث مذكور في سورة النحل حاصله أنه ليس بجواب بل شبيه بالجواب من حيث مجيئه بعد الأمر.

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾

قوله: (سبق تفسيره في سورة آل عمران وقرأ الحجازيان والبصريان أن بالفتح على ولأن وقيل إنه معطوف على الصلاة) على ولأن أي اللام الجارة محذوفة متعلقة باعبدوا[1] الدال عليه فأعبدوا وعلى تقدير العطف يكون من مقول عيسى عليه السلام[2] وعلى قراءة الكسر بتقدير قل يا محمد ﴿إن الله﴾ [مريم: ٣٦] الآية فح لا يظهر ارتباطه بما قبله إلا أن

قوله: سبق تفسيره في سورة آل عمران حيث قال هناك ثم شرع في الدعوى وأشار إليها بالقول المجمل فقال: ﴿إن الله ربي وربكم﴾ [مريم: ٣٦] إشارة إلى استكمال القوة النظرية بالاعتقاد الحق الذي غايته التوحيد وقال فاعبدوه إشارة إلى استكمال القوة العملية فإنه بملازمة الطاعة التي هي الإتيان بالأوامر والانتهاء عن المناهي ثم قرر ذلك بأن بين أن الجمع بين الأمرين هو الطريق المشهود له بالاستقامة.

قوله: وقرأ الحجازيان والبصريان أن بالفتح على لأن فتقدير الكلام ولأن الله ربي وربكم اعبدوه فاعبدوه فقوله: ﴿فاعبدوه﴾ [مريم: ٣٦] مفسر للمقدر.

قوله: وقيل إنه معطوف على الصلاة أي أوصاني بأن أقول هذا القول.

---

(١) أو متعلق بقوله: ﴿فاعبدوه﴾ كقوله تعالى: ﴿وربك فكبر﴾.

(٢) أي وأن أقول لكم ذلك.

يقال إنه تقرير لما قبله والمعنى قل يا محمد هذا تقرير لما ذكر قبله والخطاب الخ إما لليهود والنصارى فقط أو لكافة الناس وفيه التفات في بعض الوجوه.

قوله تعالى: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٣٧﴾﴾

قوله: (**اليهود والنصارى**) حيث قال اليهود إنه ساحر كذاب والنصارى أنه نبي أو أنه ابن الله ولم يذكره لذكره فيما سبق قدم هذا الاحتمال لأنه يناسب الترتيب بالفاء.

قوله: (**أو فرق النصارى نسطورية قالوا إنه ابن الله ويعقوبية قالوا هو الله هبط إلى الأرض ثم صعد إلى السماء**) اختلف بعضهم بعضاً بعد رفعه إلى السماء كذا قيل ولا دلالة للمقام عليه قوله ويعقوبية قالوا هو المسيح الله أي هم القائلون بالاتحاد وقيل لم يصرح به أحد منهم ولكن لما زعموا أن فيه لاهوتاً أي ألوهية(١) وقالوا لا إله إلا واحد لزمهم أن يكون هو المسيح فنسب إليهم لازم قولهم توضيحاً لجهلهم كذا ذكره في أوائل سورة المائدة.

قوله: (**وملكائية قالوا هو ثالث ثلاثة وموحدون قالوا هو عبد الله ونبيه**) هذا لما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾ [المائدة: ٧٣] أي أحد ثلاثة وهو حكاية عما قاله النسطورية والملكائية منهم القائلون بالأقانيم الثلاثة انتهى والفاضل السعدي نقل عن الملل والنحل ما يخالفه أيضاً وهو أن الملكائية قالوا إن الكلمة يعني أقنوم العلم اتحدت بالمسيح وتدرعت بناسوته والروح عندهم روح القدس وأقنوم الحياة ولا يسمون العلم قبل تدرعه ابناً بل الابن هو المسيح بعد التدرع وقال بعضهم إن الكلمة مازجت عيسى كما تمازج الماء باللبن ثم قالت الملكائية بأن الجوهر غير الأقانيم لأنه موصوف والأقانيم بمنزلة الصفة وعن هذا صرحوا بالتثليث كما نطق به القرآن: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾ [المائدة: ٧٣] وقالت الملكائية أيضاً المسيح ناسوت كلي لا جزئي وهو قديم وقد ولدت مريم إلهاً أزلياً والصلب والقتل وقع على الناسوت واللاهوت معاً وأثبتوا الأبوة والبنوة(٢) وقد ظهر أن ما ذكر المص هنا مخالف لما نقل عن الملكائية إلا أن يقال إنه اطلع على الرواية من الملكائية غير ما ذكر في الملل والنحل وفي سورة المائدة وملكاء بالمد علم غير عربي والنسبة إليه الملكائية بهمزة بعد الألف الممدودة.

قوله: (**فويل للذين كفروا**) لم يجيء فويل لهم تسجيلاً على كفرهم وللإشارة إلى علة الحكم هذا إن جعل الموصول عبارة عنهم وإن جعل عبارة عن الجنس فلا يكون من وضع المظهر موضع المضمر فيدخلون فيه دخولاً أولياً.

قوله: (**من شهود يوم عظيم هوله وحسابه وجزاؤه وهو يوم القيامة**) أي مشهد مصدر

قوله: من شهود يوم عظيم الخ فسر رحمه الله لفظ المشهد على محتملات معناه فإنه إما

---

(١) يحيي ويميت يدبر الأمور.

(٢) أي أطلقوا الأبوة والنبوة على الله تعالى.

ميمي من الشهود أي الحضور لا من الشهادة قوله هوله إشارة إلى أنه من قبيل صفة جرت على غير ما هي له وكلمة من ابتدائية.

قوله: (أو من وقت الشهود) أي هو اسم زمان.

قوله: (أو من مكانه) اسم مكان وهو من الشهود في الاحتمالات الثلاثة ومكانه هو الموقف والإضافة في الأول بمعنى في أو على الاتساع كقوله تعالى: ﴿وذلك يوم مشهود﴾ [هود: ١٠٣] على احتمال وكذا في الثاني والثالث الإضافة بمعنى في لكن على الثاني يلزم[1] أن يكون للزمان زمان إذ وقت الشهود بعض من يوم القيامة فحصول الكل في الجزء منظور فيه أيضاً وأيضاً كون الموقف مكاناً ليوم القيامة لا يخلو عن خدشة والوجه الأول سالم عن هذا الاضطراب وعن هذا قدمه وجه التفصي أن استحالة كون الزمان للزمان ممنوعة إذ الزمان عند المتكلمين عبارة عن أمر متجدد يقدر به متجدد آخر ألا يرى أنه يجوز التعاكس فظرفية الجزء للكل مجازية وكذا الكلام في المكان إذ ظرفته أيضاً مجازية.

قوله: (أو من شهادة ذلك اليوم عليهم وهو أن تشهد عليهم الملائكة والأنبياء وألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بالكفر والفسوق) أو من شهادة أي المشهد مصدر ميمي من الشهادة أو اسم زمان أو اسم مكان فالإضافة في الأول مجازية لأدنى ملابسة أشار إليه بقوله وهو أن تشهد عليهم الملائكة الخ مثل ليله قائم وتذكير ضمير الشهادة باعتبار الخبر أو التأنيث ليس بمحضة في تاء الشهادة أو تأويله بأن يشهد.

قوله: (أو من وقت الشهادة أو من مكانها) فالإضافة بمعنى في أو الإسناد مجاز وكذا كون الإضافة بمعنى في فلا مجاز في الإضافة وكذا الكلام في مكان الشهادة إما إضافته بمعنى في أو لأدنى ملابسة والحاصل أن المشهد إما مصدر ميمي أو اسم زمان أو اسم مكان وعلى كل إما هو من الشهود بمعنى الحضور أو بمعنى الشهادة فالاحتمالات ستة بعضها راجح على البعض كما يظهر من التقرير المذكور.

قوله: (وقيل ما شهدوا به في عيسى وأمه) وقالوا به فيوم عظيم يوم شهادتهم فيهما وعظمه باعتبار عظم مظروفه فالمراد باليوم يوم الدنيا والمشهد ح مصدر بمعنى المفعول به مرضه لأن المتبادر يوم القيامة والمشهد باقٍ على معناه في الاحتمالات المذكورة.

قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٣٨﴾

قوله: (تعجب معناه أن اسماعهم) اسماعهم جمع سمع بمعنى المصدر أو القوة

مصدر ميمي أو اسم زمان أو مكان وعلى كل من التقادير إما أن يكون اشتقاقه من الشهود أو من الشهادة فاستوفى بيان معانيه بصرفه على الوجوه المذكورة.

---

(١) وقيل إنه بعض من يوم القيامة فلا يلزم أن يكون للزمان زمان ثم سلمه ومنع استحالته ولا يخفى أنه تطويل بلا فائدة.

السامعة وكذا الابصار والأول أي الإدراك بالعين والإدراك بالعين والإدراك بالسمع حقيقة والثاني أي القوة السامعة والقوة الباصرة إطلاقهما عليهما مجاز والأوفق لاستعمال القرآن سمعهم بالإفراد دون الجمع.

قوله: (أي يوم القيامة جدير بأن يتعجب منهما بعد ما كانوا صماً عمياً في الدنيا) يؤيد المعنى الأول وهذا منشأ التعجب فالآية على هذا الوجه من قبيل ﴿فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد﴾ [ق: ٢٢] وكذا الكلام في السمع ولما كان التعجب وهو حيرة تعرض الإنسان لجهله بسبب المتعجب منه محالاً في شأنه تعالى أوله بذلك فحاصل المعنى تعجبوا من سمعهم الحق وأبصارهم الصواب حين لا ينفعهم ذلك مع أنهم كانوا أصم عن استماع وأعمى عن رؤيته حين ينفعهم السمع والإبصار ولعله في موطن وكونهم أعمى في موطن آخر قال تعالى: ﴿ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عمياً وبكماً وصماً﴾ [الإسراء: ٩٧] الآية وقد مر في سورة الكهف بيان إعراب هذا النظم الجليل وأنهما صيغة تعجب نقل من صيغة الأمر من الأفعال إلى معنى الإنشاء.

قوله: (أو التهديد بما يسمعون ويبصرون يومئذ) والفرق أن في الأول نزل الفعلين منزلة اللازم والتعجب فيه نفس السمع والإبصار بعد الصمم والعمى وفي هذا الاحتمال المراد تعلقهما بالمفعول وهو ما يضرهم ويسوؤهم فالتعجب ح عن السمع والإبصار لا مطلقاً بل متعلقين بالمفعول بعد ما كانوا صماً وعمياً في الدنيا عن استماع ما يسرهم في الدنيا وإبصارهم فعلم من هذا التقرير أن قوله أو التهديد عطف على قوله إن أسماعهم لا على التعجب إذ هذا تعجب أيضاً مقصود منه التعجب مع التهديد والفرق ما عرفته آخره لأن في الأول مبالغة حيث أثبت لهم الاسماع والإبصار فيشمل ما يسوؤهم وغيره وإن لم يقدر له مفعول لكنه يلزمه وقيل لأن قوله لكن الظالمون انسب بالأول.

قوله: (وقيل أمر بأن يسمعهم ويبصرهم مواعيد ذلك اليوم وما يحيق بهم فيه) أي أمر للنبي عليه السلام لا تعجيب بأن يسمعهم ويبصرهم إشارة إلى أن في أبصر محذوفاً سواء كان أمراً أو فعلاً تعجباً والمعنى اسمع الناس وأبصرهم بما يحل بهم من العذاب وهو

قوله: اسمع بهم وأبصر تعجيب الخ فسر رحمه الله فعل التعجب على ما حققه النحاة من احتمال الوجهين فإنهم قالوا في أكرم بزيد أن أصله إما أن يكون أكرم زيد أي صار ذا كرم إلا أنه أخرج ما معناه الخبر على لفظ الأمر كما أخرج ما معناه الدعاء على لفظ الخبر كقولهم رحمه الله والباء مزيدة كما في قوله تعالى: ﴿وكفى بالله﴾ [النساء: ٦] وزيد فاعل أكرم وإما أن يكون أمراً لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ [البقرة: ١٩٥] وزيد مفعول أكرم أو بأن يصيره ذا كرم على جعل الهمزة للصيرورة فالباء للتعدية ثم جرى مجرى المثل في عدم التغيير عن لفظ واحد في خطاب الاثنين والجماعة فيقال يا رجلان أكرم بزيد ويا رجال أكرم بزيد فوجه رحمه الله أسمع بهم وأبصر على كل من الوجهين المذكورين.

منقول عن أبي العالية كما ذكره المعرب مرضه لعدم تعلق الاستدراك به فيحتاج إلى أن يقال إنه متعلق بقوله: ﴿فويل للذين كفروا﴾ [مريم: ٣٧] فتعلقه به يحتاج إلى التمحل فالاستدراك يتعلق بقوله أسمع بهم وهذا استدراك في معنى العلة فتأمل.

قوله: (والجار والمجرور على الأول في موضع الرفع) أي على كونه للتعجب تهديداً أولاً في موضع الرفع على أنه فاعل له والباء زائدة نحو كفى بالله وهذا مذهب سيبويه لكن يلزم حذف الفاعل في أبصر وأجاب عنه ابن مالك أن الجار حذف منه واستتر الضمير في الفعل لدلالة الأول عليه فلا حذف للفاعل وأجاب سيبويه بأنه لملازمة الجر ولكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدمه وإنما قال لملازمة الجر احترازاً عن مثل كفى بالله وما جاءني من رجل حيث لا يجوز حذفه إذ لا ملازمة للجر حيث قيل كفى الله وما جاءني رجل بخلاف لفظة به فإنه لا يفارق الجار عن الضمير المجرور.

قوله: (وعلى الثاني في موضع النصب) أي على كونه أمراً.

قوله: (أوقع الظالمين موقع الضمير إشعاراً بأنهم ظلموا أنفسهم حيث أغفلوا الاستماع والنظر حين ينفعهم وسجل على إغفالهم بأنه ضلال بين) أوقع الظالمين فيكون اللام للعهد ولو حملت على الاستغراق لدخل الأحزاب المذكورون فيهم دخولاً أولياً فلا يكون ح من باب وضع المظهر موضع المضمر والظلم لأنفسهم لأن ضرر الكفر عائد عليهم في الآخرة وسجل أي حكم على إغفالهم بأنه ضلال بين واضح بل بأنه في ضلال مبين كأن الضلال أحاط بهم من قرنهم إلى اقدامهم بحيث لا خلاص لهم والعجب أن المص لم ينبه على نكتة إيراده بالظرف مع أنه أبلغ في التسجيل قوله بين أي مبين من أبان اللازم.

قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٩﴾﴾

قوله: (يوم يتحسر الناس المسيء على إساءته والمحسن على قلة إحسانه) إشارة إلى وجه تسمية يوم القيامة بالحسرة وإضافته إليها لأدنى ملابسة لوقوع الحسرة فيه قوله والمحسن أي يتحسر المحسن أي فالإنذار عام لهم أيضاً لكن الضمير في ﴿وأنذرهم﴾ [مريم: ٣٩] للكافرين والاستخدام خلاف الظاهر.

قوله: (إذ قضى الأمر) ظرف للحسرة لا لأنذر.

قوله: (فرغ من الحساب وتصادر الفريقان إلى الجنة والنار وإذ بدل من اليوم أو ظرف

قوله: أوقع الظالمين موقع الضمير إشعاراً بأنهم ظلموا أنفسهم حيث أغفلوا الاستماع والنظر حين ينفعهم تقول أغفلت الشيء إذا تركته عن ذكر منك وإغفال الاستماع ناظر إلى أسمع بهم وإغفال النظر إلى أبصر وحين ينفعهم هو أيام الدنيا وهو معنى اليوم في قوله: ﴿لكن الظالمون اليوم﴾ [مريم: ٣٨] فإن المراد به يوم الدنيا المعهود الحاضر لا اليوم المعهود بالذكر في قوله: ﴿يوم يأتوننا﴾ [مريم: ٣٨] فإنه يوم القيامة.

للحسرة) أي المراد بالأمر الحساب على أنه واحد الأمور واللام للعهد لكونه معهوداً بقرينة ذكر قضى ومعنى قضى أتم الشيء قولاً أو فعلاً والفراغ لازم معناه أو حاصله إذ الاتمام هو الفراغ وتصادر الفريقان أي صدر كل من موقف الحساب إلى مقره إما إلى الجنة وإما إلى النار قوله أو ظرف للحسرة وهو الظاهر إذ التحسر إنما حصل حين فراغ الحساب وسمي يوم القيامة بجميع أجزائه يوم الحسرة لوقوع الحسرة في بعض أجزائه.

قوله: (وهم في غفلة) هذا أبلغ من ﴿وهم غافلون﴾ [الروم: ٧] أي وهم في غفلة عن الحساب معرضين عن التفكر فيه.

قوله: (حال متعلقة بقوله في ضلال مبين وما بينهما اعتراض أو بأنذرهم أي أنذرهم غافلين غير مؤمنين) فالواو في ﴿وأنذرهم﴾ [مريم: ٣٩] اعتراضية قوله أو بأنذرهم وهو الظاهر أي أنذرهم غافلين إشارة إلى أن الجملة الحالية مأولة بالمفرد أي هم أحوج إلى الإنذار لأنهم غافلون عن يوم الحسرة وما يقع فيه من التحسر التام قوله: ﴿وهم لا يؤمنون﴾ [مريم: ٣٩] مؤول بغير مؤمنين كما قال غير مؤمنين إشارة إلى أنه حال من المفعول والمعنى أنهم ممن علم بأنهم لا يؤمنون فهذا خاص بمن علمه الله تعالى أنه يموت على الكفر.

قوله: (فيكون متضمنة للتعليل) أي أنذرهم لأنهم في حالة يحتاجون فيها للانذار وهي الغفلة والكفر ويتضمن الامتنان بأنه تعالى أرسل إليهم رسولاً منذراً أحوج ما يكون والإنذار لا يقتضي ترتب النفع عليه كقوله تعالى: ﴿لتنذر قوماً ما أنذر آباؤهم فهم غافلون﴾ [يس: ٦] وأما قوله تعالى: ﴿إنما أنت منذر من يخشاها﴾ [النازعات: ٤٥] الحصر فيه باعتبار النفع كقوله تعالى: ﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢] مع أن القرآن هدى للناس فلا إشكال بأن لا يؤمنون نفى عنهم الإيمان في جميع الأزمنة إذ معناه كما علمت أنه علم الله تعالى أنهم لا يؤمنون كما صرح به المص في أوائل سورة يس ولك أن تقول إن لا يؤمنون عام لهم ولغيرهم ممن آمن منهم لكنه خلاف السوق.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴿٤٠﴾﴾

قوله: (لا يبقى لأحد غيرنا عليها وعليهم ملك ولا ملك) ملك بضم الميم التصرف في

قوله: حال متعلقة بقوله: ﴿في ضلال مبين﴾ [مريم: ٣٨] فحينئذٍ يكون ذو الحال ضمير الظالمين الكائن في متعلق الظرف الذي هو في ضلال فتقديره لكن الظالمون كائنون في ضلال مبين غافلين غير مؤمنين بالحق.

قوله: أو بأنذرهم أي أو حال متعلقة بأنذرهم أي أنذرهم غافلين فيكون حالاً متضمنة للتعليل أي لتعليل الأمر بالإنذار بغفلتهم وعدم إيمانهم بالحق فإن تعقيب الأمر بالوصف يشعر بعليته له فالمعنى أنذرهم لأنهم غافلون عن الحق غير مؤمنين به.

قوله: لا يبقى لأحد غيرنا ملك ولا ملك الملك بالضم هو التصرف بالأمر والنهي ومنه اشتق

الأعيان بالأمر والنهي وملك بكسر الميم هو التصرف في الأعيان المملوكة كيف يشاء فإرث الأرض ومن عليها استقلاله بتملكها ظاهراً وباطناً دون ما سواه وانتقال ذلك إليه تعالى ظاهراً شبه انتقال الملك الموروث من المورث إلى الوارث فذكر اسم المشبه به وأريد المشبه.

قوله: (أو نتوفى الأرض ومن عليها بالإفناء والإهلاك توفي الوارث لإرثه) نتوفى الأرض أي نستوفيها كاملاً بالإفناء والإهلاك وهذا شبيه باستيفاء الوارث لإرثه فذكر اسم المشبه به وأريد المشبه استعارة تبعية ويحتمل أن تكون استعارة تمثيلية.

قوله: (يردون للجزاء) يردون إلينا لا إلى غيرنا للجزاء أشار إلى أن معنى الرد هو المراد من الرجوع لأن أصل الرجوع العود إلى الحالة الأولى.

قوله تعالى: وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾

قوله: (﴿واذكر في الكتاب﴾ [مريم: ٤١])[1] وفي الكشاف المراد بذكر الرسول إبراهيم عليه السلام وقصته أن يبلغه ويتلوه عليهم كقوله تعالى: ﴿واتل عليهم نبأ إبراهيم﴾ [الشعراء: ٦٩] وإلا فالله هو الذاكر له والمورد له في التنزيل والفائدة في ذلك التبليغ هو الاقتداء بسيرته والاتعاظ بوعظه والإرشاد إلى الحق لا سيما الأقارب.

قوله: (ملازماً للصدق كثير التصديق لكثرة ما صدق به من غيوب الله وآياته وكتبه ورسله) ملازماً للصدق مستفاد من صيغة المبالغة مثل ضحيك وفسيق لمن واظب الضحك ولازمه وداوم على الفسق قوله كثير التصديق هكذا وقع بدون العطف والمعنى كثير الصدق في تصديق غيوب الله وآياته وكتبه ورسله فالصديق صيغة مبالغة من الصدق لا من التصديق وفي بعض النسخ أو كثير التصديق وفي بعضها الواو بدل أو قيل وجه الأول ظاهر لظهور مقابلتهما باعتبارين لأن الأول من الثلاثي والثاني من المزيد والأول مبالغة في الكيف والثاني في الكمية كذا قالوا والأولى والثاني في الكيف والكم[2] معاً والأول مدلول صديقاً

الملك وهو المتصرف في مملكته بالأمر والنهي والملك بالكسر هو التملك والمالكية ولو بأدنى شيء ومنه اشتق المالك وقوله لا يبقى لغيرنا ملك ولا ملك إشارة إلى أن تقديم المسند إليه في ﴿نحن نرث﴾ [مريم: ٤٠] للتخصيص.

قوله: أو نتوفى الأرض ومن عليها بالإفناء والإهلاك توفي الوارث لإرثه التفسير الأول تفسير له بحسب الحقيقة والثاني تفسير بحسب المجاز وتوفى بمعنى استوفى يقال توفى حقه واستوفاه بمعنى.

قوله: ملازماً للصدق تفسير للمبالغة في الصديق بحسب الكيف وقوله أو كثير التصديق تفسير لها بحسب الكم.

---

(١) وسئل عن النبي عليه السلام عنه فقال: «حين يذبح الكبش» كذا في الكشاف أي حين يذبح الموت في صون الكبش وذلك بعد دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار.

(٢) فمن قصر المبالغة على المبالغة في الكيف في الأول والمبالغة في الكم في الثاني فقد قصر.

والثاني لازمه لأن من كثر تصديقه كان الصدق في تصديقه فعلم منه أن الأول مبالغة في الكيف والكم معاً لأنه لما كان من كثر تصديقه كان الصدق في تصديقه كان الصدق عاماً له ولغيره فيكون المبالغة في الكيف والكم وقد ظهر أيضاً أنه ليس مراده أن الصديق إما مشتق من الثلاثي أو من المزيد لعدم صحته بل مراده أنه مشتق من الثلاثي والتعرض لكثير التصديق لكونه من إفراد كثير الصدق ولشرافته أفرد بالذكر وعلى نسخة الواو إما عطف تفسيري له أو إشارة إلى الوجهين المذكورين على أن الواو بمعنى أو وعلى نسخة بدون العطف يتعين كونه تفسيرياً له فح يكون تفسير كثير الصدق بكثير التصديق للتنبيه على أنه أعظم إفراده وهو أولى بالاعتبار في مقام المدح (استنبأه الله تعالى).

قوله تعالى: إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾

قوله: (بدل من إبراهيم وما بينهما اعتراض أو متعلق بكان أو بصديقاً نبياً) بدل من إبراهيم أي بدل اشتمال وما بينهما اعتراض وفائدته المدح بكثرة صدقه كيفا وكما وأنه

قوله: إذ قال بدل من إبراهيم بدل الاشتمال أو بدل الكل على الوجه الذي مر في قوله تعالى: ﴿واذكر في الكتاب مريم﴾ [مريم: ١٦].

قوله: إذ قال بدل من إبراهيم وما بينهما اعتراض قال صاحب الكشاف وهذه الجملة وقعت اعتراضاً بين والمبدل منه وبدله أعني إبراهيم وإذ قال نحو قولك رأيت زيداً ونعم الرجل أخاك قال صاحب الفرائد كون الجملة اعتراضاً بين البدل والمبدل منه بدون الواو بعيد عن الطبع وعن الاستعمال والذي ذكره من النظير ليس بمستعمل وهو مع ذلك بالواو ويمكن أن يقال إنه كان صديقاً في مقام التعليل كأنه قال واذكره لقومك لأنه كان صديقاً نبياً ثم ابتدأ وقال إذ قال أي اذكر لهم ما قال لأبيه كأنه بيان لبعض ما يكون به صديقاً نبياً والعامل في إذ اذكر والوقت في هذا قائم مقام المفعول به إلى هنا كلامه قيل عليه أما قوله كون الجملة اعتراضاً بدون الواو بعيد فكلام من لم يحقق معنى الاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة لا محل لها من الإعراب ومرجعه إلى التأكيد وهو يأتي تارة بالواو كقوله:

إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

وأخرى بلا واو نحو قوله تعالى: ﴿ويجعلون لله البنات﴾ [النحل: ٥٧] سبحانه ﴿ولهم ما يشتهون﴾ [النحل: ٥٧] ومن القبيلين قوله تعالى: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ [الواقعة: ٧٥] ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ [الواقعة: ٧٦] فإن قوله: ﴿لقسم لو تعلمون عظيم﴾ [الواقعة: ٧٦] جملة اعتراضية وقعت بالواو بين القسم الذي هو ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ [الواقعة: ٧٥] وبين جوابه الذي هو ﴿إنه لقرآن كريم﴾ [الواقعة: ٧٧] وقوله: ﴿لو تعلمون﴾ [الواقعة: ٧٦] اعتراض وقع بلا واو بين الموصوف الذي هو لقسم وبين صفته التي هي عظيم هذا إذا كان إذ قال بدلاً من إبراهيم وإذا كان متعلقاً بكان أو بصديقاً كان تعليلاً.

قوله: أو متعلق بكان هذا على تقدير كون كان تامة لا ناقصة فإن الأفعال الناقصة لا يتعلق بها شيء من الظروف وحروف الجر لأنها في التقدير قيود لاخبارها ليس فيها معنى الحدث فمعنى قولك كان زيد قائماً زيد قائم في الزمان الماضي.

صادق مصدق في قوله الآتي أو بصديقاً نبياً ظاهره أنه متعلق بصديقاً موصوفاً بقوله نبياً وأما القول بأنه يجوز أن يكون مراده تعلقه بكل واحد من صديقاً ونبياً على البدل فخلاف الظاهر إذ عبارته أو نبياً والوصف يمنع من العمل عند البصريين فالأول أيضاً ضعيف إلا أن يبنى الكلام على مذهب الكوفيين وأشار الزمخشري إلى أنه من قبيل حلو حامض مؤول باسم واحد أي مز وفي هذا الكلام جامع لخصائص الصديقين والأنبياء والكل تكلف فالأولى أو متعلق بصديقاً أو نبياً (التاء معوضة من ياء الإضافة).

قوله: (ولذلك لا يقال يا ابتي ويقال يا ابتا) لاستلزامه الجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا لا يجوز إلا شذوذاً ويقال يا ابتا جمعا بين العوضين ولا ضير فيه.

قوله: (وإنما يذكر للاستعطاف ولذلك كررها) إنما يذكر أي النداء بيا ابت للاستعطاف أي لطلب العطف والمرحمة حتى يقبل كلامه ولذلك كررها أي قول يا ابت.

قوله: (فيعرف حالك ويسمع ذكرك ويرى خشوعك) فيعرف حالك بالنصب جواب النفي أي لا يكون منه سمع ولا بصر فمعرفة حالك الخ والنفي متوجه إلى المجموع بسبب انتفاء كل واحد منهما يسمع ويبصر نزلا منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لاختلال النظم والمعنى أي لأي شيء تعبد ما لا يكون له سمع ولا بصر واكتفى بنفيهما لأنهما أشرف الآلات ومنشآن لجلب نفع ودفع ضر مع أنه أشار إلى نفي سائر القوى بقوله ولا يغني عنك شيئاً.

قوله: (في جلب نفع ودفع ضر) في جلب نفع[1] فإن المعبود ينبغي أن يكون نافعاً ودافع ضر ولو اكتفى به ولم يذكر عدم سمعه وبصره لكفى لكنه صرح بنفيهما للاعلام بغاية حمقهم وكمال شناعتهم والسؤال بقوله لم تعبد للإنكار.

قوله: (دعاه إلى الهدى وبين ضلاله واحتج عليه أبلغ احتجاج وأرشقه برفق وحسن أدب حيث لم يصرح بضلاله) دعاه إلى الهدى أي الإيمان والتوحيد وهذا وإن لم يكن صريحاً لكنه يلزم كلامه[2] وكذا قوله وبين ضلاله كما سيصرح به قوله حيث لم يصرح ضلاله تعليل لكون احتجاجه برفق وحسن أدب فإنه ممدوح لإمحاض النصح فيه لا سيما مع الأب فإنه أعز من الذهب.

قوله: (بل طلب العلة التي تدعوه) أي بحسب الظاهر لأن السؤال بما عن ماهية الشيء وبدخول اللام عليه يكون سؤالاً عن العلة لكنه ليس بسؤال عنها لانتفاء العلة

قوله: أو بصديقاً هذا على تقدير كونها ناقصة.

قوله: واحتج عليه أبلغ احتجاج وارشقه الرشاقة اللطافة يقال رجل رشيق القد أي لطيفه.

---

(١) ظاهره يدل على كون شيئاً نصب على المصدرية ويجوز أن يكون مفعولاً به كما في الكشاف وشيئاً في عامة المواضع يحتمل الاحتمالين.

(٢) لأن إنكار عبادة ما لا ينفع ولا يضر في قوة الأمر بعبادة الله تعالى إذ الإنسان لم يترك سدى.

بالبداهة بل للإنكار قوله التي تدعوه الخ بيان العلة المطلوبة ظاهراً ونبه به على أن المراد بها العلة اللمية.

قوله: (إلى عبادة ما يستخف به العقل الصريح ويأبى الركون إليه فضلاً عن عبادته التي هي غاية التعظيم) وجه الاستخفاف لعجزه عن الفائدة بل ضره متيقن قوله فضلاً مربوط بقوله ويأبى الركون إليه أي إباؤه من عبادته التي الخ أشد وأقوى من إبائه الركون والميل إليه.

قوله: (ولا تحق إلا لمن له الاستغناء التام والانعام العام وهو الخالق الرزاق المحيي المميت المعاقب المثيب ونبه على أن العاقل ينبغي أن يفعل ما يفعل لغرض صحيح والشيء لو كان حياً مميزاً سميعاً بصيراً مقتدراً على النفع والضر ولكن كان ممكناً لاستنكف العقل القويم عن عبادته وإن كان أشرف الخلق كالملائكة والنبيين لما يراه مثله في الحاجة والانقياد للقدرة الواجبة فكيف إذا كان جماداً لا يسمع ولا يبصر ثم دعاه إلى أن يتبعه ليهديه الحق القويم والصراط المستقيم لما لم يكن له حظ من العلم الإلهي مستقلاً بالنظر السوي فقال:

قوله تعالى: يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِيٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾

﴿يا أبت﴾ [مريم: ٤٢] الآية) ولا يحق الخ وهذه الحال ثابتة بإشارة النص أو دلالة النص إذ العلة الاحتياج فالمسكوت يساوي المنطوق من هذه الحاجة فاتضح كون دعوته بالرفق وحسن الأدب فإن في عدم التصريح بضلاله ما لا يخفى من اللطف وكمال حسن الأدب كما أن في تصريح ضلاله تحريك الغضب والمخاصمة بأسوأ الطريق والإعراض عن قبول الحق وهذا إرشاد للأمة إلى سلوك هذه الطريقة السنية في الدعوة إلى الحق والسبل العلية قوله لما لم يكن له أي لأبيه.

قوله: (ولم يسم أباه بالجهل المفرط ولا نفسه بالعلم الفائق) ولم يسم أباه بالجهل لما عرفت أنه حسن الأدب وأن تسمية الجهل تؤدي إلى الخصومة المفرطة فيفوت فائدة الدعوة فعامل معاملة المنصف لأنه هو المسكت للخصم المشاغب قوله ولا نفسه أي ولم يسم نفسه الشريفة بالعلم الفائق حيث قال من العلم بمن التبعيضية تواضعاً وعملاً بمضمون قوله تعالى: ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾ [الإسراء: ٨٥].

قوله: (بل جعل نفسه كرفيق له في مسير يكون أعرف بالطريق ثم ثبطه عما كان عليه بأنه

قوله: لما يراه مثله في الحاجة والانقياد للقدرة الواجبة أي لقدرة الله الواجبة الغير المعلولة بعلة غير ذات الواجب تعالى وقدرة المخلوق الممكن ممكنة.

قوله: ثم ثبطه عما كان عليه بأنه مع خلوه عن النفع مستلزم للضر أي ثم منع أباه عما كان عليه عاكفاً وهو الصنم بأنه مع خلوه عن النفع من حيث إنه لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عن عابده شيئاً مستلزم للضر من حيث إن عبادته عبادة الشيطان وإطاعة له ﴿وإن الشيطان كان للرحمن عصياً﴾ [مريم: ٤٤] والمطاوع للعاصي عاص وكل عاص حقيق بأن يسترد منه النعم وينتقم أخذ رحمة الله معنى النعمة من لفظ الرحمن في قوله: ﴿إن الشيطان كان للرحمن عصياً﴾ [مريم: ٤٤]

مع خلوه عن النفع مستلزم للضر) بل جعل نفسه كرفيق حيث قال: ﴿فاتبعني﴾ [مريم: ٤٣] الآية ونبه به على أن في كلامه تشبيهاً تمثيلياً قوله ثم ثبطه إشارة إلى تفسير الآية الآتية وثم يحتمل للتراخي الرتبي أيضاً والمعنى ثم أراد تثبيطه وتبعيده عما كان إذ التثبيط بالفعل لم يتحقق قوله مستلزم للضر وكل منهما يستلزم التأخر وحاصله الترك فما ظنك في حال اجتماعهما ولما كان خلو النفع قد لا يستلزم الضر قال مستلزم للضر تنصيصاً على المطلوب.

قوله: (فإنه في الحقيقة عبادة للشيطان من حيث إنه الآمر به فقال:

قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا﴾ (٤٤)

﴿يا أبت لا تعبد الشيطان﴾ [مريم: ٤٤]) في الحقيقة أي في نفس الأمر عبادة الشيطان وإن كان ظاهره عبادة الأصنام ولذا لم يقل لا تعبد للأصنام بمعنى لا تدم على عبادتها قوله من حيث إنه الآمر به فإن الأفعال في نفس الأمر للآمر لأنهم اطاعوه في عبادة الأصنام فالإسناد إلى الشيطان مجاز عقلي والمراد بالأمر التحريض والحث عليه استعير الأمر لتحريضه وبعثه له على عبادة غير الله تعالى تسفيهاً لرأيهم وتحقيراً لشأنهم.

قوله: (واستهجن ذلك وبين وجه الضر فيه بأن الشيطان مستعص على ربك) ولظهور خلوه النفع لم يتعرض وجهه بخلاف الضر فإنه خفي يحتاج إلى وجه جلي وإنما قال مستعص لقصد المبالغة فإن السين للطلب في الظاهر وما وجد بالطلب يكون على وجه الكمال ففي الحقيقة السين للتأكيد فمآله عصياً لأنه من صيغ المبالغة.

قوله: (المولى للنعم كلها بقوله: ﴿إن الشيطان﴾ [مريم: ٤٤] الآية) أي المعطي بلا غرض ولا عوض على ما يدل عليه لفظ الرحمن قوله كلها أي جليلها وحقيرها آجلها وعاجلها لأن معنى الرحمن ذلك فاسم الرحمن هنا أوقع من بين الأسامي السامية قوله على ربك لا دلالة لنظم الكلام عليه وهو بيان على ما في نفس الأمر قوله بقوله متعلق بقوله وبين.

قوله: (ومعلوم أن المطاوع للعاصي عاص وكل عاص حقيق بأن يسترد منه النعم وينتقم منه ولذلك عقبه بتخويفه سوء عاقبته) المطاوع للعاصي فيما يعصي سواء كان ذلك

لأنه بمعنى المنعم ومن عصى منعمه يستحق أن يقطع منه إنعامه وأن يسترد منه ما أنعمه عليه وأخذ معنى الانتقام من قوله: ﴿أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن﴾ [مريم: ٤٥] فإن من عصى منعمه ولم يشكره على إنعامه يستحق الانتقام ونزول العذاب منه عليه.

قوله: فإنه في الحقيقة عبادة الشيطان من حيث إنه الآمر به أي فإن ما كان عليه من عبادة الصنم في التحقيق عبادة الشيطان والمراد بالحقيقة هنا ليس ما هو في مقابلة المجاز وإلا فينبغي أن يكون الأمر على العكس يعني أن لك وإن كان في ظاهر الرأي عبادة الصنم لكنه في التحقيق عبادة الشيطان لأنه هو الذي أمره به.

قوله: ولذلك عقبه بتخويفه سواء عاقبته وما يجره إليه والتعقيب بتخويف سوء العاقبة هو قوله بعد نهيه عن عبادة الشيطان أخاف أن يمسك عذاب وبتخويف ما يجره إلى سوء العاقبة هو قوله: ﴿فتكون للشيطان ولياً﴾ [مريم: ٤٥].

العاصي شيطاناً أو غيره عاص لفعله ما فعله من العصيان قوله حقيق بيان لمناسبة ذكر الرحمن إذ قد يتوهم أن المناسب ما يدل على الغضب ونحوه أي إذا كان حقيقاً بأن يسترد فاسترداده من آثار الرحمة وتكرار الشيطان لما فيه من الإظهار ومزيد البيان والتقرر في الأذهان والإشعار بغلو الشيطان وبعده من الغفران.

قوله: (وما يجر إليه فقال: ﴿يا أبت إني﴾ [مريم: ٤٥] الآية) الضمير المستتر في يجر لسوء العاقبة والمجرور للموصول وفي نسخة ما يجره إليه والضمير المنصوب لأبيه أي الذي يجر سوء العاقبة أباه إليه وسوء العاقبة مس العذاب والذي يجر سوء العاقبة أباه إليه كونه للشيطان قريناً قوله فقال عطف على قوله عقبه عطف المفصل على المجمل وفي قوله عقبه هنا دلالة على أن ثم في قوله ثم ثبطه للتراخي الرتبي.

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا ٤٥﴾

قوله: (قريناً في اللعن أو العذاب تليه ويليك) في اللعن أي في لعن الآخرة والمراد به لعن ينسى عنده لعن الدنيا صرح به المص في سورة الحجر قوله أو العذاب فيكون أشد العذاب وفسر الولي بالقرين الخ إشارة إلى أن ترتب الولاية على مس العذاب بهذا المعنى وأما على المعنى المشهور فبالعكس فلا يصح إرادته هنا إلا إذا أريد الثبات على الولاية فح يصح ترتبه على مس العذاب كما يصح ترتب مس العذاب على أصل الولاية ونفسها ولذا قال أو ثابتاً في موالاته قوله تليه أي تقرب إليه ويقرب إليك إشارة إلى أن الولي من الولي بمعنى القرب فلا تجوز في ولياً.

قوله: (أو ثابتاً في موالاته فإنه أكبر من العذاب كما أن رضوان الله أكبر من الثواب) في موالاته أي في حكم موالاته وهو كونه مسخوط الله تعالى ومغضوباً عليه وهذا منشأ العذاب الأكبر ولذا قال فإنه أكبر من العذاب كما أن كون رضوان الله أكبر من الثواب لكون الرضاء منشأ لجميع الخيرات والمثوبات والحاصل أن المراد دخوله في جملة أوليائه واشياعه أخره لأن فيه احتياجاً إلى تقدير المضاف وتوجه الإشكال بقوله تعالى: ﴿الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين﴾ [الزخرف: ٦٧] والتمحل في دفعه بالعناية المذكورة.

قوله: (وذكر الخوف والمس وتنكير العذاب) وذكر الخوف وهو توقع مكروه عن أمارة مظنونة أو معلومة وهو غير مقطوع به والمس المشعر بقلة الإصابة على ما صرح به

قوله: قريناً في اللعن والعذاب تليه ويليك أو ثابتاً في موالاته الموالاة الولي بمعنى القريب من الولي بفتح الواو وسكون اللام بمعنى القريب أو بمعنى الموالي فهو على الأول حقيقة وعلى الثاني مجاز فإن الموالاة حاصلة له بالفعل فيجب المصير إلى المجاز بمعنى الثبات عليها.

قوله: وذكر الخوف والمس وتنكير العذاب إما للمجاملة أي للمعاملة مع أبيه باللطف والوجه الجميل إما دلالة الخوف على المجاملة فمن حيث إنه لم يقطع بأن يمسه العذاب وأما دلالة المس وتنكير العذاب فلأنباههما عن معنى القلة.

العلماء الأقدمون وسره أن المس متقدم لما بعده كتقدم الذوق على الأكل ومس النار متقدم على إحراقها وإفنائها لما تحرقه فتكون عبارة عن قلة الإصابة بالنسبة إلى الإحراق التام ومن أنكر فلكون ذوقه مؤوفاً وأما استعماله في شدة الإصابة كقوله تعالى: ﴿لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾ [النور: ١٤] فللقرينة الصارفة عن ظاهره ووصف العذاب بالعظيم قرينة مقالية على أن المراد به مطلق الإصابة في الظاهر أنه مجاز في الإحراق وقس عليه نظائره وكون المس عبارة عن اتصال الشيء بالبشرة لا يقتضي الشدة في الإصابة لأن القوة اللامسة يتأثر بأدنى الإصابة فلا ينافي تفسير المصنف المس في سورة البقرة بأنه اتصال الشيء بالبشرة بحيث تتأثر الحاسة كلامه هنا نعم هنا احتمال آخر ذكر المحقق التفتازاني حمل التنكير على التعظيم واستعمال المس في مطلق الإصابة نظراً إلى أن المقام مقام التهديد والزجر الأكيد حيث قال في المطول ومما يحتمل التقليل والتعظيم قوله تعالى: ﴿أني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن﴾ [مريم: ٤٥] أي عذاب هائل أو شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس وإضافة العذاب إلى الرحمن على ترجيح التقليل كما ذكره بعضهم لقوله تعالى: ﴿لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾ [النور: ١٤] ولأن العقوبة من الكريم الحليم أشد انتهى واعترف في بحث الشرط أن لفظ المس منبيء عن قلة الإصابة وسره ما ذكرناه من أن المس مقدمة الإصابة الشديدة لكن المص طاب الله ثراه مال إلى جانب الرفق وحسن الأدب مع الأب ولم ينظر إلى كونه مقام التخويف مع أن التخويف يحصل بما اختاره أيضاً.

قوله: (إما للمجاملة) أي المعاملة الجميلة لأنه أجمل من القطع بعذابه ويكون ذريعة إلى قبول النصح ويكون كلامه عليه السلام هنا موافقاً لما قبله من الاحتجاج بأبلغ احتجاج وارشقه والطفه برفق وحسن أدب.

قوله: (أو لخفاء العاقبة) وهذا بناء على أنه عليه السلام لم يتبين له أنه يموت على الكفر فإذا تبين أنه عدو لله تبرأ منه.

قوله: (ولعل اقتصاره على عصيان الشيطان من جناياته) وفي نسخة من جنايتيه بالتثنية

قوله: أو لخفاء العاقبة فإن الاعتبار إلى الخواتيم فلعله يختم على الإيمان ولا يمسه العذاب فلعدم القطع بختمه على الكفر ذكر بلفظ الخوف فقوله أو لخفاء العاقبة لا بد أن يصرف إلى كونه تعليلاً لذكر الخوف فقط لا مس العذاب وتنكيره لعدم صحته فإنه لا معنى لأن يقال اختير اللفظ المنبيء عن معنى العلة لخفاء العاقبة لكن عطفه عليها يشركه في حكمها في كونها علة لثلاثتها قال صاحب الكشاف فذكر الخوف والمس ونكر العذاب ثم أسنده إلى العذاب النازل من الرحمن للإيذان بأن العذاب من الموصوف بالرحمة أشد أي للإيذان بأن نزول العذاب ممن وصف بالرحمة والإنعام أشد إيلاماً وإيجاعاً من عذاب نزل ممن لم يوصف بها كما قال المتنبي:

فما يوجع الحرمان من كف حارم ... كما يوجع الحرمان من كف رازق

ولذا تعد الصاعقة من العذاب المستفظع لنزوله من مظنة الرحمة التي هي السحاب.

قوله: ولعل اقتصاره على عصيان الشيطان من جناياته لارتقاء همته في الربانية أي اقتصار

والجناية الأخرى معاداته لآدم عليه السلام وذريته ومن تبعيضية أي بعض جناياته وجناياته كثيرة عصيان الرحمن بالاستكبار وعدم امتثال الأمر والمعاداة والوساوس التي لا تتناهى.

قوله: **(لارتقاء همته في الربانية)** أي لارتفاع همته عليه السلام في أمور الآلوهية حيث لم يتنزل لذكره ولم يعد جناية معها فلا جرم عنده عليه السلام أعظم من عصيان الله تعالى لا سيما الاستكبار من امتثال أمره مع استقباح فلا جرم غيره ولذا ذكر عصيانه وسكت عن غيره.

قوله: **(أو لأنه ملاكها أو لأنه من حيث إنه نتيجة معاداته لآدم وذريته منبه عليها)** ملاكها أي أساسها فإن كون الجنايات جنايات لاشتمالها على عصيان رب العالمين فكأنه ذكر جميع جناياته إجمالاً قوله منبه عليها فيكون جناية عداوته لآدم عليه السلام مدلول النظم بطريق الإشارة.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴿٤٦﴾﴾

قوله: **(قابل استعطافه ولطفه في الإرشاد بالفظاظة وغلظة العناد فناداه باسمه ولم يقابل يا أبت بيا بني واخره وقدم الخبر على المبتدأ وصدره بالهمزة لإنكار نفس الرغبة على ضرب من التعجب كأنها مما لا يرغب عنها عاقل ثم هدده فقال لئن لم تنته عن مقالك فيها أو الرغبة عنها)** بالفظاظة وهي سوء الخلق وغلظة العناد من إضافة المسبب إلى السبب قوله فناداه تفصيل قابل استعطافه الخ باسمه فإن فيه اظهار عدم المودة الناشئة من الأبوة حيث لم يقل يا بني وأخره فيه نوع اظهار الاستكراه وكذا الكلام في قوله وقدم الخبر وهو راغب على المبتدأ وهو أنت وصدره أي الخبر بالهمزة الاستفهامية لإنكار نفس الرغبة لأن المنكر ما يلي الهمزة فالمنكر نفس الرغبة بمعنى الاعراض لتعديته بعن لا الفاعل وأشار إلى أن الهمزة للإنكار الوقوعي مجازاً قوله على ضرب من التعجب لأن الإنكار يتضمن التعجب وليس مراده أن الاستفهام للإنكار والتعجب حتى يلزم الجمع بين المعنيين المجازيين وإن كان جائزاً عند المص واختار كون راغب خبر مقدم وأنت مبتدأ فحينئذٍ يلزم الفصل بين راغب ومعموله بأجنبي وهو المبتدأ وأجيب بأن المبتدأ ليس بأجنبي من كل وجه لا سيما والمفصول ظرف متوسع فيه وعن هذا اختار أبو البقاء وابن مالك كون أنت فاعل الصفة

إبراهيم من جنايات الشيطان التي هي عصيانه لله ومعاداته لآدم وذريته على ذكر العصيان وعدم تعرضه لجنايته الأخرى التي هي معاداته لآدم وذريته لارتقاء همة إبراهيم في الزبانية كأن نظره في عظم ما ارتكب الشيطان من ذلك غمر فكره وأطبق على ذهنه فلم يلتفت إلى ما هو في غير جنب الله من معاداته لآدم وذريته وقد يعرض للمتكلم وهو في أثناء كلامه ما يذهله عن بعض ما هو فيه فيأخذ في الأهم.

قوله: أو لأنه ملاكها أي أو اقتصاره لأن العصيان آلة المالكية لسائر الجنايات وهو منشأ الكل وأصله فلذا أفرده بالذكر.

لاعتمادها على الاستفهام وفي مثل هذا الوجهان جائزان وبعض النكتة[1] التي ذكرها المص متنف فيما اختاره أبو البقاء فمختار المص أبلغ وثم في قوله ثم هدده للاستبعاد قوله لئن لم ينته أي بالله لئن لم تنته حذف معموله وهو عن مقالك أي فيها في آلهتي أو الرغبة عطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار والعطف على مقالك لا حاصل له.

قوله: (بلساني يعني الشتم والذم) فيكون لأرجمنك استعارة تبعية قدمه لأن معناه الحقيقي بعيد.

قوله: (أو بالحجارة) عطف على قوله بلساني فيكون الرجم حقيقة.

قوله: (حتى تموت أو تبعد عني) غاية الرمي بالحجارة قدمه لأنه المتبادر من الرجم والغرض منه أو تبعد عني بعداً مكانياً فلا نراك ولا نسمع قولك في آلهتي أو بعداً معنوياً بأن تترك الطعن في آلهتي.

قوله: (عطف على ما دل عليه لأرجمنك أي فاحذرني واهجرني) لعدم صحة عطفه على ما قبله لاختلافهما خبراً وإنشاء فإن لأرجمنك تهديد يدل على الحذر فيقدر الأمر منه قيل وجواب القسم غير استعطافي لا يكون إنشاء.

قوله: (زماناً طويلاً من الملاوة) بتثليث الميم الدهر فهو منصوب على الظرفية.

قوله: (أو ملياً بالذهاب عني) مجاز من قولهم ملي أي غني وحاصله قادراً على الهجر قبل أن اثخنك بالضرب فحينئذٍ لا تقدر الهجر وفيه تأييد لكون المعنى لأرجمنك بالحجارة حتى تبعد عني وعلى هذا المعنى الأخير يكون ملياً حالاً من فاعل واهجرني.

قوله تعالى: قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴿٤٧﴾

قوله: (سلام توديع ومتاركة ومقابلة للسيئة بالحسنة أي لا أصيبك بمكروه ولا أقول لك بعد ما يؤذيك) سلام توديع لا سلام تحية فلا منع من السلام للتوديع للكافرين والممنوع سلام التحية بلا داع شرعي ومقابلة للسيئة بالحسنة فإنها من أشرف الخصال الحميدة وسبب لدفع عداوة الخصم وجلب ولايته كالحميم قوله أي لا أصيبك بمكروه معنى سلام توديع ولا أقول لك بعد ما يؤذيك لأني أديت ما وجب علي من الدعوة إلى التوحيد وترك عبادة الأصنام فلا ضير في تركه بعد وفيه تنبيه على أن من نصح وبين طرق السداد وقوبل بالسيئة مع عدم الإجابة ساغ له الاعراض عنه.

قوله: بلساني يعني الشتم والذم الرجم في الأصل الرمي وهو إما باللسان أو بالجوارح لكن حين أريد به فعل اللسان يراد به القذف والشتم بالغلبة وإن كان مطلق اللفظ بمعنى رمي الحروف والكلمات وإن أريد به فعل الجوارح يحتمل أن يكون غايته الموت أو البعد فاستوفى رحمه الله جميع محتملات معناه.

---

(١) منها كون المنكر نفس الرغبة فإن المعنى حينئذٍ أترغب فلا يكون من إنكار الرغبة في شيء بل الظاهر إنكار الفاعل فلا يلزم إنكار الفعل.

قوله: (ولكن سأستغفر لك ربي لعله يوفقك للتوبة والإيمان) وأما استثناؤه هذا من القدوة الحسنة بقوله إلا إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك لأن المراد بالأسوة الحسنة ما يجب أن يقتدى به بدليل قوله: ﴿لمن كان يرجو الله واليوم الآخر﴾ [الأحزاب: ٢١] الآية فلا مانع من استثناء وعد الاستغفار منها إذ لا وجوب فيه كذا قاله الفاضل المحشي ويمكن أن يكون هذا قبل النهي وأن يكون هناك بعد النهي أن يكون هذا قبل ظهور حاله وأن يكون ذلك بعد ظهور حاله.

قوله: (فإن حقيقة الاستغفار للكافر استدعاء التوفيق لما يوجب مغفرته وقد مر تقريره في سورة التوبة) أي المراد بالاستغفار للكافر وهذا معنى الحقيقة هنا استدعاء التوفيق لأنه يوجب المغفرة فذكر الاستغفار وأريد لازمه المتقدم اقتضاء قال عليه السلام في رواية: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» بدل «اللهم اهد قومي» الحديث وقد مر الخ وسيجيء في سورة الشعراء[1] الإشارة إلى هذا المرام بالطف الكلام.

قوله: (﴿إنه كان بي حفياً﴾ [مريم: ٤٧])[2] تعليل لما تضمنه كلامه وهو رجاء التوفيق أي وإنما رجوت التوفيق لأنه تعالى كان على الدوام حفيا بي بليغاً في البر من جهة الدين وتوفيق أبي من أعظم الإحسان إلي وكثرة البر والالطاف فيما مضى قد اطمعني طلب التوفيق.

قوله: (بليغاً في البر والالطاف) فعيل من المفاعلة وحفياً من الصيغ المبالغة وتقديم بي لرعاية الفاصلة لا للحصر والالطاف بكسر الهمزة مصدر.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾﴾

قوله: (وأعتزلكم) تلوين الخطاب من الأب إلى كافة المشركين وهذا بعد محاجة

قوله: وقد مر تقريره في سورة التوبة فإنه رحمه الله قال هناك في تفسير قوله تعالى: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى﴾ [التوبة: ١١٣] من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم بأن ماتوا على الكفر وفيه دليل على جواز الاستغفار لإحيائهم فإنه طلب توفيقهم للإيمان وبه دفع النقض باستغفار إبراهيم لأبيه الكافر فقال وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه أي وعدها إبراهيم بقوله: ﴿لأستغفرن لك﴾ [الممتحنة: ٤] أي لأطلبن مغفرتك بالتوفيق للإيمان فإنه يجب ما قبله إلى هنا كلامه هناك.

قوله: أي بليغاً في البر والألطاف أي مبالغاً فيهما أو بالغاً فيهما الغاية القصوى معنى المبالغة مستفاد من صيغة حفيا فإنه فعيل من حفى أي بر.

---

(١) وقد تقدم ما فيه في سورة التوبة وسيجيء في سورة الشعراء والقوم طولوا الكلام بما لا يفيد المرام.

(٢) يقال حفي به إذا اعتنى بإكرامه كما قاله الراغب وهو المراد هنا وفي آخر سورة الأعراف حفي يراد به عالم بليغ.

نمرود وإلزامه وما جرى من قصدهم بالسوء وانجاء الله تعالى من النار فأمر الله تعالى بالمهاجرة وعند ذلك قال وما تدعون الواو بمعنى مع.

قوله: (بالمهاجرة بديني) متعلق بأعتزلكم قوله بديني محافظاً بديني إذ صحبة الأشرار أشد من عذاب النار.

قوله: (واعبده وحده) أي الدعاء بمعنى العبادة مجازاً قوله وحده حال أي منفرداً والحصر مستفاد من أعتزلكم وما تدعون وصيغة المضارع هنا للاستمرار واظهار الرب للإشارة إلى علة العبادة ولذا ذكر مظهراً في موضع المضمر في ﴿بدعاء ربي﴾ [مريم: ٤٨].

قوله: (خائباً ضائع السعي) معنى شقيا هنا كما تقدم في أول السورة.

قوله: (مثلكم في دعاء الهتكم) إشارة إلى التعريض بشقاوتهم وخيبتهم وإلا فالمراد نفي الشقاوة مطلقاً لا شقاوة مثل شقاوتهم.

قوله: (وفي تصدير الكلام بعسى التواضع وهضم النفس والتنبيه على أن الإجابة والإثابة تفضل غير واجب وأن ملاك الأمر خاتمته وهو غيب) هذا ليس بوجه مستقل ولذا عطف عليه قوله والتنبيه على أن الإجابة الخ بالواو قوله والإثابة ذكرها تطفلاً قوله غير واجب أي غير واجب على الله تعالى كما زعمت المعتزلة أو غير واجب عن الله تعالى كما زعم الحكماء قوله وأن ملاك الأمر عطفه بالواو لما مر بكسر الميم ما يعتمد عليه الأمر قوله وهو أي خاتمته غيب غائب فلا جزم فيه ولذا صدر الكلام بعسى وذكر كون ملاك الأمر خاتمته هنا لا يظهر له وجه إذ الكلام ليس في عاقبة أمره عليه السلام بل في إجابة دعائه إلا أن يقال إن المراد بالدعاء العبادة والإثابة عليها بعدم إضاعتها والأنبياء عليهم السلام وإن كانوا مأموني العاقبة لكنه عليه السلام قال ذا تواضعاً وهضم النفس وقد عرفت أن العلة ليست كل واحد منها بل المجموع وإلا فبين العلل نوع تنافر[1] يظهر بالتأمل بالهجرة إلى الشام.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾﴾

قوله: (بدل من فارقهم من الكفرة وقيل إنه لما قصد الشام أتى أولاً حران وتزوج بسارة وولدت له إسحاق وولد منه يعقوب) بدل من فارقهم إشارة إلى وجه سببية اعتزالهم لهبة إسحاق ويعقوب عليهما السلام وأن السبب هنا اتفاقي منزل منزلة اللزوم لم يذكر مفارقة ما يعبدونه لأنه لا يصلح البدلية مع أن مفارقة الكفرة مستلزمة لكون مفارقته لشركهم.

قوله: (ولعل تخصيصهما بالذكر لأنهما شجرتا الأنبياء) أي إسحاق ويعقوب شجرتا الأنبياء أي أصلهما إذ الشجرة هنا بمعنى الأصل لأنها أصل الثمرة فشبه بها إسحاق ويعقوب عليهما السلام لأنهما أصل الأنبياء من بني إسرائيل الذين هم كالثمار النافعة البهية اللذيذة ففي كلامه إشارة إلى هذا التشبيه أيضاً.

---

(١) إذ كونه للتواضع لا يلائم كون عاقبة أمره غيب إذ ح لا تواضع ولا هضم النفس.

قوله: (أو لأنه أراد أن يذكر إسماعيل بفضله على الانفراد) وفيه تشريف شريف لأنه جد نبينا عليه السلام أفضل المرسلين والنبيين.

قوله: (وكلا منهما أو منهم) منهما أي من إسحاق ويعقوب قدم هذا لأنه الظاهر من السوق فالمراد بالنبي معناه الأعم أو منهم أي من إبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام فيكون تكراراً بالنسبة إلى إبراهيم عليه السلام للتأكيد والتعظيم وهذا موافق لقوله: ﴿ووهبنا لهم﴾ [مريم: ٥٠] فالمراد بالنبي المعنى الشامل للرسول.

قوله تعالى: وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴿٥٠﴾

قوله: (النبوة والأموال والأولاد) قيل هذا هو المأثور عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الرحمة مشتركة اشتراكاً معنوياً بين الأمور الثلاثة إذ الرحمة هي الإنعام شامل لها والعلم داخل في النبوة ومن تبعيضية فح تكون النبوة الخ بيان الرحمة أو هي ابتدائية فتكون النبوة مفعول وهبنا.

قوله: (يفتخر بهم الناس ويثنون عليهم) يعني المراد باللسان كلام الافتخار.

قوله: (استجابة لدعوته) أي لدعاء إبراهيم عليه السلام.

قوله: (﴿واجعل لي لسان صدق في الآخرين﴾ [الشعراء: ٨٤]) بدل من دعوته بطريق الاقتباس وهذا وإن كان دعاء لنفسه النفيسة لكنه تعالى أكرمه بالاستجابة في نفسه وفي أولاده فإن كون لسان صدق لأولادهم لسان صدق له عليه السلام.

قوله: (والمراد باللسان ما يوجد به) من الحروف والكلمات مجازاً بعلاقة السببية إذ الآلة سبب لحصول ما هو آلة له.

قوله: (ولسان العرب لغتهم) أي الألفاظ الموضوعة المعبر بها عما في ضميرهم لا آلة الجارحة فيكون هذا الكلام تأييداً لكون المراد باللسان ما يوجد به وكذا سائر اللغات ولسان الفرس لغتهم وقس عليه غيرهم.

قوله: (وإضافته إلى الصدق وتوصيفه بالعلو للدلالة على أنهم احقاء بما يثنون عليهم

قوله: أو لأنه أراد أن يذكر إسماعيل عليه السلام لفضله على انفراده أي أراد أن يفرد إسماعيل فيما بعد بقوله: ﴿واذكر في الكتاب إسماعيل﴾ [مريم: ٥٤] بالذكر لفضله فلم يشركه بهما فيه قوله: ﴿وكلاً منهما﴾ أي من إسحاق ويعقوب أو منهم أي من إبراهيم وإسحاق ويعقوب.

قوله: والمراد باللسان ما يوجد به وهو الحروف التي هي مواد الكلم وما يتركب منها.

قوله: وإضافته إلى الصدق وتوصيفه بالعلو للدلالة على أنهم أحقاء بما يثنون عليهم وأن محامدهم لا تخفى على تباعد الاعصار وتحول الدول وتبدل الملل فيه نشر على ترتيب اللف فإن إضافة اللسان إلى الصدق تدل على أنهم مستحقون بالثناء والتوصيف بالعلو يدل على أن محامدهم غير خفية على تباعد الدهور المتطاولة واختلاف الدول والملل أما دلالة الإضافة على أنهم أحقاء

وأن محامدهم لا تخفى على تباعد الأعصار وتحول الدول وتبدل الملل) أحقاء جمع حقيق وهذا ناظر إلى الإضافة لأنه لا يكون حقيقاً لائقاً إلا إذا كان صادقاً مطابقاً للواقع وأشار إلى أن الإضافة من قبيل إضافة الموصوف إلى مبدأ الصفة للمبالغة كأنه عين صدق لكونه صادقاً على وجه المبالغة قوله وأن محامدهم الخ راجع إلى التوصيف بالعلى على طريق اللف والنشر المرتب قوله لا تخفى تنبيه على أن العلو مستعار لعدم الخفاء لأن ما علا وارتفع ظهر ظهوراً بينا فشبه اللسان الصادق بالأمر العالي في عدم الخفاء أو مجاز مرسل لأن العلى يلزمه الظهور.

قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴿٥١﴾﴾

قوله: (موحداً أخلص عبادته عن الشرك والرياء) موحداً هذا ثابت بطريق الاقتضاء قوله عبادته إشارة إلى مفعوله المقدر عن الشرك أي الجلي والرياء أي الشرك الخفي فيفيد كونه موحداً.

قوله: (أو أسلم وجهه لله وأخلص نفسه عما سواه وقرأ الكوفيون بالفتح على أن الله أخلصه) والمراد به ذاته ولذا قال وأخلص نفسه فالمفعول المقدر ح نفسه ومآلهما واحد وإن كانا متغايرين مفهوماً والوجه الأخير انسب بحسن التعبير قوله على أن الله أخلصه أي جعله خالصاً عن كل ما لا يليق به وهذا أبلغ من المخلص بكسر اللام.

قوله: (أرسله الله إلى الخلق فأنبأهم عنه) إشارة إلى أن الرسول بمعنى المرسل فأنبأهم إشارة إلى أن النبي بمعنى المنبىء من النبأ فأبدل الهمزة في النبي والنبوة ولما كان الإرسال مقدماً والإنباء مؤخراً قدم رسولاً في الذكر ليوافق الوجود قوله ولذلك أي لكون درجة الرسالة متقدمة على مرتبة النبوة والإنباء إشارة إلى ما ذكرنا.

بالثناء فلإفادتها أن ثناءهم يطابق الواقع ومن يكون ثناؤه مطابقاً للواقع يكون حقيقاً بالثناء وأما دلالة التوصيف على ما ذكره فمن حيث إن علو اللسان هو علو المدح وعلو المدح عبارة عن ظهوره وانكشافه على كل أحد في كل زمان لأن ما لا يعرفه بعض الناس ولو كانوا قلائل أو ما انقطع ونسي في زمان لا يكون علياً.

قوله: أخلص عبادته عن الشرك والرياء عطف الرياء على الشرك من عطف الخفي على الظاهر بعد اشتراكهما في معنى الشرك فإن الرياء شرك خفي.

قوله: وقرأ الكوفيون بالفتح أي بفتح لام مخلصاً على أنه مفعول من أخلص.

قوله: أرسله الله إلى الخلق وأنبأهم عنه ولذا قدم رسولاً مع أنه أخص وأعلى يعني أن الإنباء لما كان متأخراً في الوجود عن الإرسال قدم الرسول على النبي على ترتيب الوجود الخارجي مثل ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ [البقرة: ٢٥٥] ولولا هذا الاعتبار لكان يغني ذكر الأخص عن ذكر الأعم لأن كل رسول نبي دون العكس ولكان الأنسب أن يتقدم النبي على الرسول تدرجاً من الأدنى إلى الأعلى.

قوله: (ولذلك قدم رسولاً مع أنه أخص وأعلى) عند الجمهور لأن كل رسول نبي وليس بالعكس والأعم يستحق التقديم إذ ذكر العام بعد الخاص لا يفيد إلا بالتمحل مثل ما ذكر هنا ولو قيل إن الرسول بمعنى اللغوي وأنه أعم من النبي بالمعنى اللغوي إذ ليس كل مرسل نبياً لأنه قد يرسل بنحو عطية ومكتوب لم يبعد قوله وأعلى لاستلزامه النبوة والمناسب للترقي التدرج إلى الأعلى كما أن المناسب للتنزل انتقال من الأعلى إلى الأدنى لكن يرد عليه أن الرسول مأخوذ في مفهومه الإنباء عن الله تعالى فإشكال أن ذكر العام بعد الخاص لا يفيد غير مندفع بما ذكر إلا أن يقال إن معنى الإنباء مجرد عن مفهومه وبالتجريد يبقى معنى الإرسال بالكتاب أو بالشرع الجديد فيظهر كون مرتبة الرسالة مقدمة على مرتبة النبوة وإلا لا ينفك النبوة عن الرسالة نقل الطيبي عن بعض العلماء أنه قال لو قيل هنا إنه من النبوة بدليل قوله: ﴿مكاناً علياً﴾ [مريم: ٥٧] والمعنى رفيع القدر على غيره من الرسل ليكون معنى آخر أخص هنا كان أظهر انتهى ولعل وجهه ما ذكرناه من الإشكال الذي أورد على ما ذكره المص وأنت خبير بأن ما ذكره غير متعارف استعماله في القرآن ولا في غيره ولم ينقل عن أحد أن النبي أخص بل هو أعم أو المساوي فالتفصي عن ذلك الإشكال القول بالتجريد لأنه قول سديد ولعل قول المص أرسله الله إلى الخلق فإنباؤهم عنه إشارة إلى التجريد قوله مع أنه أخص باعتبار أصله.

قوله تعالى: وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا ﴿٥٢﴾

قوله: (من ناحيته اليمنى من اليمين وهي التي تلي يمين موسى) من اليمين أي المقابل لليسار ولما لم يكن للطور يمين ويسار نبه على المراد فقال وهي التي تلي يمين موسى ووصف جانب الطور بالأيمن لوقوعه في جانب اليمين فيكون مجازاً في النسبة قوله من اليمين الخ أي الأيمن مأخوذ من اليمين لشهرة اليمين لا لكونه مشتقاً منه.

قوله: (أو من جانبه الميمون من اليمن) أي مشتق منه والأيمن بمعنى الميمون والمبارك إذ الظاهر أنه ح اسم تفضيل بمعنى المفعول مثل أحب فالوصف على ظاهره.

قوله: (بأن يمثل له الكلام من تلك الجهة) وهو إشارة إلى أنه عليه السلام تلقى من ربه تلقياً روحانياً ثم تمثل ذلك الكلام لبدنه وانتقل إلى الحس المشترك فانتقش به من غير اختصاص بعضو أو جهة بل يسمعه من جميع الجهات وبجميع الأعضاء كذا قاله في سورة طه فقوله هنا من تلك الجهة ناظر إلى التمثل فالتمثل من تلك الجهة والسمع من جميع الجهات.

قوله: (تقريب تشريف شبهه بمن قربه الملك لمناجاته) أي الاستعارة تمثيلية فتأمل وكن على بصيرة وفي يمثل إشارة إلى أن الكلام اللفظي مثال للكلام النفسي بمعنى أنه يدل الكلام اللفظي على الكلام النفسي دلالة عقلية فلا يلزم من حدوث المثال والدال حدوث الممثل والمدلول دلالة عقلية وفي شرح العقائد للنحرير التفتازاني وأما الكلام القديم الذي هو صفة الله تعالى فذهب الأشعري إلى جوازه سماعه ومنعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني وهو اختيار الشيخ أبي منصور رحمه الله تعالى فمعنى قوله تعالى: ﴿حتى

يسمع كلام الله﴾ [التوبة: ٦] يسمع ما يدل عليه ولعل هذا مراد من قال من أهل الحق إن الذي سمعه موسى عليه السلام كان الكلام القديم بلا حرف ولا صوت ولا جهة[1] وإلا فظاهره يخالف العقل والنقل ولك أن تقول إن كلامه تعالى موسى عليه السلام أصله معلوم لنا وكيفيته مجهولة والتوقف فيه ممدوح والحاصل أنه من المتشابهات فالأولى عدم الاشتغال ببيان كيفيته وهذا أسلم وأحكم.

قوله: (مناجياً حال من أحد الضميرين وقيل مرتفعاً من النجوة وهو الارتفاع لما روي أنه رفع فوق السموات حتى سمع صرير القلم) الذي كتبت به التورية كما في الكشاف قيل يعني الكتابة الثانية وإلا فقد وقع في الحديث أنها كتبت قبل خلقه بأربعين سنة وصرير الأقلام وفي رواية صريف الأقلام هو صوتها.

قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ۝٥٣﴾

قوله: (من أجل رحمتنا أو بعض رحمتنا) أي لفظة من تعليلية وهي من فروع من الابتدائية أو بعضية وهذا محل بيانه قوله تعالى: ﴿ووهبنا لهم من رحمتنا﴾ [مريم: ٥٣] وقد أشرنا إليه هناك.

قوله: (معاضدة أخيه ومؤازرته إجابة لدعوته ﴿واجعل لي وزيراً من أهلي﴾ [طه: ٢٩]) معاضدة أخيه بتقدير المضاف إذ لا معنى لهبة ذاته هنا وقرينة التعيين ما أشار إليه المصنف بقوله إجابة لدعوته.

قوله: (فإنه كان أسن من موسى) بيان وجه الاحتياج إلى تقدير المضاف فإن الموهوب لا بد أن يكون أصغر سناً من الموهوب له.

قوله: (وهو مفعول أو بدل على تقدير أن يكون من للتبعيض) مفعول إن كانت من للتعليل أو بدل إن كانت للتبعيض وقدم الأول لأنه الراجح لإفادة أن هذا تفضل صريحاً وأيضاً كونه بدلاً يقتضي أن يكون من رحمتنا مفعوله على أن يكون من اسماً بمعنى البعض وليس موجوداً في كلامهم لكنه أخرج النحرير التفتازاني إن القوة إلى الفعل كون من اسماً

قوله: من أجل رحمتنا أو بعض رحمتنا يعني أن كلمة من في رحمتنا للتعليل أو للتبعيض.

قوله: فإنه كان أسن من موسى تعليل لتأويل أخاه بمعاضدة أخيه ولولا هذا التأويل لكان الأنسب أن يكون الموهوب من هو أقل سناً.

قوله: وهو مفعول أو بدل أي أخاه مفعول وهبنا على تقدير كون من في من رحمتنا للتعليل وبدل الكل على تقدير كونها للتبعيض وبعض الرحمة وإن كان أعم من الأخ بحسب المفهوم لكن المراد هو الأخ في خصوص هذا المقام ولك أن تحمله على بدل الاشتمال نظراً إلى ظاهر معنى العموم بعلاقة كون الأخ من إفراده نظراً إلى الظاهر.

---

(١) نقله شهاب عن الطيبي.

بمعنى البعض وقيل التقدير وهبنا له شيئاً من رحمتنا فيكون بدلاً من المقدر المذكور عطف بيان له حال منه.

قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ٥٤﴾

قوله: (ذكره بذلك لأنه المشهور به والموصوف بأشياء في هذا الباب لم تعهد من غيره وناهيك أنه وعد الصبر على الذبح فقال: ﴿ستجدني إن شاء الله من الصابرين﴾ [الصافات: ١٠٢] فوفى) ذكره بذلك مع أنه لا بد أن يكون موجوداً في غيره من الأنبياء عليهم السلام إذ خلف الوعد محال في حقهم أو نقص لهم قوله لأنه المشهور به ولشهرته كأنه لقب له ولأنه لكماله فيه بحيث لم يعهد مثله في غيره فكأنه خاص به بهذا الاعتبار وناهيك أي يكفيك في صدق هذا المذكور أنه وعد الصبر على الذبح ومثل هذا الوعد لم يعهد في غيره فضلاً عن الوفاء به وهذا اقصى ما يتصور فيه ومعه أمور أخر اشق على النفوس.

قوله: (يدل على أن الرسول لا يلزم أن يكون صاحب شريعة) لا يلزم الخ فتعريف الرسول بمن بعثه الله تعالى بشريعة مجددة كما اختاره المصنف في سورة الحج في قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي﴾ [الحج: ٥٢] الآية مردود بأن إسماعيل عليه السلام من الرسل ولا شرع جديداً له فبين كلاميه نوع تنافر.

قوله: (فإن أولاد إبراهيم عليه السلام كانوا على شريعته) فإذا كان كذلك فكون إسماعيل عليه السلام رسولاً من بين أولاده دون من عداه ممن لم يعط الكتاب لا بد له من وجه قوي والتزام ذلك ليس بتام إذ الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر على ما صرح به الفاضل الخيالي وأولاد إبراهيم أكثر من أن تحصى ولو تم ما قيل إن المراد بكونه صاحب شريعة أن تكون له شريعة بالنسبة إلى المبعوث إليهم وأن الرسول لا بد أن يكون له شريعة مجددة بالنسبة إلى المبعوث إليهم وإسماعيل كذلك لأنه بعث[1] إلى جرهم بشريعة أبيه ولم يبعث إليهم إبراهيم لاندفع هذا الإشكال.

قوله: والموصوف بأشياء في هذا الباب أي في باب صدق الوعد.

قوله: على أن الرسول لا يلزم أن يكون صاحب شريعة هذا توجيه لتصحيح البدلية فإن البدل والمبدل منه في بدل الكل متحدان بالذات متغايران بالإجمال والتفصيل وجعل نبياً هنا بدلاً من رسولاً إنما يصح إذا لم يعتبر في الرسول أن يكون صاحب شريعة مستقلة بل يكون بمعنى النبي فقط ولا يجوز أن يكون المبدل منه في بدل الكل أخص من البدل لأن البدل إنما يجيء لتبيين المبدل منه والعام لا يبين الخاص ولا بد في بدل الكل أن يكون البدل مساوياً للمبدل منه في المفهوم غير أن لفظ البدل أبين دلالة على المعنى المراد من لفظ المبدل منه.

---

(١) والحاصل أنه تكرر نزول الصحف فنزل على إسماعيل عليه السلام مثل تكرر نزول الفاتحة كذا أفاده مولانا الخيالي حيث قال الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر والكتب مائة وأربعة فأجاب بتكرر النزول تأمل.

قوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ۝٥٥﴾

قوله: (اشتغالاً بالأهم وهو أن يقبل الرجل على نفسه ومن هو أقرب الناس إليه بالتكميل قال الله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ [الشعراء: ٢١٤] ﴿وأمر أهلك بالصلاة﴾ [طه: ١٣٢] ﴿قوا أنفسكم وأهليكم ناراً﴾ [التحريم: ٦]) اشتغالاً بالأهم فلا يلزم عدم أمره بغير أهله كما لا يلزم من قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ [الشعراء: ٢١٤] عدم انذار غيره ادرج نفسه في الأهل لاستلزام إصلاح الغير إصلاح نفسه وفيه نظر لا يخفى فالأولى تعرض إصلاح نفسه لكونه رسولاً نبياً.

قوله: (وقيل أهله أمته) أي أمة الإجابة.

قوله: (فإن الأنبياء عليهم السلام آباء الأمم) أي كآباء الأمم تشبيه بليغ مرضه لأنه مع كونه خلاف الظاهر يفوت التنبيه المذكور **(لاستقامة أقواله وأفعاله)**.

قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝٥٦﴾

قوله: (وهو سبط شيث عليه السلام وجد أبي نوح واسمه أخنوخ) والسبط ولد الولد أخنوخ بضم الهمزة وفتحها.

قوله: (واشتقاق إدريس من الدرس يرده منع الصرف) لأنه لو كان مشتقاً كان عربياً وهو أعجمي لمنع صرفه قيل وجريان الاشتقاق في غير العربي مما لم يقل به أحد وفيه ما فيه.

قوله: (نعم لا يبعد أن يكون معناه في تلك اللغة قريباً من ذلك فلقب به لكثرة درسه إذ روي أنه تعالى أنزل عليه ثلاثين صحيفة وأنه أول من خط بالقلم ونظر في علم النجوم والحساب) قريباً من ذلك أي من إدريس المشتق من الدرس وعن هذا لقب به عبر باللقب دون الاسم لأنه يشعر المدح.

قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ۝٥٧﴾

قوله: (يعني شرف النبوة والزلفى عند الله) فالمراد المكان المعنوي والرفعة المعنوية تشبيهاً للمعقول بالمحسوس وهذه الرفعة وإن تحققت في سائر الأنبياء لكن خص بها لأنه أول نبي بعث بالكتاب بعد آدم عليه السلام مع أن التخصيص بالذكر لا ينافي ما عداه.

قوله: (وقيل الجنة وقيل السماء السادسة أو الرابعة) أي بجسده لأنه حي الآن فيها وهذا أقرب إلى الاعتبار إذ المكان والرفعة باقيان على حقيقتهما ولا صارف عن الحمل عليهما فلا

قوله: واشتقاق إدريس من الدرس يرده منع صرفه لأن علة منع صرفه العجمة والعلمية وإذا كان مشتقاً يكون عربياً.

يعرف وجه تضعيفه والاختلاف في السماء لاختلاف الروايات في حديث[١] المعراج.

قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَٰنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۩﴾ (٥٨)

(إشارة إلى المذكورين في السورة من زكريا إلى إدريس).

قوله: (بأنواع النعم الدينية والدنيوية) لم يذكر النعم الدنيوية فيما مر.

قوله: (بيان للموصول) لأن النبوة موجودة في جميعهم وإن كانت الرسالة متحققة في بعضهم ولذا لم يجيء من المرسلين أشار إلى أن من بيانية لأنه لو جعلت تبعيضية لزم أن يكون المنعم عليهم بعض الأنبياء وأن لا يكون البعض الآخر منهم منعماً عليه فاللازم محال وكذا الملزوم وجه اللزوم أن تعريف الذين للجنس فيفيد الحصر فيلزم ما ذكر من كونها للتبعيض لكن هذا لا يلائم تقرير المص حيث قال أولئك إشارة إلى المذكورين الخ فالظاهر أن تعريفه للعهد فلا حصر فيحسن التبعيضية وما قاله الفاضل المحشي من أنه قد تقرر في الميزان أن طرف المحمول يراد به المفهوم دون الذات ولا شك في عموم مفهوم الذين أنعم الله عليهم من النبيين فضعيف جداً لأن مفهوم العام إذا حمل على الخاص كحمل الحيوان على الإنسان يراد به ما تحقق في ضمن الخاص لا العام من حيث هو عام وإلا لا يصح الحمل وناهيك قولهم إن شرط الحمل بالمواطأة الاتحاد الخارجي والتغاير الذهني فلا حصر في تعريف العهد فلا خلل في الحمل على التبعيض ولذا اختاره بعض[٢] المتأخرين ولو قيل إن مراده بالبيان معناه اللغوي المنتظم للتبعيض لم يبعد إذ التبعيض فيه بيان وإيضاح والقرينة عليه قوله إشارة إلى المذكورين الخ ثم قال بيان للموصول المحمول على أولئك المراد به المذكورون في السورة فكلامه كالصريح في أن المراد بالنبيين بعضهم ولما لم يكن في الكلام حصر لا إشكال بأنه يلزمه جعل غيرهم ومن جملتهم نبينا عليه السلام كأنهم لم ينعم عليهم فلا حاجة إلى أن الحصر فيه إضافي بالنسبة إلى الدولة الدنيوية لا حقيقي.

قوله: (بدل منه بإعادة الجار) بدل بعض من الكل لأنها غير شاملة لآدم عليه السلام فحينئذٍ يقدر الراجع أي من ذرية آدم منهم ولو قيل ذرية آدم مثل بني آدم في أن يراد بها نوع إنسان لكان بدل الكل من الكل.

قوله: (ويجوز أن يكون من فيه للتبعيض) أي في قوله: ﴿من ذرية آدم﴾ [مريم: ٥٨].

قوله: ويجوز أن يكون من فيه للتبعيض لأن المنعم عليه أعم من الأنبياء وأخص من الذرية أي يجوز أن يكون لفظة من في ﴿من ذرية آدم﴾ [مريم: ٥٨] للتبعيض لأن الذين أنعم الله عليهم أعم من الأنبياء إذ المنعم عليه يجوز أن يكون نبياً وغير نبي فناسب أن يكون من الأولى للبيان لأن الخاص يبين العام وأخص من الذرية فناسب من الثانية أن تكون للتبعيض لأن المنعم عليهم بعض الذرية.

---

(١) لكن كونه في الرابعة في الصحيحين. (٢) ابن كمال.

قوله: (لأن المنعم عليهم[1] أعم من الأنبياء) لشمول المنعم عليهم الملك ومؤمني الجن وهذا بناء على أن الذين أنعم عام لأن تعريفه للجنس فحمله على أولئك بتقدير البعض والمعنى حينئذٍ أولئك بعض الذين أنعم الله فالمبين حينئذٍ ذلك البعض المقدر.

قوله: (وأخص من الذرية) أي من وجه لشمول المنعم عليهم لآدم والملك مثلاً وذرية آدم شامل غير المنعم عليهم بالنعم الدينية وتصادقهما في سائر الأنبياء فبينهما عموم وخصوص من وجه.

قوله: (أي ومن ذرية من حملنا) أي أنه عطف على آدم.

قوله: (خصوصاً) إشارة إلى أنه من قبيل عطف الخاص على العام اظهاراً لانافتهم.

قوله: (وهم من عدا إدريس) لأنه سبط شيث وجد أبي نوح.

قوله: (فإن إبراهيم عليه السلام كان من ذرية سام بن نوح) قيل هذا متفق عليه فذكر من حملنا تذكيراً بهذه النعمة حيث انجاهم عن الغرق بحملهم مع نوح في السفينة وقيل مع نوح لأنه الأصل المتبوع وفي إسناد الحمل إلى ذاته العلي مع نون العظمة تنويه لشأن الحمل.

قوله: (الباقون) الظاهر أنهم الباقون ممن عدا إبراهيم وكذا في إسرائيل أي يعقوب.

قوله: (عطف على إبراهيم أي ومن ذرية إسرائيل أي يعقوب وكان منهم موسى وهارون وزكريا ويحيى وعيسى وفيه دليل على أن أولاد البنات من الذرية) والحمل على التغليب لا يرضى عنه اللبيب.

قوله: (ومن جملة من هديناه إلى الحق) أشار إلى أن من تبعيضية معطوف على قوله: ﴿من ذرية آدم﴾ [مريم: ٥٨] والزمخشري جعلها للبيان عطفاً على ﴿من النبيين﴾ [مريم: ٥٨] ولم يرض به المص لأن العطف يقتضي المغايرة وهنا ليس كذلك فيحتاج إلى القول بأن تغاير الصفة نزل منزلة تغاير الذات فصار حاصله الجامعين بين النبوة والهداية والاجتباء **(للنبوة والكرامة)**.

قوله: (﴿إذا تتلى﴾ [مريم: ٥٨] الآية) إذا تقرأ عليهم آيات الرحمن آيات الكتب المنزلة وهي الصحف والتوراة والإنجيل والزبور وأما القرآن فغير داخل بحسب ظاهر مقتضى السوق خروا أي سقطوا على وجوههم وكذا إذا تلوا بنفسهم خروا بطريق الأولوية له.

قوله: وفيه دليل على أن أولاد البنات من الذرية فإن عيسى ولد مريم وهي بنت من أولاد إسرائيل وقد عد عيسى هنا من ذرية إسرائيل وقد اختلف العلماء في الوقف الصحيح على الأولاد وأولاد الأولاد هل يدخل أولاد البنات في الموقوف عليهم والأصح أن أولاد البنات لا يدخلون فيهم ليس لهم نصيب في الوقف على القول الأصح على ما هم المسطور في كتب الفقه.

---

(١) هذا احتمال بعيد لاحتياجه إلى التمحل وتقدير البعض ولذا قال ويجوز الخ إشارة إلى ضعفه.

قوله: (خبر لأولئك إن جعلت الموصول صفته واستئناف إن جعلته خبره لبيان خشيتهم من الله وإخباتهم له مع ما لهم من علو الطبقة في شرف النسب وكمال النفس والزلفى من الله عز وجل) لبيان خشيتهم متعلق بالاستئناف وهذه خشية الإجلال ومن العلل تعظيم أمر الله والشكر على ما منحوه والإخبات الخشوع والتواضع قوله مع ما لهم الخ متعلق بالاخبات.

قوله: (وعن النبي عليه السلام اتلوا القرآن وابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا) رواه البزار وغيره قوله اتلوا القرآن وابكوا دليل على ما ذكرناه من أن تلاوة آيات الرحمن حكمه معلوم من النص بدلالة النص والأمر بالبكاء لأن آيات القرآن إما وعيد فالبكاء ظاهر حينئذٍ أو وعد فالبكاء ح لخوف عدم الوصول وكذا الكلام في القصص والأمثال وبيان الأحكام فلا ينافيه حصول السرور عند تلاوة آيات الرحمة من وجه آخر.

قوله: (وبكيا جمع باك كالسجود في جمع ساجد وقرىء يتلى بالياء لأن التأنيث غير حقيقي وقرأ حمزة والكسائي بكيا بكسر الباء) قوله كالسجود ففهم منه أن أصله بكوى كالسجود فاعل فصار بكيا قيل وقياسه بكاة كقضاة في جمع قاضٍ لكنه لم يسمع كما قاله العرب وهو مخالف لما في القاموس وغيره أو هو مصدر كالقعود وفيه تصريح بأن أصله بكوى فهو إما باقٍ على معناه مبالغة والإفراد لكونه اسم جنس قوله بكسر الباء اتباعاً للكاف.

قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ٥٩﴾

قوله: (فعقبهم وجاء بعدهم عقب سوء) عطف تفسير لقوله فعقبهم بتخفيف القاف من الثلاثي.

قوله: (يقال خلف صدق بالفتح وخلف سوء بالسكون) هذا الفرق مما ثبت في اللغة قال ابن جرير أكثر ما جاء في المدح بفتح اللام وفي الذم بتسكينها وقد يعكس وهذا بعيد لأنه مع مخالفة ما في اللغة لا يعرف له الاستعمال ولا يخلو عن اللبس والاشتباه مع صعوبة الانتباه.

قوله: (تركوها أو أخروها عن وقتها كشرب الخمر واستحلال نكاح الأخت من الأب والانهماك في المعاصي) تركوها وهو المتبادر من الإضاعة وفي التعبير بالاضاعة ذم بليغ والظاهر أن المراد الكفار لأن الظاهر الترك اعتقاداً قوله واستحلال نكاح الخ صريح فيه لكن قوله أو أخروها كشرب الخمر ناظر إلى التفسير الثاني واستحلال نكاح الأخت ناظر إلى التفسير الأول وهو لا يلائم قوله الآتي عن وقتها يقتضي كونهم مؤمنين[1] وهو مشكل

قوله: خبر أولئك أي هذه الشرطية خبر ﴿أولئك الذين أنعم الله﴾ [مريم: ٥٨] إن جعلت الموصول وهو الذين أنعم الله عليهم صفته أي صفة أولئك.

---

(١) قيل في قوله تركوها بناء على المراد الكفار لأنه من شأنهم أو على أنه عام لكن قول المص أب عنه.

إلا أن يقال إن قوله يدل على أن الآية في الكفرة والمراد الكفار فهم كما تركوا الصلاة أخروا عن وقتها أيضاً إذا صلوا.

قوله: (أو عن علي رضي الله عنه واتبعوا الشهوات من بنى الشديد وركب المنظور ولبس المشهور) الشديد أي البناء العالي المحكم وفي نسخة المشيد أي المحكم كقوله تعالى: ﴿وقصر مشيد﴾ [الحج: ٤٥] أي مرفوع أو مجصص أي مبنى بالشيد بكسر الشين هو الجص وركب المنظور هو المركوب الحسن من فرس أو بغل أعد للكبر لا للجهاد سمي المنظور لأنه بحسنه ينظر الناس إليه والمشهور هو الثياب الفاخرة وجه التسمية بالمشهور لشهرته بين المتنعمين المتكبرين.

قوله: (شراً كقوله:

فمن يلق خيراً يحمد الناس أمره ... ومن يغو لا يعدم على الغي لائما)

أي قول مرقس الأصغر تفسيره بالشر غير متعارف ولذا استشهد عليه بالبيت وجه الاستدلال به أن الغي وقع في مقابلة الخير فيكون المراد به شراً قيل فمن يلق خيراً أي مالاً والأولى أي مالاً كثيراً ومن يغو أي يفتقر ولا يحمل على ظاهره لأن المراد بالخير المال فح يفوت حسن المقابلة.

قوله: (أو جزاء غي لقوله يلق أثاماً أو غياً عن طريق الجنة وقيل هو واد في جهنم تستعيذ منه أوديتها) أو جزاء غي بتقدير المضاف والمراد بالغي الضلال كما هو الظاهر أو غياً عن طريق الجنة فيكون أيضاً بمعنى الضلال لكن بالمعنى اللغوي وقيل هو وادٍ الخ فيكون اسماً لتلك الوادي ومعنى استعاذتها بيان أنها أشد عذاباً من سائرها.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝٦٠﴾

قوله: (يدل على أن الآية في الكفرة) وهو قول علي رضي الله تعالى عنه وقتادة لأن من آمن لا يقال إلا لمن كان كافراً إلا بحسب التغليظ كقوله عليه السلام: «لا يزني الزاني وهو مؤمن» لكن يمكن أن يقال إن معنى من آمن من داوم على الإيمان أو المراد الإيمان الكامل فح لا دلالة للآية على ذلك فمراده بالدلالة الأمارة لا الدليل القطعي ثم إنه لا دلالة في الآية لمذهب المعتزلة من أن العمل شرط دخول الجنة لأن اشتراط العمل الصالح ليس لدخول الجنة بل لعدم نقص شيء من جزاء أعمالهم أو شرط لدخول جنات عدن لا مطلق الدخول ولا نزاع في تفاوت الدرجات بحسب تفاوت الأعمال فإن دخول الجنة فضل

قوله: شراً كقوله:

فمن يلق خيراً يحمد الناس أمره ... ومن يغو لا يعدم على الغي لائما

استدل على كون الغي بمعنى الشر بوقوع ذكره في مقابلة الخير.

قوله: يلق آثاماً فإن معناه يلق جزاء آثام.

والدرجات بحسب الأعمال الصالحات كما ورد في الحديث (**وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر ويعقوب على البناء للمفعول من أدخل**).

قوله: (**ولا ينقصون شيئاً**) اختار كون شيء مفعولاً به.

قوله: (**من جزاء أعمالهم**) بيان لما هو المراد من الشيء بمعونة المقام.

قوله: (**ويجوز أن ينتصب شيئاً على المصدر**) أي على كونه مفعولاً مطلقاً أي ولا يظلمون ظلم شيء ولو حقيراً فنزل لا يظلمون منزلة اللازم أو يقدر له مفعول به.

قوله: (**وفيه تنبيه بأن كفرهم السابق لا يضرهم ولا ينقص أجورهم**) هذا إن قيل إن الآية في الكفرة كما اختاره وإلا ففيه تنبيه على أن أعمالهم الصالحة ولو في حال فسقهم لا ينقص جزاؤها مثقال ذرة.

قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا ۝٦١﴾

قوله: (**بدل من الجنة بدل البعض لاشتمالها عليها**) أي اشتمال الكل على الجزء بتقدير الضمير أي جنات عدن منها وجعل المبدل منه مفرداً لأن استغراقه اشمل وجمع البدل مع أنه إحدى الجنان السبع أو الثمان باعتبار درجاته كأن كل درجة منها جنة لاشتمالها ما يشتمل الجنة (**أو منصوب على المدح وقرىء بالرفع على أنه خبر محذوف**).

قوله: (**وعدن علم لأنه المضاف إليه في العلم**) وكل ما هذا شأنه فهو علم ولا نقض بمثل عبد شمس لأنه وإن كان كلياً لكنه لانحصاره في فرد بمنزلة علم هذا مقتضى كلامه وحاصله أن المضاف إليه في العلم المنقول الإضافي يلزم كون المضاف إليه فيه علماً قبل النقل كذا فهمه الفاضل السعدي وهو الظاهر المتبادر من كلامه لأن ما ذكره صغرى وكبراها المطوية ما ذكرناه وإلا فلا يتم التقريب لكن بعضهم لم يرض بذلك فقال هذا منقوض بمثل أبي تراب فلا يجري هنا الاعتذار الذي في دفع النقض بعبد شمس فالمراد بالعلمية العلمية التقديرية الاعتبارية بعد النقل كما صرحوا به وعلى التقديرين عدن علم لدار الثواب

قوله: لا ينقصون شيئاً من جزاء أعمالهم يعني شبه النقص من جزاء الأعمال وثوابها بالظلم فاستعمل فيه الظلم على طريق الاستعارة.

قوله: ويجوز أن ينتصب شيئاً على المصدر فالمعنى لا يظلمون ظلماً ما.

قوله: جنات عدن بدل من الجنة بدل البعض لاشتمالها عليها أي بدل من الجنة لاشتمال الجنة من حيث إنها جنس الجنان على جنات عدن.

قوله: وعدن علم لأنه المضاف إليه في العلم أي لأنه المضاف إليه للجنة في حال استعماله علماً مثل شهر رمضان ولا يستعمل بدون المضاف والإضافة بيانية فمعنى جنة عدن جنة هي عدن بخلاف سائر أسماء الجنان كالفردوس والخلد والسلام فإنها قد تستعمل بإضافة الجنة إليها إذا أريدت الجنان بها وبدون إضافتها إذا لم يرد بها الجنان فالخلد والنعيم والسلام إذا أريد بها الجنان لا يستعمل بدون الإضافة فيقال دار الخلد أو جنة الخلد.

المخصوص فح يكون إضافة جنة إليه إضافة العام المطلق إلى الخاص كإضافة إنسان إلى زيد وهي قبيحة لكن هذا القبح إذا كان إضافته مشتهرة كإضافة الإنسان إلى زيد وإلا فلا يكون لغواً كإضافة الشجر إلى الأراك والعلم إلى الفقه وغير ذلك صرح به السيالكوتي في بحث إضافة السورة إلى الفاتحة وإضافة الجنة إلى عدن وفردوس مثل إضافة العلم إلى الفقه فلا قبح فيندفع إشكال السعدي حيث قال في تفسير كلام المص لأنه المضاف إليه في العلم يعني أن جنة عدن علم لإحدى الجنان الثمان وإلا لكان إضافة الجنة إليه كإضافة إنسان إلى زيد نعم كون مجموع جنات عدن علماً خال عن الإشكال لأنه كعبد الله في قطع النظر عن المعنى الإضافي قال البعض فإن قيل إن العلم هو جنات عدن فلا غبار عليه وإن قيل جنة عدن بالإفراد احتجنا إلى القول بأنه حذف فيه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه بدليل تعرف المضاف إليه وتوصيفه بالمعرفة التي هي الموصول وإنما حسن إقامته مقامه لأن المعتبر علميته في المنقول الإضافي هو الجزء الثاني حتى كأنه نقل وحده بدليل منعه من الصرف في بنات وبر وابن داية وامتناعهم في إدخال اللام عليه في نحو ابن داية وأبي تراب إلا أن يقارن الوضع أو تكون للمح الوصف كالحسن والحسين قال صاحب الكشف في شهر رمضان إذا كانت التسمية بالمضاف والمضاف إليه جعلوا المضاف إليه في نحوه مقدر العلمية لأن المعهود في كلامهم في هذا الباب الإضافة إلى الإعلام فإذا أضاف إلى غيرها أجروه مجرى الإعلام في عدم إدخال اللام في نحو أبي تراب انتهى ففي نحو امرأ القيس وماء السماء فبمقارنة الوضع فإذا تقرر ذلك التفصيل فقول المص وعدن في جنان عدن علم الخ يحتمل أن يكون علماً قبل النقل كما فهمه الفاضل المحشي أو علماً اعتبارياً بعد النقل وجعل المجموع علماً[1] فيكون معنى قوله لأنه المضاف إليه في العلم أن جنات عدن علم لإحدى الجنان الثمان دون عدن وإلا لكان إضافة جنة إليه كإضافة الإنسان إلى زيد وإنما تعرض كون عدن علماً لكونه مضافاً إليه للعلم المراد هنا لا لكونه علماً لإحدى الجنان الثمان هنا.

قوله: (**أو علم للعدن بمعنى الإقامة كبرة**) أي عدن نكرة علم للعدن المعرف باللام قوله كبرة بفتح الباء مع منع الصرف علم للبر والخير الواسع والفرق أنه علم شخص الذات مركباً في الأول وعلم جنس للمعنى مفرد في الثاني وقيل كبرة فإنها اسم للمبرة المعرف بلام الجنس مصدر ميمي بمعنى البر والإحسان.

قوله: (**ولذلك صح وصف ما أضيف إليه بقوله: ﴿التي وعد الرحمن﴾ [مريم: ٦١] الآية**) دليل لعلمية عدن سواء كان علم شخص أو علم جنس قوله وصف ما أضيف ذلك

قوله: ولذلك صح وصف ما أضيف إليه بقوله: ﴿التي وعد الرحمن عباده بالغيب﴾ [مريم: ٦١] أي ولأجل أنه علم معرفة صح وصف ما أضيف إلى العدن وهو جنات بالمعرفة لتعرف المضاف بالمضاف إليه المعرفة.

---

(١) مثل أمس فإنه علم للأمس وسحر علم للسحر.

الشيء إليه أي إلى عدن وهو جنات فإنها تكون معرفة بالإضافة إلى عدن فلو لم يكن عدن معرفة وعلماً لما صح التوصيف بقوله التي وعد الرحمن لكن هذا بحسب الظاهر فمن قال إنه ليس بعلم بل بمعنى الإقامة يقول إن الموصول بدل منه لا صفة له فلا يتم الاستدلال به لعدم تعينه فعلم من مجموع ما تقدم أن جنة عدن يحتمل وجوهاً ثلاثة كون عدن وحده علماً وكون جنة عدن علماً كعبد الله وكونه نكرة وكون المجموع علماً أجود الوجوه وليت شعري أنه لم لم يكتف بذلك مع أنه خال عن التكلف والتعسف ولم يستدل على علميته بجواز إبدال جنات عدن من الجنة بناء على أن النكرة لا تبدل من المعرفة كما في الكشاف لأن البدلية ليست بمتعينة لجواز نصبه على المدح أو لأن هذا الاشتراط في بدل الكل أو أنه إذا لم يستفد من البدل ما ليس في المبدل منه[١] وما نحن فيه بدل البعض ولا شبهة في إفادة البدل فائدة جديدة لكن يرد عليه أن الوصف ليس بمتعين هنا فلا يتم ما ذكره أيضاً ولا وجه للعدول عن وجه ذكره العلامة الزمخشري ولا لتركه إذ ما ذكره ليس بأولى من ذلك.

قوله: (أي وعدها إياهم وهي غائبة أو هم غائبون عنها) أي الباء للملابسة والظرف إما حال من الضمير المقدر الراجع إلى الموصول وهو الظاهر ولذا قدمه قوله أو وهم غائبون أي أو الظرف حال من عباده والتعبير بالمشتق حاصل المعنى إذ المعنى ملابسة بالغيب أي الغيبة أو ملابسين بالغيب[٢].

قوله: (أو وعدهم بإيمانهم بالغيب) الباء في الغيب إما صلة أو آلة أو للمصاحبة[٣] وقد فصله المص في تفسير قوله تعالى: ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ [البقرة: ٣] لكن اكتفى هنا بكونها للسببية بتقدير المضاف وهو الإيمان وبعد تقدير الإيمان الباء في بالغيب يحتمل وجوهاً ثلاثة (أن الله).

قوله: أي وعدها إياهم وهي غائبة عنهم أو هم غائبون عنها أو وعدهم بإيمانهم بالغيب الباء في بالغيب إما للمصاحبة أو للسببية فإن كانت للمصاحبة يكون الغيب إما صفة الجنات أو صفة العباد وإن كانت للسببية يكون الغيب إما صفة المؤمن به أو صفة العباد فاستوفى محتملات معناه جميعاً فإذا كانت الباء للمصاحبة وكان الغيب صفة الجنات يكون التقدير جنات عدن التي وعد الرحمن عباده وهي غائبة عنهم وإن كان صفة العباد يكون التقدير وعدها إياهم وهم غائبون عنها والحال في المعنى صفة ذي الحال وإن كانت الباء للسببية يكون الغيب إما صفة المؤمن به فيكون التقدير وعدهم بسبب إيمانهم بما هو غائب عنهم أو صفة العباد فيكون التقدير وعدهم بسبب إيمانهم بها غائبين عنها أو عن المؤمن به مطلقاً.

---

(١) وأما إذا استفيد فلا نقله الرضي عن أبي علي كذا في السعدي.

(٢) فعلى الأول المراد بالغيب المؤمن به وعلى الثاني المراد به القلب وعلى الثالث بتقدير المضاف أي بسبب الإيمان به لكن لا كلام في حسن الاحتمالات الثلاثة في حسن الاحتمالات الثلاثة في باء الغيب بعد تقدير الإيمان.

(٣) فالمراد به كون المؤمنين أي ملتبسين مصاحبين أي غائبين لا كالمنافقين والمص حمل الباء على السببية.

قوله: (الذي هو الجنة) أشار إلى أن الوعد بمعنى الموعود بقرينة قوله مأتياً ولو عمم الوعد لكان أبلغ لأن الجنة تدخل فيه دخولاً أولياً.

قوله: (يأتيها أهلها الموعود لهم لا محالة) مستفاد من التأكيد والتعبير بالماضي عن المستقبل استعارة وصيغة المفعول لما كانت حقيقة في الحال دلت على الحصول في الحال وإن كانت مجازاً هنا فيكون لها مدخل في التأكيد.

قوله: (وقيل هو من أتى إليه إحساناً أي مفعولاً منجزاً) أي فعل به ما يعد إحساناً أي جميلاً نبه عليه بقوله أي مفعولاً ثم أوضح معنى كونه مفعولاً بقوله منجزاً إذ فعل الوعد إنما هو تنجيزه فعلى هذا الوعد بالمعنى المصدري مرضه لأن كون وعده مفعولاً بمعنى كائناً استفادته من مأتياً خلاف الظاهر.

قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا ۖ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿٦٢﴾﴾

(فضول كلام).

قوله: (ولكن يسمعون قولاً يسلمون فيه من العيب والنقيصة أو إلا تسليم الملائكة عليهم أو تسليم بعضهم على بعض على الاستثناء المنقطع) ناظر إلى المعاني الثلاثة فعلى الأول سلام مصدر بمعنى السلامة والسلامة ليس بوصف للقول بل للقائل وصف به مبالغة أو بتقدير المضاف أي ذا سلامة وهو ضعيف لانتفاء المبالغة وعلى الثاني والثالث هو بمعناه المعروف وهو التحية ولعدم ذكر القائل يحتمل احتمالين كما ذكره.

قوله: (أو على معنى أن التسليم إن كان لغواً فلا يسمعون لغواً سواه كقوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب)

فيكون الاستثناء متصلاً على طريق الفرض والتقدير وقد حقق ذلك في المطول في حل البيت المذكور حاصله أن الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها وإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد فهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم قال في المطول في قوله وإذا وليها أي الأداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع انتهى فعلم منه أن الاستثناء متصل بالفرض والتقدير لكن قال المعرب إنه بعيد وقد صرح بعض النحاة أنه من قبيل المنفصل ويمكن التوفيق بأنه متصل بتقدير دخول صفة المدح في صفة ذم ومنقطع بالنظر إلى التحول فمن قال إنه متصل

قوله: أي مفعولاً منجزاً هو من الإنجاز بمعنى الوفاء بالعهد فعلى هذا يكون المراد بالوعد المعنى المصدري لا الموعود بخلاف الوجه الأول.

قوله: على الاستثناء المنقطع أي يكون الاستثناء في ﴿إلا سلاماً﴾ [مريم: ٦٢] على الوجوه المذكورة منقطعاً لأن سلاماً على تلك التقادير لا يكون من جنس اللغو.

قوله: أو على معنى أن التسليم إن كان لغواً فلا يسمعون لغواً سواه فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً أو يكون من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كما في البيت المشهور في ذلك.

نظر إلى الدخول بحسب الفرض ومن قال إنه منقطع نظر إلى التحول المذكور فلول جمع فل وهو الكسر في حدها.

قوله: (أو على أن معناه الدعاء بالسلامة وأهلها أغنياء عنه فهو من باب اللغو ظاهراً وإنما فائدته الإكرام) أي المراد بالسلام دعاء بالسلامة عن الآفات ولا آفة في الجنة فالدعاء بها لا فائدة فيه بحسب الظاهر ويصح فيه الاتصال بالنظر إليه لكن لما كان المقصود منه الإكرام[1] واظهار المودة قال فهو من باب اللغو ظاهراً وإنما فائدته الإكرام تنبيهاً على أنه اتصال ظاهراً وانقطاع حقيقة.

قوله: (على عادة المتنعمين والتوسط بين الزهادة والرغابة وقيل المراد دوام الرزق ودروره) المتنعمين في الدنيا والتوسط الخ وهذا بيان وجه التخصيص بالبكرة والعشي فإن المرة الواحدة زهادة تامة وما فوق الاثنين رغبة ثانية في الأكل قوله ودروره عطف تفسير للدوام إذ الدرور بمعنى الدوام ولو عكسه لكان أولى والمراد بالدوام عرفي أي أكثر الأوقات.

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا ۝٦٣﴾

قوله: (نبقيها عليهم من ثمرة تقواهم كما نبقي على الوارث مال مورثه والوراثة أقوى لفظ يستعمل في التمليك والاستحقاق من حيث إنها لا تعقب بفسخ ولا استرجاع ولا تبطل برد وإسقاط) كما نبقي على الوارث فيه إشارة إلى أن مورث استعارة تبعية شبه الابقاء بالإيراث في التمليك والبقاء فذكر لفظ المشبه به وأريد المشبه قوله والوراثة نبه به على أن المراد تمليك الله تعالى الجنة بهم على وجه الاقتصاص بهم كتمليك الله تعالى المال المكتسب الموروث لوارث المتوفى بغاية القوة من حيث إنها لا يعقب بفسخ الخ قوله من ثمرة تقويهم إشارة إلى أنها سبب عادي لدخول الجنة لا موجب فلا ينافي كونه تفضلاً من الله تعالى ورحمة لا يعقب بفسخ كالبيع فإنه يفسخ بالاقالة والرد بخيار الرؤية والعيب والاسترجاع أي الرجوع كالهبة ولا تبطل برد كالهبة أيضاً والوصية والإقرار بالدين والملك قوله ولا تبطل برد وإسقاط كالديون الثابتة في الذمة.

قوله: أو على معنى الدعاء بالسلامة وأهلها أغنياء عنه فهو من باب اللغو ظاهراً فعلى هذا يكون الاستثناء أيضاً متصلاً.

قوله: نبقيها عليهم من ثمرة تقواهم كما نبقي على الوارث مال مورثه فسر الإيراث بمعنى الإبقاء وهو تفسير باللازم لأن البقاء لازم للمال الموروث على ما أوله رحمه الله بقوله كما نبقي على الوارث مال مورثه فيكون مجازاً.

---

(۱) نقل عن المبرد هو دعاء الإنسان بأن يسلم من الآفات في دينه ونفسه ويتخلص عن المكروه ثم فشا استعماله في الإكرام حتى لا يفهم غيره ولهذا لو تركها حمل صاحبك على الإهانة كذا في السعدي.

قوله: (وقيل يورث المتقون من الجنة المساكن التي كانت لأهل النار لو اطاعوا زيادة في كرامتهم وعن يعقوب نورث بالتشديد) وقيل يورث المتقون وهو استعارة أيضاً والفرق أن في الأول الميراث كل موضع من الجنة وفي الثاني بعضها مرضه لأن النظم يدل على أن الجنة كلها موروثة.

قوله تعالى: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ۝٦٤﴾

قوله: (حكاية قول جبريل حين استبطأه رسول الله عليه الصلاة والسلام لما سئل عن قصة أصحاب الكهف وذي القرنين والروح ولم يدر ما يجيب ورجا أن يوحى إليه فيه فأبطأ عليه خمسة عشر يوماً وقيل أربعين حتى قال المشركون ودعه ربه وقلاه) حكاية قول جبريل وكونه قوله يدل عليه قوله يتنزل لأن النزول بأمر الرب من خواص جبرائيل عليه السلام فلا حاجة إلى تقدير القول وحسن العطف هو أنه من عطف القصة على القصة والمناسبة بين القصتين ما قاله صاحب الكشف من أنه لما فرغ من قصص الأنبياء عليهم السلام تثبيتاً له عليه السلام وعقبه بما أحدثه الخلف وذكر جزاءهم عقبه بنزول جبرائيل وحكايته بعد ما قاله المشركون تسلية له[1] عليه السلام وأن الأمر ليس على ما زعم الخلف المذكور وأوضح ما يناسب حديث التقوى من كون الملائكة مأمورين مطيعين ولذا قال: ﴿فاعبده﴾ [مريم: ٦٥] وعطف عليه مقالة الكفار لتباين المقامين انتهى قوله بعدما قاله المشركون هذا القول لم يذكر هنا لكنه في حكم المذكور لكونه سبب النزول وقد أشار إليه المص والحديث المذكور رواه أبو نعيم في الدلائل وغيره كذا قيل وسبب الابطاء عنه أنه وعدهم بأن يخبرهم بانتظار الوحي ولم يقل إن شاء الله تعالى وقد مر تفصيله في سورة الكهف قوله ودعه بالتشديد أي قطع قطع المودع وقلاه أي أبغضه.

قوله: (ثم نزل ببيان ذلك) أي جبرائيل عطف على فإبطاء ببيان ذلك أي ببيان أصحاب الكهف وذي القرنين والروح.

قوله: (والتنزل النزول على مهل لأنه مطاوع نزل وقد يطلق بمعنى النزول مطلقاً كما

قوله: وقيل يورث المتقون من الجنة المساكن التي كانت لأهل النار لو أطاعوا زيادة في كرامتهم أي بعد ما استوفوا من المقامات ما وعدهم الله على صالح أعمالهم على ما قيل الجنان ثلث جنة الأعمال وجنة الميراث وجنة الفضل من الله فعلى هذا يكون نورث حقيقة في معناه.

قوله: والتنزل النزول على مهل لأنه مطاوع نزل بالتشديد فإن صيغة فعل لكونها للتكثير يدل على التدريج ووقوع النزول على دفعات كثيرة وهذا هو معنى المهل.

---

(١) فيكون بين القصتين مناسبة إذ الأولى مسوقة لتثبيته عليه السلام والثانية سبقت لتسلية عليه السلام ولا يرام المناسبة بين المسند والمسند إليه في عطف القصة بل الغرض المسوق له.

يطلق نزل بمعنى أنزل والمعنى وما تنزل وقتاً غب وقت إلا بأمر الله على ما تقتضيه حكمته وقرىء وما يتنزل بالياء والضمير للوحي) والتنزل من باب التفعل النزول على مهل وتأن وزمان بعد زمان قوله لأنه مطاوع نزل من التفعيل الدال على التدريج بحسب أصله وإن عدل عنه في بعض استعماله فيكون مطاوعه بكسر الواو للتدريج أيضاً قوله مطلقاً أي بدون تقييد بالتدريج وعدمه كما يطلق نزل من التفعيل بمعنى أنزل أي لا يعتبر فيه التدريج وعدمه وأنزل دال على عدم التدريج أو دالٍ على المطلق سواء كان تدريجياً أو لا وقد مر الكلام في قوله تعالى: ﴿الذين يؤمنون بما أنزل إليك﴾ [البقرة: ٤] الآية ما المعنى وما نتنزل وقتاً الخ أي التنزل باقٍ على أصل معناه أو المعنى وما نتنزل مطلقاً إلا بأمر الله وهو الأولى لعمومه معنى غب بعد أي وقتاً بعد وقت قوله والضمير للوحي بقرينة سبب النزول لكن إسناد النزول إلى الوحي بمعنى الموحى مجاز عقلي إذ النزول وهو الحركة من العلو إلى السفل وصف حامله.

قوله تعالى: (﴿له﴾ [مريم: ٦٥]) خلقاً وملكاً قوله وما نحن فيه تفسير لما بين ذلك إذ ما بين أيدينا عبارة عن المستقبل أو عن الماضي وما خلفنا كناية عن الماضي أو عن المستقبل[1] قوله من الأماكن بيان لما نحن فيه أو بيان لمجموع ما بين أيدينا الخ أو الأحايين جمع أحيان جمع حين فهي جمع الجمع ويجوز أن يكون المراد الأماكن والأزمنة معاً على طريق عموم المجاز.

قوله: (وهو ما نحن فيه من الأماكن والأحايين لا لتنتقل من مكان إلى مكان أو لا نتنزل في زمان دون زمان إلا بأمره ومشيئته) بيان حاصل المعنى وإشارة إلى ارتباطه بما قبله أي المراد بإخبار أن جميع الأماكن والأزمنة له تعالى ملكاً وتصرفاً من بين المخلوقات إفادة أنه لا ينتقل من مكان إلى مكان بالوحي أو غيره أو لا يتنزل في زمن الخ إلا بأمر الله فتكون هذه الجملة تذييلية مقررة لما قبلها ثم قيل له ما بين أيدينا بإضمار قائلاً ولا بد منه على الوجهين كما في الدر المصون انتهى ولو قدر القول فيما مر أي وقال جبرائيل: ﴿وما نتنزل﴾ [مريم: ٦٤] بالقرآن كما اختاره الفاضل المحشي ليظهر حسن العطف على ما قبله لم يحتج هنا إلى تقدير قائلاً الخ.

قوله: (تاركاً لك) أي النسيان كناية عن الترك إذ النسيان محال عليه تعالى فلا حاجة

قوله: وهو ما نحن فيه من الأماكن والأحايين هي جمع أحيان جمع حين ولفظ بين حقيقة في المكان وقد يستعار للزمان فلذلك فسره رحمه الله على كل من محتملي معناه.

قوله: تاركاً لك جعل النسيان لتقدس ذاته عن الاتصاف بحقيقة مجازاً مستعملاً في معنى الترك اللازم لمعناه الحقيقي.

---

(١) هذا في الأحيان وأما في الأمكنة فالمعنى ظاهر والترديد في كون المراد المستقبل أو الماضي وجهه مبين في آية الكرسي.

إلى النفي فهذه الجملة عطف على قوله: ﴿وما بين أيدينا﴾ [مريم: ٦٤] ومقرر أيضاً للجملة المتقدمة وفي كلام المصنف إشارة إليه واظهار الرب وإضافته إليه عليه السلام فيه لطف عظيم وتشريف جسيم له عليه السلام والدوام المستفاد من كان لدوام النفي لا لنفي الدوام.

قوله: (أي ما كان عدم النزول إلا لعدم الأمر به ولم يكن ذلك عن ترك الله لك أو توديعه إياك كما زعمت الكفرة وإنما كان لحكمة رآها فيه) والحصر مستفاد من قوله: ﴿وما نتنزل﴾ [مريم: ٦٤] الخ إذ النزول لما كان منحصراً في كونه بأمره تعالى فعلة عدم النزول يكون منحصرة في عدم أمره تعالى به.

قوله: (وقيل أول الآية حكاية قول المتقين حين يدخلون الجنة والمعنى وما نتنزل الجنة إلا بأمر الله ولطفه وهو مالك الأمور كلها السالفة والمترقبة والحاضرة فما وجدناه وما نجده من لطفه وفضله) اختاره هذا القائل ليناسب ما قبله أشد مناسبة فحينئذٍ يكون التقدير تلك الجنة التي الخ قائلين: ﴿وما نتنزل﴾ [مريم: ٦٤] الآية أو يدخلون الجنة ويقولون(١) وما نتنزل الجنة الخ فالتنزل حينئذٍ من التنزل في المكان أي ما نتخذ الجنة منازل إلا بأمر الله هذا حاصل المعنى وإلا فالأوفق للنظم إلا بأمر ربك خطاباً للنبي عليه السلام تشريفاً له وتنبيهاً على أن الوصول إلى هذه المنازل البهية والدرجات العالية من لطف ربك وبواسطة جنابك يا من أوضح السبل وبين الصراط القويم وهذا أنسب بالمقام من قولهم إلا بأمر ربنا قوله ولطفه إشارة إلى أن الأمر أمر تكريم ولطف كقولك للضيف المكرم انزل هذا المكان وفي الأول أمر تكليفي قوله وهو مالك الأمور منفهم من التعبير بالرب.

قوله: (وقوله: ﴿وما كان ربك نسياً﴾ [مريم: ٦٤] تقرير من الله تعالى لقولهم أي وما كان ربك ناسياً لأعمال العاملين وما وعد لهم من الثواب عليها) ولذا قال فيما سبق أول الآية الخ قوله أي وما كان ربك ناسياً الخ قد تقدم بيان أنه ليس لنفي الدوام بل لدوام النفي.

قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾

قوله: (وقوله: ﴿رب السموات﴾ [مريم: ٦٥] الآية بيان لامتناع النسيان عليه) ودليل عليه لأن حفظ هذه المخلوقات العظيمة والإمساك أن تزول لا بد وأن لا يجري على الحافظ لها النسيان كما قرر في آية الكرسي وما بينهما شامل للعقلاء وغيرهم والمراد بالسموات والأرض هن ومن فيهن(٢).

قوله: (وهو خبر محذوف أو بدل من ربك) خبر محذوف أي هو رب السموات وفي الكشاف وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون ﴿وما كان ربك نسياً﴾ [مريم: ٦٤] من كلام المتقين وما بعده من كلام رب العزة انتهى وكذا الكلام في كون هذا القول قول جبرائيل يكون ما بعده من كلام الله تعالى لأنه لو كان من كلامه لا يظهر حينئذٍ ترتب قوله:

---

(١) وهذا التقدير أولى من تقدير قائلين. (٢) كما بينه المص في آية الكرسي.

﴿فاعبده﴾ [مريم: ٦٥] عليه لأنه من كلام الله تعالى لنبيه في الدنيا بلا شك وجعله جواب شرط محذوف على تقدير إذا عرفت أحوال الجنة وأقوالهم فأقبل على العمل أو على تقدير إذا عرفت أحوال نزول جبرائيل وقوله فدم على عبادته وهذا لا يلائم بلاغة التنزيل ولو قيل قول جبرائيل في الدنيا فلو كان ما بعد ﴿وما كان ربك﴾ [مريم: ٦٤] من كلامه لا يضر ترتب قوله: ﴿فاعبده﴾ [مريم: ٦٥] عليه لم يبعد لكن وقع في كلام البعض أن قوله: ﴿فاعبده﴾ [مريم: ٦٥] من كلام الله تعالى لنبيه في الدنيا بلا شك فتأمل في احتمال وما نتنزل ولا تنس ارتباط ما بعده بحيث ينتظم الكلام ويحصل المرام.

قوله: (خطاب للرسول ﷺ مرتب عليه أي لما عرفت ربك بأنه لا ينبغي له أن ينساك أو إعمال العمال فأقبل على عبادته واصطبر عليها ولا تتشوش بإبطاء الوحي وهزء الكفرة) مرتب عليه أي على ما قبله الترتب مستفاد من الفاء قوله لا ينبغي أي لا يصح له قوله أو إعمال العمال هذا على تقدير كون قوله: ﴿وما كان ربك﴾ [مريم: ٦٤] حكاية قول المتقين فأقبل على عبادته أي دم عليها.

قوله: (وإنما عدي باللام لتضمنه معنى الثبات للعبادة فيما يورد عليه من الشدائد والمشاق كقولك للمحارب اصطبر لقرنك) وإنما عدي باللام مع أن تعديته بعلى كما أشار إليه بقوله: ﴿واصطبر عليها﴾ [طه: ١٣٢] لتضمنه الخ كأنه قيل واصطبر ثابتاً لها واصطبر أبلغ من أصبر كقولك للمحارب الخ استشهاد به على تعديته باللام لتضمنه لا غير.

قوله: (مثلاً يستحق أن يسمى إلهاً) أي أن أصل السمي المشاركة في الاسم وذلك يقتضي المماثلة بناء على ملاحظة معنى الاسم في الأصل[1] هذا مراد من قال فإن الاشتراك في الاسم لازم للمماثلة وإلا فالمراد بالاسم الذات فلا يقتضي المماثلة لا سيما في الجوامد فأريد بنفي السمي نفي المثل على طريق الكناية.

قوله: (أو أحداً يسمي الله) فعلى هذا المراد بالسمي المشاركة في الاسم.

قوله: (فإن المشركين وإن سموا الصنم إلهاً لم يسموه الله قط) وإن سموا الصنم إلهاً الخ تعليل للثاني وظاهر كلامه هنا تسليم أن لفظة الله اسم لذات العلي وعلم لذاته المخصوصة وقد ناقشه في تفسير البسملة فقال والحق أنه وصف في أصله الخ وظاهر النظم يؤيد كونه اسماً لذاته المخصوصة وهو المختار لدى الأخيار.

قوله: وإنما عدي باللام لتضمينه معنى الثبات يعني أن أصل استعمال الاصطبار أن يعدى بكلمة على لكن عدي هنا باللام لتضمينه معنى الثبات فالمعنى فأثبت على العبادة مصطبراً عليها كقولك للمحارب اصطبر لقرنك القرن بفتح الراء المقارن أي فاثبت ولا ترحل عن مكانك باشر الحرب.

---

(١) بناء على أن معنى الاسم المنقول لوحظ فيه المعنى الأصلي وعن هذا أنه يفيد المدح أو الذم فلفظة الله له معان كثيرة في أصله ثم جعل اسماً لذات واجب الوجود عند الجمهور كما مر تفصيله في تفسير البسملة.

قوله: (وذلك لظهور أحديته وتعالى ذاته عن المماثلة بحيث لم يقبل اللبس والمكابرة) بيان للأول كما يومي إليه صيغة البعد قوله لظهور أحديته الخ بيان أن لا يوجد له تعالى مثل يستحق أن يسمى إلهاً وبين الأول بقوله فإن المشركين وإن سموا الخ أولهما أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأنه ينبغي أن يكون نفي العلم بالسمي كناية عن نفي المماثلة كما جنح إليه الفاضل المحشي فقال ويومي إليه قوله ولظهور أحديته الخ ولا يخفى أنه ح يتحد الوجهان بل الاشتغال بالثاني مما لا يفيد فالحق ما قدمناه قوله وتعالى ذاته بكسر اللام مصدر مضاف عطف على أحديته أو على الظهور.

قوله: (وهو تقرير للأمر أي إذا صح أن لا أحد مثله ولا يستحق العبادة غيره لم يكن بد من التسليم لأمره والاشتغال بعبادته والاصطبار على مشاقها) تصوير للمعنى الأول أو الثاني أيضاً إن قيل إنه راجع في الحقيقة إلى الأول وأشار إلى أن الاستفهام للإنكار الوقوعي وإلى أن نفي العلم كناية عن نفي المعلوم حيث لم يقل إذا صح أن لا يعلم أحد الخ وجه الكناية أنه لو كان أحد مثله لعلم لظهور آثار الوهيته فلما نفى العلم اللازم لزم نفي الملزم ولما كان الكناية أبلغ اختير ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۝٦٦﴾

قوله: (المراد به الجنس بأسره فإن المقول مقول فيما بينهم وإن لم يقل كلهم كقولك بنو فلان قتلوا فلاناً والقاتل واحد منهم) المراد به الجنس أي الاستغراق لما لم يصدر هذا القول إلا من المنكرين للآخرة أشار إلى توجيهه فقال فإن المقول مقول فيما بينهم وإن لم يقل كلهم ولم يرض من لم يقل به ففيه دليل على أنه لا يشترط في إسناد ما صدر عن البعض إلى الكل مجازاً رضاء البعض الذي لم يصدر عنه ذلك القول أو الفعل فمن اشترط ذلك فاختار كون اللام للعهد قيل وقد صرح المصنف باشتراطه في سورة السجدة وهنا ذهب إلى خلافه ولعل فيه قولين اختار أحدهما هنا والآخر في تلك السورة كما هو دأبه في تقرير القواعد وتبيين المقاصد وأما القول في توفيق كلاميه في الموضعين أن الاستغراب مركوز في طباع الكل قبل النظر في الدليل فالرضاء حاصل نظراً إلى طباعهم فسخيف جداً لايهامه إساءة الأدب على أن الإسناد في القول والرضاء أن اشترط لا بد وأن يكون في هذا القول[1] ولا يفيد كونه مركوزاً في الطباع والرضاء بالنظر إليه واعلم أن المجاز في مثل هذا الكلام في الإسناد وأما كونه مجازاً في الطرف بإطلاق الكل وإرادة البعض فاشتغال بما لا يفيد لأن حمل اللام على الاستغراق ثم إرادة البعض مآل حمل اللام على العهد فلا يحسن المقابلة ولا يظهر لطفه وكذا القول إنه لما وقع بينهم إعلان قول لا ينبغي أن يقع مثله وإذا قيل لا ينبغي أن يترك قائله بدون منع جعل ذلك بمنزلة الرضاء حثاً لهم على إنكاره قولاً وفعلاً ضعيف أما أولاً فلا نسلم عدم منعهم كيف لا وسوق الأدلة والبراهين على ذلك

---

(١) واشتراط الرضاء إما لصحته كما هو الظاهر من كلامهم أو لحسنه على ما هو الاحتمال.

المطلب ورد المخالفين شائع في الأمصار وجميع الأعصار وأما ثانياً فكون عدم المنع رضى إنما يكون وقت القدرة وعدم المؤدي إلى الفتنة وظن قبوله وقت النصيحة والكل غير مسلم إن سلم عدم منعهم.

قوله: (أو بعضهم المعهود وهم الكفرة أو أبي بن خلف فإنه أخذ عظاماً بالية ففتتها وقال يزعم محمد أنا نبعث بعد الموت) أو بعضهم عطف على الجنس وهم الكفرة أي المنكرين للبعث جميعاً أو واحداً منهم وهو أبي بن خلف والتخصيص لما ذكره من قوله فإنه أخذ عظاماً الخ ورواه في سورة يس أنه أتى النبي عليه السلام بعظم بالٍ يفتته بيده[1] بالإفراد.

قوله: (من الأرض أو من حال الموت وتقديم الظرف وايلاؤه حرف الإنكار لأن المنكر كون ما بعد الموت وقت الحياة) أي تقديم الظرف لأن الإخراج إلى الحياة ليس بمنكر مطلقاً وإنما المنكر كونه بعد الموت ولما كان الظرف محل الإنكار قدم وقد بين في محله أن المنكر ما يلي الهمزة وكون المنكر الحياة بعد الموت لا مطلقاً لأن الذي بينه الشارع وأنكره المشركون هو الحياة بعد الموت لا مطلق الحياة ولو قدم الفعل على الظرف لأوهم أن المنكر الإخراج إلى الحياة مطلقاً ويرد عليه أنه إذا ذكر بعده الظرف لزال هذا الوهم ألا يرى أنه قال المصنف في سورة والصافات في قوله تعالى: ﴿أئذا متنا وكنا تراباً﴾ [الصافات: ١٦] الآية أصله انبعث إذا متنا إلى آخره ثم قال فهو أبلغ من قراءة ابن عامر بطرح الهمزة الأولى فالهمزة دخلت على البعث دون الظرف في قراءته وكررت الهمزة في قراءة الجمهور مع أنه لا توهم فيه كون المنكر مطلق الإخراج فتقديم الظرف لمجرد الاهتمام والمنكر البعث وقت حلول الموت فالبعث إذا كان محالاً في وقت الموت علم استحالته إذا كانوا رفاتاً بطريق الأولوية كما اختاره الفاضل المحشي فلا حاجة إلى ما قاله الرضي من أن فيه معطوفاً محذوفاً لقيام القرينة عليه والمعنى ائذا ما مت وصرت رميماً ابعث أي مع اجتماع الأمرين كقوله تعالى: ﴿أئذا كنا عظاماً ورفاتاً أئنا لمبعوثون خلقاً جديداً﴾ [الإسراء: ٤٩].

قوله: (وانتصابه بفعل دل عليه أخرج لا به فإن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها) سواء كان من لفظه أي اخرج أو معناه كابعث ولذا قال بفعل الخ ولم يقل باخرج قوله فإن ما بعد اللام لا يعمل الخ ولم يتعرض ليكون سوف مانعاً لأنها لا تمنع على الصحيح وهو مختار المصنف ولو قيل في الظرف توسع يسوغ فيه ما لا يسوغ في غيره[2] ولم يبعد وإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبله مع أنه مانع كاللام إذ الفاء يدل على الشرط بتقدير إما ففي لفظة إما

قوله: وانتصابه بفعل دل عليه أخرج فإن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها والتقدير أخرج وقت ما مت لسوف أخرج حياً.

---

(١) ولعله وقع متعدداً أو نقل بالمعنى.

(٢) ولذا جوز أعمال السعي في معه في قوله تعالى: ﴿فلما أبلغ معه السعي﴾.

يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء ما بعده كقوله تعالى: ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾ [فصلت: ١٧] بقراءة النصب في ثمود كما في المطول والمصنف أشار إلى ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿وربك فكبر﴾ [المدثر: ٣] فلا يتم قياس الرضي اللام على الفاء في جواز إعمال ما بعد اللام في ﴿أئذا ما مت﴾ [مريم: ٦٦] كما نقله الفاضل المحشي.

قوله: (وهي ههنا مخلصة للتوكيد مجردة عن معنى الحال) هذا مذهب الكوفيين فإنهم ادعوا أن اللام تخصص المضارع بالحال وأما عند البصريين فهي لمجرد التوكيد فلا يحتاج إلى الاعتذار لكن المصنف اختار هنا مذهب الكوفيين لأنه المختار عند المحققين.

قوله: (كما خلصت الهمزة واللام في يا لله للتعويض فساغ اقترانها بحرف الاستقبال وروي عن ابن ذكوان ﴿إذا ما مت﴾ [مريم: ٦٦] بهمزة واحدة مكسورة على الخبر) كما خلصت بصيغة المجهول الخ وهذا بناء على أن أصله الاله وال فيه للتعريف والتعويض عن الهمزة المحذوفة فإذا اجتمعت مع حرف النداء جعلت لمحض التعويض لئلا يجتمع التعريفان فيكون اللام هنا مجازاً لتجردها عن جزء معناه فساغ اقترانه بحرف الاستقبال ولم يعكس لأن الإخراج في المستقبل وجمع اللام مع سوف للدلالة على أن الإخراج كائن لا محالة وإن تأخر قوله بهمزة واحدة مكسورة على الخبر لكن المعنى على الاستفهام بتقدير الهمزة.

قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ (٦٧)

قوله: (أو لا يذكر الإنسان) ألا يتفكر[1] ولا يذكر اظهر الإنسان لكمال تقرره في الذهن.

قوله: (عطف على يقول وتوسيط همزة الإنكار بينه وبين العاطف مع أن الأصل أن

قوله: وهي ههنا مخلصة للتوكيد لما اجتمعت حرفا الحال والاستقبال وهما اللام وسوف على فعل أخرج وكان الزمان مما لا يجتمع أجزاؤه في الوجود جعل حرف الحال وهي اللام خالصة للتوكيد منخلعة عن معنى الحال لأن الإخراج بعد الموت لا يناسب الحال.

قوله: عطف على يقول أي قوله أو لا يذكر عطف على يقول وتوسيط همزة الإنكار بينه وبين العاطف أي بين يقول وبين حرف العطف مع أن الأصل أن تتقدمهما أي تتقدم المعطوف والمعطوف عليه للدلالة على أن المنكر بالذات هو المعطوف وإن المعطوف عليه إنما نشأ منه أي الأصل أن يقال أيقول الإنسان إذا مت لسوف أخرج حياً ولا يذكر ﴿إنا خلقناه﴾ [مريم: ٦٧] ولم يك شيئاً إلا أنه زحلقت همزة الإنكار من المعطوف عليه إلى المعطوف للدلالة على أن المنكر بالذات هو مفهوم المعطوف وهو عدم تذكره أن الله خلقه من عدم صرف وإن من قدر عليه قدر على الإحياء بعد الموت والمعطوف عليه أي مفهومه وهو قول الإنسان ذلك القول إنما نشأ من مفهوم المعطوف يعني قول الإنسان ذلك القول ثمرة عدم تذكره خلق نفسه من عدم لأنه لو تذكره لما قال ذلك لعلمه حينئذٍ أن من قدر على الإيجاد من عدم صرف قدر على جمع مواد معدوم قد كان وجد ثم عدم.

---

(١) هذا احتمال آخر ذكر في أمثاله لكن الشيخين اختارا ما ذكر.

يتقدمهما للدلالة على أن المنكر بالذات هو المعطوف وأن المعطوف عليه إنما نشأ منه) هذا مسلك الزمخشري حيث قال وسقطت همزة الإنكار بين المعطوف عليه وحرف العطف يعني أيقول ذلك ولا يتذكر حال النشأة الأولى حتى لا تنكر الأخرى فإن تلك أعجب إلى آخره ومراده أنه عطف على يقول المحذوف كما عطف ﴿أوعجبتم﴾ [الأعراف: ٦٣] على مقدر أي أكذبتم وعجبتم فالمعنى هنا أيقول ذلك ولا يتذكر فهذا أحد المسلكين في مثل هذا الكلام فيصح القول بأنه وسطت همزة الإنكار بين المعطوف عليه وهو يقول المقدر وحرف العطف كما في أو عجبتم قال المصنف هناك الهمزة للإنكار والواو للعطف على محذوف أي أكذبتم وعجبتم وهو صريح فيما ذكرناه فلا إشكال[1] أصلاً لأنه طريق معهود في حل مثل هذا الكلام فحاصل كلام الشيخين أنه لم ادخل حرف الإنكار على العاطف فتوسط بين الكلامين مع أن المعطوف عليه وهو يقول ذلك منكر كعدم التذكير فأجابا بأن الظاهر أن يقال أيقول ائذا مت الخ لكن مقتضى الحال ما اختير في النظم لأنه يدل على أن المنكر بالذات وبلا واسطة هو المعطوف وهو عدم التذكر وكون القول منكراً وإن كان بالذات لكن منشأه عدم التذكر فكأنه منكر بالواسطة وإلى هذا أشار بقوله وإن المعطوف عليه إنما نشأ منه ولم يقل إنما نشأ إنكاره منه فإن قيل إنكار المعطوف عليه من أي شيء يستفاد أجيب بأن الهمزة لما دخلت على الواو المفيدة للجمع أفادت إنكار الجمع مع أن عطف الإنشاء على الخبر في مثله غير صحيح أو غير حسن فلا ريب أن الاستفهام مسلط على المعطوف عليه ويرد عليه أنه لو كان الأمر كذا لا معنى لاختلافهم في جواز عطف الإنشاء على الخبر وأيضاً لا وجه لاشتراط اتفاق الجملتين خبراً وإنشاء إذ العطف بالواو يفيد الجمع فيكون المعطوف عليه إنشاء أيضاً كما قرر هنا فالوجه ما قدمناه من أن الهمزة داخلة على المعطوف عليه المقدر في الحقيقة لكنه عدل عنه ظاهراً لما ذكره من النكتة.

قوله: (فإنه لو تذكر وتأمل ﴿أنا خلقناه﴾ [مريم: ٦٧] الآية) هذا مزج كلامه بالنظم الجليل والله تعالى أعلم بحسنه.

قوله: (بل كان عدماً صرفاً لم يقل ذلك فإنه أعجب من جمع المواد بعد التفريق

قوله: فإنه أعجب من جمع المواد بعد التفريق وإيجاد مثل ما كان فيها من الإعراض لفظ المثل إشارة إلى أن الإعراض لا تبقى زمانين فإن ما يوجد من الإعراض في الزمان الثاني ليس عين ما وجد في الزمان الأول بل هو مثله على ما هو المبرهن في فني الكلام والحكمة والبعض يعمم الحكم ويقول الجواهر كالإعراض في أنها تتجدد بتجدد الأمثال وعليه الكمل من المشايخ المتصوفة مستدلين عليه بقوله: ﴿بل هم في لبس من خلق جديد﴾ [ق: ١٥] وقالوا من ذلك حضور عرش بلقيس ووجوده عند سليمان النبي عليه السلام وهو إنما وجد عند سليمان بالإيجاد

---

(١) من أن الهمزة ليست من المعطوف لتقدمها عليه ولا من المعطوف عليه لتأخرها عنه وكيف يدخل الإنكار على يقول مع تأخر الهمزة عنه وفيه إبطال صدارتها فإذا عطف على يقول المقدر ارتفع الإشكالان.

وإيجاد مثل ما كان فيها من الاعراض وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وقالون عن يعقوب يذكر من الذكر الذي يراد به التفكر وقرىء يتذكر على الأصل) لم يقل بذلك جواب لفظة لو في قوله فإنه لو تذكر وتأمل أي لم يقل ذلك ولم يعتقده فإنه أي خلقنا إياه من العدم الصرف فالضمير راجع إلى مصدر خلقناه أعجب أي أعجب وأغرب بالنسبة إليكم فإنه بالنسبة إليه تعالى سواء إذ الاعادة أهون من البدء لكون ذوات الأجزاء باقية على مذهب[1] ولكونه على مثال سابق على مذهب إعادة المعدوم بعينه قوله بل كان عدماً صرفاً إذ الشيء يختص بالموجود في عرف المتكلمين بخلافه في اللغة فإنه عام للمعدوم والموجود فإذا استعمل في العموم يراد به المعنى اللغوي أو المجاز العرفي وقد مر بيانه في أول السورة قوله على الأصل أي بدون الادغام.

قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴿٦٨﴾﴾

قوله: (﴿فوربك﴾ [مريم: ٦٨]) الفاء للترتيب أي إذا عرفت صحة الحشر بقياسها على ابتداء الخلقة.

قوله: (أقسام باسمه مضافاً إلى نبيه تحقيقاً للأمر وتفخيماً لشأن رسول الله ﷺ) تحقيقاً للأمر ناظر إلى أقسامه قوله وتفخيماً ناظر إلى كونه مضافاً إلى نبيه[2] واختيار الرب من بين الأسامي العالية لأن الحشر من آثار الربوبية.

قوله: (عطف أو مفعول معه لما روي أن الكفرة يحشرون مع قرنائهم من الشياطين الذين أغووهم كل مع شيطانه في سلسلة وهذا وإن كان مخصوصاً بهم ساغ نسبته إلى الجنس بأسره فإنهم إذا حشروا وفيهم الكفرة مقرونين بالشياطين فقد حشروا جميعاً معهم) لما روي الخ تأييد للمعية للتصريح بها في الحديث قوله وهذا وإن كان مخصوصاً بهم أي بالكفرة ساغ الخ هذا بناء على أن اللام في الإنسان للجنس كما قدمه هناك ولو حملت على العهد لا يحتاج إلى هذا الاعتذار قوله فقد حشروا الخ أي جاز نسبة الحشر وإسناده إلى جميعهم مجازاً وفيه دليل على عدم اشتراط رضاء الباقين ولا يجري فيه ما تمحله السعدي في قوله ويقول الإنسان مع أنه في ذاته ضعيف وأنت خبير بأنه لما ساغ احتمال العهد لا وجه لحمله على الجنس وارتكاب التكلف المذكور.

قوله: (ليرى السعداء ما نجاهم الله منه فيزدادوا غبطة وسروراً وينال الاشقياء ما

الثاني في الآن الثاني بعد انعدام وجوده الأول الكائن في صنعاء اليمن بدعاء آصف.

قوله: والشياطين عطف أو مفعول معه أي عطف على ضمير المفعول في ﴿لنحشرنهم﴾ [مريم: ٦٨] أو هو مفعول معه والواو بمعنى مع فقوله لما روي الخ تعليل لتصحيح كونه مفعولاً معه.

---

(١) وهو أن البعث بجمع الأجزاء المتفرقة.

(٢) إذ الاضافة هنا لتعظيم المضاف إليه.

ادخروا لمعادهم عدة ويزدادوا غيظاً من رجوع السعداء عنهم إلى دار الثواب وشماتتهم عليهم) ليرى السعداء بيان حكمة الحشر جميعاً ثم احضارهم حول جهنم مع حضورهم والمراد بالغبطة هنا المسرة فقوله وسروراً عطف تفسير له.

قوله: **(على ركبهم لما يدهمهم من هول المطلع)** على ركبهم أي جثياً من الجثو بمعنى البروك أي باركين على الركب لا من الجثوة بمعنى الجماعة قوله لما يدهمهم بالدال المهملة أي يعجزهم.

قوله: **(أو لأنه من توابع التواقف للحساب قبل التواصل إلى الثواب والعقاب وأهل الموقف جاثون كقوله: ﴿وترى كل أمة جاثية﴾ [الجاثية: ٢٨] على المعتاد في مواقف التقاول)** من توابع التواقف أي الوقوف قبل التواصل إلى الثواب الخ وأهل الموقف جاثون برمتهم سعيدهم وشقيهم لقوله تعالى: ﴿وترى كل أمة جاثية﴾ [الجاثية: ٢٨] أي باركة مستوفزة على الركب وهذا هو المناسب للمقام إذ معنى مجتمعة من الجثوة وهي الجماعة كما ذكره المص في تفسير هذه الآية لا يناسب هنا في مواقف التقاول والتقاول تفاعل من القول.

قوله: **(وإن كان المراد بالإنسان الكفرة فلعلهم يساقون جثاة من الموقف إلى شاطىء جهنم إهانة بهم أو لعجزهم عن القيام لما عراهم من الشدة وقرأ حمزة والكسائي وحفص جثياً بالكسر)** وإن كان المراد بالإنسان الكفرة أشار إلى أن المراد به العموم كما ذكره أولاً فالجميع جاثون فالمؤمنون يحدث فيهم الجثو حين الحضور حول جهنم من الخوف والهول والكفار مستمرون على الجثو لا يستطيعون القيام من هولها وأما المؤمنون يقومون بعد ذلك فيمرون بالنار وهي خامدة أو يمرون على الصراط كما سيأتي في الدرس الآتي وإن كان المراد به الكفرة فلا يفيد حضور المؤمنين حول جهنم فلعلهم يساقون جثاة الخ صيغة الترجي لعدم الجزم بذلك لأن ظاهر النظم ناطق بجثوهم حول جهنم قوله إهانة لهم وإن قدروا على القيام لكنهم منعوا عنه إهانة لهم أو لعجزهم ثم قوله وإن كان المراد بالإنسان الكفرة ناظر إلى كون اللام في الإنسان للعهد ولم ينبه عليه في قوله تعالى: ﴿فوربك لنحشرنهم﴾ [مريم: ٦٨] لكن أشار إليه هنا.

قوله: **(حال مقدرة)**[1] قيل هذا بالنسبة إلى المؤمنين ظاهر فإنهم ليسوا جثاة حال

قوله: وإن فسر الإنسان بالعموم فالمعنى أنهم يتجاثون عند موافاة شاطىء جهنم على أن ﴿جثيا﴾ [مريم: ٦٨] حال مقدرة لأن دخول المسلمين في أهل محشر يأبى أن يقارن حال الجثو مضمون العامل إذ يفيد قوله لنحضرنهم جثيا معنى لنسوقنهم جاثين وهو أهانه للمطيع لا يليق بلطف الكريم فالمناسب أن يجعل جثيا حال مقدرة فالمعنى لنحضرنهم مقدرين على أنفسهم أن يتجاثوا عند الوصول إلى شاطىء جهنم قوله وفي ذكر الأشد تنبيه على أنه تعالى يغفو كثيراً من أهل العصيان وجه التنبيه على ذلك المعنى أن الغالب أن يكون المفضول أكثر من الفاضل.

---

(١) هذه العبارة ليست موجودة في النسخ التي بأيدينا ولعلها موجودة في نسخة المحشي.

الإحضار بل يقدرون حدوث الجثو لأنفسهم وقت الحضور حول جهنم من هول المطلع وأما الكفار فهم أيضاً قادرون القيام فالجثي مقدر بالنسبة إليهم وهذا بعيد فالأحسن أن يكون إسناد ما للبعض إلى الكل فلا إشكال بأن الحال كيف يكون حالاً مقدرة بالنسبة إلى السعداء وحالاً محققة بالنسبة إلى الأشقياء.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾

قوله: (من كل أمة شاعت ديناً) أي تبعت ديناً هذا بناء على العموم لأن الشيعة معناها المتبادر الفرقة مطلقاً فيشمل المؤمنين أيضاً.

قوله: (من كان أعصى وأعتى منهم) تفسير أشد عتياً فح المناسب أن يقال من كان أشد عصياناً وعتواً لأن أشد عصياناً أبلغ من أعصى كما صرح به في تفسير قوله تعالى: ﴿أو أشد قسوة﴾ [البقرة: ٧٤] حيث قال إنما لم يقل أقسى لما في أشد من المبالغة والدلالة على اشتداد القسوة.

قوله: (فنطرحهم فيها وفي ذكر الأشد تنبيه على أنه تعالى يعفو كثيراً[١] من أهل العصيان) فيها أي في جهنم هذا نتيجة النزع والمعنى فنطرح من كان أشد عتواً في جهنم وهم الكفرة الفجرة وأشد عصياناً وهم عصاة المؤمنين الذين انهمكوا في المعاصي ولم يعملوا عملاً صالحاً مكفراً للمعاصي وإلى هذا أشار بقوله وفي ذكر الأشد تنبيه الخ والمراد بكثير من أهل العصيان هم الذين عصوا ربهم ولكن لم يبالغوا في العصيان بل عملوا الحسنات التي يذهبن السيئات والأشد هنا من قبيل الصيف أحر من الشتاء فلا إشكال بأن صيغة أفعل يقتضي الاشتراك في أصل الفعل وليس كل فرد ممن شاع ديناً متصفاً بالعتو فضلاً عن شدته ولا حاجة إلى أن يقال إلا أن يكتفي بالتقدير أو يجعل من قبيل نسبة حال البعض إلى الكل.

قوله: (ولو خص ذلك بالكفرة فالمراد أنه تميز طوائفهم أعتاهم فأعتاهم ونطرحهم في النار على الترتيب) ولو خص ذلك بالكفرة فح لا يصح أن يقال في ذكر الأشد تنبيه على أنه تعالى يعفو الخ فالمراد أنه يميز طوائفهم الخ فمن كان أشد عتواً يطرح في جهنم أولاً ثم يطرح من كان أشد عتواً لكن دون الأول إذ الأشدية من الكلي المشكك ثم وثم يطرح فيها على الترتيب فتكون الطائفة الأولى أشد عذاباً كما وكيفا ثم من يليهم وهذا فائدة النزع والطرح أولاً وثانياً وهلم جرا وفي هذا الاحتمال لا يتوجه الاشكال المذكور لأن بعضهم أشد وبعضهم شديد.

قوله: (أو ندخل كلا طبقتها التي تليق بهم) إشارة إلى ما ذكر في سورة الحجر من قوله تعالى: ﴿وإن جهنم لموعدهم أجمعين﴾ [الحجر: ٤٣] لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم وقد بين المصنف هناك مفصلاً وهذا في المآل مثل الأول لأن المراد أيضاً أشدية عذاب من هو أشد عتواً ثم وثم.

---

(١) ويعفو كثيراً كثيراً منصوب بنزع الخافض.

قوله: (وأيهم مبنى على الضم عند سيبويه لأن حقه أن يبنى كسائر الموصولات لكنه أعرب حملاً على كل وبعض للزوم الإضافة فإذا حذف صدر صلته زاد نقصه فعاد إلى حقه منصوب المحل بنزعن ولذلك قرىء منصوباً) أشار به إلى أن أيهم هنا موصولة وقد يكون استفهامية وشرطية وجه البناء مشابهتها بالحرف بافتقارها لما بعدها من الصلة لكنه أعرب حملاً على كل لأنها إذا أضيفت إلى نكرة كانت بمعنى كل نحو أي رجل وإذا أضيفت إلى المعرفة كانت بمعنى البعض نحو أي الرجلين ولما لزم الإضافة وهي من خواص الأسماء ضعفت المشابهة فأعرب كما هو الأصل في الأسماء قوله فإذا حذف صدر الخ بيان وجه البناء هنا مع أن حقه كونها معربة فبين وجهه بأنه لما حذف صدر صلتها زاد نقصها المعنوي لافتقارها إلى بعض الصلة التي هي كجزئها فقوى مشابهتها للحرف فعادت إلى ما هو حق الموصول وهو البناء وتفصيله في فن النحو ولما كان مبنياً يكون منصوب المحل به ولذلك أي لكونه منصوب المحل قرىء منصوباً وقارئه طلحة بن مصرف وهي قراءة شاذة.

قوله: (ومرفوع عند غيره إما بالابتداء على أنه استفهامي وخبره أشد والجملة محكية وتقدير الكلام لننزعن من كل شيعة الذين يقال فيهم أيهم أشد) ومرفوع عطف على قوله منصوب المحل عند غيره غير سيبويه إما بالابتداء وهو المختار ولذا قدمه فح والجملة أي جملة المبتدأ والخبر محكية بتقدير القول الذي هو صلة الموصول المحذوف الذي مفعول لننزعن وإلى مجموع ذلك أشار في قوله وتقدير الكلام الخ وهذا قول الخليل قيل ولما كان لا معنى لجعل النزع لمن يسأل عنه بهذا الاستفهام أوله بعضهم بأنه مجاز عن تقارب أحوالهم وتشابهها في العتو حتى يستحق أن يسأل عنها أو المراد الذي يجاب بهم عن هذا السؤال أخره لتكلفه لأنه فيه حذف الموصول[1] مع بعض صلته مع تكلف التشبيه فهو تكلف على تكلف.

قوله: (أو معلق عنها لننزعن لتضمنه معنى التمييز اللازم للعلم) عطف على محكية وهذا مذهب يونس لتضمنه معنى التمييز الخ إذ التعليق عند الجمهور مختص بأفعال القلوب لكن قيل عليه إن يونس يجوز تعليق جميع الأفعال نحو ضربت أيهم في الدار فلا حاجة على مذهبه إلى التأويل مع أن هذا مذهب يونس.

قوله: فإذا حذف صدر صلته نقصه يعني أن له نقصاً ما من جهة كونه مبنياً منحطاً عن درجة المعرب لأن الأصل في الاسم أن يكون معرباً فإذا حذف صدر صلته زاد نقصه فإن تقديره أيهم هو أشد وتقدير الكلام لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم أيهم أشد المفهوم من تقديره هذا أن المنزوع من كل شيعة بعضه أشد وبعضه لا وهو خلاف مدلول الآية أن المنزوع كله أشد غياً اللهم إلا أن يكون أي بمعنى الذي منخلعاً عن معنى الاستفهام وارتفاعه على الحكاية مروي عن الخليل.

قوله: أو معلق عنها بتنزعن الخ ولما كان التعليق من خصائص أفعال القلوب وفعل النزع ليس منها أوله رحمه الله بالتضمين.

---

(١) وهو غير جائز عند النحاة.

قوله: (أو مستأنفة والفعل واقع على كل شيعة على زيادة من) كونها استئنافاً بيانياً أولى من كونها استئنافاً نحوياً إن كانت كلمة أي موصولة كأنه قيل من المنزوعون فأجيب هم الذين هم أشد عتواً وهذا بعيد إذ الكلام في كونها استفهامية إذ على كونها موصولة مفعول لننزعن كما عرفت تفصيله فالمعنى الذي يجاب به هذا السؤال أو الذين يشبه أحوالهم في العتو وإذا كانت مستأنفة فالفعل أي لننزعن واقع الخ أي من كل شيعة مفعوله على كون من زائدة في الاثبات وهو جائز عند الأخفش وهو مذهب مرجوح أو كلمة من اسم بمعنى البعض فهي مفعول الفعل وكون من اسماً بمعنى البعض مما لا يعرف في العربية صريحاً وهو مما استخرجه من القوة إلى الفعل النحرير التفتازاني وقد مر الكلام فيه في قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول﴾ [البقرة: ٨] الآية في أوائل سورة البقرة قيل هو على تقدير تخصيصه بالكفرة والظاهر العموم.

قوله: (أو على معنى لننزعن بعض كل شيعة أو بشيعة لأنها بمعنى يشيع) أو بشيعة معطوف على قوله بالابتداء وهذا منقول عن المبرد كما قيل قوله لأنها بمعنى يشيع والتقدير لننزعن من كل طائفة يشيع أيهم أشد وأي موصولة حينئذٍ وقيل أي هنا شرطية بقي الكلام في وجه تضمن شيعة معنى الفعل ولا يظهر له وجه وإلا فيمكن في أكثر اسم جامد أن يقال إنه متضمن لمعنى الفعل يرفع وينصب ولا أظن أنه ذهب إليه أحد فظهر مما ذكر أن ما سوى كونها موصولة فيه تكلف بل تعسف لا يليق بجزالة النظم الكريم واستيعاب المذاهب التي بعضها ضعيف وبعضها أضعف في غير كلام الله الملك العظيم ونحو ما قلنا منقول عن الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى.

قوله: (وعلى للبيان أو متعلق بأفعل وكذا الباء في قوله:

قوله تعالى: ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴿٧٠﴾

﴿ثم لنحن أعلم﴾ [مريم: ٧٠] الآية) وعلى للبيان[1] أي الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف.

قوله: أو مستأنف عطف على قوله محكية أي أو الجملة مستأنفة والفعل واقع على زيادة من أي الفعل الذي هو لنزعن واقع على كل شيعة بزيادة من فيكون مفعول الفعل كل شيعة لا جملة أيهم أشد القول بزيادة من في الإثبات مذهب الأخفش ولا يجوز ذلك عند جمهور النحاة.

قوله: أو بشيعة عطف على قوله بالابتداء أي أيهم مرفوع إما بالابتداء أو بالفاعلية لشيعة وهي مصدر في الأصل ثم صارت اسماً بالغلبة ولكونها مصدراً يجوز أن يرتفع الاسم بها على الفاعلية على أنها بمعنى يشيع قال المبرد أيهم فاعل شيعة أي لننزعن من كل فريق يشيع أيهم أشد وأيهم بمعنى الذي كذا فعله الرضي عن المبرد وحاصل المعنى ثم لننزعن من كل فريق يشيعهم الذي هو أشد عتياً فعلى هذا مفعول لننزعن محذوف مقدر تقديره لننزعن الأعتى من كل فريق يتبعه الذي هو أشد عتياً.

قوله: وعلى للبيان أي لبيان متعلق العتى فكأنه لما قيل: ﴿أيهم أشد عتياً﴾ [مريم: ٦٩] قيل

---

(١) وفي الكشاف وعلى للبيان لا للصلة أو يتعلقان بافعل أي عتوهم أشد على الرحمن وصليهم أولى بالنار كقولهم هو أشد على خصمه وأولى بكذا.

قوله: (أي نحن أعلم بالذين هم أولى بالصلى أو صليهم أولى بالنار وهم المنتزعون ويجوز أن يراد بهم وبأشدهم عتياً رؤساء الشيع فإن عذابهم مضاعف لضلالهم وإضلالهم وقرأ حمزة والكسائي وحفص صليا بكسر الصاد) قال الفاضل المحشي هذا على كون صليا تمييزاً عن النسبة بين أولى والمجرور وما بعده على أنه تمييز عن النسبة التي بين المبتدأ والخبر والأقرب ما قيل إن الأول على كونه للبيان وما بعده على تعلقه بأفعل وحاصل كلامه أن على للبيان كما في سقيا له ورعيا له كأنه قيل على من عتوا فقال عتواً على الرحمن[1] هذا في ﴿أيهم أشد على الرحمن﴾ [مريم: ٦٩] الآية وفي قوله: ﴿أولى بها صلياً﴾ [مريم: ٧٠] بماذا يصلون فقيل يصلون ولا يجوز تعلقه في الموضعين بالمصدر المذكور أعني عتياً وصليا لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه وهذا مختار المص وقيل يجوز ذلك مطلقاً أو في الظرف للتوسع فيه فح لا يحتاج إلى التقدير وكذا لا يحتاج إلى التقدير عند من جعل عتياً جمع عات وصليا جمع صال وهو منصوب على الحالية لكن المص لم يلتفت ذلك فإن جمع عات وصال على هذا الوزن غير متعارف.

قوله تعالى: وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾

قوله: (وما منكم التفات إلى الإنسان ويؤيده أنه قرىء وإن منهم) وما منكم أي إن نفي بمعنى ما التفات إلى الإنسان من الغيبة إلى الخطاب لمزيد التهديد سواء كان المراد بالإنسان عاماً أو خاصاً لكن العموم هنا اظهر بل متعين وفي كلام المص إشارة إليه وقوله تعالى: ﴿ثم ننجي الذين﴾ [مريم: ٧٢] الآية كالصريح في العموم وكون هذا التفاتاً على تقدير إرادة الخصوص مع كون المراد هنا عاماً محل تأمل.

قوله: (إلا واصلها وحاضر دونها يمر بها المؤمنون وهي خامدة وتنهار بغيرهم) وحاضر دونها أي عندها قوله وهي خامدة أي ساكنة بسبب نور الإيمان كما ورد في الحديث الشريف ومعنى خامدة ساكن لهبها لا تحرقهم وتنهار أي تسقط وتقع والمراد هنا تحرقهم والمراد بغيرهم الكافرون إن كان المراد بالمؤمنين عاماً لعصاتهم أو عام للفساق إن أريد بهم المؤمنون الكاملون وهذا هو الظاهر لكن العتاة يخرجون منها.

قوله: (وعن جابر رضي الله تعالى عنه أنه عليه السلام سئل عنه فقال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة قال بعضهم لبعض أليس قد وعدنا ربنا أن نرد النار فيقال لهم قد وردتموها

على من فقيل على الرحمن أو متعلق بافعل أي بأفعل التفضيل وهو أشد.

قوله: أي لنحن أعلم بالذين هم أولى بالصلى هذا على أن يكون التمييز بمعنى المفعول وقوله أو صليهم أولى بالنار على أن يكون التمييز بمعنى الفاعل.

---

(١) وهذا معنى كون على للبيان بخلاف كون اللام في سقياً له وهيت لك فإنه بتأويل أقول هذا له أو أقول هيت لك.

وهي خامدة») تأييد لورود المؤمنين النار وهي خامدة قوله أليس قد وعدنا ربنا الاستفهام لإنكار النفي وتقرير المنفي والمعنى قد وعدنا ربنا أن نرد النار ووعده حق فلم نعلم ورودنا فيقال لهم أي يقول الملائكة لهم قد وردتموها وأنجز الله وعده لكن وهي خامدة صارت عليكم برداً وسلاماً كنار إبراهيم عليه السلام في الدنيا فح يحمدون الله حمداً طيباً كثيراً.

قوله: (وأما قوله تعالى: ﴿أولئك عنها مبعدون﴾ [الأنبياء: ١٠١] فالمراد عن عذابها وقيل ورودها الجواز على الصراط فإنه ممدود عليها) جواب سؤال مقدر تقريره ظاهر فالمراد عذابها أي إحراقها فالنفي والاثبات ليسا بواردين في محل فلا يتوهم التناقض وهذا مما ذهب إليه كثير من السلف من المفسرين وأهل السنة من المحققين خلافاً للبعض ولذا قال وقيل ورودها مصدر مضاف إلى المفعول والمعنى ورود الإنسان إياها الجواز على الصراط لكن الكافرين يسقطون جهنم والمؤمنون الكاملون ينجون منها.

قوله: (كان ورودهم واجباً أوجبه الله على نفسه وقضى بأن وعد به وعداً لا يمكن خلفه) واجباً أي كالواجب بمقتضى قضائه إذ لا يجب على الله شيء أصلاً كما لا وجوب عنه قوله وقضى معنى مقضياً كما أن واجباً معنى حتماً.

قوله: (وقيل أقسم عليه) أي المراد بقوله: ﴿كان على ربك﴾ [مريم: ٧١] ليس بخبر فلا يوهم الوجوب كما في المعنى الأول بل المقصود منه إنشاء القسم لأن على ربك يمين إذا أريد به الحلف كما قالوا في قوله لله علي كذا[1] فإنه نذر بصيغته يمين بموجبه فإذا قصد به اليمين كان يميناً وتفصيله في أصول الفقه مرضه لأن انفهام القسم من هذا اللفظ ليس بظاهر وإن أمكنه بالتمحل المذكور وقيل القسم مقدر أي وبالله ما منكم إلا واردها ويدل عليه شيئان أحدهما قوله: ﴿كان على ربك حتماً مقضياً﴾ [مريم: ٧١] قال الحسن وقتادة قسماً واجباً وثانيهما أن النبي عليه السلام فهم منه القسم كما في الحديث: «لا يموت لأحدكم ثلاثة من الولد إلا نحلة القسم» وأنت خبير بأن القسم مستفاد من اللفظ كما عرفته فلا حاجة إلى تقدير القسم والأمران المذكوران يدل على القسم دلالة أنية لا على تقدير القسم كما هو مدعاهم والوجه ما مر ذكره من أن القسم منفهم من اللفظ والأمران المذكوران دليل أنى له واعجب من القول بالتقدير ما قيل إنه معطوف على ما أجيب به القسم في قوله: ﴿فوربك لنحشرنهم﴾ [مريم: ٦٨] وهذا مراد من قال إن الواو فيه للقسم وإذا ظهر القسم بما ذكر فلا وجه لاعتراض الأزهري في التهذيب كما نقله بعضهم بأنه لا قسم فيها فكيف يكون تحلة بل هذا أغرب الغرائب لأنه عليه السلام حكم بذلك فكيف يتجاسر على إنكاره.

قوله: كان ورودهم واجباً أوجبه الله على نفسه وقضى بأن وعد وعداً لا يمكن خلفه يعني أن المراد بالحتم الوجوب الوعدي لا الوجوب الشرعي أو العقلي فإن الله تعالى لا يجب عليه شيء.

---

(١) وهذا اللفظ يكون نذراً ويميناً معاً وتوجيهه مذكور في التوضيح بخلاف ما في النظم فإنه لا يحتمل النذر إلا إذا أريد به المبالغة توسعاً.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ (٧٢)

قوله: (ثم ننجي الذين اتقوا فيساقون إلى الجنة وقرأ الكسائي ويعقوب ننجي بالتخفيف وقرىء ثم بفتح الثاء أي هناك) لما كان التنجية فعل الله تعالى لطفاً وكرماً قيل هكذا ولم يقل ثم ينجي الذين اتقوا ولما كان التنجية من عذاب جهنم مع ورودها أمراً عظيماً عبر بنون العظمة وكذا الكلام في ﴿ونذر الظالمين﴾ [مريم: ٧٢] والمراد بالمتقين المرتبة الوسطى والمراد بالظالمين الكافرون وحال عصاة المؤمنين مسكوت عنها ولو تمحل وعممت المتقين أو الظالمين إلى عصاة المؤمنين لم يبعد.

قوله: (منهارة بهم كما كانوا) أي ساقطة بهم.

قوله: (وهو دليل على أن المراد بالورود الجثو حوالبها وأن المؤمنين يفارقون الفجرة إلى الجنة بعد تجاثيهم وتبقى الفجرة فيها منهارة بهم على هيئاتهم) وجه الدلالة أنه لما ذكر أن الجميع واردون عليها إذ الخطاب لعموم الإنسان ثم قسمهم إلى ناجين وإلى متروكين فيها على حالهم وهو معنى قول المص منهارة بهم كما كانوا من هيأتهم من الجثي علم أن مقابلهم جاثون أيضاً لكنهم غير متروكين بل ناجون فيكون التقدير ونذر الظالمين في حواليها بقرينة الجثو أي البروك على ركبهم وهذه الدلالة بمعنى الأمارة فلا يرد أن هذا إنما يتم إذا ثبت أن لا جثو في النار وهو غير معلوم وأيده المعترض بأن الظالمين لا يتركون حولها بل يدخلون النار عدلاً انتهى وقول المص منهارة بهم إشارة إلى جواب ذلك بأن المراد يترك الظالمين في حواليها تركهم فيها منهارة بهم فإن حواليها لخورها وقلة استمساكها أدت إلى السقوط في النار كما أشير إليه في قوله تعالى: ﴿أمن أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم﴾ [التوبة: ١٠٩] الآية والعجب من المورد وهو صاحب الكشف أنه كيف ذهل عنه مع ظهوره غاية ما في الباب أن ما ذكره من كون المراد الجثو في النار لا في حواليها محتمل كما يؤيده ذكر جثيا نكرة فيكون غير الأول لكن لا جزم فيه فيكون المراد ما ذكر في قوله تعالى: ﴿ثم لنحضرنهم حول جهنم جثياً﴾ [مريم: ٦٨] لكن المراد هنا مع السقوط في نار جهنم كما عرفته.

قوله: وهو دليل على أن المراد بالورود الجثو حواليها وجه الدلالة أن قوله: ﴿ونذر الظالمين فيها جثياً﴾ [مريم: ٧٢] معناه نتركهم كائنين على حالهم الأولى منهارة بهم أي منهدمة بهم والباء للتعدية وحال هم الأولى هي الجثو المدلول عليه بقوله: ﴿لنحضرنهم حول جهنم جثياً﴾ [مريم: ٦٨] فيفهم منه أن الورود الواقع في البين بمعنى الجثو لا بمعنى آخر إذ حينئذٍ يكون الورود حالهم الأخرى غير حال الجثو لأنه لو كان معنى غير الجثو لكان الأنسب أن يقال ونذر الظالمين وروداً أي واردين فيها الجثو فعلم منه أن معنى ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ [مريم: ٧١] وإن منكم إلا جاث حولها.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴿٧٣﴾﴾

قوله: (مرتلات الألفاظ مبينات المعاني بنفسها أو ببيان الرسول ﷺ) مرتلات الألفاظ أي محكمات النظم لا يعتريه اختلال مبينات[1] المعاني حمل البينات على بينات المعاني لأن التبين شأن المعاني وكونها مرتلات المعاني ثابت باقتضاء النص بنفسها وهي الآيات الظاهرة والنص والمفسر والمحكم أو ببيان الرسول عليه السلام وهي الآيات المجملة والمشكلة والخفية وأما المتشابهات[2] فإنزالها ابتلاء للراسخين.

قوله: (أو واضحات الإعجاز) فالبينات[3] بمعنى اسم الفاعل فح يكون من قبيل صفة جرت على غير ما هي له ولخفائه أخره.

قوله: (أي لأجلهم أو معهم) فاللام للتعليل لا للخطاب يعني هذا القول ليس خطاباً للمؤمنين بل لأجلهم وشأنهم قوله أو معهم فاللام صلة القول فالقول إذا عدي باللام يكون بمعنى الخطاب فيكون معهم وليس مراده أن اللام بمعنى مع **(المؤمنين والكافرين)**.

قوله: (موضع قيام أو مكاناً وقرأ ابن كثير بالضم أي موضع إقامة ومنزل) أي المقام اسم مكان من القيام مقابل العقود لكن المراد هنا بمعنى الثبات والمكث ويؤيده قراءة ابن كثير فيكون بمعنى مكاناً فقوله أو مكاناً كعطف تفسير إن جعل أو بمعنى الواو أو الترديد في العبارة إن أبقي على معناها ولا يتكرر مع قوله ندياً لأن المراد به موضع اجتماع الأحباب للمشورة وفصل الخطاب كما أشار إليه بقوله ومجتمعا فأراد بالمقام منزله ومبيته وبالندى موضع الاجتماع مع الأقران والخلان.

قوله: (مجلساً ومجتمعاً والمعنى أنهم لما سمعوا الآيات الواضحات وعجزوا عن معارضتها والدخل عليها أخذوا في الافتخار بما لهم من حظوظ الدنيا والاستدلال بزيادة حظهم فيها على فضلهم فيها وحسن حالهم عند الله لقصور نظرهم على الحال) والمعنى أي حاصل المعنى أنهم أي الكفرة لما سمعوا الآيات هذا مفهوم من قول: ﴿إذا تتلى عليهم﴾ [مريم: ٧٣] فإنه يستلزم السمع قوله الواضحات أي الواضحة المعاني أو الاعجاز فلذا لم يقيدها واختار كون البينات اسم فاعل من بان أي ظهر وعجزوا من معارضتها هذا منفهم من افتخارهم واشتغالهم بما لا يعنيهم ولا يغنيهم يدل عليه ما ذكر التزاماً قوله والاستدلال الخ هذا ليس بمذكور هنا لكن ذكر في موضع آخر قال تعالى: ﴿ولئن رجعت إلى ربي إن لي عنده للحسنى﴾ [فصلت: ٥٠] فما ذكر هنا يدل على الاستدلال بمعونة ذكره في موضع آخر كدلالة الحر في قوله: ﴿سرابيل تقيكم الحر على البرد﴾ [النحل: ٨١].

---

(١) أي بينة اسم مفعول من أبان المتعدي.

(٢) قال السعدي وهذا وارد على سبيل التغليب فإن المتشابهات منها غير مبينة كذلك.

(٣) فالبينات من بان بمعنى ظهر.

قوله: (وعلمهم بظاهر من الحياة الدنيا فرد عليهم ذلك أيضاً مع التهديد نقضاً بقوله:

قوله تعالى: وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴿٧٤﴾

﴿وكم أهلكنا﴾ [مريم: ٧٤] الآية) وعلمهم عطف على الحال وبظاهر متعلق بالعلم والباء لتقوية العلم قال تعالى: ﴿يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا﴾ [الروم: ٧] قوله فرد عليهم ذلك أيضاً كما رد عليهم إنكار الحشر بقوله أو لا يتذكر الإنسان مع التهديد وهو الإشارة إلى إهلاكهم وفرط غضب الله عليهم إذ علة إهلاك الأمم الماضية هي الكفر والاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في المعلول فظهر تهديدهم وأشار إلى أن تهديدهم هو المقصود بإدخال مع عليه.

قوله: (وكم مفعول أهلكنا ومن قرن بيانه وإنما سمي أهل كل عصر قرناً لأنه يتقدم من بعده وهم أحسن صفة لكم) لأنه بمعنى وكثيراً من القرون الخالية اختير الجملة في صفته للتأكيد هذا مختار صاحب الكشاف ورضي به المص وأبو البقار ورده أبو حيان بأن النحاة صرحوا بأن كم سواء كانت خبرية أو استفهامية لا توصف ولا توصف بها كالضمير وجعله صفة قرن وكم هنا كونها خبرية أولى من كونها استفهامية وقياسه على الضمير قياس مع الفارق لأنه أعرف المعارف وكم ليس كذلك والزمخشري من أئمة العربية وتصريحهم بذلك لا يكون حجة عليه.

قوله: (وأثاثاً تمييز عن النسبة وهو متاع البيت وقيل هو ما جد منه والخرثي ما رث منه والرؤى المنظر فعل من الرؤية لما يرى كالطحن والخبز) وهو متاع البيت مطلقاً جديداً أو لا وهو الصحيح وعن هذا مرض ما قيل ولم يرض به والخرثي بضم الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة وثاء مثلثة ومثناة تحتية ما رث أي خلق وبلي وهذا أولى مما قيل إنه اردأ المتاع قوله المنظر أي فعل بمعنى المفعول وأشار إليه بقوله من الرؤية لما يرى ولفظة ما يعم العقلاء وغيرهم كالطحن بكسر الطاء وسكون الحاء المهملتين ونون الحب المطحون والخبر بكسر الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وراء مهملة لما يزارع عليه من خبر الأرض إذا

قوله: وكم مفعول أهلكنا فالمعنى وكثيراً أهلكنا من قرن.

قوله: وإنما سمي أهل كل عصر قرناً لأنه تتقدم من بعدم تشبيهاً بقرن الثور في التقدم لكن تقدم المشبه تقدم زماني وتقدم المشبه به مكاني والقرن أهل زمان وهو مقدار التوسط في أعمار أهل كل زمان مأخوذ من الاقتران فكأنه المقدار الذي يقترن فيه أهل كل زمان في أعمارهم قيل هو أربعون سنة وقيل ثمانون وقيل مائة كذا في النهاية وقال الجوهري قرن الشيء أعلاه وأول ما يبدو من الشمس في الطلوع وهو المناسب لقوله: ﴿من بعدهم﴾ [مريم: ٥٩].

قوله: وأثاثاً تمييز عن النسبة أي نسبة الحسن إليهم والخرثي أثاث البيت وإسقاطة أي أخلاقه وإرداؤه.

قوله: والرؤى فعل من الروية لما يرى أي وزنه فعل بكسر الفاء وسكون مشتق من الرؤية اسم لما يرى قوله كالطحن والخبز بكسر الطاء والخاء اسمان لما يطحن ويخبز.

زرعها ومراده الاستشهاد على كون رئياً بمعنى المفعول أي المرئي والمنظر.

قوله: (وقرأ قالون وابن ذكوان ريا على قلب الهمزة ياء وإدغامها) على خلاف القياس فيكون ريا حينئذٍ فعلاً من الرؤية ومعناه ما ذكر ولم يلتفت إلى كونه من روى الماء يروي ريا ضد العطش ولما كان الري به النظارة والحسن استعمل فيه لأن هذا تكلف على أن حصول الحسن بالري غير ظاهر.

قوله: (أو على أنه من الري الذي هو النعمة) بفتح الراء فالري مأخوذ من ذلك المصدر[1] الذي هو النعمة وما ذكر في النظم اسم والمشتق منه مصدر فلا إشكال بأن ترك من الابتدائية هو الظاهر لاقتضائها المغايرة وانتفائها هنا فإن ما في النظم ريا بكسر الراء والمشتق منه بفتح الراء كما عرفته.

قوله: (وأبو بكر ريئاً) بتقديم الياء على الهمزة.

قوله: (على القلب) على قلب المكان بتقديم اللام على العين فوزنه فلع بكسر الفاء وسكون اللام.

قوله: (وقرىء ريا بحذف الهمزة) والقصر قراءة شاذة وهي قراءة ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقد قرىء بالمد أيضاً وقد أخرجت هذه القراءة على وجهين أحدهما أن يكون أصلها ريا بتشديد الياء فخففت بحذف إحدى الياءين وهي الثانية لأنها التي حصل بها الثقل والثاني أن يكون ريئاً بياء ساكنة بعدها همزة فنقلت حركة الهمزة إلى الياء ثم خففت على القاعدة المقررة كذا قيل ومعناه أيضاً المنظر الحسن.

قوله: (وزيا من الزي وهو الجمع) وزيا أي وقرىء زيا من الزي بالزاء المعجمة أي زيا بكسر الزاء مأخوذ من الزي بفتح الزاء الذي هو مصدر.

قوله: (فإنه محاسن مجموعة) فإنه أي الزي بكسر الزاء محاسن مجموعة قيل لأن الزي بمعنى الهيئة ويكون بمعنى الأثاث أيضاً كما ذكره المبرد وهو واوي لا يأتي فعلم من مجموع البيان أن الزي ليس مطلق الجمع بل الجمع المخصوص وإلى ذلك أشار بقوله فإنه محاسن مجموعة فلا إشكال بأن المص قال وهو الجمع ونقل عن المبرد أنه بمعنى الهيئة ولا قائل بالاشتراك على ما هو الظاهر من كلامهم فهو جمع المحاسن.

قوله: (ثم بين أن تمتيعهم استدراج وليس بإكرام وإنما العيار على الفضل والنقص ما يكون في الآخرة بقوله: ﴿قل من كان﴾ [مريم: ٧٥] الآية) عطف على قوله فرد عليهم أي بعد رد تمسكهم بالنقض أي الإبطال وليس المراد به النقض الإجمالي الذي هو نقض

قوله: وأبو بكر ريئا على القلب أي على قلب المكان قوله وإنما أخرجه على لفظ الأمر إيذاناً بأن إمهاله مما ينبغي أن يفعله ومعنى الانبغاء مستفاد من معنى الطلب المفهوم من صيغة الأمر.

---

(١) والنعمة بفتح النون ويجوز كسرها التنعم والترفه والمراد به المنظر الجميل على طريق الكناية.

الدليل بالتخلف أو بلزوم الفساد مثل استلزام الدور والتسلسل فإنه لا يناسب هنا كما لا يخفى وثم للتراخي الرتبي قوله وإنما العيار هذا مأخوذ من قولهم عايرت بين المكيال والميزان إذا امتحنه وأصلحته وتعديته بعلى لتضمنه معنى الدلالة والفضل هنا بمعنى الزيادة لمقابلتها النقص.

قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾﴾

قوله: (قل من كان في الضلالة) وهم الكفار ولذا قيل من كان الدال على الدوام والثبات وفي الضلالة الدالة على أنهم مستقرون فيها استقرار المظروف في الظرف وهي محيطة بهم من قرنهم إلى قدمهم احاطة الظرف بالمظروف فهو أبلغ من كان ضالاً ومن القول: ﴿ومن يضلل الله﴾ [النساء: ٨٨] ونحوه ﴿فليمدد له الرحمن﴾ [مريم: ٧٥] اسم الرحمن هنا أوقع[1] يعرف بالفكر الثاقب والنظر الصائب.

قوله: (فيمده ويمهله بطول العمر والتمتع به وإنما أخرجه على لفظ الأمر إيذاناً بأن إمهاله مما ينبغي أن يفعله استدراجاً وقطعاً لمعاذيره كقوله تعالى: ﴿إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً﴾ [آل عمران: ١٧٨] وكقوله: ﴿أو لم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر﴾ [فاطر: ٣٧]) ثم بين أي الأمر هنا بمعنى الخبر استعارة كما في قوله عليه السلام: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» قوله بطول العمر والمراد به التمتع بالعمر ولذا عطف عليه التمتع به ولا يراد ظاهره قوله على لفظ الأمر وأقحم اللفظ لأن معناه الخبر كما عرفته لكن الخبر جعل من إفراد الأمر ادعاء كما هو المتعارف في الاستعارة ولذلك قال إيذاناً الخ وجه الإيذان أي الإعلام ما ذكرناه قوله مما ينبغي أن يفعله إشارة إلى معنى الأمر ادعاء ولم يقل يجب إذ لا وجوب عليه تعالى ولو قال يجب مبالغة كما في بعض المواضع لكان أبلغ قطعاً علة للفعل المعلل بالاستدراج فلا إشكال.

قوله: (غاية المد) سواء كانت للابتداء أو بمعنى إلى وبجواز الوجهين صرح في مثله كقوله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤوك يجادلونك﴾ [الأنعام: ٢٥] قيل وفيه تسامح لأن الغاية إما مجموع الشرط والجواب إن قلنا إن المجموع هو الكلام أو مفهوم الجواب إن قلنا إنه هو الكلام والشرط قيد له وعلى القول الثاني فما بينهما اعتراض انتهى لا تسامح فيه لأن قوله

قوله: كقوله: ﴿إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً﴾ [آل عمران: ١٧٨] كقوله: ﴿أو لم نعمركم﴾ [فاطر: ٣٧] ما يتذكر فيه من تذكر نشر على ترتيب اللف.

قوله: فإن الآية الأولى ناظرة إلى قوله استدراجاً والثانية إلى قوله قطعاً لمعاذيره.

---

(١) لأنه يفيد أنهم يمدون للاستدراج بالنظر إلى صفة الرحمة لكمال طغيانهم فما ظنكم بالنظر إلى صفة الغضب.

غاية المد خبر المبتدأ المحذوف أي هذا أي مجموع الشرط والجزاء أو هذا أي جواب هذا ولما كان الجواب كونه غاية بشرط هذا القيد ذكر كونه غاية هنا.

قوله: (وقيل غاية قول الذين كفروا للذين آمنوا أي الفريقين خير حتى إذا رأوا ما يوعدون) مرضه لبعده ولصحة كونه غاية لقريبه مع أن كونه غاية له مستلزم لكونه قول الذين كفروا فإن قولهم هذا في مدة الإمهال وأما صاحب الكشاف فرجح هذا نظراً إلى قوله: ﴿فسيعلمون من هو شر مكاناً﴾ [مريم: ٧٥] فإن الملائم له كونه غاية لقول الكافرين قوله الآتي قابل به أحسن ندياً الخ كالاعتراف بما زيفه هنا.

قوله: (تفصيل للموعود فإنه إما العذاب في الدنيا وهو غلبة المسلمين عليهم وتعذيبهم إياهم قتلاً وأسراً وأما يوم القيامة وما ينالهم فيه من الخزي والنكال) وقيل ولا كلام في كونه غاية وإما كون يوم القيامة غاية له فلعدم اعتداد الموت والبرزخ كما صرح به في تفسير قوله تعالى: ﴿أغرقوا فأدخلوا ناراً﴾ [نوح: ٢٥] وجه عدم الاعتداد لأنها لزوالها لا تعد فاصلة وإما كون المراد بيوم القيامة الموت فلا يناسب لأن ما في النظم الساعة وهي لا تطلق على الموت قيل والمناسب وعيدهم بما يشاهد في الدارين لأنه الدال على الخزي فح يكون إما للتفصيل كأما بفتح الهمزة وعن هذا قال المص لتفصيل الموعود فيجمع الأمران في الغاية وجمعهما مشكل لأن كون أحدهما غاية ينافي كون الآخر غاية والظاهر كون أحدهما غاية كما هو مقتضى كلمة إما فلا تغفل.

قوله: (من الفريقين بأن عاينوا الأمر على عكس ما قدروه وعاد ما متعوا به خذلاناً ووبالاً عليهم وهو جواب الشرط) من الفريقين هذا من قبيل كلام المنصف المسكت للخصم المشاغب الألد لأن من هو شر زمرة الكفرة الفجرة كما أشار إليه المص بقوله بأن عاينوا الأمر إلى قوله ووبالاً.

قوله: تفصيل للموعود فإنه إما العذاب في الدنيا وهو غلبة المعين عليهم وتعذيبهم إياهم قتلاً وأسراً وإما العقاب في القيامة وما ينالهم فيه من الخزي والنكال تخصيص العذاب بالعذاب الدنيوي مستفاد من ذكره في مقابلة الساعة فإن المراد بالساعة ما ينالهم فيها من العقوبات فكأنه قيل إما العذاب الدنيوي وإما العذاب الأخروي.

قوله: وهو جواب الشرط والجملة محكية أي قوله: ﴿فسيعلمون من هو شر مكاناً﴾ [مريم: ٧٥] جواب الشرط الذي هو ﴿إذا رأوا ما يوعدون﴾ [مريم: ٧٥] والجملة الشرطية محكية بعد كلمة حتى داخلة فيما قبلها في كونه حكاية من الله تعالى حكى الله تعالى أولاً قولهم وثانياً حالهم هذا على أن يكون كلمة حتى غاية قول: ﴿الذين كفروا﴾ [مريم: ٧٣] والآيتان اعتراض بينهما أي قالوا أي الفريقين خير مقاماً وأحسن ندياً حتى إذا رأوا ما يوعدون أي لا يزالون أن تقولوا هذا القول إلى أن يشاهدوا الموعود رأي عين فحينئذٍ يعلمون عند المعاينة أن الأمر على عكس ما قدروه وأنهم شر مكاناً وأضعف جنداً قل من كان في الضلالة يمده الرحمن مداً حتى أن عاقبة أمره هذه القصة وهي ﴿إذ رأوا ما يوعدون﴾ [مريم: ٧٥] الآية.

قوله: (والجملة محكية بعد حتى) فيكون حتى ابتدائية الداخلة على الجملة وهكذا حيث دخلت هي على إذا الشرطية عند الجمهور كما قيل لكن المص جوز كونه جارة في قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤوك يجادلونك﴾ [الأنعام: ٢٥] وهنا اكتفى بكونها للابتداء ولا ينكر كونها جارة أيضاً حتى ذهب ابن مالك إلى أنها جارة واختار المص في الآية المذكورة فلا ينكره هنا فح يكون قوله تعالى: ﴿فسيعلمون﴾ [مريم: ٧٥] جملة مستأنفة مترتبة على ما قبلها.

قوله: (أي فئة وأنصاراً قابل به أحسن ندياً من حيث إن حسن النادي باجتماع وجوه القوم وأعيانهم وظهور شوكتهم واستظهارهم) قابل به أحسن ندياً كما قابل بقوله: ﴿من هو شر مكاناً﴾ [مريم: ٧٥] ولو تعرض به لكان أولى وقد عرفت أن هذا يؤيد ما اختاره الزمخشري من كونه غاية قول: ﴿الذين كفروا﴾ [مريم: ٧٣] الآية قوله وظهور شوكتهم إشارة إلى أن كون الغاية العذاب في الدنيا راجح.

قوله تعالى: وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا

قوله: (عطف على الشرطية المحكية بعد القول كأنه لما بين أن إمهال الكافر وتمتيعه بالحياة بالدنيا ليس لفضله) أي عطف على مجموع الجملة الشرطية ليتم التقابل كما قرره المص قوله ليس لفضله بل لزيادة عقوبتهم واستدراجهم جزاء لإصرارهم على الطغيان.

قوله: (أراد أن يبين أن قصور حظ المؤمن منها ليس لنقصه) هذه الإرادة مقارنة للفعل وحاصله بين أن قصور حظ المؤمن هذا باعتبار أكثر الافراد أو بجميع الافراد لأن

قوله: قابل به ﴿أحسن ندياً﴾ [النساء: ١٢٥] أي جعل ذكره في مقابلة قولهم: ﴿أحسن ندياً﴾ [النساء: ١٢٥] من حيث إن حسن النادي باجتماع وجوه القوم وأعيانهم بظهور شوكتهم واستظهارهم قوله وأعيانهم عطف على وجوه عطف تفسير فيقال لخيار القوم هم وجوه القوم وقوله بظهور شوكتهم بدل من اجتماع بإعادة الجار ولما تضمن قولهم: ﴿أحسن ندياً﴾ [النساء: ١٢٥] معنى أقوى أنصاراً قوبل بقوله وأضعف جنداً رد لمقالهم ذلك.

قوله: كأنه لما بين أن إمهال الكافر وتمتيعه بالحياة الدنيا ليس لفضله أراد أن يبين أن قصور حظ المؤمن منها ليس لنقصه بل لأن الله تعالى عز وجل أراد به ما هو خير له أقول يفهم من تفسيره هذا أن هذه الآية وردت على وجه الاستطراد والأولى أن لا يكون هذا كلاماً استطرادياً لأنه قد سبق أن قوله: ﴿قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداً﴾ [مريم: ٧٥] أمر للرسول عليه السلام بأن يجيب عن قول المعاندين الذين إذا تليت عليهم آيات الله قالوا للذين آمنوا ﴿أي الفريقين خير مقاماً وأحسن ندياً﴾ [مريم: ٧٣] فالواجب على المجيب أن يراعي المطابقة في الجواب وأن يذكر الفريقين أصالة استطراداً فيكون المعنى قل من كان في الضلالة من الفريقين فيمهله الله ليزيد في الغي ويجمع الله تعالى له عذاب الدارين ومن كان في الهداية يزيد الله هدايته فيجمع له خير الدارين وهذا المعنى هو الموافق لمساق الكلام على ما وجه به الكلام ههنا بعض الفحول من شراح الكشاف.

الغني منهم لا يستوفي حظ[1] نفسه خوفاً من الله تعالى وأما الكافر فيستوفي جميع مشتهياته وإن كان فقيراً لكن الأولى حمل الكلام على أكثر افراده في المقامين ثم هذا البيان بطريق الالتزام لا بطريق العبارة.

قوله: (**بل لأن الله عز وجل أراد به ما هو خير وعوضه منه**) وهو زيادة الهدى أي الهداية أي زيادة الهداية على ما منحوا أو الثبات على الهداية فإنه خير من الدنيا وما فيها والجامع بين المتعاطفين التضاد.

قوله: (**وقيل عطف على ﴿فليمدد﴾ [مريم: ٧٥] لأنه في معنى الخبر كأنه قيل من كان في الضلالة يزيد الله في ضلاله ويزيد المقابل له هداية**) وقيل عطف على ﴿فليمدد﴾ [مريم: ٧٥] واختاره صاحب الكشاف والمص لم يرض به لأن المعنى حينئذٍ من كان في الضلالة يزيد الله الذين اهتدوا هدى على مقتضى العطف وهذا لا وجه له ولا يفيد كونه في معنى الخبر والجواب بأن المعنى ليس ما ذكر بل المعنى من كان في الضلالة يزيد الله في ضلاله وهو معنى ﴿فليمدد له الرحمن﴾ [مريم: ٧٥] ويزيد المقابل له هداية ليزيد تحسرهم لا يدفع الضعف بل يفيد جوازه ولا ينكره المص بل ضعفه مع جوازه لأنه يحتاج إلى تقدير وتكلف كما رأيته لكنه لا ينافي الجواز وبهذا التقدير اندفع إشكال آخر وهو أن من شرطية مع أنه لا ضمير في الجزاء يرجع إلى اسم الشرط لأنه لما كان التقدير ويزيد المقابل له كان الضمير الراجع إلى من متحققاً على أن اشتراط ضمير يعود إلى اسم الشرط في غير الظرف غير مسلم لأن النحاة اختلفوا في الاشتراط المذكور وما اختاره المص[2] أولى لأنه عليه السلام أمر بالقول بما يناسب الفريقين لكن غير الاسلوب في الفرقة الناجية حيث لم يجيء هكذا ومن كان في الاهتداء فليمدد له الهادي هداية للتنبيه على أن هداية الله تعالى ليست بسبب اهتدائهم بل بمحض فضله وأما استدراج الكفار فبسبب ضلالهم.

قوله: (**الطاعات التي تبقى عائدتها أبد الآباد**) أي فائدتها وثوابها أشار إلى أن بقائها بقاء ثوابها لا نفسها.

قوله: (**ويدخل فيها ما قيل من الصلوات الخمس وقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر**) أي ما قيل من قبيل التمثيل لا التخصيص.

قوله: (**عائدة مما متع به الكفرة من النعم المخدجة الفانية التي يفتخرون بها سيما**

قوله: مما متع به الكفرة تصوير للمفضل عليه لكلمة التفضيل أي هي خير مما متع به الكفرة من النعم المخدجة أي الناقصة الغير الباقية والخير هنا إما لمجرد الزيادة أو على طريقة قولهم الصيف أحر من الشتاء أي أبلغ في حره منه في برده يعني أريد بكلمة التفضيل هنا أي في قوله:

---

(١) ومع ذلك فحياتهم طيبة غنياً كان أو فقيراً قال تعالى: ﴿**من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة**﴾ الآية.

(٢) افعل من الرب براء مهملة وتاء مثناة فوقية وهي ثقل في اللسان والارت علم.

ومآلها النعيم المقيم ومآل هذه الحسرة والعذاب الدائم) المخدجة أي الناقصة حذف لا في سيما جوز الرضي والتزم المصنف في كتابه حذفها وقال أبو حيان إنه لم يسمع من العرب ليكن الرضى مرضى في نقله فقول أبي حيان ليس بمسلم إذ الاستقراء التام مشكل والناقص غير مفيد.

قوله: (كما أشار إليه بقوله: ﴿وخير مرداً﴾ [مريم: ٧٦]) لأن المراد بمعنى ما يرد إليه والمراد به العاقبة التي بمعنى المآل.

قوله: (والخير ههنا إما لمجرد الزيادة فلا يقتضي المشاركة في أصل الخير) ههنا أي في هذه الآية لا في قوله: ﴿خير مرداً﴾ [مريم: ٧٦] وتحقيقه كما ذكره بعض علماء العربية أن لأفعل أربع حالات إحديها وهي الأصل أن يدل على ثلاثة أمور اتصاف من هو له بالحدث الذي اشتق منه وبهذا كان وصفاً مشاركة مصحوبة في تلك الصفة ومزية مصحوبة على موصوفه فيها[1] وبالأخيرين فارق غيره من الصفات والثانية أن ينخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوضعي والثالثة أن تبقى عليه معانيه الثلاثة ولكن ينخلع عنه المعنى الثاني ويخلفه قيد آخر فإن الاشتراك مقيد بتلك الصفة التي هي المعنى الأول فيصير مقيداً بالثالث وهو الزيادة لكن لا في المعنى المشتق منه كقولهم العسل أحلى من الخل فإن العسل زيادة في حلاوته وهي أكثر من زيادة الخل في حموضته قال ابن هشام في شرح التسهيل وهو بديع جداً والرابعة أن يخلع عنه المعنى الثاني وهو المشاركة وقيد المعنى الثالث وهو كون الزيادة على مصاحبه فيكون للدلالة على الاتصاف بالحدث وعلى

﴿خير ثواباً وخير مرداً﴾ [مريم: ٧٦] الزيادة المطلقة لا الزيادة على ما أضيف إليه لفقد أصل الخير فيه أو أريد الزيادة على ما أضيف إليه على معنى أن العمل الصالح أبلغ في ثوابه مما متع به الكفرة في عقابه وأبلغيته منه من حيث إن جزاء العمل الصالح من عشرة أمثاله إلى سبعماية والله يضاعف لمن يشاء وجزاء العمل السيىء مثل واحد فقط وعلى هذا وجه التفضيل في ﴿خير مردا﴾ [مريم: ٧٦] أي عاقبة ومرجعاً قال صاحب الفرائد وصاحب التقريب هذا التوجيه بعيد عن الطبع والاستعمال ولم يظفر في تراكيبهم على ما يفيد هذا المعنى وليس له ما يدل عليه في كلامهم إذ يؤول هذا إلى المعنى أن ثوابهم في بابه أبلغ من عقابهم في بابه وهذا تفسير ليس له شاهد في كلام العرب هذا يمكن أن يقال يجاب عن قوله لم يظفر في تراكيبهم بما يفيد هذا المعنى بأنه قال الزجاج في تفسير قوله: ﴿أذلك خير أم جنة الخلد التي وعد المتقون﴾ [الفرقان: ١٥] إن قال قائل كيف يقال الجنة خير أم النار وليس في النار خير البتة فيقال إنما وقع التفضيل فيما دخل في وصف واحد فالجنة والنار قد دخلا في باب المنازل في وصف واحد فلذلك قيل: ﴿أذلك خير أم جنة الخلد﴾ [الفرقان: ١٥] كما قال: ﴿خير مستقراً وأحسن مقيلاً﴾ [الفرقان: ٢٤] وما قال صاحب التقريب أن الأولى أن يصرف هذا إلى التهكم غير مناسب لمساق الآية.

---

(١) وصفاً مشاركة مصحوبة في تلك الصفة ومزية مصحوبة على موصوفه فيها هكذا عبارة النسخ التي بأيدينا لعله هكذا أو مشاركة مصحوبة إياه في تلك الصفة ومزية موصوفه على مصحوبه فيها لمصححه.

الزيادة مطلقاً لا مقيدة نحو يوسف أحسن إخوته انتهى كذا قيل والمصنف أشار بقوله إما لمجرد الزيادة إلى هذا المعنى الأخير فالمعنى أن ثوابهم ومردهم منصف بالزيادة في الخيرية على من اتصف بها مع قطع النظر عن هؤلاء المفتخرين بدنياهم فلا يلزم مشاركتهم في الخيرية فيكون مجازاً لكونه مستعملاً في جزء معناه والحاصل أن أفعل التفضيل هنا على وزن اسم الفاعل للمبالغة نحو نصار.

قوله: (أو على طريقة قولهم الصيف أحر من الشتاء أي أبلغ في حره منه في برده) ثم اختصر وعبر عنه بذلك على طريقة إيجاز الحذف كما في التبيان كذا قيل وهذا ثالث الحالات لأفعل وهو باقٍ فيه معانيه الثلاثة مع خلع المعنى الثاني وأخذ بدله قيد آخر فيكون مجازاً أيضاً قدم الأول لسهولة مأخذه وصعوبة مأخذ الثاني مع أنه بديع جداً وراجح على الأول جزماً فيكون المعنى هنا أن ثواب المؤمنين أبلغ في بابه من عقابهم في بابه لأن ثوابهم مضاعف وعقابهم مثل سيئاتهم فلا إشكال بأن كون ثوابهم في بابه أبلغ من عقابهم غير محقق وأيضاً المقام بيان حظ المؤمن فلا اعتراض بأنه لا يناسب للتهديد على أن زيادة ثواب أعداء الكفار عقوبة لهم فيتحقق التهديد وفي الكشاف أجاب بأنه جعل النار ثواباً لهم تهكماً كقوله تحية بينهم ضرب وجيع والمصنف لم يتعرض له لأن فيه تكلفاً مع ظهور الوجه الصحيح نعم إن فيه صيغة أفعل باقٍ على أصله والاستعارة في المفضل عليه.

قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝٧٧﴾

قوله: (نزلت في العاص بن وائل كان لخباب عليه مال فتقاضاه فقال له لا حتى تكفر بمحمد فقال لا والله لا أكفر بمحمد حياً ولا ميتاً ولا حين بعثت) في العاص بن وائل هذا هو الصحيح في كتب الحديث وقيل إنها نزلت في الوليد بن المغيرة ولم يتعرض له المصنف لضعفه خباب بوزن شداد بن الأرت صحابي معروف قوله ولا حين بعثت وعذبت أيها الكافر ومراده الإقناط الكلي إذ ذلك الوقت ليس وقت الإنكار.

قوله: (قال فإذا بعثت جئتني فيكون لي ثم مال وولد فأعطيك) هذا اعتراف بالبعث حيث أتى بإذا فأنطق الله الحق من حيث لا يشعر فإن مراده الاستهزاء فأعطيك أي مالاً أراد به إنكار البعث والمعطى المال لا الولد وذكر الولد للافتخار والزيادة في الإنكار.

قوله: (ولما كانت الرؤية أقوى سند الإخبار استعمل أرأيت لمعنى الإخبار والفاء على أصلها) أقوى أشار إلى أن الرؤية بصرية لا علمية كما اختاره البعض ولا كلام في صحة إرادته استعمل أرأيت بمعنى الإخبار أي مجازاً ذكر السبب وأريد المسبب إذ المقصود إخبار هذه القصة للأمة لا الرؤية ولا يشترط كونه أقوى في صحة المجاز لكنه وقع هنا كذلك.

قوله: (فالفاء على أصلها) على أصلها أي للتعقيب كما قال عقيب حديث أولئك وظاهر كلامه أن الفاء لعطف القصة على القصة وأصله فأرأيت قدم الهمزة على الفاء

لاقتضائها الصدارة وهذا وجه من أحد الوجهين في مثل هذا الكلام والوجه الآخران المعطوف عليه محذوف أي انظرت فرأيت وهو المشهور في كلامهم.

قوله: (والمعنى أخبر بقصة هذا الكافر عقيب حديث أولئك وقرأ حمزة والكسائي ولداً وهو جمع ولد كأسد في أسد أو لغة فيه كالعرب والعرب) والمعنى أخبر بقصة أي أخبر القوم لعلهم يعتبرون والأمر مستفاد من الاستفهام لأنه مجاز عن الأمر به لأن المقصود من نحو قولك ما فعلنا أخبرني فهو إنشاء تجوز به إنشاء آخر كما حققه النحاة كذا قيل والأولى إن رأيت بمعنى أخبرت خبر لفظاً إنشاء معنى كما هو المشهور قوله جمع ولد كما أنه يكون جمعاً يكون مفرداً[١] في كلام العرب وكلاهما صحيح هنا لكن اختار المصنف الجمع لمناسبته مقام الافتخار والمفرد مناسب لكون المال مفرداً.

قوله تعالى: أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾

قوله: (أقد بلغ من عظمة شأنه أن ارتقى إلى عالم الغيب) أشار بقد إلى أن اطلع بفتح الهمزة استفهامية أصله اطلع فحذف همزة الوصل تخفيفاً واطلع متعد بنفسه لكن في القاموس اطلع عليه مكانه يتعدى ولا يتعدى فحينئذٍ يكون المعنى اطلع على الغيب على تقدير قوله من عظمة شأنه مستفاد من الطلوع حيث لم يجيء أعلم الغيب إذ الطلوع الظهور على الوجه العلو والتملك ثم استعمل في العلم على وجه الكمال وهو المراد هنا لكن باعتبار أصله يفيد العلو فلذا اعتبره تنبيهاً على أن المراد بالعلم المدلول عليه بالاطلاع العلم على وجه العلو فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز.

قوله: (التي توحد به الواحد القهار حتى ادعى أن يؤتى في الآخرة مالاً وولداً وتألى عليه) لأن المراد بالغيب الخفي الذي لا ينصب عليه دليل واعطاء المال والولد في الآخرة من ذلك الغيب وإن كانت الآخرة من الغيوب التي نصب عليها الدليل.

قوله: (أو اتخذ من علام الغيوب عهداً بذلك فإنه لا يتوصل إلى العلم به إلا بأحد هذين الطريقين) واتخذ أشار إلى أن كلمة أم متصلة قوله من عالم الغيوب هذا حاصل المعنى وكونه عالم الغيب مستفاد من الرحمن بمعونة المقام والتعبير بالرحمن لأن اتخاذ العهد بذلك أن تحقق من آثار الرحمة وعند للمكانة واستعارة تمثيلية قوله فإنه الخ خلاصة التعبير بالهمزة الاستفهامية وأم المتصلة ما ذكره وأما العلم بإخبار الملك أو النبي المرسل فراجع إلى إخبار الله تعالى.

قوله: (وقيل العهد كلمة الشهادة والعمل الصالح فإن وعد الله بالثواب عليهما كالعهد

قوله: وتألى عليه أي أقسم وحلف عليه معنى القسم مستفاد من اللام الموطئة للقسم في قوله: ﴿لأوتين مالا﴾ [مريم: ٧٧] جواب قسم محذوف.

---

(١) أي ولد بضم الواو وسكون اللام جمع أو مفرد أشار إليه بقوله أو لغة فيه أي في الولد بفتحتين.

عليه) فالمعنى أعلم الغيب أو عمل يرجو ذلك في مقابلة قوله كالعهد في الالتزام التام فيكون عهداً حينئذٍ تشبيهاً بليغاً أخره لكونه خلاف أو لأن الأول يلائم المقام أشد الملائمة.

قوله تعالى: كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾

قوله: (ردع وتنبيه على أنه مخطىء فيما تصوره الظاهر لنفسه) ردع هذا هو المختار عند الجمهور وهو حرف ردع وزجر لا اسم وتنبيه الخ لأن الردع عن الشيء تنبيه على خطئه.

قوله: (ستظهر له أنا كتبنا قوله على طريقة قوله:

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجد من أن تقرني بدا)

أي تبين أني لم تلدني لئيمة إذ الكتابة لا تتأخر عن العمل والسين وسوف يقتضي التأخر فلا جرم أنه مؤول بإظهار قوله لئيمة مع أن النسب إلى الآباء إشارة إلى أن النسبة يكون إلى الأم أيضاً أو أنه يدل كون الأم من الكرام كون الأب منهم بالطريق الأولى والبيت نظير ما نحن فيه في احتياجه إلى التأويل وفي كونه مجازاً أو كناية.

قوله: (أو سننتقم منه انتقام من كتب جريمة العدو وحفظها عليه) مجاز مرسل ذكر السبب وأريد المسبب فإن سبب الانتقام كان كتب جريمة العدو وهنا كذلك.

قوله: (فإن نفس الكتبة لا تتأخر عن القول) علة لمقدر أي إنما احتجنا إلى هذا التأويل الكتبة بكسر الكاف الكتابة قوله لا يتأخر أي تأخراً يقتضي التعبير بالسين فلا إشكال بتأخر كتب السيئات سبع ساعات لعله يسبح أو يستغفر لأنه لقربه في حكم الحال.

قوله: (لقوله تعالى: ﴿ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد﴾ [ق: ١٨]) وقول المص هناك يكتب عليه ما فيه ثواب أو عقاب كلمة أو لمنع الخلو احتراز عن المباح فإنه لا يكتب في رواية أو يكتب ثم يمحى في قول آخر ومثل هذا لا ينافي الاستدلال[١] والجزم أيضاً.

قوله: (ونطول له من العذاب ما يستأهله أو نزيد عذابه ونضاعف له لكفره وافترائه

قوله: فإن نفس الكتبة لا تتأخر عن القول هذا بيان سبب تفسير سنكتب على خلاف مدلوله المطابقي وتحقيق لقرينة المجاز يعني إن ما قاله ذلك الكافر قد كتب وقت قوله ذلك ومضت كتبته لقوله تعالى: ﴿ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد﴾ [ق: ١٨] فلما قيل في حق المكتوب الماضي سنكتب احتيج إلى تأويل ذلك بصرفه عن ظاهره إلى سنظهر له ما كتبت أو سننتقم انتقام من كتب جريمة العدو على قرره رحمة الله.

قوله: ونطول له من العذاب ما يستأهله أو نزيل عذابه الوجه الأولى مبني على كون المد من الامتداد الذي هو معنى الطول والثاني مبني على كونه من المدد والإمداد أقول تفسير المد هنا

---

(١) وما مر أنه من مد الجيش وأمده إذا زاده وليس من المد في العمر وهو الإملال والإمهال لأنه يتعدى بنفسه لا باللام كأملي له.

واستهزائه على الله ولذلك أكده بالمصدر دلالة على فرط غضبه عليه) ما يستأهله ويستحقه لدفع أن ذلك المد والتطويل بدون استحقاق وهذا المد والتطويل بسبب كفره واستهزائه وافترائه على الله فيكون مآل قوله أو نزيد عذابه إذ المزيد عليه العذاب لكفره والمزيد العذاب لافترائه واستهزائه فلو قال لافترائه واستهزائه مع كفره لكان أوضح في المراد وفي الكشف هذا لا يخالف ما مر منه في تفسير قوله تعالى: ﴿ويمدهم في طغيانهم يعمهون﴾ [البقرة: ١٥] لأن المدعي هناك أن المد الذي بمعنى الإمهال لا يستعمل إلا باللام لا أن الذي من المد لا يجوز أن يستعمل باللام.

قوله تعالى: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ۝٨٠﴾

قوله: (ونرثه بموته ما يقول يعني المال والولد ويأتينا يوم القيامة) ونرثه الخ وفي الكشاف فيه وجوه أربعة أحدها أن يكون معناه نزوي ونحجب عنه ما زعم أنه يناله في الآخرة من المال والولد ونعطيه من يستحقه وما يقول بدل من الضمير أو مفعول والمراد مسماه ومدلوله والثاني أنه تمنى مالاً وولداً في الدنيا بأشعبيته وتألى على الله تعالى فقال تعالى هب على أنه أعطيه ما نرثه وتأخذه منه في العاقبة ويأتينا فرداً مجرداً عنه فما يفيده تمنيه وتأليه وثالثها أن هذا القول يقوله ما دام حياً فإذا قبضناه حلنا بينه وبين أن يقوله ويأتينا فرداً أي رافضاً تاركاً لمقاله ورابعها[1] أنا لا ننسى ما يقول ولا نفلته بل ننشر صحفه

بالزيادة في العذاب على الوجه الأخير بقوله أو نزيد عذابه وتضاعفه يخالف ظاهراً ما ذكره في سورة البقرة في تفسير قوله: ﴿ويمدهم في طغيانهم يعمهون﴾ [البقرة: ١٥] أنه من مد الجيش وأمده إذا زاده وقواه لا من لحد في العمر فإنه يعدى باللام هذا كلامه هناك وكلامه ذلك يدل على أن المد إذا عدي باللام لا يكون بمعنى الزيادة والذي يفيد معنى الزيادة هو المد الذي يتعدى بنفسه وهو هنا قد عدي باللام فلا يناسبه التفسير بالزيادة.

قوله: يوم القيامة لا يصحبه مال ولا ولد كان له في الدنيا فضلاً عن أن يؤتى ثم زايد أو قيل فرداً رافضاً لهذا القول منفرداً عنه فيكون فرداً على الوجه الأول حالاً مقدرة لأن المراد بالفردية الانقطاع منهما في العاقبة بالكلية ولا شك أن مثل هذا القرينة لا تحصل إلا للكافر وإلا فالمؤمن والكافر سواء يوم البعث في كونهما منفردين عن المال والولد لقوله تعالى في حق الكل ﴿ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة﴾ [الأنعام: ٩٤] ثم يتفاوتون بعد ذلك فالمؤمن يلاقي أحبته وأولاده وما اشتهاه والكافر يحال بينه وبين ما يشتهيه وينفرد عنه أبداً فإذا كان المراد بالفردية الفردية عما اشتهاه في الآخرة وعن جنس ما افتخر به في الدنيا كان الأنسب أن يحمل فرداً على كونه حالاً مقدرة من فاعل تأتينا فالمعنى ويأتينا ذلك الكافر يوم القيامة مقدراً على نفسه أن يتفرد وينخذل عما اشتهته من جنس ما له في الدنيا فيكون مثل فاد خلوها خالدين أي ادخلوا النار مقدرين على أنفسكم الخلود فيها والمؤمن لا يشترك مع الكافر في معنى هذه الفردية يوم القيامة فهي صفة مختصة بالكافر ح ولذا جيء في معرض الوعيد له خاصة.

---

(١) فلا يرد إشكال السعدي فيه أنه قال في تفسير هذه الآية هناك ولعله يكتب عليه ما فيه ثواب أو عقاب =

ليضرب به وجهه ولغيره فيأتي على فقره ومسكنته فرداً من ماله لم يؤت منه غير تبعته وفرداً على الأول حال مقدرة هذا خلاصة كلامه وإنما كان حالاً مقدرة في الأول لأن الفرد على هذا الوجه هو ما يكون نتيجة للوراثة بالمعنى الذي ذكره من انزواء ما يقوله عنه وإعطائه لمن يستحقه والانفراد الذي هو أثر هذا المعنى يقتضي التفاوت بين الضال والمهتدي من هذا الوجه وذلك في الجنة لا في الموقف حيث يجتمع المؤمنون بأهلهم في النعيم المؤبد ويرد عليه أن الكافرين يجتمعون بأهليهم في الشقاء المؤبد أيضاً إلا أن يقال الكلام بناء على أن أطفال المشركين خدام أهل الجنة فيكون المراد الانقطاع عنهما بالكلية بعد البعث لا في حال الاتيان والبعث لأنه لا يختص بالضالين لقوله تعالى: ﴿ولقد جئتمونا فرادى﴾ [الأنعام: ٩٤] الآية بخلاف الفردية في الوجوه الباقية لعدم اقتضائها التفاوت بينهما لكفاية الفردية في الموقف غاية الأمر أن المؤمنين كذلك لكن الكفار لا يقدر على ارضاء الخصوم وأداء الحقوق كما زعموا بانفرادهم عن المال فيظهر كذبهم وبهذا تكون الآية تهديداً لهم بخلاف المؤمنين وبهذا القدر من التفاوت لا يقتضي كون فرداً حالاً مقدرة.

قوله: (لا يصحبه مال ولا ولد كان له في الدنيا فضلاً عن أن يؤتى ثم زائداً) أشار به إلى ارتباطه بما قبله حيث كذبوا بأنهم يكونون منفردين عن المال الذي كان بيدهم فضلاً عن أن يعطوا مالاً في الآخرة فذكر فرداً ليعلم انتفاء ما زعموا بالأولوية فيكون بهذا الاعتبار رداً لقوله: ﴿لأوتين مالاً وولداً﴾ [مريم: ٧٧] وكلامه هذا محصل الوجوه المذكورة في الكشاف ما سوى الوجه الثالث لكن بالتمحل الذي أشرنا إليه.

قوله: (وقيل فرداً رافضاً لهذا القول منفرداً عنه) هذا الوجه ثالث الوجوه المذكورة في الكشاف مرضه لأنه لا معنى لكونه وارثاً لهذا[1] القول وأيضاً يحتمل أن يكون قائلاً لهذا القول لكمال حيرته وشدة دهشته مثل قولهم: ﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾ [الأنعام: ٢٣] فإذا حلفوا على عدم الاشراك كذباً يجوز أن يحلفوا على اعطاء المال كذباً.

قوله تعالى: وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾

قوله: (ليتعززوا بهم حيث يكونون لهم وصلة إلى الله وشفعاء عنده) ليتعززوا بهم أي

قوله: سيجحد الآلهة عبادتهم خاصة يقولون ما عبدتمونا لقوله تعالى: ﴿إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا﴾ [البقرة: ١٦٦] أو سينكر الكفرة لسوء العاقبة ما عبدوها الوجه الأول على أن يكون الواو في ﴿سيكفرون للآلهة﴾ والضمير المضاف إليه في بعبادتهم للكفرة والوجه الثاني على العكس.

= والتردد يمنع الاستدلال المبني على الجزم والأولى أن يستدل بقوله تعالى في آخر الزخرف: ﴿بلى ورسلنا لديهم يكتبون﴾ قيل وليس بوارد لأنه ليس يتردد في أصل الكتابة بل في تخصيصها بما فيه ثواب أو عقاب مع أن قوله ما يلفظ عام ولا يخفى ما فيه فتأمل.

(١) ولهذا لم يتعرض لمعنى ونرثه على هذا القول في ﴿فرداً﴾ وقال صاحب الكشاف إن هذا القول بقوله ما دام حياً فإذا قبضناه حلنا بينه وبين أن يقول وهذا معنى نرثه ولا يخفى ما فيه.

في الآخرة كما يدل عليه قوله حيث يكونون لهم الخ هذا بناء على أنهم معتقدون الآخرة أو على تقدير وقوع الآخرة ويجوز أن يكون مرادهم شفعاء في الدنيا لحصول مرامهم وفي قوله حيث يكونون الخ إشارة إلى أن معنى التعزز بهم الانتصار والتقوي بهم وشفاعتهم حتى يكونوا مقربين إلى الله تعالى كقولهم: ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ [الزمر: ۳] فظهر ح معنى التعزز بهم فكلمة حيث للتعليل.

قوله تعالى: كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا ﴿٨٢﴾

(ردع وإنكار لتعززهم بها)

قوله: (سيجحد الآلهة عبادتهم ويقولون ما عبدتمونا لقوله: ﴿إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا﴾ [البقرة: ١٦٦]) سيجحد الآلهة عبادتهم أشار إلى أن ضمير سيكفرون للآلهة وضميرهم للكفرة دون العكس كما قيل قوله: ﴿ويقولون﴾ [آل عمران: ٧٥] الخ عطف تفسير لقوله: سيجحد وحاصله سيكفرون قائلين ما كنتم إيانا تعبدون فأشار بسيجحد إلى أن المراد بالكفر معناه اللغوي لتعلقه بالعبادة فح المراد بالآلهة إما مخصوصة بمن يعقل أو عام لهم ولغيرهم بأن يجعل الله للآلهة غير العاقلة إدراكاً ونطقاً وإنكارهم مع أنهم عبدوهم لأنهم عبدوا في الحقيقة الشياطين قال تعالى حكاية عنهم: ﴿بل كانوا يعبدون الجن﴾ [سبأ: ٤١].

قوله: (أو ستنكر الكفرة لسوء العاقبة أنهم عبدوها لقوله: ﴿ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين﴾ [الأنعام: ٢٣]) أو ستنكر الكفرة رجح المعنى الأول وأيده بالآية المذكورة ثم جوز هذا الاحتمال ولا يخالف هذا قوله تعالى: ﴿وإذا رأى الذين أشركوا شركاءهم قالوا ربنا هؤلاء شركاؤنا﴾ [النحل: ٨٦] الآية لأن مواطن القيامة متعددة فلعل هذا في موطن وذاك في موطن آخر أو لإنكارهم لشدة الحيرة وفرط الدهشة كذباً وإقرارهم مطابق للواقع فلا منافاة قوله: ﴿ثم لم تكن فتنتهم﴾ [الأنعام: ٢٣] قد مر توضيحه في أوائل سورة الأنعام.

قوله: (يؤيد الأول إذا فسر الضد بضد العز أي ويكونون عليهم ذلاً أو بضدهم على معنى أنها تكون معونة في عذابهم بأن توقد بها نيرانهم) يؤيد الأول حيث يتسق الضمائر في الأفعال لكونها راجعة إلى الآلهة والضمير الثاني راجع إلى الكفرة بحسب الظاهر قوله أو بضدهم أي أو فسر الضد بضدهم على معنى أنها تكون معونة في عذابهم الخ مع أنهم يأملون أنهم شفعاءهم فالمراد بضدهم ضد ما أملوه منهم وهو النفع والتقرب إلى الله تعالى فمآل هذا الوجه حاصل الأول قوله بأن تقود بها الخ هذا بناء على أن المراد بالآلهة الأصنام لا الأعم كأنه إشارة إلى رجحانه.

قوله: يؤيد الأول إذا فسر الضد بضد العز فيكون المعنى وتكون الآلهة ذلاً لعابديها وجه التأييد أن هذا المعنى لا يناسب الثاني إذ لا معنى لأن يقال ويكون الكفرة ذلاً لآلهتهم لأن الذل بمعنى إيصال الهوان وإلحاق العار لا يتصور في الجماد.

قوله: (أو جعل الواو للكفرة أي يكونون كافرين بهم بعد أن كانوا يعبدونها) أو جعل الواو للكفرة عطف على قوله إذا فسر الضد الخ فعلى هذا أيضاً يكون مؤيداً للأول إذ لو لم يحمل الأول على إنكار الآلهة بل حمل على إنكار الكفرة لزم التكرار والتأكيد والتأسيس خير من التأكيد قيل وقع في بعض النسخ أن فسر الضد الخ والصحيح نسخة إلا إذا فسر الضد بضد العز والنسخه التي عندنا نسخة إذا فسر بدون إلا وبين الكلام على هذه النسخة والنسخة التي رجحها بعضهم تستلزم عدم تأييد الأول جعل الواو للكفرة لأنه معطوف على فسر ويكون المعنى يؤيد الأول إلا إذا جعل الواو للكفرة الخ مع أن البعض المذكور اعترف بأنه مؤيد للأول وأيضاً بين النسختين منافرة إذ تفسير الضد بضد العز يكون مؤيداً للأول على نسخة إذا فسر الخ ولا يكون مؤيداً على نسخة إلا إذا فسر الخ ولا يخفى فساده.

قوله: (وتوحيده لوحدة المعنى الذي به مضادتهم فإنهم بذلك كالشيء الواحد) أي توحيد الضد مع أن الظاهر الجمع لأنه إما عبارة عن الآلهة أو الكفرة وهم الأضداد لوحدة المعنى وهو الضدية قوله الذي به مضادتهم إشارة إلى أنه إذا كان الضد بمعنى الذل لا يحتاج إلى التأويل لكونه مصدراً وكذا الكلام في عزا إذ الظاهر أعزة بالجمع ولا يعرف وجه عدم تعرضه له وقد يقال في تأويل مثله وتوحيده لأن المراد كل واحد وفي ذكر ضداً دون ذلاً في مقابلة عزاً نكتة لطيفة يعرفها من له سليقة.

قوله: (ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام وهم يد على من سواهم) حديث صحيح رواه النسائي أوله المؤمنون يتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم أي متفقون على دفع من سواهم ففي قوله وهم يد تشبيه بليغ أي وهم كاليد الواحد وحد اليد مع أن حقه الجمع لوحدة المعنى وهو الدفع قيل إطلاق اليد على الدافع إما مجاز مرسل أو استعارة والأول أولى لأن اليد سبب الدفع.

قوله: (وقرىء كلا بالتنوين على قلب الألف نوناً في الوقف قلب ألف الإطلاق في قوله:

أقلي اللوم عاذل والعتابن ... وقولي إن أصبت لقد أصابن

قوله: أو جعل الواو للكفرة أي أو جعل واو يكونون للكفرة لا للآلهة.

قوله: وتوحيده أي توحيد الضد مع كونه عبارة عن الجمع لوحدة المعنى الذي به مضادتهم وهو الإشراك بالله سبحانه ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام: «وهم يد على من سواهم» والقياس أن يقال هم أيد لإسناده إلى الجمع لكن أفرد ووحد لوحدة المعنى وهو الاتفاق في التعاون لإعلاء كلمة الله تعالى وهو حديث مروى عن أبي حسان عن علي رضي الله عنه المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم أي هم مجتمعون على أعدائهم معاون بعضهم بعضاً على جميع الأديان كأنه جعل أيديهم يداً واحدة وفعلهم فعلاً واحداً فإذا أفرد اليد في مقام الجمع دل على الاتفاق والإجماع وإذا جمعت أريد الشتات والافتراق قال صاحب الفرائد إنما وحد الضد لأنه ذكر في مقابلة قوله عزا وهو مصدر يصلح أن يستعمل في مقام الجمع والضد وإن لم يكن مصدراً لكن يصلح أن يكون جمعاً بالنظر إلى أن المراد به المصدر وهو الذل فكأنه قال ويكونون عليهم خلافاً.

أو على معنى كل هذا الرأي كلا) كلا بالتنوين وبفتح الكاف بمعنى الردع والزجر وهي قراءة شاذة لأبي نهيك كما في الكشاف قوله على قلب الألف نوناً في الوقف أي على نية الوقف فصار ألفه كألف الإطلاق وهي الألف التي تزاد في أواخر القوافي والفواصل المحركة وتسمى تلك القوافي مطلقة وضدها مقيدة وهذا التنوين تنوين الغالي فيدخل في الحروف وغيرها وما نحن فيه من إفراد الحروف ولم يجعلها ألف الإطلاق لأنها مخصوصة بالشعر فتكون مشابهة بها أو على معنى كل هذا الرأي فيكون اسماً مصدراً منوناً بمعنى التعب لكنه هنا مجاز عن كمال ضعفه وهو ح معرب إما منصوب على المصدرية أو مفعول به بتقدير حملوا كلا أي تعبا وضعفا.

قوله: (وكلا على اضمار فعل يفسره ما بعده أي سيجحدون كلا سيكفرون بعبادتهم) أي وقرىء كلا بضم الكاف قوله سيجحدون كلا أي عبادة كل من الآلهة بتقدير المضاف إذ لا معنى إلى إنكار نفس الآلهة.

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ۝٨٣﴾

قوله: (بأن سلّطناهم عليهم أو قيضنا لهم قرناء) اعتبر تضمين معنى التسليط في أرسلنا لتعديته بعلى إذ تعدية أرسلنا بإلى قوله أو قيضنا لهم قرناء أي أرسلنا مجاز عن ذلك مع تضمين معنى التسليط والمعنى إنا قيضنا لهم وسخرنا لهم قرناء مسلطين على إغوائهم بحيث يأخذون مجامع قلوبهم قال تعالى: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين﴾ [الحجر: ٤٢].

قوله: (تهزهم وتغريهم على المعاصي) تهزهم أي تحركهم وتغريهم على المعاصي الخ وهذه الجملة مستأنفة كأنه قيل ماذا يفعلون حين الإرسال فأجيب بأنهم يؤزّونهم أكد بالمصدر للمبالغة واختير المضارع هنا لأنه مستقبل بالنسبة إلى الإرسال وإن كان ماضياً بالنسبة إلى وقت النزول ولذا اختير الماضي في أرسلنا فإن المراد الكفرة المخصوصون كما يدل عليه قوله والمراد تعجيب رسول الله عليه السلام والتعجيب لما وقع لا لما سيقع وإن أردت التعميم فاجعل الفعلين للاستمرار.

قوله: (بالتسويلات وتحبيب الشهوات) أي بالتزيينات وتحبيب الشهوات المحرمة وهذا معنى الإغراء فلا جبر إذ الاختيار الجزئي معهم.

قوله: (والمراد تعجيب رسول الله ﷺ من أقاويل الكفرة وتماديهم في الغي وتصميمهم على الكفر بعد وضوح الحق) أي من الاستفهام التعجيب والخطاب لرسول الله عليه السلام لا حقيقة الاستفهام سواء كان الرؤية من الرؤية البصرية أو العلمية وهذا المبنى شائع في التعجيب[1].

---

(١) قال في سورة البقرة في تفسير قوله تعالى: **﴿ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم﴾** الآية وقد يخاطب به من لم ير ولم يسمع لأنه صار مثلاً في التعجيب.

قوله: (على ما نطقت به الآيات المتقدمة) وهي من قوله تعالى: ﴿ويقول الإنسان أئذا ما مت﴾ [مريم: ٦٦] إلى هنا فإنها دلت على صدور أمور عجيبة منهم تقتضي التعجب منها لكونها صادرة بعد وضوح الحق فقوله تعالى: ﴿ألم تر﴾ [مريم: ٨٣] كالتذييل لما قبله.

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴿٨٤﴾﴾

قوله: (بأن يهلكوا حتى تستريح أنت والمؤمنون من شرورهم وتطهر الأرض من فسادهم) بأن يهلكوا أي بطلب هلاكهم بعد يأسهم عن إيمانهم وظاهره غير مراد إذ طلبه عليه السلام اهلاكهم قبل وقته غير متوقع منه عليه السلام فالمراد التثبيت على عدم[1] الاستعجال كقوله تعالى: ﴿فلا تكونن من الممترين﴾ [البقرة: ١٤٧] قوله وتطهر الأرض من فسادهم التطهر فيه استعارة مكنية وتخييلية أو استعارة مصرحة لخلو الأرض من فسادهم وإفسادهم.

قوله: (أيام آجالهم) أي أعمارهم إشارة إلى أن مفعول نعد محذوف والمعنى لا تعجل الأولى فلا تعجل في هلاكهم الخ نبه به على أن العد كناية عن القلة إذ لا يتصور العد في شأنه تعالى.

قوله: (والمعنى لا تعجل بهلاكهم فإنه لم يبق لهم إلا أيام محصورة وأنفاس معدودة) هذا لا ينافي ما مر من أنه يمد لمن كان في الضلالة ويطول عمره لأنه بالنسبة إلى ظاهر الحال عندهم وبالنظر إلى علمهم وهو قليل بالنسبة إلى الله تعالى والطول والقصر مما يختلفان بالاعتبار.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾﴾

قوله: (﴿يوم نحشر المتقين﴾ [مريم: ٨٥] نجمعهم) إن أريد بالمتقين المتقون بأدنى المراتب من التقوى فيعم العصاة أيضاً وإن أريد بهم من كان في أوسط المراتب فيكون حال الفساق من أهل الإيمان مسكوتاً عنها وهو الظاهر إذ كون الفساق مثل الوافدين حين الحشر بعيد.

قوله: (إلى الرحمن) فيه التفات ونكتته ما ذكره المص.

قوله: (إلى ربهم الذي غمرهم برحمته) أي سترهم بها حيث وفقهم للتقوى التي هي سبب دخول الجنة العلى والغمر مستفاد من التعبير بالرحمن دون الرحيم.

قوله: (ولاختيار هذا الاسم في هذه السورة شأن ولعله لأن مساق الكلام فيها لتعداد نعمه الجسام وشرح حال الشاكرين لها والكافرين بها) أي ولعل اختيار هذا الاسم وتكراره في مواضع عديدة من قصة مريم إلى ﴿سيجعل لهم الرحمن﴾ [مريم: ٩٦] قوله فيها أي في هذه السورة الكريمة لتعداد نعمه الجسام لا سيما على أنبيائه الكرام وشرح حال الشاكرين لها وهم

---

(١) كأنه قيل دم على عدم الاستعجال.

الأنبياء عليهم السلام وسائر الكرام والكافرين بها من قوله: ﴿فخلف من بعدهم خلف﴾ [مريم: ٥٩] الآية: ﴿ويقول الإنسان أئذا ما مت﴾ [مريم: ٦٦] الآية ولك أن تقول ولعل اختيار هذا الاسم لأن السورة الكريمة صدرت ﴿بذكر رحمة ربك﴾ [مريم: ٢] الخ.

قوله: (وافدين عليه كما يفد الوفاد على الملوك منتظرين لكرامتهم وأنعامهم) إشارة إلى أنه حال ووفدا جمع أو اسم جمع وأصل الوفود القدوم على الكرماء للعطاء كما أشار إليه كما يفد الوفاد على الملوك الخ.

قوله ونبه به على أن الكلام بناء على الاستعارة التمثيلية.

قوله تعالى: وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾

قوله: (كما يساق البهائم) أي التعبير بالسوق هنا للتحقير بمعونة مقابلة وفداً فلا إشكال بقوله: ﴿وسيق الذين اتقوا﴾ [الزمر: ٧٣] الآية.

قوله: (عطاشا) والورد هنا بمعنى الواردين الماء وهذا يستلزم كونهم عطاشا فذكر ورداً وأريد لازمه وهو كونهم عطاشا والورد يكون بمعنى نصيب الماء ذكره في القاموس وقد يستعمل في محل الورود كما في قوله تعالى: ﴿وبئس الورد المورود﴾ [هود: ٩٨] وهو مصدر بمعنى الورود وهنا مصدر بمعنى اسم الفاعل مراداً به لازمه كما عرفت.

قوله: (فإن من يرد الماء لا يرده إلا لعطش أو كالدواب التي ترد الماء) أشار به إلى أن الورد بمعنى ورد الماء لكن المراد به هنا اسم الفاعل والمعنى واردين الماء أي النار نزل النار منزلة الماء تهكماً فسمي اتيانها ورداً ففيه إشارة إلى علاقة المجاز كما أوضحناه وتمام الكلام في تفسير قوله تعالى: ﴿وبئس الورد المورود﴾ [هود: ٩٨] فعلم أن لا ورود هنا الماء لكن النار لما نزلت منزلة الماء بواسطة التهكم عبر بالورد فبين المص على وفق أصله لأن الورد الذهاب إلى الماء.

قوله تعالى: لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَـٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾

قوله: (الضمير فيه للعباد المدلول عليها بذكر القسمين وهو الناصب لليوم) المدلول عليها وفي نسخة عليه بالتذكير لتأويله بالذي دل عليه والظاهر أنه تخريف والقسمان هم المتقون والمجرمون فإن العباد هم المقسم لهما وهو الناصب لليوم قدم على العامل للحصر أو للاهتمام وأيضاً ما يصدر بالواو أو الفاء يتعلق بما بعده ويحتمل أن يكون ناصبه اذكر المقدر أي واذكر الحادث ﴿يوم نحشر المتقين﴾ [مريم: ٨٥] وهذا أبلغ من قوله: ﴿ولا يشفعون﴾ [الأنبياء: ٢٨].

قوله: عطاشا فإن من يرد الماء لا يرده إلا لعطش فيكون مجازاً مرسلاً من باب إطلاق لفظ اللازم على الملزوم.

قوله: وهو الناصب ليوم أي لا يملكون هو الناصب ليوم في ﴿يوم نحشر المتقين﴾ [مريم: ٨٥].

قوله: (إلا من تجلى بما يستعد به ويستأهل أن يشفع للعصاة من الإيمان والعمل الصالح على ما وعد الله) متعلق بيستعد فقوله إلا من تجلى بما يستعد الخ يدل عليه النظم الشريف اقتضاء والعهد بمعنى الوعد قوله من الإيمان الخ. بيان لما في بما يستعد والقول أنه بيان لما وعد الله الخ ضعيف.

قوله: (أو إلا من أخذ من الله إذناً فيها لقوله ﴿لا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له الرحمن﴾ [طه: ١٠٩] من قولهم عهد الأمير إلى فلان بكذا إذا أمره به) أو إلا من أخذ معنى اتخذ من الله حاصل معنى عند الرحمن إذناً أي العهد بمعنى الإذن قوله من عهد الأمير إلى فلان الخ إشارة إلى أن الأمر بمعنى الإذن سواء كان للوجوب أو لا وسواء كان بعد طلب الإذن أو قبله.

قوله: (ومحله الرفع على البدل من الضمير) وهو المختار والبدل بدل البعض بتقدير الضمير أي إلا من اتخذ منهم عند الرحمن عهداً.

قوله: إلا من تجلى بما يستعد به ويستأهل أن يشفع العصاة من الإيمان والعمل الصالح على ما وعد الله به شبه الاستعداد للشفاعة بالاتخاذ عند الله عهداً وشبه الوعد بالعهد فاستعمل في المشبه اللفظ الموضوع للمشبه به على وجه الاستعارة التبعية ويجوز أن يكون من الاستعارة التمثيلية فيكون المعنى لا يملكون أن يشفعوا على البناء للفاعل إلا من آمن وعمل صالحاً على ما وعد الله بقبول شفاعة المؤمنين الصلحاء قوله: ﴿لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن﴾ [طه: ١٠٩] أي لا تنفع الشفاعة إلا شفاعة من أذن له الرحمن أن يشفع وأمره بها.

قوله: إلا من اتخذ من الله إذناً يعني أو يراد بالعهد الإذن لقوله تعالى: ﴿لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن﴾ [طه: ١٠٩] وهو دليل على أن العهد في هذه الآية بمعنى الإذن وإلا أشكل معنى أحد الحصرين.

قوله: ومحله الرفع على البدل أي محل المستثنى الرفع على البدلية من ضمير لا يملكون أو النصب على أنه بدل من الشفاعة بتقدير المضاف فتقديره إلا شفاعة من اتخذ عند الله عهداً أو على الاستثناء من ضمير لا يملكون أو من الشفاعة والنصب على الاستثناء من الشفاعة يحتاج إلى تقدير المضاف أيضاً كما في النصب على البدلية منها أي إلا شفاعة من اتخذ قوله وقيل الضمير للمجرمين أي ضمير لا يملكون للمجرمين لا لمطلق العباد فيكون المعنى لا يملكون الشفاعة فيهم أي لا يملكون أن يشفع في حقهم إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً بالإسلام يستعد به أن يشفع له فحينئذٍ تكون الشفاعة في ﴿لا يملكون الشفاعة﴾ [مريم: ٨٧] مصدر الشفع المبني للمفعول قوله الضمير يحتمل الوجهين أي ضمير قالوا يحتمل أن يكون للمجرمين أو لمطلق العباد الآن هذا لما كان مقولاً فيما بين الناس جاز أن ينسب إليهم أي لأن هذا القول وهو قولهم اتخذ عند الرحمن ولداً لما كان مقولاً فيما بين الناس جاز أن ينسب إليهم جميعاً أو لمطلق العباد والقابل بعضهم فيكون مثل بنو فلان قتلوا زيداً والقاتل واحد منهم فقوله لأن هذا لما كان مقولاً الخ تعليل لرجع ضمير قالوا إلى مطلق العباد المدلول عليه بقوله يحتمل وأما إذا رجع إلى المجرمين فقط فلا حاجة إلى هذا التوجيه.

قوله: (أو النصب على تقدير المضاف) لأنه اعتبر مستثنى من الشفاعة فلا بد من تقدير مضاف حتى يكون الاستثناء متصلاً.

قوله: (أي إلا شفاعة من اتخذ) المصدر مضاف إلى فاعله والمعنى لا يملك العباد الشفاعة لغيرهم إلا الشفاعة لمن اتخذ والأولى أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله والمعنى لا يملك العباد الشفاعة لغيرهم إلا شفاعة من اتخذ فحينئذٍ يكون إسناد الشفاعة إلى العباد مطلقاً إسناد ما هو للبعض وهم المتقون إلى الكل أي العباد ويجوز أن يكون المراد شفاعة غيرهم لهم فحينئذٍ يكون الشفاعة مصدر المبنى للمفعول والمعنى لا يملكون أن يشفع لهم غيرهم إلا مشفوعية من اتخذ وهذا احتمال ذكره أرباب الحواشي لكن لا يلائم كلام المص حيث قال أن يشفع للعصاة وكذا قوله: ﴿لا تنفع الشفاعة﴾ [طه: ١٠٩] الخ. فالشفاعة مصدر المبنى للفاعل وهو مقتضى السوق أي لا يملكون الشفاعة لغيرهم إلا من اتخذ الخ فإنه يملك الشفاعة للعصاة وهذا واضح وما عداه من الاحتمالات لا يخلو عن تعقيد.

قوله: (أو على الاستثناء) عطف على قوله تقدير المضاف أي أو النصب على الاستثناء من الضمير ولو قال أو النصب على الاستثناء بعد قوله على البدل من الضمير ثم قال أو على تقدير المضاف لكان أبعد عن الاشتباه لأن الكلام كلام غير موجب والبدلية مختار والنصب جائز فالمناسب استيفاء الاحتمالين فيه ثم الإشارة إلى وجه آخر وهو جواز كون من اتخذ مستثنى من الشفاعة بتقدير مضاف وهو الشفاعة.

قوله: (وقيل الضمير للمجرمين والمعنى لا يملكون الشفاعة فيهم إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً يستعد به أن يشفع له بالإسلام) وقيل الضمير للمجرمين فيكون المعنى لا يملكون شفاعة غيرهم فيهم كما قاله المص والمعنى الخ قوله: ﴿إلا من اتخذ﴾ [مريم: ٨٧] فإنه يملك أي يستأهل أن يشفع له أي أن يشفع غيره من أهل الشفاعة كالأنبياء والعلماء له بسبب الإسلام وفيه تنبيه على أن المراد من المجرمين الكافرون وقيل يعم عصاة المؤمنين وتكون الشفاعة مصدر المبنى للمفعول لا غير والاستثناء متصل ولو أريد شفاعتهم غيرهم على أن تكون الشفاعة مصدر المبنى للفاعل يكون الاستثناء منقطعاً ويكون المعنى ولا يملك المجرمون شفاعة غيرهم لأنها منصب الأتقياء وأيضاً لا يكونون مشفوعين فضلاً عن كونهم شافعين إلا من اتخذ منهم عند الرحمن عهداً بالإسلام والعمل فإنه يستأهل أن يكون شافعاً لغيره لدخوله في زمرة المتقين الشافعين ولم يتعرض له لأن الاستثناء المنقطع ليس باستثناء حقيقة وقيل الضمير للمتقين فقط فحله ظاهر وعن هذا لم يتعرض له.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾﴾

قوله: (الضمير يحتمل الوجهين لأن هذا لما كان مقولاً فيما بين الناس جاز أن ينسب إليهم) يحتمل الوجهين أي الرجوع إلى العباد الشاملة للمتقين أيضاً أو إلى المجرمين فقط فعلى الأول يكون من قبيل إسناد ما للبعض إلى الكل مجازاً لأن هذا لما كان الخ وبهذا القدر يكفي في الإسناد ولا يشترط الرضاء كما مر توضيحه في تفسير قوله تعالى: ﴿ويقول

الإنسان أئذا ما مت﴾ [مريم: ٦٦] الآية هذا وإن سلم[١] صحته فلا نسلم حسنه[٢] فالأولى ترك هذا الكلام لأنه لا مقتضى له مع أنه المورث الوحشة في أول الوهلة ومع ظهور الوجه الخالي عن الخدشة وهو رجوعه إلى المجرمين فقط كما اعترف به.

قوله تعالى: لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾

قوله: (على الالتفات للمبالغة في الذم والتسجيل عليهم بالجراءة على الله تعالى والإد بالفتح والكسر العظيم المنكر والإدة الشدة وأدنى الأمر وآدني أثقلني وعظم عليّ) على الالتفات أي من الغيبة إلى الخطاب لما ذكره من النكتة المذكورة وجه المبالغة في الذم إن الذم مشافهة أشد تأثيراً من الذم غيبة وكذا الكلام في التسجيل أي الحكم بالجراءة على الله تعالى في نسبة اتخاذ الولد إليه قوله بالفتح والكسر أي كلاهما بمعنى واحد ولم يرض بالقول بأن المفتوح مصدر والمكسور اسم.

قوله تعالى: تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾

قوله: (تكاد السموات) أي قاربت[٣] من الوجود لعروض سببه لكنه لم يوجد إما لفقد شرط أو لعروض مانع **(وقرأ نافع والكسائي بالياء)**.

قوله: (يتشققن مرة بعد أخرى) لأنه من الفطر وهو الشق[٤] وبناء التفعل للتكثير هنا في الفعل وقيل مرة بعد أخرى إشارة إلى أن التكثير في المفعول لأنها لكونها طبقات يتصور وقوع الانفطار مرتباً ترتباً حقيقياً أو رتبياً كما في غلقت الأبواب يقع في الذهن غلق البراني قبل الجواني وإن كان ذلك قد ينفع دفعة فيحتمل أن يقع شقوق كثيرة بمرة واحدة لكنه في الذهن والتصور وقوعه مرة بعد أخرى والأنسب أن يقع الشقوق في كل طبقة مرة بعد أخرى فيكون التكثير في الفعل.

قوله: (وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وأبو بكر ويعقوب وينفطرن والأول أبلغ لأن

قوله: على الالتفات للمبالغة في الذم أي على الالتفات والانتقال من الغيبة إلى الخطاب للمبالغة في ذمهم أما الذم فمن حيث نسبتهم إلا الاد أي المنكر فإن مجرد نسبتهم إلى المنكر ذم خوطبوا بذلك أو ذكروا بلفظ الغيبة فإذا قيل فقد جاؤوا شيئاً إذا يحصل ذمهم وفي خطابهم بهذا ونسبته إليهم شفاها زيادة في الذم وهو إنما يكون في صورة الخطاب ولهذه النكتة التفت ذلك الالتفات.

قوله: والأول أبلغ أي يتفطرن على صيغة الانفعال لأن التفعل مطاوع فعل بالتشديد وهو

---

(١) إشارة إلى منع صحته لأن الرضاء شرط في هذه النسبة كما صرح به الأكثرون فالتحاشي عن نسبة ما للكافرين خاصة إلى الجميع واجب وليت شعري ماذا الجاه ارتكاب هذا القول الموحش هنا وهناك فلله در من تركه ما أحلاه.

(٢) ولا يحتاج أيضاً إلى الاعتذار بأن الإسناد إسناد ما للبعض إلى الجميع.

(٣) أشار إلى أن الظاهر كادت السموات لكن قصد الاستمرار فجاء تكاد.

(٤) أي الشق طولاً كما في الراغب لكن المراد هنا مطلق الشق.

التفعل مطاوع فعل والانفعال مطاوع فعل ولأن أصل التفعل للتكلف) لأن التفعل مطاوع فعل بالتشديد والمطاوع بكسر الواو والانفعال مطاوع فعل من الثلاثي ولا ريب في مبالغة فعل لدلالته على التكثير وكذا مطاوعه ولأن أصل التفعل للتكلف والفعل بالتكلف يكون أكمل فيكون أبلغ والمعاني الأصلية معتبر وإن لم تكن مرادة كما هنا فإن المراد به هنا للتكثير كما عرفته ولما كان تشقق الأرض دون تشقق السموات اختير الانفعال في الأرض[1].

قوله: (تهد هدا أو مهدودة أو لأنها تهد أي تكسر) تهد هدا إشارة إلى أن هذا مفعول مطلق حذف فعله والجملة حال من الجبال مؤكدة وكذا قوله أو مهدودة حال مؤكدة فيكون هدا مصدراً مأولاً باسم الفاعل ولتكلفه أخره قوله أو لأنها تهد إشارة إلى أن هدا مفعول له فيكون مصدراً من تهد بضم الفوقانية مبنياً للمفعول قوله أي تكسر تنبيه على مغايرته للخرور فيكون علة له تحصيلية هذا موافق لكلام المص حيث قال أي تكسر وقيل إنه حينئذ من هد الحائط اللازم بمعنى الانهدام لأنه يرد لازماً أيضاً وهو هد يهد بالكسر بمعنى سقط وهذا وإن سلم صحته لكن الموافق لكلام المص هو الأول وهو كون هذا مصدر المبنى للمفعول وفعله تهد بضم الفوقانية متعد مجهول وكذا قوله مهدودة يدل على أنه متعد لا لازم.

قوله: (وهو تقرير لكونه أدا) أي قوله: ﴿تكاد السموات﴾ [مريم: ٩٠] إلى آخره تقرير لكونه أدا هو بيان ارتباطه بما قبله ولكون كالتأكيد اختير الفصل.

قوله: (والمعنى أن هول هذه الكلمة وعظمها بحيث لو تصور بصورة محسوسة لم تتحملها هذه الأجرام العظام وتفتت من شدتها أو لأن فظاعتها مجلبة لغضب الله تعالى بحيث لولا حلمه لخرب العالم وبدد قوائمه غضباً على تفوه بها) والمعنى أن هول هذه

للتكثير ولا بد في المطاوع أن يعتبر معنى الفعل المطاوع له فيفيد يتفطرن بهذا الاعتبار كثرة التفطر في السموات بخلاف يتفطرن فإنه مطاوع فعل بالتخفيف.

قوله: ولأن أصل التفعل للتكلف هذا وجه آخر لكون القراءة الأولى أبلغ من الثانية فإن التفعل لكونه للتكلف يدل على الاعتمال والسعي في حصول الفعل ولا شك أن الحاصل بالاعتمال والجد يكون أبلغ فكأن السموات تعمل وتكلف في حصول التعظم من قولهم ذلك.

قوله: تهد هداً أو مهدودة أو لأنها تهد إشارة إلى أن انتصاب هذا يحتمل أن يكون على المصدرية بأن يكون مفعولاً مطلقاً لفعل مبنى للمفعول مقدر أو على أنه حال في صورة المصدر بمعنى المفعول أو على أنه مفعول له لتخر فوله يحتمل النصب على العلة أي على أن يكون مفعولاً له لتكاد أو لهدا على حذف اللام وإيصال الفعل إليه بلا واسطة وإنما حلة على حذف اللام ولا حاجة للمفعول له أي إلى اللام لعدم وجود شرط نصبه هنا وهو أن يكون فعلاً لفاعل المعلل فإن الدعاء فعل الكفرة والكود فعل السموات والهد فعل الجبال وصفتها.

---

(١) فإنها وإن كانت سبع طبقات في الأصح كما ورد في الحديث ومقتضى ظاهر قوله تعالى: ﴿ومن الأرض مثلهن﴾ لكنها دون طبقات السموات فكأنها بالنسبة إليها لا تكسر والمفعول وإن أول بالأقاليم السبعة فالأمر ظاهر.

الكلمة أي اتخاذ الرحمن ولداً وعظمها أي عظمها منكراً وسوء من القول لو تصور تلك الكلمة العظيمة معنى بصورة محسوسة أي بصورة موجودة في الخارج وهذا يستلزم كونها محسوسة مبصرة ولذا عبر بها عن كونها موجودة في الخارج مفروضة فلا إشكال بقوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ [الأنعام: ١٦٤] ولو سلم لا إشكال أيضاً لأن إهلاك السعداء رحمة لهم زيادة في درجتهم لا عقوبة لهم مثل قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾ [الأنفال: ٢٥] الآية وكذا الكلام في قوله أو إن فظاعتها مجلبة الخ قوله بحيث لولا حلمه إشارة إلى مانع يمنع وقوع التشقق بعد عروض سببه كما هو مقتضى تكاد لأن كاد من أفعال المقاربة وضعت لمقاربة الخبر من الوجود لعروض سببه لكنه لم يوجد إما لفقد شرط أو عروض مانع وهنا عروض مانع منع من الوجود قيل وهذا من المبالغة المقبولة كقوله تعالى: ﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار﴾ [النور: ٣٥] الآية وفيه نظر إلا أن يقال إنه أراد المبالغة المقبولة من المبالغة المردودة بإدخال ما يقربه إلى الصحة بلفظ تكاد وكون ما نحن فيه من هذا القبيل محل تأمل فتدبر وقيل لما خلقت هذه الأجرام والموجودات لتدل على وجود ذاته وصفاته وعلى تنزهه عن الضد والند والتوالد فمن اعتقد خلافه أبطل دلالتها وأبطل وجودها واستجاز عدمها بهدها وتخريبها لنفي دلالتها فهو استعارة وهذا سخيف لأنه إن سلم ذلك فهو بالنسبة إلى شرذمة قليلة لئيمة ولا يلزم منه إبطال وجودها بالنسبة إلى الجميع وعن هذا لم يلتفت إليه المص.

قوله تعالى: أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾

قوله: (يحتمل النصب على العلة لتكاد أو لهدا على حذف اللام وإفضاء الفعل إليه والجر بإضمار اللام) على العلة لتكاد بعد تعليله بقوله منه فهو تعليل للمعلل فلا تكرار وهذا أقوى الوجوه لسلامته عن التمحل ولذا قدمه أو لهدا لأنه علة للخرور على احتمال فيكون إن دعوا علة لقربه فقد علل الخرور بالهد على تقدير والهد علل بدعاء الولد الخ وإن جعل علة للخرور فيكون علة للمعلل كما مر في تكاد وله نظائر كثيرة وحاصله بيان علية العلة قوله على حذف اللام الخ. ناظر إلى كلا الوجهين قوله والجر عطف على النصب قوله بإضمار اللام وهو مذهب الخليل والكسائي قالوا ومذهب سيبويه وهو ما ذكره أولاً أولى لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمراً ولهذا حكم بشذوذ الله لأفعلن مجروراً بعد حذف الجار والمص أشار إلى رجحان مذهب سيبويه بالتقديم.

قوله: والجر أي ويحتمل الجر بإضمار اللام تقديره لأن دعوا وكثيراً بحذف الجار ويبقى المجرور على حاله مجروراً مثل الله لأفعلن قوله أو بالإبدال من الهاء في منه تقديره يتفطرن من أن دعوا فيكون بدل الكل من الكل لأن ادعاءهم للرحمن ولداً عين قولهم: ﴿اتخذ الرحمن ولداً﴾ [مريم: ٨٨].

قوله: (أو بالإبدال من الهاء في منه) أي بدل الكل لكنه أخره لضعفه بسبب الفصل وإن لم يكن أجنبياً بالكلية ولذا جوز مع تضعيفه.

قوله: (والرفع على أنه خبر محذوف تقديره الموجب لذلك إن دعوا) والرفع عطف على الجر أو النصب أي يحتمل الرفع قوله لذلك أي لذلك القرب المذكور المعلل فلا تكرار على أن التكرار للتوكيد مما يعد من البلاغة لا سيما التكرار بلفظ يغاير الأول في الجملة وناهيك تكرار ﴿ويل يومئذ للمكذبين﴾ [المرسلات: ١٥] في سورة والمرسلات بلفظ الأول بعينه وقد صرح بما ذكرنا المص هناك وكذا التكرار في سورة الرحمن.

قوله: (أو فاعل هدا أي هدها دعاء الولد للرحمن) هذا إشارة إلى أن هدا مصدر المبنى للفاعل لأنه حقيقة وإن احتمل كونه مصدراً مبنياً للمفعول لكن كلامه هنا بناء على الأول والمصدر قد يعمل عمل فعله إذا تحقق شرطه كما بين في موضعه فيكون هدا على عدم كونه مؤكداً كقوله:

وقوفاً بها صحبي على مطيهم

وإن كان نادراً وأشار إلى ذلك بتأخيره وإن حمل كلامه على التسامح وقيل إن مراده فاعل فعل مقدر بقرينة هدا كما نبه عليه بقوله أي هدها دعاء الولد فلا إشكال أصلاً.

قوله: (وهو من دعا بمعنى سمى المتعدي إلى مفعولين وإنما اقتصر على المفعول الثاني ليحيط بكل ما دعا له ولداً) وهو من دعا بمعنى سمى وسيجيء مقابله قوله ليحيط بكل ما دعا له أي مع الاختصار وما دعا له الملائكة وعزير والمسيح فهو المفعول الأول.

قوله: (أو من دعا بمعنى نسب الذي مطاوعه ادعى إلى فلان إذا انتسب إليه) أو من دعاء بمعنى نسب فهو متعد إلى مفعول واحد ولا حذف فيه ومنه ادعى في النسب بمعنى انتسب أخره لأنه في المعنى الأول أشهر.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ۝٩٢﴾

قوله: (ولا يليق به اتخاذ الولد) التعبير بلا كأنه إشارة إلى أن ما ولا متساويان في إفادة النفي وقد فرق بينهما في سورة الكافرون[1].

قوله: (ولا يتطلب له لو طلب مثلاً) لأن ينبغي مضارع انبغى[2] مطاوع بغى بمعنى

قوله: وإنما اقتصر على المفعول الثاني ليحيط بكل ما دعى له ولداً يعني إذا كان دعا بمعنى سمى يكون متعدياً إلى مفعولين حذف مفعوله الأول حيث لم يقل إن دعوا عيسى أو عزيراً أو الملائكة ولداً قصد التعميم المفعول.

---

(١) حيث قال فإن لا لا تدخل إلا على مضارع بمعنى الاستقبال كما أن ما لا تدخل إلا على مضارع بمعنى الحال فتأمل.

(٢) وعد ابن مالك ينبغي من الأفعال التي لا تتصرف ومراده التصرف تصرفاً تاماً كغيره فلا ينافيه مجيء انبغى.

طلب ولذا فسره به انفعال من الطلب أي لا يحصل لو طلب له على بناء المجهول أي لا يمكن حصول الولد لو طلب له الطالب غيره تعالى وهم الكفرة حيث طلبوا له الولد أي حكموا له به فلم يمكن حصوله.

قوله: (لأنه مستحيل) أي اتخاذ الولد مستحيل في حقه تعالى أما الولادة فظاهر وأما التبني فلأنه لا يصلح إلا ممن يتصور له الولد والظاهر من كلامهم أن المراد من اتخاذ الولد الولادة ولذا رد الله تعالى بقوله: ﴿بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة﴾ [الأنعام: ١٠١] الآية قوله لأنه مستحيل فيكون معنى وما ينبغي وما يصح وما يمكن نبه عليه المص بقوله فكيف يمكن أن يتخذ ولداً.

قوله: (ولعل ترتب الحكم بصفة الرحمانية للإشعار بأن كل ما عداه نعمة ومنعم عليه فلا يجانس من هو مبدأ النعم كلها ومولى أصولها وفروعها فكيف يمكن أن يتخذ ولداً) ولعل ترتب الحكم عدم الابتغاء على أنه معدولة المعلق بالمشتق المقتضي لكون مبدأ اشتقاقه علة له كما قرر في محله من أن ترتب الحكم على المشتق يفيد علية مأخذ الاشتقاق وهذا مبني على اختصاص هذا الاسم به تعالى كما أوضحناه في تفسير البسملة لكن اختصاصه بالغلبة لا بالوضع ولذا لم يكن قوله: لا إله إلا الرحمن توحيداً.

قوله: (ثم صرح به في قوله: ﴿إن كل من﴾ [مريم: ٩٣] الآية) أي بما ذكر من أن ما عداه لا يجانس من هو شأنه كذلك بعد الإشارة إليه يترتب الحكم بصفة الرحمانية فهو معطوف على مقدر ترتب الحكم بصفة الرحمانية للإشعار الخ ثم صرح به للمبالغة في الرد.

قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ٩٣﴾

قوله: (أي ما منهم) أشار إلى أن كلمة أن للنفي ومقتضى قوله صرح به أن من للتغليب إذ المصرح به النعمة والمنعم عليه نعم.

قوله: (عبداً إلا وهو مملوك له يأوي إليه بالعبودية والانقياد) قوله عبداً يلائم العقلاء فاكتفى ببيان حال المنعم عليه فإن التهديد يناسبهم.

قوله: (وقرىء آت الرحمن على الأصل) أي بالتنوين ونصب المفعول قال المص في سورة البقرة واحتج به الفقهاء على أن من ملك ولده عتق عليه أي أن الوالد لا يملك ولده لأنه تعالى نفى الولد بإثبات الملك وذلك يقتضي تنافيهما قوله يأوي إليه إشارة إلى أن الإتيان مجاز عن ذلك ولك أن تقول المعنى إلا آت حكم الرحمن.

قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا ٩٤﴾

قوله: (حصرهم وأحاط بهم بحيث لا يخرجون عن حوزة علمه وقبضة قدرته)

قوله: وقرىء آت على الأصل أي قرىء آت منوناً بدون الإضافة فإن الإفراد أصل بالنسبة إلى التركيب فليس المراد الأصالة في الصيغة فإن أصله صيغة آتي بالياء كما هو كذلك على القراءة الأولى.

الحوزة بمعنى الحيازة والجمع وقبضة قدرته من المتشابهات وقيل قبضة قدرته تخييلية ومكنية وهذا مسلك الخلف ومسلك السلف التوقف فيه.

قوله: (عد أشخاصهم وأنفاسهم وأفعالهم) هذا لازم لعد أشخاصهم لا إشارة إلى تقدير المضاف.

قوله: (فإن[1] كل شيء عنده بمقدار) أي بقدر لا يجاوزه ولا ينقص عنه كقوله تعالى: ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ [القمر: ٤٩] فإنه خص كل حادث بوقت وحال معين وهيأ له أسباباً مسوقة إليه تقتضي ذلك وهذا معنى عده تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾

قوله: (منفرداً عن الاتباع والأنصار فلا يجانسه شيء من ذلك ليتخذه ولداً ولا يناسبه ليشرك به) منفرداً عن الاتباع أي فرداً حال بمعنى منفرداً عن ضمير آتيه المستتر فيها أي ينفرد كل شخص لا سيما ينفرد العابدون عن المعبودين الذين زعموا أنهم شفعاء وأنصار لهم والمعبودون عن عابديهم ومن هو شأنه كذلك لا يجانس المعبود بالحق الذي بيده النفع قوله ليتخذه ولداً هذا ملائم للتبني لا للولادة ويمكن التعميم بالعناية قوله فلا يجانس بالفاء التفريعية تنبيه على أن قوله: ﴿إن كل من في السموات﴾ [مريم: ٩٣] استدلال به على نفي الولد وقد فصل في سورة البقرة.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَـٰنُ وُدًّا ﴿٩٦﴾﴾

قوله: (سيحدث لهم في القلوب مودة من غير تعرض لأسبابها) أي سوى الإيمان والعمل الصالح.

قوله: (وعن النبي عليه السلام إذا أحب الله عبداً) حديث متفق عليه رواه أبو هريرة وقد رواه الإمام الصغاني في المشارق[2].

قوله: (يقول لجبريل أحببت فلاناً فأحبه فيحبه جبرائيل فينادي في أهل السماء إن الله

قوله: سيحدث لهم في القلوب مودة من غير تعرض منهم أي لأسبابها أي من غير تعرض ومباشرة من الذين آمنوا وعملوا الصالحات لأسباب المودة بل خلق الله لهم مودة في القلوب بلا سبب عادي.

قوله: إذا أحب الله عبداً يقول لجبريل أحببت فلاناً فأحبه هو على صيغة الأمر بالإدغام بمعنى أحببه قوله إذا دحا الإسلام أي قوي وألبس كل شيء.

---

(١) فيه اقتباس لطيف.

(٢) لكنه رقم بعلامة البخاري قيل لكنه غلط لأنه انفرد به مسلم انتهى والقول باتفاق الشيخين كما صدر عن بعض المحشين سهو فتأمل.

قد أحب فلاناً فأحبوه يحبه أهل السماء ثم توضع له المحبة في الأرض والسبب لأن السورة مكية وكانوا ممقوتين حينئذٍ بين الكفرة فوعده ذلك إذا دحا الإسلام) يقول لجبريل أي إذا أراد الله أن يظهر محبة عبد من عباده يعلمها أولاً جبرائيل فيأمره بمحبته أي يحدث الله تعالى محبته في قلب جبريل وهذا معنى الأمر بها إذ المحبة ليست كسبية وكذا الكلام في باقيه قوله ثم توضع له في الأرض المحبة يؤيد ما ذكرناه ومحبة الله تعالى مجاز عن الرضاء فائدة هذا الإعلام أن يستغفر له أهل السماء والأرض قوله ممقوتين حينئذٍ المقت البغض الشديد قوله إذا دحا الإسلام أي قوي بكثرة أهله وهو بعد الهجرة بأن أسلم الماقتون وهلك الآخرون فألف الله تعالى بين قلوب المؤمنين ووضع فيها المحبة وهكذا الأمر إلى يوم القيامة فالمراد بأهل الأرض مؤمن أهلها.

قوله: (أو لأن الموعود في القيامة حين تعرض حسناتهم على رؤوس الأشهاد فينزع ما في صدوره من الغل) وهذا وإن وافق النظم الجليل لكنه لا يوافق ما في الحديث ولذا أخره.

قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ﴿٩٧﴾﴾

قوله: (بأن أنزلناه بلغتك والباء بمعنى على) فاللسان بمعنى اللغة مجازاً لكنه لشهرته ملحق بالحقيقة والباء بمعنى على أو للملابسة قيل وإن كانت بمعنى على فاللسان بمعنى الجارحة ولا يناسب تقرير المص.

قوله: (أو على أصله لتضمن يسرنا معنى أنزلنا أي أنزلناه بلغتك) على أصله يعني للإلصاق قوله أي أنزلناه بلغتك جعل المضمن أصلاً لأنه الأكثر الشائع والمضمن فيه حالاً أي أنزلناه بلغتك ميسراً فهمه وحفظه أو تبليغه ولم يذكر المضمن فيه لظهوره.

قوله: (الصائرين إلى التقوى) فهو من المجاز الأولى ولا حاجة إليه[١] إذ التبشير بالجنة والرضوان للمؤمنين بالفعل ولم يذكر المبشر به لظهوره أو لعمومه وكذا لم يذكر المنذر به لظهوره أو للتهويل.

قوله: (أشداء الخصومة آخذين في كل لديد أي شق من المراء لفرط لجاجهم) آخذين أي شارعين في كل لديد أي شق من المراء أي من الجدال هذا بيان أشدية الخصومة أشار إلى أنه من اللديد وهو هو الجانب ومنه اللدود وهو دواء يجعل في أحد جانبي الفم.

قوله: (فبشر به وأنذر) أي إذا كان الحكمة في إنزاله التبشير والإنذار فبشر المؤمنين بحسن العاقبة وأنذر الكافرين بسوء العاقبة.

قوله: الصابرين إلى التقوى وإنما فسره بالمعنى المجازي لعدم اتصافهم بالتقوى حين أنزل القرآن عليهم بل اتصفوا به بعده عاملين بما فيه.

---

(١) بل لا يصح إذ لا تبشير بلا إيمان.

قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ (٩٨)

قوله: (تخويف للكفرة وتجسير للرسول ﷺ على إنذارهم) بيان ارتباطه لما قبله والإنذار لما كان أهم حرضه عليه السلام على الإنذار دون التبشير.

قوله: (هل تشعر بأحد منهم وتراه) الاستفهام للإنكار الوقوعي.

قوله: (وقرىء تسمع من أسمعت والركز الصوت الخفي وأصل التركيب هو الخفاء ومنه ركز الرمح إذا غيب طرفه في الأرض والركاز المال المدفون) يعني معانيه كلها يوجد فيه الخفاء ولو قلبت حروفه نحو كزر يكزر كزوراً إذا دخل واستخفى نظيره كلما فاؤه نون وعينه فاء دال على معنى الذهاب والخروج نحو أنفق وأنفد قيل وإنما خص الصوت الخفي لأن الأثر الخفي إذا زال فزوال غيره بطريق الأولى وقيل المعنى لا تسمع لهم ركزاً لغاية ضعفهم فضلاً عن الجهر والظاهر منه أن مرجع الضمير في منهم ولهم القوم اللد المذكور وهو خلاف السوق إذ المرجع القرن الهالكون.

قوله: (وعن النبي عليه السلام من قرأ سورة مريم أعطي عشر حسنات بعدد من كذب زكريا ويحيى ومريم وعيسى وسائر الأنبياء المذكورين فيها وبعدد من دعا الله في الدنيا ومن لم يدع) حديث موضوع كذا نقل عن ابن العراقي تم بعون الباري ما يتعلق بهذه السورة الكريمة بعد عصر يوم الجمعة في ستة عشرة من ربيع الأول في سنة ثمان وثمانين ومائة وألف بعد الهجرة النبوية عليه أفضل التحية الحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً والصلاة على رسوله وعلى آله بكرة وأصيلا.

سورة طه

مكية وهي مائة وأربع وثلاثون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (سورة طه مكية) اتفاق المصاحف على ذكر السورة هنا لا يمنع احتمال كون طه اسماً للسورة لأن إضافة العام إلى الخاص إنما تكون قبيحة إذا اشتهر كون الخاص فرداً منه كإنسان زيد وهنا ليس كذلك وقد مر التفصيل في سورة الفاتحة وقد وقع إضافة العام إلى الخاص في قوله تعالى: ﴿بهيمة الأنعام﴾ [المائدة: ١] وقد صرح به المصنف هناك قوله مكية في الاتقان إلا آيتان منهما وهما ﴿فاصبر على ما يقولون﴾ [طه: ١٣٠] الآية ﴿ولا تمدن عينيك﴾ [طه: ١٣١] الآية.

قوله: (وهي مائة وأربع وثلاثون آية) نقل عن الداني أنه قال وهي مائة وستون واثنان في البصري وأربع مدنيان ومكي وخمس كوفي وأربعون شامي.

قوله تعالى: طه ﴿١﴾

قوله: (**ففخمها قالون وابن كثير وابن عامر وحفص وقالون عن نافع ويعقوب عن الأصل**) التفخيم قد يراد به ضد الترقيق وقد يراد به ضد الإمالة وهو المراد هنا وفي نسخة فتحها والفتح يراد به عدم الإمالة أيضاً لكن المشهور هو الأول وما ذكر عن قالون هو الرواية المشهورة وعنه فتح الطاء وإمالة الهاء بين بين ولم يذكر قالون في بعض النسخ.

قوله: (**وفخم الطاء وحده أبو عمرو وورش عن نافع**) قيل يعلم منه أن قوله فخمها بمعنى فخم الكلمة ومجموع الحرفين فلا وجه لما قيل صوابه فخمهما كما في الكشاف ولا يخفى أنهما اسمان لا حرفان وأنهما كلمتان لا كلمة على تقدير إلا أن يقال إنه اختير كونه اسماً للسورة فيكون كلمة ولا وجه لقوله ومجموع الحرفين وما قيل صوابه فخمهما فله وجه أيضاً لأن في طه احتمالات كثيرة كما بينت في أوائل سورة البقرة.

سورة طه

بسم الله الرحمن الرحيم

طه فخمها قالون وابن عامر وابن كثير وحفص ويعقوب على الأصل أي على مخرج الألف بدون الإمالة عن مخرجه نحو الياء والمراد بالتفخيم ضد الترقيق والإمالة.

قوله: (لاستعلائه) والاستعلاء يمنع الإمالة لأنه يجذب الألف إلى الفتح ويمنع من التسفل بالإمالة والحروف المستعلية سبعة على ما ذكر في علم التجويد الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف وأمالهما الباقون من القراء السبعة حمزة والكسائي وأبو بكر قيل ومن أمال قصد التجانس وفي هذا المقام تفصيل بين في محله.

قوله: (وأمالهما الباقون وهما من أسماء الحروف) وقد أثبته في أوائل سورة البقرة فالمعنى على هذا الاحتمال هذا المتحدى به مؤلف من جنس هذه الحروف أو المؤلف من جنس هذه الحروف المتحدى به وله احتمال آخر يشير إليه وإنما تعرض له فقط لأنه المختار عنده.

قوله: (وقيل معناه يا رجل على لغة عك) بفتح العين وتشديد الكاف هو ابن نذار أخو معد سمي باسمه أولاده وقبيلته وهم سكنوا اليمن واختاره المص لأن الأنباري قال لغة قريش وافقت تلك اللغة في هذا لأن الله تعالى لم يخاطب نبيه عليه السلام إلا بلسان القريش لكن هذا يخالف ما في الحديث الصحيح إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف أي على سبعة لغات على تفسير وقيل إنها لغة عكل وهي قبيلة أيضاً وقيل معناه يا محمد بالحبشية وقيل لغة قريش وهذا أي كون المعنى يا رجل كامل في الرجولية هو المناسب لقوله: ﴿ما أنزلنا عليك القرآن﴾ [طه: ٢] لأن المراد به عليه الصلاة والسلام.

قوله: (فإن صح فلعل أصله يا هذا فتصرفوا فيه بالقلب والاختصار) إشارة إلى المنع لأن كون معنى اسم الحرف يا رجل بعيد دراية ورواية وجه التسليم للتأويل المذكور ولهذا قال فلعل أصله يا هذا مراداً به الرجل فتصرفوا أي قبيلة عك فيه بالقلب أي قلب الياء طاء والاختصار بحذف ذا وكلاهما غير معلوم في اللغة ولذا قال فلعل.

قوله: (والاستشهاد بقوله:

إن السفاهة طه في خلائقكم)

أي السفه طاها يا رجل في خلائقكم في طبائعكم جمع خليقة بمعنى الطبيعة.

قوله:

(لا قدس الله أخلاق الملاعين)

لا طهر الله جملة دعائية ولذا جاز ذكر لا بلا تكرار في الماضي الملاعين جمع ملعون.

قوله: (ضعيف[1] لجواز أن يكون قسماً) ضعيف لا يعبأ به فلا يتم به الوجه المذكور

قوله: فإن صح فلعل أصله يا هذا فتصرفوا فيه بالقلب والاختصار أي تصرفوا بقلب الهاء في يا طاء وحذف ذا من هذا فصار طاها.

قوله: لجواز أن يكون قسماً كقوله: ﴿حم لا ينصرون﴾ فحينئذٍ يكون مجرور المحل وحرف

---

(١) وإنما تعرض به مع ضعفه لبيان ضعفه ولم يعتن به.

في طه لجواز أن يكون قسماً أي بالحروف المقطعة أو اسم السورة أو اسم القرآن على أنه شعر إسلامي ومع هذا الاحتمال لا يتم الاستشهاد به.

قوله: (كقوله: حم لا ينصرون) وهو خبر صحيح أخرجه النسائي وأبو داود والترمذي من حديث المهلب بن أبي صفرة عن النبي عليه السلام في غزوة الأحزاب أنه قال: «إذا بيتكم العدو فليكن شعاركم حم لا ينصرون» أي إذا هجم عليكم العدو ليلاً وخفتم أن لا يعرف بعضكم بعضاً فليكن التلفظ بهذا اللفظ علامة فيما بينكم حين المقاتلة لئلا يصيب بعضكم بعضاً بالسوء بغير علم وهذا إرشاد للمجاهدين باتخاذ مثل هذه العلامة حين المحاربة والمخالطة مع المشركين لينادوا بها إذا ضلوا ونحوه والتشبيه في القسمية على وجه ولو قيل إنه منصوب بفعل مضمر أي قولوا: حم ولا ينصرون مستأنف لا مساغ للتشبيه.

قوله: (وقرىء طه على أنه أمر للرسول ﷺ بأن يطأ الأرض بقدميه فإنه كان يقوم في تهجده على إحدى رجليه وإن أصله طأها فقلبت همزته هاء)[1] وقرىء طه بفتح الهاء وسكون الهاء قراءة شاذة قراءة عكرمة وورش والحسن قوله بقدميه إشارة إلى مفعوله المقدر قوله كان يقوم أي على الاستمرار في تهجده لأنه فرض عليه خاصة ولذا قال في تهجده ولم يقل في التهجد هكذا مروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كما قيل في سبب نزول هذه الآية وكذا رواه البزار في مسنده من حديث علي رضي الله تعالى عنه فقلبت همزته هاء كما في هراق الماء.

قوله: (أو قلبت في يطأ ألفاً كقوله لا هناك المرتع) أي قلبت الهمزة في فعله الماضي والمضارع ألفاً كما في سال وقلب الهمزة الساكنة ألفاً شائع نحو آدم وأما قلب الهمزة المتحركة فنادر وعن هذا استدل عليه بقول الشاعر وهو الفرزدق يهجو عمرو بن هبيرة الفزاري وقد ولي العراق بدل عبد الملك بن بشر بن مروان وكان على البصرة وعمرو بن محمد بن الوليد بن عقبة وكان على الكوفة وأوله:

نزع ابن بشر وابن عمرو قبله ... وأخو هراة لمثلها يتوقع
راحت بمسلمة البغال عشية ... فارعى فزارة لا هناك المرتع

وأخو هراة صاحبها وحاكمها وهو سعيد بن عمرو بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص ومسلمة هو ابن عبد الملك وكانوا على الغرب وهؤلاء ممدوحو الفرزدق بدلوا

القسم محذوفاً المعنى وحق طه على أنه اسم من أسماء الله تعالى أو اسم القرآن أو السورة قوله أو قلبت في يطأ ألفاً كقوله لا هناك المرتع ثم بنى عليه الأمر وحذف الألف من الأمر علامة للجزم والاستشهاد بقوله لا هناك المرتع لندرة قلب الهمزة المتحركة ألفاً وخروجه عن القياس وعلى هذا تكون الهاء في طه هاء السكت لا المنقلبة عن الألف.

---

(١) والمص طاب الله ثراه كثيراً ما تعرض للقراءة الشاذة مع أنها ليست من القرآن المتواتر ثم تمحل في توجيه معناها مع أن معناها مغلق في أكثر المواضع ولا أدري ماذا سببه.

وعزلوا وفزارة منادى حذف منه حرف النداء أي يا فزارة وهم حي من غطفان وليس خطاب أرعى لناقته أي اقصدي بني فزارة ومرعاها كذا قيل وفيه قول آخر قوله لا هناك أصله هنأ بالهمزة فقلبت همزته ألفاً مع كونه متحركاً أي لا بارك لك المرتع أي بمحل أنت ترتع فيه وتستريح فيه وجاز دخول لا من غير تكرار على الماضي لأنه جملة دعائية عليه الخطاب لفزاري وهو عمرو بن هبيرة الفزاري.

قوله: (ثم بني الأمر عليه وضم إليه هاء السكت) بنى الأمر عليه فقيل طه بحذف الألف للجزم كما في ره في الأمر من ترى كان ألف طه منقلبة من ياء أو واو وهذا غريب جداً وأغرب منه ما تعرض له المص تجاوز الله عنا وعنه.

قوله: (وعلى هذا يحتمل أن يكون أصل طه طأها والألف مبدلة من الهمزة والهاء كناية الأرض) وعلى هذا أي على تقدير صحة ما روي من أمر الرسول عليه السلام بأن يطأ الأرض بقدميه يحتمل أن يكون أصل طه يعني في القراءة المشهورة والهاء كناية الخ أي راجعة إلى الأرض.

قوله: (ويرده كتابتها على صورة الحرف وكذا التفسير بيا رجل) حاصله أنه لو كان كذلك لم يسقط منه ألفان ألف طا وألف ها في الكتابة كما لم يحذف في القراءة ورسم المصحف وإن كان لا ينقاس لكن الأصل فيه موافقته للقياس فلا يعدل عنه بلا داع وليست هذه الألف في اسم ولا في الوسط كما في الحارث ونحوه لا سيما وفي حذفها لبس كما فصل في باب الخط من التسهيل فلا وجه لما قاله الفاضل المحشي لكن يرد عليه أنه لما وقع رسم المصحف على خلاف القياس في مواضع عديدة كحذف الألف في بأو مع أنه جمع وإدخال الألف في ندعوا مع أنه مفرد وغيرها فليكن هذا أيضاً مما هو على خلاف القياس فلا يرد الرد.

قوله: (أو اكتفى بشطري الكلمتين وعبر عنهما باسمهما) عطف على قوله والألف

قوله: وعلى هذا يحتمل أن يكون أصل طه طاها يعني وعلى تقدير أن ألف طا في طاها هي الألف المبدلة من الهمزة يحتمل أن يكون أصل طه في القراءة المشهورة طاها والألف مبدلة من الهمزة والهاء كناية الأرض أي ضمير الأرض لا هاء السكت لكن ترد ذلك كتبتها على حروف يعني لو كان ذلك صحيحاً لوجب أن يكتب على طريق كتابة الأسماء لا على الحروف على ما هو قاعدة الكتابة فيكتب هكذا طاها والأصل طأها بالهمز أي طأ الأرض.

قوله: وكذا التفسير بيا رجل يعني وكذا تفسيره بيا رجل يرده أن يكون أصله طاها على الأمر ويجوز أن يكون معنى قوله وكذا التفسير بيا رجل يرده كتابتها على الحروف قوله واكتفى بشطري الكلمتين وعبر عنهما باسمهما أي عبر عن الكلمتين باسم الشطرين وفيه أن الشطرين مسمى لا اسم فإن الاسم طاء ومسماه طه والهاء اسم ومسماه هه وهو عطف على أن أصله طا حملاً على المعنى أي أو على الاكتفاء بشطري الكلمتين وعبر عنهما باسمهما يعني اكتفي بالطاء وحده من كلمة طا وبالهاء وحده من كلمة ها وعبر هاتان الكلمتان باسم شطريهما.

مبدلة والمراد بالكلمتين طاها والمراد بشطري الكلمة ط متحركة وهـ على صورة حروف التهجي ثم عبر عنهما باسمهما وهو طا في الأول وها في الثاني فلا يرد الرد المذكور لأن الكتابة على صورة الحرف حينئذٍ في موقعه لما عرفت من أنه بعد الحذف بقي حرف التهجي وإن كان في الحقيقة حرف الكلمة وقد سبق في أول السورة أن الحرف التهجي يكتب باسمه هذا مراده لكن يرد عليه ما أورده البعض من أنه لو كان كذلك لا يفصل الحرفان في الخط هكذا ط هـ فإن رجع إلى أن خط المصحف لا ينقاس لم يكن لنا حاجة إلى هذا الكلام وبرمته فالأولى عدم التعرض لمثل هذا الاحتمال المؤدي إلى ارتكاب التكلف في المقال.

قوله تعالى: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾

قوله: (خبر طه إن جعلته مبتدأ على أنه مؤول بالسورة أو القرآن) ظاهر كلامه أن المختار عنده ما ذكره أولاً وقد رجح في أول البقرة كون المعنى المتحدى به مؤلفاً من جنس هذه الحروف الخ وقد قال فيما مر وهما من أسماء الحروف.

قوله: (والقرآن فيه واقع موقع العائد وجواب إن جعلته مقسماً به ومنادى له إن جعلته نداء) والقرآن استئناف تقريره واضح فيه أي الخبر واقع موقع العائد لأنه إن أول بالسورة فالمراد بالقرآن إما السورة بعينها بناء على أن القرآن يطلق على البعض كما يطلق على المجموع فالأمر ح ظاهر وإن أريد به المجموع فالربط به لشموله المبتدأ ولاندراجه فيه وإن أول بالقرآن فالربط به واضح سواء أريد به المجموع كما هو الظاهر أو البعض لكن احتمال كون المراد بالقرآن السورة ضعيف إذ العلة المذكورة تقتضي العموم فالأولى كون المراد بالقرآن المجموع ولا يضر كونه رابطاً كما عرفته.

قوله: (واستئناف إن كانت جملة فعلية أو اسمية بإضمار مبتدأ أو طبقة من الحروف

قوله: والقرآن فيه واقع موقع العائد يعني على تقدير كونه خبر طه مأولاً بالسورة أو بالقرآن يكون القرآن الواقع في الخبر بمنزلة الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ وبه يستغنى عن الربط بالعائد لارتباطه بنفسه لأنه هو فيصير كأن يقال هذه السورة أو القرآن ﴿ما أنزلناه عليك لتشقى﴾ [طه: ٢].

قوله: وجواب عطف على خبر أي قوله: ﴿ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى﴾ [طه: ٢] جواب القسم أن جعل طه مقسماً به بتقدير حرف القسم على أن يكون من أسماء الله تعالى أو اسم القرآن.

قوله: أو استئناف إن كانت جملة فعلية أي استئناف إن كانت طه جملة فعلية على أن يكون أمراً للرسول بأن يطأ الأرض بقدميه للتهجد أو جملة اسمية بإضمار مبتدأ مثل هذه السورة طه أو القرآن أو المتلو طه أو كانت طائفة من الحروف لا محل لها من الإعراب قوله ولا يجوز أن يكون بدلاً من محل ﴿لتشقى﴾ [طه: ٢] لاختلاف الجنسين ومحل ﴿لتشقى﴾ [طه: ٢] نصب على أنه مفعول به لأنزلناه بواسطة الجار وعلل رحمه الله عدم جواز بدليته منه بعدم كون التذكرة من جنس الشقاء يعني إذا كان بدلاً منه يكون البدل الكل من الكل إذ لا وجه لجعله من الأبدال الثلاثة الباقية لعدم كون أحدهما بعضاً من الآخر ولا مشتملاً وبدل الغلط لا يجري في كلام الله تعالى ولما كان

محكية) كونه جملة فعلية بناء على أنه أمر بالوطىء على القدمين أو اسماً للسورة منصوباً بفعل مقدر وهو اقرأ والظاهر أن المراد استئناف نحوي لأنه لما لم يجز أو لم يحسن عطف الإخبار على الإنشاء قطع عن الجملة السابقة ولم يعطف عليها وقيل يحتمل أن يكون استئنافاً بيانياً أي لم أمرتني بالوطىء أو لم أطؤها قوله أو اسمية بإضمار مبتدأ فالاستئناف ح بياني جواب عن سؤال ما سبب طه وكونه اسمية بأن يكون أمراً واقعاً خبراً بالتأويل فكأنه قيل أنت طه أي مقول في حقك طه فيكون جواباً في قوة أن يقال لأنك ما أنزلنا الخ قوله أو طائفة من الحروف محكية أي على نمط التعداد غير مؤولة بأن المتحدى به مؤلف من جنس هذه الحروف أو بالعكس فعلم من هذا البيان أن الاستئناف في كلام المص ما يعم البياني والنحوي وهو جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

قوله: (والمعنى ﴿ما أنزلنا عليك القرآن﴾ [طه: ٢] لتتعب بفرط تأسفك على كفر قريش إذ ما عليك إلا أن تبلغ أو بكثرة الرياضة وكثرة التهجد والقيام على ساق والشقاء شائع بمعنى التعب) تتعب بفرط تأسفك مثل قوله تعالى: ﴿فلعلك باخع نفسك على آثارهم﴾ [الكهف: ٦] الآية فالنفي متوجه إلى العلة فالتعب ح روحاني وهو أشق ولذا قدمه مع أن الثاني سبب نزول هذه الآية قوله أو بكثرة الرياضة الخ فيكون التعب ح جسمانياً ولا بأس في جعل أو لمنع الخلو قوله على ساق بالسين المهملة أي على قدم واحدة كما مر ففيه نوع تسامح وفي بعض النسخ بالعجمة أي المواظبة على أمر شاق فهو أعم من الأول والقيام ح معنوي والأول أولى لموافقته سبب النزول ولكون القيام على حقيقته.

قوله: (ومنه أشقى من رائض المهر وسيد القوم أشقاهم) أي أشد تعباً من تربية ولد الخيل المهر بضم الميم وسكون الهاء الصغير من الخيل يعني إن رياضة المهر وتعليمه شقاوة أي تعب ولا معنى للشقاوة هنا بمعنى ضد السعادة ولا ريب في عدم صحته أيضاً في قوله سيد القوم أشقاهم فلا جرم أن معناه أتعبهم[١].

قوله: (ولعله عدل إليه للإشعار بأنه أنزل عليه ليسعد) أي من لتتعب للإشعار أي بطريق التورية والإيهام لأنه نفى عنه الشقاء بمعنى التعب وأوهم نفيه بمعناه المعروف لتبادره منه فيفيد ثبوت ضده وفيه نوع بعد لأنه لما أريد به الشقاء بمعنى التعب لقيام قرينة لا يخطر بالبال معناه المعروف ولذا قال ولعل بصيغة الترجي ولعله عدل إليه لرعاية الفواصل.

قوله: (وقيل رد وتكذيب للكفرة فإنهم لما رأوا كثرة عبادته قالوا إنك لتشقى بترك ديننا وإن القرآن أنزل عليك لتشقى به) وقيل رد عطف على قوله والمعنى الخ والظاهر أنه

احتماله لهذه الثلاثة الباقية ساقطاً ظاهر الانتفاء لم يتعرض لها وعدم جواز البدلية بدل الكل غير ظاهر في بادي الرأي فتعرض له وبين علته.

---

(١) نحو نعم الرجل زيد على وجه.

في كلام الكفرة بمعناه المتعارف فح يكون في كلام الله للمشاكلة ولهذا التكلف مرضه ولم يرض عنه ولو حمل الشقاء في كلام الكفرة بمعنى التعب فالأمر ظاهر فح معنى لتتعب أي لتستمر على التعب أو لتتعب بعد إنزاله.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣﴾

قوله: (لكن تذكيراً وانتصابها على الاستثناء المنقطع) لكن تذكيراً أشار أولاً لم يكن إلى أن الاستثناء منقطع ثم صرح به ولو اكتفى بالأول كما هو عادته لكفى لكن أراد التمهيد ببيان.

قوله: (لا يجوز أن يكون بدلاً من محل تشقى) أي لكن تذكيراً هو المطلوب[1] من إنزال القرآن.

قوله: (لاختلاف الجنسين) لظهور أن التذكير ليس من جنس التعب لأن الاستثناء من غير الموجب يجوز فيه الاستثناء مع كون البدل مختاراً إذا كان متصلاً وذلك بأن يكون من جنسه بحيث لو لم يستثن لدخل في المستثنى منه فيكون بدل البعض كما بينا في رسالة التوحيد وجوز أن يكون بدل الكل من الكل بأن يكون البدل عين المستثنى منه لكن بلفظ يغاير لفظ المستثنى منه ولم يقل أحد إنه بدل اشتمال فظهر ضعف ما قاله الفاضل السعدي.

قوله: (ولا مفعولاً له لأنزلنا) هو رد على الكشاف كما أن الأول رد على الزجاج في تجويزه البدلية وقال صاحب الكشاف كأبي البقاء كل واحد من لتشقى وتذكرة علة للفعل إلا أن الأول جاء باللام لعدم شرط النصب لأنه ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل بخلاف الثاني إذ التذكير فعل الله تعالى وإن كان المذكر هو النبي عليه السلام.

قوله: (فإن الفعل الواحد لا يتعدى إلى علتين) بدون عطف ولا بدلية سواء كان الجار مذكوراً أو مقدراً ويؤيده ما قلنا من أن النحاة صرحوا بأن جواز ضربت يوم الجمعة أمام الأمير باعتبار أن الأول مطلق والثاني مقيد لكن إشكال المص يمكن أن يجاب بمثله

قوله: ولا مفعولاً له لأنزلنا فإن الفعل الواحد لا يتعدى إلى علتين وهذا راجع إلى ما قالوا إن الشيء الواحد لا يكون معلولاً لعلتين مستقلتين وفيه نظر لأن علية الشقاء للإنزال قد نفيت بحرف النفي وأثبتت للتذكرة بسبب انتقاض النفي بالا فحينئذٍ تكون علة الإنزال شيئاً واحداً فلا يلزم توارد العلتين على معلول واحد والجواب عنه أن النحاة اعتبروا والعامل في البدل والمبدل منه في قولك ما جاءني أحد إلا زيد واحداً وهو الفعل المذكور ولم يقولوا بأن عامل المبدل منه الفعل المنفي وعامل البدل الفعل المثبت وكذا حال التشقي مع ﴿إلا تذكرة﴾ [طه: ٣] حيث يكون المتعلق للعلتين فعلاً واحداً فيلزم والمحذور المذكور.

---

(١) فثبت أن الشقاء قد يجيء بمعنى التعب كما أنه يجيء بمعنى الخيبة في قوله: ﴿ولم أكن بدعائك رب شقياً﴾.

فإن الأول علة ومتعلق بأنزلنا مطلقاً والثاني متعلق به وعلة له بعد كونه مقيداً بالأول والحاصل أن الثاني علة للمعلل وله نظائر كثيرة وقد اعترف المص أن يكون ﴿أن دعوا للرحمن ولداً﴾ [مريم: ٩١] علة لتكاد مع أنه معلل بقوله منه.

قوله: (وقيل هو مصدر في موقع الحال) أي بمعنى المشتق فالمستثنى مفرغ مستثنى من أعم الأحوال سواء كان ذا الحال الكاف أو القرآن لأن كلاً منهما مذكر وهاد ولو قيل إنه حال منهما جميعاً بناء على أنه مصدر يحتمل التعدد لم يبعد فالقصر إضافي لأنه قصر الموصوف علمها الصفة مرضه لأن وقوع المصدر حالاً غير شائع وأنه يحتاج إلى التقدير.

قوله: (من الكاف أو القرآن أو المفعول له على أن لتشقى متعلق بمحذوف هو صفة القرآن أي ﴿ما أنزلنا عليك القرآن﴾ [طه: ٢] المنزل لتتعب بتبليغه إلا تذكرة) أو مفعول له أي لأنزلنا على أن لتشقى متعلق الخ لئلا يلزم تعدى الفعلين إلى العلة وقد عرفت ما فيه وما عليه قوله لتبليغه أو لعمل بما فيه اكتفى بالأول لمناسبته بتذكرة قوله هو صفة القرآن وهذا بيان حاصل المعنى وإلا فالمحذوف حال أي ما أنزلنا عليك القرآن منزلاً لتتعب فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وصرح النحرير بمثله في المطول وحاشيته في قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد.

قوله: (لمن في قلبه خشية ورقة تتأثر بالإنذار أو لمن علم الله منه أنه يخشى بالتحريف منه) والفرق أن في الأول خشية بالفعل وفي الثاني خشية بالقوة والعلم بالخشية التي ستوجد فهذا التعلق قديم لا يتغير أصلاً باق أزلاً وأبداً وأما العلم بالخشية الموجودة في قلبه فتعلقه حادث وليس بمراد هنا لأنه عين الأول.

قوله: وقيل هو مصدر في موقع الحال من الكاف أو القرآن لم يرد به أنه مفعول مطلق لفعل مقدر وقع ذلك الفعل حالاً مثل قد ذكر أو يذكر تذكرة بل أراد أنه مصدر وقع حالاً مثل قتلته صبراً ولقيته فجأة وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً.

قوله: أو مفعول له على أن ﴿لتشقى﴾ [طه: ٢] متعلق بمحذوف فحينئذٍ لا يكون مفعولاً له لأنزلنا حتى يلزم تعدية الفعل الواحد إلى علتين بل يكون ﴿لتشقى﴾ [طه: ٢] علة الإنزال الذي في ضمن متعلق المحذوف وهو المنزل لأن تقديره حينئذٍ ﴿ما أنزلنا عليك القرآن﴾ [طه: ٢] المنزل ﴿لتشقى﴾ [طه: ٢] أي لتتعب في تبليغه ﴿إلا تذكرة لمن يخشى﴾ [طه: ٣] فيكون علة أنزلنا واحداً وهي تذكرة فقط.

قوله: لمن في قلبه خشية يتأثر بالإنزال أو لمن علم الله منه أنه يخشى بالتخويف أول رحمه الله الخشية بتأويلين لتأويل الأول باعتبار الحال والثاني باعتبار المال وعلى التقديرين يكون الحصر حصراً ادعائياً وإلا فالقرآن منزل لكافة الثقلين من غير تقييدهم بالخشية فقوله فإنه المنتفع به تعليل التقييد الإنزال بكونه ﴿لمن يخشى﴾ [طه: ٣] فإن الانتفاع به لما كان مقصوراً على من يخشى يكون كأنه أنزل له لا لغيره ففسر رحمه الله يخشى على تنزيله منزلة اللازم لأن تعلقه بمفعول ليس مقصوداً هنا وإنما المقصود بيان إذا إنزال القرآن إنما هو للمتصف بالخشية لأنه هو المنتفع به.

قوله: (فإنه المنتفع به) بيان وجه التخصيص وإلا فالقرآن تذكير للناس جميعاً لكن لما لم ينتفع به من لم يخش جعل كالمعدوم فنظيره ﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢].

قوله تعالى: تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ﴿٤﴾

قوله: (نصب بإضمار فعله أو بيخشى أو على المدح أو البدل من تذكرة إن جعل حالاً وإن جعل مفعولاً له لفظاً أو معنى فلا) أي نزل القرآن تنزيلاً وإيراد التنزيل هنا يفيد إن أنزلنا بمعنى نزلنا أو يخشى أي أو نصب بيخشى فيكون تنزيلاً بمعنى منزل والخشية منه خشية منه تعالى فيكون مآل الوجه الأول إذ الخشية فيه من الله تعالى حذف لظهوره.

قوله: (لأن الشيء لا يعلل بنفسه ولا بنوعه) لا يعلل بنفسه هذا إن اعتبر اتخاذ الإنزال والتنزيل فالإنزال لا يعلل بالتنزيل الذي هو الإنزال هذا توسيع الدائرة وإلا فالتنزيل ما هو بالتدريج والإنزال أعم فالتعويل على الثاني والمعنى فإن الشيء وهو الإنزال لا يعلل بنوعه وهو التنزيل.

قوله: (مع ما بعده إلى قوله: ﴿له الأسماء الحسنى﴾ [طه: ٨] تفخيم لشأن المنزل بعرض تعظيم المنزل بذكر أفعاله وصفاته على الترتيب الذي هو عند العقل) أي هذا الكلام مع ما بعده أشار بقوله مع ما بعده إلى أن ما بعده أصل في ذلك التفخيم تفخيم لشأن المنزل بعرض وهو عظم المنزل الله تعالى المنزل اسم فاعل إما من الإنزال أو من التنزيل العرض بضم العين وسكون الراء بمعنى الإظهار وقيل العرض بضم العين بمعنى التعريض به على طريق الكناية كما في بعض الحواشي والباء فيه للمصاحبة أو السببية والعرض بفتح العين وسكون الراء بمعنى الإظهار ولا يخفى أن الكناية هنا ليس بمناسب قوله بذكر أفعاله أي بذكر بعض أفعاله وهو خلق السموات والأرض قدمه لقصد الترقي كما أشار إليه بلفظة مع وصفاته أي بعض صفاته وهو الاستواء على العرش فإنه وصف له أصله معلوم ووصفه

قوله: نصب بإضمار فعله أو بيخشى وإذا نصب بإضمار فعله يكون مفعولاً مطلقاً له فيكون تقديره نزل تنزيلاً وإذا قدر نصب بيخشى أو على المدح يكون مفعولاً به.

قوله: أو البدل من تذكرة إن جعل حالاً أي أو نصب على البدلية من تذكرة وإن جعل تنزيلاً حالاً فيكون مصدراً بمعنى المفعول أي منزلاً فهو بدل الاشتمال إن لوحظ في البدل والمبدل منه معنى فإن التنزيل مشتمل على التذكرة باعتبار الملابسة بينهما وإن كانا بمعنى الصفة المشتقة يكون بدل الكل لأن المنزل عين الكل المذكر أي بالذات.

قوله: وإن جعل مفعولاً له لفظاً ومعنى فلا لأن الشيء الواحد لا يعلل بنفسه ولا بنوعه أي وإن جعل تنزيلاً مفعولاً له لأنزلنا لفظاً باعتبار اتحادهما في الاشتقاق أو معنى باعتبار اختلافهما صيغة فلا يجوز لأن الشيء الواحد لا يعلل بنفسه ولا بنوعه معناه أن تنزيلاً إن اعتبرت حقيقته من حيث هي من غير ملاحظة منها يلزم أن يعلل الشيء بنفسه فيكون المعنى أنزلناه أو نزلناه لأجل تنزيله وإن اعتبر نوعه وهو التنزيل المقيد بكونه ممن خلق الأرض والسموات يلزم أن يكون الشيء معللاً بنوعه فيكون المعنى نزلناه لأجل تنزيل صادر منا.

ليس بمعلوم قال في سورة الأعراف وعن أصحابنا إن الاستواء على العرش صفة له بلا كيف والمعنى أن له تعالى استواء على العرش على الوجه الذي عناه منزهاً عن الاستقرار والتمكن ومالكية ما في السموات وما في الأرض وما بينهما والعلم التام والقدرة والإرادة والتوحيد على الترتيب الذي هو عند العقل دون الوجود فإن في الوجود عكس ذلك وجه الترتيب عند العقل لأنه يدرك عقلاً بأفعاله ثم يستدل بها على صفاته التي لا تتوقف على الشرع ولأجل هذا اعتبر الترتيب الذي عند العقل دون الوجود وفي بعض المواضع اعتبر الترتيب في الوجود.

قوله: **(فبدأ بخلق الأرض والسموات التي هي أصول العالم)** أي العنصريات فإن الأرزاق منهما ويتكون بجري العادة الحيوانات منها وكذا النباتات تتكون من نزول الماء من السماء والأرض والأشجار والأثمار فالمراد بالعالم هنا ما ذكر.

قوله: **(وقدم الأرض لأنها أقرب إلى الحس وأظهر عنده من السموات العلى وهو جمع العليا تأنيث الأعلى)** وقدم الأرض مع أن عكسه أولى كما في أكثر المواضع لعلوه لأنها أقرب إلى الحس وكل ما هذا شأنه فالاستدلال به على الصانع أوضح وأظهر.

قوله: **(ثم أشار إلى وجه إحداث الكائنات وتدبير أمرها بأن قصد العرش فأجرى منه الأحكام والتقادير وأنزل منه الأسباب على ترتيب وتقادير حسبما اقتضته حكمته وتعلقت به مشيئته فقال:**

قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦﴾

﴿الرحمن﴾ [طه: ٥] **الآية)** إلى واجد أن الكائنات أي الموجودات من السموات والأرض على مقتضى كلامه قوله بأن قصد العرش الخ أشار به إلى أن قوله: **﴿على العرش استوى﴾** [طه: ٥] تمثيل لإجراء الأحكام والتقادير وإنزال الأسباب كالملك إذا جلس على سرير ملكه لتنفيذ أوامره ونواهيه وقد مر الإشارة إليه في سورة الأعراف حيث قال سمي الجسم المحيط بسائر الأجسام به لارتفاعه أو للتشبيه بسرير الملك فإن الأمور والتدابير ينزل منه.

قوله: **(ليدل بذلك عن كمال قدرته وإرادته)** والدلالة على ذلك ظاهر من تقديره لأن الأفعال المذكورة بالاختيار حيث قال بأن قصد العرش أي بأن قصد العرش بإرادته كما صرح به في سورة البقرة.

قوله: **(ولما كان القدرة تابعة للإرادة)** أي تعلقها بالمقدور تابعة للإرادة إذ شأن الإرادة تخصيص أحد المقدورين بالوقوع ذكر هذا لكونه في نفس الأمر كذلك وإن لم يكن لتبعية القدرة للإرادة مدخلاً في ترتب الجزاء على الشرط بل يكفي وجود الإرادة المعلومة مما سبق.

قوله: **(وهي لا تنفك عن العلم عقب ذلك بإحاطة علمه تعالى بجليات الأمور وخفياتها**

على سواء مقال) أشار إلى أن قوله: ﴿فإنه يعلم السر وأخفى﴾ [طه: ٧] كناية عما ذكر مع ملاحظة قوله: ﴿وإن تجهر بالقول﴾ [طه: ٧] لأن جليات الأمور لا تفهم من السر وأخفى قوله على سواء لأنه ليس تجليات الأمور وخفياتها بالنسبة إليه تعالى بل بالنسبة إلى العباد.

قوله تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ۝٧﴾

قوله: (أي وإن تجهر بذكر الله ودعائه فاعلم أنه غني عن جهرك فإنه يعلم السر وأخفى منه) أشار إلى أن الجزاء محذوف وأقيم علة الجزاء مقامه لأن علمه تعالى بالسر وما أخفى منه ثابت قبل جهره وبعده وبدونه فلا يصلح أن يكون جواباً للشرط والمراد بالعلم متعلق العلم القديم فإنه أزلي ثابت سرمداً وأما تعلق الحادث فإنه بعد جهر القول فح لا سر ولا أخفى كما لا يخفى فلا يصلح المذكور أن يكون جواباً أيضاً لكن المراد التعلق القديم وخص القول بذكر الله مع أنه مطلق لحمله على الفرد الأكمل منه ولأن فيه التنبيه المذكور مع مناسبته لقوله تعالى: ﴿ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى﴾ [طه: ٢] ويعلم منه حال القول الجهري بغير ذكر الله تعالى.

قوله: (وهو ضمير النفس) والسر ما أسر به إلى غير سواء بالغوا في إخفائها أولاً بعد إظهاره وأخفى أفعل تفضيل من الخفاء أشار إليه بقوله وأخفى منه إذ ما أضمر في الصدور أشد خفاء مما أظهر إلى الغير سراً.

قوله: (وفيه تنبيه على أن شرع الذكر والدعاء والجهر فيها ليس لإعلام الله بل لتصوير النفس ورسوخه فيها ومنعها عن الاشتغال بغيره وهضمها بالتضرع والجوار) بل لتصوير النفس أي إثبات صورته في النفس فقوله ورسوخه فيها عطف تفسير له قوله والجؤار بضم الجيم وفتح الهمزة التصويت كالصراخ لفظاً ومعنى عطف تفسيري للتضرع ولو عكس لكان أولى.

قوله: (ثم لما ظهر بذلك أنه المستجمع بصفات الألوهية) عداه باللام لأنه لازم يقال استجمع السيل أي اجتمع وأما قول الفقهاء مستجمعاً شرائط الصحة فليس بثابت كما نقل عن المغرب وظاهر كلام الجوهري خلافه فإنه ذكر ما سمع من قولهم استجمع الفرس جرياً واستجمع كل مجتمع وجعل الأول تمييزاً والثاني منصوب على الظرفية غير لازم وكذا في تاج المصادر فما قيل الصواب أن يقول المص الجامع لا وجه له كذا قيل كان الفاضل

قوله: فاعلم أنه غني عن جهرك وهو إشارة إلى أن جزاء الشرط هو هذا وقوله: ﴿فإنه يعلم السر وأخفى﴾ [طه: ٧] دليل الجزاء.

قوله: وهو ضمير النفس أي والأخفى هو حديث النفس المضمر فيها.

قوله: ثم لما ظهر بذلك أي لما ظهر بوصفه بخلق السموات والأرض وبغاية الرحمة والاستواء على العرش وباختصاص مالكية لما ﴿في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى﴾ [طه: ٦] ﴿ويعلم السر وأخفى﴾ [طه: ٧] منه أنه المستجمع لصفات الألوهية بين أنه المتفرد بها أي بصفات الألوهية فقال: ﴿الله لا إله إلا هو﴾ [طه: ٨] وأنه المتوحد بمقتضاها أي بمقتضى صفات الألوهية وهو المسمى بالأسماء الحسنى فقال: ﴿له الأسماء الحسنى﴾ [طه: ٨].

المحشي لم يعتن كلام الجوهري ثم سلم فقال نعم في تاج المصادر استجمع القوم بمعنى سألهم الاجتماع فأشار إلى أنه غير ما ذكره المص فإنه طلب الاجتماع والمص استعمل بمعنى الجامع والمعترض ذهل عنه فالظاهر ما قاله الفاضل.

قوله: (بين أنه المتفرد بها والمتوحد بمقتضاها فقال:

قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۝٨﴾

﴿الله لا إله إلا هو﴾ [طه: ٨] الآية) أي بصفات الألوهية إذ الاستجماع لا يستلزم التفرد فقال: ﴿الله لا إله إلا هو﴾ [طه: ٨] هذا يقتضي التفرد بالألوهية للحصر قوله: ﴿له الأسماء الحسنى﴾ [طه: ٨] يفيد توحده بمقتضاها أي الألوهية لأن اللام للاختصاص وتقديم الخبر يفيد القصر.

قوله: (ومن في ﴿ممن خلق الأرض﴾ [طه: ٤]) صلة لتنزيلاً **(أو صفة له والانتقال من التكلم إلى الغيبة للتفنن في الكلام وتفخيم المنزل من وجهين إسناد أنزله إلى ضمير الواحد العظيم الشأن ونسبته إلى المختص بصفات الجلال والإكرام)** صلة لتنزيلاً فهو ظرف لغو قدمه لسلامته عن الحذف أو صفة له أي ظرف مستقر أي كائناً ممن خلق قوله للتفنن في الكلام هذه نكتة عامة جارية في كل التفات قوله وتفخيم المنزل الخ نكتة خاصة بهذا الالتفات ولعله اكتفى به عظيم الشأن بين عظمته بذكر بعض أفعاله وصفاته قد مر الإشارة إليه في أول الدرس ونسبته إلى المختص هذا وجه ثانٍ قوله إلى المختص الاختصاص منفهم من لام الاختصاص وتقديم الخبر في بعضها وكلمة التوحيد ولهذا الغرض أي إسناده

قوله: ومن في ﴿ممن خلق﴾ [طه: ٤] صلة لتنزيلاً أو صفة فعلى الأول يكون الظرف لغواً وعلى الثاني مستقراً.

قوله: والانتقال من التكلم إلى الغيبة للتفنن في الكلام أي الالتفات من التكلم في أنزلنا إلى الغيبة في ممن أنزلنا فإن الاسم الظاهر في حكم الغائب ومقتضى الظاهر أن يقال تنزيلاً منا للتفنن في أساليب الكلام وتفخيم المنزل هو على صيغة المفعول قوله للتفنن إشارة إلى النكتة العامة للالتفات وقوله وتفخيم المنزل إشارة إلى نكتة الخاصة ومعنى التفخيم مستفاد من وصف المنزل بتلك الصفات العظام الجارية على من الموصول ولولا التعبير بمن بل اكتفى بقوله منا لكان التفخيم مفوضاً إلى دلالة العقل فأريد أن يستفاد من دلالة اللفظ فجيء بالكلام على طريق الالتفات.

قوله: إسناد أنزله إلى ضمير الواحد العظيم الشأن معنى العظمة مستفاد من لفظ المبهم في ممن الموصوف بصفات الكمال.

قوله: ونسبته إلى المختص بصفة الجلال والإكرام صفات الجلال هي الصفات السلبية التي دل عليها بقوله: ﴿لا إله إلا هو﴾ وصفات الإكرام هي الصفات الثبوتية التي دل عليها بقوله: ﴿خلق الأرض والسموات﴾ [طه: ٤] ﴿وما في الأرض﴾ [طه: ٦] الدال على أنه ملك الجميع ومالكه وبقوله: ﴿يعلم السر وأخفى﴾ [طه: ٧] منه ومعنى الاختصاص مستفاد من قوله لا وإلا في قوله: ﴿لا إله إلا هو﴾ [طه: ٨] ومن تقديم الظرف أعني له على المسند إليه في قوله: ﴿له ما في السموات وما في الأرض﴾ [طه: ٦].

أي المختص بصفات الكمال أظهر في موضع المضمر ليجري عليه الصفات إذ المضمر لا يوصف به.

قوله: (والتنبيه على أنه واجب الإيمان به والانقياد له من حيث إنه كلام من هذا شأنه) وهذا واضح وللرد على من قال إنه أساطير الأول أو غير ذلك.

قوله: (ويجوز أن يكون أنزلنا حكاية كلام جبرائيل والملائكة النازلين معه) إشارة إلى ضعفه وأنه يحتاج إلى التمحل فح لا التفات في الكلام وأيضاً الظاهر أنه حكاية كلام جبرائيل إلى هنا ويحتمل أن يكون إلى تنزيلاً.

قوله: (وقرىء الرحمن على الجر صفة لمن خلق فيكون على العرش استوى خبر محذوف وكذلك إن رفع الرحمن على المدح دون الابتداء ويجوز أن يكون خبراً ثانياً) صفة لمن خلق هذا على مذهب البصريين من أن من وما الموصولة يجوز وصفهما كالذي والتي لا فرق بين موصول وموصول فإنه على إطلاقه يجوز أن يوصفان ويوصف بهما كذا نقل عن أبي حيان خلافاً للكوفيين لكن المص اختار مذهب البصريين خبر محذوف أي هو العرش وكذا إن رفع الرحمن على المدح فيكون خبر محذوف واجب الحذف قوله ويجوز خبراً ثانياً أي حين كون الرحمن مرفوعاً على المدح على كونه خبراً لمبتدأ محذوف ويجوز أن يكون على العرش استوى خبراً ثانياً.

قوله: (الثرى الطبقة الترابية من الأرض وهي آخر طبقاتها والحسنى تأنيث الأحسن وفضل أسماء الله تعالى على سائر الأسماء في الحسن لدلالتها على معان هي أشرف المعاني وأفضلها) طبقة الترابية من الأرض أي الطبقة الطينية كما قال في الصحاح الثرى الأرض الندية ولهذا قال وهي آخر طبقاتها وما في الكشاف ما تحت الأرضين السبع لا يلائم ظاهره قول المص لأنه

قوله: والتنبيه على أنه واجب الإيمان به والانقياد له من حيث إنه كلام من هذا شأنه فإن ما أنزله الملك العظيم الشأن من الكلام المشتمل على الأحكام والمواعظ واجب الإطاعة والانقياد له.

قوله: ويجوز أن يكون أنزلناه حكاية كلام جبريل والملائكة النازلة معه بقرينة صيغة التكلم مع الغير في ﴿أنزلنا﴾ [طه: ٢] قوله فيكون: ﴿على العرش استوى﴾ [طه: ٥] خبر محذوف تقديره هو على العرش.

قوله: وكذا إن رفع الرحمن على المدح يعني إن على العرش خبر مبتدأ محذوف إن رفع الرحمن على المدح ومعنى الرفع على المدح أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الرحمن فح يكون على العرش خبر مبتدأ آخر محذوف تقديره هو على العرش أو يكون خبراً ثانياً للمبتدأ المحذوف الذي الرحمن خبر له أي هو الرحمن كائن على العرش.

قوله: دون الابتداء يعني إن جعل الرحمن مبتدأ يكون على العرش خبره قطعاً.

قوله: وفضل أسماء الله على سائر الأسماء الخ هو بيان لمعنى الزيادة الذي أفاده صيغة التفضيل في حسنى تأنيث الأحسن كالأفضل والفضلى.

يقتضي أنها تحت آخر طبقاتها لا آخر طبقاتها فلا تغفل[1] ولا تعرض في هذا كروية الأرض ولا عدمها قوله وأفضلها قيل الثرى تراب رطب مقدار خمسمائة عام تحت الأرضين ولولا ذلك لأحرقت النار الدنيا وما فيها لعل وجه الأفضلية هذا أو لوسعتها والله تعالى أعلم قيل: ﴿وما تحت الثرى﴾ [طه: ٦] الصخرة التي تحت الأرض السابعة هي صخرة خضراء.

قوله تعالى: وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿٩﴾

﴿وهل أتاك حديث موسى﴾ [طه: ٩] ابتداء جملة مسوقة لترغيبه عليه السلام على تحمل أعباء الرسالة والصبر على مقاساة الشدائد كما أشار إليه المص وجعله عطف القصة على القصة لتخالفهما خبراً وإنشاء تكلف الاستفهام إما تقريري إن ذكر قبل أو إنكاري إن لم يذكر قبل قوله فإن هذه السورة من أوائل ما نزل يؤيد الثاني.

قوله: (ففي تمهيد نبوته صلى الله تعالى عليه وسلم بقصة موسى ليأتم به في تحمل أعباء[2] النبوة وتبليغ الرسالة والصبر على مقاساة الشدائد) أي اتبع تمهيد نبوته وهو ما ذكر من أول السورة إلى هنا قصة موسى عليه السلام بيان ارتباطه بما قبله وقالوا: ﴿وهل أتاك﴾ [طه: ٩] لعطف القصة على القصة وشرطه التناسب فيما سيقتا لا التناسب خبراً وإنشاء وقد عرفت أن الأولى كونه جملة ابتدائية لا عاطفة وخص قصة موسى عليه السلام بالذكر لأن فيها بيان مشاق كثيرة كما ستعرفه.

قوله: (فإن هذه السورة من أوائل ما نزل) علة لمقدر أي إنما ذكر قصة موسى عليه السلام لإرشاده عليه السلام في تمهيد نبوته بإنزال القرآن في هذه السورة الكريمة فإن هذه السورة من أوائل ما أنزل.

قوله تعالى: إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴿١٠﴾

قوله: (ظرف للحديث لأنه حدث) أي مصدر بمعنى التكلم لا الجامد وهو اسم للكلام بقرينة قوله: ﴿فقال لأهله﴾ [طه: ١٠] الآية ومع إمكان هذا الاحتمال لا يقال إنه عمل في الظرف مع كونه جامداً اسماً للكلام لأن فيه رائحة الفعل لتضمنه معنى المصدر وهو الحصول أو التحدث والإخبار لأنه وإن صح لكنه لا يصار إليه مع إمكان إرادة المصدر.

قوله: (أو مفعول لاذكر) المقدر على تأويل اذكر الحادث إذا رأى ناراً وليس

قوله: ففي أي عقب ليأتم به أي ليقتدي.

قوله: وتبليغ الرسالة عطف على تحمل أعباء النبوة ويجوز عطفه على النبوة.

---

(١) وجهه أن مراد صاحب الكشاف بيان ما تحت الثرى والمص بين الثرى نفسها.

(٢) جمع عباء كحمل لفظاً ومعنى بفتح بكسر العين وسكون الباء الحمل الثقيل.

مراده أنه مفعول لاذكر لأن إذ مثل إذا لازم الظرفية كما صرح به في قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل﴾ [البقرة: ٣٠] الآية ولاحتياجه إلى هذا التأويل أخره مع كونه محذوفاً.

قوله: (قيل إنه استأذن شعيباً عليه الصلاة والسلام في الخروج إلى أمه وخرج بأهله فلما وافى وادي طوى وفيه الطور وولد له ابن في ليلة شاتية مظلمة مثلجة وكانت ليلة الجمعة وقد ضل الطريق وتفرقت ماشيته إذ رأى من جانب الطور ناراً) استأذن شعيباً أي بعد قضاء الأجل قال تعالى: ﴿فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله﴾ [القصص: ٢٩] الآية فلما وافى أي فلما أتى الفاء للسببية إذ الخروج بأهله سبب لإتيانه سيجيء توضيح طوى وإضافة وادي للبيان وفيه الطور أي الجبل الذي بمدين سمع فيها موسى كلام الله تعالى في ليلة شاتية أي باردة برد الشتاء وهذا معنى نسبة الليل إلى الشتاء مظلمة أي مظلمة شديدة وإلا فلا فائدة في الوصف مثلجة أي ذات ثلج من صيغ النسب وحاصله وقع فيها الثلج وقد أضل الطريق وتفرقت ماشية التي أعطاها شعيب عليه السلام إذ رأى من جانب الطور ناراً وذكر الطور فيما مر آنفاً تمهيد لهذا البيان قيل إذ رأى ناراً كلمة إذ للمفاجأة كأنه قيل فبينما هو كذلك إذ رأى بخلاف ما في التنزيل فإنه ظرف كما عرفته.

قوله: (أقيموا مكانكم وقرأ حمزة ﴿لأهله امكثوا﴾ [طه: ١٠] هنا وفي القصص بضم الهاء في الأصل والباقون بكسرها فيه) أقيموا مكانكم أي في مكانكم حتى آتيكم وجه قراءة ضم الهاء لاتباع ضم الكاف في ﴿امكثوا﴾ [طه: ١٠].

قوله: (أبصرتها إبصاراً لا شبهة فيه) تفسير آنست وإشارة إلى اختيار آنست على أبصرت لذلك.

قوله: (وقيل الإيناس إبصار ما يونس به) فحينئذٍ يظهر وجه التعبير بآنست مرضه لأن التخصيص خلاف الظاهر.

قوله: (﴿لعلي آتيكم﴾ [طه: ١٠]) صيغة الترجي لعدم جزمه به.

قوله: (بشعلة من النار وقيل جمرة) لعلكم تصطلون لشدة البرد وكون معنى القبس شعلة مما ثبت في اللغة ولذا قدمه ومرض تفسيره بجمرة قبس فعل بمعنى المفعول أي المقبوس وفي القاموس القبس من معظم النار وقدم هذا لأنه الأهم لشدة الشتاء.

قوله: (أو أجد) أي أو لعلي أجد والظاهر أن أو لمنع الخلو.

قوله: (هادياً يدلني على الطريق أو يهديني أبواب الدين) هادياً إشارة إلى أن المصدر بمعنى اسم الفاعل وهدى مصدر متعد بمعنى الهداية لا بمعنى الاهتداء قوله يدلني على الطريق وهذا معنى الهداية هنا ومن هذا فهم أنه أضل عن الطريق قوله أو يهديني الخ عطف على يدلني أبواب الدين المراد الثبات عليها أو زيادة على ما منح إليه قبل هذا والمراد بالأبواب القواعد مجازاً والجمع لإفادة إحراز جميعها.

قوله: (فإن أفكار الأبرار مائلة إليها في كل ما يعن لهم) ويدخل فيها موسى عليه السلام دخولاً أولياً قوله في كل ما يعن أي يعرض ويظهر سواء كان من أمر الدين أو أمر الدنيا ولعل مراده أنه بطريق الرمز والتلويح فكلمة أو لمنع الخلو والمعنى أو أجد على النار هادياً يهديني الطريق مع هدايته إلى دقائق الدين ويؤيده قوله في كل ما يعن وليس المعنى أنه يهديني أبواب الدين فقط لأنه تفريق الكلام عما قبله بالكلية مع عدم مناسبته للمعطوف عليه ومنه قول العارفين ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله أو معه حيث قارن الرؤيتين فتأمل.

قوله: (ولما كان حصولهما مترقباً بني الأمر فيهما على الرجاء بخلاف الإيناس ولذلك حققه لهم بأن ليوطنوا أنفسهم عليه) بإدخال أن والجملة الاسمية وتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي وفيه إشارة إلى أن تأكيد الكلام قد يكون لإفادة أنه محقق وليس لرد الإنكار والتردد وله نظائر كثيرة ذكرت في المطول.

قوله: (ومعنى الاستعلاء في على النار إن أهلها مشرفون عليها أو مستعلون المكان القريب منها كما قال سيبويه في مررت بزيد أنه لصوق بمكان يقرب منه) جواب سؤال مقدر بأن على يقتضي بحسب الظاهر دخول الهادي في النار وهو غير مراد بالضرورة حاول تأويله بأن المراد مشرفون عليها إشرافاً يرى عن البعيد أنهم عليها وهذا هو الباعث على التعبير المذكور والإشراف يتعدي بعلى أو هو مجاز مشهور في الاستعلاء على مكان قريب متصل بها وإلى ذلك أشار بقوله أو مستعلون المكان القريب منها وهذا مجاز لكنه صار حقيقة عرفية والمراد بالمكان المكان الذي هم عليه وهو مكان عامي لا اصطلاح المتكلمين وهو بعد موهوم قوله كما قال سيبويه الخ فإن المراد بمرور زيد مرور مكان يقرب من زيد مجازاً أي ذكر النار في الأول وزيد في الثاني وأريد المكان القرب منه مجازاً بعلاقة المجاورة ويمكن في مثل هذا المجاز في الحذف أي أو أجد على قريب النار فلما أتاها الفاء فصيحة أي فذهب إلى جانب النار فأتاها فلما أتاها أي النار فلما أتى موضعاً يقرب من النار والظاهر أن فيها مجازاً أيضاً.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ١١﴾

قوله: (أتى النار وجد ناراً بيضاء تتقد في شجرة خضراء) وبياضها بالنور وعدم الدخان تتقد أي تشتعل في شجرة خضراء ورؤية النار منها مع خضرتها من أعظم خوارق العادات

قوله: فإن أفكار الأبرار مائلة إليها في كل ما يعن لهم أي في كل ما يظهر لهم من الشدة والرخاء يعني لا ينسون أمر الدين في كل حال لا يمنعهم خطوب الحوادث عن ذلك.

قوله: ولما كان حصولهما أي حصول القبس والهدى مترقباً غير حاصل في ذلك الوقت بني الأمر فيهما على الرجاء فأتى بكلمة عسى.

قوله: ومعنى الاستعلاء في على النار أن أهلها مشرفون أي مقبلون عليها فضمن أحد معنى الإشراف فعدى بعلى وإلا فمقتضى الظاهر أن يؤتى بكلمة إلى.

ولعل الحكمة استيناس موسى عليه السلام به وإراءة حال عصا الظاهر من كلامه إن وجد جواب لما فحينئذٍ ربط نودي يحتاج إلى التمحل الأولى ووجد ناراً الخ وتعيين الشجرة المذكورة بشجرة العوسج أو غيره ضعيف لأنه لا يتعلق به الغرض مع أن التعيين مشكل.

قوله: (نودي) أي موسى فهو قائم مقام الفاعل[1] وقوله: ﴿يا موسى﴾ [طه: ١١] تفسير له أي نودي يا موسى وقيل له يا موسى أي هذا اللفظ فلا إشكال بأنه ضعيف لأن الجملة لا تكون فاعلاً ولا قائماً مقامه لأن المراد لفظه فلا يكون جملة.

قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ۝١٢﴾

قوله: (فتحه ابن كثير وأبو عمر أي بأني) أي بحذف الجار وهو القياس فيه وتعيين الباء لأن النداء يتعدى بالباء ولقلة المؤنة فيه قدمه واختاره.

قوله: (وكسره الباقون بإضمار القول أو إجراء النداء مجراه) هذا مختار البصريين أو إجراء النداء مجرى القول أي عند الكوفيين إذ عندهم يعمل نودي في الجمل لأنه جار مجرى القول بخلاف البصريين فإنه لا يعمل في الجمل عندهم قدمه لأنه المختار.

قوله: (وتكرير الضمير للتأكيد والتحقيق قيل إنه لما نودي قال من المتكلم قال: ﴿إنني أنا الله﴾ [طه: ١٤] فوسوس إليه إبليس لعلك تسمع كلام الشيطان) وتكرير الضمير أي لفظة أنا تكرير للتوكيد أي لتوكيد المسند إليه وإنما جاز مع كونه ضميراً مرفوعاً والأول ضميراً منصوباً لأن في التابع يسوغ ما لا يسوغ في المتبوع قيل وتكرير الضمير أي في أنا سواء كان تأكيداً لاسم إن أو مبتدأ والجملة خبره أو ضمير فصل وظاهره لا يلائم كلام المصنف للتوكيد.

قوله: (فقال أنا عرفته أنه كلام الله بأني أسمعه من جميع الجهات وبجميع الأعضاء) أنا عرفت هذا من قبيل أنا سعيت في حاجتك قوله بأني أسمعه من جميع الجهات فحينئذٍ قوله من المتكلم ليكلمه الله تعالى ثانياً لا لأنه لا يعلم المتكلم فلا يرد الإشكال بقوله تعالى: ﴿وناديناه من جانب الطور الأيمن﴾ [مريم: ٥٢] لأنه بيان أن النداء مبتدأ من جانب الطور وبيان حال النداء وكلام المصنف في سماع موسى عليه السلام ولا ريب في جواز وصوله إلى موسى عليه السلام من جميع الجوانب وأيضاً يجوز أن يكون قوله: ﴿من جانب الطور﴾ [مريم: ٥٢] حالاً من مفعول ﴿وناديناه﴾ [مريم: ٥٢] أي قريباً من جانب الطور لا صلة لناديناه لكن قول المصنف هناك بأن بمثل الكلام من تلك الجهة يناسب الأول من التوجيهين.

قوله: (وهو إشارة أنه عليه السلام تلقى من ربه كلامه تلقياً روحانياً) وهذا البيان منه يومي إلى أن المسموع كلام لفظي لأن التلقي الروحاني من خواصه قال في أوائل سورة البقرة ولعل نزول الكتب الإلهية على الرسل بأن يتلقفه الملك عن الله تعالى تلقفاً روحانياً ولا ريب

---

(١) والقول بأن القائم مقام الفاعل مصدر نودي تكلف غير محتاج إليه.

في أنه كلام لفظي وهو حادث عند الجمهور وقديم عند الشهرستاني واختاره صاحب المواقف والتفصيل فيه وفي شرحه وأما ما قاله الفاضل المحشي من أن أهل السنة مجمعون على أن موسى عليه السلام إنما سمع كلام الله القديم النفسي ولذلك خص باسم الكليم وظاهر أن الكلام النفسي لا يختص بجهة فهم مضطرون إلى جعله حالاً من مفعول ناديناه لا متعلقاً بناديناه فمشكل أما أولاً فلأن في شرح العقائد قال وأما الكلام القديم الذي هو صفة الله تعالى فذهب الأشعري إلى أنه يجوز أن يسمع ومنعه الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني وهو اختيار الشيخ أبو منصور فمعنى قوله تعالى: ﴿حتى يسمع كلام الله﴾ [التوبة: ٦] يسمع ما يدل عليه كما يقال سمعت علم فلان فموسى عليه السلام سمع صوتاً دالاً على كلام الله تعالى لكن لما كان بلا واسطة الكتاب والملك خص باسم الكليم فكيف يقال إن أهل السنة مجمعو مع أن كبار أهل السنة يمنعون السماع بالإمكان فضلاً عن الوقوع وما نقل عن الأشعري الجواز دون الوقوع ولو سلم كون مراد الوقوع فأكثر كبارهم منعوه كما عرفته وهذا مطلوب البيان من الفاضل السعدي فإنا نقلناه خلافه وأما ثانياً فلأن المصنف قال في سورة مريم بأن يمثل له الكلام من تلك الجهة فهذا صريح في أن ﴿من جانب الطور﴾ [مريم: ٥٢] متعلق بناديناه كما عرفته آنفاً فكيف يقول إنهم مضطرون إلى جعله حالاً من مفعول ناديناه مع أنه في توجيه كلام المصنف فالاعتماد ما ذكر في شرح العقائد وإياك وأن تقع المفاسد.

قوله: (ثم تمثل ذلك الكلام لبدنه وانتقل إلى الحس المشترك فانتقش به من غير اختصاص بعضو وجهة) وانتقل إلى الحس أي بصور ألفاظ مخصوصة فصار لقوة تصويره كأنه يسمعه من الخارج فشاهده في اليقظة كما يرى النائم أنه يكلم ويتكلم ووقوف الشيطان ح عليه بالفراسة من كونه عليه السلام على هيئة المصغى المتأمل لما يسمعه كذا قيل على مقتضى كلام المص حيث قال تلقى من ربه كلامه تلقفاً روحانياً ولم يحمل الكلام على ظاهره من أن المسموع هو الحرف والصوت كما حمله غيره قال الإمام في الفقه الأكبر وسمع موسى كلام الله تعالى وكلم الله موسى تكليماً وقد نقلنا بيان التحرير في شرح العقائد وما سنح بالبال والعلم عند الله الملك المتعال أن التوقف في بيانه والاعتقاد بأن أصله معلوم وكيفيته مجهولة أسلم المقالات وأحكم الحالات.

قوله: (أمره بذلك لأن الحفوة تواضع وأدب ولذلك طاف السلف حافين وقيل لنجاسة نعليه فإنهما كانتا من جلد حمار غير مدبوغ) الحفوة بكسر الحاء مع جواز ضمها المشي بدون نعل وقيل لنجاسة الخ وهذا ليس بمناسب نسبته إلى موسى عليه السلام ولهذا مرضه ولعله تركه.

قوله: (وقيل معناه فرغ قلبك من الأهل والمال) وهذا معنى لا يفهم من ﴿فاخلع نعليك﴾ [طه: ١٢] لا حقيقة ولا مجازاً ولا كناية[1] وأيضاً لا يلائم قوله: ﴿إنك بالواد المقدس﴾ [طه: ١٢] كما أشار إليه بقوله تعليل للأمر باحترام البقعة.

---

(١) إذ لا علاقة معتداً بها هنا فلا يكون مجازاً ولا كناية فتأمل.

قوله: (تعليل للأمر باحترام البقعة والمقدس يحتمل المعنيين) أي كونه اسم مفعول أو اسم مكان والقول بأن المعنيين التفسيرين لا يلائم قوله تعليل للأمر باحترام البقعة.

قوله: (علم البقعة عطف بيان للوادي ونونه ابن عامر والكوفيون بتأويل المكان) ولم يقل أو بدل لكونهما مقصودين قوله بتأويل المكان فالمقدس اسم مكان ومن لم ينون جعله غير منصرف بتأويل البقعة كما في سائر الأماكن والعدل التقديري أي إنه معدول من طاو كعمر فإنه معدول عن عامر لا يحتاج إليه لظهور الوجه الصحيح وهو التأويل بالبقعة.

قوله: (وقيل هو كثنى من الطي مصدر لنودي أو المقدس أي نودي نداءين أو قدس مرتين) أي طوى كثنى لفظاً ومعنى من الطي أي مشتق من الطي ومأخوذ منه ومعنى أخذ المصدر من المصدر بيان معناه مثل قول الفقهاء الوجه من المواجهة قوله مصدر لنودي باعتبار أنه بتأويل نداءين كما صرح به لأن معنى طوى ح مكرر والتكرار اعتبر بالنسبة إلى الفعل الذي هو جعل مصدراً له وللتنبيه على ذلك قال أي نودي نداءين في الأول أو قدس مرتين في الثاني.

قوله تعالى: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ ﴿١٣﴾﴾

قوله: (أي اصطفيتك للنبوة وقرأ حمزة وإنا اخترناك) بفتح الهمزة وصيغة التعظيم عطف على ﴿فاخلع نعليك﴾ [طه: ١٢] بتقدير واعلم أنا اخترناك أو التقدير ولأنا اخترناك فاستمع على ما جوزه أبو البقاء ولا يجوز عطفه على ﴿إني أنا ربك﴾ [طه: ١٢] فإن حمزة لم يقرأ بفتح همزة إني كذا قالوا.

قوله: (فاستمع للذي يوحى إليك أو للوحي) فاستمع اختير الاستماع على السمع لأن فيه مبالغة حيث اعتبر فيه الإصغاء.

قوله: (واللام يحتمل التعلق بكل من الفعلين) أي يحتمل التعلق على سبيل البدل لا على طريق التنازع حتى يقال فيه إنه لا يجوز تعلقه باخترتك وإلا فيجب أو يختار إعادة الضمير مع الثاني والحمل على الصلاح أولى.

قوله: والمقدس يحتمل المعنيين المعهودين المذكورين يعني يحتمل أن يكون المراد ﴿بالواد المقدس﴾ [طه: ١٢] المكان المعهود ويحتمل أن يراد به قلب المؤمن ويراد بتقديسه تطهيره عن محبة الأهل والمال.

قوله: وقيل هو كثني من الطي يعني يكون حينئذٍ معدولاً عن وجهه ويكون غير منصرف لا يدخله التنوين والجر.

قوله: للذي يوحى إليك أو للوحي الأول على كون ما في ﴿لما يوحى﴾ [طه: ١٣] موصولة والثاني على كونها مصدرية.

قوله: ويحتمل التعلق بكل من الفعلين أي ويحتمل أن يكون اللام في لما متعلقاً بكل واحد من اخترتك واستمع.

قوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾

قوله: (﴿إنني أنا الله﴾ [طه: ١٤]) أي المستحق[١] بالعبادة فكونه خبراً بهذا التأويل وتكرير الضمير للتوكيد كما مر.

قوله: (بدل مما يوحى) لكن المبدل منه مقصود أيضاً وإشارة إلى رجحان كون الماء موصولة وإن جعلت مصدرية فالوحي بمعنى الموحى فالمآل واحد.

قوله: (على أنه مقصور على تقرير التوحيد الذي هو منتهى العلم والأمر بالعبادة التي هي كمال العمل) وجه الدلالة على ذلك أن البدل بدل البعض لا الكل فهو يفيد القصر فإنك إذا قلت اشتريت العبد نصفه يفيد أن المشتري نصفه فقط وجه التخصيص ما ذكره المص من أن التوحيد منتهى العلم الخ أو المراد بدل الكل فح وجه دلالته على القصر أن تخصيصهما بالذكر في مقام الاحتياج إلى البيان وإن لم يكن بدلاً يدل على القصر المذكور إذ السكوت في معرض البيان يفيد القصر فح بكون القصر ادعائياً أو حقيقياً باعتبار رجوع ما عداهما إليهما بالعناية وهذا أي كون البدل بدل الكل أوفق لتقرير المص منتهى العلم أي علم الاعتقاد فإن مرجع جميع الاعتقادات التوحيد كما أن العبادة وهي غاية التذلل ونهاية الخشوع كمال العمل فإن أريد بالعمل التعبد والتذلل فذلك العمل في كمال قبول وإلا فلا اعتداد به أصلاً والأمر بالعبادة عام للواجب وغيره لأن المراد بالأمر المعنى المشترك[٢] بين الوجوب ويدخل فيه ترك المنكرات بمعنى كف النفس عنها بعد الفرصة لأنه أفضل العبادات ولك أن تحمل الأمر على الوجوب.

قوله: (خصها بالذكر وأفردها بالأمر للعلة التي أناط بها إقامتها) فإن إناطتها بها دون العبادة المطلقة تدل على أفضليتها على سائر العبادات كيف لا وهي أم العبادات جامعة لجميع المبرات كما بينه في قوله تعالى: ﴿واستعينوا بالصبر والصلاة﴾ [البقرة: ٤٥] فهي بهذه الكيفية ممتازة عن سائر العبادات فكأنها نوع مغاير لسائر الخيرات مفضل عليها كما قيل في عطف جبريل وميكائيل على الملائكة.

قوله: (وهو تذكر المعبود وشغل القلب واللسان بذكره) وهو أي العلة والتذكير باعتبار الخبر تذكر المعبود بالقلب واللسان فقوله وشغل القلب واللسان عطف تفسير له وفيه تنبيه على أن الصلاة المعتد بها ما يوجد فيه شغل[٣] القلب واللسان وإلا فلا اعتبار

قوله: وهو تذكر المعبود الضمير للعلة وتذكيره لتذكير الخبر.

---

(١) إشارة إلى دفع إشكال بأن الجزئي الحقيقي لا يحمل إلا بتأويل وهنا لا يظهر التأويل وجه الدفع إن التأويل هناك بالمستحق بالعبادة.

(٢) وهو الإذن بالفعل مطلقاً سواء كان مع النهي عن تركه وهو الواجب أولاً وهو الندب.

(٣) هذا بناء على أن الذكر بكسر الذال أعم من الذكر القلبي واللساني والخيالي خصه بالذكر اللساني والضم بالذكر القلبي.

عنده تعالى مقدار جناح بعوضة وفي سائر العبادات إما غير متحقق فيه الذكر كالصوم والزكاة أو متحقق لكن ليس في مرتبة الصلاة إذ قد عرفت أنها جامعة لجميع العبادات فعلى هذا إضافة الذكر إلى المفعول والتعبير بالتذكر للمبالغة.

قوله: (وقيل لذكري معناه لأني ذكرتها في الكتب وأمرت بها أو لأن أذكرك بالثناء) وقيل لذكرى فالإضافة إلى الفاعل مرضه لأن هذه العلة غير مختصة بها وكذا قوله أو لأن أذكرك بالثناء فالإضافة فيه إلى الفاعل أيضاً وغير مختصة بالصلاة.

قوله: (أو لذكري خاصة لا تراءى بها ولا تشوبها بذكر غيري) والتخصيص مستفاد من التخصيص بالذكر وهذا قريب من الوجه الأول المختار بل هو عينه عند التحقيق لأن الذكر الذي فيه رياء مردود فلا يعرف وجه مقابلته له.

قوله: (وقيل لأوقات ذكري وهي مواقيت الصلاة أو لذكر صلاتي)[1] لأوقات ذكري بتقدير المضاف وهي مواقيت الصلاة جمع ميقات وهو الوقت المعين لها فعلى هذا اللام وقتية بمعنى عند كما في كتبتها لخمس خلون قوله أو لذكر صلاتي بتقدير المضاف بين الذكر والياء فاللام أيضاً وقتية ويحتمل التعليلية أي وقت تذكرها فإنه وقتها وهو الراجح أو لأجل تذكرها وهو ضعيف إذ الإقامة ليس لأجل التذكر بل للأمر بها عند التذكر فإضافة الذكر إلى الفاعل فيما سوى الوجه الثاني والثالث والأولى ذكر الاحتمالات التي فيها الإضافة إلى الفاعل أولاً ثم الاحتمالات الأخر ثانياً.

قوله: (لما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال من نام عن صلاة أو نسيها فليقضها إذا ذكرها إن الله تعالى يقول: ﴿وأقم الصلاة لذكري﴾ [طه: ١٤]) دليل الأخير من نام عن صلاة أي غافلاً عنها أو نسيها في حال اليقظة ظاهره أنه مختص بالأخير مرضه مع أنه مؤيد بهذا الحديث الصحيح الذي رواه أصحاب السنن ووقع في البخاري لأن الحديث خبر واحد ومقتضى الدراية الوجوه المتقدمة لا سيما الوجه الأول والدراية متقدمة على الرواية الغير القاطعة وهذا غير مختص بهذا المقام بل في بعض المواضع قدم الدراية على الرواية الظنية بل قد يقدم مقتضى الدراية على المؤيد بالقراءة الأخرى والبعض حاول تعميم

قوله: وقيل لذكري لأني ذكرتها في الكتب أو لأن أذكرك بالثناء هذا أن الوجهان على تقدير إضافة المصدر إلى فاعله لكن الوجه الأول باعتبار ذكره السابق الماضي والمذكور الصلاة والثاني باعتبار ذكره المترقب في المستقبل والمذكور هو المخاطب.

قوله: أو لذكري خاصة لا تراءى بها فلا يشق بها بذكر غيري هذا على إضافة المصدر إلى مفعوله.

قوله: وقيل لأوقات ذكري هو على حذف ما أضيف إلى المصدر الذكر.

---

(١) فكونوا مستعدين لها بأنواع المبرات وترك المنكرات.

الحديث بالوجه الأول والبعض الآخر تمحل بوجه آخر والكل لا يلائم تقرير المص وإن سلم صحته ولا يندفع الإشكال بأن هذا الحديث يقتضي تعيين الوجه الأخير فكيف صدره بصيغة التمريض بما ذكروه فلا تفعل.

قوله تعالى: إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾

قوله: (كائنة لا محالة) أشار إلى أن الإتيان لكونه من خواص الأجسام استعارة للكون والحصول وجه التعبير عن الحصول والوجود بالإتيان تجوزاً للإشعار بأن المقدرات متوجهة من الأزل إلى أوقاتها المعينة فتقرب منها شيئاً فشيئاً كما أن الإتيان من موضع إلى مكان آخر كذلك قوله لا محالة إشارة إلى معنى أن والتعبير عن المستقبل باسم الفاعل لتحقق وقوعه كما حقق في علم المعاني في قوله: ﴿وإن الدين لواقع﴾ [الذاريات: ٦] فيكون مجازاً ثم الساعة من الأسماء الغالبة القيامة إما لوقوعها بغتة أو لسرعة حسابها فيحاسب كل نفس مقدار حلبة أو لأنها مع طولها في نفسها كساعة عند الله تعالى أو بالنظر إلى السعداء كساعة واحدة وإما بالنظر إلى الأشقياء فطول طويل لهولها وشدتها.

قوله: (أريد إخفاء وقتها) بتقدير مضاف أو حاصل المعنى فإن إخفاء نفسها مما لا معنى له بعد حكمه بأنها آتية كائنة فالمراد وقتها المعين لوقوعها قوله أريد معنى أكاد قيل إنه من معانيها كما نقله ابن جني في المحتسب عن الأخفش وصيغة الاستقبال للاستمرار أي أخفيت وقتها في الزمان الماضي ولم أبين لأحد من الرسل وأخفي أيضاً في الحال والاستقبال فإن علم الساعة مما استأثره الله تعالى بعلمه لم يطلع عليه ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلاً وهذه الإرادة مقارنة للفعل فيكون حاصل المعنى أخفيها وذكر الإرادة لبيان أنه مختار في أفعاله.

قوله: (أو أقرب أن أخفيها فلا أقول أنها آتية ولولا ما في الإخبار بإتيانها من اللطف وقطع الاعذار لما أخبرت به) أي أكاد بمعناه المشهور من أفعال المقاربة أي أقرب أن أخفيها لقوة سبب الإخفاء لكونها من أخفى المغيبات التي لا يناسب بيانها ولو إجمالاً لكن لم يقع ذلك لسبب آخر وهو ما قاله ولولا ما في الإخبار الخ وهذه الفائدة منعت وقوع الإخفاء فبينت أنها كائنة إجمالاً وإخفاء وقتها المعين واقع فلا منافاة بين التفسيرين.

قوله: (أو أكاد أظهرها) أي أكاد إظهار وقتها المعين لكونه أدخل في الزجر عن المعاصي لكن لم يقع ذلك الإظهار لأن تعيين وقتها المعين لا يناسب الإنذار قال في سورة ﴿والنازعات﴾ [النازعات: ١] فإن تعيين وقتها لا يزيدهم إلا غياً قوله من إخفائها إذا سلب الخ أي همزة الأفعال للسلب مثل أشكيته وحاصل الوجوه الثلاثة متناسبة إذ في الأول بيان إخفائها ووقتها المعين وفي الثاني بيان عدم وقوع الإخفاء إجمالاً وفي الثالث بيان عدم إظهار وقتها المعين والمآل متحد ولا يخطر بالبال مخالفة بين التفاسير.

قوله: أو أكاد أظهرها من أخفاه إذا سلب خفاه على أن يكون همزة افعل للإزالة مثل أشكيته.

قوله: (إذا سلب خفاؤه ويؤيده القراءة بالفتح من خفاه إذا أظهره) لأن الخفاء من الأضداد أخره مع أنه مؤيد بهذه القراءة لأن الأولين أظهر دراية واتضح ما قلنا في الدرس السابق من أن المصنف نظر إلى ما يوافق الدراية وإن كان فيه رواية في خلافها فلا حاجة إلى التمحل الذي ارتكبه أرباب الحواشي في الخبر السابق من قوله: «من نام عن صلاة» الحديث.

قوله: (متعلق بآتية) وهو الظاهر المتبادر فما بينهما اعتراضية لا نعت لآتية حتى يلزم اعمال اسم الفاعل الموصوف وفائدة الاعتراض بيان حكمة الإخبار بأنها آتية إجمالاً على وجه الأول المعول أو بيان فائدة الإخبار بإتيانها إجمالاً والوجه الثالث كالأول في المآل.

قوله: (أو بأخفيها على المعنى الأخير) وهو معنى الإظهار ويرد عليه أن الإظهار لم يقع قال المصنف في قوله تعالى: ﴿يكاد البرق﴾ [البقرة: ٢٠] وكاد من أفعال المقاربة وضعت لمقاربة الخبر من الوجود ولعروض سببه لكنه لم يوجد إما لفقد شرط أو لعروض مانع انتهى. فهنا الخبر لم يوجد فكيف يتعلق به الجزاء إلا إذا فرض وقوعه وتعلق الجزاء به بناء على فرض وقوعه.

قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾﴾

قوله: (فلا يصدنك) الفاء للسببية.

قوله: (عن تصديق الساعة) قدر المضاف إذ لا معنى للصد أي المنع عن نفس الساعة والمراد تصديق وقوعها.

قوله: (أو عن الصلاة) فلا حاجة حينئذٍ إلى تقدير المضاف أخرها للفصل بينهما بقوله: ﴿إن الساعة آتية﴾ [طه: ١٥] الآية وأيضاً الصد عن إتيان الساعة مركوز في قلوب أكثر الناس.

قوله: (نهي الكافر أن يصد موسى عنها والمراد نهيه أن نصد عنها كقوله لا أرينك

قوله: أو بأخفيها على المعنى الأخير وهو أن تكون الهمزة للسلب وإنما قال على المعنى الأخير لأن تعلقه به على المعنى الأول غير مناسب للمقام إذ لا معنى لأن يقال أخفي الساعة لتجزى كل نفس بما تسعى.

قوله: نهي الكافر أن يصد موسى عنها والمراد نهيه عن أن ينصد عنها كقولك لا أرينك ههنا فإن ظاهر مفهومه أن ينهى المتكلم نفسه أن ترى مخاطبة عنده لكن المقصود الأصلي نهي المخاطب عن أن يقوم عنده على أبلغ وجه وكذا المراد من نهي الكافر عن صده لموسى عن تصديق الساعة موسى نهي عن الانصداد عنه بصد الكافر ولما كان الانصداد لازماً للصد عادة توصل عن بالنهي عن الملزوم الذي هو السبب أو توسل بالنهي عن السبب اللازم وهو صد الكافر إلى النهي عن السبب الملزوم وهو الرخاوة ولين الشكيمة فإن صد الكافر مسبب عن رخاوة الرجل ولين شكيمته فذكر المسبب ليدل على السبب فالمعنى كن راسخاً ومتصلباً في التصديق بالساعة ولا تكن ليناً حتى يكون لينك في شكيمتك سبباً إلى إقدام الكافر على صدك عن التصديق وكلا الوجهين وجه الكناية وهي أبلغ من الحقيقة كالمجاز لكونهما كإثبات الشيء ببينة.

ههنا) أي النهي وإن توجه إلى الكافر لكن المقصود نهي موسى عليه السلام أن ينصد عنها كناية لكونها أبلغ ولتوضيح هذا قال كقوله لا أرينك الخ فإنه مشتهر في هذا المعنى فإنه نهى عن رؤيته والمراد النهي عن لازمه وهو مجيئه لما عرفت أنه أبلغ وكذا هنا.

قوله: (تنبيهاً على أن فطرته السليمة لو خليت بحالها لاختارها ولم يعرض عنها) يعني جعل النهي عن الانصداد بالصد المذكور أو فطرته عليه السلام السليمة لو خليت بحالها ولم يقع الصد عنها لاختار عليه السلام تصديق الساعة فلا معنى لنهيه عليه السلام عن الانصداد والامتناع عنها بفطرته فلا جرم أن المناسب النهي عنه بالصد لا بالفطرة ولأجل هذا التنبيه اختير ما ذكر في النظم.

قوله: (وإنه ينبغي أن يكون راسخاً في دينه فإن صد الكافر إنما يكون بسبب ضعفه فيه) تعليل لقوله وإنه ينبغي أن يكون راسخاً في دينه كأنه قيل كن يا موسى شديداً عليهم بالمتانة في الدين لأن صدهم الخ وهذا وجه آخر غير الأول لأنه أشار أولاً إلى أنه ذكر السبب وهو الصد وأريد مسببه وهو الانصداد عكس المثال المذكور فإنه ذكر المسبب وهو الرؤية وأريد السبب وهو مجيئه فوقع النهي عن المسبب وأريد نهي السبب فيه وما نحن فيه وقع النهي عن السبب وأريد المسبب وأشار ثانياً إلى أنه ذكر المسبب[1] وهو الصد وأريد النهي عن سببه وهو لينه لهم وملائمته حتى ينجر وأعلى صنده كذا قيل ولا يخفى ما فيه من التعقيد فلا يساعد كلام المص لوجهين بعبارته فالأحسن ما قاله الفاضل المحشي من أن التنبيه على شيء غير إرادته ولا يستلزمه كما في مستتبعات التراكيب كالتنبيه على إنكار المخاطب في أن زيداً قائم فلا يرد الإشكال بأنه على هذا أي صد الكافر إنما يكون بسبب ضعفه تكون الآية من قبيل ذكر المسبب وهو الصد وأريد السبب وهو اللينة والملائمة لهم فلا يناسب جعله مما يتفرع على ذكر الصد وهو المسبب وإرادة السبب وهو الانصداد عكس ما فهم من هذا والحاصل أنه ذكر السبب وأريد المسبب بعبارة النص وأريد السبب بعد ذكر المسبب بإشارة النص وهذا أفيد معنى مما ذكره القيل وأقرب لفظاً **(ميل نفسه إلى اللذات المحسوسة المخدجة فقصر نظره عن غيرها)**.

قوله: (فتردى فتهلك بالانصداد بصده) فتردى منصوب على أنه جواب النهي أي لا يكن منك انصداد عن الساعة ولا هلاك معنوي فالنهي متوجه إلى المجموع.

قوله تعالى: وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾

قوله: (استفهام) سئل به عن الجنس تارة وعن الوصف تارة أخرى وعن هذا ذكر في حواشي الكشاف أي تقريري عن الجنس أو الصفة والظاهر الثاني والمعنى وما وصف تلك أي له وصف عجيب الشأن وما تلك أي ما نفع تلك لكن تقرير المص حيث قال في آخر الدرس فذكر حقيقتها ومنافعها الخ يقتضي أن السؤال بحسب الظاهر عن الجنس وعن

---

(١) والصد سبب بالنسبة إلى الانصداد الخ ومسبب بالنسبة إلى ملائمة موسى عليه السلام لو تحقق فتأمل.

الوصف معاً وجمعهما في إطلاق واحد مشكل إلا أن يقال إن السؤال الصوري عن الحقيقة وبيان منافعها للإطناب لا للسؤال عنه ويؤيده ما قيل إنه أجاب عما سئل وعما لم يسأل وسلك مسلك الإطناب فما ذكر في شرح الكشاف لا يوافق كلام المص.

قوله: (يتضمن استيقاظاً لما يريه فيها من العجائب) أي المقصود عن السؤال عن الحقيقة إراءة ما فيها من العجائب التي أعظم مما عند موسى عليه السلام وجه تضمن الاستيقاظ هو أن الاستفهام يقتضي التوجه إلى المستفهم عنه.

قوله: (حال من معنى الإشارة وقيل صلة تلك) حال من معنى الإشارة أي أنه حال من الاسم الذي يتضمنه معنى كلمة الإشارة أي ما الذي يشار إليه كائناً بيمينك والعامل في الحال معنى الفعل أي أشير إليه ولظهوره تسامح في العبارة وهذا هو الظاهر في مثل هذا الكلام وعن هذا ضعف القول بأنه صلة تلك أي على مذهب الكوفيين فإنهم يقولون إن كل اسم إشارة يجوز أن يكون اسم موصول وهذا مذهب مرجوح لا يعبأ به فالمعنى ما التي بيمينك.

قوله: (تكرير لزيادة الاستئناس والتنبيه) تكرير لقوله: ﴿نودي يا موسى﴾ [طه: ١١].

قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾﴾

قوله: (وقرىء عصى على لغة هذيل) وهي قلب الألف التي قبل ياء المتكلم ياء للمجانسة.

قوله: (اعتمد عليها إذا أعييت أو وقفت على رأس القطيع) القطيع الغنم المجتمعة.

قوله: (واخبط الورق بها على رؤوس غنمي) أي اضربه بها ليسقط لا كل الغنم وأشار إلى أن مفعول أهش بمعنى أخبط محذوف وهو الورق بقرينة على غنمي.

قوله: (وقرىء أهش وكلاهما من هش الخبز يهش إذا انكسر لهشاشته وقرىء بالسين من الهس وهو زجر الغنم أي أنحي عليها زاجراً لها) وقرىء أهش بفتح الهمزة وكسر الهاء أو بضم الهمزة وكسر الهاء من الأفعال وكلاهما منقول عن النخعي قوله لهشاشته أي لرخاوته وفي المعنى المراد هنا كسر الأوراق عن شجرها قوله وانحي الخ يقال أنحا عليها بالعصاء ونحوها رفعها عليه موهماً للضرب فتعديته بعلى لتضمنه معنى الرفع.

قوله: (حاجات أخر) أي المآرب بمعنى الحاجات وإنما جيء صفتها مفرداً لرعاية الفاصلة وأورد جمعاً فقال أخر لعدم المانع والمراد بها هنا المنافع كما صرح بها في قوله وما يرى من منافعها.

قوله: بيمينك حال من معنى الإشارة تقديره ما التي أشير إليها كائنة بيمينك.

قوله: إذا انكسر لهشاشته أي ليبوسته.

قوله: وقرىء بالسين من الهمس وهو زجر الغنم أي انحى عليها زاجراً لها يعني إذا كان من الهمس بمعنى الزجر كان ينبغي أن يتعدى بلا واسطة الجار فلما عدي بكلمة على جعله من باب التضمين فأوله بفعل صلته كلمة على وجعل الفعل المذكور حالاً من فاعل ذلك الفعل المضمن فيه.

قوله: (مثل إن كان إذا سار ألقاها على عاتقه فعلق بها أدواته وعرض الزندين على شعبتيها وألقى عليها الكساء واستظل به وإذا قصر الرشاء وصله بها وإذا تعرضت السباع لغنمه قاتل بها) مثل إن كان إن مخففة وهذا يلائم قوله إذا سار وجعله مصدراً بعيداً وأدواته بكسر الهمزة والدال المهملة هي المطهرة وإن اعتبر فتح همزته يكون جمعاً لأداة وهي الآلة كالقوس وغيره والظاهر الأول وعرض بالتشديد والزندين هما عودان يحك أحدهما بالآخر فيخرج النار والرشاء بالكسر الحبل الذي يستقي به كما في اللغة.

قوله: (وكأنه عليه السلام فهم أن المقصود من السؤال أن يتذكر حقيقتها وما يرى من منافعها) فهم بالفراسة إذ السؤال من علام الغيوب ليس إلا لفائدة جليلة وهي هنا ما بينه المص قوله أن يتذكر حقيقتها فالسؤال بما عن حقيقتها لكن لا لتذكيره وهو ظاهر بل لتذكرها بحيث تكون نصب عينه حتى إذا رآها الخ فالاستفهام للتقرير أي لحمل المخاطب على الإقرار قوله وما يرى من منافعها أي أن يتذكر منافعها وقد مرا بها من إشارة أخص فلا يلزم السؤال عن الأمرين أي الحقيقة والوصف كما مر.

قوله: (حتى إذا رآها بعد ذلك على خلاف تلك الحقيقة) وهو الحية.

قوله: (ووجد منها خصائص الأخرى خارقة للعادة مثل أن تشتعل شعبتاه بالليل كالشمع وتصيران دلواً عند الاستقاء وتطول بطول البئر وتحارب عنه إذا ظهر عدو) أن يشتعل شعبتاه ولا ينافيه قوله إذا رأى ناراً لأنه يجوز أن يحدث هذه الخصائص بعد انقلابها حية ويؤيده قوله فيما مر ليلة مظلمة والجواب بأن النار طلبها للاستدفاء لا للاستصباح لا يلائم مظلمة والقول بأنه لعل الله طمس ونورها إذ ذاك كما هو أصله تعسف.

قوله: (وينبع الماء بركزها وينضب بنزعها وتورق وتثمر إذ اشتهى ثمرة فركزها علم أن ذلك آيات باهرة ومعجزات قاهرة أحدثها الله فيها لأجله) وينضب بالضاد المعجمة والباء الموحدة بمعنى يغور ويغيب قوله علم جواب إذا وهذا بعد الاستنباء لقوله: ﴿وأنا إخترتك فاستمع لما يوحى﴾ [طه: ١٣] وألا يكون إرهاصاً ما كالأمور التي قبل الاستنباء فإنها إرهاصات ولا يقال إنها كرامة لأنها للأولياء.

قوله: (ولست من خواصها فذكر حقيقتها ومنافعها مفصلاً ومجملاً على معنى أنها من جنس العصا تنفع منافع أمثالها ليطابق جوابه الغرض الذي فهمه) وليست من خواصها أي

قوله: وكأنه عليه الصلاة والسلام فهم أن المقصود أن يتذكر حقيقتها أي فهم أن مراد الله تعالى بالسؤال عما في يمينه أن يتذكر حقيقتها ويعلم عند ظهور الخوارق منها أن تلك الخوارق معجزات أحدثها الله فيها لأجل إثبات دعواه في أنه نبي مرسل من عند الله فذكر موسى حقيقتها فقال: ﴿هي عصاي﴾ [طه: ١٨] وذكر منافعه المعهودة المعروفة فيما بين الناس مفصلاً فقال: ﴿أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي﴾ [طه: ١٨] ومجملاً فقال: ﴿ولي فيها مآرب أخرى﴾ [طه: ١٨] ليطابق جوابه غرضه الذي فهمه منه أي مراد الله الذي فهمه من السؤال.

بالطبع قوله فذكر معطوف على فهم والفاء للسببية والترتيب قوله مفصلاً من قوله أتوكأ إلى ﴿ولي فيها مآرب أخرى﴾ [طه: ١٨] والإجمال فيه قدم منفعة نفسه لكونه أهم ثم ذكر مصلحة ماشيته وغنمه على معنى أنها من جنس العصا تنفع منافع أمثالها كسائر العيدان ليطابق جوابه الخ حتى إذا وجدها على خلاف حقيقتها وخواصها مما ذكر من الأمور الخارقة للعادة ظهر أنها معجزة خصه الله تعالى بها وأنعمه هذا مراده لكن يرد عليه أنها وإن كانت من جنس العصا لكنها تنفع نفعاً ليس في أمثالها[١] كما ذكره عليه السلام في الجواب فكيف يقال إنها تنفع منافع أمثالها فليتأمل ومراده بقوله وكأنه فهم بيان فائدة الإطناب وإنما قال كأنه لاحتمال أنه للاستئناس وإزالة ما لحقه من الهيبة أو للتلذذ بخطاب رب العزة في وقت الدهشة والحيرة.

قوله تعالى: قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾

قوله: (قيل لما ألقاها انقلبت حية صفراء بغلظ العصا ثم تورمت وعظمت فلذلك سماها جانا تارة نظراً إلى المبدأ وثعباناً مرة باعتبار المنتهى وحية أخرى بالاسم الذي يعم الحالين) قيل لما ألقاها أشار بذلك إلى دفع المنافاة بحسب الظاهر حيث ذكر في النظم الجليل جان تارة وثعبان تارة أخرى وحية مرة أخرى فدفع بما ذكره فبين أن الجان باعتبار المبدأ وباعتبار المنتهى سميت ثعباناً فلا منافاة فإن قيل ما وقع في النظم الكريم كأنها جان بالتشبيه فكيف يتوهم المنافاة أجيب بأن التشبيه قد يكون في الجنسية والنوعية فهو إطلاق الجان في الحقيقة كما يقال هذا الثوب هكذا أي في كونه خزا انتهى توضيحه أن وجه الشبه إما غير خارج عن حقيقتهما كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباساً أو ثوباً أو من القطن كما في المطول ويحتمل هنا أن يكون وجه الشبه خارجاً عن حقيقتهما فيكون جواباً آخر لدفع المنافاة ولم يلتفت إليه المص لأن التسمية حية وثعباناً يؤيد كون التشبيه ما اختاره المص.

قوله: (وقيل كانت في ضخامة الثعبان وجلادة الجان ولذلك قال كأنها جان) جواب آخر لدفع المنافاة لكنه لم يرض به لما ذكرناه من أن التشبيه هنا في النوعية وهذا الانقلاب إما باعتبار أن الأجزاء التي لا تتجزأ متحدة الحقيقة في جميع الأجسام على ما ذهب إليه بعض المتكلمين فتقبل صورة الحيات ما يقبل صورة العيدان وإن قيل إنها مختلفة الحقيقة في الأجسام فالانقلاب اعتبار الإعدام والإيجاد[٢].

قوله تعالى: قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴿٢١﴾

قوله: (فإنها لما رآها حية تسرع وتبتلع الحجر والشجر خاف وهرب منها) هذا مستفاد من ذكره في سورة النمل والقصص فإن في القصة اختصاراً أو مستفاد من قوله:

---

(١) من قوله مثل إن كان إذا سار ألقاها إلى قوله وإذا تعرضت السباع الخ.

(٢) وتمام التفصيل في شرح المواقف في دفع النقض على تعريف العلم بالعلوم العادية.

﴿ولا تخف﴾ [طه: ٢١] لأن المتبادر[١] منه وقوع الخوف فبدل على خوفه اقتضاء وتفصيل القصة في سورة النمل.

قوله: (هيئتها وحالتها المتقدمة وهي فعلة من السير تجوز بها للطريقة والهيئة وانتصابها على نزع الخافض) هيئتها لأن سيرتها لكونها على فعلة تدل على الهيئة والحالة الواقعة في السير وعن هذا قال وهي فعلة من السير قوله المتقدمة تفسير للأولى قوله تجوز بها للطريقة لأن معناها هيئة السير فاستعمل لمطلق الهيئة مجازاً مرسلاً قوله وانتصابها الخ فالتقدير إلى سيرتها الأولى قيل ذهب إليه ابن مالك وارتضاه ابن هشام واختاره المص أيضاً وهذا وإن لم يكن مقيساً بل يتوقف على السمع لكنه كثير شائع ملحق بالقياس.

قوله: (أو على إن أعاد منقول من عاده بمعنى عاد إليه) أي مأخوذ من عاده بمعنى عاد إليه فلما كان أعاد مأخوذاً من عاد المتعدي بنفسه إلى مفعول واحد كان أعاد من الأفعال متعدياً إلى مفعولين وكون عاد متعدياً بنفسه مما ثبت في اللغة نقله الطيبي عن الأصمعي أن ما وقع في بيت زهير وعادك أن تلاقها غداً متعد بنفسه بمعنى صرفك قيل وفي المعرب العود الصيرورة ابتداء وثانياً ويتعدى بنفسه وبإلى وعلى وفي اللام فاندفع إشكال الفاضل المحشي قوله أو على الظرف لما مر من المغرب أنه يتعدى ففي.

قوله: (أي سنعيدها في طريقتها أو على تقدير فعلها أي سنعيد العصا بعد ذهابها تسير سيرتها الأولى فتنتفع بها ما كنت تنتفعه قبل قيل لما قال له ربه ذلك اطمأنت نفسه حتى أدخل يده في فمها وأخذ بلحييها) أي سنعيد العصا أشار إلى أن مرجع الضمير العصا بعد ذهابها ذهاب العصا انقلابها حية بأحد الطريقين والقول بذهاب صورتها بناء على المسلك الأول قوله تسير سيرتها الأولى أشار إلى أن انتصاب سيرتها على كونه مفعولاً مطلقاً لفعله والجملة حالية وحاصل المعنى تصير العصا هيئتها الأولى رد ابن حبان كونه ظرفاً وقال إن شرط الانتصاب على الظرفية المكانية وهو الإبهام مفقود هنا وتبعا المحشي الفاضل وأجيب بأن المبهم قسموه إلى أقسام منها المشتق من الفعل كالذهب والمصدر الموضوع موضع الظرف نحو قصدك ولم يفرقوا بين المختوم بالتاء وغيرها فههنا مصدر موضوع الظرف فهو مجاز عن الظرف المكاني مع كونه مبهماً قوله وأخذ لحيبها تثنية لحي وهو منبت الأسنان وقالوا إن لحيتها كانت شفتها.

قوله: وانتصابها بنزع الخافض أي انتصاب سيرتها على نزع الخافض أي ﴿سنعيدها إلى سيرتها الأولى﴾ [طه: ٢١] أو على إن أعاد منقول من عاده بمعنى عاد إليه يعني إذا كان نعيد من عاده يتعدى إلى مفعولين بهمزة الأفعال بلا واسطة الجار فلا حاجة حينئذٍ إلى أن يجعل انتصابه بنزع الخافض.

---

(١) إذ النهي لا يقتضي وقوع الفعل لكن المتبادر في مثله الوقوع.

قوله تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ ﴿٢٢﴾﴾

قوله: (إلى جنبك تحت العضد يقال لكل ناحيتين جناحان كجناح العسكر استعارة من جناحي الطائر سميا بذلك لأنه يجنحهما عند الطيران) العضد وهو المرفق إلى الإبط قوله يقال الخ شروع في وجه تسمية الجنب جناحاً والمراد بناحيتين طرفان قوله كجناحي العسكر أي كناحيتي العسكر قوله سميا بيان وجه الشبه وعلاقة الاستعارة لأنه يجنحهما أي يميلهما من جنح إلى كذا إذا أمال كذلك الشيء يميل ناحيته إلى موضع أراده والعسكر يميل طرفيه إلى العدو تخرج مجزوم على أنه جواب الأمر لكن في الكلام حذف إذ الخروج إنما يترتب على الإخراج لا على الإدخال والضم والتقدير واضمم يدك إلى جناحك تنضم وأخرجها تخرج فحذف عن الأول وأبقى مقابله وهو تخرج ومن الثاني وأبقى ما يدل عليه وهو مقابله ويسمى بالاحتباك كذا قالوا وأنت خبير بأن ترتب الخروج على الإخراج وكذا الانضمام على الضم ظاهر ليس في إخباره كثير فائدة ولو قيل إن الضم سبب بعيد للخروج وبهذا يكون جواباً له لم يبعد أو مجزوم تشبيهاً بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر كما قال الفاضل السعدي في توجيه قول المص في قوله تعالى: ﴿كن فيكون﴾ [مريم: ٣٥] بالنصب على أنه جواب الأمر.

قوله: (كأنه مشعة) بضم الميم وكسر الشين المعجمة وتشديد العين المهملة المفتوحة من صيغ النسب أي ذات شعاع والتاء للمبالغة وفي سورة الأعراف غلب شعاعها شعاع الشمس انتهى فلا يعرف وجه قوله كأنها مشعة بصيغة الظن.

قوله: (من غير سوء من غير عاهة وقبح كني به عن البرص كما كنى بالسوأة عن العورة لأن الطباع تعافه وتنفر عنه) من سوء من ابتدائية لفظة غير بمعنى لا وقيل من تعليلية تعلقها بتخرج أولى من تعلقها ببيضاء بتأويل ابيضت قوله عاهة بمعنى عيب وعطف القبح تفسيري قوله كنى به أي لم يصرح باسمه المخصوص كما هو عادة البلغاء العظماء فالمراد كناية لغوية أو اصطلاح أصولي لا الكناية المصطلحة لأهل البيان وإن ساغ بالتمحل وكون البرص وإن لم يكن محتملاً في مقام بيان المعجزة لكن الأوهام الردية للأذهان الدنية لا سيما بإلقاء الشيطان الخبيثة تتبادر إليه ولذا نفي على وجه الاحتراس.

قوله: (معجزة ثانية وهي حال من ضمير تخرج كبيضاء أو من ضميرها) معجزة ثانية وكونها ثانية باعتبار الوقوع فإن العصا وقعت أولاً قوله حال من ضمير تخرج فتكون حالاً مترادفة قوله أو من ضمير بيضاء فتكون حالاً متداخلة.

قوله: (أو مفعول بإضمار خذ أو دونك) اسم فعل بمعنى خذ أخره لأن جواز عمل

قوله: وهي حال من ضمير تخرج البيضاء أو من ضميرها أي آية حال من ضمير تخرج كما أن بيضاء حال منه أو حال من ضمير بيضاء فيكون على الوجه الأول من الأحوال المترادفة وعلى الثاني من الأحوال المتداخلة.

اسم الفعل محذوفاً مذهب سيبويه ومنعه بعض النحاة لأنه نائب عن الفعل ولا يحذف النائب والمنوب عنه وأيد مذهب سيبويه بأن ياء الندائية قد تحذف مع أنها نائبة عن فعل ادعوا وسره أن الحذف يدور على القرينة فإذا تحققت يجوز الحذف سواء كان المحذوف نائباً أو لا.

قوله تعالى: ﴿لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى ﴿٢٣﴾﴾

قوله: (متعلق بهذا المضمر أو بما دل عليه الآية أو القصة أي دللنا بها أو فعلنا ذلك لنريك) دللنا بها ناظر إلى الأول إذ الآية بمعنى العلامة والدلالة قوله أو فعلنا ذلك ناظر إلى الثاني إذ القصة وهي رؤية نار في ليلة مظلمة إلى آخر القصة يدل على الفعل وهو عام لجميع ما ذكر في القصة وكناية عنه فالكلام لف ونشر مرتب قوله لنريك أي قبل الذهاب إلى فرعون حتى تستأنس بها فحين دعوة فرعون وإلقاء العصى حية سهل الأمر عليك فلا يلحق بك الوحشة من تلك الهيئة أو لاطمئنان قلبك برؤية تلك الآية الكبرى وهذا يعم الآيتين والنكتة الأولى مختصة بالعصى ويمكن التعميم بالتمحل.

قوله: (والكبرى صفة آياتنا) على قصد المدح أو احترازية فحينئذٍ قوله من آياتنا مفعول ثانٍ لنريك على أن من للتبعيض[1].

قوله: (أو مفعول نريك ومن آياتنا حال منها) قدم الأول لأنه يفيد أن آياته كلها الكبرى والمفضل عليه بعض المعجزة لغيره من الرسل ولا ينافي كون إعجاز العصا أكبر مما عداها لأن المجموع من حيث المجموع أكبر وأما الاحتمال الثاني فيفيد أن يكون العصا واليد البيضاء أكبر مما عداهما من المعجزة الدالة على نبوته وكون الكبرى مفرداً حينئذٍ مع أن الظاهر أن يقال الكبريتين لأن المقصود من الآيتين لما كان واحداً جعلنا في حكم آية واحدة فوصفتا بالمفرد.

قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٢٤﴾﴾

قوله: (بهاتين الآيتين وادعه إلى العبادة عصى وتكبر) بهاتين الآيتين تنبيه على ارتباطه بما قبله والباء للملابسة قوله وادعه مع قومه إلى العبادة أي التوحيد كقوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [الذاريات: ٥٦] أي ليوحدون والدليل على هذا كنار

قوله: والكبرى صفة آياتنا فآياتنا مفعول لنريك ومن تبعيضية فالمعنى لنريك بعض آياتنا الكبرى وأما إذا كان الكبرى مفعول لنريك ومن آياتنا حالاً من الكبرى يكون من بيانية.

قوله: وادعه إلى العبادة الأنسب يقول وادعه إلى الطاعة ليناسب طغى المتضمن لمعنى العصيان تناسب التضاد إلا أنه راعى معنى التكبر في الطغيان فقابل به العبادة التي هي غاية التذلل المضاد للتكبر.

---

(١) فيكون حينئذٍ اسماً بمعنى البعض كما مر بيانه في قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول﴾ الآية.

على علم وقيل والدليل على تقدير المعطوف قوله تعالى: ﴿إنه طغى﴾ [طه: ٢٤] فإنه استئناف للتعليل ولا يظهر كونه تعليلاً إلا بملاحظة هذا المقدر ولا حاجة إلى هذا التطويل فإن الأمر بالذهاب بعد إراءة الكبرى دليل واضح على ذلك.

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٢٦)﴾

قوله: (لما أمره الله بخطب عظيم وأمر جسيم سأله أن يشرح صدره ويفسح قلبه لتحمل أعبائه والصبر على مشاقه) بخطب عظيم وهو دعوة فرعون الطاغي وفي زعمه العالي والقوم برمتهم تابعون له وبيان أنه على ضلال مبين في غاية من الصعوبة قوله ويفسح قلبه تفسير للشرح في الصحاح فسح له المجلس أي وسع وفي القاموس انشرح انكشف ولما كان في توسيع المجلس كشف ذكر اللازم وأريد الملزوم وأشار إلى أن المراد بالصدر القلب الذي محل العلم والكشف والصدر وعاء القلب أريد به مجازاً ثم الشرح هنا كناية عن جعل النفس قابلة للحق مهيأة لحلوله فيها مصفاة عما يمنعه وينافيه ولذا قال عليه السلام هو نور يقذفه الله تعالى في قلب المؤمن فيشرح له ويفسح وأمارته الإنابة إلى دار الخلود والتجافي عن دار الغرور والاستعداد للموت قبل نزوله والحاصل أنه شبه المعقول وهو جعل النفس مصفاة بالمحسوس وهو كشف المجلس ونحوه وشقه فاستعير الشرح الموضوع للمحسوس للمعقول وفهم منه أن المراد بالصدر القلب الذي بمعنى النفس والروح ويحتمل العضو لأن المعاني الروحانية إنما تنزل أولاً على الروح ثم ينتقل[1] منه إلى القلب لما بينهما من التعلق ثم يتصعد إلى الدماغ فينتقش بها لوح المتخيلة أي الخيال قوله أعبائه أي مشاقه جمع عباء والصبر على مشاقه عطف تفسير له والتلقي عطف على لتحمل لما ينزل عليه من الوحي النازل من السماء ولذا عدي بعلى.

قوله: (والتلقي لما ينزل عليه ويسهل أمر بإحداث الأسباب ودفع الموانع) بإحداث الأسباب متعلق بأن يشرح ومن جملة الأسباب المحدثة نور يقذفه الله كما مر من نور يقذفه الله تعالى وبه الإنابة إلى دار الخلود الخ وهذا الإحداث والرفع هو المراد بالشرح هنا والظاهر أن الشرح في استعمال الشرع مختص بالخير وإن كان عاماً في أصل وضعه.

قوله: (وفائدة لي إبهام المشروح والميسر أولاً ثم رفعه بذكر الصدر والأمر تأكيداً ومبالغة) وفائدة لي[2] مع أن المعنى يتم بدونه فهو إطناب يحتاج إلى نكتة إبهام المشروح في

قوله: وفائدة إبهام المشروح والميسر أولاً ثم رفعه بذكر الصدر والأمر تأكيد ومبالغة أما التأكيد فلذكرهما مرة بعد أخرى مرة بالإجمال وأخرى بالتفصيل وأما معنى المبالغة فمستفاد من إبهام المشروح والميسر المفيد لشمول الشرح والتيسير حيث يذهب ذهن السامع لو خوطب به

---

(١) كذا بينه المص في قوله تعالى: ﴿نزل به الروح الأمين على قلبك﴾.

(٢) لكن هذه الفائدة إنما تحصل إذا كان المعنى اشرح لي شيئاً كائناً على أن كلمة لي ظرف مستقر صفة لمحذوف وهو شيء كما فهم من سوق كلام السكاكي.

الأول وإبهام الميسر في الثاني ثم رفعه بذكر الصدر في الأول والأمر في قوله أمري في الثاني لف ونشر مرتب فيكون تفصيلاً بعد الإجمال فيكون تأكيداً لأنه كذكره مرتين ومبالغة في البيان كعطف تفسير للتأكيد وبهذا يحصل التأكيد في التضرع والابتهال من الملك المتعال وليس في قولك اشرح ما يدل على المفعول إجمالاً حتى يكون صدري تفصيلاً له وكذا الحال في ﴿يسر لي أمري﴾ [طه: ٢٦] فلا يقال إن اشرح وحده يدل على أن ثمة مشروحاً لما فيه من الإبهام أيضاً لأن المطلوب في الأول لما كان شرح شيء ما له لا على التعيين دل على ما ذكر بخلاف اشرح وحده فإنه لا يدل على ذلك قبل الإتيان به وقيل فائدته الدلالة على أن المنفعة راجعة إليه فإنه تعالى لا يبالي بوجوده وعدمه ولا يخفى ما فيه إذ المنفعة راجعة إليه وإلى غيره من المبعوث إليهم ولو قيل إن المعنى لنفعي لا لضري كما أن الشرح لإبليس لأنواع الشقاوة كان لضره لكان أبعد عن الإشكال وأحسن المقال إذ عرفت أن الشرح بحسب أصله يكون عاماً للشر كما صرح به الفاضل عصام الدين في سورة الانشراح.

قوله تعالى: وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى ﴿٢٨﴾

قوله: (فإنما يحسن التبليغ من البليغ وكان في لسانه رتة من جمرة أدخلها فاه) والمراد من البليغ هنا القادر على تفهيم كلامه بلا اعتقال في لسانه لا المعنى المصطلح وإلى هذا أشار بقوله وكان في لسانه رتة بضم الراء المهملة وتشديد التاء المثناة الفوقية حبسة في اللسان وتوسيط التيسر بين الشرح وإزالة العقدة لأن إزالة العقدة من جملة تيسير الأمر فيكون من عطف الخاص واعلم أن اشتغاله عليه السلام بالسؤال المذكور للتحري والتأني في الأمر وهذا عادة أحزم الناس وأعقلهم لأنه طلب لما يكون معونة في امتثاله حتى لا يختل أمر الدعوة بل يكون واقعاً على أتم الوجوه وأكمل الطرق مع أن الأمر لا يقتضي الفور ولعله عليه السلام فهم أن الأمر للتراخي وفي كلام الإمام إشارة إليه فلا إشكال بأن هذا توقف في الامتثال فكيف يسوغ له لا سيما في الدعوة إلى التوحيد ثم المراد بالانشراح إما دوامه أو تزايده أو المرتبة المتفرعة على الشرح وإلا فأصل الشرح حاصل له عليه السلام إذ هو عبارة عمن خلق نفسه شديدة الاستعداد لقبول الحق كما صرح به المص في سورة الزمر ولو قيل إن المشروح له هنا تحمل أعباء الرسالة لا الإسلام ولا الحق مطلقاً فالكلام على ظاهره فنقول إن الأنبياء عليهم السلام خلقوا مستعدين لذلك أيضاً كما قال الله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤].

قوله: (وذلك أن فرعون حمله يوماً فأخذ لحيته ونتفها فغضب وأمر بقتله فقالت آسية

البشر إلى كل ما يختص بموسى مما يمكن منه أن يشرح ويتيسر من قلبه وروحه وصدره إلى غيره ذلك بخلاف ما إذا قيل: ﴿رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري﴾ [طه: ٢٥، ٢٦] فإن ثمة من المبالغة ما ليس فيه كما في ﴿اشتعل الرأس شيباً﴾ [مريم: ٤] فإن فيه من المبالغة ما ليس في اشتعل شيب رأسي.

إنه صبي لا يفرق بين الجمر والياقوت فأحضرا بين يديه فأخذ الجمرة ووضعها في فيه ولعل تبيض يده كان لذلك وقيل احترقت يده واجتهد فرعون في علاجها فلم تبرأ ثم لما دعاه قال إلى أي رب تدعوني قال إلى الذي أبرأ يدي وقد عجزت عنه) فقالت آسية هي امرأة فرعون من النساء الكاملات فأحضرا مبنى للمفعول والضمير للياقوت والجمر ولعل تبيض يده أي جعل الله تعالى يده بياضاً بحيث يقلب شعاعه على شعاع الشمس لذلك أي لأخذ جمرة وإدخالها في فيه قوله وقد عجزت عنه أي عن إبرائها.

قوله: (واختلف في زوال العقدة بكمالها فمن قال به تمسك بقوله قد أوتيت سؤالك) لأن إيتاء سؤاله الإجابة ومن جملة مسؤوله إزالة العقدة.

قوله: (ومن لم يقل احتج بقوله: ﴿هو أفصح مني لساناً﴾ [القصص: ٣٤] وقوله: ﴿ولا يكاد يبين﴾ [الزخرف: ٥٢]) وجه الاحتجاج هو أن المراد بالفصاحة هنا القادر على إبلاغ كلامه لا لمعنى المصطلح ولما قال أفصح مني لساناً فهم منه أن بيان أخيه أوضح من بيانه ففهم منه أن في لسانه رتة وكون رتة في لسانه لا ينافي بيانه في الجملة وهذا مراده ولا يرد عليه ما أورده الفاضل المحشي نعم يحتمل أن يكون قوله هو أفصح قبل استجابة دعائه ولو بعيداً وبه لا يتم الاستدلال قوله: ﴿ولا يكاد يبين﴾ [الزخرف: ٥٢] وأن هذا قول عدوه فرعون إلا أنه لم يرده فيصح الاحتجاج به.

قوله: (وأجاب عن الأول بأنه لم يسأل حل عقدة لسانه مطلقاً بل عقدة تمنع الإفهام) أي بل سأل حل عقدة تمنع الإفهام وقد أجيب حيث أزال عقدة تمنع الإفهام فيكون اجتماع تفهيم المراد مع بقاء الرتة في الجملة صحيحاً ولذا قال أفصح مني فلا يرد الإشكال بأن قوله أفصح شاهد عليه لا له لأن فيه دلالة على أن موسى عليه السلام كان فصيحاً غايته أن فصاحة أخيه أكثر فإن كونه فصيحاً بمعنى أنه كان يؤدي مرامه لا ينافي بقية الرتة في الجملة قوله وبقية اللكنة ينافي الفصاحة اللغوية المرادة هنا بدلالة قوله لساناً ضعيف لأن الفصاحة اللغوية مقولة بالتشكيك فيكون عليه السلام فصيحاً بالنسبة إلى من لم يقدر تفهيم مراده مع بقاء الرتة في الجملة وللتنبيه على ذلك قال المستدل بل سأل حل عقدة تمنع الإفهام وأجيب بحلها كذلك فيكون فصيحاً بالنسبة إلى حالته الأولى وهذا مع ظهوره قد ذهل عنه من اعترضه ويؤيد هذا القول قوله عليه السلام في الحسين رضي الله تعالى عنه وقد كان في لسانه الشريف حبسة في الجملة ورثها من عمه[1] موسى عليه السلام.

قوله: وأجاب من الأول عطف على احتج أي ومن لم يقل بزوال عقدة لسانه بكمالها احتج بما ذكر وأجاب من الأول بأنه لم يسأل حل عقدة لسانه مطلقاً بل عقدة تمنع الافهام فأعطى موسى من حل العقدة قدر المسؤول فقيل: ﴿قد أوتيت سؤلك﴾ [طه: ٣٦].

---

(١) ولو كانت العقدة زائلة بكمالها لكان ورثها من عمه موسى عليه السلام محتاجاً إلى التمحل.

قوله: (ولذلك نكرها وجعل يفقهوا جواب الأمر) حيث قال عقدة من لساني ولم يقل عقدة لساني وجعل يفقهوا جواب الأمر والتنكير يدل على ذلك لأن النكرة لما دلت على عقدة غير معروفة لا يكون المراد كمال العقدة لكونها معروفة مضبوطة فعلم أن المراد عقدة تمنع الإفهام لكونها غير مضبوطة فتكون نكرة وأما الثاني فلدلالته على أن المطلوب فهمهم قوله فيكون المسؤول إزالة عقدة تمنع[1] الإفهام.

قوله: (ومن لساني يحتمل أن يكون صفة عقدة وأن يكون صلة احلل) صفة عقدة على أنه ظرف مستقر أي عقدة كائنة من عقد لساني بتقدير المضاف والظاهر كون من بمعنى في أي عقدة كائنة في لساني وهذا أولى من كونها ابتدائية أو تبعيضية.

قوله تعالى: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ۝٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠﴾

قوله: (يعينني) بيان معنى وزيراً له وهو الإعانة.

قوله: (على ما كلفتني به) مفهوم من السباق.

قوله: (واشتقاق الوزير إما من الوزر لأنه يحمل الثقل عن الأمير) من الوزر بكسر الواو وسكون الزاء وهو الحمل الثقيل قوله لأنه الخ بيان وجه التسمية بالوزير المشتق من الوزر.

قوله: (أو من الوزر وهو الملجأ لأن الأمير يعتصم برأيه ويلتجيء إليه في أموره ومنه الموازرة) أو من الوزر بفتحتين وهو في الأصل الجبل الذي يتحصن به ثم استعمل في مطلق الملجأ بطريق نقل اسم الخاص على العام فيكون حقيقة اصطلاحية ومجازاً لغوياً قوله لأن الأمير أي السلطان يعتصم الخ كما أنه يحتمل الثقل من الأمير فكلا المعنيين متحققان في الوزير وعن هذا ردد في الاشتقاق وإرادة كلا المعنيين معاً ممكن بالعناية قوله ومنه أي أخذت منه الموازرة بمعنى المعاونة فعلى هذا المعنى يكون فعيلاً بمعنى مفعول بالحذف والإيصال كما أنه على الأول فعيل بمعنى فاعل ولعدم التمحل فيه قدمه ويجوز أن يكون للنسب فيهما.

قوله: (وقيل أصله أزير من الأزر بمعنى القوة فقيل بمعنى مفاعل كالعشير والجليس قلبت همزتها واواً كقلبها في موازر) فعيل بمعنى مفاعل فيكون وزيراً بمعنى موازر بمعنى قوي لأنه قوي على البرايا والرعايا قوله كقلبها في موازر الخ أي قلبها في موازر قياسي لانضمام ما قبلها وكذا قلبت واوه همزة في وزير لكونه بمعناه وإن لم يكن سبب القلب

قوله: ولذا نكرها أي ولأجل أن المسؤول من حل العقدة هو قدر التفهم نكر عقدة فالمعنى ﴿واحلل عقدة من لساني﴾ [طه: ٢٧] قوله وجعل عطف على قوله نكر أي نكر موسى عقدة وجعل يفقهوا جواب الأمر فإن جعله جواب الأمر احلل يدل على أن المطلوب الحل قدر التفهيم.

قوله: ومن لساني يحتمل أن يكون صفة عقدة وأن يكون صلة احلل فعلى الأول يكون الظرف مستقراً وعلى الثاني لغواً.

---

(١) لإزالتها بكمالها.

متحققاً من باب حمل النظير على النظير وهو كثير في كلامهم قيل فلا يخالف القياس.

قوله: (ومفعولاً اجعل وزيراً وهارون قدم ثانيهما للعناية به ولي صلة أو حال أو لي وزيراً وهارون عطف بيان للوزير) هذا بناء على أن عطف البيان يجوز أن يخالف متبوعه تعريفاً وتنكيراً خلافاً للبعض[1] ولم يجعله بدلاً لأن المبدل منه في حكم السقوط فيؤول المعنى إلى قولنا: واجعل لي هارون من أهلي ولا صحة له وإن جعل الشيخان الجن في قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجن﴾ [الأنعام: ١٠٠] لكن لا يخلو عن اشتباه حتى أن السكاكي اختار كون الجن منصوباً بفعل مضمر وجوز ذلك هنا أيضاً أي اجعل هارون كأنه قيل من اجعل وزيراً فقال اجعل هارون.

قوله: (أو وزيراً ومن أهلي تبيين كقوله: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾ [الإخلاص: ٤]) كما في سقياً له أي إرادتي لي قدمت على المبين وإليه أشار بقوله كقوله تعالى الخ قال المص هناك وكان أصله أن يؤخر الظرف لأنه صلة لكن لما كان المقصود نفي المكافأة عن ذاته تعالى قدم تقديماً للأهم فكذا الكلام ههنا ويجوز أن يكون لي حالاً كما فيما قبله لكن لم يذكره اكتفاء.

قوله: (وأخي على الوجوه بدل من هارون) قيل عليه أن إبدال الشيء مما هو أقل منه فاسد كما في دلائل الإعجاز فهو عطف بيان وأنت خبير بأن كونه أقل غير ظاهر بل هو عينه ذاتاً وإن كان مغايراً مفهوماً وهكذا الحال في جميع بدل الكل من الكل وإن كان مراده إن أخي عام لهارون وغيره أما في الواقع إن كان له أخ غير هارون أو مفهوماً إن لم يكن له أخ غيره فيشكل عليه بمثل زيد أخوك فإن أخوك بدل الكل من الكل وكتب النحو مشحونة بذلك فما هو جوابه فيه فهو جوابنا في ذلك وكونه أوضح من متبوعه غير لازم لأن الإيضاح حاصل من المجموع لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأول أوضح كما في الجامي وفي المطول أيضاً على أن فائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح كما في المطول فلا إشكال هنا بأن الثاني ليس بأوضح من الأول.

قوله: (أو مبتدأ خبره

قوله تعالى: ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ﴿٣١﴾ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ﴿٣٢﴾

﴿اشدد به﴾ [طه: ٣١] على لفظ الأمر) أي بتأويل مقول في شأنه اشدد به والجملة استئنافية بيانية كأنه قيل لم طلبت ذلك.

قوله: أو لي وزيراً عطف على وزيرا هارون أي مفعولاه وزيرا هارون أو لي وزيراً فوزيراً على الوجه الأول مفعول ثانٍ وعلى الثاني مفعول أول قدم المفعول الثاني للعناية والاهتمام بشأن نفسه فإنه يحتاج إلى عون ولذلك عقب به قوله: ﴿يفقهوا قولي﴾ [طه: ٢٨].

قوله: أو ﴿وزيراً من أهلي﴾ [طه: ٢٩] أي أو يكون مفعولاً اجعل وزيراً من أهلي.

---

(١) كابن هشام وغيره فإنهم ادعوا إن عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفاً وتنكيراً لكن لا دليل عليه وعن هذا اختار المص جواز المخالفة.

قوله: (وقرأهما ابن عامر بلفظ الخبر على أنهما جواب الأمر) فلا تكون استئنافية وإنما قال على لفظ الأمر لأن المقصود به الدعاء لا الأمر والمراد بالإشراك في أمري الإشراك في أمر الدعوة لا النبوة قيل ولا يراد بالأمر النبوة لأنها ليست في يده والإشراك فيها ليس بمقدور له ولا يخفى عليك أن الإشراك في أمر الدعوة ليس بمستلزم الإشراك في النبوة لكن قوله تعالى: ﴿قد أوتيت سؤلك﴾ [طه: ٣٦] يشعر بأن المطلوب سؤال الإشراك في النبوة لأن المعطى هو النبوة فتكون من جملة سؤله عليه السلام وعدم كونها مقدورة لا ينافي التعبير بأنها أمري بعد ما منحها الله تعالى إياه عليه السلام فيكون طلب الإشراك في أمر النبوة لأنها في يده بإعطاء الله تعالى وإن لم تكن مقدورة له فتأمل وكن على بصيرة.

قوله تعالى: كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾

قوله: (فإن التعاون يهيج الرغبات ويؤدي إلى تكاثر الخير وتزايده) أشار بذلك إلى أن المراد بقوله: ﴿اشدد به أزري﴾ [طه: ٣١] التعاون في الميرات لأن شد الإزر وهو الظهر يستلزم التعاون فأريد به كناية إذا الشد جمع يستمسك به المجموع مثل الربط والعقد والإزر أصله بمعنى القوة ويراد به الظهر[1] يقال أزرني فلان على أمري أي كان لي ظهر أو حاصله معيناً وفي العرف لفلان ظهر أي ناصر ومعين فيكون شد الظهر كناية عن كمال التعاون قيل فيه إيماء إلى أن قوله: ﴿إنك كنت بنا بصيراً﴾ [طه: ٣٥] تعليل للمعلل بقوله: ﴿كي نسبحك كثيراً﴾ [طه: ٣٣] بعد اعتبار تعليله به أي فلا يلزم تعدد العلل فلا إشكال بأن الفعل الواحد لا يتعدى إلى علتين ﴿ونذكرك كثيراً﴾ [طه: ٣٤] من قبيل عطف العام على الخاص ولم يعكس للتنبيه على أن ذكر التسبيح وهو تنزيه الله عما لا يليق به ينبغي أن يقدم على سائر الاذكار وهي الثناء على الله تعالى بما يليق به لأن التخلية مقدمة على التحلية وفي سورة الأحزاب قدم الذكر[2] على التسبيح للتنبيه على شرف التسبيح لأن التنزيه أصل الاذكار مقدم على حمد وثناء وذكر كثيراً ثانياً لإفادة كثرة التسبيح والذكر على حيالهما وفي بعض المواضع اكتفى بالأول.

قوله تعالى: إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿٣٥﴾

قوله: (عالماً) أشار إلى أن بصيراً بمعنى عالماً لكون متعلقه أحوالاً كما أشار إليه بقوله بأحوالنا لا لأن صفة البصر راجعة إلى صفة العلم فإنه قول مرجوح.

قوله: وقرأهما ابن عامر بلفظ الخبر أي قرأهما بفتح همزة ﴿اشدد﴾ [طه: ٣١] وضم همزة اشركه على أنهما صيغتا المتكلم وحده وجزمهما على أنهما جواب الأمر وهو اجعل إقحام اللفظ في قوله على لفظ الأمر حيث لم يقل على الأمر تأدب منه.

---

(١) ومنه المبرز لأنه يشد على الظهر وكذا الإزار.

(٢) ﴿يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً وسبحوه بكرة وأصيلا﴾.

قوله: **(بأحوالنا وإن التعاون مما يصلحنا وإن هارون نعم المعين لي فيما أمرتني به)** بأحوالنا إشارة إلى تقدير المضاف في قوله بنا ومن جملة أحوالنا التعاون فإنه تعالى عالم بأنه مما يصلحنا وأنه أنفع لنا وتخصيص التعاون به لأن هارون نعم العون لي وأنا أعتمد عليه.

قوله: **(قال)** استئناف بياني ولذا اختير الفصل.

قوله تعالى: قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٣٦﴾

﴿قد أوتيت﴾ [طه: ٣٦] أي أعطيت.

قوله: **(سؤلك أي مسؤولك فعل بمعنى مفعول كالخبز والأكل بمعنى المخبوز والمأكول)** سؤلك الإضافة للجنس أي جميع مسؤولك في هذا المرام اختير المفرد لأن استغراقه أشمل كرر يا موسى إظهاراً لكمال العناية ومزيد اللطف.

قوله تعالى: وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰٓ ﴿٣٧﴾

قوله: **(﴿ولقد مننا﴾ [طه: ٣٧])** أي وبالله لقد مننا والقسم للمبالغة في وقوع المحلوف عليه تعديد لما أنعم عليه تنبيهاً على أنه تعالى كما أحسن عليه فيما مضى يحسن فيما يستقبل إذ الظاهر إن أوتيت في موضع المضارع ولتحقق وقوعه عبر بالماضي وبالمبنى للمفعول على عادات العظماء وأما في قوله: ﴿ولقد مننا﴾ [طه: ٣٧] ذكر الفاعل بنون العظمة للتفنن في إظهار العظمة بأنواع العبارة مع البراعة والبلاغة.

قوله: **(أنعمنا عليك)** أشار به إلى أن المراد بالمن هنا الإنعام لا بمعنى أن يعتد بإحسانه إلى من يحسن إليه.

قوله: **(في وقت آخر)** إشارة إلى أن مرة ظرف زمان وأخرى بمعنى مغاير لهذا الوقت والمراد به وقت متسع لجميع أوقات النعم المعدودة هنا بدلالة.

قوله تعالى: إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾

قوله: **(إذ أوحينا)** إلى آخر القصة إذ أوحينا بدل منه بدل الكل بالنسبة إلى المجموع والأولى التعليل وذلك عند ولادته والخوف من فرعون بدلالة ما بعده ولقوله تعالى: ﴿وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه﴾ [القصص: ٧] الآية.

قوله: **(بإلهام)** قوله تعالى في سورة القصص ﴿إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين﴾ [القصص: ٧] لا ينافيه كما قيل لأن أم موسى قد شاهدت ما يدل على نبوته وإن الإلهام لصاحب النفس القدسية بمثل ذلك ليس بمستبعد لأن الإلهام من قبيل الكشف.

قوله: **(أو في منام أو على لسان نبي في وقتها)** قال صاحب الكشف إنه على خلاف الظاهر المنقول لأنه وإن كان في وقتها نبي لكثرة أنبياء بني إسرائيل لكنهم مغلوبون في أيدي القبطي واستيلاء فرعون عليهم كان ذلك بعيداً.

قوله: **(أو ملك)** بناء على أنه يراه غير الأنبياء وهو الصحيح كذا قيل وفيه بعد ولذا أخره.

قوله: (لا على وجه النبوة كما أوحى إلى مريم) لأن الوحي إليها ليس للتبليغ وهذا هو الصحيح المختار وقيل إنها نبية كريمة وحواء وساره وآسية وهو قول ضعيف جداً لا يعبأ به قطعاً لاختصاصها بالذكور.

قوله: (ما لا يعلم إلا بالوحي أو مما ينبغي أن يوحى ولا يخل به لعظم شأنه وفرط الاهتمام به) ما لا يعلم إلا بالوحي أوله ليفيد إذ مفعول الوحي لا يكون إلا بالوحي ولو قيل إنه من قبيل قوله تعالى: ﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾ [طه: ٧٨] في إفادة التفخيم لم يحتج إلى التأويل قوله ولا يخل به بضم الياء وفتح الخاء من أخل الفارس بمركزه إذا ترك موضعه المعين أي مما ينبغي أن يوحى ولا يترك به قوله لعظم متعلق بينبغي.

قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾

قوله: (بأن اقذفيه أو أي اقذفيه لأن الوحي بمعنى القول) بأن اقذفيه أي إن مصدرية والجار محذوف أو تفسيرية كما قال أو أي اقذفيه ولو قدمه لكان أولى لأن كون إن مصدرية في الأمر والنهي منعه بعض النحاة وقد مر بيانه غير مرة ولم يجعله بدلاً إذ الوحي عام له ولما بعده فلا يتحد معه بل الوحي ملابس له ملابسة العام بالخاص والقذف مستعمل في الوضع كما في النيسابوري أي أوضعيه في التابوت ولذا قال والقذف يقال للإلقاء والوضع أشار بذلك إلى أنه بمعنى الوضع في الأول والإلقاء في الثاني لقوله: ﴿فألقيه في اليم﴾ [القصص: ٧] وقيل بمعنى الوضع في الموضعين إذ أصله الإلقاء ولكنه لما استلزم الوضع قد يطلق وإن لم يكن الموضوع محسوساً.

قوله: (والقذف يقال للإلقاء وللوضع كقوله تعالى: ﴿وقذف في قلوبهم الرعب﴾ [الأحزاب: ٢٦] وكذلك الرمي كقوله غلام رماه الله بالحسن يافعاً) أي وضعه ولا إلقاء ولا

قوله: ما لا يعلم إلا بالوحي أو ما ينبغي أن يوحى ولا يخل به الوجه الأول على أن يكون ما في ﴿ما يوحى﴾ [طه: ٤٨] للجنس يعني الجنس الذي لا يوقف عليه إلا بطريق الوحي والثاني على أن يكون للنوع وهو نوع الخير من الفعل فإن قولك فعلت اليوم ما يفعل يدل بحسب استعمال العرف على أن فعلك الذي فعلته اليوم شأنه أن يفعله كل أحد وليس ذلك إلا لكونه خيراً ومهماً فإن ما لا يفعل لا يكون مهماً ولا ينبغي لأحد أن يفعله قوله ولا يخل به بضم الياء وفتح الخاء من أخل الفارس بمركزه إذا ترك موضعه الذي هو عند الأمير.

قوله: بأن اقذفيه أو ﴿أن اقذفيه﴾ [طه: ٣٩] الوجه الأول على أن يكون أن مصدرية والثاني على أن تكون أن مفسرة وقوله لأن الوحي بمعنى القول بيان لكونها مفسرة.

قوله: يقال للإلقاء والوضع الخ معنى الوضع يناسب القذف في التابوت ومعنى الإلقاء يناسب القذف في اليم.

قوله: وكذلك الرمي قال غلام رماه الله بالحسن يافعاً أي حصل فيه الحسن ووضعه فيه اليافع المرتفع.

طرح هنا بل الوضع فاتضح الفرق بين الإلقاء والوضع وإن الإلقاء مستلزم للوضع دون العكس فالإلقاء أخص مطلقاً قوله يافعاً حال واليفع واليافع الصغير[1] سنا والغلام بمعناه فهو حال مؤكدة إذ الغلام يطلق على الشاب الغير الملتجي والذي لم يبلغ وهو من شعر الحماسة.

قوله: (لما كان إلقاء البحر إياه إلى الساحل أمراً واجب الحصول لتعلق الإرادة به جعل البحر كأنه ذو تمييز مطيع أمره بذلك وأخرج الجواب مخرج الأمر) لتعلق الإرادة العلية بحصوله فيكون كالواجب بسبب تعلق الإرادة في وقوعه البتة قوله كان الخ إلى أنه استعارة بالكناية شبه اليم في العلم بمأمور منقاد في الامتثال وهذه استعارة بالكناية وأثبت له الأمر وهو تخييلي وهذا هو المطابق لتقرير المص وقيل فليلقه استعارة تصريحية تبعية قوله وأخرج الجواب أي جواب الأمر وهو ﴿فاقذفيه﴾ [طه: ٣٩] أي أن اقذفيه في اليم أي البحر ﴿فليلقه اليم بالساحل﴾ [طه: ٣٩] لكنه أخرج الجواب مخرج الأمر لما ذكره والأولى أن يجعل الضمائر الخ أشار به إلى أن بعض الضمائر وهو ما ذكر بعد قوله ﴿أن اقذفيه في التابوت﴾ [طه: ٣٩] يحتمل أن يعود إلى التابوت لأنه المقذوف والملقى بالذات لكن فيه تفكيك الضمير فلا يصير إليه بلا داع وقرب التابوت لا يكون داعياً إذ كون المقصود بيان أحوال موسى عليه السلام يعارضه غاية الأمر أنه جائز والمص أشار إليه بقوله والأولى الخ وجه الأولوية أن استقامة المعنى بدون التفكيك لما كان متحققاً لا يناسب التفكيك إعجاز القرآن وبلاغته ولذا بالغ صاحب الكشاف فقال إن فيه هجنة وتنافراً.

قوله: (والأولى أن يجعل الضمائر كلها لموسى مراعاة للنظم والمقذوف في البحر والملقى إلى الساحل وإن كان التابوت بالذات فموسى بالعرض) فيصدق عليه أنه المقذوف والملقى فيستقيم المعنى بدون التفكيك إنما كان بالعرض لأنه بواسطة التابوت فالتابوت

قوله: وأخرج الجواب مخرج لأمر أي أخرج جواب ﴿اقذفيه﴾ [طه: ٣٩] مخرج الأمر حيث قال: ﴿فليلقه اليم﴾ [طه: ٣٩] ولم يقل يلقه على لفظ المضارع المجزوم جواباً للأمر على ما هو مقتضى الظاهر لأن البحر جماد ليس مما يخاطب بالأمر والنهي خطاب ذوي العقل والتمييز لكن جعل مثلهم في وجوب حصول المطلوب منه وجوب حصوله من ذوي التمييز المأمورين به فخوطب خطاب ذوي العقول فقيل: ﴿فليلقه اليم﴾ [طه: ٣٩] بلفظ الأمر.

قوله: والأولى أن يجعل الضمائر كلها لموسى مراعاة للنظم أي أولاً لي أن يجعل ضمير ﴿أن اقذفيه﴾ [طه: ٣٩] وضمير فاقذفيه وضمير فليلقه لموسى لئلا يتفكك النظم برجع ضمير اقذفيه الأول إلى موسى وضمير ﴿فاقذفيه﴾ [طه: ٣٩] وضمير فليلقه إلى التابوت ولجواز ذلك قال والأولى فقوله والمقذوف في البحر والملقى إلى الساحل وإن كان التابوت بالذات فموسى بالعرض أي فهو موسى بالعرض هذا بيان لصحة تعلق الإلقاء بموسى مع أن الملقى ظاهراً هو التابوت وبهذا التوجيه صح رجع الضمائر كلها إلى موسى.

---

(١) وهو القريب من العشرين سنة كذا قيل والأولى ما ذكر في أصل الحاشية.

لكونه خشباً يعلو الماء ويدفعه الموج والظاهر أن نسبة القذف والإلقاء إلى موسى عليه السلام حقيقة لأن الإلقاء والقذف وقعا له بالفعل ولو بواسطة التابوت لأن الإلقاء المتعلق بالظرف مستلزم لإلقاء ما فيه حتى يترتب عليه حكم الإلقاء مثل لزوم الضمان ونحوه وكون ما هو بالعرض مجازاً إذا لم يتصف بالفعل المسند إلى ما هو[1] بالذات وهنا ليس كذلك.

قوله: (جواب فليلقه وتكرير عدو للمبالغة أو لأن الأول باعتبار الواقع والثاني باعتبار التوقع) للمبالغة ووجه المبالغة في التكرير يدل على أن عداوته كثيرة متعلقة بكل من الرب وموسى على حدة لا واحدة متعلقة قوله أو لأن الأول باعتبار الواقع الخ فلا تكرار والتعبير بعدوله مجاز أولي وإطلاق التكرير في الأول صوري ولو لم يكرر لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عند المص وعندنا بارتكاب عموم المجاز.

قوله: (قيل إنها جعلت في التابوت قطناً ووضعته فيه ثم قيرته وألقته في اليم وكان يشرع منه إلى بستان فرعون نهر فدفعه الماء إليه فأداه إلى بركة في البستان وكان فرعون جالساً على رأسها مع امرأته آسية بنت مزاحم فأمر به فأخرج ففتح فإذا هو صبي أصبح الناس وجهاً فأحبه حباً شديداً كما قال: ﴿وألقيت عليك محبة مني﴾ [طه: ٣٩]) ثم قيرته أي طلته بالقير لئلا يدخل الماء فيه فيتضرر به موسى عليه السلام والبركة بكسر الباء الموحدة وسكون الراء المهملة مجتمع الماء بدون بناء والحوض ما بني منه في أكثر الاستعمال فأمر به أي بإخراجه بقرينة فأخرج ففتح وجه موسى فإذا هو إذا للمفاجأة.

قوله: (أي محبة كائنة مني) والجار والمجرور صفة.

قوله: (قد زرعتها في القلوب بحيث لا يكاد يصبر عنك من رآك فلذلك أحبك فرعون) وزرعها استعارة لطيفة في إيجادها قوله بحيث لا يكاد يصبر الخ وهذا منفهم من التقييد بقوله مني وإلا فكل شيء منه تعالى إيجاداً وإظهاراً فعلى هذا إن الملقى محبة العباد له عليه السلام.

قوله: (ويجوز أن يتعلق مني بألقيت أي أحببتك) فيكون ظرفاً لغواً فالملقى محبة الله تعالى ومحبة الله تعالى عبارة عن رضائه فيكون مجازاً ولذا أخره وأيضاً الإلقاء يلائمه المعنى الأول فإنه رمي وطرح فيكون محبة العباد له عليه السلام ملقاة أي مرمية رمياً معنوياً من الله تعالى ولهذا قال أي أحببتك فيكون ﴿ألقيت عليك محبة مني﴾ [طه: ٣٩] كناية عن حبه تعالى ومن أحبه الله تعالى جواب سؤال بأن المراد هنا محبة العباد لا سيما محبة فرعون فأجاب بما ترى.

قوله: (ومن أحبه الله أحبته القلوب) كما ورد في الحديث الصحيح وقد نقله المص

قوله: وقيرته من القير بكسر القاف أي زفتته.

---

(١) كنسبة الحركة إلى جالس السفينة فإنه مجاز إذ لا حركة له.

في أواخر سورة مريم وجه التخصيص في الوجهين هو أنه إذا كان ظرفاً مستقراً يكون المعنى ألقيت عليك محبة كائنة مني حاصلة من قبلي وما كان حاصلاً من جهته تعالى هو ما كان في غيره إذ لا معنى في جعل صفة كائنة منه حاصلة من قبله ولو سلم ذلك فلا فائدة فيه إذ لا نزاع فيه بخلاف ما كان في العباد فأنكر بعضهم[1] كونه من الله تعالى فيحمل عليه الفائدة أنه الحق وأما إذا تعلق بألقيت فيفيد أن مبدأ الملقي له اتصال به فيكون صفته.

قوله: (وظاهر اللفظ أن اليم ألقاه بساحله وهو شاطئه لأن الماء يسحله فالتقط منه لكن لا يبعد أن يتأول الساحل بجنب فوهة نهره) جواب إشكال وهو أن ما ذكر في القول المذكور يخالف النظم فأجاب بأن ظاهر النظم يفيد أن اليم ألقاه بساحله وهو شاطئه وسمي بالساحل لأن الماء يسحله أي يحفره فساحل للنسب وإلا فحقه مسحول لا ساحل فالتقط منه فحينئذٍ يكون ما روي عن القيل يخالفه قوله لكن الخ إشارة إلى الجواب بأنه[2] لا يبعد أن يؤول الساحل ولا يراد ظاهره بجنب فوهة نهره أي نهر فرعون فوهة بضم الفاء وتشديد الواو المفتوحة وهاء مفتوحة بعدها تاء تأنيث أي فمه فذكر الساحل وأريد جنب فم نهر فرعون تشبيهاً بالساحل فإنه جنب البحر فلا منافاة فاتضح صحة القيل إذ الظاهر ليس بمقصود.

قوله: (ولتربي ويحسن إليك وأنا راعيك وراقبك) ولتربي حاصل المعنى لأن تصنع

قوله: لأن الماء يسحله أي يقشره أي يلقي إليه قشره وقذف به ثمة.

قوله: وظاهر اللفظ الخ يعني ظاهر اللفظ يخالف الرواية لأن اليم البحر والساحل هو شاطىء اليم والقذف من اليم إنما يكون بالساحل وكذلك الالتقاط إنما يكون من الساحل وليس في لفظ القرآن ما يدل على دخول التابوت البركة ليلتقط منها إلا أن يحمل اللفظ على أن الساحل كان متصلاً بفوهة نهر فرعون وقيل رواية الواحدي ومحيي السنة أن اليم هو نهر النيل والشاطىء شاطىء النيل وكان يشرع من النيل نهر كبير في دار فرعون فحين هو جالس مع امرأته على رأس البركة إذا تابوت يجيء به الماء فأمر بإخراجه فأخرجوه قوله أي محبة كائنة مني هذا على تقدير كون الظرف مستقراً وقوله ويجوز أن يتعلق مني بألقيت مبنى على كونه لغواً فعلى الأول إما أن يقدر المتعلق عاماً كما هو المشهور وهو المراد من قوله أي محبة كائنة مني أو خاصاً لقرائن الأحوال وهو أن الله تعالى أوقع محبته في قلب آسية وأعدى عدوه فرعون وفي قلب كل من أبصره فتقديره وألقيت محبة موقعة مني وعلى الوجه الثاني لفظ من في مني ابتداءي فيكون إلقاء المحبة منشأ مبتدأ من الله تعالى وإليه الإشارة بقوله ﷺ: زمن أحبه الله أحبته القلوب» والوجه الأول أشمل من حيث المنطوق والوجه الثاني أبلغ أي أدخل في البلاغة من جهة المفهوم.

قوله: ولتربي ويحسن إليك وأنا راعيك وراقبك هذا التوجيه على أن يكون قوله على عيني بمعنى مرأى مني وتخصيص الخطاب بموسى مع أن جميع الأشياء كذلك من باب الاختصاص للتشريف كاختصاص عيسى بكلمة الله والكعبة ببيت الله مع أن كل مخلوق قد وجد بكلمة كن وإن جميع البيوت بيوت الله.

---

(١) كالمعتزلة فإنهم يقولون إن أفعال العباد من العباد لا من الله تعالى.

(٢) أشار به إلى أن الظاهر أن البحر ألقاه إلى ساحل البحر فالتقطه منه آل فرعون فلا حاجة إلى ما ذكر القيل.

معناه يفعل بك الصنعة وهي الإحسان والتربية من أعظم الإحسان ولذا عطف ويحسن إليك قوله وأنا راعيك معنى على[1] عيني كناية لأن العين آلة الحس الذي به يحفظ الشيء ويراعى عن الاختلال والزيغ فعبر به عن المبالغة في الحفظ والرعاية على طريقة التمثيل وتمام التفصيل قد مر في سورة هود قوله وراقبك عطف تفسير لراعيك ولو اكتفى به لكان أولى.

قوله: (والعطف على علة مضمرة مثل ليتعطف عليك) اختير هذا للإشارة إلى كثرة العلل ولذا قال مثل ليتعطف تنبيهاً على عدم انحصارها في المذكور كأنه قيل: ﴿ألقيت عليك محبة مني﴾ [طه: ٣٩] ليكون كيت وكيت ﴿ولتصنع على عيني﴾ [طه: ٣٩] اختير هنا كلمة على المفيدة للاستعلاء للمبالغة في الحفظ وفي سورة هود وجيء بالباء الملابسة ولا حاجة إلى القول بأن على بمعنى الباء.

قوله: (أو على الجملة السابقة بإضمار فعل معلل مثل فعلت ذلك) فيفوت المبالغة في كثرة العلل قوله مثل فعلت أي وفعلت ذلك لتصنع فالواو داخلة على الفعل المحذوف.

قوله: (وقرىء ولتصنع بكسر اللام وبسكونها والجزم على أنه أمر) بكسر اللام على أنه أمر ولذا قال والجزم فحينئذٍ يكون عطفاً على ﴿فليلقه اليم بالساحل﴾ [طه: ٣٩] كما نقل عن اللوامح فلا يلزم عطف الإنشاء فيه على الخبر وأمر المخاطب باللام شاذ لكنه لكونه مجهولاً بمنزلة الغائب فأصله الغيبة مثل ليصنع زيد عمراً وهو جائز فلما نقل عنه إلى

قوله: وقرىء ﴿ولتصنع﴾ [طه: ٣٩] بكسر اللام وسكونها على أنه أمر وهذه القراءة قراءة أبي جعفر قال ابن جني ليس دخول اللام ههنا كدخولها في قوله: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ [يونس: ٥٨] بالتاء لأن المأمور في ﴿فلتفرحوا﴾ [يونس: ٥٨] مخاطب وههنا غائب وهو مثل لتعن بحاجتي ولنوضع في تجارتك فإن المعاني بها والواضع فيها غير المخاطبين فهو مثل ليضرب زيد وأما قول الرجل خذ طرفك ولآخذ طرفي وقولهم ولنمش كلياً فإنما جاء باللام ولم يخففوه تخفيف قم وسر ونحوهما لقلة أمر الإنسان لنفسه وكثرته لغيره.

قوله: وتكرير عدو للمبالغة يعني لم يقل يأخذه عدو لي وله بل كرر لفظ عدو مبالغة في وصفه بالعداوة ووجه إفادة التكرير للمبالغة من حيث إنه يدل على أنه مستقل في عداوته له تعالى وفي عداوته لموسى عليه السلام.

قوله: أو لأن الأول باعتبار الواقع والثاني باعتبار المتوقع يعني أو يكون تكريره لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فإنه إذا قيل يأخذه عدو لي وعدو له يلزم جمعهما في لفظ واحد وهو لفظ عدو فإنه حقيقة في عداوة الله تعالى لحصولها بالفعل ومجاز في حق موسى لأنها متوقعة غير حاصلة حينئذٍ بالفعل فإذا كرر يكون الأول حقيقة والثاني مجازاً فلا يلزم الجمع المحذور منه.

قوله: أو على الجملة السابقة وهي جملة ﴿ألقيت عليك محبة مني﴾ [طه: ٣٩] بإضمار فعل فالتقدير وفعلت ذلك الإلقاء لتصنع على عيني.

---

(١) أي بمرىء منه هذا أصل معناه.

المجهول للاختصار أبقي على حاله كذا نقل عن اللوامح وفهم منه أن أمر المخاطب باللام جائز في كل مجهول وبيانهم عام للمعلوم والمجهول وتخصيص عدم الجواز بالمعلوم غير مصرح في كلامهم ولا مفهوم منه قال في قوله تعالى: ﴿فبذلك فليفرحوا﴾ [طه: ٥٨] وقرأ يعقوب فلتفرحوا على الأصل المرفوض وقد روي مرفوعاً انتهى ويقال هنا مثل ذلك.

قوله: (ولتصنع بالنصب وفتح التاء أي وليكون عملك على عين مني لئلا تخالف به عن أمري) أي وفي هذه القراءة المراد عمله بنفسه أي حين البلوغ ويجري فيه ما مر من العطف على علة الخ أي تشكرني مثلاً.

قوله تعالى: إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَٰكَ مِنَ ٱلْغَمِّ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٠﴾

قوله: (ظرف لألقيت) بناء على أن المراد زمان متسع فلا يضره وجود إلقاء المحبة قبله إذ ظهور إلقاء المحبة في زمان المشي حيث سلمه عليه السلام إلى أخته لكمال محبته.

قوله: (أو لتصنع) وهذا رجحه صاحب الانتصاف فقال إذ زمان التربية هو زمان رده إلى أمه ومراده أن زمان التربية على وجه التكملة هو زمان الرد إلى أمه وتربية آل فرعون بما سوى الإرضاع ليس بتربية لتضرره بفقد الإرضاع وإذ للماضي ولو دخل على المضارع فهو ماض إذا جعل ظرفاً لألقيت وأما إذا كان ظرفاً لتصنع فالظاهر[1] أنه مضارع.

قوله: (أو بدل من إذ أوحينا على أن المراد بها وقت متسع) لكنه ليس في حكم السقوط ولذلك قال صاحب الكشاف كونه بدلاً أولى وأوفق لمقام الامتنان لما فيه من تعداد النعمة على وجه أبلغ فالمبدل منه كالبدل مقصود والظاهر أن البدل بدل اشتمال وكونه بدل

قوله: أو بدل من ﴿إذ أوحينا﴾ [طه: ٣٨] على أن المراد بكلمة إذ وقت متسع وإنما شرط اتساع الوقت في توجيه البدلية لأنه لو لم يشترط ذلك يكون بدلاً غلطاً تعالى الله عن أن يقع في كلامه غلط علواً كبيراً فإذا اعتبر الاتساع في الوقت يكون وقت مشى أخته عين وقت الإيحاء فيصلح أن يكون وقت المشي بدلاً من وقت الإيحاء بدل الكل وإن اعتبر الضيق في الوقت يتغاير الوقتان فلا يصلح أن يكون أحدهما بدلاً من الآخر بدل الكل لتغاير الوقتين بالذات ولا بدل البعض من الكل لعدم كون أحدهما جزءاً من الآخر ولا بدل الاشتمال لفقد الملابسة وبدل الغلط لا يجري في كلام الله تعالى فإن قيل الوقت الذي وقع فيه المشي غير الوقت الذي وقع فيه الوحي سواء اعتبر في الوقت اتساع أو لا قلت إذا اعتبر الاتساع في الوقت يكون الوقت الواسع ظرفاً للمشي والإيحاء معاً فيصح أن يقال وقت المشي هو وقت الإيحاء مثلاً إذا قلت اذكر إذ صليت العصر يوم الجمعة إذ صليت الفجر يجوز إذ الثاني أن يكون بدلاً من الأول إذا أريد بهما وقت متسع ممتد من الأول وقت الفجر إلى آخر اليوم فيكون بمنزلة أن يقال اذكر يوم صليت العصر صليت الفجر فإن البدلية ظاهرة فيه.

---

(١) لكنه لحكاية الحال الماضية وأما لتصنع فإنما جيء مضارعاً لأنه مستقبل بالنسبة إلى الإلقاء.

الكل بعيد أخره المصنف تنبيهاً على ضعفه عكس ما في الكشف لأن كونه بدلاً يقتضي السقوط على الظاهر وأيضاً كونه بدل اشتمال أو بدل الكل غير ظاهر قوله على أن المراد بها وقت الخ بيان سبب الجواز لا رجحان.

قوله: (فتقول) الفاء لأن هذا القول مسبب عن الشيء وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية هل أدلكم الاستفهام للتقدير إذ لا معنى لسؤال الشخص عن فعل نفسه واختيار هل إذ المقام مقام التصديق.

قوله: (وذلك أنه كان لا يقبل ثدي المراضع) قال تعالى: ﴿وحرمنا عليه المراضع﴾ [القصص: ١٢] الآية وهذا وإن خالف ما في سورة القصص لفظاً حيث نقل هناك فقالت: ﴿هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم﴾ [القصص: ١٢] الآية لكنه مطابق معنى.

قوله: (فجاءت أخته مريم متفحصة خبره فصادفتهم يطلبون له مرضعة يقبل ثديها فقالت هل أدلكم فجاءت بأمه فقبل ثديها) إذ أمرتها أمه ﴿فقالت لأخته قصيه فبصرت به عن جنب﴾ [القصص: ١١] الآية.

قوله: (وفاء بقولنا: ﴿إنا رادوه إليك﴾ [القصص: ٧]) فيه إيماء إلى أن قوله كي تقر عينها تعليل للمعلل بقوله وفاء الخ فلا يلزم كون الفعل الواحد متعدياً إلى علتين وقرة العين كناية عن السرور وقد مر التفصيل في قوله تعالى: ﴿فكلي واشربي وقري عيناً﴾ [مريم: ٢٦].

قوله: (بلقائك ولا تحزن هي بفراقك) أشار إلى أن لا تحزن صيغة غائبة مؤنثة والضمير المستتر راجع إلى الأم عطف على تقر عينها منصوب بكي.

قوله: (أو أنت على فراقها وفقد إشفاقها) فلا تحزن صيغة خطاب له عليه السلام أخره أما أولاً فلأن حزن الطفل غير ظاهر وإن قيل إنه صاحب القوة القدسية فلا يقاس على سائر الأطفال ألا يرى أنه كان لا يقبل ثدي المراضع وقبل ثدي أمه بسرعة وهذا ليس في سائر الأطفال وأما ثانياً فلأن قوله تعالى في سورة القصص ﴿ولا تحزن﴾ [طه: ١٣] متعين لأمه لقوله تعالى: ﴿ولتعلم أن وعد الله حق﴾ [القصص: ١٣] الآية وتوافقهما أولى لكن لما لم يكن هنا ما ينافيه جوزه تكثيراً للفائدة وتنبيهاً على أنه صدر منه ما صدر من البالغ العاقل لكونه ذا قوة قدسية فجوزه مع الإشارة إلى ضعفه.

قوله: (أي نفس القبطي الذي استغاثه عليه الإسرائيلي) سيجيء تفصيله في أوائل سورة القصص.

قوله: (غم قتله خوفاً من عقاب الله تعالى) وإن كان ذلك القتل خطأ فإن محقرات الأمور عظائم عند المقربين.

قوله: (واقتصاص فرعون بالمغفرة والأمن منه بالهجرة إلى مدين) بالمغفرة متعلق

قوله: هي بفراقك وأنت بفراقها الترديد في تفسيره نشأ من احتمال لفظ ﴿لا تحزن﴾ [طه: ٤٠] للغيبة والخطاب.

بنجيناك وناظر إلى الأول قوله والأمن منه ناظر إلى الثاني قوله بالهجرة متعلق بالأمن.

قوله: (وابتليناك ابتلاء) أي عاملناك معاملة الامتحان ابتلاء أي فتوناً مصدر الفعل المتعدي وإن كان الأكثر فيه أن يكون مصدر اللازم.

قوله: (أو أنواعاً من الابتلاء على أنه جمع فتنة أو فتن على ترك الاعتداد بالتاء) فح يكون فتوناً منصوباً بنزع الخافضية أي بأنواع من ابتلاء على أنه جمع فتن قدمه لأن فعولاً مطرد في جمع فعل بلا تاء ثم جواز أن يكون جمع فتنة بالتاء مع أن فعولاً لا يكون جمع فعلة بالتاء وعن هذا اعتذر فقال على ترك الاعتداد بالتاء إذ يصح المعنى بدونها كما قال أولاً جمع فتن.

قوله: (كحجور وبدور في حجرة وبدرة) حجرة بضم وسكون وزاء معجمة وهي ما يوضع فيه تكة السراويل ونحوها والتكة بكسر التاء وتشديد الكاف والبدرة عشرة آلاف درهم.

قوله: (فخلصناك مرة بعد أخرى) إشارة إلى أن في الفتون معنى التخليص لأنه من فتن الذهب بالنار أي أخلصته من غشيه بالسبك أشار بالفاء إلى أن معنى الفتون أنواع الابتلاء إذ الفتنة ما يبتلي الله تعالى عباده من محنة ومنحة لقوله تعالى: ﴿ونبلوكم﴾ [الأنبياء: ٣٥] بالشر والخير فتنة وإن كثر استعماله في العرف المحنة وفيما يشق على الإنسان أي عاملناك معاملة المختبر والتخليص منه حصل بعده واعتبار معنى التخليص هنا ليس لمجرد[1] أن في الفتون معنى التخليص بل لأن المقام مقام تعداد النعم لقوله تعالى: ﴿ولقد مننا عليك مرة أخرى﴾ [طه: ٣٧] فذكر المحن للتنبيه على تخليصها الذي هو من النعم ولذا قال المص فخلصناك وبهذه القرينة يدل على التخليص النظم الجليل بالعبارة لكونه مسوقاً له وإن كان اللفظ عليه دالاً بالالتزام.

قوله: (وهو إجمال لما ناله من المحن في سفره من الهجرة عن الوطن ومفارقة الآلاف والمشي راجلاً على حذر وفقد الزاد وأجر نفسه إلى غير ذلك) وهذه فتنة عظيمة والخلاص منه نعمة جسيمة التي هي المقصود.

قوله: (أوله ولما سبق ذكره) من وضع أمه في التابوت وقذفه في اليم إلى غير ذلك

قوله: وابتليناك ابتلاء وأنواعاً من الابتلاء الوجه الأول مبني على أن يكون فسرنا مصدراً مفرداً كقعود والثاني أن يكون جمع فتن بفتح الفاء وسكون التاء أو جمع فتنة على ترك الاعتداد بالتاء يعني إذا اعتد بالتاء لا يجمع على فتون بل يجمع على فتن بكسر الفاء وفتح التاء مثل فكر في جمع فكرة فلا بد في جمعها على فتون أن لا يعتد بالتاء.

قوله: أوله وما سبق أي وإجمال لما قال في سفره ولما سبق ذكره من إراءته ناراً والأمر بخلع نعليه والأمر بالعبادة وإقام الصلاة والسؤال عما في يمينه والأمر بإلقاء عصاه بصورة الحية والأمر بضم يده إلى جناحه وخروجها بيضاء والأمر بذهابه إلى فرعون للدعوة إلى الدين الحق.

---

(١) وإلا لزم إرادة المعنيين معاً في إطلاق واحد فإنه وإن جاز عند المص لكنه ليس بجائز عندنا فالتعويل على ما ذكرنا من أن لازم المعنى بمعونة قرينة إن الكلام في تعدد النعم وأنه مسوق له الكلام.

كما في السعدي لكن كون ذلك من ابتلاء موسى عليه السلام فيه خفاء والظاهر أن ذلك ابتلاء أمه ولعل لهذا أخره إلا أن يقال إنه عليه السلام فهم ذلك بنور القوة القدسية فيكون ذلك ابتلاء له أيضاً وقد مر في بيان حزنه أنه عليه السلام لا يقاس على سائر الأطفال وجه صحة هذا مع أن عطف فتناك على نجينا المرتب على قتلت نفساً بالفاء يأبى عن ذلك أي عن تعميمه لما سبق هو أن قول المص فخلصناك يدفع هذا الإباء لأن تقدم الأمور المذكورة لا ينافي تأخر الخلاص من تبعتها وقد عرفت أن المقصود خلاصه لأنه نعمة والغرض تعداد النعم.

قوله: (فلبثت سنين) الفاء لتفصيل ما أجمل من أنواع الفتون والأولى تفريع على قوله: ﴿وفتناك﴾ [طه: ٤٠] يظهر من تقرير المص فإنه بين أنواع الفتون بما ناله في سفره واللبث متفرع عليه.

قوله: (فلبثت عشر سنين قضاء لأوفى الأجلين ومدين على ثماني مراحل من مصر) هذه رواية وفي أخرى عشرين وفي أخرى ثمانياً وعشرين والمراد بأوفى الأجلين أي أطول الأجلين ما ذكر في قوله تعالى: ﴿فإن أتممت عشراً فمن عندك﴾ [القصص: ٢٧] والأجل الآخر المضروب ثماني حجج كما سيجيء في سورة القصص قوله على ثمان مراحل وهو الأصح وقيل ثلاث مراحل قيل وعن وهب أنه لبث عنده ثمانية وعشرين سنة عشرة منها مهر ابنته وأقام عنده ثماني عشر سنة بعدها حتى ولد له أولاد.

قوله: (قدرته لأن أكملك واستنبأك غير مستقدم وقته المعين ولا مستأخر) أشار به إلى أن قدراً بمعنى التقدير والتقدير بمعنى المقدر وهذا هو الظاهر المرجح والمعنى أنك جئت على وفق الوقت المقدر فيه استنباؤك بلا تقدم ولا تأخر عنه والمجيء إما إلى المصر أو إلى الطور وهو الظاهر.

قوله: (أو على مقدار من السن يوحي فيه إلى الأنبياء) معين والمراد به رأس الأربعين أخره لأن كونه بمعنى المقدار من الزمان ضعيف إذ المتعارف القدر بسكون الدال.

قوله: (كرره عقيب ما هو غاية الحكاية للتنبيه على ذلك) أي على انتهاء الحكاية أي حكاية ما ناله من ابتداء ولا ذاته وتخليصه عن ذلك وما بعده بيان استنبائه واصطفائه.

قوله تعالى: وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴿٤١﴾

قوله: (واصطفينك لمحبتي) أي هي من نفسي والاصطناع افتعال من الصنع بمعنى

قوله: قضاء لأوفى الأجلين وهو العشر على ما قال شعيب عليه السلام: ﴿إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمان حجج فإن أتممت عشراً فمن عندك﴾ [القصص: ٢٧] ﴿فإن ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي﴾ [القصص: ٢٨].

قوله: أو على مقدار من السن يوحي فيه إلى الأنبياء وهو أربعون عاماً والترديد بأو نشأ من اجتماع قدر ومقدور في الاشتقاق.

الصنعة وهي الإحسان كما مر في ﴿ولتصنع على عيني﴾ [طه: ٣٩].

قوله: (مثله فيما خوله من الكرامة بمن قربه الملك واستخلصه لنفسه) أي الكلام استعارة[1] تمثيلية شبه الهيئة المنتزعة من أمور عديدة وهي موسى عليه السلام وجعله تعالى نبياً رسولاً مكرماً بأنواع الإحسانات كالعصا واليد البيضاء وجعله كليماً بالهيئة الأخرى مأخوذة من أشياء كثيرة وهي شخص مقرب للملك وجعله الملك مكرماً عنده واستخلاصه لنفسه فذكر ما هو موضوع للمشبه به وأريد المشبه خوله بالخاء المعجمة أي أكرمه وأعطاه.

قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴿٤٢﴾﴾

قوله: (بمعجزاتي) كالعصا واليد البيضاء وحل العقدة ولا يبعد أن يراد العصا وحدها لأنها لاشتمالها آيات كثيرة يحسن إطلاق الجمع عليها فإنها انقلبت أولاً حية صغيرة ثم تورمت فصارت ثعباناً ثم انقلبت عصا وقد فصل بعض منافعها في قوله: ﴿ولي فيها مآرب أخرى﴾ [طه: ١٨] وكل منها آية أو المراد العصا واليد وهذا مقتضى السوق.

قوله: (ولا تفترا ولا تقصرا وقرىء تنيا بكسر التاء) تفترا من الفتور أشار إلى أن لا تنيا من الونى وهو الفتور والتكاسل في أمر من الأمور والنهي لا يقتضي الوقوع على أنه للتثبيت على ذلك ولا تقصرا عطف المعلول على العلة إذ الفتور والتكاسل يؤدي إلى التقصير والقراءة بكسر التاء لاتباع النون.

قوله: (ولا تنياني حيثما تقلبتما) أشار إلى أن الإضافة في ذكري إلى المفعول حيثما تقلبتما أي في أي مكان تقلبتما فيه ويستلزم الزمان أيضاً واختير المكان لأنهما مأموران بالذهاب إلى فرعون وهو تقلب في المكان فلا حاجة إلى ما قيل انفهام هذا المعنى من جعل الذكر ظرفاً لهما.

قوله: (وقيل في تبليغ ذكري والدعاء إلي) بتقدير المضاف أو مراده أن الذكر يطلق على العبادة مجازاً وتبليغ إرساله لأجلها كما اختاره في الكشاف مرضه لأنه خلاف الظاهر مع حسن المعنى على الظاهر.

قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾﴾

قوله: (أمر به أولاً موسى وحده وهمهنا إياه وأخاه فلا تكرير) موسى وحده في قوله: ﴿اذهب إلى فرعون إنه طغى﴾ [طه: ٢٤] فيما مر وأمر ههنا إياه وأخاه فلا تكرير وأما قوله: ﴿اذهب أنت وأخوك﴾ [طه: ٤٢] الخ ليس بأمر الذهاب إلى فرعون بخصوصه بل أمر بالذهاب إلى أهل دعوته عموماً فلا يتوهم التكرار حتى يقال وكان حقه أن يذكر عند قوله: ﴿اذهب أنت وأخوك﴾ [طه: ٤٢] الآية وأما جعل قوله: ﴿اذهب أنت وأخوك﴾ [طه: ٤٢] خطاباً لموسى وحده وقوله: ﴿ولا تنيا﴾ [طه: ٤٢] من قبيل وإذ قتلتم نفساً في

---

(١) وجعله استعارة تمثيلية أولى من القول بأنه كناية أو استعارة في المفرد لأنها أبلغ منها.

غاية من الركاكة لأنه بناء على أن الكلام مع موسى إلا أنه لما كان متبوع هارون جعل الخطاب معه خطاباً مع هارون كما نقل عن القفال فيجوز أن يكون المأمور بقوله: ﴿اذهب أنت وأخوك﴾ [طه: ٤٢] موسى وحده قبل الاجتماع وهذا غريب جداً لأنه لو كان المأمور موسى وحده لما كان لذكر أخوك فائدة ومثل هذا التعسف يجب صون التنزيل المحكم عنه والبديهة قاضية بأن هذه العبارة ونحوها أمر بالمعطوف عليه والمعطوف كقوله تعالى: ﴿ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ [الأعراف: ١٩] ثم قال: ﴿ولا تقربا﴾ [الأعراف: ١٩] غاية الأمر أن فرعون لم يذكر هنا فلا مجال لتوهم التكرار حتى يدفع عقيب ذكره.

قوله: (قيل أوحى إلى هارون أن يتلقى موسى) هذا وحي حقيقي لكونه نبياً والقول بإلهام لا ينافي ذلك لأن إلهام الأنبياء عليهم السلام وحي.

قوله: (وقيل سمع بمقبله فاستقبله) فح لأوحى لكنه مرجوح ولذا مرضه مقبله بضم الميم وفتح الباء مصدر ميمي بمعنى الإقبال وعلى التقديرين فالمراد بيان اجتماعهما حتى يؤمرا بالذهاب إلى فرعون.

قوله تعالى: فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾

قوله: (مثل ﴿هل لك إلى أن تزكى وأهديك إلى ربك فتخشى﴾ [النازعات: ١٨، ١٩] فإنه دعوة في صورة عرض ومشورة حذراً أن يحمله الحماقة على أن يسطو عليكما أو احتراماً لما له من حق التربية عليك وقيل كنياه وكان له ثلاث كنى أبو العباس وأبو الوليد وأبو مرة) ثلاث كنى وزيد أبو المصعب والاحترام له لأن له حقاً على موسى بتربيته وليداً وعلى هارون لتربية أخيه مرضه لأن الكنية تفيد التعظيم وهو غير القول اللين حين الدعوة وإن أريد القول اللين معه فلا يكون هذا مقابلاً له بل الظاهر ح التشديد في الدعوة بالأمر والنهي فلا يوجد الحذر أن يسطو بهما أي أن يبطش بهما.

قوله: (وقيل عداه شباباً لا يهرم بعده وملكاً لا يزول إلا بالموت) وضعفه ظاهر إذ الشباب يزول بطول الزمان ولو سلم ذلك فلا يفيد أيضاً لأن الدعوة إن كانت بالقول اللين فلا تقابل وإلا فلا يوجد الحذر عن السطوة عليهما.

قوله: (لعله) أي لعل القول اللين مثل القول: ﴿هل لك إلى أن تزكى﴾ [النازعات: ١٨]

قوله: وقيل سمع بمقبله هو مصدر من أقبل على صيغة اسم المفعول بمعنى الإقبال أي سمع هارون إقبال موسى فاستقبله.

قوله: حذراً تعليل للأمر بالقول اللين أي قولاً لفرعون عند الدعوة إلى الإيمان ﴿قولاً ليناً﴾ [طه: ٤٤] حذراً من أن تحمله حماقته على أن يسطو عليكما.

قوله: عداه أمر لهما بأن يعداه شباباً لا يهرم وملكاً لا يعدم قال السدي القول اللين أن موسى أتاه ووعده على قبول الإيمان شباباً لا يهرم وملكاً لا ينزع منه إلا بالموت ويبقى عليه لذة المطعم والمشرب والمنكح إلى حين موته وإذا مات دخل الجنة فأعجبه.

وهذا قول لين جداً حيث لم ينسب إلى الضلال بل دعوة في صورة عرض كما قاله المص قوله في صورة عرض إشارة إلى أن الاستفهام هنا للعرض وأقحم صورة لأن المتعارف في العرض ألا تزكى مثل ألا تنزل أو المقصود دعوة جزماً لا عرض بل في صورة عرض بسكون الراء بلا أمر ظاهراً مع أن المراد الأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك إذ تبليغ الرسالة إنما هو بهذا الطريق لكنه ترك هنا صورة للنكتة المذكورة مع أن في هذا العرض رمزاً إلى أنك تحتاج إلى التطهر عن رجس الكفر[1] وهذا أبلغ من الأمر بالتوحيد وإنما قال مثل هل لك لعدم الانحصار فيه وعن هذا قال وقيل القول اللين كنياه أي خاطباه بالكنية فإنه توقير فعلى هذا يجوز أن يراد الدعوة بالأمر لا في صورة العرض.

قوله: (متعلق باذهبا أو قولا أي باشرا الأمر على رجائكما وطمعكما إنه يثمر ولا يخيب سعيكما) متعلق باذهبا وهو الظاهر إذ المناسب تحقق الرجاء في زمن الذهاب أو قولاً قوله أي باشرا الأمر أي أمر القول على رجائكما الخ أشار إلى أن لعل للرجاء لكن لا من المتكلم فإنه محال بل من المخاطب فهو مجاز لأنه موضوع لرجاء المتكلم وقيل إنه حقيقة أيضاً وهذا ينافي بيان النجاة قوله وطمعكما عطف تفسير إذ الرجاء قد يكون بمعنى الخوف.

قوله: (فإن الراجي مجتهد والآيس متكلف) فيكون حاصل المعنى فقولا له قولاً ليناً مجتهدين في القول والدعوة غير آيسين.

قوله: (والفائدة في إرسالهما والمبالغة عليهما في الاجتهاد مع علمه بأنه لا يؤمن) جواب سؤال مقدر تقريره واضح قوله والمبالغة عليهما في الاجتهاد يؤيد ما ذكرناه من أن المراد بقوله لعله يتذكر أو يخشى المبالغة في الاجتهاد مع علمه تعالى بأنه لا يؤمن فإيمانه ممتنع لتعلق العلم بخلافه وإلا لزم الجهل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً لكن امتناعه بالغير فلا يلزم التكليف بالمحال لذاته بل التكليف بالممتنع لغيره ولا خلاف في وقوعه فضلاً عن جوازه.

قوله: (إلزام الحجة وقطع المعذرة) وهذا معلوم من عموم قوله تعالى: ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ [النساء: ١٦٥] لكنه تعرض بخصوصه لأن عدم إيمانه لما كان مقطوعاً توجه الإشكال بأنه فما الفائدة في الدعوة

قوله: أي باشرا الأمر على رجائكما وطمعكما أنه يثمر أي باشرا أمر الدعوة إلى الإيمان الضمير في أنه ضمير الشأن وفاعل يثمر ولا يخيب سعيكما على التنازع حمل معنى كلمة لعل على رجاء المخاطبين وهما موسى وهارون لأنه تعالى منزه عن رجاء يعلم ما كان وما سيكون ولا يعزب عن ربك مثقال ذرة.

قوله: فإن الراجي مجتهد أي من رجا شيئاً يجتهد في تحصيله والآيس متكلف من قطع الرجاء عن مطلوبه بترك الاجتهاد ويتكلف أي يعده كلفة ومشقة بلا طائل.

---

(١) فلا إشكال بأن الدعوة إلى التوحيد واجب وهذا لا يؤدي بطريق العرض والمشورة.

وإرسال الرسول وأجاب بما ترى[١] وليس فيه بحث سر القضاء بل طلب الحكمة في إرسال الرسل مع علمه بأنه لا يؤمن وهذا منصوص في القرآن كما نقلناه آنفاً من قوله تعالى: ﴿رسلاً مبشرين﴾ [النساء: ١٦٥] الآية فبين الله تعالى حكمة إرسال الرسل بقوله لئلا يكون للناس على الله حجة وبيان المص طبق ما في النظم الجليل فلا يدري وجه ما قاله السعدي من قوله بيان الفائدة على هذا الوجه يناسب مذهب الاعتزال إلى آخر ما قال فإن بيان الفائدة على هذا الوجه مذهب أهل السنة أيضاً كيف لا وهو منطوق النظم كما عرفت ولم يبحث المص عن وجه عدم إيمان فرعون وعدم التوفيق له حتى يقال العقول قاصرة عن معرفة سر القدر.

قوله: (وإظهار ما حدث في تضاعيف ذلك من الآية والتذكير للمتحقق والخشية للمتوهم) أي المتحقق صدق الأنبياء والخشية للمتوهم صدقهم وهذا بقرينة المقابلة وإلا فالخشية يكون للمتحقق أيضاً ولذا وصف الله تعالى العلماء بالخشية والمتقين بها أيضاً في مواضع عديدة وقال في سورة النازعات في قوله: ﴿فتخشى﴾ [النازعات: ١٩] إذ الخشية إنما يكون بعد المعرفة وهذا ينافر ما ذكر هنا بنوع تنافر ولعل لهذا قال بعضهم والأحسن أن يقال يتذكر المبدأ أو يخشى المعاد أي يتذكر حال صغره وعجزه ووجوده بعد عدمه فيرجع عن دعوى الربوبية أو يخشى عقاب الله تعالى.

قوله: (ولذلك قدم الأول أي إن لم يتحقق صدقكما ولم يتذكر فلا أقل من أن يتوهمه فيخشى) هذا بناء على الرجاء[٢] أي كونا راجيين ذلك.

قوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾﴾

قوله: (أن يعجل علينا بالعقوبة) هذا التفسير منقول عن كثير من السلف كمجاهد وأما قوله تعالى: ﴿نجعل لكما سلطاناً فلا يصلون إليكما﴾ [القصص: ٣٥] لا يقتضي عموم الأوقات كما قيل في قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ [الأنعام: ١٠٣] الآية أو الخوف منها لا يقتضي الوقوع والخوف بحسب البشرية لا ينافي ذلك لما عرفت من أنه لا يقتضي عموم الأوقات وقيل لا تعيين في قوله: ﴿لا يصلون إليكما﴾ [القصص: ٣٥] في

قوله: والتذكير للمتحقق والخشية للمتوهم كلام مبتدأ ليس بمنخرط في سلك المعطوفات المذكورة قبله جيء لبيان حال أهل التذكر والخشية.

---

(١) إذ لا شبهة في أن أفعاله تعالى لها حكم ومصالح يترتب عليه وقد تبين في النظم بلام التعليل وإن العقل قد يدرك بعضها وإن لم يدرك بعضها بخصوصه لكنه بحكم إن فيه حكمة كما بين في علم الكلام فلا وجه لقول الإمام هذا التكليف لا يعلم سره إلا الله وتبعه الفاضل السعدي وهذا عجب لأن سر هذا التكليف قد علم من النص الكريم على وجه العموم والمص تعرض في هذا المقام مخصوصه.

(٢) فلا ينافي ما سبق من أنهما عليهما السلام كانا راجيين ذلك فلا وجه لقوله أن يتوهمه إذ فرعون لا توهم أيضاً.

حفظهما عن عقوبته لجواز أن يكون معناه لا يصلون إلى إلزامكما بالحجة مع أن تقدمه غير معلوم وهذا لا يلائم قوله: ﴿قال رب إني قتلت منهم نفساً﴾ [القصص: ٣٣] الآية وهذا الكلام مسوق لدفع هذا الخوف وتقدمه معلوم من سوق الآية فإنه في ابتداء الوحي قبل الوصول إلى مصر وإلى فرعون.

قوله: (ولا يصبر إلى إتمام الدعوة وإظهار المعجزة) وينكشف منه جواب آخر وهو أن المراد بالعقوبة ما يحول بينهما وبين إتمام الدعوة فإنه نوع عقوبة كما اختاره المعترض على المص.

قوله: (من فرط إذا تقدم ومنه الفارط وفرس فرط يسبق الخيل) من فرط بيان وجه قوله أن يعجل علينا الخ في تفسيره ومنه الفارط وهو المتقدم للمورد وفرس فرط بضمتين قيل وفي القاموس أنه بفتحتين فالضم نظر إلى معناه والفتح إلى لفظه.

قوله: (وقرىء يفرط من افرطته إذا حملته على العجلة أي نخاف أن يحمله حامل من استكبار أو خوف على الملك أو شيطان أنسي أو جني على المعاجلة ويفرط من الافراط في الأذية) وقرىء يفرط بضم الياء وفتح الراء في القراءة الآتية.

قوله: (أن يزداد طغياناً فيتخطى إلى أن يقول فيك ما لا ينبغي لجراءته وقساوته) لأنه موصوف بالطغيان لقوله تعالى: ﴿إنه طغى﴾ [طه: ٤٣] فالمراد زيادة طغيان في الزمان المستقبل حين الدعوة وأشار إليه بقوله فيتخطى الخ فالمراد طغيان مخصوص وكلمة أو لمنع الخلو وأيضاً العجلة بالعقوبة طغيان أيضاً لكن في جنب هذا الطغيان كأنه ليس بطغيان.

قوله: (وإطلاقه من حسن الأدب) حيث لم يقيد بقوله عليك كما قيد أولاً بعلينا وفيه رعاية الفاصلة أيضاً.

قوله تعالى: قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾

قوله: (لا تخافا) أي من أن يعجل بالعقوبة أو أن يطغى فإنه لا يقع شيء منهما فإنني معكما قوله: ﴿إنني معكما﴾ [طه: ٤٦] علة لمقدر كما عرفته والتأكيد لزيادة الاطمئنان وللمبالغة في وقوعه.

قوله: (بالحفظ والنصرة) أشار به إلى أن المعية كناية عن ذلك أو مجاز عنه ودخول مع فيهما لأنهما المباشر أن للدعوة صرح به بعض الأكابر في قوله تعالى: ﴿إن الله مع

قوله: أن يزداد طغياناً فسره بزيادة الطغيان لأنه طاغ بالفعل حمله على الزيادة في الطغيان وهو في معنى الزيادة ليس بمجاز لأن زيادة الطغيان طغيان إلا أن يعتبر دخول مفهوم الزيادة فيه فح يكون مجازاً.

قوله: وإطلاقه من حسن الأدب أي إطلاق الطغيان حيث لم يصرح جهته ولم يقيد بأن وجه طغى ولم يقل إنه طغى بأن ادعى الألوهية ونازع في ملكك رعاية لحسن الأدب في مخاطبة الرب.

الصابرين﴾ [البقرة: ١٥٣] في سورة البقرة وهذا يؤيد أن قوله تعالى: ﴿لا يصلون إليكما﴾ [القصص: ٣٥] مؤخر عن الدعوة كما قيل في دفع الاعتراض على المص وإن كان خلاف سوق الكلام.

قوله: (﴿أسمع وأرى﴾ [طه: ٤٦]) كالتأكيد لقوله: ﴿إنني معكما﴾ [طه: ٤٦] ولذا ترك العطف فالمعنى إنني أسمع وأرى بدخول إنني أو أسمع بلا دخولها واختير المضارع للتجدد كلما تجدد ما جرى بينهم تجدد تعلق السمع والرؤية بخلاف المعية فإنها دائمة.

قوله: (ما يجري بينكما وبينه من قول وفعل) من قول ناظر إلى السمع وفعل ناظر إلى الرؤية قوله ما يجري إشارة إلى المفعول المحذوف لقصد العموم[1] مع الاختصار لانتفاء القرينة على الخصوص.

قوله: (فأحدث في كل حال ما يصرف شره عنكما ويوجب نصرتي لكما) أشار به إلى أن المراد بالسمع والرؤية لازمة وهو إحداثه وإيجاده في كل حال إما كناية أو مجازاً إذ التسلية إنما هي به وأيضاً لظهور أنه سميع وبصير وفائدة الخبر باعتبار إرادة لازمه.

قوله: (ويجوز أن لا يقدر شيء على معنى إنني حافظكما سامعاً مبصراً والحافظ إذا كان قادراً سميعاً بصيراً تم الحفظ) أي يجوز أن لا يقدر المفعول وينزل منزلة اللازم قوله سامعاً الخ. إشارة إلى أنه حال مؤكدة قوله والحافظ إذا كان قادر الخ وكونه قادراً مفهوم من قوله: ﴿إنني معكما﴾ [طه: ٤٦] مع أنه ظاهر كل الظهور قوله تم الحفظ وهذا هو المقصود من إخبار كون الحافظ قادراً الخ.

قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٤٧﴾﴾

قوله: (أطلقهم) أي فأرسل من قولهم أرسلت الصيد إذا أطلقته.

قوله: (بالتكاليف الصعبة وقتل الولدان فإنهم كانوا في أيدي القبط يستخدمونهم ويتعبونهم في العمل ويقتلون ذكور أولادهم في عام دون عام) وولادة هارون عليه السلام صادفت في عام ليس فيه قتل الأولاد وولادة موسى عليه السلام صادفت عاماً يقتلون فيه ذكور أولادهم ولذا جرى ما جرى من القذف إلى التابوت الخ.

قوله: ويجوز أن لا يقدر شيء على معنى إني حافظكما سامعاً ومبصراً يعني يجوز أن لا يقدر مفعولاً أسمع وأرى وينزلا منزلة الفعل اللازم قوله ويجوز أن يكون للتدريج في الدعوة يعني لم يبادر من أول الأمر إلى الدعوة إلى الإيمان بل تعرض أولاً إلى أمر آخر أسهل منها روما للتدريج على ما هو الدأب في استحصال الأمور العظام ليجره شيئاً فشيئاً إلى الإطاعة والانقياد فعرض عليه أولاً الأدنى ثم الأعلى فالأعلى.

---

(١) لأن ما جرى عام لكل ما جرى فلا إشكال بأن تخصيصه بما جرى ينافي في العموم.

قوله: (وتعقيب الإتيان بذلك) أي ذكره عقيب الإتيان لما كان الأمر بالإتيان يتفرع عليه الأمر أن دعوى الرسالة وإرسال بني إسرائيل اكتفى بتعقيب الإتيان بذلك لأنه الأصل المتبوع المتفرع عليه دعوى الرسالة فلولا الإتيان لما حصل لهما دعوى الرسالة بإظهار المعجزة وللتنبيه على ذلك لم يقل وتعقيب دعوى الرسالة بذلك مع أنه الظاهر في بادي النظر.

قوله: (دليل على أن تخليص المؤمنين من الكفرة أهم من دعوتهم إلى الإيمان) أشار به إلى أن الدعوة لفرعون وقومه كما يقتضيه مذاق الكلام حيث قال: ﴿اذهبا إلى فرعون إنه طغى﴾ [طه: ٤٣] فلا وجه لما قيل تعقيب دعوى الرسالة بإطلاق بني إسرائيل لما فيه من إزالة المانع عن دعوتهم واتباعهم وهي أهم من دعوة القبط وأنت خبير بأنه خارج عن سوق الكلام إذ لا ذكر هنا لدعوة بني إسرائيل والمصرح في المواضع دعوة فرعون فما ذكر إخراج النظم الجليل عن ظاهره على أنه لا نسلم أنه المانع لجواز الدعوة على وجه العموم فما المانع من ذلك ثم قال فلا دلالة فيه على ما ذكر مع أنه تقدم في سورة يونس أنه ما آمن لموسى إلا ذرية من قومه فلا يكون المخلصون مؤمنين وهذا سخيف جداً لأن ما ذكر لا ينافي كونهم مؤمنين بغيره من الأنبياء ويؤيده ما مر من أن أم موسى عليه السلام أوحى إليها على لسان نبي وقتها على أن لو سلم ذلك فلا يضرنا لأن تخليص المؤمنين من الكفرة متحقق أيضاً ولو كان بعض إسرائيل وفي ضمن تخليصهم طلب إطلاق كلهم لدعوة من عدا المؤمنين قيل وقد قال المص هناك إن عدم إجابتهم له لخوفهم من فرعون وهو يدل على إيمانهم في الباطن فح لا إشكال أصلاً.

قوله: (ويجوز أن يكون للتدريج في الدعوة) بأن يأمره أو لاثماً لا يشق عليه من إطلاق الأسارى ثم يأمره بتبديل اعتقاده وهذا لا يتم بدون ملاحظة أهميته ولذا ضعفه.

قوله: (جملة مقررة لما تضمنه الكلام السابق من دعوى الرسالة) وعن هذا اختير الفصل أي هذه جملة تذييلية مؤكدة لمفهومه إذ دعوى الرسالة تتضمن دعوى الآية الدالة على الرسالة فلا حاجة إلى أن يقال الجملة استئناف وقعت جواباً عن سؤال بم يعلم ذلك والاستئناف لا ينافي التقرير إذ الجملة التذييلية ذكرت في فن المعاني مقابلة للجملة الاستئنافية وكون الجملة جواباً لسؤال ممكن في كل جملة تذييلية بالعناية[1] والمراد بالتضمن الدلالة الالتزامية فلا تكلف لأن دعوى الرسالة يدل على دعوى المعجزة التزاماً لا

قوله: جملة مقررة لما تضمنه الكلام السابق من دعوى الرسالة والكلام السابق المتضمن فيه لدعوى الرسالة هو قوله: ﴿إنا رسولا ربك﴾ [طه: ٤٧] وقوله: ﴿قد جئناك بآية﴾ [طه: ٤٧] جرى من ذلك الكلام مجرى البيان والتقرير له لأن دعوى الرسالة لا تثبت إلا ببينها التي هي المجيء بالآية التي هي المعجزة.

---

(١) والتزامه في كل موضع خارج عن الانصاف والتخصيص بالبعض تحكم.

التضمن المصطلح ثم كلمة قد هنا للتحقيق والتأكيد وأما كونها للتوقع لأنه إذا ذكرت الرسالة توقع ذكر ما يدل عليهما ويثبتها فلا حاجة إليه[1] إذ فيه كلام في المغني.

قوله: (وإنما وحد الآية وكان معه آيتان) أي حينئذٍ آيتان العصا واليد البيضاء فلا ينافي معه تسع آيات.

قوله: (لأن المراد إثبات الدعوى ببرهان لا الإشارة إلى وحدة الحجة وتعددها وكذلك قوله: ﴿قد جئتكم ببينة﴾ [الأعراف: ١٠٥] ﴿فائت بآية﴾ [الشعراء: ١٥٤] ﴿أولو جئتك بشيء مبين﴾ [الشعراء: ٣٠]) فالتعرض في مثل هذا المقام للتعدد بيان لما في نفس الأمر وإشارة إلى تعاضد بعضها ببعض.

قوله: (وسلام الملائكة وخزنة الجنة على المهتدين أو السلامة في الدارين لهم) سلام الملائكة أي السلام بمعنى التحية والتخصيص لأن المهتدين هم أصحاب الجنة وتحيتهم فيها سلام من الملائكة وهذا كاف في التخصيص ولا يطلب في مثل هذا اليقين أو السلامة أي سلام مصدر بمعنى السلامة عن الآفات والبليات وفيه تعريض للكفار بأنهم مهانون بتوبيخ خزنة النار بقولهم: ﴿ألم يأتكم رسل منكم﴾ [الأنعام: ١٣٠] الآية ولذا كتب عليه السلام هذه الآية الكريمة في مكتوبه الذي أرسله إلى الكفار وملكهم ولهذا ذكر عقيبه قوله:

قوله تعالى: إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾

﴿إنا قد أوحي﴾ [طه: ٤٨] الآية.

قوله: (إن عذاب المشركين على المكذبين للرسل) جمع مشرك بالشين المعجمة والراء المهملة وهذا هو الصحيح وفي بعض النسخ عذاب المنزلين ولا وجه له والمراد

قوله: وكان معه آيتان وهما العصا واليد البيضاء.

قوله: لأن المراد إثبات الدعوى ببرهانها لا الإشارة إلى وحدة الحجة وتعددها فيكفي اللفظ الدال على الجنس وهو لفظ الآية.

قوله: وكذلك قوله: ﴿قد جئتكم ببينة﴾ [الأعراف: ١٠٥] ﴿فأت بآية﴾ [الشعراء: ١٥٤] أو لو جئتك بشيء مبين حيث لم يقل ببينتين وبآيتين وبشيئين لأن القصد إلى الجنس قوله ولعل تغيير النظم والتصريح بالوعيد والتوكيد فيه لأن التهديد في بدء الشروع في الدعوة فإن مجموع المعطوفين مما وقع في البدء فلا ينافيه تقديم الترغيب بقوله: ﴿والسلام على من اتبع الهدى﴾ [طه: ٤٧] يعني أن أصل النظم أن يقال والعذاب على من كذب وتولى ليناسب قوله: ﴿والسلام على من اتبع الهدى﴾ [طه: ٤٧] فغير النظم إلى أن يقال إنا قد أوحي إلينا العذاب على من كذب وتولى وزيد على النظم قوله إنا قد أوحي إلينا وجيء بكلمة التأكيد التي هي أن للغرض المذكور فقوله لأن التهديد في أول الأمر أهم وأنجع تعليل للتصريح بالوعيد والتوكيد بأن وقوله وبالواقع أليق تعليل لتغيير النظم فإن كلامهما ذلك في الواقع إنما هو بالوحي لا من عند نفسيهما.

---

(١) لأن اعتبار التوقع في كل موضع يحتاج إلى التمحل العظيم.

بالمشرك مطلق الكافر مثل قوله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾ [النساء: ٤٨] صرح الفاضل الخيالي بأنه بمعنى الكفر والمعنى أن العذاب المعهود بأنه معد للكفرة وهو العذاب المؤبد على المكذبين للرسل فلا إشكال بأن العذاب غير محصور عليهم وجه الإشكال أن اللام في العذاب للجنس وهو يفيد الحصر ودفعه بأن اللام للعهد فلا حصر مطلق العذاب فيهم ولو سلم أن الحصر ادعائي مبالغة والمراد بالمنزلين في النسخة المذكورة منزلي العذاب وهم خزنة النار وهو بعيد فالمعول على نسخة المشركين وإنما قال على المكذبين ميلاً إلى المعنى فإن من من ألفاظ العموم والإفراد في النظم الكريم لمراعاة لفظه ولم يذكر من تولى أي المتولين عن قبول الحق لأنه في معنى المكذبين.

قوله: (ولعل تغيير النظم والتصريح بالوعيد والتوكيد فيه لأن التهديد في أول الأمر أهم وأنجع وبالواقع أليق) أي مقتضى الظاهر أن يقال والعذاب على من كذب وتولى أو على من لم يتبع الهدى قوله والتأكيد فيه بكلمة أن وزيادة أوحي مع الأول مما أوحي ولم يذكر فيه قوله وأنجع أي أنفع وأشد تأثيراً وبالواقع أليق فإن الواقع كونه معذباً لإصراره على الكفر لما عرفته أنه علم الله أنه لا يؤمن وهذا بطريق التلطف والإيماء وهذا من أصناف البدائع حيث لم يواجه عليه السلام فرعون بأنك مكذب ومعرض عن الحق بل ذكره على وجه العموم وهذا عين القول اللين فلا إشكال.

قوله تعالى: قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾

قوله: (أي بعدما أتياه وقالا له ما أمرا به ولعله حذف لدلالة الحال عليه) بدلالة الفاء الدلالة على التراخي مع التعقيب فلو قال عقيب ما أتياه لكان أولى وكون الفاء فصيحة لا ينافي ذلك تقدير الكلام فأتياه وقالا ما أمرا به قال فرعون بعدما أتياه.

قوله: (فإن المطيع إذا أمر بشيء فعله لا محالة) أي فعله لا ينفك عن الأمر فذكر الأمر يدل عليه بهذه القرينة حتى لو ذكر لعد إطناباً.

قوله: (وإنما خاطب الاثنين وخص موسى بالنداء لأنه الأصل وهارون وزيره وتابعه أو لأنه عرف أن له رتة ولأخيه فصاحة فأراد أن يفحمه) لما مر أنها لم تذهب بالكلية عند كثير من المفسرين وقد أبدناه فيما مر فحسن بيانه يقطع حجته لا ينافي رتة فيه فأراد أن يفحمه أي أن يسكته بحيث يكون كالفحم.

قوله: وإنما خاطب الاثنين وخص موسى بالنداء وإنما خاطب الاثنين وخص موسى بالنداء تأكيداً ولأنه الأصل وهارون وزيره أي وإن خاطب فرعون الاثنين حيث قال: ﴿فمن ربكما﴾ [طه: ٤٩] وخص موسى بعده بالنداء ومقتضى الظاهر أن يشرك هارون في النداء كما شركه في الخطاب للعلة التي ذكرها.

قوله: أو لأنه عرف له رتة ولأخيه فصاحة فأراد أن يفحمه هو من الإفحام أي فأراد فرعون أن يفحم موسى ويبكته.

قوله: (ويدل عليه قوله: ﴿أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين﴾ [الزخرف: ٥٢]) يدل عليه أي على أن موسى خص بالخطاب لهذا الوجه والمراد بالدلالة الظنية لا القطعية فلا ينافي كون الوجوه الأول راجحاً وسؤال فرعون نقل في سورة الشعراء هكذا: ﴿قال فرعون وما رب العالمين﴾ [الشعراء: ٢٣] وجواب موسى هكذا ﴿قال رب السموات والأرض﴾ [الشعراء: ٢٤] الآية وهذا وإن خالف ما ذكره ههنا لفظاً فهو طبقه في المقصود ولا يبعد أن يقال بتعدد القصة أو اختصار القصة.

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥٠﴾

قوله: (﴿قال ربنا الذي﴾ [طه: ٥٠] الآية) جواب بأسلوب الحكيم لأن سؤاله عن حقيقة الرب فأجاب بوصفه المختص به تنبيهاً على أن حقيقته تعالى لا يعرف في هذه الدار فنزل سؤاله منزلة السؤال عن وصفه فأجاب بخاصته ولهذا المقام مزيد بيان في سورة الشعراء.

قوله: (من الأنواع) إشارة إلى أن كل لعموم الأنواع فإن بعض الإفراد لم يعط[1] بكل عارض الذي يطابق كماله فلا يراد عموم الإفراد ويرد عليه أن نوع العقرب لم يعط بكمالة الذي هو البصر فيحتاج إلى تعميم الأنواع إلى الأجناس.

قوله: (صورته وشكله الذي يطابق كماله الممكن له) أي المراد بالخلق المخلوق وفسره بالصورة لأن المراد بشيء مادته لأن المعطى له لا بد أن يكون مغايراً للمعطى بفتح الطاء قوله وشكله عطف تفسير للصورة قوله التي يطابق كماله هذا مفهوم من الإضافة المفيد للاختصاص.

قوله: (أو أعطى خليقته كل شيء يحتاجون إليه) أي مخلوقه فحينئذٍ الضمير في خلقه للموصول لا لشيء كما في الأول.

قوله: (ويرتفقون به وقدم المفعول الثاني لأنه المقصود ببيانه ويرتفقون) أي ينتفعون به فحينئذٍ يكون الكل لعموم الإفراد ويكون الشيء هنا معطى وخلقه معطى له

قوله: صورته وشكله الذي يطابق كماله الممكن له أي أعطى كل شيء صورته وشكله الذي يطابق المنفعة المنوطة به كما أعطى العين الهيئة التي يطابق الابصار وأودع فيها دقائق حكم عجز المشرحون عن بيان كلها وبينوا بعض ما وقفوا عليه من الحكم وكما أعطى الأذن الشكل الذي يوافق الاستماع وكذا الأنف لإدراك الروائح واللسان واليد والرجل وغيرها من الأعضاء الظاهرة والباطنة فإن خلق كل واحد منها مطابق لما علق هو به من المنفعة غير ناب عنه وإن شئت فعليك بمطالعة الكتب المصنفة في تشريح الأعضاء فعلى هذا يكون المفعول الأول لأعطى كل شيء ومفعوله الثاني خلقه وإذا كان خلقه بمعنى خليقته يكون مفعولاً أعطى على عكس ما ذكر أعني يكون مفعوله الأول خلقه والثاني كل شيء.

---

(١) كالأعمى فإنه لم يعط البصر وكالأصم فإنه لم يعط السمع وكالكوسج فإنه لم يعط المحبة والكل كمال له.

وهو الأظهر من الأول أما أولاً فلأن المراد بالشيء المراد في المعنى الأول والشيء عبارة عن المادة والصورة معاً فيكون الشيء مجازاً لاستعماله في الجزء وأما ثانياً فلأن المراد بالكل الأنواع دون الأشخاص وهي المتبادر الشائع والمعنى الثاني حال عن هذين الأمرين فهو أحرى بالتقديم.

قوله: (وقيل أعطى كل حيوان نظيره في الخلق والصورة) فيكون المراد بكل شيء كل حيوان فيكون المعطى له كما في الأول لكن التخصيص لما كان خلاف الظاهر مرضه وأيضاً إن من الحيوان ما يحصل بالتولد فلا نظير له ولهذا لم يرض به المصنف.

قوله: (وقرىء خلقه صفة للمضاف إليه أو المضاف على شذوذ) ولأن الشائع في الاستعمال توصيف مدخول كل فيكون الأول أرجح فعدم التعرض للثاني أحسن[1].

قوله: (فتكون المفعول الثاني محذوفاً أي أعطى كل مخلوق ما يصلحه محذوفاً) لقصد التعميم مع الاختصار وهو ما يصلحه في قوله أي أعطى كل مخلوق ما يصلحه إما في دينه ودنياه أو في دينه فقد أوفى دنياه فقط فلا يرد النقض بالفقير المبتلى بالأمراض والأوجاع لكن النقض بالكافر الفقير المبتلى بأنواع الأسقام باق وإرادة النوع كما في الأول خلاف ظاهر العبارة هنا ولعل لهذا أخره وما ذكره السكاكي من أن قوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿فمن ربكما يا موسى﴾ [طه: ٤٩] إن معناه أبشر هو أم ملك أم جنسي ففساده يظهر من جواب موسى عليه السلام بقوله: ﴿ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾ [طه: ٥٠] كذا في المطول فعلم منه أن من يسأل به عن العارض المشخص لذي العلم فإنه قد أجاب بما يفيد تشخصه وتعينه وقد أشرنا إلى الجواب عن ذلك بأنه هذا الجواب منه عليه السلام بأسلوب الحكيم مثل جوابه عليه السلام بقوله: ﴿رب السموات والأرض﴾ [الرعد: ١٦] الآية عند سؤاله وما رب العالمين وقد صرح به المصنف هناك فلا يرد اعتراض صاحب المطول على السكاكي فلا تغفل.

قوله: (ثم عرفه كيف يرتفق بما أعطى) هذا إشارة إلى الوجه الثاني ورجحانه كما نبهناك عليه قوله ثم عرفه إشارة إلى أن الهدى بمعنى اللغوي وهو التعريف وكيف هنا منسلخ عن معنى الاستفهام.

قوله: أو المضاف على الشذوذ يعني أن الأكثر في أمثال هذا التركيب وصف المضاف إليه فعلى تقدير كونه وصفاً للمضاف يكون المفعول الثاني لأعطى محذوفاً وهو ما يصلحه فإن المفعول الأول ح يكون كل شيء مع صفة فيكون كل شيء خلقه في معنى كل مخلوق فيجب تقدير المفعول الثاني مناسباً للمقام فيصير المعنى أعطى كل شيء ما يصلحه أي مصلحه.

---

(١) لأنه مهما أمكن جعله وصفاً للمضاف إليه فلا وجه لجعله وصفاً للمضاف ثم حكمه بالشذوذ لأن هذا إذا لم يمكن جعله وصفاً للمضاف إليه.

قوله: (وكيف يتوصل به إلى بقائه وكماله اختياراً أو طبعاً) أما اختياراً كما في الحيوانات أو طبعاً كما في الجمادات قال المص في تفسير قوله تعالى: ﴿والذي قدر فهدى﴾ [الأعلى: ٣] فوجهه إلى أفعاله طبعاً أو اختياراً بخلق الميول والإلهامات ونصب الدلائل وإنزال الآيات خلق الميول في الطبيعي ونصب الدلائل في الاختياري فإن النبات مثلاً يتوصل إلى كماله بالتغذية.

قوله: (وهو جواب في غاية البلاغة) أي الحسن والفصاحة وفي مطابقته لمقتضى الحال لما فيه من الإلزام والإفهام بحيث عجز عن الدخل عليه ولم ير إلا صرف الكلام عنه كما هو ويدن المحجوجين المغلوبين كما أشار إليه المص في آخر الكلام.

قوله: (لاختصاره وأعربه عن الموجودات بأمرها على مراتبها) الإعراب الإظهار بأسرها يعني على الوجهين الأولين قوله على مراتبها هذا منفهم من الإضافة إذ المتبادر من الإضافة الاختصاص.

قوله: (ودلالته على أن الغني القادر بالذات المنعم على الإطلاق هو الله تعالى وإن جميع ما عداه مفتقر إليه منعم عليه في حد ذاته وصفاته وأفعاله ولذلك بهت الذي كفر وأفحم عن الدخل عليه فلم ير إلا صرف الكلام عنه) ودلالته عطف على اختصاره على أن الغني القادر[1] لأنه بين أنه تعالى أعطى وأنعم على الكل بما يليق به فيلزم منه أنه غني وهو ظاهر قادر إذ الإعطاء على الوجه المذكور إنما هو بالقدرة التامة وهو المراد بالذات إذ قدرة غيره بالغير قوله هو الله تعالى هذا الكلام يفيد الحصر على أنه حقيقي قوله في حد ذاته الخ لاندراجها بحت الشيء وصفاته وشمول أفعاله بطريق دلالة النص وقيل من قول: ﴿ثم

قوله: وكيف يتوصل إلى إبقائه وكماله اختياراً أو طبعاً التوصل إلى الكمال اختياراً يكون في الحيوانات وطبعاً في الجمادات كما في النبات.

قوله: ودلالته على أن الغني القادر بالذات المنعم على الإطلاق هو الله تعالى ومعنى القصر مستفاد من كون المبتدأ والخبر معرفتين مثل الكرم التقوى وزيد المنطق.

قوله: ولذلك بهت الذي كفر أي ولذلك بهت فرعون حيث لم يقدر على إنكار ما قال موسى في جواب سؤاله بمن ربكما وعجز عن الداخل عليه فلم يرى أي لم يتعلق رأيه بشيء سوى صرف الكلام عن السؤال الأول وعن التعرض للجواب إلى سؤال آخر وقوله: ﴿فبهت الذي كفر﴾ [البقرة: ٢٥٨] اقتباس وتلميح إلى قصة إبراهيم مع نمرود إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر.

---

(١) فإن الشيء في الآية بمعنى المشيء ولو لم يكن الله تعالى غنياً قادراً بالذات لكان هو أيضاً شيئاً بهذا المعنى ولا شائي إلا هو فتكون قدرته حادثة بمشيئته وهو بطلان القدرة صفة تؤثر على وفق الإرادة فيلزم وجودها حال فرض عدمها فافهم وذهب كثير من المتكلمين إلى أن تعلق القدرة حادث وذهب الأمدي إلى أن صفات الله تعالى صادرة عنه بالاختيار ففي كلامه تأمل مع أنه لا حاجة إلى هذا الإطناب.

هدى﴾ [طه: ٥٠] بهت الذي كفر أي صار مبهوتاً وإن قرىء على البناء للفاعل يكون المعنى بهت أي غلب موسى الذي كفر وفيه اقتباس لطيف بتغيير يسير الدخل عليه من قولهم دخل عليه على البناء للمجهول إذا غلط واعترض.

قوله تعالى: قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾

قوله: (فما حالهم بعد موتهم) البال القلب ثم سمي به الفكر لأنه بالقلب وفي القلب ثم سمي به الحال التي يعتني بها لكونها غاشية له حين تذكرها وهو المراد هنا ولذا قال فما حالهم وجه إفراده مع جمعية المضاف إليه لأن البال لا يثنى ولا يجمع إلا شذوذاً في قولهم بالات والمراد بالقرن هنا أهل عصر فيه نبي أو فائق في العلم لا مدة أعمار الناس قيل المسؤول عنه حالهم في الآخرة تفصيلاً وإلا فعلم حالهم على الإجمال في قوله: ﴿والسلام على﴾ [طه: ٤٧] الخ وعن هذا قرنه بالفاء لأنه تفصيل متفرع على الإجمال أو سؤال تفصيل متفرع على ذلك الإجمال.

قوله: (من السعادة والشقاوة) والسعادة والشقاوة قبل موتهم وهو الظاهر فالمراد بهما الثواب المترتب على السعادة والعقاب المترتب على الشقاوة المعبران عنهما بالسعادة الأخروية والشقاوة الأخروية فالمراد في الإجمال ذلك كما أشار إليه المص هناك.

قوله تعالى: قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾

قوله: (أي أنه غيب وإنما أنا عبد لا أعلم منه إلا ما أخبرني به لا يعلمه إلا الله تعالى) لا يعلمه للاستمرار منسلخ عن معنى الاستقبال وإن كان الضمير راجعاً إلى الغيب المخصوص وهو حال القرون أو مطلق الغيب وهو ظاهر فيدخل الغيب المخصوص فيه دخولاً أولياً فلا إشكال بأن المناسب ما علمه إلا الله تعالى ولو قيل هكذا لكان له وجه حسن قوله إلا ما أخبرني هذا لا ينافي الحصر المذكور إذ علمه الغيب بإعلام الله تعالى قال الفاضل المحشي قد تقرر أن المصدر المضاف من صيغ العموم فيكون المعنى جميع علمها التفصيلي عند ربي فلا يكون منه شيء عند غيره وإلا لم يكن الجميع عنده انتهى ويرد عليه أن جميع علمها التفصيلي عنده تعالى مع علم بعضها عند غيره صحيح على الاشتراك فلا يتم ما ذكره فالصواب في التعليل لأنه إذا كان عند الله عندية مكانة والحال أنه من المغيبات التي لم ينصب عليها دليل فهو لا يعلمه إلا الله لما ثبت من أن علم الغيب مختص بالله تعالى فالحصر لكونه علماً بالغيب والحصر في إنما أنا عبد حصر إضافي فلا يضر كونه رسولاً قوله لا أعلم منه الخ بيان وجه الحصر.

قوله: (مثبت في اللوح المحفوظ) أشار به إلى أن في كتاب خبر بعد خبر عند من جوز به أو حال مؤكدة من الضمير المستتر في عنده ولا إيهام أن علمه تعالى مخصوص

قوله: مثبت في اللوح المحفوظ فعلى هذا يكون الكتاب حقيقة في معناه.

بتلك الحالة إذ علمه تعالى بحال القرون لا ينفك عن تلك الحالة على أنه مفهوم مخالف لا اعتبار له عند أئمتنا الحنفية أصلاً وعند الشافعي وإن كان معتبراً لكنه إذا لم يكن له فائدة أخرى وهنا فائدة أخرى وهو التنبيه على أنه لا ينفك عن تلك الحالة ومعنى كونه مثبتاً في اللوح كون اللفظ الدال على المعاني الدلالة على العلم مجازاً.

قوله: **(ويجوز أن يكون تمثيلاً لتمكنه في علمه بما استحفظه العالم وقيده بالكتبة)** أي استعارة تمثيلية شبه الهيئة المأخوذة من علمه تعالى بتفاصيل الأمور علماً ثابتاً لا يتغير ولا يزول أصلاً بالهيئة المنتزعة من العالم بشيء وكتبه في دفتره وحفظه عنده حتى لا ينسى فذكر اللفظ الموضوع للمشبه به وأريد به المشبه فالكتاب على هذا بمعناه اللغوي كما أوضحه بقوله وقيده بالكتبة ولا مجال لكونه لوحاً محفوظاً فظهر ضعف ما قيل إنه إنما يستحسن هذا إذا لم يوجد اللوح ولا استعارة أصلاً وبالجملة إن كان المراد بالكتاب اللوح كما هو الظاهر ولهذا قدمه فلا استعارة فضلاً عن تمثيل وإن أريد به الكتاب بالمعنى اللغوي فلا بد أن يكون استعارة إذ لا إمكان للمعنى الحقيقي.

قوله: **(ويؤيده لا يضل)** الخ وجه التأييد أنه على هذا يكون تذييلاً وتأكيداً للجملة السابقة وأما على الوجه الأول يكون تكميلاً واحتراساً لدفع عسى أن يتوهم أن إثباتها في اللوح لاحتياجه إليه لاحتمال الذهاب كما في المخلوق تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وحمل الكلام على وجه ليس فيه ذلك التوهم أولى من حمله على معنى فيه التوهم المذكور مع دفعه فهذا وإن كان أحرى بالتقديم لكنه أخره لذكره تأييده عقيبه.

قوله: **(والضلال أن تخطىء الشيء من مكانه فلم تهتد إليه والنسيان أن تذهب عنه بحيث لا يخطر ببالك وهما محالان على العالم بالذات)** حاصله فقد الشيء وعدم معرفة مكانه وهو عالم به حاضر لديه والنسيان أن يغيب عن الذهن بحيث يحتاج إلى كسب جديد فتقديم لا يضل للترقي من الأدنى إلى الأعلى لكن حسنه في الإثبات وأما في النفي فعكسه أحسن لكن أخر لا ينسى لرعاية الفاصلة والمراد بالعالم بالذات أن نسبة ذاته المقتضية للعلم إلى الكل سواء وهو المراد بالعالم بالذات هنا فإن نسبة علمه تعالى إلى الكل لما كانت مستوية فالضلال عن البعض والنسيان عنه محال.

قوله: ويجوز أن يكون تمثيلاً لتمكنه في علمه بما استحفظه العالم وقيده بالكتبة أي ويجوز أن يكون علم أحوال القرون الأولى في كتاب تمثيلاً لتمكن ذلك في علمه تعالى بما حفظه العالم وقيد ما حفظه بالكتابة فعلى هذا يكون قوله علمها في كتاب مجازاً لكن الكتاب حقيقة في معناه أيضاً لأن مفردات الاستعارة التمثيلية حقائق في معانيها ليست مجازات كما صرح به الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤] إنه من باب التمثيل وقال وتمحل التشبيه من ضيق العطن.

قوله: ويؤيد ﴿لا يضل ربي ولا ينسى﴾ [طه: ٥٢] أي يؤيد الوجه الثاني قوله: ﴿لا يضل ربي ولا ينسى﴾ [طه: ٥٢] وجه التأييد أن هذه الجملة وقعت مقررة للجملة الأولى لأنها كالعلة لها فإن تمكن ذلك في علم الله تعالى وكونه كالمكتوب إنما هو لأجل عدم نسيانه تعالى لمعلوماته.

قوله: (ويجوز أن يكون سؤاله دخلاً على إحاطة قدرة الله بالأشياء كلها وتخصيصه ابعاضها بالصور والخواص المختلفة بأن ذلك يستدعي بتفاصيل الأشياء وجزئياتها والقرون الخالية مع كثرتهم وتمادي مدتهم وتباعد أطرافهم كيف أحاط علمه بهم وبأجزائهم وبأحوالهم) ويجوز عطف على قوله: ولذلك بهت الذي كفر بحسب المعنى أشار أولاً إلى أنه عجز عن الدخل ولم ير إلا صرف الكلام عنه فسأل عن حال القرون الخالية موسى عليه السلام لإرادة الإلزام فأجاب عليه السلام بأنه أمر علمه مختص به تعالى وإنما أنا عبد مثلك لا نقدر أن نعلم الغيب إلا بإعلامه تعالى فلا يضر عدم علمنا بذلك الغيب برسالتنا[1] ثم جوز أن يكون هذا سؤالا دخلا وعلى هذا لا يتحقق صرف الكلام عنه ففي بين كلاميه نوع تنافر حيث حصر أولاً على صرف الكلام عن الدخل عليه ثم جوز الدخل عليه ولو ترك الحصر فيما مضى لا يتوهم التنافر بأن يقال وأفحم عن الدخل عليه وصرف الكلام عنه إلا أن يقال إنه راجح عنده وذكر هذا على سبيل الاحتمال مع التنبيه على ضعفه وإحاطة قدرة الله تعالى مفهوم من قوله: ﴿أعطى كل شيء﴾ [طه: ٥٠] بأي معنى كان قوله وتخصيصه معطوف على الأشياء قوله بالصور الخ. مبنى على التفسير الأول قوله بأن ذلك متعلق بدخلا قوله كيف أحاط علمه الخ. وهذا دخله واعتراضه وكيف للإنكار وهذا يستلزم إنكار قدرة الله تعالى بالأشياء كلها فيكون اعتراضاً على قوله: ﴿أعطى كل شيء﴾ [طه: ٥٠] الخ فيكون حاصله جوابك ليس جواباً لسؤالنا فإن ما ذكرته في الجواب من الوصف الذي قصدت به تعيين الرب ليس بتام فعلى هذا قوله: ﴿فما بال القرون﴾ [طه: ٥١] متصل بقوله: ﴿قال ربنا الذي أعطى كل شيء﴾ [طه: ٥٠] الخ وأما على الأول فمتصل بقوله: ﴿والسلام على من﴾ [طه: ٤٧] الخ اتصال التفصيل بالإجمال كما عرفته.

قوله: (فيكون معنى الجواب أن علمه تعالى محيط بذلك كله وأنه مثبت عنده لا يضل ولا ينسى) ولما كان علمه تعالى محيطاً بذلك كله ثبت إحاطة قدرة الله تعالى بالأشياء كلها فاندفع اعتراضه على قوله: ﴿أعطى كل شيء﴾ [طه: ٥٠] الخ. لكن معنى الجواب أن علمه تعالى محيط بذلك ليس بمعلوم لفرعون وليس مبيناً هنا[2] كيف يندفع الاعتراض ولو قيل إنه وإن لم يكن معلوماً له لكن له تمكن من العلم بذلك فنزل منزلة العلم يرد عليه أن اعتراضه ح مكابرة فلا يستحق الجواب والحاصل أن الصواب حمل الكلام على الإفحام والإعراض عن الدخل بصرف الكلام.

قوله: ويجوز أن يكون سؤاله أي سؤال فرعون بقوله: ﴿فما بال القرون الأولى﴾ [طه: ٥١] دخلاً على إحاطة قدرة الله تعالى بالأشياء كلها.

---

(١) إذ الرسالة لا يتوقف تحققها على علم الغيب بل تتوقف على المعجزة سواء كانت تلك المعجزة علم الغيب أو غيره.

(٢) أي ليس مبيناً ظاهراً وإلا فهو مبين بقوله: ﴿الذي جعل لكم الأرض﴾ إلى آخر الآية يشير إليه المص فلا تغفل.

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾﴾

قوله: (مرفوع صفة لربي) مادحة ولا يضره الفصل بقوله: ﴿ولا ينسى﴾ [طه: ٥٢] لأنه ليس بأجنبي فح يكون من كلام موسى عليه السلام ولا يضره قوله: ﴿فأخرجنا به﴾ [طه: ٥٣] لأنه حكاية كلام الله تعالى سيجيء الإشارة إليه من المص.

قوله: (أو خبر لمحذوف) أي هو الذي الخ على أنه جملة مستأنفة كأنه تعالى لما حكى كلام موسى إلى قوله: ﴿لا يضل ربي ولا ينسى﴾ [طه: ٥٢] سئل ما أراد موسى عليه السلام بقوله: ﴿ربي﴾ [طه: ٥٢] فقال الذي فهو استئناف بياني خبر لمبتدأ محذوف فلا يكون من كلام موسى عليه السلام فلا يحتاج في قوله: ﴿فأخرجنا به﴾ [طه: ٥٣] إلى التمحل غير الالتفات.

قوله: (أو منصوب على المدح) فيكون من كلام موسى عليه السلام فهو كالأول في توجيه قوله: ﴿فأخرجنا به﴾ [طه: ٥٣].

قوله: (قرأ الكوفيون مهداً أي كالمهد أي تتمهدونها وهو مصدر سمي به والباقون مهاداً) كالمهد أي الكلام على التشبيه البليغ أي أنها لكم كالمهد للصبي تتمهدونها صفة للمهد لأن لامه عهد ذهني فيكون في حكم النكرة فالأوضح ما قيل من أن قوله كالمهد متعلق بقوله تتمهدونها مقدم عليه والمعنى تطؤونها ومعنى جعلها مهداً جعلها متوسطة بين الصلابة واللطافة حتى صارت مهيأة لأن تقعدوا وتناموا عليها كالمهد للصبي لينام عليه وفيه رمز إلى أنكم كالصبيان في عدم تمييزكم بين النافع والضار إلا من عصمه الله تعالى منكم وهو مصدر أي في الأصل مصدر بمعنى بسط ووطأ سمي به ما يوطىء ويبسط تسمية المفعول بالمصدر.

قوله: (وهو اسم ما يمهد) فلا نقل فيه من المصدر.

قوله: (كالفراش أو جمع مهد) كالفراش لفظاً ومعنى أو جمع مهد مثل كعب وكعاب والجمع باعتبار جوانب الأرض أو الأقاليم ووجه الإفراد لأنه طبقة واحدة ولم يختلفوا أي الكوفيون والباقون في الذي أي في المهاد الذي في النبأ أي في سورة النبأ فقرؤوا: ﴿مهاداً﴾ [النبأ: ٦] فهو إما مفعول ثانٍ لجعل إن جعل بمعنى التصيير وهو الظاهر أو حال إن جعل بمعنى خلق فهذه الآية الكريمة كالبرهان لما قبله تدل على كمال قدرته وشمول علمه فح يندفع الإشكال الذي أوردناه من أن موسى عليه السلام أخبر بأن علمه تعالى محيط بذلك كله بدون برهان لكن مضمون الصلة لا بد وأن يكون معلوماً للمخاطب وفرعون لم يعلم ذلك لكونه دهرياً جاهلاً بالصانع لكن نزل تمكنه من العلم منزلة العلم.

قوله: (وجعل لكم فيها سبلاً بين الجبال والأودية والبراري تسلكونها من أرض إلى أرض) السلك إدخال الشيء في الشيء كالخيط في المخيط والرمح في المطعون كذا بينه

في سورة الحجر ولما كان الإدخال متضمناً لمعنى الجعل بناء على أن الهمزة للتعدية قال جعل لكم أخذاً بالحاصل إذ إدخال السيل في الأرض مجازاً يتضمن ما ذكره فإن معنى أدخلت الخيط في المخيط جعلت الخيط في المخيط قوله تسلكونها من السلوك اللازم لا من السلك وفيه إشارة إلى وجه التعبير بقوله: ﴿وسلك لكم﴾ [طه: ٥٣] مع أن المعنى جعل لكم فيها تسلكونها تدخلونها من أرض أي من كان معين إلى مكان معين آخر فإن الأرض من الأسماء الأجناس التي متشابه الأجزاء يطلق على الجزء وعلى الكل مثل الماء.

قوله: (لتبلغوا منافعها) إشارة إلى وجه ذكرها على سبيل الامتنان وإضافة المنافع إليها لأدنى ملابسة وهذا منفهم من قوله لكم إذ اللام تفيد الاختصاص والمنفعة والخطاب باعتبار النوع لا باعتبار كل فرد فرد والمنفعة تعم المنفعة الدنيوية والأخروية فيتناول تحصيل العلم ونحوه ولهذا كرر لكم هنا ولم يكتف بالأول كما في بعض المواضع.

قوله: (وأنزل من السماء ماء مطراً) من السماء أي من السحاب أو من الفلك ولم يقل وأنزل لكم إذ نفع الإنزال عام كما أشير إليه في قوله: ﴿فأخرجنا به أزواجاً﴾ [طه: ٥٣].

قوله: (﴿فأخرجنا به﴾ [طه: ٥٣]) عطف بالفاء تنبيهاً على سببية الإنزال بخلاف ما سبق ولهذا عطف بالواو لتحقق الجامع الخيالي بينهما وتنكير الماء إشارة إلى أن النازل بعض الماء كما أن الأزواج والنبات كذلك فلذا نكر الباء في به للسببية فيما يرجع إلى المادة إذ الماء مادة النبات وما نقل عن المحقق التفتازاني من أن الشائع استعمال الباء السببية فيما يرجع إلى الفاعل ومن فيما يرجع إلى المادة فغير معلوم وجهه والباء السببية مؤكدة للسببية المستفادة من الفاء وأما كونها للتعقيب فقط فضعيف لأن الإخراج متراخ عن الإنزال غاية الأمر أن ابتداء الخروج عقيب الإنزال وظهوره متراخ وهو تمحل وقيل إن الفاء لسببية الإخراج عن الإنزال والباء لسببية النبات عن الماء فلا تكرار ولا يخفى أن السبب ليس مطلق الإنزال بل إنزال الماء فيكون تكراراً للتأكيد وهو من أصناف البلاغة والإخراج والإنزال راجعان إلى صفة التكوين وهي مبتدأ إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود وهي صفة قديمة مغايرة للقدرة عند علمائنا الحنفية فإن تعلق بالنزول يسمى إنزالاً وإن تعلق بالخروج يسمى إخراجاً وبالحياة يسمى إحياء وبالموت يسمى إماتة فالكل تكوين وإنما الخصوص لخصوصيات التعلقات وعند الأشعري التكوين عبارة عن تعلق القدرة وليس صفة مغايرة للقدرة فهي حادثة عنده والتفصيل في علم الكلام وهذا لا يقال يلزم منه مزاولة العمل كما ذهب إليه البعض.

قوله: (عدل به) إما مبني للمفعول ونائب الفعل إما مصدره أي وقع العدول أو لفظة به أو مبني للفاعل وضميره موسى عليه السلام على وجه الحكاية.

قوله: عدل عن لفظ الغيبة إلى صيغة التكلم على الحكاية لكلام الله تعالى هذا ليس من باب الالتفات إذ لا بد في الالتفات أن يكون التعبيران في كلام متكلم واحد وهنا ليس كذلك فإن لفظ الغيبة في كلام موسى المحكي ولفظ التكلم في كلام الله تعالى تنبيهاً على ظهور ما فيه من الدلالة

قوله: (من لفظ الغيبة إلى صيغة التكلم على الحكاية لكلام الله تعالى) أي حكاية موسى عليه السلام لكلام الله تعالى وإن لم يصرح بكونه حكاية من الله تعالى للأمن عن الالتباس إذ من أجلى البديهيات إن أخرجنا به ليس مقول موسى عليه السلام فلا جرم أنه حكاية من الله تعالى ثم حكاه الله تعالى لنبيه على ما حكى موسى عن الله تعالى فلا التفات حينئذٍ في الحكاية وإن كان في المحكى هذا إذا كان الذي جعل لكم من تتمة كلام موسى على أنه صفة لربي أو منصوب على المدح وإن كان خبر المبتدأ محذوف على أنه من كلام الله تعالى ففي أخرجنا التفات مشهور فحينئذٍ ضمير عدل به راجع إلى الله تعالى إن جعل مبنياً للفاعل هكذا ينبغي أن يحرز هذا المقام لأنه من مداحض الأقدام.

قوله: (تنبيهاً على ظهور ما فيه من الدلالة على كمال القدرة والحكمة وائذنا بأنه مطاع تنقاد الأشياء المختلفة لمشيته) لأنه لما عدل عن ضمير الغيبة إلى ضمير العظمة دل على أن ما أسند إليه أمر عظيم وإيجاد الأمور العظام إنما هو بكمال القدرة والعلم التام وخلق الأرض حال كونها مهاداً وجعل السبل فيها وإنزال المطر من السماء وإن كان من عظائم الأمور الدالة على كمال قدرة موجدها وعلمه الشامل لكن لم يقصد التنبيه عليها فعبر بضمير الغيبة إذ النكتة مبنية على الإرادة وقد عبر بضمير العظمة عن موجدها في مواضع أخر من القرآن ولعل التخصيص هنا بالإخراج لأن منافعه أتم إذ به قوام الحياة وأشمل لجميع الحيوانات قوله تنقاد الأشياء المختلفة إشارة إلى وجه تخصيص التعبير بنون العظمة في الإخراج قوله المختلفة مستفاد من قوله شتى وجه ذلك إن مثل هذا التعبير يعبر به الملوك والعظماء النافذ أمرهم ونهيهم.

قوله: (وعلى هذا نظائره كقوله تعالى: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفاً ألوانها﴾ [فاطر: ٢٧] ﴿أمن خلق السموات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق﴾ [النمل: ٦٠]) من أن العدول في هذه النظائر لهذه النكتة الأنيقة الرشيقة ولا حكاية في نظائره بل فيها التفات فقط حدائق جمع حديقة أي البساتين.

على كمال القدرة فإن قلت لو قيل: ﴿فأخرج به من نبات شتى﴾ [طه: ٥٣] لحصل الدلالة على كمال القدرة والإيذان بأنه مطاوع فما وجه العدول وتغيير النظم قلت نعم يحصل به أصل الدلالة على ذلك لكن أريد ظهور تلك الدلالة فجيء بصيغة التكلم الدلالة على الظهور فإن ضمير التكلم أعرف من ضمير المخاطب وضمير الغائب لعدم الالتباس فيه فلما أسند الإخراج إليه على صيغة التكلم علم من غير التباس أن المخرج هو ليس.

قوله: بنفاد الأشياء المختلفة لمشيئته أخذ رحمة الله معنى الاختلاف من لفظ شتى في قوله: ﴿من نبات شتى﴾ [طه: ٥٣].

قوله: كقوله: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات﴾ [فاطر: ٢٧] وهذا من باب الالتفات إذ التعبير أن في هذه الآية في كلام متكلم واحد وكذا في قوله: ﴿فأنبتنا به حدائق﴾ [النمل: ٦٠].

قوله: (أصنافاً سميت بذلك لازدواجها واقتران بعضها ببعض) سميت أي الأصناف بذلك لازدواجها أي اقتران بعضها ببعض كاقتران أحد الزوجين بالآخر بيان وصفة لأزواجاً.

قوله: (وكذلك شتى ويحتمل أن يكون صفة للنبات فإنه من حيث إنه مصدر في الأصل يستوي فيه الواحد والجمع) وكذلك شتى أي شتى صفة لأزواجاً مثل نبات لكونها جمعاً لا يحسن أن يجعل صفة لنبات ثم جوز أن تكون صفة لنبات لكون النبات في الأصل مصدر نبت نباتاً.

قوله: (وهو جمع شتيت كمريض ومرضى أي متفرقات في الصور والاعراض والمنافع) قال أبو حيان الألف فيها للتأنيث اللازم ووزنها فعلى قوله أي متفرقات أي شتيت فعيل بمعنى مفعول أي مفروق ومتفرق لاتحادهما ذاتاً فسر به مع تغاير مفهوميهما في الصور الخ مع أنها تسقى بماء واحد.

قوله: (يصلح بعضها للناس وبعضها للبهائم فلذلك قال

قوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾﴾

﴿كلوا وارعوا أنعامكم﴾ وهو حال من ضمير فأخرجنا على إرادة القول أي فأخرجنا أصناف النبات قائلين كلوا وارعوا والمعنى معديها لانتفاعكم بالأكل والعلف آذنين فيه) يصلح بعضها للناس وبعضها يصلح لهما كلوا أزواجاً من نبات إما بنفسه أو بمعالجته ولقصد العموم على هذا الوجه حذف المفعول مع اختصار قوله والمعنى معديها لانتفاعكم الخ إشارة إلى ما ذكرناه قوله قائلين كلوا تنبيه على أنه حال من الفاعل وأما كونه حالاً من المفعول بتقدير مقولاً فيها فلا يناسب مقام الامتنان إذ الأول يدل على البذل صراحة والثاني التزاماً والمراد بالقول القول بلسان الحال قوله آذنين فيه إشارة إليه إذ إخراجه مع التمكين بالانتفاع إذن فيه وقول حالي وفي قوله آذنين فيه تنبيه على أن الأمر للقدر المشترك بين الوجوب والإباحة ويحتمل أن يراد بالقول القول المعروف وهو المناسب لكون الأمر للإذن المشترك بين الوجوب والإباحة.

قوله: (لذوي العقول الناهية عن اتباع الباطل وارتكاب القبائح جمع نهية) لذوي العقول أشار إلى أن المراد بالنهي العقول لكن لا مطلقاً بل عقول الناهية الخ. وهو العقل الخالص

قوله: فإنه من حيث إنه مصدر في الأصل يستوي فيه الواحد والجمع هذا توجيه لوصف المفرد بالجمع.

قوله: والمعنى ما هو إلا لانتفاعكم بالأكل والعلف أي ما ذلك الإخراج إلا لانتفاعكم بهذين الأمرين.

قوله: إذ بين فيه ﴿إن في ذلك لآيات لأولي النهى﴾ [طه: ٥٤] وجه البيان أن كون إخراج النبات لانتفاع العباد مصرح به فيه فعلم منه أن في ﴿كلوا وارعوا أنعامكم﴾ [طه: ٥٤] معنى التعليل ضمناً لكن هذا التعليل يقتضي أن لا يفسر معنى كلوا وارعوا بطريق القصر على ما قال رحمه الله والمعنى ما هو إلا لانتفاعكم بالأكل والعلف.

عن شوائب الوهم والتخصيص لكونهم منتفعين بها بالنظر الصحيح والاستدلال بها على وجود صانعها وكمال القدرة والعلم التام وبهذا البيان علم أن قوله: ﴿الذي جعل لكم﴾ [طه: ٥٣] الخ. استدلال على أن علمه تعالى محيط بذلك فيكون إثباتاً للمقدمة الممنوعة بإقامة الدليل عليها إذ الظاهر أنه عليه ما يستحق منع إحاطة القدرة بسند أن ذلك يستدعي علمه تعالى بتفاصيل الأشياء وأنه غير واقع وينكشف منه أن إثبات الممنوع يجوز كونه بإبطال السند وإيراد الكلام بأن وصيغة البعد وظرفية تلك الآيات للمبالغة في وقوع مضمون الجملة.

قوله تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿٥٥﴾﴾

قوله: (منها) أي من الأرض ﴿خلقناكم﴾ [طه: ٥٥] والتعبير بالماضي للتغليب أي لتغليب الموجود على المعدوم أو لتنزيل منتظر الوقوع منزلة الواقع كلمة من للابتداء وتقديمه لأنه أهم وجه الارتباط بما قبله هو أنه تعالى لما بين الآيات الدالة على قدرته التامة وعلمه الكامل ببيان أنه أخرج الأجسام اللطيفة الصالحة للغذاء بين عقيبه أنه تعالى خلق الإنسان من تراب كثيف كذلك فينبغي له التواضع والانقياد إلى خالقه دون التكبر والعلو لا سيما على الرب كفرعون واخزأ به ثم ذكر إعادته إلى التراب بالموت زيادة في التنبيه على التذكر والتيقظ ثم بين إخراجه ثانياً من القبور والجزاء بما يليق للتشديد في الوعيد لكل عنيد فتأمل في حسن الترتيب والإيقاظ لكل لبيب وترك العطف في ﴿منها خلقناكم﴾ [طه: ٥٥] لأنه خلق مغاير لما قبله بالنوع.

قوله: (فإن التراب أصل خلقة أول آبائكم) فيكون إيقاع الخلق عليهم مجازاً عقلياً ولو عمم إلى آدم نفسه يلزم اجتماع الإيقاع الحقيقي والمجازي وهو جائز عند البعض وعندنا بطريق عموم المجاز.

قوله: (وأول مواد أبدانكم) وجه آخر والمعنى ح منها ابتدأنا خلقكم من تراب فيكون مجازاً في الكلمة.

قوله: (بالموت وتفكيك الأجزاء) وانقلابها تراباً.

قوله: (بتأليف أجزائكم المفتتة المختلطة بالتراب على الصورة السابقة) هذا على القول بأن البعث ليس بإعادة المعدوم بعينه بل بجمع الأجزاء الأصلية المتفرقة وهو مذهب بعض المتكلمين ومذهب أكثرهم بإعادة المعدوم بعينه وتفصيله في علم الكلام.

قوله: (ورد الأرواح إليها) من مقرها وهو العليون أو سجين.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ﴿٥٦﴾﴾

قوله: (بصرناه إياها أو عرفناه صحتها) بصرناه إياها أي الرؤية بصرية قدمه لأن

قوله: بصرناه إياها أو عرفناه صحتها الترديد في تفسير أرينا بين التبصير والتعريف نشأ من احتمال كون أرينا من الرؤية بمعنى الإبصار أو الرؤية بمعنى العلم.

الآيات من قبيل المبصرات ولذا احتاج إلى تقدير الصحة في الحمل على الرؤية القلبية حيث قال أو عرفناه صحتها على أن معرفة فرعون صحة الآيات ليست بمتيقنة[1] وإنما حمل على المعرفة دون العلم لئلا يلزم حذف المفعول الثالث من الاعلام فإنه غير جائز.

قوله: (تأكيد لشمول الأنواع) إذ أنواع المعجزة ترجع بجميع أنواعها إما إيجاد معدوم أو إعدام موجود أو تغيير موجود والكل أبرزت لفرعون الأول كإيجاد الضوء في يده عليه السلام والثاني إعدام حبال السحرة والثالث تغيير العصا إلى الحية كذا نقل عن بعض التفاسير.

قوله: (أو لشمول الإفراد على أن المراد بآياتنا آيات معهودة هي الآيات التسع) أي الأفراد المعهودة كما صرح بها وهي آيات موسى عليه السلام كأنه قيل ولقد أريناه آياتنا التي أعطيناها لموسى كلها فلا إشكال والقول بجواز كون الاستغراق الاستغراق العرفي لا يخالف ما ذكر في المآل واتضح أن الاستغراق والعهد يجتمعان بالاعتبارين وهذا الوجه أولى إذ انحصار المعجزات فيما ذكر منظور فيه.

قوله: (المختصة بموسى عليه السلام) وهي التي عدها المص في سورة النمل مع إشكال فيه.

قوله: (أو أنه عليه السلام أراه آياته وعدد عليه ما أوتي غيره من المعجزات) فالتعريف المستفاد من الإضافة للاستغراق الحقيقي أخره لأن عده عليه ما أوتي غيره ليس بمعلوم وعلى تقدير التسليم ليس له فائدة معتد بها إذ تعداد المعجزة ليس بمعجزة.

قوله: (موسى من فرط عناده) موسى إشارة إلى مفعوله المقدر بقرينة المقام أي كذب موسى عليه السلام في ادعائه النبوة وإراءة الآيات والفاء للسببية وفيه توبيخ بأن الآيات سبب للتصديق وقد جعلها سبباً للتكذيب لشدة شكيمتهم وفرط عتوه كما أشار إليه.

قوله: (الإيمان والطاعة لعتوه).

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝٥٧﴾

(أرض مصر هذا تعلل وتكلف وتحير ودليل على أنه علم كونه محقاً حتى خاف

قوله: على أن المراد بآياتنا آيات معهودة هي الآيات التسع هذا بيان لمعنى شمول الإفراد وقوله أو أنه عليه الصلاة والسلام أراه آياته وعد عليه ما أوتي غيره من المعجزات بيان لمعنى شمول الأنواع.

قوله: هذا تعلل وتحير ودليل على أنه علم كونه محقاً حتى خاف على ملكه الخ علمه بأنه محق في دعوى الرسالة كان يقتضي أن لا يسمي معجزته سحراً بقوله: ﴿بسحرك يا موسى﴾ [طه: ٥٧] لكن لشدة شكيمته وفرط عتوه لم يظهر العجز والاعتراف به فعبر عن البينة الدالة على صدق الدعوى بالسحر.

---

(١) وما ستجيء من أنه علمه غير تام كما ستعرفه نعم قوله تعالى في سورة النمل: **﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم﴾** يدل على معرفته.

منه على ملكه فإن الساحر لا يقدر أن يخرج ملكاً مثله من أرضه) تعليل وتحير علة لا أصل لها تمويها وتلبيساً على غيره قوله فإن الساحر الخ علة لكونه تعليلاً وتمويها لكن يرد عليه أن الساحر وإن لم يقدر على ذلك لكنه يجوز أن يزعم أنه يقدر عليه ومن أين يفهم كونه عالماً به على أن عدم القدرة ممنوع فلذا قال: ﴿فلنأتينك بسحر﴾ [طه: ٥٨] فإن مثل هذه الجسارة لا يكون إلا ممن زعم أن الساحر يقدر أن يخرج ملكاً مثله من أرضه.

قوله تعالى: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾﴾

قوله: (﴿فلنأتينك[1] بسحر﴾ [طه: ٥٨] مثل سحرك) فندفعك إن تسلط علينا بالسحر فلو لم يزعم أن الساحر يقدر على ذلك لما قال ذلك.

قوله: (وعداً لقوله لا نخلفه نحن ولا أنت فإن الإخلاف لا يلائم الزمان والمكان) أي موعداً مصدر ميمي دون اسم الزمان له والمكان ثم بينه بقوله تعالى الخ لكن قوله فإن الإخلاف لا يلائم الخ وإن كان مسوقاً لبيان كونه مصدراً مشعر بجواز كونه اسم زمان أو مكان وإسناد الإخلاف إليهما مجاز عقلي فدلالة هذا القول على كونه مصدراً ليس بقطعي وأيضاً يجوز أن يرجع الضمير إلى الوعد الذي يتضمنه موعد سواء كان اسم زمان أو مكان أو بطريق الاستخدام والكل تكلف وأيضاً في الصورتين يجب أن يجعل جملة لا نخلفه معترضة لا صفة لأن في الصفة يلزم أن يكون ضمير فيها راجع إلى الموصوف.

قوله: (وانتصاب مكاناً سوي بفعل دل عليه المصدر لا به فإنه موصوف) والمصدر

قوله: ﴿وعداً﴾ [طه: ٨٦] لقوله: ﴿لا نخلفه﴾ [طه: ٥٨] أي ذكر الخلف قرينة دالة على أن موعداً هنا مصدر ميمي بمعنى وعد لا اسم مكان الوعد وزمانه لأن الخلف إنما يستعمل في الوعد.

قوله: وانتصاب مكاناً سوى بفعل دل عليه المصدر تقديره عد مكاناً سوى والأولى أن يقول وانتصابه باجعل لتضمينه معنى عد لئلا يرتكب إلى الحذف والتقدير وجوز صاحب الكشاف أن ينتصب مكاناً بالمصدر قال أبو البقاء وصاحب التقريب وصاحب الانتصاف فيه نظر لأن المصدر الموصوف لا يعمل غايته أن يقال فيه إن عمله لما في الظرف من الاتساع وقال ابن الحاجب لا يستقيم نصب مكاناً لموعد وإن كان مصدراً لأنه قد فصل بينه وبينه بالوصف فصار مثل قولك أعجبني ضرب حسن زيداً وهو غير سائغ لأن المنصوب بالمصدر من تتمته ولا يوصف الشيء إلا بعد تمامه فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته قال صاحب الفرائد إن جعلته مصدراً فالتقدير اجعل لنا وعداً لا نخلفه جائيين أو آتيين مكاناً سوى قال صاحب الكشاف ويجوز على قراءة الحسن أن يكون موعدكم مبتدأ بمعنى الوقت وضحى خبره على نية التعريف فيه لأن ضحى ذلك

---

(١) أي وبالله لنأتينك جواب قسم محذوف.

الموصوف لا يعمل إلا إذا تأخر وصفه وإن جوز كون جملة لا نخلفه معترضة فهو منصوب بالمصدر والفعل الدال عليه المصدر عد بصيغة الأمر بقرينة قوله فاجعل وأما جعله ظرفاً لاجعل فيقتضي بحسب الظاهر أن تعيين زمان الوعد في مكان سوي وليس كذلك بل ذلك في مكان التكلم وأيضاً مكان سوى ليس منصوباً على الظرفية بل على أنه مفعول به إذ استقامة المعنى على ذلك والعجب من بعض الناس أنه قال إنه ليس منصوباً بموعد لا لأنه مصدر موصوف لأن في الظروف الاتساع فيكفي في العمل رائحة الفعل بل لأنه يلزم ح الفصل بينه وبين معموله بالوصف وهو غير سائغ لأن المنصوب بالمصدر من تتمته ولا يوصف الشيء إلا بعد تمامه انتهى لأن مراد النحاة بقولهم والمصدر الموصوف لا يعمل أنه إن وصف قبل العمل لا مطلقاً وسره ما ذكره من قوله المنصوب بالمصدر من تتمته ولا يوصف الشيء إلا بعد تمامه فما رده عين ما ارتضاه فكيف ذهل عنه.

قوله: (أو بأنه بدل من موعداً على تقدير مكان مضاف إليه) أو بأنه أي منصوب على أنه بدل من موعداً وجوازه لأن الثاني مغاير للأول بالوصف مفهوماً وإن اتحدا ذاتاً إذ المراد البدل الكل وهذا في المآل جعله منصوباً بقوله اجعل على الظرفية وهذا مزيف بأن تعيين زمان الوعد ليس في ذلك المكان بل في زمان التكلم والقول بأن مكان التكلم مكان سوي مزيف فيتمحل بأن فيه مضافاً آخر وهو الإنجاز أي مكان إنجاز وعداً والإضافة لأدنى ملابسة أو من قبيل رميت الصيد في الحرم فإن الحرم مكان الصيد لا مكان الرمي[1] والمكان السوي مكان الموعود به لا مكان الوعد فيصح أن يجعل مكاناً سوي ظرفاً للوعد باعتبار وقوع الموعود به فيه لا لوقوع الوعد فيه ويتضح صحة جعله ظرفاً لغواً لا جعل بهذا التمحل كما اختاره صاحب الكشف والجعل فيه معنى الاستقرار بعدم التخلف إذ جعل

اليوم بعينه قال صاحب التقريب وعلى هذا في نصب يوم الزينة نظر إلا أن يجعل صفة للضحى تقدمت أي ضحى كائناً في ذلك اليوم وحينئذٍ يستغنى عن نية التعريف فيه قال بعض الفحول من شراح الكشاف لا يجوز أن يكون حالاً من ضحى لفقد العامل أقول هذا مبني على أن انتصاب الحال من المبتدأ وخبره ضعيف.

قوله: لأنه موصوف أي ليس انتصاب مكاناً بموعداً لأنه مصدر موصوف بلا نخلفه والمصدر إذا كان موصوفاً أو معرفاً باللام لا يعمل لأن الموصوفية والتعريف من خواص الاسم فإذا كان فيه شيء من تلك الخواص يخرج عن أن يكون مشابهاً للفعل الاصطلاحي الذي له العمل وعن أن يكون في تقدير أن مع الفعل على ما هو شرط عمل المصدر وكذا يكون بالفصل بعيداً من معموله فلا يعمل فيه لضعفه في العمل.

قوله: أو بأنه بدل من موعداً على تقدير مكان مضاف إليه أي أو يكون انتصابه على البدلية من موعداً بدل الكل من الكل على أن يكون قبل موعداً مكان مقدر مضاف إلى الموعد فتقديره فاجعل بيننا وبينك مكان موعد مكاناً سوى.

---

(١) ومع هذا صح جعل الحرم ظرفاً للرمي.

الوعد إنما يعتد به إذا لم يطرأ عليه الخلف وكونه منصوباً على أنه مفعول به إذا جعل معمولاً لعد فلا يرد إشكال السعدي على صاحب الكشف المدقق.

قوله: (وعلى هذا يكون طباق الجواب في قوله:

قوله تعالى: قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى ﴿٥٩﴾

﴿قال موعدكم يوم الزينة﴾ [طه: ٥٩] من حيث المعنى فإن يوم الزينة يدل على مكان مشتهر باجتماع الناس فيه في ذلك اليوم) وعلى هذا أي على تقدير البدلية وأما على الأول فسيشير في أثناء التقرير قوله مشتهر بكسر الهاء أي المشهور كالمنكسر والمكسور قوله[1] من حيث المعنى أي بدون إضمار وموعدكم اسم الزمان بقرينة حمل يوم الزينة فح ظاهره لا يطابق الجواب السؤال فحاول المص توجيهه فقال يوم الزينة الخ فكان هذا أدخل في تعيين المكان مع اختصار فكان أبلغ.

قوله: (أو بإضمار مثل مكان موعدكم مكان يوم الزينة لما هو على الأول) أو بإضمار مثل بالإضافة أو بالتنوين قوله مكان موعدكم أي مكان وعدكم الخ على أن الموعد ح مصدر يؤيده قوله كما هو على الأول فإن الموعد في الأول مصدر ومكاناً سوى منصوب على أنه مفعول به لبعد المقدر وعلى التقديرين إطلاق مكان الوعد على مكان يوم الزينة إما بتقدير مضاف آخر أي مكان إنجاز وعدكم مكان يوم الزينة أو الإضافة لأدنى ملابسة أو الموعد بمعنى المفعول أي مكان موعودكم مكان يوم الزينة أو من قبيل رميت الصيد في الحرم كما عرفته.

قوله: (أو وعدكم وعد يوم الزينة) عطف على مقدر بمعونة المقام والمعنى فإن وجه

قوله: وعلى هذا يكون طبق الجواب في قوله: ﴿قال موعدكم يوم الزينة﴾ [طه: ٥٩] من حيث المعنى هذا إشارة إلى جواب سؤال متعذر يرد على توجيهه هذا تقرير السؤال أنه إذا قدر مكان مضاف إلى الموعد على تقدير البدلية يكون معنى الكلام فاجعل بيننا وبينك مكان موعداً قال زمان وعدكم يوم الزينة فح لا يطابق جواب موسى لمقترح فرعون فإن المقترح مكان والجواب زمان فأول رحمه الله جواب موسى عليه السلام بتأويلين بكل منها يحصل مطابقة الجواب للسؤال.

قوله: أو بإضمار بالتنوين عطف على قوله من حيث المعنى يعني أو يكون طباق الجواب بإضمار لفظ مضاف إلى يوم الزينة دال على المكان فالتقدير موعدكم نادي يوم الزينة فالمعنى مكان وعدكم مكان يوم الزينة والنادي المجلس والمكان فمعنى الترديد بأو راجع إلى التباين بين توجيهي الطباق فإن التوجيه الأول باعتبار مجرد المعنى من غير تقدير لفظ والثاني باعتبار تقدير اللفظ والاعتماد في الأول على دلالة العقل وفي الثاني على دلالة اللفظ.

قوله: كما هو على الأول وعدكم وعد يوم الزينة أي كما أن تقدير موعدكم يوم الزينة على تقدير كون انتصاب مكان بفعل دل عليه المصدر وعلى كون الموعد مصدراً بدون تقدير مكان مضاف وعدكم وعد يوم الزينة ليطابق الجواب مقترح فرعون فإن المقترح على هذا هو نفس الوعد

---

(١) نقل عن الإمام المطرزي في شرح المقامات إن اشتهر لازم مطاوع ومتعد فيصح في المشتهر كسر الهاء وفتحها انتهى لكن الكسر هو المشهور.

الطباق في الأول أيضاً ما ذكر من أحد الوجهين أو تقدير وعدكم وعد يوم الزينة ففي الأول ثلاثة أوجه في الطباق فالموعد في موعدكم يوم الزينة إما اسم زمان أو مصدر فلا تغفل.

قوله: **(وقرىء يوم بالنصب وهو ظاهر في أن المراد بهما المصدر لا الزمان)** لا يحتمل خلافه ولذا نكره في أن المراد بهما المصدر لا الزمان ولا المكان أما الأول فلأن الزمان لا يكون ظرفاً للزمان بدون اعتبار الكلية والجزئية مثل ضحى اليوم في اليوم لاستلزامه حلول الشيء في نفسه إذ لو أريد بالموعد الزمان لكان عين يوم الزينة لا يتصور الجزئية والكلية وأما الثاني فلأنه لا فائدة فيه لحصوله في جميع الأزمنة فلا اختصاص له في يوم الزينة ولا في غيره.

قوله: **(ومعنى سوى منتصباً يستوي فيه مسافته إلينا وإليك وهو في النعت كقولهم قوم عدى في الشذوذ وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ويعقوب بالضم وقيل في يوم الزينة يوم عاشوراء ويوم النيروز ويوم عيد كان لهم في كل عام وإنما عينه ليظهر الحق ويزهق الباطل على رؤوس الأشهاد ويشيع ذلك في الأقطار)** يستوي فيه بيان معنى منتصفاً وإشارة إلى وجه تخصيصه قوله وهو أي سوى بكسر السين في النعت كقولهم قوم عدى بكسر العين والقصر في الشذوذ نقل عن أرباب اللغة أنهم قالوا إن هذا الوزن مختص بالأسماء الجامدة كعنب ولم يأت منه في الصفة إلا عدي بمعنى عدو وزاد هنا الزمخشري تعريضاً عليهم بأنه وقع في أفصح الكلام وزاد غيره روي يقال ماء روي أي مرو وكونه شاذاً لا ينافي الفصاحة لأنه مع شذوذه وقلته متداول في السنة الفصحاء وهو معنى الفصاحة قوله بالضم معناه ما مر والظاهر أنه لا شذوذ والنيروز فيعول بفتح أوله والنوروز لغة فيه وهو معرب اسم لوقت نزول الشمس في أول الحمل قوله على رؤوس الأشهاد لأنه مجمع عظيم والمعنى عند الأشهاد وهو جمع شاهد كأصحاب جمع صاحب أو جمع شهيد كأشراف جمع شريف.

قوله: **(عطف على اليوم[1] أو على الزينة)** فالمعنى موعدكم أن يحشر أي وقت أن

فلا بد أن يكون الجواب وعد يوم الزينة لا نفس يوم الزينة لأن الجواب بالزمان لا يطابق اقتراح الفعل الذي هو الوعد وما وقع في النسخ من كلمة أو حيث وقع هكذا كما هو على الأول أو وعدكم وعد يوم الزينة في ظني أنها واقعة سهواً من قلم الناسخين إذ لا استقامة للكلام معها.

قوله: وقرىء يوم بالنصب وهو ظاهر في أن المراد بهما المصدر إذ لا معنى لأن يقال مكان وعدكم في ﴿يوم الزينة﴾ [طه: ٥٩].

قوله: وهو في النعت كقولهم قوم عدي في الشذوذ يعني هو مثل قوم عدي في التوصيف بالمصدر مثل رجل عدل.

قوله: ويشيع ذلك في الأقطار لفظ ذلك إشارة إلى مصدري ليظهر ويزهق والمعنى ويشيع ذلك الظهور والزهوق أي ظهور الحق وزهوق الباطل في أقطار الأرض وجوانبها جمع قطر بالضم وهي الناحية والجانب.

---

(١) لأن العطف على المضاف إليه بمنزلة العطف على بعض الكلمة فلا يصار إليه حسبما أمكن الأول.

يحشر أو الزينة أي موعدكم يوم أن يحشر وهذا راجح لسلامته عن التأويل لكن العطف على المضاف أولى ولهذا رجحه.

قوله: (وقرىء على بناء الفاعل بالتاء على خطاب فرعون والياء على أن فيه ضمير اليوم) فيكون مجازاً في الإسناد كنهاره صائم.

قوله: (أو ضمير فرعون على أن الخطاب لقومه) أي ما في قوله موعدكم لقومه أي معه يتبادر منه أن الخطاب في موعدكم لفرعون على الوجوه المتقدمة والجمع للتعظيم وهو المناسب لما قبله حيث إن القائل فيه فرعون والمخاطب موسى عليه السلام وهنا بالعكس نقل عن أبي حيان أنه قال ويجوز ذكره بلفظ الغيبة على العادة التي يخاطب بها الملوك انتهى والمفهوم منه أن الخطاب في موعدكم لفرعون وضمير الغيبة لما ذكر.

قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ۝٦٠﴾

قوله: (ما يكاد به يعني السحرة وآلاتهم) أي المراد بالمصدر الحاصل بالمصدر أو بمعنى المفعول بالحذف والإيصال إذ نفس المعنى النسبي لا يجمع.

قوله: (ثم أتى) أي فرعون وقومه معه واكتفى به لأنه رئيسهم.

قوله: (بالوعد) أي مكان الوعد على أن الباء بمعنى في.

قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ۝٦١﴾

قوله: (﴿قال لهم﴾) أي لفرعون وقومه أي السحرة بقرينة ما بعده وانفهامهم من كيده ويلكم أي الهلاك مختص بكم إن بقيتم على ذلك واكتفى بهذا عن الإخبار عن مجيء

قوله: ﴿وأن يحشر الناس ضحى﴾ [طه: ٥٩] عطف على اليوم والزينة فعلى تقدير عطف على اليوم لا بد من تقدير مضاف في المعطوف فالمعنى وعدكم وعد يوم الزينة وقت أن يحشر الناس ضحى وإذا عطف على الزينة يكون محل المعطوف مجروراً فالمعنى وعدكم وعد يوم الزينة وحشر الناس ضحى بالجر.

قوله: أو ضمير فرعون على أن الخطاب لقومه فيكون المعنى موعدكم يا قوم فرعون يوم أن يحشر فرعون الناس ضحى وهذا الوجه بعيد لأن السائل باجعل بيننا وبينك موعداً هو فرعون فلا بد في الخطاب بالجواب أن يكون هو داخلاً في المخاطبين فإن قلت لم لم يحمله في هذا الوجه على الالتفات بأن يكون فرعون داخلاً في خطاب موعدكم معبراً ثمة بلفظ الخطاب ثم يعبر عنه في ﴿يحشر﴾ [طه: ٥٩] بلفظ الغيبة قلت المعتبر في باب الالتفات عند علماء المعاني أن يكون المعنى في التعبيرين واحداً وهنا ليس كذلك فإن المعنى في التعبير الأول جمع داخل فيه هو وقومه وفي التعبير الثاني مفرد هو فرعون وحده.

قوله: ما يكاد به يعني وآلاتهم فسر المصدر وهو الكيد بالاسم الذي هو ما يكاد به لأن الجمع إنما يتعلق بالجواهر لا باعراض والمصدر عرض.

موسى عليه السلام لظهور إتيانه لوثوقه على غلبته[١] وعن هذا عين مكان الوعد وزمانه بأشهرهما لا تفتروا على الله أي لا تصروا على هذا الافتراء.

قوله: (بأن تدعوا آياته سحراً) أي معجزاته التي ظهر على يدي سحراً ثم تقصدوا المعارضة بالسحر بناء على ذلك الزعم.

قوله: (﴿فيسحتكم﴾ [طه: ٦١]) جواب النهي منصوب بإضمار إن.

قوله: (فيهلككم ويستأصلكم به) تفسير يسحتكم وضميره للافتراء على الإسناد المجازي لسببيته.

قوله: (**وقرأ حمزة والكسائي وحفص ويعقوب بالضم من الإسحات وهو لغة نجد وتميم والسحت لغة الحجاز**) والمعنى على اللغتين واحد.

قوله: (**كما خاب فرعون فإنه افترى واحتال ليبقى الملك عليه فلم ينفعه**) توجيه لصيغة الماضي وتنبيه على أنه جملة تذييلية مقررة لما قبله فهو تصديق لكلام موسى عليه السلام وإثبات له إذ الظاهر أنه من كلام موسى عليه السلام ويحتمل أن يكون ابتداء كلام من الله تعالى فيجوز حينئذٍ أن يكون كما خاب تفسيراً له والافتراء من فرأ يفريه فرياً إذا قطع فالافتراء اقتطاع الخبر الباطل بإدخاله في جملة الحق فقوله: ﴿كذباً﴾ [طه: ٦١] للتأكيد أو للتجريد.

قوله تعالى: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ ٦٢﴾

قوله: (**تنازعت السحرة في أمر موسى حين سمعوا كلامه فقال بعضهم هذا ليس من كلام السحرة**) أي مرجع ضمير تنازعوا السحرة لأنهم مذكورون بقوله كيده كما عرفته في أمر موسى فإضافة الأمر إلى السحرة لأدنى ملابسة لتحققه فيما بينهم ويجوز أن يكون الجمع للتعظيم فمرجع الضمير موسى عليه السلام ولزوم تفكيك الضمير لا يضر لأنه واقع في كلام الله تعالى في غير هذا الموضع وفي كلام الفصحاء ﴿وأسروا النجوى﴾ [طه: ٦٢] أي بالغوا في إخفائها أو جعلوها بحيث تناجيهم بها فالنجوى في الأول اسم بمعنى الكلام السري وعلى الثاني مصدر بمعنى المسارة وسيجيء التفصيل في أوائل سورة الأنبياء.

قوله: (**بأن موسى إن غلبنا اتبعناه أو تنازعوا**) ضمير المستكن راجع إلى موسى اتبعناه وآمنا به.

قوله: (**واختلفوا فيما يعارضون به موسى وتشاوروا في السر**) وهو المراد بقولهم أمرهم فحينئذٍ لا مجاز في الإضافة.

قوله: (**وقيل الضمير أي ضمير لفرعون وقومه**) فتنازعوا[٢] أمرهم لفرعون وقومه أي

---

(١) بخلاف فرعون فإنه على خوف لمعرفة كونه عليه السلام محقاً فعدم إتيانه لخوفه محتمل ولذا أخبر إتيانه.

(٢) التنازع محاولة كل واحد من المختلفين نزع المعنى عن صاحبه وأمرهم مفعول تنازعوا فتعدى إلى مفعول واحد ولو حذفت التاء لتعدى إلى اثنين تقول نازعت زيداً الحديث كذا قيل.

تنازع فرعون وقومه في أمر موسى عليه السلام حين سمعوا كلامه فقال بعضهم ليس هذا من كلام السحرة وفي الاحتمال الأول المعنى تنازع السحرة فيما بينهم بدون فرعون.

قوله تعالى: قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴿٦٣﴾

قوله: (وقوله: ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه: ٦٣] تفسير لأسروا النجوى كأنهم تشاوروا في تلفيقه حذراً أن يغلبا فيتبعهما الناس) فالمراد بالنجوى اسم لكلام خفي قوله كأنهم أي السحرة تشاوروا في تلفيقه أي في قولهم: ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه: ٦٣] حذراً أن يغلب موسى وهارون عليهما السلام والمراد بالتلفيق إيراده قبل كونه تفسيراً لأسروا على القول الأخير أو على الأول ولا ينافيه قوله فيه ليس هذا من كلام السحرة لأنه أخذ شقي النزاع ولا تفسير النجوى أولاً بقوله بأن موسى إن غلبنا الخ لأنه بعض ما ذكروه أو هو عليه كلام مستأنف كأنه قيل فما قالوا للناس بعد تمام التنازع فقيل قالوا: ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه: ٦٣] الخ تنفيراً للناس وتقرباً لفرعون كذا قاله السعدي وأما كونه تفسيراً على الوجه الثاني في رجوع الضمير للسحرة فإنما يصح إذا كانت المعارضة شاملة للمعارضة القولية لا إذا كان المراد بها السحرة الذي قابلوه به فتأمل[1].

قوله: (وهذان اسم إن على لغة بلحارث بن كعب فإنهم جعلوا الألف لتثنية) بلحارث بفتح الباء وسكون اللام وأصله بني الحارث فخفف بحذف النون بعد حذف نون الجمع للإضافة وحرف العلة لالتقاء الساكنين وهذا مخالف للقياس وغير مشهور لكنه مسموع من العرب وبنو الحارث قبيلة عظيمة.

قوله: (وأعربوا المثنى تقديراً) أي بالحركات المقدرة فلما لم تكن الألف علامة الإعراب بل علامة التثنية فقط لم يتغير في الأحوال الثلاثة.

قوله: (وقيل اسمها ضمير الشأن المحذوف وهذان لساحران خبرها) مرضه لأن حذفه مع المشددة ضعيف حتى قيل إنه مخصوص بالشعر.

قوله: وقوله: ﴿قالوا إن هذان لساحران﴾ [طه: ٦٣] تفسير لأسروا النجوى يعني هو تفسير له على أن معنى وأسروا النجوى وتناجوا سراً وإلا فليس القول يفسر معنى الإسرار لأن معنى القول غير معنى الإسرار.

قوله: وهذان اسم أن على لغة بالحارث بن كعب فإنهم جعلوا الألف للتثنية وأعربوا المثنى تقديراً يعني فإنهم ذهبوا إلى أن الألف في هذان ألف التثنية لا الألف الكائنة في مفرده ومع هذا جعلوا إعرابه حال كونه مثنى إعراباً تقديرياً وأما إذا قيل الألف للتثنية في هذان هي ألف هذا والألف المحذوفة هي ألف التثنية على ما ذهب إليه بعض النحاة لا تنقلب ألفه ياء في حالتي النصب والجر لأن هذه الألف ليست للإعراب وألف الإعراب محذوفة على ذلك القول.

---

(١) وجهه أن هذا تكلف وكونه مستأنفاً أسلم من التكلف.

قوله: (وقيل إن بمعنى نعم وما بعدها مبتدأ وخبر وفيهما أن اللام لا يدخل خبر المبتدأ) وقيل اسمها ضمير الشأن لم يرض به أيضاً لأن مجيء إن بمعنى نعم شاذ حتى قيل إنه لم يثبت فكيف يصح حمل التنزيل عليه إذ الشذوذ وإن لم يضر كما مر في سوى لكن عدم الثبوت مانع قوي عن حمل التنزيل عليه وأشار إلى ضعفهما بوجه آخر حيث قال وفيهما أي وفي هذين الوجهين نظر لأن اللام لا تدخل على الخبر لاختصاصها في الفصيح بالمبتدأ ولذا سميت لام الابتداء ودخولها في الخبر في أن زيداً لقائم لئلا يجتمع الحرفان والقول بأن اللام زائدة سخيف إذ زيادتها في الخبر مختص بالشعر كما صرح به وقول النيسابوري والقرآن حجة عليهم مردود بأن المحتمل لا يكون حجة.

قوله: (وقيل أصله إن هذان لهما ساحران فحذف الضمير وفيه أن المؤكد باللام لا يليق به الحذف) فيه إشعار بجواز حذفه لأن التأكيد لنسبة الخبر إلى المبتدأ سواء كان المبتدأ محذوفاً أو مذكوراً فلا يتم ما ذكر في تعليله بأن المبتدأ إنما يجوز حذفه لو كان أمراً معلوماً جلياً وإذا كان معلوماً فقد استغنى معرفته عن تأكيده إذ التأكيد ليس للمبتدأ وأما التعليل بأن الحذف من باب الإيجاز والتأكيد من قبيل الإطناب وهما متنافيان فواه جداً إذ جمع المتنافيين من جهتين لا من جهة واحدة.

قوله: (وقرأ أبو عمرو إن هذين وهو ظاهر) ولا يضره مخالفته لرسم القياس لأنه كم في القرآن ما خالف رسمه القياس كإثبات الألف في اليوم تدعوا وحذفها في بأو مع أن الأول مفرد والثاني جمع.

قوله: (وقرأ ابن كثير وحفص أن هذان على أنها هي المخففة واللام هي الفارقة أو النافية واللام بمعنى إلا) على أنها هي المخففة وهذا أقوى وبالاعتبار أحرى ولعله جعله

قوله: وفيها أن اللام لا يدخل خبر المبتدأ أي في هذين القولين وهما أن يكون اسم أن ضمير الشأن المحذوف وما بعده مبتدأ وخبراً وأن يكون أن بمعنى نعم وما بعده مبتدأ وخبراً هذا المحذور وهو دخول اللام في خبر المبتدأ فإن اللام لا يدخل خبر المبتدأ على ما هو مذكور في علم النحو.

قوله: وقيل أصله إن هذان لها ساحران فيكون هذان اسم إن وهما مبتدأ دخل عليه لام الابتداء وساحران خبره وهذا المبتدأ مع خبره خبر أن.

قوله: فحذف الضمير في لهما أي فحذف الضمير في لهما وزحلقت اللام إلى الخبر الذي هو ساحران.

قوله: وفيه أن المؤكد باللام لا يليق به الحذف لأن المقام إذا كان مقام التأكيد يكون المناسب واللائق بالمقام أن يظهر ويصرح تكرر الإسناد فإذا حذف المبتدأ الداخل عليه اللام وزحلقت اللام إلى الخبر لا يتبادر إلى الفهم أن هناك مبتدأ محذوفاً وإسناداً آخر غير المذكور لأن الظاهر حينئذٍ أن يكون لساحران خبر إن بل لا يخطر بالبال أصلاً أن هناك إسناد آخر.

قوله: أو النافية واللام بمعنى ما هذان إلا ساحران.

أصلاً (وشديد ابن كثير هذان) للفرق بين الأسماء المتمكنة وغيرها لكنه على خلاف القياس[1].

قوله: (بالاستيلاء عليها بمذهبكم الذي هو أفضل المذاهب بإظهار مذهبهما وإعلاء دينهما لقوله: ﴿إني أخاف أن يبدل دينكم﴾ [غافر: ٢٦]) بمذهبكم أي الطريقة المذهب لأنه طريق معنوي إلى المطلوب قوله هو أفضل المذاهب أي المثلى بمعنى الفضلى لأنه تأنيث أمثل أي الأفضل قوله بإظهار مذهبه متعلق بيذهبا قوله وإعلاء دينه عطف تفسير أي الإظهار بمعنى الإعلاء والمذهب بمعنى الدين والضمير لموسى اكتفى به لأنه أصل وهارون تبع له قوله لقوله تعالى: ﴿إني أخاف﴾ [غافر: ٢٦] استدلال بكون المراد بالمذهب الدين والدين مقول بالاشتراك اللفظي على الدين الحق الباطل.

قوله: (وقيل أرادوا أهل طريقتكم وهم بنو إسرائيل فإنهم كانوا أرباب علم فيما بينهم لقول موسى ﴿أرسل معنا بني إسرائيل﴾ [الشعراء: ١٧]) وقيل أرادوا أهل طريقتكم بتقدير المضاف فعلى هذا المراد بالطريقة العلم أشار إليه بقوله فإنهم أرباب علم قوله فيما بينهم إشارة إلى وجه إضافة الطريقة إليهم مع أنها طريقة بني إسرائيل فأشار إلى أن الإضافة مجازية لأدنى ملابسة وهو كونهم فيما بينهم ولهذا التكلف مرضه قوله لقول موسى تعليل لإرادة ما ذكر.

قوله: (وقيل الطريقة اسم لوجوه القوم وأشرافهم من حيث إنهم قدوة لغيرهم) فحينئذٍ لا تقدير كما في الأول قوله من حيث إنهم قدوة الخ إشارة إلى وجه الاستعارة لأن الطريقة قدوة لسالكها مرضه لأن مرادهم الإخراج عموماً فالتخصيص خلاف الظاهر وأيضاً يدخلون في تحت عموم الإخراج دخولاً أولياً فلا وجه للتخصيص.

قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى﴾ (٦٤)

قوله: (فأزمعوه واجعلوه مجمعاً عليه لا يتخلف عنه واحد منكم) أي فاعزموا عليه

قوله: لقول موسى عليه السلام: ﴿أرسل معنا بني إسرائيل﴾ [الشعراء: ١٧] يعني أن قول موسى ذلك القول فيما قبل يدل على أن المراد بإذهاب طريقتهم هو إذهاب أهل طريقتهم لأن طلب إرسالهم وإطلاقهم من أيدي القبط هو معنا طلب إذهابهم من بينهم والقرآن يفسر بعضه بعضاً.

قوله: من حيث إنهم قدوة لغيرهم هو بيان لوجه التشبيه الذي بني عليه استعارة لفظ الطريق لأشراف القوم.

قوله: فأزمعوه واجعلوه مجمعاً عليه الخ. قال الخليل أزمعت على أمر وأنا مزمع عليه إذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائي يقال أزمعت الأمر ولا يقال أزمعت عليه بمعنى مثل أجمعته وأجمعت عليه واستعمله هنا مناسباً لقول الكسائي والفراء وإنما فسر اجمعوا بأزمعوا الدال على

---

(١) وهذا أولى من القول أفاد بطريق المفهوم فإن المفهوم مختلف فيه.

كذا فسره في سورة يونس وقال أبو الهيثم اجمع أمره جعله مجموعاً بعد ما كان متفرقاً فإذا عزم فقد جمع ما تفرق ثم صار بمعنى العزم ومنه إجماع الأمة قوله بحيث لا يتخلف الخ كمسألة المجمع عليها قيل يقال أزمع الأمر وأزمع على الأمر كاجمع الأمر وأجمع عليه إذا عزم عزماً مصمماً متفقاً عليه بلا اختلاف.

قوله: (وقرأ أبو عمر فأجمعوا ويعضده قوله فجمع كيده) من الثلاثي وهو بمعنى أجمع.

قوله: (والضمير في قالوا إن كان للسحرة فهو قول بعضهم لبعض) هذا ظاهر في تفسير تنازعوا على القول الأول.

قوله: (مصطفين لأنه أهيب في صدور الناس قيل كانوا سبعين ألفاً مع كل منهم حبل وعصا وأقبلوا عليه إقبالة واحدة) وقيل وهذا ظاهر على الوجه الثاني من وجهي كون ضمير تنازعوا للسحرة وهو غريب.

قوله: (فاز بالمطلوب من غلب وهو اعتراض) لمعنى استعلى أشار إلى أن معنى الفلاح الفوز والظفر بالمطلوب ولما كان الظفر بالمطلوب غير متحقق بطلب العلو بل بالعلو نفسه وهو الغلبة فسره بالغلبة مع الإشارة إلى أن السين للتأكيد لا للطلب كما قيل في قوله تعالى: ﴿فاستغشوا ثيابهم﴾ [نوح: ٧] وجه التأكيد لا ما حصل بالطلب والتكلف يكون أتم فأبرز في صورة الطلب لذلك وإذا ثبت الفوز للغالب أفاد بطريق الإشارة إلى أن الهالك هو المغلوب وهو اعتراض جملة معترضة هذا عند من جوز كون الاعتراض في آخر الكلام كصاحب الكشاف ورضي به المصنف فائدة الاعتراض التحريض على المعارضة إذ الظاهر أنه من كلام السحرة بعضهم لبعض وفلاحهم كونهم مقربين عند فرعون وإعطاء الأجر.

قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ ٦٥﴾

قوله: (أي بعدما أتوا مراعاة للأدب حيث قدموه على أنفسهم) وهذا أولى مما قيل إنها لإظهار جلادتهم لعلمهم بأن آياتهم أعظم لما مر من أن بعضهم حين سمعوا كلامه قالوا إنه ليس هذا من كلام السحرة.

قوله: (وإن بما بعدها منصوب بفعل مضمر أو مرفوع بخبر محذوف أي اختر إلقاءك أولاً أو إلقاءنا أو الأمر إلقاؤك أو إلقاؤنا) منصوب بفعل مضمر إذ قولهم: ﴿إما أن تلقي﴾

التثبيت لئلا يلزم طلب الحاصل لأن الإجماع كان حاصلاً بقرينة فجمع كيده فإن جمعهم الكيد يستلزم إجماعهم عليه وأما ما جاء في قول الشاعر:

إن كنت أزمعت على هجرنا ... من غير ما جرم فصبر جميل

فعلى مذهب الخليل.

قوله: أي اختر إلقاءك أو إلقاءنا الأول تصوير لكونه منصوباً بفعل مقدر والثاني تصوير لكونه خبر مبتدأ محذوف على طريق اللف والنشر وتقدير اختر من بين سائر الأفعال لدلالة كلمة أما على التخيير.

[الأعراف: ١١٥] الخ ليس بكلام تام فلا بد من تقدير والمقدر إما فعل ناصب له مثل اختر إلقاءك الخ. لأن إما واو هنا للتخيير لا للشك ولا للتشكيك فيكون قرينة لتقدير اختر ولهذا قدمه قوله أو الأمر أي الأمر والشأن أما إلقاؤك أولاً أو إلقاؤنا فيكون حينئذٍ جملة اسمية محذوفة المبتدأ ويمكن حذف الخبر أي إلقاءك مختارك أو إلقاءنا وهذا يناسب تقدير الأول وإما واو أو المبتدأ المحذوف المختار أي مختارك إلقاؤك أولاً أو إلقاؤنا.

قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ (٦٦)﴾

قوله: (مقابلة أدب بأدب وعدم مبالاة بسحرهم) الأولى الاكتفاء به وعدم التعرض بمقابلة أدب بأدب.

قوله: (وإسعافاً إلى ما أوهموا من الميل إلى البدء بذكر الأول في شقهم وتغيير النظم إلى وجه أبلغ ولأن يبرز وأما معهم ويستنفدوا أقصى وسعهم) قال في سورة الأعراف ولكن لما كانت رغبتهم في أن يلقوا قبله فنبهوا عليها بتغيير النظم إلى ما هو أبلغ الخ حيث قالوا: ﴿وإما أن نكون أول من ألقى﴾ [طه: ٦٥] فالموافق للسياق وإما أن تلقي أبلغ من المبالغة أو من البلاغة وجه المبالغة أن قولهم أن نكون أول من ألقى يفيد ثبوت الخبر للاسم ولم يذكر لفظ أول في سورة الأعراف وأيضاً مقطع الآية هناك نحن الملقين وهنا أول من ألقى لرعاية الفاصلة ولطبقه في المعنى ولا يضره المخالفة لفظاً وقال هناك فنبهوا عليها بتغيير النظم إلى ما هو أبلغ وهنا ذكر الأمرين الأول ذكر الأول في شقهم دون شقه والثاني تغيير النظم الخ فالأنسب هنا أن يقال وإسعافاً إلى ما نبهوا عليه دون إلى ما أوهموا بل المناسب ذكر أوهموا هناك لكن عكس الأمر قوله إسعافاً أي مساعدة ما أوهموا أي أتوا بكلام فيه إيهام به واحتمال دون الجزم به وقد عرفت أنه في سورة الأعراف ادعى الجزم حيث قال فنبهوا الخ.

قوله: (ثم يظهر الله سلطانه فيقذف بالحق على الباطل فيدمغه) أشار بهذا البيان إلى أن هذا ليس أمراً بالسحر بل هو كالأمر بذكر الشبهة ليكشف وتقديم الباطل ليقذف بالحق

قوله: وإسعافاً إلى ما أوهموا من الميل إلى البدء بذكر الأول في شقهم أي إلى ما أوهموه بذكر لفظ الأول في جانبهم حيث قالوا إما أن تكون أول من ألقى ولم يذكروه في جانب موسى عليه السلام حيث قالوا يا موسى إما أن تلقي ولم يقولوا إما أن تلقي أولاً ففهم موسى من قولهم هذا أن غرضهم أن يقدموا الإلقاء فأجابهم بما أجاب إسعافاً لمقترحيهم.

قوله: وتغيير النظم إلى وجه أبلغ عطف على ما ذكر في قوله بذكر الأول فالمعنى إسعافاً لما أوقعوه في وهم موسى من أن ميلهم إلى البدء في إلقاء السحر بذكر الأول في شقهم وبتغيير النظم إلى وجه أبلغ من أصل النظم يعني أن أصل النظم أن يقال وإما أن نلقي فغير إلى أن يقال وإما أن نكون أول من ألقى أقول لا يعرف وجه أبلغية هذه العبارة من العبارة الأولى إلا من يعرف الفرق بين يقوم زيد وبين يكون زيد قائماً والفرق أن الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفته بخلاف سائر الأفعال فكأنهم قالوا يا موسى إما أن تلقي وإما أن تقرر على صفة التقديم في الإلقاء وأيضاً في هذه العبارة نوع أدب ليس في العبارة الأولى حيث لم يصرحوا باسم موسى عليه السلام بل عبروا عنه بمبهم تأدباً.

عليه فيدفعه بتسليط المعجزة على السحر وهذا الغرض غير متحقق في عكسه قال المصنف في سورة الشعراء ولم يرد به أمرهم بالسحر والتمويه بل الإذن في تقديم ما هم فاعلوه لا محالة توسلاً به إلى إظهار الحق انتهى وهنا قد أشار إليه ولو صرح به هنا لكان أولى.

قوله: **(أي فألقوا فإذا حبالهم وهي للمفاجأة)** أشار به إلى أن الفاء فصيحة يدل على محذوف علم مما تقدم وهي أي إذا للمفاجأة تدل بواسطة نيابتها في الدلالة عن الفعل المقدر على وقوع ما بعدها بغتة.

قوله: **(والتحقيق أنها ظرفية أيضاً تستدعي متعلقاً بنصبها وجملة تضاف إليها لكنها خصت بأن يكون المتعلق فعل المفاجأة والجملة ابتدائية والمعنى فألقوا ففاجأ موسى وقت تخيل سعي حبالهم وعصيهم من سحرهم)** والتحقيق أنها ظرفية زمانية وهو مذهب الزجاج أو مكانية كما هو مذهب المبرد غايته أنها مجردة عن معنى الشرط قوله بنصبها على الظرفية لا على أنه مفعول به وإلا لم يبق إذا ظرفية بل يصير اسماً والمفعول به محذوف قوله ففاجأ موسى تخييله وقت تخييل سعي حبالهم الخ إشارة إليه حيث قدر تخييله فهو مفعول به قوله وقت تخييل سعي حبالهم الخ اختيار كونها ظرفية زمانية أو المعنى فألقوا ففاجأ موسى تخييله مكان تخييل سعي حبالهم فالفاء للسببية فإن الإلقاء سبب لمفاجأة التخييل قوله والجملة ابتدائية أي جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر هذا باعتبار الغلبة والأكثر لأنه يجوز إضافتها إلى الجملة الفعلية المصحوبة بقد لشبهها بالجملة الاسمية في دخول واو الحال عليها.

قوله: **(وذلك بأنهم لطخوها بالزيبق فلما ضربت عليها الشمس اضطربت فخيل إليه أنها تتحرك)** ضربت عليها الشمس أي استمرت زماناً من ضربت الخيمة إذا نصبتها فيكون استعارة تمثيلية أو تبعية.

قوله: **(وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان وروح تخيل بالتاء على إسناده إلى ضمير الحبال والعصي وإبدال أنها تسعى منه بدل الاشتمال وقرىء يخيل على إسناده إلى الله**

قوله: وهي للمفاجأة والتحقيق أنها أيضاً ظرفية تستدعي متعلقاً بنصبها وجملة تضاف إليها الخ. هذا التحقيق يقتضي أن يكون إذا منصوبة على كونها مفعولاً فيها لفعل المفاجأة لكن تفسيره بقوله فالمعنى فألقوا ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم يقتضي أن يكون مفعولاً بها فالتلفيق بين كلاميه بأن يصار معنى الثاني إلى الاتساع في التعلق مثل التعلق في ﴿مالك يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٤] فاجأ موسى أمور السحرة ومكائدهم في وقت تخييل سعي حبالهم فحذف المفعول به وتعلق فعل المفاجأة بالظرف تعلقه بالمفعول به اتساعاً أو يقال معنى قوله إنها ظرفية أنها بمعنى الوقت وأسماء الزمان كلها ظروف للأشياء وليس مراده بقوله ظرفية أنها مفعول فيها فإنه يعبر عن أسماء الزمان بالظروف وإن لم يقع فيها فعل في بعض مواضع استعمالها.

قوله: وإبدال أنها تسعى منه بدل الاشتمال فيكون مثل أعجبني زيد مشيه في كون البدل فعل المبدل منه.

قوله: وقرىء يخيل على إسناد فعله إلى الله تعالى أي قرىء يخيل على صيغة الغيبة والبناء

وتخيل بمعنى تتخيل) بالتاء أي بالتاء للتأنيث الرابط للخبر وعلى الأول الرابط ضمير أنها وكذا في قراءة يخيل من التفعيل على البناء للفاعل الرابط ضمير أنها في المفعول وتخيل أي وقرىء تخيل بالفوقية المفتوحة بمعنى تتخيل الضمير المستكن ضمير الحبال والعصي وأنها بدل اشتمال اكتفى بذكر ذلك في قراءة ابن عامر الخ.

قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ (٦٧)﴾

قوله: (فأضمر فيها خوفاً من مفاجأته على ما هو مقتضى الجبلة البشرية) فأضمر فيها معنى فأوجس إذ الإيجاس الإخفاء في النفس فقوله في النفس إما تأكيد لما يتضمنه الفعل أو الإيجاس بمعنى الإضمار وهو الموافق لقوله فأضمر فيها لكن الإضمار أيضاً في النفس فالأولى التأكيد للمبالغة أي بالغ في الإخفاء ولم يظهر ولم يشعر به قوله خوفاً معنى خيفة لكن خيفة لكونه على البناء للنوع تدل على الهيئة والحالة اللازمة ونوع الخوف يحتمل خوفاً يسيراً أو خوفاً عظيماً ولذا لم يستحسن تفسير بعضهم بالخوف العظيم بأنه لا دلالة في الكلام على العظام خوفاً من مفاجأته وهذا هو الملائم لإيراد فأوجس بالفاء مترتباً على المفاجأة قوله على ما هو مقتضى الخ إشارة إلى جواب إشكال لكن قوله تعالى في سورة النمل: ﴿إني لا يخاف لدي المرسلون﴾ [النمل: ١٠] لكونه خبراً يقتضي كون مثل هذا استعارة تمثيلية شبه حاله بحال من خاف بسبب تحقق أسباب الخوف لكونه مقروناً بالأسباب القوية للخوف لكنه مصون عن الخوف بالفعل فذكر اللفظ الموضوع للمشبه به وأريد المشبه أو خاف لكونه في وقت غير وقت الوحي والآية المذكورة في وقت الوحي.

قوله: (أو من أن يخالج الناس شك فلا يتبعوه) وهذا الخوف يناسب شأن الرسول عليه السلام ولا يخالف ظاهره الآية المذكورة كما في الأول لكن التفريع المذكور لا يناسبه مناسبة الأول ولهذا أخره ولا ريب في أن مثل هذا الخوف مما يحتاط في كتمانه لئلا يطلع الناس لأنهم لو اطلعوا لاستدلوا به على عدم اعتماد أن كيد السحرة لباطل وأنه تعالى سيبطله فيتباعدوا عن اتباعه بل هذا بالكتمان أحرى منه في الفوق من المفاجأة.

على الفاعل من التخييل فحينئذٍ يكون أنها تسعى مفعولاً به ليخيل والمعنى يوقع الله تعالى في خيال موسى أنها تسعى.

قوله: فأضمر فيها خوفاً من مفاجأته على ما هو مقتضى الجبلية البشرية يعني أن كونه رسولاً مؤيداً من عند الله كان يقتضي أن لا يخاف من مكائدهم ومخايلهم سيما قد قال الله تعالى لهما: ﴿لا تخافا إنني معكما﴾ [طه: ٤٦] حين قالا: ﴿ربنا إننا نخاف أن يفرط علينا أو أن يطغى﴾ [طه: ٤٥] لكن وقع الخوف في قلبه عند ظهور ذلك في خياله على مقتضى الجبلة التي جبل البشر عليها فإن الإنسان مجبول على أن يخاف من أمر هائل عند وقوعه فجأة وظهوره بغتة.

قوله تعالى: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾﴾

قوله: (وما توهمت) من غلبة السحرة أو يختلج في نفوسهم شك النهي عن الخوف مع أنه ليس باختيار نهي عن العمل[١] بمقتضاه.

قوله: (تعليل للنهي) أي تعليل للخبر المنفهم من النهي أي النهي عنه لازم أو لائق لأنك الخ.

قوله: (وتقرير لغلبته) إشارة إلى أن معنى العلو هنا الغلبة وهي علو معنوي وهذا يؤيد ما اختاره المص في تفسير من استعلى بمن غلب وظهر ضعف قول من قال من طلب الغلبة في تفسير من استعلى.

قوله: (مؤكداً بالاستئناف وحرف التحقيق وتكرير الضمير وتعريف الخبر ولفظ العلو الدال على الغلبة الظاهرة وصيغة التفضيل) بالاستئناف أي الاستئناف المعاني قوله وصيغة التفضيل أي الأعلى باق في بابه إذ للسحرة علو بالنسبة إلى الناس الحاضرين ولذلك استرهبوهم حين سحروا أعين الناس وجاؤوا بسحر عظيم وألق عطف على لا تخف لما نبه على جعله غالباً بالنهي عن مقتضى الخوف وتعلله بوعد الغلبة أمره عليه السلام بإلقاء العصي إنجازاً لما وعده من الغلبة على فرعون وأحزابه.

قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ ۖ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَـٰحِرٍ ۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾﴾

قوله: (أبهمه ولم يقل عصاك تحقيراً لها أي لا تبال بكثرة حبالهم وعصيهم[٢] وألق

قوله: ما توهمت والظاهر أنه اختيار للشق الثاني من توجيهي الخيفة إذ النهي عن عروض شيء جبل عليه الإنسان غير مقدور له.

قوله: ﴿إنك أنت الأعلى﴾ [طه: ٦٨] تعليل النهي وتقرير لغلبته مؤكداً بالاستئناف وحروف التحقيق الخ وجه التقرير به أن مقام الاستئناف مظنة سؤال والكلام الاستئنافي جواب له والجواب بعد السؤال وقع في القلوب ووجه إفادة تعريف الخبر التقرير من حيث إنه يفيد معنى القصر الدال على الحكمين المختلفين إيجاباً وسلباً المقررين لمعنى العلو والغلبة ووجه إفادة بواقي القيود للتقرير ظاهر.

قوله: أبهمه ولم يقل عصاك تحقيراً لها أي تحقيراً للعصا وإشارة إلى أنها في حد ذاتها شيء محقر وخشبة جامدة وأن ما ظهر منها من الآثار العجيبة الخارقة للعادة من محض قدرتنا الباهرة وجه دلالة الإبهام على معنى التحقير من حيث إن في التعبير بالمبهم إيهام جعلها من الأشياء

---

(١) وقد تقرر في موضعه أن الأمور الاضطرارية قد يدخل تحت الكسب والأمر والنهي باعتبار مداويها كالإيمان فإنه مأمور به باعتبار مباد به وهي النظر الصحيح في الآيات أو باعتبار البقاء والاستمرار والعمل بمقتضاه كما فيما نحن فيه.

(٢) لأن الحقير لا يعتني به فلا يعرف والعظيم لعظمة قد لا يحيط به المعرفة فحقارة العصا لكونها عويدة وعظمها باعتبار عظم آثارها فلا اجتماع المتنافيين من جهة واحدة بل من جهتين.

العويدة التي في يدك) أبهمه حيث عبره بلفظة ما العامة للعصا وغيره وإن كان معلوماً كون المراد به عصاه قوله تحقيراً لها إذ الحقارة يكون سبباً للإبهام لكونها غير ملتفت.

قوله: (أو تعظيماً لها أي لا تحتفل بكثرة هذه الأجرام وعظمها فإن في يمينك ماهو أعظم منها أثراً فألقه) أو تعظيماً لها لأن منشأ الإبهام كما يكون الحقارة أيضاً العظمة فلما كان في الإبهام إشعار بالأمرين يمكن اعتبار كل منهما بحيثيتين كما قرره المص وأما في سورة النمل فإنما صرح العصا حيث قيل وألق عصاك فإنه ليس وقت المعارضة وأما في سورة الأعراف لتصريح العصا وإن كان وقت المعارضة فلأن النكتة بناء على الإرادة ولما كانت القصة واحدة فلا شك أنهما متطابقان معنى وإن خالفا لفظاً.

قوله: (تبتلعه بقدرة الله تعالى وأصله تتلقف فحذف إحدى التاءين وتاء المضارعة يحتمل التأنيث) تبتلعه جواب الأمر بواسطة أي وألق عصاك أن تلق تنقلب حية وإذا انقلبت تلقف تبتلعه بقدرة الله تعالى التلقف التناول باليد أو الفم والمراد به الثاني ونبه عليه بقوله تبتلعه.

قوله: (والخطاب على إسناد الفعل إلى المسبب وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان تلتقف بالرفع على الحال أو الاستئناف وحفص بالجزم والتخفيف على أنه من لقفته بمعنى تلقفته والبزي بتشديد التاء) والخطاب على إسناد وهذا ليس بمستحسن هنا قوله بالرفع على الحال أي من المفعول أي متلقفة أو الاستئناف البياني وهذا بناء على عدم اعتبار سببية ما قبله له وقراءة حفص بالجزم مبنى على اعتبار سببية وهذا مطرد في أمثاله قوله والتخفيف أي وقرأ حفص بالتخفيف من الثلاثي وما اختاره المص قراءة تلقف من التفعل كما نبه بقوله وأصله تتلقف بتشديد القاف والبزي أي وقرأ البزي بتشديد التاء أي بإدغام التاء الأولى في الثانية أي من التفعل بلا حذف إحدى التاءين فأدغمت لئلا يلزم الابتداء بالساكن.

قوله: (أي الذي زوروه وافتعلوا) أشار إلى أن كون ما موصولة أرجح من كونها كافة والصنع أصله العمل بالتدوب والمراد به الكذب ووحد الساحر في ﴿كيد ساحر﴾ [طه: ٦٩] لأن المراد به الجنس ولأنهم لاتحادهم في عمل السحر مثل الواحد فلا وضع فيه المظهر موضع المضمر على الأول إذ المراد به الجنس الشامل لهم ولغيرهم وعلى الوجه الثاني فيه وضع المظهر موضع المضمر للتسجيل على كونهم ساحرين مذمومين بالسحر ولما كان سحرهم التمويه والتزويز عبر عنه بالكيد وهو المكر والحيلة.

المحقرة التي لا يبالي بها ولا يوضع لها أسماء مخصوصة بل يكتفي عند النطق بها بالتعبير عنها بأسماء أجناسها أو أنواعها.

قوله: أو تعظيماً لها أي أو أبهم تعظيماً لها كالإبهام في ﴿غشيهم من اليم ما غشيهم﴾ [طه: ٧٨] وجه إفادة الإبهام التعظيم من حيث دلالته على أنه بلغ في الكمال الغاية التي يعجز العبارة عن بيان كنهها بل هو مما لا يكن التعبير عن حقيقتها إلا بالوجه العام.

قوله: على إسناد الفعل إلى المسبب متعلق بتحتمل باعتبار كونه مقيداً بتعلقه بالخطاب وحده.

قوله: (وقرىء بالنصب على أن ما كافة وهو مفعول صنعوا) وهو يفيد القصر إذ المعنى ما صنعوا إلا كيد ساحر وهو أبلغ من قراءة الرفع وقد رجحه إلا أن يقال إن الأول يفيد الحصر بناء على أن الموصول للجنس فهو أبلغ لكون الجملة حينئذٍ جملة اسمية.

قوله: (وقرأ حمزة والكسائي سحر بمعنى ذي سحر أو بتسمية الساحر سحراً على المبالغة أو بإضافة الكيد إلى السحر للبيان كقولهم علم فقه) أي الإضافة بمعنى من البيانية لأن المص والشيخ الزمخشري جوزا كون إضافة العام المطلق إلى الخاص بيانية بمعنى من البيانية في أوائل سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿أحلت لكم بهيمة الأنعام﴾ [المائدة: ١] وفي سورة لقمان في قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث﴾ [لقمان: ٦] الآية قيل ومثله في شرح الكشاف وشرح التسهيل وهو ظاهر كلام الشريف في أول شرح المفتاح في إضافة علم المعاني وشجر الأراك انتهى وقد فصلناه في أوائل سورة الفاتحة في إضافة السورة إلى الفاتحة.

قوله: (وإنما وحد الساحر لأن المراد به الجنس المطلق) وقيده بالمطلق احترازاً عن الجنس المتحقق في ضمن الفرد وقد مر توضيحه آنفاً.

قوله: (ولذلك قال: ﴿ولا يفلح الساحر﴾ [طه: ٦٩] أي هذا الجنس) إذ عدم الفلاح عام لكل ساحر ولذا قال أي هذا الجنس المتحقق في ضمن كل فرد فرد فاللام للاستغراق واستغراق المفرد أشمل فح يكون من باب وضع المظهر موضع المضمر لبيان علة عدم الفلاح.

قوله: (وتنكير الأول لتنكير المضاف) مع أن المقام يقتضي بحسب الظاهر التعريف لعلمه مما سبق لتنكير المضاف أي لإبقاء المضاف على تنكيره ليفيد أن ما صنعوه كيد ساحر أي ساحر كان ولو عرف الساحر تشعر الإضافة إليه أنه كيد الساحر المعروف وهذا ليس بمقصود وما يشعر خلاف المقصود يحسن تركه فلا إشكال بأن الإضافة إلى المعرفة

قوله: وقرىء بالنصب على أن ما كافة وهو مفعول صنعوا فيكون المعنى ما صنعوا إلا كيد ساحر وعلى قراءة الرفع يكون خبر إن واسمه كلمة ما الموصولة والعائد محذوفاً أي أن ما صنعوه كيد ساحر.

قوله: وتنكير الأول لتنكير المضاف أي لجعل المضاف نكرة والمقصود نكارته إذ لو عرف المضاف إليه لتعرف المضاف بتعريفه ويفوت نكرته المقصودة المفيدة أن ما صنعوه كيد من الكيود وشيء من الأباطيل فلا يبالي بها كقول العجاج:

يوم ترى النفوس ما أعدت ... في سعي دنيا طالما قد مدت

والاستشهاد في سعي دنيا حيث نكر دنيا لجعل تنكير سعيها فإنه لما لم يرد سعياً معيناً منها بل قصد سعياً ما توسل إلى ذلك المقصود بتنكير المضاف إليه وكذا ههنا ما لم يكن المقصود من المضاف كيداً بعينه بل جنس الكيد الحاصل في ضمن كيد غير معين توسل إلى ذلك المقصود بتنكير المضاف إليه وإن كان المراد من المضاف إليه الجنس أيضاً فالمعنى أن ما صنعوه شيء من جنس الكيد الذي لا يفلح صانعه.

قد تكون للجنس وهو كالنكرة لأن هذا احتمال بعيد لأنه ذكر السحر في قوله: ﴿يخيل إليه من سحرهم﴾ [طه: ٦٦] الآية فإذا كان محلى باللام يتبادر العهدية وأما الحمل على التحقير فلا يناسب المقام إذ المقام لبيان أنه أمر مموه لا حقيقة له ولذا بطل ولم يبق لا بيان حقارته بل المقام ينبغي له بيان عظمه ومع ذلك يبطله عويدة كما نبه عليه المص وقد وصف به في قوله تعالى: ﴿واسترهبوهم وجاؤوا بسحر عظيم﴾ [الأعراف: ١١٦] ولما وصف به في النظم الكريم فالقول بجواز حقارته من وجه آخر اشتغال بما لا يعنيه إذ إبطال العظيم يناسب المقام.

قوله: (كقول العجاج يوم ترى النفوس ما أعدت في سعي دنيا طالما قد مدت كأنه قيل إن ما صنعوا كيد سحري) يوم ترى الخ وهو يوم القيامة ما أعدت أي ما قدمت وجعلته عدة وبعده من نزل إذ الأمور غبت في سعي دنيا طالما قد مدت وغبت بمعنى ضارت في سعي دنيا متعلق بغبت ومحل الاستشهاد تنكير دنيا لتنكير المضاف وهو السعي وليس تنكير دنيا للضرورة كما ذهب إليه أبو حيان إذ الدنيا تأنيث أدنى افعل التفضيل وهو لا يؤنث إلا إذا عرف بالألف واللام والإضافة ورد بأنه ورد في الحديث الصحيح ومن كان هجرته إلى الدنيا يصيبها الحديث فكيف يحمل على الضرورة كأنه قيل إن ما صنعوا كيد سحري منسوب إلى جنس السحر لا يختص بسحر دون سحر.

قوله: (حيث كان) أي حيث وجد فأتى بمعنى وجد وحيث لتعميم الأمكنة.

قوله: (وأين أقبل) للمبالغة في التعميم وأين كحيث ظرف مكان.

قوله تعالى: فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ (٧٠)

قوله: (أي فألقى فتلقف فتحقق عند السحرة أنه ليس بسحر وإنما هو آية من آيات الله ومعجزة من معجزاته فألقاهم ذلك على وجوههم سجداً لله وتوبة عما صنعوا وإعتاباً وتعظيماً لما رأوا) أي فألقى موسى عصاه كما أمر فانقلبت العصا حية فتلقف ما صنعوا فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون فتحقق عند السحرة أنه أي التلقف ليس الخ فألقاهم ذلك أي ذلك التلقف أشار به إلى أن الفاء في فألقى فصيحة والمقدر المعطوف عليه ما ذكرناه وقد ذكر في سورة الأعراف فإسناد الإلقاء إلى التلقف مجاز والملقي هو الله تعالى قوله: ﴿على وجوههم﴾ [الإسراء: ٩٧] إشارة إلى أن المراد السجود الشرعي قيل في قوله: ﴿فألقاهم﴾ الخ إشارة إلى أن تكرير لفظ الإلقاء والعدول عن فسجدوا له مع المشاكلة والتناسب أنهم لم يتمالكوا حتى وقعوا سجداً توبة عما صنعوا وهو السحر أو الكفر

قوله: أي ﴿فألقى﴾ [الأعراف: ١٠٧] فتلقفت فتحقق عند السحرة أنه ليس بسحر يعني أن الفاء في قوله: ﴿فألقي السحرة﴾ [طه: ٧٠] هي التي تسميها علماء المعاني فاء فصيحة لإفصاحها عن المعطوف عليه المحذوف فإن إلقاء السحرة سجداً إنما وقع بعد إلقاء موسى عصاه وتلقفها ما صنعوا والتحقيق عندهم أن أمر موسى ليس بسحر لا بعد الأمر بإلقاء موسى العصا على الفور.

والمعاصي أيضاً وإعتاباً أي إزالة للعتاب على أن الهمزة فيه للسلب وحاصله ورجوعاً عما يعاتب فيه وتعظيماً لما رأوا من تلقف العصا حبالاً وعصياً كثيرة قالوا آمنا إنشاء وجد إيمانهم به أي كل واحد منهم قال آمنت.

قوله: (قدم هارون لكبر سنه أو لروى الآية أو لأن فرعون ربى موسى في صغره فلو اقتصر على موسى أو قدم ذكره فربما توهم أن المراد فرعون وذكر هارون على الاستتباع) ولما كان تقديم موسى في سورة الأعراف هو الأصل والظاهر لأنه أصل في النبوة لا يحتاج إلى النكتة وهنا التقديم لما كان على خلاف الظاهر بين وجهه بوجوه وقد عرفت أن النكتة مبنية على الإرادة ونظر هنا إلى كبر سن هارون ونظر أيضاً إلى أن فرعون ربى موسى الخ لكن الأولى ترك قوله أو قدم ذكره لأن موسى قدم في سورة الأعراف وقال هنا أبدلوا الثاني من الأول لئلا يتوهم أنهم أرادوا به فرعون وما ذكره هنا لا يلائمه بل ينافيه ثم الأولى أن يقال قدم هارون هنا وأخر في سورة الأعراف لمراعاة الفواصل وأمر التقدير أمر سهل ورب شيء يقدم في موضع ثم يؤخر لموضع آخر لنكتة روعيت فيه.

قوله: (وروي أنهم رأوا في سجودهم الجنة ومنازلهم فيها) وهذه الرؤية بطريق الكشف بعد رفع الحجاب بالإيمان لكن الظاهر أن هذه الرؤية بعد الإيمان ليكون إيماناً بالغيب وهو المعتبر دون الإيمان الشهودي.

قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ (٧١)

قوله: (لموسى عليه السلام واللام لتضمين الفعل معنى الاتباع) وقيل[1] أي بالله لأجله ودعوته وهو خلاف السوق وإن كان موافقاً لقولهم: ﴿آمنا برب العالمين﴾ [الأعراف: ١٢١] فح يكون تعريضاً للمص في قوله واللام أي تعديته الإيمان باللام الخ بأن الإيمان ليس متعدياً باللام بل بالباء والمؤمن به الله تعالى واللام هنا للتعليل لا بأس في كلا الاحتمالين لكن يرد على المص أن الاتباع متعد بنفسه والظاهر معنى الانقياد.

قوله: (وقرأ قنبل وحفص آمنتم له على الخبر والباقون على الاستفهام) للإنكار

قوله: قدم هارون لكبر سنه أو لروي الآية هو آخر حرف من فواصلها وهو الإلفات هنا في قوله: ﴿أنت الأعلى﴾ [طه: ٦٨] وحيث أتى وموسى.

قوله: واللام لتضمن الفعل معنى الاتباع يعني إن أصل الاستعمال آمنتم به لا آمنتم له فوجب أن يصار إلى التضمين فالمعنى آمنتم متبعين له أو اتبعتم له مؤمنين به على ما هو قاعدة التضمين.

---

(١) قائله ابن كمال باشا اعترض عليه بأنه مخالف لما قدره في سورة الأعراف وهو بموسى لا بالله لأنه قوله في الشعراء: ﴿إنه لكبيركم الذي علمكم السحر﴾ لا ينتظمه انتهى. ويمكن الدفع بأنه لم يستحسن تفكيك الضمير هناك وهنا جوزه وله نظائر كثيرة.

الواقعي والتوبيخي وكذا المراد من الخبر التوبيخ إذ لا فائدة في الخبر إلا أن يقال إن الخبر بملاحظة قبل أن آذن لكم يفيد الحكم (**في الإيمان له**).

قوله: (لعظيمكم في فنكم وأعلمكم به أو لأستاذكم) لعظيمكم الضمير لموسى عليه السلام فلو كان ضمير آمنتم له راجعاً إلى الله تعالى يلزم تفكيك الضمير لكن لا ضير في قوله أو لأستاذكم أي معلمكم بالذال المعجمة في تعليم العلم وبالدال المهملة في تعليم الحرفة وهو معرب لأن السين والذال لم يجتمع في كلمة عربية هذا القول الأخير ضعيف لأن تباعد أمكنتهم واختلاف السحرة في شأنه عليه السلام يأبى عنه كل الإباء قبل أن آذن لكم قبل هنا بمعنى النفي مثل قبل في قوله تعالى: ﴿لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي﴾ [الكهف: ١٠٩] أي بلا إذن مني.

قوله: (وأنتم تواطأتم على ما فعلتم) هذا معنى علمكم السحر لا معناه المتعارف لما مر والقول بأنه أراد به التلبيس على قومه يوافق الوجه الأول وهو لعظيمكم في فنكم وأعلمكم دون التعليم الحقيقي إذ ما هو المعروف عندهم بالبداهة لا يحصل به التلبيس وقد علم قولهم إنهم علموا السحر قبل قدوم موسى عليه السلام بل قبل ولادته فما هو كذب صريح لا يحصل به التلبيس بل يحصل به النفرة والبعد عنه.

قوله: (اليد اليمنى والرجل اليسرى) اختاره مع احتمال عكسه إما للرواية فيه أو المتبادر ذلك لأن مراده التشديد في العذاب وقطع اليد اليمنى أدخل في ذلك فإذا كان المراد اليد اليمنى بهذه القرينة فالمراد بالرجل اليسرى لا محالة.

قوله: (ومن ابتدائية كأن القطع ابتدىء من مخالفة العضو العضو وهي مع المجرور بها في موضع النصب على الحال) أشار إلى أن ابتداء القطع من الجانب المخالف لا من نفس الخلاف لكنه جعل مبدأ على التجوز لكونه سبباً لكون العضو مخالفاً للعضو الآخر لكن لا مبالغة فيه فالأولى أن يجعل خلاف بمعنى الجانب المخالف وهذا أيضاً مجاز لكن الابتداء يكون من الجانب المخالف إذ لا معنى لكونه من نفس الخلاف.

قوله: (أي لأقطعنها مختلفات) وهذا حاصل المعنى وهذا يؤيد كون الخلاف بمعنى الجانب المخالف ولا يبعد أن يكون مراده إشارة إليه (**وقرىء لأقطعن ولأصلبن بالتخفيف**).

قوله: (شبه تمكن المصلوب بالجذع بتمكن المظروف بالظرف) وجه استعارة كلمة في بمعنى على أو الباء على ما دل عليه قوله المصلوب بالجذع لكن الأول هو المشهور وهذا استعارة تبعية فيكون الظرف مشبهاً به فذكر لفظه وأريد المشبه.

قوله: وأنتم تواطأتم على ما فعلتم أي اتفقتم معه وأجمعتم على السحر والكيد لتغلبوا على ملكي أخذ رحمه الله معنى التواطؤ من وصف الكبير بتعليم السحر إياهم فإن غالب الأمر بين المعلم والمتعلم التواطؤ والاتفاق.

قوله: شبه تمكن المصلوب بالجذع بتمكن المظروف بالظرف هذا توجيه لمعنى الاستعارة التبعية في لفظة في في قوله: ﴿في جذوع النخل﴾ [طه: ٧١].

قوله: (وهو أول من صلب) وفي سورة الأعراف وقيل إنه أول من سن ذلك فشرعه الله تعالى للقطاع تعظيماً لجرمهم وهنا جزم بأنه أول من صلب.

قوله: (يريد نفسه وموسى عليه اللام بقرينة قوله: ﴿آمنتم له﴾ [طه: ٧١]) فالمراد بالغير موسى عليه السلام بهذه القرينة.

قوله: (واللام مع الإيمان في كتاب الله لغير الله أراد به توضيع موسى والهزء به فإنه لم يكن من التعذيب في شيء) قوله واللام الخ جواب سؤال مقدر بأنه لم لا يجوز أن يكون الضمير في له لله تعالى لا لموسى فأجاب بما ترى قوله فإنه عليه السلام لم يكن من التعذيب أي لم يكن شارعاً في شيء من التعذيب لمن لم يؤمن به قيل الحق أنها للتعليل وليست صلة للإيمان ولا دلالة في قوله تعالى: ﴿يؤمن بالله﴾ [الفتح: ١٣] ويؤمن للمؤمنين عليه إذ معناه يصدر عنه الإيمان لأجل المؤمنين وموافقتهم ودعوتهم وإلا لقيل يؤمن بالله وللمؤمنين وأجيب بأنه ليت شعري ما المانع من جعله صلة للإيمان إذا كان بمعنى التسليم فإن الإيمان إذا كان بمعنى التسليم يتعدى باللام وقد اعترف نفسه به في سورة التوبة وسورة يوسف وهذا بحث لا طائل تحته.

قوله[1]: (وقيل رب موسى) عطف على موسى بحسب المعنى أي المراد من الضمير للمتكلم مع الغير نفسه وموسى أو نفسه ورب موسى فح لا استهزاء لكن لكمال حمقه وشدة شكيمته زعم أن عذابه أشد وأبقى.

قوله: (الذي آمنوا به) فيه إشارة إلى أن معنى قوله: ﴿آمنتم له﴾ [طه: ٧١] آمنتم بالله لأجل قول موسى وهذا وجه آخر غير ما أسلفه هناك كما هو عادته.

قوله: (وأدوم عقاباً) تفسير وأبقى

قوله تعالى: قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾

(لن نختارك).

قوله: (﴿على ما جاءنا﴾ [طه: ٧٢] موسى به) إشارة إلى العائد المحذوف الراجع

قوله: يريد نفسه وموسى لقوله: ﴿آمنتم له﴾ [طه: ٧١] يريد فرعون بقوله أينا نفسه وموسى لا نفسه ورب موسى بقرينة عود الضمير في له في قوله: ﴿آمنتم﴾ [طه: ١٧] إلى موسى.

قوله: واللام مع الإيمان في كتاب الله لغير الله أي اللام الجارة إذا وقعت صلة للإيمان في كل موضع من كتاب الله مثل ﴿آمنتم له﴾ [طه: ٧١] وغير يراد بمجرورها غير الله تعالى.

قوله: أراد به توضيع موسى والهزء به فإن لم يكن من التعذيب في شيء أي أراد فرعون بقوله: ﴿ولتعلمن أينا أشد عذاباً﴾ [طه: ٧١] توضيع موسى أي جعله وضيعاً ذليلاً والاستهزاء به وإلا لم يكن موسى في شيء من التعذيب قصد رحمه الله بهذا التوجيه دفع ما يوهمه إسناد صيغة

---

(١) مرضه لما مر من التعدية باللام في كتاب الله لغير الله وهذا مخالف له.

إلى الموصول وفي حذف الجار والمجرور العائد إلى الموصول وغيره خلاف قد مر التفصيل في قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾ [البقرة: ٤٨] الآية.

قوله: (ويجوز أن يكون الضمير فيه لما) أي الضمير المستتر في جاءنا لما فلا حذف للعائد لكن المراد ما جاءنا مع موسى عليه السلام فلا استغناء عن الحذف فالأول هو المعول وإنما قالوا ما جاءنا لأنهم المنتفعون به وأيضاً مرادهم بيان أحوالهم.

قوله: (المعجزات الواضحات) منفهم من التعبير بالبينات وإنما جمع البينات لأن العصا مشتملة على آيات كثيرة منها قبلها حية صغيرة ثم تورمت فصارت ثعبانا وابتلاعها الجبال والعصي ثم انقلابها عصا فلا حاجة إلى القول بأنها للتعظيم وبأن المراد العصا مع سائر المعجزات إذ السوق ظاهر في العصا.

قوله: (والذي فطرنا عطف على ما جاءنا أو قسم) والذي فطرنا أي خلقنا وقسم جوابه محذوف بقرينة ما قبله أي وبالذي فطرنا لن نؤثرك لن نختارك ولكون العطف أظهر قدمه.

قوله: (﴿فاقض﴾ [طه: ٧٢] الآية) الفاء جواب شرط محذوف أي إذا كان الأمر كذلك فاقض مرادهم بالأمر عدم مبالاة ما أوعدهم لا حقيقة الأمر فإنه لا يجوز الأمر بالإهلاك فالمراد لازمه وعدم المبالاة ولتأييدهم عدم مبالاتهم قالوا ما أنت بلفظ العام للإشارة إلى أن آية عقوبة قضية فلا نباليها.

قوله: (ما أنت قاضيه أي صانعه) إشارة إلى أن المراد بالقضاء الإيجاد الإبداعي إذ القضاء في الأصل إتمام الشيء قولاً أو فعلاً فهذا أبلغ من القول فأفعل ما أنت فاعل.

قوله: (أو حاكم به)(١) معنى آخر له وهو إتمام الشيء قولاً فالمعنى الأول من قبيل هزم الأمير.

التفضيل في ﴿أشد عذاباً﴾ [طه: ٧١] إلى المبهم من وقوع التعذيب من موسى أيضاً.

قوله: وقيل رب موسى الذي آمنوا به يعني وقيل أراد فرعون بقوله أينا نفسه ورب موسى.

قوله: ويجوز أن يكون الضمير فيه لما وإنما قدم الوجه الأول على هذا الوجه مع أن في الوجه الأول ارتكاب حذف وتقدير لرجحانه على الوجه الثاني من حيث إن الكلام مسوق لأمر موسى وإثبات دعواه في أنه رسول من الله تعالى وإن ما جاء به من الخوارق وإنما هو لثبوت مدعاه فإن فاعل جاء على الأول موسى وعلى الثاني ضمير الموصول المراد به البينات وإن كان المؤثر عليه على التقديرين معنى الموصول.

قوله: ما أنت قاضيه أي صانعه أو حاكم به والقضاء لغة يجيء بمعنى الصنع وبمعنى الحكم قدم الأول لأنه المناسب لقوله: ﴿لأقطعن أيديكم ولأصلبنكم﴾ [طه: ٧١] فإن القطع والصلب صنع ولكن لما كان صنع الأمراء غالباً بالحكم والقضاء لا بمباشرة أنفسهم جاز تفسير قاض هنا به وإن اقتضى المقام تفسيره بالصنع فقال أو حاكم به ومجيء القضاء بمعنى الصنع كما في قوله:

وعليهما مسرودتان قضاهما ... داود أو صنع السوابغ تبع

---

(١) إذ فعله وهو القطع والصلب إنما فعله قومه بأمره.

قوله: (إنما تقضي هذه الحياة الدنيا) أي في هذه الحياة الدنيا دون الآخرة.

قوله: (إنما تصنع ما تهويه أو تحكم بما تراه في هذه الدنيا وللآخرة خير وأبقى) إنما تصنع ما تهويه إشارة إلى المفعول المحذوف بقرينة ما قبله والتعبير بالأمر العام للمبالغة في عدم المبالاة كما مر قوله بما نراه من الرأي وهذا تفنن في البيان وأشاروا به إلى أنك يا فرعون قاض ما قصدته علينا في هذه الدنيا وأما في الآخرة فمقضي عليك فاتق الله ولا تخالف أمر الله تعالى فإن عذاب الآخرة أشد وأبقى قوله:

وللآخرة خير وأبقى فليتنافس المتنافسون في وصول نعمة الباقية.

قوله: (فهو كالتعليل لما قبله والتمهيد لما بعده) الفاء للتفريع ما بعده أي إذا كان المعنى ذلك فهو كالتعليل الخ إنما قال كالتعليل إذ إنما ليس بصريح في التعليل كونه تعليلاً لما قبله وهو فاقض الخ لأنه يفيد أن قضاءك ومقضيك منقض ومتناه فلا يبالي عنه وقد عرفت أن المراد باقض عدم المبالاة بقضائك وهذا كالتعليل له فإن ظاهر الأمر ليس بمراد كما مر وأما كونه كالتمهيد لما بعده لأن ما بعده إشارة إلى أحوال الآخرة التي لا تتناهى ثوابه ولا عقابه.

قوله: (وقرىء تقضى هذه الحياة الدنيا كقولك صيم يوم الجمعة) يوم الجمعة نائب الفاعل لصيم مجازاً لكونه ظرفاً له وكذا إسناد تقضي إلى هذه الحياة الدنيا مجاز عقلي.

قوله تعالى: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿٧٣﴾﴾

قوله: (من الكفر والمعاصي) حمله عليهما بقرينة قوله: ﴿وما أكرهتنا﴾ [طه: ٧٣] فعطفه عطف الخاص على العام ولم يجىء والسحر واختير الإطناب لبيان كونه مكرهاً والإكراه لما لم يعدم الاختيار بل يعدم الرضاء يجوز المؤاخذة عليه قالوا هنا ﴿إنا آمنا بربنا﴾ [طه: ٧٣][1] مع قولهم فيما سبق ﴿آمنا برب هارون وموسى﴾ [طه: ٧٠] لأن مرادهم هناك ﴿آمنا بربنا﴾ [طه: ٧٣] لكنهم عبروا عن هذا به دفعاً لإيهام كون المراد فرعون.

قوله: (في معارضة المعجزة روي أنهم قالوا لفرعون أرنا موسى نائماً ففعل فوجدوه

قوله: وإنما تصنع ما تهواه أو يحكم ما تراه تصوير لمفعول تقضي على كل من معنييه وإشارة إلى انتصاب هذه الحياة الدنيا على الظرفية.

قوله: فهو كالتعليل لما قبله أو التمهيد لما بعده فكأنهم قالوا لن نؤثرك على ما جاءنا من الحق فاقض علينا بما شئت لأن تصرفك وحكمك مقصور على هذه الدنيا الدنية الفانية ونحن نريد ما هو خير وأبقى منها بأن آمنا قوله وقرىء تقتضي هذه الحياة الدنيا كقولك صوم يوم الجمعة يعني جعل يوم القضاء مقضياً فأسند إليه تقضى مجازاً كما يجعل زمان الصوم مصوماً ويسند إليه صيم مجازاً.

---

(١) ولما زال هذا الإيهام قالوا هنا آمنا بربنا على الظاهر.

تحرسه العصا فقالوا ما هذا بسحر فإن الساحر إذا نام بطل سحره فأبى إلا أن يعارضوه) أي ما يشبه هذا النوع من سحره فالإضافة للعهد لا جميع أنواعه وما صنع السحرة من أنهم لطبخوا الحبال والعصى بالزئبق لا يبطل بنوم الساحر بخلاف ما يكون بالتسخير والعزائم مثل عصا موسى عليه السلام فإنه يبطل بالنوم والقرينة عليه أنهم قالوا لفرعون أرنا موسى نائماً الخ فمرادهم السحر بمثل عصا فلا إشكال بمثل ما صنعوا ولعل هذا بعد قولهم: ﴿إنا لنحن الغالبون﴾ [الشعراء: ٤٤] ويخدشه أنهم قالوه حين المعارضة حيث قالوا بعزة فرعون ﴿إنا لنحن الغالبون﴾ [الشعراء: ٤٤] فالتفصي عنه حمل قولهم: ﴿إنا لنحن الغالبون﴾ [الشعراء: ٤٤] على تسلية فرعون قوله فأبى إلا أن يعارضوه أي لم يرض شيئاً من الأشياء إلا أن يعارضوه فالاستثناء مفرغ لأن أبى بمعنى النفي أي لم يرض أو لم يرد.

قوله: (جزاء أو خير ثواباً وأبقى عقاباً) جزاء تمييز حذف لظهوره وهو عام للثواب والعقاب إما الثواب فظاهر وإما العقاب فلأنه في محله وبقدر استحقاقه فالخيرية بهذا المعنى متحققة في العقاب أو خير ثواباً فالخيرية ناظر إلى الثواب فقط والبقاء ناظر إلى العقاب والثواب أيضاً لكنه اكتفى بالعقاب ليحسن التقابل.

قوله تعالى: إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾

قوله: (أن الأمر) أي الضمير للشأن وهو المراد بالأمر لأنه واحد الأمور.

قوله: (بأن يموت على كفره وعصيانه) إذ الاعتبار بالخواتم وهو تفسير للإتيان مثل قوله: ﴿من جاء بالحسنة﴾ [الأنعام: ١٦٠] الآية ﴿ومن جاء بالسيئة﴾ [الأنعام: ١٦٠] الآية.

قوله: (﴿فإن له جهنم لا يموت فيها﴾ [طه: ٧٤] فيستريح) فإن له اللام للاختصاص لأنها معدة لعذابهم بالذات وللعصاة بالعرض أو للمنفعة تهكماً.

قوله: (حياة مهنأة) بالهمزة أي نافعة فلا يلزم ارتفاع النقضين إذ المنفى الحياة النافعة لا مطلق الحياة.

قوله تعالى: وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَـٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾

قوله: (ومن يأته مؤمناً) بأن يموت على الإيمان.

قوله: (قد عمل الصالحات في الدنيا) قيد يفيد الكمال لا احتراز لأن الإيمان وحده كاف في دخول الجنات وبهذا علم أن من يأته مؤمناً ولم يعمل الصالحات فحاله مسكوت عنه هنا كما كان كذلك في أكثر المواضع.

قوله: جزاء أو خيراً ثواباً وأبقى عقاباً في الوجه الأول ينسحب معنى الخير والبقاء إلى شيء واحد هو الجزاء وفي الوجه الثاني إلى شيئين أعني رجع معنى الخير إلى الثواب ومعنى البقاء إلى العقاب.

قوله: (المنازل الرفيعة) تفسير لها لأن المعروف فيها درجة السلم ولها مراتب بعضها فوق بعض تتفاوت بحسب العمال والأعمال.

قوله تعالى: جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ ﴿٧٦﴾

(بدل من الدرجات).

قوله: (حال والعامل فيها معنى الإشارة أو الاستقرار) حال لا صفة إذ جنات عدن معرفة لكونها علماً والعامل فيها معنى الإشارة لأنه حال من الضمير المستتر في لهم والعامل فيه ما في أولئك من معنى الإشارة أو الاستقرار في لهم لأنه ظرف مستقر عامل في الضمير المستكن فيه وكذا عامل فيها وهذا هو الظاهر الراجح لأن معنى الإشارة عامل في لهم دون الضمير المستكن فيه الذي هو ذو الحال فالواو والحال مقدرة.

قوله: (تطهر من أدناس الكفر والمعاصي والآيات الثلاث تحتمل أن تكون من كلام السحرة وأن تكون ابتداء كلام من الله) والآيات الثلاث من قوله: ﴿إنه من يأت﴾ [طه: ٧٤] إلى هنا الخ والاحتمال الأول بعيد فإن الظاهر أنهم قوم جاهلون غير عارفين بذلك وعلى كلا التقديرين تعليل لما قبله قدم الأول لكثرتهم أو لشدة مساسه لما قبله حيث إن فيه تنبيهاً على حال فرعون وأحزابه ولفظة أن كونها تفسيرية أولى من كونها مصدرية.

قوله تعالى: وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ بِعِبَادِي فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴿٧٧﴾

قوله: (أي من مصر) وأسرى وسرى بمعنى والإضافة في عبادي لتشريف المضاف وهم بنو إسرائيل.

قوله: (فاجعل لهم من قولهم ضرب له في ماله سهماً) أصل معنى الضرب وقع شيء على شيء وقد يستعمل بمعنى الجعل مجازاً فحينئذٍ يتعدى إلى مفعولين والمفعول الأول هنا طريقاً والمفعول الثاني لهم قدم لأنه أهم لأن الغرض كون الجعل لهم.

قوله: (أي أو فاتخذ) أو بمعنى فاتخذه بمعنى فاعمله.

قوله: خالدين فيها حال والعامل فيها الإشارة أو الاستقرار أي العامل في الحال معنى الإشارة في ﴿أولئك﴾ [طه: ٧٥] أو الظرف المستقر وهو لهم في ﴿لهم الدرجات﴾ [طه: ٧٥] فالمعنى أشير لهم أو حصل لهم الدرجات العلى خالدين فيها وفي تقييد الإشارة بالخلود تأمل فإنه لا بد حينئذٍ أن يكون حالاً مقدرة وإلا لا يستقيم المعنى فيكون المعنى أشير إليهم مقدراً لهم الخلود فيها.

قوله: والآيات الثلاث تحتمل أن يكون كلام الله تعالى أي الآيات الثلاث التي هي قوله: ﴿إنه من يأت ربه مجرماً﴾ [طه: ٧٤] الخ وقوله: ﴿ومن يأت ربه مؤمناً﴾ الخ وقوله: ﴿جزاء من تزكى﴾ [طه: ٧٦] يحتمل أن يكون ابتداء كلام الله تعالى ولا يكون من مقول قول السحرة الذين آمنوا بما جاء به موسى عليه السلام كما كان ما قبل هذه الآي الثلاث.

قوله: (من ضرب اللبن إذا عمله) إشارة إلى استعماله بهذا المعنى في كلام العرب ولم يلتفت إلى معناه المشهور على معنى فاضرب بعصاك البحر ليصير لهم طريقاً فأوقع الفعل على الطريق اتساعاً ومجازاً عقلياً لأنه تكلف والمجاز العقلي إنما يصار إليه إذا تضمن المبالغة وهنا المبالغة غير ظاهرة.

قوله: (يابساً مصدر وصف به) الطريق للمبالغة كان بسببه مع كونه ماء وصل إلى مرتبة كاملة من اليبس فصار عين اليبس وفيه غرابة جداً نقل عن البحر أنه قال فهو من التوصيف بما آل إليه فإنه حال الضرب لم يتصف باليبس بل مرت عليه الصباء فجففته انتهى فهو مجاز أولى ولا مانع من اتحاد زمان الضرب واليبس لأنه معجزة فما الحاجة إلى الصباء وتجفيفه.

قوله: (يقال يبس يبساً ويبساً كسقم سقماً وسقماً ولذلك وصف به المؤنث فقيل شاة يبس للتي جف لبنها) يقال يبس من باب علم يبساً بفتحتين من يبسا بضم الياء وسكون الباء.

قوله: (وقرىء يبساً وهو إما مخفف منه أو وصف على فعل كصعب) وقرىء يبساً بفتح الياء وسكون الباء إما مصدر مخفف من يبسا بفتحتين أو وصف أي صفة مشبهة كصعب بفتح الصاد وسكون العين فح لا مبالغة مثل مبالغة الأول بل المبالغة فيه لدلالته على الثبوت.

قوله: (أو جمع يابس كصحب وصف به الواحد مبالغة) مثل اخلاق ثياب كان كل جزء منه طريقاً يبساً هذا إذا لم يكن متعدداً بالفعل أو إذا لم يكن تعدده ملحوظاً لأنه قال أو لتعدده معنى مقابلاً له فلا يلاحظ تعدده هنا.

قوله: (كقوله:

كأن قتود رحلي حين ضمت خوالب غرزاً ومعى جياعا)

قتود جمع قتد وهو خشب الرحل وهو جمع كثرة وجمع القلة اقتاد الرجل ما يوضع على الناقة لكن المراد هنا الناقة مجازاً بعلاقة المجاورة والخوالب جمع خالب والخالبان عرقان يكشفان السرة وغرزاً جمع غارز بالغين المعجمة وتقديم الراء المهملة على الزاء

قوله: ولذلك وصف به المؤنث أي ولكونه مصدراً ما وصف به المؤنث من غير لحوق علامة التأنيث.

قوله: أو وصف على قول كصعب فيكون صفة مشبهة لا وصفاً بالمصدر:

قوله:

كان قتود رحلي حين ضمت خوالب غرزا ومعى جياعا

القتود جمع قتد وهو خشب الرحل والخوالب جمع خالب والخالبان عرقان ملتفان بالسرة والجمع خوالب والاستشهاد في معى جياعا حيث وصف المفرد وهو المعى الذي واحد الأمعاء بالجمع وهو جياعاً جمع جائع جعله لفرط جوعه كأمعاء جياع وكذا جعل الطريق لفرط يبسها كأنها جمع والمعنى ليس فيها ماء ولا طين ولا ندوة.

المعجمة وهي الناقة التي قل لبنها وهو حال أو صفة خوالب ومعى واحد الأمعاء جياعا مع كونه جمع جائع وصف به المفرد وهذا محل الاستشهاد وضمت بفتح الضاد بمعنى جمعت وخوالب مفعوله وفاعله الضمير المستتر في ضمت الراجع إلى الرحل ومعناه ذات خوالب بتقدير المضاف وهو كناية عن هزالها.

قوله: (أو لتعدده معنى فإنه جعل لكل سبط منهم طريقاً) وإن كان لفظه مفرداً وفي الوجه السابق لم يلاحظ تعدده معنى فح يكون مفرداً لفظاً ومعنى لكنه متعدد تأويلاً.

قوله: (حال من المأمور أي آمنا من أن يدرككم العدو أو صفة ثانية والعائد محذوف وقرأ حمزة لا تخف على أنه جواب الأمر) حال من المأمور والأظهر الاستئناف لأنه وعد بعدم إدراككم العدو وما هو يناسبه الاستئناف وهو من عادات العظماء من أنه يخبر بعدم الخوف عن مثل ذلك والمراد الوعد بالأمن قوله من أن يدرككم العدو إشارة إلى أن قوله لا تخاف من قبيل الاكتفاء بالأصل المتبوع والمراد العموم والقول بالتغليب في يدرككم غير متعارف في مثله وإن صح بل من باب الاكتفاء في النظم وأبرز المص ما هو المراد الدرك اللحوق والوصول والعائد محذوف أي لا تخاف فيه دركاً أي من الدرك قوله على أنه جواب الأمر أي فاسر أو فاضرب.

قوله: (استئناف أي وأنت لا تخشى أو عطف عليه والألف فيه للإطلاق كقوله: ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ [الأحزاب: ١٠] أو حال بالواو والمعنى ولا تخشى الغرق) استئناف أي على قراءة حمزة وأما على قراءة غيره فهو معطوف كما نبه عليه بقوله أو عطف عليه

قوله: أو لتعدده عطف على مبالغة أي لتعدد ذلك الواحد الذي هو الطريق من حيث إنه يراد به الجنس وإن الواقع بالضرب هو الطريق المتعددة إذ حصل لكل سبط طريق في اليم بعدد الأسباط.

قوله: لا تخاف حال من المأمور أي امنا من أن يدرككم العدو لم يقل حال من موسى وهو المأمور بأسر واضرب لأن الخطاب وإن كان لموسى وحده لكن دخول قومه تحت الأمر بالإسراء ملحوظ فيه بقرينة تقييد الأمر بالإسراء بقوله بعبادي والأمر بالضرب بقوله لهم ولذا قال رحمه الله في تفسير لا تخاف دركاً آمنا من أن يدرككم العدو ولم يقل من أن يدركك.

قوله: ﴿ولا تخشى﴾ [طه: ٧٧] استئناف أي وأنت لا تخشى أو عطف عليه والألف للإطلاق الخ ذكر رحمه الله الوجوه الثلاثة لتصحيح عطف ﴿ولا تخشى﴾ [طه: ٧٧] على قراءة لا تخف بالجزم إذ يقتضي عطفه على المجزوم أن ينجزم هو أيضاً وهو غير مجزوم على هذه القراءة فاحتاج إلى تأويل وأما على قراءة لا تخاف فالأمر هين قوله أو حال بالواو يعني أن المضارع المنفي إذا وقع حالاً جاز فيه الواو وتركه لكن جيء هنا بالواو وذو الحال هو فاعل لا تخف وفي جعله من قبيل الاستئناف نظر لأن مقام الاستئناف يقتضي القطع وترك العطف لما فيه من شبه الاتصال بما قبله من الكلام وإن أريد بالاستئناف معناه اللغوي الذي هو ابتداء كلام آخر فهذا أيضاً يقتضي ترك العطف والقطع عن الكلام السابق لانقطاعه عما قبله اللهم إلا أن يحمل الواو على الواو الاعتراضية الداخلة على الجملة المعترضة.

على طريق اللف والنشر المشوش قوله وأنت لا تخشى تقدير[1] المبتدأ لكونه دأبهم في الاستئناف إذ الجملة الاسمية لدلالتها على الدوام والثبات أنسب بالاستئناف قوله والألف جواب سؤال مقدر للإطلاق أي زائدة لأنه مجزوم بحذف الآخر والألف لرعاية الفاصلة أو الحال بالواو فالألف مقلوب من الياء كما في صورة العطف وكونه بالواو لكونه مضارعاً منفياً والممنوع عن الواو المضارع المثبت.

قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴿٧٨﴾﴾

قوله: (فأتبعهم وذلك أن موسى خرج بهم أول الليل فأخبر فرعون بذلك فقص أثرهم والمعنى فأتبعهم فرعون نفسه ومعه جنوده فحذف المفعول الثاني) فأتبعهم الفاء لسببية ما قبله لما بعده وهو كون البحر طريقاً يبساً بقرينة قوله تعالى: ﴿فغشيهم﴾ [طه: ٧٨] الآية وفي بيان المص اختصار والمعنى فقص أثره[2] قرىء كون البحر طريقاً يبساً فأتبعهم فرعون نفسه الخ ولو حمل على ظاهره لاحتيج إلى التمحل في ﴿فغشيهم﴾ [طه: ٧٨] وحمل اتبع على المتعدي إلى اثنين أي فجعل فرعون نفسه وجنوده تابعين لهم فيلزم كونهم تابعين لهم وهذا اللازم هو المراد هنا كناية اختارها لكونه أبلغ وأيضاً التبعية بالجعل أقوى وأبلغ من مطلق التبعية ولذا لم يجعل من المتعدي إلى مفعول واحد بمعنى تبعهم وبمعنى أدرك إذ الإدراك غير متحقق وأيضاً لا يلائم قوله: ﴿لا تخاف دركاً﴾ [طه: ٧٧] وأما تفسيره بادرك في سورة يونس فلعدم تعرض قوله: ﴿لا تخاف دركاً﴾ [طه: ٧٧] فأدرك بمعنى قرب ادراكه ولحوقه فلا ينافي قوله: ﴿لا تخاف دركاً﴾ [طه: ٧٧] أو المراد تراءى الجمعان ونقل عن يونس أنه قال اتبع بقطع الهمزة بمعنى أسرع وجد وبوصلها معناه اقتفى وتبع.

قوله: (وقيل فأتبعهم بمعنى فأتبعهم ويؤيده القراءة به) وقيل فأتبعهم بقطع الهمزة بمعنى اتبعهم من الافتعال والباء للتعدية من جملة المقول وأما في الأول فهي للمصاحبة أشار إليه بقوله ومعه جنوده وإذا كان للتعدية يكون الجنود مفعولاً ثانياً فالمعنى فجعل فرعون جنوده تابعين لهم والفرق أن في الأول المفعول الثاني نفس فرعون والجنود معه وهنا أن المفعول الثاني جنوده ويفهم كون نفس فرعون تابعاً بطريق دلالة النص لا بطريق العبارة ولذا مرضه.

قوله: (والباء للتعدية وقيل الباء مزيدة والمعنى فأتبعهم جنوده وذرأهم خلفهم) هذا القول نقله أبو بكر الرازي عن الأزهري قوله والمعنى أي على كونها زائدة فأتبعهم بقطع الهمزة متعد

قوله: ﴿فأتبعهم فرعون نفسه ومعه جنوده﴾ [طه: ٧٨] إشارة إلى أن الباء في بجنوده للمصاحبة.

---

(١) مفعول لا تخشى محذوف وهو الغرق نبه عليه المص.
(٢) قص أثره أي تبعه.

إلى مفعولين بلا واسطة الجار لكونها زائدة والفرق بينه وبين الأول ما أشرنا إليه آنفاً وأشار إليه المص بقوله وذرأهم خلفهم بالذال المعجمة بمعنى ساقهم وحثهم وهو تفسير على الاحتمال الأخير فإذا كان فرعون سائقاً لا بد من كونه مع المسوق وكونه تابعاً مفهوم من منطوق الكلام وفي بعض النسخ وزادهم بالزاء المعجمة ولا حاصل له لعله من طغيان القلم.

قوله: (الضمير لجنوده) وجه التخصيص إما لفظاً فلقربه وإما معنى فلأن فرعون نجي ببدنه كما قال تعالى: ﴿فاليوم ننجيك ببدنك﴾ [يونس: ٩٢] الآية فلم يتحقق الغشي التام مع غرقه فلا إيهام سوء فيه.

قوله: (أوله ولهم) بناء على أنه غشيه اليم في الجملة حين الغرق ثم ألقي بالساحل[1] فبالنظر إلى الحالة الأولى الغشي متحقق فيكون مرجع الضمير فرعون وجنوده وبالنظر إلى الإلقاء بالساحل الغشي غير متحقق فمرجع الضمير الجنود فلا إشكال بأنه لا وجه للترديد فإن أحد الأمرين أي الغشي أو عدمه متيقن.

قوله: (وفيه مبالغة ووجازة أي غشيهم ما سمعت قصته ولا يعرف كنهه إلا الله) وفيه مبالغة لما فيه من الإيهام وأنه لا يساعد بيان الكلام وعن هذا قال ولا يعرف كنهه إلا الله تعالى.

قوله: (وقرىء فغشاهم ما غشاهم أي غطاهم ما غطاهم والفاعل هو الله تعالى أو ما غشاهم أو فرعون لأنه الذي ورطهم للهلاك) والمفعول الثاني على هذا قوله من اليم أي بعض اليم على أن من اسم بمعنى البعض قوله والفاعل أي على هذه القراءة هو الله تعالى فيكون المفعول الثاني على هذا قوله: ﴿ما غشيهم﴾ [طه: ٧٨] قوله: ﴿من اليم﴾ [طه: ٧٨] حال

قوله: والباء للتعدية هو منصرف إلى هذا المعنى الأخير لاحتياجه في التعدية إلى المفعول الثاني إلى واسطة بخلاف المعنى الأول فإنه على التعدية إلى مفعولين بلا واسطة وقوله وقيل الباء مزيدة منصرف إلى المعنى الأول لعدم احتياجه في التعدية إلى المفعولين إلى توسط الحرف فحاصله على الأول أن المفعول الثاني لاتبعهم إما محذوف تقديره فأتبعهم فرعون نفسه أو مذكور هو بجنوده والباء مزيدة.

قوله: الضمير لجنوده أو له ولهم والأول على تقدير كون الباء في بجنوده مزيدة على أن بجنوده مفعول ثانٍ لاتبع والثاني على تقدير أن تكون للمصاحبة.

قوله: وفيه مبالغة ووجازة أي غشيهم ما سمعت قصته ولا يعرف كنهه إلا الله فقوله ما سمعت قصته إشارة إلى معنى الوجازة قوله لا يعرف كنهه إلا الله إشارة إلى معنى المبالغة على النشر من غير ترتيب اللف.

قوله: والفاعل هو الله أو ما غشاهم أي فاعل غشاهم على هذه القراءة هو الله تعالى وما غشاهم مفعوله الثاني والعائد إلى الموصول محذوف أي ما غشاهم به على كون فاعله ما غشاهم الظاهر يكون غشاهم متعدياً إلى مفعول واحد والعائد هو ضمير الفاعل.

---

(١) ولم يبق في قعر البحر كما وقع جنوده.

منه قدم عليه للاهتمام قوله: ﴿أو ما غشيهم﴾ [طه: ٧٨] أي أو الفاعل فيكون المفعول الثاني من اليم أي بعض اليم كما مر أو فرعون فيكون مجازاً في الإسناد قوله لأنه ورطهم أي ألقاهم ورغبهم للهلاك أصل التوريط كالايراط القاء الورطة أي الهلاك فذكر الهلاك بعده بناء على التجريد كما أشرنا إليه.

قوله تعالى: وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴿٧٩﴾

قوله: (أي أضلهم في الدين وما هداهم) حمله عليه أولى لأن الاضلال والضلال في عرف الشرع ما هو في الدين لا يعدل عنه إلا بقرينة قوية مع أن ما سبق من المعارضة في الدين يؤيد هذا فح يكون وما هدى تأكيداً له قصد به التهكم ولهذه الفائدة حصل المغايرة في الجملة فيحسن العطف ووجوب الفصل في التأكيد إذا لم يكن فيه فائدة أخرى وأيضاً فيه بيان أن إضلاله ليس بمشوب بالهدى قطعاً مثل قوله تعالى: ﴿يفسدون في الأرض ولا يصلحون﴾ [الشعراء: ١٥٢] قوله وما هداهم إشارة إلى أن المفعول حذف للفاصلة فجعله منزلاً منزلة اللازم أو جعل هدى بمعنى اهتدى لا يوافق تقرير المص وإن كان صحيحاً في نفسه ودافعاً لتوهم التكرار.

قوله: (وهو تهكم به) فإن قلت التهكم أن يؤتى بما قصد به ضده استعارة ونحوها وكونه لم يهد مجرد إخبار عما هو كذلك في الواقع نقل عن الانتصاف أنه قال هو كذلك ولكن العرف في مثله يدل على أن كونه عالماً بطريق الهداية مهتدياً في نفسه لكنه لم يهتد وفرعون ليس كذلك فلما ذكر كونه مضلاً تعين كون هذا المعنى سواه وهو التهكم وهذا معنى لطيف فاحفظه انتهى ويرد عليه أنه لو سلم ذلك قوله وأضل مانع عن حمله على هذا وأيضاً منقوض بنحو قوله تعالى: ﴿ما ضل صاحبكم وما غوى﴾ [النجم: ٢] ونظائره كثيرة فالأولى ما ذكره الفاضل المحشي وهو أن المراد بالتهكم المعنى اللغوي فإنه في اللغة بمعنى الاستهزاء والطعن.

قوله: (في قوله: ﴿وما أهديكم إلا سبيل الرشاد﴾ [غافر: ٢٩]) أشار به إلى أن الآية من قبيل التلميح وهو إشارة إلى قصة أو حال في أثناء الكلام وهنا أشير إلى قول فرعون: ﴿وما أهديكم إلا سبيل الرشاد﴾ [غافر: ٢٩] وبما تضمنه من الاستهزاء فإنه ادعى أنه يهدى إلى سبيل الرشاد وأن هدايته منحصرة في طريق الرشاد فنفى الله تعالى عنه الهداية استهزاء.

قوله: (أو أضلهم في البحر وما نجا) أي أوقعهم في البحر ضلالاً وخطأ حيث اتبعهم

قوله: وهو تهكم به في قوله: ﴿وما أهديكم إلا سبيل الرشاد﴾ [غافر: ٢٩] وتوضيح معنى التهكم أن قوله: ﴿وما هدى﴾ [طه: ٧٩] من باب التلميح والتهكم وهو أن يشار بأثناء الكلام إلى قصة أو حال فإن مجيء ﴿وما هدى﴾ [طه: ٧٩] إشارة إلى ادعاء اللعين إرشاد القوم في قوله: ﴿وما أهديكم إلا سبيل الرشاد﴾ [غافر: ٢٩] فهو كمن ادعى دعوى وبالغ فيها فإذا جاء وقتها ولم يأت بها قيل له ما أتيت بما ادعيت تهكماً.

موسى وقومه في دخول البحر فغرقوا جميعاً فالضلال هنا بمعنى اللغوي لا الضلال في الدين كما في الأول أخره لأنه خلاف المتبادر وما تجامعني وما هدى هنا بمعنى الاهتداء اللغوي وهو النجاة هنا فإذا ما نجا قومهم أيضاً.

قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ﴿٨٠﴾﴾

قوله: (خطاب لهم بعد إنجائهم من البحر وإهلاك فرعون على إضمار قلنا أو للذين منهم في عهد النبي ﷺ بما فعل بآبائهم) فيكون مجازاً في الايقاع ولا داعي له فلذا أخره قوله بما فعل الخ متعلق بخطاب.

قوله: (فرعون وقومه لمناجاة موسى عليه السلام وإنزال التوراة عليه) هو باللام وهو الأظهر فيكون تفسير معنى لا إعراب إذ مفعول ﴿واعدنا﴾ [البقرة: ٥١] مقدر أي المناجاة وجانب الطور منصوب على الظرفية لأن جانباً سمع نصبه على الظرفية من العرب كذا نقل عن ابن مالك في شرح التسهيل.

قوله: (وإنما عدى المواعدة إليهم) وصيغة المفاعلة لأنه تعالى وعده الوحي ووعد موسى عليه السلام المجيء للميقات إلى الطور.

قوله: (وهي لموسى عليه السلام أوله وللسبعين المختارين للملابسة) سواء كان الخطاب للآباء أو للابناء فيكون مجازاً عقلياً لكن في الأخير يكون مجازاً عقلياً في المرتبتين إذ الملابسة بينهم وبين بنيهم للآباء دون الأبناء.

قوله: (يعني في التيه) وقد مر تفصيله في سورة البقرة.

قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾

قوله: (كلوا) أي[1] وقلنا لكم: ﴿كلوا من طيبات﴾ [طه: ٨١] الآية.

قوله: (لذائذه أو حلالاته) لذائده معنى طيبات وكذا حلالاته.

قوله: أو فرعون لأنه الذي ورطهم أي أوقعهم في ورطة الهلاك فيكون من باب الإسناد إلى السبب.

قوله: أو للذين منهم في عهد النبي ﷺ فحينئذٍ لا يكون الخطاب مقدراً بالقول بل يكون جارنا على الأسلوب الأول وقوله بما فعل بآبائهم متعلق بخطاب أي خطاب للذين منهم في زمن النبي عليه السلام بما فعل بآبائهم من الإنجاء والمواعدة.

قوله: لذائذه أو حلالاته يعني أن طيب الرزق إما من جهة اللذة أو من جهة الحل فأشار إلى كلا احتماليه.

---

(١) أشار إلى أن كلوا مقول بقوله مقول.

قوله: (وقرأ حمزة والكسائي أنجيتكم وواعدتكم ما رزقتكم على التاء وقرىء ووعدتكم ووعدناكم والأيمن بالجر على الجوار مثل حجر ضب خرب) وقرأ حمزة والكسائي أنجيتكم فحينئذٍ لا استعارة فيه لكن يفوت المبالغة وقرىء وعدتكم فلا يحتاج إلى التوجيه الذي ذكرناه في واعدناكم بالجر على الجوار لأنه صفة جانب بقرينة قراءة النصب فيكون إعرابه وهو النصب تقديرياً والجر الجواري ليس بإعراب مثل خرب فإنه مجرور على الجوار فإنه صفة حجر لا مجال لكونه صفة ضب قال أبو حيان والصحيح أنه صفة للطور الأيمن من اليمن أي البركة أو لكونه على يمين مستقبل الجبل إذ الجر الجواري شاذ لا ينبغي أن يخرج عليه القرآن وهذا أقرب إلى القول.

قوله: (فيما رزقناكم بالإخلال بشكره والتعدي لما حد الله لكم فيه كالسرف والبطر والمنع عن المستحق) فيما رزقناكم بيان مرجع الضمير إما بالإخلال بشكره وإن لم تتعد الحدود والتعدي الخ وإن قام بشكره والطغيان في جمعه أقوى قوله لما حد الله واللام زائدة إذ التعدي يتعدى بنفسه قال تعالى: ﴿ومن يتعد حدود الله﴾ [البقرة: ٢٢٩] الآية فلا إشكال بأن الأولى عما حد الله تعالى لأنه يتعدى بعن لما ترك وباللام لما فعل قوله والبطر الكبر وعدم القيام بحقوق النعمة الحاصلة لهم بدون تعب ونصب.

قوله: (فيلزمكم عذابي ويجب لكم من حل الدين إذا وجب اداؤه) أي الغضب يراد به غايته وهو العذاب قوله من حل الدين إذا وجب ولذا فسر فيلزمكم ويجب لكم الوجوب معنى عرفي أي كالوجوب في لزوم ايقاعه.

قوله: (﴿ومن يحلل عليه غضبي﴾ [طه: ٨١]) أي عذابي بأي سبب كان شركاً كان أو غيره فالمراد بالهلاك هلاك دائمي أو غير دائمي والتقييد بالهلاك الأبدي لا يناسب حسن الربط.

قوله: مثل حجر ضب خرب لوقوعه في جوار مجرور هو ضب والقياس أن يرفع لأنه صفة حجر لا صفة ضب وكذا الأيمن هنا صفة الجانب لا صفة الطور فأصله أن ينتصب فجر لوقوعه في جوار المجرور.

قوله: فيلزمكم عذابي فسر رحمه الله غضب الله بعقوبته التي هي عذابه كما قال صاحب الكشاف وغضب الله عقوباته ولذلك وصف بالنزول قال بعض الفحول من شارحي الكشاف لا يسع صاحب الكشاف أن يفسر الغضب إلا بالعقوبة لا بإرادة العقوبة كما عليه أهل السنة لأنه ينفي الإرادة في جملة ما نفاه من صفات الكمال وعند أهل السنة يجوز أن تكون الإرادة من صفات الذات وأن يعاملهم معاملة الغضبان لأن الغضب صفة فعل ولا يأبى وصفه بالحلول أن يكون صفة ذات ويكون كقوله ﷺ: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا» بتأويله المعروف عند العلماء وعبر عن حلول أثر الإرادة بحلول حكمها وأمرها كقولك انظر إلى قدرة الله أي انظر إلى أثر قدرته قال صاحب الكشاف في المنهاج وليس لله صفة المريد منا وهي القصد والميل وقال الإمام في نهاية العقول القائلون بنفي الإرادة من المعتزلة أبو الهديل والنظام والبلخي والخوارزمي.

قوله: (فقد تردى وهلك وقيل وقع في الهاوية وقرأ الكسائي يحل ويحلل بالضم من حل يحل إذا نزل) في الهاوية أي النار.

قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾

قوله: (عن الشرك بما يجب الإيمان به) قدم التوبة لأن التخلية قبل التحلية.

قوله: (وعمل صالح) ويدخل فيه الكف عن المعاصي والتوبة عن الملاهي.

قوله: (ثم استقام على الهدى المذكور) أي استمر عليه أي المراد من الاستقامة الدوام والثبات فثم في بابه للتراخي الزماني لأن الثبات على الشيء بعد حصول الشيء أو للتراخي الرتبي إذ الدخول في الإسلام سهل وضبطه صعب والثبات على أحكامه أصعب.

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٨٣﴾﴾

قوله: (﴿وما أعجلك﴾ [طه: ٨٣] سؤال عن سبب العجلة يتضمن إنكارها) وما اعجلك ما استفهامية أصله للسؤال عن حقيقة الشيء وماهيته أي أي شيء من الأشياء حملك على التعجيل[١] متباعداً عن قومك فقوله سؤال عن سبب العجلة أي سؤال مطلق السبب لا عن سبب خاص إشارة إلى أن السؤال هنا عن سبب الشيء أي العجلة ولما خفي ذلك السبب أجري مجرى ما لم يعرف حقيقته فسأل بما هذا مقتضى وضعه لكن المراد به هنا الإنكار لتحقق السبب في نفس الأمر فيستلزم إنكار[٢] العجلة بمعنى أنها لا ينبغي أن تقع فإنكار السبب إنكار الوقوع وإنكار العجلة إنكار الواقع وإنما حمله على الإنكار لأن حقيقة الاستفهام محال هنا.

قوله: (من حيث إنها نقيصة في نفسها انضم إليها اغفال القوم وايهام التعظيم عليهم) من حيث إنها نقيصة إذ العجلة فعل الشيء قبل أوانه وقيل طلب الشيء وتحريه قبل أوانه وهي من مقتضيات الشهوات المذمومة ولذا قيل العجلة من الشيطان والتأني من الرحمن وقد يستعمل في السرعة وهي فعل الشيء في أول أوقاته وهو ممدوح قوله نقيصة في نفسها بلا انضمام شيء قبيح وهنا مع كونها نقيصة في نفسها انضم إليها اغفال القوم فيكون أقبح في القاموس غفل عنه غفولاً تركه وسهى عنه كأغفله قال الفاضل السعدي قوله نقيصة في

قوله: ثم استقام على الهدى المذكور وهو التوبة والإيمان والعمل الصالح فسر الاهتداء بالاستقامة على الهدى لأن من تاب وآمن وعمل صالحاً يكون مهتدياً بالفعل فلما جاء بعده ثم اهتدى بكلمة التراخي احتيج إلى تأويل الاهتداء بالاستقامة عليه فيكون مجازاً.

قوله: وإيهام التعظيم عليهم أي إيهام الاستعظام عليهم فإن التقدم يوهمه عادة.

---

(١) أشار إلى أن تعدية اعجل بعن لتضمنه معنى التباعد.

(٢) أشار إلى أن إنكار العجلة بواسطة إنكار سببها وإلا فمن أين يعلم إنكارها إذ السؤال عن سببها لا عن العجلة وللتنبيه على ذلك قال المص سؤال يتضمن إنكار العجلة ومثله لا يظن فيه جمع الحقيقة والمجاز.

نفسها ليس بمسلم على إطلاقه كيف وقد قال الله تعالى: ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾ [آل عمران: ١٣٣] الآية وهذا عجب إذ العجلة كما عرفت طلب الشيء وتحريه قبل وقته والمسارعة فعل الشيء في أول أوقاته وهي ممدوحة والعجلة كلها مذمومة والغلط إنما نشأ من إطلاق العجلة على المسارعة مجازاً بعلاقة القرب والمجاورة ومعنى في نفسها ما ذكرناه لا بمعنى قطع النظر عما يقتضي حسنها لما عرفت أنه لا حسن لها أصلاً قوله وإيهام التعظيم عليهم أي ربما يتوهم أنه يعظم عن صحبتهم ولذا تركهم.

قوله: **(فلذلك أجاب موسى عن الأمرين وقدم جواب الإنكار لأنه أهم)** عن الأمرين الأول السؤال الظاهري والثاني إنكار العجلة وقد عرفت أن السؤال ليس بمراد لاستحالته بل المراد إنكار[1] تحقق السبب في نفس الأمر وهو مستلزم لإنكار العجلة فإن انتفاء السبب المطلق مستلزم لانتفاء المسبب لكن المسبب أعني العجلة تحققت فيكون إنكاره للتوبيخ لكن إنكار السبب إنكار للوقوع ولما كان هذا سؤالاً بحسب الظاهر قال المص أجاب بحسب الصورة قوله قدم جواب الإنكار لأنه أهم والجواب قال هم أولاء على أثري الخ إذ حاصله أنهم قريبة مني وبعدهم لا يعتد بعدا في العادة والعرف وظننت واجتهدت أن مثله

قوله: فلذلك أجاب موسى عن الأمرين وقدم جواب الإنكار لأنه أهم أي فلكون ﴿ما أعجلك عن قومك﴾ [طه: ٨٣] سؤالاً عن العجلة متضمناً لإنكارها أجاب موسى عن هذين الأمرين وهما السؤال عن العجلة وإنكارها لكن قدم جواب الإنكار على جواب السؤال عن العجلة لكونه أهم وجه الاهتمام أن في إنكار العجلة عتاب المولى وهو أمر أصعب فتدارك الأمر الأصعب أهم وجواب السؤال عن العجلة والتقدم عن القوم سهل فقدم تدارك الأمر الأصعب على تدارك الأسهل فقال هم أولاء على أثري يعني تقدمي عليهم ليس بمثابة تستنكر عادة بل يتقدم الرفقة بعضهم بعضاً بذلك المقدار ولا يعدونه مفارقة ثم أجاب عن السؤال عن العجلة بقوله: ﴿وعجلت إليك رب لترضى﴾ [طه: ٨٤] يعني أن سبب استعجالي إليك هو حصول رضاك فإنه يحصل بالمسارعة إلى امتثال أمرك والوفاء بعهدك فذكر أن عجلته وإن كانت مذمومة فالذي دعا إليها أمر محمود وهو رضى المولى وقال الإمام: ﴿وعجلت إليك رب لترضى﴾ [طه: ٨٤] يدل على أن موسى عليه السلام ذهب إلى الميعاد قبل الوقت الذي عينه الله تعالى له ويرد هذا التأويل قوله تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾ [الأعراف: ١٤٢] إلى قوله: ﴿فلما جاء موسى لميقاتنا﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال صاحب الكشاف لميقاتنا لوقتنا الذي وقتنا له وحددناه وإنما المراد بعجلت إليك عجلت عن قومي لا عن الميقات لقوله تعالى: ﴿وما أعجلك عن قومك﴾ [طه: ٨٣] قال صاحب الانتصاف والمراد بسؤال موسى تعليمه أدب السفر وهو أن يتأخر رئيس القوم ليحيط بصره بطائفته كما علم لوطاً بقوله: ﴿واتبع أدبارهم﴾ [الحجر: ٦٥] وإنما أغفل موسى ذلك لعلة طلب الرضا بمسارعته إلى الميعاد الذي يود لو ركب أجنحة الطير.

---

(١) وإنما حملناه على إنكار تحقق السبب في نفس الأمر لأنه لو تحقق السبب لا ينكر العجلة بمعنى أنه لا ينبغي أن يقع.

لا يعد منقصة ولا ينكر وقوعه لكن ظني لم يكن مطابقاً للواقع وعدم الإصابة في الاجتهاد والظن معفو وبهذا البيان ظهر كون هذا جواباً للإنكار إذ المراد الجواب بطريق الاعتذار لا الدفع بالمرة إذ لا يظن في شأن الأنبياء عليهم السلام دفع الإنكار الذي أثبته تعالى وقرره.

قوله تعالى: ﴿قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَىٰ أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾﴾

قوله: **(ما تقدمتهم إلا بخطى يسيرة لا يعتد بها عادة وليس بيني وبينهم إلا مسافة قريبة يتقدم بها الرفقة بعضهم بعضاً)** بخطى يسيرة معنى قوله على أثري قوله لا يعتد بها عادة بيان منشأ الظن المذكور وهو لا يعد منقصة قوله وليس الخ ذكره تمهيداً لقوله يتقدم بها الرفقة وإلا فهو قد علم مما قبله الرفقة بضم الراء وسكون الفاء جمع رفيق.

قوله: **(فإن المسارعة إلى امتثال أمرك والوفاء بعهدك يوجب مرضاتك)** فإن المسارعة أشار به إلى أن معنى العجلة المسارعة وهي ممدوحة والعجب أن بعضهم منع كون العجلة في نفسها نقيصة وذهل عن الفرق بين المسارعة وبين العجلة وغفل عن إشارة المص أيضاً حيث نبه بتفسيره إلى أن العجلة في مثل هذا بمعنى المسارعة قوله إلى امتثال أمرك إشارة إلى معنى إليك فإن ظاهره محال ويأول بمعنى يناسب المقام يوجب مرضاتك معنى لترضى والتعبير بالإيجاب للمبالغة في عدم التخلف وذلك أن موسى عليه السلام قد مضى بعد مهلك فرعون وجنوده مع النقباء إلى الطور لإعطاء التورية حسبما فصل في قوله تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة﴾ [الأعراف: ١٤٢] الآية فلما دنا منه تقدمهم شوقاً إلى مكالمة ربه بناء على اجتهاده وظنه أنه موجب لكمال رضانه وقد مر أن عدم الإصابة في الاجتهاد معفواً فالقوم الذين عجله منفصلاً عنهم النقباء فأنكر الله تعالى تلك المسارعة مع الداعي إليها بناء على الاجتهاد لأن حسنات الأبرار سيئات المقربين الأحرار وهذا جواب عن السؤال بحسب الصورة فالصورة بالصورة وقد عرفت أنه جواب على طريق الاعتذار إذ السؤال ليس بمراد إذ الغرض إنكار تحقق سبب من الأسباب لتلك العجلة ولهذا أنكر العجلة لأنها بلا سبب ولم يتعرض لكونه للإنكار صريحاً بل أشار إليه بقوله سؤال يتضمن إنكار العجلة ولا ريب في أن إنكار العجلة إنما يكون بإنكار سببها فالجواب للاعتذار لا غير.

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ ﴿٨٥﴾﴾

قوله: **(﴿قال﴾ [طه: ٨٥])** الآية شروع في قصة أخرى متعلقة بالمضي إلى الطور ولما كان بين القصتين تباين أعيد قال واختير الفصل والفاء في فأنا للتعقيب مع التعليل أي لا ينبغي البعد عن قومك بناء على اجتهادك بأنه يوجب مرضاة ربك فإن قومك لحداثة عهدهم يخاف كيد الشيطان فيهم بإضلالهم فإن القوم الذين خلفتهم مع أخيك هارون قد أضلهم الشيطان بواسطة السامري فكيف تأمن على هؤلاء الذين ليس معهم من يرشدهم إلى الحق حين طرأ الشقاوة بإلقاء الوسوسة فعلم من هذا البيان ارتباطه بما قبله وعدم إصابته عليه السلام في ظنه وهو وإن كان حسناً في نفسه لكن الطاعة إذا أدت إلى معصية راجحة يجب تركها.

قوله: (ابتليناهم بعبادة العجل بعد خروجك من بينهم وهم الذين خلفهم مع هارون وكانوا ستمائة ألف ما نجا من عبادة العجل منهم إلا اثنا عشر ألفاً) ابتليناهم معنى فتناهم أي أوقعناهم تلك البلية وهي عبادة العجل بعد خروجك أشار إلى أن من زائدة والمضاف أي الخروج مقدر وهذا الابتلاء بصرف إرادتهم الجزئية قوله وهم الذين الخ نبه به على أن المراد بالقوم غير المراد بما قبله لدلالة تمام القصة عليه وقاعدة أن الشيء إذا أعيد معرفة يكون عين الأول يعدل عنها كثيراً بالقرينة ولذا اظهر القوم في مقام الاضمار تنبيهاً على المغايرة.

قوله: (باتخاذ العجل والدعاء إلى عبادته) إشارة إلى أن إسناد الاضلال إليه مجاز.

قوله: (وقرىء وأضلهم أي أشدهم ضلالة لأنه كان ضالاً مضلاً) وأضلهم بأفعل التفضيل على أن يكون مبتدأ وخبره السامري أي أشدهم ضلالاً لكونه مضلاً وضالاً فمآل القراءتين واحد إذ الضلال كلي مشكك والإضلال ضلالة أخرى زائدة على ضلاله بعبادة العجل.

قوله: (وإن صح أنهم أقاموا على الدين بعد ذهابه عشرين ليلة وحسبوها بأيامها أربعين وقالوا قد أكملنا العدة ثم كان أمر العجل وإن هذا الخطاب كان له عند مقدمه) وإن صح هذا أولى من نسخة فإن صح أنهم أقاموا أي استمروا على الدين أي على الدين القويم وقالوا قد أكملنا العدة أي أربعين ولم يجيء موسى عليه السلام فخالف العهد ثم ضلوا بعبادة العجل وهذا هو المراد بقوله وكان أي حدث ووجد أمر العجل وإن هذا الخطاب أي وإن صح أن هذا الخطاب عند مقدمه أي عند مقدم موسى عليه السلام إلى الطور ولم يتعرض لكون قدومه إلى الطور قبل عشرين لظهوره فإن المسافة بينه وبين قومه المفتونين أقل من مسيرة يوم.

قوله: (إذ ليس في الآية ما يدل عليه) إذ ليس علة لمقدر أي وإنما قيل إن صح ذلك لأنه ليس في الآية ما يدل على كون الخطاب عند قدومه غايته جواز ذلك.

قوله: (كان ذلك إخباراً من الله تعالى له عن المترقب بلفظ الواقع على عادته فإن أصل وقوع الشيء أن يكون في علمه ومقتضى مشيئة) كان ذلك إخباراً فيكون قد فتنا ﴿وأضلهم السامري﴾ [طه: ٨٥] مجازاً أولياً لأنه قريب الوقوع ومترقب أو استعارة شبه

قوله: كان ذلك إخباراً من الله عن المترقب بلفظ الواقع هو جواب الشرط أعني قوله وإن صح وقوله إذ ليس في الآية ما يدل عليه تعليل للشك الذي أفاده كلمة أن الشرطية يعني إن صحة هذه القصة غير معلومة إذ ليس في الآية ما يدل عليها وإن صحت فالوجه ما ذكر اعلم أن الإمام وصاحب الكشاف ذكرا هذه القصة ثم قالا فكيف التوفيق بينه وبين قوله لموسى عند مقدمه ﴿إنا قد فتنا قومك﴾ [طه: ٨٥] فأجابا بأنه إخبار عن المترقب المحقق الوقوع بلفظ الماضي الواقع فقال المص رحمه الله على وجه المؤاخذة عليهما وإن صح بكلمة الشك إشارة إلى أن ما قالاه لا سند لهما فيه لعدم دلالة الآية عليه على أن الجمهور على أن المكالمة إنما وقعت بعد الأربعين في العشر الأخير من الأربعين لا عند مقدمه ويدل على أنها وقعت بعد الأربعين أو في زمان قريب منه ترتيب قوله فرجع موسى على ما قبله بالفاء التي وضعت للترتيب بلا مهلة.

النسبة الواقعة في المستقبل بالنسبة الواقعة في الماضي في تحقق الوقوع فاستعمل اللفظ الماضي في المستقبل قوله فإن أصل وقوع الشيء أن يكون في علمه إشارة إلى كون وقوعه محققاً أو إشارة إلى كونه ماضياً في علمه تعالى والأول أولى وحاصله إن تعلق العلم والمشيئة يقتضي وقوعه لا محالة ولذلك يعبر عنه بالماضي لتحقق وقوعه في الخارج وإن لم يقع بعد لكونه موجوداً في العلم الخارجي والمراد بتعلق العلم تعلقه بأنه سيوجد وهذا التعلق قديم لا يتغير أصلاً وكلامه يقتضي كون تعلق المشيئة والإرادة قديماً كتعلق العلم وهو متنازع فيه والاكتفاء بالعلم أولى.

قوله: (والسامري منسوب إلى قبيلة من بني إسرائيل يقال لها السامرة وقيل كان علجاً من كرمان) منسوب وهذا هو المختار عنده ولم يلتفت إلى كونه اسم موضع لأنه قول غير ثابت ولذا مرض قول كونه علجاً من كرمان والعلج الرجل من كفار العجم وأصله الحمار الوحشي كذا قيل.

قوله: (وقيل من أهل باجرما واسمه موسى بن ظفر وكان منافقاً) باجرما بالقصر قرية قريبة من مصر أو من الموصل وظفر بفتحتين وكان منافقاً كعبد الله بن أبي وما فعله إثر نفاقه.

قوله تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى ﴿٨٦﴾﴾

قوله: (فرجع موسى إلى قومه بعد ما استوفى الأربعين وأخذ التوراة عليهم) فرجع الفاء للتعقيب أي رجع عقيب خطاب قوله: ﴿فإنا قد فتنا قومك﴾ [طه: ٨٥] وهذا أمارة لكون الخطاب عند مرجعه ولذا منع قول كون الخطا عند قدومه إلى الطور لكن الفاء في قوله: فإنا قد فتناك للتعقيب بناء على الظاهر مع التعليل والمعنى كما مر أقول لك ما عقيب ما ذكرنا فهو يشعر بكون الخطاب عند قدومه وعن هذا سلم كونه عند قدومه فحمل صيغة الماضي على المجاز فح الفاء في فرجع للسببية فقط أو بمعنى ثم.

قوله: (حزيناً بما فعلوا) تفسير الأسف لأنه يستعمل في الغضب والحزن معاً وفي كل منهما على الانفراد فلذا فسره بالحزن هنا وفسره في سورة الأعراف بشدة الغضب ولم يرتض هذا ثمة وفي بين كلاميه نوع تنافر ولعله ما قاله هناك أولى ولا يتكرر مع قوله غضبان لأنه أخص وذكر الأخص بعد الأعم شائع ولا يعد تكراراً.

قوله: (قال) أي بعد وصوله إلى قومه فشهد ما شهد من اتخاذهم العجل إلهاً وهو المراد بإضلالهم السامري يا قوم ألم يعدكم ربكم والوعد وإن كان لموسى عليه السلام لكنه وعد لهم لأنهم ينتفعون بالتوراة والاستفهام لإنكار النفي وتقرير المنفي.

قوله: وقيل كان علجاً من كرمان العلج الرجل من كفار العجم وكذا يجيء بمعنى الضخيم القوي.

قوله: (بأن يعطيكم التوراة فيها هدى ونور) بأن يعطيكم التوراة بيان للموعود قوله فيها الخ بيان وجه وصفه بالحسن فهذا أبلغ من ذكر التوراة.

قوله: (أفطال) معطوف على مقدر أي أوعدكم فطال والإنكار الوقوعي للمعطوف فقط أو معطوف على ﴿ألم يعدكم﴾ [طه: ٨٦] لأنه قد عرفت أنه لإنكار النفي وتقرير المنفى أي قد وعدكم فاطال عليكم قدم الهمزة لصدارتها.

قوله: (أي الزمان يعني زمان مفارقته لهم) فسره به لأن العهد يجيء بمعنى الزمان على الحقيقة واللام للعهد فلذا قال زمان مفارقته لهم بقرينة أن الكلام حين وصولهم ورجوعهم بعد المفارقة.

قوله: (أم أردتم) بل أردتم فأم منقطعة والاستفهام للتقرير.

قوله: (يجب عليكم) أي أنه من حل الدين إذا وجب كما مر توضيحه آنفاً والوجوب بمقتضى الوعيد.

قوله: (بعبادة ما هو مثل في الغباوة) وهو العجل وفيه تحميق جداً وإلا فالعبادة لغيره تعالى سبب للغضب وشدة العقاب.

قوله: (فأخلفتم) الفاء للسببية لأن الخلف سبب لوجوب الغضب في الخارج وفي الذهن بالعكس فالفاء داخل على المسبب ذهنا ثم المراد بالإرادة في قوله أم أردتم ما هو بمنزلة الإرادة لأن مباشرة فعل ما يقتضي حلول الغضب بمنزلة إرادته والمراد بالغضب العذاب مجازاً لكونه سبباً له.

قوله: (وعدكم إياي بالثبات على الإيمان بالله والقيام على ما أمرتكم به وقيل هو من اخلفت وعده إذا وجدت الخلف فيه أي فوجدتم الخلف في وعدي لكم بالعود بعد الأربعين وهو لا يناسب الترتيب على الترديد ولا على الشق الذي يليه ولا جوابهم لهم) وعدكم أي موعد مصدر ميمي مضاف إلى المفعول قوله من اخلفت وعده الخ أي همزة الأفعال

قوله: وعدكم إياي بالثبوت على الإيمان بالله والقيام على ما أمرتكم به وقيل هو من أخلفت وعده إذا وجدت الخلف فيه أي فوجدتم الخلف في وعدي لكم بالعود بعد الأربعين فإضافة الموعد إلى ياء المتكلم على الوجه الأول من إضافة المصدر إلى مفعوله وعلى الثاني من إضافته إلى فاعله.

قوله: وهو لا يناسب الترتيب على الترديد ولا على الشق الذي يليه لأن المعنى يكون حينئذٍ أطول الزمان أم إرادة حلول الغضب من الله حملكم على وجدانكم الخلف في وعدي لكم بالعود بعد الأربعين وهذا كما ترى لا يناسب ترتيب أخلفتم بالفاء على الترديد بالهمزة وكلمة أم فإن قلت يفهم من ظاهر قوله وهو لا يناسب الترتيب على الترديد أنه لا يناسبه على كل من شقيه لأن الترديد نسبة بين هذين المردودين فعدم مناسبته له على الشق الأخير ظاهر فما وجه عدم مناسبته له على الشق الأول فلم لا يجوز أن يترتب وجدان الخلف في وعده لهم بالعود بعد الأربعين على طول زمان المفارقة بحسب المفهوم وإن لم يجدوا خلفاً في وعده ذلك ولا يجب في ترتبه عليه وجدانهم خلفاً في وعده لهم ذلك في نفس الأمر ألا يرى أن ترتبه على الترديد على الشق الأخير مسلم بالمعنى الأول لأخلفتم وإن لم يريدوا في نفس الأمر حلول غضب الله عليهم وأيضاً قوله

للوجدان فح تكون الإضافة إلى الفاعل ولم يرض به فقال وهو لا يناسب الترديد أي الترديد بين طول العهد وإرادة حلول الغضب أشار إلى أن أم متصلة بمنزلة أو لكن الظاهر أن أم منقطعة كما أوضحناه آنفاً فالأولى الاكتفاء بقوله والشق الذي يليه أي الكلام المصدر بحرف التعقيب مع السببية بعد الأمرين ينبغي أن يتعلق بكلا قسمي الترديد أو الشق الأخير فح لا يتأتى ذلك إذا حمل الاخلاف على معنى وجدان الخلف إما على الشق الأخير فظاهر وإما على الأول فلاشتماله الشق الثاني ويرد عليه أن الترتيب على الشق الأول حاصل وكذا حاصل بالنسبة إلى المجموع بالتنبيه إلى المجموع لاشتماله الشق الأول وعن هذا قال وهو لا يناسب الترتيب ولم يقل وهو ينافي الترديد ولم يعتبر الترتيب على الشق الأول وحده لوجود الفاصل بينهما لكن اعتبار المجموع باعتبار الشق الأول صحيح كما عرفته.

قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِيُّ ﴿٨٧﴾﴾

قوله: (بأن ملكنا أمرنا إذ لو خلينا وأمرنا ولم يسول لنا السامري لما اخلفناه وقرأ نافع

وهو لا يناسب الترتيب على الترديد يغني عن قوله ولا على الشق الأخير لأن الترديد مشتمل على الشقين فعدم مناسبة الترتيب على الترديد يستلزم عدم مناسبته له على شقيه فما وجه إفراد الشق الأخير بالذكر وترك التعرض للشق الأول قلت وجهه إن هذا الترديد مشتمل على شيء لا يصح ترتيب أخلفتم عليه بذلك المعنى وهو الشق الأخير منه وإن كان يصح ترتيبه على الشق الأول من الترديد فقوله ولا على الشق الذي يليه تصريح لما علم ضمناً تأكيداً وتقرير ولما كان أحد شقي الترديد غير صالح لأن يترتب أخلفتم عليه بذلك المعنى يكون نفس الترديد أيضاً غير صالح أن يترتب هو عليه لأن الترديد معنى دائر بين هذين الشقين نسبة بينهما ونظير الوجه الأول في معنى أخلفتم قولك أكرمتني أو أعطيتني فأكرمك ونظير الوجه الثاني أكرمتني وأهنتني فأكرمك فإن أكرمك في المثال الأول يصح أن يترتب على الترديد وعلى كل من شقيه لصلاحية كل واحد من شقيه أن يكون سبباً للإكرام فيصح أن يترتب الإكرام عليهما ترتب المسبب على السبب وإذا صح أن يترتب عليهما يصح أن يترتب على الترديد لأن الترديد إنما هو دائر بينهما ولا يصح أن يترتب الإكرام على الترديد ولا على الشق الأخير منه في المثال الثاني لعدم صلاحية الشق الأخير لأن يكون سبباً له وإن كان يصح أن يترتب على الشق الأول لأن عدم صحة الترتيب على الترديد إما لعدم صلاحية كل واحد من الشقين للسببية أو لعدم صلاحية أحدهما لها وعلة عدم صحة الترتيب هنا هي عدم صلاحية الشق الأخير فقط للسببية لا عدم صلاحية كل واحد منهما لها فعلم مما ذكرنا أن يترك التعرض للشق الأول عند التعرض للشق الأخير بقوله ولا على الشق الأخير تجوز منه الترتب أخلفتم عليه بذلك المعنى فليتدبر فإنه بحث نفيس.

قوله: ولا جوابهم له بالنصب عطف على الترتيب أي ولا يناسب جوابهم له بقولهم ما أخلفنا موعدك بملكنا فإن جوابهم له به إنما يناسبه الوجه الأول من معنى أخلفتم دون الثاني فإنه لا معنى لأن يقال ما وجدناك مخلفاً في وعدك إيانا بالعود بعد الأربعين بملكنا واختيارنا بل إنما وجدناك مخلفاً فيه بتسويل السامري وهذا كما ترى لا معنى له.

وعاصم بملكنا بالفتح وحمزة والكسائي بالضم وثلاثتها في الأصل لغات في مصدر ملكت الشيء) بأن ملكنا أمرنا أشار بقوله أمرنا إلى أن المراد بملكنا تخليتهم مع أنفسهم بلا انضمام أمر آخر ولذا قال إذ لو خلينا وأمرنا الخ أرادوا بقولهم ملكنا انتفاء تسويل السامري لهم أي تزيين عبادة العجل يسول بمعنى يزين ويحسن وثلاثتها أي بكسر الميم وفتحها وضمها في الأصل لغات ولهذا اختار بعض أئمة القراء بعضها والبعض الآخر الآخر منها.

قوله: (ولكنا حملنا) أي ولكنا أخلفنا بأن حملنا أوزاراً.

قوله: (حملنا أحمالاً من حلي القبط التي استعرناها منهم حين هممنا بالخروج من مصر باسم العرس وقيل استعاروا لعيد كان لهم) إجمالاً معنى أوزارا هذا معناه الأصلي وسمي به الإثم بالمعصية لأنه حمل معنوي قوله باسم العرس بتسمية العرس بأن قالوا للقبط إن لنا عرساً فأعيروا الحلي لنا حتى نتزين بها وهذا الاستعمال معروف يقال أخذته باسم كذا أي بذكر كذا تدليساً أو تعمية أو غير ذلك.

قوله: (ثم لم يردوا عند الخروج مخافة أن يعلموا به) أي بالخرزج لوزودها قبل كأنهم خرجوا قبل عيدهم أو فيه أو في غده وإلا فلا مخافة في ردها بعده أو كأنهم خرجوا في وقت لا يرد العارية فيه عادة وهذا أوجز وأشمل والموافق للوجه الأول ترك قوله مخافة أن يعلموا به لأنه يوهم أنه لولا المخافة لردوها مع أنهم استعاروها حين هموا الخروج باسم العرس تدليساً وهذا يشعر أنهم لا يردوها لولا المخافة أيضاً فلا تغفل.

قوله: (وقيل هي ما ألقاه البحر على الساحل بعد إغراقهم فأخذوه ولعلهم سموها أوزاراً لأنها آثام فإن الغنائم لم تكن تحل بعد) وهذا صحيح لما في صحيح البخاري وغيره من أن الغنائم لم تحل لأحد قبل نبينا عليه السلام وقال في سورة الأعراف أو ملكوها بعد هلاكهم يمكن أن يقال إنه إن صح ذلك فالظاهر أنه بالوحي فيجوز أن يكون حلالاً لهم لحكمة ورخصة إذ من الحرام يكون رخصة لتناوله لسبب دعا إليه فليكن هذا أيضاً ملكاً حلالاً لهم رخصة فلا ينافي ما في صحيح البخاري ومثل هذا قيل في قصة سليمان عليه السلام في أمره عليه السلام بإتيان عرش بلقيس فلا إشكال أصلاً.

قوله: (ولأنهم كانوا مستأمنين وليس للمستأمن أن يأخذ مال الحربي) ويرد عليه ما يرد على عدم حل الغنائم مع قوله في سورة الأعراف أو ملكوها بعد هلاكهم وجوابه جوابه والظاهر أنهما راجعان لما تقدم بجملته والقول بأن الأول ناظر إلى كون المراد بالأوزار وما ألقاه البحر والثاني ناظر إلى كونه ما استعاروا تخصيص بلا مخصص.

قوله: وثلاثتها في الأصل لغات الخ الضمير في ثلاثتها عائد إلى الفتح والضم والكسر وإن لم يجر ذكرها بتمامها لدلالة ما ذكر على ما لم يذكر.

قوله: وقيل استعار والعيد كان لهم ثم لم يردوه عند الخروج مخافة أن يعلموا به أي مخافة أن يعلم القبط بالخروج ويلحقوا أثرهم ويوصلوا إليهم الضرر.

قوله: (أي في النار) وهي في حكم المذكور.

قوله: (فكذلك ألقى السامري) الفاء كونه للتعليل أولى من كونه للتفريع فإنه متبوع في هذا الشأن فقذفهم لأجل قذف السامري.

قوله: (أي ما كان معه منها) أي من الحلي التي عنده مما أخذ من القبط ولم يلتفت إلى القول بأن ما ألقاه السامري هو تراب إثر فرس جبريل لأن نبذه سيجيء بيانه وأيضاً يأبى عنه التشبيه.

قوله: (روي أنهم لما حسبوا أن العدة قد كملت قال لهم السامري إنما اخلف موسى ميعادكم لما معكم من حلي القوم وهو حرام عليكم فالرأي أن نحفر حفرة ونسجر فيها ناراً ونقذف كل ما معنا فيها ففعلوا وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر وروح حملنا بالفتح والتخفيف) حسبوا أي ظنوا أن العدة أي الوعد قد كلمت بحساب الليالي مع الأيام كما مر ولعلهم حملوا قوله تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر﴾ [الأعراف: ١٤٢] على التغليب فحسبوا لليالي مع الأيام إذ ما نقله الله تعالى إلينا ما أوحى إلى موسى عليه السلام فالرأي أي الرأي الحسن إذا فعلناه جاء موسى عليه السلام قوله ونسجر بالجيم المشددة من التسجير بمعنى نوقد.

قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴿٨٨﴾﴾

قوله: (فأخرج لهم) فيه حذف أكثر من جملة كما أشير إليه في الرواية المذكورة أي فألقى السامري وألقوا معه وصاغ السامري من تلك الحلي المذابة عجلاً وألقى في فمه من تراب إثر فرس جبريل فصار بدناً ذا لحم ودم كما في الكبير في سورة الأعراف وصار حياً أيضاً على ما قيل فأخرج لهم من تلك الحفيرة.

قوله: (عجلاً جسداً من تلك الحلي المذابة له خوار صوت العجل) جسداً بدل من عجلاً فإن قيل لم خلق الله تعالى العجل من الحلي وقد صار فتنة لبني إسرائيل أجيب بأنه تعالى لا يسأل عما يفعل وأن الإرادة الجزئية لما كانت لهم لا إشكال أصلاً لأن النظر الصحيح الذي المكلف به مأمور به يمنعهم عن الفتنة ولذا قال تعالى: ﴿أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً﴾ [طه: ٨٩] الآية قوله جسداً قيل فيه تنبيه على أنه لم يكن ذا روح انتهى وقيل فصار حياً كما مر فح تكون الفائدة في البدل التنبيه على أن المراد بالعجل حقيقة العجل لا في صورة العجل فيكون قوله له خوار لتقرير كون المراد العجل حقيقة ولذا قال المص في تفسير خوار صوت العجل.

قوله: (يعني السامري ومن افتتن به أول ما رأوه) أول منصوب على الظرفية.

قوله: (هذا إلهكم وإله موسى فنسي أي فنسيه موسى وذهب يطلبه عند الطور أو فنسي السامري أي ترك ما كان عليه من إظهار الإيمان) ﴿هذا إلهكم وإله موسى﴾ [طه: ٨٨] الآية وسره أنهم قائلون بالحلول وأنه تعالى حل في هذا العجل وإلا فبطلان قولهم من أجلى البديهات.

قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾

قوله: (أفلا يعلمون) أي من الرؤية القلبية ولك أن تحملها على الرؤية البصرية مبالغة.

قوله: (قولاً إنه لا يرجع إليهم كلاماً ولا يرد عليهم جواباً وقرىء يرجع بالنصب وفيه ضعف لأن أن الناصبة لا تقع بعد أفعال اليقين) قولاً مفعول يرجع لأنه متعد من الرجع لا من الرجوع قوله ولا يرد عليهم جواباً معنى الرجوع فيه ظاهر وأما في الأول فبناء على أن استعمال الرجع في أول الشيء حقيقة أو بناء على التغليب قوله يرجع بالنصب على أن يكون أن مصدرية مروية عن أبان وغيره وضعفها المص بأن أن الواقعة بعد أفعال القلوب هي المخففة من الثقيلة ولذا قال في تفسيره إنه لا يرجع لأن أن الناصبة لكونها للاستقبال تدخل على ما ليس بثابت مستقر فلا يناسب وقوعها بعد ما يدل على اليقين بخلاف المخففة فألزموا قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يجري مجراه مما يدل على اليقين أو على الظن الغالب كما ذكره الرضي وغيره ليكون مؤذناً في أول الأمر بأنها مخففة دون أن المصدرية وأرادوا الفرق بذلك ونقل عن الشرح الكبير للكافية أنه لم يجز أن الناصبة بعد فعل العلم لأن الناصبة للرجاء والطمع فيلزم اجتماع النقيضين فح يكون قول المص وهو ضعيف من باب الاكتفاء بالأدنى ذكر أبو حيان في البحر أن الرؤية تجعل من الابصار في قراءة النصب تنزيلاً له لغاية ظهوره منزلة المبصرات ورده الفاضل المحشي بأن الإبصار أيضاً من أفعال التحقيق بل هو فوق العلم لأن الصحيح أن الإبصار غير العلم ولذا كان البصر صفة أخرى له تعالى عند الجمهور والقول بأنها أي الرؤية البصرية تفيد العلم بواسطة إحساس البصر كما نقل عن إيضاح المفصل ضعيف فإنه مبنى على ارجاع صفة البصر والسمع إلى صفة العلم وقد بينوا ضعفه وقيل وأجاز الفراء وابن الأنباري وقوع الناصبة بعد

قوله: يرجع بالنصب وفيه ضعف لأن أن الناصبة لا تقع بعد أفعال اليقين سبب عدم وقوع أن الناصبة بعدها لأنها تجعل الجملة في تأويل المفرد فيلزم الاقتصار على أحد مفعولها وهو غير جائز فإن قلت فعلى ما ذكرت يلزم أن يقع أن المفتوحة همزتها مخففة ومشددة بعد فعل اليقين لأنها ما دخلت هي عليه من الجملة في تأويل المفرد فيلزم الاقتصار المحذور منه قلت فرق بين أن المشبهة بالفعل وبين أن الناصبة فإن الأولى موضوعة لثبوت شيء لشيء وحصوله له فيكون المعنى الحصول الذي اعتبر في ضمن وضعها مفعولاً ثانياً لفعل اليقين بخلاف أن الناصبة فإذا قلت علمت أن زيداً قائم كان معناه علمت قيام زيد حاصلاً ولا كذلك إذا قلت علمت أن يجيء زيد ولم يجوز أبو البقاء أن يقع أن المخففة من الثقيلة ولا الناصبة مع أفعال الشك واليقين حيث قال في قوله تعالى: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾ [المائدة: ٧١] لا يجوز أن تكون الخفيفة من الثقيلة مع أفعال الشك واليقين ولا الناصبة للفعل مع علمت وما كان في معناه وجوز صاحب الكشاف أن يقعا بعد أفعال اليقين حيث قال في إعراب يرجع من رفعه فعلى أن أن مخففة من الثقيلة ومن نصب فعلى أنها الناصبة للأفعال هذا والمذكور في كتب النحو أن الممنوع وقوع أن الناصبة بعد فعل اليقين إذ يجوز وقوعها بعد فعل الشك لأن أن الناصبة فيها معنى الرجاء للشك دون اليقين.

أفعال العلم ولعل لهذا قال المص وهو ضعيف لكن وجه الجواز لم يبين وما سبق من الوجه على عدم الوقوع ينافي ما ذكره الفراء.

قوله: (ولا يقدر على انفاعهم واضرارهم) أي المنفى القدرة لأنه أبلغ قوله على انفاعهم لمشاكلة الاضرار والألم يوجد في كتب اللغة أنفع من الأفعال كذا قيل ولعل المصنف اطلع عليه مع أنه داخل تحت العموم وهو أخذ الأفعال من الثلاثي نعم لو قالوا إما اتوا انفع من الأفعال لتم تخطئة المص وإلا فلا.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى ﴿٩٠﴾﴾

قوله: (من قبل رجوع موسى أو قول السامري) وهو قوله: ﴿هذا إلهكم إله موسى﴾ [طه: ٨٨].

قوله: (كأنه أول ما وقع عليه بصره حين طلع من الحفرة توهم ذلك) أي افتتانهم بالفراسة وبالقرائن الحالية القوية ولا يبعد أن يكون بالإلهام.

قوله: (وبادر تحذيرهم بالعجل) بادر تحذيرهم أي إلى تحذيرهم فحينئذٍ يكون قوله: ﴿إنما فتنتم به﴾ [طه: ٩٠] بمعنى المضارع عبر به لتحقق وقوعه وفيه نوع بعد فمعنى من قبل من قبل رجوع موسى أولى وأرجح.

قوله: (لا غير) الحصر مستفاد من تعريف الخبر.

قوله: (وأطيعوا أمري في الثبات على الدين) وأطيعوا أمري أي اطيعوني في شأن أمري فإيقاع الاطاعة على الأمر مجاز عقلي.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾

قوله: (على العجل وعبادته) على العجل جعله مرجع الضمير مع أن المراد عبادته كما قال وعبادته لكون الضمير مذكراً على متعلق بعاكفين قدم عليه للاهتمام.

قوله: (مقيمين وهذا الجواب يؤيد الوجه الأول) المراد بالوجه الأول تفسير قوله من قبل بقوله من قبل رجوع موسى كما يؤيده قوله: ﴿إنما فتنتم به﴾ [طه: ٩٠] بصيغة المضي ولم يقل يدل لأن هذا منتظم مع كون المعنى من قبل قول السامري لكن الأول هو الظاهر إذ العكوف إنما كان بعد قول السامري بناء على الظاهر والعكوف قبل قول السامري يكون

قوله: وهذا الجواب يؤيد الوجه الأول من وجهي معنى الاخلاف في قوله: ﴿فأخلفتم موعدي﴾ [طه: ٨٦] وهو إخلاف قوم موسى وعدهم إياه بالثبات على الإيمان وجه التأييد أن جوابهم هذا صريح في أن خلف الوعد إنما تحقق من جهتهم كما هو كذلك في الوجه الأول والوجه الثاني مبني على أن يكون الخلف من جهة موسى عليه السلام على ما زعموا.

مثل قوله: ﴿فتنتم﴾ [طه: ٩٠] فيصح هذا على الوجهين مع كون الأول راجحاً(١).

قوله تعالى: قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾

قوله: (أي قال له موسى لما رجع بعبادة العجل) أي قال له موسى أشار إلى أن في الكلام حذفاً بأكثر من جملة أي رجع موسى من الطور مع التورية ورأى ما رأى وقال يا هارون لما رجع وشاهد ما اخترعوه والظاهر أن إذ في إذ رأيتهم متعلق بقوله أن.

قوله تعالى: أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴿٩٣﴾

قوله: (ألا تتبعني) أي أي شيء منعك أن تتبعني وقت رأيتهم علمتهم أو أبصرتهم ضلوا وبعضهم أضلوا مثل قوله تعالى: ﴿ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك﴾ [الأعراف: ١٢].

قوله: (إن تتبعني في الغضب لله والمقاتلة مع من كفر به أو أن تأتي عقبي وتلحقني) في الغضب لله فإنه عليه السلام كان معروفاً بذلك مع أنه أصل في الدعوة والأمر بالمحاسن والزجر عن المعاصي ولذا كان خليفته في قومه قوله وأن تأتي عقبي الخ هذا لا يلائم قوله تعالى: ﴿وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي﴾ [الأعراف: ١٤٢] الآية واللحوق إليه ينافي كونه خليفة له ولذا أخره ولعله تركه.

قوله: (ولا مزيدة كما في قوله: ﴿ما منعك أن لا تسجد﴾ [الأعراف: ١٢]) ولا مزيدة لتأكيد ثبوت مدخوله(٢) هذا إذا كان المنع باقياً على معناه وأما إذا كان المعنى ما اضطرك إلى أن لا تتبعني فلا يكون لا مزيدة كذا بينه في سورة الأعراف لما قيل إن الممنوع عن الشيء مضطر إلى خلافه ولم يذكر هنا لكونه خلاف الظاهر.

قوله: (أفعصيت أمري) أي فأعصيت معطوف على أن لا تتبعني لكن قدم الهمزة لصدارتها والمعنى أفعصيتني في شأن أمري.

قوله: (بالصلابة في الدين والمحاماة عليه) حيث قال له: ﴿اخلفني في قومي وأصلح﴾ [الأعراف: ١٤٢] الآية والباء متعلق بأمري الظاهر أن الاستفهام للإنكار أو على حقيقته.

قوله: إن تتبعني في الغضب لله والمقاتلة مع من كفر به أو أن تأتي عقبي وتلحقني فسر رحمه الله الاتباع على محتملي معناه الحسي والعقلي.

قوله: ولا مزيدة كما في قولك: ﴿ما منعك أن لا تسجد﴾ [الأعراف: ١٢] فإن معناه ما منعك أن تسجد وكلمة ما مزيدة للتأكيد ويحتمل أن يكون معناه ما منعك في ﴿أن لا تتبعن﴾ [طه: ٩٣] وفي ﴿أن لا تسجد﴾ [الأعراف: ١٢] على حذف الجار من أن فحينئذ لا يكون لا مزيدة.

---

(١) والظرف يسوغ فيه ما لا يسوغ في غيره فيجوز أن يعمل ما بعد أن فيما قبله لكونه ظرفاً.

(٢) قال في سورة الأعراف مزيدة مؤكدة معنى الفعل الذي دخلت عليه ومنبهة على أن الموبخ عليه ترك الاتباع.

قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿٩٤﴾﴾

قوله: (خص الأم استعطافاً وترفيقاً وقيل لأنه كان أخاه من الأم والجمهور على أنهما كانا من أب وأم) استعطافاً الخ وجهه أن الأم أشفق وأرق قلباً وأيضاً أن مراعاة حقها أهم وأضاف إليها تذكيراً برقة البشرية وتحريضاً على مخافة حقها ومن جملتها اللطف بي والتفحص في حالي.

قوله: (أي بشعر رأسي قبض عليهما يجره إليه من شدة غيظه وفرط غضبه لله وكان عليه الصلاة والسلام حديداً خشناً متصلباً في كل شيء فلم يتمالك حين رآهم يعبدون العجل) أي بشعر رأسي إذ الرأس مشتهر في العضو والأخذ شائع في الشعر ولذا قدره وأما اللحية فعبارة عن الشعر فلا تقدير والنهي عن الأخذ نهي عن دوامه وإعادة لا في لا رأسي للتنبيه على استقلال أخذه وقصده ولو كان تابعاً لأخذ اللحية واكتفى في سورة الأعراف بقوله وأخذ برأس أخيه يجره إليه وهذا توهم بأنه قصر في كفهم ويستحق به التأديب ولذلك فعل به ما فعل وباشر ذلك بنفسه ولا مخالفة للشرع قوله وفرط غضب الله تعالى إشارة إليه وكذا قوله وكان موسى عليه السلام حديداً أي في دين الله الخ إشارة إلى جواب إشكال فلا تغفل وكان هارون عليه السلام حمولاً ليناً وعن هذا أجاب بالرفق واللطف إزاحة في توهم التقصير في حقه.

قوله: (لو قاتلت أو فارقت بعضهم ببعض) إشارة إلى أن تلك الخشية كان باعثاً لترك المقاتلة لا لنهيهم عن عبادة العجل والإرشاد إلى الثبات في الدين القويم ولذلك قال في الجواب ﴿يابن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني﴾ [الأعراف: ١٥٠] على ما نقل في سورة الأعراف فعلم منه أن في الحكاية اختصاراً في الموضعين قوله ببعض أي مع بعض منهم.

قوله: (ولم ترقب) أي لم تراع.

قوله: (حين قلت اخلفني في قومي وأصلح فإن الإصلاح كان في حفظ الدهماء والمداراة بهم إلى أن ترجع إليهم) الدهماء بالدال المهملة الجماعة الكثيرة والمداراة بهم عديت بالباء لتضمنها معنى الرفق.

قوله: أو فرقت بعضهم ببعض معنى إن فرقت في قوله: ﴿فرقت بين بني إسرائيل﴾ [طه: ٩٤] إما متعد منزل منزلة اللازم غير مراد تعلقه بمفعول كما هو الظاهر فالمعنى أفعلت التفرقة بين بني إسرائيل أو متعد مراد تعلقه به ومفعوله بين على التعلق المجازي ومعنى تفريق بينهم تفريق بعضهم ببعض.

قوله: فإن الإصلاح كان في حفظ الدهماء دهماء الناس جماعتهم أي فإن الإصلاح في حفظ جمعيتنا قومنا بني إسرائيل.

قوله: (فتدارك الأمر برأيك) فتدارك بالنصب عطف على أن ترجع أصله فتتدارك حذف إحدى التاءين.

قوله تعالى: قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ ﴿٩٥﴾

قوله: (أي ثم أقبل عليه وقال له منكراً ما خطبك أي ما طلبك له وما الذي حملك عليه وهو مصدر خطب الشيء إذا طلبه) أقبل عليه أي بعد بيان هارون عليه السلام عدم تقصيره في الكف عن عبادة العجل وترك المقاتلة ونحوها لعلة حسنة مقبولة أعرض عن معاتبته ودعا له بالمغفرة أقبل على السامري وخاطب وعاتب فقال: ﴿ما خطبك﴾ [طه: ٩٥] الفاء لترتيب مدخوله على مدلول ما تقدم كأنه قيل علم شأن هارون وهو أن ما فعله إصلاح ﴿فما خطبك يا سامري﴾ [طه: ٩٥] منكراً لا مستفهماً قوله ما طلبك له هذا أصل معنى الخطب وشاع في معنى الأمر العظيم لأنه مما يطلب ويلتفت إليه وفيه إشارة إلى أن الاستفهام سؤال عن سبب طلبه لما صدر عنه مع الإنكار الوقوعي لا سؤال عما صدر عنه ولا عن سببه لأن لفظة ما قد يكون سؤال عن السبب كما مر توضيحه وفي قوله تعالى: ﴿وما أعجلك﴾ [طه: ٨٣] فقوله وما حملك عطف تفسير وهو الظاهر لبيان أن المراد بالسبب الحامل والباعث له فلا تقدير مضاف ولم يحمله على معنى الشأن لما عرفته أن المراد سؤال عن سبب طلبه والحامل عليه وهو مصدر خطب الشيء إذا طلبه ومنه خطبة النكاح وهذا هو المراد هنا كما عرفته.

قوله تعالى: قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي ﴿٩٦﴾

قوله: (وقرأ حمزة والكسائي بالتاء على الخطاب) أي قرىء تبصروا به بالتاء فحينئذ الخطاب له عليه السلام وقومه تغليباً أو لموسى عليه السلام تعظيماً له وهذا شاهد على من قال منهم الرضي والتفتازاني إن التعظيم في الخطاب لم يرد في الكلام القديم وقد نقل عن الثعلبي أنه قال في سر العربية قوله تعالى: ﴿رب ارجعون﴾ [المؤمنون: ٩٩] والواو لتعظيم المخاطب كذا قال المصنف وغيره.

قوله: (أي علمت بما لم تعلموه وفطنت لما لم تفطنوا له وهو أن الرسول الذي جاءك روحاني محض لا يمس أثر شيئاً إلا أحياه) أي علمت أي بصرت من بصر القلب في الموضعين وفطنت عطف تفسير قوله وهو أي المراد بما أن الرسول الذي الخ أي جبريل الذي الخ إشارة إلى قوله: ﴿فقبضت قبضة﴾ [طه: ٩٦] الخ.

قوله: (أو رأيت ما لم تروه وهو أن جبريل جاءك على فرس الحياة وقيل إنما عرفه

قوله: فتدارك الأمر برأيك عطف على ترجع في أن ترجع هو خطاب على حذف إحدى التاءين أي أن ترجع إليهم فتدارك أمر القتال برأيك.

قوله: أو رأيت ما لم تروه فعلى هذا يكون بصرت بمعنى أبصرت بخلاف الأول فإنه على

لأن أمه القته حين ولدته خوفاً من فرعون وكان جبريل يغذوه حتى استقل) أو رأيت أي بصرت من بصر العين واحتمال المعنيين بسبب تغاير المتعلقين قوله لا يمس أثره شيئاً الخ لكونه روحاني ملك محض لا يشوبه جسم ولا جسماني هذا مذهب الحكماء من أن الملائكة جواهر مجردة مخالفة للنفوس الناطقة في الحقيقة والسامري الشقي اعتقد أنه روحاني لا يمس أثره شيئاً إلا أحياه ولا يلزم منه مطابقته للواقع حتى قيل إنه فيه بعد فإنه لو صح ذلك لكان الآثر نفسه أولى بالحياة وكذا الكلام في قوله وهو أن جبريل جاءك على فرس الحياة فإن هذا قول السامري تدليساً ولا يلزم منه صحته ولا وقوعه في نفس الأمر حتى يبحث عنه أنه ما معنى فرس الحياة مع أن الحياة عرض قائم بالحي فكيف يكون فرساً مركوباً ولو فرض صحته لكان المعنى أنه فرس يحصل بوطئه الحياة في بعض الأشياء بجري العادة والأولى حمله على التمويه ظناً منه أنه يفيده وترك إلى البحث عنه قوله وكان جبريل يغذوه أي يأتيه بغذائه وطعامه حتى يستقل أي يستغني عن غيره في تحصيل غذائه مرضه لأنه بناء على أن كلامه مطابق للواقع وأنه عرف جبريل وأخبره بناء على عرفانه وأنت تعلم أن بيان صحته مشكل جداً لما مر مراراً أنه تمويه وتدليس وأيضاً شقاوته تنادي على خلافه إذ صحبة الأبرار تؤثر في دخول زمرة الأخيار فما ظنك بصحبة أمين الوحي زبدة الأبرار فلا جرم أن هذه الرواية ليست من صحيح الاخبار.

قوله: **(من تربة موطئه)** هذا ناظر إلى الاحتمال الأول وهو أن الرسول إلى قوله لا يمس أثره شيئاً إلا أحياه وأما على الثاني فبتقدير المضاف من أثر فرس الرسول قيل ويؤيده قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أثر فرس الرسول ولم يتعرض له لأن الاحتمال الأول هو المعول وموطئه مصدر ميمي أو وطئه.

قوله: (والقبضة المرة من القبض فأطلق على المقبوض كضرب الأمير وقرىء بالصاد والأول للأخذ بجميع الكف والثاني للأخذ بأطراف الأصابع ونحوهما الخضم والقضم) فأطلق على المقبوض والتاء ح لمجرد التأنيث أو للوحدة كما يؤيده قوله المرة من القبض فلا إشكال بأن المصدر الواقع كذلك لا يؤنث بالتاء الخضم الأكل بجميع الفم والقضم الأكل بأطراف الأسنان وهذا الفرق في الموضعين بناء على الوضع فلا يرام له نكتة سواه.

كونه بمعنى علمت قوله والقبضة المرة من القبض وأطلق على المقبوض فيكون مفعولاً به لا مفعولاً مطلقاً.

قوله: والأول للأخذ بجميع الكف والثاني للأخذ بأطراف الأصابع قال ابن جني تقارب الألفاظ لتقارب المعاني وذلك أن الضاد لتفشيها واستطالة مخرجها جعلت عبارة عن القبض بأطراف الأصابع ولعلنا لو جمعنا من هذا الضرب لكان أكثر من ألف موضع وكذا الخضم والقضم قال الجوهري الخضم هو الأكل بجميع الفم والقضم الأكل بأطراف الأسنان قال الأصمعي أخبرنا ابن أبي طرفة قال قدم أعرابي على ابن عمه بمكة فقال له إن هذه بلاد مقضم لا بلاد مخضم.

قوله: (والرسول جبرائيل عليه الصلاة والسلام[1] ولعله لم يسمه لأنه لم يعرف أنه جبريل أو أراد أن ينبه على الوقت وهو حين أرسل إليه ليذهب به إلى الطور) لأنه لم يعرف أنه جبرائيل قوله فيما سبق إنما عرفه الخ قوله بعض الناس ولم يرض به المص وقد أوضحناه آنفاً قوله على الوقت أي وقت قبضه وتعيين زمانه.

قوله: (في الحلي المذاب أو في جوف العجل حتى حيي) في الحلي المذاب قدمه لأنه الظاهر لأن الالقاء قبل تصويره هو المتبادر وقيل بعد تصويره وهو المراد أو في جوف العجل قوله حين حيي قول بعضهم وقال بعضهم ليس له حياة بل له خوار وهو لا يقتضي الحياة قد مر تفصيله.

قوله: (زينته وحسنته لي) أي التسويل التزيين أي حسنت نفسي تبعاً لهواي يعني كأنه ليس لي فيه اختيار وقيل إنه اعتراف منه بالخطأ وفيه أنه لو إعترف لتاب ولو تاب لما عوتب فلا تغفل.

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا﴾ (٩٧)

قوله: (فاذهب عقوبة على ما فعلت) فاذهب من بيننا طريداً وحيداً.

قوله: (خوفاً من أن يمسك أحد فتأخذك الحمى ومن مسك فتحامى الناس وتحاموك وتكون طريداً وحيداً كالوحش النافر) ومن مسك عطف على الكاف فيكون الخوف عروض الحمى له ولغيره إذ التحامي من الطرفين إنما هو بسبب أخذ الحمى من الجانبين لأنه معنى لا مساس لا يمسني أحد ولا أمس أحداً والظاهر أن كلا المين سبب للحوق الحمى والضرر للجانبين والسر في هذه العقوبة دون غيره مفوض علمه إلى الشارع وقيل إنه ضد لقصده من اظهار ذلك ليجتمع عليه الناس ويوقروه فكان سبب البعد عنهم والاجتماع عليه للإيذاء انسب مما ذكر لقصده وهو الاجتماع عليه للتوقير ولو قيل إن غرضه من ذلك المساس بتقبيل اليد وسائر المواضع لكونه رئيساً في اتخاذ العجل معبوداً فعوتب بضده أو سبب هذه الفتنة اختلاط مع الناس فعوتب بالطرد عنهم والتوحش من جانبه حيث يقول: ﴿لا مساس﴾ [طه: ٩٧] وهذا أبلغ من أن يمنع الناس عن مسهم إياه ومخالطتهم.

قوله: أو أراد أن ينبه على الوقت عطف على قوله لم يعرف فحاصله أن تعبيره عنه بلفظ الرسول وترك تسميته باسمه إما لأنه لم يعرف أنه جبريل أو عرف لكن أراد أن ينبه على الوقت أي على وقت القبض فعبر عنه بلفظ الرسول تنبيهاً على أن القبض وقع وقت كونه مرسلاً إلى موسى ليذهب به إلى الطور وجه دلالة الرسول على الوقت لاشتماله على معنى الحدث الدال على الزمان التزاماً وهو الرسالة.

---

(١) لما عرفت أنه شقي بحت لم يحصل له صحبة الأبرار.

قوله: (وقرىء ﴿لا مساس﴾ [طه: ٩٧] كفجار وهو علم للمسة) مساس بفتح الميم وهو علم للمسة يعني أنه علم جنس كسبحان في المعاني كما أن أسامة علم جنس في الأعيان كفجار علم جنس للفجرة.

قوله: (في الآخرة أي لن يخلفك الله وينجزه لك في الآخرة بعدما عاقبك في الدنيا) لن يخلفك الله أشار إلى أن تخلفه بضم التاء وفتح اللام والفاعل هو الله تعالى.

قوله: (وقرأ ابن كثير والبصريان بكسر اللام أي لن تخلف الواعد إياه وستأتيه لا محالة فحذف المفعول الأول لأن المقصود هو الموعد ويجوز أن يكون من اخلفت الموعد إذا وجدته خلفاً وقرىء بالنون على حكاية قول الله) بكسر اللام أي على البناء للفاعل أي لن تخلف الواعد إياه فالضمير في تخلفه للوعد وهو المفعول الثاني والأول محذوف للواعد والمعنى أنه لا تقدر أن تجعله مخلفاً لوعده وسيأتيه أي سيفعله إذ أتى بمعنى فعل مثل قوله تعالى: ﴿أتأتون الفاحشة﴾ [الأعراف: ٨٠] أي اتفعلونها ومنه قوله تعالى: ﴿إنه كان وعده مأتياً﴾ [مريم: ٦١] أي مفعولا قوله فحذف المفعول الأول فتكون همزة الأفعال للتعدية ويجوز أن يكون للوجدان وإليه أشار بقوله ويجوز أن يكون الخ والمعنى لن تجد ذلك الموعد خلفاً قوله على حكاية الله كأنه قيل قال الله تعالى ولن تخلفه قوله على عبادته بتقدير المضاف.

قوله: (ظللت على عبادته مقيماً فحذف اللام الأولى تخفيفاً وقرىء بكسر الظاء على نقل حركة اللام إليها) فحذفت اللام الأولى على خلاف القياس عند سيبويه وقال غيره إنه قياس في المضاعف.

قوله: (أي بالنار ويؤيده قراءة لنحرقنه) من الأفعال فإن استعماله في النار فقط ولما لم يجب توافق القراءتين في المعنى قال ويؤيده ولم يقل ويدل عليه.

قوله: وقرأ ابن كثير والبصريان بكسر اللام أي لن تخلف الواعد إياه أي لن تخلف أنت من وعدك ذلك الوعد حيث يأتي الواعد يوم القيامة كمن وعد الإتيان فأنجز وفي هذه القراءة من المبالغة ما ليس في القراءة الأولى فإن في قراءة الكسر لإبهامها معنى المواعدة من جهة المخاطب أيضاً تحقيقاً وتقرير الوقوع العقوبة الموعودة له.

قوله: فحذف المفعول الأول لأن المقصود هو الوعد أي حذف المفعول الأول على قراءة الكسر وهو الوعد لأن الغرض إنما تعلق بذكر الموعد.

قوله: ويجوز أن يكون من أخلفت وعده إذا وجدته خلفاً وهو أيضاً توجيه لمعنى قراءة الكسر فحينئذٍ لا يكون متعدياً إلى مفعولين فيكون معنى لن تخلفه لن تجده خلفاً أي لن تجد ذلك الموعد خلفاً بل تجده منجزاً.

قوله: وقرىء بالنون على حكاية قول الله أي وقرىء لن نخلفه بالنون وكسر اللام على أن يكون محكياً بتقدير القول على معنى قال الله تعالى: ﴿إن لك موعداً لن تخلفه﴾ [طه: ٩٧].

قوله: ويؤيده قراءة لنحرقنه وجه التأييد إن أحرق يستعمل في النار خاصة فيقال أحرق بالنار ولا يقال أحرق بالمبرد بخلاف لنحرقنه بالتشديد فإنه يستعمل في التحريق بالنار ويستعمل في تكثير حرق بالمبرد.

قوله: (أو بالمبرد على أنه مبالغة في حرق إذا برد بالمبرد) نقل عن ابن السيد أنه قال حرقت الحديد حرقاً بفتح الراء إذا أبردته لتحرقه ووجهه أنه إذا جعل أجزاء صغيرة دقيقة يكون أقرب إلى إحراقه وجعله كالرماد.

قوله: (ويعضده قراءة لنحرقنه) بفتح النون وضم الراء من الثلاثي وجه التأييد هو أنه مختص بهذا المعنى وفهم من هذا البيان أن التحريق بالمبرد مجاز لأن التفريق بالمبرد سبب للتحريق بالنار وأيضاً بناء على بقاء العجل على الذهبية والمختار أنه صار لحماً ودماً وذا روح ولذا قدم التحريق بالنار وأيده بقراءة لنحرقنه.

قوله: (لنذرينه رماداً أو مبروداً وقرىء بضم السين) لنذرينه بالذال المعجمة من التذرية وهو جعله كالتراب المرتفع بالهواء قوله رماداً ناظر إلى الاحراق بالنار أو مبروداً ناظر إلى التحريق بالمبرد حالان من ضمير لنذرينه.

قوله: (فلا يصادف منه شيء) بصيغة المجهول إشارة إلى وجه تأكيده بالمصدر.

قوله: (والمقصود من ذلك زيادة عقوبته واظهار غباوة المفتتنين به لمن له أدنى نظر) زيادة عقوبته أي عقوبة السامري لكون سعيه عبثاً وباطلاً وهدم كيده ورؤية معبوده محقراً هكذا فقوله والمقصود الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ما وجه تعذيب العجل وتحقيره بهذا فأجاب بأن المقصود أي مما ذكر من الإحراق ثم النسف في اليم في البحر ليس عقوبة العجل بل زيادة عقوبة العابدين له فالمراد بالعقوبة العقوبة الروحانية ولكونه زائداً على العقوبة بأن يقول: ﴿لا مساس﴾ [طه: ٩٧] قال زيادة عقوبته ولذا خصه بالسامري وأما نفس العقوبة فحاصل لجميع العابدين لكن الإحراق بالنار على تقدير كونه ذا حياة مشكل لأنه لا مساغ في الشرع إلا أن يقال إن في شرع موسى عليه السلام مساغاً له أو يقال إنه مختص به بالوحي.

قوله تعالى: إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿٩٨﴾

قوله: (المستحق لعبادتكم إذ لا أحد يماثله أو يدانيه في كمال العلم والقدرة وسع علمه كل ما يصح أن يعلم لا العجل الذي يساغ ويحرق) لا العجل معطوف على الله والظاهر لا غيره فإن الحصر حقيقي إلا أنه لما كان مسوقاً لإبطاله وعدم استحقاق العجل العبادة خاصة اكتفى بنفيه.

قوله: ويؤيد قراءة لنحرقنه بفتح النون وضم الراء من حرق بالتخفيف وجه التأييد إنه مخصوص باستعمال المبرد يقال حرق بالمبرد ولا يقال حرق بالنار.

قوله: وسع علمه كل ما يصح أن يعلم حمل رحمه الله الشيء على معناه العام المتناول للموجودات والمعدومات الممكنة والممتنعة لا على معنى العموم هو المناسب لمعنى الوسعة في علمه تعالى الشامل للكل.

قوله: لا العجل الذي يصاغ ويحرق عطف على الله فالمعنى ﴿إنما إلهكم الله﴾ [طه: ٩٨] المتصف بما ذكر لا العجل المصوغ والمتحرق.

قوله: **(وإن كان حياً في نفسه كان مثلاً في الغباوة)** إشارة إلى الاحتمالين كونه ذا لحم ودم وحياة وكونه ذهباً غير ذي روح فلا ينافي ما سبق.

قوله: **(وقرىء وسع فيكون انتصاب علماً على المفعولية لأنه وإن انتصب على التمييز في المشهور لكنه فاعل في المعنى فلما عدي الفعل بالتضعيف إلى المفعولين صار مفعولاً)** فاعل في المعنى فلا إشكال بأن التعدية لا تنقل التمييز إلى المفعولية وإنما تنقل الفاعل كما في فرح زيد فرحت زيداً.

قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾﴾

قوله: **(مثل ذلك الاقتصاص يعني اقتصاص قصة موسى عليه السلام)** أشار إلى أن الكاف اسم منصوب المحل على أنه صفة لمصدر محذوف أي اقتصاصاً مثل الاقتصاص المذكور فالمشبه قصص بقية الأنبياء والأمم الماضية والمشبه به قصة موسى عليه السلام ولم يلتفت إلى كون المشار إليه مصدراً للفعل المذكور بعده كما جوزه في بعض المواضع لأنه خلاف الظاهر لأنه حينئذٍ تكون الكاف للعينية ولا يصار إليه حسبما أمكن التشبيه.

قوله: **(من إخبار الأمور الماضية والأمم الدارجة تبصرة لك وزيادة في علمك وتكثيراً لمعجزاتك وتنبيهاً وتذكيراً للمستبصرين من أمتك)** والدارجة المنقضية يقال درج القوم واندرجوا إذا انقرضوا قوله وتكثيراً لمعجزاتك أي بكثرة الإخبار بالغيب فإنه معجز زائد على اعجاز النظم من حيث البلاغة وجمع المصنف القولين في اعجاز القرآن.

قوله: **(كتاباً مشتملاً على هذه الأقاصيص والإخبار حقيقاً بالتفكر والاعتبار والتنكير فيه للتعظيم)** كتاباً فإطلاق الذكر عليه للمبالغة والتنكير للتفخيم قوله مشتملاً على هذه الأقاصيص كما اشتمل على الأحكام أصولها وفروعها والمواعظ وضروب الأمثال وإنما اكتفى بالأول لشدة مساسه بالمقام.

قوله: وقرىء ﴿وتسع﴾ [الإسراء: ١٠١] فيكون انتصاب علماً على المفعولية لأن علماً وإن انتصب على التمييز في المشهورة لكنه فاعل في المعنى فمعناه على القراءة المشهورة وسع علمه كل شيء فيكون الفاعل على القراءة المشهورة مفعولاً في القراءة بالتضعيف فمعنى ﴿وسع كل شيء علماً﴾ [طه: ٩٨] أدرج وأدخل كل شيء في علمه وجعل علمه محيطاً للأشياء كلها.

قوله: وتكثيراً لمعجزاتك معنى كون اقتصاص ما مضى من أقاصيص القرون الماضية وأخبارها على ما هي عليه في نفس الأمر معجزة صدورها عن أمي لم يخالط الكتاب فإن القرآن كما دل بنظمه الفائق على الإعجاز دل عليه أيضاً بذكر الأقاصيص الكائنة على ما هي عليه من غير زيادة ولا نقصان لأنه ﷺ ما سمعها من أحد ولا قرأها في الكتب.

قوله: حقيقاً بالتفكر والاعتبار أخذ رحمه الله معنى كونه حقيقاً بالتفكر من تنكير ذكراً فإن تنكيره على ما ذكر للتعظيم أي ذكراً عظيماً كاملاً.

قوله: (وقيل ذكراً جميلاً وصيتاً عظيماً بين الناس) فلا مجاز في الذكر حينئذٍ كما في الأول لكن لعدم ملائمته بما بعده وهو قوله تعالى: ﴿من أعرض عنه﴾ [طه: ١٠٠] مرضه ولذا فسر ما بعده على الوجه الأول ولم يتعرض للوجه الثاني وعلى الوجه الثاني الضمير راجع إلى الذكر بطريق الاستخدام أو الذكر الجميل لأن الإعراض عنه إعراض عنه ﷺ والإعراض عنه اعراض عن القرآن وعن الله تعالى فالمآل واحد.

قوله تعالى: مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾

قوله: (عن الذكر الذي هو القرآن الجامع لوجوه السعادة والنجاة وقيل عن الله) فحينئذٍ يكون التفاتاً من التكلم إلى الغيبة لتربية المهابة مرضه لأن المقام لا يقتضي الالتفات حيث يتم الكلام بدون اعتباره.

قوله: (عقوبة ثقيلة فادحة على كفره وذنوبه) عقوبة أطلق الوزر وأريد جزاؤه لكونه سبباً له هذا هو المشهور لكن المصنف روح الله روحه جوز كونه استعارة قوله فادحة بالفاء والدال المهملتين بمعنى مثقلة ولا يلزم التكرار إذ رب ثقيل لا يثقل حامله كحامل الذهب والفضة لمالكهما ولو جعل من قبيل ليل أليل لكان أبلغ والتأكيد للمبالغة من شعب البلاغة.

قوله: (سماها وزراً تشبيهاً في ثقلها على المعاقب وصعوبة احتمالها بالحمل الذي يفرح الحامل وينقض ظهره) فقوله وزراً استعارة مصرحة تحقيقية بقرينة ذكر يوم القيامة والعلاقة ما أشار إليه المصنف والمستعار له المعقول والمستعار منه المحسوس ويحتمل أن يكون استعارة تمثيلية وأما تقدير المضاف فيفوت به المبالغة.

قوله: (أو إثماً عظيماً) عطف على عقوبة فلا مجاز حينئذٍ أخره مع كونه حقيقة لانتفاء المبالغة فيه لكن قيل الضمير في خالدين فيه راجع إلى الوزر بطريق الاستخدام إذ المراد العقوبة ولعل لهذا أخره أيضاً وأما القول بأن السيئات تنقلب أجساماً ظلمانية على ما قالوا في كيفية وزن الأعمال فليس بمرضى عند المص على ما فهم من كلامه في هذا الكتاب الجليل نعم على هذا لا حاجة إلى ارتكاب المجاز ولا الاستخدام وبيان المصنف يأبى عنه.

قوله: وقيل ذكراً جميلاً وصيتاً عظيماً وحينئذٍ يكون التنكير أيضاً للتعظيم لكن المراد بالذكر في الوجه الأول المذكور وهو الكتاب وفي هذا الوجه المعنى المصدري وهذا الوجه لا يناسبه رجع ضمير عنه في ومن أعرض عنه إليه.

قوله: عقوبة ثقيلة فادحة بالفاء من فدحة الدين إذا أثقله أخذ رحمه الله معنى الثقل من الوزر بمعنى الحمل بالكسر.

قوله: أو إثماً عظيماً يعني يحتمل أن يكون الوزر بمعنى الإثم إقامة للمسبب مقام السبب فعلى هذا يكون وزراً مجازاً مرسلاً بخلاف الوجه الأول فإن الوزر فيه يكون استعارة مبنية على التشبيه شبهت العقوبة بالحمل فعبرت باسم دال على العقوبة بالحمل وهو لفظ الوزر وصفه بعظيماً حملاً لتنكيره على التعظيم.

قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهِۖ وَسَآءَ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ حِمۡلٗا ١٠١﴾

قوله: (في الوزر أو في حمله والجمع فيه والتوحيد في اعراض للحمل على المعنى واللفظ) أي على كون المراد العقوبة أو في حمله أي على تقدير كونه إثماً.

قوله: (أي بئس لهم ففيه ضمير مبهم يفسره حملاً والمخصوص بالذم محذوف أي ساء حملاً وزرهم واللام في لهم للبيان كما في هيت لك ولو جعلت ساء بمعنى أحزن والضمير الذي فيه للوزر اشكل أمر اللام ونصب حملاً ولم يفد مزيد معنى) اشكل أمر اللام لأن أحزن متعد بنفسه والقول بأن اللام مزيدة التزام ما لا يلزم وجه إشكال نصب حملاً لأنه لا يصح أن يكون تمييزاً للوزر لأنه بمعنى الحمل وغير التمييز ليس بصحيح نعم إن كان المراد بالوزر الإثم وبالحمل معناه الحقيقي يصح التمييز وإلا فلا يصح التمييز أيضاً وأما كونه حالاً بمعنى أحزنهم الوزر حال كونه محمولاً لهم مثقلاً فضعيف لفوات فخامة المعنى على أنه لاشتماله التكلف يكفي في الإشكال واحتمال كون ساء بمعنى قبح قيل

قوله: في الوزر أو في حمله بفتح الحاء فالضمير في فيه على الثاني لمصدر يحمل.

قوله: والجمع فيه والتوحيد في أعرض للحمل على المعنى واللفظ يعني أن الجمع في ﴿خالدين﴾ [طه: ١٠١] باعتبار عموم معنى من الموصول في ﴿ومن أعرض﴾ [طه: ١٠٠] والتوحيد في أعرض باعتبار افراد لفظه.

قوله: والمخصوص بالذم محذوف أي ساء حملاً وزرهم ففي ساء ضمير مبهم يفسره حملاً والمخصوص بالذم وهو وزرهم محذوف.

قوله: واللام في لهم للبيان كما في وهيت لك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ [المؤمنون: ٣٦] اللام لبيان أن المستبعد ما هو بعد التصويت بكلمة الاستبعاد كما جاءت اللام في هيت لك لبيان المهيت به كأنه لما قيل وساء قيل لمن يقال فأجيب بلهم ومعنى هيت هلم قال الشاعر في علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

أبلغ أمير المؤمنين ... أخا العراق إذا أتيتا
أن العراق وأهله ... سلم إليك فهيت هيتا

قوله: ولو جعل ساء بمعنى أحزن والضمير الذي فيه للوزر أشكل في أمر اللام ونصب حملاً ولم يفد مزيد معنى ومعنى الشكل في أمر اللام أي وقع الإشكال في أمر اللام الداخل على مفعول ساء وهو الضمير في لهم فإن دخول لام التقوية التي تسمى بلام الدعامة على مفعول فعل يتعدى بنفسه غير معهود في كلام العرب لا سيما في الكلام البليغ إلا إذا كان مصدراً أو اسم فاعل أو مفعول فيقال أعجبني ضرب زيد لعمرو وعمرو أو يقال هو ضارب غلام زيد والغلام زيد وأما في الفعل الاصطلاحي فلا يقال زيد ضرب لعمرو بل يقال ضرب عمراً البتة وإن ارتكب ذلك وجعل نصب حملاً على التمييز وكان المعنى أحزنهم الوزر حملاً لم يفد الكلام زيادة معنى لأن الوزر بمعنى الحمل فيكون معنى الكلام أحزنهم حملهم حملاً وهذا كما ترى ليس فيه زيادة معنى قال أبو البقاء حملاً تمييز لاسم ساء وساء مثل بئس والتقدير وساء الحمل حملاً ولا ينبغي أن يكون التقدير وساء الوزر حملاً لأن المميز ينبغي أن يكون من لفظ اسم بئس.

وورود ساء بهذا المعنى على أنه حقيقة محل نظر وإن ذكره صاحب القاموس على أنه لقلة استعماله يكفي في الإشكال.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٢﴾﴾

قوله: (وقرأ أبو عمرو بالنون على إسناد النفخ إلى الآمر به تعظيماً له أو للنافخ وقرىء بالياء المفتوحة على أن فيه ضمير الله أو ضمير إسرافيل وإن لم يجر ذكره لأنه المشهور بذلك) تعظيماً له لأن ما ينسب إلى العظيم يكون عظيماً كما ذكره في قوله تعالى: ﴿فأخرجنا به أزواجاً من نبات شتى﴾ [طه: ٥٣] فيكون تعظيماً للنفخ فيستلزم تعظيماً للنافخ حقيقة وهو إسرافيل عليه السلام ولذا قدمه ثم قال أو للنافخ وجه تعظيمه إسناد فعله إلى ذاته تعالى[١] وإن كان مجازاً قوله على أن فيه ضمير الله فيكون الإسناد أيضاً مجازاً مفيداً لتعظيم النافخ الحقيقي قوله أو إسرافيل فيكون الإسناد حقيقياً إذ الإسناد إلى الكاسب حقيقة وإلى الخالق مجاز في مادة تحقق الكسب فيها ونائب الفاعل في قراءة يوم ينفخ بالياء المضمومة لفظة في الصور أو مأول بأنه يقع النفخ في الصور.

قوله: (وقرىء في الصور وهو جمع صورة وقد سبق بيان ذلك) الصور بضم الصاد وفتح الواو فحينئذٍ يكون المراد الصور للأجسام والأجسام المصورة لا القرن الذي ينفخ فيه وجوز أن يكون ذلك القرن أيضاً على أن يكون الجمع للتعظيم أو لاشتماله صوراً كثيرة جمع تنبيهاً على ذلك وأما الإشكال بأن النفخ يتكرر لقوله تعالى: ﴿ثم نفخ فيه أخرى﴾ [الزمر: ٦٨] والنفخ في الصور إحياء والإحياء غير متكرر بعد الموت وما في القبر ليس بمراد من النفخة الأولى بالاتفاق فجوابه أن من يقرأ به لا يجعل الثانية مثل الأولى بل الثانية للإحياء والأولى للإماتة فيكون المراد به القرن وإن قرىء بالجمع لما مر أنه جمع للتعظيم كما مر تحقيقه في قراءة بما لم تبصروا به على أنه خطاب لموسى عليه السلام.

قوله: (وقرىء يحشر المجرمون زرق العيون[٢] وصفوا بذلك لأن الزرقة اسوأ الوان العين وأبغضها إلى العرب لأن الروم كانوا أعدى أعدائهم وهم زرق العيون) زرق العيون فهو وصف الشيء بصفة جزئه مجازاً للمبالغة فيه كأنه سرى الزرقة من الجزء إلى الكل قوله وصفوا بذلك إشارة إلى ما ذكرناه.

قوله: تعظيماً له أو للنافخ أي تعظيماً للنفخ أو للنافخ إما دلالة قراءة النون على تعظيم النفخ فمن حيث صدوره عن النافخ العظيم الشأن وإما دلالتها على تعظيم النافخ الذي هو إسرافيل فلإشعارها أن نفخه نفخ الله تعالى لكونه بمنزلة عظيمة من الله تعالى والملائكة المقربون بمرتبة عظيمة من الله تعالى فيكون فعلهم فعله فيكون إسناد النفخ إسناداً مجازياً من باب الإسناد إلى السبب.

---

(١) قيل يجعل فعله بمنزلة فعله وهو إنما يقال فيمن له مزيد اختصاص وقرب مرتبة.
(٢) قيل ازرقت عيونهم من شدة العطش والظاهر أنه بعثوا كذلك.

قوله: (ولذلك قالوا في صفة العدو أسود الكبد أصهب السبال أزرق العين) الكبد عضو معروف وسر وصفه بالأسود أن العرب يتوهمون أن الحقد والعداوة في الكبد بفتح الكاف وكسر الباء الموحدة وأصهب السبال من الصهبة بفتح الصاد المهملة حمرة والسبال بكسر السين جمع سبلة بالسين المهملة الشارب وكون المراد بها اللحية ضعيف.

قوله: (أو عمياً فإن حدقة الأعمى تزراق).

قوله تعالى: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ۝١٠٣﴾

(يخفضون أصواتهم لما يملأ صدورهم من الرعب والهول والخفت خفض الصوت واخفاؤه) أو عمياً جمع أعمى فيكون مجازاً والعلاقة ما أشار إليه بقوله فإن حدقة الأعمى تزراق مضارع إزراق بوزن إحمار بمعنى تشتد زرقتها فذكر اللازم وأريد الملزوم أخره لأنه خلاف الظاهر مع أنه يجوز أن يحشر زرق العيون أولاً ثم يكونون عمياناً فالأحسن إرجاع المعنى الأول إلى الثاني لأن الثاني مذكور في موضع آخر.

قوله: (﴿إن لبثتم﴾ [طه: ١٠٣]) الظاهر أنه مقول للقول المنفهم من يتخافتون لأنه القول بالإخفاء أي يقولون بإخفاء أصواتهم بحيث لا يسمعها إلا أمثالهم هذا القول وهو ﴿إن لبثتم إلا عشراً﴾ [طه: ١٠٣] وقيل بتقدير حال أي قائلين إن لبثتم الخ تنكيره لأن المراد عشر أيام.

قوله: (أي في الدنيا يستقصرون مدة لبثهم فيها لزوالها أو لاستطالتهم مدة الآخرة أو لتأسفهم عليها لما عاينوا الشدائد وعلموا أنهم استحقوها على إضاعتها في قضاء الأوطار واتباع الشهوات) في الدنيا بقرينة أن قولهم هذا في الآخرة قوله يستقصرون يعدونها قصيرة بمعنى قليلة لزوالها وكل زائل قصير قليل وأن يظن أنه كثيراً ولاستطالتهم الخ أي يستقصرونها بالنسبة إلى طول الآخرة ولا مانع من أن يكون أو لمنع الخلو أو لتأسفهم أو لتحزنهم عليها أي على مدة لبثهم وسرعة انقضائها قبل معرفتهم مما ابتلوا به من الشدائد وتداركهم لما اضاعوه وقال القائل ليت الزمان امتد حتى يكون كذا وكذا قوله في قضاء متعلق بإضاعتها أي في شأن قصائها أو لقضائها.

قوله: أصهب السبال الصهبة مختصة بالشعر وهي حمرة يعلوها سواد.

قوله: فإن حدقة الأعمى تزراق بتشديد القاف هي صيغة الغائبة المفردة من مضارع إزراق ازريقاقاً ولكون الزرقة من العيوب جاء من باب الافعيلال.

قوله: يستقصرون مدة لبثهم فيها لزوالها والزائل الغير الباقي قصير في الحقيقة وإن كان مما يعد طويلاً عادة.

قوله: أو لتأسفهم عطف على لزوالها أي يستقصرون مدة لبثهم في الدنيا لتأسفهم على أن صرفوا تلك المدة القيلة إلى اللذات المخدجة الفانية ولم يكسبوا فيها ما هو سبب لنجاتهم في الآخرة فكأنهم قالوا تأسفاً للفوت ويلكم ضيعتم ذلك الزمان القليل في أهوية أنفسكم واتباع شهواتكم ولم تدخروا شيئاً ليومكم هذا قال صاحب الكشاف يستقصرون مدة لبثهم في الدنيا إما

قوله: (أو في القبر لقوله: ﴿ويوم تقوم الساعة﴾ [الروم: ١٢] إلى آخر الآيات) أو في القبر عطف على الدنيا لقوله: ﴿ويوم تقوم الساعة﴾ [الروم: ١٢] الخ وجه الاستدلال بها على أن المراد لبثهم في القبور هو أن قوله تعالى: ﴿لقد لبثتم في كتاب الله﴾ [الروم: ٥٦] كالصريح في أنه اللبث في القبور وليس المراد كون هذا دليلاً قطعياً حتى يرد عليه أنه لا صراحة فيها لاحتمال أن يراد به ما قبل البعث الشامل لما في الدنيا ولما في القبور وقد عرفت أنه لا مانع من الجمع لأن كلمة أو لمنع الخلو لا لمنع الجمع وأيضاً المراد بالعشر هنا وباليوم وبالساعة هناك المدة القليلة كناية غاية الأمر عبر عنها بألفاظ متعددة دالة على المدة القليلة وله نظائر كثيرة في الشرع والعرف لا سيما في الأحاديث الشريفة[1] فلا وجه للإشكال بأن المذكور هناك أقسامهم أنهم ما لبثوا غير ساعة وهنا أنهم ما لبثوا إلا عشراً وإلا يوماً فكيف يتحد المراد في الموضعين ولا حاجة إلى أن يقال يجوز أن يكون ذلك لاختلاف القائلين وهذا أيضاً لا يلائم كلام المص فإن ظاهر كلامه اتحاد القائلين.

قوله تعالى: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴿١٠٤﴾﴾

قوله: (نحن أعلم) هذا يفيد الحصر بما يقولون أي بالإخفاء كما قال: ﴿يتخافتون﴾ [طه: ١٠٣].

قوله: (وهو مدة لبثهم) نبه به على أن ما موصولة فيحتاج إلى تقدير الضمير أو مصدرية فالقول بمعنى المقول.

قوله: (أعد لهم رأياً أو عملاً) أعد لهم معنى أمثلهم لأنه بمعنى الأفضل وحاصله الأعدل قوله رأياً معنى طريقة لأن الرأي وسيلة إلى العمل قوله أو عملاً فإنه ذريعة وطريقة.

لأنها ذهبت عنهم وتقضت والذاهب وإن طالت مدته قصيرة بالانتهاء وإما لاستطالتهم مدة الآخرة فإنها سرمد يستقصر عندها عمر الدنيا وإما لتأسفهم على مدة الدنيا لما عاينوا الشدائد التي تذكرهم أيام النعمة والسرور فيتأسفون عليها ويصفونها بالقصر لأن أيام السرور قصار كما قال:

تمتع بأيام السرور فإنها قصار وأيام الغموم طوال

قوله: أو في القبر عطف على فيها في قوله يستقصرون مدة لبثهم فيها أي ويستقصرون مدة لبثهم في القبر لقوله: ﴿ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة﴾ [الروم: ٥٥] قال صاحب الكشاف ويعضده يوم تقوم الساعة أي يعضده إرادة استقصار لبثهم في القبور هذه الآية وفيه نظر لأنه فسرها في موضعها في آخر سورة الروم بقوله أرادوا لبثهم في الدنيا أو في القبور أو ما بين فناء الدنيا إلى البعث وكان معنى هذه الآية محتملاً على هذه الوجوه الثلاثة ولم يكن متعيناً لإفادة لبثهم في القبر حتى تعضد أن المراد هنا استقصار لبثهم في القبر والاستشهاد للوجه الأول الذي هو استقصارهم مدة لبثهم في الدنيا بقوله: ﴿كم لبثتم في الأرض عدد سنين﴾ [المؤمنون: ١١٢] صحيح لتصريح ذكر الأرض.

---

(١) وفي قوله تعالى: ﴿لم يلبثوا إلا عشية أو ضحيها﴾ إشارة إلى ما ذكرناه.

قوله: (استرجاع لقول من يكون أشد تقالاً منهم) استرجاع أي طلب رجحان وحاصله بيان رجحان والتقال تفاعل من القلة والمفهوم منه أن قولهم: ﴿ما لبثوا غير ساعة﴾ [الروم: ٥٥] أمثلهم طريقة أيضاً والمراد أن هذا أبلغ في بيان قلة مدة لبثهم كناية.

قوله تعالى: وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا ﴿١٠٥﴾

قوله: (عن مآل أمرها وقد سأل عنه رجل من ثقيف) عن مآل أمرها في وقت قرب القيامة وقد سأل الخ أشار إلى أن المضارع في يسألونك لحكاية الحال الماضية قوله رجل نبه به على أن الجمع مع أن السائل واحد لكون الباقين راضين به فالإسناد من قبيل قتل بنو فلان مع أن القاتل واحد منهم قال النسفي وغيره الفاء في جواب شرط مقدر أي إذا سألوك فقل وهذا بناء على أن السؤال لم يقع بخلاف ما نزل بعد وقوع السؤال عنه مثل الروح وقصة ذي القرنين وغيرها فلذا استؤنف الجواب ثمة بدون فاء وقرن هنا لأن هناك استشراف النفس للجواب وهذا بعيد والمص أشار إلى رده بقوله وقد سأل عنه رجل الخ ونبه به على أن السؤال وقع قبل نزول الآية كأخواته وكذا استبعد أبو حيان فالفاء عنده متمحضة للسببية للدلالة على أن قل مسبب عن سؤالهم ولوحظ فيه السببية والمسببة بخلاف قصة الروح وغيرها فإنه لم يلاحظ فيها السببية مع تحققها كما هنا إذ النكتة مبنية على الإرادة نظيره المضارع الذي يقع بعد الأمر الذي هو سبب له فإنه يكون مجزوماً على أنه جواب الأمر وقد يكون مرفوعاً على أنه حال أو استئناف لاعتبار السببية في الأول وعدم ملاحظتها في الثاني.

قوله: (يجعلها كالرمل ثم يرسل عليها الرياح فتفرقها) قال الراغب نسفت الريح الشيء إذا قلعته وأزالته فالمعنى يقلعها الله تعالى ويزيلها عن مقارها ولذا قيل فيذر مقارها قوله يجعلها كالرمل مستفاد من قوله تعالى: ﴿وكانت الجبال كثيباً مهيلاً﴾ [المزمل: ١٤][1] قوله ثم يرسل عليها الرياح الخ داخل في مفهوم النسف لأن فيه يعتبر إزالته عن المحل.

قوله تعالى: فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾

قوله: (فيذر مقارها) الفاء لأن النسف المذكور سبب للترك المذكور والمرجع المفرد والتأنيث باعتبار المضاف إليه والتخصيص بالمقار وإن كان الحكم عاماً لجميع الأرض لأن السؤال عن حالها قرينة على التخصيص وذكر الشيء لا يفيد نفي ما عداه.

قوله: استرجاع لقول من يكون أشد تقالاً أي ترجيح لقول من يكون أشد استقلالاً لمدة اللبث فمعنى تقال زيد عطاء عمرو عده قليلاً واستقله فهو تفاعل من القلة وفي الحديث تقالوها أي استقلوا عبادة النبي ﷺ.

---

(١) والقرآن يفسر بعضه بعضاً.

قوله: (أو الأرض واضمارها من غير ذكر لدلالة الجبال عليها كقوله: ﴿ما ترك على ظهرها من دابة﴾ [فاطر: ٤٥]) ثم جوز كون مرجع الضمير الأرض جميعاً فيدخل فيها مقر الجبال دخولاً أولياً وتأنيث الضمير في بابه بقي الكلام في اضمارها بلا ذكر فحاول بيانه وشيد أركانه دلالة الجبال على مجموع الأرض لدلالته على الأرض التي مقرها ثم ينتقل منه إلى جميعها بمعونة القرينة التي هي عموم الحكم فالدلالة التزامية قوله كقوله: ﴿ما ترك على ظهرها﴾ [فاطر: ٤٥] التشبيه في مجرد الاضمار من غير ذكر فإن الدلالة هناك بالناس والدابة.

قوله: (خالياً) أي الأشياء المرتفعة في القاموس القاع أرض سهلة مطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ففي قوله خالياً إشارة إلى أن قاعاً مستعمل في جزء معناه لذكر صفصفا بعده إذ الاستواء مفهوم منه ولو جعل تأكيداً له مع اعتبار جميع معناه لم يبعد.

قوله: (مستوياً كأن أجزاءها على صف واحد) إشارة إلى وجه التعبير بصفصفا وإنما قال كان الخ لأن أجزاءها ليست على صف واحد حقيقة.

قوله تعالى: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴿١٠٧﴾﴾

قوله: (اعوجاجاً ولا نتوا إن تأملت فيها بالقياس الهندسي) ولا نتوا معنى امتا الاعوجاج ضد الاستقامة والنتو الارتفاع اليسير وهو لا يعرف إلا بالقياس الهندسي إذ النتو الكثير يعرف بالحس والقياس الهندسي ما يعرف بالمساحة.

قوله: (وثلاثتها أحوال مترتبة فالأولان باعتبار الإحساس) وثلاثتها أي قاعاً صفصفا لا

قوله: وإضمارها من غير ذكر لدلالة الجبال عليها كقوله: ﴿ما ترك على ظهرها من دابة﴾ [فاطر: ٤٥] لدلالة الدابة عليها فإن معنى الدابة من يدب على الأرض.

قوله: وثلاثتها أحوال مترتبة أي ثلاثة هذه الأمور المذكورة التي هي قاعاً وصفصفاً ﴿ولا ترى فيها عوجاً﴾ [طه: ١٠٧] أحوال من مفعول يذر وهو ضمير المقار أو الأرض مترتبة بحسب ترتب الوجود الخارجي من حيث إن كونها قاعاً أي خالياً متقدم على كونها صفصفاً مستوية الأجزاء تقدماً ذاتياً وكونها صفصفاً متقدم على عدم الاعوجاج فيها تقدماً زمانياً فإن عدم رؤية الاعوجاج إنما يكون بعد تقليب الحدقة وصرف النظر إليها والتأمل فيها وذلك لا يكون إلا بعد كونها مستوية الأجزاء بعدية زمانية.

قوله: فالأولان باعتبار الإحساس والثالث باعتبار القياس الهندسي والتأمل به أي تصير الأرض أو مقار الجبال بحيث لو وضعت عليها الموازين الهندسية ومقاييسها لما علم فيها عوج ولانت وأصلاً فقوله لا ترى في ﴿لا ترى عوجاً﴾ [طه: ١٠٧] بمعنى العلم لا بمعنى الإبصار والإحساس بحاسة البصر بقرينة تعلقه بعوجاً بالكسرة فإنه يختص المعاني كما أن العوج بالفتح يختص الأعيان ولذا قيده رحمه الله بقوله إذا تأملت فيها بالقياس الهندسي فإن الحاصل بعد التأمل علم لا إحساس قال صاحب الكشاف فإن قلت قد فرقوا بين العوج والعوج فقالوا العوج بالكسر في المعاني والعوج بالفتح في الأعيان والأرض عين فكيف صح فيها المكسور قلت اختيار هذا

ترى أحوال مترتبة أي يترتب صفصفا على قاعاً ويترتب لا ترى على صفصفا وهذا مراده وإن تسامح في العبارة إذ ظاهرها أنها يترتب بعضها على بعض مع أن القاع لا يترتب على الحال بل يترتب على نسف الجبال ومتسبب عنه.

قوله: (والثالث باعتبار المقياس) إشارة إلى أن الرؤية علمية إذ ما علم بالمقياس أمر دقيق لطيف من المعاني من حيث إنه لا يناله الحس وإن كان من شأنه أن يحس وهذا هو الموافق لقوله وهو يخص بالمعاني المقابل للأعيان وقيل أمر دقيق يلتحق بالمعاني وإن كان وصفاً في الأعيان وقيل إنه يحتمل أن يكون من الرؤية البصرية فإنه مما يبصر بعد الإظهار بالمقياس وهو محل تأمل والمخاطب كل من يصلح الرؤية على الفرض والتقدير ويجوز أن يكون خطاباً له عليه السلام تقديراً أي لا ترى لو كنت في ذلك الوقت ونفي الرؤية مستلزم لنفي المرئي كناية وهو أبلغ وعن هذا اختير هذا على نفي العوج والأمت.

قوله: (ولذلك ذكر العوج بالكسر وهو يختص بالمعاني والأمت وهو النتو اليسير) وهو يختص بالمعاني وهو ما لم يكن مرئياً كما أن الفتح يختص بما يرى بالعين كالعوج في الدين والملة وغيرها في الأول وعوج الحائط والعود والعصا في الثاني والفرق هو المشهور وقيل لا فرق بينهما واختاره الإمام المرزوقي وقد مر ما يتعلق به في أوائل سورة الكهف.

قوله: (وقيل لا ترى استئناف مبين للحالين) أي ليس بحال بل استئناف مبين للحالين كأنه قيل إلى أي حدهما فيها قيل لا ترى فالمراد استئناف معاني مرضه لأن الحالين معلومان حدوداً لدلالة مادتهما عليها وإنما اختير هذه الجملة للدلالة على التجدد كلما تجدد النظر تجدد عدم العلم والرؤية بخلاف الأولين فإنهما ثابتان على الدوام.

قوله تعالى: يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا (١٠٨)

قوله: (أي يوم إذ نسفت على إضافة اليوم إلى وقت النسف ويجوز أن يكون بدلاً ثانياً من يوم القيامة) على إضافة اليوم الخ بقرينة ما قبله من إضافة العام إلى الخاص فلا

اللفظ له موقع حسن بديع في وصف الأرض بالاستواء والملاسة ونفي الاعوجاج عنها على أبلغ ما يكون وذلك أنك لو عمدت إلى قطعة أرض فسويتها وبالغت في التسوية على عينك وعيون البصراء من الفلاحة واتفقتم على أن لم يبق فيها اعوجاج قط ثم استطلعت رأي المهندس فيها وأمرته أن يعرض استواءها على المقاييس الهندسية لعثرتها فيها على عوج في غير موضع لا يدرك ذلك بحاسة البصر ولكن بالمقياس الهندسي فنفى الله عز وعلا ذلك العوج الذي دق ولطف عن الإدراك اللهم إلا بالقياس الذي يعرفه صاحب التقدير والهندسة وذلك لا اعوجاج لما لم يدرك إلا بالقياس دون الإحساس الحق بالمعاني فقيل فيه عوج.

قوله: وقيل لا ترى استئناف مبين للحالين فعلى هذا لا يكون هو حالاً فكأن سائلاً قال في أي حد يكون حدودها واستواؤها فأجيب بأن ذلك في حد ﴿لا ترى فيها عوجاً ولا أمتا﴾ [طه: ١٠٧].

يلزم أن يكون للزمان زمان كذا قيل وفيه إذ يلزم أن يكون للزمان زمان إذ الخاص كالعام زمان والتفصي ما قاله الفاضل السعدي من أنه لا استحالة في أن يكون للزمان زمان عند المتكلمين الذين يعرفون الزمان بالمتجدد الذي يقدر به متجدد آخر فعلى هذا يكون متعلقاً بقوله يتبعون وعلى تقدير أن يكون بدلاً ثانياً يكون عامله ساء كما كان في البدل الأول وهو: ﴿يوم ينفخ﴾ [طه: ١٠٢] الآية.

قوله: (داعي الله إلى المحشر قيل هو إسرافيل يدعو الناس قائماً على صخرة بيت المقدس) وهو مكان قريب قال تعالى: ﴿يوم ينادي المناد﴾ [ق: ٤١] الآية إسرافيل أو جبرائيل فيقول أيتها العظام البالية والأوصال المنقطعة واللحوم المتمزقة والشعور المتفرقة إن الله يأمركن أن تجتمعن لفصل القضاء من مكان قريب بحيث يصل نداؤه إلى الكل على سواء كذا قال هناك واختار هنا كون الداعي إسرافيل.

قوله: (فيقبلون من كل أوب إلى صوبه) الأوب الجانب إلى صوبه أي إلى جانب الداعي وفي نسخة إلى صوته إلى دعائه والمآل واحد قال في سورة الفاطر وقيل في كيفية الاحياء فإنه تعالى يرسل ماء من تحت العرش تنبت منه أجساد الخلق انتهى ثم حل كل روح إلى جسده فيقبلون الخ.

قوله: (لا يعوج له مدعو ولا يعدل عنه) لا يعوج له بالبناء على المبنى للمفعول فيهما قوله ولا يعدل تفسير لا يعوج وفيه إشارة إلى أن المصدر مبني للمفعول مضافاً إلى المفعول وهو المدعو ولما كان العدول معنوياً ذكر العوج بكسر العين وإنما قيل لا عوج له مع أن السوق لا عوج لهم لأن استغراق المفرد اشمل وهذا كالتأكيد لقوله يتبعون الداعي إذ الاتباع عدم العدول.

قوله: (وخفضت لمهابته) معنى لازم لخشعت مجازاً أو معنى لغوي له فإن أصل معناه الإخبات ثم في ذكر الرحمن مبالغة قوله لمهابته حاصل المعنى إذ لا معنى للخفض لذاته إلا أن يراد المبالغة فلا إشارة إلى تقدير المضاف وفي إسناد الخفض إلى الأصوات مبالغة أيضاً كأن المهابة سرت من أصحاب الأصوات إليها فخشعت[١] للرحمن.

قوله: (فلا تسمع) أي من يصلح لأن يخاطب أو يا أيها الرسول إلا همساً.

قوله: (صوتاً خفياً ومنه الهميس لصوت إخفاف الإبل وقد فسر الهمس بخفق أقدامهم ونقلها إلى المحشر) والمراد بخفق أقدامهم ضربها على الأرض ضرباً خفياً أي لا يسمع إلا

قوله: لا يعوج له مدعو ولا يعدل عنه ظاهر الآية على نفي عوج الداعي لقوله له لكنه حمله على نفي عوج المدعو لأنه هو المناسب فيكون مصدراً من عوج المبنى للمفعول فقال لا يعوج له كما يقال لا عصيان له أي لا يعصى له ولا ظلم له أي لا يظلم له.

---

(١) والخشوع كالخضوع من صفات الذات إلا أن مظهر الأول منهما الصوت ومظهر الثاني العنق فيسند كل منهما إلى مظهره كذا قيل.

صوت الأقدام وأنها خفية جداً وأن أصوات النطق ساكتة فحينئذٍ يكون المراد بالأصوات أصوات الأقدام أو أعم منها وإلا فلا يلائم التفريع والمراد أصوات النطق ولذا نسب هذا التفسير إلى الغير ولم يرض به إذ لا مبالغة في هذا التفسير إذ خفق الأقدام من صفات المتكبرين.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا ١٠٩﴾

قوله: (الاستثناء من الشفاعة أي لا شفاعة إلا شفاعة من أذن أو من أعم المفاعيل أي إلا من أذن في أن يشفع له) إلا شفاعة من أذن بتقدير ليكون الاستثناء متصلاً والمعنى لا تنفع شفاعة الشفيع لغيره إلا شفاعة من أذن له الرحمن الشفاعة لغيره أو لا تنفع الشفاعة له إلا شفاعة من أذن له الرحمن الشفاعة له الشفاعة مصدر مبني للفاعل أو للمفعول وأشار المص إليهما قوله إلا شفاعة من أذن ناظر إلى الأول قوله أو من أعم المفاعيل ناظر إلى الثاني.

قوله: (فإن الشفاعة تنفعه) بكلا الاحتمالين تنفعه ونفعه في الأول كون شفاعته مقبولة وفي الثاني كونه منتفعاً بها وفيه إشارة إلى أن الاستثناء يفيد حكماً مغايراً للمستثنى منطوقاً عند الشافعي ودلالة أو ضرورة في بعض المواضع عند أئمتنا الحنفية.

قوله: (فمن على الأول مرفوع بالبدلية وعلى الثاني منصوب على المفعولية) مرفوع بالبدلية أي من الشفاعة بتقدير المضاف إذ الكلام غير موجب تام والمختار البدلية ولذا اكتفى بها ويجوز النصب وسره أن الشفاعة لتنزلها منزلة اللازم في هذا الاحتمال لا يقدر له مفعول بخلاف الثاني فإنه يقدر له مفعول وعن هذا قال وعلى الثاني منصوب الخ إذ الاستثناء مفرغ حينئذٍ فلا يقدر فيه مضاف ولم يلتفت إلى كون الاستثناء منقطعاً بأن لم يقدر له شيء لكونه خلاف الظاهر وأنه استثناء مجازاً.

قوله: (وأذن يحتمل أن يكون من الأذن أو من الأذن) من الأذن بفتحتين بمعنى الاستماع ومعناه على تقدير أن يكون الاستثناء من أعم المفاعيل إلا من استمع الرحمن لأجله كلام الشافعين والمراد بالاستماع القبول وعلى تقدير أن يكون الاستثناء من الشفاعة بتقدير المضاف إلا شفاعة من استمع كلامه الرحمن ولم يرد شفاعته واللام ليست تعليلية كما سبق بل صلة له قوله أو من الإذن بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة

قوله: الاستثناء من الشفاعة أي إلا شفاعة من أذن له فحينئذٍ يكون المضاف محذوفاً قبل من.

قوله: أو من أعم المفاعيل فتقديره لا تنفع الشفاعة أحداً إلا من أذن له الرحمن في أن يشفع له.

قوله: فمن على الأول مرفوع على البدلية أي على أنه بدل الكل من الشفاعة بتقدير مضاف وإلا لا يصح جعل من نفسه بدلاً من الشفاعة وعلى الثاني منصوب على المفعولية ولا يجوز فيه البدلية لأن المستثنى في الكلام الغير الموجب الغير التام يعرب بحسب اقتضاء العوامل.

قوله: وإذن يحتمل أن يكون من الإذن أو من الاذن فالمعنى على الأول ظاهر وعلى الثاني معناه إلا من أعلمه الرحمن وألهمه بأن يشفع لأحد أو يشفع له.

والمعنى ظاهر واللام للتعليل على تقدير وللصلة على تقدير[1] كما ظهر مما سبق.

قوله: (أي ورضي لمكانه عند الله قوله في الشفاعة) أي ورضي لمكانه فاللام للتعليل بتقدير المضاف أي ورضي لأجل مكانته وأهليته للشفاعة قوله قوله معنى قولاً على أن التنوين للعوض وهذا المعنى ناظر إلى المعنى الأول في قوله: ﴿إلا من أذن له الرحمن﴾ [طه: ١٠٩].

قوله: (أو رضي لأجله قول الشافع في شأنه) أي اللام للتعليل بدون تقدير مضاف قوله في شأنه للربط لأنه لما قال قول الشافع بناء على أن التنوين للعوض كما مر قال في شأنه لبيان أن قول الشافع في شأنه.

قوله: (أو قوله لأجله وفي شأنه) إشارة إلى أن له حال قدمت على ذي الحال أي ورضي قول الشافع كائناً له أي لأجله وفي شأنه قوله في شأنه مآل لأجله كقوله عليه السلام: «إن امرأة عذبت في هرة لأجل هرة أو في شأنها» فتأمل.

قوله تعالى: يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾

قوله: (ما تقدمهم من الأحوال) فيجازيهم على وفق أعمالهم فالمراد العلم بأنها وقعت هكذا وهذا العلم يترتب عليه الجزاء خيراً أو شراً فهذا التعلق حادث.

قوله: (وما بعدهم مما يستقبلونه) فيكون العلم علماً بأنها ستقع كذا وستوجد بكيفية كذا فيكون هذا التعلق قديماً ولا يترتب عليه الجزاء فقوله: ﴿ما بين أيديهم﴾ [طه: ١١٠] مستعار لما تقدم من الأفعال والأحوال ﴿وما خلفهم﴾ [طه: ١١٠] مستعار لما بعدهم ويجوز العكس والتفصيل في آية الكرسي.

قوله: (ولا يحيط علمهم بمعلوماته وقيل بذاته وقيل الضمير لأحد الموصولين أو

قوله: أي ورضي لمكانه أي لمكانته ومرتبته عند الله قوله في الشفاعة أو رضي لأجله قوله الشافع في شأنه الوجه الأول على كون الاستثناء من الشفاعة والثاني على كون من أعم المفاعيل فالضمير في له على الأول عائد إلى من باعتبار كونه شافعاً واللام للتعليل ومتعلق برضي يكون معنى له لأجله أي رضي لتقربه منه ومكانته عنده قوله في الشفاعة وعلى الثاني عائد إلى من أيضاً لكن باعتبار كونه مشفوعاً له فيكون اللام للتعليل متعلقاً برضى أو يقولا فالمعنى لا تنفع الشفاعة أحداً إلا من رضي الرحمن لأجله قول الشافع في حقه أو رضي أن يقول شافع قولاً لأجله في حقه.

قوله: وقيل الضمير لأحد الموصولين أو لمجموعهما فإنهم لم يعلموا جميع ذلك ولا تفصيل ما علموا أي الضمير في به راجع إلى أحد الموصولين وهو ما خلفهم فإنهم وإن علموا بعض ما تقدمهم ولكن لا يعلمون ما تأخر عنهم مما وقع في المستقبل لا مجملاً ولا مفصلاً أو هو راجع إلى مجموع

---

(١) وكون اللام صلة على تقدير إذا لم يقدر مضاف وإذا قدر مضاف كان اللام للتعليل أيضاً نبه عليه المص في قوله ورضي له قولاً.

لمجموعهما فإنهم لم يعلموا جميع ذلك ولا تفصيل ما علموا منه) ولا يحيط علمهم أشار إلى أن علماً تمييز فاعل في الأصل قوله بمعلوماته معنى به بتقدير المضاف بمعونة المقام قوله وقيل بذاته فلا تقدير مضاف فالمعنى ولا يحيطون بذاته تعالى وكنهه إذ كنه ذاته غير معلوم بالاتفاق وإنما النزاع في امتناعه أو إمكانه فمعرفته تعالى بأوصافه ولهذه المعرفة لم ينف العلم به تعالى بل نفى الاحاطة علماً به وما يلزم منه صحة أن يقال علمت الله مع أن النحرير قال في المطول لا يقال علمت الله بمعنى عرفت الله والمنفى بمعنى آخر أي الإدراك بالكنه فلا مخالفة قوله ولا تفصيل ما علموا منه أي لا إحاطة وإن كان علم في الجملة والمنفى هو الإحاطة دون العلم.

قوله تعالى: ﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖ وَقَدۡ خَابَ مَنۡ حَمَلَ ظُلۡمٗا ١١١﴾

قوله: (ذلت وخضعت له خضوع العناة وهم الأسارى في يد الملك القهار وظاهرها يقتضي العموم ويجوز أن يراد بها وجوه المجرمين فتكون اللام بدل الإضافة ويؤيده وقد خاب من حمل ظلماً) ذلت وخضعت صيغة المضي لتحقق الوقوع قوله وظاهرها يقتضي العموم فحينئذٍ ارتباطه بما قبله باعتبار اشتماله وجوه المجرمين والمراد بالوجوه أنفسهم وخص الوجوه بالذكر لأنها أشرف الأعضاء الظاهرة ولظهور أثر الذل عليها وتخصيص الأصوات بالخفض فيما مر لمناسبة قوله: ﴿يومئذٍ يتبعون الداعي﴾ [طه: ١٠٨] الآية بين قوله ويجوز وبين قوله ويؤيده نوع تنافر وإنما قال ويؤيده ولم يقل ويدل عليه لأنه يجوز أن يكون[1] حالاً من المجموع باعتبار اشتمال الوجوه المجرمة وقد خاب أي خسر من حمل ظلماً أي إثماً أو كفراً أو عقوبتهما وهذا أبلغ من القول بأنه من عمل ظلماً.

قوله: (وهو يحتمل الحال والاستئناف لبيان ما لأجله عنت وجوههم) فالمراد الاستئناف المعاني ويحتمل أن يكون نحوياً وإذا كان لبيان ما لأجله عنت الخ لم يعلم ما لأجله عنت وجوه الموحدين فالأولى ما لأجله عنت الوجوه عظمته وكبرائه وتدبير الأمور

الموصولين لأنهم لا يعلمون جميع ذلك أي جميع ما تقدمهم وما تأخر عنهم فنفى العلم عن الجميع لانتفاعه عن البعض ولا يعلمون تفصيل ما علموا من ذلك الجميع مما تقدمهم.

قوله: وظاهرها يقتضي العموم أي وظاهر الآية يقتضي أن يكون عاماً شاملاً لوجوه الخواص والعوام والمطيع والعاصي.

قوله: ويؤيده ﴿وقد خاب من حمل ظلماً﴾ [طه: ١١١] أي يؤيد أن يكون المراد بالوجوه وجوه المجرمين قوله: ﴿وقد خاب من حمل ظلماً﴾ [طه: ١١١] فإنه في حق المجرمين.

قوله: وهو يحتمل الحال والاستئناف لبيان ما لأجله عنت وجوههم أقول فيه نظر لأن مقام الاستئناف يقتضي الفصل وترك العطف.

---

(١) والرابط في الحال الواو وقيل والرابط اتحاد من حمل بالوجوه وعلى تقدير العموم يكون الرابط محذوفاً أي منهم.

كلها وأنه بيده تنفيذ الأحكام ولذا ذكر هنا الحي القيوم من بين الأسامي السامية.

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾

قوله: (بعض الطاعات لأن الإيمان شرط في صحة الطاعة وقبول الخيرات) بعض الطاعات أي من للتبعيض إذ لا طاقة للعبد لعمل جميع الطاعات هذا قسيم لقوله: ﴿وعنت الوجوه﴾ [طه: ١١١] إن أريد وجوه المجرمين فالأمر واضح وإن أريد العموم فباعتبار بعض افراده وفيه نوع كدر فالاحتمال الثاني هو الراجح العالي وجملة ومن يعمل ابتدائية لا عطف.

قوله: (﴿فلا يخاف ظلماً﴾ [طه: ١١٢]) وهذا أبلغ من فلا يظلم التنوين للتقليل أو التحقير وكذا الكلام في هضماً.

قوله: (منع ثواب مستحق بالوعد) منع ثواب أي بالكلية قوله أو جزاء ظلم بتقدير المضاف فالمراد به ح ظلمه في الدنيا.

قوله: (ولا كسراً منه بنقصان أو جزاء ظلم وهضم لأنه لم يظلم غيره ولم يهضم حقه وقرىء فلا يخف على النهي) لأنه لم يظلم غيره فالنفي متوجه إلى القيد والمقيد جميعاً كقوله: ﴿ولا شفيع يطاع﴾ [غافر: ١٨] ولم يهضم حقه أي لم يكسر حقه بنقصان إذ الهضم في اللغة النقص ومنه هضم الطعام لنقصانه وتلاشيه أخره لأنه لا يلزم من الإيمان والعمل عدم ظلم غيره ولا هضمه غاية الأمر أنه يحتمله فح يكون المراد المؤمن الكامل والمؤمن الذي خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً يكون حاله مسكوتاً عنها وقراءة الجمهور أبلغ من قراءة ابن كثير.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴿١١٣﴾﴾

قوله: (عطف على كذلك نقص) فح وما بينهما اعتراض.

قوله: (أي مثل ذلك الإنزال أو مثل إنزال هذه الآيات المتضمنة للوعيد) أي مثل ذلك الإنزال المشار إليه ما مر من القصص المشتمل على بعض أحوال الأولين والوعد والوعيد فهو مشبه به والإنزال المجموع هو المشبه من تشبيه الكل بالجزء أو الكلي بالجزئي وتشبيه الكل من حيث هو كل بجزء منه لا يستلزم تشبيه الشيء بنفسه إذ المشبه به ليس بجزء منه قوله كله إشارة إليه وإلى أن المشبه الكل دون الكلي وما ذكرناه احتمال آخر.

قوله: منع ثواب مستحق بالوعد أي منع ثواب استحق ذلك الثواب بمقتضى الوعد لا بطريق الوجوب كما زعمت المعتزلة وإنما لم يفسر الظلم على حقيقته بل جعله مجازاً مستعاراً لمنع الثواب أن حقيقة الظلم وهي التصرف في ملك الغير بلا إذن صاحبه لا يتصور في فعل مالك الملك تعالى أو لأن إعطاء الثواب للمطيع غير واجب على الله تعالى عندنا بل هو من محض فضله تعالى على مقتضى وعده للمؤمن العامل للصالحات من غير استحقاقه له وجوباً كوجوب الأجر للأجير على المستأجر حتى يكون منع الأجر عنه ظلماً فيجب المصير إلى المجاز.

قوله: (**كله على هذه الوتيرة**) وهي الطريقة وهي طريقة الاعجاز بالبلاغة والإخبار عن المغيبات.

قوله: (**مكررين فيه آيات الوعيد**) بيان معنى التصريف لكن الأولى وكررنا القول فيه من أنواع الوعيد صارفين له من نوع من الكلام إلى آخر لأن كلامه يوهم أن جملة وصرفنا حال بتقدير قد لأن عطف ولقد عهدنا عليه يحتاج حينئذٍ إلى التمحل.

قوله: (**المعاصي فتصير التقوى لهم ملكة عظة واعتباراً حين يسمعونها فيثبطهم عنها**) المعاصي تقدير المفعول المحذوف الأولى عن الله تعالى قوله لتصير التقوى ملكة أشار إلى أن لعل بمعنى كي بطريق الاستعارة التمثيلية قد مر تحقيقه في أوائل سورة البقرة قوله لتصير ملكة نبه به على أن أصل التقوى حاصل لهم بقرينة ذكره عقيب قوله: ﴿ومن يعمل من الصالحات﴾ [طه: ١١٢] ولقوله تعالى: ﴿أو يحدث لهم ذكراً﴾ [طه: ١١٣] قوله فيثبطهم أي يمنعهم عنها عن المعاصي.

قوله: (**ولهذه النكتة أسند التقوى إليهم والاحداث إلى القرآن**) ولهذه النكتة أي لكون المراد بالتقوى ملكتها لا إحداثها وبالذكر العظة الحاصلة من استماعها أسند التقوى إليهم لأنها ملكة راسخة نفسانية حاصلة بالكسب والفعل ينسب إلى الكاسب ولا إحداث هنا حتى يسند إلى المحدث وأسند الاحداث إلى القرآن لأنه فعل القرآن بالسببية فيكون هذا بالنسبة إلى من لم يوصف بالتقوى قبل استماع الآيات كما أن الأول بالنسبة إلى الموصوفين بها قبل استماعها وعن هذا عبر في الثاني بالاحداث وفي الأول بتكرر التقوى فالمراد بالذكر التقوى أيضاً لكنها لم تسند إلى المتقي بل إلى المحدث تنبيهاً على ما ذكر وتفريقاً بين التقوى الحاصلة قبل استماعها وبين التقوى الحاصلة بعد استماعها لما ذكر ما يدل على علوه في ذاته وصفاته قال فتعالى الله بالفاء التفريعية.

قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ۝١١٤﴾

قوله: (**في ذاته وصفاته عن مماثلة المخلوقين لا يماثل كلامه كلامهم كما لا يماثل**

قوله: فيصير التقوى ملكة لهم تفسير يتقون بصيرورة التقوى ملكة لهم لأجل أنهم متقون بالفعل لأن الضمير راجع إلى ﴿من يعمل الصالحات وهو مؤمن﴾ [طه: ١١٢] فلا وجه لأن يفسر ﴿لعلهم يتقون﴾ [طه: ١١٣] بلكي يتقوا أو رجاء أن يتقوا لأن رجاء ما هو حاصل بالفعل غير معقول المعنى فوجب المصير إلى رجاء معنى الملكة فيه.

قوله: ولهذه النكتة أسند التقوى إليهم والإحداث إلى القرآن فالمعنى لعلهم يتمرنون على التقوى وإن لم يتمرنوا فلا أقل من أن يحدث القرآن لهم عظة تمنعهم عن ارتكاب المعاصي قوله الحق في ملكوته يستحقه لذاته أي الحق في ملكيته يستحق تلك الملكية لذاته وتذكير ضمير المفعول في يستحقه الراجع إلى الملكوت لأنها مصدر مقدر بأن مع الفعل.

ذاته ذاتهم) عن متعلق بتعالى لتضمنه معنى تنزه عن مماثلة المخلوقين فيكون صفة سلبية إذ حاصله انتفت عنه صفات النقص ولك أن تقول إنه لنفي المماثلة في ذاته وصفاته وصيغة التفاعل للمبالغة.

قوله: (النافذ أمره ونهيه الحقيق بأن يرجى وعده ويخشى وعيده) النافذ أمره فيكون صفة فعلية قوله الحقيق للإشارة إلى ارتباطه بما قبله.

قوله: (في ملكوته)[1] مبالغة الملك.

قوله: (يستحقه لذاته) يستحقه أي الملك لذاته فالحق بمعنى المستحق.

قوله: (أو الثابت في ذاته وصفاته) أو الحق بمعنى الثابت الدائم في ذاته وصفاته الحقيقية فإنها غير متغيرة كذاته.

قوله: (نهي عن الاستعجال في تلقي الوحي من جبريل ومساوقته في القراءة حتى يتم وحيه) في تلقي الوحي إشارة إلى تقدير المضاف أي ولا تعجل في تلقي القرآن مثل قوله: ﴿لا تحرك به لسانك لتعجل به﴾ [القيامة: ١٦] لتأخذه على عجلة مخافة أن ينفلت منك وهذا معنى تلقي الوحي قوله ومساوقته أي متابعته نقل عن الأزهري أنه قال تساوقت الإبل أي تتابعت كأن بعضها يسوق بعضاً.

قوله: (بعد ذكر الإنزال على سبيل الاستطراد) بعد ذكر الإنزال متعلق بقوله نهي عن الاستعجال قوله على سبيل الاستطراد متعلق بالنهي أيضاً ومراده التنبيه على المناسبة.

قوله: (وقيل نهي عن تبليغ ما كان مجملاً قبل أن يأتي ببيانه) مرضه إذ الظاهر النهي عن الاستعجال في أخذ الوحي لا في التبليغ وأيضاً لا يدل عليه دليل والظاهر أن الواو في ﴿ولا تعجل﴾ [طه: ١١٤] استئنافية وجعله عطفاً على ﴿فتعالى الله﴾ [طه: ١١٤] ضعيف لأنه خبر وتضمنه معنى التعجب لا يجعله إنشاء.

قوله: (أي سل الله زيادة العلم بدل الاستعجال) الأولى سل الرب إذ لا باعث لتغيير ما في النظم مع أن الشائع في الدعاء اسم الرب.

قوله: (فإن ما أوحي إليك تناله لا محالة) وأما حصول زيادة العلم وإن لم يشترط بالدعاء لكن الدعاء منح العبادة وإظهار العجز والتذلل فدوام على سؤال البغية لا سيما زيادة العلم ولم يذكر متعلقه لعمومه.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾

قوله: (ولقد عهدنا) وبالله لقد عهدنا.

قوله: (ولقد أمرناه يقال تقدم الملك إليه وأوعز عليه وعزم عليه وعهد إليه إذا أمره واللام جواب قسم محذوف) يقال شروع في بيان مجيء العهد بمعنى الأمر وذكر ما عداه للاستطراد

---

(١) التاء ليست للتأنيث بل للمبالغة فهو مصدر مذكور ولذا جعل الضمير الراجع إلى الملكوت.

لكن الظاهر كون تقدم بمعنى أمر كنوي ولذا جعل الفاعل الملك لأنه قد تقدم ويتقدم كما قيل وأوعز بعين مهملة وزاي معجمة بمعنى أمر والمتبادر أنه بمعنى أمر إذا استعمل بإلى.

قوله: (وإنما عطف قصة آدم على قوله وصرفنا فيه من الوعيد للدلالة على أن أساس بني آدم على العصيان وعرقهم راسخ في النسيان من قبل هذا الزمان) وإنما عطف أشار إلى أنه عطف القصة على القصة والشرط اتحادهما في الغرض فلا يضر تخالفهما خبراً وإنشاء وعدم اتحاد المسند والمسند إليه قوله للدلالة الخ تنبيه على اتحاد الغرضين قوله وعرقهم راسخ في النسيان فتكرار الوعيد للاحتراز عن العصيان والتحفظ عن النسيان من محسنات البيان لأن من هذا شأنه فيفيده الوعيد وتكريره قيل فكأنه قيل صرفنا الوعيد لعلهم يتقون ﴿أو يحدث لهم ذكراً﴾ [طه: ١١٣] ولم يلتفتوا ونسوه كما نسي آدم عليه السلام وهذا تعبير موحش والتناسب بينهما حاصل بما ذكرناه مع مراعاة حسن التعبير قوله وعرقهم أي أصلهم وظهر من هذا البيان أن قوله وصرفنا ليس حالاً وإلا لزم أن يكون ولقد عهدنا حالاً أيضاً ولا يخفى عدم استقامته ويحتاج إلى تكلف وهو أنه عطف عليه بدون ملاحظة حاليته أو هو حال أيضاً بتأويل المقارنة.

قوله: (أي فنسي العهد ولم يعن به حتى غفل عنه أو ترك ما وصى به من الاحتراز عن الشجرة) ولم يعن به أشار إلى دفع إشكال وهو أن النسيان ليس باختياري فأشار إلى الجواب بأن ترك الأولى عدم اهتمام العهد وكمال التيقظ في حفظه حتى غفل عنه والنسيان باعتبار مباديه أمر اختياري يلام عليه ويعاتب والفاء للتعقيب العرفي وقيل الفاء فصيحة كما أشار إليه المص فإن النسيان غير معقب للعهد والتقدير فلم يعن به فنسي والظاهر أن تناوله الشجرة لنسيان العهد وهذا احتمال وذكر في سورة البقرة احتمالات أخر فالمراد بالنسيان هنا ليس نسيان عهد الشجرة بل عهد آخر أو النسيان مجاز عن الترك كما نبه عليه بقوله أو ترك ما وصى به الخ نعم المختار كونه هذا لكن الكلام في الاحتمال الآخر.

قوله: (﴿ولم نجد له عزماً﴾ [طه: ١١٥]) وهذا أبلغ من ولم يكن له عزم لكونه كناية عن أن لا يكون له عزم أشار إليه بقوله إذ لو كان ذا عزيمة الخ.

قوله: (تصميم رأي وثبات على الأمر إذ لو كان ذا عزيمة وتصلب لم يزله الشيطان ولم يستطع تغريره) تصميم رأي هذا يناسب تفسير النسيان بالترك وهو المنقول عن ابن عباس رضي

قوله: وإنما عطف قصة آدم على قوله: ﴿وصرفنا فيه من الوعيد﴾ [طه: ١١٣] للدلالة على أن أساس بني آدم على العصيان وجه دلالة العطف على ذلك هو اشتمال تلك الآية المعطوف عليها على الوعيد الدال على العصيان كما دلت عليه هذه الآية المعطوفة على الوعيد الدال على العصيان ووجه دلالته على أن عرقهم راسخ في النسيان كون المعطوف مشتملاً على نسيان آدم المناسب لتكرير الوعد الدال عليه المعطوف عليه فإن العريق في النسيان يحتاج إلى تكرير الإنذار.

قوله: لم يعن به بفتح الياء وضم العين من عان يعون أي لم يعتد به الاعتداد الصادق.

الله تعالى عنهما قوله لم يزله الشيطان مبنى على تفسير النسيان بالترك مجازاً قوله ولم يستطع تغريره عطف تفسير لقوله لم يزله الخ ومعنى الإزلال حمله على الذلة أو الإذهاب عن الجنة وإزلاله قوله: ﴿هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى﴾ [طه: ١٢٠].

قوله: (ولعل ذلك كان في بدء أمره قبل أن يجرب الأمور ويذوق شريها وأريها) ولعل ذلك كأنه يريد أنه قبل النبوة كما صرح به في سورة البقرة لكنه ليس بمجزوم وعن هذا قال ولعل ذلك الخ والتفصيل في سورة البقرة والشرى بفتح الشين المعجمة وسكون الراء المهملة الحنظل والأري[1] العسل والظاهر أن الشرى مستعار للأمور الشديدة الصعبة والأري مستعار للأمور السهلة الوصول والذوق ترشيح للاستعارة المصرحة إما باق على معناه أو مستعار لما يناسب المستعار له.

قوله: (وعن النبي عليه السلام لو وزنت أحلام بني آدم بحلم آدم لرجح حلمه) تأييد لما قبله وأشار إلى أن الخبر الشريف ناظر إلى بعد أن يجرب الأمور ويذوق شريها وأريها وأن المراد إفراد أحلام بني آدم كل واحد واحد منها لا المجموع من حيث المجموع وإن لم يكن بعيداً اعتباره وأن رسولنا عليه السلام مستثنى منه كما هو الظاهر والحلم العقل لكن المراد هنا العلم كما قال لرجح علمه والمراد بالوزن المقايسة إذ العلم والعقل ليسا مما يوزن يعني أنه مع عقله وعلمه قد نسي أو قد ترك ولم يصمم أمره فما ظنك بغيره.

قوله: (وقد قال الله تعالى: ﴿ولم نجد له عزماً﴾ [طه: ١١٥]) فظاهر الحديث لا يلائمه والتلفيق إن هذا قبل أن يجرب الأمور والحديث الشريف بعد ذلك.

قوله: (وقيل عزماً على الذنب لأنه أخطأ ولم يتعمده) وقيل عزماً على الذنب فيكون هذا حينئذٍ اعتذاراً منه في شأن ترك الأولى فلا يناسب المقام إذ الكلام في بيان أن أساس الإنسان على العصيان تأييداً لما ذكر في الآيات المتقدمة ولذا لم يرض به.

قوله: (ولم نجد إن كان من الوجود الذي بمعنى العلم فله عزماً مفعولاه وإن كان من الوجود المتناقض للعدم فله حال من عزماً أو متعلق بنجد) بمعنى العلم فنفي العلم كناية عن نفي المعلوم.

قوله تعالى: وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾

قوله: (مقدر باذكر أي اذكر حاله في ذلك الوقت ليتبين لك أنه نسي ولم يكن من أولي العزيمة والثبات) أي اذكر حاله في ذلك أراد أن إذ ظرف لا مفعول به والمفعول به

قوله: ويذوق شريها وأريها الشري بفتح الشين وسكون الراء المهملة الحنظل والأري بفتح الهمزة وسكون الراء العسل يعني كان ذلك الغرور واتباع وسوسة إبليس قبل أن يجرب الأمور وقبل أن يذوق مرها وحلوها وقوله وقد قال الله تعالى: ﴿ولم تجد له عزماً﴾ [طه: ١١٥] مدرج في لفظ الحديث.

---

(١) والأري بفتح الهمزة وسكون الراء العسل.

محذوف قوله في ذلك الوقت متعلق بحاله لا اذكر لفساد المعنى قوله ولم يكن من أولي العزيمة إشارة إلى ما ذكرناه من أن نفي علمه تعالى كناية[1] عن نفي المعلوم ولم يجيء هكذا لأن الكناية أبلغ ثم هذا العطف عطف القصة على القصة.

قوله: (قد سبق القول فيه) أي في سورة البقرة.

قوله: (جملة مستأنفة لبيان ما منعه من السجود وهو الاستكبار) جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً وهو الاستكبار حيث قال: ﴿أنا خير منه خلقتني من نار﴾ [الأعراف: ٢طه:] الآية فالإباء وإن كان معناه الامتناع عن الشيء لكن المراد هنا الإباء بالاستكبار بدلالة موضع آخر إذ القرآن يفسر بعضه بعضاً لأنه جاء أبى واستكبر فإذا اكتفى بالإباء فالمراد الإباء بسبب التكبر ولا ينافيه عطف استكبر على أبى لأنه من قبيل عطف العلة فالإباء لأجل الاستكبار هو الاستكبار ولذا قال وهو الاستكبار مبالغة.

قوله: (وعلى هذا لا يقدر له مفعول مثل السجود المدلول عليه بقوله: ﴿فسجدوا﴾ [طه: ١١٦] لأن المعنى أظهر الإباء عن المطاوعة) وعلى هذا لا يقدر له مفعول أي لا يحتاج إلى تقديره فلو قدر لا يخل المرام إذ لو قيل أبى عن السجود لأجل الاستكبار وحاصله استكبر لا يضر المرام قوله أظهر الإباء عن المطاوعة وهو كبر على الله وهو كفر ولذا قال تعالى: ﴿وكان من الكافرين﴾ [البقرة: ٣٤] في البقرة.

قوله: (ولزوجك) إعادة الجار للدلالة على أن عداوته لها أصالة لا تبعاً وكون العطف على الضمير المجرور يجب فيه إعادة الجار لا ينافي ذلك بمعونة المقام على أن ترك الجار مما له مساغ وقرأ حمزة: ﴿واتقوا الذي تساءلون به والأرحام﴾ [النساء: ١] بالجر عطفاً على الضمير المجرور بناء على الجواز فاتضح ما ذكر واندفع إشكال السعدي.

قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾﴾

قوله: (فلا يكونن سبباً لإخراجكما والمراد نهيهما عن أن يكونا بحيث يتسبب الشيطان إلى إخراجهما من الجنة) فلا يكونن سبباً أي الإسناد إليه مجاز لكونه سبباً قوله والمراد إشارة إلى وجه آخر يعني أو أنه كناية عن نهيهما عن الانقياد له قوله من أن يكونا

قوله: وعلى هذا لا يقدر له مفعول لما أن الغرض بيان علة العصيان وهي فعل الإباء عن طاعة المولى لا بيان تعلقه بمفعوله فلذا نزل منزلة الفعل اللازم فمعنى أبى فعل الإباء وأظهره كان سائلاً قال ما منعه من أن يسجد لآدم فأجيب بأنه أبى أي منعه عنه إباؤه واستكباره.

قوله: فلا يكونن سبباً لإخراجكما والمراد نهيهما من أن يكونا بحيث يتسبب الشيطان إلى

---

(١) صرح به المص في سورة آل عمران.

إشارة إليه كقوله لا أرينك هنا أي نهيهما من أن يكونا بحال يتسبب الشيطان بسبب تلك الحال إلى إخراجهما وتلك الحال نسيان العهد وعدم الاعتناء به وعدم الثبات على الأمر مثلاً وعدي التسبب بإلى لتضمنه معنى التوصل.

قوله: (﴿فتشقى﴾ [طه: ١١٧]) جواب النهي(١) فالنهي متوجه إليه أيضاً أي لا يكن منكما حالة مذكورة ولا شقاوة عند السعادة.

قوله: (أفرده بإسناد الشقاء إليه بعد اشتراكهما في الخروج اكتفاء باستلزام شقائه شقاءها من حيث إنه قيم عليها) في الخروج أي اللازم للإخراج المذكور وإنما اختاره إذ الإخراج ليس فعلهما فضلاً عن الاشتراك قوله من حيث إنه قيم أي قائم عليها فهي تابعة له في الشقاوة والسعادة مع اشتراكهما في سبب الشقاء وهو كونهما بحال يكون سبباً لخروجهما ولم يذكره لظهوره مما سبق فلا إشكال بامرأة نوح ولوط وامرأة فرعون.

قوله: (أو محافظة على الفواصل) فإن كمال المحافظة فيه بمناسبة ما قبله وما بعده في القلب من الياء والإفراد والصورة الخطية ولو قيل فتشقيا لفات ذلك كذا قيل ولم يجعل هذا سبباً مستقلاً بل تابعاً للأول فلا إشكال حتى يعتذر بمثل ذلك.

قوله: (أو لأن المراد بالشقاء التعب في طلب المعاش وذلك وظيفة الرجال) المراد بالشقاء التعب لا ضد السعادة كما مر في صدر السورة وهذا أولى أما أولاً فلأن نسبة الشقاء إلى آدم عليه السلام ليس بمناسب وإن لم يكن بطريق الخير وأما ثانياً فما ذكره المص من التأييد فتأخيره لأن يذكر ما يؤيده في جنبه.

إخراجهما يعني أن ظاهر الآية وإن كان نهياً للشيطان من أن يكون سبباً لإخراجهما لكن المراد نهيهما عن أن يوجد فيهما شيء مطمع للشيطان في أن يغوهما ويخرجهما من الجنة أمثل لين المعجم وعدم التصلب في الاجتناب عن تناول المحظور يعني كونا شديدي الشكيمة في الاحتراز عما نهى وخيبا الشيطان عن أن يطمع في زلتكما حتى لا يقدم على إغوائكما بسبب ما يراه فيكما من اللين الموهم للميل إلى اتباع ما وسوس إليه وهذا مثل النهي في ﴿فلا يصدنك عنها من لا يؤمن بها﴾ [طه: ١٦] فإنه نهي للكافر عن أن يصد موسى عنها والمراد نهي موسى عن أن ينصد بصده على ما ذكر.

قوله: ومحافظة على الفواصل وفيه نظر لأن المحافظة حاصلة إذا قيل فتشقيا ويمكن أن يجاب عنه بأن علة الإفراد مجموع الاكتفاء بالاستلزام والمحافظة لا كل واحد منهما ولذا قيل والمحافظة بالواو الجامعة وفيه ما فيه.

---

(١) وأما رفعه على الاستئناف بتقدير فأنت تشقى فضعيف لأن المراد ليس الإخبار عنه بالشقاء بل المراد إن وقع الإخراج بسبب الحالة المذكورة حصل الشقاء إلا أن يقال حاصل الاستئناف ذلك أيضاً إذ المعنى فأنت تشقى على ذلك التقدير.

قوله: (ويؤيده قوله: ﴿إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى﴾ [طه: ١١٨]) ويؤيده إنما قال ويؤيد لأنه يناسب المعنى الأول في الجملة وهذا القول وإن كان تذكيراً لما له في الجنة الخ لكنه هذا يصلح أن يكون تعليلاً للشقاء ضد السعادة بأنه فات تلك النعم السابقة بسبب الشقاوة وعدل عن الأصل المألوف الظاهر وهو أن يقال لا تجوع ولا تظمأ ولا تعرى ولا تضحى وهذا هو المناسبة الواضحة إلى مناسبة أكمل منها وهو الوصل الخفي ويسمى قطع النظر عن النظير كما في الانتصاف أو يسمى مراعاة النظير بحسب النظر الدقيق إذ الجوع خلو الباطن والعرى خلو الظاهر ومطلق الخلو جامع بينهما وبهذا الاعتبار يكون من قبيل جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد[1] كأنه قيل لا يخلو ظاهرك وباطنك عما يهمهما وكذا الكلام في الجمع بين قوله: ﴿لا تظمأ ولا تضحى﴾ [طه: ١١٩] فإن الظمأ مورث للحرارة في الباطن والبروز للشمس وهو المراد بقوله لا تضحى مورث للحرارة في الظاهر أولاً وبهذا الاعتبار جمع بين أمر وما يناسبه فيكون من مراعاة النظير بحسب النظر الدقيق كأنه قيل لا يصيبك حرارة باطناً وظاهراً انظر جزالة هذا المعنى مع براعة المبنى فلله در الفرقان حيث يتحير من بيانه صاحب العرفان وهذا أولى مما قيل في وجه العدول إن الأولين أصلان والأخيرين متممان على الترتيب إذ في الأول تحصيل مراعاة النظير وهو سر بديعي يورث حسناً عرضياً مع الحسن الذاتي نعم في الوجه الثاني تعرض وجه تقديم الأولين على الأخيرين لكن الأمر فيه سهل وتقديم الجوع لأنه أهم حيث يورث الهلاك على الإطلاق بخلاف العرى وكذا الكلام في تقديم الظمأ.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾

قوله: (فإنه بيان وتذكير لما له في الجنة من أسباب الكفاية وأقطاب الكفاف التي هي الشبع والري والكسوة والكن مستغنياً عن اكتسابها والسعي في تحصيل أعواض ما عسى ينقطع ويزول منها بذكر نقائضها ليطرق سمعه بأصناف الشقوة المحذر منها والعاطف وإن ناب عن أن

قوله: ويؤيده قوله: ﴿إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى﴾ [طه: ١١٨] وجه تأييده هو دلالته على عدم التعب في تحصيل المعاش في الجنة فيدل بحكم المقابلة أن يتعب فيه من أخرج منها.

قوله: فإنه بيان وتذكير الخ توجيه لكونه مؤيداً لذلك المعنى.

قوله: مستغنياً عن اكتسابها حال عاملها الظرف في قوله لما له أي تذكير لما حصل له في الجنة مستغنياً عن كسبها وتعبها وذو الحال هو الضمير المجرور في له.

قوله: والسعي في تحصيل أعواض ما عسى ينقطع ويزول منها أي ومستغنياً عن السعي في تحصيل أعواض شيء عسى ينقطع ويزول ذلك الشيء من تلك الأعواض كما ينقطع ويزول هو عنها في الدنيا.

قوله: بذكر نقائضها متعلق بتذكير أي تذكير لآدم ما هو في الجنة من أصول النعم وأركان

---

(١) احتراز عن صنعة الطباق وهو الجمع بين المتضادين.

لكنه نابه من حيث إنه حرف عامل لا من حيث إنه حرف تحقيق فلا يمتنع دخوله على أن امتناع دخول أن عليه وقرأ نافع وأبو بكر ﴿وأنك لا تظمأ﴾ [طه: ١١٩] بكسر الهمزة) هي الشبع معنى أن لا تجوع والري معنى ﴿لا تظمأ﴾ [طه: ١١٩] جمع بينهما لمناسبة ظاهرة بينهما والكسوة معنى لا تعرى والكن معنى لا تضحى جمع بينهما لما ذكرناه ولو راعى ما ذكر في التنزيل لكان أحسن الترتيب الجميل والمراد بالأقطاب أصولها وما عليه مدارها والكن المنزل يقال ضحى يضحي إذا برز الشمس فمعنى لا تضحى لا تبرز الشمس مثل قوله تعالى: ﴿لا يرون فيها شمساً ولا زمهريراً﴾ [الإنسان: ١٣] فالنفي هنا متوجه إلى القيد والمقيد أي لا شمس ولا بروز لأن هواها مضيء بذاته لا يحتاج إلى شمس ولا قمر ولم يذكر وقاية البرد اكتفاء بوقاية الحر ولم يعكس إذ الحر غالب في ديار العرب قوله بذكر نقائضها متعلق بقوله بيان وتذكير نقائض جمع نقيض بالمعنى اللغوي قوله ليطرق تعليل للتذكير أو لذكر نقائضها بأصناف الشقوة أي التعب العظيم المحذر منها فذكر هذا ليكونا على حذر من سبب الخروج الذي يؤدي إلى ذلك الحرج والتعب والطرق الضرب والوصول وهو مجاز شائع كيقرع وبابه نصر قوله بكسر الهمزة عطف على أن لك ﴿أن لا تجوع﴾ [طه: ١١٨] فهو ظاهر.

قوله: (والباقون بفتحها) عطفاً على أن لا تجوع فيلزم دخول إن بالكسر على أن بالفتح فحاول بيان وجهه فقال والعاطف وإن ناب عن أن لكنه نابه من حيث إنه حرف عامل لا من حيث إنه تحقيق لأن الواو لا يدل على التحقيق نقل عن أبي البقاء أنه قال إن المكسورة إنما لا تدخل على المفتوحة إذا لم يكن بينهما فصل وأما إذا كان فلا للإطباق على جواز إن عندي إن زيداً منطلق وهنا الفصل فلا مساغ للقول بامتناع دخولها عليها ولا يطلب له وجه سواه والتأكيد لكمال العناية به وإنما قيل إن لك باللام لقوله: ﴿أن لا

الكفاف التي هي هذه الأربعة المذكورة بذكر نقائضها ليطرق أي ليقرع سمعه بأصناف الشقوة المحذور منها ويفهم هو أنه إن كان بحاله ينسب بها العدو إلى إخراجه عن الجنة يشقى ويتعب في أمر العيش ويحصل له ما دلت عليه هذه النقائض من الجوع والظمأ والضحى فإن دلالة ﴿لا تجوع﴾ [طه: ١١٨] على الجوع أقوى من دلالة الشبع عليه وكذا الثلاثة البواقي والضمير في نقائضها راجع إلى أسباب الكفاية وأقطاب الكفاف التي هي الشبع والري والكسوة والكن فإن قلت قوله: ﴿أن لا تجوع﴾ [طه: ١١٨] ليس نقيضاً للشبع ولا تظمأ ليس نقيض الري بل هو هو وكذا لا تعرى ولا تضحى ليسا نقيضي الكسوة والكن فإن قلت إذا ذكر سلب شيء فقد ذكر ذلك الشيء فالمعنى بذكر نقائضها منفية ولفظ الكشاف أظهر دلالة على المقصود مما ذكر هنا فإن في الكشاف هكذا وذكرها بلفظ النفي لنقائضها التي هي الجوع والعرى والظمأ والضحو ليطرق سمعه بأسامي أصناف الشقوة التي حذره منها ليتحامى السبب الموقع فيها كراهة لها.

قوله: والعاطف وإن ناب عن أن الخ أي الواو العاطف في ﴿وإنك لا تظمأ﴾ [طه: ١١٨] ناب مناب أن في قوله: ﴿إن لك أن لا تجوع﴾ [طه: ١١٨] لكن نيابته عنه لا من حيث إنه حرف تحقيق بل من حيث إنه عامل فلا يلزم دخول حرف على حرف مثله في المعنى.

تجوع﴾ [طه: ١١٨][1] بأن المصدرية ولم يذكر اللام في ﴿وأنك لا تظمأ﴾ [طه: ١١٩] لعدم إن المصدرية ولو عكس لكان له وجه.

قوله تعالى: فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾

قوله: (فأنهى إليه وسوسته) نبه به على أن وسوس لتضمنه معنى الإنهاء عدي بإلى فإن الوسوسة اسم صوت لازم.

قوله: (قال يا آدم) بيان للوسوسة ولذا ترك العاطف.

قوله: (الشجرة التي من أكل منها خلد ولم يمت أصلاً) من ابتدائية والشجرة هي الحنطة أو الكرمة أو التينة أو شجرة من أكل منها أحدث وتغوط والأولى أن لا يعين من غير قاطع كذا بينه في سورة البقرة وفي سورة الأعراف: ﴿ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة﴾ [الأعراف: ٢٠] ففي الحكاية اختصار في الموضعين أو الوسوسة مكررة ولا دلالة في النظم على تأخر أحدهما عن الآخر لكن قال المحشي والظاهر أن قوله في الأعراف: ﴿ما نهاكما ربكما﴾ [الأعراف: ٢٠] الآية متأخرة عن قوله هذا كأنه لما رأى إصغاءه وميله إلى ما عرض عليه انتقل إلى الإخبار والحصر قوله كأنه الخ دليل على الظهور المذكور وخص الخطاب هنا به عليه السلام وعمم الخطاب هناك لأنه أصل متبوع فاكتفى به حين العرض وأما هناك فخبر فلا يراعى فيه الأصالة والتبعية.

قوله: (فأضافها إلى الخلد وهو الخلود لأنه سببه بزعمه) لأنه أي الشجرة سببه أي سبب الخلد بزعمه أو بتدليسه فإن هذا الزعم بعيد منه وكلامه بناء على التلبيس لأنه إبليس.

قوله: (لا يزول ولا يضعف) معنى لا يبلى مجازاً إذ عدم الزوال لازم لعدم البلى وكذا لا يضعف إذ البلى الحقيقي لا يتصور في الملك.

قوله تعالى: فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾

قوله: (أخذا يلزقان الورق على سوآتهما للتستر وهو ورق التين) أخذا معنى طفقا يلزقان الورق معنى يخصفان الورق للتستر وكانا لا يريانها من أنفسهما ولا أحدهما من الآخر قوله وهو ورق التين مرضه في سورة الأعراف والأولى عدم التعيين.

قوله: فأنهى إليه وسوسته أصل الاستعمال وسوس له وتعديته بإلى إنما هي إلى الخبر الملقى لا إلى الشخص الملقى إليه يقال وسوس لزيد إلى كذا ولا يقال وسوس إلى زيد إلا إذا ضمن معنى الإنهاء فلما عدي هنا إلى الملقى إليه وهو آدم بإلى فسره بمعنى التضمين فقال فأنهى إليه وسوسته.

---

(١) لأنه إذا لم تكن اللام تمتنع الحمل ظاهراً إلا أن يحمل على المبالغة وفي الثاني يحسن الحمل.

قوله: (﴿وعصى آدم ربه﴾ [طه: ١٢١] بأكل الشجرة) واكتفى به عن حال زوجته لظهورها.

قوله: (فضل عن المطلوب وخاب حيث طلب الخلد بأكل الشجرة) فضل عن المطلوب لما ذكر غوى في مقابلة عصى حمل غوى على غير العصيان فوجهه بأمور ثلاثة فالضلال معنى الغواية لكن المراد الضل عن المطلوب لا عن طريق الحق لأنه منفهم من العصيان والمطلوب هو الخلود ولم يصل إليه.

قوله: (أو عن المأمور به) فالضل ح عن طريق الخق لكن هذا ليس عين عصيان الرب بل مستلزم له.

قوله: (أو عن الرشد) فالضل لغوي كما في الأول.

قوله: (حيث اغتر بقول العدو) بعد علمه بعداوته حيث قيل: ﴿إن هذا عدو لك ولزوجك﴾ [طه: ١١٧] وعلى كل تقدير لم يذكر المفعول لرعاية الفاصلة أو للتعميم إذ أو لمنع الخلو دون منع الجمع.

قوله: (وقرىء ﴿فغوى﴾ [طه: ١٢١] من غوى الفصيل إذا أتخم من اللبن) من غوى بفتح الغين وكسر الواو فالمعنى خاب خيبة كاملة بأكل الشجرة عن الوصول إلى المطلوب وفي هذه القراءة نوع خلل للفاصلة ومآله معنى القراءة الأولى مع المبالغة فيه.

قوله: (وفي النعي عليه بالعصيان والغواية مع صغر زلته تعظيم للزلة وزجر بليغ لأولاده عنها) النعي عليه أي على آدم عليه السلام النعي بالنون وسكون العين أصل معناه الإخبار بموت إنسان ثم أطلق على إخبار ما لا يرضى وهو المراد هنا قوله بالعصيان متعلق بالنعي مع صغر زلته إشارة إلى أن النهي عن أكل الشجرة للتنزيه أو اجتهد[1] أنه للتنزيه أو فعله ناسياً تعظيم للزلة فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين الأحرار سمي زلة دون ذنباً لأنه وإن صدر منه عمداً لكنه بالاجتهاد وقد مر التفصيل في هذا وفي طريق الوسوسة في سورة البقرة.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ ١٢٢﴾

قوله: (اصطفاه وقربه بالحمل على التوبة والتوفيق له من جبى إلى كذا فاجتبيته مثل

قوله: أو عن المأمور به فإن قلت ضلال آدم إنما هو عن المنهي عنه لا عن المأمور به قلنا هذا بناء على مذهبه فإنه رحمه الله على مذهب الشافعي وعند الشافعي النهي عن الشيء يتضمن الأمر بضده فيتضمن قوله تعالى: ﴿لا تقربا هذه الشجرة﴾ [البقرة: ٣٥] معنى ابعدا عنها.

قوله: وقرىء فغوى من غوى الفصيل أي وقرىء غوي بكسر الواو بمعنى أتخم عن اللبن قال صاحب الكشاف وعن بعضهم فغوى فبشم من كثرة الأكل وهذا وإن صح على لغة من يقلب الياء المكسورة ما قبلها الفاء فيقول في فنى وبقي وفنى وبقي وهم بنو طي تفسير خبيث.

قوله: من جبى إلى كذا أي جمع وأصل معناه الجمع ومنه الجباية لجمع غلات الوقف ولكون معنى التقريب قريباً من معنى الجمع فسره به ومعنى الاصطفاء ملزومه.

---

(١) ولو كان النهي للتحريم وكذا في فعله ناسياً.

جليت على العروس فاجتليتها) اصطفاه بالنبوة قال في سورة البقرة إنه لم يكن نباح والمدعي مطالب بالبيان ويلائمه لفظ اجتباه ولو تعرض له هنا لكان أولى قوله من جبى إلى كذا أي اختر لي فاجتبيته فاخترته نبه به على أنه مطاوع جبى.

قوله: (وأصل الكلمة الجمع) فالمجتبي كأنه في الأصل من جمعت فيه المحاسن حتى اختاره غيره والجمع وإن كان عاماً لكل جمع لكنه غلب استعماله في من جمع فيه الخصال الحميدة (فقبل توبته لما تاب) لأن المراد من توبة الله تعالى إما التوفيق للتوبة أو قبولها وهو المراد هنا بقرينة قوله: ﴿ثم اجتباه﴾ [طه: ١٢٢] لأن معناه التوفيق على التوبة.

قوله: (إلى الثبات على التوبة والتشبث بأسباب العصمة) إلى الثبات أوله بالثبات لتقدم التوبة.

قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ (١٢٣)

قوله: (الخطاب لآدم وحواء) وهو الظاهر.

قوله: (أو له ولإبليس) الأمر بخروج إبليس لأنه دخل الجنة ثانياً للوسوسة بعد قوله تعالى له: ﴿اخرج منها فإنك رجيم﴾ [ص: ٧٧] لكن ح يلزم عدم التعرض لهبوط حواء رضي الله تعالى عنها فلا يدري ما الذي أحوجه إلى هذا مع ظهور الأول قوله: ﴿بعضكم لبعض عدو﴾ [طه: ١٢٣] يلائم المعنى الأول وعن هذا قال ولما كانا أي آدم وحواء إشارة إلى رجحانه.

قوله: (ولما كانا أصل الذرية خاطبهما مخاطبتهم فقال: ﴿بعضكم لبعض عدو﴾ [طه: ١٢٣]) خاطبهما مخاطبتهم أي خوطبا بأحوال أولادهما مجازاً عقلياً كما خوطب الأبناء بأفعال الآباء في قوله: ﴿وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿وإذ فرقنا بكم البحر﴾ [البقرة: ٥٠] ونحوه فإن المخاطبين اليهود في زمن رسولنا عليه السلام.

قوله: مثل جليت على العروس فاجتليتها أي كشفت علي فنظرت إليها مجلوة.

قوله: وفي النعي عليه بالعصيان والغواية مع صغر زلته تعظيم للزلة أقول عد زلة آدم وهي ارتكاب ما نهاه عنه مولاه أبلغ نهي بقوله: ﴿ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين﴾ [البقرة: ٣٥] من الصغائر محل نظر فإن كل ما ورد عليه الوعيد في الشرع فهو كبيرة كما هو المنصوص عليه في الكتب الكلامية.

قوله: وهدى إلى الثبات على التوبة فسر هدى بمعنى الدلالة إلى الثبات على التوبة لأن قوله تعالى: ﴿فتاب عليه﴾ [طه: ١٢٢] يدل على أن الهداية حصلت له بالفعل فلا بد أن يفسر الهداية بعد التوبة بالدلالة إلى الثبات على التوبة.

قوله: ولما كانا أصل الذرية خاطبهما مخاطبتهم فقال: ﴿بعضكم لبعض عدو﴾ [البقرة: ٣٦] يعني إن ظاهر النظم يقتضي أن يقال بعضكما لبعض عدو فجمع جمع خطاب الذرية بناء على أنهما أصل الذرية فصارا لكونهما أصلاً لهم كأنهم داخلون فيها فقيل بعضكم لبعض.

قوله: (لأمر المعاش كما عليه الناس من التجاذب والتحارب) أي الخصومة وخص أمر المعاش لأن العداوة في شأنه أغلب فلا ينافي العموم.

قوله: (أو لاختلال حال كل من النوعين بواسطة الآخر) لنوع الأول آدم وذريته والنوع الثاني إبليس وذريته وهذا ناظر إلى التفسير الثاني واختلال حال نوع الإنسان بواسطة إبليس بالإغواء والإضلال وعكسه لأنهم كانوا مطرودين بسبب آدم حيث أمر بالسجود له فلم يسجد فكان من الكافرين.

قوله: (ويؤيد الأول قوله: ﴿فإما يأتينكم مني هدى﴾ [طه: ١٢٣]) إذ إتيان الهدى واتباعه من شأن ذرية آدم لا من إبليس وذريته ولم يقل ويدل على الأول لأنه على الثاني يحمل الكلام على التغليب لكن لا يرضى عنه اللبيب ﴿فإما يأتينكم مني﴾ [طه: ١٢٣] الفاء للتنبيه على أن هبوطهم للتكليف أي هبوطكم سبب للتكليف فمن اهتدى الهدى نجا ومن ضله هلك الشرط الثاني مع جوابه جواب الشرط الأول وما مزيدة أكد به أن والمعنى إن يأتينكم الخ. ومن ذهب إلى أن الضمير الراجع في الجواب إلى الشرط غير لازم فقد استغنى عن التقدير ومن ذهب إلى خلافه يحتاج إلى التقدير أي ﴿فمن اتبع هداي﴾ [طه: ١٢٣] منكم الخ وقد مر الكلام فيه في سورة البقرة.

قوله: (كتاب ورسول) الأولى أو رسول قال في البقرة هدى بإنزال أو إرسال.

قوله: (﴿فمن اتبع هداي﴾ [طه: ١٢٣]) وهو ما جاءه الرسول واقتضاه العقل أي فمن اتبع ما أتاه مراعياً فيه ما يشهد به العقل الخ وللتنبيه على مغايرته الأول كرر الهدى ولم يضمر.

قوله: (في الدنيا) ولم يلتفت إلى عكسه[1] لأن معنى التعب للشقاء غير متعارف وأيضاً الضلال شائع استعماله في الضلال عن الطريق الحق والضلال عن طريق الجنة ليس بمتعارف.

قوله: (ولا يشقى في الآخرة) لا يشقى أي لا يحرم عن النعم في الآخرة فالمراد لازم

قوله: أو لاختلال حال كل من النوعين بواسطة الآخر هذا التوجيه على أن يكون الخطاب له ولإبليس يعني أن عداوة آدم لإبليس كانت لأجل أنه خرج من النعيم المقيم بسبب وسوسته وعداوة إبليس لآدم لأجل أنه طرد من بين القدسيين ومرتبة العليين بسبب الإباء عن السجود لطينته وهذا هو معنى اختلال حال كل من النوعين بواسطة الآخر.

قوله: ويؤيد الأول قوله: ﴿فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤] أي يؤيد أن يكون الخطاب لآدم وحواء لا له ولإبليس هذا التقسيم المذكور في الآية التي يتلوه وجه التأييد أن إبليس وذريته الآيسين عن الرحمة لا يدخلون في هذا التقسيم وصرف فمن اتبع هدى إلى آدم وذريته ومن أعرض عن ذكري إلى إبليس وذريته وصرف التقسيم إلى كل من النوعين يأباه صيغة التجدد في ﴿ومن أعرض﴾ [طه: ١٢٤] فإن اتباع المتبع وإعراض المعرض إنما هما بعد الهبوط إلى الأرض وإبليس معرض قبله وبعده.

---

(١) أي فلا يضل طريق الجنة في الآخرة ولا يتعب أمر المعيشة في الدنيا.

معناه ويؤيده قوله تعالى: ﴿فلا خوف عليهم﴾ [البقرة: ٣٨] الآية في سورة البقرة.

قوله تعالى: وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾

قوله: (﴿ومن أعرض عن ذكري﴾ [طه: ١٢٤]) عطف على ﴿فمن اتبع﴾ [طه: ١٢٣] الخ قسيم له كأنه قال ومن لم يتبع بل أعرض عن ذكري.

قوله: (عن الهدى الذاكر لي) إشارة إلى أن إضافة الذكر إلى المفعول وهذا أبلغ من قوله عن الهدى والمراد بالهدى غير الأول أي ما جاءه الرسول واقتضاه العقل كما مر وسبب عدم إضماره المغايرة غاية الأمر أنه عبر عن الهدى بالذكر مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة أيضاً وكذا في التعبير بالإعراض مبالغة أيضاً والمضي في الموضعين للاستمرار وعصاة الموحدين داخلون في القسم الأول أو حالهم مسكوت عنها.

قوله: (والداعي إلى عبادتي) عطف تفسير مبين بأن المراد بالذكر العبادة كما نبه أولاً على أن المراد به الهدى مجاز فالهدى والعبادة بمعنى واحد وفيه نوع تسامح إذ فسر الذكر أولاً بالهدى ووصف بأنه الذكر لي ثم قال الداعي إلى عبادته فأشار إلى أن الذكر هو العبادة فلا تغفل.

قوله: (ضيقاً مصدر وصف به ولذلك يستوي فيه المذكر والمؤنث) وصف به تنبيه على أنه بمعنى اسم الفاعل وللمبالغة وصف بالمصدر.

قوله: (وقرىء ضنكى كسكرى) صفة فلا مجاز فيه كما في الأولى.

قوله: (وذلك لأن مجامع[1] همه) قال في سورة النحل بخلاف الكافر فإنه إن كان معسراً فظاهر وإن كان موسراً لم يدع الحرص وخوف الفوات أن يتهنأ بعيشه.

قوله: (ومطامح نظره تكون إلى إعراض الدنيا متهالكاً على ازديادها خائفاً على انتقاصها بخلاف المؤمن الطالب للآخرة) فإنه يعيش عيشاً طيباً فإنه إن كان موسراً فظاهر وإن كان معسراً كان طيباً بالقناعة والرضاء بالقسمة وتوقع الأجر العظيم في الآخرة وإليه أشار بقوله الطالب الآخرة فالمؤمن الذي يكون له حرص فإيمانه ضعيف لكونه موصوفاً بصفة الكفار.

قوله: (مع أنه تعالى قد يضيق بشؤم الكفر ويوسع ببركة الإيمان كما قال: ﴿وضربت عليهم الذلة والمسكنة﴾ [البقرة: ٦١] ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل ﴿ولو أن أهل القرى

قوله: مع أنه تعالى قد يضيق بشؤم الكفر ويوسع ببركة الإيمان أي قد يضيق العيش في الدنيا ويوسعه كما قال: ﴿وضربت عليهم الذلة والمسكنة﴾ [البقرة: ٦١] ﴿ولو أقاموا التوراة والإنجيل ما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم﴾ [المائدة: ٦٦] ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء﴾ [الأعراف: ٩٦].

---

(١) والجامع التضاد أخر هذا القسم لطول ذيا.

آمنوا﴾ [الأعراف: ٩٦] الآيات) مع أنه توجيه بالنسبة إلى فقرائهم بعد التوجيه بالنسبة إلى أغنيائهم كما صرح به في سورة النحل وعبر بقوله مع أنه تعالى تنبيهاً على أن أكثرهم كذلك لا سيما اليهود وعلى أن الأصل فيهم ذلك والغناء تفضل المسكنة الفقر الشديد قوله: ﴿ولو أنهم أقاموا﴾ [المائدة: ٦٦] الآية أي لوسع رزقهم بالمعنى الذي ذكرناه أي لكان عيشهم عيشاً طيباً سواء كان معسراً أو موسراً ولا قائل بالفصل فعلم أن حال أصحاب الإنجيل وسائر أهل الملة والتوحيد كذلك قوله: ﴿ولو أن أهل القرى﴾ [الأعراف: ٩٦] الآية وهذا عام ولو قيل إن المراد أهل مكة وحواليها فيكون التعميم بدلالة النص.

قوله: (وقيل هو الضريع والزقوم في النار وقيل عذاب القبر) وقيل الضريع يبيس الشرق وهو شوك ترعاه الإبل ما دام رطباً والزقوم في الأصل طعام مركب من تمر وزبدة لكن المراد به ثمرة شجرة يخرج من أصل الجحيم ﴿طلعها كأنه رؤوس الشياطين﴾ [الصافات: ٦٥] مرضه إذ المتبادر من المعيشة العيش في الدنيا وكذا مرضه ما يليه لذلك.

قوله: (قرىء بسكون الهاء على لفظ الوقف) لم يقل على الوقف بل أقحم لفظ للتنبيه على أنه أجرى فيه الوصل مجرى الوقف وليس بوقف واختاره المص ولم يلتفت إلى ما قيل من أنه على لغة من يسكن هاء الضمير لأن القرآن نزل على سبعة أحرف أي على سبعة لغات وهذه اللغة ليست منها.

قوله: (وبالجزم عطفاً على محل ﴿فإن له معيشة﴾ [طه: ١٢٤] لأنه جواب الشرط) وبالجزم وعلى قراءة الرفع هي جملة مستأنفة.

قوله: (أعمى البصر أو القلب ويؤيد الأول).

قوله تعالى: قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾

(﴿قال رب﴾ [طه: ١٢٥] الآية) لم يقل ويدل لاحتمال أن يكون بصيراً من البصيرة أي كنت بصيراً بطرق الحجج وأنواع الحيل.

قوله: (وقد أمالهما حمزة والكسائي لأن الألف من الياء وفرق أبو عمرو بأن الأول رأس الآية ومحل الوقف فهو جدير بالتغيير) وقد أمالهما أي أمال[1] لفظ أعمى في الموضعين قوله لأن الألف من الياء أي منقلبة من الياء.

قوله: أعمى البصر أو القلب معنى عمى القلب في يوم القيامة العجز عن الحجة وإسداد طرق المعذرة عليه.

قوله: ويؤيد الأول: ﴿قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً﴾ [طه: ١٢٥] وجه التأييد هو أن المراد بالبصير في قوله: ﴿وقد كنت بصيراً﴾ [طه: ١٢٥] هو البصير بحاسة البصر فيدل على أن مقابله هو عمى البصر لا عمى البصيرة الذي هو عمى القلب.

---

(١) وأبو عمرو أمال في الأول لما ذكره من الدليل لكنه مصحح لا موجب.

قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾

قوله: (**أي مثل ذلك فعلت ثم فسره فقال: ﴿أتتك آياتنا﴾ [طه: ١٢٦]**) أي مثل ذلك فعلت حمل الكاف على التشبيه وجعله مفعولاً به لأنه مهما أمكن التشبيه لا يقال إنه مقحم فمن ادعى ذلك فعليه البيان بالبرهان قوله ثم فسره الخ ولذلك ترك العطف.

قوله: (**واضحة نيرة**) واضحة مستفاد من الإضافة إلى نون العظمة.

قوله: (**فعميت عنها وتركتها غير منظور إليها**) فعميت مجاز عن الترك ولذا قال وتركتها غير منظور إليها وهذا معنى النسيان كناية أو مجازاً وتعدية النظر بإلى دون في إشارة إلى كونه أعمى تشبيهاً فإن البصير الذي لم ينظر إلى الآيات والأعمى سيان هذا في عمى البصر وأما في عمى القلب فالمعنى تركتها غير منظور فيها وعلى التقديرين فعل مثل ذلك لا عينه ولقد غفل من جعل الكاف مقحمة.

قوله: (**ومثل تركك إياها تترك في العمى والعذاب**) في عمى البصر أو في عمى القلب والنسيان هنا أيضاً كناية عن الترك أو مجاز.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ۚ وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٢٧﴾﴾

قوله: (**بالانهماك في الشهوات**) بيان معنى الإسراف وهو لمزيد استحقاقه العذاب وإلا فنفس ذلك الفعل كاف في ذلك.

قوله: (**والإعراض عن الآيات**) تركه أولى لقوله[1] ولم يؤمن الخ وهذه الجملة حال.

قوله: (**بل كذبها وخالفها**) لأن عدم الإيمان عام له ولخلو الذهن عن الإيمان والتكذيب.

قوله: (**وهو الحشر على العمى وقيل عذاب النار أي والنار بعد ذلك**) أي بعد الحشر على العمى مرضه لأن المناسب للسوق كون العذاب ما ذكر في مقابلة الضنك وهو العذاب في الدنيا وما ذكر في مقابلته حشره أعمى.

قوله: (**من ضنك العيش أو منه ومن العمى ولعله إذا دخل النار زال عماه ليرى محله**

قوله: واضحة نيرة معنى الوضوح مستفاد من إسناد الإتيان إلى الآيات حيث جعلت آتية إليه إتيان شخص محسوس ذي شعور وإرادة إلى شخص آخر بمرأى منه.

قوله: فعميت عنها وتركتها غير منظور إليها أي فلما صار فعلك في الدنيا التعامي عن آياتنا وترك النظر إليها صارت عقوبتك في الدنيا من جنس فعلك في الدنيا ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ [الشورى: ٤٠].

قوله: وقيل عذاب النار أي والنار بعد ذلك أشد وأبقى أي النار بعد العمى أشد.

قوله: ولعله إذا دخل النار زال عماه ليرى محله وحاله هذا ناظر إلى جعل العذاب في

---

(١) إذ ح يلزم كونه تأكيداً لقوله أسرف والتأسيس أولى.

وحاله) كأنه جواب إشكال بأن العمى باق فكيف يكون عذاب النار أبقى مما عداه فأجاب بما ترى لكن بملاحظة انضمام أشد إلى أبقى لزال ذلك الإشكال وإنما قال ولعله لعدم الدليل القاطع لجواز أن لا يزول العمى والإشكال المذكور غير وارد لما عرفته.

قوله: **(أو مما فعله من ترك الآيات والكفر بها)** أي المفضل عليه ليس ضنك العيش أو منه ومن العمى بل مما فعله فلا إشكال لكن ضعفه لأن النسبة بين العذابين أولى من النسبة بين العذاب وبين ما فعله.

قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَىٰ ﴿١٢٨﴾﴾

قوله: **(مسند إلى الله تعالى)** قدمه لأن الهداية فعل الله تعالى حقيقة إذ المراد التبيين والإرشاد والمراد بالهداية المعنى اللغوي.

قوله: **(أو الرسول أو ما دل عليه ﴿كم أهلكنا﴾ [طه: ١٢٨] الآية)** أو الرسول إذ التبيين لهم بمباشرة الرسول عليه السلام وأما تبيين الله تعالى فبواسطة الرسول عليه السلام وعن هذا جوز كون الإسناد إلى الرسول كما جاز إسناده إلى الله تعالى ثم جوز أن يكون المسند إلى الإهلاك المدلول عليه بقوله: ﴿كم أهلكنا﴾ [طه: ١٢٨].

قوله: **(أي إهلاكنا إياهم)** تفسير لقوله ما دل عليه والإسناد ح مجازي إن أريد التبيين بالقول وإن أريد التبيين بالحال فلا مجاز في الإسناد بل في الكلمة.

قوله: **(أو الجملة)** عطف على قوله إلى الله أي الفاعل هو هذا اللفظ.

قوله: **(بمضمونها)** إشارة إلى أن كون الجملة فاعلاً أو مفعولاً باعتبار مضمونها ودلالتها على ما هو الفاعل وهو إهلاك الله إياهم وهذا في المآل متحد لكون الفاعل ما دل عليه قوله: ﴿كم أهلكنا﴾ [طه: ١٢٨] لكن فيما دل شائبة الإضمار قبل الذكر والكلام في إسناده مثل الكلام في الإسناد إلى ما دل أخره لأن كون الجملة فاعلاً مذهب الكوفيين وهو مذهب مرجوح والبصريون لا يجوزونها قيل هذا بناء على أن الجملة تكون فاعلاً كما يقع مفعولاً إما مطلقاً أو بشرط كونه الفعل قلبياً ووجود معلق عن العمل والجمهور على خلافه.

﴿ولعذاب الآخرة﴾ [طه: ١٢٧] بمعنى ولعذاب النار ومعنى زوال العمى لرؤية حاله ومحلة على التأويل مستفاد من صيغة التفضيل في أبقى أي أبقى من ضنك العيش والعمى في الآخرة فيفهم منه أن الإبقاء في عمى الآخرة مثل بقاء عذاب النار أي بقاء عمى الآخرة منقرض وبقاء عذاب النار لهم أبدي.

قوله: أو ما دل عليه ﴿كم أهلكنا قبلهم من القرون﴾ [طه: ١٢٨] فالمعنى أفلم يهدهم إهلاكنا إياهم وقوله أو الجملة بمضمونها بجر الجملة عطفاً على محل ما دل عليه فالمعنى أفلم يهد لهم هذا القول والمراد هدايتها بمضمونها.

قوله: (والفعل على الأولين معلق يجري مجرى اعلم) معلق لأن الهداية معناها لغة التعريف والتبيين فأجري مجرى اعلم فكان من ملحقات أفعال القلوب لتضمن معناها وأما على الأخيرين فإنها فاعل أو مفسرة له فلذا قيد بالأولين وأشار إلى أن كم استفهامية مميزها من القرون ولا يبعد أن تكون خبرية وتقديراً فلم يهد لهم ألم ينبههم فلم يهد لهم[1].

قوله: (ويدل عليه القراءة بالنون) أي على أن الفعل معلق وليست الجملة فاعلاً ولا دلالة على الفاعل القراءة بالنون أي أفلم نهد لهم فإن الفاعل نون العظمة وهذه القراءة كما تدل على ذلك تدل أيضاً على أن لم يهد مسند إلى الله تعالى.

قوله: (﴿يمشون﴾ [طه: ١٢٨] ويشاهدون آثار هلاكهم) ﴿يمشون﴾ [طه: ١٢٨] الآية حال من الضمير في ﴿لهم﴾ [طه: ١٢٨] قوله ويشاهدون آثار هلاكهم تنبيه على أن المشي كناية عن مشاهدة تلك الآثار ولا ضير في إرادة المشي حقيقة والمشاهدة لازمة له ولم يلتفت إلى كون يمشون حالاً من القرون أو من مفعول أهلكنا لعدم ملائمة مقام التهديد فإن المعنى حينئذٍ أهلكناهم بغتة وهم يمشون في مساكنهم يتقلبون في أمورهم ومعاشهم فضمير يمشون راجع إلى القرون المهلكة فالمناسب للتهديد كون ضمير يمشون راجعاً إلى كفار مكة وغيرهم ليعتبروا وينزجروا عن الفعل الذي كان سبباً لإهلاك القرون الخالية.

قوله: (لذوي العقول الناهية عن التغافل والتعامي) أي النهي عبارة عن العقول قوله الناهية الخ بيان لوجه إطلاق النهي على العقول سمي زجر العقل عما لا ينبغي نهياً استعارة.

قوله تعالى: وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴿١٢٩﴾

قوله: (وهي العدة بتأخير عذاب هذه الأمة إلى الآخرة) عذاب هذه الأمة أي أمة

قوله: والفعل على الأولين معلق يجري مجرى اعلم أي الفعل في ﴿أو لم يهد لهم﴾ [طه: ١٢٨] على تقدير إسناده إلى الله تعالى أو إلى الرسول عليه الصلاة والسلام معلق ولما كان التعليق من خصائص أفعال اليقين وفعل الهداية ليست منها جعله جارياً مجرى اعلم لأن الهداية وهي الدلالة إلى ما يوصل إلى المطلوب يستلزم معنى الإعلام فالمعنى على التعليق أفلم تعلمهم كم أهلكنا من القرون وتقدير الكلام على إظهار المفاعيل الثلاثة أفلم تعلمهم كثيراً من القرون مهلكاً.

قوله: ويدل عليه القراءة بالنون أي يدل على أنه مسند إلى الله وإلى الرسول قراءة أفلم نهد لهم بالنون وجه الدلالة على تقدير إسناده إلى الله تعالى ظاهر وأما على تقدير إسناده إلى الرسول فباعتبار أن هداية الرسول هي هداية الله تعالى لأنها إنما هي بأمره وإرادته وهذه القراءة لا يناسب الوجهين الأخيرين على ما قاله رحمه الله وأقول لم لا يجوز أن يأول الوجهان الأخيران على قراءة النون بأن يكون من باب الإسناد إلى السبب كما في توجيه كونه مسنداً إلى الرسول على هذه القراءة فالأولى أن يقال في وجه دلالة قراءة النون عليه أن صيغة الحكاية في ﴿أفلم نهد﴾ [طه: ١٢٨] باعتبار دخول الرسول عليه الصلاة والسلام فيها.

---

(١) أي المعطوف عليه محذوف والهمزة داخلة عليه وهي لإنكار النفي وإثبات المنفي.

الدعوة الشاملة للكفار فإنهم هم المستحقون بالعذاب والتأخير عنهم والمراد بالعذاب عذاب الاستئصال[1].

قوله: (لكان مثل ما نزل بعاد وثمود لازماً لهؤلاء الكفرة) مثل ما نزل أي فاعل كان مثل ما نزل لأن ما سبق وإن كان ما نزل لكن لا يكون لازماً للكفار المذكورين بعينه فلا جرم أن المراد مثل ما نزل فيكون مذكوراً حكماً ولم يقل لكان الإهلاك لأن المتبادر إهلاك الأمم الماضية فيحتاج إلى تقدير المثل فلا قصر للمسافة حينئذٍ.

قوله: (وهو مصدر وصف به أو اسم آلة سمي به اللازم لفرط لزومه كقولهم لزاز خصم) وهو مصدر أي مصدر من المفاعلة وصف به مبالغة فلا يؤول بالمشق لفوات المبالغة حينئذٍ أو اسم آلة لأن اسم الآلة تبنى عليه كما تبنى على مفعل ومفعال فيكون بمعنى ملزام أو ملزم بكسر الميم وفتح الزاي سمي به اللازم مجازاً كأنه لفرط لزومه صار آلة للزوم كقولهم لزاز خصيم بمعنى ملح ومبرم فاللزاز مع كونه اسم آلة أطلق على الفاعل لفرط خصومته من لزه بمعنى ضيق عليه ولم يلتفت إلى جواز كونه جمع لازم كقيام جمع قائم لأن مثل ما نزل ليس بجمع وإن كان في قوته مع فوت المبالغة حينئذٍ.

قوله: (عطف على كلمة أي ولولا العدة بتأخير العذاب وأجل مسمى لأعمارهم أو لعذابهم وهو يوم القيامة أو بدر لكان العذاب لزاماً) أي ولولا العدة بتأخير العذاب معنى ولولا كلمة سبقت والمراد بتأخيره تأخيره عن وقت يستحقون العذاب فيه لا عن وقتهم الموعود ويدل على ما ذكرنا قوله: ﴿وأجل مسمى﴾ [طه: ١٢٩] قوله لكان العذاب أشار إلى أنه في حكم المؤخر عن المعطوف وجعل الفاعل العذاب قصراً للمسافة لتنبيهه على المراد أولاً أي مثل عذاب عاد وثمود.

قوله: والفصل للدلالة على استقلال كل منهما بنفي لزوم العذاب أي فصل وأجل مسمى وتأخيره عن محله الذي هو قرب المعطوف عليه وظاهر النظم أن يقال: ﴿ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاماً﴾ [طه: ١٢٩] للدلالة على استقلال كل من كلمة الوعد وأجل مسمى بنفي لزوم العذاب.

قوله: وهي العدة بتأخير عذاب هذه الأمة إلى الآخرة لا بد من أن يراد بالأمة في قوله هذا المعنى الأعم الشامل لأمة محمد ﷺ وسائر أمم الكفر الموجودين وقت نزول هذه الآية لأنه لو أريد بها أمة محمد ﷺ فقط أشكل ترتب الجزاء على الشرط إذ القائل أن يقول حينئذٍ سبق الوعد بتأخير عذاب أمة محمد عليه الصلاة والسلام إلى الآخرة لا ينافي لزوم ما نزل بعاد وثمود على هؤلاء الكفرة.

قوله: لزاز خصم أي ملح وفي الأساس هذا لزاز الباب للحافة الذي يلزمه ويقال لزه أي شده والصقه ورجل لز أي شديد الخصومة.

---

(١) فلا يرد الإشكال على قوله: يوم بدر إذ المراد عذاب الاستئصال ولم يقع في بدر عذاب الاستئصال.

قوله: (والفصل للدلالة على استقلال كل منهما بنفي لزوم العذاب) للدلالة الخ وجه الدلالة هو أن قوله لكان لازماً ملحوظ في المعطوف على حياله فيكون حكماً مستقلاً كالمعطوف عليه وما سبق من الجمع بين المتعاطفين وجعل لكان لزاماً جواباً لهما بيان حاصل المعنى وهذا إشارة إلى ترجيح كون أجل مسمى لأعمارهم وأما على تقدير كونه لعذابهم فالظاهر أنه على هذا يتحد في المآل بالكلمة التي سبقت فلا يدل الفصل على الاستقلال ودفع بأنه لا يلزم من تأخير العذاب في الدنيا أن يكون لهم وقت معين لا يتأخر عنه فلا مانع من استقلال كل منهما وفيه أن اللزوم كالبديهي إذ العذاب لا بد أن يكون له وقت معين فإذا أخر في الدنيا فهم أن يكون له أجل مسمى ولذا قال المعترض يتحد في المآل فالجواب الإشارة إلى ترجيح الوجه الأول كما صرح به المعترض.

قوله: (ويجوز عطفه على المستكن في كان أي لكان الأخذ العاجل وأجل مسمى لازمين لهم) والجمع بين لزوم الأخذ العاجل وأجل مسمى نوع منافاة إذ الأول إذا لزم لم يكن الثاني لازماً وبالعكس ألا يرى أن في الوجه الأول لزوم الأخذ العاجل علق بانتفاء الأجل المسمى وبانتفاء الكلمة ولعل لهذا قال ويجوز الخ لكن مقتضى الحال عدم الجواز وأما القول بأنه إذا كان لزاماً مصدراً أو جمعاً فلا إشكال وأما إذا كان اسم آلة يلزم تثنيته وعلى هذا يتعين ما ذكر ليندفع الإشكال وإليه أشار المصنف بقوله لازمين فضعيف لأنه أمر سهل[1].

قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ غُرُوبِهَاۖ وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡ وَأَطۡرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرۡضَىٰ ١٣٠﴾

قوله: (﴿فاصبر﴾ [طه: ١٣٠]) الفاء للسببية لأن عدم عذابهم عاجلاً سبب للأمر بالصبر أو سبب لنفس الصبر أي عدم الاضطراب لما وقع منهم من أذى الفقراء الصابرين من الصحابة الأكرمين لا ترك القتال حتى تكون الآية منسوخة بآية القتال كذا قاله المص في نظائره.

قوله: (وصل وأنت حامد لربك على هدايته وتوفيقه) وصل أي سبح مجاز عن صل

قوله: ويجوز عطفه على المستكن في كان فيكون نظم الكلام مثل كان زيد قائماً وعمرو.

قوله: وصل وأنت حامد لربك يعني أن سبح مجاز بمعنى صل والظرف المستقر وهو بحمد ربك منصوب المحل على أنه حال من فاعل سبح معترفاً بأنه المولى للنعم كلها أي نزهه عن الشرك والنقائص حامداً معترفاً بكونه منعماً للنعم كلها فمعنى الاعتراف بذلك مستفاد من لفظ الحمد في بحمد ربك وكذا معنى إيلاء النعم أي إعطائها لأن الحمد الاصطلاحي إنما يكون في مقابلة النعمة ومن لفظ الرب أيضاً ومعنى تأكيد النعم بكلها مستفاد من إطلاق الحمد حيث لم يذكر معه ما لأجله الحمد ولم يقيد بشيء من النعمة لكن ينافيه قوله حامداً على ما ميزك بالهدى مقيداً ومخصصاً له بنعمة تمييزه إياه بالهدى فآخر كلامه ينافي أوله.

---

(١) فكم من موضع يذكر مفرد وأريد التثنية أو الجمع بالتأويل كعكسه.

لأن الصلاة مشتملة على التسبيح قوله وأنت حامد نبه به على أن بحمد ربك حال وهذا حاصل المعنى إذ أصل المعنى ملابساً بحمده وحاصله ما ذكره المص والتعبير بالجملة الاسمية للإشعار بأن المراد دوام الحمد وثباته قوله لربك إشارة إلى أن الإضافة بمعنى اللام والمراد بالحمد ما هو جزء من الشكر العرفي ومقارنتها إما لكون الصلاة مشتملة الحمد والحمد عقيبها مقارن لها قدمها لأنه المناسب لما بعده من الأوقات المخصوصة.

قوله: (أو نزهه عن الشرك وسائر ما يضيفون إليه من النقائص) أو نزهه عن الشرك هذا معنى التسبيح حقيقة أخره لما ذكرناه لكن المراد بذكر الأوقات المخصوصة الدوام العرفي وبهذا الحمل رجحه الإمام لكن نظر المص أدق وأيضاً الصلاة مشتملة على التنزيه والتحميد وسائر المبرات الأمر بالتنزيه الأمر بدوامه وكذا الصلاة.

قوله: (حامداً له على ما ميز لك بالهدى متعرفاً بأنه مولى النعم كلها) بالهدى أي بالنبوة والرسالة أو بالهداية إلى الطريق المستقيم من بين قومك قريش وسائر القبائل حتى كنت إماماً للناس في الهداية وهذا تفنن في البيان حيث جعل المحمود عليه الهداية والتوفيق أولاً والتمييز بالهداية ثانياً قوله معترفاً بأنه مولى الخ مستفاد من التعبير بالرب المولى أي المعطي.

قوله: (يعني الفجر) هذا باعتبار الغلبة كلما ذكر قبل طلوع الشمس يراد به الفجر وإن كان عاماً بحسب اللغة لما قبل الفجر والظاهر أن هذا ناظر إلى المعنى الأول فالمراد صلاة الفجر.

قوله: (يعني الظهر والعصر لأنهما من آخر النهار أو العصر وحده) الظهر والعصر وصلاتهما وهذا أيضاً بانضمام العرف والقرينة أو العصر وحده إذ المتبادر القبلية القريبة فحينئذٍ يلزم عدم التعرض لصلاة الظهر.

قوله: (ومن ساعاته جمع أني بالكسر والقصر وإناء بالفتح والمد) بالكسر والقصر بوزن غني وأنا بوزن سلام أشار إليه بالفتح والمد نقل عن المصباح أنه قال آنيته بالمد أخرته والاسم إناء بوزن سلام قيل والتأني التأخير إلى وقت آت فهو من هذه المادة بعينها.

قوله: (فسبح) أي فصل.

قوله: (يعني المغرب والعشاء وإنما قدم زمان الليل فيه لاختصاصه بمزيد الفضل) وإنما قدم الزمان فيه وهو من آناء الليل على قوله: ﴿فسبح﴾ [طه: ١٣٠] عكس الأول لاختصاصه بمزيد الفضل من بين الأوقات فيكون التقديم للاهتمام ومنشأ الاهتمام

قوله: وإنما قدم الزمان فيه لاختصاصه بمزيد الفضل فيكون من باب حصر الكمال مثل هو الرجل أقول في جعله معمولاً له مقدماً نظر إذ يلزم أن يدخل الواو على الفاء إذ يكون تقديره حينئذٍ وفسبح من إناء الليل فالأولى أن يكون الظرف معمولاً لفعل مقدر يفسره فسبح فيكون تقديره وسبح من آناء الليل فسبح وليس تقدير العامل مؤخراً عن الظرف مقطوعاً به حتى يحكم بأن الكلام يفيد الاختصاص بمزيد الفضل.

الاختصاص المذكور لا للحصر وهو ظاهر والفاء في ﴿فسبح﴾ [طه: ١٣٠][1] لإفادة معنى الشرط فكأنه قال وما يكن من شيء فسبح كما صرح به المص في قوله تعالى: ﴿وربك فكبر﴾ [المدثر: ٣] وهذه الفاء لا تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها وهذا أولى من القول بأنها عاطفة على مقدر أو زائدة.

قوله: (فإن القلب فيه أجمع والنفس أميل إلى الاستراحة فكانت العبادة فيه أحمز ولذلك قال الله تعالى: ﴿إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قيلاً﴾ [المزمل: ٦]) فإن القلب فيه إشارة إلى أن مزيد الفضل للوقت نفسه ولا مانع في أن جعل الله لبعض الوقت سر وحرمة لا يعلمها إلا الله تعالى ومبلغ علمنا ما ذكره من أن القلب أجمع الخ قوله فكأن العبادة فيه أحمز أي أشق فتكون أفضل فيه نوع إشارة إلى أن مزيد الفضل للزمان لما وقع فيه من العبادة وأحمز بالحاء المهملة والزاء المعجمة بمعنى أشق إن ناشئة الليل إن النفس التي تنشأ من مضجعها إلى العبادة هي أشد وطأ أي كلفة أو ثبات قدم ﴿وأقوم قيلاً﴾ [المزمل: ٦] وأشد مقالاً وأثبت قراءة لحضور القلب كذا فسره المصنف فلا ريب في دلالتها على المطلوب.

قوله: (تكرير لصلاتي الصبح والمغرب) اختار هنا ما ذكره لأن الطرف حقيقة فيهما إذ المغرب ينتهي به النهار والصبح ما يبدأ به النهار بناء على أن ابتداء النهار الشرعي الصبح وفسر في سورة هود في قوله تعالى: ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار﴾ [هود: ١١٤] بالعصر بدل المغرب بناء على أن الطرف يطلق على ما ينتهي عنده الشيء وقاعدة أن الغاية هل هي داخلة في المغيا أم لا مبنى على ذلك فإطلاق الطرف على العصر بناء على أنه ملاصق بطرف النهار وينتهي عنده النهار فأشار في الموضعين إلى الأمرين كما هو عادته.

قوله: (إرادة الاختصاص) أي اختصاص صلاتي الصبح والمغرب بمزيد فضل وشرف ولكل من الصلوات الخمس اختصاص بمزيد فضل من وجه كما صرح به المص في تفسير قوله: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ [البقرة: ٢٣٨] حيث فسر الوسطى بكل واحدة من الصلوات الخمس ثم بين مزيد فضل لكل واحدة منها بوجه يغاير وجه نظيره فلا إشكال في إثبات الخيرية لكل واحدة منها بوجه.

قوله: (ومجيئه بلفظ الجمع لا من الإلباس) أقحم اللفظ تنبيهاً على أن معناه ليس

قوله: ولذلك قال الله تعالى: ﴿إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قيلاً﴾ [المزمل: ٦] أي ولأجل أن القلب في الليل أجمع قال الله تعالى: ﴿إن ناشئة الليل هي أشد وطأ﴾ [المزمل: ٦] أي مواطأة وموافقة لتوافق القلب واللسان والسمع والبصر في ساعات الليل والناشئة الساعة ﴿وأقوم قيلاً﴾ [المزمل: ٦] أي أصوب قراءة لسكون الناس في الليل.

قوله: ومجيئه بلفظ الجمع لا من الإلباس يعني ظاهر المعنى يقتضي أن يقال طرفي النهار إلا

---

(١) وهذا كقوله تعالى: ﴿وعليه فليتوكل المتوكلون﴾ قال المص هناك جمع بين الحرفين في عطف الجملة على الجملة لتقدم الصلة للاهتمام وكذا الكلام في قوله: ﴿ومن إناء الليل فسبح﴾ الآية.

بجمع لا من الإلباس إذ لا ريب أن ليس للنهار إلا طرفان إلا أن يراد الإفراد بناء على أن النهار جنس له أفراد كثيرة.

قوله: (كقوله ظهراهما مثل ظهور الترسين) أوله:

ومهمهين فدفدين مرتين وبعده[١] جبتها بنعت لا بنعتين

المهمه المفازة البعيدة والفدفد الأرض المستوية والمرت بسكون الراء ما لا نبات ولا ماء فيه وهو المراد بقوله ظهراهما مثل ظهور الترسين فالظهور جمع في موضع المثنى لإضافتها إلى التثنية لكن قيل إن هذا من قبيل ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ [التحريم: ٤] وفي مثله الجمع في موضعه لأنهم يكرهون إضافة المثنى إلى المثنى فجمعوا المضاف وعن هذا قال صاحب الكشاف إنه نظيره والمص مثل به بناء على ظاهره أنه جمع في موضع التثنية قالوا والشاعر يصف نفسه بالجراءة على الأسفار وأنه يعرف القفار بوصفها له مرة واحدة.

قوله: (أو أمر[٢] بصلاة الظهر فإنها نهاية النصف الأول من النهار وبداية النصف الأخير) أو أمر بصلاة الظهر فيكون تكرير صلاة الظهر تنبيهاً على فضيلته قوله فإنه أي الظهر توجيه لإطلاق الطرف على الظهر نهاية النصف الخ فالظهر طرف النصف الأول والثاني فالقول بأنه طرفي النهار بناء على التسامح ولعل لهذا أخره.

قوله: (وجمعه باعتبار النصفين) كظهور الترسين وقوله: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ [التحريم: ٤].

قوله: (أو لأن النهار جنس) أي تعريفه للاستغراق وهذا الوجه جار في الوجه الأول

أنه عبر بلفظ الجمع لعدم الالتباس فإن من المعلوم أن للنهار طرفين لا أطرافاً وأمثال هذا كثيرة في الكلام مثل قوله تعالى: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ [التحريم: ٤] ومثل قولهم ظهور الترسين فإن من المعلوم أن للشخصين قلبين لا قلوباً وللترسين ظهرين لا ظهوراً.

قوله: أو أمر بصلاة الظهر عطف على قوله تكرير أي قوله وأطراف النهار تكرير لما سبق من الأمر بصلاتي الصبح والمغرب أو هو أمر بصلاة الظهر فإنه نهاية النصف الأول من النهار وبداية النصف الأخير وجمعه باعتبار النصفين وليس المراد من نهاية النصف الأول وبداية النصف الأخير هي النقطة الغير المنقسمة في منتصف النصفين لأن الأمر بالصلاة التي لا تجتمع أجزاؤها في الوجود في ذلك الحد الضيق تكليف لما لا يطاق بل المراد به أجزاء من أواخر النصف الأول وأجزاء من أوائل النصف الأخير مقدار ما حده الشارع لوقت صلاة الظهر فصيغة الجمع في لفظ الأطراف حينئذٍ باعتبار نصفي النهار فيكون من باب الجمع في مقام التثنية لا من الإلباس.

قوله: ولأن النهار جنس عطف على قوله باعتبار النصفين يعني باعتبار النصفين أو لأن النهار جنس فالجمع باعتبار أطراف أفراد جنس النهار فيكون المراد ما فوق الاثنين وعطفه على قوله لا

---

(١) جبتها بالجيم والباء أي قطعتها.

(٢) عطف على قوله تكرير للصلاة.

أيضاً كما أشرنا إليه بل هذا أولى به فإنه يرد عليه هنا أن إطلاق طرف على طرف أحد نصفيه تكلف فإنه ليس طرفاً له بل لنصفه وقد أشرنا إلى أنه من المسامحات وأيضاً يرد عليه أن إطلاق نهاية النصف الأول على الظهر باعتبار انتفائه عنده لظهور أن الظهر بعد النصف الأول فالنهاية خارجة عن ذي النهاية بخلاف إطلاق البداية للنصف الثاني فإنها داخلة فيه فهنا وقت واحد أطلق عليه النهاية والبداية باعتبارين وكون التعدد الاعتباري مصححاً لإطلاق لفظ الجمع لا يخلو عن بعد[1] كذا في الحاشية السعدية.

قوله: (أو بالتطوع في أجزاء النهار) عطف على بصلاة الظهر أي أو أمر بالتطوع فالأمر ح للندب وبالنسبة إلى بعض آناء الليل للوجوب فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز أو أن يراد بالأمر المفهوم المشترك بين الوجوب والندب وهو الإذن بالفعل والأحسن أن يقدر سبح في فوق أطراف النهار ويجعل العطف عطف الجملة.

قوله: (متعلق بسبح) الظاهر من كلامه أن الفاء زائدة وهي قول مرجوح والأولى أنه تركها لعدم مدخليتها في التعلق.

قوله: (أي سبح في هذه الأوقات طمعاً أن تنال عند الله ما به ترضى نفسك) طمعاً أن تنال من غير جزم بذلك إذ العابد كأجير أخذ أجرته قبل العمل ومدخول الترجي الرضى والمقصود ما به الرضى إذ لا رضاء بدونه.

قوله: (وقرأ الكسائي وأبو بكر بالبناء للمفعول أي يرضيك ربك) وهذا أبلغ.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴿١٣١﴾﴾

قوله: (أي نظر عينيك) بتقدير المضاف أو تجوز في العين أو في النسبة وهذا الأخير أبلغ والمراد بالعين العضو أو القوة الباصرة والنهي للتهييج والثبات على ما كان عليه من عدم مد العين أو المراد نهي أمته عن ذلك وإيراد التثنية بناء على جري العادة فلا مفهوم بجواز مدعين واحد ويجوز أن يكون المراد نهي عن المحبة والتمني كناية مع جواز إرادة ظاهره.

قوله: (استحساناً له وتمنياً أن يكون لك مثله) استحساناً يجوز أن يكون إشارة إلى ذلك متعلق بلا تمدن وأما المد للاعتبار والثناء على عدم ابتلائه بما ابتلي به الكفرة والفجرة فغير منهي عنه ولذا قيده بذلك.

قوله: (أصنافاً من الكفرة) فسر أزواجاً بأصناف احترازاً عن المعنى المتعارف وأشار إلى أن من بيانية أي الأصناف هم الكفرة.

من الإلباس يأباه وقوعه بين المعطوفين أعني قوله بصلاة الظهر وقوله أو بالطلوع.

---

(١) لأنه من تدقيقات الفلاسفة لا يعبأ به عند أهل العربية وأرباب الشريعة.

قوله: (ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في به والمفعول منهم أي إلى الذي متعنا به وهو أصناف بعضهم أو ناساً منهم) والمفعول منهم أي لفظة منهم على أن من تبعيضية واسم بمعنى البعض أشار إليه في التفسير قوله أي الذي إشارة إلى أن ما موصولة قوله وهو أصناف نبه به على أنها حال والتعبير بالجملة للتنصيص على أنها حال لا أنه إشارة إلى أن أصنافاً خبر مبتدأ محذوف والجملة حال لأنه مع عدم مساعدة اللفظ لا حاجة إليه قوله بعضهم بالنصب مفعول متعنا وناساً منهم تفسير له قيل وإشارة إلى أنه صفة للمفعول في الأصل.

قوله: (منصوب بمحذوف دل عليه متعنا أو به على تضمينه معنى أعطينا) منصوب بمحذوف لا بمتعنا لأنه لا يتعدى إلى مفعولين فالتقدير وآتينا لهم زهرة الخ قوله أو به أي بمتعنا على تضمينه الخ فح يتعدى إلى مفعولين أخره لتكلفه.

قوله: (أو بالبدل من محل به) وقد ضعفه ابن الحاجب مثل مررت بزيد أخاك والمص لم يلتفت إليه لأنه لم يذكر لضعفه وجه موثوق به مع أن المعنى مستقيم غايته أن الوجهين الأولين أقوى ولذا أخره عنهما.

قوله: (أو من أزواجاً بتقدير مضاف أو دونه) أو من أزواجاً أي أو بدل من أزواجاً

قوله: ويجوز أن يكون حالاً من الضمير والمفعول منهم فإذا كان أزواجاً مفعولاً به لمتعنا يكون المراد بالأزواج أصناف الكفرة ومن للبيان فالمعنى لا تمدن عينيك إلى الزخارف التي متعنا بها أصنافاً من الكفرة وإذا كان حالاً من الضمير في به يكون المراد بها أصناف المتاع فالمعنى لا تمدن عينيك إلى أصناف الزخارف التي متعنا بها بعضاً من الكفرة كالملابس الفاخرة والمناكح الموافقة والمراكب الفائقة وغيرها وعلى تقدير الحالية يكون مفعول متعنا هو الضمير المجرور في منهم ومن تبعيضية ولذا فسره بقوله بعضهم وناساً منهم.

قوله: ﴿زهرة الحياة الدنيا﴾ [طه: ١٣١] منصوب بمحذوف دل عليه متعنا أي متعنا زهرة الحياة الدنيا أو به على تضمينه معنى أعطينا وح لا يكون انتصاب زهرة الحياة الدنيا بمحذوف بل بمتعنا المذكور على تضمينه معنى الإعطاء فتقدير الكلام ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به معطين أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا ولا تمدن عينيك إلى ما أعطينا أزواجاً زهرة الحياة الدنيا ممتعين به قال صاحب التقريب فالباء في به على هذا للآلة فالمعنى ولا تمدن عينيك إلى المال الذي أعطينا بسببه الكفار زهرة الحياة الدنيا إذ لو كان صلة لمتعنا لزم أن يكون له ثلاث مفاعيل وقال ابن الحاجب في الأمالي الأظهر أن يكون له ثلاث مفاعيل وقال ابن الحاجب إلى زهرة منصوباً بفعل مضمر دل عليه الكلام أي جعلنا لهم وآتيناهم لأنه إذا متعهم بها جعلها لهم وآثرها إياهم.

قوله: أو بالبدل عطف على قوله بمحذوف أي منصوب بالبدل بدل البعض من الكل من محل الجار والمجرور وهو به في ما متعنا به فإنه منصوب المحل على أنه مفعول به لمتعنا جعل رحمه الله معمول الفعل مجموع الجار والمجرور لكن الأولى عند أكثر النحاة أن يكون معمول الفعل المجرور فقط والجار واسطة دالة لإيصاله إليه.

قوله: أو من أزواجاً بتقدير مضاف أو دونه أي أو بدل من أزواجاً بتقدير مضاف أو بدون تقدير مضاف فإذا كان بدلاً بتقدير مضاف مثل ذوي زهرة الحياة الدنيا يكون بدل الكل ويكون

بتقدير مضاف إن لم يقصد المبالغة أي ذا زهرة قوله أو دونه أي بدون تقدير إن قصد المبالغة لأن المراد بدل الكل قيل أو على أن يكون أزواجاً حالاً فيراد بها أصناف الأموال فالأولى قوله أو دونه إشارة إلى هذا الاحتمال دون المبالغة إذ عادته الإشارة إلى ما قدمه فيما بعده وقد بين احتمال حاليتها فيما مر فهذا إشارة إليه.

قوله: (أو بالذم وهي الزينة والبهجة) أو بالذم أي أذم زهرة الحياة الدنيا حيث كانت ذريعة إلى الحرمان والعذاب وأما إذا كانت وسيلة لكسب زخر الآخرة فلا تذم بل تمدح وهي الزهرة الزينة والبهجة.

قوله: (وقرأ يعقوب بالفتح[1] وهي لغة كالجهرة في الجهرة أو جمع زاهر وصف لهم بأنهم زاهروا الدنيا لتنعمهم وبهاء زيهم بخلاف ما عليه المؤمنون الزهاد) وهي لغة كالجهرة بفتح الجيم والهاء في الجهرة بفتح الجيم وسكون الهاء أو جمع زاهر مثل نصرة جمع ناصر وصف لهم أي للكفرة بأنهم زاهروا الحياة الدنيا أي متزينون بها كبراً وافتخاراً قوله لتنعمهم الخ إشارة إلى ما ذكرناه قوله بخلاف ما عليه المؤمنون فإنهم وإن تزينوا بها لكنهم لم يفتخروا به واستكبروا بل امتثالاً لقوله تعالى: ﴿خذوا زينتكم﴾ [الأعراف: ٣١] الآية وتحديث النعمة.

قوله: (لنفتنهم فيه لنبلوهم ونختبرهم فيه) لنفتنهم متعلق بقوله: ﴿متعنا﴾ [طه: ١٣١] قوله: لنبلوكم أي لنعاملكم[2] معاملة المختبرين ليعلم الناس أنهم هل يصرفون إلى موضعه أم لا أو ليعلم أنهم افتخروا بها واستكبروا.

قوله: (أو لنعذبهم في الآخرة بسببه) أو لنعذبهم هذا لازم معنى الابتلاء قوله بسببه لصرفهم إلى ما ينبغي ولكونهم عتوا بذلك وجعلوها وسيلة إلى المعصية وفيه دليل على أن الكفار مخاطبون بالفروع.

قوله: (وما ادخر لك في الآخرة أو ما رزقك من الهدى والنبوة) وما أدخر لك في الآخرة مستفاد من إضافة الرزق إلى الرب مع أن الرزق كله منه تعالى فالإضافة لتعظيم المضاف وهو رزق الآخرة أو رزق الدنيا الذي هو ذريعة إلى رزق الآخرة ولهذا قال أو ما رزقك من الهدى والهدى والنبوة من الرزق لأنه عبارة عن تخصيص الشيء بالحيوان للانتفاع وتمكينه منه فهو عام لجميع النعم الظاهرة والباطنة كالهدى والعلم والنبوة وغيرها

المراد بأزواجاً أصناف الكفرة وإذا كان بدلاً بدون تقدير مضاف يكون بدل الكل من الكل أيضاً لكن يكون المراد بأزواجاً أصناف المتاع لا أصناف الكفرة.

قوله: وقرأ يعقوب بالفتح أي بفتح الهاء كالهجرة على وزن الحركة في معنى الهجرة التي هي مصدر قوله أو جمع زاهر فيكون مثل بررة وفجرة في جمع بارر وفاجر.

---

(١) قوله بالفتح أي بفتح الهاء والجمهور قرؤوا بسكون الهاء مع فتح الزاء.

(٢) وفيه إشارة إلى أن فيه استعارة تبعية تمثيلية كما مر بيانه غير مرة.

وأما الرزق بمعنى ما ساقه الله إلى الحيوان فيأكله فخاص بالمأكولات ولا يراد هذا المعنى في استعمال القرآن إلا إذا قامت القرينة عليه.

قوله: (مما منحهم في الدنيا) وهذا من قبيل الصيف أحر[1] من الشتاء.

قوله: (فإنه لا ينقطع) أي فإن نوعه لا ينقطع أبداً وفيه تسلية لرسول الله ﷺ وفقراء الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين بل تسلية لجميع فقراء المسلمين إلى يوم الدين.

قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴿١٣٢﴾﴾

قوله: (أمره بأن يأمر أهل بيته أو التابعين له من أمته بالصلاة) أمره الخ إشارة إلى ارتباطه بما قبله.

قوله: (بعد ما أمره بها) أي بالصلاة بقوله: ﴿وسبح بحمد ربك﴾ [طه: ١٣٠] وبعد النهي عن الالتفات إلى زخارف الدنيا فإن الالتفات إليها مانع عن التوجه بالصلاة وسائر الأذكار ولهذه المناسبة نهى عنه بعد الأمر بالصلاة في الأوقات الخمسة أو بالتنزيه في عموم الأوقات.

قوله: (ليتعاونوا على الاستعانة بها على خصاصتهم ولا يهتموا بأمر المعيشة) الخصاصة بالفتح الفقر.

قوله: (ولا يلتفتوا لفت أرباب الثروة) فيه تأييد لما قلنا من أن النهي عن مد العينين كناية عن النهي عن الالتفات الثروة الغنى وكثرة المال يريد أن الصلاة معينة على تحصيل المعاش والغنى كما تقدم من قوله تعالى: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا﴾ [الأعراف: ٩٦] الآية فإن لم يكن وسيلة إلى الغنى الظاهرة في بعض الأوقات فلا جرم في أنها ذريعة الغنى الباطنة والقناعة بأدنى القوت.

قوله: (وداوم عليها) لأن أصل الأداء متحقق والأمر للدوام.

قوله: (لا نسألك) استئناف جرى مجرى التعليل.

قوله: (أن ترزق نفسك ولا أهلك) لأن رزق الأهل كرزق نفسه في اللزوم والوجوب ولهذا عمم في الموضعين مع أن الخطاب خاص له عليه السلام بحسب الظاهر.

قوله: (﴿نحن نرزقك﴾ [طه: ١٣٢] وإياهم ففرغ بالك لأمر الآخرة) ﴿نحن نرزقك﴾ [طه: ١٣٢] تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي للحصر والسعي من العبد والطلب له بالإجمال لا ينافي ذلك لأن الحصر من جهة الخلق والتقدير فلا إشكال بأن عموم الحكم مستلزم ترخص كل مسلم في ترك الكسب للإنفاق على نفسه وعلى عياله بالمداومة على

قوله: أمر له بأن يأمر أهله أو التابعين من أمته بالصلاة بعد ما أمره بها أي بعدما أمره بها بقوله وسبح فإنه أمر بالصلاة بقرينة الأوقات المعينة للصلاة المفروضة على ما فسره بها.

---

(١) إذ لا خير أصلاً في ما منحهم الله تعالى في الدنيا.

الصلاة وليس كذلك للاتفاق على أنه آثم تارك للفرض فالحكم خاص كالخطاب وهذا غريب لأن المراد بالمداومة الدوام العرفي فمن أدى الصلوات الخمس كما هو حقها يقال إنه مداوم عليها عرفاً والدوام الحقيقي لا يراد قطعاً فمن أين يلزم ما ذكره من ترخص كل مسلم في ترك الكسب فالحق أن الحكم عام وإن كان الخطاب خاصاً لأن هذا ليس معدوداً من خصائص النبي عليه السلام فالمراد الأمر بالدوام الذي يقدر عليه والنهي عن الانهماك في كسب المعاش ولذا قال عليه السلام: «فأجملوا في طلب الرزق» من الجميل أو من الإجمال.

قوله: (**المحمودة**) أي الجنة وما كان وسيلة إلى الجنة.

قوله: (**للتقوى**) بالمرتبة الوسطى ولا يبعد أن يراد أن المرتبة الأدنى وهي الاتقاء عن الشرك.

قوله: (**لذوي التقوى**) أوله بذلك إذ لا معنى كونها لنفس التقوى إلا أن يراد المبالغة مع موافقته لقوله تعالى: ﴿والعاقبة للمتقين﴾ [الأعراف: ١٢٨].

قوله: (**روي أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أصاب أهله ضر أمرهم بالصلاة وتلا هذه الآية**) قيل رواه البيهقي والطبري والمراد بالضر الفقر وأمرهم بالصلاة لدفع ذلك الفقر لما مر مراراً وأمرهم في هذا لا ينافي أمرهم في غير إصابة الضر فلا ينافي ما سبق من عموم الأمر.

قوله تعالى: وَقَالُوا۟ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ ۚ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٣٣﴾

قوله: (**بآية تدل على صدقه في ادعاء النبوة**) ادعوا أن ما أتوا من الآيات ليست بآية تدل على صدقه عناداً واستكباراً فقالوا: ﴿لولا يأتنا﴾ [طه: ١٣٣] تحضيضاً على إتيانها إذ لولا تحضيضية لكن مرادهم التعصب والعناد[1].

قوله: (**أو بآية مقترحة إنكاراً لما جاء به من الآيات أو للاعتداد به تعنتاً وعناداً فألزمهم بإتيانه بالقرآن الذي هو أم المعجزات وأعظمها وأبقاها**) مقترحة أي مسؤولة نحو ما

قوله: أو بآية مقترحة والمراد بآية على الأول الجنس وعلى الثاني النوع.

قوله: إنكاراً لما جاء به من الآيات أو للاعتداد به أي أو إنكاراً لكون ما جاء به من الآيات متعداً به تعنتاً وعناداً يعني ينكرون ما جاء به ويقولون ما أتانا بآية قط أو يقولون ما جاءنا به ليس معتداً به والمعتد به ما نطلبه ونقترحه من آيات مخصوصة فقوله إنكاراً لما جاء به ناظر إلى كون المراد بآية الجنس وقوله أو للاعتداد به ناظر إلى كون المراد بها النوع وهو نوع ما اقترحوه من الآية التي هي من جنس العمل الخارق للعادة كإنزال الطعام والموائد من السماء وإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وغيرها.

---

(١) لا للإرشاد ولذا لم ينزل آية على رفق ما اقترحوه.

أوتي موسى وعيسى عليهما السلام فآية مقترحة أيضاً غير معلومة إذ المعنى بآية مقترحة من إفراد ما اقترحوه لا على التعيين فتنكير آية لا تنافي إرادة الآية المقترحة قوله إنكاراً الخ علة لقالوا قوله لما جاء به الخ ناظر إلى الأول قوله أو للاعتداد ناظر إلى الثاني فألزمهم أي الله تعالى بإتيانه أي بإخبار إتيانه بالقرآن الضمير للرسول عليه السلام وأشار إلى أن الاستفهام إنكار للنفي وإثبات المنفى.

قوله: (لأن حقيقة المعجزة) أي مرجعها مع كثرتها وتعدد أنواعها مرجعها ما ذكره المصنف.

قوله: (اختصاص مدعي النبوة بنوع من العلم) كعلم الطب لعيسى عليه السلام فإنه علم خارق للعادة وعلم رسولنا عليه السلام من أي فن كان والمراد العلم بدون كسب ومزاولة العمل.

قوله: (أو العمل على وجه خارق للعادة) أو العمل أي بنوع العمل على وجه خارق للعادة قيد للعلم والعمل جميعاً ويحتمل أن يكون قيداً للأخير فقط وقد يكون بالترك أيضاً مثل ما قال معجزتي في أن أضع يدي على رأسي وأنتم لا تقدرون عليه ففعل وعجزوا كما في المواقف.

قوله: (ولا شك أن العلم أصل العمل) لأنه ما لم يتصور بشيء لم يكن فاعلاً له وعن هذا قال القرآن أم المعجزات أي أصلها والمراد أن نوع العلم نوع أصل العمل ولما كان القرآن أصل العمل بالأحكام الشرعية كان أصل المعجزات لأنه أصل بالنسبة إلى نوع من العمل وإن لم يكن أصلاً بالنسبة إلى المعجزات لكنها متوقفة على علم وهو قصورها ولما كان نوع العلم أصلاً بالنسبة إلى نوع العمل جعل القرآن الذي يحوي العلوم والأحكام وأقاصيص الأولين أصلاً بالنسبة إلى سائر المعجزات وهذا مراده وإن كان قاصرة عنه عبارته.

قوله: (وأعلى منه قدراً وأبقى أثراً) قيل والمراد ببقاء أثره بقاء ما يدل عليه غالباً وهو ألفاظه والمشهور في السنة العلماء بقاء نفس القرآن لا أثره فالمراد بالأثر ما يترتب عليه وهو الدلالة على الأحكام والإخبار عن المغيبات لأن بقاء نفس القرآن لا تنفك عنه تلك الدلالة فعبر عن بقائه ببقاء أثره كناية ليشاكل قوله وأعلى منه قدراً.

قوله: (فكذا ما كان من هذا القبيل) والمراد بما كان هو القرآن والمراد من هذا القبيل أي من آثار العلم فكأنه قال القرآن جملة المعجزات علم ولا شك أنه أصل العمل وأعلى منه قدراً وأبقى أثراً والمراد ما ذكرناه فلا يرد إشكال الفاضل[1] السعدي.

قوله: لأن حقيقة المعجزة اختصاص مدعي النبوة بنوع من العلم والعمل الخارق للعادة تعليل لكون القرآن أم المعجزات بكونه من جنس العلم ولا شك أن العلم أم العمل وأصله.

قوله: وكذا ما كان من هذا القبيل أي من قبيل الخارق من قبيل العلم.

---

(١) ولما حمل السعدي كلامه على ظاهره اعترض بأن بقاء أثر العلم لا يستلزم بقاء نفسه فإن آثار علم=

قوله: (ونبههم أيضاً على وجه أبين من وجوه إعجازه المختصة بهذا الباب فقال: ﴿أو لم تأتهم بينة﴾ [طه: ١٣٣] الآية) ونبههم عطف على ألزمهم قوله أبين بمعنى أبعد ولذا عدي بعن لتضمنه معنى أبعد وفي نسخة من بدل عن فحينئذٍ يكون بمعنى أظهر بهذا الباب أي باب العلم فقال عطف على فألزمهم ونبههم.

قوله: (من التوراة والإنجيل وسائر الكتب السماوية) أي المراد بالصحف الأولى الكتب السماوية التي نازله قبل القرآن وهو المراد بالأولى فإن كلها قبل القرآن وإن كان بعضهم قبل بعض أيضاً قوله وسائر الكتب إشارة إلى أن الصحف جمع صحيفة وهي الكتاب.

قوله: (فإن اشتمالها) تعليل لكون القرآن معجزاً أم المعجزات والتأنيث للتعبير بالبينة.

قوله: (على زبدة ما فيها من العقائد والأحكام الكلية مع أن الآتي بها أمي لم يرها ولم يتعلم ممن علمها إعجاز بين) على زبدة ما فيها أي خلاصة والمقصود الأصلي من العقائد بأسرها والأحكام الكلية أي الأحكام العملية الكلية أي مطلق الوجوب والحرمة والندب والإباحة والكراهة وأما جزئيات الأحكام فما هي ثابتة في جميع الأديان فهي مشتملة عليها أيضاً وما هي مخالفة فهي غير مشتملة ولهذا قيدها بالكلية وتفصيله في تفسير قوله تعالى: ﴿وآمنوا بما أنزلت مصدقاً لما معكم﴾ [البقرة: ٤١] الآية مع أن الآتي أي المبلغ بها أي بالبينة والقرآن أمي لم يمارس علماً ولم يشاهد عالماً قوله لم يرها أي لم يعلمها أي البينة ففيه نوع تسامح والمراد ما ذكرناه وقد بينه هكذا في سورة يونس وإلا فلا معنى لقوله لم يرها أي البينة ولم يتعلم ممن علمها إلا أن يقال إن قوله ولم يتعلم رد لقول من قال إنما يعلمه بشر لكن السوق ملائم لما ذكرناه قوله إعجاز خبر فإن اشتمالها قوله أبين إشارة إلى وجه التعبير بالبينة أي الظاهرة الواضحة في نفسها مبينة لما في الكتب والظهور ثابت باقتضاء النص والإظهار والتبيين بعبارة النص.

قوله: (وفيه إشعار بأنه كما يدل على نبوته عليه السلام برهان لما تقدمه من الكتب من حيث إنه معجز وتلك ليست كذلك بل هي مفتقرة إلى ما يشهد على صحتها وقرأ نافع

قوله: ونبههم أيضاً على وجه بين من وجوه إعجازه المختصة بهذا الباب أي بباب الإعجاز بالعلم وكلمة من في من وجوه إعجازه ليست متعلقة بأفعل التفضيل بل هي لبيان وجه أي على وجه أبين كائناً ذلك الوجه من وجوه إعجاز القرآن المختصة بباب العلم.

قوله: وتلك ليست كذلك بل هي مفتقرة إلى ما يشهد على صحتها أي وتلك الكتب المتقدمة ليست كالقرآن في كونه شاهداً بنفسه على صحته بل هي مفتقرة في صحتها وأنها من الله تعالى إلى أمر آخر خارق للعادة صادر ممن يدعي أنه نبي وأنه كتاب أرسله الله به ليدعو الناس إلى ما فيه من الأحكام مثل إحياء الموتى لإثبات صحة الإنجيل وانقلاب العصا ثعباناً لإثبات صحة التوراة.

= الطلسمات باقية إلى الآن في بلدتنا قسطنطينية حرسها الله تعالى دون علمها والجواب ما ذكر في أصل الحاشية.

وأبو عمرو وحفص أو لم تأتهم بالتاء والباقون بالياء وقرىء الصحف بالتخفيف) بأنه كما يدل على نبوته عليه السلام وبهذا الاعتبار كان معجزاً خارقاً للعادة برهان لما تقدمه أي لصحة ما تقدمه وبهذا الاعتبار لا يكون معجزاً لأن دلالته على صحة الكتب المتقدمة بعد ما علم إعجازه ولذا قال من حيث إنه معجز الخ وتلك أي الكتب المتقدمة ليست كذلك أي ليست بمعجزة بل هي مفتقرة الخ ويرد على ظاهره أن القرآن لما دل على صحتها فقبل نزول القرآن أي شيء يدل على صحتها حتى يعمل من أنزل إليه فلا تغفل وإنما قال إشعاراً لأن الفائدة الثانية ليست مما سيق له الكلام فتكون ثابتة بإشارة النص بخلاف الأولى فإنها مسوق له الكلام ولهذا جعله مشبهاً به[1] قوله بالتخفيف أي بسكون الحاء.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ (١٣٤)

قوله: (من قبل محمد أو البينة والتذكير لأنها في معنى البرهان أو المراد بها القرآن) من قبل محمد أي من قبل مجيء محمد عليه السلام قدمه لشدة مناسبته لما بعده قوله أو البينة أي إتيان البينة وهو الأوفق لما قبله لتقدمه صريحاً وتقدم محمد عليه السلام في ضمن البينة وبالنظر إلى ذلك ينبغي أن يقدم هذا الاحتمال لكن تذكير الضمير لاحتياجه إلى التمحل منع ذلك.

قوله: (لولا أرسلت) هلا أرسلت ﴿فنتبع﴾ [طه: ١٣٤] بالنصب جواب لولا التحضيضية ﴿آياتك﴾ [طه: ١٣٤] التي مع الرسول **(بالقتل والسبي في الدنيا)**.

قوله: (بدخول النار يوم القيامة وقد قرىء بالبناء للمفعول فيهما)أي في ﴿أن نذل ونخزى﴾ [طه: ١٣٤] كما نقل عن المغرب.

قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُواْ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ وَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ (١٣٥)

قوله: (أي كل واحد منا ومنكم منتظر لما يؤول إليه أمرنا وأمركم وقرىء: ﴿فتمتعوا فستعلمون من أصحاب الصراط﴾) وهذا في صورة الإنصاف المسكت للخصم المشاغب وجمع الأصحاب ميلاً إلى المعنى لأن من ألفاظ العموم.

قوله: (المستقيم وقرىء السواء أي الوسط الجيد والسوء والسوأى أي الشر والسوي وهو تصغيره) وقرىء السواء قراءة شاذة قوله أي الوسط أي الخير أو العدل وهو في الأصل

قوله: والتذكير لأنها في معنى البرهان أي تذكير الضمير في من قبله على تقدير عوده إلى البينة لأجل أن البينة بمعنى البرهان والمراد بها القرآن.

---

(١) والجواب أنه قبل نزول القرآن إخبار منهم بأنه كتاب الله بعد ثبوت نبوته بالمعجزات ولذا قال بل هي مفتقرة إلى ما يشهد على صحتها مطلقاً وهذا وجه قوله: ﴿فلا تغفل﴾.

المكان الذي يستوي إليه المساحة من الجوانب ثم استعير للصراط المستقيم لوقوعه بين طرفي إفراط وتفريط قوله الجيد إشارة إلى ما ذكرناه إذ التوحيد وسط بين التعطيل والتشريك هذا في الاعتقاد وأما في العمل التعبد بأداء الواجبات المتوسط بين البطالة والترهب وفي الخلق كالجود المتوسط بين البخل والإسراف قوله والسوأى بضم السين والقصر بوزن فعلى لأن الصراط كالطريق يذكر ويؤنث وهذه القراءة شاذة أيضاً والسوء أي وقرىء السوء بفتح السين وسكون الواو آخره همزة بمعنى الشر والسوي أي وقرىء السوي تصغيره أي تصغير سوء بفتح السين كما اختاره المص وقيل تصغير سوء بالضم هذا بناء على أن إبدال مثل هذه الهمزة ياء جائز فلا إشكال بأنه لو كان كذلك لثبت الهمزة.

قوله: (ومن اهتدى) عطف على ﴿من أصحاب الصراط﴾ [طه: ١٣٥] وتأكيد له فيما سوى قراءة السوء بفتح السين فإنه ح مقابله ويحتمل التأكيد أيضاً على هذا التقدير.

قوله: (من الضلالة ومن في الموضعين للاستفهام) لكن المطلوب ليس الجواب بل للإسكات كما مر من أن هذا الكلام في صورة كلام المنصفين إذ حاصل المعنى فستعلمون أن أصحاب الصراط المستقيم ومن اهتدى أي الفريقين مع ظهور أنهم فريق الإسلام فلا يطلب بمثله العلم.

قوله: (ومحلها الرفع بالابتداء) والجملة معلق عنها ساده مسد المفعولين فهو من عطف الجملة على الجملة إذ المتعاطفان الصلة مع موصولها وإن أريد عطف الموصول على الموصول يكون من عطف المفرد على المفرد لكنه خلاف المشهور.

قوله: (ويجوز أن تكون الثانية موصولة بخلاف الأولى) وهذا يؤيد ما ذكرناه من أن هذا الاستفهام لا يطلب به علم.

قوله: (لعدم العائد) وأجاز الفراء أن يكون الأولى موصولة أيضاً بمعنى الذين فيكون مفعولاً لستعلمون وأصحاب خبر مبتدأ محذوف تقديره هم أصحاب الصراط وهذا مذهب الكوفيين[1] بخلاف البصريين وهو مذهب مرجوح ولذا لم يلتفت إليه المص.

قوله: (فتكون معطوفة على محل الجملة الاستفهامية المعلق عنها الفعل على أن العلم

قوله: ويجوز أن يكون الثانية موصولة بخلاف الأولى لعدم العائد أقول فيه إنه لم لا يجوز أن يكون صدر الصلة محذوفاً فيكون تقدير الكلام من هو أصحاب الصراط السوي فنفي جواز موصوليته مع هذا الاحتمال ليس كما ينبغي.

قوله: فتكون معطوفة على محل الجملة الاستفهامية المعلق عنها الفعل على أن العلم بمعنى المعرفة لفقدان المفعول الثاني للعلم في الآية ولا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه فتعين من ذلك أن العلم بمعنى المعرفة لفقدان المفعول الثاني أقول التعليق من خصائص أفعال القلوب وإذا كان

---

(١) فإنهم يجوزون حذف مثل هذا الضمير مطلقاً سواء كان في الصلة طول أو لم يكن وسواء كان الموصول أياً أو غيره بخلاف البصريين كذا قيل.

بمعنى المعرفة) فتكون معطوفة فلا يلزم عطف الإخبار على الإنشاء بل عطف الإخبار على الإخبار قوله على أن العلم بمعنى المعرفة فيتعدى إلى الواحد ولولاه لزم حذف أحد المفعولين اقتصاراً وهو غير جائز ولذا لم يحمل العلم على أفعال القلوب على هذا التقدير بخلاف كون من في الموضعين للاستفهام إذ ح العلم في بابه والجملة المعلق عنها سادة مسد المفعولين في الموضعين[1].

قوله: (أو على أصحاب أو على الصراط) أو على أصحاب فيكون العلم في بابه وكذا في عطفه على الصراط.

قوله: (على أن المراد به النبي عليه السلام وعنه عليه الصلاة والسلام من قرأ طه أعطي يوم القيامة ثواب المهاجرين والأنصار) على أن المراد به النبي عليه السلام فيكون من باب عطف الصفات على الصفات مع اتحاد الذات والحديث موضوع.

تمت هذه السورة الشريفة بحمده غرة جمادى الآخرة في سنة ١١٨٨.

العلم بمعنى المعرفة لا يكون منها ولذا لم يعد عرفت من أفعال القلوب وإن كانت المعرفة صفة قائمة بالقلب اللهم إلا أنه اعتبر التعليق وجوزه في غير أفعال القلوب على من جوز ذلك كيونس.

قوله: أو على الصراط على أن المراد به النبي ﷺ أي على تقدير العطف على الصراط يراد بمن في ﴿ومن اهتدى﴾ [طه: ١٣٥] النبي ﷺ فيكون التقدير فستعلمون من أصحاب من اهتدى من أصحاب النبي ﷺ.

---

(١) ويجوز التعليق في كل فعل قلبي وكل فعل يطلب به العلم وجميع أفعال الحواس كلمست وأبصرت ونظرت وسمعت وغيرها وجوز يونس تعليق جميع الأفعال كذا قيل فلا إشكال بأنه إذا كان بمعنى المعرفة فكيف يعلق مع أن التعليق من خواص أفعال القلوب وأما قول يونس فضعيف جداً لأنه لا يمكن الفرق بين المعلق وغيره.

سورة الأنبياء

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (سورة الأنبياء مكية وهي مائة واثنتا عشرة آية) سميت سورة الأنبياء قيل لذكر قصصهم فيها والأولى أن تسمية السور توقيفية ومثل ما ذكر بيان المناسبة قوله مكية وفي الاتقان استثني عنها ﴿أفلا يرون أنا نأتي الأرض﴾ [الأنبياء: ٤٤] الآية وقيل إحدى عشرة آية والاختلاف في آية ﴿ما لا ينفعكم ولا يضركم﴾ [الأنبياء: ٦٦].

قوله تعالى: اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ (١)

قوله: (بالإضافة إلى ما مضى) فالقرب نسبي وإن كان في نفس الأمر بعيداً والقرب والبعد أمران إضافيان يتبدلان بالإضافة فالشيء يكون قريباً بالنسبة إلى أمر وبعيداً بالنسبة إلى أمر آخر ولكونهما إضافيان يجتمعان في شيء واحد من جهتين وهنا كذلك كما عرفت وإنما اعتبر جهة القرب لأنه أدخل في التهويل والتهديد وصيغة افتعل للمبالغة فيه فالوقت الباقي من الدنيا كصبابة الإناء ودردي الوعاء كما ورد في الآثار كذا قيل والصبابة الماء القليل الباقي في الإناء وصيغة الماضي في بابه إذ قرب الزمان يعبر بالماضي.

قوله: (أو عند الله تعالى) أي أنه مع طوله في نفسه قريب عند الله تعالى وقوعه لأنه حكم وقدر في الأزل وقوعه وما حكم الله تعالى وقوعه وعلمه فهو قريب إذ تعلق العلم بوقوعه قديم غير مقيد بالزمان فيكون قريباً بهذا[1] المعنى لا قريباً زمانياً إذ قد عرفت أن هذا التعلق قديم غير مقيد بالزمان.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً﴾ [المعارج: ٦، ٧]) أي بالوقوع

سورة الأنبياء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اقترب للناس حسابهم﴾ [الأنبياء: ١].

---

(١) قال النيسابوري حروفها أربعة آلاف وثمانمائة وتسعون وكلماتها ألف ومائة وثمان وستون وفي التيسير خلاف ذلك كذا قاله الفاضل المحشي فالأولى عدم التعرض له لأنه مع عدم تعلق الغرض به لا يخلو عن زيادة ونقصان.

لا بالإمكان فإنه لا يناسب هنا وإن جوزه المص[١] هناك والقرب بالوقوع بالمعنى الذي ذكرناه والحاصل إن ما علم الله تعالى وقوعه وحكم به فهو كائن لا محالة وهذا معنى القرب هنا.

قوله: (وقوله: ﴿ويستعجلونك بالعذاب﴾ [الحج: ٤٧] ﴿ولن يخلف الله وعده﴾ [الحج: ٤٧] ﴿وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون﴾ [الحج: ٤٧]) ﴿ويستعجلونك بالعذاب﴾ [الحج: ٤٧] الخ وهذا نظير ما نحن فيه وأيضاً المناسب للاستدلال حمل الكلام على القلب أي إن ألف سنة مما تعدون كيوم عند ربك والقرب بهذا المعنى ثابت له غير مضاف إلى ما مضى والمناسب للسوق إخبار قربه زماناً بالنسبة إلى ما مضى ترغيباً لكسب الطاعات وترهيباً عن فوت الأوقات فلا جرم أن الاحتمال الأول هو المعول ولذا قدمه.

قوله: (أو لأن كل ما هو آت قريب وإنما البعيد ما انقرض ومضى) أو لأن كل ما هو آت قريب إذ ما هو آت فهو محقق الوقوع فهو قريب بهذا المعنى وإن كان في نفسه واقعاً في مدة طويلة جداً وما انقرض فهو معدوم ولا شيء أبعد من معدوم وإن كان عدمه في زمن قريب جداً والتعرض لبيان البعيد لتوضيح ما هو المراد بالقرينة وهو كون وجوده محققاً كما أن البعيد المراد هنا ما يكون وجوده ممتنعاً لعدمه بعد وجوده وهذا يؤيد تأييداً جلياً أن المراد بالقرب عند الله تعالى كون وجوده محققاً مجزوماً به لتعلق علمه بأنه سيوجد وحكم به وقدره والفرق أن في هذا الوجه قطع النظر عن تعلق علمه تعالى بأنه سيقع في الوجه المتقدم اعتبر علمه تعالى وحكمه ولذا قال عند الله والمراد العندية المكانة لا المكاني والعجب من بعض الناس أنه غفل[٢] عنه أو تغافل والقرب في هذين الوجهين استعارة لطيفة فكن على بصيرة.

قوله: (واللام صلة لاقترب) أي متعلق به فيكون ظرفاً لغواً فالناس هم المقترب لهم والمدنو منهم.

قوله: واللام صلة لاقترب أو تأكيد الإضافة وأصله اقترب حساب الناس ثم اقترب للناس الحساب ثم اقترب للناس حسابهم وجه بيانه أن في الأول إضافة واحدة لا تأكيد فيها وفي الثاني تأكيد الإضافة الضمنية باعتبار أن الألف واللام في الحساب عوض عن المضاف إليه وفي الثالث توكيد الإضافة الصريحة والثالث أوكد من الثاني لصراحة الإضافة فيه والتحقيق فيه أن الأصل اقترب حساب الناس فقدم المضاف إليه وعرف الحساب تعريف الجنس ليفيد ضرباً من الإبهام والتبيين وعند التقديم احتيج إلى تقديم مضاف لأن اللام ليس صلة اقترب على هذا التقدير فالتقدير اقترب حساب الناس حساب فحذف المفسر لدلالة المفسر عليه ولما كان الحساب لا يتعداهم

---

(١) وكل شيء محقق وقوعه فهو قريب وليس هذا عين قوله ولأن كل آت قريب فإن الإتيان ليس ملحوظاً فيه وابن كمال اعترض على المص لحمل كلامه على القرب الزماني مع ظهور فساده عند كل ذكي وغبي.

(٢) واعترض على المص بما لا طائل تحته كما هو عادته.

قوله: (أو تأكيد للإضافة) أي في صبابهم إذ الإضافة تفيد الاختصاص فاللام الاختصاصية تؤكده ولما كان حسابهم فاعلاً وحقه التقديم فقوله للناس في حكم المتأخر فالمعنى اقترب صاحب الناس كائناً لهم ومختصاً بهم فالمقترب لهم لا يكون مذكوراً لكن يفهم من السوق على أن المراد التأكيد معنى فهو قد يكون مقدماً مثل أن في مثل أن زيداً قائم وفي الوسط كلام الابتداء فاندفع ما قاله أبو حيان من أن التأكيد يكون مؤخراً على أنه مؤخر رتبة كما عرفته أخره لأن فيه نوع تكلف.

قوله: (وأصله اقترب حساب الناس ثم اقترب للناس الحساب ثم اقترب للناس حسابهم) أصله أي أصل هذا الكلام نظراً إلى مقتضى الظاهر وأما بالنظر إلى مقتضى الحال فالأصل ما اختير في النظم الجليل اقترب حساب الناس هذا الكلام مساوياً بالنسبة إلى المرام ثم الأصل بالنسبة إلى ما بعده لا إلى ما قبله اقترب للناس الحساب بدون إضافة إلى الضمير ثم الأصل بالنسبة إلى مقتضى الحال فلا بد من التأويل وإلا فلا يكون الثالث أصلاً بالنسبة إلى كلام آخر والحاصل أنه عدل عن هذا الأصل إلى ما ذكر في النظم الجليل للمبالغة فيه حيث يكون التفصيل بعد الإجمال كقوله تعالى: ﴿رب اشرح لي صدري﴾ [طه: ٢٥] وتأكيد الإضافة على تقدير فالمقام مقام الإطناب ولذا اختير الإطناب ولو عكس لاختل البلاغة.

قوله: (وخص الناس بالكفار لتقييدهم بقوله: ﴿وهم في غفلة معرضون﴾ [الأنبياء: ١]) والأولى تعميم الناس إلى المؤمنين إذ الحساب للكل وحمل هم على الاستخدام وهذا أولى من القول بنسبة فعل الأكثر إلى الكل فلا ينافي تعريف الناس للاستغراق لأنه مع ما فيه من ترك حسن الأدب ليس شرطه متحققاً فيه وهو رضاء الباقين عند أكثر العلماء[1].

قوله: (أي في غفلة من الحساب معرضون عن التفكر فيه) في غفلة من الحساب هذا من مقتضيات المقام والمراد بالحساب ما يترتب عليه من العذاب قوله عن التفكر فيه إشارة إلى ما ذكرناه من ترتب العقاب والإعراض مستعار لهذا وبهذه الغفلة لم يستعدوا له

بضمير الناس ليعود إليهم فصار اقترب للناس حسابهم فحصل تأكيد آخر ونحوه ما أورد سيبويه في باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً مثل عليك زيد حريص عليك وفيك زيد راغب فيك وتسميته مستقراً مجاز وإلا فالمؤخر ظرف لغو.

قوله: وهما أي في غفلة ومعرضون خبران للضمير وهو هم فالتقدير وهم كائنون في غفلة معرضون وإذا كان الظرف وهو في غفلة حالاً يكون التقدير وهم معرضون عن التفكر في الحساب كائنين في غفلة.

---

(١) والمص ذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿ويقول الإنسان أئذا ما مت﴾ الآية لكنه لم يصب لأنه لا حسن لجمع المؤمنين مع النسبة إلى الكافرين بل لا صحة له عند التأمل الصادق فالأولى التحاشي عن مثل هذه الدغدغة المؤدية إلى الوسوسة الردية مع ظهور الوجه الصحيح الخالي عن إيهام البلية.

وتحصيل المثوبة المنجية عن طول الحساب وأشد العذاب قيل ومراده دفع المنافاة بين الخبرين إذ الإعراض عن الشيء يستلزم عدم الغفلة فإنه موقوف على التصور مع أنه أثبت لهم الغفلة على وجه المبالغة حيث جعل الغفلة ظرفاً لهم فدفع بأن المراد بالإعراض الإعراض عن التفكر فيه وهو عين الغفلة فيكون كالتأكيد له أو مستلزم له والحاصل أن الغفلة والإعراض لا يتواردان على محل واحد وأما القول بأنهم غافلون عن الحساب جاهلون به أو منكرونه فإذا نبهوا عليه وفطنوا لذلك بما يتلى عليهم من الآيات أعرضوا وسدوا مسامعهم فمذكور في الكشاف لا يلائم كلام المصنف ولا يساعده النظم إذ حاصله أن الغفلة عن الحساب في أول أمرهم والإعراض بعد قرع أسماعهم وكلام المص ساكت عنه فإنه خلاف ظاهر النظم مع أنه يمكن دفع توهم التنافي بالوجه اليسير وهو أن المراد بالغفلة عدم التصور والخطور بالهم والمراد بالإعراض الإعراض عن التفكر فيه إذ التفكر فيه يتوقف على التصور وقد انتفى التصور فينتفي التفكر فيه فكيف يتوهم التنافي بل هو من قبيل جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد المسمى بمراعاة النظير وأما ما ذكر في الكشاف من أن إعراضهم بعد الإيقاظ وغفلتهم قبل التنبيه فلا يستفاد من النظم الكريم إلا بانضمام القرينة الخارجية وأما ما اختاره المص فهو ملائم لمعنى الغفلة كما عرفته.

قوله: (وهما خبران للضمير) عند من جوز تعدد الخبر بدون عطف والتغاير بين الخبرين للمبالغة في كونهم غافلين ولرعاية الفاصلة في الثاني ولم يعكس إذ الغفلة أصل متبوع سبب لإعراضهم عن التفكر فيه.

قوله: (ويجوز أن يكون الظرف حالاً من المستكن في ﴿معرضون﴾ [الأنبياء: ١]) إشارة إلى ضعفه إذ المبالغة وهي كونهم مستغرقين في الغفلة ينتفي حينئذٍ مع أنه ينتفي كون الثاني وصفاً مستقلاً.

قوله تعالى: مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾

قوله: (﴿ما يأتيهم من ذكر﴾ [الأنبياء: ٢]) وهو الآيات زيدت من للاستغراق.

قوله: (ينبههم من سنة الغفلة والجهالة) ينبههم الإسناد مجازي من سنة الغفلة أي الغفلة كالسنة من إضافة المشبه به إلى المشبه وأطلق الغفلة لتعم الغفلة عن الحساب وعن غيره فيدخل الغفلة عن الحساب دخولاً أولياً وبهذا الاعتبار يعلم ارتباطه بما قبله وفي عطف الجهالة تنبيه على أن الغفلة بمعنى الجهالة.

قوله: وقرىء بالرفع حملاً على المحل أي على محل من ذكر فإنه رفع على أنه فاعل ليأتيهم ومن مزيدة للتأكيد.

قوله: ويجوز أن يكون حالاً من واو يلعبون أي يجوز أن يكون لاهية حالاً من واو يلعبون لا من واو استمعوه فعلى هذا يكون من الأحوال المتداخلة بخلاف الأول فإنه حينئذٍ يكون من الأحوال المترادفة.

قوله: (صفة لذكر أو صلة ليأتيهم) إذ من الأولى زائدة غير متعلقة في كلامه إشارة إلى أنه صلة للمنفي لا للنفي.

قوله: (تنزيله ليكرر على أسماعهم التنبيه) تنزيله أي قوله محدث صفة جرت على غير ما هي له ولم يصرف الحدوث إلى نفسه لرعاية الأدب فإن نظم القرآن وإن كان حادثاً عند جمهور أهل السنة لكنه يتحاشى عن الإطلاق عليه تأدباً وقيل لأنه المناسب للمقام ولذا قال ليتكرر على أسماعهم فإن هذا التعليل يناسب التنزيل فالمراد بالذكر الآيات المنبهة على سنة الغفلة لا مطلقاً.

قوله: (كي يتعظوا) وعدم اتعاظهم لا يضر هذا التعليل لأن تخلفه ليس كتخلف الإرادة.

قوله: (وقرىء بالرفع حملاً على المحل) لأنه فاعل ومن زائدة لتأكيد الاستغراق فمحله مرفوع وجعل صفته مرفوعاً.

قوله: (إلا استمعوه) حال من عموم[1] الأحوال المنفية الاستماع هنا بمعنى السماع وهم يلعبون حال من ضمير استمعوه اختير الجملة الاسمية لتدل على دوامه اختير الماضي في استمعوه لأنه ماض بالنسبة إلى لعبهم واللعب مستقبل بالنسبة إلى الاستماع وإن كان المناسب لقوله: ﴿ما يأتيهم﴾ [الأنبياء: ٢] المستقبل في الاستماع وإن قدر قد المقرب للماضي إلى الحال فالأمر واضح.

قوله: (يستهزئون به ويستسخرون منه) يستهزئون لازم معنى يلعبون قوله ويستسخرون منه عطف تفسير ليستهزئون إذ الاستهزاء هو السخرية والاستخفاف.

قوله: (لتناهي غفلتهم وفرط إعراضهم عن النظر في الأمور والتفكر في العواقب وهم يلعبون حال من الواو وكذلك).

قوله تعالى: لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٣﴾

(﴿لاهية قلوبهم﴾) عن النظر في الأمور إشارة إلى العموم كما نبهنا عليه والغفلة عن الحساب داخل دخولاً أولياً كما عرفته.

قوله: بدل من واو أسروا للإيماء بأنهم ظالمون فيما أسروا به لأن في الإبدال فائدة البيان والتوكيد كما سبق في إبدال ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ [الفاتحة: ٧].

قوله: أو مفعول لفعل مقدر أي أو هو نصب مفعولاً لفعل مقدر تقديره هل قالوا هذا إلا بشر إلى آخره أي قالوا هذا القول على سبيل الإنكار معنى أفتأتون السحر وأنتم تبصرون أفتحضرون السحر وأنتم تشاهدون وتعاينون أنه سحر.

---

(١) إشارة إلى أن الاستثناء مفرغ والنفي راجع إلى القيد لا لمقيد وحده أو مع القيد.

قوله: (أي استمعوه جامعين بين الاستهزاء به والتلهي والذهول عن التفكر فيه) جامعين بين الاستهزاء به والجمعية تفهم من جعلهما حالين من شيء واحد وجعل أحد الحالين جملة والآخر مفرداً لنكتة هي أن الأول منشأ للثاني فهي دائمة بالنسبة إلى الثانية وإن كانا دائمين في أنفسهما وأسند اللهو إلى القلوب مجازاً لأنها مقر التلهي ومعدن التفكر.

قوله: (ويجوز أن يكون من واو يلعبون وقرئت بالرفع على أنه خبر آخر للضمير) ويجوز الخ فتكون حالاً متداخلة فيكون المعنى استمعوه حال كونهم لاعبين وكونهم لاعبين حال كون لاهية قلوبهم فيستفاد أيضاً معنى استمعوه جامعين بين الاستهزاء والتلهي الخ.

قوله: (بالغوا في إخفائها) أي في إخفاء النجوى بمعنى الكلام السري والخفي ولذا أول أسروا ببالغوا لئلا يلزم أسرار السري وهو تحصيل الحاصل ﴿فأسروا﴾ [الأنبياء: ٣] مجاز للمبالغة بقرينة المفعول وبعلاقة الجزئية.

قوله: (أو جعلوها بحيث خفي تناجيهم بها) أو جعلوها أي النجوى بمعنى المصدر وهو المسارة في القاموس نجاه نجوى ساره فالنجوى في الأول اسم بمعنى الكلام السري والثاني مصدر بمعنى المسارة وبينهما عموم من وجه إذ الأول يتحقق بدون الثاني فيما إذا تساروا بمرأى من الناس وبالغوا في الإسرار فإن المسارة معلومة للناس دون ما أسروه والثاني بدون الأول فيما إذا تساروا في مكان خال عن غيرهم ولم يبالغوا في الإسرار فإن المسارة غير معلوم لهم ومادة الاجتماع فيما إذا تساروا في مكان خال عن غيرهم مع المبالغة في الإسرار وهنا لما احتمل احتمالين جوز في النظم معنيين وقدم الأول لأن المتبادر وأنهم تساروا في مرأى من الناس ولو أريد المعنيين معاً بالتمحل لكان أبلغ.

قوله: (بدل من واو ﴿أسروا﴾ [الأنبياء: ٣] للإيماء بأنهم ظالمون ﴿فيما أسروا به﴾) بدل من واو ﴿أسروا﴾ [الأنبياء: ٣] أي من فاعل ﴿أسروا﴾ [الأنبياء: ٣] وعزاه ابن عطية إلى سيبويه والله أعلم بصحته والمشهور أنه قول المبرد قوله: ﴿فيما أسروا به﴾ والظاهر أنه اختار الأول.

قوله: (أو فاعل له والواو لعلامة الجمع) أي أنه أحرف يدل على أنه جمع لا اسم فاعل وهذا قول أبي عبيدة والأخفش وغيرهما قيل هي لغة شاذة فلا ينبغي أن يحمل النظم الجليل عليه لكن المحشي قال إنها لغة حسنة نقلاً عن البعض.

قوله: (أو مبتدأ والجملة المتقدمة خبره وأصله وهؤلاء ﴿أسروا النجوى﴾ [الأنبياء: ٣]) أو مبتدأ قاله الكسائي والمص رده في حل قوله تعالى: ﴿ثم عموا

قوله: وإنما أسروا به تشاوراً في استنباط ما يهدم أمره ويظهر فساده أي فساد أمره في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد وإلا فهو صلاح محض لكافة الثقلين وأمره أمر الدعوة إلى الحق وتبليغ الأحكام الإلهية بالرسالة من الله تعالى.

وصموا كثير منهم﴾ [المائدة: ٧١] في سورة المائدة بقوله وهو ضعيف لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع وأشار إلى ضعفه بتأخيره فالوجه الأول هو المعول.

قوله: (فوضع الموصول موضعه تسجيلاً على فعلهم بأنه ظلم أو منصوب على الذم) فوضع الموصول موضعه أي موضع هؤلاء ولقد أصاب حيث عدل عن قول الكشاف فوضع المظهر موضع المضمر لأن هؤلاء ليس بضمير فمراده أن المبتدأ المقدم في الأصل ضمير الناس والتعبير عنه باسم الإشارة لبيان حاصل المعنى كذا قيل وهو تمحل بعيد قوله أو منصوب الخ. فح بحسن الوقف في ﴿أسروا النجوى﴾ [الأنبياء: ٣] وهذا قول الزجاج.

قوله: (هل هذا) ﴿ما هذا إلا بشر مثلكم﴾ [الأنبياء: ٣] نفى للرسالة عنه على وجه المبالغة بوضع الدليل موضع المدلول على زعمهم.

قوله: (بأسره في موضع النصب بدلاً من النجوى أو مفعولاً لقول مقدر) بأسره أي بكله في موضع النصب على البدلية وهذا يؤيد كون المراد المعنى الأول إلا أن يراد الاجتماع أي بالغوا في إخفاء هذا الكلام السري وجعلوها بحيث خفي تناجيهم بها قوله أو مفعولاً لقول مقدر أي قائلين هل هذا الخ ولم يلتفت إلى كونه منصوباً بالنجوى لأنه ضعيف لاحتياجه التأويل بالقول الخفي وإعمال المصدر المعرف باللام مختلف فيه جوزه الخليل وسيبويه.

قوله: (كأنهم استدلوا بكونه بشرا على كذبه في ادعاء الرسالة لاعتقادهم أن الرسول لا يكون إلا ملكاً واستلزموا منه أن ما جاء به من الخوارق كالقرآن سحر) كأنهم استدلوا الخ. وهذا مؤيد لما ذكرنا من أن هذا إنكار الرسالة الخ. وإنما قال كأنهم لأنه ليس في صورة الاستدلال قوله واستلزموا الخ أي عدوه لازماً لعدم رسالته على أن سين استفعل للعد أو التزموا منه على أن الاستفعال بمعنى الافتعال.

قوله: (فأنكروا حضوره وإنما أسروا به تشاوراً في استنباط ما يهدم أمره ويظهر فساده للناس عامة) فأنكروا الفاء للسببية إشارة إلى أن الاستفهام للإنكار الوقوعي وحضوره إشارة إلى معنى ﴿تأتون السحر﴾ [الأنبياء: ٣] إذ حقيقة الإتيان ليست بمرادة الفاء للعطف على محذوف أي أتميلون فتأتون السحر قوله ما يهدم أمره أي يبطله.

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٤﴾﴾

قوله: (جهراً كان أو سراً) تعميم للقول وخص القول ولم يجيء ما في السماء والأرض لرد ما قاله المشركون وإليه أشار بقوله ليطابق قول: ﴿وأسروا﴾ [الأنبياء: ٣].

قوله: (فضلاً عما أسروا به) فضلاً مصدر منصوب بفعل محذوف أبداً متوسط بين أدنى وأعلى للتنبيه بنفي الأدنى واستبعاده على نفي الأعلى واستحالته ولا بد قبله من نفي صريحاً أو ضمناً مقدراً أو ملفوظاً فح قوله جهراً كان أو سراً في قوة لا يخفى عليه قول سراً كان أو جهراً كذا قيل وهذا التزام ما لا يلزم فالأولى حمل كلامه على الأكثر ولهذا تفصيل ذكرنا نبذة منه في سورة الفاتحة.

قوله: (فهو آكد من قوله: ﴿قل أنزله الذي يعلم السر في السموات والأرض﴾ [الفرقان: ٦]) لعمومه السر والجهر كما صرح به واختصاصه بالسر في تلك الآية فيكون آكد من جهة عمومه وأفصح منه ولا ضير فيه لأن بعض القرآن أفصح وأبلغ من بعض آخر وإن كان الكل فصيحاً بليغاً فلا وجه للإشكال بأنه يقتضي نسبة القصور إلى بعض القرآن ويرد عليه أنه لما يعلم السر يعلم الجهر بطريق الأولوية فلا يكون هذا أبلغ من ذاك مع أن الطريق البرهاني أبلغ فتكون تلك الآية آكد والقول بأن هذه الآية تتضمن إثبات علمه تعالى بالنجوى بطريق برهاني مشترك بين الآيتين وهو أيضاً يؤيد ما ذكرناه من أن تلك الآية آكد من هذه لأن ثبوت العلم بالجهر بالطريق البرهاني في تلك الآية وهنا صريح فالأولى عدم التعرض لذلك.

قوله: (ولذلك اختير ههنا) ولذلك أي ولكونه آكد اختير هنا ولا يخفى أنه لو قيل يعلم السر الخ لكان أشد طباقاً قوله: ﴿وأسروا النجوى﴾ [الأنبياء: ٣] ولا مدخل في المطابقة ذكر علم الجهر وإنما المطابقة بيان علم السر والغيب بل لا يبعد أن يقال إن المراد بالقول السري والخفي لكونه مسوقاً لكونه عالماً بالنجوى وهذا قرينة قوية للتخصيص.

قوله: (وليطابق قوله: ﴿وأسروا النجوى﴾ [الأنبياء: ٣]) في المبالغة وليطابق علة لاختير مع أنه معلل بقوله ولذلك فالتفصي أنه علة للمعلل أو الأولى علة لمية وهذه علة آنية وقد عرفت ما فيه فلا تغفل.

قوله: (وقرأ حمزة والكسائي وحفص قال بالإخبار عن الرسول عليه السلام) لعل هذا القول منه عليه السلام بعد اطلاع[1] نجواهم.

قوله: (فلا يخفى عليه ما يسرون) وختم الآية بالسميع لأن نجواهم من قبيل

قوله: وهو آكد الخ أي هو آكد في نفي الغفلة منه تعالى عما أسروه من القول من قوله تعالى: ﴿يعلم السر في السموات والأرض﴾ [الفرقان: ٦] وجه آكديته منه هو تعلق علم الله بصريح القول هنا بخلافه ثمة فإن القول أعم من السر فأفاد شمول علمه تعالى لجميع القول سراً كان أو جهراً فكان آكد في بيان الاطلاع على نجواهم من أن يقول: ﴿يعلم السر﴾ [الفرقان: ٦].

قوله: وليطابق قوله: ﴿وأسروا النجوى﴾ [طه: ٦٢] وجه المطابقة كون النجوى من جنس القول بخلاف السر وفيه نظر لأن نكتة المطابقة تنافي نكتة الآكدية من حيث إن نكتة الآكدية مبنية على جعل اللام في القول للجنس المتناول لكل القول ونكتة المطابقة إنما هي على جعلها للعهد فجمع النكتتين بالواو الجامعة ليس كما ينبغي.

قوله: فلا يخفى عليه ما يسرون ولا ما يضمرون هذا نشر على ترتيب اللف فإن ما يسرون ناظر إلى السميع وما يضمرون إلى العليم المعنى السميع لما يسرونه من القول والعليم بما يضمرونه في قلوبهم من نياتهم وعزائمهم.

---

(١) بأي وجه كان وحياً كان أو غيره.

المسموعات فيكون مناسبة لما قبله أتم ولذا قدم على العليم وهذا مؤيد لكون المراد بالنجوى الكلام السري.

قوله: (ولا ما يضمرون) وهو ما يكتمون في قلوبهم إشارة إلى العليم وهذا أعم من قوله ربي يعلم القول لأنه لا يتناول ما في الصدور إذ المراد القول الظاهري والتعميم إلى الباطن خلاف الظاهر وهذه الجملة تذييلية مقررة لمنطوق ما قبلها أو لمفهومه.

قوله تعالى: بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٥﴾

قوله: (إضراب لهم عن قولهم هو سحر إلى أنه تخاليط أحلام ثم إلى أنه كلام افتراه ثم إلى أنه قول شاعر والظاهر أن بل الأولى لتمام حكاية والابتداء بأخرى) إضراب لهم لا إضراب من الله تعالى هو سحر وهذا القول منفهم من قولهم: ﴿أفتأتون السحر﴾ [الأنبياء: ٣] إلى أنه أي تخاليط الأحلام قوله ثم إلى أنه كلام الخ إشارة إلى الإضراب الثاني قوله ثم إلى أي ثم إضراب لهم من قولهم إنه تخاليط الأحلام إلى أنه كلام وكذا الكلام في قوله ثم إلى أنه قول شاعر ومآل مجموع أقوالهم الأربعة إنه افتراء على الله تعالى حيث قال إنه منزل من الله تعالى فعليك التأمل في الفرق بين أقوالهم المذكورة ثم قيل إنه من باب القلب على هذا التقدير فإن حاصله أن الإضراب من كلامهم فحكاه الله تعالى فح كان المناسب أن يقال: ﴿قالوا بل أضغاث أحلام﴾ [الأنبياء: ٥] فيكون من القلب والقلب إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبيل وإلا رد ولذلك قال المص والظاهر الخ للتنبيه على أن ما ذكر فيه نوع خفاء وإن صح بالتمحل البعيد كما أشرنا إليه من القلب وغيره وحاصل كلامه أن بل الأولى للابتداء بحكاية ما بعدها فالأولى انتقالية لا إبطالية داخلة على القول ومقوله لا داخلة على المقول فقط كما سبق فهي من كلام الله تعالى قوله والابتداء بالأخرى أي بل الأخرى الشاملة للثانية والثالثة أي بل الثانية والثالثة من كلامهم لأنهما من مقول القول وبل إبطالية فيهما والحاصل أنه تعالى اضرب من قولهم هو سحر إلى قولهم: ﴿أضغاث أحلام﴾ [الأنبياء: ٥] الخ فالإضراب الأول من الله تعالى بطريق الانتقال من قولهم الأول وهو السحر إلى قولهم الآخر وهو ﴿أضغاث أحلام﴾ [الأنبياء: ٥] يدون بل وبل افتراه ببل وبل هو شاعر ببل أيضاً.

قوله: (أو للإضراب عن تحاورهم في شأن الرسول ﷺ وما ظهر عليه من الآيات إلى تقاولهم في أمر القرآن) أو للإضراب عن تحاورهم التحاور بالحاء المهملة من التفاعل من

قوله: والظاهر أن بل الأولى لتمام حكاية والابتداء بأخرى وجه ظهور هذا الوجه من الوجه الأول الذي هو كون كلمة بل إضراباً لهم عن قولهم هو سحر إن بل في الوجه الأول يكون من جملة مقول الكفرة المحكي لا من الحكاية ومن كلام الله تعالى فالمناسب لذلك الوجه أن يقال قالوا: ﴿بل أضغاث أحلام﴾ [الأنبياء: ٥] ولما قيل بل قالوا بتقديم بل على القول ينبغي أن يجعل كلمة بل من الحكاية ومن كلام الله تعالى لا من المحكي لأن الكلام المحكي ما وقع بعد القول.

المحاورة وهي مراجعة الكلام من حار إذا رجع في شأن الرسول عليه السلام ومحاورتهم في شأنه عليه السلام قولهم: ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ [الأنبياء: ٣] قوله إلى تقاولهم متعلق بالإضراب أشار به إلى أن بل الأولى من الله تعالى للانتقال من قولهم إلى قولهم الآخر والثانية والثالثة من مقولهم المحكي وإبطالية أيضاً.

قوله: (والثانية والثالثة لإضرابهم عن كونه أباطيل خيلت إليه وخلطت عليه) عن كونه أي كون القرآن أباطيل[1] معنى ﴿أضغاث أحلام﴾ [الأنبياء: ٥] قوله خيلت إليه الخ معنى ﴿أضغاث أحلام﴾ [الأنبياء: ٥] في الأصل وما ذكره أولاً أباطيل حاصل معناه قال المصنف في سورة يوسف وهي أي ﴿أضغاث أحلام﴾ [يوسف: ٤٤] تخاليطها جمع ضغث وأصله ما جمع من أخلاط النبات وحزم فاستعير للرؤيا الكاذبة والجمع للمبالغة في وصف الحكم بالبطلان أو لتضمنه أشياء مختلفة فمعنى قوله خيلت إليه أي في منامه وخلطت عليه أي اشتبهت عليه فظنه أنه وحي من الله تعالى.

قوله: (إلى كونه مفتريات اختلقها من تلقاء نفسه ثم إلى أنه كلام شعري يخيل إلى السامع معاني لا حقيقة لها ويرغبه فيها) إلى كونه متعلق باضرابهم على وجه الإبطال وإنما جمع مفتريات لكون موصوفه آيات اختلقها أي اخترعها من تلقاء نفسه من قبل نفسه وهو مصدر استعمل ظرفاً وبهذا القيد يمتاز عن قولهم إنه سحر أو شعر فإن مآلهما أنه افتراء على الله تعالى لأنه سحر أو شعر يدعي أنه وحي من الله تعالى ثم إلى أنه أي ثم اضربوا عن كونه مفترى إلى أنه كلام شعري وهذا حاصل المعنى لأنهم قالوا إنه شاعر فيلزم منه أن ما ادعاه أنه وحي كلام شعري قولهم بل هو شاعر أبلغ من هو شعر قوله يخيل إلى السامع الخ أشار به إلى أن معنى الشعر هنا ما ذكر لا أنه كلام موزون إذ القرآن ليس كذلك وهذا المعنى له ثابت في اللغة والعرف كما نقل عن الراغب كما ثبت عند أهل الميزان فلا إشكال بأن القرآن إنما نزل على لغة العرب وهذا معنى الشعر عند أهل الميزان فإن أرادوا به أنه من تلقاء نفسه فهو داخل في الافتراء وإلا فلا معنى لقوله: ﴿بل هو شاعر﴾ [الأنبياء: ٥] فتدبر فإذا كان بل للإبطال في الأخيرين ظهر أن ما قاله ابن مالك أن بل لا تقع في التنزيل للإبطال وهم كما صرح به ابن هشام في المغني وقد تصدى بعضهم لتوجيهه حيث قال الإبطال على قسمين إبطال ما صدر عن الغير وسماه في التسهيل رداً وإبطال ما صدر عن نفسه وهو لا يتصور في حقه تعالى لأنه بدأ فمراده القسم الثاني والحمل على الصلاح أصلح انتهى ويرد عليه أنه يجوز إبطال ما صدر منه تعالى على سبيل التهكم وقد اعترف ذلك البعض به في قوله بل أدرك علمهم حيث قال المص في قراءة بلى أدرك فإثبات لشعورهم وما بعده رد وإنكار لشعورهم فثبت أن الإبطال بالمعنى الثاني وقع في التنزيل لأن ذلك القائل صرح في قول المص أنه رد أي على أن الإضراب إبطالي:

فلن يصلح العطار ما أفسد الدهر

---

(١) جمع باطل على خلاف القياس أو جمع بطولة وإبطال بكسر الهمزة والتفصيل في الشافية وشروحها.

ما يناسب قول الشعراء هذا يشعر أن مرادهم بأنه كلام شعري إن هذا كلام بعض الشعراء فحينئذٍ قولهم له عليه السلام إنه شاعر إنه تكلم بكلام شاعر فيكون شاعراً فيندفع البحث المذكور تأمل.

قوله: (ويجوز أن يكون الكل من الله تنزيلاً لأقوالهم في درج الفساد) ويجوز أن يكون الكل الظاهر أن كون الكل من الله تعالى بتقدير القول في فوق بل الأخيرين وهو الذي أشار إليه بقوله تنزيلاً لأقوالهم بالجمع وهو تكلف ولذا أخره وضعفه ولم يقل ترقياً مع أنه الظاهر للتنبيه على أن الترقي في القبح تنزل مرتبة.

قوله: (لأن كونه شعراً أبعد من كونه مفترى) فإذا كان ذلك أبعد فقوله أبعد.

قوله: (لأنه مشحون بالحقائق والحكم ليس فيه ما يناسب قول الشعراء وهو من كونه أحلاماً لأنه مشتمل على مغيبات كثيرة طابقت الواقع والمفترى لا يكون كذلك بخلاف الأحلام) لأنه أي القرآن مشحون قال المص في تفسير قوله تعالى: ﴿وما علمناه الشعر﴾ [يس: ٦٩] لأن نظمه ليس بموزون ولا معناه ما يتوخاه الشعراء من التخيلات المرغبة والمنفرة انتهى وأما قوله عليه السلام: «إن من الشعر لحكمة» فلا ينافيه لأنه بعض الشعر الذي يتضمن الدقائق والحقائق مع وجازة اللفظ وحسن انتظامه كما يدل عليه من التبعيضية والشعر الذي زعموا أن القرآن من جنسه ما قاله المص بقرينة أنهم في صدد ردهم فلا وجه للاعتراض بأن مبنى هذا الكلام على أن يكون بين الشعر والحكمة بون بعيد الخ وليت شعري ماذا يقول هذا المعترض في قوله تعالى: ﴿وما علمناه[1] الشعر﴾ [يس: ٦٩] الخ فما هو جوابه فهو جوابنا قال تعالى: ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون﴾ [الشعراء: ٢٢٤] الآية.

قوله: ويجوز أن يكون الكل تنزيلاً لأقوالهم في درج الفساد الخ. والحاصل أن كون القرآن شعراً أبعد من كونه مفترى لأن الشعر متخيلات ملفقة يدعو إلى الهوى والشيطان والقرآن كلمات فرقانية يدعو إلى الهدى وطاعة الرحمن ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر وقرآن مبين لينذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين﴾ [يس: ٦٩، ٧٠] وكونه مفترى أبعد من كونه أحلاماً لأن المفتري مبطل في كلامه والقرآن ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾ [فصلت: ٤٢] وكونه أحلاماً أبعد من كونه سحراً لأن تشبيه النظم المعجز الفائق بالسحر أقرب من تشبيهه بأضغاث أحلام كما قيل إن من البيان لسحراً لكن أين هذا من تخاليط الأحلام أنه ﴿كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير﴾ [هود: ١] وتشبيهه بالسحر أيضاً فاسد لأن القرآن حق والسحر باطل وكيف يشبه هذا بالسحر ﴿أفسحر هذا أم أنتم لا تبصرون﴾ [الطور: ١٥] وهذا هو معنى تنزيلاً أقوال هم في درج الفساد فإن قولهم الثاني أفسد من الأول والثالث أفسد من الثاني وكذا الرابع أفسد من الثالث فالإضراب بكلمة بل في المواضع الثلاثة لأجل التفاوت في مراتب البعد والفساد.

---

(١) هل يتجاسر على أن ما نفي عنه عليه السلام تعليمه من الشعر الشعر الذي يتضمنه الحكمة فنعوذ بالله تعالى من استيلاء الوهم وسوء الفهم.

قوله: (ولأنهم جربوا رسول الله ﷺ) هذا أيضاً نفي كونه شاعراً.

قوله: (نيفاً وأربعين سنة) نيفاً بفتح النون وسكون الياء أو بكسر النون وسكون الياء ويجوز تشديد الياء بمعنى الزيادة وهذا يقال فيما لم يتعين الزيادة.

قوله: (وما سمعوا منه كذباً قط) إشارة إلى أن المراد بالشعر الكذب والشاعر الكاذب نقل عن الراغب أنه قال الشاعر في القرآن الكاذب بالطبع.

قوله: (وهو من كونه سحراً لأنه يجانسه من حيث إنهما من الخوارق) وهو أي أضغاث أحلام أبعد من كونه سحراً لأنه يجانسه أي من حيث إنه لا يقدر عليه غير الساحر وكذا كونه من الخوارق صوري لما ذكرناه من أنه لا يقدر عليه غير الساحر بقرينة قول المص أن السحر تمويه لا حقيقة له في سورة الشعراء وغيرها وقد قال بعضهم إنه من الخوارق قال الفاضل الخيالي والحق أنه ليس من الخوارق لترتبه على أسباب الخ وعده المص من الخوارق أما اختيار قول البعض أو لمشابهته الخوارق.

قوله: (أي كما أرسل به الأولون مثل اليد البيضاء والعصا وإبراء الأكمه وإحياء الموتى) مثال لما أرسل به الأولون فيه تنبيه على أن اقتراحهم ليس بأنه مطلقة بل الآية التي أتى به الأولون وإنما عدل عنه مع أنه الموافق لقوله: ﴿فليأتنا﴾ [الأنبياء: ٥] لأن ما ذكر في النظم يستلزم الإتيان مع كونها دلالة واضحة على كون من ظهر في يده مرسلاً كأنه قيل فليأتنا بآية تدل على كونه مرسلاً كما أرسل به الأولون.

قوله: (وصحة التشبيه) جواب سؤال مقدر منشأ السؤال تشبيه إتيانه بإرسالهم مع أن الظاهر تشبيه إتيانه بإتيانهم.

قوله: (من حيث إن الإرسال يتضمن الإتيان بالآية) صريح فيه ولا مدخل في السؤال كون ما موصولة أو مصدرية غاية الأمر أنه أشار أولاً إلى جواز كونها موصولة حيث قال كما

قوله: وصحة التشبيه إلى آخره هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره أن فعل الإرسال ليس من جنس فعل الإتيان وظاهر التشبيه يقتضي أن يقال فليأتنا بآية كما أوتي الأولون بالآيات فما معنى تشبيهه به فأجاب أن فعل الإرسال يتضمن فعل الإتيان بالآية فشبه الإتيان به باعتبار معناه الضمني وحمل ما في كما أرسل الأولون على الموصولية ثم تصحيح التشبيه على ذلك كما فعله رحمه الله ليس كما ينبغي إذ معنى التشبيه حينئذٍ يكون ظاهراً مكشوفاً غير محتاج إلى التصحيح لأن كلاً من المشبه والمشبه به حينئذٍ يكون نفس الآية وهي مذكورة هنا في الطرفين فإن ما في كما أرسل الأولون حينئذٍ يكون عبارة عن الآية فتقدير الكلام فليأتنا بآية مثل آية أتى بها الأولون فيكون تشبيه الآية بالآية لا تشبيه الإتيان بالإرسال حتى يتكلف في تصحيحه والمفهوم من كلام صاحب الكشاف هنا إن ما مصدرية حيث قال صحة التشبيه في قوله كما أرسل الأولون من حيث إنه في المعنى كما أتى الأولون بالآيات لأن إرسال الرسل متضمن للإتيان بالآيات فإنه قال من حيث إنه في معنى كما أتى الأولون بالآيات ولم يقل كما أتى الأولون به كما قاله القاضي رحمه الله وكذا قال لأن إرسال الرسل متضمن بالإتيان بالآيات فأخذ المصدر في طرفي التشبيه.

أرسل به الأولون وثانياً إلى جواز كونها مصدرية حيث قال من حيث إن الإرسال الخ تكثيراً للفائدة كما هو عادته حيث أشار أولاً في تفسير النظم إلى معنى وإلى نكتة ثم أشار ثانياً إلى معنى آخر ونكتة أخرى فحينئذٍ لا يحتاج إلى جعل الواو في وصحة التشبيه بمعنى أو.

قوله تعالى: ﴿مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾

قوله: (من أهل قرية) يحتمل أن يكون المراد بالقرية أهلها مجازاً مرسلاً أو أن يقدر المضاف وكلام المص يحتملهما كما هو المشهور ولما كان المذكور قرية قيل أهلكناها ولم يقل أهلكناهم مع أن إهلاك القرية وتخريبها مقصود بإهلاك أهلها وقد مر الكلام فيه مراراً.

قوله: (باقتراح الآيات) هذا القيد من مقتضيات المقام.

قوله: (لما جاءتهم) أشار به إلى أن أهلكنا جواب لما جاءتهم.

قوله: (افهم) عطف على محذوف أي ألم يبالوا فهم يؤمنون من الإيمان والاستفهام للإنكار الوقوعي.

قوله: (لو جئتهم بها) إشارة إلى أن افهم يؤمنون جواب للشرط المحذوف قدر فيما مضى لما جاءتهم وهنا لو جئتهم لأن المجيئة مفروضة هنا محققة هناك.

قوله: (وهم أعتى منهم وفيه تنبيه على أن عدم الإتيان بالمقترح للإبقاء عليهم) أعتى من العتو أي والحال أنهم أشد عتواً وأقوى عناداً من أولئك المهلكين فإذا لم يؤمنوا حين جاءتهم الآيات المقترحة فعدم إيمان هؤلاء لو جاءتهم الآيات المقترحة أولى مع أنه تعلق الإرادة العلية إبقاءهم لعلهم يؤمن بعضهم أو يولد من آمن قوله للإبقاء عليهم أي للترحم من قوله أبقى عليه إذا ترحم.

قوله: (إذ لو أتى به ولم يؤمنوا استوجبوا عذاب الاستئصال كمن قبلهم) إذ لو أتى به علة لكون عدم الإتيان بالمقترح الخ للترحم قوله كمن قبلهم لأن الاشتراك في السبب لا سيما مع زيادة فيه يستلزم الاشتراك في المسبب والتخلف خلاف جري العادة قوله: وهم أشد عتواً مأخوذ لأنهم علموا هلاك المقترحين إما بمشاهدة آثار الهلاك أو بالسمع تواتراً ثم تجاسروا على اقتراح الآيات فهم أشد عتواً وأقوى تعصباً أفمن يسمع ذلك كمن لا يسمع.

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧﴾

قوله: (جواب لقولهم: ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ [الأنبياء: ٣] فأمرهم أن يسألوا أهل الكتاب من حال الرسل المتقدمة ليزول عنهم الشبهة) جواب لقولهم: ﴿هل هذا إلا

قوله: وهم أعتى منهم يعني أن أصل الكلام ما آمنت قبل هؤلاء المشركين أهل قرية أردنا إهلاكها بسبب عنادهم فهؤلاء أيضاً لا يؤمنون ثم أدخلت همزة الإنكار والاستبعاد ليدل على أن هؤلاء أعتى من السابقين.

بشر مثلكم﴾ [الأنبياء: ٣] فإنه في قوة قولهم الله تعالى أعظم من أن يكون رسوله بشراً ولذا قال في سورة النحل رد لقول قريش الله أعظم الخ قوله فأمرهم أن يسألوا أهل الكتاب أشار إلى أن المراد بأهل الذكر أهل الكتاب وفي سورة النحل قال أو علماء الاخبار لكن لا حاجة إليه لأن أهل الكتاب عام لهم ونبه به على أن المراد بأهل الكتاب من علم بما في جنس الكتاب وهو علماء اليهود والنصارى والمراد بالكتاب التورية والإنجيل ففي الكلام تلوين الخطاب قوله: ﴿إن كنتم لا تعلمون﴾ [الأنبياء: ٧] تهكم بهم أو وارد على زعم المخاطب وإلا فعدم علمهم مقطوع به.

قوله: (والإحالة إليهم إما للإلزام فإن المشركين كانوا يشاورونهم في أمر النبي عليه الصلاة والسلام ويثقون بقولهم أو لأن إخبار الجم الغفير يوجب العلم وإن كانوا كفاراً وقرأ حفص نوحي بالنون) والإحالة جواب سؤال ما فائدة سؤال الكفرة وإن إخبارهم لا يفيد العلم والمراد بالجم الغفير هم الذين بلغوا التواتر ولذا قال يوجب العلم فإن الخبر المتواتر من أسباب العلم ولا يشترط فيه عدالة رجالهم فثبت الفائدة على كلا التقديرين وهو العلم بذلك وتمام التفصيل في سورة النحل.

قوله تعالى: وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُوا۟ خَٰلِدِينَ ﴿٨﴾

قوله: (نفى لما اعتقدوا أنها من خواص الملك عن الرسل تحقيقاً لأنهم كانوا أبشاراً مثلهم) نفى لما اعتقدوا أنها أي الرسالة وهي مذكورة في قولهم ضمناً هل هذا إلا بشر والبشر لا يكون رسولاً لأنها من خواص الملك قوله عن الرسل متعلق بالنفي تحقيقاً لا إلزاماً والظاهر الضمير في أنها لما والتأنيث باعتبار كونها عبارة عن الخاصة وهي عدم أكل الطعام والاستغناء عنه وأبشاراً بفتح الهمزة جمع بشر يتناول الذكر والأنثى كما يتناول القليل والكثير صرح به المص في قوله تعالى: ﴿قالوا أنؤمن لبشرين﴾ [المؤمنون: ٤٧] الآية وجمعه على أبشار ليس له كثير الاستعمال فتركه أولى.

قوله: (وقيل جواب لقولهم ما لهذا الرسول يأكل الطعام) ويمشي في الأسواق وقيل قائله صاحب الكشاف مرضه لعدم ذكره هنا لكن هذا الرد موافق لهذه الآية منطوقاً والذكر في آية أخرى كاف وما ذكره المص مبنى على التمحل.

قوله: (وما كانوا خالدين تأكيد وتقرير له فإن التعيش بالطعام من توابع التحليل المؤدي إلى الفناء) تأكيد أي جملة تذييلية مقررة لمفهوم ما قبلها ولذا قال فإن التعيش الخ.

قوله: (وتوحيد الجسد لإرادة الجنس) مع أن المقام يقتضي الجمع ليكون المفعول

قوله: نفى لما اعتقدوا أنها من خواص الملك عن الرسل تحقيقاً لأنهم كانوا بشاراً اللام في لما اعتقدوا لإيصال معنى النفي إلى ما دخل عليه ما المصدرية على أنه مفعول به لنفي مضمون الجملة الداخلة عليها أنها مفعول اعتقدوا والجار أعني الرسل متعلق بنفي واللام في قوله لأنهم كانوا بشاراً لإيصال معنى تحقيقاً إلى مضمون الجملة الواقعة بعد إن على أنه مفعول به أي لتحقيق أنهم كانوا بشاراً.

الأول جمعاً فوجه بتوجيهات أربعة أجودها ما قدمه لأنه اسم جنس يراد به الماهية المتحققة في ضمن القليل والكثير ويراد أحدهما بالقرينة وتدل القرينة هنا على كون المراد كثيراً.

قوله: (أو لأنه مصدر في الأصل أو على حذف المضاف أو تأويل الضمير بكل واحد) أو لأنه مصدر في الأصل وهو أيضاً اسم جنس يراد به الماهية بالاتفاق وأما باقي الجنس فعند بعضهم الماهية مرادة أيضاً فيشمل القليل والكثير وعند بعضهم يراد به الفرد المنتشر ولذا قابل كونه مصدراً بكونه لإرادة الجنس لأنه يحتمل أن يراد به الجنس وأن لا يراد وأما المصدر فهو متعين لإرادة الجنس أو على حذف المضاف أي ذوو جسد[١] أو تأويل الضمير الخ أي وما جعلنا كل واحد منهم أي يراد بضميرهم في ﴿جعلناهم﴾ [الأنبياء: ٨] الاستغراق الإفرادي كما يراد بالمحسنين كل محسن كذا قالوا ويرد أن دلالة الجمع على الاستغراق الإفرادي محل نظر والقياس على المحلى بلام الاستغراق ضعيف[٢] والفاضل السعدي أورد على الوجه الذي قبله بأنه لا تنحسم به مادة الإشكال لأنهم ليسوا ذوي جسد واحد وأجيب بأنه قال في التسهيل يستغني بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه في الأعلام وكذا ما ليس فيه التباس من أسماء الأجناس كذوات انتهى فالمعنى ذوي أجساد لكنه اكتفى بجمع المضاف عن جمعه لكنه مراد كقوله: ﴿وإن كن أولات حمل﴾ [الطلاق: ٦] الآية.

قوله: (وهو جسم ذو لون ولذلك لا يطلق على الماء والهواء ومنه الجساد للزعفران) وهو أي الجسد جسم[٣] ذو لون فهو أخص من الجسم وعن هذا قال ولذلك لا يطلق على الماء[٤] والهواء مع أنه يطلق عليهما الجسم وكذا لا يطلق على النار بل على التراب أيضاً ولذا قال بعضهم الجسد جسم الحيوان مخصوص به كالبدن بخلاف الجسم والجرم والظاهر من كلام المص إطلاقه على كل جسم ذي لون سواء حيواناً أو غيره والاستعمال

قوله: أو على حذف المضاف فالتقدير ذوي جسد.

قوله: أو تأويل الضمير لكل واحد أي ما جعلنا كل واحد منهم جسداً.

قوله: ومنه الجساد للزعفران أو لأن الزعفران جسم ذو لون يحجب ما وراءه لكونه كثيفاً ملوناً.

---

(١) أي مصدر جسد الدم بجسده بمعنى التصق ثم أطلق على معناه المتعارف لأنه مركب من أجزاء ملتصقة وبهذا القدر من المناسبة كاف في النقل ولما كان المراد هنا معناه المعروف دون المصدر قدم الوجه الأول.

(٢) إلا أن يقال إنه في وقت قيام القرينة عليه.

(٣) قيل والحيوان عبارة عن روح وجسد والروح ما لطف والجسد ما غلظ أي ما جعلناهم جسداً محضاً ليس فيه روح منصرف حتى يتحلل فيحتاج إلى البدن فقوله لا يأكلون الطعام تأكيد وتقرير لذلك المعنى انتهى والظاهر المتبادر أن النفي متوجه إلى قوله لآكلون الطعام وما ذكره من أن النفي متوجه إلى الجسد لا حاصل له كما لا يخفى.

(٤) قيل والماء يتلون بلون إنائه أو ما يقابله لأنه جسم شفاف قال الرازي له لون ولا يحجب ما وراءه والماء مرئي وسبب الرؤية اللون فلا جرم أن له لوناً فما قاله الرازي هو القول العالي.

شائع فيما قيل إذ إطلاق الجسد على الأحجار الملونة والنبات والثمار الملونة غير متعارف بل نقل عن الخليل أنه قال لا يقال لغير الإنسان الجسد من خلق الأرض ونحوه انتهى وهذا بعيد إذ إطلاقه على الحيوان شائع في العرف وبالجملة كلامهم هنا مضطرب قوله ومنه الجساد للزعفران باعتبار لونه الجساد بكسر الجيم اسم للزعفران.

قوله: (وقيل جسم ذو تركيب) فهو أعم من الأول مطلقاً والمراد التركيب من أجزاء مختلفة وإلا فالجسم ذو تركيب لا محالة وهذا يحتمل أن يعم الحيوان وغيره ومنهم من خصه بالحيوان.

قوله: (لأن أصله لجمع الشيء واشتداده) لكونه بمعنى التصاق كما مر من قولهم جسد به الدم يجسد من الباب الرابع أي التصق به واشتداده بمعنى شد بعضه ببعض.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ فَأَنجَيْنَاهُمْ وَمَن نَّشَاءُ وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ ﴿٩﴾﴾

قوله: (أي في الوعد) إشارة إلى الحذف والإيصال إذ الصدق يتعدى إلى المفعول الثاني بفي وفي إيقاع الصدق على الوعد تنبيه على أن الوعد خبر والقول بأنه إنشاء ضعيف وقيل إن الصدق يتعدى إلى المفعولين بنفسه.

قوله: (﴿فأنجيناهم﴾) بيان لصدق الوعد فهو عطف المفصل على المجمل.

قوله: (يعني المؤمنين بهم ومن في إبقائه حكمة كمن سيؤمن هو أو أحد من ذريته) بهم أي بالأنبياء عليهم السلام ومن في إبقائه حكمة أي من عام للمؤمنين وللكافرين الذين في إبقائهم حكمة أي مصلحة كما ذكره ولذلك قال ومن نشاء ولم يقل والمؤمنين لكن جاء في مواضع شتى (فأنجيناه والذين آمنوا) وهذا يؤيد كون المراد بمن نشاء المؤمنين.

قوله: (ولذلك حميت العرب عن عذاب الاستئصال) خصهم لأنهم الذين كذبوا النبي عليه السلام وآذوا أصحابه الكرام وقد ثبت أن هذه الأمة مصونة عن عذاب الاستئصال بحرمة النبي عليه السلام فقوله ولذلك المفيد للحصر محل تأمل.

قوله: (وأهلكنا) عطف على أنجينا من تتمة صدق الوعد إذ إهلاك الأعداء نعمة للأتقياء كلمة ثم للتراخي الرتبي والجملة معطوفة على ﴿وما جعلناهم﴾ [الأنبياء: ٨] الآية.

قوله: (في الكفر والمعاصي) أي المجاوزين الحد بالكفر والمعاصي فهذا أبلغ من

قوله: وما كانوا خالدين توكيد وتقرير له فإن التعيش بالطعام من توابع التحليل المؤدي إلى الفناء المنافي للخلود فنفي كونهم خالدين يقدر بهذا التأويل كونهم متعيشين بأكل الطعام.

قوله: صدقناهم في الوعد يقال صدقه أي نسبه إلى الصدق وكذا صدقه يجيء بمعنى وجده صادقاً.

قوله: ومن في إبقائه حكمة ومصلحة أي ومن الكفرة من في إبقائه حكمة لعطفه على المؤمنين ولذا قال كمن سيؤمن هو أو واحد من ذريته.

فأهلكنا الكافرين وأنه عام خص منه البعض وهو من في إبقائه حكمة والمخصص قوله: ﴿ومن نشاء﴾ [الأنبياء: ٩].

قوله تعالى: لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠﴾

قوله: (يا قريش كتاباً يعني القرآن) كتاباً القرآن كما أنزل إلى النبي عليه السلام للتبليغ والعمل به كذلك أنزل إلى أمته أيضاً للتعبد به وإشارة إلى أن المفعول محذوف لدلالة الإنزال عليه.

قوله: (صيتكم كقوله: ﴿وإنه لذكر لك ولقومك﴾ [الزخرف: ٤٤]) الصيت مخصوص بالذكر الحسن بالغلبة وإن كان في الأصل انتشار الصوت مطلقاً والمعنى ما يوجب صيتكم وشرفكم حيث نزل بلسانكم ولغتكم واشتهاره سبب لاشتهاركم فلم لا تؤمنون مع أنه سبب شرفكم في الدنيا والعقبى وهذا يقتضي كون الخطاب عاماً للعرب لكنه خص بقريش لأنه عليه السلام منهم.

قوله: (أو موعظتكم) فالذكر بمعنى التذكير مضاف إلى المفعول كما في الأول فإنه مضاف إلى المفعول أيضاً لكنه بتأويل ما يوجب ذكركم وكون الذكر بمعنى التذكير خلاف الظاهر ولذا أخره.

قوله: (أو ما تطلبون به حسن الذكر من مكارم الأخلاق) فيكون الذكر مجازاً يراد به سببه من مكارم الأخلاق وغيرها واكتفى بمكارم الأخلاق لأن كونها سبباً للذكر ظاهري وأغلبي لأن منها الحكمة والعفة والشجاعة والسخاء والعطاء وهي منشأ الذكر الجميل.

قوله: (﴿أفلا تعقلون﴾ [الأنبياء: ١٠] فتؤمنون به) ﴿أفلا تعقلون﴾ [الأنبياء: ١٠] أي لا تفكرون فلا تعقلون قبح صنيعكم فيصدكم عنه فتؤمنون به أو فلا عقل لكم يمنعكم عن مخالفة الرسول فتؤمنون الفاء في فتؤمنون للسببية إذ إدراك قبح الكفر ونحوه سبب للإيمان.

قوله تعالى: وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ﴿١١﴾

قوله: (﴿وكم قصمنا﴾ [الأنبياء: ١١]) كم الخبرية منصوب المحل على المفعولية بقصمنا وهو الجيد لأن كل ما يقع بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره فالأجود النصب ويحتمل الرفع بالابتداء على حذف العائد من الخبر وكذا الكلام إذا جعل كم استفهامية وقرية تمييزها ومن زائدة لوقوع الفصل بينها وبين مميزها.

قوله: (واردة عن غضب عظيم لأن القصم كسر يبين تلاؤم الأجزاء بخلاف القصم)

قوله: لأن القصم كسر يبين تلاؤم الأجزاء بخلاف الفصم فإنه كسر أيضاً لكن كسر من غير تفريق الأجزاء فالقصم أشد من الفصم ولذا وصف موجبه بالعظمة فقال من غضب عظيم.

قوله: فلذلك لم ينفعهم يعني أن قولهم هذا كان بعد نزول العذاب عليهم فلذا لم ينفعهم هذا القول ولو قالوا ذلك قبل نزوله لأمكن أن ينوب هذا القول منهم مناب التوبة فينفعهم

واردة أي هذه الآية واردة من غضب عظيم أي وهذه العقوبة واردة من غضب عظيم لأن جرمهم جسيم أي دالة على غضب أي على إرادة[1] انتقام شديد لأن القصم بالقاف كسر يبين من الإبانة أي يفرق تلاؤم الأجزاء بخلاف القصم فإنه كسر لا إبانة فيه هذا بحسب الوضع وقيل القاف حرف شديد والفاء حرف رخو فلوحظ جانب المعنى في اللفظ وفيه نظر إذ الاعتبار للوضع وما ذكره غير مطرد.

قوله: (صفة لأهلها وصفت بها لما أقيمت مقامه) صفة لأهلها المقدر في قرية وصفت تلك القرية بها أي بظالمة لما أقيمت تلك القرية مقام الأهل وفيه تنبيه على اختيار حذف المضاف ويحتمل أن تكون القرية مجازاً لغوياً أو مجازاً عقلياً وفي الكشاف أنه تجوز بها عنه ولك أن تقول وصفها على الإسناد المجازي وقد مر مراراً أن في مثله جاز الاحتمالات الثلاثة قيل لما يحتمل أن يكون بكسر اللام الجارة وتخفيف الميم على أنها مصدرية وفتح اللام مع تشديد الميم فحينئذٍ جوابه إما محذوف أو مذكور قبلها.

قوله: (بعد إهلاك أهلها قوماً آخرين مكانهم) بعد إهلاك أهلها بتقدير المضافين ولا ضير فيه عند قيام القرينة لكن الأولى بعد قصم أهلها.

قوله تعالى: فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٢﴾

قوله: (فلما أدركوا شدة عذابنا إدراك المشاهد المحسوس والضمير للأهل المحذوف) فلما أدركوا أي أحسوا بمعنى أدركوا شدة عذابنا معنى بأسنا لكن إدراك شدة العذاب قبل الإصابة على ما دل عليه قوله: ﴿إذا هم منها يركضون﴾ [الأنبياء: ١٢] مشكل إلا أن يقال إنها تدرك بالأمارات قوله إدراك المشاهد الخ إشارة إلى وجه التعبير بأحسوا أي شبه إدراك شدة العذاب بإدراك البصر في قوة اليقين فذكر اللفظ المشبه به وأريد المشبه استعارة تبعية وأما احتمال استعمال الإحساس في مطلق الإدراك ثم إرادة إدراك المعقول فمع كونه مجازاً بمرتبتين تعدم المبالغة.

قوله: (﴿إذا هم﴾ [الأنبياء: ١٢]) وإذا للمفاجأة وضمير منها للقرية أو للبأس بتأويل شدة العذاب فمن حينئذٍ للتعليل وأما على الأول فهي ابتدائية.

قوله: (يهربون مسرعين راكضين دوابهم) يهربون أشار إلى أنه كناية عن الهرب والفرار قوله مسرعين لأن الركض قد يجيء لازماً بمعنى جرى يقال ركض الفرس إذا جرى والإسراع لازم للركض وإن اعتبر الركض متعدياً من قولهم ركض الدابة برجله فالإسراع لازم له أيضاً وهذا هو الأولى لأن كونه لازماً مروي عن أبي زيد وقد أنكر بعضهم راكضين

لاعترافهم بظلمهم مثل اعتراف آدم بقوله ﴿ربنا ظلمنا أنفسنا﴾ [الأعراف: ٣٢] الآية فشابه قولهم هذا الإيمان وقت الاحتضار فلم يقبل ولم ينفعهم وحضور بفتح الحاء.

---

(١) أوله بإرادة الانتقام إذ حقيقة الغضب غير متصور في حقه تعالى.

دوابهم الظاهر من كلامه أن في ﴿يركضون﴾ [الأنبياء: ١٢] تضميناً[١] وجعل المضمن وهو يهربون أصلاً والمضمن فيه قيداً ولا مانع من حمل الركض على الحقيقة كما هو المشاهد في الهاربين عن العدو ونحوه لكن مع التضمين.

قوله: (**أو مشبهين بهم من فرط إسراعهم**) فحينئذٍ يكون ﴿يركضون﴾ [الأنبياء: ١٢] استعارة تبعية وجه الشبه فرط الإسراع كما نبه عليه لكن لا حاجة إليه لما مر من إمكان الحمل على الحقيقة مع اعتبار التضمين.

قوله تعالى: ﴿لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ ﴿١٣﴾﴾

قوله: (**على إرادة القول أي قيل لهم استهزاء لا تركضوا**) بأي معنى كان استهزاء لأن حقيقة النهي ليست بمقصودة[٢].

قوله: (**إما بلسان الحال أو المقال والقائل ملك أو من ثمة من المؤمنين**) إما بلسان الحال فالقول المقدر مجاز قدمه لأنه هو الظاهر في مثل هنا مع أنه أنطق من لسان الحال فإذا كان استهزاء في لسان المقال فكونه استهزاء في لسان الحال أولى لقوة دلالته قوله والقائل أي على تقدير كونه بلسان المقال ملك أي ملك العذاب أو من ثمة من المؤمنين ولا مانع من الجمع فأو لمنع الخلو وقد جوز كون القائل بعض[٣] اتباع بخت نصر وهو بعيد لأنه يقتضي تخصيص العذاب بما هو في يد بخت نصر وهو مع عدم كونه دليلاً عليه ينافي التهديد بنزول العذاب بأهل قرية كانت ظالمة على العموم وهذا في زجر قريش عن تكذيب الرسول عليه السلام وإيذاء أصحابه الكرام وهو المراد في قصة إهلاك الأمم الخالية.

قوله: (﴿**وارجعوا**﴾ [**الأنبياء: ١٣**]) الأمر هنا أيضاً للاستهزاء وهو ظاهر.

قوله: (**من التنعم والتلذذ أو الإتراف إبطار النعمة**) من التنعم أشار إلى أن الترف التنعم والإتراف من الأفعال إبطار النعمة الإبطار الإيقاع في البطر الذي هو الفرح والكبر.

قوله: (**التي كانت لكم**) قبل نزول العذاب وسكنتم فيه وهذا مما أترفوا من قبيل عطف الخاص على العام لكونها من أعظم إفراد النعمة قوله التي كانت لكم إشارة إلى أن الإضافة للاختصاص بطريق الملكية والسكنى كما هو الظاهر أو بطريق السكنى فقط وأما تفسيره بالنار فمع عدم ملائمته بارجعوا لا يكونون داخلين في النار حينئذٍ فلا بد من التمحل كما في ﴿ارجعوا﴾ [يوسف: ٨١].

قوله: (**غداً من أعمالكم**) غداً مستفاد من صيغة المضارع وأن المراد بالغد بعد هذا اليوم مجازاً وصيغة الترجي للاستهزاء أيضاً إذ الترجي إنما يستعمل في الأمور المترقبة من المنافع العظيمة أو لعل بمعنى كي.

---

(١) وما ذكرناه أولاً من أنه كناية عن الهرب فقول البعض والتحقيق ما ذكرناه من التضمين.

(٢) والمناسب من المعاني المجازية هنا الاستهزاء.

(٣) منشأه ما سيجيء من الرواية وقد زيفها المص.

قوله: **(أو تعذبون فإن السؤال من مقدمات العذاب أو تقصدون للسؤال والتشاور في المهام والنوازل)** أو تعذبون أي مجازاً لأن السؤال سبب للعذاب قوله فإن السؤال إشارة إليه قيل وعليه لا بد من تأويل المساكن بالنار وهو ضعيف لأن غداً في قول المصنف يصحح كون المراد بها بيوتهم التي سكنوا فيها ويؤيده قوله أو تقصدون للسؤال والتشاور عطف تفسير للسؤال فإنه صريح في أن المراد بيوتهم أمروا بالرجوع إليها كي تطلبوا للتشاور في المهام كما كان الأمر كذا قبل نزول العذاب وهذا تهكم عظيم.

قوله تعالى: قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿١٤﴾

قوله: **(لما رأوا العذاب ولم يروا وجه النجاة فلذلك لم ينفعهم)** لما رأوا العذاب تعيين وقت قولهم المذكور جواب لما[1] ما دل عليه ﴿قالوا يا ويلنا﴾ [الأنبياء: ١٤] أو هو نفسه رؤية العذاب عبارة عن رؤية أمارته قوله ولم يروا أي ولم يعلم وجه النجاة أي طريق النجاة إذ بعد رؤيته لا مجال للنجاة ولك أن تقول المراد بالرؤية العلم بالإصابة وبعد الإصابة لا وجه للنجاة وهذا أولى إذ الإيمان أول ما رؤوا أمارات العذاب قبل حلوله ينفع قال المصنف في تفسير قوله تعالى: ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا﴾ [يونس: ٩٨] أول ما رؤوا أمارة العذاب ولم يؤخروا إلى حلوله ﴿كشفنا عنهم﴾ [الأعراف: ١٣٥] الآية فحينئذٍ يتضح معنى قوله فلذلك أي لتحقق العذاب بحلوله لم ينفعهم وأما قبل الحلول فغير مقطوع بوقوعه فلا يكون إيمان يأس فينفعهم مثل نفعه قوم يونس.

قوله: **(وقيل إن أهل حضور من قرى اليمن بعث إليهم نبي فقتلوه فسلط الله عليهم بخت نصر فوضع السيف فيهم فنادى مناد من السماء يا لثارات الأنبياء فندموا وقالوا ذلك)** حضور بالضاد المعجمة والحاء والراء المهملتين علم محل باليمن والمراد بنبي قيل موسى بن ميشا وعدم التعيين هو المناسب لخلوه عن الخلل قوله يا لثارات الأنبياء اللام المفتوحة للاستعانة أو التعجب والثار أخذ الجاني والانتقام منه وإنما جمع الأنبياء إما أن يراد الجنس فيضمحل معنى الجمعية أو أخذ الانتقام من نبي واحد كالانتقام من الأنبياء مثل تكذيب مرسل تكذيب المرسلين.

قوله تعالى: فَمَا زَالَت تِّلۡكَ دَعۡوَىٰهُمۡ حَتَّىٰ جَعَلۡنَٰهُمۡ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ ﴿١٥﴾

قوله: **(فما زالوا يرددون ذلك وإنما سماه دعوى لأن المولول كأنه يدعو الويل ويقول**

قوله: يا لثارات الأنبياء أي يا أيها الناس احضروا قتلة الأنبياء يقال هو ثاره أي قاتل حميمه قال جرير:

قتلوا أباك وثاره لم يقتل

من ثارت القتيل ثارا وثؤرة أي قتلت قاتلة.

---

(١) ويحتمل أن يكون اللام مكسوراً وتخفف ما.

يا ويل تعال فهذا أوانك) يرددون ذلك أي قولهم يا ويلنا قوله لأن المولول اسم فاعل من الولولة[١] من الرباعي بوزن دحرج كأنه يدعو بالويل الأولى يدعو بالويل لأن معنى المولول الصيحة بالويل قال تعالى: ﴿لا تدعوا اليوم ثبوراً﴾ [الفرقان: ١٤] واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً قوله ويقول أي كأنه يقول يا ويل تنزيلاً له منزلة العقلاء تعال أي ائت اسم فعل.

قوله: (وكل من تلك ودعواهم يحتمل الاسمية والخبرية) لزال لأنه من النواسخ أي تلك اسم زال ودعواهم خبره أو بالعكس ولم يلتفت إلى ما قاله أبو حيان إن النحاة على أن اسم باب كان وخبره مشبه بالفاعل والمفعول فكما لا يجوز في الفاعل والمفعول التقدم والتأخر إذا وقع فيه اللبس لعدم ظهور إعرابه لا يجوز ذلك في باب كان ولم ينازع فيه إلا أحمد بن الحاج تلميذ الشلوبيني لأنه تبع فيه الزمخشري وسره أن الالتباس هنا لا يؤدي إلى فهم خلاف المراد[٢] فإن المعنى سديد سواء كان تلك اسماً لزال أو خبراً وكذا دعواهم غاية الأمر أن أحد الأمرين غير متعين لعدم القرينة.

قوله: (مثل الحصيد وهو النبت المحصود ولذلك لم يجمع) مثل الحصيد أي النظم تشبيه بليغ قوله ولذلك أي لكون الحصيد بمعنى المحصود لم يجمع مع أن الظاهر الجمعية لأن فعيلاً بمعنى المفعول يستوي فيه الواحد المذكر وغيره.

قوله: (ميتين من خمدت النار) إذا سكن لهبها فشبه القوم أي حالهم بخمود النار في الهلاك بطريق الاستئصال فأريد بالخمود هلاكهم بالمرة فاشتق من الخمود بهذا المعنى الخامد فحمل عليهم خامدون وأما حصيداً فمن باب التشبيه كما عرفته فلا استعارة فيه فلا يناسب كونه استعارة ثم الاعتذار عن ذكر الطرفين بأنه صحيح إذا لم يكن ذكر الطرفين على وجه ينبىء عن التشبيه بدليل أنهم جعلوا قوله:

قد زر ازراره على القمر

قوله: وكل من تلك ودعواهم يحتمل الاسمية والخبرية أي كل منهما يحتمل أن يكون اسم ما زالت وخبره مثل ما زالت تلك دعواهم وما زالت دعواهم تلك والمشار إليه لتلك هو الدعوى أي ما زالت تلك الدعوى دعواهم.

قوله: مثل الحصيد ذهب إلى أنه تشبيه بليغ لا استعارة مثل زيد أسد فإنه من باب التشبيه البليغ عند المحققين من علماء البيان لا من باب الاستعارة.

قوله: ولذلك لم يجمع أي لكون الحصيد بمعنى المحصود لم يجمع والقياس أن يجمع لأن موصوفه جمع وهو المفعول الأول لجعلنا وحصيداً خامدين ثاني مفعوليه فإن الفعيل إذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث.

---

(١) قيل الأولى وقياسه ويللة.

(٢) بخلاف ضرب موسى عيسى ونزاع النحاة إذا وقع التباس يؤدي إلى فساد المعنى في جواب الاحتمالين بخلاف ما نحن فيه فإن تلك إشارة إلى ويلنا وهي دعوى وحاصل المعنى وتلك الدعوى دعواهم فيستقيم المعنى سواء كان تلك اسماً أو خبراً وإفادة الحمل باعتبار التقييد بالغاية.

من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين كما صرح به في المطول في أواخر الباب الأول ولبعض المحشيين كلام طويل بذكر الأقاويل المتفرقة مما لا طائل تحته.

قوله: (وهو مع حصيداً بمنزلة المفعول الثاني كقولك جعلته حلواً حامضاً إذ المعنى وجعلناهم جامعين لمماثلة الحصيد والخمود) بمنزلة المفعول إنما قال بمنزلته لما عرفت تأويله وإذا كان كذلك فلا إشكال بأنه إن جعلنا تعدى إلى ثلاثة مفاعيل مع أنه يتعدى إلى المفعولين إذا كان بمعنى صيرنا قوله حلو حامض لأنهما يجتمعان في شيء واحد[1] يقال شراب مز بالضم أي جامع بين الحلو والحامض ومثل هذا لا يكون إلا فيما اجتمع في أمر واحد وما نحن كذلك ولذا قال جامعين لمماثلة الحصيد والخمود وهو عطف على الحصيد لأن المماثلة تجري في التشبيه والاستعارة أيضاً وقيل هو عطف على المماثلة لا على الحصيد لأنه استعارة وهو غريب.

قوله: (أو صفة له أو حال من ضميره) أو صفة له أي للحصيد وقد عرفت أن المضاف مقدر وهو المثل فلا إشكال بأن كونه للعقلاء يأباه.

قوله تعالى: وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾

قوله: (وإنما خلقناها مشحونة بضروب البدائع تبصرة للنظار وتذكرة لذوي الاعتبار وتسبيباً لما ينتظم به أمور العباد في المعاش والمعاد فينبغي أن يتسلقوا بها إلى تحصيل الكمال ولا يغتروا بزخارفها فإنها سريعة الزوال) تبصرة للنظار احترازاً عن الغافلين الأغيار والحاصل أنه ليس كبناء الناس للتلهي والزينة الغير المرضية فينبغي أن يتسلقوا أي أن يتوصلوا وأصل التسلق النزول إلى الدار من حائطها واستعمل هنا في النزول المعنوي وهو النزول من الدلائل إلى المطالب.

قوله تعالى: لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٧﴾

قوله: (ما يتلهى به ويلعب) أي لهواً مصدر مبني للمفعول بحذف الإيصال أشار به إلى أن هذه الجملة كالتأكيد لما قبله.

قوله: (من جهة قدرتنا) ظاهره غير مفيد لأن جميع الممكنات من جهة قدرته تعالى فهو استدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول والمعنى أن اتخاذ اللهو من لدنا بمعنى من جهة قدرتنا

قوله: إذ المعنى وجعلناهم جامعين لمماثلة الحصيد والخمود الخمود عطف على المماثلة لا على الحصيد.

قوله: وتسبيباً لما ينتظم به أمور العباد فيه إشارة إلى أصول علم النجوم من أن اختلاف أوضاع الأفلاك وحركات الكواكب سبب لما وقع من الحوادث والمصالح في الكائنات.

---

(١) حقيقة كحلو حامض أولاً كعالم شجاع كذا قيل.

محال وكذا الملزوم محال وهو إرادة اتخاذ اللهو أما بطلان اللازم فلأنه مستحيل والقدرة لا تتعلق بالمحال هذا مختار الفاضل السعدي لكن الامتناع الذاتي كاجتماع النقيضين مشكل بيانه هنا وإن أريد الامتناع بالغير فلا ينافي تعلق القدرة وقيل ظاهره إن اتخاذ اللهو داخل تحت القدرة فح بيان بطلان اللازم بأنه ينافي الألوهية لأنه اتباع الهوى تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

قوله: (أو من عندنا مما يليق بحضرتنا من المجردات لا من الأجسام المرفوعة والأجرام المبسوطة كعادتكم في رفع السقوف وتزويقها وتسوية الفرش وتزيينها) أو من عندنا حمل أولاً ﴿من لدنا﴾ [النساء: ٦٧] على من جهة قدرتنا مجازاً فإن ما عن جهة القدرة فهو عنده فذكر اللازم وأريد الملزوم ثم حمله على من عندنا عندية مكانة مما يليق بحضرتنا ويناسب أن يتلهى به لمناسبته في الجملة من المجردات لكن اللازم محال لما ذكرنا من أنه ينافي الألوهية لا من الأجسام الخ. وهذا مبالغة في نفي كونه في خلق السموات والأرض وما بينهما لاعباً والأجسام المرفوعة السموات والأجرام المبسوطة الأرضين قوله وتزويقها أي تزيينها والاحتمال الأخير مما لم يثبت عند أكثر المتكلمين فإنهم أنكروا المجردات من المخلوقات.

قوله: (وقيل اللهو الولد بلغة اليمين وقيل الزوجة والمراد به الرد على النصارى) وقيل اللهو الولد فح كون المعنى لكن اللازم محال أظهر من أن يخفى وكذا الاحتمال الأول مرضه لعدم ملائمته بما قبله إذ جملة لو أردنا مسوقة لتقريره وإطلاق اللهو على الولد والزوجة غير متعارف[1] ولذا قيد بلغة اليمن والمراد الرد على النصارى حيث أثبتوا ولداً وزوجة لكن لا يناسب المقام لما بيناه من المرام.

قوله: فينبغي أن يتسلقوا بها أي أن يتلقوا بها إلى تحصيل الكمال.

قوله: من جهة قدرتنا قال صاحب الكشاف وهو أن الحكمة صارفة وإلا فأنا قادر هذا بناء على أصل المعتزلة فإن الله تعالى قادر على السفه والظلم وإن كان لا يفعله وعند أهل الحق إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الظلم والسفه لأن القدرة مصححة للإمكان والمحال لا يدخل تحت الإمكان وهذا هو معنى قولهم إن الممتنع بالذات لا يدخل تحت القدرة قيل عليه إنه تعالى لما قال: ﴿لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا﴾ [الأنبياء: ١٧] علم إن المانع عدم الإرادة فينبغي أن يكون مقدوراً لأنه لا يقال في حق ما لا يكون مقدوراً لو اردت فعلته اللهو الولد ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال نفس اتخاذ اللهو والولد ليس ممتنعاً بالذات لوجوده في المخلوق بل هو ممكن في ذاته ممتنع لغيره فإن الممتنع إسناده إلى الباري تعالى وامتناع إسناده إليه إنما هو لأجل كبرياء الله تعالى وجلاله المنافي لاتصافه بصفات النقصان فكان ممتنعاً لغيره والممتنع لغيره يجوز أن يدخل تحت القدرة وما لا يدخل تحت القدرة هو الممتنع بالذات.

قوله: اللهو الولد بلغة اليمن فعلى هذا معنى لاتخذناه من عندنا لاتخذناه مما يليق بحضرتنا من القدسيات لا من العنصريات الماديات كعيسى وعزير كما زعموا.

---

(١) وإن قال الراغب تخصيص له بما هو من زينة الحياة الدنيا التي جعلت لهواً ولعباً.

قوله: (ذلك ويدل على جوابه الجواب المتقدم وقيل إن نافية والجملة كالنتيجة للشرطية) ذلك أي اللهو واللعب مفعول مقدر لفاعلين قوله والجملة أي جملة إن كنا فاعلين على تقدير إن نافية كالنتيجة الخ إنما قال كالنتيجة لأنها ليست في صورة النتيجة وعلى الأول مقررة لما قبلها أخره مع كونه أظهر معنى لأن أكثر مجيء أن النافية مع اللام الفارقة أو مع الاستثناء نحو ﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾ [الأنعام: ٢٥] ثم اتصال قوله تعالى: ﴿وما خلقنا السموات﴾ [الحجر: ٨٥] الآية هو أنه دليل على صحة الحشر كما نبه عليه بقوله وتسبيباً لم ينتظم به أمور العباد في المعاش والمعاد أورده رداً على المنكرين الذين ذكر إنكارهم.

قوله تعالى: بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾

قوله: (إضراب من اتخاذ اللهو وتنزيه لذاته من اللعب أي بل من شأننا أن نغلب الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو) إضراب أي إضراب إبطالي بمعنى الرد كما مر بيانه بل من شأننا الشأن أي العادة مأخوذ من صيغة المضارع الدال على الاستمرار قوله من جملته الجد ضد الهزل واللهو تعرضه للإشارة إلى ارتباطه بما قبله أن نغلب من التفعيل فإذا كان الحق غالباً يغلب.

قوله: (فيدمغه) أي يدمغ الحق الباطل حيثما كان.

قوله: (فيمحقه) ويزيله ولو بعد حين.

قوله: (وإنما استعار لذلك القذف وهو الرمي البعيد المستلزم لصلابة المرمى والدمغ الذي هو كسر الدماغ بحيث يشق غشاءه المؤدي إلى زهوق الروح تصويراً لإبطاله به ومبالغة فيه) وإنما استعار الخ لما أشار أولاً إلى الاستعارة قال وإنما استعار ولم يقل إنه مستعار لذلك والمشار إليه بذلك تغليب الحق على الباطل القذف نبه به على أن الاستعارة في المصدر أولاً فنقذف استعارة مصرحة تبعية قوله والدمغ أي وإنما استعار الدمغ لمحق الحق

قوله: والجملة كالنتيجة للشرطية أي فقوله: ﴿إن كنا فاعلين﴾ [الأنبياء: ١٧] على تقدير كون إن نافية كالنتيجة للجملة الشرطية المذكورة وهي لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من عندنا فكان ما قيل قوله: ﴿إن كنا فاعلين﴾ [الأنبياء: ١٧] بمنزلة قياس استثنائي مركب من شرطية لزومية وحملية ومقدمته الاستثنائية مطوية صورة القياس هكذا لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من عندنا لكن لم نتخذه من عندنا فأنتج لم نرد اتخاذ لهو فإذا كان إن في إن كنا فاعلين نافية يكون معناه قريباً من معنى تلك النتيجة لأن معنى ﴿إن كنا فاعلين﴾ [الأنبياء: ١٧] ما كنا فاعلين أي لم نفعل لهواً وهو معنى لم نرد اتخاذ لهو فلما كان معناه قريباً من معنى تلك النتيجة بل كان هو هو في المآل قال رحمه الله والجملة كالنتيجة للشرطية.

قوله: وإنما استعار لذلك أي إنما استعار القذف لتغليب الحق على الباطل تصويراً لإبطاله أي تصوير الباطل في صورة حسية لأن المستعار منه أمر حسي وإن كان المستعار له عقلياً ومبالغة فيه أي في إبطاله وإزهاقه.

الباطل قوله تصويراً لإبطاله أي الباطل به أي بالحق وهما معقولان بالأمر المحسوس وهو الرمي البعيد الخ. والدمغ الذي الخ زيادة في التوضيح والتقرير فإنه أوقع في القلب وأقمع للخصم الألد فإنه يريك المتخيل محققاً والمعقول محسوساً ولذا قال ومبالغة فيه فقوله تصويراً تعليل للاستعارة.

قوله: (وقرىء فيدمغه بالنصب كقوله:

سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فأستريحا)

فيدمغه بالنصب وهذا في غير المواضع الستة لأنه بعد خبر مثبت ولهذا احتاج إلى الاستشهاد فقال كقوله:

سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فأستريحا

والحق من اللحوق فأستريحا منصوب مع أنه واقع بعد خبر مثبت فصح قراءة النصب وهي قراءة عيسى بن عمر من الشواذ لكن قيل إن أستريحا ليس منصوباً بل مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفاً عليه بالألف انتهى ومع هذا الاحتمال لا يصح الاستشهاد به.

قوله: (ووجهه مع بعده الحمل على المعنى) ووجهه مع بعده لأنه ليس من الأشياء الستة الحمل على المعنى أي أنه إنما نصب لأنه في جواب المستقبل لأنه يشبه التمني أو الترجي في ترقب الوجود فيعطي له حكمهما وهذا مراد المصنف ولا يخفى ما فيه لأنه يرفع الأمان ويختل البيان ويقتضي كون المضارع إنشائياً كالتمني والترجي والاعتذار بالعذر الواهي التزام ما لا يلزم فالأولى الحمل على أنه شاذ كما أن نفس القراءة شاذة.

قوله: (والعطف على الحق) أي المصدر المؤول في محل الجر معطوفاً على الحق أي نقذف بالحق فالدمغ فيلزم أن يكون الدمغ مقذوفاً به وهو بعيد ولذا قيل والأظهر أن يكون الكلام على هذا من قبيل:

علفتها تبناً وماء بارداً

فالمعنى بل نقذف بالحق ويفعل الحق الدمغ لكن الأظهر إسقاط الأظهر.

قوله:

والحق بالحجاز فأستريحا

انتصاب استريح بتقدير أن والمعنى فإن استريح فوجه العطف مع كون المعطوف مفرداً وهو فأستريح بالنصب فإنه في تأويل المفرد بأن والمعطوف عليه جملة وهو الحق الحمل على المعنى فمعنى الكلام على هذا الوجه وأريد اللحوق بالحجاز والاستراحة وكذا ما في الآية تقديره بل نريد قذف الحق على الباطل ودمغ الباطل فبهذا التأويل يتطابق المعطوفان في الإفراد لكن هذا الوجه وجه بعيد لأن الظاهر عطف المفرد على الجملة وذلك التأويل تكلف بعيد.

قوله: ووجهه مع بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق معنى عطف فأستريح بالنصب على الحق الواقع في صدر المصراع الثاني من البيت للحمل على المعنى لكن هذا العطف بعيد لأن الظاهر عطف المفرد على الجملة.

قوله: (فإذا هو زاهق هالك والزهوق ذهاب الروح وذكره لترشيح المجاز) فإذا هو زاهق إذا للمفاجأة لأن الهلاك يعقب الإهلاك وأشار إلى أن زاهقاً مجاز للهلاك إذ الزهوق أصل معناه ذهاب الروح ولا روح هنا فيراد به لازم معناه ولذا قال وذكره لترشيح المجاز أي الاستعارة لأنه من لوازم المشبه به وكونه ترشيحاً مع كونه مجازاً للهلاك باعتبار أصل معناه ويجوز أن يكون باقياً على معناه كما صرح به أرباب فن البيان[1].

قوله: (مما تصفونه به مما لا يجوز عليه وهو في موضع الحال) أي مما تصفون ظرف مستقر واقعاً موقع الحال ولذا قال في موضع الحال ولم يقل حال وذو الحال الضمير في لكم وهو الصحيح الموافق لمذهب الجمهور أو حال من الويل نفسه على مذهب الأخفش.

قوله: (وما مصدرية أو موصولة أو موصوفة) وما مصدرية فلا يلائمه تفسيره أولاً بما تصفونه به قدمه لأنه يفيد العلية وعلة استحقاقهم الويل الوصف بما لا يليق به تعالى وأما كونه علة حين كون ما موصولة الخ فباعتبار كون الوصف به ففي الحقيقة العلة نفس وصفه تعالى بما لا يجوز عليه تعالى ومن جملة الوصف بما لا يليق الوصف باللهو واللعب كما هو اللازم من كلامهم ومن أطوارهم حيث أنكروا صحة حشر الأجساد ولم يتفكروا في بدائع السماء والأرض وهو إسناد اللهو إليه تعالى وبهذا يعلم ارتباط هذه الآية بما قبلها واللام في لكم للاستحقاق أو للمنفعة تهكماً.

قوله تعالى: وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾

قوله: (خلقاً وملكاً) تمييز من نسبة من في السموات والأرض إلى كونه لله تعالى فيلزم نسبته إليه تعالى إذ الخبر له لا المجرور فقط فيكون المعنى من السموات ومن في الأرض كائن له تعالى ومختص به فيكون قصر الموصوف على الصفة وفي من المقدر في الأرض تغليب للعقلاء على غيرهم فإذا كان من فيهما مختصاً بهما يلزم اختصاص السموات والأرض له تعالى بطريق برهاني ولما كان خلقاً وملكاً تمييزاً للنسبة وتفصيلاً لها لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز.

قوله: (يعني الملائكة المنزلين منه تعالى لكرامتهم عليه منزلة المقربين عند الملوك وهو معطوف على من في السموات وإفراده للتعظيم) المنزلين منه تعالى فيه إشارة إلى أن

قوله: وهو في موضع الحال الخ فتقدير الكلام على كون ما مصدرية ولكم الويل كائناً ذلك الويل لكم من وصفكم الله بما لا يليق به وعلى كونها موصولة ولكم الويل كائناً ذلك من الذين تصفونه به وعلى كونها موصوفة ولكم الويل كائناً ذلك من شيء تصفونه به.

قوله: وإفراده للتعظيم أي إفراد من عنده بالذكر مع دخوله فيمن في السموات والأرض فإن جميع المخلوقات من حيث إحاطة علمه تعالى بالكل عنده.

---

(١) حيث قالوا الترشيح يجوز أن يكون باقياً على معناه وأن يكون مجازاً.

الكلام استعارة تمثيلية والمراد عندية المكانة قوله وإفراده الخ يعني أنه من عطف الخاص على العام لنكتة وهي أنهم لكرامتهم عليه تعالى كأنهم غير داخلين في من في السموات.

قوله: (أو لأنه أعم منه من وجه) لاجتماعهما في ملائكة الأرض والسماء وانفراد من عنده في نوع الملائكة المتعالين عن التبوء وانفراد من في السماء والأرض في غير الملك.

قوله: (أو المراد به نوع من الملائكة متعال عن التبوء في السماء والأرض) فيكون عطف المباين لكن وجود هؤلاء الملائكة يحتاج إلى البيان بالبرهان فإن العرش والكرسي داخلان في السموات إلا أن تخص بالسموات السبع وإن أريد أنهم متعالون عن التبوء والاستقرار فإثباته لازم وإلا فظاهره[1] مشكل فالوجه أن المراد بمن عنده جنس الملائكة وإن النسبة بين المتعاطفين عموم مطلق لا من وجه.

قوله: (أو مبتدأ خبره ﴿لا يستكبرون عن عبادته﴾ [الأنبياء: ١٩]) فلا يكون عطف على من في السموات بل يكون عطف الجملة على الجملة وعلى الأول ﴿لا يستكبرون﴾ [الأنبياء: ١٩] حال مؤكدة.

قوله: (لا يتعظمون عنها) تفسير لفظي لقوله: ﴿لا يستكبرون﴾ [الأنبياء: ١٩] وحاصله لا يستنكفون عن عبادته.

قوله: (ولا يعيون منها) أي لا يتعبون من العبادة ولا يحصل لهم فتور وضعف أصلاً والنفي لعموم الإفراد ولعموم الأوقات.

قوله: (وإنما جيء بالاستحسار الذي هو أبلغ من الحسور تنبيهاً على أن عبادتهم

قوله: أو لأنه أعم منه من وجه فإن من عنده يعم الملائكة والعليين وغيرهم من ملائكة السموات والأرض وجميع الثقلين فإنهم جميعاً عنده وفي حوزة علمه ومن في السموات والأرض لا تتناول جميع من عنده فإن العليين وغيرهم من ملائكة السموات والأرض المقربين ليسوا من مشمولات من في السموات ومن الأرض لأن ملائكة السموات عنصريون خلقوا من دخان العناصر والعليون ليسوا بعنصريين بل هم من المجردات لا من الماديات الطبيعيات وإنما قال من وجه لأنه أخص من وجه آخر وهو أن من في السموات والأرض أعم ممن عنده لأن منهم من عنده أي في مرتبة ومنزلة منه ومنهم من ليس كذلك فمن عنده على الأول مطلق سواء كان من المقربين أو غيرهم وعلى الثاني مقيد مخصوص بالمقربين.

قوله: وإنما جيء بالاستحسار الذي هو أبلغ من الحسور وهذا جواب سؤال أورده صاحب الكشاف بقوله فإن قلت الاستحسار مبالغة في الحسور وكان الأبلغ في وصفهم أن ينفي عنهم الأدنى فأشار المص إلى جوابه بأن قال إنما جيء بالاستحسار الخ وجه كون الاستحسار أبلغ من الحسور أن في الاستحسار معنى الطلب والجد والتعب فحاصل تحقيقه أن المبالغة في ﴿لا يستحسرون﴾ [الأنبياء: ١٩] قيد للنفي فالمعنى هم يتركون الحسور تركاً متبالغاً وهو منتف عنهم

---

(١) ولم نطلع على وجود الملائكة المتعالين عن التبوء مطلقاً.

بثقلها ودوامها حقيقة بأن يستحسر منها ولا يستحسرون) تنبيهاً الخ حاصله لو وقع تعب مما حملوه وأمروا به لكان أعظم لعظم ما حملوه وثقله ودوامه كما نبه عليه ومع هذا لا يلحق بهم تعب أصلاً ولما كان صيغة المبالغة وهي لا يستحسرون لهذه الفائدة لا مفهوم المخالفة بأن انتفاء التعب على وجه المبالغة لا يستلزم انتفاء أصل التعب والفتور فيجوز تحقق أصل المشقة في العبادة لما عرفت من أنه إن لحق الفتور لحق على وجه المبالغة كما قيل في قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ [فصلت: ٤٦] إن وقع الظلم من الله تعالى لوقع على وجه المبالغة لكونه عظيماً وفعل العظيم عظيم فلا مفهوم هنا ولا هناك ولك أن تقول إن المبالغة في النفي دون نفي المبالغة بأن يلاحظ النفي أولاً والمبالغة ثانياً كما قيل في القول المذكور لوحظ أولاً نفي الظلم ثم لوحظ المبالغة في النفي وإنما احتيج إلى هذا الاعتذار مع أن أرباب اللغة صرحوا بأن حسروا متحسر بمعنى واحد لأنهم بينوا اتحادهما في أصل المعنى كما هو وظيفتهم وأما المبالغة بأن زيادة اللفظ في الأكثر تدل على زيادة المعنى فهي وظيفة أرباب علم التصريف.

قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۝٢٠﴾

قوله: (ينزهونه ويعظمونه دائماً) مقتضى قوله الليل والنهار لأنه يفيد الدوام قوله ويعظمونه إشارة إلى أن المراد المعنى العام للتنزيه والتعظيم بأنواع الثناء كالتهليل والحمدلة والتكبير والحوقلة بطريق عموم المجاز ذكر التسبيح وأريد التعظيم بالتنزيه عن سمات النقص والتوصيف بأوصاف الكمال.

قوله: (حال من الواو في ﴿يسبحون﴾ [الأنبياء: ٢٠] وهو استئناف أو حال من ضمير قبله) حال من الواو وهو احتراس وتكميل وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه فإنه لو اكتفى بقوله يسبحون الليل والنهار لتوهم أن بذلك يعرض لهم الفتور فأتى على سبيل التكميل لا يفترون دفعاً لذلك التوهم وينكشف منه أن ختم هذا الكلام بقوله: ﴿لا يفترون﴾ [الأنبياء: ٢٠] من باب مراعاة النظير كما أن ختم الكلام في الآية الأولى بلا يستكبرون الآية من مراعاة النظير أيضاً ونقل عن كعب الأخبار أنه قال إن تسبيح الملائكة وتحميدهم وغير ذلك كالتنفس لهم فلا يمنع عن التكلم شيء آخر فلا إشكال بأن بعض الملائكة مأمورون بفعل آخر كتبليغ الرسالة وغير ذلك وإلى هذا أشار المصنف في قوله تعالى: ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾ [الصافات: ١٦٤] الآية.

انتفاء بالغاً أقصى الغاية لا قيد للمنفى ليرد النفي إلى القيد المفوت للمبالغة.

قوله: ولا يستحسرون أي وهم مع أن شأن عبادتهم ذلك لا يستحسرون.

قوله: وهو استئناف أي قوله: ﴿يسبحون﴾ [الأنبياء: ٢٠] استئناف كلام جيء لبيان أن عبادتهم ما هي ومن أي جنس من أجناس الطاعة أو حال من ضمير قبله وهو ضمير لا يستكبرون أو ضمير لا يستحسرون.

قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ ﴿٢١﴾﴾

قوله: (بل اتخذوا والهمزة لإنكار اتخاذهم) بل اتخذوا أشار إلى أن أم منقطعة وبل للإضراب[1] عن قولهم: ﴿بل هو شاعر﴾ [الأنبياء: ٥] والهمزة لإنكار اتخاذهم للتوبيخ إذ هو إنكار واقعي.

قوله: (قوله من الأرض صفة للآلهة) يريد أن آلهتهم من الأرض أي أرضي لا سماوي مثل قولك فلان من مكة تريد أنه مكي أو المراد أنها من جنس الأرض أي إما من الحجارة أو من بعض جواهر الأرض فمن تبعيضية على هذا وابتدائية على المعنى الأول.

قوله: (أو متعلقة بالفعل) فيكون ظرفاً لغواً.

قوله: (على معنى الابتداء) أي من ابتدائية لأن الابتداء الاتخاذ من أجزاء الأرض ولما كان معنى الابتداء أصلاً جعله ابتدائية ولم يلتفت إلى كونها تبعيضية مع صحتها بل هي مرادة من الحمل على الابتداء كما أشرنا إليه.

قوله: (وفائدتها التحقير دون التخصيص) وفائدتها أي تقييد آلهة وإيرادها سواء كانت صفة أو متعلقة بالفعل ولم يجيء آلهة بدون التقييد مع أنها المقصودة قوله التحقير بأن آلهتهم التي يعبدونها هي الأصنام التي مصنوعة من أجزاء الأرض أو أرضي لا سماوي دون التخصيص بقرينة أنهم اتخذوا الملائكة آلهة وأن ما يعبدون من دون الله سواء كان أرضياً أو سماوياً منكر فإذا كان فائدتها التحقير دون التخصيص لا يخرج الملائكة.

قوله: (الموتى) مفعوله المقدر حذف لرعاية الفاصلة.

قوله: (وهم وإن لم يصرحوا به لكن لزم ادعاءهم لها الإلهية فإن من لوازمها الاقتدار على جميع الممكنات والمراد به تجهيلهم والتهكم بهم) وهم وإن لم يصرحوا به جواب سؤال بأنه كيف أنكر عليهم ما لا يدعون وهو اتخاذ آلهة ينشرون الموتى كما في الكشاف وأجاب بأنه وإن لم يصرحوا به لكن لزم ادعاءهم وفاعل لزم الإنشار قوله ادعاءهم مفعوله ولها متعلق به وضمير لها راجع إلى الآلهة الآلهية مفعول الادعاء ولزوم هذا لأجل لزوم الاقتدار على جميع الممكنات وتخصيص الإنشار بالذكر لذكره في الآية وتخصيصه في الآية لأنهم ينكرون البعث فأريد التوبيخ والتجهيل وإشعار بأن ما استبعدوه من الله تعالى لا يصح استبعاده لأن الالهية والألوهية إن صحت صح معها الاقتدار على جميع الممكنات

قوله: دون التخصيص يعني ليس معناه أم اتخذوا آلهة من الأرض لا من السماء.

قوله: والمراد تجهيلهم والتهكم بهم يعني أنهم إذا كانوا غير قادرين على أن يحيوا ويميتوا ويضروا وينفعوا فبأي عقل تجوزون أن تتخذوها آلهة.

---

(١) وفي الشكاف للإضراب عما قبلها والظاهر أن مراده ما ذكرناه فإن القريب مما قبلها لا يصلح أن يكون الإضراب عنه.

ومن حملته الإعادة بعد الفناء كاقتدار الابتداء بل هي أهون عليه ولهذا السر خص الإنشار بالذكر من بين الممكنات المقدورات وإلى هذا التفصيل أشار بقوله والمراد به تجهيلهم الخ أي المراد بيان جهلهم بمقتضى الالوهية ولوازمها حتى لو صح الالهية لغيره تعالى صح الاقتدار على جميع الممكنات التي من جملتها الإنشار وإحياء الموتى فإنكارهم البعث لكونهم جاهلين بالإلهية وما يترتب عليه والتهكم بهم لاتخاذهم ما هو حقير ذليل مصنوع بأيديهم وعجزها عن أمر حقير فضلاً عن أمر خطير.

قوله: (وللمبالغة في ذلك زيد الضمير الموهم لاختصاص الإنشار بهم) وللمبالغة في ذلك أي في التجهيل والتهكم زيد الضمير وهو هم أشار بقوله زيد إلى أنه لو لم يذكر لم يختل أصل المعنى ولكن له فائدة وهو التقوى والحصر أيضاً لأنهم مسند إليه قدم على الخبر الفعلي فيفيد التقوى مرة فقط ويفيد الاختصاص أخرى وصاحب الكشاف اختار الثاني(١) لأن فيه مبالغة في التجهيل والتهكم والمص اختار الأول ولذا قال الموهم الخ.

قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾

قوله: (﴿لو كان فيهما﴾ [الأنبياء: ٢٢]) الآية لما أنكر اتخاذهم آلهة من الأرض والسماء حاول الاستدلال على إبطالهما.

قوله: (﴿غير الله﴾ [الأنعام: ٤٦]) أشار به إلى أن إلا بمعنى غير هنا اسم معرب لكن يظهر إعرابه فيما بعدها لكونه على صورة الحرف.

قوله: (وصفت بإلا) تنبيه على اسمية إلا.

قوله: وللمبالغة في ذلك أي وللمبالغة في بيان جهلهم زيد الضمير الموهم لاختصاص الإنشار بهم وإنما قال الموهم دون المقيد مع أن تقديم المسند إليه يفيد الاختصاص نظراً إلى أن معنى الاختصاص فيه وهم محض منهم لا ينبغي أن يعبر عنه بلفظ الإفادة.

قوله: وصفت بإلا لما تعذر الاستثناء لعدم شمول ما قبلها لما بعدها لأن الجمع إذا كان نكرة غير محصور لا يستثنى منه لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء وإلى هذا أشار ابن الحاجب بقوله لو كان معنى قوله إلا الله معنى الاستثناء لجاز أن يقال إلا الله بالنصب ولا يستقيم المعنى لأن الاستثناء إذا سكت عنه دخل ما بعده فيما قبله ألا ترى أنك لا تقول جاءني رجال إلا زيداً بالنصب وكذا لا يستقيم أن تقول لو كان فيهما آلهة إلا الله بالنصب قال أبو البقاء لا يجوز نصبه على الاستثناء لوجهين أحدهما أنه فاسد في المعنى وذلك أنك إذا قلت لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلتهم كان معناه أن القتل امتنع لوجود زيد مع القوم وكذا يكون معنى ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] امتنع الفساد لوجود الله مع الآلهة وفي ذلك إثبات إله مع الله سبحانه وتعالى وإذا رفع على الوصف لا يلزم مثل ذلك لأن المعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا والوجه الثاني أن الآلهة هنا نكرة والجمع إذا كان نكرة لا يستثنى منه عند جماعة من

---

(١) وما اختاره صاحب الكشاف أولى لكونه مفيداً للمبالغة كما أشرنا إليها.

قوله: (لما تعذر الاستثناء) أي لتعذر الاستثناء فما مصدرية.

قوله: (لعدم شمول ما قبلها لما بعدها) لأن آلهة جمع منكر غير محصور فلا يكون الاستثناء متصلاً ولا يعلم عدم شمول ما قبلها لما بعدها فلا يكون منقطعاً ولم يتعرض له لأنه استثناء مجازاً فلم يلتفت إليه نفياً ولا اثباتاً.

قوله: (ودلالته على ملازمة الفساد لكون الآلهة فيهما دونه) أي تعذر الاستثناء لأن الاستثناء يدل على أن ملازمة الفساد لكون الآلهة فيهما دون الله وهذا ليس بمطلوب لعدم استلزامه التوحيد لأنه يفهم منه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله أي غير مستثنى منها الله تعالى لم يلزم فساد السماء والأرض وبطلانه واضح وهذا فساد معنوي أقوى من الفساد الأول اللفظي وعن هذا قال والمراد ملازمته لكونها أي لكون الآلهة فيهما مطلقاً أي من التقييد بمعية الله تعالى أو معه أي أو مع كونه مقيداً بمعية الله تعالى وهذا ليس بلازم من حمل إلا على الاستثناء فلا يثبت به التوحيد لما عرفت من جواز أن يكون حينئذٍ فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما إذا حمل على الصفة بمعنى الغير فإنه يدل على أنه ليس فيهما إله غير الله وإذا لم يكن فيهما إله غير الله يجب أن لا تتعدد الالهة إذ التعدد يستلزم المغايرة وهذا تفصيل ما أجمله المص.

قوله: (والمراد ملازمته لكونها مطلقاً أو معه حملاً لها على غيركما استثنى بغير حملاً عليها) حملاً لها أي حمل إلا على غير على خلاف الأصل قوله كما استثنى بغير على

المحققين لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء قال ابن الحاجب لو بمنزلة أن في الكلام معه موجب لأن النفي المعتوي لا يجري مجرى النفي اللفظي ألا يرى أنك تقول أبى القوم إلا زيداً بالنصب ليس إلا ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز أبى القوم إلا زيد بالرفع وكان المختار وههنا أولى إذ النفي في أبى محقق غير مقدر وفي لو مقدر ما بعدها الإثبات وقال صاحب الكشاف ومما يدل على بطلان القول بالبدل هو أن قولك ما جاءني القوم إلا زيد ونحوه مما يكون ما بعد إلا بدلاً مما قبلها عائد إلى الإثبات فمعنى ما جاءني القوم إلا زيد جاءني زيد فكذلك في قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] لو كان بدلاً لكان معناه لو كان فيهما الله لفسدتا فثبت أن قوله: ﴿إلا الله﴾ [الأنبياء: ٢٢] بمنزلة الوصف لآلهة وقال المالكي في شرح التسهيل ولا يجوز أن يجعل الله بدلاً لأن من شرط البدل في الاستثناء صحة الاستغناء به عن الأول وذلك ممتنع بعد لو كما تمتنع بعدان فإنهما حرفا شرط والكلام معهما موجب ولذلك قال سيبويه لو قلت لو كان معنا إلا زيد لهلكنا لكنت قد أحلت أي أتيت بممنوع فصح قول سيبويه إن لو لم يفرغ العامل من بعدها لما بعد إلا كما فرغ بعد النفي وإن كان ما يدل عليه من الامتناع شبيهاً بالنفي ولو كانت بذلك مستحقة لتفريغ ما يليها من العوامل لكانت مستحقة لغير ذلك مما يختص بحروف النفي كزيادة من في معمول ما يليها قال صاحب الكشاف في هذا المقام وذلك إن أعم العام يصح نفيه ولا يصح إثباته قيل مراده لأن أعم العام في طرف النفي غير ممتنع وفي طرف الإثبات ممتنع مثلاً يجوز أن يقال ما في الدار إلا زيد ولا يصح أن يقال كان في الدار إلا زيد لأن معناه كان في الدار جميع الأشياء إلا زيد.

خلاف الأصل لأنها في الأصل صفة حملت على إلا في الاستثناء فقوله حملاً لها تعليل لقوله وصفت بإلا والظاهر أن استعمال إلا بمعنى الغير واستعمال غير بمعنى إلا مجاز لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها.

قوله: **(ولا يجوز الرفع على البدل لأنه متفرع على الاستثناء ومشروط بأن يكون في كلام غير موجب)** هذا مانع آخر من الاستثناء وهو أنه لو كان استثناء لكان منصوباً لأن إبداله فرع كونه استثناء ومشروط بأن يكون الخ وهذا الكلام موجب فلا يكون مرفوعاً على البدلية وأنت خبير بأنه بعد بيان تعذر الاستثناء بأمرين لا يحتاج إلى هذا البيان ولو فرض كون الكلام غير موجب كما ذهب إليه المبرد لأن لو امتناعية في معنى النفي لكان الاستثناء والرفع على البدلية محالاً أيضاً لفساد المعنى فالتعرض له قليل الجدوى.

قوله: **(لبطلتا)** فسره به إذ المراد بالفساد ليس مجرد التغير كما هو المتعارف في الفساد بل المراد الفناء والاضمحلال بالكلية.

قوله: **(لما يكون بينهما)** أي بين الالهين اكتفاء بالأدنى فإنه إذا علم استحالة الاثنين علم استحالة ما فوقه بطريق الأولوية دون العكس فعلم أن المراد بالآلهة في النظم الجليل ما فوق الواحد بقرينة أنه لو كان المراد ظاهره لم يثبت التوحيد إذ لا يلزم من بطلان ما فوق الاثنين بطلان الاثنين ولعل إيراد الجمع في النظم بناء على أنهم اثبتوا آلهة متعددة فسيق الكلام لإبطالهما لكن المراد التعدد مطلقاً ولذا ذكر أئمة المتكلمين في تقرير برهان التمانع اثنين حيث قالوا لو أمكن الهان صانعان الخ.

قوله: **(من الاختلاف والتمانع)** والمراد باختلافهما الاختلاف في الإرادة بأن أراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه قوله والتمانع عطف تفسير له ويدل عليه ما ذكره في سورة البقرة في بيان التوحيد حيث قال وإن اختلفت أي إرادتهما لزم التمانع والتطارد بعد قوله فإن توافقت إرادتهما فالفعل إن كان لهما الخ ثم قال بعد قوله وإن اختلفت لزم التمانع والتطارد كما أشار إليه بقوله: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] لكان الفاضل المحشي قال أو التمانع فجعله[1] مقابلاً للاختلاف وجعل قوله فإنها تعليلاً للاختلاف وجعل قوله وإن تخالفت فيه تعليلاً للتمانع ففي كلام المص نشر على ترتيب اللف وهو مخالف لما أسلفه في سورة البقرة كما عرفته أو كلام المص هنا مخالف لكلامه هناك فليتأمل.

قوله: **(فإنها إن توافقت في المراد تطاردت عليه القدر وإن تخالفت فيه تعاوقت عنه)**

قوله: فإنها إن توافقت في المراد تطاردت عليه القدر أي اجتمعت القدر وتواردت على

---

(١) مع أنه أيضاً من قبيل الاختلاف مآلاً وإن كان إرادتهما متوافقة لكنه لزم أن يطرد قدرة كل منهما قدرة الآخرة وهو تخالف من هذه الجهة.

فإنها أي الآلهة كذا في النسخ التي عندنا فالصواب لأنهما أي الهان إن توافقا الخ لما عرفت في تعبيره بالتثنية في قوله: لما بينهما إلا أن يقال الضمير في فإنها راجع إلى الإرادة المنفهم من المقام قوله في المراد بأن يريد كل منهما الفعل كحركة زيد مثلاً إرادة مستقلة تطاردت عليه القدر أي لزم أن تطرد قدرة كل منهما قدرة الآخر لامتناع اجتماع مؤثرين على أثر واحد وامتناع ترجيح الفاعل بدون مرجح وعجز الآخر المنافي للألوهية فلا جرم أن التطارد بالمعنى المذكور لازم فلا يوجد هذا العالم المحسوس وهذا مراد المص كما يدل عليه بيانه في سورة البقرة وإن تخالفت أي الإرادة فيه أي المراد تعاوقت أي الإرادة عنه فلا يوجد توضيحه أن الإرادة بأن أراد أحدهما شيئاً كحركة زيد والآخر ضده لزم التعاوق وهو أن يعوق قدرة كل منهما الآخر لأنه إن لم يتعاوق لزم إما وجود الضدين معاً وهو محال بديهة أو عجز أحدهما وهو محال أيضاً لفرضنا أنه ذو قدرة تامة وإرادة إرادة مستقلة وهو ينافي الألوهية فثبت لزوم التعاوق فلا يوجد مقدور أصلاً فإذا ثبت امتناع اللازم بكلا شقيه ثبت امتناع الملزوم وهو تعدد الآلهة فثبت التوحيد بهذه الآية الكريمة فمآل الوجهين التطارد والتمانع كما عرفته وفي سورة البقرة لم يتعرض في صورة التوافق التطارد ولما ثبت به التوحيد قطعاً فالملازمة قطعية والحجة يقينية على ما فهم من كلام المص قال علي القاري في شرح الفقه الأكبر فالمحققون كالغزالي والبيضاوي وابن الهمام ما قنعوا بالاقناعية وجعلوا من الحقائق القطعية بل قيل يكفر قائلها انتهى فعلم من ذلك أن مختار البيضاوي الملازمة قطعية وطريق كونها قطعية ملاحظة إمكان التمانع لا التمانع بالفعل توضيحه أنه لو تعدد الهان مؤثران في السماء والأرض حيث قال الله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله﴾ [الأنبياء: ٢٢] وليس المراد التمكن فيهما بداهة واتفاقاً لأمكن التمانع فلا يكون أحدهما صانعاً أو كلاهما صانعين مؤثرين فإنه إن توافقت الإرادة أي لو أمكن توافق الإرادتين لأمكن تطارد القدر على أن جهة القضية الإمكان وكذا الكلام في قوله وإن تخالفت فيه الخ لكن إمكان التطارد والتعاوق باطل لاستلزامه المحال وكل ممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال والتطارد والتعاوق يلزم من فرض وقوعهما محال وهو عدم هذا العالم المحسوس فلا يكونان ممكنين ولما كان التالي باطلاً يكون المقدم باطلاً وهو تعدد

مقدور واحد تعلقت به إرادتهما معاً فإن حصل منهما لزم اجتماع العلل المستقلة على معلول واحد وهو محال وإن لم يحصل لزم عجز الجميع وإن حصل من واحد دون غيره فمن سوى ذلك الواحد عاجز لا يكون إلهاً.

قوله: وإن تخالفت فيه تعاوقت أي وإن تخالفت في المراد بأن يريد واحد وجوده والآخر بقاءه في كتم العدم أو يريد واحد مثلاً حركة زيد والآخر سكونه فإن حصل مرادهما يلزم اجتماع النقيضين وإن لم يحصل عاقت قدرة كل قدرة الآخر من أن تؤثر في المقدور وإن حصل مراد واحد دون الآخر لزم أن لا يكون الآخر إلهاً لعجزه عن تأثير قدرته في مراده هذا إشارة إلى البرهان التمانعي المذكور في علم الكلام.

الآلهة المستلزم لإمكان التمانع استلزاماً قطعياً فثبت التوحيد بهذه الآية جزماً دائماً اختار كون الحجة قطعية لأن الآية مسوقة لإثبات إنكار آلهة من الأرض هم ينشرون فلو لم تكن الملازمة قطعية لا يتم اثبات ذلك الإنكار فيجب صون أبلغ الكلام كلام الله الملك العلام عن مثل هذه الخدشة الموهمة لسوء الإيهام وعن هذا اختار المحققون كونها يقينية ولا محذور في اعتبار المقدمة المطوية في تقرير البرهان لدى علماء الأعيان والجملة الفعلية قضية أيضاً قد تكون جهتها ضرورة وغير ذلك من الإمكان ونحوه ومن حمل على الملازمة العادية والحجة الاقناعية حمل التمانع على التمانع بالفعل كما هو الظاهر واختاره النحرير التفتازاني في شرح العقائد وتبعه الفاضل السعدي هنا وحمل مراد المص عليه لكنه لم يصب لما قررناه من أن سوق الآية يقتضي حمله على الحجة القطعية ولو بالتمحلات المقبولة وبهذا التقدير الذي هو من مواهب الرحمن اضمحل كثير من الإشكال الذي تحير دونه الأذهان منه أنه يجوز أن يتفقا من غير تمانع فاندفع بقولنا لأمكن التمانع ومنه أنه يجوز أن تكون المخالفة والممانعة غير ممكن لاستلزامه المحال لما عرفت أن الممانعة والمخالفة أمر ممكن في نفسه(١) قال الفاضل السعدي وقد اقتبس علماء الإسلام من مشكاة هذه الآية الكريمة أنوار حجج ساطعة وبراهين لامعة انتهى مثل برهان التمانع الذي هو العمدة في اثبات التوحيد بحيث لا يرد عليه شيء مما أورد هذه الآية الكريمة ولذا اختار بعض كون الآية حجة اقناعية وليت شعري ماذا منعهم من حمل الآية الكريمة على معنى لا يرد عليه شيء من المنوع التي كانت باعثة إلى أن الملازمة عادية مع أنهم حملوا البراهين المأخوذة من الآية الشريفة على معنى لا يرد عليه شيء مما أوهموه وهذا من أعجب العجائب وأقوى الغرائب فإن قيل ايستلزم هذا أكفار قائلها كما نقل عن البعض قلنا إلا كفار مردود لكون قائلها مؤولاً متمسكاً بشبهة قوية وهي كون المعنى لو كان إله غيره لزم التمانع بالفعل ولا ريب في ورود المنع عليه فتكون الملازمة عادية ألا يرى أن منكر كون البسملة في أوائل السور من القرآن كالإمام مالك وقدماء الحنفية لا يكفر لذلك كما فصل في أوائل المرآة فعليك الاحتراز عن اكفار مشايخ الدين الذين ينتفع الناس بعلمهم إلى يوم الدين بل الواجب لك أن تطلب لكلامهم محملاً صحيحاً ومرجعاً حسناً كيف لا والقائلون بأن الآية حجة اقناعية قد قضى نحبهم(٢) وهم مصرون على ذلك فيترتب عليه ما ترتب عليه وعند ذلك تسكب العبرات وتحيرت القوى والآلات.

قوله: (**فسبحان الله**) نتيجة لما تقدم من البرهان الساطع وهذا دليل على أن الملازمة قطعية لأنه تعجيب من عبادة هذه المحدثات المحقرة الخسيسة وعدها شريكاً للمعبود بالحق العظيم دلت على عظمته العلوية والسفلية الأجسام العظيمة بعد اثبات وحدانيته بالحجة الساطعة.

---

(١) على أنه لو سلمنا أنه غير ممكن لكن تعدد الإله محال فيجوز استلزام المحال المحال.

(٢) أصل النحب النذر استعير للموت لأنه كنذر لازم في رقبة كل حيوان.

قوله: (المحيط بجميع الأجسام الذي هو محل التدابير ومنشأ المقادير) محل التدابير أشار به إلى أنه سمي عرشاً تشبيهاً لسرير الملك في نزول الأمور والتدابير.

قوله: (من اتخاذ الشريك والصاحبة والولد) من اتخاذ الشريك وهو المذكور فيما سبق والصاحبة والولد وهما مذكوران في مواضع أخر ولو اكتفى بالأول لكفي في الارتباط.

قوله تعالى: لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾

قوله: (لعظمته وقوة سلطانه وتفرده بالألوهية والسلطنة الذاتية) لعظمته إن كان ضميرهم يسألون للعباد مطلقاً قوله وتفرده بالألوهية أن جعل الضمير للآلهة ولا ضير في العموم أي لعظمته الخ تعليل لعدم السؤال سواء كان الضمير للعباد أو للآلهة إذ التفرد بالألوهية والسلطنة سبب ظاهر لعدم السؤال.

قوله: (لأنهم مملوكون مستعبدون والضمير للآلهة أو للعباد) والكلام لف ونشر غير مرتب على الاحتمال الأول والمراد بالآلهة عزير والمسيح والملائكة لكن لم يذكروا هنا وما ذكر هنا الأصنام فهي لا تسأل فالأولى الاكتفاء بالعباد على أن الآلهة داخلة في العباد.

قوله تعالى: أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ ۖ هَـٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ ۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٤﴾

قوله: (كرره استعظاماً لكفرهم واستفظاعاً لأمرهم وتبكيتاً واظهاراً لجهلهم) هذا بناء على أن الإنكار السابق لاتخاذ الآلهة مطلقاً بناء على أن قيد الأرض للتحقير لا للتخصيص كما أشار إليه المصنف.

قوله: (أو ضماً لإنكار ما يكون لهم سنداً من النقل إلى إنكار ما يكون لهم دليلاً من العقل) فحينئذٍ لا تكرار حقيقة لتغايرهما باعتبار تغاير دليليهما ويؤيده عطفه بأو وما ذكره أولاً من التكرار حقيقة فباعتبار قطع النظر عن دليليهما.

قوله: (على معنى أوجدوا آلهة ينشرون الموتى فاتخذوهم آلهة لما وجدوا فيهم من خواص الألوهية) على معنى أوجدوا الخ هذا ثابت باقتضاء النص إذ الاتخاذ يتوقف على الوجود فلذا اعتبر في توضيح المعنى الوجود.

قوله: (أو وجدوا في الكتب الإلهية الأمر بإشراكهم فاتخذوهم متابعة للأمر ويعضد ذلك أنه رتب على الأول ما يدل على فساده عقلاً) أو وجدوا الخ هذا بيان أم اتخذوا الثاني قوله ما يدل على فساده عقلاً وهو قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما﴾ [الأنبياء: ٢٢] الآية لأنه

قوله: أو ضماً لإنكار ما يكون لهم سنداً من النقل إلى إنكار ما يكون لهم دليلاً من العقل يعني أن الهمزة للإنكار والاستفهام الإنكاري ههنا في معنى النفي أي ليس لدعوتهم هذه سند قط لا من جهة العقل ولا من طريق النقل فكرر الإنكار بذكر أم اتخذوا في الموضعين ضماً لإنكار دليلهم العقلي مبالغة في إشراكهم لإفادة تكرير النكير أن ليس لهم دليل قطعاً.

وإن كان نقلاً لكن الدليل ما أشير إليه من إمكان التمانع المستلزم لفساد العالم وهو عقلي وهذا دليل على أن الملازمة في الآية الكريمة قطعية عند المص وهو مذهب المحققين.

قوله: (وعلى الثاني ما يدل على فساده نقلاً) وهو قوله: ﴿هذا ذكر من معي﴾ [الأنبياء: ٢٤].

قوله: (على ذلك إما من العقل أو من النقل فإنه لا يصح القول بما لا دليل عليه) قال في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿قل هاتوا برهانكم﴾ [الأنبياء: ٢٤] فإن كل قول من السمعيات لا دليل عليه غير ثابت إذ السمعيات لا تثبت في نفس الأمر ما لم يدل عليه دليل من الشارع فعلم منه أن ترك قوله من العقل لازم والاعتذار بأنه ناظر إلى الوجه الأول وهو أن يكون التكرار لاستعظام كفرهم ليس بشيء إذ السمعيات[1] لا تعرف إلا بنص من الشارع إلا أن يقال نصب الدليل العقلي نص دليل من الشارع.

قوله: (كيف وقد تطابقت الحجج على بطلانه عقلاً ونقلاً) كيف أي كيف يصح القول بلا دليل عليه مع قيام الدليل على خلافه وبطلانه عقلاً ونقلاً إذ التوحيد دل عليه دليل عقلي ونقلي.

قوله: (من الكتب السماوية فانظروا هل تجدون فيها إلا الأمر بالتوحيد والنهي عن الإشراك والتوحيد لما لم يتوقف على صحة بعثة الرسل وإنزال الكتب صح الاستدلال فيه بالنقل ومن معي أمته ومن قبلي الأمم المتقدمة) والتوحيد الخ جواب سؤال بأن ثبوت الشرع موقوف على التوحيد فلو اثبت به التوحيد لزم الدور وسيأتي تفصيله في أواخر هذه السورة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وإضافة الذكر إليهم لأنه عظتهم) وإضافة الذكر هو القرآن لأنه عظتهم فالإضافة إلى المفعول ولأدنى ملابسة.

قوله: (وقرىء بالتنوين والاعمال وبه وبمن الجارة) مثل قوله تعالى: ﴿أو إطعام في

قوله: والتوحيد لما لم يتوقف على صحة بعثة الرسل وإنزال الكتب صح الاستدلال فيه بالنقل هذا جواب ما يقال كيف يستدل بما في الكتب السماوية على التوحيد وإنزالها متفرع على توحيد من أنزلها فأجاب بأن بعثة الرسل وإرسالهم متوقف على وجود الصانع لا على وحدته فيجوز إثبات وحدانيته تعالى بالكتب المنزلة على أيدي الرسل.

قوله: على أن مع اسم هو ظرف كقبل وبعد كما أن من الجارة تدخل على قبل وبعد فكذا يدخل من الظروف على ما هو بمنزلتها وهو مع.

قوله: وإضافة الذكر إليهم لأنه عظتهم فتكون الإضافة لأدنى ملابسة مثل الإضافة في كوكب الخرقاء.

قوله: وقرىء بالتنوين والأعمال يعني إذا كان ذكر منوناً يكون من معي ومن قبلي مرفوعاً بالفاعلية أو منصوباً بالمفعولية.

---

(١) وأما في العقليات فيجوز أن يكون المدعي صادقاً في دعواه مع كونه عاجزاً عن إثباته فلا يقال فيها فإن كل ما لا دليل عليه من العقليات فليس بثابت.

يوم ذي مسغبة يتيماً﴾ [البلد: ١٤، ١٥] قوله وبه أي وقرىء بالتنوين وبمن الجارة.

قوله: (على أن مع اسم هو ظرف كقبل وبعدها) على أن مع اسم لا حرف هو ظرف بمعنى عند فدخلت من عليها كما تقول من عندي والمعنى هذا ذكر من عندي ولا إضافة الذكر إلى الأمة قال أبو حيان هو اسم يدل على الصحبة والاجتماع أجري مجرى الظرف فدخلت عليه من كما دخلت على قبل.

قوله: (﴿بل أكثرهم لا يعلمون﴾ [الأنبياء: ٢٤]) وفي الكشاف بل عندهم ما هو أصل الشر والفساد وهو الجهر ظاهره أنه إضراب من اتخاذهم آلهة إلى ما هو سبب الاتخاذ فهو من باب الترقي لأن عدم التمييز بين الحق والباطل شر عظيم ومنشأ شر كثير.

قوله: (ولا يميزون بينه وبين الباطل) لازم المعنى لأن عدم العلم بالحق مستلزم لعدم هذا التمييز.

قوله: (وقرىء الحق بالرفع على أنه خبر محذوف وسط للتأكيد بين السبب والمسبب) خبر محذوف أي هو الحق فح نزل لا يعلمون منزلة اللازم أي ليس في شأنهم العلم وهذا أبلغ في نفي علمهم الحق ومرجع هو المحذوف الحكم بعدم العلم الحق وسط أي هذه الجملة معترضة وفائدة الاعتراض التأكيد أي التأكيد ليكون سبب إعراضهم الجهل وعدم العلم قوله بين السبب وهو الجهل والمسبب وهو الاغراض.

قوله: (من التوحيد واتباع الرسول من أجل ذلك) إشارة إليه.

قوله تعالى: وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾

قوله: (تعميم بعد تخصيص فإن ذكر من قبل من حيث إنه خبر لاسم الإشارة

قوله: وبه ومن الجارة أي وقرىء بالتنوين وبمن الجارة في الموضعين وقرىء الحق بالرفع على أنه خبر محذوف فتقديره هو الحق أي توحيد الخالق واتباع الرسل هو الحق.

قوله: بين السبب والمسبب أي بين السبب الذي هو عدم علمهم المدلول عليه بلا تعلمون وبين المسبب الذي هو الإعراض المدلول عليه بقوله: ﴿فهم معرضون﴾ [الأنبياء: ٢٤].

قوله: من أجل ذلك أي ومن أجل عدم علمهم بالحق أخذ معنى العلية من الفاء في فهم الدال على معنى التسبيب.

قوله: تعميم بعد تخصيص فإن ذكر من قبلي من حيث إنه خبر لاسم الإشارة مخصوص بالموجود بين أظهرهم يعني أن المراد بالذكر في قوله: ﴿هذا ذكر من قبلي﴾ [الأنبياء: ٢٤] بقرينة وقوعه خبراً لاسم الإشارة هو الذكر المخصوص بين أظهرهم وهو الكتب الثلاثة المتقدمة القريبة بالزمان لزمان محمد ﷺ وهي الإنجيل والتوراة والزبور فإن ما هو قريب بالزمان فهو كالمشاهد المحسوس صالح لأن يشار إليه بالإشارة الحسية فقوله بعد هذا التخصيص ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول﴾ [الأنبياء: ٢٥] الخ تعميم لحكم الشهادة بالتوحيد للكتب الإلهية المتقدمة على القرآن طرا أجمعا يعني ليس هو ناطقاً بتوحيد الصانع فقط بل هو وما تقدمه بالزمان من الكتب السماوية كلها شاهدة بتوحيد الصانع ناطقة بوحدانيته آمرة بوصفه بصفة الوحدة.

مخصوص بالموجودين اظهرهم وهو الكتب الثلاثة وقرأ حفص وحمزة والكسائي نوحي إليه بالنون وكسر الحاء والباقون بالياء وفتح الحاء) تعميم بعد تخصيص دفع توهم التكرار والسبب في التخصيص اظهار شرافتها قوله الموجود الخ هذا بناء على اشتراط الكتاب للرسول وإلا فلو كانت الإشارة إلى جميع الكتب المنزلة لكانت الآية تعميماً بعد تخصيص أيضاً لأن الرسول إذا كان المراد به الأعم لكان عاماً لمن له كتاب أولاً.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾

قوله: (نزلت في خزاعة حيث قالوا: الملائكة بنات الله) خزاعة هي قبيلة من العرب كانوا يعبدون مناة وهي صخرة عظيمة ولم يعم اليهود والنصارى مع أن ظاهر اللفظ يشمله لأن ما بعده ينتظم الملائكة[1] ظاهراً.

قوله: (تنزيه له عن ذلك بل هم عباد من حيث إنهم مخلوقون وليسوا بأولاد) من حيث إنهم مخلوقون إشارة إلى استدلال على فساد قولهم كما فصل في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وقالوا اتخذ الله ولداً﴾ [البقرة: ١١٦] إلى قوله: ﴿فإنما يقول له كن فيكون﴾ [البقرة: ١١٧].

قوله: (مقربون وفيه تنبيه على مدحض القوم وقرىء بالتشديد) مقربون قرباً معنوياً لتجردهم عن العوائق وهذا هو الملائم للملائكة المدحض من الدحض وهو الوقوع بما يزلق أي منشأ خطئهم ذلك كأنه محل زلتهم وهو توهمهم أنهم لقربهم أولاد له وفي مدحض استعارة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس وقرىء بالتشديد من التفعيل للمبالغة.

قوله تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾

قوله: (لا يقولون شيئاً حتى يقوله كما هو ديدن العبيد المؤدبين) الديدن بفتح الدال وسكون الياء العادة.

قوله: (وأصله لا يسبق قولهم قوله فنسب السبق إليه وإليهم وجعل القول محله وأداته) أي أصل هذا الكلام إن لم يقصد المبالغة والتنبيه المذكور لا يسبق قولهم قوله كما أشار إليه أولاً لا يقولونه شيئاً حتى يقوله إذ السبق صفة قولهم لا صفتهم قوله وجعل القول

قوله: وفيه تنبيه على مرخص القوم يعني أن الكفار لما علموا تقرب الملائكة من الله تعالى وكرامتهم عنده من الكتب الإلهية المنزلة عليهم توهموا أنهم أولاده فمنشأ خطئهم هو هذا.

قوله: وجعل القول محله وأداته الخ قوله محله إشارة إلى احتمال أن تكون الباء في بالقول بمعنى في وقوله وأداته إشارة إلى احتمال أن تكون للاستعانة.

---

(١) وأما في سورة البقرة فحكم بشموله اليهود والنصارى أيضاً لأن ما بعده ملائم للشمول كما لا يخفى على الناظرين.

محله أي محل السبق هذا يقتضي كون الباء للظرفية قوله وأداته يقتضي كونها للاستعانة فالظاهر أو أداته لكن النسخ التي عندنا وأداته بالواو فالواو بمعنى أو نفي نسبة لا يسبقونه مجاز عقلي.

قوله: (تنبيهاً على استهجان السبق المعرض به للقائلين على الله ما لم يقله) على استهجان أي على كمال قبح السبق أي سبق خزاعة قوله المعرض به صفة السبق وقيل صفة الاستهجان وإنما قال المعرض به لعدم دلالة اللفظ عليه لا حقيقة ولا مجازاً بل فهم من عرض الكلام وجانبه وجه فهمه أنه تعالى لما حكى عنهم القول الشنيع البشيع ثم نفى عن الملائكة السبق فهم من عرض الكلام أنهم يسبقونه بالقول حيث قالوا في حقه تعالى ما لم يقله وما لم يمكن أن يقوله فالسبق المعرض به مجاز في قولهم ما لم يقله وبملاحظة هذا التنبيه كان ما اختير في النظم الكريم مطابقاً لمقتضى الحال وكون المذكور أصلاً بناء على ظاهر الحال ولا ريب أن اعتبار السبق بينهم وبين ذات الله تعالى اشنع من اعتباره بين قولهم وقوله فإن في الأول جعل المسبوق الذات الجليلة الموصوفة بالصفات الكاملة وفي الثاني قوله تعالى: وشتان ما بين المسبوقين فلو قيل لا يسبق قولهم قوله لا يوجد التعريض ويفوت التنبيه على استهجان سبقهم.

قوله: (وأنيب اللام عن الإضافة اختصاراً وتجافياً عن تكرير الضمير وقرىء لا يسبقونه بالضم من سابقته فسبقته اسبقه) وأنيب اللام عن الإضافة أي لم يقل بقولهم وهذا مذهب الكوفيين وأما عند البصريين فالضمير محذوف في مثل هذا أي بالقول منهم واختار مذهب الكوفيين لأن التقدير خلاف الظاهر والمراد بتكرير الضمير ضمير الملائكة ذكروا بالضمير في ﴿يسبقونه﴾ [الأنبياء: ٢٧] فلو قيل بقولهم لزم تكرار الضمير وهذا التكرير وإن لم يكن قبيحاً لكن تركه أحسن حسبما أمكن وإلا فتكرير الضمير شائع ذائع كما فيما سبق هنا وفيما لحق قوله وقرىء لا يسبقونه بضم الباء هذا من باب المغالبة كما أشار إليه

قوله: تنبيهاً علة لنسبة السبق إليهم دون القول لا لها ولجعل القول محل السبق وأداته وإن كان أوهمه عطفه عليه بالواو أو لأن قوله وجعل القول محله وأداته متفرع على نسبة السبق إليهم لازم له وليس كلاماً آخر مستقلاً فإنه لما أسند السبق الذي من شأنه أن يسند إلى القول إليهم لزم أن يبين أن سبقهم في أي شيء هو وبأي شيء كان.

قوله: وأنيب اللام عن الإضافة المعنى ﴿لا يسبقونه﴾ [الأنبياء: ٢٧] بقولهم.

قوله: وتجافيا عن تكرير الضمير يعني لو قيل بقولهم يلزم تكرير ضمير الملائكة وهو الواو في ﴿لا يسبقونه﴾ [الأنبياء: ٢٧] والضمير المضاف إليه للقول.

قوله: وقرىء ﴿لا يسبقونه﴾ [الأنبياء: ٢٧] بالضم من سابقته فسبقته أسبقه يعني يكون السبق على هذا مستعملاً على طريق المغالبة فالمعنى لا يغلبونه في السبق بالقول أي إن تكلفوا به لا يساعدهم فيه نفوسهم وتأبى عقولهم لما ركن في قلوبهم الخشية واستولى عليهم الخوف من جلال الله تعالى وعظمته.

بقوله من سابقته الخ ويلزم فيه ضم عين المضارع ما لم يكن عينه أو لامه باء كما تقرر في علم التصريف ويخدشه قراءة العامة بالكسر إلا أن أنه ليس من باب المغالبة.

قوله: (لا يعملون قط ما لم يأمرهم به) أشار إلى أن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي يفيد الحصر هنا وقيل تقديم الجار والمجرور للتخصيص وهذا هو الأولى نقل عن أبي مالك أنه قال ورد استعماله في الإثبات وباب المجاز مقيس واسع فقط هنا استعمل لاستغراق ما سيأتي مجازاً كما استعمل في الاثبات مع أنه ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان قال في القاموس وتختص بالنفي ماضياً والعامة تقول لا أفعله قط وهو لحن انتهى وإنما كان لحناً إذا لم يعتبر العلاقة المصححة للمجاز وهو استعماله في مطلق النفي ثم استعماله في نفي المستقبل إما لكونه فرداً من المطلق أو مجازاً بعلاقة الإطلاق والتقييد فيكون مجازاً بمرتبتين كما هو المشهور في نظائره فلا يكون لحناً خطاء بل كان فصيحاً بليغاً.

قوله تعالى: يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾

قوله: (لا يخفى عليه خافية مما قدموا وأخروا) مما قدموا معنى ﴿ما بين أيديهم﴾ [الأنبياء: ٢٨] وأخروا معنى ﴿وما خلفهم﴾ [الأنبياء: ٢٨] وقد مر التفصيل في آية الكرسي[1].

قوله: (وهو كالعلة لما قبله والتمهيد لما بعده) بيان ارتباطه بما قبله وإنما قال كالعلة لعدم كونه في صورة التعليل قوله: ﴿لا يخفى عليه خافية﴾ [الحاقة: ١٨] الخ إشارة إلى أن المراد به تعميم علمه تعالى بأمورهم وأحوالهم لكن الأولى لا يخفى عليه شيء بدل خافية وجه التعميم لأن جميع أمورهم لا تخلو عن هذين الأمرين.

قوله: (فإنهم لإحاطتهم بذلك يضبطون أنفسهم ويراقبون أحوالهم) وإحاطتهم ليست معلومة هنا بل لكونها من الأمور المعلومة المسلمة وفيه دليل على أنهم يفعلون ما يؤمرون وما نقل عنهم مثل قصة هاروت وماروت فلا أصل له قطعاً وأن إبليس ليس من الملائكة وقد مر تفصيله في سورة البقرة.

قوله: لا يعلمون قط ما لم يأمرهم أخذ معنى القصر من تقديم الجار والمجرور على الفعل.

قوله: مهابة منه تعليل للنفي في ﴿لا يشفعون﴾ [الأنبياء: ٢٨] لا للمنفي.

قوله: وهو كالعلة لما قبله والتمهيد لما بعده فإن تعلق علمه تعالى بجميع أحوالهم وإحاطتهم بذلك علة لتعظيمهم له الموجب لأن لا يسبقوا بالقول ولا يعملوا إلا بأمره تأدباً وأن لا يشفعوا إلا لمن ارتضى أن يشفع له مهابة منه تعالى وأن يشفقوا من خشيته.

---

(١) حيث جوز فيها عكس هذا وجوز أيضاً كون المراد أمور الدنيا وأمور الآخرة أو عكسه أو ما يحسونه وما يعقلونه أو ما يدركونه وما لا يدركونه.

قوله: (﴿ولا يشفعون﴾ [الأنبياء: ٢٨]) عطف على يعملون وجملة يعلم ما بين اعتراضية.

قوله: (أن يشفع له مهابة منه) مفعول ارتضى وفيه تقرير لقوله: ﴿لا يسبقونه بالقول﴾ [الأنبياء: ٢٧] أي لا يشفعون لأحد ولا يقولون في شأن الشفاعة حتى يقول الله لهم ويأذن لهم فح يشفعون له وهو المراد بمن ارتضى قوله مهابة منه تعالى مفعول له ومنفهم من قوله: ﴿وهم من خشية﴾ [المؤمنون: ٥٧] الخ فلا يتم ما ذكره المعتزلة من أن الشفاعة لا تكون لأصحاب الكبائر من عصاة المؤمنين وتمسكوا بهذه الآية بأنهم ليسوا ممن ارتضى ولما كان المراد بمن ارتضى من أذن له بدلالة قوله: ﴿يومئذٍ لا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له﴾ [طه: ١٠٩] اندفعت شبهتهم على أنهم ممن ارتضى باعتبار إيمانهم[1].

قوله: (عظمته ومهابته) أي الخشية أريد بها ما هو سببه مجازاً بقرينة مشفقون وأشار إليه بقوله وأصل الخشية الخ حيث اعتبر فيها أمرين والمراد التعظيم فقط فيكون مجازاً لا محالة والعلاقة إما الجزئية والكلية كما هو الظاهر من عبارته أو السببية.

قوله: (مرتعدون وأصل الخشية خوف مع تعظيم) قيد خارج عن مفهومه.

قوله: (ولذلك خص بها العلماء) قال تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [فاطر: ٢٨] على قراءة رفع العلماء.

قوله: (والاشفاق خوف مع اعتناء) بشيء من نحو نفسه وولده وصديقه.

قوله: (فإن عدي بمن فمعنى الخوف فيه اظهر وإن عدي بعلى فبالعكس) فإن عدي كما في هذه الآية إذ الخوف يتعدى بمن إذ التقدير ﴿وهم مشفقون من خشيته﴾ [الأنبياء: ٢٨] قدم لرعاية الفاصلة أو للحصر وإن عدي بعلى فبالعكس أي معنى الاعتناء فيه اظهر لكن بملاحظة العطف والميل إذ تعدية الاعتناء بعلى غير ظاهر ما لم يضمن فيه معنى الميل.

قوله تعالى: ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّيٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾

قوله: (من الملائكة أو من الخلائق) من الملائكة لتقدم ذكرهم فحينئذٍ يعلم حكم غيرهم بطريق الأولى أي لو فرض صدور هذا القول منهم فهم يعذبون مع قربهم وشرافتهم فما ظنكم بغيرهم نظيره قوله تعالى: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ [الزمر: ٦٥] الآية

قوله: ولذلك خص بها العلماء كما قال الله تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [فاطر: ٢٨] حيث جيء بطريق القصر بكلمة إنما.

قوله: فإن عدي بمن فمعنى الخوف فيه أظهر وإن عدي بعلى فبالعكس فإذا قلت أشفقت منه فالأظهر أن معناه خفت منه وإذا قلت أشفقت عليه فالأظهر أنه بمعنى عظمته واعتنيت عليه.

---

(١) وقد استوفى في ردهم الكلام في علم الكلام.

ولا يبعد أن يكون هذا تعريضاً لمن يقول ذلك مثل تلك الآية قوله أو من الخلائق فيدخل الملائكة دخولاً أولياً فيحصل الارتباط بما قبله ومن تبعيضية كما في الأول لكن قوله وادعاء ذلك عن الملائكة يوهم أن من في منهم لبيان من في ومن يقل فلا تغفل.

قوله: (يريد به نفي النبوة[1] وادعاء ذلك عن الملائكة وتهديد المشركين بتهديد مدعي الربوبية) النبوة بتقديم الباء على النون وادعاء مجرور عطف على البنوة ونفي الإدعاء مفهوم من الشرط لأنه مفروض فرض محال كما في قوله تعالى: ﴿لئن أشركت﴾ [الزمر: ٦٥] وهذا الشرط للاستمرار أي لو فرض هذا القول منهم سواء كان صدوره منهم في الماضي أو المستقبل لكان كذا لكن الشرط مقطوع الانتفاء لما عرفت من أنهم: ﴿لا يسبقونه بالقول﴾ [الأنبياء: ٢٧] الآية لكنه فرض تهديداً للمشركين حيث قالوا: الملائكة بنات الله بتهديد مدعي الربوبية لأنه لازم له لزوماً جلياً.

قوله: (من ظلم نفسه بالإشراك وادعاء الربوبية) من ظلم نفسه بالاشراك كمشركي العرب فإنهم اشركوا بادعاء أن الملائكة بنات الله تعالى ومدعي الربوبية كفرعون ومدعي الربوبية على زنة الفاعل وضبط بعضهم بزنة المفعول ولا يعرف له وجه.

قوله تعالى: أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾

قوله: (أو لم يعلموا وقرأ ابن كثير بغير واو) أو لم يعلموا أي المراد رؤية القلب وإنما حملها عليه لأنهم لم يشاهدوا ذلك ولو أريد المبالغة لم يبعد والتقدير لم يتفكروا[2] ولم يعلموا.

قوله: (ذات رتق أو مرتوقتين) ذات رتق أشار أن حمل رتق بتقدير مضاف وجعله من قبيل إقبال وإدبار للمبالغة لا يناسب المقام وتأويله بالمشتق أي كانتا مرتوقتين مآله ما ذكره المص وإنما لم يقل ذاتي رتق لإرادة الجنس به.

قوله: (وهو الضم والالتحام أي كانتا شيئاً واحداً وحقيقة متحدة) وهو الضم فسر بالمضموم منه قوله وحقيقة الخ تفسير لشيء واحد.

قوله: (﴿ففتقناهما﴾ [الأنبياء: ٣٠] بالتنويع والتمييز) بالتنويع أي بضم الاعراض المنوعة والتعينات المميزة كذا قيل وهذا يقتضي أن تكون السموات والأرض متحدتان في

قوله: يريد نفي الربوبية وادعاء ذلك عن الملائكة هذا ناظر إلى أن يكون ضمير منهم في ومن يقل منهم راجعاً إلى الملائكة وقوله وتهديد المشركين بتهديد مدعي الربوبية ناظر إلى أن يكون الضمير عائداً إلى الخلائق كافة فيكون الكلام تعريضاً لمن يدعي الربوبية من البشر كفرعون.

---

(١) وادعاء المشركين ليس البنوة بل البناتية لكن عبر بها تنبيهاً على كمال قبح ما اختلقوه.

(٢) وهذا التقدير أولى من تقدير أنكروا قدرتنا على البعث ولم يعلموا.

الماهية والحقيقة وهو مخالف للمنقول إلا أن يقال إنهما متحدتان في الجنس كما يشعر به قوله بالتنويع وهو أيضاً محل تأمل إذ الكلام في الأجزاء الخارجية وهي متخالفة في السماء والأرض قيل قوله بالتنويع والتمييز لف ونشر مشوش فإن كان رتقها التحاماً ففتقها تمييزها بانفصال أجزائها وإن كان اتحاد حقيقتها ففتقها جعلها نوعاً متغايرة في الحقيقة انتهى والأظهر أن المراد برتقها الالتحام والضم المراد بالفتق تمييزها بانفصال أجزائها وكون المراد بحقيقة واحدة كحقيقة واحدة في كمال الالتحام وهذا الوجه غير مذكور في الكشاف ولا يعرف له وجه قوله حقيقة واحدة سوى الحمل على التشبيه وأما قوله بالتنويع فموافق لما ورد في الآثار من أن السموات والأرض طبقات متباعدة متغايرة في السموات متحدة في الأرضين كما أشار إليه في أوائل سورة الأنعام.

قوله: (أو كانت السموات واحدة) وهذا على قاعدة الفلاسفة من أن السموات كقشور البصلة المتلاصقة وأن الأرض واحدة لا متعددة فضلاً عن سبعة والكل مخالف لما نطق به القرآن وتفسير القرآن بما يخالف القرآن مما يضطرب فيه الأذهان.

قوله: (ففتقت بالتحريكات المختلفة حتى صارت أفلاكاً) وهذا معنى فتقها حتى صارت أفلاكاً أي تسعة متلاصقة مثل قشور البصلة المتلاصقة كما مر.

قوله: (وكانت الأرضون واحدة) وهذا معنى الرتق.

قوله: (فجعلت باختلاف كيفياتها وأحوالها) وهو فتقها.

قوله: (طبقات أو أقاليم) وعند[1] أهل الشرع الأرض أيضاً سبع طبقات منفصلة بعضها عن بعض في كل طبقة منها مخلوقات وأرسل إليهم رسل بالبينات ومن أراد الاستقصاء فليراجع إلى تفسير اللباب في أوائل سورة البقرة وهذا مقتضى قوله تعالى: ﴿ومن الأرض مثلهن﴾ [الطلاق: ١٢] وتفسيرها بالأقاليم السبعة ليس بمناسب.

قوله: (وقيل كانتا بحيث لا فرجة بينهما ففرج وقيل كانتا رتقاً لا تمطر ولا تنبت) وقيل كانتا بحيث الخ فالرتق عدم الفرجة بينهما والفتق وهو الفصل بين المتصلين والتفريج بينهما وهذا مذكور في الكشاف وهو الظاهر الخالي عن التكلف الواهي وكذا قوله كانتا رتقاً لا نمطر الخ ظاهر جلي لا يحتاج إلى تمحل خفي ولعل وجه تمريضه ما أشار إليه بقوله فيكون المراد الخ والأمر فيه سهل.

قوله: (ففتقناهما بالمطر والنبات) بالمطر ناظر إلى فتق السماء والنبات إلى فتق الأرض فيكون الرتق استعارة كالفتق وهو من أصناف البلاغة ولا وجه لتمريضه.

قوله: (فيكون المراد بالسموات سماء الدنيا وجمعها باعتبار الآفاق أو السموات

قوله: فيكون المراد بالسموات سماء الدنيا لأن المطر لا ينزل إلا من هذه السماء.

---

(١) احتراز عن ترهات الفلاسفة.

بأسرها على أن لها مدخلاً ما في الأمطار) لاتصال بعضها ببعض كان بعضها دعام بعض.

قوله: (والكفرة وإن لم يعلموا ذلك فهم متمكنون من العلم به نظراً) جواب سؤال مقدر فإن الاستفهام لإنكار عدم علمهم بذلك ولزم منه اثبات العلم حاول بيان وجهه وحاصله إن تمكنهم من العلم به نزل منزلة العلم مجازاً لكونه ذريعة إلى العلم والتمكن أي القدرة به إما بسبب نظر صحيح أو بسبب استفسار أو مطالعة والأول ليفيد اليقين أرجح ولذا قدمه والثاني والثالث تقليد معتبر في باب الاعتقاد أيضاً لكن يأثم بترك الاستدلال.

قوله: (فإن الفتق عارض مفتقر إلى مؤثر واجب ابتداء أو بوسط) فإن الفتق الخ خصه بالذكر لأنه اظهر من الرتق وإلا فهو أيضاً بل السموات والأرض أيضاً حادث لا بد له من مؤثر واجب الوجود وهذا جار في وجوه الرتق والفتق كلها ابتداء كالأفعال الصادرة من الله تعالى بدون مدخلية كسب العبد أو بواسطة[1] وهو الأفعال التي لكسب العبد فيها مدخل وأما ما قيل من أنه أصالة الرتق وعروض الفتق مما لا يستقل به العقل فلا يعلم بالنظر فمدفوع بأن مراده بأن الفتق عارض أنه حادث عارض بعد إن لم يكن وليس مراده أن الرتق أصل غير عارض كيف لا وأن العالم بجميع أجزائه حادث بمعنى أنه موجود بعد إن لم يكن بل هو أصل بالنسبة إلى الفتق بل التخصيص لظهور الفتق لعروضه وحدوثه بعد حدوث الرتق وعروضه نظيره استدلال سيدنا خليل الله عليه صلوات الله بأفول الكوكب والقمر والشمس دون طلوعها لظهوره كما صرح به المص والعروض والأصل بهذا المعنى مما يستقل به العقل إذ الكلام فيمن يقدر على الاستدلال بأن الإمكان والحدوث محوج الممكن والحادث إلى علة وتلك لا بد وأن يكون واجب الوجود دفعاً للتسلسل أو الدور وأما جواب الفاضل المحشي فمع خفائه في نفسه لا يتيسر إلا لمن له مهارة في علم الميزان والله المستعان.

قوله: (أو استفساراً من العلماء) عطف على نظراً منتظم للوجوه كلها وقيل هذا على الأوجه الباقية وفي بعض الوجه الثالث لا يستقل العقل بإدراكه والمراد من العلماء علماء أهل الكتاب والمراد الكتب السماوية ما سوى القرآن بل الكتب الثلاثة التي إشتهرت بينهم.

قوله: (ومطالعة الكتب) منصوب عطف على الاستفسار بيان طريق تمكن العلم فحينئذٍ يكون منوناً والكتب مفعوله هذا لمن يقدر على المطالعة والاستفسار لمن لا يقدر عليها.

قوله: (وإنما قال كانتا ولم يقل كن لأن المراد جماعة السموات وجماعة الأرض)

قوله: أو السموات بأسرها على أن لها مدخلاً ما في الأمطار بكسر الهمزة مصدر أمطرت السماء وهذا مبنى على أصل علم النجوم فإن علماء علم النجوم ذهبوا إلى أن ما وقع من الحوادث إنما هو بسبب اختلاف أوضاع الأفلاك وحركات الكواكب.

---

(١) والقول بأن الابتداء إشارة إلى مذهب الحق قوله أو بواسطة إشارة إلى مذهب الفلاسفة لا يناسب فتناً هذا.

جماعة السموات وهي واحدة وحدة نوعية وكذا الكلام في جماعات الأرض فثنى الضمير نظراً إلى وحدتهما وحدة نوعية كما ثنى الضمير في وحدتهما وحدة شخصية.

قوله: (وقرىء رتقاً بالفتح على تقدير شيئاً رتقاً أي مرتوقاً كالرفض بمعنى المرفوض) على تقدير شيئاً رتقاً لأنه صفة مشبهة فلا يكون خبراً لكانتا لإفراده فيقدر شيئاً فيكون صفة له والشيء لكونه جنساً يصح حمله على المثنى وعلى الجمع أيضاً وقد قيل إنه مصدر أيضاً فلا إشكال في إفراده لكن يؤول بتقدير ذات رتق ونحوه كما مر.

قوله: (وجعلنا) عطف على أن السموات والمعنى أو لم ير الذين كفروا أنا جعلنا فيكون عطف الجملة الاسمية بتقدير أنا.

قوله: (وخلقنا من الماء كل حيوان كقوله: ﴿والله خلق كل دابة من ماء﴾ [النور: ٤٥]) وخلقنا حمل جعلنا على خلقنا لتعديته إلى مفعول واحد ومن ابتدائية قدم لأنه أهم قوله كل حيوان أشار إلى أن المراد بكل شيء حيي كل حيوان عبر به تنبيهاً على أن حياة كل شيء بالماء فلا يتناول الملك قوله كقوله: ﴿والله خلق كل دابة﴾ [النور: ٤٥] تأييد للأمرين كون الجعل بمعنى خلق وكون المراد بكل شيء كل حيوان ويخدشه أن المص جعل الدابة عاماً للملائكة في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿ولله يسجد ما في السموات﴾ [النحل: ٤٩] الآية.

قوله: (وذلك لأنه من أعظم مواده في التركيب أو لفرط احتياجه إليه وانتفاعه به

قوله: وقرىء رتقاً بالفتح أي بفتح التاء فيكون صفة مشبهة مثل حسن كالرفض بفتح الفاء بمعنى المرفوض فحينئذٍ يجب أن يقدر موصوف مفرد تقديره كانتا شيئاً رتقاً وإلا لا يجوز وصف التثنية بالمفرد بخلاف قراءة المصدر فإنه لا تجب المطابقة فيه فإن المصدر لكونه موضوعاً للجنس يصح وقوعه صفة الكثير لعموم معناه وشموله على إفراده.

قوله: والكفرة وإن لم يحلموا ذلك فهم متمكنون من العلم نظراً قيل فيه نظر لأن المراد بالنظر في قوله وهم متمكنون من العلم نظراً إما أن يكون نظر العين فهو مشكل لأنهم ما رأوها رأي عين قط لقوله تعالى: ﴿ما أشهدتهم خلق السموات والأرض﴾ [الكهف: ٥١] وإما أن يكون نظر القلب الذي هو الفكر والاستدلال فهو أيضاً مشكل لأن الأجسام قابلة للرتق والفتق في أنفسها فالحكم عليها بالرتق أولاً وبالفتق ثانياً لا سبيل إليه إلا بطريق السمع والنقل من الكتب الإلهية والجواب عنه أن الأجسام لإمكانها قابلة للرتق والفتق وقابليتها لهما بالنسبة إلى ذاتها على السواء فلا بد لقبول أحد المقبولين المتنافيين مع استواء نسبتهما إليهما من مخصص خارج عنها وذلك المخصص هو الباريء تعالى الفاعل لما يشاء ويريد.

قوله: وخلقنا من الماء كل حيوان الخ فسر جعل تارة بخلق واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿والله خلق كل دابة من ماء﴾ [النور: ٤٥] لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً وتارة بصير الذي هو من أفعال القلوب ولما كان الوجه الأول مثبتاً بالشهادة قدمه على الوجه الثاني.

قوله: وذلك من أعظم مواده الخ هو بيان وجه تخصيص الماء بالذكر من بين الطبائع الأربعة التي خلق الله كل حيوان منها.

بعينه) من أعظم مواده الأربعة الماء والتراب والهواء والنار قوله ولفرط احتياجه إشارة إلى أنه كما يحتاج إلى الماء في ايتاء خلقه يحتاج أيضاً في بقائه أشد الاحتياج لكن كونه علة لخلق كل حيوان من الماء محل نظر والظاهر أن الواو بمعنى أو قوله بعينه احتراز عن التراب وجه تخصيص الاحتراز عن التراب لأن المشهور أن الإنسان وهو أشرف الحيوان مخلوق من تراب كما ذكر في مواضع عديدة من القرآن قبل الخلق منه حينئذ على طريق التشبيه كأنه لفرط احتياجه خلق منه كقوله تعالى: ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ [الأنبياء: ٣٧] فيكون مجازاً فيلزم الجمع[1] بين الحقيقة والمجاز في نسخة الواو إن لم يجعل بمعنى أو قوله بعينه وأما في التراب فالانتفاع بما يحصل منه كالنبات والانتفاع بالماء كما يكون بعينه كذلك يكون بما يحصل منه كالنبات أيضاً والاثمار وكون المراد به الانتفاع بالتغذية احترازاً عن الثلاثة الباقية تكلف إذ لا معنى للتغذية بالماء.

قوله: **(أو صيرنا كل شيء حي بسبب من الماء لا يحيى دونه)** أو صيرنا كل شيء هو إشارة إلى أن الجعل يمكن أن يكون من صير فيتعدى إلى مفعولين المفعول الأول كل شيء والثاني من الماء أي وصيرنا كل شيء حتى كائناً من الماء بالتفصيل الذي ذكرنا آنفاً قوله بسبب من الماء حاصل المعنى والباء للملابسة والسبب بمعنى الاتصال قوله من الماء بيان للسبب قيل والمراد أن من في النظم اتصالية كما في قوله: أنت مني بمنزلة هارون من موسى والمعنى وصيرنا كل شيء حي متصلاً بالماء مخالطاً له غير منفك عنه قوله لا يحيى دونه أي لا يبقى في الحياة بدون الماء إشارة إلى ذلك وذكر الشيء لا ينافي ما عداه فلا إشكال بأن كل حيوان متصل بالهواء في التنفس فوق الاتصال بالماء على أن الماء ينتفع بعينه وبما يحصل منه كما عرفته.

قوله: **(وقرىء حياً على أنه صفة كل أو مفعول ثانٍ والظرف لغو والشيء مخصوص بالحيوان)** على أنه صفة كل لكن المتعارف كونه صفة للمضاف إليه لكل قوله أو مفعول ثانٍ فح إن كان المراد حياً حقيقياً فهو مخصوص بالحيوان وإن عمم إلى المجاز بطريق عموم

قوله: وانتفاعه بعينه أي غير مخلوط بالبواقي من العناصر الثلاثة الأخر بخلاف تلك الثلاثة الأخر فإن انتفاع الحيوان بكل من تلك الثلاثة بعد كونه ممتزجاً بالبواقي كالخبز واللحم وأنواع النبات وفيه نظر فإن الهواء ينتفع بعينه أيضاً بالتنفس لتبريد حرارة القلب والنار منتفع بها بعينها بالتسخن وطبخ الأطعمة غير مخلوطين بالبواقي من العناصر فلعل التخصيص لكون الماء ظاهر الانتفاع به فإن قلت ليست النار محسوسة بالبصر ظاهرة الانتفاع بها قلت النار التي ينتفع الحيوان بها ليست بنار خالصة بل هي مخلوطة بالدخان وهو شيء أرضي والنار الخالصة ليست المرئية بالبصر.

قوله: وقرىء حيا على أنه صفة كل هذا على تقدير كون جعل بمعنى خلق وقوله أو مفعول ثانٍ على تقدير كونه بمعنى صير.

---

(١) وهو وإن كان جائزاً عند المصن لكنه تكلف فالأولى جعله بمعنى أو كما وقع في بعض النسخ.

المجاز فيعم النبات أيضاً فالأول هو الظاهر المعول ولذا قال والشيء مخصوص.

قوله: (﴿أفلا يؤمنون﴾ [الأنبياء: ٣٠]) أي ألا ينظرون نظراً صحيحاً فلا يؤمنون والاستفهام للإنكار الواقعي.

قوله: (مع ظهور الآيات) فإن عدم الإيمان ح في غاية من الشناعة.

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ (٣١)﴾

قوله: (ثابتات من رسى الشيء إذا ثبت) أي جبالاً ثابتات في مقرها وقد مر الكلام فيه في سورة الرعد.

قوله: (كراهة أن تميد بهم) إشارة إلى أن ﴿أن تميد بهم﴾ [الأنبياء: ٣١] مفعول له لجعلنا هذا وجه وما أشار إليه بقوله وقيل لأن لا تميد وجه آخر وهذا مذهب الكوفيين وقد مر التفصيل في سورة النحل.

قوله: (وتضطرب) بحيث لا يكون مقر أحد قال في سورة النحل وقيل لما خلق الله الأرض جعلت تمور فقالت الملائكة ما هي بمقر أحد على ظهرها فأصبحت وقد أرسيت بالجبال فلا وجه بالإشكال بالزلازل إذ المراد اضطرابها على الدوام فلا يقال إن تقدير الكراهة ليس بمناسب فإن مكروه الله يستحيل وقوعه والمشاهدة بخلافه لوقوع الزلازل.

قوله: (وقيل لأن لا تميد فحذف لا لا من الإلباس) لأن بديهة العقل قاضية بأن اضطراب الأرض لا يكون علة لجعل الرواسي.

قوله: (في الأرض أو الرواسي مسالك واسعة) مسالك تفسير السبل واسعة تفسير فجاجاً.

قوله: (وإنما قدم فجاجاً وهو وصف له ليصير حالاً فيدل على أنه حين خلقها خلقها كذلك) ليصير حالاً إذ الصفة لا تتقدم[1] فيدل سبب كونه حالاً دلالة التزامية على أنه خلقها

قوله: والشيء مخصوص بالحيوان هذا على تقدير نصب حياً أيضاً ولولا تخصيص الشيء بالحيوان على ذلك التقدير لا يصح المعنى لأن جميع ما يطلق عليه اسم الشيء لم يخلقه الله تعالى حال كونه من الماء ولا صير جميعه حياً.

قوله: وإنما قدم ﴿فجاجاً﴾ [الأنبياء: ٣١] وهو وصف ليصير حالاً على ما هو المقرر في علم النحو من أنه إذا أريد الحال عن النكرة وجب تقديم الحال على ذي الحال لئلا يلتبس بالصفة في صورة نصب ذي الحال فإذا أريد مقارنة مفهوم الصفة للفعل العامل في الموصوف وكونه قيداً له غير الوصف إلى جعله حالاً فتلك المقارنة هي النكتة لجعل ﴿فجاجاً﴾ [الأنبياء: ٣١] حالاً عن سبلاً كما قرره رحمه الله.

---

(١) والتردد في كونه حالاً محققة أو مقدرة والبعض اختار الثاني والظاهر أنها محققة إذ الوسعة محققة حين الخلق.

حين خلقها كذلك لأن الحال تدل على أن ذا الحال موصوف بمضمون الحال حين أسند العامل إليه دون الصفة وأشار إلى أن جعلنا هنا بمعنى خلق وإن جعل بمعنى صير فالمفعول الثاني يكون فيها وفي قوله وهو وصف تنبيه على أن فجاجاً وصف في الأصل لدلالته على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها فإنه يدل على ذات مبهمة موصوفة بالسعة فلا يضره الغلبة الاسمية فلا إشكال بأنه اسم لدلالته على ذات معينة وهي الطريق الواسعة والاسم لا يكون صفة ألا يرى أنه يصح أن يقال جرح فج فعلم أنه في الأصل مطلق الواسع وكونه موصوفاً في قوله تعالى: ﴿من كل فج عميق﴾ [الحج: ٢٧] فباعتبار كونه اسماً بالغلبة على أنه يصح توصيف الصفة لا سيما إذا قصد المبالغة وله توجيه آخر كما صرح به في الكشاف وهو أن المراد بالوصف معنى الوصف لأن السبيل هو الطريق والفج الطريق الواسعة فلدلالته على معنى زائد كان كالوصف فإذا قدم يكون ذكر السبل بعده لغواً لو لم يكن حالاً كما سيظهر وعروض الوصفية كافٍ في كونه صفة لشيء مثل مررت بنسوة أربع لكن الوجه الأول هو الراجح المعول.

قوله: (أو ليبدل منها سبلاً فيدل ضمناً على أنه خلقها ووسعها للسابلة مع ما يكون فيه من التوكيد) أو ليبدل عطف على قوله ليصير فيدل ضمناً أي التزاماً لا تضمناً لأنه ليس جزء الموضوع له بل خارج لازم له ولا بد من هذا القيد في الأول كما نبهنا عليه ولا يعرف وجه ذكره هنا دون هناك مع أن المتعارف عكسه قوله على أنه خلقها ووسعها للسابلة بالباء أي المسافر وجه الدلالة أن البدل هو المقصود بالنسبة فيدل على أنه خلقها ووسعها للسابلة أما الخلق للسابلة فمنفهم من التعبير بالسبل وأما التوسيع فاعتبار أنه بدل من اللفظ الدال على الوسعة وقد مر مراراً أن المبدل منه ليس في حكم السقوط بالكلية فيلاحظ إما جوازاً كما هنا أو وجوباً كما في قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجن﴾ [الأنعام: ١٠٠]

قوله: أو ليبدل منه سبلاً عطف على قوله ليصير حالاً فالمعنى إنما قدم فجاجاً وهو وصف ليصير حالاً أو ليكون سبلاً بدلاً منه دالاً ضمناً على أنه تعالى خلقها ووسعها للسابلة فعلى هذا يكون ﴿فجاجاً﴾ [الأنبياء: ٣١] مفعول جعلنا وهو بمعنى خلقنا وجه دلالة الإبدال على العلية المذكورة من حيث إن البدل مقصود بالنسبة وإن السبل دال على السابلة التزاماً لأن خلقها إنما هو للسابلة فيفيد الإبدال ضمناً إن خلق الفجاج لأجل التسبيل للسابلة لأن ترتب الحكم على الوصف يفيد معنى علية الوصف لذلك الحكم والحكم هو التسبيل المدلول عليه بقوله سبلاً والوصف هو معنى الوسعة المدلول عليه بفجاجاً والمبدل منه وإن كان في حيز السقوط في تعلق العامل لكن لا يخلو عن ملاحظة ما عند ترتب البدل عليه فيكون سلوك السابلة بذلك الاعتبار غاية للخلق الموسع وهذا هو معنى دلالة الإبدال ضمناً على العلية وهذه الدلالة لا تكون إلا في صورة التقديم فإذا أخر وقيل سبلاً فجاجاً بالوصف يفيد الكلام معنى العلية أيضاً لكن يفيد عليته لمطلق الخلق لا للخلق الموسع.

قوله: مع ما يكون فيه أي في الإبدال من التوكيد لإفادته ذكر شيء مرة بعد أخرى والفرق بالإجمال والتفصيل.

الآية على أن المبدل منه ليس في حكم السقوط لفظاً فيكفي ذلك في انفهام معناه في البدل قوله مع ما يكون الخ لأنه لما دل الفجاج على الطريق مع الوسعة فذكر السبل بعده كالتكرار فيكون تأكيداً وفي صورة التأخير يكون كالتكرار فالأولى تركه[1].

قوله: (إلى مصالحهم) أي الدنيوية والأخروية ومن جملتها الاستدلال على التوحيد وصيغة الترجي لأنه من عادة العظماء أو بمعنى كي.

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ ۝٣٢﴾

قوله: (عن الوقوع مقدرته أو الفساد والانحلال إلى الوقت المعلوم) عن الوقوع متعلق بمحفوظاً وكذا الباء في بقدرته مثل قوله تعالى: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا﴾ [فاطر: ٤١] الآية قوله أو الفساد أي عن الفساد والوقوع أيضاً من قبيل الفساد قوله والانحلال عطف تفسير له ومصحح للتقابل قوله إلى الوقت الخ متعلق بمحفوظاً أيضاً وهو يوم القيامة وفيه إشارة إلى أنه مخصص بالغاية بالدلائل الدالة على خراب هذه السموات ولم يتعرض للغاية لعلمها من موضع آخر.

قوله: (بمشيئته) تفنن في البيان حيث ذكر في الأول القدرة وهنا المشيئة وكلاهما متحققان فيهما أي محفوظ عن الوقوع بقدرته وإرادته ومحفوظ عن الانحلال بقدرته ومشيئته فإن كلا منهما لا ينفك عن الآخر في الأفعال الاختيارية الموجودة والحفظ عن الانحلال موجود كالحفظ عن الوقوع.

قوله: (أو استراق السمع بالشهب) أي محفوظ عن الاستراق وهذا الحفظ ليس من ابتداء الخلق بل حدث بعد ميلاد عيسى عليه السلام وبعد ميلاد نبينا عليه الصلاة والسلام فالمتبادر الحفظ من ابتداء الجعل إلى نفخ الصور ولذا أخره وأيضاً قد يقع الاستراق أحياناً وفائدة ذكر السقف للتنبيه على أن حفظها ليس كحفظ دور الدنيا فإن سراق الدنيا ربما تسلقت من سقوفها بخلاف هذا السقف فإنه محفوظ عن الاستراق أو لبيان ما في نفس الأمر وإن لم يكن له مدخل في الحفظ والقول بأنه يضيع ضائع.

قوله: (أحوالها الدالة على وجود الصانع ووحدته وكمال قدرته وتناهي حكمته التي يحس ببعضها ويبحث عن بعضها في علمي الطبيعة والهيئة) أحوالها الدالة إشارة إلى أن التعبير عنها بالآيات لدلالتها على وجود الصانع الخ وقد فصل وجه الدلالة في البقرة في قوله تعالى: ﴿إن في خلق السموات والأرض﴾ [البقرة: ١٦٤] الآية قوله ويبحث عن بعضها الخ الأولى تركه لأنه تعالى ذم المشركين على أنهم اعرضوا عن النظر في آياتها الدالة على وجود الخ مع أنها محسوسة وأما الأحوال المبحوث عنها في علمي الطبيعة والهيئة فمع عدم كون أكثرها مطابقة للواقع فأكثر الناس عنها معرضون وأما الذين يستدلون بالآيات المحسوسة على

(١) لأن هذا الوجه ليس بمخصوص في التقديم.

المطالب العلية فلزم ذمهم بالإعراض عن دقائق العلمين ولم يقل أحد من العالمين.

قوله: (غير متفكرين) أي المراد اعراض معنوي.

قوله تعالى: وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٣٣﴾

قوله: (﴿وهو الذي خلق الليل﴾ الخ) قدم لكونه متقدماً وجوداً وهو عبارة عن الظلمة ولكونها عدم الملكة تعلق به الخلق والنهار أي الضوء والشمس ملائمة للنهار والقمر ملائم لليل.

قوله: (بيان لبعض تلك الآيات) إشارة إلى ارتباطه لما بعده والالتفات من التكلم إلى الغائب للتنبيه على مغايرته لما قبله.

قوله: (أي كل واحد منهما والتنوين بدل من المضاف إليه) نقل عن أبي حيان أنه قال يجوز في كل[1] مراعاة اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾ [الإسراء: ٨٤] ومراعاة المعنى نحو قوله: ﴿وكل كانوا ظالمين﴾ [الأنفال: ٥٤] وفيما نحن فيه قدر المص المضاف إليه المحذوف واحد منهما أي نكرة مفردة مع أن الخبر جمع واعتبر جانب اللفظ وأما الجمع فمأول كما سيجيء أو أيضاً ليس المراد بالكل الكل المجموعي حتى يرد أنهما ليسا في فلك واحد بل في فلكين بل المراد الكل الإفرادي كما هو مقتضى إضافة الكل إلى النكرة وأما إذا أضيف إلى نكرة قال جمهور النحاة يجب مراعاة معناها وإفراد الضمير مع المفرد نحو كل رجل قائم ولا يجوز قائمون وخالفهم أبو حيان فيه فجوز الوجهين.

قوله: (والمراد بالفلك الجنس كقولهم كساهم الأمير حلة) لما قدر النكرة المفردة لزم بحسب الظاهر كون كل واحد منهما في فلك واحد فأشار إلى الجواب بأن المراد بالفلك الجنس أي الفرد الشائع لا الكلي المأول بالجمع وللتنبيه على ذلك قال كقولهم كساهم الأمير حلة أي كسا كل واحد منهم حلة نظيره ركب القوم دوابهم والمعنى حينئذٍ كل واحد من الشمس والقمر في فلكه المخصوص ومن هذا ينكشف صحة أن يراد بالجنس الكلي المأول بالجمع المراد به ما فوق الواحد ويجعل من قبيل انقسام الآحاد إلى الآحاد بل هذا أولى أن يراد به الفرد الشائع لأن جعله من قبيل انقسام الآحاد إلى الآحاد غير ظاهر.

قوله: غير متفكرين جعل الإعراض مجازاً مستعاراً لترك التفكر في الآيات فكأن آيات السماء لكونها ظاهرة الدلالة على كمال قدرة الصانع تعالى دعتهم إلى التفكر فيها فأعرضوا.

قوله: والمراد بالفلك الجنس هذا جواب عما عسى يقال إن كل واحد من الشمس والقمر يسبح على فلك على حدة ولا يسبحان على فلك واحد وظاهر الآية تدل على أنهما يسبحان على فلك واحد من افراد الفلك.

---

(١) هذا إذا انقطع عن الإضافة كما فيما نحن فيه وأما إذا أضيف إلى نكرة فحالها مذكور في أصل الحاشية وأما إذا أضيف إلى المعرفة فيراد به إحاطة الأجزاء إن كان المضاف إليه معرفة مفردة وإن كان جمعاً فقد يكون لإحاطة الإفراد مثل قوله تعالى: ﴿ومن كل الثمرات﴾ وقد يكون لإحاطة الأجزاء كما في المغني.

قوله: (يسرعون على سطح الفلك إسراع السابح على سطح الماء) يسرعون أي في الحركة قوله إسراع السابح أشار إلى أن يسبحون استعارة تبعية والمشبه به أعرف بالنظر إلينا لكونه محسوساً ولا يلزم كونه أقوى من المشبه به صرح به التحرير في المطول والاستقراء شاهد عليه فمن لم يفهم ذلك وجعله استعارة تمثيلية تكلف ثم المراد بحركتهما الحركة بواسطة الملك لا ما زعمه الحكماء من أن الكواكب السبعة السيارة تتحرك بنفسها بحركتها الخاصة.

قوله: (وهو حم كل) اختير الجملة الفعلية التي فعلها مضارع لإفادة الاستمرار التجددي.

قوله: (والجملة حال من الشمس والقمر) والظاهر أنه استئناف لأن الاكتفاء بالضمير في ربط الجملة الاسمية ضعيف عند البعض.

قوله: (وجاز انفرادهما بها لعدم اللبس والضمير لهما) لعدم اللبس لأن الليل والنهار لا يوصفان بكونهما في فلك ولا بالسباحة.

قوله: (وإنما جمع باعتبار المطالع وجعل واو العقلاء لأن السباحة فعلهم) باعتبار المطالع كأنهما بطلوعهما عن مطلع مطلع يغاير لنفسهما فلهما افراد اعتبارية ولذا جمعا وهذا تدقيق فلسفي لا يعبأ به فالأولى أن الجمع مستعمل هنا فيما فوق الواحد قوله لأن السباحة اختارها على السبح تنبيهاً على أن السباحة كونها من أفعال العقلاء لكونها مكتسبة فما هو مختص بالعقلاء هو السبح الصناعي المكتسب فلا إشكال بأن كثيراً من الحيوان يسبح.

قوله تعالى: وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾

قوله: (نزلت حين قالوا: ﴿نتربص به ريب المنون﴾ [الطور: ٣٠] وفي معناه قوله:

فقل للشامتين بنا أفيقوا)

قوله: كما أن المراد بالحلة في كساهم إلا مسير حلة بإفراد الحلة مع أن المكسو حلل كثيرة لأن الجماعة لا يكسون حلة واحدة جنس.

قوله: يسرعون على الفلك إسراع السابح على الماء شبه سيرهما في الفلك في سرعة الحركة بسباحة السابح على الماء فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به في المشبه على طريق الاستعارة المصرحة التبعية.

قوله: والجملة حال من الشمس والقمر أي جملة ﴿كل في فلك يسبحون﴾ [الأنبياء: ٣٣] حال منهما.

قوله: وجاز انفرادهما بها لعدم اللبس والضمير لهما أي جاز أن ينفرد المعطوف وهو ﴿والشمس والقمر﴾ [الأنبياء: ٣٣] بدون المعطوف عليه الذي هو الليل والنهار بأن يكون ذا حال لهذه الجملة الحالية مع أن الأصل أن يكون مضمون الجملة الحالية قيداً لهما جميعاً لأن الحال قيد العامل والعامل قد تعلق بهما وعمل فيهما جميعاً لا في المعطوف وحده لعدم الالتباس فإن السامع يصرفها إلى صاحبها بقرينة ذكر الفلك لا يلتبس عليه المراد.

قوله: وإنما جمع الضمير أي إنما جمع ضمير يسبحون والمقام مقام يسبح باعتبار المطالع كان كل واحد من الشمس والقمر تعدد بتعدد مطالعهما فالجمع باعتبار تعدد الاعتباري.

وفي معناه أي في معنى قوله:

أفــــائـــــن مــــــت فـــــهـــــم

الخ قوله أي قول عروة بن مسيك المرادي الصحابي رضي الله تعالى عنه وقبله:

إذا مـا الـدهـر جـر عـلـى انـاس كـلاكـلـه أنـاخ بـآخـريـنـا

والكلاكل الصدر حاصله أن الدهر لا ينجو أحد من ريبه وتقلقله إذا كان الأمر كذلك فقل للشامتين بنا بسبب ما نزل بنا من المصائب أفيقوا أي انتبهوا.

قوله:

(سـيـلـقـى الـشـامـتـيـن كـمـا لـقـيـنـا)

اظهر في موضع المضمر لمزيد الذم كما لقينا مثل المصائب التي أصابتنا الشماتة الفرح بمصيبة وأفيقوا بمعنى انتبهوا استعارة أو مجازاً إذ الافاقة تستلزم التنبيه والتيقظ قيل إذا ما الدهر فيه استعارة مكنية وتخييلية.

قوله: (والفاء لتعليق الشرط بما قبله والهمزة لإنكاره) والفاء أي الفاء في قوله: ﴿أفإن مت﴾ [الأنبياء: ٣٤] لتعليق الشرط أي الجملة الشرطية والمراد الجملة الشرطية والجزائية معاً بما قبله وهو عدم الخلد لبشر ولا لحيوان وتخصيص البشر بالذكر لاقتضاء المقام كما أشار إليه بقوله حين قالوا: ﴿نتربص﴾ [التوبة: ٥٢] ولكون المراد التعميم قال تعالى: ﴿كل نفس﴾ [آل عمران: ١٨٥] الخ والحاصل أن الفاء تفيد سببية ما قبلها لما بعدها بملاحظة الإنكار وعن هذا قال والهمزة لإنكاره أي لإنكار ما بعده إنكار الوقوعي وإنكار الجملة الشرطية يحتمل ثلاثة احتمالات[١] والمراد هنا إنكار الجزاء وحده إذ مضمون الشرط محقق لا محالة وكلمة الشك لأن موته عليه السلام مصيبة عظيمة قد تقطعت الفؤاد وأحرقت الأكباد فإيراده بصورة الشك تسكين للفؤاد وفي قوله والهمزة لإنكاره تنبيه على أن الفاء لعطف الجملة على ما قبلها فهو في حكم المقدم قدم الهمزة للصدارة وليست عاطفة على مقدر وفي حل مثل هذا التركيب وجهان[٢].

قوله: ﴿نتربص به ريب المنون﴾ [الطور: ٣٠] المنون الموت أو الدهر وريب المنون صروفه وحوادثه.

قوله: والفاء لتعلق الشرط بما قبله أي الفاء في ﴿فإن مت﴾ [الأنبياء: ٣٤] لتعلق الشرط بما قبله والهمزة لإنكاره أي لإنكار مضمون الجملة التي دخلت هي عليها وهو خلودهم بعد موته.

---

(١) إنكار الشرط وحده وإنكار الجزاء وحده وإنكار مجموعهما والمراد إنكار الجزاء وحده.

(٢) أحدهما ما اختاره هنا والآخر العطف على مقدر والهمزة داخلة على ذلك المقدر وهو كثير الاستعمال واختاره ابن هشام في المغني.

قوله: (بعدما تقرر ذلك) فعل ماضٍ وذلك إشارة إلى ما قبله.

قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ (٣٥)﴾

قوله: (﴿كل نفس﴾ [آل عمران: ١٨٥]) ذي روح وحياة.

قوله: (﴿ذائقة﴾ [آل عمران: ١٨٥] مرارة مفارقتها جسدها) إشارة إلى معنى الموت قوله مرارة مفارقتها استعارة مكنية شبه تلك المرارة بالطعام المر البشيع فأثبت له ما هو من خواصه وهي التخييلية مع كونه استعارة مصرحة كما أوضحه في أواخر سورة آل عمران.

قوله: (وهو برهان على ما أنكره) عبر بالبرهان في مثله تارة وبالبرهان أخرى نظراً إلى أنه ليس في صورة البرهان وإلى أنه في نفس الأمر مثبت للمدعي قوله على ما أنكره أي على ما أنكره الله تعالى عليهم ولما كان هذا الإنكار إنكاراً للوقوع وهو خلودهم وهو في الحقيقة نفي فبينه تعالى بالبرهان وهو مسلم لدى جميع الأذهان.

قوله: (ونعاملكم معاملة المختبر) أي الكلام بناء على الاستعارة التمثيلية لاستحالة حقيقته في شأنه تعالى وبيانه في سورة البقرة في مواضع عديدة.

قوله: (بالبلايا وبالنعم) بالبلايا ناظر إلى الشر والنعم ناظر إلى الخير وقدم الشر إذ الابتلاء به أشد وصبره أشق وعرفا لكون ماهيتهما معلومتين ولكثرة وقوعهما كانا معلومين إذ لا يخلو أحد عن أحدهما.

قوله: (ابتلاء مصدر من غير لفظه) ابتلاء تفسير للفتنة احترازاً عن كون المراد غير هذا المعنى وتمهيد لقوله مصدر من غير لفظه فإن هذا بناء على كونها بمعنى الابتلاء.

قوله: (وإلينا) لا إلى غيرنا ترجعون بالموت أو بالبعث.

قوله: بعد تقرر ذلك أي بعد تقرر ما قبل الشرط وهو مضمون ما جعلنا لبشر من قبلك الخلد فالمعنى إذا كان قضاء الله عدم خلود بشر في هذه الدار الفانية إن مت أنت أفهم الخالدون أي ليسوا بخالدين فتربصهم إلى موتك على طمع أن يكونوا خالدين بعدك تربص خائب.

قوله: وهو برهان على ما أنكروه أي هذا القول وهو ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ [الأنبياء: ٣٥] حجة عليهم فيما أنكروه من نفي الخلود وهم وإن لم ينكروا الموت ونفي الخلود في الدنيا لكنهم بقولهم: ﴿نتربص به ريب المنون﴾ [الطور: ٣٠] كانوا كأنهم اعتقدوا بقاءهم بعد موته وأنكروا موتهم.

قوله: ونعاملكم معاملة المختبر لما لم يجز الاختبار في شأن علام الغيوب جعل نبلوكم مجازاً مستعاراً لمعنى نعاملكم معاملة المختبر حيث شبه بالاختبار بناء أمرهم على الاختبار.

قوله: وفيه إيماء بأن المقصود من هذه الحياة الابتلاء والتعريض للثواب والعقاب أي وفي قوله: ﴿ونبلوكم بالشر والخير فتنة﴾ [الأنبياء: ٣٥] إشارة إلى أن المقصود من هذه الحياة الابتلاء والتعريض للثواب والعقاب أي للمجازاة ثواباً وعقاباً معنى التعريض للمجازاة مستفاد من قوله: ﴿وإلينا ترجعون﴾ [الأنبياء: ٣٥].

قوله: (فنجازيكم حسب ما يوجد منكم من الصبر والشكر) بيان فائدة الخبر أو تفريع له وفي كلامه إشارة إلى أن الخطاب عام للمؤمنين والكافرين.

قوله: (وفيه إيماء بأن المقصود من هذه الحياة الابتلاء والتعريض للثواب والعقاب تقريراً لما سبق) وفيه أي ﴿ونبلوكم﴾ [الأنبياء: ٣٥] قوله بأن المقصود الباء هنا بمعنى إلى أو متضمن بمعنى الإشعار قوله أو العقاب مخالف لما أسلفه في سورة يونس في قوله تعالى: ﴿والذين كفروا لهم شراب﴾ [يونس: ٤] الآية والمقصود بالذات من الإبداء والإعادة هي الإثابة والعقاب واقع بالعرض إلى آخرها.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾

قوله: (ما يتخذونك) أي كلمة أن نافية نقل عن أبي حيان أنه قال الظاهر أن جواب إذا هو أن يتخذونك وجواب إذا بأن النافية لم يرد في القرآن إلا هذا ولم يحتج إلى الفاء في الجواب كما لم يحتج إليه ما النافية إذا وقعت جواباً بخلاف غيرها من سائر أدوات الشرط فإنها إذا كان الجواب مصدراً بما النافية فلا بد من ألفاً ووجهه غير مبين ولعله بناء على السماع فلا يرام له نكتة.

قوله: (إلا هزؤا مهزواً به) أي هزوا مفعول ثانٍ ليتخذ لأنه بمعنى التصيير بالقول وتأويله بمهزو بيان حاصل المعنى لا تأويله به على أنه مراد لأنه ح يفوت المبالغة ولم يرض به الشيخ عبد القاهر تأويل إقبال وإدبار بمقبلة ومدبرة وقد مر توضيحه غير مرة.

قوله: (ويقولون: ﴿أهذا الذي﴾ [الأنبياء: ٣٦] الآية) أي أهذا الذي مقول[1] لقول مقدر إذ لا ارتباط بدونه والجملة بيان اتخاذهم الهزو لأن هذا للتحقير والاستفهام أيضاً للتحقير وللإنكار وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية للتعجيب والتعجب أو للاستمرار الأولى ترك الواو في قوله: ﴿ويقولون﴾ [الأنبياء: ٣٨] لأنه حال أو استئناف في مثله والعطف على أن يتخذونك يقتضي المغايرة مع أنه بيان له.

قوله: (أي بسوء وإنما أطلقه لدلالة الحال فإن ذكر العدو لا يكون إلا بسوء) كما في

قوله: تقريراً لما سبق مفعول له للإيماء أي أومئ بذلك تقريراً لمضمون الجملة السابقة التي هي ﴿ما جعلنا لبشر﴾ [الأنبياء: ٣٤] الآية فكان قائلاً قال وإذا لم يجعل لبشر الخلد في هذه الحياة الدنيا فأي فائدة في هذه الحياة القصيرة المدة الفانية فقيل فائدتها الابتلاء والاختبار أولاً ثم المجازاة آخراً.

قوله: وإنما أطلقه أي أطلق الذكر ولم يبين أنه بأي وجه يذكر آلهتهم لدلالة الحال فإن كون المقام مقام ذكر العدو قرينة دالة على أن المراد به الذكر بالسوء.

---

(١) إذا التصيير قد يكون بالفعل وقد يكون بالقول وقد يكون بالاعتقاد والمراد التصيير بالقول مع الاعتقاد.

قوله تعالى: ﴿قالوا سمعنا فتى يذكرهم﴾ [الأنبياء: ٦٠] كما سيجيء ودلالة الحال لا ينافي تحقق قرينة أخرى وهي دلالة الإنكار على أنها راجعة إلى دلالة الحال لأن القرينة إما مقالية أو حالية فدلالة الإنكار ليست مقالية فلا جرم أنها حالية ومن أنكر ذلك فقد كابر وخرج عن زمرة المنصفين.

قوله: (بالتوحيد أو بإرشاده الخلق ببعث الرسل وإنزال الكتب) بالتوحيد متعلق بالذكر فعلى هذا الذكر مصدر مضاف إلى المفعول قدمه لأنه يلائم ما بعده أشد ملائمة ولأن إنكاره مستلزم لإنكار ما سواه دون العكس أو بإرشاده الخلق فعلى هذا يكون الذكر مضافاً إلى الفاعل.

قوله: (رحمة عليهم) إشارة إلى ذكر الرحمن والجمع للتنبيه على أن إنكار واحد من الرسل ومن الكتب إنكار للجميع.

قوله: (أو بالقرآن) عطف على قوله بالتوحيد وكونه تفسير الذكر الرحمن على أن الإضافة إلى منزله أولى من جعل بائه متعلقة بالذكر بحمله على معنى الموعظة.

قوله: (منكرون فهم أحق بأن يهزأ بهم) منكرون فسره به تنبيهاً على أنه من الكفر المقابل للإيمان لكن لا حاجة إليه والإنكار لا يتعدى بالباء عدي هنا لتعبيره بالكفر.

قوله: (وتكرير الضمير للتأكيد والتخصيص) وتكرير الضمير أي لفظ هم للتأكيد للتكرير والتخصيص وهو مستفاد من التقديم لكونه فاعل كافرون ولا مدخل للتكرير في التخصيص أي كفرهم مقصور على الكفر بذكر الرحمن لا يتجاوز إلى كفر آلهتهم وليس المعنى أن الكفر بذلك الرحمن مقصور عليهم لا يتجاوز إلى غيرهم من المؤمنين لأن هذا وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه ليس بمستفاد من هذا التقديم كذا فهم من كلام البعض وفيه نظر لأن تقديم الفاعل يفيد هذا المعنى دون الأول فتأمل[1].

قوله: (ولحيلولة الصلة بينه وبين الخبر) أي بذكر الرحمن فإنه صلة الكافرون فأعيد الضمير للتذكير وهذه علة مصححة لا موجبة.

قوله: بالتوحيد أو بإرشاد الخلق الباء في بالتوحيد وفي بإرشاد لبيان متعلق الذكر في بذكر الرحمن فالمعنى وهم بذكر منعهم بأنه واحد أو مرشد للخلق ببعث الرسل وإنزال الكتب إلى طريق الحق كافرون ومنكرون.

قوله: وتكرير الضمير للتأكيد والتخصيص ولحيلولة الصلة بينه وبين الخبر إما التأكيد فلتكرر الإسناد إسناد كافرون إياهم وإسنادهم كافرون إلى الضمير الأول وإما التخصيص فلتقديم المسند إليه وهو هم في ﴿هم كافرون﴾ [الأنبياء: ٣٦] وإما التكرير لحيلولة الصلة فلبعد المسند الذي هو كافرون بتوسط صلته التي هي بذكر الرحمن عن المسند إليه.

---

(١) وفي هذا الكلام تخصيصان الأول بتقديم الفاعل وهو المذكور ثانياً والثاني بتقديم المفعول به وهو المذكور ثانياً ولهذا قال فتأمل.

قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ۝٣٧﴾

قوله: (كأنه خلق منه لفرط استعجاله وقلة ثباته كقولك خلق زيد من الكرم جعل ما طبع عليه بمنزلة المطبوع هو منه مبالغة في لزومه له) جعل ما طبع عليه أشار إلى أن في الكلام استعارة مكنية شبه العجل بمادة هي الإنسان خلق منها في لزومه له كلزوم المادة له مبالغة في لزومه له والخلق منه تخييلية وجوز أن يكون تصريحية لعل مراده أنه يجوز أن يكون خلق استعارة مصرحة تبعية شبه جعل الطبع على العجل بخلقه منه.

قوله: (ولذلك قيل إنه على القلب ومن عجلته مبادرته إلى الكفر واستعجال الوعيد) ولذلك قيل أي لعدم إمكان ابقائه على حقيقته قيل إنه على القلب أي خلق العجل من الإنسان وأنت خبير بأنه يحتاج أيضاً إلى التأويل على معنى أنه جعل طبيعة من طبائعه وجزء من أخلاقه فيلازمه حيثما كان وهذا التأويل ليس بأولى من عكسه والمراد بالإنسان الجنس باعتبار أكثر افراده فيدخل آدم عليه السلام دخولاً أولياً وكون المراد بالإنسان آدم يحمل لأمه على العهد بعيد يأبى عنه المقام ولذا قال المص ومن جملته مبادرته إلى الكفر الخ.

قوله: (روي أنها نزلت في النضر بن الحارث حين استعجل العذاب) وقال استهزاء: ﴿اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة﴾ [الأنفال: ٣٢] الآية فإن هذه الآية نزلت في النظر أيضاً.

قوله: (نقماتي في الدنيا كوقعة بدر وفي الآخرة عذاب النار) نقماتي جمع نقمة بمعنى العذاب قوله وفي الآخرة الخ وقربه المستفاد من السين لأن كل آت قريب.

قوله: (بالإتيان بها والنهي عما جبلت عليه نفوسهم ليقعدوها عن مرادها) جواب سؤال مقدر بأنه يلزم منه التكليف بما لا يطاق لأن العجلة لازمة له كلزوم الحرارة للنار فأجاب بأن النهي عنهما النهي عن العمل بمقتضاها وهو أمر يمكن تركه وهذا هو المراد

قوله: ولذلك قيل إنه على القلب يعني أن الأصل عجل الإنسان من خلق أي عجل إلى ما تشتهيه نفسه قبل تمام خلقه ثم قلب فقيل خلق الإنسان من عجل روي أنه لما دخل الروح في رأس آدم وعينيه نظر إلى ثمار الجنة فلما دخل في جوفه اشتهى الطعام فوثب قبل أن يدخل الروح إلى رجليه عجلاً إلى ثمار الجنة.

قوله: ومن عجلته مبادرته إلى الكفر واستعجال الوعد أي وعد نزول العذاب أو وعد يوم القيامة واستعجال الوعد هو قولهم: ﴿متى هذا الوعد إن كنتم صادقين﴾ [يونس: ٤٨].

قوله: والنهي عما جبلت عليه نفوسهم هذا جواب سؤال كان سائلاً قال إن الإنسان لا يقدر على الانتهاء عن أمر مجبول هو عليه فما معنى النهي عنه واجب بأن النهي عما جبلت عليه نفوسهم ليقعدوها عن مرادها أي ليقعد الكفرة نفوسهم إقعاد النفس عن مرادها كناية عن زجرها وقمعها عنه وهذا كما ركب الله فيها الشهوة وأمر صاحبها أن يغلمها لأنه تعالى أعطاه القدرة التي يستطيع بها قمع الشهوة وترك العجلة.

بقوله ليقعدوها أي ليمنعوا نفوسهم عن مرادها ولم يعملوا به بل يعملون بخلافه وهكذا الحال في النهي عن الاخلاق الغير الاختيارية كالغضب والحسد ونحوهما والأمر بها أيضاً أمر بمباديها.

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٣٨﴾

قوله: (﴿ويقولون متى هذا الوعد﴾ [الأنبياء: ٣٨] وقت وعد العذاب أو القيامة) ويقولون متى هذا الوعد استهزاء وسخرية ومتى في موضع رفع على أنه خبر لهذا لأنه هنا اسم الظرف لا الظرف المراد بالوعد الوعيد.

قوله: (يعنون النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم) فإنهم هددوا الكفار بالعذاب أيضاً ومراده بيان وجه كونه جمعاً مع أن الظاهر الإفراد لكون الخطاب له عليه السلام.

قوله تعالى: ﴿لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ۝٣٩﴾

قوله: (محذوف الجواب) لأن الواصل في معنى الشرط ولم يلتفت إلى كونه للتمني لأنه خلاف الظاهر ومهما أمكن الأول لا يصار إليه أو لا يحسن المصير إليه.

قوله: (وحين مفعول لعلم أي لو يعلمون الوقت الذي يستعجلون منه لقولهم متى هذا الوعد وهو حين تحيط بهم النار من كل جانب بحيث لا يقدرون على دفعها ولا يجدون ناصراً يمنعها لما استعجلوا) وحين مفعول يعلم لأنه اسم الظرف مثل متى قوله من كل جانب أشار به إلى أن المراد بما ذكر جميع الجهات كأنه قيل عن وجوههم ولا عن ظهور ولا عن إيمانهم ولا عن شمائلهم ولا من فوقهم ولا من تحت أرجلهم قال تعالى: ﴿لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم غواش﴾ [الأعراف: ٤١] وقال تعالى: ﴿لهم من فوقهم ظلل من النار ومن تحتهم ظلل﴾ [الزمر: ١٦] الآية وبهذه القرائن يظهر كون المراد هنا كل جانب بطريق ذكر الجزء وإرادة الكل وجه التخصيص لأنهم اقبلوا بوجوههم حين كانوا يستهزئون ويستعجلون العذاب ويعرضون بظهورهم عن استماع الحق وقدم الوجوه لأن دفعه أهم قبله يستعجلون منه أي يطلبون منه فلذا عدي عن قوله: لما استعجلوا جواب لو المحذوف.

قوله: (ويجوز أن يترك المفعول يعلم ويضمر لحين فعل بمعنى لو كان لهم علم لما استعجلوا يعلمون بطلان ما هم عليهم حين لا يكفون) يعلمون بطلان الخ فعل مقدر لحين بقرينة المذكور فهو استئناف كأنه قيل متى يعلمون فأجيب حين لا ينفعهم والظاهر تقرير السؤال هكذا أيحصل لهم العلم ولو حصل متى يحصل ويعلمون فأجيب بأنه يحصل لهم

قوله: ويجوز أي يترك مفعول يعلم أي ينزل الفعل المتعدي وهو يعلم منزلة اللازم فيكون المعنى لو كان لهم علم فقوله يعلمون بطلان ما عليهم حين لا يكفون تصويراً للفعل المضمر الناصب لحين على أنه مفعول فيه بخلاف الوجه الأول فإنه على ذلك الوجه يكون مفعولاً به.

العلم حين لا ينفعهم لأنه نفي عنهم العلم حيث قيل لو كان لهم علم الخ فالمناسب له ما ذكرناه وما ذكر أولاً يناسب اثبات العلم لهم وأيهم وقته قوله بطلان ما هم عليهم كذا في بعض النسخ وفي بعضها ما هم عليه وهو الظاهر والمعنى على الأولى ما يضرهم والحمل على القلب ضعيف ودخول لو على المضارع لاستمرار عدم علمهم فيما مضى وقتاً فوقتاً والمعنى أن انتفاء عدم استعجالهم باستمرار امتناع العلم لامتناع استمراره لأنه يخل المقصود وطريق ذلك أن يلاحظ أولاً الامتناع الدال عليه لو وأن يلاحظ الاستمرار الدال عليه المضارع ثانياً فيفيد استمرار[1] الامتناع ولو عكس لعكس واختل المقصود.

قوله: (وإنما وضع الظاهر فيه موضع الضمير للدلالة على ما أوجب لهم ذلك) بمقتضى الوعيد لأن الوصف مشعر بالعلية.

قوله تعالى: بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٤٠﴾

قوله: (العدة أو النار أو الساعة) العدة والمراد بها الموعود.

قوله: (فجأة مصدر أو حال) فجأة بفتح الفاء وسكون الجيم قوله مصدر مفعول مطلق من غير لفظه أو حال بتأويله بالمشتق أي باغتة أي مفاجئة أخرها لاحتياجه إلى التأويل.

قوله: (وقرىء بفتح الغين) وهو صفة فيه ومعناهما واحد.

قوله: (فتغلبهم) معنى كنوني.

قوله: (أو تحيرهم وقرىء الفعلان بالياء والضمير للوعد والحين وكذا في قوله: ﴿فلا يستطيعون﴾ [الأنبياء: ٤٠] الآية) أو تحيرهم معنى أصلي أخره لأن الأول أبلغ.

قوله: (لأن الوعد بمعنى النار أو العدة والحين بمعنى الساعة ويجوز أن يكون للنار أو للبغتة يمهلون وفيه تذكير بأنها لهم في الدنيا) لأن الوعد الخ بيان وجه تأنيث ضمير ردها مع الإشارة إلى أن الوعد بمعنى الموعود إذ النار هي الموعودة قوله أو العدة وهي مؤنثة فلا حاجة إلى التأويل بالنار لكن المآل هو النار إذ لا معنى لإتيان العدة ولا ردها وهذا أبلغ من قوله فلا يرد ولها وكذا ولا هم ينظرون آكد من ولا ينظرون هذه الجملة اعتراضية

قوله: للدلالة على ما أوجب لهم ذلك وهو كفرهم مطلقاً أو كفرهم بالموعود.

قوله: وكذا أي وكذا ضمير المؤنث الواقع مضافاً إليه للرد في فلا يستطيعون ردها يرجع إلى الوعد والحين فتأنيث الضمير مع أن كلا من الوعد والحين مذكر لكون الوعد بمعنى العدة أو المراد منه النار الموعودة أو الحين بمعنى الساعة.

قوله: وفيه تذكير بإمهالهم في الدنيا معنى التذكير مستفاد من تقييد نفي الإمهال بكونه في الآخرة المدلول عليه بقوله حين لا يكفون في الآية السابقة.

---

(١) وتحقيق هذا البحث في المطول في حل قوله تعالى: **﴿لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم﴾**.

والنكتة فيها الإقناط بالكلية عن نجاتهم عن العذاب والحجاب وبولغ فيه حيث اختير الجملة الاسمية فيها لأن الإمهال متوقع من الرحمن فبولغ في نفيه لمزيد الخسران.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٤١﴾﴾

قوله: (تسلية لرسول الله عليه السلام) لأن البلية إذا عمت سهلت فحينئذٍ يكون مرتبطاً بقوله: ﴿إن يتخذونك إلا هزواً﴾ [الأنبياء: ٣٦] وما بينهما كالاعتراض.

قوله: (وعد له بأن ما يفعلون به يحيق بهم كما حاق بالمستهزئين بالأنبياء ما فعلوا يعني جزاءه) إشارة إلى أنه كناية عن الجزاء أو بتقدير المضاف.

قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ ۗ بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٢﴾﴾

قوله: (قل يا محمد للمستهزئين يحفظكم) قل إنما أمره عليه السلام بهذا القول لأنه معاتبة في مقابلة استهزائهم.

قوله: (من بأسه) أي بتقدير المضاف لظهور القرينة.

قوله: (إن أراد بكم) العذاب حتى تستعجلون به استهزاء واستبعاداً.

قوله: (وفي لفظ الرحمن تنبيه على أن لا كالىء غير رحمته العامة وأن اندفاعه بها بمهلته) وفي لفظ الرحمن بيان وجه أن الرحمن من بين الأسامي أوقع هنا للتنبيه المذكور قوله وأن اندفاعه أي البأس عجالة بسبب رحمته(١) وأنه إمهال للاستدراج أو لعل بعضهم يؤمنون أو سيولد منهم من آمن وأطاع لا إهمال فلم تستعجلونه.

قوله: (لا يخطرونه ببالهم فضلاً أن يخافوا بأسه) فيه إشارة إلى أنهم غافلون عن ذكرهم النافع لهم فلا وجه لما قيل إنه إضراب عن مقدر أي أنهم غير غافلين عن الله لتوسلهم بآلهتهم له تعالى لما عرفت أنهم غافلون والذكر بهذا التوسل كلا ذكر لعدم نفعه بل لضره فإن الإعراض عن الشيء وإن لم يستلزم الغفلة عنه لكنه يستلزم الغفلة عن التفكر

قوله: يعني جزاؤه أي جزاء ما فعلوا لأن ما حاق بهم من العقوبة ليس فعلهم بل هو جزاء فعلهم ولما كان المستوجب للجزاء فعلهم أقيم هو مقامه وعبر ذلك به.

قوله: وفي لفظ الرحمن تنبيه على أن لا كالىء أي لا حافظ من بأسه غير رحمته العامة للمؤمن والكافر وإن اندفاعه أي اندفاع بأسه من الكافر إنما هو بمهلته وتأخيره إلى الآخرة وتأخير العذاب عن وقته وترك العجلة عن مستحقه أثر من آثار رحمته العامة الشاملة للمؤمن والكافر.

---

(١) وقيل للإيماء إلى شدته كغضب الحليم وهو حسن في ذاته لا يلائم المقام لأن المرام بيان أن سبب تأخير العذاب الرحمة.

فيه بل المناسب أنه إضراب عن أن يتخذونك إلا هزواً ترقي من البعيد إلى الأبعد أو عن مقدر وهو أنهم غير مستعدين لخوف بأسه بل هم الخ ولا يبعد أن يكون قوله فضلاً أن يخافوا إشارة إليه قوله لا يخطرونه ببالهم أي أنهم لتوغلهم في عادة آلهتهم كأنه لا يخطرون ببالهم أو لعدم نفع التذكر كأنه لا يخطرونه ببالهم فلا وجه لما قيل فحينئذٍ لا يبقى وجه الأمر بالسؤال ويضيع عبارة الذكر ويخل ذلك المقصود فإن منشأه فهم عدم الاخطار بالكلية وليس كذلك بل الاخطار المعتد به والأمر بالسؤال للتجهيل والتسجيل عليهم بأنهم إذا ذكروا لا تذكرون ذكراً معتداً به.

قوله: (حتى إذا كلئوا منه عرفوا الكالىء) حتى إذا كلئوا منه أي من البأس عرفوا الكالىء لتراجع الفطر وزوال المعارض.

قوله: (وصلحوا للسؤال عنه) نظراً إلى ظاهر الحال فلا ينافي قوله والاضرابان عن الأمر بالسؤال الخ ونظير كثير كقوله تعالى: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾ [الأنفال: ١٧] الآية.

قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ (٤٣)﴾

قوله: (بل لهم آلهة تمنعهم من العذاب تتجاوز منعنا أو من عذاب يكون من عندنا) بل لهم آلهة أشار إلى أن أم منقطعة مقدرة ببل والهمزة كما هو المشهور والاستفهام للإنكار الوقوعي والمنفى المقيد مع القيد جميعاً لا القيد وحده كما هو المتبادر أو للتقرير للتهكم بهم كما اختاره الفاضل المحشي أخذاً من قول المص استئناف بإبطال ما اعتقدوه لكن كونه استئنافاً بإبطال ما اعتقدوه لا يستلزم كون ما قبله تقريراً لما اعتقدوه فإنه بعيد منه تعالى ذلك التقرير بحسب اعتقادهم ثم الرد فالظاهر أنه حمل المص الاستفهام على الإنكار ثم علل ذلك الإنكار بأنهم لا يستطيعون إبطالاً لما اعتقدوه وتقريراً لما أنكره من العذاب إشارة إلى أن صلة تمنعهم محذوفة قوله تتجاوز منعنا معنى من دوننا قوله أو من عذاب إشارة إلى صلة أخرى لتمنعهم لوصفه بكونه من عند ربنا فحينئذٍ دون بمعنى عند لا بمعنى التجاوز كما في الأول وهو شائع الاستعمال ولذا قدمه وهو إما صفة بعد صفة أو حال بعد حال من فاعل تمنعهم.

قوله: حتى إذا كلئوا منه عرفوا الكالىء وصلحوا للسؤال عنه هو غاية للمنفي وهو الأخطار بالمال فلما دخل عليه النفي انسحب معنى النفي إلى القيد فصار المعنى وهم لا يخطرون ذكر ربهم ببالهم حتى عرفوا الكالىء حين كلئوا من البأس وصلحوا لأن يسألوا عن كالئه بمن يكلؤكم فالإضراب إنما هو عن صلاحيتهم للسؤال عن الكالىء لتركهم اخطاره ببالهم وإعراضهم عن ذكره وإنما صلحوا لذلك أن لو عرفوا أن لهم حافظاً من البأس ولم يعرفوا من هو وهم لا يخطرونه بالبال أصلاً فلم يصلحوا لأن يسألوا عنه.

قوله: بل لهم آلهة تمنعهم من العذاب تتجاوز منعنا أو من عذاب يكون من عندنا جعل أم منقطعة بمعنى بل والهمزة وفسر دون على كلا احتمالي معناه تارة بمعنى التجاوز وتارة بمعنى عند.

قوله: (والإضرابان عن الأمر بالسؤال على الترتيب فإنه عن المعرض الغافل عن الشيء بعيد وعن المعتقد لنقيضه أبعد) وما ذكرناه مماشاة مع من ذهب إلى أن الإضراب من مقدر قوله فإنه أي السؤال من المعرض أفرده لكون المراد الجنس قوله الغافل عن الشيء[1] أي عن تفكره بعيد قوله وعن المعتقد لنقيضه بعد فيكون بل للترقي من البعيد إلى الأبعد وإنما قال لنقيضه لأن الإضراب الثاني وهو أم لهم آلهة مناف ليكون الحافظ هو الله تعالى فإن منع آلهة لحفظها مع أن المسؤول عنه هو الرحمن فح الأمر بالسؤال بضرب عنه إذ السؤال عن ذلك أبعد.

قوله: (استئناف بإبطال ما اعتقدوه) استئناف أي استئناف معاني بإبطال ما اعتقدوه من أن آلهتهم يكلؤهم فيكون هذا الاستئناف منزلة الدليل على الإنكار المذكور كما أوضحناه آنفاً.

قوله: (فإن ما لا يقدر على نص نفسه ولا يصحبه نصر من الله فكيف ينصر غيره) فإن ما لا يقدر أشار إلى أن التعبير بلا يستطيعون أبلغ من لا ينصرون والتعبير بما إشارة إلى كونها جماداً والتعبير عنها بصيغة العقلاء لزعمهم أنها آلهة قوله فكيف ينصر غيره فيثبت عدم نصره بطريق برهاني ولهذا كان ما اختير في النظم أبلغ من لا يستطيعون غيرهم فيكون كالدليل بملاحظة هذا اللازم[2].

قوله: والإضرابان عن الأمر بالسؤال على الترتيب أي الإضراب الأول وهو قوله: ﴿بل هم عن ذكر ربهم معرضون﴾ [الأنبياء: ٤٢] والثاني هو أم لهم آلهة تمنعهم من دوننا فإن أم فيه بمعنى بل واقعان عن الأمر بالسؤال وهو ﴿قل من يكلؤكم﴾ [الأنبياء: ٤٢] على ترتيب مراتب البعد في السؤال عن الكالىء فإن السؤال من المعرض العاقل عن الشيء بعيد فاستبعد هذا بالإضراب الأول والسؤال عن الشيء من المعتقد لنقيضه أبعد فاستبعد هذا بالإضراب الثاني وجه كونه أبعد من الأول لأن قلب الغافل عن الشيء خال عن صورة ذلك الشيء لكنه قابل لأن ترتسم هي فيه بأن ينبه عليه أو يعلمه معلم أو يستدل هو بنظر عليه والمعتقد بنقيض الشيء غير خال قلبه بل هو مشغول بصورة نقيضه فهو غير قابل لأن ترتسم فيه صورة عين ذلك الشيء ولذلك قالوا البلاهة أقرب إلى الخلاص من فطانة بتراء.

قوله: استئناف بإبطال ما اعتقدوه أي هذا استئناف كلام وقع جواباً لسؤال عن سبب الحكم المنفى الذي دل عليه الاستفهام الإنكاري في قوله: ﴿أم لهم آلهة تمنعهم من دوننا﴾ [الأنبياء: ٤٣] وذلك الحكم هو ليس لهم آلهة دوننا فكان سائلاً قال لأي شيء لا يصلح ما اعتقدوه آلهة دون الله للألوهية فأجيب بأن عدم صلاحيتهم للألوهية لعجزهم وعدم استطاعتهم نصر أنفسهم والعاجز لا يكون إلهاً فهو برهان قاطع لبطلان ما اعتقدوه من وجود الآلهة دون الله تعالى.

---

(١) والمراد ومن الشيء هنا مضمون هوان الكالىء هو الله تعالى فالإعراض عن ذكر الله والغفلة عنه ملزوم للغفلة عن هذا كذا قيل.

(٢) ولا يصحبه نصر الخ إشارة إلى أن الجار والمجرور صفة لموصوف محذوف أي ولا هم بنصر منا يصحبون أي يحفظون وتغيير الأسلوب للمبالغة فيه.

قوله تعالى: ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۗ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآ ۚ أَفَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٤٤﴾﴾

قوله: (إضراب عما توهموا ببيان ما هو الداعي إلى حفظهم وهو الاستدراج والتمتيع بما قدر لهم من الاعمار) إضراب عما توهموا من منع آلهتهم وحفظهم وفيه تنبيه على أن اعتقادهم توهم والتعبير بالاعتقاد حيث قال آنفاً بإبطال ما اعتقد وتهكم فهو إضراب عن الإضراب الثاني إن كان الاستفهام للتقرير وقد عرفت ما فيه.

قوله: (أو عن الدلالة على بطلانه ببيان ما أوهمهم ذلك وهو أنه تعالى متعهم بالحياة الدنيا وأمهلهم حتى طالت أعمارهم فحسبوا أن لا يزالوا كذلك) أو عن الدلالة أي أو إضراب عن الدلالة على بطلان ما توهموا وهو قوله لا يستطيعون والتعبير بالدلالة للمبالغة والمراد ما دل عليه ببيان ما أوهمهم أي سبب توهمهم فعلى هذا الإضراب للترقي وعلى الأول للإبطال.

قوله: (وأنه بسبب ما هم عليه) أي طول العمر بسبب ما هم عليه من اتخاذ الآلهة من دون الله وهكذا ديدن[1] السفهاء حيث يزعمون أن ما هم عليه من إضرار الغير بنحو قتل أو أخذ مال وغيرهما سبب عزتهم وطول أعمارهم ولو لم يكن كذلك لعوتبوا بسبب ذلك فعلم من عدم أخذهم أنهم مصيبون في ما هم عليه قاتلهم الله أنى يتجاسرون.

قوله: (ولذلك عقبه بما يدل على أنه أمل كاذب فقال: ﴿أفلا يرون﴾ [الأنبياء: ٤٤]

قوله: إضراب عما توهموا ببيان ما هو الداعي إلى حفظهم فالمعنى لا يحسبن الذين كفروا إن حفظنا إياهم وتمتيعهم بالحياة الدنيا وإمهالهم بطول الأعمار كرامة لهم استحقوها لكونهم على الحق بل ذلك استدراج لهم نعمة صورة لكنها في الحقيقة نقمة من حيث إنه سبب للغفول عن الحق داع لهم إلى الانهماك في أنواع الكفر والفسوق المستوجب للعذاب المقيم وأملى لهم ﴿إن كيدي متين﴾ [الأعراف: ١٨٣].

قوله: أو عن الدلالة على بطلانه يعني أو إضراب عن دلالة الدليل السابق وهو لا يستطيعون نصر أنفسهم على بطلان ما توهموه من أن لهم آلهة سواء تمنعهم من العذاب وأنهم المعطوف لما متعوا به ولا يزالون بسبب ما هم عليه ببيان ما أوهمهم ذلك أي ببيان ما أوقع في وهمهم ذلك وهو ما متعوا به الدنيا من سعة العيش وطول العمر فيكون هذا إضراباً عن بيان الدليل الدال على بطلان ما توهموه إلى بيان ما أوقع في وهمهم ذلك فكأن سائلاً قال لما ثبت بالدليل القاطع أنهم مبطلون في دعواه هذه فمن أين لهم هذا التمتع بصنوف النعم وطول الأعمار والحال أن كفران نعمة الله بادعاء أن موليها غيره يقتضي انقطاعها فأجيب على وجه الإضراب بقوله: ﴿بل متعنا هؤلاء﴾ [الأنبياء: ٤٤] الآية.

قوله: ولذلك عقبه بما يدل على أنه أمل كاذب أي ولأجل أن حسبوا من طول عيشهم في الدنيا أنهم لا يزالون عنه بسبب ما هم عليه عقبه بما يدل على أن ذلك الحسبان منهم أو عدم

---

(١) بفتح الدال العادة.

الآية) ولذلك أي للوجه الثاني للإضراب وهو إشارة إلى رجحانه وتأخيره لذلك البيان وعلى الوجه الأول للإضراب يقال عقبه بما يدل على أن عاقبتهم الأخذ الشديد واو بعد زمان مديد ﴿أفلا يرون﴾ [الأنبياء: ٤٤] أي لا يتفكرون فلا يرون أنا نأتي الأرض فيه استعارة تمثيلية فكن[1] على بصيرة.

قوله: **(أرض الكفرة)** أي اللام للعهد والعهود أرض الكفرة بقرينة أن الكلام مسوق في شرح أحوالهم وبقرينة ننقصها.

قوله: **(بتسليط المسلمين عليها وهو تصوير لما يحزبه الله تعالى على أيدي المسلمين)** بتسليط المسلمين وهذا أكثري قوله وهو تصوير الخ إشارة إلى ما ذكرنا من الاستعارة التمثيلية وإضافة الأرض إلى الكفرة لأدنى ملابسة ويخرب من التخريب وهو الشائع أو الأفعال كقوله تعالى: ﴿يخربون بيوتهم﴾ [الحشر: ٢] الخ شبه الهيئة المنتزعة من تخريب الله تعالى أرض الكفرة على أيدي المسلمين بالهيئة المنتزعة من إتيان الجيش بأرض الكفرة وتخريب ديارهم بالهدم والإحراق فذكر اللفظ المركب الموضوع للمشبه به واستعمل في المشبه ولك أن تقول وأصل الكلام أفلا يرون أن جنود المؤمنين يأتيهم الخ لكنه أسند إليه تعالى تعظيماً لهم وإشارة إلى أنه بقدرته ورضائه لأن هذا بعد فرض الجهاد ولذا قيل إن هذه الآية مدنية وإن كانت السورة مكية فلا حاجة إلى القول بأنه إخبار عن المستقبل فعلى هذا يكون مجازاً في الإسناد لا استعارة تمثيلية وهذا هو الظاهر.

قوله: **(رسول الله عليه السلام والمؤمنين)** إشارة إلى مفعوله المقدر حذف للتعميم مع الاختصار ولرعاية الفاصلة والاستفهام في الموضعين للإنكار الوقوعي فيكون إشارة إلى غلبة المؤمنين مع الرسول عليه السلام إما بالسيف وبالجهاد أو بالبرهان السداد.

قوله تعالى: قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ ۚ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴿٤٥﴾

قوله: **(بما أوحي إلي)** أي الوحي بمعنى ما أوحي إذ الإنذار إنما هو به لا بالمعنى المصدري ولكون الخطاب للكفار اكتفى بالإنذار والحصر بالنظر إلى الوحي لا بالمخاطبين فلا إشكال لعموم الإنذار ﴿ولا يسمع الصم﴾ [الأنبياء: ٤٥] الآية من قبيل التكميل والاحتراس.

قوله: **(وقرأ ابن عامر ﴿ولا تسمع الصم﴾ [النمل: ٨٠] على خطاب النبي وقرىء بالياء)** أي من الأفعال وما اختاره من القراءة بالياء فمن الثلاثي.

قوله: **(على أن فيه ضميره وإنما سماهم الصم ووضعه موضع ضميرهم للدلالة على**

زوالهم عنه أمل كاذب وطمع خائب فإن نقص أرض هؤلاء الكفرة من الأطراف بتسليط المسلمين عليها يكذب ما أملوه من أنه لا يزول عنهم ولا يزالون عنه توهماً منهم أنهم على الحق.

قوله: وإنما سماهم الصم ووضعه موضع ضميرهم الخ. يعني وإنما سماهم الصم وهم ليسوا

---

(١) لعل وجه الأمر بالبصيرة إن هذا استعارة تمثيلية فيها نوع خفاء.

تصامهم وعدم انتفاعهم بما يسمعون) على أن فيه ضميره أي ضمير الرسول عليه السلام فالمآل قراءة الخطاب والمراد نفي نفع الإسماع لا نفس الإسماع كما أن في الأول نفي القبول لا نفس السمع ولذا قال للدلالة على تصامهم أي إظهار الصمم بالتكلف وليس له صمم لكنهم شبهوا بهم في عدم الانتفاع ولذا قال عدم انتفاعهم بما يسمعون فيكون الصم جمع أصم استعارة مصرحة.

قوله: (منصوب بيسمع أو بالدعاء) جوز إعمال المصدر المعرف بناء على أن في الظرف توسيعاً.

قوله: (والتقييد به لأن الكلام في الإنذار) فلا يقال إن الصم لا يسمعون مطلقاً فلا مفهوم على أن صممهم عن سماع الإنذار لا مطلقاً.

قوله: (أو للمبالغة في تصامهم وتجاسرهم) فإنهم إذا كانوا صماً حين الإنذار والتخويف فكونهم صماً في غيره أولى.

قوله تعالى: وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ (٤٦)

قوله: (أدنى شيء وفيه مبالغات ذكر المس وما في النفحة من معنى القلة فإن أصل النفح هبوب رائحة الشيء والبناء الدال على المرة ذكر المس) أي اختير المس هنا[1] دون غيره من

صماً حقيقة ووضع الاسم المظهر وهو لفظ الصم موضع الضمير وظاهر الحال يقتضي أن يقال ولا يسمعهم الدعاء للدلالة على تصامهم عن الحق وإعراضهم عنه وعدم انتفاعهم بما يسمعونه.

قوله: والتقييد به أي تقييد نفي الاسماع بوقت نفي الإنذار في قوله: ﴿إذا ما ينذرون﴾ [الأنبياء: ٤٥] لأن الكلام في الإنذار فيكون بياناً للواقع أو للمبالغة في تصامهم وتجاسرهم وجه المبالغة أن التصام وقت الإنذار والتخويف أبلغ في وصفهم بشدة الشكيمة والتصلب على الباطل من التصام في غير هذا الوقت لدلالته على أنهم لا يتأثرون من سماع ما فيه هلاكهم فكيف من سماع غيره.

قوله: وفيه مبالغات ذكر المس إلى آخره إما دلالة المس على المبالغة فلإثباته عن الإصابة اليسيرة وعدم الإحاطة بالممسوس ودلالة البواقي عليها ظاهرة وفيه مبالغة أخرى غير ما ذكر وهو معنى القلة المستفاد من تنكير نفحة وزاد صاحب المفتاح فيها التحقير بواسطة التنكير واعترض عليه صاحب التلخيص وقال خلاف التعظيم مستفاد من بناء المرة ومن نفس الكلمة فنقول لا ارتياب في أن اعتبار التنكير غير اعتبار البناء لأنك إذا دخلت على هذا البناء حرف التعريف أفاد المرة دون التحقير وكذا أكد البناء في قوله تعالى: ﴿نفخة واحدة﴾ [الحاقة: ١٣] بالوحدة لما كان المقصود منه الوحدة لا التحقير فعلم أن البناء لا يستلزم التحقير بل يحتمله باقتضاء المقام لذلك.

قوله: أو فيه يعني أو تكون اللام في ﴿ليوم القيامة﴾ [الأنبياء: ٤٧] بمعنى في كما أن اللام في

---

(١) فلا ينافيه كون المس أقوى من الإصابة وليس كلامه بالنسبة إلى الإصابة حتى يقال إنه ينافي ما مر في سورة البقرة فحمل كلام القدماء على الصلاح هو الإصابة العظيمة.

الألفاظ الدالة على القوة فوق المس كالأخذ والنزول وغيرهما وهذا مراده ومن غفل عن ذلك فقد غفل وزاد السكاكي رابعة وهي التنكير أي لم يقل نفحة عذاب ربك مع أنه أخصر فاختير الإطناب لما ذكره ولأن البيان بعد الإبهام أوقع في النفوس وهذا مبالغة خامسة.

قوله: (من الذي ينذرون به) فالإضافة للعهد وإنما حمله عليها للدلالة على شدة مناسبته لما قبله وذكر الرب أوقع هنا لأن فيه تنبيهاً على أنهم لم يراعوا مقتضى الربوبية فوقعوا في هذه الشدة ولعل هذا مبالغة سادسة.

قوله: (لدعوا على أنفسهم بالويل واعترفوا عليها بالظلم) معنى ليقولن يا ويلنا إذ النداء بالويل أي الهلاك دعاء على أنفسهم به قولهم: ﴿إنا كنا ظالمين﴾ [الأنبياء: ٤٦] اعتراف بالظلم حيث لا ينفع الاعتراف.

قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾

قوله: (العدل يوزن بها صحائف الأعمال) حمل الموازين جمع ميزان على المعنى المتعارف في الشرع وأشار إلى جواب المنكرين القائلين بأن الأعمال إعراض لا يمكن أن توزن بأن الموزون صحائف الأعمال وله جواب آخر بين في أوائل سورة الأعراف.

قوله: (وقيل وضع الموازين تمثيل لإرصاد الحساب السوي والجزاء على حسب الأعمال بالعدل) مرضه لأن القول الأول هو الصحيح المؤيد بالإخبار المسند والعجب منه أنه أخر هذا المعنى في سورة الأعراف حيث قال في تفسير والوزن أي القضاء أو الميزان الخ وما ذكر هنا أحسن قوله تمثيل لإرصاد الخ إن كان المراد ما ذكر في سورة الأعراف وإن كان غيره فمعنى الوزن الذي ذكر في القرآن ثلاثة.

قوله: (وإفراد القسط لأنه مصدر وصف به للمبالغة) جواب سؤال بأن الموصوف جمع والقسط مفرد فأجاب بأنه مصدر يقع على القليل والكثير ولم يلتفت إلى تقدير مضاف أي ذات القسط لئلا يفوت المبالغة.

قوله: (لجزاء يوم القيامة أو لأهله أو فيه كقولك جئت لخمس خلون من الشهر) لجزاء يوم القيامة فاللام للتعليل وهو المتبادر ولذا قدمه أو بمعنى في فلا يحتاج إلى التقدير كقولك جئت لخمس أي في خمس خلون أي مضين من الشهر وجوز جعلها للاختصاص كما جوز في المثال المذكور.

قوله: (من حقه أو من الظلم) من حقه فيكون شيئاً مفعولاً به أو من الظلم فيكون شيئاً

قولك جئت لخمس خلون من الشهر بمعنى في فالمعنى جئت في خمس خلون أي مضين والتأنيث في لفظ خمس باعتبار الليالي المعنى في خمس ليال خلون فإن الأيام عند العرب تعد بلياليها.

قوله: من حقه أو من الظلم أي شيئاً من حقه أو من الظلم الأول إشارة إلى احتمال أن يكون

مفعولاً مطلقاً وقد فسر الظلم هنا بالنقص من الثواب والزيادة في العذاب المعهود ولا يبعد أن يقال إن قوله من حقه إشارة إليه وإن كان المتبادر النقص من الثواب لكن لا يناسب المقام ولا كلام في أن قوله أو من الظلم إشارة إليه ولو فسر الظلم هنا بالزيادة في العذاب لكان أمس بالمقام واختير نفس لأن استغراق المفرد أشمل الفاء لإفادة سببية ما بعده لما قبله.

قوله: (أي وإن كان العمل) أي مرجع الضمير العمل المنفهم من قوله: ﴿ونضع الموازين﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قوله: (أو الظلم مقدار حبة ورفع نافع مثقال على كان التامة) أو الظلم المراد ظلم الإنسان مقدار معنى مثقال وحبة خردل كناية عن كمال القلة.

قوله: (أحضرناها وقرىء آتينا بمعنى جازينا بها من الإيتاء فإنه قريب من أعطينا) أحضرناها معنى الإتيان والباء للتعدية ولذا قال أحضرناها وقرىء آتينا من الأفعال وجه تعديته ح بالباء مع أنه متعد بنفسه لأنه مجاز عن المجازاة وهو يتعدى بالباء وإلى هذا أشار بقوله جازينا بها فإنه قريب من أعطينا أي بمعناه عبر به للتفنن فإن معنى الإيتاء كونه بمعنى الإعطاء أظهر من كل شيء والإعطاء يلزمه المجازاة فأريد به فيتعدى بالباء والظاهر أن مراد ابن عطية بقوله تبعاً لابن جني ولو كان آتينا بمعنى أعطينا لما تعدى بحرب جر أنه ليس بباق على معنى الإعطاء بل بمعنى فعل يتعدى بالباء وهو المجازاة.

قوله: (أو من المواتاة) بالهمزة أي أنه من المفاعلة من الإتيان بمعنى الإحضار.

قوله: (فإنهم أتوه بالأعمال وأتاهم بالجزاء وأثبنا من الثواب وجئنا) فإنهم الخ شروع في بيان معنى المفاعلة لكن من طرفه تعالى مجاز عن الجزاء إذ لا يصح معنى المصاحبة في

انتصاب شيئاً على أنه تمييزا أو على أن يكون بنزع الخافض المعنى لا يظلم من جهة شيء من حقه أو لا يظلم بشيء من حقه الواجب له وجوباً وعدماً على عمل الصالح والثاني إشارة إلى احتمال أن يكون انتصابه على أنه مفعول مطلق لتظلم فالمعنى لا تظلم ظلماً ما والتعبير بالشيء للدلالة على القلة.

قوله: وقرىء آتينا بمعنى جازينا بها من الإيتاء قال ابن جني آتينا بها بالمد ينبغي أن يكون فاعلنا لا أفعلنا لأنه لو كان افعلنا لما احتيج إلى الباء ولقيل آتيناها لقوله تعالى: ﴿وآتينا ثمود الناقة﴾ [الإسراء: ٥٩] ومضارعه يواتي مواتاة أنا موات وهو موات.

قوله: فإنهم أتوه بالأعمال وآتاهم بالجزاء توجيه لما دلت عليه صيغة المفاعلة من معنى المشاركة.

قوله: وذكرا يتعظ به المتقون أو ذكر ما يحتاجون إليه من الشرائع الأول تفسير للذكر بحمله على المعنى الخاص والثاني تفسير له على المعنى العام وتخصيص المتقين بالذكر لأنهم المنتفعون به وإن كان إنزال الكتب وإرسال الرسل لإرشاد كافة العباد.

قوله: أو أثبنا من الثواب وجئنا أي وقرىء أثبنا واشتقاقه من الثواب فقوله من الثواب لبيان لفظ أثبنا الواقع في هذه القراءة مجانساً للفظ آتينا الواقع في القراءة الأولى تجنيساً خطياً وليس مقصوده شرح معناه لأن معناه بعد ما علم كونه من الإثابة معلوم لا يحتاج إلى البيان وقرىء وجئنا بها.

قوله وأتاهم بالجزاء قيل يرد عليه أن المفاعلة مهنا يقتضي اتحاد الاثنين في المفعول فلا يصح قوله وأتاهم بالجزاء وجوابه أن إتيان الله بأعمالهم مجاز عن مجازاتهم وهو قريب من عالج الطبيب المرض وقد مر في توضيح قوله تعالى: ﴿يخادعون الله﴾ [البقرة: ٩] الآية ما ينفعك في هذا المرام[1] قوله وجئنا أي وقرىء وجئنا وهذا مؤيد لقراءة أتينا من الإتيان.

قوله: (والضمير للمثقال وتأنيثه لإضافته إلى الحبة) والضمير في أتيناها راجع إلى المثقال وهو مذكر فتأنيث ضميره لاكتساب التأنيث من المضاف إليه هذا على تقدير كون اسم كان ضمير العمل وأما إن كان ضمير الظلم فالضمير للأعمال لا للمثقال والجمع باعتبار المواد ولا يخفى أن المراد بالظلم الظلم الصادر من العباد كما مر لا الظلم المنفي فإنه لا معنى لأن يقال وإن كان الظلم المنفي مثقال حبة الخ والظلم الصادر منهم من قبيل العمل وإن كان خاصاً.

قوله: (﴿وكفى بنا حاسبين﴾ [الأنبياء: ٤٧] إذ لا مزيد على علمنا وعدلنا) وكفى بنا فاعله بزيادة الباء مثل وكفى بالله ولياً وحاسبين تمييز أو حال وحين كونه تمييزاً فالفاعل المقدر فاعل مجازاً كما في سائر التمييز المشتق.

قوله تعالى: وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾

قوله: (أي الكتاب الجامع لكونه فارقاً بين الحق والباطل) الكتاب الجامع مراده تصحيح العطف بتنزيل تغاير الصفات منزلة تغاير الذوات فلا يلزم عطف الشيء على نفسه قوله لكونه فارقاً معنى الفرقان وكذا فارق بين المحق والمبطل.

قوله: (وضياء يستضاء به في ظلماء الحيرة والجهالة) إشارة إلى أن الضياء استعارة مصرحة شبه هدايته إلى الحق بالضياء اختير الضوء على النور لأن في الضوء مبالغة لأنه ما بالذات وهذا التشبيه يتضمن تشبيه الكتاب أي التورية بالشمس.

قوله: (وذكرا) أو إن كان عاماً لكن المتقين لانتفاعهم به دون غيرهم خصوا بالذكر.

قوله: (يتعظ به المتقون) إشارة إلى ذلك وأيضاً يتعظ به تنبيه على أن الذكر بمعنى التذكير والموعظة.

قوله: (أو ذكر ما يحتاجون إليه من الشرائع) فح الذكر بمعناه المعروف وهو البيان والتخصيص بالمتقين لأنهم ينتفعون به دون غيرهم.

قوله: (وقيل الفرقان النصر وقيل فلق البحر) وقيل الفرقان النصر فالعطف ح عطف للمغايرة الذاتية وكذا في القول الثاني أيضاً وإطلاق الفرقان على النصر لفرقه بين المحق والمبطل والولي والعدو فالفرقان ح مصدر لكون المراد به النصر كقوله تعالى: ﴿يوم الفرقان﴾ [الأنفال: ٤١] وفلق البحر أي فرقه الله تعالى بضرب العصا بالبحر قال تعالى: ﴿وإذ فرقنا بكم البحر﴾ [البقرة: ٥٠].

---

(١) وقد صرحوا في حل قوله تعالى: ﴿وقاسمهما﴾ بأن مبناه على تجويز اختلاف متعلقات الفعل في جانبي المفاعلة نحو خالفت زيداً على المسير مع أن خلف زيد بالإقامة.

قوله: (وقرىء ضياء بغير واو على أنه حال من الفرقان) بغير واو هذا يؤيد التفسير الأول ولذا قدمه وإن كان العطف يحتاج إلى التمحل على أنه حال بتأويل مضيئاً أو بدون تأويل مبالغة.

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشۡفِقُونَ ﴿٤٩﴾﴾

قوله: (صفة للمتقين أو مدح لهم منصوب أو مرفوع) صفة للمتقين إما مخصصة إن أريد بالتقوى المرتبة الأدنى وإلا فصفة موضحة أو مادحة واحتمال البدل ضعيف لأن متبوعه ليس بمقصود وهنا كلاهما مقصودان قوله منصوب أي امدح الذين أو مرفوع أي على الخبرية لمبتدأ محذوف أي هم الذين ومثل هذا يجب فيه حذف المبتدأ لقطع الصفة عن الموصوف بالرفع.

قوله: (حال من الفاعل) وهو الراجح ولذا قدمه أي غائبين عن أعين الناس وهذا أمارة الإخلاص أو بقلوبهم فالباء على الأول للمصاحبة وعلى الثاني للآلة.

قوله: (أو المفعول) أي غائباً عنهم بمعنى غير مرئي.

قوله: (خائفون) فسره به لتعديته بمن قدم عليه لرعاية الفاصلة.

قوله: (وفي تصدير الضمير وبناء الحكم عليه مبالغة وتعريض) مبالغة لأن الجملة الاسمية تفيد الدوام والثبات وما لم يكن الخوف دائماً لا يعبأ به وتعريض لغير المتقين بأنهم لم يخافوا عن الساعة ولذا لم يتهيؤوا له بأنواع القربات لأن التقديم يفيد الحصر غالباً.

قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ أَفَأَنتُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٥٠﴾﴾

قوله: (يعني القرآن) المعهود الممتاز بالبلاغة والبراعة ولذا أشير إليه بهذا[١].

قوله: أو مدح لهم منصوب أو مرفوع النصب بتقدير أعني والرفع بتقديرهم فالتقدير أعني الذين يخشون ربهم أو هم الذين يخشون.

قوله: بالغيب حال من الفاعل أو المفعول فتقديره على الأول يخشون ربهم ملتبسين بالغيب أي غائبين واقفين خلف رداء الكبرياء نزلوا من حيث إنهم لا يرونه هنا منزلة الغائبين عنه وإلا فلا غيب بالنسبة إلى علمه الشامل وعلى الثاني يخشون ربهم ملتبسين بالغيب أي غائباً عنهم من حيث إنه تعالى غير مشاهد لهم محجوب عنهم حجاب العزة.

قوله: وفي تصدير الضمير وبناء الحكم عليه مبالغة وتعريض لإفادته معنى التخصيص والقصر المفيد للحكمين المختلفين إيجابي صريحاً وسلبي ضمناً فمعنى المبالغة مستفاد من الحكم الإيجابي لإفادته أن الإشفاق مقصور عليهم والتعريض من الحكم السلبي الضمني فالمعنى وهم مشفقون أي خائفون من الساعة دون من عداهم ومن عداهم لا يشفقون منها أي الإشفاق مقصور عليهم لا يتجاوز عنهم إلى من سواهم.

قوله: يعني القرآن كثير خيره فسر المبارك لكونه من البركة المنبئة عن معنى الزيادة والكثرة بكثير الخير.

---

(١) الموضوع لإشارة إلى القريب المحسوس.

قوله: (كثير الخير أنزلناه على محمد) كثير الخير لاحتوائه بيان مصالح الدنيا والآخرة.

قوله: (استفهام وتوبيخ) استفهام للإنكار الواقعي ولذا قال وتوبيخ لأنهم لكونهم عارفين ببلاغة القرآن إنكارهم أشنع من إنكار غيرهم ولذا قدم له للحصر مع رعاية الفاصلة كان الإنكار منحصر فيهم.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾

قوله: (الاهتداء لوجوه الصلاح) الرشد إصابة الحق والخير فيعم وجوه الصلاح بأسره ففيه غاية اختصار مع جزالة المعنى والتعبير بنون العظمة للإشعار بفخامة الرشد.

قوله: (وإضافته ليدل على أنه رشد مثله وأن له شأناً وقرىء رشده وهو لغة) وإضافة ليدل لأن الإضافة تفيد الاختصاص والرشد المخصوص به هو رشد الأنبياء عليهم السلام أو الرشد المخصوص به هو الرشد اللائق به كالخلة والإمامة العامة وكونه قدوة المحققين والمستدلين على التوحيد وغير ذلك مما لم يؤت نبي قبله ولا بعده سوى نبياً عليه السلام وهذا المعنى أبلغ من الأول فعليك به ولذا قال وإن له شأناً لم يكن لغيره.

قوله: (من قبل موسى وهارون أو محمد عليهم الصلاة والسلام وقيل من قبل استنبائه أو بلوغه حين قال: ﴿إني وجهت﴾ [الأنعام: ٧٩]) من قبل موسى وهارون وهذا أوفق لقوله: ﴿ولقد آتينا موسى وهارون﴾ [الأنبياء: ٤٨] الآية وقد عرفت سر تعبيره هنا بالرشد وهناك بالكتاب أو بمحمد لكون ما قبله خطاباً معه عليه السلام فيكون بدلالة المقال كما قبله لا بدلالة الحال فقط.

قوله: (علمنا أنه أهل لما آتيناه أو جامع لمحاسن الأوصاف ومكارم الأخلاق) علمنا علماً[1] أزلياً أنه أهل لما آتيناه كقوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤] وهذا يؤيد ضعف القولين الآخرين لما نبه عليه بقوله وقيل مع خلو المقام عن قرينتهما والأهلية من جملة مواهب الرحمن ولذا عبر بالإعطاء وكذا الكلام في قوله أو جامع لمحاسن الأوصاف الخ لأنها أيضاً من الألطاف.

قوله: وإضافته ليدل على أنه رشد مثله بإضافة الرشد إلى المثل أي ليدل إضافة الرشد إلى إبراهيم على أن ما أتاه الله إياه من الرشد هو رشد رسول مثله وهو رشد خاص كائن مما أوتي مثله من أولي العزم من الرسل فإذا قيل الرشد معرفاً باللام بدون الإضافة فأتت تلك الدلالة أما دلالة الإضافة على ذلك المعنى فمن حيث إنها تفيد أن ما أوتي إبراهيم من الرشد هو الرشد اللائق به وهو الرشد الخاص الذي أتاه الله من هو مثله.

قوله: وإن له شأناً أي وليدل على أن للرشد الذي أوتي إبراهيم عليه السلام شأناً عظيماً وجه دلالة الإضافة على هذا المعنى من حيث إنها تفيد أنه رشد يليق به وهو رسول عظيم الشأن والرشد اللائق به يكون عظيم الشأن البتة.

---

(١) وهو تعلق علمه تعالى بأنه سيوجد أو ستعدم فهذا التعلق قديم باق أزلاً وأبداً لا يتغير أصلاً.

قوله: (وفيه إشارة إلى أن فعله تعالى باختيار وحكمة) باختيار حيث أفاد أن فعله بعلمه الأزلي وهو متبوع للإرادة والاختيار وما فعل بالعلم على جهة الخلق لا يكون إلا اختيارياً وما فعل اضطرارياً لا يكون بالعلم وكذا ما فعل اتفاقياً ولذا قال وحكمة.

قوله: (وإنه عالم بالجزئيات) على وجه جزئي لا كما زعمه الفلاسفة من أنه عالم بالجزئيات على وجه كلي وقد بين في علم الكلام ما فيه وما عليه.

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾﴾

قوله: (متعلق بآتينا) وإيتاء الرشد مقارن بذلك الوقت زماناً متقدم عليه ذاتاً فلا تغفل.

قوله: (أو برشده أو بمحذوف أي اذكر من أوقات رشده وقت قوله: ﴿ما هذه التماثيل﴾ [الأنبياء: ٥٢] الآية) أو بمحذوف وهو أظهر لسلامته عن التكلف المذكور فإن الظاهر أن منشأ هذا القول السديد هو الرشد الشديد ولا يحسن تعلقه بعالمين لأن المص اعتبر كون المعلوم الأهلية وتعلق العلم بها قبل هذا القول لكون تعلقه أزلياً كما أشرنا وإن تعلق بالعلم يكون المراد بالعلم التعلق الحادث ولا يخفى عدم ملائمته للمقام قوله وقت قوله أشار إلى أن إذ ح اسم الظرف لا الظرف فيكون مفعولاً به لا مفعولاً فيه لفساد المعنى ولذا قال اذكر من أوقات رشده الخ لكن هذا يخالف ما أسلفه في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل﴾ [البقرة: ٣٠] الآية من أن إذا وإذا يلزمهما الظرفية أبداً فالوجه في مثل هذا تقدير اذكر الحادث إذ كان كذا وكذا كما نبه عليه هناك.

قوله: (تحقير لشأنها) حيث أشار إليه بما يشار به للقريب فقد يفيد التحقير بمعونة القرية كما بين في المعاني.

قوله: وفيه إشارة إلى أن فعله تعالى باختيار وحكمة وأنه عالم بالجزئيات وجه الإشارة إلى أن فعله تعالى بالاختيار هو أن قوله تعالى: ﴿وكنا به عالمين﴾ [الأنبياء: ٥٢] يدل على سبق علمه إيتاء إبراهيم رشده أي إعطاءه إياه فدل على أن رشد إبراهيم كان بعد ما لم يكن فيكون حادثاً والحادث لا يستند إلى الموجب بالذات على ما هو المقرر في علم الكلام بل يستند إلى الفاعل المختار فالاختيار مدلول حدوث الرشد وحدوث الرشد مدلول قوله: ﴿وكنا به عالمين﴾ [الأنبياء: ٥١] على أن فعله بالاختيار لا بطريق الإيجاب كما زعمه الحكماء فيكون حجة عليه وأما وجه الإشارة إلى أنه عالم بالجزئيات فلأن الضمير في به في قوله: ﴿وكنا به عالمين﴾ [الأنبياء: ٥١] راجع إلى أهلية إبراهيم لما أتاه الله أو إلى جمعه لمحاسن الأوصاف وذلك معنى جزئي فهو حجة على القائلين بأن الله تعالى ليس بعالم بالجزئيات وإنما هو عالم بالكليات.

قوله: تحقير لشأنها أي قول إبراهيم ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون تحقير لشأن تحقير التماثيل التي هي الأصنام معنى التحقير مستفاد من لفظة هذه الموضوعة للإشارة إلى القريب كما يؤتى باسم الإشارة الموضوع للبعيد تعظيماً لشأن المشار إليه مثل ﴿آلم ذلك الكتاب﴾ [البقرة: ١، ٢] وأيضاً يستفاد معنى التحقير من تعبيره عن آلهتهم بلفظ التماثيل فإنها تستعمل في صور إلا أرواح لها.

قوله: (**وتوبيخ على إجلالها**) هذا لازم لتحقير شأنها.

قوله: (**فإن التمثال صورة لا روح فيها**) ولذا عبر بالتمثال.

قوله: (**لا تضر ولا تنفع**) لا تضر أي بنفسها وإن ترتب على عكوفها مضرة عظيمة.

قوله: (**واللام للاختصاص لا للتعدية فإن تعدية العكوف بعلى والمعنى وأنتم فاعلون العكوف لها**) لا للتعدية فهي متعلقة بمحذوف للبيان كأنه قيل وأنتم فاعلون العكوف وهو مختص لها.

قوله: (**ويجوز أن يؤول بعلى أو يضمن العكوف معنى العبادة**) ويجوز أن يؤول بعلى أي يجعل اللام بمعنى على أو يضمن الخ لكن لتكلفه أخرهما.

قوله: واللام للاختصاص لا للتعدية فإن تعدية العكوف بعلى فالمعنى وأنتم فاعلون العكوف لها يعني لم يقصد تعلق العكوف إلى مفعوله الذي يتعدى إليه بواسطة على بل نزل منزلة اللازم فالمعنى وأنتم فاعلون العكوف لها أي لهذه التماثيل.

قوله: ويجوز أن يأول بعلى ويجوز أن يأول اللام في لها بكونه بمعنى على فالمعنى أنتم عليها عاكفون هذا على تقدير تعديته بواسطة حرف الجر وعدم تنزيله منزلة اللازم.

قوله: أو تضمن العكوف معنى العبادة فيكون المعنى أنتم عاكفون عابدين لها قد بالغ إبراهيم عليه السلام في إبطال عبادة تلك التماثيل وكما نسبها إلى الإفراط في الحقارة نسبهم إلى الإفراط في العكوف لها حيث قال أنتم لها عاكفون بالضمير المرفوع وبناء الخبر عليه المفيد لتقوى الحكم وتخصيص العكوف بالذكر ولما لم يكن جوابهم إلا أن قالوا إنا وجدنا آباءنا لها عابدين ضللهم وجعلهم منغمسين في الضلال بالجملة الاسمية وقرن آباءهم معهم فأكد الضمير المرفوع ووصف الضلال ولما سمعوا منه هذه الغلظة وشاهدوا هذا الجد طلبوا منه البرهان يعني هب أنا قد قلدنا آباءنا فيما نحن فيه فهل لك دليل على ما ادعيت أجئتنا بالحق ثم اضربوا عن ذلك وجاؤوا بأم المتضمنة لمعنى بل الإضرابية والهمزة للتقرير فاضربوا ببل عما ثبتوا له وقرروا بالهمزة خلافه على سبيل التوكيد والبت والقطع وذلك أنهم قطعوا أنه لاعب وليس بمحق البتة لأن إدخالهم إياه في زمرة اللاعبين بحكمهم عليه بأنه غريق في اللعب داخل في زمرة الذين قصارى أمرهم في إثبات الدعاوى اللعب واللهو على سبيل الكناية الإيمائية دل على إثبات ذلك بالدليل والبرهان وهذه الكناية توقفك على أن أم لا يجوز أن تكون متصلة قطعاً وكذا بل في قوله: ﴿بل ربكم رب السموات والأرض الذي فطرهن﴾ [الأنبياء: ٥٦] وهذا الجواب وارد على الأسلوب الحكيم وكان من الظاهر أن يجيبهم بقوله بل إنا من المحقين لا من اللاعبين فجاء بقوله: ﴿بل ربكم رب السموات والأرض الذي فطرهن﴾ [الأنبياء: ٥٦] لينبه به على أن إبطالي لما أنتم عاكفون عليه وتضليلي إياكم مما لا حاجة فيه لوضوحه إلى الدليل ولكن انظروا إلى هذه العظيمة وهي أنكم تتركون عبادة خالقكم ومالك أمركم ورازقكم ومالك العالمين والذي فطركم وما أنتم عاكفون ويشتغلون بعبادتها دونه فأي باطل أظهر من ذلك وأي ضلال أبين من هذا ثم ذيل الجواب بما هو مقابل لقولهم وهو قوله: ﴿وأنا على ذلكم من الشاهدين﴾ [الأنبياء: ٥٦] من حيث الأسلوب وهي الكناية من حيث التركيب وهو بناء الخبر على الضمير أي لست من اللاعبين في الدعاوى بل أنا من القائمين فيها بالبراهين القاطعة والحجج الساطعة كالشاهد الذي يقطع به الدعاوى وبه يتقوى

قوله تعالى: ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾

قوله: (فقلدناهم وهو جواب عما لزم الاستفهام من السؤال عما اقتضى عبادتها وحملهم عليها) فقلدناهم لازم معنى قولهم بملاحظة قوله عليه السلام والتعبير بالاستفهام والسؤال نظر إلى أصل معناه وإلا فالمراد الإنكار والتوبيخ قوله وهو جواب الخ دفع إشكال بأن هذا الجواب لا يطابق السؤال فأجاب بأنه ليس بجواب الاستفهام بل جواب عما لزم الاستفهام كما قرره لكن في الجواب اختير عابدين على عاكفين فتأمل في وجهه.

قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾

قوله: (منخرطون في سلك ضلال لا يخفى على عاقل لعدم استناد الفريقين إلى دليل والتقليد إن جاز فإنما يجوز لمن علم في الجملة أنه على حق) منخرطون خبر لقوله: ﴿لقد كنتم﴾ [الأنبياء: ٥٤] وتقدير العامل الخاص في الظرف المستقر أفيد إذا علم بالقرينة ولا يضر كون الظرف مستقراً الأولى منخرطين لكن لما كان الخبر في ضلال قدر العامل المحذوف منخرطون بالرفع ميلاً إلى المعنى في سلك ضلال أشار إلى أن التعبير بفي ضلال دون ضالين للتنبيه على أنهم متوغلون ومتمكنون في الضلالة بحيث لا يرجى خلاصهم إلا بتوفيق عظيم ففي كلمة في استعارة تبعية قوله لا يخفى على عاقل إشارة إلى معنى مبين وفي قوله على عاقل تعريض لهم بأنهم ليسوا من العقلاء وكون سلك الضلال من قبيل لجين الماء[1] أولى من كونه استعارة والفريقين هم وآباؤهم أما في الآباء فظاهر وأما في الأبناء فهم

قول المص رحمه الله وهو أدخل في تضليلهم وألزم للحجة عليهم وكذا حقق هذا المقام بعض الفحول من شراح الكشاف رحمهم الله عما لزم الاستفهام من السؤال عما اقتضى عبادتها حملهم عليها أي هو جواب عن سؤال يتضمنه السؤال بالاستفهام عن حقائق هذه التماثيل وذلك السؤال اللازم هو أي شيء حملكم ودعاكم إلى عبادتها مع أن شأنها من الحقارة وذلك فلما تفطن المخاطبون من السؤال الأول الوارد على وجه التحقير أن المقصود منهم جواب السؤال اللازم للسؤال عن حقائق التماثيل ﴿فقالوا وجدنا آباءنا لها عابدين﴾ [الأنبياء: ٥٣] يعنون أن الحامل على العكوف عليها هو أنا وجدنا عليه آباءنا.

قوله: منخرطون في سلك ضلال لا يخفى على عاقل لعدم استناد الفريقين إلى دليل أي لعدم استناد أنفسهم وآبائهم إلى دليل من العقل والنقل يدل على جواز العكوف والعبادة لما لم يقدر على نفع وضر.

قوله: والتقليد وإن جاز فإنما يجوز لمن علم في الجملة أنه على حق يعني لأنتم أولاً جواز التقليد لوجود الخلاف في صحة إيمان المقلد وإن فرض جوازه فهو إنما يجوز لمن علم في الجملة أنه على حق فلا وجه أصلاً في عبادة الأصنام تقليد آبائهم لظهور أن آباءهم على بطلان صريح في ذلك ليس فيه من وجوه الحق شيء ما.

---

(١) من قبيل إضافة المشبه إلى المشبه به أي الضلال كالسلك.

مقلدون والتقليد إن جاز الخ أي أنه لا يجوز في الأصول وإنما جاز في الفروع لمن علم الخ وما نحن فيه من قبيل الأصول على أن اتباع من علم على حق كالأنبياء والمجتهدين فهو في الحقيقة ليس بتقليد بل اتباع[1] لما أنزل الله تعالى والمحشي الفاضل فسر جواز التقليد بجوازه في الأصول على ما هو مذهب بعض أهل السنة ولذا قال الأوشي:

وإيـــمـــان الـــمـــقـــلـــد ذو اعـــتـــبـــار

وهو ضعيف بخلاف مختار المص.

قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا بِٱلۡحَقِّ أَمۡ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ۝٥٥﴾

قوله: (كأنهم لاستبعادهم تضليل آبائهم ظنوا أن ما قاله إنما قاله على وجه الملاعبة فقالوا أبجد تقوله أم تلعب به) ظنوا أن ما قاله الخ وظنهم إذا كان ذلك يكون جانب الآخر موهوماً وعن هذا رددوا بين الأمرين ولم يبالغوا في الأول لأنه مفروغ عنه وبالغوا في الثاني حيث أتوا بالجملة الاسمية وقالوا من اللاعبين لأنه مطمح نظرهم قوله فقالوا أبجد الخ مآل قولهم لا عينه حمل قولهم أجئتنا بالحق على أبجد تقولك لكونه مقابلاً للعب والجد بكسر الجيم ضد اللعب وفي بيانه تنبيه على أن أم متصلة واحتمال كونها منقطعة ضعيف.

قوله تعالى: ﴿قَالَ بَل رَّبُّكُمۡ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝٥٦﴾

قوله: (إضراب عن كونه لاعباً بإقامة البرهان على ما ادعاه وهن للسموات والأرض أو للتماثيل) إضراب عن كونه لاعباً لما كان المراد الشق الثاني كما عرفته وإنما ذكروا الأول لمجرد إرخاء العنان قال إضراب عن الخ فعلم منه أن غرضهم ليس الاستفهام والسؤال كأنهم قالوا أنت من اللاعبين فاضرب أي أبطل كونه لاعباً فوضع برهان ذلك موضعه ولذا قال بإقامة البرهان على ما ادعاه من كونهم ﴿في ضلال مبين﴾ [الأنبياء: ٥٤] والمدعي وإن كان بديهياً لكنهم لما جهلوا ذلك لكون عقولهم مؤوفة عبر بالبرهان.

قوله: (وهو أدخل في تضليلهم وإلزام الحجة عليهم) وهو أي كون الضمير للتماثل أدخل أي أقوى فيه لأن فيه تنبيهاً على أنهن من جملة المخلوقات والمخلوق لا يكون إلهاً معبوداً وإن كان الأول يفيد ذلك لكن التصريح أدخل فيه.

قوله: أبجد تقول أم يلعب تقوله تفسير لام الاستفهامية ولا دليل لهم فيها على كونها متصلة.

قوله: وهو أدخل في تضليل هم وإلزام الحجة عليهم أي رجع ضمير المفعول في فطرهن إلى التماثيل أبلغ في تضليل هؤلاء الكفرة العاكفين عليها وإلزام الحجة عليهم لإفادته أن ما تعبدونه من الأصنام مخلوق مثل سائر المخلوقات وأنتم تعكفون على المخلوق وتعبدونه أو تعرضون عن أن تؤمنوا بخالقه.

---

(١) صرح به المص في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾.

قوله: (المذكور من التوحيد) ذكر التوحيد منفهم من بل ربكم الخ.

قوله: (من الشاهدين) أبلغ من شاهد كما سيجيء توضيحه في سورة الشعراء والجملة تذييلية مؤكدة لمفهوم ما قبلها.

قوله: (من المتحققين له والمبرهنين عليه فإن الشاهد من تحقق الشيء وحققه) من المتحققين حمل الشهادة على ذلك ثم علله بقوله فإن الشاهد الخ أي فإنه اعتبر في الشاهد أمران التحقق أي العلم يقيناً والتحقيق أي إثبات حقيته فإن إثبات الحقية موقوف على العلم يقيناً فيثبت ذلك اقتضاء.

قوله تعالى: وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾

قوله: (﴿وتالله﴾ [الأنبياء: ٥٧] الآية) لما أثبت عليه السلام الوحدانية وظهر منه بطلان الأصنام وعبادتهم أقسم على كسرها لأن إزالة المنكر حسبما أمكن واجب ما لم يترتب عليها المضرة ولكمال وثوق عصمته تعالى بادر ذلك وأرادوا به كيداً فجعلهم الأرذلين.

قوله: (وقرىء بالباء وهي الأصل والتاء بدل من الواو المبدلة منها وفيها تعجب) وفيها أي في التاء في القسم تعجب أي يفيد تعجب الحالف ففيه مسامحة والحاصل أن التاء تستعمل في مقام التعجب في المقسم عليه وهذا مفهوم من الاستعمال قال أبو حيان نصوص النحاة أن التاء يجوز أن يكون معها تعجب ويجوز أن لا يكون واللام هي التي يلزمها التعجب في القسم كما قيل.

قوله: (لأجتهدن في كسرها) إشارة إلى أن الكيد هنا مجاز عن الاجتهاد اللازم له إذ الكيد في الأصل حيلة يجلب بها مضرة كالمكر ولا مانع من إبقائه على حقيقته ولذا قال وتوقفه على نوع من الحيل فحينئذٍ يكون ما ذكره حاصل المعنى قوله في كسرها إشارة إلى تقدير مضاف وقرينة التعيين قوله: ﴿فجعلهم جذاذاً﴾ [الأنبياء: ٥٨].

قوله: (ولفظ الكيد) أقحم اللفظ للتنبيه على أن معناه ليس بمراد كأنه أعرض عنه لأن الحيلة للعاقل والأصنام ليست من العقلاء لكن يقدر المضاف أي لأكيدن أصحاب أصنامكم وسدنتها.

قوله: (وما في التاء من التعجب لصعوبة الأمر وتوقفه على نوع من الحيل عنها) وما في التاء من التعجب الخ كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده مع أن الأمر صعب مقنوطاً منه في نفسه خصوصاً في زمن نمرود مع عتوه وقوة سلطنته فاحتيج إلى نوع من الحيل في إخفاء آلة الكسر.

قوله: فإن الشاهد من تحقق الشيء أي علمه حقيقة وحققه أي ثبته.

قوله: لاجتهدن في كسرها معنى الاجتهاد مستفاد من لفظ الكيد وتاء القسم فإن الفعل الحاصل بعد قسم الفاعل به وكيده فيه لا يكون إلا بجد واجتهاد.

قوله: (إلى عيدكم) متعلق بمحذوف أي واصلين إلى عيدكم أي مجمع يوم عيدكم بتقدير المضافين.

قوله: (ولعله قال ذلك سراً) لأنه لو جهره لا يتركوه مع خوف الإضرار فحينئذ الترجي في موضع الجزم على عادة العظماء وعن قتادة أنه قال ذلك سراً وروي أنه سمعه رجل واحد.

قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ۝٥٨﴾

قوله: (﴿فجعلهم﴾) الفاء لأن هذا الجعل مسبب عن القسم.

قوله: (قطاعاً فعال بمعنى المفعول كالحطام من الجذ وهو القطع) قطاعاً كذا في بعض النسخ ووجهه أن جذاذاً يقع على الواحد والاثنين والجمع من المذكر والمؤنث بمنزلة المصدر كذا نقل عن العلامة الطيبي فلا يقال إنه تحريف وفي بعض النسخ قطعاً جمع قطعة.

قوله: (وقرأ الكسائي بالكسر وهو لغة أو جمع جذيذ كخفاف وخفيف) جذيذ بمعنى القطع.

قوله: (وقرىء بالفتح) وهي لغة أيضاً وقيل مصدر كالحصاد بمعنى المحصود فالجذاذ بمعنى المجذوذ أي المقطوع نقل عن قطرب هو في لغاته كلها مصدر لا يثنى ولا يجمع.

قوله: (وجذوذ أجمع جذيذ) كالجذاذ.

قوله: (وجذذاً جمع جذة) وجذذاً بضم الجيم وفتح الذال جمع جذة كقبب جمع قبة.

قوله: (للأصنام كسر غيره واستبقاه وجعل الفأس على عنقه) للأصنام ضمير العقلاء لزعمهم أنهم آلهة واختاره مع تكلفه وسكت عن كونه للعبدة لأنه هو الموافق لقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾ [الأنبياء: ٦٣] والكبر إما في الجثة وهو الظاهر أو في رفعة المنزل وعندهم لا مانع من جمعهما روي أن أصنامهم سبعون صنماً مصطفوية وثمة صنم عظيم مستقبل الباب وكان من ذهب وفي عينيه جوهرتان تضيئان بالليل كذا في الكشاف وهو يؤيد ما قلنا من أن الكبر في الجثة والمنزلة عندهم والترديد بينهما يخالف ما في الكشاف والتعبير بعينيه استعارة بتشبيه الصورة بالصورة.

قوله: (لأنه غلب على ظنه أنهم لا يرجعون إلا إليه لتفرده واشتهاره بعداوة آلهتهم

قوله: لأنه غلب على ظنه أنهم لا يرجعون إلا إليه أخذ معنى الظن من لفظ كلمة الترجي وأخذ معنى القصر من تقديم متعلق الفعل عليه يعني غلب على ظن إبراهيم أن الكفرة لا يرجعون عند اطلاعهم على كسر الأصنام إلا إليه لأنهم يعلمون أنه يعادي آلهتهم ويحقرها ويأمرهم بأن لا تعبدوا إلا إلهاً حقاً ولم يكسر الصنم الكبير ليحاجهم عند سؤالهم عنه بقولهم: ﴿ءأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم﴾ [الأنبياء: ٦٢] بقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾ [الأنبياء: ٦٣] فيحججهم أي فيغلبهم في المحجة.

فيحاجهم بقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾ [الأنبياء: ٦٣] فيحجهم) لأنه غلب على ظنه إشارة إلى وجه الترجي قوله لا يرجعون إلا إليه فيه تنبيه على أن تقديم الجار والمجرور للحصر فجملة لعلهم جملة ابتدائية مسوقة لبيان وجه الكسر والاستبقاء مع ملاحظة المحاجة معهم فغلبهم ولذا قال فيحاجهم بقوله الخ ولولا هذه الملاحظة لا يظهر لطف هذه الجملة هذا الوجه على أن ضمير إليه راجع إلى إبراهيم عليه السلام قوله فيحجهم أي باب المفاعلة أي فيحاجهم للمغالبة إنما قاله[1] عليه السلام إذ الحق بيده فإن الحق يعلو ووقع الأمر كذلك حيث كانوا محجوجين مبهوتين فأعرضوا عن المحاجة إلى قصد الأذى فكانوا خاسرين عن المنى.

قوله: (أو لأنهم يرجعون إلى الكبير فيسألونه عن كاسرها إذ من شأن المعبود أن يرجع إليه في حل العقد فيبكتهم بذلك) أو لأنهم الخ هذا الوجه على أن يكون الضمير للأصنام قوله فيسألونه فيه تهكم ولذا قال فيبكتهم بذلك والعقد جمع عقدة لكن المراد هنا الأمر المشكل الصعب مجازاً لكونه لازماً له والتعبير بقوله لأنهم الخ للتنبيه على أن لعل بمعنى كي.

قوله: (أو إلى الله أي يرجعون إلى توحيده عند تحققهم عجز آلهتهم) أو إلى الله أخره لبعده عن الفهم مع احتياجه إلى تقدير المضاف وهو التوحيد وإلى اعتبار عجز آلهتهم وتحققه عندهم وذلك بالرجوع إلى أصنامهم واعتبار الرجوعين معاً مشكل فالأولى جعل رجوعهم إلى التوحيد متفرعاً على رجوعهم إلى الأصنام وفي قوله عند تحققهم عجز آلهتهم إشارة إلى أن رجوعهم إلى التوحيد بعد سؤالهم كبيرهم فيظهر لهم عجزه كما بيناه فلا يكون ذكر كبيرهم أجنبياً في البين وعدم تعرضه للحصر في الوجهين الآخرين للاكتفاء بالتعرض في الوجه الأول كما هو عادته إذ الحصر مستقيم فيهما كالأول والقصر من قبيل قصر الموصوف على الصفة لا العكس أي رجوعهم مقصور على الاتصاف بكونه إلى إبراهيم وكذا الكلام في الآخرين.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَن فَعَلَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ ۝٥٩﴾

قوله: (حين رجعوا) من عيدهم.

قوله: (من فعل هذا) ولم يقولوا من كسر آلهتنا للاحتراز عن إطلاق الكسر المشعر بالتحقير وعبروا بالفعل العام.

قوله: أو لأنهم يرجعون إلى الكبير لم يفسر في هذا التوجيه بطريق القصر كما في الوجه الأول إذ لا وجه لمعنى القصر على هذا فحينئذٍ يكون التقديم لمجرد رعاية الفاصلة.

قوله: حين رجعوا اختيار منه للوجهين الأولين في رجع الضمير لأن الوجه الثالث هو يرجع الضمير إلى الله تعالى لختم قلوبهم وتصميمهم على الكفر بعيد.

---

(١) جواب سؤال بأنه من المغيبات فكيف يقال فيحجهم الخ فأجاب بأن الحق بيده.

قوله: (﴿إنه لمن الظالمين﴾ [الأنبياء: ٥٩] بجرأته على الآلهة الحقيقة بالإعظام أو بإفراطه في حطمها أو بتوريط نفسه للهلاك) ﴿إنه لمن الظالمين﴾ [الأنبياء: ٥٩] ولم يقولوا إنه ظالم للمبالغة في بيان ظلمه قوله بالإعظام أي التعظيم قوله بتوريط نفسه الخ فعلى هذا يكون ظالماً لنفسه وأما في الأولين فظالم لغيره وهو المتبادر ولذا قدمهما وأيضاً الظلم وهو وضع الشيء في غير موضعه متيقن في زعمهم في الأولين بخلاف الأخير ولذا أخره.

قوله تعالى: قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴿٦٠﴾

قوله: (يعيبهم فلعله فعله) يعيبهم فعل مضارع تفسير يذكرهم بمعونة المقام وإن كان الذكر عاماً وفي نسخة بعيبهم بحرف الباء الجارة وقد مر مثله في قوله تعالى: ﴿أهذا الذي يذكر آلهتكم﴾ [الأنبياء: ٣٦] حيث قيد بالسوء وكذا هنا ولعل تعبيرهم به للتحاشي عن إطلاق العيب عليهم كما مر وصيغة المضارع للاستمرار أو لحكاية الحال الماضية قوله فلعله فعله إشارة إلى ارتباط الجواب بالسؤال كأنهم قالوا فعل هذا إبراهيم لأنه سمعناه أنه يذكرهم بسوء فوضع علة الجواب موضعه.

قوله: (ويذكر ثاني مفعول سمعنا) هذا إن قيل إن سمع يتعدى إلى مفعولين إذا دخل على غير مسموع كما ذهب إليه أبو علي الفارسي.

قوله: (أو صفة لفتى مصححه لأن يتعلق به السمع)[1] هذا إن قيل إنه يتعدى إلى مفعول واحد فقط كما إذا دخل على مسموع فإنه يتعدى إلى مفعول واحد اتفاقاً والفعل بعده حال إن كان المفعول معرفة كقوله سمعت رسول الله عليه السلام يقول أو صفة إن كان نكرة كما فيما نحن فيه ولذا قال المص أو صفة لفتى يصححه الخ لأن الذات لا يسمع وإذا وصف بما يسمع يصح إيقاع السمع عليه باعتبار وصفه أو حاله لأن محط الفائدة القيد كأنه قيل سمعنا ذكر فتى لكنه عدل عنه لنكتة كما سيجيء وفيه تنبيه على أن المفعول الثاني يجب أن يكون مما يسمع إن كان المفعول الأول غير المسموع فلا يصح أن يقال سمعت زيداً يركب.

قوله: أو صفة لفتى مصححة لأن يتعلق به بالسمع فإن فتى نفسه ليس من قبيل المسموعات لأن المسموع لا يكون إلا من قبيل الأصوات فإذا وصف بيذكر يكون الوصف قيداً له فيرجع السمع إلى القيد ويتعلق به على ما حققه عبد القاهر رحمه الله من أنه إذا كان في الكلام قيد يرجع النفي والإثبات إلى ذلك القيد فيكون المسموع بهذا الاعتبار ذكر فتى لا نفسه والذكر لكونه من قبيل الصوت يصلح لا يتعلق به السمع فيكون الوصف قرينة لفظية إلى ذلك القيد فيكون على تعلق السمع به باعتبار صفته وأما إذا كان يذكرهم ثاني مفعولي سمع فتصحيح تعلق السمع به موكول إلى دلالة العقل من حيث إن العقل يحكم بأن المراد سماع ذكره لا سماع نفسه لأن نفسه ليست مما يسمع.

---

(١) وهو مذهب غير الفارسي وهو المختار الشائع بين المحققين وسره أن تعدية الفعل لا تتفاوت إلا باعتبار تضمين معنى فيه يتعدى باعتباره إلى مفعولين وبدونه يتعدى إلى مفعول واحد.

قوله: (وهو أبلغ في نسبة الذكر إليه) وجه الأبلغية هو أن إيقاع الفعل على المسموع منه وجعله بمنزلة المسموع فيه مبالغة في عدم الواسطة فيفيد أنه سمعه بدون الواسطة كذا قيل وهذا جيد إن أطلق السمع من فلان على ما كان بالواسطة وليس كذلك ولذلك يعد تدليساً في صورة سمعته من فلان إذا كان واسطة بينهما فالأبلغية أن مقوله المسموع بلغ في كمال السمع مبلغاً كأنه سرى سمعه إلى المسموع منه.

قوله: (يقال له إبراهيم) جملة مستأنفة مسوقة لبيان اسمه وتعيينه حتى يتصدى لمؤاخذته وفيه إطناب لفائدة كما ظهر من التقرير المذكور وإلا فيكفي فعله إبراهيم.

قوله: (هو إبراهيم) أي هو خبر لمبتدأ محذوف لأن المقول لا بد أن يكون جملة إذا أريد به الحكاية.

قوله: (ويجوز رفعه بالفعل لأن المراد به الاسم) ويجوز رفعه بالفعل أي فاعل يقال كما في الكشاف أو نائب الفاعل لا لأن المراد به الاسم لا المسمى بقرينة أن المقول لا يكون إلا لفظاً أريد به معناه مرة وأريد به نفسه أخرى وهو المراد هنا فح يكون مقول القول مفرداً وهو مختار الزمخشري وغيره من كبار الأئمة والنزاع في مفرد لا يؤدي معنى جملة كقلت قصيدة وخطبة ولا هو منقطع عن جملة كما في الإعراب الأول ولا مصدراً له أو صفة مصدر مثل قلت قولاً أو حقاً أو باطلاً وفي هذه الصورة لا نزاع في وقوع المفرد مقول القول وأما المفرد الذي لا يؤدي معنى جملة فأجازه الزمخشري وابن خروف وابن مالك وغيرهم ومنعه آخرون والمص اختار مسلك الزمخشري مع الإشارة إلى مسلك غيره.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴿٦١﴾﴾

قوله: (بمرأى منهم بحيث يتمكن صورته في أعينهم تمكن الراكب على المركوب) بمرأى منهم[1] اسم مكان من الرؤية يقال بمرأى منه ومسمع أي بحيث يرى ويسمع كلامه

قوله: وهو أبلغ في نسبة الذكر إليه أي جعله صفة لفتى أبلغ من جعله مفعولاً ثانياً لسمع في نسبة الذكر إليه وجه كونه أبلغ منه هو أن المفعول الثاني في باب أفعال القلوب خبر في الحقيقة عن المفعول الأول وفي باب أعطى إذا كان المفعول الثاني مما يصح حمله على الأول يكون المفعول الثاني بمنزلة الخبر عن الأول ومفعولاً سمع ههنا مما يصح أن يحمل الثاني على الأول فإن في قولك سمعت زيداً يقول كذا يجوز أن يقال زيد يقول كذا وفي سمعت زيداً قائلاً يجوز زيد قائل فجعل يذكر صفة لفتى يفيد أن الذكر معلوم الثبوت له قبل التكلم بهذا الكلام بخلاف جعله مفعولاً ثانياً بمنزلة الخبر فإن الصفات قبل العلم بها إخبار كما أن الاخبار بعد العلم بها صفات.

قوله: بمرأى منهم بحيث تتمكن صورته في أعينهم تمكن الراكب على المركوب إشارة إلى أن كلمة على في على أعين الناس مستعملة على وجه الاستعارة التبعية حيث شبه تمكن صورته في أعين الناس بتمكن الراكب على المركوب فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به في المشبه.

---

(١) وجوز كونه مصدراً ميمياً.

والباء للملابسة والجار والمجرور حال من ضمير به قوله بحيث يتمكن صورته أي هيئته بخصوصه في أعينهم بحيث لا اشتباه فيه أصلاً وهذا مستفاد من التعبير بعلى أعين الناس كما أشار إليه بقوله تمكن الراكب على المركوب وهذا التمكن بخلق[1] الله تعالى قوله تمكن الراكب الخ إشارة إلى أنه استعارة تمثيلية أو تبعية أو كلاهما معاً وقد مر توضيحه في قوله تعالى: ﴿أولئك على هدى﴾ [البقرة: ٥] الآية.

قوله: (بفعله أو قوله أو يحضرون عقوبتنا له) بفعله وهذا بعيد وإن قدمه أو قوله أي قوله: ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾ [الأنبياء: ٥٧] وهذا أقرب من الأول إذ روي أن قوله هذا سمعه بعضهم فيكون من الشهادة المعروفة قوله أو يحضرون الخ وهذا هو المناسب للسوق فيكون من الشهود بمعنى الحضور.

قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝٦٢﴾

قوله: (حين أحضروه) إشارة إلى أن في الكلام حذف إيجاز أي أتوا به بمرأى منهم وقالوا إما جميعاً أو رئيسهم.

قوله: (قال) عليه السلام ثقة على الله تعالى وكمال توكله ﴿بل فعله كبيرهم﴾ [الأنبياء: ٦٣] الظاهر أنه إضراب عن قوله لا فعله بل أفعله كبيرهم لكن لا بطريق الحقيقة بل بطريق التعريض أو إسناد مجازي كما قرره.

قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ۝٦٣﴾

قوله: (أسند الفعل إليه تجوزاً لأن غيظه لما رأى من زيادة تعظيمهم له تسبب لمباشرته إياه) ووجه عدم كسره مع أنه سبب غيظه أكثر من غيره ليظهر عجزه لعلهم يرجعون إلى توحيد ربه.

قوله: (أو تقريراً لنفسه مع الاستهزاء والتبكيت على أسلوب تعريضي كما لو قال لك

قوله: أسند الفعل إليه تجوزاً الخ. يعني أسند الفعل الكسر إلى الكبير تجوزاً من باب الإسناد إلى السبب من حيث إن تعظيمهم للكبير كان سبباً لغيظ إبراهيم وغيظه كان سبباً لكسر الأصنام فصار الكبير سبباً للكسر بواسطة كونه سبباً لغيظ الكاسر فأسند الفعل إليه لكونه سبباً حاملاً للفاعل على الفعل فصار كأن الفاعل هو الكبير.

قوله: أو تقريراً لنفسه مع الاستهزاء والتبكيت على أسلوب تعريضي أي تقريراً لفعل الكسر وتثبيتاً لنفسه فإن إسناد فعله الصادر عنه إلى الجماد العاجز بالإضراب عن كونه فاعل حين سألوا بقولهم ءأنت فعلت هذا مع علمهم بأن المسؤول عنه قادر على ذلك الفعل والصنم الجماد عاجز عنه يدل دلالة تعريضية على أن فاعل ذلك الفعل هو لا ذاك الجماد وتقرره له مع الاستهزاء الناشىء من إسناد فعل نفسه إلى الجماد ونفيه عن نفسه بكلمة بل والتبكيت بهذا القول من حيث

---

(١) وليس فيه إشارة إلى مذهب الحكماء من أن الرؤية بانطباع صورة المرئي في عين الرائي.

من لا يحسن الخط فيما كتبته بخط رشيق أنت كتبته فقلت بل كتبته) أو تقريراً لنفسه مع الاستهزاء أي لنفي فعل الصنم الكبير للكسر وتطبيق هذا على المثال المذكور أن الجماد ليس له فعل أصلاً فضلاً عن الكسر ومقتضى سؤالهم إن هذا الكسر أفعلت أم فعله كبيرهم فرددوا الكسر بين القادر والعاجز كما ردد الخط بين من يقدر على الخط وبين من لا يقدر عليه فإذا أثبت للعاجز الغير القادر على طريق الاستهزاء فهم منه انحصار فعله في الآخر[1] وهذا اللازم هو المراد هنا قوله بخط رشيق أي حسن.

إن قوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾ [الأنبياء: ٦٣] ملجئهم إلى أن يعترفوا بعجز الصنم ويقولوا كيف يكسر هذا وهو لا يقدر على الفعل ويقول هو إذا كان عاجزاً لم تتخذونه إلهاً والعاجز لا يصلح للألوهية فيبكتهم ويلزمهم.

قوله: فيما كتبته متعلق بيقال أي لو قال لك من لا يحسن الخط في حق ما كتبته بخط رشيق ءأنت كتبت هذا فقلت بل كتبته أي بل أنت كتبته مع ذلك العجز والقصور فتفطن السامع من نفي تلك الكتابة عن نفسه بكلمة الإضراب وإسنادها إلى العاجز مع علمه بأن كاتب ذلك الخط ليس ذلك العاجز أن مراد المتكلم تقرير الكناية لنفسه واستهزاء ذلك العاجز وهذا هو معنى التقرير لنفسه على الأسلوب التعريضي فإن قلت التعريض من أقسام الكناية والكناية ذكر اللازم وإرادة الملزوم فما وجهه ههنا قلت إذا كان الفعل دائراً بين اثنين فإذا نفي عن الآخر يتعين أن فاعله هو الأول فانتفاؤه عن الآخر لازم لثبوته للأول ومعنى انتفاء الفعل عن الآخر جاء من ورود الكلام على وجه الهزء والسخرية قال صاحب الفرائد إن هذا الوجه وهو قصد تقريراً لفعل لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي بعيد لأن ذلك إنما يستقيم إذا كان الفعل دائراً بين الاثنين فإذا انتفى من أحدهما ثبت للآخر بالضرورة وههنا ليس كذلك لأن الكسر لم يكن دائراً بين إبراهيم وبين الصنم الكبير لاحتمال أن يكون كاسرها غير إبراهيم والنظير الذي ذكره ليس الفعل دائراً بين الاثنين أيضاً لأنه لا يمكن أن يكون الفعل للثالث فإن اتفق أن يكون دائراً بينهما كان صحيحاً إلا أنه لم يطابق لما نحن فيه والجواب عنه أنه دل تقديم الفاعل المعنوي في قوله: ﴿أأنت فعلت﴾ [الأنبياء: ٦٢] على أن الكلام ليس في الفعل لأنه معلوم بل في الفاعل كما مر في قوله تعالى: ﴿وما أنت علينا بعزيز﴾ [هود: ٩١] ودل قولهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم وقولهم قالوا فأتوا به على أعين الناس على أنهم لم يشكوا أن الفاعل هو فإذن لا يكون قصدهم في قوله: ﴿أأنت فعلت﴾ [الأنبياء: ٦٢] هذا إلا أن يقرر بأنه هو فلما رد بقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾ [الأنبياء: ٦٣] تعريضاً دار الأمر بين فاعلين فاستفيد نفي الفعل عن الكبير من إثباته له بطريق السخرية فإذا انتفى منه ثبت بطريق الأسلوب التعريضي أن فاعله إبراهيم لعدم احتمال ثبوته لغيره بشهادة القرينتين المذكورتين وقال صاحب الفرائد جعل إسناد الفعل إلى الكبير من باب إسناد الفعل إلى السبب ضعيف لأن غيظه إنما كان من عبادة غير الله ويستوي فيه الكبير والصغير فالجواب عنه أن غيظه لكبيرها أكبر وأشد لما رأى من زيادة تعظيمهم له فأسند الفعل إليه لأنه هو الذي تسبب لاستهانته بها وحطمه لها وأشار المص رحمه الله إلى هذا الجواب بقوله لما رأى من زيادة تعظيمهم له.

---

(١) إذ لا ثالث على ما فرضنا.

قوله: (أو حكاية لما يلزم من مذهبهم جوازه) وترك الحكاية لظهور القرينة الحالية كأنه قيل فعله ذلك الكبير على زعمكم وعلى مقتضى ادعائكم الألوهية فإن من لوازمها الاقتدار بجمع الممكنات التي من جملتها الابتدار على كسر الأصنام كما مر نظيره في قوله تعالى: ﴿أم اتخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون﴾ [الأنبياء: ٢١].

قوله: (وقيل إنه في المعنى متعلق بقوله: ﴿إن كانوا ينطقون﴾ [الأنبياء: ٦٣] وما بينهما اعتراض أو إلى ضمير فتى أو إبراهيم وقوله: ﴿كبيرهم هذا﴾ [الأنبياء: ٦٣] مبتدأ وخبر ولذلك وقف على فعله) وقيل إنه في المعنى أي فعله كبيرهم جواب فعله إن كانوا ينطقون والثاني منتف وكذا الأول قوله أو إلى ضمير فتى فحينئذٍ يكون التفات على مذهب السكاكي ولفظة بل حينئذٍ إضراب عن المقدر وهو لم يفعله كبيرهم بل فعله فتى أو إبراهيم والمآل واحد والترديد في العبارة قوله وقف على فعله وقفاً حسناً لتمام المعنى فيه لكن أخره لبعده لأن كلاً من فتى إبراهيم مذكور في كلام لم يصدر بمحضر عن إبراهيم حتى يعود الضمير إليه لكن لما كفى في إرجاع الضمير ذكر المرجع جوزه ولم يقل نعم لكما تقرره في ذهنه وقد بينا وجه الإضراب بحيث يندفع به الاضطراب(١).

قوله: (وما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال لإبراهيم ثلاث كذبات تسمية

قوله: أو حكاية لما يلزم من مذهبهم جوازه أي أو حكاية لفعل يلزم من مذهبهم الباطل جوازه أي جواز ذلك الفعل فإنهم لما ذهبوا أن الصنم إله لزمهم أن يجوزوا اقتداره على الفعل.

قوله: وقيل إنه في المعنى متعلق بقوله: ﴿إن كانوا ينطقون﴾ [الأنبياء: ٦٣] وما بينهما اعتراض أي ما بينهما من الجملة الإنشائية وهي فاسألوا اعتراض فالمعنى فعله كبيرهم إن كانوا ينطقون جزاء الشرط أو الجزاء محذوف وهو دليل الجزاء فجعل النطق شرطاً للفعل ليشير إلى أنهم إن قدروا على الفعل فيريهم عجزهم عن النطق المستلزم لعجزهم عن الفعل.

قوله: أو إلى ضمير فتى أو إبراهيم عطف على الضمير المجرور في إليه في قوله أسند الفعل إليه فالمعنى أسند الفعل إلى كبيرهم أو إلى ضمير فتى أو إلى ضمير إبراهيم فالمعنى بل فعله ذلك الفتى الذي يذكرهم وهو إبراهيم فحينئذٍ يكون كبيرهم هذا مبتدأ وخبراً والوجه الأول أصح لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات منهن قوله: ﴿إني سقيم﴾ [الصافات: ٨٩] وقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾ [الأنبياء: ٦٣] هذا وقوله لسارة: هذه أختي».

قوله: وما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «لإبراهيم ثلاث كذبات» تسمية للمعاريض كذباً لما شابهت صورتها صورة الكذب لما صح أن الأنبياء معصومون عن الكذب أول رحمه الله ما وقع في حديث نبينا ﷺ من إطلاق الكذب على قول إبراهيم عليه السلام فحمله على الاستعارة من باب إطلاق اسم المشبه به على المشبه المعاريض جمع معراض بمعنى تعريض وأراد بالتعريض معناه اللغوي الشامل للمجاز والكناية التي من أقسامها التعريض والإيهام لا معناه المصطلح عليه عند علماء

---

(١) وهو إضراب عن قوله لم يفعل كبيرهم لأن اعتقادهم أنه كبير آلهتهم يشعر أنه فعله لأنه مقتضى الألوهية.

للمعاريض كذباً لما شابهت صورتها صورته) حديث حسن أخرجه أبو داود والترمذي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو إشارة إلى جواب إشكال على الوجوه الأول وتقريره ظاهر وتفصيله قد تقدم في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾ [البقرة: ١٠] والمعاريض جمع معراض وهو ما لا يكون المقصود به ظاهراً ولا يكون مدلولاً للكلام لا حقيقة ولا مجازاً بل يفهم من عرض الكلام ولما كان هذا من المعاريض لا يلزم صدور الكذب عن الرسول المعصوم وأما التسمية كذباً فاستعارة لما شابهت صورتها صورته فحصل التوفيق بين الآية الكريمة والحديث الشريف بأن الآية الكريمة تدل على انتفاء الكذب الحقيقي عنه عليه السلام والحديث يشعر ثبوته له بطريق المجاز والاستعارة فالظاهر أن هذا الإشكال على القول الأخير حيث انتفى الكذب وشائبته بالمرة وقد أثبت في الحديث ولذا ذكر الحديث الشريف عقيبه ولك أن تعم الوجوه بأسرها إذ في الوجوه الأول نفى عنه الكذب أيضاً لكن الأخير أوضح.

قوله تعالى: ﴿فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٦٤﴾

قوله: (وراجعوا عقولهم) أي المراد بالأنفس العقول إذ قد تطلق عليها والرجوع إلى العقول كناية عن التفكر والتعبير بالمفاعلة للمبالغة.

قوله: (فقال بعضهم لبعض) الفاء للسببية بملاحظة مقدمة وهي واستقاموا بالمراجعة فقال بعضهم الخ أشار إلى أن الإسناد إلى الجميع مجاز لوجود الرضاء.

قوله: (بهذا السؤال أو بعبادة ما لا ينطق ولا يضر ولا ينفع لا من ظلمتموه بقولكم: ﴿إنه لمن الظالمين﴾ [الأنبياء: ٥٩]) بهذا السؤال أي بسؤال ءأنت فعلت فإن هذا السؤال يشعر بأنه ءأنت فعلت أم فعله كبيرهم مع أنه لا يستأهل لذلك وقيل يعني على قصد الإهانة والإرذال فإن الاستفهام يتضمن الإنكار فتأمل أي إنكار الواقعي والتوبيخ قوله لا من ظلمتموه من التفعيل أي نسبتموه إلى الظلم أشار به إلى أن قولهم إنكم أنتم الظالمون لحصر الظلم إليهم حصراً إضافياً لأن الخبر معرف بلام الجنس وضمير الفصل يؤكد ذلك القصر.

البيان فإن قوله: ﴿إني سقيم﴾ [الصافات: ٨٩] مجاز مرسل بمعنى سأسقم لا تعريض وقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾ [الأنبياء: ٦٣] تعريض اصطلاحي على ما مر أو مجاز عقلي من باب الإسناد إلى السبب وقوله لسارة: هذه أختي إيهام لأن المراد المعنى البعيد للأخت وهو الأخوة في الدين فاستعير لفظ الكذب في الحديث لهذه الأقوال الثلاثة لمشابهتها في الصورة أي في الظاهر الكذب وليست بكذب في الحقيقة فإن المراد بالأول تقرير الفعل لنفسه وبالثاني سأسقم وبالثالث الأخوة الدينية فهذه الأقوال الثلاثة بالنسبة إلى المعنى المراد صادقة وإن كان ما به التوصل إلى المراد في صورة الكذب فإطلاق لفظ الكذب على هذه الأقوال إنما هو على وجه المجاز المستعار.

قوله: لأن ظلمتموه بقولكم: ﴿إنه لمن الظالمين﴾ [الأنبياء: ٥٩] ظلمتموه بالتشديد أي نسبتموه إلى الظلم أو حكمتموا عليه بالظلم بقولكم هذا.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُكِسُوا عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾﴾

قوله: (انقلبوا إلى المجادلة بعدما استقاموا بالمراجعة) انقلبوا بيان المعنى المراد قوله بعدما استقاموا إشارة إلى ما ذكرناه من تقدير واستقاموا الخ.

قوله: (شبه عودهم إلى الباطل بصيرورة أسفل الشيء مستعلياً على أعلاه) شبه عودهم أي انقلابهم إلى الباطل وهو المجادلة بصيرورة الخ فذكر اسم المشبه وأريد المشبه به وجعله استعارة تمثيلية أولى من كونه استعارة تبعية وحدها وذكر على رؤوسهم مع انفهامه من العكس للتأكيد بذكر بعض مدلوله لتقبيح ما هم عليه أو للتجريد أي استعماله في جزء معناه ثم ذكر ذلك الجزء لما مر من تقبيح ما هم عليه نظيره ذكر الموفق[1] له بعد ذلك التوفيق مع أنه داخل في مفهومه وكذا ذكر المهدى له مع أنه داخل في مفهوم الهداية ونظائره كثيرة.

قوله: (وقرىء نكسوا بالتشديد ونكسوا أي نكسوا أنفسهم) بالتشديد على صيغة المجهول للمبالغة في النكس ونكسوا أي وقرىء ونكسوا أنفسهم بصيغة المعلوم وفي قراءة المجهول مبالغة لأنه يفيد أنهم كأنهم أجبروا على النكس بمقتضى إصرارهم على الشرك.

قوله: (لقد علمت) أي بالله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون هذا أبلغ من القول ما ينطقون هؤلاء لدلالة الاسمية على الدوام مع مراعاة الفاصلة.

قوله: (فيكف تأمرنا بسؤالها وهو على إرادة القول) إذ لا ارتباط بدونه أي نكسوا قائلين لقد الخ فهو حال من ضمير نكسوا.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾﴾

قوله: (إنكار لعبادتهم لها) أي إنكار للتوبيخ.

قوله: (بعد اعترافهم بأنها جمادات لا تنفع ولا تضر فإنه ينافي الألوهية) إشارة إلى معنى الفاء بأنها جمادات حيث قالوا لقد علمت الخ.

قوله تعالى: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾

قوله: (تضجر منه عليه السلام على إصرارهم بالباطل البين واف صوت المتضجر ومعناه قبحاً ونتناً واللام لبيان المتأفف له) على إصرارهم أي على الباطل[2] أو معترفين بالباطل قوله صوت المتضجر هذا أصله وهو أن يصوت إذا تضجر من استقذار شيء كذا قاله الراغب فمعنى قوله صوت التضجر أي من استقذار الشيء ونحوه وإلى هذا أشار بقوله

---

(١) ومن أنكر ذلك فقد بعد عن الهداية والتوفيق.

(٢) أي الباء بمعنى على أو الإصرار متضمن معنى الاعتراف لكن اعترافهم ليس بمسلم.

قبحاً ونتناً قوله في قوله تعالى: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ [الإسراء: ٢٣] فلا تتضجر مما تستقذر منهما وتستقل من مؤنتهما يدل على أنه عام غير مخصوص بالاستقذار وهو الأصح إذ الاستعمال كذلك وقد مر تفصيله في سورة الإسراء واللام لبيان المتأفف له كاللام في هيت لك المتأفف له أي المتضجر له والمتضجر منه إشراكهم وهو قذر معنوي هذا في العابدين وأما المعبود فالمتضجر منه كونها معبودة.

قوله: (قبح صنيعكم) مفعوله المقدر أو المعنى أفلا عقل لكم يمنعكم من سوء الصنيع.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿٦٨﴾﴾

قوله: (أخذوا في المضارة لما عجزوا عن المحاجة) أخذوا أي شرعوا في المضارة أي في إرادة فعل ما يضر والمفاعلة للمبالغة لما عجزوا عن المعارضة كما هو ديدن المحجوجين ولا بد من تقدير الإرادة لأنهم لم يقدروا على فعلها.

قوله: (فإن النار أهول ما يعاقب به) وعن هذا أرادوا المعاقبة بها.

قوله: (بالانتقام لها) إذ النصرة دفع المضرة وهنا المضرة أي الكسر إصابتها فالمراد بالنصر الانتقام مجازاً أي العقاب يدل كسرها.

قوله: (إن كنتم ناصرين لها نصراً مؤزراً قوياً) وبهذا الوصف يغاير الجزاء الشرط والنصر المؤزر هو النصر الذي لا فوقه نصر وهو العقاب بالنار ولذا قالوا حرقوه لما كان الفعل العام متحققاً في ضمن كل فعل خاص عبر به عن النصر بقرينة ما قبله ولعل وجه التعبير للتنبيه على أن فعل الإحراق لشدته كأنه فعل كله وصيغة الشك لأنه محتمل الوقوع واللاوقوع.

قوله: (والقائل منهم رجل من أكراد فارس واسمه هينون خسف به الأرض وقيل نمرود) فحينئذٍ يكون إسناد القول إلى الجميع مجازاً عقلياً لوجود الرضاء منهم أجمعين.

قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾

قوله: (قلنا) وفي الكلام حذف إيجاز أكثر من جملة أي أخذوا إبراهيم بعد ما بنوا حظيرة وناراً عظيمة ثم وضعوه في المنجنيق مغلولاً فرموا به فيها فوقع فيها[1] ﴿قلنا يا نار﴾

قوله: ناصرين نصراً مؤزراً أي نصراً قوياً من الأزر وهو القوة معنى القوة في النصر مستفاد من جعل الشرط في قوله: ﴿إن كنتم فاعلين﴾ [الأنبياء: ٦٨] كان الناقصة حيث لم يقل إن فعلتموا بل قال بدل إن فعلتموا إن كنتم فاعلين قد ذكرنا وجه إفادته ذلك المعنى في بيان وجه أبلغية قوله: ﴿إما أن تكون أول من ألقى﴾ [طه: ٥د] من إما أن تلقي في شرح تفسير سورة طه وكذا وجه المبالغة في ﴿يا نار كوني برداً﴾ [الأنبياء: ٦٩] بالنسبة إلى ابردي وأما وجه أبلغية ﴿كوني برداً﴾ [الأنبياء: ٦٩] من كوني ذات برد فمن حيث كونه من قبيل الوصف بالمصدر مثل رجل عدل.

---

(١) وفي كلام المص إشارة إلى ذلك كله مع الزيادة.

[الأنبياء: ٦٩] خوطبت ونوديت تنزيلاً لها منزلة العقلاء ولا يبعد أن يخلق الله تعالى في النار فهما للنداء والخطاب من الملك الوهاب ويؤيده أمره بكوني أمراً تكوينياً لا تكليفياً.

قوله: (﴿برداً وسلاماً﴾ [الأنبياء: ٦٩] ذات برد وسلام) ﴿برداً وسلاماً﴾ [الأنبياء: ٦٩] أي عين برد وسلام للمبالغة فقوله ذات برد وسلام بيان حاصل المعنى لا تقدير مضاف لأنه يفوت به المبالغة ولا حاجة إلى جعل القول بمعنى الإرادة لما مر من خلق الفهم والحياة إذ النسبة ليست بشرط للحياة وقد قيل ذلك في قوله تعالى: ﴿تكاد تميز من الغيظ﴾ [الملك: ٨] الخ.

قوله: (أي أبردي برداً غير ضار وفيه مبالغات) أبردي من باب نصر وكرم غير ضار منفهم من سلاماً ولذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما إنه لو لم يقله أهلكه بردها.

قوله: (جعل النار المسخرة لقدرته مأمورة مطيعة وإقامة كوني ذات برد مقام أبردي ثم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه) جعل النار المسخرة فيكون استعارة بالكناية بتشبيه النار بمأمور مطيع في الانقياد وقرينتها الأمر والنداء وهي تخييلية قوله وإقامة كوني الخ وجه المبالغة فيه الإجمال والتفصيل إذ كوني مجمل يحتمل أموراً كثيرة فيكون برداً تفصيلاً بعد إجمال ثم حذف المضاف الخ هذا وجه ثالث للمبالغة ولما كان ذلك للمبالغة لم يقدر المضاف إلا لبيان حاصل المعنى.

قوله: (وقيل نصب سلاماً بفعله أي وسلمنا سلاماً عليه) مرضه لأنه لا حاجة إليه مع كونه خلاف الظاهر.

قوله: (روي أنهم بنوا حظيرة بكوثى وأججوا فيها ناراً عظيمة ثم وضعوه في المنجنيق مغلولاً فرموا به فيها) روي الخ لما كانت هذه الرواية غير مقطوع بها قال روي الخ والحظيرة بالحاء المهملة والظاء المعجمة محوطة وكوثى بضم الكاف والثاء المثلثة قرية بالعراق وجمعوا فيها ناراً عظيمة أي حطباً سميت ناراً لأنها أسبابها وتؤول إليها والمنجنيق

قوله: وكف عن إبراهيم أي كف نمرود نفسه عن أن يتعرض إبراهيم بإصابة مكروه.

قوله: ويشعر به قول على إبراهيم أي ويشعر بأن صورة النار لم تتغير بل بقيت على حالها لم تنقلب هواء بل المنقلب أثر النار الذي هو الإحراق حيث صار برداً على إبراهيم غير مؤذ له وجه الإشعار هو إفادته بوضع الظاهر موضع المضمر أن تكون النار برداً في حق إبراهيم كرامة له دون غيره بل هي في حق غيره على طبعها الأصلي من تأثيرها الخاص بها والتأثير لا ينفك عن الصورة بخلاف الوجه الأول فإنها إذا نزعت عن طبعها الأصلي وانقلبت هواء يستوي هو وغيره في عدم التأثر بها حين أصابت وهذا محل نظر وتأمل وليت شعري أنه لم أشعر به هذا القيد مع احتماله لمعنى انقلبي هواء بارداً على إبراهيم.

قوله: روي أنهم بنو حظيرة بكوثى وهي روحاً الحظيرة ما يعمل للإبل من شجر لتقيها البرد والريح.

آلة معروفة قيل اتخذوه بتعليم من إبليس إذ لم يصنع قبله كذا نقل عن البحر وإنما صنع لعدم إيصال النار بدونه لعظمها.

قوله: (**فقال له جبريل هل لك حاجة فقال أما إليك فلا فقال سل ربك فقال حسبي من سؤالي علمه بحالي**) فقال سل ربك أي حاجتك بقرينة ما قبله قال عليه السلام حسبي أي يكفني عن السؤال علمه بحالي فلا حاجة إلى السؤال إلا للتعبد والتقرب لأن الدعاء مخ العبادة لكن كربتي تمنعني عن التوجه التام فاكتفيت بتفويض حالي إلى الملك العلام ولهذا قيل التفويض خير من الدعاء حين الكربة والدعاء خير وقت المسرة.

قوله: (**فجعل الله ببركة قوله الحظيرة أوضة ولم يحترق منه إلا وثاقه فاطلع عليه نمرود من الصرح فقال إني مقرب إلى إلهك فذبح أربعة آلاف بقرة وكف عن إبراهيم وكان إذ ذاك ابن ستة عشر سنة**) ولم يحترق منه إلا وثاقه الاستثناء منقطع فالنار نار بالنسبة إلى الوثاق الذي ربط به روضة بالنسبة إليه عليه السلام كما أن ماء النيل ماء للمحبوبين دماء للمحجوبين وهذا معجزة أخرى لمن له تأمل أحرى والوثاق بكسر الواو مفرد وهو ما يشد به وليس بجمع وثيقة.

قوله: (**وانقلاب النار هواء طيبة ليس ببدع غير أنه هكذا على خلاف المعتاد فهو إذا من معجزاته**) هواء أي بالنسبة إليه عليه السلام وإن كان باقياً بالنسبة إلى الوثاق قوله وقيل كانت النار باقية ويؤيده احتراق الوثاق لكنه مرضه لعدم ملائمته ظاهراً قوله تعالى: ﴿بردأ وسلاماً﴾ [الأنبياء: ٦٩] قوله لكنه دفع عنه أذاها فهي معجزة أيضاً إن كان نبياً في هذا الوقت وإرهاصاً إن لم يكن نبياً ح فالتعبير بالمعجزات لكونها في صورته خلاف العادة قوله ويشعر به ولم يقل ويدل أو يؤيده قوله تعالى لما ذكرنا من أنه خلاف الظاهر وجه الإشعار تخصيصه به يقتضي أنها ليست على غيره لكن التخصيص لأن الكلام مسوق لبيان خلاصه فلا مفهوم[1] المخالفة عند من يقول به فضلاً عند من أنكره فالقول الأول هو المعول.

قوله: (**وقيل كانت النار بحالها لكنه تعالى دفع عنه أذيتها كما ترى في السمندر ويشعر به قوله: ﴿على إبراهيم﴾ [الأنبياء: ٦٩] الآية**) وترى في السمندر بالراء وفي نسخة في السمندل باللام وفي أخرى السمند وهو طائر أو دويبة كالفأر ولا تحرقها النار وتجعل من ريشها أو وبرها قناديل فلا تحرقها النار.

قوله تعالى: ﴿وَأَرَادُوا بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ ۝٧٠﴾

قوله: (**مكراً في إضراره أخسر من كل شيء خاسر لما عاد سعيهم برهاناً قاطعاً على أنهم**

قوله: ولم يحترق منه إلا وثاقه الوثاق ما يوثق به من حبل أو أسر أو غيره ذلك أي لم يحترق من إبراهيم إلا وثاقه الذي غلوه به.

---

(١) وقيل مفهوم اللقب لا اعتبار له على ما عرف.

على الباطل وإبراهيم على الحق) لما عاد سعيهم بيان لكونهم أخسرين على أنه استعارة.

قوله: (وموجباً لمزيد درجته واستحقاقهم أشد العذاب) إن بقوا على هذه الحالة والحجاب قوله وموجباً لمزيد درجته إذ روي أن نمرود أخرجه عليه السلام من الحظيرة وأحضره عنده وأكرمه وألطف له القول فقال إني مقرب إلى إلهك.

قوله تعالى: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ۝٧١﴾

قوله: (﴿ونجيناه ولوط إلى الأرض﴾) متعلق بنجيناه بتضمين معنى الإخراج أو الإيصال.

قوله: (أي من العراق إلى الشام وبركاته العامة أن أكثر الأنبياء عليهم السلام بعثوا فيه فانتشرت في العالمين شرائعهم التي هي مبادىء الكمالات والخيرات الدينية والدنيوية وقيل كثرة النعم والخصب الغالب وروي أنه نزل بفلسطين ولوط بالمؤتفكة وبينهما مسيرة يوم وليلة) وبركاته العامة هذا مستفاد من العالمين إذ اللام للاستغراق لكن تلك البركات العامة لم ينتفع بها الكفار فلا ينافي ذلك عمومها لأنها بركة في حقهم أيضاً لكنهم أضاعوها باختيارهم الجزئية ومرض القول الأخير لأنه لا يناسب حال الأنبياء عليهم السلام على أن الأول عام له فلا وجه للتخصيص فلسطين بكسر الفاء وفتحها كورة فيها بيت المقدس[1] ولوط ابن أخي إبراهيم وقيل ابن عمه.

قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ۝٧٢﴾

قوله: (عطية فهي حال منهما) لأنه من نفل بمعنى أعطا والقول بأنه مصدر كالعاقبة ضعيف لأنه يحتاج إلى القول بأنه مصدر وهبنا معنى فالظاهر أنها حال منهما.

قوله: (أو ولد ولداً وزيادة على ما سأل وهو إسحاق فتختص بيعقوب ولا بأس به

قوله: روي أنه نزل بفلسطين ولوط بالمؤتفكة قال محمد بن إسحاق استجاب لإبراهيم رجال من قومه حين رأوا ما صنع الله به من جعل النار عليه برداً وسلاماً على خوف من نمرود وملئه وآمن به لوط وكان ابن أخيه وهو لوط بن هاران بن تارح وهاران هو أخو إبراهيم وكان لهما أخ ثالث يقال له ناحور بن تارح وآمنت به أيضاً سارة بنت عمه وهي سارة بنت هاران الأكبر عم إبراهيم فخرج من كوثى من أرض العراق مهاجراً إلى ربه ومعه لوط وسارة كما قال الله تعالى: ﴿فآمن له لوط وقال إني مهاجر إلى ربي﴾ [العنكبوت: ٢٦] فخرج يلتمس الفرار بدينه والأمان على عبادة ربه حتى نزل حران فمكث بها ما شاء الله ثم خرج مهاجر حتى قدم مصر ثم خرج من مصر إلى الشام فنزل السبع من أرض فلسطين وهي برية الشام ونزل لوط بالمؤتفكة وهي من السبع على مسيرة يوم وليلة.

قوله: فهي حال منهما لأنهما جميعاً من عطاء الله تعالى.

قوله: أو ولد ولد أو زيادة على ما سأل فالمعنى وهبنا له ولداً وولد ولد أو زيادة على ما

---

(١) والمؤتفكة هي التي ائتفكت بأهلها أي انقلبت وهي قرى قوم لوط.

للقرينة) أو ولد ولد وهو المتعارف فيكون حالاً من يعقوب أو زيادة كقوله تعالى: ﴿ومن الليل فتهجد به نافلة﴾ [الإسراء: ٧٩] أي زائدة على الصلوات الخمس وهو أي ما سأل إسحاق عليه السلام فتختص أي نافلة بكلا الوجهين الأخيرين يعقوب للقرينة الحالية لاختصاص معنى نافلة به عليه السلام على الأخيرين.

قوله: (يعني الأربعة بأن وفقناها لهم صلاح وحملناهم عليه فصاروا كاملين) وإن كان إبراهيم عليه السلام أكمل الكاملين فيه إشارة إلى أن المراد بالصلاح كماله وهو لا يشوبه معصية وبهذا الصلاح يمدح الأنبياء عليهم السلام وقد طلب رئيس الموحدين بقوله: ﴿وألحقني بالصالحين﴾ [يوسف: ١٠١].

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ (٧٣)﴾

قوله: (يقتدي بهم) وهذا مدح لهم بالإكمال بعد المدح بالكمال ولذا قدم ذكر الصالحين.

قوله: (يهدون الناس إلى الحق) يهدون أي يرشدون الناس إلى الحق وإن لم يقبلوه.

قوله: (لهم بذلك وإرسالنا إياهم حتى صاروا مكملين) بعد أن صاروا كاملين كما ذكرناه.

قوله: (ليحثوهم عليها فيتم كمالهم بانضمام العمل إلى العلم) فيتم كمالهم أي كمال الناس لأن كمالهم تام.

قوله: (وأصله أن تفعل الخيرات ثم فعلا الخيرات ثم فعل الخيرات وكذلك قوله: ﴿وإقام الصلاة﴾ [الأنبياء: ٧٣] الآية) وأصله أن يفعل الخيرات وإنما كان كذلك لأن كل مصدر ذكر له معمول فهو بتأويل إن مع الفعل وإذا أول به عمل عمله فينون ويذكر معموله

سأل فيختص بيعقوب فلا بأس به للقرينة أي فعلى تقديري كونه بمعنى ولد ولداً وبمعنى زيادة على ما سأل يختص نافلة بأن يكون حالاً من يعقوب وحده فلا بأس به للقرينة فإن من المعلوم أن الزائد على الولد أو على المسؤول هو يعقوب والمسؤول هو إسحاق لأن الله تعالى أعطاه إسحاق بدعائه حيث قال: ﴿هب لي من الصالحين﴾ [الصافات: ١٠٠] وزاد له يعقوب ولد الولد والنافلة الزيادة فحاصل المعنى وهبنا له يعقوب حال كونه زيادة على الولد أو زيادة على المسؤول والمسؤول وإن كان ولداً لكن لما كان كون يعقوب ولداً يغاير كونه مسؤولاً عطفه عليه بأو القاسمة.

قوله: وأصله أن تفعل الخيرات ثم فعل الخيرات يعني أن الفعل هنا مصدر لفعل المجهول لا لفعل المعلوم مأول بأن مع الفعل ولذا رفع الخيرات في فعلاً معنى الخيرات منوناً وكذلك إقام الصلاة وإيتاء الزكاة بمعنى أن تقام وأن تؤتى وإنما اختار ذلك لأن الموحى للأنبياء هو الفعل العام النافع لهم ولأمتهم لا الفعل المخصوص بهم فالمعنى وأوحينا إليهم أن تفعل أنفسهم وأمتهم فعل الخيرات وإذا كان مصدر الفعل المعلوم يختص الإيحاء بفعلهم فقط والغاية من الإيحاء وتبليغ الرسل الرحمة العامة للجميع وتكميل النفوس طراً لا يختص بقوم دون قوم فلكون عموم الخير مناسباً لبعثة الرسل فسره بما يدل على العموم من كون الفعل في فعل الخيرات مصدر الفعل المبني للمفعول.

ثم يخفف بحذف التنوين ويضاف لمعموله وأن يفعل على البناء للمجهول ورفع الخيرات فالمصدر مصدر المجهول والخيرات في قوله فعل الخيرات مرفوعة أيضاً على القيام مقام فاعله وكون المصدر مبنياً للفاعل رافعاً لنائبه مختلف فيه فأجازه الأخفش قال المعرب والصحيح منعه فليس ما اختاره الزمخشري كالمص بمختار أيضاً والذي ذكره المص كما في الكشاف بيان لأمر مقدر في النحو والداعي لذكره هنا إن فعل الخيرات بالمعنى المصدري ليس بموحى إنما الموحى أن يفعل انتهى ما قاله البعض والظاهر أن المراد بالمصدر الحاصل بالمصدر وهو هيئة الفاعلية للخيرات وهو موجود في الخارج ويكون من موحى به وأيضاً الظاهر كون المصدر مبنياً للفاعل قوله أن يفعل يحتمل صيغة المعلوم والإفراد بالنظر إلى كل فرد فرد منه وكون الموحى به عاماً للأنبياء وأممهم لا يقتضي كونه مجهولاً لأن الأنبياء أئمة الأمم فالوحي إليهم بالفعل عام للأمم أيضاً ما لم يكن خصيصاً غايته كونه مجهولاً محتمل أيضاً لكن السوق حيث قيل وأوحينا إليهم فعل الخيرات يلائمه كونه معلوماً أي فعلهم[1] الخيرات مع التبليغ وحاصله أمرناهم بفعل الخيرات وتبليغه وإلى ذلك أشار المص بقوله ليحثوهم عليه ومراده أن قوله وأوحينا إليهم مرتبط بقوله: ﴿وجعلناهم أئمة﴾ [الأنبياء: ٧٣] وتوضيح له فيتم به إكمالهم كما يتم به كمال الأمم وكذا الكلام في ﴿إقام الصلاة﴾ [الأنبياء: ٧٣] والمصدر مأول بأن مع الفعل فكما أنه يكون موحى به يكون المصدر موحى به أيضاً.

قوله: **(وهو من عطف الخاص على العام للتفضيل)** كعطف جبريل على الملائكة والصلاة عماد الدين والزكاة قنطرة الإسلام.

قوله: **(وحذف تاء الإقامة المعوضة من إحدى الألفين لقيام المضاف إليه مقامها)** لأن أصله أقواماً فاعل وحذف إحدى ألفيه إما الأولى أو الثانية فالمص أشار إلى المذهبين وعوض عنها التاء وجوباً عند الفراء ولذا لم يجوز تركه بدون الإضافة وجوازاً عند سيبويه وعن هذا يجوز تركها مطلقاً قوله لقيام المضاف الخ ظاهره واختار مذهب الفراء ومذهب سيبويه هو الراجح لوروده بدون الإضافة كما قيل والذي حسنه هنا مشاكلة قوله إيتاء الزكاة وإن سلم كونه قبيحاً حذفها.

قوله: **(موحدين مخلصين في العبادة ولذلك قدم الصلة)** موحدين إذ العبادة قد تستعمل في التوحيد كقوله تعالى: ﴿إلا ليعبدون﴾ [الذاريات: ٥٦] وهذا مدح لهم بشرف التوحيد

قوله: ولذلك قدم الصلة يعني وليفيد الكلام معنى التوحيد والإخلاص في العبادة قدم صلة عابدين وهي لنا عليه من حيث إن التقديم يفيد أنهم كانوا عابدين لنا لا لغيرنا وتخصيص العبادة به تعالى ينافي الإشراك فيلزمه التوحيد والإخلاص فقوله التوحيد يناسب نفي إشراك عابد الصنم وإخلاص يناسب نفي إشراك العابد المرائي بعبادته فإن الرياء شرك خفي.

---

(١) وكون المعنى فعل المكلفين على أن الفاعل المحذوف المكلفون الذين هم شاملون للأنبياء والأمم يدفع خدشة التخصيص.

مثل مدحهم بالإسلام في قوله تعالى: ﴿والنبيون الذين أسلموا﴾ [المائدة: ٤٤] تنويهاً بشأن الموحدين والإخلاص منفهم من لام الاختصاص والتقديم أيضاً مع مراعاة الفاصلة.

قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ ﴿٧٤﴾﴾

قوله: (ولوطاً) منصوب على الاشتغال فلا حاجة إلى جعله باذكر المقدر بل لا وجه له.

قوله: (حكمة) وهي إتقان العلم وإتقان العمل وفي الكشاف وهي ما يجب فعله وهذا غريب.

قوله: (أو نبوة أو فصلاً بين الخصوم بما ينبغي علمه للأنبياء) أو نبوة لأن النبوة تستلزم إيقان العلم وإتقان الفعل أو فصلاً الخ وهو معناه المعروف في الشرع ولا بأس في اعتبار العموم.

قوله: (قرية سدوم) وهي قرية قوم لوط عليه السلام والسدوم أشهر قراهم السبعة والتعبير عنها بالمفرد لأن المراد الجنس أو الاكتفاء بالأشهر أو لاتحاد أهلها في عمل الفاحشة كما قيل وفيه نظر.

قوله: (يعني اللواطة) وهي الإتيان في دبر الرجال والجمع للتنبيه على كمال خبثها كأنها الخبائث أو لأنها متضمن للخبائث الكثيرة وهي النظر إلى العورة الغليظة من الطرفين والإتيان في موضع الفرث وإضاعة المياه التي مادة الإنسان وقيل باعتبار المواد وبهذا استحقوا الهلاك ولذا ذهب بعض الفقهاء إلى أن من عمل عمل قوم لوط يرمى من مكان عال منكساً وطرح الحجارة عليه كما فعل بمن أحدث ذلك الفعل الشنيع وقيل يهدم عليه الجدار وقيل يحبس في أنتن مكان حتى يموت وهذا منقول عن الإمام الأعظم على وجه التعزير والإمامان اختارا الحد له كالزاني والتفصيل في الفقه وأصوله.

قوله: (وصفها بصفة أهلها أو أسندها إليها على حذف المضاف وإقامتها مقامه ويدل عليه أنهم ﴿كانوا قوم سوء﴾ [الأنبياء: ٧٤] الآية) على حذف المضاف اختاره لشدة ملائمته لما بعده ولا كلام في جواز كون القرية مجازاً عن أهلها بذكر المحل وإرادة الحال أو المجاز في النسبة وهو أبلغ الوجوه للإشعار بأن فعلهم بلغ في المبالغة مبلغاً حتى سرى إلى مكانهم مع أنه محال في شأنه لكن التزم لإفادة المبالغة العظيمة.

قوله: (فإنه كالتعليل له) فلما ذكر في العلة الأهل صريحاً فهم أنه مقدر في المعلول وإنما قال كالتعليل لأن إن ليس بصريح في التعليل.

قوله: ويدل عليه أنهم كانوا قوم سوء فاسقين فإنه كالتعليل له أي ويدل على أنه وصف للقرية بصفة أهلها هذه الآية من حيث إنها وقعت في معرض التعليل له ويجب التطابق بين العلة والمعلول فالمعنى يعملون الخبائث لكونهم قوم سوء فاسقين ولا معنى لأن يقال تعمل القرية الخبائث لكون أهلها قوم سوء فاسقين لفقد التطابق وكون هذه الآية للتعليل له من حيث إنها وقعت في مقام الاستئناف الموهم للسؤال عن سبب عمل الخبائث وإنما قال فإنه كالتعليل له ولم يقل فإنه تعليل لأن السؤال موهوم لا محقق على ما هو المقرر في علم المعاني في باب الفصل بسبب كون المقام مقام الاستئناف.

قوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَٰهُ فِي رَحْمَتِنَآ إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٧٥﴾

قوله: (في أهل رحمتنا أو في جنتنا) في أهل رحمتنا بتقدير المضاف أي جعلناه من زمرتهم وهم الأنبياء المتقدمون وهذا أبلغ إذ مثل هذه العبارة تفيد المبالغة أو في جنتنا فلا حذف لكن في أدخلنا ح استعارة فالظرفية فيه حقيقية وفي الأول مجاز قدم الأول لأنه المتبادر من صيغة الماضي.

قوله: (﴿الذين سبقت لهم منا الحسنى﴾ [الأنبياء: ١٠١]) الحسنى أي الخصلة الحسنى وهي السعادة العظمى أو التوفيق للطاعة وفيه إشارة إلى أنه فضل من الله تعالى مثل الإدخال وهذا كالتعليل للإدخال بأنه من جملة الصالحين الذين صلاحهم خالص لا يشوبه ذنب لكنه في علم الله تعالى كما نبه بقوله: ﴿الذين سبقت﴾ [الأنبياء: ١٠١] الخ فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه[1] على الوجه الأول بناء على توهم أن كونه من الصالحين عين إدخال في أهل رحمته.

قوله تعالى: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ۝٧٦﴾

قوله: (﴿ونوحاً إذ نادى﴾ [الأنبياء: ٧٦]) أي اذكر حادث نوح الذي وقع في وقت النداء وإن ظرف للحادث وحاصله واذكر قصة نوح عليه السلام الكائنة في وقت ندائه.

قوله: (إذ دعا الله تعالى على قومه بالهلاك من قبل المذكور دعاءه) إذ دعا على قومه بعد دعوتهم إلى الحق في مدة طويلة مع صبر جميل على أذاهم وبعد يأسه عن إيمانهم دعا الله على قومه بقوله: ﴿لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً﴾ [نوح: ٢٦] تفصيلاً بعد دعائه ﴿أني مغلوب فانتصر﴾ [القمر: ١٠] إجمالاً.

قوله: (﴿فنجيناه﴾ [الأنبياء: ٧٦] الآية من الطوفان أو أذى قومه والكرب الغم الشديد) فنجيناه تفريعه على الاستجابة بناء على أن دعاءه على قومه الظالمين بالهلاك يتضمن دعاء بالنجاة لنفسه ولأتباعه وقدمه لئلا يتوهم من بيان هلاك الكافرين هلاك المؤمنين ولفظة أوفى أو أذى قومه لمنع الخلو.

قوله: في أهل رحمتنا أو جنتنا تقدير المضاف لتصحيح معنى الدخول المقتضي للظرفية المخصوصة بالجواهر والرحمة عرض ويحتمل أن يكون المراد بالرحمة متعلقها وهو النعمة فقوله أو جنتنا إشارة إلى ذلك الاحتمال وتقدير المضاف إشارة إلى احتمال أن تكون الرحمة مصدراً ولما كان التفسير بالمصدر تفسيراً لها بحسب معناها الحقيقي والتفسير بالنعمة تفسير بالمجاز قدمه عليه لكون الحقيقة أصلاً فقوله أو جنتنا عطف على أهل رحمتنا.

قوله: ﴿الذين سبقت لهم منا الحسنى﴾ [الأنبياء: ١٠١] تفسير الصالحين بالسابقين في الصلاح لأجل أنهم عبروا بلفظ اسم الفاعل الدال على الثبات والاستمرار على الصلاح والتوفيق الأزلي بمعنى استعداد الصلاة لأرواحهم قبل النشأة العنصرية.

---

(١) إذ المراد بالإدخال إدخاله في الخارج وكونه من الصالحين في علمه تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٧٧﴾﴾

قوله: (مطاوع انتصر أي جعلناه منتصراً) مطاوع انتصر بفتح الواو وفي بعض النسخ مطاوعه انتصر فيكون الواو مكسور أي جعلناه منتصراً يعني أن نصر عدي بمن كما عدي انتصر بها أي إذا عدي بمن والحال إن مطاوعه يتعدى بمن دل على وقوع النصر بجعله منتصراً منهم أي منتقماً منهم والانتصار الانتقام هذا قرينة لفظية وأما المعنوية فلأنه تعالى أخبر أنه استجاب له دعاءه وكان من دعائه طالب الانتصار فناسب أن يكون المراد بالنصر في هذا المقام ما يطاوعه الانتصار والانتقام فقوله أي جعلناه منتصراً بيان حاصل كونه مطاوع انتصر لأنه لا يتخلف عنه كما لا يتخلف الانكسار عن الكسر الحقيقي.

قوله: (لاجتماع الأمرين تكذيب الحق) هو معنى قوله: ﴿كذبوا بآياتنا﴾ [الأنبياء: ٧٧] والتعبير بالحق العام للتنبيه على أن تكذيب آيات الله تكذيب الحق كله.

قوله: (والانهماك في الشر ولم يجتمعا في قوم إلا وأهلكهم الله) والانهماك في الشر معنى قوله أنهم كانوا الخ والانهماك مستفاد من كانوا وفي كون الثاني تعليلاً للأول تنبيه على أن سبب التكذيب انهماكهم في الشر إذ المعصية الكبيرة أدت إلى الكفر كما أن الصغيرة أدت إلى الكبيرة.

قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾

قوله: (في الزرع وقيل في كرم تدلت عناقيده) مرضه لأن الحرث ح يكون مجازاً عن الكرم مع إمكان الحقيقة والعلاقة غير ظاهرة والقول بأنه تشبيه بالزرع ضعيف تدلت عناقيده جمع العنقود.

قوله: (رعته ليلاً) تفسير للنفش قال ابن السكيت والنفش مصدر نفشت القطن وغيره والنفش هنا أن تنتشر الإبل بالليل فترعى كما قيل فالظاهر أن النفش هنا مجاز بعلاقة الانتشار قال تعالى: ﴿كالعهن المنفوش﴾ [القارعة: ٥].

قوله: (لحكم الحاكمين والمتحاكمين إليهما عالمين) الحاكمين بالتثنية والمتحاكمين بصيغة الجمع بقرينة غنم القوم والمراد به القوم المذكور ولما كانت الإضافة هنا اختصاصية مع قطع النظر عن الفاعلية والمفعولية إذ المعنى الحكم الواقع بينهم فلا إشكال بأنه كيف

قوله: لاجتماع الأمرين تكذيب الحق والانهماك في الشر ولما كان الأمر الثاني سبباً للأمر الأول جيء الثاني على طريق الاستئناف بياناً لسبب الأول وكلاهما سبب الإغراق.

قوله: لحكم الحاكمين لعله إشارة إلى أن المراد بجمع الضمير اثنان مثل قوله: ﴿فإن كان له إخوة فلأمه السدس﴾ [النساء: ١١] المراد بالإخوة ما فوق الواحد الوجه أن المراد بيان جمع الضمير في لحكمهم بأنه راجع إلى الجماعة المراد به الحاكمان والمحاكمان جميعاً.

يجوز إضافة المصدر إلى الفاعل وهو الحاكم وإلى المفعول وهو المحكوم عليه والمحكوم له دفعة على أن المراد بالحكم هنا ليس بمصدر بل بمعنى القضية[١] وبعضهم أرجع الضمير إلى القوم فقط فلا إشكال ح أصلاً لكن تعلق العلم لما كان عاماً اختار المص ما اختاره.

قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿٧٩﴾﴾

قوله: (الضمير للحكومة أو الفتوى) لأنهما مفهومان من السوق فيكونان مذكورين حكماً والفرق أن الحكومة الزام والفتوى تبيين المبهم بلا الزام والظاهر هنا الأول ولذا قدمه ولا يعرف وجه ذكر الثاني.

قوله: (وقرىء فأفهمناها) من الأفعال والأولى أبلغ.

قوله: (**روي أن داود عليه السلام حكم بالغنم لصاحب الحرث فقال سليمان وهو ابن إحدى عشرة سنة غير هذا أرفق بهما وهو أن يدفع الغنم إلى أهل الحرث فينتفعون بألبانها وأولادها وأشعارها والحرث إلى أرباب الغنم يقومون عليه حتى يعود إلى ما كان ثم يترادان**) حكم بالغنم لصاحب الحرث والحرث باق لصاحبه ولذا قال في الكشاف ولعل قيمة الغنم كانت على قدر النقصان في الحرث فقال سليمان عليه السلام بعد اطلاع تلك الحكومة غير هذا أي الحكم أرفق أنفع بهما من هذا الحكم والظاهر أن أفعل التفضيل في معنى أصل الفعل قوله فينتفعون أي رقبة الغنم باقية على ملك صاحبها ونفعها لصاحب الحرث إلى صلاحه قوله يقومون عليه بالتربية والسقي ونحوه حتى يعود إلى ما كان إلى هيئة يوم أفسد وفيه إشارة إلى أن الحرث فساده مما يقبل الصلاح لا الفساد بالمرة ثم يترادان وفي الكشاف فقال القضاء ما قضيت وأمضى الحكم بذلك.

قوله: (**ولعلهما قالا اجتهاد**) فاجتهاد سليمان أشبه بالصواب فح يكون هذا دليلاً على أن الاجتهاد يجوز للأنبياء عليهم السلام ويجوز أيضاً عدم الإضافة لكن ينبه عليه ولا يقرر كسائر المجتهدين وهذا القول صحيح كما صرح به في التوضيح قال ولعلهما لعدم الجزم بذلك إذ يحتمل أن يكون بالوحي إلا أن حكومة داود نسخت بحكومة سليمان عليهما السلام كما في الكشاف وقد قدمه ومرض كونه بالاجتهاد.

قوله: (**والأول نظير قول أبي حنيفة في العبد الجاني والثاني مثل قول الشافعي بغرم**

قوله: والأول نظير قول أبي حنيفة في العبد الجاني قال أبو حنيفة رحمه الله في العبد إذا جنى على النفس يدفعه المولى بذلك أو يفيده وعند الشافعي رحمه الله يبيعه في ذلك أو يفيده ولعل قيمة الغنم كانت على قدر النقصان في الحرث فوجه حكومة داود أن الضرر وقع بالغنم فأمر بتسليم الغنم

---

(١) أي بمعنى ما يحكم به ويقضي به وفي الكشاف فقال القضاء ما قضيته وأطلق القضاء على ما قضيت به فلا تغفل.

الحيلولة للعبد المغصوب إذا أبق) في العبد الجاني فإنه قال رحمه الله تعالى إن العبد إذا جنى على النفس فإنه مخير بين أن يدفع العبد وبين الفداء وهنا الجاني الغنم فيدفع إلى ولي الحق ولذا حكم داود عليه السلام بدفع الغنم لصاحب الحرث والثاني مثل قول الشافعي رحمه الله تعالى أي قوله فيمن غصب عبداً فأبق عنده فإنه يضمن القيمة للغاصب ينتفع بها لأنه حال بينه وبين الانتفاع بعبده فإذا ظهر ترادا.

قوله: **(وحكمه في شرعنا عند الشافعي وجوب ضمان المتلف بالليل)** إذ المعتاد ضبط الدواب ليلاً وحكمه لما بين نظيري الحكمين في شرعنا حاول بيان حكم حكمهما داود وسليمان في شرعنا وجوب ضمان المتلف بالليل إذ المعتاد ضبط الدواب ليلاً.

قوله: **(وكذلك قضى النبي ﷺ لما دخلت ناقة البراء حائطاً وأفسدته فقال على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل الماشية حفظها بالليل)** فقال بيان قضائه عليه السلام وجه التمسك أنه عليه السلام حكم بأن أهل الماشية يجب عليه حفظها بالليل فإذا لم يحفظها

بدل جنايتها إلى المجني عليه قوله الثاني مثل قول الشافعي بعزم الحيلولة للعبد المغصوب إذا أبق قال أصحاب الشافعي رحمهم الله فيمن غصب عبداً فأبق من يده أنه يضمن القيامة فينتفع بها المغصوب منه بإزاء ما فوته الغاصب من منافع العبد فإذا ظهر العبد وجاء تراداً فوجه حكومة سليمان عليه السلام أنه جعل الانتفاع بإزاء ما فات من الانتفاع بالحرث من غير أن يزول ملك المالك عن الغنم وواجب على صاحب الغنم أن يعمل في الحرث حتى يزول الضرر والنقصان.

قوله: ولولا النقل لاحتمل توافقهما أي لولا نقل قصتهما في الحديث عن الصحابة رضي الله عنهم الدال على مغايرة مراديهما في حكميهما لأمكن التلفيق بينهما بأن يقال مراد سليمان عليه السلام في حكمه هو ما أراده داود عليه السلام لكن النقل المروي يأباه وهو أنه قال ابن عباس وقتادة والزهري رضي الله عنهم أن رجلين دخلا على داود أحدهما صاحب حرث والآخر صاحب غنم فقال صاحب الحرث إن هذا انفلت غنمه ليلاً فوقعت في حرثي فأفسدته فلم يبق منه شيئاً فأعطاه داود رقاب الغنم بالحرث فخرجا فمرا على سليمان فقال كيف قضى بينكما فأخبراه فقال سليمان لو وليت أمركما لقضيت بغير هذا وروي أنه قال غير هذا أرفق بالفريقين فأخبر بذلك داود فدعاه فقال كيف تقضي ويروى أنه قال بحق النبوة والأبوة إلا أخبرتني بالذي هو أرفق قال ادفع الغنم إلى صاحب الحرث ينتفع بدرها ونسلها وصوفها ومنافعها ويبذر صاحب الغنم لصاحب الحرث مثل حرثه فإذا صار الحرث كهيئة يوم أكل دفع إلى أهله وأخذ صاحب الغنم غنمه فقال داود القضاء ما قضيت وحكم بذلك فيدل ما روي من قوله لقضيت بغير هذا وقوله غير هذا أرفق بالفريقين على أن مراد سليمان في حكمه غير ما أراده داود في حكمه.

قوله: على أن قوله: ﴿ففهمناها﴾ [الأنبياء: ٧٩] سليمان لإظهار ما تفضل عليه في صغره جواب سؤال يرد على قوله لولا النقل لاحتمل توافقهما كان سائلاً قال إمكان التوافق يقتضي أن يقال: ﴿ففهمناها﴾ [الأنبياء: ٧٩] إياهما فأجاب بأن تخصيص سليمان إنما وقع إظهاراً لتفضله عليه في صغره وإلا فالتفهيم من الله حاصل لكل منهما على تقدير التوافق يقتضي أن يقال: ﴿ففهمناها﴾ [الأنبياء: ٧٩] في مراديهما لكن النقل المنبىء عن تغاير مراديهما يقطع احتمال التوافق.

وأفسدت زرع غيره ونحوه يجب ضمان المتلف دون النهار فإنه عليه السلام حكم بأنه يجب على أهل الأموال حفظها فإذا أفسدت لا يجب ضمان المتلف.

قوله: (وعند أبي حنيفة لا ضمان مطلقاً إلا أن يكون معها حافظ لقوله عليه الصلاة والسلام جرح العجماء جبار) لا ضمان مطلقاً ليلاً ونهاراً إلا أن يكون معها حافظ فحينئذٍ يضمن سواء كان ليلاً أو نهاراً والحديث الذي رواه الشافعي مضطرب وإن رواه مالك وأبو داود لأن في رجال سنده كلام مع أنه محمول على أنه أرسلها فحينئذٍ يضمنها قيل إنه منسوخ بحديث «جرح العجماء جبار» لأنه حديث أخرجه الشيخان قوي راجح وعلماؤنا حكموا بأنه منسوخ لأن هذا الحديث متأخر العجماء البهيمة سميت به لعدم نطقها وجبار بمعنى هدر أي غير مضمون وجرحها جنايتها فيتناول مثل إفساد الزرع لأنه جرح معنوي ذكر الخاص وهو الجرح وأريد العام إذ لا فرق بين جناية وجناية.

قوله: (دليل على أن خطأ المجتهدين لا يقدح فيه) اختيار منه أن حكمهما بالاجتهاد لأنه لو كان وحياً ما جاز لسليمان مخالفته وأيضاً هذا يتوقف على كون سليمان حينئذٍ نبياً وهو ليس بمعلوم وقد قيل إنه لم يبعث نبي إلا على رأس الأربعين فحينئذٍ يلزم نقض حكم سليمان حكم داود عليهما السلام والاجتهاد لا ينتقض بالاجتهاد فدل على أنهما جميعاً حكما بالوحي أو كان حكم سليمان وحده بالوحي كذا في الكشف كأنه نصر صاحب الكشاف حيث إنه اختار كونهما بالوحي وجوابه أن هذا النقض وقع من جهة داود عليه السلام لأنه لما اطلع على حكم سليمان وفتواه أمضى حكمه وقال القضاء ما قضيته كما صرح به في الكشاف ونقض اجتهاد المجتهد باجتهاد آخر[1] كثير شائع ألا يرى أن الإمام رجع عن جواز قراءة القرآن بالفارسية في الصلاة إلى عدم جوازه وله نظائر كثيرة كقول الشافعي في القديم أي في بغداد والجديد في مصر في مسألة واحدة وبهذا يندفع إشكال أن سليمان لم يكن كونه نبياً معلوماً في هذا السن لأن الحكم في الحقيقة من داود عليه السلام كما عرفته من نقل الكشاف غاية الأمر أن سليمان حكم بحسب الظاهر وإمضاؤه من داود عليه السلام وفي كلام المصنف إشارة إليه حيث قال فقال سليمان الخ وقد قال إذ لا حكم داود الخ كيف لا والخليفة ح داود عليه السلام والفصل بين الخصوم مفوض إليه دون سليمان وإن كان نبياً[2] فقوله تعالى: ﴿إذ يحكمان في الحرث﴾ [الأنبياء: ٧٨] بناء على الظاهر دون إمضاء الحكم.

قوله: (وقيل على أن كل مجتهد مصيب) بناء على أن الحق متعدد ولا حكم لله

قوله: دليل على أن خطأ المجتهد لا يقدح فيه فإن الآية دلت على أن حكم المخطىء منهما بعلم أتاه الله تعالى إياه فلا يؤاخذ بالخطأ في حكمه.

قوله: وقيل على أن كل مجتهد مصيب وجه دلالة الآية على ذلك من حيث إنه سمي عمل

---

(١) بدليل آخر سنح له بعد الاجتهاد بدليل وهو شائع بين الصحابة أيضاً.

(٢) جواب سؤال مقدر.

تعالى في هذه المسألة ونحوها من المسائل الاجتهادية قبل الاجتهاد وهو مذهب المعتزلة وتفصيله وما فيه وما عليه في علم الأصول والكلام.

قوله: (وهو يخالف مفهوم قوله: ﴿ففهمناها﴾ [الأنبياء: ٧٩]) هذا رد من المصنف له بأنه يخالف ما فهم من قوله: ﴿وففهمناها﴾ [الأنبياء: ٧٩] لأنه يفهم أن داود لم يفهمها وليس في المنطوق تصويب حكم داود عليه السلام حتى يقال إن المفهوم لا يعارض المنطوق قال المصنف استدل بالمفهوم وأما العلماء الحنفية فلا يستدلون بالمفهوم بل بنحوا قصة بدر كما صرح به في التوضيح ولا حاجة إلى القول بأنهم يستدلون بالمفهوم إذا اعتضد بالقرائن فإن الدليل حينئذٍ على أن كل مجتهد ليس بمصيب تلك القرائن لا المفهوم لأنهم انكروا المفهوم فكيف يقولون به هنا بالقرائن الحالية.

قوله: (ولولا النقل لاحتمل توافقهما) لولا النقل أي نقل مخالفة حكم سليمان بحكم داود لاحتمل توافقهما أي في حكم واحد فلا يستفاد منه ما ذكر من جواز خطأ المجتهد على القول الحق ومن أن كل مجتهد مصيب وأنت خبير بأن النقل المذكور ليس بمتواتر فلا يمنع هذا الاحتمال وبهذا يندفع كثير من الإشكال من أن هذين الحكمين المتخالفين هل هما بالاجتهاد فيترتب عليه بعض الفساد[1] ويتمحل في دفعه بالتمسك بالاعتساف أو بالوحي فيلزم حينئذٍ ما لزم من المحذور المزبور[2] ويحتاج في دفعه إلى التكلف المذكور فلا جرم أن هذا الاحتمال أحسن المقال.

قوله: (على أن قوله: ﴿ففهمناها﴾ [الأنبياء: ٧٩] لإظهار ما تفضل عليه في صغره) على أن قوله على بنائية لإظهار ما تفضل بصيغة المجهول بالتاء الفوقية على سليمان في صغره مع أنه لم يتعاهد مثله من مثله لا لأن داود لم يفهم فإن فهم أيضاً لأن الحكم واحد على ما فرضناه لكن فهمه ليس بمستغرب لكبره وتمام فهمه وهذا من قبيل تلقين الجواب للخصم فإنه يمكن أن يقول له قوله تعالى: ﴿ففهمناها سليمان﴾ [الأنبياء: ٧٩] لا يدل على خطأ داود مفهوماً لأن فيه فائدة أخرى غير المفهوم وهو أنه أرفق وأنفع لهم مع أن حكم داود عليه السلام صواب أيضاً والقائل بالمفهوم إذا لم يوجد في القيد فائدة أخرى فلا مفهوم ولا

كل منهما حكماً وعلماً أوتياه من الله تعالى وكل حكم وعلم أتاهما الله تعالى فهو صواب فحكمهما صواب فحاكم ذلك الحكم مصيب فيه.

قوله: وهو يخالف مفهوم قوله: ﴿ففهمناها﴾ [الأنبياء: ٧٩] أي كون الآية دليلاً على أن كل مجتهد مصيب يخالف مفهوم ﴿ففهمناها﴾ [الأنبياء: ٧٩] وجه مخالفته له أن قوله: ﴿ففهمناها سليمان﴾ [الأنبياء: ٧٩] بطريق المفهوم على أن داود ليس بمصيب في حكومته لإفادته أن حكومته ليست بتفهيم منه تعالى.

---

(١) من أنه يلزم انتقاض اجتهاد باجتهاد آخر وهو ليس بجائز وجوابه ما ذكر في أصل الحاشية.
(٢) من أن سليمان عليه السلام ليس نبياً في ذلك السن وجوابه ما ذكر.

يتم الاستدلال به على بطلان القول بأن كل مجتهد مصيب فتأمل حتى تكون مصيباً.

قوله: (يقدسن الله تعالى معه إما بلسان الحال أو بصوت يتمثل له أو بخلق الله فيها) معه أي تبعاً لداود إما بلسان الحال وهو انطق من لسان المقال لكن التسخير معه لا يظهر ح وجهه فالأولى ما أشار إليه بقوله أو بصوت الخ أي لا صوت في الجبال لكن يظهر من جانبها فحينئذٍ إسناد التسبيح يكون مجازاً قوله أو بخلق الله تعالى فيها أي في الجبال أي الصوت يظهر من الجبال وقد اختار صاحب التوضيح كون تسبيح الجمادات بالمقالات فح يظهر لطف قوله: ﴿وسخرنا معه الجبال يسبحن﴾ [الأنبياء: ٧٩] وإلا فهي يسبحن كسائر الجمادات في جميع الأحوال.

قوله: (وقيل يسرن معه من السباحة) فح لا مجاز ولا تأويل قال في سورة البقرة من سبح في الأرض والماء إذا ذهب فيها وأبعد فيكون حقيقة لغوية ومعنى التنزيه معنى شرعي له مرضه لانتفاء المبالغة التي في الأول وأيضاً لا يلائم عطف الطير عليه لا سيما كونه مفعولاً معه.

قوله: (وهو حال) بمعنى مسبحات.

قوله: (أو استئناف لبيان وجه التسخير) أو استئناف أي معاني أشار إليه بقوله لبيان وجه التسخير.

قوله: (ومع متعلقة به أو بسخرنا أو بيسبحن) متعلقة به وهو الراجح أو بسخرنا ولا يظهر حسنه.

قوله: (والطير عطف على الجبال أو مفعول معه وقرىء بالرفع على الابتداء أو العطف على الضمير على ضعف) على الابتداء وخبره محذوف بقرينة ما سبق أي والطير مسخرات معه.

قوله: (لأمثاله فليس ببدع منا وإن كان عجيباً عندكم) لأمثاله فهذه الجملة تذييل تؤكد منطوق ما قبلها وأخر الطير لأن تسبيح الجماد أعجب من تسبيح الطير.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾ (٨٠)

قوله: (عمل الدرع وهو في الأصل اللباس) فعال بمعنى مفعول فاللبوس أيضاً فعول بمعنى المفعول كركوب بمعنى المركوب.

قوله: (قال:

البس لكل حالة لبوسها ... إما نعيمها وإما بوسها)

قوله: وقرىء بالرفع على الابتداء وخبره محذوف دل عليه ما قبله فالتقدير والطير تسبح حملاً على اللفظ أو يسبحن حملاً على المعنى مثل ﴿والطير صافات﴾ [النور: ٤١].

قوله: أو العطف على الضمير المتصل على ضعف أي قرىء بالرفع على العطف على الضمير المتصل في ﴿يسبحن﴾ [الأنبياء: ٧٩] من غير تأكيده بمنفصل على ضعف.

قال أي الشاعر:

البس لكل حالة لبوسها إما نعيمها وإما بوسها

أي استعد لكل أمر بما يناسبه ويلائمه.

قوله: (قيل كانت صفائح فحلقها وسردها) كانت أي الدروع صفائح فحلقها بالتشديد أي جعلها حلقاً على أن بناء فعل للتعدية وسردها أي أدخل حلقها بعضها ببعض وتعليم الله تعالى إما بخلق علم ضروري بها في داود عليه السلام أو القاء في روعه وعبر بالصنعة لأنها فعل بعد تدرب وترو وتحر إجادة وإضافتها إلى لبوس من إضافة العام إلى الخاص فتكون بيانية وإن أريد باللبوس نفس الدرع دون عمله فالإضافة لامية وهو المختار لأن كون اللبوس بمعنى عمل اللباس ليس بمتعارف فقوله على الدرع العمل معنى صنعة الدرع معنى لبوس قال المص في تفسير قوله تعالى: ﴿أن اعمل سابغات﴾ [سبأ: ١١] دروعاً واسعة وهو أول من اتخذها انتهى والظاهر من كلام القيل إنها اتخذت قبل داود صفائح فحلقها داود وسردها وهو خلاف المشهور ولعل لهذا مرضه.

قوله: (متعلق بعلم أو صفة للبوس بدل منه بدل الاشتمال بإعادة الجار والضمير لداود أو للبوس وفي قراءة ابن عامر وحفص بالتاء للصنعة أو للبوس على تأويل الدرع) بدل الاشتمال الخ سواء تعلق لام لكم بعلمنا أو صفة لبوس لكن يحتاج إلى تقدير الضمير الراجع إليه أي ليحصنكم به البأس الحرب.

قوله: (وفي قراءة أبي بكر ورويس بالنون لله تعالى) فالإسناد إليه تعالى حقيقة وفيما سبق مجاز ورويس بالواو والسين المهملة على صيغة التصغير وما وقع في بعض النسخ ورش فتحريف من الناسخ كذا قيل قوله على تأويل الدرع وهي مؤنث سماعي.

قوله: (ذلك) هو مفعول شاكرون حذف لرعاية الفاصلة ولك أن تقول إنه منزل منزلة اللازم.

قوله: (أمر أخرجه في صورة الاستفهام للمبالغة أو التقريع) أمر أي هذا أمر أي المراد به أمر لكن أخرجه الخ إنما قال في صورة الاستفهام لأن حقيقة الاستفهام ليست بمرادة لاستحالتها فهو للإنكار الواقع للتوبيخ والتقريع قوله للمبالغة لأنه تدل على طلب الدوام والثبات لكونها جملة اسمية وأما الأمر فيدل على طلب الفعل دون الدوام إذ الأمر لا

قوله: ذلك أمر أخرجه في صورة الاستفهام للمبالغة والتقريع أي ولتقريعهم بترك الشكر يعني أن مقتضى الظاهر أن يقال فاشكروا لكن أخرج صيغة طلب الشكر إلى صورة الاستفهام الإنكاري والاستخبار عن وقوع الشكر للمبالغة في وصفهم بترك الشكر بمعنى أن شكر النعمة غير مرجو منهم حتى يطلب بالأمر به وإنما شأنهم في ذلك أن يسألوا عن وقوعه منهم مثل السؤال عن الأمور المجهولة البعيدة النادرة الوقوع ويحصل في سورة الاستفهام أيضاً تقريعهم بترك الشكر ولعدم إفادة صيغة الأمر لهاتين النكتتين أبرز الكلام في معرض الاستفهام.

يقتضي التكرار قال صاحب المفتاح هل لطلب الحكم بالثبوت أو الانتفاء وهما يتوجهان إلى الصفات دون الذوات ولاستدعائه للتخصيص بالاستقبال اقتضى الصفات لأن الذوات لا تختص بزمان لاستواء نسبتها إلى الجميع ولهذا كان لهل مزيد اختصاص بالأفعال وكان هل أنتم شاكرون ادخل في الإنباء عن طلب الشكر من أفأنتم شاكرون ومن فهل تشكرون لاقتضاء المقام عدم التجدد انتهى وحاصله لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله وهو الدخول على الفعل لما عرفته من أن هل لها مزيد اختصاص بالفعل وكمال التفصيل في المطول.

قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَٰلِمِينَ ﴿٨١﴾﴾

قوله: (ولسليمان وسخرنا له) نبه به على أنه متعلق بقدر وبقرينة ما سبق يتعين المحذوف.

قوله: (ولعل اللام فيه دون الأول لأن الخارق فيه عائد إلى سليمان نافع له وفي الأول أمر يظهر في الجبال والطير مع داود بالإضافة إليه) نافع له فذكر اللام الدال على النفع والاختصاص قوله مع داود ولهذا ذكر مع الدال على المتبوعية في ذلك الفعل وهذا وإن كان فضلاً لداود عليه السلام كما قال تعالى: ﴿ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبال أوبي معه﴾ [سبأ: ١٠] الآية وبالنظر إليه يصح اتيان اللام لكن للنكتة التي ساقها المص اختير ما ذكر في النظم الكريم قوله بالإضافة إليه أي تسخير الجبال إنما هو أمر كان مع داود عليه السلام مضافاً إليه وإن لم يختص به ولم يعد نفع منه سوى كونه فضل له[1] من الله تعالى.

قوله: (شديدة الهبوب من حيث إنها تبعد بكرسيه في مدة يسيرة كما قال: ﴿غدوها شهر ورواحها شهر﴾ [سبأ: ١٢] وكانت رخاء في نفسها طيبة وقيل كانت رخاء تارة وعاصفة أخرى حسب إرادته) شديدة الهبوب الخ إشارة إلى التوفيق بين هذا وبين الوصف برخاء في سورة ص بأنها جامعة للوصفين المتباينين من جهتين في زمان واحد وهذه آية أخرى غير التسخير فلذا قدم هذا الوجه أو يقال إنها رخاء أي لا يخالف إرادته كالمأمور

قوله: ولعله اللازم فيه دون الأول لأن الخارق فيه عائد إلى سليمان نافع له وفي الأول أمر يظهر في الجبال والطير مع داود بالإضافة إليه يعني جيء صلة التسخير هنا باللام وفي الآية المتقدمة بمع لأن الخارق وهو تسخير الريح هنا لأجل نفع سليمان واللام يناسب التعليل والخارق في تلك الآية وهو التسبيح أمر يظهر في الجبال والطير مقرونتين مع داود بالإضافة إليه يعني ظهر التسبيح فيهما بمقارنتهما لداود فيكون معجزة له نعم يمكن تصحيح معنى اللام هناك أيضاً على معنى أن تسخير الجبال والطير للتسبيح أمر عائد إلى داود نافع له حيث ثبت بذلك الخارق دعواه في أنه نبي مؤيد من عند الله لكن معنى العلية في قوله: ﴿ولسليمان الريح﴾ [الأنبياء: ٨١] أظهر منه.

---

(١) وعلم منه أن له نفعاً في إثبات النبوة لكونه من الخوارق.

المنقاد كما صرح بهذا المعنى في سورة ص فلا إشكال أصلاً لأنها مع كونها شديدة الهبوب رخاء منقادة لإرادته وإن كان تزعزع أي تحرك الأشياء وتجعلها مضطربة وهذا أظهر مما اختاره إذ كونها رخاء في نفسها طيبة بمعنى أنها لا تزعزع وإن أمكن لكنه خلاف المتبادر وأما كونها منقادة لإرادته مع كونها عاصفة بالمعنى المشهور فلا كلام في حسنه وبهذا ظهر ضعف ما قيل كانت رخاء الخ لأنه قد ظهر مما ذكر أنها موصوفة بالوصفين المتباينين دائماً بالمعنيين المذكورين.

قوله: (بمشيئته) أي تجري على وفق إرادته أوله به لأنها لا تؤمر لكن جريانها كالمأمور المنقاد عبر بالأمر ففي الكلام استعارة مكنية.

قوله: (حال ثانية أو بدل من الأولى أو حال من ضميرها) ثانية وقد أدمج فيه أن عاصفة حال أولى أو بدل من الأولى أي بمنزلة البدل لأن كون الجملة بدلاً بهذا المعنى وهذا غير ظاهر لأن العاصفة هي المقصودة أيضاً ولذا أخره ولعله تركه.

قوله: (إلى الشام رواحاً بعد ما سار به منه بكرة) رواحاً وقت الزوال بعد ما سار به الأولى بها لكنه بتأويلها بالهواء المتحرك جعله مذكراً بكرة من الغداة إلى الزوال.

قوله: (فنجريه على ما تقتضيه الحكمة) فيه إشارة إلى أن جريان الريح بمشيئة سليمان عليه السلام معناه بمشيئته تعالى على وفق مشيئته عليه السلام فنجريه من قبيل الحذف والايصال أي فنجري به.

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ ٨٢﴾

قوله: (في البحار) إذ الغوص إنما هو في البحار.

قوله: (ويخرجون نفائسها ومن عطف على الريح أو مبتدأ خبره ما قبله) ويخرجون نفائسها بيان فائدة الغوص وإشارة إلى معنى له إذ بدونه يكون عبثاً قوله ومن في قوله: ﴿من يغوصون﴾ [الأنبياء: ٨٢] عطف على الريح والجامع خيالي لكنه غير ظاهر ولذا رجع عنه وقال أو مبتدأ الخ ولك أن تقول بالعكس بناء على أن من اسم بمعنى البعض[1] كما قيل في قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول﴾ [العنكبوت: ١٠] الخ.

قوله: (وهي نكرة موصوفة) وهي نكرة لأنها موصوفة لا معرفة موصولة سواء كان معطوفاً أو مبتدأ ولما لم يكن الغائصون معلومين لم يجعلها موصولة والتعبير بالشياطين

قوله: فنجريه على ما تقتضيه الحكمة فإن كل فعل يسبقه علم فاعله بذلك لا يكون إلا لحكمة.

قوله: وهي نكرة موصوفة أي من في يغوصونه نكرة موصوفة إذ ليس المراد منهم أعياناً معهودين فتكون موصوفة لا موصولة.

---

(١) ووجه كونه اسماً مع أنه غير مسموع مذكور في توضيح قوله تعالى: ﴿ومن الناس﴾.

للتنبيه على أنهم كفرة الجن ومردتهم وفي سورة سبأ ﴿ومن الجن من يعمل بين يديه﴾ [سبأ: ١٢] والمراد كفرة الجن.

قوله: (ويعملون) عطف على يغوصون عطف العام على الخاص إذ الغوص أمر صعب مظنة الهلاك فكأنه نوع مغاير لسائر العمل والمراد بعملا الحاصل بالمصدر أي المعمول أو المعمولية.

قوله: (ويتجاوزون ذلك إلى أعمال أخر كبناء المدن والقصور واختراع الصنائع الغريبة كقوله تعالى: ﴿يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل﴾ [سبأ: ١٣]) ويتجاوزون الأولى متجاوزين ذلك لأنه معنى دون وقد أول بما ذكرنا على أنه حال كما مر في المص في سورة البقرة إلى أعمال أخر أي تنوين عملاً للتكثير مع كون المراد بالعمل الجنس والصنائع الغريبة ما أشير إليه في قوله تعالى كما قال لقوله تعالى: ﴿يعملون له ما يشاء﴾ [سبأ: ١٣] من محاريب قصوراً حصينة ومساكن شريفة وتماثيل وصوراً[١] الكائنة للملائكة والأنبياء وجفان[٢] وصحاف كالجواب كالحياض الكبار وقد ورد جمع قدر راسيات ثابتات على الاثافي لا تنزل لعظمها ولم يذكر هنا ﴿والشياطين المقرنين في الأصفاد﴾ [ص: ٣٨] أي في السلاسل لأن المراد هنا ذكر ما انتفع به عليه السلام.

قوله: (أن يزيغوا عن أمره أو يفسدوا على ما هو مقتضى جبلتهم) أي طبيعتهم وخلقتهم لأنهم لكونهم مخلوقين من نار كأن طبيعتهم على العلو وعدم الانقياد لا سيما منهم أهل الكفر والفساد وهم المراد هنا ثم إن المضارع في هذه المواضع لحكاية الحال الماضية لغرابتها وتخصيص داود عليه السلام بتسخير الجبال والحديد وسليمان عليه السلام بالريح والشياطين فأمر مفوض علمه إلى الملك المجيد يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد.

قوله تعالى: ۞ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾

قوله: (بأني مسني الضر وقرىء بالكسر على اضمار القول أو تضمين النداء معناه والضر بالفتح شائع في كل ضرر وبالضم خاص بما في النفس كمرض وهزال) على اضمار القول أي قائلاً أني مسني الخ هذا مذهب البصريين أو تضمين النداء معناه وهو قول الكوفيين وهو أقل مؤنة.

قوله: (وصف ربه بغاية الرحمة) حيث أورد صيغة التفضيل وأضافها إلى الراحمين

قوله: وقرىء بالكسر أي بكسر إن على إضمار القول فالتقدير إذ نادى ربه قال: ﴿إني مسني الضر﴾ [الأنبياء: ٨٣] أو على تضمين النداء معنى القول فالتقدير قال إني مسني الضر منادياً ربه.

قوله: وصف ربه بغاية الرحمة حيث ذكره بصيغة التفضيل فقال: ﴿وأنت أرحم الراحمين﴾

---

(١) وحرمة التصاوير شرع مجدد كذا قاله المص في تلك السورة.

(٢) جفان كأس كبير.

تفضيلاً عليهم بالرحمة وإن كان رحمة الراحمين مجازاً إذ المراد هنا الإنعام والمنعم الحقيقي هو الله تعالى نقل عن أمالي ابن عبد السلام من أنه لا مشاركة بين الله تعالى وغيره في صفة الرحمة بحسب الحقيقة لأن رحمة الخلق انعطاف قلبه ورحمة الله تعالى إما الإنعام الحقيقي أو إرادته فوجهه بأن المراد وصفه بغاية الرحمة وأنه أعظم رحمة من كل من يتصف بها في الجملة.

قوله: (بعد ما ذكر نفسه بما يوجبها واكتفى بذلك عن عرض المطلوب لطفاً في السؤال) بما يوجبها أي الرحمة وما يوجبها هو الضر إذ إزالة الضر الحقيقي من أعظم الرحمة والإنعام فهذا أبلغ من قوله: ﴿أرحم﴾ [الأنبياء: ٨٣] لذكره في السؤال ما يقتضيه الرحمة واللطف وإليه أشار بقوله واكتفى بذلك إلى قوله لطفاً في السؤال وفيه إشارة إلى أن ﴿أرحم الراحمين﴾ [الأنبياء: ٨٣] أوقع من سائر الأوصاف الجليلة لأنه ثناء يوافق مطلوبه وغرضه.

قوله: (وكان رومياً من أولاد عيص بن إسحاق بن إبراهيم استنبأه الله تعالى وكثر أهله وماله فابتلاه ربه بهلاك أولاده بهدم بيت عليهم وذهاب أمواله والمرض في بدنه ثماني عشرة سنة أو ثلاث عشرة أو سبعاً وسبعة أشهر وسبع ساعات روي أن امرأته ما خير بنت ميشا بن يوسف أو رحمة بنت أفرائيم بن يوسف قالت له يوماً لو دعوت الله فقال كم كانت مدة الرخاء فقالت ثمانين سنة فقال أستحي من الله أن ادعوه وما بلغت مدة بلائي مدة رخائي) من أولاد عيص[1] بن إسحاق بن إبراهيم وفي بعض النسخ إسحاق بن يعقوب وهو كما قيل سهو والصواب إسحاق بن يعقوب بن إسحاق قوله ما خير بخاء معجمة وراء مهملة وفي بعضها ماجين بالحاء المهملة ونون قالت له يوماً ولم تقل قبله لأنها صديقة بنت صديق ومن الشجرة الطيبة النافعة المثمرة نفعنا الله تعالى بشفاعتهم وبركاتهم لو دعوت الله

[الأنبياء: ٨٣] بعد ما ذكر نفسه بما يوجبها أي بما يوجب الرحمة وهو مساس الضر بقوله: ﴿مسني الضر﴾ [الأنبياء: ٨٣].

قوله: واكتفى بذلك أي اكتفى بوصف ربه بغاية الرحمة عن عرض المطلوب الذي هو البرء عن السقم لطفاً في السؤال وهو سؤال البريء عن الضر الذي مسه حيث استحيى من ربه عن تصريح المطلوب تأدباً ومن هذا الباب ما يحكى أن عجوزاً تعرضت لسليمان بن عبد الملك فقال يا أمير المؤمنين مشيت جرذان بيتي على العصى فقالت لها ألطفت في السؤال لا جرم لأردنها تثب وثب الأسود وملابتيها حباً وذكر صاحب المثل السائر أن امرأة اشتكت بعض ولد ابن سعيد بن عبادة من قلة الفأرة في بيتها فقال املؤوا بيتها خبزاً ولحماً وسمناً.

قوله: ولو دعوت الله لو تحتمل أن يكون بمعنى التمني وأن يكون للشرط وجوابه محذوفاً أي لاستجيبت دعوتك.

---

(١) وفي سورة ص أيوب بن أموص إشارة إلى القولين في الموضعين تمامه أموص بن زارح بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام.

تعالى لو للتمني أو للشرط جوابه محذوف أي إن دعوت الله تعالى في دفع هذا الضر أو بدفعه استجاب لك لأنه أرحم الراحمين ومن حق أرحم الراحمين أن لا يخيب من دعاه بالإخلاص فقال عليه السلام الزاماً للصديقة كم مدة الرخاء اللام عوض عن المضاف إليه أي كم مدة رخائي وصفائي والتمتع بكثرة الأموال والأولاد في حياتي الاستفهام ليس على حقيقته بل للتقرير أي للحمل على الإقرار وعن هذا قالت القانتة ثمانين سنة فقال عقيبه أستحي من الله تعالى الخ انظر أيها العاقل إلى محاورة صاحب القوة القدسية وتفكر في حسن خطاب الصديقة ومراعاة الأدب في طلب البغية ثم انظر حلاوة جوابه عليه السلام حيث أجمل الكلام في أداء المرام واظهار الحياء من الله الملك العلام ولعل هذه الكلمة الطيبة كانت سبباً لخلاصه عن هذه البلية مع الوصول إلى البغية البهية ومن أراد الوصول إلى المطلب الأعلى فليقتد بهذا المسلك الأقصى.

قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾﴾

قوله: (﴿**فاستجبنا له**﴾ [الأنبياء: ٨٤]) أي كانت الكلمة الطيبة سبباً لاستجابتنا والفاء في ﴿فكشفنا﴾ [الأنبياء: ٨٤] للتفصيل أو للتفسير.

قوله: (**بالشفاء من مرضه**) كما بين في سورة ص بأنه أمر أن يضرب برجله الأرض فضربها فنبعت عين فاغتسل فبرأ بإذن الله تعالى كأنه عين الحياة.

قوله: (**بأن ولد له ضعف ما كان أو احيى ولده وولد له منهم نوافل**) بأن ولد له ضعف ما كان وهلك قدم هذا لأن الأخير بناء على أنه معجزة له وكون إحياء الموتى معجزة لأيوب عليه السلام غير متعارف وإن كان في الأول أهله بمعنى مثل أهله عدداً وفي الثاني على ظاهره والنوافل هنا ولد الولد.

قوله: (**رحمة على أيوب وتذكرة لغيره من العابدين ليصبروا كما صبر فيثابوا كما أثيب**) رحمة على أيوب أشار إلى أن للعابدين صلة لتذكرة فقط وصلة رحمة محذوف وهو أيوب عليه السلام قوله تذكرة للإشارة إلى أن ذكرى بمعنى التذكير لا بمعنى الذكر ولذا قال ليصبروا الخ والمراد بالثواب أجر الدنيا ويحتمل العموم.

قوله: (**أو لرحمتنا[1] العابدين فإنا نذكرهم بالإحسان ولا ننساهم**) أو لرحمتنا

قوله: أو لرحمتنا للعابدين هذا على تقدير جعل للعابدين صلة للرحمة فح يكون متعلق ذكري محذوفاً تقديره رحمة للعابدين وذكري لهم ففسر ذكري لهم بقوله وإنا تذكرهم بالإحسان لا ننساهم واللام في قوله أو لرحمتنا إشارة إلى أن رحمة مفعول له لآتينا نزع اللام من رحمة وجعل

---

(١) فيه إشارة إلى أن رحمة مفعول له لآتينا.

العابدين فحينئذٍ يكون للعابدين متعلقاً بذكري ورحمة على سبيل التنازع لكنه اكتفى بقوله لرحمتنا العابدين لظهور الأول ولكونه ما به الفرق بينه وبين الوجه الأول قوله فإنا نذكرهم الأولى وإنا نذكر بالواو كما في بعض النسخ وهو المختار في الكشاف وتوجيهه أنه علة لمقدر أي لرحمتنا العابدين لعبادتهم فإنا نذكرهم بالإحسان كما يذكرونا بالعبادة ﴿هل جزاء الإحسان إلا الإحسان﴾ [الرحمن: ٦٠] ولا ننساهم أي لا نعاملهم معاملة الناسي لأنهم لم ينسوني فيدخل أيوب عليه السلام في العابدين دخولاً أولياً فيحصل الارتباط بما قبله وفيه تعريض للغافلين بأنهم محرومون عن الرحمة والمغفرة لأنهم نسوا الله فنسيهم.

قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ (٨٥)﴾

قوله: (يعني إلياس وقيل يوشع[1] وقيل زكريا سمي به لأنه كان ذا حظ من الله تعالى أو تكفل منه أوله ضعف عمل أنبياء زمانه وثوابهم والكفل يجيء بمعنى النصيب والكفالة والضعف) سمي به الخ أي ذا حظ بمعنى نصيب من الله تعالى كالنبوة والحكمة ولا يضره تحققه فيمن عداه إذ الإطراد ليس بشرط في وجه التسمية إذ تكفل منه أي طلب أن يكفل له أموره وهذا الطلب لدوامه أو لإظهار الضراعة وفي بعض النسخ تكفل أمته أي التزم ما صدر منهم والمراد أمة الإجابة وباب التفعل بمعنيين في النسختين كما عرفته قيل وظاهر كلام بعضهم أنه بتخفيف الميم أي تسرى بأمة وله زوجة ولا وجه له ثم الظاهر أن هذا الوجه لكون المراد زكريا عليه السلام كما يؤيده قوله أوله ضعف عمل الخ قيل لكنه وجه عام للوجوه قوله والكفل يجيء بمعنى النصيب الخ كما ذكره وهو تأييد لما ذكره ولم يذكر

مفعولاً له في الوجه الأول وأدخل عليها اللام في الوجه الثاني ليؤذن بأن الكلام على الأول تتميم فتختص الرحمة بأيوب عليه السلام فلم يحتج إلى اللام لحصول مفازته الرحمة والذكري للفعل المعلل وعلى الثاني تذليل عام في حق العابدين كلهم فيدخل فيه أيوب دخولاً أولياً فلا بد من تقدير اللام في الرحمة لحصولها قبل وبعد.

قوله: وولد منه نوافل أي زوائد من الأولاد.

قوله: أو تكفل منه واختلفوا في ذي الكفل فقال عطاء إن نبياً من أنبياء بني إسرائيل أوحى الله إليه إني أريد قبض روحك فاعرض ملكك على بني إسرائيل فمن تكفل لك أنه يصلي بالليل لا يفتر ويصوم بالنهار لا يفطر ويقضي بين الناس لا يغضب فادفع ملكك إليه ففعل ذلك فقام شاب فقال أنا أتكفل بذلك فتكفل ووفى به فشكر الله له فسمي ذا الكفل وقال مجاهد لما كبر اليسع قال لو استخلفت رجلاً على الناس يعمل عليهم في حياتي حتى أنظر كيف يعمل قال فجمع الناس فقال من يتقبل مني بثلث استخلفه يصوم النهار ويقوم الليل ولا يغضب فقام رجل تزدريه العين فقال أنا فرده ذلك اليوم وقال مثلها في اليوم الآخر وسكت الناس وقام ذلك الرجل فقال أنا فاستخلفه ولذلك الرجل قصة بعد استخلافه بطول الكلام بذكرها فارجع إلى ما نحن فيه من حل هذا الكتاب.

---

(١) مرض القولين الأخيرين لعدم شهرته فيهما بخلاف الأول وفيه ما فيه.

في وجه التسمية كفالة مريم مع ظهوره وكأنه أراد ذكر وجه ينتظم بالمذكورين جميعاً وفي ص: ﴿ذا الكفل﴾ [ص: ٤٨] ابن عم يشع أو بشر بن أيوب واختلف في نبوته ولقبه والكفل فقيل فر إليه مائة من بني إسرائيل من القتل فأواهم وكفلهم وقيل كفل بعمل رجل صالح كان يصلي كل يوم مائة صلاة وبين كلاميه نوع مخالفة.

قوله: (أي كل هؤلاء) الأولى كل واحد من هؤلاء قد سبق تفصيله في قوله: ﴿كل في فلك يسجون﴾ [الأنبياء: ٣٣].

قوله: (من الصابرين) هذا أبلغ ومن كل صابرون ويعلم منه وجه ذكر هؤلاء عقيب أيوب عليه السلام وإن كانوا أقدمهم وجوداً كأنه قيل كان عبدنا أيوب صارا اقتداء بمن قبله من الأنبياء الصابرين وفي ذلك ﴿فليتنافس المتنافسون﴾ [المطففين: ٢٦].

قوله: (على مشاق التكاليف وشدائد النوب) جمع نائبة بمعنى المصيبة من جملته صبر إسماعيل عليه السلام الذبح.

قوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَٰهُمْ فِى رَحْمَتِنَآ ۖ إِنَّهُم مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ﴿٨٦﴾

قوله: (يعني النبوة أو نعمة الآخرة) يعني النبوة من نعم الدنيا الموصلة إلى نعم الآخرة أو نعمة الآخرة أو لمنع الخلو وفي قوله: ﴿أدخلنا في رحمتك﴾ [الأعراف: ١٥١] من المبالغة ما لا يخفى والظرفية مجازية في الأول وفي الثاني حقيقة إن أريد بها الجنة وإلا فمجاز أيضاً.

قوله: (الكاملين في الصلاح وهم الأنبياء عليهم السلام فإن صلاحهم معصوم عن كدر الفساد) الكاملين في الصلاح لأن أصل الصلاح لا يمدح به الأنبياء عليهم السلام وجه الاستفادة حمل المطلق على الفرد والأكمل بالقرينة الحالية لما ذكرناه ولذا قال فإن صلاحهم الخ قوله عن كدر الفساد أي عن شوب المعاصي التي تخل بالعباد وجملة أنهم من الصالحين تعليل لأدخلناهم إما على التفسير الثاني وإما على الأول فلأن المراد بكمال الصلاح كما قرره أو المراد الصالحين في علم الله تعالى وعلى كلا الوجهين لا يلزم تعليل الشيء بنفسه.

قوله تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ﴿٨٧﴾

قوله: (وصاحب الحوت يونس بن متى) أي النون بمعنى الحوت والسمك واسمه الشريف يونس بن متى بفتح الميم وتشديد التاء المثناة الفوقية اسم أبيه كما قال ابن متى وهو الصحيح والقول باسم أمه كما قال ابن الأثير وغيره ضعيف قيل ولم ينسب أحد من الأنبياء إلى أمه غير يونس وعيسى عليهما السلام.

قوله: (﴿إذ ذهب﴾) ظرف لاذكر المقدر الناصب لذي النون أو عطف على أيوب لا على إسماعيل منصوب بعامله والمعنى واذكر قصة ذي النون وقت ذهابه عن قومه.

قوله: (لقومه لما برم لطول دعوتهم وشدة شكيمتهم وتمادي إصرارهم) لما برم

بتخفيف الميم على أن اللام جارة أو بتشديدها برم من باب علم بمعنى تضجر لطول دعوتهم مع تحمل أذاهم في زمان مديد وآيس عن إيمانهم لما شاهد من توغلهم على الكفر وشدة شكيمتهم أي غلظة طبيعتهم وأصلها حديدة تكون في اللجام فاستعير لشدة النفس والطبيعة والجامع كمال الصلابة بحيث لا يتأثر بالآلة[١].

قوله: (مهاجراً عنهم قبل أن يؤمر) من الله تعالى وهو ترك الأولى وإن كان بغضه لتماديهم على الكفر والبغض في الله لأن حسنات الأبرار سيئات المقربين الأحرار.

قوله: (وقيل وعدهم بالعذاب فلم يأتهم لميعادهم بتوبتهم ولم يعرف الحال فظن أنه كذبهم وغضب من ذلك) لميعادهم أي في وقت الوعد لتوبتهم ولم يعرف أي يونس عليه السلام الحال أي توبتهم وظن بصيغة المجهول أي ظن قومه أنه كذبهم أي خالف الله تعالى وعده حاشاه عن ذلك وغضب أي عامل معاملة الغضبان حيث فارق قومهم كارهاً لمصاحبتهم قيل ولا يمكن حمل الغضب هنا على حقيقته بل مأول بمعاملة الغضب مرضه لأن فيه خللا كثيرة أما أولاً فلأن توبتهم كانت بعد مفارقة يونس عليه السلام وبعد ظهور العذاب كما نطق به قوله تعالى: ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس﴾ [يونس: ٩٨] الآية وأما ثانياً فلأنهم يظنون[٢] أنه كذبهم بعد توبتهم عن الكفر وأما ثالثاً فلأن الغضب لا معنى له[٣] إلا بتأويل كما عرفته وهو خلاف المتبادر.

قوله: (وهو من بناء المغالبة للمبالغة أو لأنه أغضبهم بالمهاجرة لخوفهم لحوق العذاب عندها وقرىء مغضباً) أي مغاضباً للمبالغة لا للمغالبة أو لأنه على ظاهرها لأنه عليه السلام غضبهم لكفره وهم غضبوه للمهاجرة لخوفهم الخ وهذا ضعيف لأن هذا بيان غضبه عليه السلام وقت ذهابه ومفارقته عنهم فهم في ذلك الوقت لم يغضبوه بل غضبهم إنما يكون بعد المفارقة وشتان ما بينهما وقرىء مغضباً بفتح الضاد بصيغة اسم المفعول لأن حالهم أغضبه.

قوله: (لن نضيق عليه أو لن نقضي عليه بالعقوبة من القدر ويعضده أنه قرىء مثقلاً)

قوله: لن نضيق عليه أو لن نقضي عليه إلى آخره فسر نقدر تارة بمعنى التضييق وتارة بأعمال القدرة فيه أي صرفها إليه وإرادة العمل بها وجميع ذلك التوجيهات بحسب معناه الحقيقي وبقي من محتملات معناه أن تكون بمعنى القدرة المقابلة للعجز فيكون مجازاً لعدم صحته على حقيقته حينئذٍ فهو إما استعارة مركبة تمثيلية تشبيهاً للهيئة المركبة بالهيئة المركبة حيث شبه حاله بحال من ظن ذلك أو استعارة مفردة تشبيهاً للخطرة الشيطانية الوهمية المرجوحة التعقل بالظن الغالب الراجح مبالغة في خطورة فعلى التقديرين الأخيرين كون استعمال لفظ الظن على وجه الاستعارة التبعية.

---

(١) أي الآلة الحسية في المشبه به والمعنوية في المشبه.

(٢) وظن أنه كذبهم كفر بعد توبة.

(٣) لأن الغضب على هذا التقدير من عدم إتيان العذاب ولا يخفى أنه لا معنى له.

لن نضيق عليه بسبب هذه المفارقة ولذا تجاسر عليه بدون أمرنا أو لن نقضي عليه بالعقوبة أي بالمؤاخذة بسبب هذه الزلة ومآل الوجهين واحد إذ التضييق إنما هو بالمؤاخذة والعقوبة يستلزم التضييق قوله من القدر على الوجهين لا من القدرة فإنه لا يليق ولا يصح لأحد ظن ذلك فضلاً لنبي الله تعالى إلا بضرب من التأويل كما سيجيء.

قوله: (أو لن تعمل فيه قدرتنا) هذا شروع في بيان أنه من القدرة مع تأويل بأنه مجاز بطريق ذكر السبب وإرادة المسبب وهو إعمال القدرة وإظهارها وهذا الظن حسن الظن بالله تعالى مثل الأولين فلا يضر منصب النبوة.

قوله: (وقيل هو تمثيل لحاله بحال من ظن أن لن نقدر عليه في مراغمته قومه من غير انتظار لأمرنا) أي أنه من القدرة أيضاً لكنه استعارة تمثيلية كما قرره فظن عدم القدرة ليس صادراً منه عليه السلام بل صادر ممن لم يعرف الله تعالى فشبه حاله عليه السلام وهو مفارقته عن قومه بدون إذن من الله تعالى بحال من ظن ذلك فذكر لفظ المشبه به وأريد المشبه فلا ضير فيه أيضاً قوله في مراغمته في معاداته وبعده عنهم بلا أمر منه تعالى.

قوله: (أو خطرة شيطانية سبقت إلى وهمه فسمي ظناً للمبالغة) أو خطرة أي عدم قدرته تعالى خطرة شيطانية أي خطورها بوسوسة سبقت إلى وهمه بلا اختيار ولا تقرر ولا لوم فيه فحينئذٍ لا استعارة فيه لكن ظن مجاز عن الوهم للمبالغة في قوة تلك الخطرة والأولى الوجهان الأولان والسكوت عن مثل هذه التكلفات لا سيما عن الوجه الأخير بمنزلة الواجب.

قوله: (وقرىء بالياء وقرأ يعقوب على البناء للمفعول وقرىء به مثقلاً) لن نقدر من التقدير وهذا يؤيد التفسير الثاني إذ التقدير بمعنى القضاء فعليك به.

قوله: (﴿فنادى﴾ [الأنبياء: ٨٧]) أي نقضي أو قضينا المؤاخذة بالنبذ في بطن الحوت على ما نطق به النص الكريم في أواخر سورة والصافات ﴿فنادى﴾ [الأنبياء: ٨٧] الآية.

قوله: (في الظلمة الشديدة المتكاثفة أو ظلمات بطن الحوت والبحر والليل) في الظلمة الشديدة المراد ظلمة واحدة لكن لشدتها كأنها ظلمات وهي ظلمة البحر كما هو الظاهر أو ظلمات بطن الحوت الخ فحينئذٍ الجمع على ظاهره وهو المختار[١].

قوله: (بأنه ﴿لا إله إلا أنت﴾ [الأنبياء: ٨٧]) بأنه أشار إلى أنه مخففة من الثقيلة بتقدير الجار وهذا تفنن منه حيث اكتفى به هنا وفي أكثر المواضع اختار كون أن تفسيرية

قوله: في الظلمة الشديدة المتكاثفة أو ظلمات بطن الحوت والبحر والليل فالجمع على الوجه الأول باعتبار كيفية الظلمة وعلى الثاني باعتبار كميتها.

---

(١) إذ لا داعي إلى الوجه الأول مع أن الظلمات متعددة ولا داعي إلى حمل الظلمات إلى واحدة من تلك الظلمات.

لما في ﴿نادى﴾ [الأنبياء: ٨٩] من معنى القول ولا احتياج حينئذٍ إلى تقدير الجار.

قوله: (من أن يعجزك شيء) فأنت قادر على أن تبقيني في الحياة وإن كان بطن الحوت مظنة الهلاك وأنت قادر على أن تخلصني من بطن الحوت.

قوله: (لنفسي بالمبادرة إلى المهاجرة) المراد به اعتراف بالذلة وهذا الاعتراف توبة ليخلص عما يترتب عليها قال تعالى: ﴿فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤] وهذا الاعتراف كان سبباً للخلاص.

قوله: (وعن النبي ﷺ ما من مكروب يدعو بهذا الدعاء إلا استجيب له) ما من مكروب أي مبتلى بالكرب والغم يدعو بهذا الدعاء أي ﴿لا إله إلا أنت﴾ [الأنبياء: ٨٧] الخ وعد هذا دعاء لأنه تضرع والدعاء هو إظهار التذلل والتضرع ولا يلزم أن يكون بلفظ الأمر على أنه يستلزم لفظ الأمر كأنه قيل: ﴿سبحانك إني كنت من الظالمين﴾ [الأنبياء: ٨٧] فاغفر لي يا أرحم الراحمين فإن قوله: ﴿إني كنت من الظالمين﴾ [الأنبياء: ٨٧] توبة وسبحانك مفتاح التوبة كما صرح به المص في أوائل سورة البقرة وهذا الحديث أخرجه الحاكم والترمذي وصححاه كما قيل.

قوله تعالى: فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾

قوله: (﴿فاستجبنا له﴾ [الأنبياء: ٨٨]) إنما قال هكذا لأنه عليه السلام دعاه بالخلاص وقد عرفت كون إني كنت من الظالمين إني صرت من زمرة الظالمين الذين ظلموا أنفسهم دعاء ولذا قال عليه السلام: «ما من مكروب يدعو بهذا الدعاء» الخ وإنما قيل هنا ونجينا إذ الواو كالفاء قد تكون تفسيرية والتفسير هنا أتى بالواو وفي قصة أيوب بالفاء للتفنن فإن التفنن من شعب البلاغة فلا يقال إن يونس لم يدع فلم يوجد وجه الترتيب في استجابته وفي قصة أيوب أتى بالفاء لأنه دعاء بالخلاص من الضر فالكشف المذكور يترتب على استجابته لأنه ذهول عن الحديث المذكور لأنه عليه السلام سمى ﴿إني كنت من الظالمين﴾ [الأنبياء: ٨٧] دعاء والاستجابة ذكرت بعده فلا جرم أنه أشار عليه السلام إلى أن يونس عليه السلام دعاء فاستجيب له وكذا كل مكروب إذا دعا بهذا الدعاء بالقلب السليم استجيب له.

قوله: (بأن قذفه الحوت إلى الساحل بعد أربع ساعات كان في بطنه وقيل ثلاثة أيام والغم غم الالتقام وقيل غم الخطيئة) في بطنه أي فيها والغم غم الالتقام أي التقام الحوت

قوله: أن يعجزك شيء معناه أنزهك تنزيهاً من أن يعجزك شيء من الأشياء ولعله رحمه الله اختار من محتملات معنى تقدر الاحتمال الأخير وهو أن يكون المراد بالظن الخطرة الوهمية فيكون هذا التسبيح استغفاراً منه عن توهم العجز به تعالى عنه علواً كبيراً.

قوله: والغم غم الالتقام وقيل غم الخطيئة أي غمه غم التقام الحوت له وابتلاعه وقيل غمه

وهو المناسب لكون دعائه لخلاصه عنه ولذا قدمه ومرض القول الثاني وهو غم الخطيئة وهو المناسب لكون الدعاء بعدم مؤاخذته ولا ضير في جمعهما ولعل ذكر قصة ذي النون هنا للتنبيه على أنه إنما ابتلي ببطن الحوت لعدم كمال صبره كما أن خلاص أيوب مما ابتلاه لكمال صبره وإنما ابتلي بالحبس في بطن الحوت لفراقه عن قومه وفراره منهم بدون أمره تعالى وذكر الاستجابة هنا أوقع من الإجابة[1].

قوله: **(من غموم دعوا الله فيها بالإخلاص وفي الإمام نجى فبذلك أخفى الجماعة النون الثانية)** بالإخلاص وهذا دليل على أن يونس عليه السلام دعاه بالخلاص والمراد بالإمام المصحف العثماني الذي كان عنده حين استشهد وغيره نجى أي رسم بنون واحدة مع القراءة بالنونين فلذلك أخفى الجماعة الإخفاء المصطلح حالة للحرف بين الإظهار والإدغام ظاهر هذا الكلام أن هذا مع تخفيف الجيم فهو مشكل.

قوله: **(فإنها تخفى مع حروف الفم[2])** وهي ثلاثة الجيم والشين والضاد وتسمى الأحرف الشجرية نقل عن أبي علي أنه قال في الحجة روي عن أبي عمرو نجى مدغمة ساكنة والنون لا تدغم في الجيم وإنما أخفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشم فحذفت من الكتابة وهي في اللفظ ومن قال تدغم فهو غلط لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبيينها لحن فلما أخفيت ظن السامع أنه مدغم انتهى فمراد المص وفي الإمام نجى أي في الرسم بنون واحدة وفي القراءة بنونين كما يدل عليه قوله فلذلك أخفى الخ فلا إشكال حينئذ.

قوله: **(وقرأ ابن عامر وأبو بكر بتشديد الجيم على أن أصله ننجي فحذفت النون الثانية كما حذفت التاء في ﴿تظاهرون﴾ [البقرة: ٨٥] وهي وإن كانت فاء فحذفها أوقع من حروف المضارعة التي لمعنى ولا يقدح فيه اختلاف حركتي النونين فإن الداعي إلى الحذف اجتماع المثلين مع تعذر الإدغام وامتناع الحذف في تتحامى لخوف اللبس)** فحذفت النون الثانية لتوالي المثلين قوله أوقع أي أحسن موقعاً قوله ولا يقدح الخ جواب سؤال بأنه لا يشبه بتظاهرون لما فيه من اختلاف الحركة قوله اجتماع المثلين ولا دخل فيه لاتحاد

غم الخطيئة حيث كان عبداً صالحاً وكان في خلقه ضيق فلما جل عليه أثقال النبوة وتضيق وتضجر تضجر الفحل تحت الحمل الثقيل فقذفها من يديه وخرج هارباً فلذلك أخرجه الله من أولي العزم فقال لنبيه ﷺ فاصبر كما صبر أولو العزم ولا تكن كصاحب الحوت.

قوله: وفي الإمام نجي أي وفي إمام المصاحف نجي بضم النون وكسر الجيم المخففة والمثقلة وسكون الياء.

قوله: وامتناع الحذف في ﴿تتجافى﴾ [السجدة: ١٦] لخوف اللبس يعني أن القياس أن يحذف إحدى تائيه لوجود الداعي إلى الحذف وهو الثقل الناشىء من تكرر التاءين ولم يحذف لئلا يلتبس بماضيه.

---

(١) إذ الاستجابة إعطاء عين المسؤول بخلاف الإجابة.

(٢) التي مخرجها فضاء الفم.

الحركة واختلافها قوله لخوف اللبس أي بالماضي ولا خوف للبس به في تنظاهرون.

قوله: (وقيل هو ماض مجهول أسند إلى ضمير المصدر وسكن آخره تخفيفاً ورد بأنه لا يسند إلى المصدر والمفعول مذكور والماضي لا يسكن آخره) هو ماض مجهول وهذا يقتضي أن يكون بنون واحدة في اللفظ والرسم وهو يخالف ظاهره ما نقل عن أبي علي إلا أن يتمحل أسند إلى ضمير المصدر بتضمين فعل أي أوقع الإنجاء هذا مذهب مرجوح إذ المفعول به متعين في كونه نائب الفاعل إذا وجد في الكلام لكن الأخفش والكوفيون وأبو عبيدة أجازوا إقامة غير المفعول به من مصدر أو ظرف مكان أو زمان أو مجرور مقام الفاعل ولم يرض به المص لضعفه وإن كان صحيحاً في الجملة ولذا قال ورد بأنه لا يسند ولم يقل ولا يصح إسناده قوله والمفعول مذكور أي والحال أن المفعول به موجود في الكلام وهو أحرى بكونه نائب الفاعل والجواب بأنه يجوز أن يكون المؤمنين منصوباً بإضمار فعل تكلف قوله والماضي لا يسكن آخره الأبنية الوقف حال الوصل ويحتاج إلى النقل من أهله.

قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾﴾

قوله: (وحيداً بلا ولد يرثني) أي يرثني النبوة والعلم والحكمة لا المال قرينة هذا القيد قوله: ﴿وأنت خير الوارثين﴾ [الأنبياء: ٨٩] وقوله في سورة مريم ﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني﴾ [مريم: ٥، ٦] الخ وهذا إما بتكرر الدعاء أو أحد الدعائين نقل بالمعنى وما ذكره المص يؤيده قوله في سورة مريم ﴿وإني خفت الموالي من ورائي﴾ [مريم: ٥] إلى قوله ﴿فهب لي من لدنك﴾ [مريم: ٥] الخ والإنكار مكابرة على أن قوله: ﴿وأنت خير الوارثين﴾ [الأنبياء: ٨٩] يؤيده أيضاً ولو كان المراد ولداً يصاحبني ويعاونني في حياتي لكان الختام وأنت خير الناصرين إذ كون الختام مناسباً للابتداء من محسنات الكلام وملتزم في كلام الله الملك العلام على أن الثناء بما يناسب بما هو المطلوب من الدعاء لا يترك عند البلغاء وهو ملتزم في القرآن أيضاً.

قوله: (فإن لم ترزقني من يرثني فلا أبالي) يعني إن لم تستجب دعائي لقضاء سبق فلا أبالي لأني حينئذٍ مرزوق بخير الوارثين وهذا لا ينافي كون سؤاله عليه السلام بعزم ورغبة وطمع بالإجابة لأنه مع ذلك لاحظ ما عند الله تعالى من علمه وقضائه السابق وهذا شأن المقربين على أنه قد ورد في أكثر الدعاء القيد بالخير وناهيك دعاء الاستخارة وهذا كله لا ينافي كون الداعي عازماً في دعائه ومجتهداً في طلبه مع تفويض الأمر إلى ربه وظني أن هذا من أسباب إجابة القربة واستجلاب المنفعة المزيدة وهذا منه عليه السلام تسلية له ولغيره ممن لم يرزقه الله تعالى بالولد إلى يوم القيامة.

قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾

قوله: (﴿فاستجبنا له ووهبنا له﴾ [الأنبياء: ٩٠]) إتيانه بالواو وقد سبق بيانه.

قوله: (أي أصلحناها للولادة بعد عقرها أو لزكريا بتحسين خلقها وكانت خردة يعني المتوالدين) أي أصلحناها للولادة هذا حاصل المعنى إذ إصلاحها للولادة من أعظم إصلاحها له عليه السلام فائدة ونفعاً ولذا قدمه لأنها مطلوبه وليس بياناً لمرجع الضمير بالتأويل بأن تلد فقوله أو لزكريا ليس بناء على أن الضمير ليس لزكريا في الأول بل بناء على أن الضمير ليس لزكريا بتحصيل الولادة بل له بتحسين خلقها إذ كانت فيما مضى حردة أي سيئة الخلق خردة بالحاء والراء والدال المهملة بوزن حذرة قيل فحينئذٍ وأصلحنا له عطف على استجبنا له لأنه ليس بمدعو به أو على وهبنا زيادة على المطلوب المتوالدين بصيغة الجمع والمراد زكريا وزوجه ويحيى عليهم السلام على أن المتوالدين صيغة نسبة[1] أي ذوي ولادة فيعم الوالد والمولود بلا تكلف فحينئذٍ يكون أنهم استئناف جواب عن سؤال حالهم أي ما شأنهم أنهم مكرمون بهذه الكرامة فأجيب بأنهم الخ قدمه مع تكلفة لقربهم.

قوله: (أو المذكورين من الأنبياء عليهم السلام) فحينئذٍ يكون تعليلاً على سبيل الاستئناف لاستجابة دعواتهم وفيه دليل على أن من شروط الاستجابة مواظبة الطاعة.

قوله: (يبادرون إلى أبواب الخيرات) الأولى كانوا يبادرون تنبيهاً على أنهم مستمرون على تحصيل المبرات في عموم الأوقات وأسرع يتعدى بإلى لما فيه من معنى المبادرة كما أشار إليه المص بقوله يبادرون إلى أبواب الخيرات وأقحم الأبواب للتنبيه على أن جمع الخيرات باعتبار إفراد الأنواع أي إلى أبوابها الميسرة لهم وقد يتعدى بفي لما فيه من معنى الجد والرغبة لكن المص فسرها بالمبادرة دون الرغبة ميلاً إلى حاصل المعنى ولا يبعد أن يقال إنه حمل في على معنى إلى لأن معنى المبادرة أمس بالمقام كما أشرنا إليه.

قوله: (ويدعوننا) عطف على يسارعون أي وكانوا يدعوننا عطف الخاص على العام إذ الدعاء مخ العبادة وقدم العبادة لأنها أقدم في الوجود ومن شروط الاستجابة.

قوله: (ذوي رغب) لما كان الرغب مصدراً أوله بتقدير المضاف أو بتأويله بالمشتق لاعتباره حالاً لكن قد مر مراراً أن التأويل في مثله يخرجه عن المبالغة كما صرح به الشيخ عبد القاهر فمراده بيان الحاصل لا تقدير في الكلام ولا التأويل باسم الفاعل ولو جعلا مفعولاً له لا يحتاج إلى التأويل والرهب خوف مع تحرز فهنا هذا أوقع من خوفاً.

قوله: (أو راغبين في الثواب راجين للإجابة أو في الطاعة) أعم من ثواب الدنيا وثواب الآخرة.

قوله: أو لزكريا فالمعنى وأصلحناها لزكريا بأن يحسن خلقها له وكانت حردة أي سيئة الخلق.

قوله: ذوي رغب أو راغبين إشارة إلى أن رغباً أو رهباً حالان من فاعل يدعوننا فتقدير المضاف على مصدرين والتفسير براغبين وراهبين على كونهما جمعا راغب وراهب مثل خدم.

---

(١) وهذا أولى من الحمل على التغليب لأنه لا حسن له في مثل هذا وصيغة المزيد قد تجيء للنسبة.

قوله: (وخائفين من العقاب أو المعصية) وخائفين العقاب مع الطمع في العفو من الوهاب أو المعصية ناظر إلى قوله في الطاعة كما أن الأول ناظر إلى الثواب وفيه صنعة الطباق والخوف عن المعصية أبلغ من الخوف عن العقاب كما أن رجاء الإجابة والطاعة أمدح من رجاء الثواب ففي الكلام نوع ترق.

قوله: (مخبتين أو دائمي الوجل) والخشوع الإخبات والخضوع هو اللين والانقياد والأول بالجوارح والثاني بالقلب لكن المراد هنا بالقلب والجوارح معاً ولعله لذلك اختير على الخاضعين إذ الظاهر علامة الباطن لا العكس.

قوله: (والمعنى أنهم نالوا من الله ما نالوا بهذه الخصال) أشار به إلى أن قوله إنهم كانوا يسارعون كالتعليل لما قبله سواء كان مرجع الضمير المتوالدين أو الأنبياء عليهم السلام غاية الأمر أن كون يحيى عليه السلام منهم باعتبار علمه تعالى أي في علمه تعالى لما كان مسارعاً إلى الخيرات نال ما نال ولا ضير فيه.

قوله تعالى: وَالَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلۡنَٰهَا وَٱبۡنَهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴿٩١﴾

قوله: (والتي أحصنت) منصوب محلاً إما بالعطف على ما قبله أو باذكر وجعله مبتدأ خبره مقدر أي مما يتلى عليكم تعسف لا حاجة إليه مع مخالفته لما قبله والتزامه بلا داع تعسف.

قوله: (من الحلال والحرام يعني مريم) من الحلال أي بالنكاح والحرام أي بالسفاح يعني مريم لأنها مشتهرة في الشرع بمضمون هذه الصلة وإن كانت كثيرة من النساء كذلك في الواقع والإحصان بالنسبة إلى الحلال لعله تغليب الإحصان من الحرام أو بمعنى عدم مس البشر حلالاً وحراماً كناية وللإحصان معانٍ كثيرة مذكورة في القرآن والمناسب هنا ما ذكرناه فلا إشكال بأن المرأة التي مسها البشر بالوطيء بالنكاح ليست بمحصنة على ما هو المفهوم منه على أن المفهوم ليس بمعتبر اتفاقاً في مثله لأن المراد هنا بيان ولادتها بلا مس البشر إياها وعن هذا قال: ﴿فنفخنا فيها﴾ [الأنبياء: ٩١] وبهذا البيان اضمحل ما توهم من

قوله: وخائفين من العقاب أو المعصية تقديم العقاب على المعصية لأن الخوف يتعلق أولاً بالذات بالعقاب الذي هو جزاء المعصية وبالمعصية ثانياً وبالعرض فإن كون المعصية مخوفاً عنها إنما هو لكونها سبباً للعقاب لا بالذات والمعنى أنهم نالوا من الله ما نالوا بهذه الخصال وهي مسارعتهم في الخيرات ودعاؤهم راغبين وراهبين وخشوعهم لله ومعنى التسبيب مستفاد من ورود جملة أنهم كانوا يسارعون في الخيرات مع ما عطف عليه على وجه الاستئناف لما قبله المنبيء عن السؤال عن سبب ما نالوا فأجيب بجواب يبين ذلك السبب وهو تلك الخصال التي يشتمل عليها الجواب.

أن الإحصان إحراز الشيء من الفساد فلا يتناول الحلال[1] بالنكاح الفاء تفريعية فإذا كان الأمر كذلك فنفخنا خارقاً للعادة[2] وآية للعالمين كما سيجيء.

قوله: (في عيسى فيها أي أحييناه في جوفها) أوله دفعاً لما يتوهم أن يقال إن نفخ الروح في شيء عبارة عن إحيائه على ما فصله في قوله تعالى: ﴿ونفخت فيه من روحي﴾ [الحجر: ٢٩] ومريم من الإحياء فأجاب بأن المراد النفخ في عيسى فيها وجعل النفخ فيها مجاز بملابسة الظرفية والمراد في عيسى الكائن في بطنها ويجوز أن يصار إلى تقدير المضاف أي ونفخنا في ابنها ولم يلتفت إليه إذ الأول أبلغ.

قوله: (وقيل فعلنا النفخ فيها) بأن ينزل نفخنا منزلة اللازم كما قيل وهو ضعيف لأنه لازم في الأصل إلا أن يقال إن مراده أنه على هذا المعنى لا يكون النفخ في مريم حتى يحتاج إلى التوجيه بل فعل النفخ فيها على أن فيها ظرف للفعل وفعل النفخ يحتمل أن يكون النفخ فيها ويحتمل أن يكون من في بطنها وهذا الأخير هو المراد بالقرينة القوية وبهذا الاعتبار كأنه منزل منزلة اللازم فلا كلام في حسنه.

قوله: (من الروح الذي[3] هو بأمرنا وحده) فالإضافة للاختصاص به تعالى بطريق الأمر.

قوله: (أو من جهة روحنا جبريل) فالمراد بالروح جبريل عليه السلام وهو النافخ كسباً فإسناده إليه تعالى مجاز أسند إليه تعالى لتعظيم جبريل فلفظة من حينئذٍ ابتدائية وإضافة الروح للتشريف كناقة الله وبيت الله وأصل النفخ إجراء الريح في تجويف جسم آخر والمراد هنا تعلقه بالبدن حتى جرى آثاره في تجاويف أعضائه فجيء المنفوخ فيه وتمام الكلام في سورة الحجر.

قوله: في عيسى فيها إشارة إلى جواب سؤال هو أن نفخ الروح في الجسد عبارة عن إحيائه قال الله تعالى: ﴿فإذا سويته ونفخت فيه من روحي﴾ [ص: ٧٢] أي أحييته وإذا ثبت ذلك كان قوله: ﴿ونفخنا فيها من روحنا﴾ ظاهر الإشكال لأنه يدل على إحياء مريم وليس المراد ذلك بل المراد إحياء عيسى فأجاب عنه بأن معنى نفخنا فيها في عيسى فيها ومثل ذلك كقول الزمار نفخت في بيت فلان أي نفخت في المزمار في بيته ومعنى الوجه الثاني وهو فعلنا النفخ فيها ظاهر فإنه على تنزل فعل النفخ المتعدي بواسطة في منزلة ما لا يتعدى على أن المراد تعلقه بالمنفوخ فيه فيكون بمنزلة الفعل اللازم أي فعلنا ذلك النفخ وهو الإحياء أي إحياء عيسى في مريم بخلاف الوجه الأول فإنه على أن يكون تعلقه مراداً.

---

(١) لأنه لو لم يتناول لا يظهر كون النفخ خارقاً للعادة لجواز أن يكون بالوطيء بالنكاح فلا جرم في العموم.

(٢) وبملاحظة كونه خارقاً يظهر تفريعه على ما قبله.

(٣) والمراد بالروح في الأول المعنى المشهور والإضافة لاختصاص الأمر به له تعالى وفي الثاني جبريل عليه السلام والإضافة للتشريف.

قوله: (أي قصتهما أو حالهما) وهي كون مريم والدة وعيسى مولوداً بلا سبب ظاهر ومن غير مس فحل ولما كان المراد كون حالهما آية وهي واحدة دون ذواتهما جعل الآية مفردة دون التثنية مع أن الظاهر التثنية.

قوله: (ولذلك وحد قوله: ﴿آية للعالمين﴾ [الأنبياء: ٩١] فإن من تأمل حالهما تحقق كمال قدرة الصانع تعالى) عنده فيكون دليلاً على قدرته تعالى.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾

قوله: (إن ملة التوحيد أو الإسلام ملتكم التي يجب عليكم أن تكونوا عليها فكونوا عليها) أشار إلى أن الأمة هنا بمعنى الملة والدين لكونه مجتمع الموحدين وظاهر كلام الراغب أنه حقيقة في هذا المعنى أيضاً أي كما أنه حقيقة في الجماعة الذين يجتمعون على أمر أو في زمان غايته أنه أشهر وقد مر تفصيله في سورة البقرة وكون المراد ملة التوحيد أو الإسلام بقرينة قوله أمة واحدة كما أشار إليه بقوله إذ لا مشاركة لغيرها والتفسير بالإسلام أعم وشامل لجميع العقائد الحقة إذ قد يستعمل فيها وإن استعماله في ما جاء به النبي عليه السلام أصولاً كانت أو فروعاً شائع ذائع والخطاب لأمة محمد عليه الصلاة والسلام.

قوله: (غير مختلفة فيما بين الأنبياء ولا مشاركة لغيرها في صحة الاتباع وقرىء أمتكم بالنصب على البدل من هذه وأمة بالرفع على الخبر وقرينا بالرفع على أنهما خبر أن) غير مختلفة الخ وهذا داع إلى جعل الإسلام منحصراً في العقائد الدينية إذ لا مشاركة لغيرها تعليل لحصر تفسير ملتكم بملة التوحيد أو الإسلام المراد به العقائد فقط والمراد بغيرها هي الفروع المختلفة فيها وأما الفروع المتفق عليها داخلة في الإسلام وبهذا ينكشف أن الأولى كون المراد بالإسلام الأصول والفروع المتفق كحرمة الزنا مثلاً.

قوله: (لا إله لكم غيري فاعبدون لا غير) لا إله لكم غيري الحصر مستفاد من تقديم

قوله: ولذلك وحد قوله آية للعالمين يعني لو لم يأول مفعول جعلنا بالقصة أو الحال يوجب أن يقال آيتين لأن مفعوله الأول اثنان وهو مريم وابنها.

قوله: فإن من تأمل حالهما الخ بيان لكون قصتهما آية أي علامة دالة على كمال القدرة.

قوله: غير مختلفة بين الأنبياء إذ لا مشاركة لغيرها في صحة الاقتداء لما كان المراد بالأمة هنا ملة التوحيد والإسلام وهي متفق عليها بوجوب الإيمان بها بين جميع الأنبياء وإن كانت شرائعهم مختلفة وصفت بالوحدة وعلل وحدتها بعدم مشاركة الغير لها في صحة الاقتداء فإن غير ملة التوحيد والإسلام وهو ملة الإشراك والعصيان مسلوب الحكم عليه بصحة الاقتداء.

قوله: وقرىء أمتكم بالبدلية أي على أنه بدل من اسم إن وهو هذه وخبرها أمة.

قوله: وقرأ نافع برفعها على أنهما خبر إن أي قرأ نافع برفع أمتكم وأمة واحدة على أنهما خبران لان.

قوله: ﴿لا إله لكم غيري﴾ إشارة إلى أن تقديم المسند إليه في ﴿أنا ربكم﴾ [النازعات: ٢٤]

المسند إليه على الخبر المشتق لكن المتبادر لا رب لكم غيري لكن بقرينة فاعبدون اختار ما ذكره إذ العبادة إنما يترتب على الألوهية لكن تفريع قوله: ﴿فاعبدوه﴾ [آل عمران: ٥١] على قوله: ﴿خالق كل شيء﴾ [الأنعام: ١٠٢] في قوله تعالى: ﴿خالق كل شيء فاعبدوه﴾ [الأنعام: ١٠٢] يؤيد ترتب العبادة على صفة التربية فظهر حسن قوله: لا رب[1] لكم غيره لكن التفرد بصفة الربوبية يستلزم التفرد بصفة الألوهية فيحسن وضع كل منهما موضع الآخر لفظ لا غير بلا إضافة على ما في بعض النسخ ليس بلحن كما صرح به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وإن ذهب ابن هشام في المغني إلى كونه لحناً كذا قاله الفاضل المحشي.

قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ۝٩٣﴾

قوله: (صرفه إلى الغيبة التفاتاً) أي من الخطاب وفيه تنبيه على أن الخطاب شامل للكفار والأبرار وجعله خاصاً بالكفار غير مناسب للمقام.

قوله: (لينعي على الذين تفرقوا في الدين وجعلوا أمره قطعاً موزعة بقبيح فعلهم إلى غيرهم) والنعي في الأصل خبر الموت وهنا استعمل في الإظهار مجازاً وفيه رمز إلى أن ذلك الخبر كخبر الموت قوله أمره أي أمر الدين قطعاً متفرقة موزعة أي مقسومة معنى أمرهم بينهم والحاصل أنهم جعلوا دينهم أدياناً مختلفة فمنهم من اختار اليهودية ومنهم اختار النصرانية والصابئية وعبادة الأصنام وغير ذلك وهذا معنى قوله وتقطعوا أي قطعاً معنوياً أمر دينهم الحق المأمورون باتباعه بينهم وأخذ كل بقطعة موافقة لهواه قوله بقبيح فعلهم مفعول لينعي أي ليظهر بقبيح فعلهم إلى غيرهم بالإخبار بلفظ الغيبة ولو اختير الخطاب لفات هذا التنبيه والباء في بقبيح فعلهم إما زائدة أو لتضمن ينعي معنى الإخبار.

قوله: (من الفرق المنحزبة إلينا راجعون فنجازيهم) المنحزبة أي المجتمعة على اختيار دين باطل ويجوز دخول فرقة ناجية مستمسكة بملة صادقة المنحزبة بالحاء المهملة والباء الموحدة من الحزب أي الجماعة.

قوله: (فمن يعمل من الصالحات) شروع في بيان الموحد العامل وكونه مكرماً عند

للتخصيص وكذلك قوله لا غير أي فاعبدوني ولا تعبدوا غيري وهذا أيضاً ناظر إلى معنى التخصيص المذكور.

قوله: صرفهم إلى الغيبة التفاتاً لينعي على الذين تفرقوا في الدين وجعلوا قطعاً موزعة بقبيح فعلهم إلى غيرهم النعي الإخبار بما يغم فحاصل المعنى أنه تعالى صرف الكلام من الخطاب إلى الغيبة التفاتاً ليخبر ويسمع قبح فعلهم غيرهم بمحضر منهم لتعييرهم.

---

(١) لكن ترتب العبادة على الألوهية أظهر.

الله تعالى إثر بيان من اتخذ دينهم لهواً ووخامة عاقبة إجمالاً بقوله كل إلينا لا إلى غيرنا راجعون فيجازيهم بما يليق بهم.

قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ ۝٩٤﴾

قوله: (بالله ورسوله) وسائر ما يجب الإيمان.

قوله: (فلا نضيع سعيه استعير لمنع الثواب) استعير أي عدم الكفران استعارة مصرحة واحتمال كونها استعارة تمثيلية لا يوافق كلامه حيث ارجع ضمير استعير إلى المفرد أي عدم الكفران إلا أن يقال إنه من قبيل ذكر الركن الأعظم من بين أجزاء الاستعارة التمثيلية والعلاقة المشابهة في عدم ترتب الأجر عليهما ففيه وعدم عظيم بأنه مأجور لا محالة بأجر جزيل لصبره على الطاعات بصبر جميل.

قوله: (كما استعير الشكر لإعطائه) في قوله: ﴿وكان سعيكم مشكوراً﴾ [الإنسان: ٢٢] والعلاقة المشابهة بينهما في ترتب المسرة عليهما ويجوز أن يكون لا كفران مجازاً مرسلاً لأنه مستلزم لعدم التضييع وكذا الشكر مستلزم للإعطاء وبالعكس فيكون مجازاً مرسلاً على أن يكون المراد بالاستعارة المعنى اللغوي وقول الطيبي ومنه قيل لله شكور لأن حقيقة الشكر الثناء على المحسن بما أعطاه وهو في حقه محال فشبه معاملته مع من أطاعه وعمل صالحاً بثناء من أحسن إليه غيره ثم استعمل في المشبه ما استعمل للمشبه به ميل إلى الاستعارة التمثيلية.

قوله: (ونفي الجنس للمبالغة) أي قيل لا كفران دون لا نكفر مع أنه الظاهر للمبالغة في نفي الكفران لأن انتفاء الجنس مستلزم لانتفاء جميع أفراده أو إسناد الكفران ولو نفياً

قوله: بالله ورسوله وفي تقييد الإيمان في وهو مؤمن بقوله بالله ورسوله إشارة إلى مذهبه رحمه الله وهو مذهب الشافعي رحمه الله فإن الآية لما دلت على أن الأعمال ليست جزء من الإيمان كما عليه الأئمة الحنفية خص الإيمان ببعض المؤمن وأخرجها عما دلت عليه دلالة ظاهرة لتطبيق معناها على مذهبه.

قوله: استعير لمنع الثواب كما استعير الشكر لإعطائه أي استعير الكفران وهو في الأصل ستر النعمة لمنع ثواب السعي لأن منع ثواب السعي لازم لستر السعي وجعله كلا سعي فاستعمل اللفظ الموضوع للملزوم في اللازم كما استعير مقابله وهو الشكر لإعطاء الثواب على السعي لأن الشكر لازم الرضى والرضى يستلزم العطاء فاستعمل اللفظ أولاً في ملزوم معناه الحقيقي وهو الرضى مجازاً ثم نقل منه إلى لازمه وهو الإعطاء فيكون تجوزاً عن المجاز قال صاحب الكشاف الكفران مثل في حرمان الثواب فيكون من قبيل الاستعارة التمثيلية وإنما لم يحمل على معناه الحقيقي لأن حقيقة الشكر هي الثناء على المحسن على ما أولاه من المعروف وهذا في حق الله تعالى محال فشبه معاملته مع من أطاعه وعمل صالحاً بثناء من قد أحسن إليه غيره وأولاه من معروفه ثم استعمل في جانب المشبه ما كان مستعملاً في المشبه به من لفظ الشكور وفي عكسه الكفران بعين هذا التأويل.

إليه لا يكاد أن يوجد وإن سلم وجوده لا كلام في ندرته على أن لا نكفر لكونه نفياً لمصدر نكرة كما اختاره البعض[١] يفيد العموم[٢] فالوجه ما ذكرنا.

قوله: (لسعيه مثبتون في صحيفة عمله لا نضيع بوجه ما) مستفاد من إيراد الجملة الاسمية مع التأكيد بأن فهذه الجملة تذييلية مقررة لمضمون ما قبلها وتقديم الجار لرعاية الفاصلة مع الحصر لأن سعي الكافرين وعمله الصالح غير مثبت ضائع لا يقام له وزن.

قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾

قوله: (وممتنع على أهلها غير متصور منهم) أي الحرام مستعار[٣] للممتنع وجوده امتناعاً بالغير إن أريد الرجوع إلى التوبة وأيضاً بناء على أن المراد أهل قرية قد علم الله أنهم لا يؤمنون وإلا فيكون عاماً خص منه البعض وإن أريد الرجوع إلى الحياة لتحصيل الإيمان فهو ممتنع من جهة العقل والشرع وإن أريد الرجوع إلى الحياة للجزاء فلا كلام في إمكانه ووقوعه فلا ريب في أنه ليس بمراد[٤] قوله غير متصور أي غير ممكن تأكيد لما قبله إذ كثيراً ما يراد بنفي التصور نفي الإمكان فلا حاجة إلى القول يعني تصوراً مطابقاً للواقع مع أن مطابقة الواقع في التصور أمر مقرر ولا يجري فيه عدم المطابقة كما فصله الفاضل الخيالي حتى قال وما يظن أنه غير مطابق فراجع إلى التصديق المستلزم له.

قوله: (وقرىء حرام وقرىء حرم) بكسر الحاء وهو بمعنى الحرام المستعار للممتنع قوله وقرىء وحرم بالماضي مخففاً ومشدداً لأنه قرىء بهما كذا في الكشاف إلا أنه صحح الأول لأنه موافق لقراءة حرام وحرم.

قوله: (حكمنا بإهلاكها) أي حكماً في الأزل لعلمنا أنهم لا يؤمنون ويموتون على الكفر لعدم صرف إرادتهم الجزئية إلى النظر الصحيح المؤدي إلى الإيمان الصريح فلا جبر وكون المعنى أردنا إهلاكها أو قدرناه مآله الحكم الأزلي هذا التأويل بناء على أن المراد

قوله: وممتنع على أهلها قال صاحب الكشاف استعير الحرام للممتنع وجوده إنما جعله استعارة لأن الحرام اسم لما امتنع تناوله قطعاً بسبب شرعي فما حكم الله بامتناعه يكون كالشيء المحرم على الناس ومنه الحديث «حرمت الظلم على نفسي» أي تقدست عنه وتعاليت وبيان تقرير الاستعارة واستعمال الحرام في الممتنع وجوده أن ما عزم الله تعالى عليه غير متصور أن يكون خلافه فيمتنع وجود إنابة هؤلاء لأن الله تعالى عزم على إهلاكهم فلا يرجعون ولا ينيبون.

قوله: وقرىء حرم بكسر الحاء وسكون الراء وهما لغتان مثل حل وحلال.

قوله: حكمنا بإهلاكها أي حكمنا على أهلها بأنهم سيهلكون فيما بعد قوله أو وجدناها هالكة أي هالكة من قبل.

---

(١) وهو مذهب الشافعي ومنهم المص.
(٢) لوقوع النكرة في سياق النفي.
(٣) بجامع أن كل واحد منهما غير مرجو الحصول.
(٤) وسيجيء الإشارة إليه في كلام المص.

بالرجوع الرجوع إلى التوبة وعلى تقدير كون حرام خبر مبتدأ وأما على تقدير كون حرام خبراً لقوله: ﴿أنهم لا يرجعون﴾ [الأنبياء: ٩٥] أو فاعل له ساد مسد خبره وأن المراد الرجوع إلى الحياة لتحصيل الإيمان والعمل فلا ريب في أن الإهلاك على ظاهره ولعل مراده الإشارة إلى ما ذكره هو المختار عنده ولذا ذكره في صورة الإطلاق.

قوله: (أو وجدناها هالكة) على أن همزة الأفعال للوجدان نحو أبخلته أي وجدته بخيلاً أي وجدتها هالكة أي حسا فإن بعد إهلاكها وجدها أي علمها هالكة علماً بأنها كانت هالكة الآن أو أمس وهذا التعلق حادث فحينئذٍ يتعين كون المراد بالرجوع الرجوع إلى الحياة للتدارك لكن لا حاجة إلى هذا التأويل لأن هذا الوجدان بعد الإهلاك بالفعل فليكن المراد هذا الإهلاك فما الداعي إلى الصرف عن الظاهر وأيضاً يجري في كل موضع يكون الإهلاك متحققاً بالفعل ولم يتعرض له فيه لأنه قليل الجدوى وخلاف الفحوى فالأقرب أن يقال إن المراد بالهلاك الهلاك المعنوي أي الكفر والمعاصي[1] فحينئذٍ يكون المراد الرجوع إلى التوبة ويتقارب التأويل بأردنا إهلاكها أو حكمناه.

قوله: (رجوعهم إلى التوبة أو الحياة ولا صلة) رجوعهم إلى التوبة ناظر إلى التأويل أو الحياة للتدارك ناظر إلى الحمل على الإهلاك بالفعل ولظهوره لم يتعرض له فيما قبله ولا صلة أي لا في ﴿أنهم لا يرجعون﴾ [الأنبياء: ٩٥] صلة أي زائدة لكن عبر عنها بالصلة تأدباً وإنما حمله عليها لأن استقامة المعنى موقوف عليها حيث أريد الرجوع إلى التوبة أو الحياة لأجل تحصيل الإيمان وسائر الإحسان ولعله اختاره لشدة مساسه بالمقام.

قوله: (أو عدم رجوعهم للجزاء) فحينئذٍ لا يكون لا صلة أي عدم رجوعهم للجزاء ممتنع من جهة الشرع لأنه لا محالة ممكن بل واقع فضلاً عن الإمكان أخره مع ظهوره لأن في الأول تهديداً عظيماً بخلاف التفسير الثاني.

قوله: (وهو مبتدأ خبره حرام أو فاعل له ساد مسد خبره) وهو أي قول ﴿أنهم لا

قوله: رجوعهم إلى التوبة ناظر إلى التوجيه الأول لأهلكنا إذ لا معنى للإخبار عن الماضين بأنهم لا يرجعون إلى التوبة عن ذنوبهم وقوله أو الحياة ناظر إلى التوجيه الثاني لأن الذين وجدهم الله تعالى الآن هالكين حرام عليهم أن يرجعوا إلى حياتهم الدنياوية.

قوله: ولا صلة أي كلمة لا في ﴿لا يرجعون﴾ [يس: ٣١] صلة أي مزيدة ليست للنفي ولذا فسر أنهم لا يرجعون بقوله رجوعهم لا بعدم رجوعهم إلى الجزاء.

قوله: أو عدم رجوعهم إلى الجزاء هذا على تقدير أن يكون كلمة لا للنفي غير مزيدة فالمعنى ويمتنع عليهم أن يتركوا ولا يرجعوا للحساب والمجازاة على أعمالهم.

قوله: وهو مبتدأ وخبره حرام قال ابن الحاجب في الأمالي إذا جعلت أنهم مبتدأ وحرام خبراً مقدماً وجب تقديمه لما تقرر في النحو من أن الخبر عن أن لا بد وأن يكون مقدماً وعلى هذا لو

---

(١) ويؤيده كونه مقابلاً للإيمان والعمل الصالح.

يرجعون﴾ [الأنبياء: ٩٥] مبتدأ لكونه معرفة وحرام خبره لكونه نكرة قوله أو فاعل له هذا على مذهب الأخفش[1] فإنه لم يشترط اعتماده على حرف النفي والاستفهام.

قوله: (أو دليل عليه) أي قرينة عليه أي على الفاعل لا الخبر فإن ما قدره معارف لا يكون خبراً عن نكرة كيف لا ولو صح ذلك لجوز كون ﴿أنهم لا يرجعون﴾ [الأنبياء: ٩٥] خبراً عن حرام وجوز سيبويه كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في المواضع الثلاثة وما نحن فيه ليس منها.

قوله: (وتقديره توبتهم أو حياتهم أو عدم بعثهم) وتقديره توبتهم أي وحرام توبتهم أو حياتهم إن قيل إن لا صلة أو عدم بعثهم إن لم يجعل لا صلة.

قوله: (أو لأنهم لا يرجعون ولا ينيبون وحرام خبر محذوف أي وحرام عليها ذاك وهو المذكور في الآية) أو لأنهم لا يرجعون عطف على رجوعهم أي أنهم لا يرجعون إما مؤول بالمصدر فحينئذٍ معناه ما ذكر من رجوع توبتهم الخ أو هو بتقدير لام الجر فحينئذٍ لا يؤول بالمصدر على الوجه المذكور وحرام على هذا التقدير خبر محذوف لا خبر ﴿أنهم لا يرجعون﴾

جعلت لا نافية لفسد المعنى إذ يصير التقدير انتفاء رجوعهم ممتنع فيؤدي إلى معنى الإثبات إذ نفي النفي إثبات قطعاً فإن جعلت لا زائدة استقام وإذا جعلت أنهم تعليلاً لا يكون لا زائدة ويكون حرام خبر مبتدأ مقدر وهو ذاك يعني ما تقدم من العمل الصالح إلى هنا كلام ابن الحاجب.

قوله: أو فاعل له ساد مسد الخبر أي أو يكون أنهم لا يرجعون فاعلاً لحرام فإنه مصدر منون فالمعنى حرام رجوعهم إلى التوبة أو حرام عدم رجوعهم للجزاء فمعنى كونه سادا مسد الخبر افادته للمخاطب فائدة المبتدأ والخبر مثل قام الزيدان.

قوله: أو دليل عليه عطف على قوله مبتدأ أي أو قوله إنهم لا يرجعون دليل على المبتدأ المحذوف فيكون قوله إنهم لا يرجعون تعليلاً دالاً عليه تقديره حرام توبتهم أو حياتهم أو عدم بعثهم لأنهم لا يرجعون على حذف الجار من إن.

قوله: أو لأنهم لا يرجعون ولا ينيبون عطف على قوله رجوعهم إلى التوبة يعني معنى أنهم لا يرجعون إما ما ذكر أو هذا أو حينئذٍ يكون قوله حرام خبر مبتدأ مقدر تقديره وحرام على أهلها ذلك اللطف وهو عدم منع ثواب السعي وكتبه في ديوان العمل لأجل إعطاء الأجر عليه أو ذلك العمل الصالح فيكون أنهم لا يرجعون مصدراً باللام تقديراً تعليلاً للحكم السابق وهو الحكم بأن ذلك اللطف والعمل الصالح حرام وممتنع عليهم فالمعنى لأنهم لا يرجعون عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك عليهم وقيل تقدير المبتدأ العمل الصالح ضعيف لأن امتناع العمل الصالح من الهالك معلوم محقق لا فائدة في الإخبار به وأجيب عنه بأن المراد امتناع دخولهم الجنة وكنى عنه بامتناع العمل الصالح وهو السبب فترك ذكر المسبب وتوسل إليه بذكر السبب فكأنه قيل ممتنع دخولهم الجنة لامتناع عملهم الصالح.

---

(١) نقل عن شرح التسهيل أن الخلاف في الحسن لا في الجواز فالأخفش حسنه وكذا الكوفيون ولا يحسنه سيبويه.

[الأنبياء: ٩٥] لأن اللام مانع أي وحرام على أهل قرية ذاك وهو المذكور في الآية المتقدمة وهو العمل الصالح مع الإيمان والسعي المشكور بالإحسان ثم علل الحرمة المذكورة بأنهم لا يرجعون عن الكفر ولا ينيبون عطف تفسير له لعلمه تعالى بأنهم يموتون على الكفر ولا يلتفتون إلى الآيات الشرعية والعقلية ويستحسنون المعاصي ويستقبحون الإيمان والطاعة فتكون قلوبهم مختومة وحواسهم مؤوفة فيمتنع الإيمان امتناعاً بالغير لتعلق العلم بخلافه وهذا يؤيد ما ذكرنا من أن المراد قوم بأعيانهم محكوم عليهم بالكفر إلى أن ماتوا.

قوله: (ويؤيد القراءة بالكسر) أي بكسر همزة إنهم لأنه حينئذٍ بمنزلة التعليل على سبيل الاستئناف المعاني والأصل توافق القراءات لكن لما لم يجب ذلك التوافق قال ويؤيده ولم يقل ويدل الخ.

قوله: (وقيل حرام عزم وموجب عليهم ﴿أنهم لا يرجعون﴾ [الأنبياء: ٩٥]) وقيل حرام ليس استعارة عن الممتنع بل هو مجاز عن عزم الله تعالى قوله وموجب عليهم توضيح معنى العزم أنهم لا يرجعون عن الشرك والمعاصي فيكون ذلك ممتنعاً والفرق أن في المعنى الأول لوحظ المعلل وفي الثاني العلة إذ مر مراراً أن منشأ امتناعه علم الله تعالى وحكمه في الأزل بأنهم لا يؤمنون وعلى الكفر يموتون ولا يلزم الجبر لأن العلم تابع للمعلوم والمعلوم كفرهم وإصرارهم عليه باختيارهم الجزئي فلا جبر حينئذٍ وفي هذا الوجه لا يحمل لا على الصلة أصلاً وعزم الله واجب وقوعه ممتنع خلافه فيمتنع الرجوع إلى التوبة فيوافق التفسير الأول بهذه الحيثية وإن كان بينهما فرق من جهة أخرى يظهر بالتأمل الأحرى ومن جملتها لا يقال حينئذٍ فيمتنع الرجوع إلى الحياة كما يقال فيمتنع الرجوع إلى التوبة بكونه مآلاً له كما عرفته.

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ٩٦﴾

قوله: (متعلق بحرام) بمعنى أنه غاية له لا بأنه متعلق به لأنها ابتدائية كما سيصرح به فيفيد أن الامتناع المذكور ينتهي عنده فيقتضي إمكان الرجوع إلى التوبة مثلاً فتكون توبتهم مقبولة والجواب إن فتح سد يأجوج ومأجوج كناية عن قيام الساعة كما صرح به البعض ويؤيده أنه يكون غاية لامتناع رجوعهم إلى الحياة فلا جرم أن المراد قيام الساعة فحينئذٍ يتعذر الرجوع إلى التوبة وإلى الحياة للإيمان لفوت أوقاتهما ولو كان المراد ظاهره لزم أن يكون إمكان الرجوع إلى الحياة للتدارك كما لزم إمكان التوبة بناء على أن مفهوم المخالفة أي مفهوم الغاية معتبر اتفاقاً لكن لفوت أوقاتهما لا مجال لمفهوم الغاية وكذا الكلام في كونه غاية لامتناع عدم الرجوع إلى الحياة للجزاء.

قوله: ويؤيده القراءة بالكسر أي بكسر إن وجه التأييد أنه تكون هذه الجملة حينئذٍ موردة على طريق الاستئناف جواباً لما عسى يسأل عن علة كون ذلك اللطف حراماً عليهم كقولك اعبد ربك إن العبادة حق له.

قوله: (أو بمحذوف دل عليه الكلام) وهو الهلاك كما أشار إليه في توضيح المعنى.

قوله: (أو بلا يرجعون) أي أو متعلق بلا يرجعون.

قوله: (أي يستمر الامتناع[1] أو الهلاك أو عدم الرجوع) يستمر الامتناع هذا إذا جعل غاية للحرام أو الهلاك هذا إن قيل إنه غاية لمحذوف أو عدم الرجوع هذا على تقدير كونه غاية لقوله: ﴿لا يرجعون﴾ [الأنبياء: ٩٥].

قوله: (إلى قيام الساعة وظهور أماراتها) ولو اكتفى بقيام الساعة تنبيهاً على ما ذكرناه من أن المراد من فتح السد المذكور قيام الساعة لكان أولى لأنه لا يفهم من اللفظ كلا المعنيين لا أن يقال ذكر الأمارات ليتوسل به إلى قيام الساعة كناية فإذا قام الساعة رجعوا إلى التوبة لكنه لا تنفع أو لم يرجعوا إلى التوبة لكن لا لامتناعها بل لعدم فائدتها فينتهي الامتناع أيضاً وأيضاً إذا قامت الساعة ينتهي امتناع الهلاك فيهلكون هلاكاً معنوياً بوقوعهم أشد العذاب وأقوى الحجاب وأيضاً إذا قامت الساعة ينتهي امتناع عدم الرجوع إلى الحياة فإنهم يحيون يوم القيامة للجزاء وأيضاً إذا قامت الساعة ينتهي امتناع الرجوع إلى الحياة لتحصيل الطاعات فيمكن الرجوع إلى الحياة للتدارك لأنهم يحيون لكن لا ينفع لانقضاء التكليف والمص لم يتعرض له لانفهامه مما ذكره أو للتنبيه على ضعفه قوله إلى قيام الساعة متعلق بيستمر على كل الوجوه.

قوله: (وهو فتح سد يأجوج ومأجوج) أشار إلى تقدير المضاف إذ الفتح حال السد لا حال يأجوج قوله وهو راجع إلى الأمارة الدال عليها الأمارات لأن الفتح أمارة واحدة لا الأمارات وإيراد الجمع للتنبيه على أن إرادة قيام الساعة بالأمارات المتعددة لا بالأمارة لكن الأمارات يقع بعضها عقيب بعض كما ورد في الحديث فذكر واحدة منها كذكرها جميعاً فيكون المراد قيام الساعة كناية ولو كان المراد أمارة واحدة لا يظهر الكناية المذكورة فلله دره ما أدق نظره.

قوله: (وحتى هي التي يحكى الكلام بعدها والمحكى هي الجملة الشرطية وقرأ ابن عامر ويعقوب فتحت بالتشديد) وحتى هي التي أي حتى ابتدائية لا جارة وقد جوز المص في قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤوك يجادلونك﴾ [الأنعام: ٢٥] من سورة الأنعام كونها جارة بعد بيان كونها ابتدائية وهنا أيضاً جائز كونها جارة فحينئذٍ إذا ظرفية لا شرطية قوله التي يحكي الكلام الخ أي داخلة على الجملة وجواب الشرط ما سيأتي.

قوله: (يعني يأجوج ومأجوج أو الناس كلهم) وفيه نوع بعد ولذا أيده بعضهم بقراءة كل جدث أي قبر.

قوله: نشز من الأرض أي مكان مرتفع منها ونسلان الذئب سرعة مشيته.

---

(١) ولا يبعد أن يقال إن الغاية داخلة في حكم المغيا فيجوز الحكم في قيام الساعة بالامتناع المذكور لا انتهاء الامتناع.

قوله: (نشز من الأرض وقرىء جدث وهو القبر) نشز من الأرض ما ارتفع من الأرض بفتحتين آخره زاي معجزة.

قوله: (يسرعون من نسلان الذئب وقرىء بضم السين) من نسلان الذئب بفتحتين وهو الإسراع.

قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿٩٧﴾﴾

قوله: (واقترب الوعد وهو القيامة) واقترب الوعد بيان قربه بعد بيان أنه غاية لما ذكر الوعد بمعنى الموعود المعهود وصفه بالحق رداً للمنكرين وهو القيامة إشارة إلى أن اللام للعهد.

قوله: (جواب الشرط) وما بينهما جملة معترضة وقد عرفت أن المراد هنا الوقت المتسع الشامل تحقق الشرط والجزاء واستوضح ذلك بقوله تعالى: ﴿إذا الشمس كورت﴾ [التكوير: ١] إلى قوله: ﴿علمت نفس ما أحضرت﴾ [التكوير: ١٤] فلا حاجة إلى القول بأن الزمان القليل لا ينافي التعقيب في دفع إشكال بأن الشرط والجزاء لا بد أن يكونا متقاربين وليس كذلك هنا إذ تحقق الشرط في آخر أيام الدنيا والجزاء في يوم القيامة إذ دفع مثل هذا الإشكال باعتبار الزمان المتسع كما عرفته.

قوله: (وإذا للمفاجأة تسد مسد الفاء الجزائية كقوله: ﴿إذا هم يقنطون﴾ [الروم: ٣٦] فإذا جاءت معها تظاهرتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد) مسد الفاء الجزائية في الربط وفي كلامه إشارة إلى أنه ليس عوضاً عنه حتى يستحيل الجمع بينهما ولهذا قال فإذا جاءت الفاء تظاهرت أي تقوت في الربط فيتأكد أي الوصل المذكور وفيه تنبيه على أنه حين الجمع لا يتمحض للبدلية بل جيء للتأكيد فلا يلزم اجتماع البدل والمبدل منه لو سلم البدلية والشخوص عدم قرار الإبصار في أماكنهم من هول ما ترى.

قوله: (والضمير للقصة) فشاخصة خبر لقوله: ﴿أبصار الذين﴾ [الأنبياء: ٩٧] والجملة خبر ضمير القصة.

قوله: (أو مبهم يفسره الابصار) أو مبهم اكتفى به الزمخشري وهو الأولى يفسره

قوله: جواب الشرط يعني قوله: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ [الأنبياء: ٩٧] جواب للشرط المقدر تقديره إن جاء الوعد الحق أي الموعود الثابت وقوعه في علم الله تعالى فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا.

قوله: وإذا للمفاجأة ويسد مسد الفاء الجزائية يعني إذا وقعت الجملة الجزائية الاسمية جواب الشرط يجب دخول الفاء عليها ليدل على أنها جزاء وجواب أما إذا صدرت بإذا المفاجأة استغنت عن علامة الجزاء لسد إذا المفاجأة مسدها مثل ﴿إذا هم يقنطون﴾ [الروم: ٣٦] لكن دخلت الفاء هنا مع الاستغناء عنها بإذا تأكيد الاتصال الجزاء بالشرط.

الابصار أي الأبصار وحدها يفسره ﴿وشاخصة﴾ [الأنبياء: ٩٧] خبر هي فيكون التفسير بالمفرد فحينئذٍ يظهر الفرق بين كون الضمير للقصة أو مبهم الخ فإن في الأول خبره جملة كما ذكر وإن جوز كونه مفرداً على رأي بعض الكوفيين وفي الثاني خبره مفرد ومفسره أبصار الذين كقوله ربه رجلاً كما صرح به في تفسير قوله تعالى: ﴿فسواهن سبع سموات﴾ [البقرة: ٢٩] وهذا مراد المص.

قوله: (مقدر بالقول واقع موقع الحال من الموصول) أي قائلين يا ويلنا ويجوز كون الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً وهو جزء المضاف إليه فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف وإن لم يصح قيامه مقامه لكن المضاف هنا خبر في قوة الفاعل تأويلاً والأولى أن يكون استئنافاً معانياً ينادون إلى الهلاك تنزيلاً له منزلة العقلاء ويقولون يا أيها الهلاك تعال فإن هذا زمانك لكمال دهشتهم وتحرهم وإلا فهم متيقنون أن لا هلاك لهم ولا موت لهم.

قوله: (لم نعلم أنه الحق) أشار إلى أن المراد بالغفلة عدم تيقنهم لا الذهول عنه بالكلية وعلاقة المجاز السببية فإن الغفلة سبب لعدم التيقن وأيضاً المراد من الغفلة من اليوم هو الغفلة من كونه حقاً إما بتقدير المضاف أو بكونه مجازاً مرسلاً عنه.

قوله: (بل كنا ظالمين لأنفسنا بالإخلال بالنظر والاعتذار بالنذر) بل كنا ظالمين قال أبو حيان اضربوا عن قولهم: ﴿قد كنا في غفلة﴾ [الأنبياء: ٩٧] وأخبروا بما كانوا يتعمدونه من الكفر والإعراض عن الإيمان فيكون إبطالاً لما قبله ولك أن تقول إنهم أضربوا عن الأخف إلى الأقوى فيكون بل للترقي فإن الإخلال بالنظر وعدم الاعتداد بالنظر أشد قبحاً من الغفلة بأنه حق لأن هذا سببه[1].

قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾﴾

قوله: (يحتمل الأوثان وإبليس وأعوانه) يحتمل مقابله احتمال العموم إلى كل من عبد من دون الله كما سيشير إليه ويحتمل أن يكون الأوثان فقط على مقتضى ما الظاهرة في غير ذوي العقول لكن المص لم ينبه عليه.

قوله: (لأنهم بطاعتهم لهم في حكم عبدتهم) إشارة إلى العلة المصححة لإرادة إبليس

قوله: مقدر بالقول واقع موقع الحال فتقدير الكلام تشخص أبصار الذين كفروا قائلين يا ويلنا قد كنا في غفلة.

---

(١) قال المص هناك وإنما صح كون ﴿علمت نفس﴾ جواب إذا والمذكور في بيانه اثنتا عشرة خصلة ست منها في مبادي قيام الساعة قبل فناء الدنيا وست بعده لأن المراد زمان متسع شامل لها ولمجازاة النفوس على أعمالها.

وأعوانه من الجن والإنس فيكون في ﴿ما تعبدون﴾ [الشعراء: ٧٠] عموم مجاز بالنسبة إلى العبادة وتغليب في لفظة ما إن قيل إنه مختص بغير ذوي العقول والمختار عند المص العموم.

قوله: (لما روي أنه عليه الصلاة والسلام لما تلا الآية على المشركين قال له ابن الزبعرى قد خصمتك ورب الكعبة أليس اليهود عبدوا عزيراً والنصارى عبدوا المسيح وبنو مليح عبدوا الملائكة فقال عليه الصلاة والسلام بل هم عبدوا الشياطين التي أمرتهم بذلك فأنزل الله: ﴿إن الذين سبقت لهم منا الحسنى﴾ [الأنبياء: ١٠١] الآية وعلى هذا يعم الخطاب ويكون ما مؤولاً بمن أو بما يعمه ويدل عليه ما روي أن ابن الزبعرى قال هذا شيء لآلهتنا خاصة أو لكل من عبد من دون الله فقال عليه الصلاة والسلام بل لكل من عبد من دون الله) لما روي الخ قيل ذكر ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف رواه ابن مردويه والواحدي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ابن الزبعرى بكسر الزاي المعجمة والباء الموحدة وسكون العين المهملة وفتح الراء المهملة مع القصر معناه السيء[1] الخلق الغليظ وهو لقب والد عبد الله القرشي وهو شاعر وقد أسلم بعد هذه القصة وصار من كبار الصحابة قد خصمتك أي غلبتك في الخصومة هذا بناء على زعمه ولذا عبر بالماضي ورب الكعبة اقسم عليه لاعتنائه به أليس اليهود الخ استئناف بيان للخصومة والاستفهام لإنكار النفي وإثبات المنفي أي عبدوه ولذا قال عليه السلام رداً عليه: «لا بل عبدوا الشياطين الخ التي أمرتهم أي سولت لهم وزينت لهم» والأمر مستعار لهذا التزيين وبنو مليح على صيغة التصغير بطن من قبيلة خزاعة فأنزل الله: ﴿إن الذين سبقت لهم منا الحسنى﴾ [الأنبياء: ١٠١]

قوله: فقال عليه الصلاة والسلام: «بل هم عبدوا الشياطين التي أمرتهم بذلك» وبهذا التأويل انحل ما اشتبه على ابن الزبعرى من ظاهر الآية من أنه يلزم من عموم ما تعبدون من دون الله أن يكون عزير والمسيح والملائكة من أهل النار.

قوله: وعلى هذا يعم الخطاب أي وعلى هذا التأويل يعم الخطاب من الكفرة كل من يعبدون الله سواء كان عبدة الأوثان أو عبدة المسيح أو عزير أو الملائكة وغيرها لأن جميع هؤلاء عبدة الشياطين الذين أمروهم بأن يعبدوا غير الله فلما لزم من هذا التوجيه أن يكون المراد بما في ما تعبدون الشياطين توجه أنه يجب حينئذٍ أن يقال ومن تعبدون بدل وما تعبدون فأجاب بأن ما مؤول بمن أو بما يعمه وغيره من غير أولي العقل على إرادة الجنس كما في قوله تعالى: ﴿والسماء وما بناها﴾ [الشمس: ٥].

قوله: ويكون قوله: ﴿إن الذين﴾ [الأنبياء: ١٠١] بياناً للتجوز أي للتجوز في تعلق ما تعبدون بالشياطين من باب المجاز في التعلق بالسبب فإن إغراء الشياطين لما كان سبباً لعبادتهم عزيراً والمسيح والملائكة والأصنام صاروا كأنهم عبدوا الشياطين فيكون ﴿الذين سبقت لهم منا الحسنى﴾ [الأنبياء: ١٠١] قرينة المجاز الكائن في التعلق من حيث إنه دال على أن المراد بما تعبدون ليس عزيراً والمسيح والملائكة بل من يكون سبباً لعبادتهم لهم وهم الشياطين وجه دلالة

---

(١) ويؤيده معارضته مع معدن الحكمة والنبوة.

تصديقاً لنبيه ورغماً على عدوه وعلى هذا أي على مقتضى هذه الرواية يعم الخطاب أي للمشركين واليهود والنصارى وبنو مليح ويكون ما أي لفظة ما مؤولاً بمن ليتناول عزير والمسيح والملائكة لأن ما لغير العقلاء عند بعضهم وكلام المص هنا يومي إلى اختياره لكن كلامه في سائر المواضع كسورة النحل والفرقان يشعر اختيار العموم والتفنن من عادته فحينئذٍ لا يتناول الأوثان لأن من للعقلاء اتفاقاً قوله أو بما يعمه أي يكون مؤولاً بما يعم من وغير العقلاء بطريق التغليب وهو المناسب لقوله مؤولاً الخ أو على حقيقتها كما هو المختار عند البعض وسؤال الزبعرى بناء على تعميم ما للعقلاء أيضاً وجواب الرسول عليه السلام على التنزل إن قيل إن ما مختص لغير العقلاء أو على الحقيقة إن قيل ما يعم القبيلتين وفي التوضيح قوله تعالى: ﴿وما تعبدون من دون الله﴾ [الأنبياء: ٩٨] لا يتناول عيسى[1] حقيقة لأن ما لغير العقلاء وإنما أورده الزبعرى تعنتاً بالمجاز أو التغليب انتهى فيكون الجواب على التنزل أي لا نسلم أن ما تعبدون عام لعيسى ونحوه ولو سلم ذلك لا نسلم أنهم عبدوا بل هم الشيطان الخ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ولله يسجد ما في السموات﴾ [الرعد: ١٥] الآية وما لما استعمل للعقلاء كما استعمل لغيرهم كان استعماله حيث اجتمع القبيلان أولى من إطلاق من تغليباً وقال في سورة الفرقان في قوله تعالى: ﴿وما يعبدون من دون الله﴾ [الفرقان: ١٧] يعم كل معبود سواه واستعمال ما إما لأن وضعه أعم الخ فعند المص إن استعماله فيهما على الحقيقة وهو مذهب البعض ولا وجه لإنكاره قوله تعالى: ﴿وما تعبدون من دون الله﴾ [الأنبياء: ٩٨] يحتمل الوجهين فسؤال الزبعرى إما على الحقيقة أو على المجاز والتغليب كما ذكرناه وجوابه عليه السلام كذلك إما تنزيلي أو حقيقي قوله عليه السلام: «بل لكل من عبد من دون الله ناظر إلى كون ما في وضعه عاماً لهما» كما هو الظاهر وترديد الزبعرى بناء على الاحتمالين.

قوله: (ويكون قوله: ﴿إن الذين﴾ [الأنبياء: ١٠١] بياناً للتجوز) يعني على تقدير تأويل ما بمن والتجوز إما لغوي إن أريد بالعبادة الإطاعة للآمر أو عقلي على أنه إن اعتبر المجاز في إيقاع العبادة بها للملابسة كذا قيل وهو مقتضى كلام المص حيث قال ويكون ما مؤولاً بمن ولا يدري وجهه إذ حينئذٍ لا يتناول الأوثان مع أن تناوله لفظاً ومعنى مقطوع به والقول ما بمعنى من وهو يعم العقلاء وغيرهم تغليباً لغو إذ يمكن أن يقال أولاً وما يعم العقلاء وغيرهم تغليباً فيراد بالعبادة عموم المجاز الشامل لعبادة الأصنام والإطاعة للآمر.

﴿إن الذين سبقت لهم منا الحسنى﴾ [الأنبياء: ١٠١] الآية على أن المراد بما تعبدون من دون الله الشياطين كونه بمنزلة المستثنى المتصل بما قبله فيكون الباقي من المخرجين أولي العقل مثلهم وهم الشياطين لأن الاستثناء لكون الاتصال أصلاً فيه يدل على أن المستثنى من جنس المستثنى منه.

---

(١) فيه إشارة إلى أن استدلال الشافعي على أن بيان التعبير يصح متراخياً بهذه الآية لا يتم للاحتمال الذي ذكرناه على أن النزاع كاللفظي لأن مثل هذا بيان تفسير عنده وبيان تغيير عندنا كما أوضح في التوضيح.

قوله: (أو التخصيص تأخر عن الخطاب) قيل وهذا على تقدير كون ما مؤولاً بما يعم من هذا أيضاً مقتضى كلام المص ويفهم منه أنه على الاحتمال الأول هذا القول ليس بمخصص لأنه غير عام بل هو مختص بالعقلاء لكن المراد بالعبادة الإطاعة للآمر فلا يتناول الأنبياء والملائكة ويكون قوله تعالى: ﴿إن الذين سبقت لهم﴾ [الأنبياء: ١٠١] الخ بياناً للتجوز أي إنها قرينة خروجهم منها وهذا ما أشار إليه أولاً ولا يخفى غرابته حيث خص ما بالعقلاء على أن ما ثبت في كتب الأصول أن قوله تعالى: ﴿إن الذين سبقت لهم﴾ [الأنبياء: ١٠١] الخ مخصص للعام ويصح مع كونه متراخياً عند الشافعي الاستدلال بمثل هذه الآية[1] والوجه الأول مخالف لقول الجمهور في الأصول قوله تأخر عن الخطاب إشارة إلى ما ذكرناه وتفصيل هذا المقام في الأصول.

قوله: (ما يرمى به إليها وتهيج به من حصبه يحصبه إذا رماه بالحصباء وقرىء بسكون الصاد وصفاً بالمصدر) ما يرمى به إليها الخ أي حصب صفة مشبهة معناه ما ذكره بمعنى الوقود الحصباء حجارة صغيرة والحاصب أمطار الحصباء.

قوله: (استئناف أو بدل من حصب جهنم واللام معوضة عن على للاختصاص والدلالة على أن ورودهم لأجلها) استئناف أي نحوي وابتداء كلام سيق لبيان أن ورودهم لأجلها أي لأجل جهنم والتعذيب بها وأما ورود أصحاب التوحيد ليس لجهنم ولا للتعذيب بل لتحلة القسم وأنتم تغليب للمخاطبين على معبوداتهم والحكمة في دخول معبوداتهم في جهنم لزيادة تحسرهم وغمهم حيث عذبوا لأجلها قوله أو بدل ﴿من حصب جهنم﴾ [الأنبياء: ٩٨] أي الجملة بدل من مفرد أي كالبدل لكن لا يكون المبدل منه في حكم السقوط لكونه مراداً أيضاً قوله واللام معوضة الخ أي تعدية الورود بعلى كما أشير إليه في الكشاف حيث فسره بالإشراف على الماء وعدل إلى اللام للنكتة المذكورة وأما تعديته بنفسه في مثل قوله تعالى: ما وردوها فباعتبار معنى فعل يتعدى بنفسه كالدخول على قول.

قوله: أو التخصيص تأخر عن الخطاب أي التخصيص بقوله: ﴿إن الذين سبقت لهم منا الحسنى﴾ [الأنبياء: ١٠١] الآية متأخر عن الخطاب بقوله: ﴿إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم﴾ [الأنبياء: ٩٨] فيصرف هذا التخصيص ذلك الحكم إلى ما عدا عزير والمسيح والملائكة ويخرجهم عن عموم ما تعبدون من دون الله فيكون وارداً بمنزلة الاستثناء المذكور ولذا قال بعض العلماء إن ههنا بمعنى إلا فقوله بياناً للتجوز ناظر إلى قوله فيكون ما مأولاً بمن وقوله أو التخصيص تأخر عن الخطاب ناظر إلى قوله أو بما يعمه.

---

(١) وعندنا لا يصح متراخياً لأنه بيان تغيير لا يصح متراخياً فإن قوله تعالى: ﴿إن الذين سبقت لهم﴾ ليس بمخصص إذ قوله: ﴿وما تعبدون﴾ ليس بعام لعيسى ونحوه لأن ما لغيره العقلاء فيكون هذا القول الكريم لدفع احتمال العموم بإرادة التغليب فلا حجة لهم.

قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ (٩٩)

قوله: (لأن المؤاخذ المعذب لا يكون إلهاً) وكونها معذبة يفهم ﴿من حصب جهنم﴾ [الأنبياء: ٩٨] والظاهر أن الكفار يعذبون بها لا أنهم معذبون فإن الأصنام جماد لا تأثير لها ولا تأثر من النار فالمراد المعذب صورة حيث اشتعل النار بها ولهذا مزيد بيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وقودها الناس والحجارة﴾ [البقرة: ٢٤].

قوله: (لا خلاص لهم عنها) بالخروج أو الموت.

قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾ (١٠٠)

قوله: (﴿لهم فيها زفير﴾ [الأنبياء: ١٠٠]) اللام فيه للاختصاص أو للمنفعة تهكماً فيها زفير بعد الاستغاثة خمس ألف سنة وبعد قوله تعالى لهم: ﴿اخسؤوا فيها ولا تكلمون﴾ [المؤمنون: ١٠٨] فعلم أن الأصنام لا زفير لها لأنها ليست بمتكلمة حتى تخاطب باخسؤوا ولا تكلمون ثم يكون لها زفير وإلى ذلك أشار المص بقوله وهو من إضافة فعل الخ والمراد بالفعل فعل اللسان إن أريد بما تعبدون الأصنام وكذا إن أريد به التعميم إليها.

قوله: (أنين وتنفس شديد وهو من إضافة فعل البعض إلى الكل للتغليب إن أريد بما تعبدون الأصنام) وتنفس شديد أصل الزفير ترديد النفس حتى تنتفخ منه الضلوع كما يشاهد من الحمار ولهم فيها أيضاً شهيق ولدلالة الزفير عليه اكتفى به.

قوله: (من الهول وشدة العذاب وقيل لا يسمعون ما يسرهم) وشدة العذاب وعن ابن مسعود يجعلون في تابوت من نار فلا يسمعون ويجوز أن يصممهم الله تعالى كما يعميهم كما في الكشاف ولذا مرض المص قول لا يسمعون ما يسرهم إذ الصمم هو الراجح الأعم.

قوله: وهو من إضافة فعل البعض إلى الكل للتغليب إن أريد بما تعبدون الأصنام أي نسبة الزفير وهو فعل ذي حياة وشعور إليهم وإلى ما تعبدون دون الله بقوله: ﴿لهم فيها زفير﴾ [الأنبياء: ١٠٠] من باب نسبة فعل البعض إلى الكل تغليباً على تقدير كون المراد بما تعبدون الأصنام حيث غلب العابد في تلك النسبة على معبوده فنسب الزفرة إليهما جميعاً وإن لم يصلح المغلب عليه لأن ينسب إليه الزفرة قال صاحب الفرائد لا تغليب ههنا والمراد من الضمير في ﴿لهم﴾ [الأنبياء: ١٠١] هم المخاطبون في قوله: ﴿إنكم﴾ [الأنبياء: ٩٨] فهو التفات من الخطاب إلى الغيبة وأجيب عنه بأنه لما حكم الله على جميعهم بأنهم مع أصنامهم ﴿حصب جهنم﴾ [الأنبياء: ٩٨] ثم حقق ذلك بأن هذا وعد لا بد منه بقوله: ﴿أنتم لها واردون﴾ [الأنبياء: ٩٨] وعطف عليه قوله: ﴿كل فيها خالدون﴾ [الأنبياء: ٩٩] توكيد الشمول الأشخاص والأزمان على سبيل الالتفات وأوقع بين المعطوف والمعطوف عليه قوله لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها اعتراضاً تجهيلاً للكفرة واحتجاجاً عليهم عقبه ببيان أحوال كلهم في جهنم بقوله: ﴿لهم فيها زفير﴾ [الأنبياء: ١٠٠] وكان مقتضى السياق الشركة أيضاً لكن امتنع وصفها بالزفير فوجب المصير إلى التأويل بالتغليب ويجوز وصفها به كما وصف جهنم بالتغيظ والزفير على الحقيقة.

قوله تعالى: إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ﴿١٠١﴾

قوله: (﴿إن الذين سبقت لهم﴾ [الأنبياء: ١٠١]) قد سبق أنه تخصيص عند الشافعي فظهر ارتباطه بما قبله وعندنا أنه لدفع احتمال عموم ما تعبدون إياهم على طريق المجاز فيعلم الارتباط أيضاً.

قوله: (الخصلة الحسنى وهي السعادة أو التوفيق للطاعة) الخصلة الحسنى أي الحسنى صفة للخصلة ولذا أنث.

قوله: (أو البشرى بالجنة) البشرى مصدر مبني للمفعول أي كونهم مبشرين فتكون خصلة لهم.

قوله: (لأنهم يرفعون إلى أعلى عليين) فالمعبودون للكفار بحسب الظاهر مبعدون عن عذاب جهنم وإن ورودها تحلة للقسم فلا يخالف ما سبق منه في قوله تعالى: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ [مريم: ٧١] إذ المراد بأعلى عليين الجنة كما صرح به المص في أوائل سورة البقرة قوله: ﴿وهم فيما اشتهت أنفسهم خالدون﴾ [الأنبياء: ١٠٢] قرينة على أن المراد الجنة وأيضاً البعد عن النار بحيث لا يسمع حسيسها إنما هو بدخول الجنة مع ملاحظة الخلود.

قوله: (روي أن علياً كرم الله وجهه خطب وقرأ هذه الآية ثم قال أنا منهم وأبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وابن الجراح ثم أقيمت الصلاة فقام يجر رداءه ويقول: ﴿لا يسمعون حسيسها﴾ [الأنبياء: ١٠٢]) أنا منهم وأبو بكر الخ منهم فلا يكون المراد بالذين العشرة المبشرة فقط لأنه مخالف لبيانه من أن هذا القول الكريم مخصص لما تعبدون فلا يدخل المعبودون بحسب الظاهر من الأنبياء والملائكة فيما تعبدون لأنهم من الذين سبقت لهم منا الحسنى فالموصول للاستغراق لا للعهد شامل لجميع الذين سبقت لهم منا الحسنى في علمنا الأزلي وحكمنا الأبدي.

قوله تعالى: لَا يَسۡمَعُونَ حَسِيسَهَاۖ وَهُمۡ فِي مَا ٱشۡتَهَتۡ أَنفُسُهُمۡ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٢﴾

قوله: (وهو بدل من مبعدون أو حال من ضميره سبق للمبالغة في إبعادهم عنها والحسيس صوت يحس به) للمبالغة في إبعادهم عنها لأنه يدل على طول البعد والبعد لا يدل على القرب إلا بملاحظة قوله تعالى: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ [مريم: ٧١] فيمكن

قوله: روي أن علياً خطب وقرأ هذه الآية وقال أنا منهم وأبو بكر الخ. يشير إلى أن معنى ما روي عن سعيد بن زيد قال سمعت رسول الله ﷺ قال: «أبو بكر في الجنة. وعمر في الجنة. وعثمان في الجنة. وعلي في الجنة. وطلحة في الجنة. والزبير في الجنة. وسعد بن مالك في الجنة. وعبد الرحمن بن عوف في الجنة». وسكت عن العاشر فقالوا من العاشر قال: «سعيد بن زيد» يعني نفسه أخرجه أبو داود والترمذي أيضاً عن عبد الرحمن بن عوف مثله.

حينئذٍ أن يقال إن لا يسمعون حسيسها احتراس وتكميل لأن الورود مظنة التأذي فيكون لدفع هذا الوهم.

قوله: (دائمون في غاية التنعم) أي الخلود بمعنى الدوام بقرينة تقييده بابداً في موضع آخر لا بمعنى المكث الطويل في غاية التنعم لأن المراد الرفع إلى أعلى عليين الذي هو عبارة عن الجنة كما عرفته وغايته مستفاد من الخلود لأن ملاك كل نعمة الثبات والدوام وزوال فوت الفوات بوعد الخلود يدل على كمالهم في التنعم والسرور.

قوله: (وتقديم الظرف للاختصاص والاهتمام به) ولرعاية الفاصلة ولا تزاحم بين النكات.

قوله تعالى: لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾

قوله: (النفخة الأخيرة لقوله: ﴿ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض﴾ [النمل: ٨٧]) النفخة الأخيرة وهي النفخة الثانية إذ الآية المستشهد بها مصرحة بذلك لأن المراد بالفزع الخوف من أهوال يوم القيامة كما صرح به المفسرون حتى قال صاحب الإرشاد في تفسير الآية المستشهد بها وقيل المراد هي النفخة الأولى ثم قال ولا ريب في أن ذلك مما ينبغي أن ينزه ساحة التنزيل عن أمثاله فظهر ضعف ما قاله صاحب الكشاف من أن المراد بالنفخة الأخيرة هي النفخة الأولى إذ الآية المستشهد بها مصرحة بذلك والوصف بالأخيرة لأنها تقع في آخر أيام الدنيا وهذا غريب جداً.

قوله: (أو الانصراف إلى النار أو حين يطبق على النار أو يذبح الموت على صورة كبش أملح) الانصراف إلى النار أي انصراف المستحقين بالعذاب فالفزع الذهاب بسرعة لسوقهم إلى النار ولشدة الهول فإطلاق الفزع على هذا لكونه سبب الفزع أو مسبب الفزع ولنوع بعده أخره وكذا الكلام فيما يليه فإن تطبيق النار وذبح الموت[1] يكون سبباً للفزع والمراد بتطبيق النار تغليقها على من في النار أو جعل أهل النار في تابوت من نار كما مر الرواية من ابن مسعود رضي الله تعالى عنه الظاهر أن المراد بالحزن الخوف مجازاً إذ الحزن على الواقع فيما مضى والخوف على المتوقع.

قوله: أو حين يطبق على النار أو يذبح الموت من رواية البخاري ومسلم والترمذي عن أبي سعيد قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح فينادي مناد يا أهل الجنة فيشرفون وينظرون فيقول هل تعرفون هذا فيقولون نعم هذا الموت فيذبح بين الجنة والنار ثم يقول يا أهل الجنة خلود بلا موت ويا أهل النار خلود بلا موت» الحديث قال صاحب النهاية الأملح الذي بياضه أكثر من سواده وقيل هو النقي البياض.

---

(١) وهذا إشارة إلى ما ورد في الحديث الصحيح من أنه «إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار يؤتى بالموت على صورة كبش ويذبح وينادي خلود لا موت».

قوله: (تستقبلهم مهنئين) من التهنئة أي التبريك.

قوله: (يوم ثوابكم وهو مقدر بالقول) يوم ثوابكم بتقدير المضاف أو بيان حاصل المعنى مقدر بالقول إذ لا ارتباط بدونه أي قائلين فهو حال.

قوله: (في الدنيا) أي بلسان الأنبياء.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾

قوله: (مقدر باذكر) على أنه مفعول به لا مفعول فيه لفساد المعنى.

قوله: (أو ظرف لا يحزنهم أو تتلقاهم) على أن المراد زمان متسع لجميع ذلك فلا يضره كون التلقي في أبواب الجنان وإن قيل إنهم تتلقيهم في مواطن كما تتلقاهم في أبواب الجنان فالأمر واضح لكن الأول هو الظاهر من النصوص على أنه لا يغني عن الحمل على وقت متسع ولم يتعرض احتمال تعلقه بالفزع لأن المصدر الموصوف لا يعمل على الصحيح.

قوله: (أو حال مقدرة من العائد المحذوف من توعدون) أي مقدراً كونه ﴿يوم نطوي﴾ [الأنبياء: ١٠٤] إذ يوم الطي بعد الوعد فلا يكون محققاً ولنوع بعده مع وجود وجه قوي أخره وجوز أبو البقاء البدلية أي بدل الاشتمال لأن يوم الوعد مشتمل يوم طي السماء وغيره وكونه بدل البعض ليس ببعيد بتقدير الضمير الراجع إلى المبدل منه في البدل أي يوم نطوي السماء منه سواء كان بدل اشتمال وكونه بدل الكل ضعيف.

قوله: (والمراد بالطي ضد النشر أو المحو من قولك اطو عني هذا الحديث) ضد النشر كما هو المتعارف ولذا قدمه وأيضاً يلائمه كطي السجل للكتب وأما المحو أي الإفناء فلا يلائمه إذ السجل لا يمحى للكتابة فلا يصح التشبيه إلا أن يقال التشبيه باعتبار أنه يطيه يخفي ما فيه أو لأنه يرفع بعد الطي كما قيل ولا يخفى بعده أو التشبيه باعتبار أنه يطيه يمحو وصفه النشر فالتشبيه في مجرد المحو فهو في المشبه باعتبار وصفه وفي المشبه به باعتبار ذاته ولا يبعد أن يراد بالمحو في السماء وصفه كما قيل في قوله تعالى: ﴿يوم تبدل

قوله: أو حال مقدرة من العائد المحذوف من توعدون تقديره كنتم توعدون به أي توعدون بذلك اليوم كائناً ذلك اليوم الموعود يوم نطوي السماء ومعنى كون الحال مقدرة إن كون ذلك اليوم يوم طي السماء ليس مقارناً للوعد به فالمعنى كنتم توعدون به مقدراً ومفروضاً كونه يوم نطوي السماء فيكون مثل جاء زيد معه صقر صائداً به غداً المعنى جاء زيد مقدراً على نفسه أنه صائد به غداً فإن تقديره الصيد مقارن للمجيء لا نفس الصيد قال صاحب الكشاف العامل في يوم نطوي لا يحزنهم أو الفزع أو تتلقيهم وإنما لم يتعرض المص رحمه الله في ذكر احتمالات إعرابه أن يكون عامله الفزع كما جوزه صاحب الكشاف لأن الفزع هنا موصوف والمصدر الموصوف لا يعمل فوجه تجويز صاحب الكشاف أنه اتسع في الظرف ما لم يتسع في غيره.

الأرض غير الأرض والسموات﴾ [إبراهيم: ٤٨] الآية[١] إذ محو ذاتها بالكلية وإن أمكن لكن المتبادر محو الوصف.

قوله: (وذلك لأنها نشرت مطلة لبني آدم فإذا انتقلوا قوضت عنهم وقرىء بالياء وبالتاء والبناء المفعول) فإذا انتقلوا أي إلى الآخرة بأجمعهم قوضت أي أزيلت ورفعت مثل قوله تعالى: ﴿وإذا السماء كشطت﴾ [التكوير: ١١] التقويض نقض من غير هدم والحاصل أنها أزيلت عن مقرها وهذا يؤيد ما قلنا من أن المراد بالمحو المحو وصفاً لا ذاتاً.

قوله: (طياً كطي الطومار لأجل الكتابة) المراد بالسجل الطومار وله احتمال آخر كما سيجيء اختاره لأشد مناسبته لقوله للكتاب قوله لأجل الكتابة تنبيه على أن الكتاب مصدر بمعنى الكتابة أي لكون كتابته تماماً على أنه علة خارجية متقدمة على الطي فلا حاجة إلى أن يقال المعنى كطي الطومار المعد للكتابة المسوى المهيأ لها فلا يتوهم أن الطومار لا يطوى للكتابة بل ينشر انتهى وقال الفاضل المحشي فإن قيل المعهود نشر الطومار لأجل الكتابة لا طيه قلنا هو كناية عن إيجاده لها ووصفه مسوياً مطوياً حتى إذا احتيج إلى الكتابة لم يحتج إلى تسويته مرة أخرى فالمراد طيه قبل الكتابة لأجل الكتابة لا حال الكتابة انتهى والكل تكلف والعادة قاضية بأن الطومار طيه بعد فراغ الكتابة أو طيه حال الكتابة سطراً بعد سطر طاقاً بعد طاق[٢].

قوله: (أو لما يكتب أو كتب فيه) أو لما يكتب فالكتاب بمعنى المكتوب فالطي على هذا طاق بعد طاق سطر بعد سطر أو لما كتب فيه فالطي بعد الكتابة كما في الأول لأن الطي لما كان لتمام ما كتب فيه كان الطي أيضاً لتمام الكتابة أيضاً والإنكار مكابرة إذ انفكاك أحدهما عن الآخر غير متصور.

قوله: (ويدل عليه قراءة حمزة والكسائي وحفص على الجمع أي للمعاني الكثيرة

قوله: قوضت أي انقضت من قوضت البناء نقضته من غير هدم وتقوضت الحلق والصفوف انتقضت وتفرقت وهي جمع حلقة من الناس قال أبو زيد انقاض الجدار انقياضاً أي تصدع من غير أن يسقط فإن سقط قيل نقض وتقوض البيت سقط كذا في الصحاح.

قوله: ولما يكتب أو كتب فيه فسر الكتاب على احتمالي معناه مصدراً واسماً للمكتوب فقوله لأجل الكتابة إشارة إلى احتمال كونه مصدراً وقوله أو لما يكتب إشارة إلى احتمال كونه بمعنى المكتوب.

قوله: ويدل عليه قراءة حمزة والكسائي وحفص على الجمع أي يدل على أن المراد بالكتاب

---

(١) قال المص في تفسير هذه الآية والتبديل يكون في الذات كقولك بدلت الدراهم دنانير وفي الصفة كقولك بدلت الحلقة خاتماً فتأمل والآية تحتملهما.

(٢) وقد أشير إلى حال الطومار في أوائل سورة الفاتحة في توضيح الفاتحة فارجع إليه فإنه ينفعك في حل هذا المقام.

المكتوبة فيه) ويدل أي دلالة ظنية إذ لا يلزم توافق القراءتين بل يحسن وكثيراً ما يعبر بالقرينة بدل يدل قوله أي للمعاني الكثيرة وكون المعاني مكتوبة مجاز تسمية للمدلول باسم الدال والمكتوب هو النقوش على اختيار النحرير التفتازاني في شرح المقاصد أو الألفاظ على ما هو المشهور.

قوله: **(وقيل السجل ملك يطوي كتب الأعمال إذا رفعت إليه أو كاتب كان لرسول الله ﷺ وقرىء السجل كالدلو والسجل كالعتل وهما لغتان فيه)** وقيل السجل ملك مرضه إذ لا حسن للتشبيه حينئذٍ لأن المشبه به لا بد وأن يكون أعرف والملك المذكور ليس أعرف وكذا في كاتب رسول الله عليه السلام لأنه لم يعرف من الصحابة أحد اسمه سجل فضلاً عن كونه أعرف وعن كون طيه أشهر.

قوله: **(أي نعيد ما خلقناه مبتدأ)** نبه به على أن نعيد متقدم معنى أي نعيد ما خلقناه بعد الفناء قوله مبتدأ اسم المفعول فضمير نعيده راجع إلى المخلوق المنفهم من الكلام وهو المراد بقوله: ما خلقناه مبتدئاً حال من المفعول.

قوله: **(إعادة مثل بدئنا إياه)** إشارة إلى أن كما بدأنا صفة للمصدر المحذوف والكاف اسم بمعنى المثل وما كافة كما سيجيء بيانه وهذا كقوله تعالى: ﴿قل يحييها الذي أنشأها أول مرة﴾ [يس: ٧٩] وفيه إشارة إلى قياس جلي وبهذا البيان اندفع توهم أن الإعادة تنافي وصف الأولية حيث أرجع الضمير في نعيده إلى ما خلقه الله لا إلى الأول فلا تغفل.

قوله: **(في كونهما إيجاداً عن العدم أو جمعاً من الأجزاء المتبددة)** في كونهما إيجاداً عن العدم هذا بناء على القول بأن البعث بإعادة المعدوم بعينه وهو مذهب جمهور

ما يكتب فيه لا المعنى المصدري القراءة على الجمع وجه دلالتها عليه أن الكتاب إذا كان مصدراً لا يجمع قيل اللام في قوله للكتب يتعلق بالطي إلا أنه إذا كان السجل فاعلاً كانت للاختصاص وإذا كان مفعولاً كان بمعنى لأجل وقال أبو البقاء اللام زائدة كقولك لا أبالك وقيل هي بمعنى على وقيل يتعلق بطي مضى كلامه.

قوله: أو كاتب كان لرسول الله ﷺ قال بعض الفحول من شراح الكشاف هذا الوجه مدفوع لأن كتاب رسول الله ﷺ رجال معروفون وما وقف على مثل هذا الاسم في ذكر أسامي الصحابة واشتبه عند من قال بهذين الوجهين وهما الوجهان الأخيران أن السجل فاعل في المعنى أي منشأ اشتباهه احتمال كونه فاعل الطي.

قوله: وقرىء السجل كالدلو والسجل كالعتل قال ابن جني السجل بضم السين والجيم مشددة قراءة أبي ذرعة وقرأ الحسن بكسر السين وسكون الجيم واختاره أبو عمرو وقرأ أبو السماك بفتح السين وسكون الجيم وتخفيف اللام وقال ابن جني السجل هو الكتاب وقال قوم هو فارسي معرب.

قوله: نعيد ما خلقناه مبتدئاً إعادة مثل بدئنا إياه في كونهما إيجاداً عن العدم أو جمعاً بين الأجزاء المتبددة أي المتفرقة يعني شبه إعادة المخلوق ببدئه وجه الشبه كونهما إيجاداً عن العدم أو جمعاً بين الأجزاء المتفرقة.

المتكلمين أو جمعاً بين الأجزاء المتبددة أي المتفرقة وهذا بناء على أن البعث بجمع الأجزاء المتفرقة وهو مختار بعض المتكلمين لكن التشبيه حينئذٍ مشكل لأن ابتداء الخلق ليس بجمع الأجزاء المتفرقة فلا اشتراك في وجه الشبه إلا أن يقال إن في الإبداء جمعاً بين الأجزاء المتفرقة حيث كان أغذية قبل كونه نطفاً.

قوله: (والمقصود بيان صحة الإعادة بالقياس على الإبداء لشمول الإمكان الذاتي المصحح للمقدورية وتناول القدرة القديمة لهما على السواء) لشمول الإمكان الذاتي فإن ما بالذات يأبى أن يزول ويتغير فلما كان مواد الأبدان قابلة للجمع والافتراق كما أشير إليه في قوله تعالى: ﴿كنتم أمواتاً فأحياكم﴾ [البقرة: ٢٨] الآية في الإبداء فكذلك قابلة لهما في الإعادة قوله المصحح للمقدورية إشارة إلى أن القدرة لا تتعلق بالممتنع وتناول القدرة الخ بل الإعادة أهون من الإبداء وصحة الحشر تتوقف على ثلاث مقدمات قد تعرض بيان ثنتين منها وبقي مقدمة أخرى وهي شمول علمه الكامل فهو يعلم الأجزاء المتفرقة وأمكنتها.

قوله: (وما كافة أو مصدر) وهو المختار عنده كما نبه عليه في بيان المعنى فيكون صفة مصدر مقدر وعلى الأول يكون تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى ولا متعلق حينئذٍ للكاف لأنها مكفوفة عن العمل وعلى الثاني يتعلق بمحذوف كما ذكره.

قوله: (وأول مفعول لبدأنا) أي لفظ أو مفعول لبدأنا سواء كان ما كافة أو مصدرية وقد عرفت أن المراد بالأولية ما يكون لوجوده بداية كما قاله المص في بيانه أي نعيد ما خلقناه مبتدئاً لأن الحادث عرف عند المليين ما لوجوده بداية أي وجد بعد إن لم يكن لا الأولية المقابلة للثانوية فلا إشكال بأن أول الخلق هو المعاد حقيقة وإيقاع البدء عليه فرع عن الإعادة وإلا فلا أولية لأن هذا الإشكال بناء على أن المراد بالأولية هي المقابلة للثانوية وليس كذلك حتى يلزم كون الإعادة إعادة ثانية ولا إشكال أيضاً بأن تعلق البداية بأول الشيء المشروع فيه ركيك يقال بدأت كذا ولا يقال بدأت أول كذا لما عرفت من أن المراد بأول خلق الإعادة فتعلق البداية بالمعاد والمراد بالأولية ما يكون لوجوده بداية وحاصل بدأنا إعادة المخلوق الذي لوجوده أول كما عرفته.

قوله: (أو لفعل يفسره ﴿نعيده﴾ [الأنبياء: ١٠٤]) الظاهر أن يقدر ذلك الفعل بعد ﴿كما بدأنا﴾ [الأنبياء: ١٠٤] إذ لا موجب لتقديره قبله حتى تحقق التنازع فيه.

قوله: فأول مفعول لبدأنا أي فلفظ أول في أول خلق نعيده مفعول به لبدأنا على تقدير كون ما في كما كافة أو مصدرية المعنى كبدئنا أول مخلوق نعيده ثانياً فيصير مآل المعنى إلى ما ذكره بقوله نعيد ما خلقناه مبتدئاً إعادة مثل بدأنا إياه.

قوله: أو لفعل يفسره نعيده أو مفعول لفعل مقدر يفسره نعيده تقديره كما بدأنا نعيده أول خلق نعيد.

قوله: (أو موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده أي نعيد مثل الذي بدأناه أول خلق ظرف لبدأنا أو حال من ضمير الموصول المحذوف) أو موصولة عطف على كافة أو على مصدرية والكاف حينئذٍ متعلقة بمحذوف يفسره وأما على المصدرية فهي متعلقة أيضاً كالمستقر مثلاً لكن غير متعلقة بمحذوف يفسره الخ والمراد بالتعلق المعنوي إذ الظاهر أن الكاف اسم[1] بمعنى المثل كما صرح به مرتين أو اللفظي على أنها جارة وما ذكره حاصل المعنى أي نعيد مثل الذي بدأناه والظاهر أنه منتظم للإعادة بجميع الأجزاء المتفرقة وأول خلق حينئذٍ ظرف لبدأنا وأما في الاحتمال الأول فهو مفعول به لبدأنا وسره أن بدأناه عمل في الضمير الراجع إلى الموصول فالتقدير في أول بتقدير المضاف أي في أول زمان خلق أي المخلوق لأن أول وإن استعمل ظرفاً لكنه بمعنى قبل ولا يخفى أنه لا يلائم المقام.

قوله: (مقدر بفعله تأكيداً لنعيده أو منتصب به لأنه عدة بالإعادة) مقدر بفعله أي وعد وعداً وحذفه واجب أشار إليه بقوله للتأكيد أي لتأكيد مضمون جملة لا محتمل لها غيره أو منتصب به فيكون مفعولاً مطلقاً بغير لفظه.

قوله: (أي علينا إنجازه) والوجوب بمقتضى وعده.

قوله: (ذلك لا محالة) مستفاد من التأكيد والجملة تذييلية مقررة لما قبلها وفي قوله إنجازه إشارة إلى أن علينا خبر حذف مبتدؤه وهو إنجازه لظهور القرينة.

قوله: أو موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده فالتقدير نعيد مثل الذي بدأنا فح يكون أول خلق منصوباً على أنه ظرف مفعول فيه لبدأنا أو على أنه حال من ضمير الموصول المحذوف تقديره نعيد مثل الذي بدأناه كائناً ذلك الخلق المبتدأ أول خلق أي أول مخلوق ففي جعل ما كافة أو مصدرية يكون المراد تشبيه الإعادة بالبدء وفي جعلها موصولة يكون تشبيه المعاد بالمبتدأ أقول جعل الكاف في كما اسماً بمعنى المثل مفعولاً لنعيد حيث قال نعيد مثل الذي بدأناه يخالف جعله حرفاً متعلقة بمحذوف والأولى في التوجيه ما ذكره صاحب الكشاف حيث قال ووجه آخر وهو أن ينتصب الكاف بفعل مضمر يفسره نعيده وما موصولة أي نعيد مثل الذين بدأناه نعيده.

قوله: مقدر بفعله تأكيداً لنعيده يعني أن وعداً مفعول مطلق منصوب بفعل مقدر وتقديره وعدنا تلك الإعادة وعداً.

قوله: أو منتصب به لأنه عدة بالإعادة أي أو منتصب بنعيده المذكور لأن نعيده وعد بالإعادة فلكون قوله نعيده وعداً بالإعادة يجوز انتصاب وعداً به على أنه مفعول مطلق له لكون نعيده وعداً في حكم نعيد بإعادته وعداً ووعدنا إعادته وعداً.

قوله: لا محالة معناه مستفاد من حرف التأكيد ومن وضع كنا فاعلين موضع فعلنا على ما مر من غير مرة.

---

(١) قال في المغني لا يقع الكاف مرادفة لمثل عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة نحو:

يضحكن عن كالبرد المنهم

وقال كثير منهم الفارسي والأخفش يجوز في الاختيار.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ (١٠٥)﴾

قوله: (في كتاب داود أي التورية) في كتاب داود قدمه لأنه المشهور في الشرع[1] حمل الذكر على التورية لأن المنزل قبل داود هو التورية فاللام للعهد لأنه مذكور في مواضع من القرآن بالذكر أطلق الذكر عليه لاشتماله الذكر أو لأنه مذكور والمرجح مع أن الذكر قد يطلق على غيره من أن الكتب الإلهية قوله: ﴿ولقد كتبنا في الزبور﴾ [الأنبياء: ١٠٥] الآية لما ذكرناه.

قوله: (وقيل المراد بالزبور جنس الكتب المنزلة وبالذكر اللوح المحفوظ) جنس الكتب فتكون اللام للاستغراق لأن الشيخين كثيراً ما يطلقان الجنس على الاستغراق لأن عدم مراد ماهية الجنس واضح في مثل هذا المقام وبالذكر اللوح المحفوظ أي مجازاً مرضه لما ذكرنا من أن المتبادر من الزبور كتاب داود وكذا الذكر شائع استعماله في الكتب الإلهية فيكون مجازاً مشهوراً ملحقاً بالحقيقة بخلاف إطلاقه على اللوح فإن استعماله غير متعارف فيه وإن وقع قليلاً كما في حديث البخاري في قوله عليه السلام: «خلق الله السموات والأرض وكتب في الذكر كل شيء» الحديث.

قوله: (أرض الجنة أو الأرض المقدسة) أرض الجنة قدمه لذكره عقيب ذكر الإعادة ومعنى الإرث قد بين في سورة مريم أو الأرض المقدسة وهي أرض الشام وجهاتها الشرقية والغربية ولم يذكره لأنه ذكره في سورة الأعراف في تفسير قوله تعالى: ﴿وأورثنا[2] القوم الذين كانوا يستضعفون﴾ [الأعراف: ١٣٧] الآية وأشار هنا بقوله: ﴿أو الذين كانوا يستضعفون﴾ الخ.

قوله: (يعني عامة المؤمنين) إن أريد بالأرض أرض الجنة ويدخل في المؤمنين عصاة الموحدين إذ الصلاح كلي مشكك وهم صالحون لإيمانهم وبعض أعمالهم الصالحة وفاسقون بارتكابهم القبائح والتعبير بالصلاح للإشارة إلى علة الحكم.

قوله: (أو الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها) إن أريد بالأرض أرض المقدسة ففيه لف ونشر مرتب.

قوله: (أو أمة محمد ﷺ) أي المراد إما عامة المؤمنين أو أمة محمد عليه السلام إن أريد بالأرض أرض الجنة أو المراد الذين يستضعفون أو أمة محمد عليه السلام إن أريد بالأرض أرض المقدسة وكلامه يحتملهما فلعله إشارة من الله تعالى إلى أن أرض المقدسة يرثها المسلمون ولا يستقر في أيدي الكفار الحمد لله الذي أنجز وعده ونصر دينه وأعز جنده وأورثنا الأرض المقدسة والشام بإقامة الشرع والأحكام وهذا الاحتمال الأخير هو

---

(١) ورواية عن الشعبي كما في الكشاف.

(٢) قيل وكان الأولى أن يتلو الآية من مفتتحها كما فعله الزمخشري وأن يذكر احتمال الأرض في تفسير الأرض فهي غير الأرض المقدسة انتهى.

المذكور في الكشاف وجه ارتباطه لما قبله إن كان المراد بالأرض أرض الجنة ظاهر وإن أريد الأرض المقدسة فباعتبار أنها أعيدت من أيدي الكفار إلى أيدي الأبرار.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ ١٠٦﴾

قوله: (فيما ذكر) فسره بما ذكر إذ المشار إليه متعدد مع جمعه فإفراد اسم الإشارة بالتأويل بما ذكر ونحوه.

قوله: (من الأخبار والمواعظ والمواعيد) من الأخبار أي الأخبار المذكورة في هذه السورة والمواعظ والمواعيد.

قوله: (لكفاية) تفسير للبلاغ لكنه مجاز لأن أصل معناه من البلوغ وهو بلوغ النهاية ولما كان فيما يبلغ النهاية كفاية في الأغلب أطلق عليها مجازاً بعلاقة السببية.

قوله: (أو لسبب بلوغ إلى البغية) بتقدير المضاف أو مجاز مرسل ذكر المسبب وأريد السبب إلى البغية أي إلى المقصود وهذا معتبر في الأول أيضاً أي لكفاية في حصول المقصود.

قوله: (لقوم عابدين) خصه لأنهم هم المنتفعون به وإن كان أعم منهم في نفس الأمر.

قوله: (همهم العبادة دون العادة) أي ما يهمهم وما يجعلهم ذا هم هو عبادة الله تعالى ويقال للمقصود المهم لإيقاع صاحبه الهم والحزن والخوف فواته أو لصعوبة تحصيله وهذا القيد مستفاد من ذكر العابدين في مقام المدح.

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾

قوله: (﴿وما أرسلناك﴾ [الأنبياء: ١٠٧]) لعلة من العلل ﴿إلا رحمة﴾ [الأنبياء: ١٠٧] أي إلا لأجل كونك رحمة أي نعمة وفيه مبالغة عظيمة حيث جعل ذاته عليه السلام عين الرحمة والمراد كون ما بعث به رحمة كما نبه عليه بقوله: ﴿لأن ما بعثت به﴾ الخ والمراد بها النعمة لأنها قد تطلق عليها أشير إليه في الكشاف فالعين المفجرة نعمة من الله تعالى ورحمة للفريقين في توضيح ما نحن فيه والمراد بالرحمة أيضاً في قوله تعالى: ﴿أهم يقسمون رحمة ربك﴾ [الزخرف: ٣٢] الآية نعمة النبوة إذ معناها في اللغة رقة القلب ثم استعملت في الانعام ثم استعملت في النعمة لأنها أثر الانعام.

قوله: (لأن ما بعثت به سبب لإسعادهم وموجب لصلاح معاشهم ومعادهم) موجب لإسعادهم أي لأن ما جاء به عليه السلام سبب لكون العالم سعيداً وموجب لصلاح معاشهم في الدنيا ومعادهم في الآخرة وهي رحمة عظيمة ونعمة جسيمة لكافة الأنام ومن

قوله: لكفاية أو لسبب بلوغ إلى البغتة إشارة إلى معنى البلاغ بحسب اللغة فإنه يجيء لغة بمعنى البلغة التي هي بمعنى الكفاية ويجيء بمعنى الوصول فاستوفي في محتملي معناه.

قوله: لأن ما بعثت به سبب لإسعادهم وموجب لصلاح معاشهم ومعادهم أي إن اتبعوه قال صاحب الكشاف أرسل ﷺ رحمة للعالمين لأنه جاء بما يسعدهم إن اتبعوه ومن خالف ولم يتبع

لم ينتفع به لعدم انقيادهم فإنما أوتي من قبل نفسه حيث ضيع نصيبه من هذه النعمة العظمى بل ازداد كفرهم وخسارتهم لفساد مزاجه وبطلان حواسه وفي الكشاف ومثاله أن يفجر الله تعالى عيناً غديقة فيسقي ناس زروعهم ومواشيهم بمائها فيفلحوا ويبقى ناس مفرطون عن السقي فيضيعوا انتهى[1] وفيه رمز خفي إلى أنه عليه السلام كالأنهار وما جاء به كالماء العذب الفرات إلى آخر البيان.

قوله: (وقيل كونه رحمة للكفار أمنهم به من الخسف والمسخ وعذاب الاستئصال) فيكون رحمة لهم أيضاً بالفعل مرضه لأن كونه رحمة بالنسبة إلى إحياء الموتى بالإرشاد إلى طريق المولى وأيضاً كونه رحمة بالنسبة إلى الموحدين لما بعث به كما عرفت وكونه رحمة بالنسبة إلى الكفار بالنسبة إلى ذاته حينئذٍ فإرادة المعنيين في إطلاق واحد مشكل ثم قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك﴾ [الأنبياء: ١٠٧] جملة ابتدائية سيقت لتقرير قوله تعالى: ﴿إن في هذا لبلاغاً﴾ [الأنبياء: ١٠٦] الخ لأنه بمنزلة التعليل له: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [الأنبياء: ١٠٧] لأن ما أخبرتهم فيه كفاية إلى الوصول إلى البغية البهية.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (١٠٨)

قوله: (أي ما يوحى إلي إلا أنه لا إله لكم إلا إله واحد وذلك لأن المقصود الأصلي من بعثته مقصور على التوحيد) أشار إلى أن إنما يوحى متضمن معنى ما وإلا ولذا يفيد القصر لا مطلقاً إذ الوحي أكثر من أن يحصى بل بالنسبة إلى المقصود ولذا قال المصنف وذلك لأن المقصود الأصلي من بعثته مقصور على التوحيد إشارة إلى ما ذكرناه وللاهتمام بشأنه أمر رسوله بأن يقول لهم ذلك.

قوله: (فالأولى لقصر الحكم على الشيء) فالأولى أي كلمة إنما بكسر الهمزة لقصر

فإنما أوتي من عند نفسه حيث ضيع نصيبه منها ومثاله أن يفجر الله عيناً غديقة فيسقي قوم زروعهم ومواشيهم بمائها فيفلحوا ويبقى ناس مفرطون عن السقي فيضيعوا فالعين المفجرة في نفسها نعمة من الله تعالى ورحمة للفريقين ولكن الكسلان جعلها محنة على نفسه حيث حرمها ما ينفعها.

قوله: فالأولى لقصر الحكم على الشيء والثانية على العكس مثال قصر الشيء على الحكم على الشيء إنما زيد قائم ومعناه ما زيد إلا قائم وهو من تخصيص الموصوف بالصفة أي ليس له صفة إلا القيام ومثال قصر الشيء علم الحكم إنما يقوم زيد ومعناه ما يقوم إلا زيد وهو من تخصيص الصفة بالموصوف أي صفة القيام لا يتعدى زيداً فمعنى كلمة إنما الأولى ههنا قصر حكم الوحي على تفرد الإله بالوحدانية فالمعنى ما يوحى إلي إلا انفراد إلهكم بالوحدانية لا شركته أي أوحي إلي أنه واحد لا متعدد فالمقصور هو الوحي إلى النبي والمقصور عليه هو تفرد الإله بالوحدانية ومعنى إنما الثانية قصر الإله على حكم الوحدانية فالمعنى ما إلهكم إلا واحد لا متعدد

---

(١) تمامه فالعين المفجرة في نفسها نعمة من الله تعالى ورحمة للفريقين ولكن الكسلان محنة على نفسه حيث حرمها ما ينفعها انتهى نظيره القرآن فإنه هدى للناس كافة لكن الكافرين لم ينتفعوا به بل ازداد به خسرانهم.

الحكم على شيء أي لقصر الصفة على الموصوف أي الوحي مقصور على من بينكم فلا ينافي تحقق الوحي في غيره من الأنبياء عليهم السلام فالقصر إضافي لا حقيقي هذا بناء على الظاهر وإلا فالقصر في الأول قصر الصفة على الموصوف لكن الصفة ليست بوحي إذ المعنى مفهوم الكون موحى إليه مقصور إلى لا يتجاوز إلى غيره في هذا الزمان وهكذا في كل قصر الفعل على الفاعل أو على المفعول بلا واسطة أو بها كما حققه قدس سره في حاشية المطول في بحث القصر ولعل لهذا قال لقصر الحكم على شيء ولم يقل لقصر الصفة على الموصوف لكن بعض المحشيين نظر إلى الظاهر وقال لقصر الصفة الخ أي الوحي الخ بحسب الظاهر وقد عرفت أن الحصر بالنسبة إلى المقصود فيكون القصر حقيقياً ولا حاجة إلى أن يقال إنه قصر ادعائي.

قوله: (والثانية على العكس) أي قصر الموصوف على الصفة وهذا القصر إضافي لا حقيقي دائماً فهنا أيضاً كذلك إذ له تعالى صفات أخر غير الوحدانية وفي كلامه إشارة إلى أن أنما بفتح الهمزة يفيد القصر أيضاً كما ذهب إليه الزمخشري ورضي به المصنف وكفى بالزمخشري قدوة في ذلك ولا اعتماد على إنكاره قائلاً بأنه لا يعرف القول من أحد من النحويين سوى الزمخشري على أن الاستقراء الناقص ليس بمفيد والتام ليس بمسلم ومعنى إنما بكسر الهمزة وفتحها واحد على أن بعضهم أنكر إفادة إنما بالكسر الحصر صرح به شراح البخاري في شرح قوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات» فلا يضر المخالفة في مثل هذا المرام وما كافة فيهما وقد جوز البعض احتمال الموصولية فيهما أو في أحدهما وهذا يخالف تفسير[1] المصنف بما يوحى إلي إلا أنه الخ ولو أفاد الموصولية فالحصر المستفاد منه ليس لتضمنه معنى مأولاً بل بطريق آخر فتأمل.

قوله: (فهل أنتم مسلمون) وهذا أدل على طلب الاخلاص من فهل أنتم تسلمون ومن فهل تسلمون ومن أفأنتم مسلمون مر وجهه مفصلاً في قوله تعالى: ﴿فهل أنتم شاكرون﴾ [الأنبياء: ٨٠].

قوله: (مخلصون العبادة لله تعالى على مقتضى الوحي المصدق بالحجة) أشار إلى أن الفاء داخلة على المسبب.

فالمقصور هو الإله والمقصور عليه هو الوحدانية وقد اجتمع هذان القصران في الآية وفائدة اجتماعهما على ما ذكره صاحب الكشاف الدلالة على أن الوحي إلى رسول الله ﷺ مقصور على استيثار الله بالوحدانية فالمعنى ما أوحي إلي إلا أن إلهكم متفرد بصفة الوحدة في الإلهية ليس بمشارك غيره فيها.

قوله: مخلصون العبادة لله على ما هو مقتضى الوحي المصدق بالحجة قال صاحب الكشاف وفي قوله: ﴿فهل أنتم مسلمون﴾ [الأنبياء: ١٠٨] أن الوحي الوارد على هذه السنن موجب أن

---

(١) حيث فسر بنا وإلا فهو صريح في كون ما كافة والكتب موصولاً يأبى عن كونها موصولة.

قوله: (وقد عرفت أن التوحيد مما يصح إثباته بالسمع) لعدم توقف الشرع عليه فلا يلزم الدور وهذا بخلاف إثبات وجود الواجب فإن ثبوته بالعقل لا بالشرع لتوقف الشرع عليه فلو اثبت به لزم الدور بخلاف الوحدة فإنها لا تتوقف على السمع وكذا في الكشاف حيث قال وفيه أن صفة الوحدانية يصح أن يكون طريقها السمع نقل عن شرح المقاصد أنه قال إن بعثة الأنبياء عليهم السلام وصدقهم لا يتوقف على الوحدانية فيجوز التمسك بالأدلة السمعية كإجماع الأنبياء على الدعوة إلى التوحيد ونفي الشرك وكالنصوص القطعية من كتاب الله تعالى على ذلك وما قيل إن التعدد يستلزم الإمكان لما عرفت من أدلة التوحيد وما لم يعرف أن الله تعالى واجب الوجود خارج عن جميع الممكنات لم يتأت إثبات البعثة والرسالة ليس بشيء لأن غايته استلزام الوجوب الوحدة لا استلزام معرفته معرفتها فضلاً عن التوقف وسبب الغلط عدم التفرقة بين ثبوت الشيء والعلم بثبوته انتهى وأيضاً لا نسلم استلزام التعدد الإمكان وإنما يستلزم لو كان محتاجاً بعضه إلى بعض وذا ممنوع لأن هذا مقتضى تعدد الأجزاء لا مقتضى تعدد الأفراد الذي هو المراد ولذا اثبت الأئمة الموجود الواجب الوجود أولاً ثم حاولوا إثبات وحدة ذلك الموجود الواجب الوجود فمن أين يلزم كون الخارج عن سلسلة جميع الممكنات واحداً واجباً وجوده ومن ذلك قالوا في برهان التمانع المعتمد في إثبات التوحيد لو أمكن إلهان لزم التمانع والتطارد والتعاوق ولم يقولوا لو كان إلهان لزم الإمكان المنافي للوجوب لأن إثباته مشكل جداً لما عرفت أن تعدد الإفراد لا يستلزم الإمكان لانتفاء الاحتياج ومدار الإمكان الاحتياج لا التعدد فالوجوب لا يستلزم الوحدة فقول النحرير في شرح المقاصد غايته استلزام الوجوب الوحدة بناء على التنزل لرده بوجه آخر ولذا قال لا استلزام معرفته معرفتها كيف لا ولو كان التعدد مستلزماً للإمكان لاكتفوا به في إثبات التوحيد قصراً للمسافة ولم يحتاجوا إلى إشباع الكلام في تحقيق المرام هذا ما اتفق المفسرون لكن الفاضل الخيالي لم يفرق بين وجوب الوجود

تخلصوا التوحيد لله وأن تخلوا الأنداد وجه دلالة الآية على هذا المعنى أن قوله: ﴿فهل أنتم مسلمون﴾ [الأنبياء: ١٠٨] ونحوه إنما يذكر إذا تقدم أمراً وشأن قرن معه ما يوجب الائتمار به أو الترغيب فيه فيؤتى به للتحريض عليه والتنبيه على إزاحة الموانع والصوارف عنه وههنا لما بولغ في أمر التوحيد بالحصرين عقبه به إيجاباً للامتثال بإخلاص التوحيد فقال: ﴿فهل أنتم مسلمون﴾ [الأنبياء: ١٠٨] وإن شئت صدق هذا المقال فانظر إلى قول صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿إنما الخمر والميسر﴾ [المائدة: ٩٠] إلى قوله: ﴿فهل أنتم منتهون﴾ [المائدة: ٩١] ليتحقق لك معنى قوله هذا.

قوله: وقد عرفت أن هذا التوحيد مما يصح إثباته بالسمع إشارة إلى ما قاله قبل في تفسير ﴿هذا ذكر من معي وذكر قبلي﴾ [الأنبياء: ٢٤] حيث قال هناك والتوحيد لما لم يتوقف على صحة بعثة الرسل وإنزال الكتب صح الاستدلال فيه بالنقل قال صاحب الكشاف وفيه أن صفة الوحدانية يصح أن يكون طريقها السمع يعني أن قوله تعالى: ﴿إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد﴾ [الأنبياء: ١٠٨] مع كونه مسوقاً لإثبات إخلاص التوحيد قد أدمج فيه هذا المعنى قال الإمام العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بكون الإله واحد أفلا جرم أمكن إثبات الوحدانية بالدلائل السمعية.

وبين الوحدة في توقف ثبوت الشرع عليها فلا يمكن التمسك بالأدلة السمعية في إثبات التوحيد نفسه إلا من جهة الاعتياد به فليتأمل فيه.

قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ١٠٩﴾

قوله: (عن التوحيد اعلمتكم ما أمرت به أو حربي لكم) اعلمتكم ما أمرت به فسره به لأنه افعال من الأذن بمعنى العلم مجازاً[١] قوله ما أمرت به مفعول ثانٍ له وهو موافق لما قبله ولذا قدمه أو حربي لكم فهو مفعول ثانٍ موافق لما بعده.

قوله: (مستوين في الإعلام به) هذا بناء على أن سواء حال من المفعول الأول المذكور وكونه حالاً من المفعول الثاني المحذوف بعيد.

قوله: (أو مستوين أنا وأنتم) إشارة إلى أنه حال من المفعول والفاعل معاً وهو الأولى الأحرى بالتقديم.

قوله: (في العلم بما أعلمكم به) ناظر إلى الأول في تقدير المفعول الثاني فحينئذٍ الاستواء في أصل العلم والتكلف وأما الكمال فشتان ما بينهم.

قوله: (أو في المعادة) ناظر إلى الثاني.

قوله: (أو إيذاناً على سواء) على أنه صفة مصدر محذوف.

قوله: (وقيل أعلمتكم أني على سواء أي عدل واستقامة رأى بالبرهان النير) هذا المعنى أقرب من تقدير الحرب إذ لا قرينة عليه ولا مناسبة له بما قبله وما بعده فالمصدر باقٍ على معناه غير مؤول بالمشتق كما في الأولين ولم يتعرض لكون أذنتكم الخ استعارة تمثيلية كما في الكشاف لأنه خلاف الظاهر المتبادر توضيح الاستعارة التمثيلية هو شبه بالهيئة المأخوذة من أمور وهي الشخص للإنساني الذي بينه وبين أعدائه هدنة فأحس بغدرهم فنبذ إليهم العهد وشهر النبذ أو أشاعه وآذنهم جميعاً والنير بمعني الواضح الساطع.

قوله: (وما أدري ما توعدون) من باب التنازع.

قوله: (من غلبة المسلمين أو من الحشر لكنه كائن لا محالة) وجزم به إذ التردد في القرب والبعد لا نفسه والقرب بمعنى كل آتٍ قريب مجزوم أيضاً لكنه قريب تأويلاً والظاهر أنه لكنه كائن ناظر إلى الحشر والعموم محتمل.

قوله: مستوين في الأعلام إشارة إلى احتمال كون الظرف مستقراً حالاً من مفعول آذنتكم وقوله أو مستوين أنا وأنتم في العلم بما أعلمتكم إشارة إلى احتمال كونه حالاً من الفاعل والمفعول جميعاً وقوله أو إيذاناً على سواء إشارة إلى احتمال أن يكون الظرف لغواً متعلقاً بآذنتكم.

---

(١) إذ أصله العلم بإجازة شيء وترخيصه ثم تجوز به عن مطلق العلم كذا قيل وفيه أن أصله الإجازة والترخيص ورفع الحجاب لكنه سبب للعلم به.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ ﴿١١٠﴾﴾

قوله: (**ما تجاهرون به من الطعن في الإسلام من الاحن**) جمع أحنة وهي الضغن.

قوله: (**والاحقاد للمسلمين**) عطف تفسير لها.

قوله: (**فيجازيكم عليه**) أي الخبر بالعلم كناية عن الجزاء إذ المراد تعلق العلم بها بأنها كانت ووقعت وهو تعلق حادث يترتب عليه الجزاء فصيغة المضارع للاستمرار وهذا القول الكريم يؤيد كون المراد الحشر فيما قبله.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾﴾

قوله: (**وما أدري**) نبه في الموضعين على أن أن نافية.

قوله: (**لعل تأخير عذابكم استدراج لكم وزيادة في افتتانكم**) أشار إلى أن مرجع ضمير لعله تأخير الجزاء المفهوم من الفحوى معنى الفتنة إما بمعنى الاستدراج والإمهال وهو عقوبة لهم على التحقيق لأنه سبب زيادة عقوبتهم ولذا قال زيادة افتتانكم فتكون الفتنة مجازاً مرسلاً إذ الاستدراج سبب العقوبة وزيادته والفتنة هي العذاب.

قوله: (**أو امتحان لينظر كيف تعلمون**) أو امتحان أي أو الفتنة من فتنت[١] الذهب إذا أذبتها ليعلم غشها وهو محال في حقه تعالى فهي استعارة تمثيلية وهو المناسب لقوله لينظر الخ وقيل استعارة مصرحة.

قوله: (**ونمتيع إلى أجل مقدر تقتضيه مشيئته**) وتمتيع أي متاع مصدر بمعنى التفعيل والتمتيع بمعنى التأخير وهذا أمر مقطوع فلعله وارد على عادة العظماء في ذكر الترجي والطمع في مقام الجزم.

قوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١١٢﴾﴾

قوله: (**اقض بيننا وبين أهل مكة بالعدل**) هذا مستفاد من قرينة قوية إذ السورة مكية والمحاورة مع أهل مكة بالعدل معنى بالحق والدعاء به اعتداداً بكونه[٢] نعمة عظيمة[٣] وإلا فكل قضائه حق وبالعدل فلا إشكال.

قوله: من الأحن أو الأحقاد الأحن جمع أحنة وهي الحقد قال الجوهري في صدره علي أحنة أي حقد والجمع أحن.

قوله: وما أدري لعل تأخير جزائكم استدراج لكم زيادة في افتتانكم أي وما أدري سبب تأخير جزائكم وعقوبتكم على كفركم فلعل سبب التأخير الاستدراج وزيادة الافتتان لكم هذا تفسير للفتنة على كونها مجازاً مرسلاً وقوله أو امتحان لينظر كيف تعملون تفسير لها على كونها استعارة تمثيلية.

---

(١) وهذا المعنى معنى أصلي له والعذاب ونحوه مجازي له أو معنى عرفي له.

(٢) وترغيباً لعباده على مواظبة الحق في قضائه وسائر أعماله.

(٣) وإظهاراً لشرف الحق كوصف الملائكة بإيمان.

قوله: (المقتضي لاستعجال العذاب والتشديد عليهم وقرأ حفص قال على حكاية قول رسول الله ﷺ) لاستعجال العذاب أي لإنزاله في أول وقته المقدر لا بمعنى تقدمه على وقته المقضي وقوعه فيه فإن الحوادث لا تقع قبل وقته قطعاً.

قوله: (وقرىء رب بالضم) كما قيل[1] يا غلام بضم الميم في يا غلامي أو وجهه على أنه منادى مفرد لكن المعرب رجح الأول وقال إنه ليس بمنادى مفرد بل هي لغة في المضاف إلى ياء المتكلم فيحذف المضاف إليه ويبنى على الضم كقبل وبعد انتهى وهذا إذا حذف المضاف إليه منسياً وهنا منوي والشاهد قراءة الكسر ولو قيل إنه منسي لتم كلام من قال إنه منادى مفرد وهذه القراءة شاذة ولا يبعد أن يقال إن قراءة الضم شاذة.

قوله: (وربي أحكم على بناء التفضيل وأحكم من الاحكام) على بناء التفضيل فلا يكون دعاء أي ربي أعدل حكماً واعظم حكمة فلا يرد الإشكال المذكور حين كونه دعاء وقرىء أحكم من الأفعال والاحكام دعاء أيضاً كما هو الظاهر لكن قال الفاضل المحشي على صيغة الماضي ذكره أبو حيان.

قوله: (كثير الرحمة على خلقه) لأن صيغة الرحمن للمبالغة إما كيفا أو كما.

قوله: (المطلوب منه المعونة من الحال) أشار إلى أن موصولة.

قوله: (بأن الشوكة تكون لهم وأن راية الإسلام تخفق أياماً ثم تسكن) بأن الشوكة أي الغلبة لهم أي بالآخرة بقرينة قوله وإن راية الإسلام الخ وهو كناية عن ظهوره قوله ثم تسكن المراد به ضد الظهور مجازاً لأن عدم الظهور يلزم السكون.

قوله: (وإن الموعد به لو كان حقاً لنزل بهم) الموعد به أي العذاب في الدنيا.

قوله: (فأجاب الله دعوة رسوله ﷺ فخيب أمانيهم ونصر رسول الله ﷺ عليهم وقرىء بالياء وعن النبي ﷺ من قرأ اقترب حاسبه الله حساباً يسيراً وصافحه وسلم عليه كل نبي ذكر اسمه في القرآن) فأجاب الله دعوة رسوله اختيار منه كون الصيغة أمراً أمانيهم بالتشديد جمع أمنية وهي ما يتمنى وفي جعل خاتم السورة الرحمن تبشير عظيم كما أن في جعل اقتراب الحساب مفتحاً لها تهديد جسيم فأزال الله تعالى الحيرة العظيمة بالرحمن في الخاتمة الحمد لله على ذلك وعلى إتمام تحشية السورة بعنايته الصمدانية في آخر يوم من أيام رجب مضر لسنة ١١٨٨ في يوم الخميس بين الصلاتين صلى الله تعالى على أفضل الكونين.

تم الجزء الثاني عشر

ويليه الجزء الثالث عشر، وأوله: سورة الحج

قوله: اقض بيننا وبين أهل مكة بالعدل المقتضي لاستعجال العذاب والتشديد عليهم قال محيي السنة كأنه استعجل العذاب لقومه فعذبوا يوم بدر نظيره قوله: ﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا﴾ [الأعراف: ٨٩] قوله يخفق أياماً أي تلمع وتضطرب.

---

(١) وما رواه حديث موضوع صرح به ولي الدين العراقي في تخريجه كما قيل.

فهرس محتويات

الجزء الثاني عشر
مــن
حاشية القونوي

الفهرس

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء